

قواعد وضوابط منهجية
للردود العقدية



د. أحمد قوشتي عبدالرحيم

قواعد وضوابط منهجية
للـردود العـقـديـة



قواعد وضوابط منهجية
لـلـردود الـعـقـديـة
د. أحمد قوشتي عبد الرحيم

الطبعة الأولىٰ
١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتـاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد
+966555744843
المملكة العربية السعودية - الدمام

المحتويات

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﷺ تسليما كثيرا، وبعد:

فيطمح هذا الكتاب إلىٰ الإسهام -ولو بجهد يسير- في ميدان التأصيل، والترشيد، والتقعيد المنهجي لباب الردود العقدية علىٰ المخالفين من داخل الملة وخارجها، نظرا لما لهذا الباب من أهمية عظيمة، وضرورة لا غنىٰ عنها، حيث يعد من فروض الكفايات التي يلزم الأمة في مجموعها القيام به، كما أنه داخل في جهاد الحجة والبرهان، وعموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذود عن حياض الشريعة، وحراسة الدين، وتبليغ الشرع، ونصح الخلق، ونصرة الحق، ومحق الباطل، وأداء أمانة البيان التي حملها أهل العلم، وأخذ عليهم الميثاق أن يقوموا بها.

ولا شك أن الصراع والمدافعة بين الحق والباطل، والهدىٰ والضلال، سنة مطردة، وحقيقة مشاهدة، لا تتخلف ولا تتبدل ولا تتوقف، وهذا الصراع موغل في القدم، وما يزال مستمرا حتىٰ يومنا هذا، وسوف يبقىٰ إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد بدأت جذوره الأولىٰ مع استكبار إبليس الرجيم عن السجود لآدم عليه السلام، وتوعده بإغواء عباد الله أجمعين، وإضلالهم، وصدهم عن صراط الله المستقيم بكل طريق ممكن، كما قال تعالىٰ: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ

لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾

ومع هبوط آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وزوجه إلىٰ الأرض، ترسخت العداوة، وتأجج الصراع بين الحق وأهله، وبين الشيطان وأتباعه من الجن والإنس، كما قال تعالىٰ: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾

ولم يأت نبي ولا رسول بدعوة توحيد وحق، ورسالة هداية ونور، إلىٰ أمة من الأمم، إلا عودي وأوذي، وكُذِّبَ وحورب، وظهر من يثير الأباطيل، وينشر الشبهات، ويختلق الأكاذيب حول دعوته ونبوته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾

وقد أدرك ورقة بن نوفل هذه الحقيقة الجلية بما كان عنده من علم بالكتب السابقة، فقال للنبي ﷺ حينما قص عليه خبر ما رأىٰ في غار حراء، ومجيء جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إليه «ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: «**أومخرجي هم**»، قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي»[1]

(١) رواه البخاري (٣) ومسلم (٢٥٢)

ومن مقتضيات الصراع بين الحق والباطل، ولوازمه التي لا يتصور انفكاكها، أن يتعرض المعتقد الحق إلىٰ افتراءات كاذبة، وشبهات مضللة، وأن تحدث انحرافات، وتظهر بدع وافتراقات، وكل ذلك يستوجب قيام أهل العلم بما افترضه الله عليهم من واجب البيان، وتبليغ العلم، والذب عن الدين.

وفي عصرنا هذا الذي نعيش فيه، تعددت وتزاحمت الأديان الباطلة، والمذاهب المنحرفة، والفرق المبتدعة، وانفتح طوفان هائل من الشبهات والتشكيكات والأباطيل التي تستهدف دين الإسلام وعقيدة أهل السنة والجماعة، ولا تكاد تترك أصلا من أصول الدين، أو ثوابت الملة، أو مسائل العقيدة، إلا صوبت نحوه سهام الطعن والتشويه، وإثارة الأراجيف.

وإذا كانت الشبهات القديمة، محدودة نوعا ما، في وسائل بثها، وطبيعة المتولين كبرها، ودرجة انتشارها، ونوعية المقصودين بها والمتلقين لها، فإن الشبهات المعاصرة أشبه بالطوفان الكاسح الذي لا يفرق بين الصغير والكبير، والرجل والمرأة، والمتعلم والعامي، ويصل إلىٰ الناس في قعر بيوتهم، بل في حجرات نومهم، وتكفي ضغطة زر يسيرة لأن تقذف بالشاب أو الفتاة في بحر متلاطم من الأفكار والمذاهب، والشبهات، والإشكالات.

لكن بحمد الله، فقد ظهرت جهود محمودة، وأعمال مشكورة، لا تخطؤها العين، تسعىٰ لمدافعة هذا المد الجارف من الشبه والأباطيل، وتحاول أن تسد الثغور والجبهات المفتوحة علىٰ مصراعيها، والتي يأتي منها الكيد، سواء أكانت جبهة الإلحاد والمذاهب اللادينية، أو جبهة الاتجاهات الفلسفية والمذاهب الفكرية الغربية، أو جبهة الأديان الوضعية والسماوية المحرفة، أو جبهة الفرق المبتدعة علىٰ اختلافها وتنوعها.

وفي كل جبهة من تلك الجبهات ظهرت إسهامات طيبة، وكتابات متنوعة، وتداع من شيوخ أهل العلم وشبابه، للرد علىٰ المخالفين وشبهاتهم، علىٰ تفاوت في قوة تلك الردود أو ضعفها، ورصانتها أو سطحيتها، وسلامتها منهجا ومضمونا، أو اشتمالها علىٰ خلل في المنهج والآراء التفصيلية.

ومع كثرة تلك الجهود وتنوعها، وتعدد المبطلين واستفحال خطرهم، واتساع الجبهات المقصودة بالرد والتفنيد، تتعاظم الحاجة إلىٰ ترسيخ مجموعة من القواعد التي تضبط باب الرد العقدي، وتوجهه وتسدد مسيرته، حتىٰ لا ينجرف ذات اليمين أو ذات الشمال، وفي ظني أن كتب الردود التفصيلية -علىٰ أهميتها- بحاجة إلىٰ أن يساندها ويؤازرها أنواع أخرىٰ من الدراسات التي تؤصل لمنهجية الرد، وتقعد له، وتضبط طرقه، وتقوم أخطاءه الشائعة، منطلقة في ذلك كله من نصوص القرآن والسنة، وأقوال السلف، وجهود أهل العلم قديما وحديثا.

ولا يخفىٰ أن التقعيد والتأصيل لأي علم من العلوم، يعتبر من الأمور المهمة ذات النفع الكبير، سواء علىٰ المستوىٰ المنهجي، أو علىٰ مستوىٰ فهم العلم نفسه، وجمع آرائه التفصيلية المنتشرة.

فمن الناحية المنهجية نجد أن معرفة أصول الأشياء ومبادئها «من أعظم العلوم نفعا، إذ المرء ما لم يحط علما بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها يبقىٰ في قلبه حسكة»[1] وخير العلوم «ما ضبط أصله، واستذكر فرعه، وقاد إلىٰ الله تعالىٰ، ودل علىٰ ما يرضاه»[2] ومن «لم يكن معه أصل ثابت، فإنه يحرم الوصول، لأنه ضيع الأصول» ولابد «أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقىٰ في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم»[3]، وأما من حيث الآراء التفصيلية فمن الثابت أن «ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعىٰ لحفظها، وأدعىٰ لضبطها»[4] وكل من أراد إحكام علم من العلوم فعليه «أن يضبط قواعده ليرد إليها ما انتشر من الفروع، ثم يؤكد ذلك بالاستكثار من حفظ الفروع ليرسخ في الذهن، فيتميز علىٰ نظرائه بحفظ ذلك»[5]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٦٨.

(٢) ابن عبد البر: التمهيد ١٤/ ١٣٤.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ٨٣.

(٤) الزركشي: المنثور في القواعد الفقهية ١/ ٦٥

(٥) علاء الدين المرداوي: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ٨/ ٣٨٣٧.

وخلاصة الأمر أن الأصول والقواعد لسائر العلوم تعد «بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنىٰ عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوىٰ بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوىٰ، وينمىٰ نماء مطردا، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرا، كما أنها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جمعها»[١]

وقد حاولت في هذا الكتاب الذي بين يديك -أيها القارئ الكريم- أن أجمع عددا من القواعد والضوابط والإشارات المنهجية، التي أرجو أن يكون فيها شيء من النفع للمشتغلين بالردود العقدية، لا سيما طلاب الدراسات العليا الذين يختارون موضوعات رسائلهم في ميادين الفرق والمذاهب والأديان والفلسفات، ويحتاجون إلىٰ معالم وإشارات يستصحبونها حال خوضهم في هذه المجالات العلمية الدقيقة، ولعل تلك القواعد والضوابط تكون -بإذن الله- نواة أولىٰ قابلة للإضافة والتعديل، كما لعلها تدفع باحثين آخرين لمزيد من الدراسات المفصلة -إضافة لما هو موجود بالفعل- تستخرج قواعد الرد وضوابطه من خلال القرآن والسنة أولا، ثم من خلال جهود أهل العلم عبر العصور المختلفة.

وثمة ملاحظات عدة مهمة حول عنوان الكتاب ومضمونه وطريقته، تجدر الإشارة إليها فيما يلي:-

الملاحظة الأولىٰ: بلغ عدد القواعد والضوابط التي اشتمل عليها الكتاب مائة وخمسا وثمانين (١٨٥) وزعت علىٰ أربعة أقسام رئيسة وهي:-

القسم الأول: قواعد وضوابط متعلقة بحكم الرد علىٰ المخالفين، وضوابطه، وصفات القائمين به. **القسم الثاني**: قواعد وضوابط متعلقة بفهم مقالات المخالفين، وأسباب ظهورها، ونسبتها لأصحابها.

القسم الثالث: قواعد وضوابط متعلقة بمنهجية الرد، وأصوله، وطرقه.

---

(١) عبد الرحمن بن ناصر السعدي: طريق الوصول الىٰ العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول ص٥، ٦.

القسم الرابع: قواعد وضوابط متعلقة بأخلاقيات الرد علىٰ المخالفين، ومنهجية التعامل معهم، والحكم عليهم.

و الغرض من هذا التقسيم هو ترتيب القواعد وتنظيمها ما أمكن، والتيسير علىٰ القارئ، ودلالته علىٰ الجانب الأهم الذي يمكن أن توظف فيه قواعد كل قسم، لكن ذلك لا يعني صرامة التقسيم أو حصره، وهناك بعض القواعد والضوابط التي يمكن أن تندرج في أكثر من قسم، ويبقىٰ الخطب في ذلك كله يسيرا.

الملاحظة الثانية: لم نعن هنا بالتتبع التفصيلي للقواعد والضوابط العقدية الخالصة التي تخص بابا ما من أبواب الاعتقاد، كالأسماء والصفات أو القدر أو النبوات أو الأسماء والأحكام، أو القواعد التي تختص بالرد علىٰ فرقة أو نحلة ما، أو قواعد الجدل والمناظرة المبثوثة في كتب ذلك الفن، وإنما كان التركيز -قدر الإمكان- علىٰ القواعد والضوابط المنهجية، التي تفيد في باب الرد علىٰ المخالفين بصفة عامة.

الملاحظة الثالثة: من المهم التنبيه إلىٰ أن القواعد والضوابط المذكورة في هذا الكتاب مختصة بالردود علىٰ المخالفين في المسائل العقدية، وهؤلاء المخالفون علىٰ مرتبتين: فإما أن يكونوا خارجين عن دائرة الإسلام بالكلية، والخلاف معهم في أصول العقيدة وأركان الإيمان الكبرىٰ، ويصدق هذا علىٰ الملل والأديان والمعتقدات غير الإسلام، مثل اليهودية والنصرانية والهندوسية والبوذية والإلحاد وما أشبه ذلك، وإما أن يكون من المنتسبين للإسلام، لكنهم خالفوا عقيدة أهل السنة والجماعة في أصل أو مسألة من مسائل المعتقد التي لا يسوغ الخلاف فيها، ويدخل في ذلك سائر الفرق المبتدعة في القديم والحديث.

أما الخلاف في المسائل الفقهية فليس مقصودنا من هذه الدراسة بحال، ومن الخطأ إغفال ما للردود والخلافات الفقهية من طبيعة خاصة، سواء في منهجيتها، أو قواعدها، أو حكم الخلاف فيها، وطريقة التعامل معها، لكن يبقىٰ

مع ذلك أن عددا من القواعد المذكورة هنا صالحة للاستفادة منها في المجالين العقدي والفقهي لا سيما ما كان منها متعلقا بضبط منهجية التفكير، وآداب التعامل وأخلاقياته، ومناقشة الحجج، بغض النظر عن الميدان العلمي الذي تندرج في عداده.

الملاحظة الرابعة: لم أقف كثيرا عند مسألة الخلاف بين مفهوم القاعدة والضابط، والتفرقة الاصطلاحية بينهما، والتي تكلمت عنها كتب القواعد الفقهية تفصيلا، كما لم ألتزم بالشروط الصارمة التي وضعها البعض لصياغة القواعد، وإنما كان المقصد الأساسي هو جمع ما له طابع منهجي ينفع المشتغلين بالردود العقدية، ويتسم بسمة العموم، سواء أكان قاعدة أو ضابطا أو أصلا.

ولهذا كان من الطبيعي أن يحدث -أحيانا- نوع توسع في الصياغة والتعبير، وتفاوت في الطول والقصر، والإيجاز والتفصيل، وذكر القيود أو الشروط، وكل ذلك بحسب طبيعة كل قاعدة أو ضابط، كما أن بعض القواعد مأخوذ نصا من كلام أهل العلم، وفي هذه الحالة يتم نقلها حرفيا، ووضعها بين علامتي تنصيص، وبعضها مأخوذ بالمعنىٰ، وفي هذه الحالة يشار للمرجع الذي وردت فيه، وبعضها من صياغة كاتب هذه السطور.

الملاحظة الخامسة: هناك تفاوت أيضا في الشرح والتعليق، وذكر الأمثلة علىٰ كل قاعدة أو ضابط، فأحيانا يطول الكلام، وتتعدد الأمثلة والتطبيقات -في القديم والحديث- ويتشعب النقاش، وتارة نقتصر علىٰ ذكر القاعدة، والمراد بها، وما يدل عليها بصورة موجزة، ومن أهم أسباب هذا التفاوت طبيعة القاعدة نفسها، ومدىٰ احتياجها إلىٰ الشرح والبيان، أو أهميتها وكثرة ما يترتب عليها من آثار ومسائل، وكلام أهل العلم حولها، أو بحسب توافر المادة العلمية، إذ ربما نكون قد عرضنا لها في بحث سابق، فنستفيد منه مع العزو والتوثيق.

الملاحظة السادسة: بعض القواعد والضوابط التي تم إيرادها ربما لا توظف بصورة مباشرة في باب الرد العقدي، لكنها مهمة في فهم ظهور البدع والضلالات، ونشأة الفرق والطوائف، وتطورها وتأثر بعضها ببعض، ولا شك أن

الفهم أول مراتب الرد، والحكم علىٰ الشيء ثم رد باطله مرهون أولا بحسن فهمه وتصوره، إذ من لم يحسن الفهم كيف يحسن الرد؟

وفي الختام أحمد الله تعالىٰ وأشكره، وأثني عليه بما هو أهله، وأبرأ من الحول والطول، وأعترف لربي ومولاي سبحانه بالفضل والمنة، حيث وفق وأعان، ويسر وهدىٰ، ولولا فضله ورحمته، ومعونته ولطفه وتوفيقه، ما خط القلم حرفا، ولا استطاع كاتب هذه السطور شيئا، وأستغفره سبحانه من الخطأ والزلل، والتقصير والتفريط، وأسأله بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العلىٰ الإخلاص والصدق والسداد، وأن ينفع بهذا الكتاب ويبارك فيه، ويجعله ذخرا صالحا لمصنفه في الحياة وبعد الممات، وصلىٰ الله علىٰ رسولنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله أولا وآخر.

القسم الأول

قواعد متعلقة بحكم الرد على المخالفين

وضوابطه، وصفات القائمين به

١- الرد على المخالفين وشبهاتهم من فروض الكفايات، وباب من أبواب الجهاد

والبدء بهذه القاعدة، وتقريرها، والتذكير بها، من الأهمية بمكان لكل قائم بالردود العقدية، فالعلم قبل القول والعمل[١]، ومعرفة المكلف بالحكم الشرعي للرد، ومنزلته في دين الله تعالىٰ، يجعله محتسبا الأجر والثواب، وقاصدا وجه الله سبحانه، ومستشعرا لعظم المسئولية الملقاة علىٰ عاتقه، ودافعا له كي يبذل أقصىٰ الوسع في الإتيان به علىٰ أفضل وجه ممكن، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي بدونها لا يقبل عمل من الأعمال.

وثمة أدلة كثيرة علىٰ أهمية الرد علىٰ المخالفين، ولزومه، ووجوبه الكفائي علىٰ الأمة، والتحذير من تركه، وبيان فضله، واندراجه في أبواب الجهاد بمعناه الواسع، كما أن لأهل العلم نصوصا عديدة في هذا الصدد يطول المجال بذكرها، ويمكن تقرير ذلك كله من أربعة أوجه، علىٰ النحو التالي:-

الوجه الأول:

أن الرد علىٰ المخالفين وشبهاتهم سبب لنصرة الدين، وحفظه من التحريف والتبديل، كما أنه سبيل لإظهار الحق وتقريره، وتجليته والدعوة إليه، ومحق

(١) صحيح البخاري كتاب العلم، باب: العلم قبل القول والعمل.

الباطل وفضحه، وكشف الشبهات التي تشوش عليه، وهداية المسترشدين، وتثبيت المؤمنين[1]، وإقامة الحجة، وإزالة المعاذير، وكل هذه المقاصد مما يجب في حق الأمة وجوبا كفائيا، وإن كانت فروض الكفايات تتنوع بحسب الأشخاص، والأحوال، والأمكنة، والأوقات «فقد تتعين في وقت ومكان، وعلىٰ شخص أو طائفة، وفي وقت آخر أو مكان آخر علىٰ شخص آخر أو طائفة أخرىٰ، كما يقع مثل ذلك في الولايات، والجهاد، والفتيا، والقضاء، وغير ذلك»[2]

ومن الآيات الدالة علىٰ المقاصد المتقدمة[3]: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾

والمتأمل للقرآن الكريم يجده حافلا بالرد علىٰ صنوف المبطلين: من الكفار، والمشركين، واليهود والنصارىٰ، والدهريين، والصابئة، وغيرهم، كما أن فيه ذكرا لمجادلات الأنبياء والرسل لأممهم، والرد علىٰ المنكرين والمتكبرين عن قبول الحق منهم، وعرض شبههم الفاسدة، ودعاويهم الكاذبة والرد عليها بالحجة والبرهان، والآية والسلطان، مع إقامة الأدلة علىٰ ربوبية الله، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، وعلىٰ البعث، والنبوة، والرسالة[4]، وإبطال شبهات المبطلين حول تلك الأصول الكبار، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي لا يأتون بحجة وشبهة، ولا يقولون قولا يعارضون به الحق، إلا أجبناهم بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين وأوضح وأفصح من

(١) انظر د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام، ضمن مجموع الردود ص٨٥، ٨٦، ود. خالد السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص١٥٩-١٦١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١١٨/١٩.

(٣) انظر شميم أحمد: منهج الدعوة في الرد علىٰ الشبهات ص٥٣، ود. علي بن عبد الله القرني: منهج القرآن الكريم في الرد علىٰ المخالفين، مجلة تبيان للدراسات القرآنية ص٢٤٢، العدد ١٥، ١٤٣٥هـ.

(٤) انظر د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف ص٢٤.

مقالتهم، ومما روي عن ابن عباس في تفسير هذه الآية أنه قال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ أي: بما يلتمسون به عيب القرآن والرسول: ﴿إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ أي: إلا نزل جبريل من الله بجوابهم[١].

ومن أدلة السنة في هذا الباب: حديث تميم الداري أن النبي ﷺ، قال: «**الدين النصيحة**» قلنا: لمن؟ قال: «**لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٢] والنصيحة من الألفاظ الجامعة التي «تتضمن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير، إرادة وفعلا»[٣]، ومن النصيحة لله تعالىٰ: توحيده، ووصفه بصفات الكمال والجلال، وتنزيهه عما يضادها ويخالفها، والرد علىٰ المنحرفين في أسمائه وصفات. ومن النصيحة لكتاب الله تعالىٰ: الرد علىٰ تحريف الغالين، وطعن الملحدين فيه. ومن النصيحة لرسول الله ﷺ: الدفاع عنه، وعن سنته، والرد علىٰ كل من مس جنابه الشريف بسوء، أو طعن في سنته بشبهة أو تشويش. ومن النصيحة لعامة المسلمين وخاصتهم: تبليغهم دين الله، وتثبيت المعتقد الحق في قلوبهم، وصيانة عقائدهم من التحريف، والرد علىٰ كل ضال أو مبتدع، يثير الشبهات، أو ينشر الضلالات[٤].

ومن أدلة السنة أيضا: قول النبي ﷺ: «**جاهدوا المشركين بأيديكم، وألسنتكم**»[٥] ولا شك أن الرد علىٰ شبهات أهل الكفر والضلال داخل في الجهاد باللسان، وقد علق ابن حزم علىٰ هذا الحديث بأنه «في غاية الصحة، وفيه الأمر بالمناظرة، وإيجابها، كإيجاب الجهاد والنفقة في سبيل الله»[٦]، ومن الأحاديث

---

(١) تفسير ابن كثير ٦/ ١٠٩.

(٢) رواه مسلم (٩٥)

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ٢/ ٣٨.

(٤) انظر الخطابي: معالم السنن ٤/ ١٢٥، والنووي: شرح صحيح مسلم ٢/ ٣٨، وابن رجب: جامع العلوم والحكم ١/ ٢٢٠.

(٥) رواه أحمد (١٢٢٤٦) وأبو داود (٢٥٠٤) والنسائي (٣٠٩٦)

(٦) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٦.

أيضا: قوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»(١)

وقد تتابعت أقوال أهل العلم في بيان لزوم الرد علىٰ المخالفين، ومدح القائمين بذلك، بل فضله بعضهم علىٰ كثير من العبادات غير المتعدية النفع، ومن هذا القبيل، أنه قيل للإمام أحمد «الرجل يصوم، ويصلي، ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلىٰ واعتكف، فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد»(٢)

ولما قرر الغزالي حكم الرد علىٰ الشبهات، وأنه فرض كفاية، ذكر سؤالا يمكن إيراده في هذا الموضع، كأن يقول القائل: هل «يفترض علي أن أتعلم من علم التوحيد ما أنقض به جميع ملل الكفر، وألزمهم حجة الإسلام، وأنقض به جميع البدع، وألزمهم حجة السنة؟» وقد أجاب بأن «هذا فرض علىٰ الكفاية، وإنما يتعين عليك ما تصحح به اعتقادك في أصول الدين لا غير، نعم. إن وردت عليك شبهة في أصول الدين، تخاف أن تقدح في اعتقادك. فيتعين عليك حل تلك الشبهة بما أمكن من الكلام المقنع، وإياك والمماراة والمجادلة؛ فإنها داء محض، لا دواء له فاحترز منه جهدك؛ فإن من ارتداه لم يفلح إلا أن يتغمده الله تعالىٰ برحمته ولطفه .. ثم اعلم أنه إذا كان في كل قطر داع من دعاة أهل السنة يحل الشبهة، ويرد علىٰ أهل البدع، ويشتغل بهذا العلم، ويصفي قلوب أهل الحق عن وساوس المبتدعة، فقد سقط الفرض عمن سواه»(٣)

وعلىٰ نفس المنوال اعتبر الدواني من الواجبات الكفائية: تفصيل الدلائل، وإزالة الشبهة، وإلزام المعاندين، وإرشاد المسترشدين، ووجود القادرين علىٰ

---

(١) رواه البزار (٩٤٢٢) والآجري في الشريعة ١/٢٦٨، والبيهقي (٢٠٩٥٢) وقد اختلف في تصحيحه وتضعيفه.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣١.

(٣) الغزالي: منهاج العابدين ص٤٩، ٥٠.

ذلك في كل قطر من الأقطار، ونقل قول الفقهاء «أنه لا بد أن يكون في كل حد من المسافة القصوىٰ شخص متصف بهذه الصفة، ويسمىٰ المنصوب بالذب، ويحرم علىٰ الإمام إخلاء المسافة القصوىٰ عن مثل هذا الشخص، كما يحرم عليه إخلاء مسافة العدوىٰ عن العالم بظواهر الشريعة والأحكام التي يحتاج إليها العامة»[١]

ولابن تيمية نصوص كثيرة في هذا الباب، بين فيها أهمية الرد علىٰ المخالفين من أهل البدع والضلالات، وذكر أن «تطهير سبيل الله، ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء، وعدوانهم علىٰ ذلك، واجب علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء»[٢]، كذلك فإن بيان حال أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة «وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين»[٣] ويندرج في حكم الوجوب أيضا «بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله تعالىٰ يثيبه علىٰ ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلىٰ بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإن دفع شره عنهم أعظم من دفع شر قاطع الطريق»[٤].

وهذا الوجوب كان من أسباب إكثار ابن تيمية من التصنيف في أصول الدين، والرد علىٰ المخالفين، وتخصيصه معظم تآليفه وكتبه لهذا المقصد، حيث رأىٰ أن «أهل البدع والضلالات والأهواء، كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة،

---

(١) الخادمي: بريقة محمودية ١/ ٢٥٤، وانظر القاسمي: دلائل التوحيد ص١٩.
(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣١.
(٣) المصدر السابق ٢٨/ ٢٣١.
(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٤٦.

والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلابية والسليمية، وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية، الظاهرة العلية علىٰ كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضا عن الكتاب والسنة، مقبلا علىٰ مقالاتهم إلا وقد تزندق، أو صار علىٰ غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الامر علىٰ ذلك، بان لي أنه يجب علىٰ كل من يقدر علىٰ دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبا عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية»[(١)]

وإذا كانت الأقلام التي يخط بها الكاتبون كثيرة، وأغراضها متنوعة، فإن من أعظمها أثرا، وأجلها نفعا -كما ذكر ابن القيم- قلم الرد علىٰ أهل البدع والضلال، وهو القلم الجامع، الذي ينهض بالرد «علىٰ المبطلين، ورفع سنة المحقين، وكشف أباطيل المبطلين علىٰ اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم، وتهافتهم، وخروجهم عن الحق، ودخولهم في الباطل. وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم، وهم الداعون إلىٰ الله بالحكمة والموعظة الحسنة، المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال. وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل، عدو لكل مخالف للرسل. فهم في شأن، وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن»[(٢)]

الوجه الثاني:

أن الرد علىٰ البدع والضلالات، والدفاع عن الشرع المطهر، والذب عنه، داخل في عموم تبليغ الدين وتبيينه، وقول الحق، وقد دلت النصوص الشرعية

---

(١) البزار: الأعلام العلية ص٣٣.

(٢) ابن القيم: التبيان في أيمان القرآن ص٣١٠.

علىٰ مدح من يبلغون رسالات الله، ويجهرون بكلمة الحق، ولا يخافون لومة لائم، فقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ كما أخذ الله سبحانه الميثاق علىٰ أهل العلم أن يبينوه للناس ولا يكتمونه، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ وقال النبي ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية**»(١) وقال ﷺ: «**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**»(٢) وإنما كان ذلك أفضل الجهاد، لأن المجاهد للعدو متردد «بين رجاء وخوف، لا يدري هل يغلب أو يغلب، وصاحب السلطان مقهور في يده، فهو إذا قال الحق وأمره بالمعروف، فقد تعرض للتلف وأهدف نفسه للهلاك، فصار ذلك أفضل أنواع الجهاد من أجل غلبة الخوف والله أعلم»(٣)

وأما السكوت عن قول الحق، وكتمان العلم، وعدم كشف الباطل وأهله، فهو من الخصال المذمومة، والذنوب الكبيرة، وقد ذم الله تعالىٰ من يكتمون العلم، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] وقال النبي ﷺ: «**من سئل عن علم فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة**»(٤) وقال ﷺ: «**لا يمنعن أحدكم هيبة الناس أن يقول في حق إذا رآه، أو شهده أو سمعه**»(٥).

ولسكوت العلماء عن رد الضلالات، وكشف الشبهات مفاسد عظيمة(٦) من

---

(١) رواه البخاري (٣٤٦١)

(٢) رواه أحمد (١٨٨٢٨) وابن ماجة (٤٠١٢)

(٣) الخطابي: معالم السنن ٤/ ٣٥٠.

(٤) رواه أبو داود (٣٦٥٨) وأحمد (٨٣٢٨).

(٥) رواه أحمد (١١٠١٧)

(٦) انظر د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف ص٨١

أخطرها: شيوع الباطل والتباسه علىٰ الخلق، واغترار عوام الناس به، محتجين بأن هذا الأمر لو كان باطلا ما سكت عنه العلماء.

وقد أشار الإمام أحمد إلىٰ هذا المأخذ المهم، وما يخشىٰ من افتتان العوام والجهال بالضلال، إذ كيف يميزون الحق من الباطل، وعلماؤهم ساكتون، فقال رَحِمَهُ اللهُ «إذا أجاب العالم تقية، والجاهل يجهل، فمتىٰ يتبين الحق»[(١)] وقال له بعضهم: إنه يثقل علي أن أقول فلان كذا وفلان كذا. فقال: إذا سكت أنت، وسكت أنا، فمتىٰ يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»[(٢)]، وثمة أقوال أخرىٰ كثيرة في بيان ما يترتب علىٰ سكوت أهل الحق من أضرار[(٣)]، منها قول ابن قتيبة «إنما يقوىٰ الباطل أن تبصره وتمسك عنه»[(٤)] وقال ابن عقيل «لو سكت المحقون، ونطق المبطلون، لتعود النشء ما شاهدوا، وأنكروا ما لم يشاهدوا، فمتىٰ رام المتدين إحياء سنة أنكرها الناس، وظنوها بدعة»[(٥)] وقال ابن تيمية «كلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة»[(٦)] وقال ابن القيم «إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق، تولد من بينهما جهل الحق، وإضلال الخلق»[(٧)]

وإذا كان السكوت عن الباطل بهذه المثابة من الضرر والفساد، فإن علىٰ أهل العلم واجبا عظيما تجاه أمتهم وهو «حفظ علم الدين وتبليغه؛ فإذا لم يبلغوهم علم الدين أو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ فإن ضرر كتمانهم تعدىٰ إلىٰ البهائم

---

(١) ابن الجوزي زاد المسير ١/ ٣٧٢، وأبو حيان: البحر المحيط ٢/ ٤٤٣، وابن مفلح: الآداب الشرعية ١/ ١٨٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣١.

(٣) انظر حمد العثمان: الصوارف عن الحق ص١٤٠.

(٤) ابن قتيبة: الاختلاف في اللفظ ص٦١.

(٥) ابن مفلح: الفروع ٣/ ١٨٠، ١٨١.

(٦) ابن تيمية: التدمرية ص١٩٤.

(٧) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣١٥.

وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتىٰ البهائم. كما أن معلم الخير يصلي عليه الله وملائكته، ويستغفر له كل شيء حتىٰ الحيتان في جوف البحر، والطير في جو السماء»[١]

أما التقية، والكتمان، فإنها وإن جازت في حق عموم الناس وجمهورهم في الأمور الجزئية الصغيرة، وعند خوف الضرر، فإن العلماء الكبار، والأئمة المقتدىٰ بهم لهم شأن آخر، ويجب عليهم من الصدع بكلمة الحق ما لا يجب علىٰ غيرهم، ويتأكد هذا الوجوب إذا تعلق الأمر بقضية عقدية مهمة، أو نازلة عامة تنزل بالمسلمين، ولا يليق بأحدهم حينئذ أن يتعلل بالتقية[٢].

وقد نص بعض الفقهاء علىٰ أن كل أمر فيه إعزاز للدين، فالإقدام عليه حتىٰ يقتل المرء أفضل من الأخذ بالرخصة في العدول عنه، وبذل النفس في إظهار دين الله تعالىٰ، وترك إظهار الكفر أفضل من إظهار التقية فيه[٣]، كما نبه الشيخ أحمد شاكر إلىٰ أن التقية إنما تجوز للمستضعفين الذين يخشون أن لا يثبتوا علىٰ الحق، والذين ليسوا بموضع القدوة للناس، فهؤلاء يجوز لهم أن يأخذوا بالرخصة، أما أولو العزم من الأئمة الهداة، فإنهم يأخذون بالعزيمة، ويحتملون الأذىٰ، ويثبتون، وفي سبيل الله ما يلقون، ولو أنهم أخذوا بالتقية، واستساغوا الرخصة، لضل الناس من ورائهم، يقتدون بهم ولا يعلمون أن هذه تقية»[٤].

ولا شك أن الرد علىٰ الشبهات داخل في وجوب البيان، وحرمة الكتمان، ويتأكد مثل هذا الحكم إذا شاعت البدعة وانتشرت، أو خشي علىٰ الناس الالتباس أو الافتتان بها، وقد أمر الله تعالىٰ «بالصدق، والبيان، ونهىٰ عن الكذب، والكتمان فيما يحتاج إلىٰ معرفته، وإظهاره»[٥] وثمة أقوال عدة لجماعة

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ١٨٨.

(٢) انظر مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص٢٥١.

(٣) الجصاص: أحكام القرآن ٢/ ١٦.

(٤) انظر تعليق محقق سير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ٢٥٢.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ١٦.

من أهل العلم يصرحون فيها أنه لم يدفعهم للرد علىٰ أهل البدع والضلال إلا خشيتهم من التلبيس علىٰ الناس، فحينئذ اضطروا للرد عليهم، مثلما حصل في فتنة خلق القرآن، حيث لم «يجد العلماء بدا من الذب عن الدين، وأرادوا بذلك معرفة العامة الحق من الباطل، فناظروهم ضرورة لا اختيارا»(١)

وفي مثل هذه الحالات فإن العالم قد لا يجد مناصا من «الكلام، فلا يسعه السكوت، إذا طمع برد الباطل، وصرف صاحبه عن مذهبه، أو خشي ضلال عامة أو نحو هذا»(٢) ولو أن مبتدعا ظهر في مكان، وشرع يقدح في الصحابة بالباطل «فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل»(٣)، ولما سئل الإمام أحمد: هل للرجل رخصة أن يقول القرآن كلام الله، ثم يسكت؟ قال «ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟»(٤).

وفي أول كتابه الرد علىٰ الجهمية، ذكر الدارمي أن من مضىٰ من السلف كانوا «يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء؛ فلم نجد بدا من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق»(٥)، كذلك انتقد ابن قتيبة من أمر بالسكوت والتجاهل بعد وقوع فتنة اللفظ بالقرآن، منبها إلىٰ أنه كان «يجوز أن يؤمر بهذا، قبل تفاقم الأمر ووقوع الشحناء، وليس في غرائز الناس احتمال الإمساك عن أمر في الدين، قد انتشر هذا الانتشار، وظهر هذا الظهور، ولو أمسك عقلاؤهم ما أمسك جهلاؤهم، ولو أمسكت الألسنة ما أمسكت القلوب، . . . فلما فزع الناس إلىٰ علمائهم لم يقولوا هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها ولم يتكلفوها، ولكنهم أزالوا

---

(١) الآجري: الشريعة ١/ ٤٥٣، وانظر خالد السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص١٥٥

(٢) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٩٣٨.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٢٥٤.

(٤) الآجري: الشريعة ١/ ٥٢٧.

(٥) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص٣٣.

الشك باليقين، وجلوا الحيرة، وكشفوا الغمة، وأجمع رأيهم علىٰ أنه غير مخلوق، فأفتوهم بذلك، وأدلوا بالحجج والبراهين، وناظروا وقاسوا، واستنبطوا الشواهد من كتاب الله ﷻ، وأما قولهم: هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها فلا تتكلفوها، فإنما يفزع الناس إلىٰ العالم في البدعة لا فيما جرت به السنة، وتكلم فيه الأوائل، ولو كان هذا مما تكلم فيه لاستغني عنهم. والكلام لا يعارض بالسكوت، والشك لا يداوىٰ بالوقوف، والبدعة لا تدفع بالسنة، وإنما يقوىٰ الباطل أن تبصره وتمسك عنه»(١)

ومن المواضع التي يتأكد فيها الرد أيضا: إذا ظن الظانون عجز أهل الحق عن المواجهة، وضعف علمائهم عن الرد، وهذا السبب هو الذي دفع عددا من أهل العلم لتصنيف كتب في الردود، لما طلب منهم ذلك بعض أهل زمانهم، وممن نص علىٰ ذلك: ابن تيمية في أول كتابه منهاج السنة، حيث قال «فلما ألحوا في طلب الرد لهذا الضلال المبين، ذاكرين أن في الإعراض عن ذلك خذلانا للمؤمنين، وظن أهل الطغيان نوعا من العجز عن رد هذا البهتان، فكتبت ما يسره الله من البيان، وفاء بما أخذه الله من الميثاق علىٰ أهل العلم والإيمان، وقياما بالقسط، وشهادة لله»(٢)

الوجه الثالث:

أن الرد علىٰ المخالفين وشبهاتهم داخل في عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنه يجمع ما بين أمرين: **أحدهما** نصرة الحق، والذب عنه وتقريره، ودعوة الخلق إليه، وهذا كله أمر بمعروف. **والثاني**: التحذير من الباطل، وبيان بطلانه، وتفنيد شبهاته، وهذا نهي عن المنكر «ومن المعلوم أن الدعوة إلىٰ المعروف لا بد فيها من تحسينه وتبيينه، والاستدلال له، والرد علىٰ شبهات من اعترض عليه أو طعن فيه، كما أن إنكار المنكر لا بد فيه من تهجينه، والاستدلال

---

(١) ابن قتيبة: الاختلاف في اللفظ ص٦٠، ٦١.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ١٥، ١٦.

علىٰ فساده، والرد علىٰ شبهات من يحسنه، أو يدعو إليه»[1] وكل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسنة؛ فإن ذلك من المنكر، والإثم الذي أمر الله بالنهي عنه[2].

ومن دلائل اندراج الرد علىٰ المخالفين في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أن هناك توافقا في الغايات بينهما، إذ المقصود أن يكف فاعل المنكر عن منكره، ويقلع المبطل عن باطله، ويرجع إلىٰ الحق، أو أن ينكف شره ويكشف ضلاله، ويتبين للناس أن الذي معه باطل[3].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: من شعائر الدين العظام، ومن وظائف الرسل والأنبياء وعباد الله الصالحين، كما أنه سبب لحصول الخيرات والبركات، والتمكين في الأرض، ورفع العقوبات. أما تركه والتفريط فيه، فهو سبب لحلول العقوبات، ونزع البركات، وانتشار الفساد، وقد وصفه الغزالي بأنه «القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوىٰ بساطه، وأهمل علمه وعمله، لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، وعمت الفترة، وفشت الضلالة، وشاعت الجهالة، واستشرىٰ الفساد، واتسع الخرق، وخربت البلاد، وهلك العباد، ولم يشعروا بالهلاك إلا يوم التناد»[4]

ومن النصوص الشرعية في بيان منزلة هذه الشعيرة العظيمة: قوله تعالىٰ في وصف نبيه ﷺ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وقال الله تعالىٰ عن أمة الإسلام: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟

(١) محمد نور عبد الله: قواعد الرد علىٰ النصارىٰ ص١٠٢.

(٢) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص٢٠٢، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٦٤.

(٣) انظر ابن القيم الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٦.

(٤) الغزالي: إحياء علوم الدين ٢/ ٣٠٦.

ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾

ويترتب علىٰ دخول الرد علىٰ المخالفين في عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عدد من الأمور، منها:-

أ- أنه يأخذ نفس الحكم الشرعي وهو أنه «واجب علىٰ الكفاية باتفاق المسلمين، وكل واحد من الأمة مخاطب بقدر قدرته، وهو من أعظم العبادات»[(١)]، وإذا غلب علىٰ ظن القائم بالرد «أن غيره لا يقوم به تعين عليه، ووجب عليه ما يقدر عليه من ذلك؛ فإن تركه كان عاصيا لله ولرسوله»[(٢)]

ب- أنه يلزم الأمة إعداد الأكفاء القادرين علىٰ القيام بهذا الواجب الكفائي العظيم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةًۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ويستفاد من الآية «أن المسلمين ينبغي لهم أن يعدوا لكل مصلحة من مصالحهم العامة من يقوم بها، ويوفر وقته عليها، ويجتهد فيها، ولا يلتفت إلىٰ غيرها، لتقوم مصالحهم، وتتم منافعهم، ولتكون وجهة جميعهم، ونهاية ما يقصدون قصدا واحدا، وهو قيام مصلحة دينهم ودنياهم، ولو تفرقت الطرق وتعددت المشارب، فالأعمال متباينة، والقصد واحد، وهذه من الحكمة العامة النافعة في جميع الأمور»[(٣)]

---

(١) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٠٤.

(٣) تفسير السعدي ص٣٥٥.

ج- أن الرد علىٰ المخالفين يشارك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المراتب والوسائل، فالأمر والنهي يكون تارة باليد، وتارة باللسان -بحسب القدرة وغيرها من الشروط- وأما الإنكار بالقلب فيجب بكل حال؛ إذ لا ضرر في فعله، وهو أضعف الإيمان، كما قال النبي ﷺ: «**من رأىٰ منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»[1] وقال ﷺ: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»[2] وكذلك الحال في الرد علىٰ المخالفين، والإنكار عليهم، فقد يكون احتسابا باليد -لمن قدر عليه- وقد يكون باللسان -ومثله الكتابة- وأما إنكار البدع والضلالات بالقلب لمن علم بها، فلا يعذر فيه أحد إذ لا ضرر من فعله.

الوجه الرابع:

ومما يبين أهمية الرد علىٰ المخالفين ولزومه: أنه باب عظيم من أبواب الجهاد في سبيل الله تعالىٰ، ويشهد لذلك قول الله سبحانه: ﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٢] وليس الجهاد مقصورا علىٰ نوع واحد، بل هو علىٰ أقسام عدة «أحدها الدعاء إلىٰ الله ﷻ باللسان، والثاني الجهاد عند الحرب بالرأي والتدبير، والثالث الجهاد باليد في الطعن والضرب»[3] ومن الجهاد ما يكون بالقتال باليد، ومنه ما يكون بالحجة والبيان والدعوة، وقد أمر الله نبيه أن يجاهد الكفار بالقرآن جهادا كبيرا، كما في الآية المذكورة وهي من سورة «نزلت بمكة، قبل أن يهاجر النبي ﷺ وقبل أن يؤمر بالقتال، ولم يؤذن له، وإنما كان هذا

(١) رواه مسلم (٧٨)

(٢) رواه مسلم (٨٠)

(٣) ابن حزم: الفصل في الأهواء والملل والنحل ٤/ ١٧٠.

الجهاد بالعلم والقلب والبيان والدعوة لا بالقتال. وأما القتال فيحتاج إلىٰ التدبير والرأي»[(١)]

وقد يفضل الجهاد بالحجة والبيان، الجهاد باليد والسنان في بعض الأحوال، لأن المشارك في الجهاد بالسنان كثير، وأما الجهاد بالحجة والبيان فهو «جهاد الخاصة من أتباع الرسل، وهو جهاد الأئمة، وهو أفضل الجهادين؛ لعظم منفعته، وشدة مؤنته، وكثرة أعدائه. قال تعالىٰ في سورة الفرقان- وهي مكية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾، فهذا جهاد لهم بالقرآن، وهو أكبر الجهادين، وهو جهاد المنافقين أيضا؛ فإن المنافقين لم يكونوا يقاتلون المسلمين، بل كانوا معهم في الظاهر، وربما كانوا يقاتلون عدوهم معهم، ومع هذا فقد قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾، ومعلوم أن جهاد المنافقين بالحجة والقرآن. والمقصود أن سبيل الله هي الجهاد، وطلب العلم، ودعوة الخلق به إلىٰ الله»[(٢)]

ومن أدلة السنة علىٰ أن الرد علىٰ أهل الضلال من الجهاد: قول النبي ﷺ: «**جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم**»[(٣)]، كما بين ﷺ أن المنافحة عن دين الله، وعن رسوله ﷺ من أعظم الأعمال المستوجبة لأن يعين الله العبد ويؤيده، فقال لحسان بن ثابت: «**إن روح القدس لا يزال يؤيدك، ما نافحت عن الله ورسوله**»[(٤)] وقال ﷺ: «**إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما يفاخر، أو ينافح عن رسول الله ﷺ**»[(٥)]

والرد باللسان قد يكون -في بعض الأحوال- أشد وقعا علىٰ أهل الكفر والضلال، وأعظم نكاية من الرد بالنبل والسنان، ومن شواهد ذلك أن

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٨٦.

(٢) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ١٩١.

(٣) رواه أحمد (١٢٢٤٦) وأبو داود (٢٥٠٤) والنسائي (٣٠٩٦)

(٤) رواه مسلم (٢٤٩٠)

(٥) رواه الترمذي (٢٨٤٦)

رسول الله ﷺ، قال: «**اهجوا قريشا، فإنه أشد عليها من رشق بالنبل**» فأرسل إلىٰ ابن رواحة فقال: «**اهجهم**» فهجاهم فلم يرض، فأرسل إلىٰ كعب بن مالك، ثم أرسل إلىٰ حسان بن ثابت، فلما دخل عليه، قال حسان: قد آن لكم أن ترسلوا إلىٰ هذا الأسد الضارب بذنبه، ثم أدلع لسانه فجعل يحركه، فقال: والذي بعثك بالحق لأفرينهم بلساني فري الأديم، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تعجل، فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسابها، وإن لي فيهم نسبا، حتىٰ يلخص لك نسبي**» فأتاه حسان، ثم رجع فقال: يا رسول الله قد لخص لي نسبك، والذي بعثك بالحق لأسلنك منهم كما تسل الشعرة من العجين. قالت عائشة: فسمعت رسول الله ﷺ، يقول لحسان: «**إن روح القدس لا يزال يؤيدك، ما نافحت عن الله ورسوله**»، وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**هجاهم حسان فشفىٰ واشتفىٰ**»(١)

ولما دخل النبي ﷺ مكة في عمرة القضاء، وابن رواحة بين يديه يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله ... اليوم نضربكم علىٰ تأويله
ضربا يزيل الهام عن مقيله ... ويذهل الخليل عن خليله

قال عمر: يا ابن رواحة: في حرم الله، وبين يدي رسول الله ﷺ، تقول هذا الشعر، فقال النبي ﷺ: «**خل عنه، فوالذي نفسي بيده، لكلامه أشد عليهم من وقع النبل**»(٢)

وإذا كان هجاء المشركين شعرا بهذه المثابة، فما بالنا بإقامة «الدلائل والبراهين علىٰ صحة الإسلام، وإبطال حجج الكفار من المشركين وأهل الكتاب»(٣)، ولذا فقد تتابعت نصوص عدد من الأئمة، وأهل العلم الكبار في بيان أن الرد علىٰ الشبهات والبدع يعد من الجهاد، بل من أفضل أبوابه.

---

(١) رواه مسلم (٢٤٩٠)

(٢) رواه النسائي (٢٨٩٣)

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٢/ ١٢٣.

ومن أمثلة ذلك قول يحيىٰ بن يحيىٰ «الذب عن السنة أفضل من الجهاد في سبيل الله . . . وقيل له: الرجل ينفق ماله، ويتعب نفسه، ويجاهد؛ فهذا أفضل منه؟ قال: نعم بكثير»[١] وقال الحميدي شيخ الإمام البخاري «والله لأن أغزو هؤلاء الذين يردون حديث رسول الله ﷺ أحب إلي من أن أغزو عدتهم من الأتراك»[٢] وقال أبو عبيد القاسم بن سلام «المتبع للسنة كالقابض علىٰ الجمر، وهو اليوم عندي أفضل من ضرب السيف في سبيل اللَّه ﷻ»[٣]

ويصف ابن تيمية الراد علىٰ أهل البدع بأنه مجاهد[٤]، كما يرىٰ أن تعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد[٥]، وقد أوجب الله تعالىٰ «علىٰ المؤمنين الإيمان بالرسول، والجهاد معه، ومن الإيمان به تصديقه في كل ما أخبر به، ومن الجهاد معه: دفع كل من عارض ما جاء به، وألحد في أسماء الله وآياته»[٦]، ومما يبين دخول الرد علىٰ المنحرفين في جنس الجهاد في سبيل الله: أنه سبب عظيم لتطهير سبيل الله، ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء المنحرفين وعدوانهم علىٰ الدين «ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب»[٧]

كذلك يعتبر الرد علىٰ أهل البدع من أبواب النفع المتعدي، مثله مثل الجهاد، وهو يفضل النفع القاصر، لأن النفع القاصر تعود مصلحته في المقام الأول لصاحبه، أما النفع المتعدي ومنه الرد علىٰ أهل الضلال فنفعه «عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم علىٰ ذلك، واجب علىٰ الكفاية

---

(١) الهروي: ذم الكلام ٤/ ٢٥٣.
(٢) المصدر السابق ٢/ ١٥٧.
(٣) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٩٢.
(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٣.
(٥) ابن تيمية: الفتاوىٰ الكبرىٰ ٥/ ٣٤٢.
(٦) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ١٦٥.
(٧) المصدر السابق ٢٨/ ٢٣٢.

باتفاق المسلمين»[1]، أما ترك أهل العلم تبليغ الدين والذب عنه فهو ذنب عظيم، مثل ترك أهل الجهاد والقتال، للقتال الواجب عليهم، ويترتب علىٰ ذلك أن كل ما يحول بينهم وبين قيامهم بهذا الواجب فهو ممنوع، ويدخل في ذلك ما «يظهرونه من البدع والمعاصي التي تمنع قبول قولهم، وتدعو النفوس إلىٰ موافقتهم، وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (وهو) أشد ضررا للأمة، وضررا عليهم من إظهار غيرهم لذلك»[2]

ومن بعض حقوق الله علىٰ عبده -كما نبه ابن القيم- الرد علىٰ الطاعنين في «كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسيف والسنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من الإيمان»[3] ومن أفضل الجهاد في سبيل الله: الرد علىٰ أهل البدع والضلال من أصحاب التأويلات المنحرفة، وكشف عوراتهم، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم، وكذلك المدافعة عن كلام الله ورسوله، والذب عنه من أفضل الأعمال وأحبها إلىٰ الله، وأنفعها للعبد «وكيف لا يكون بيان ذلك من الجهاد في سبيل الله، وأكثر هذه التأويلات المخالفة للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وأهل الحديث قاطبة، وأئمه الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق، يتضمن من عبث المتكلم بالنصوص، وسوء الظن بها، من جنس ما تضمنه طعن الذين يلمزون الرسول ودينه، وأهل النفاق والإلحاد»[4]

والمجاهد لإبانة الحق بيراعه ولسانه -في رأي جمال الدين القاسمي- يعد «أعظم درجة من المجاهد بسيفه وسنانه»[5] وباب الرد علىٰ أهل البدع والأهواء -كما ذكر الشيخ بكر أبو زيد- باب شريف وعظيم من أبواب الجهاد «والرد علىٰ

---

(١) المصدر السابق ٢٨/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) المصدر السابق ٢٨/ ١٨٨.

(٣) ابن القيم: هداية الحيارىٰ ١/ ٢٣٢.

(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣٠٢.

(٥) جمال الدين القاسمي: دلائل التوحيد ص١١

أهل الباطل ومجادلتهم؛ ومناظرتهم، حتىٰ تنقطع شبهتهم، ويزول عن المسلمين ضررهم: مرتبة عظيمة من منازل الجهاد باللسان، والقلمُ: أحدُ اللسانين»[١]

وثمة أمور عدة تنبني علىٰ اعتبار الرد علىٰ الشبهات بابا من أبواب الجهاد في سبيل الله، ومنها: أن المتصدر للرد، يجب عليه أن يعد العدة، ويتسلح بالعلوم والأدوات والمهارات التي لا يصح رده، ولا يكتمل إلا بها، كحال المجاهد الذي لا بد أن يستعد بالسلاح، والتدريب البدني والمعرفة العسكرية، ولا شك أن إعداد «ما يستطاع من البرهان لمن ينازل الحق في هذا الرهان، من أعظم المهمات، وآكد الواجبات»[٢]

ومنها أيضا أن المشابهة بين الراد علىٰ الشبهات وبين المجاهد، تقتضي أن يحمد الراد علىٰ نصرته للحق، وإن كان فيه تقصير، أو نقص في جانب آخر، كما أن المجاهد قد يكون عدلا في سياسته، وقد لا يكون غير عدل، وقد يكون فيه فجور، ومع ذلك فإن السنة مضت بأن يغزىٰ معه، وعمله مشكور في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنا وظاهرا، ووجه شكره: نصره للسنة والدين، وهكذا الحال مع كل من ينتصر للإسلام والسنة، فإنه «يشكر علىٰ ذلك من هذا الوجه. فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون علىٰ الحسنات. والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله من التصديق بخبر الله، والطاعة لأمره، وهذا هو السنة»[٣]

وقد استصحبت عائشة رضي الله عنها منافحة حسان بن ثابت، وذبه عن رسول الله ﷺ، ونهت ابن أختها عروة بن الزبير عن سبه، رغم ما كان منه رضي الله عنه

---

(١) د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام ص٤١

(٢) جمال الدين القاسمي: دلائل التوحيد ص١١

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٣، ١٤، ونقض المنطق ص٢١.

من موقف في قصة الإفك، ففي الصحيحين عن عروة بن الزبير أن حسان بن ثابت، كان ممن كثر علىٰ عائشة فسببته فقالت: يا ابن أختي دعه -وفي رواية قالت: لا تسبه- فإنه كان ينافح عن رسول الله ﷺ»[1]

(١) رواه البخاري(٤١٥٤) ومسلم (٢٤٨٧)

٢- لا يشرع الرد على المخالفين إلا إذا تحققت الشروط، وغلبت المصالح، وانتفت المفاسد

وإذا كنا قد قررنا فيما مضىٰ، أهمية الرد علىٰ المخالفين، والحاجة الماسة إليه، وأنه من الواجبات الكفائية، وباب من أبواب الجهاد، فإن ذلك لا يعني مشروعية القيام بالرد من كل أحد، بل لابد من **توافر الشروط والضوابط، وتحقق المصالح الشرعية من الرد، وانتفاء المفاسد** التي تترتب علىٰ الرد غير المنضبط: منهجا، أو طريقة، أو زمانا، أو مكانا، كما أن اندراج الرد علىٰ المخالفين، وإبطال شبهاتهم في عموم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، يجعله مقيدا بما يتقيد به هذان البابان العظيمان، وغيرهما من أبواب فروض الكفايات، والتي «يقوم بها من قدر عليها، إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد علىٰ إضاعتها»[(١)]

وهناك شروط عديدة لابد من تحققها فيمن يتصدىٰ للرد علىٰ المخالفين، وفي مقدمتها: العلم، والأهلية، والتمكن، وحسن النية والمقصد، ورسوخ اليقين، والسلامة من الافتتان بما يرد عليه من مذاهب باطلة، وتحت كل شرط من تلك الشروط فروع وتفاصيل عديدة.

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣٤/ ١٧٥، وعلوي السقاف: المنتخب من كتب شيخ الإسلام ص١١٧.

وإضافة لهذه الشروط الخاصة بمن يقوم بالرد -والذي يتعين أن يكون من أهل العلم والديانة- فلابد من تحقق المصلحة، وانتفاء المفسدة من الرد نفسه، وإلا كان ممنوعا، وهذا أصل مطرد في الشريعة، يجب مراعاته في كل ما يقدم عليه المسلم من أفعال، فإن قيام الدين علىٰ «تحصيل الحسنات والمصالح، وتعطيل السيئات والمفاسد. وإنه كثيرا ما يجتمع في الفعل الواحد أو في الشخص الواحد الأمران»[1] ومبنىٰ الشريعة في سائر أحكامها قائم «علىٰ تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية والمفسدة الشرعية، فقد يدع واجبات ويفعل محرمات، ويرىٰ ذلك من الورع»[2]

ومن المشاهد أنه كثيرا ما يحصل الاشتباه والإشكال حال تعارض المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات أو تزاحمها، والواجب علىٰ المكلف حينئذ: ترجيح الراجح منها «فإن الأمر والنهىٰ وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورا به، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة، فمتىٰ قدر الإنسان علىٰ اتباع النصوص لم يعدل عنها، ولا اجتهد رأيه لمعرفة الاشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيرا بها وبدلالتها علىٰ الاحكام»[3]

والمتصدر للرد عليه أن يكون مميزا بين أنواع الخير والشر الواقعة، ومراتبها وأحكامها «ليقدم ما هو أكثر خيرا، وأقل شرا علىٰ ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما، فإن من لم يعرف الواقع في الخلق، والواجب في الدين لم يعرف أحكام الله في عباده، وإذا لم يعرف ذلك كان قوله وعمله بجهل، ومن عبد الله بغير علم كان ما يفسد

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/٣٦٦

(٢) ابن تيمية: جامع الرسائل ٢/١٤١، ومجموع الفتاوىٰ ١٠/٥١٢.

(٣) ابن تيمية: الاستقامة ٢/٢١٧.

أكثر مما يصلح، وإذا عرف ذلك فلا بد أن يقترن بعلمه العمل الذي أصله محبته لما يحبه الله ورسوله، وبغضه لما يبغضه الله ورسوله، وما اجتمع فيه الحبيب والبغيض المأمور به والمنهي عنه، أو الحلال والمحظور، أعطي كل ذي حق حقه، ليقوم الناس بالقسط، فإن الله بذلك أنزل الكتاب وأرسل الرسل، فالعلم بالعدل قبل فعل العدل، فإذا علم وأحب، كان من تمامه الجهاد عليه»[(١)]

وينبني علىٰ ما تقدم: أنه إذا لم توجد مصلحة معتبرة من الرد علىٰ أهل البدع، فلا ينبغي الاشتغال به ابتداء، ويدخل في ذلك ما ذكره القرافي، من أنه إذا مات رجل «من أهل الضلال، ولم يترك شيعة تعظمه، ولا كتبا تقرأ، ولا سببا يخشىٰ منه إفساد لغيره، فينبغي أن يستر بستر الله تعالىٰ، ولا يذكر له عيب ألبتة، وحسابه علىٰ الله تعالىٰ»[(٢)]

كما يدخل في ذلك أيضا: أنه إذا غلب علىٰ الظن ترتب مفسدة علىٰ الرد أكبر من المصلحة المرجوة من ورائه لم يشرع حينئذ، ومن قواعد الشريعة الكلية أنه: ليس لأحد أن يزيل المنكر بما هو أنكر منه، وأنه إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه، صار إزالته علىٰ هذا الوجه منكرا، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف علىٰ هذا الوجه منكرا[(٣)]، وإنما شرع النبي ﷺ لأمته «إيجاب إنكار المنكر، ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلىٰ الله ورسوله، فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله»[(٤)]

والأدلة علىٰ هذا المعنىٰ من القرآن والسنة كثيرة، ومن ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ومن

---

(١) ابن تيمية: جامع الرسائل ٢/٣٠٥.

(٢) القرافي: الفروق ٤/٢٠٧، ٢٠٨.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٤/٥٣٦، والمستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ ٣/٢٠٣.

(٤) ابن القيم: إعلام الموقعين ٤/٣٣٨.

سيرته صلىٰ الله وسلم، وسنته العملية أنه لم يقتل المنافقين، معللا ذلك بقوله: «**لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه**»(١) كما لم يغير ﷺ بناء الكعبة حتىٰ لا يحدث ذلك فتنة لبعض الناس، وقال لعائشة رضي الله عنها «لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية، لأمرت بالبيت، فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلت له بابين، بابا شرقيا، وبابا غربيا، فبلغت به أساس إبراهيم» »(٢) كذلك كان النبي ﷺ «ينهىٰ أن يسافر بالقرآن إلىٰ أرض العدو، مخافة أن يناله العدو»(٣)

وتطبيق مثل هذه القواعد في باب الردود علىٰ أصحاب البدع المختلفة، والتمييز بين درجات ضلالهم وانحرافهم والغاية المقصودة من الرد، والمآلات المتوقع حصولها: كل ذلك يحتاج لعلم وفقه وحكمة، ولهذا نبه بعض أهل العلم علىٰ أنك إذا «رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج، كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة، إلا إذا نقلتهم منه إلىٰ ما هو أحب إلىٰ الله ورسوله، كرمي النشاب وسباق الخيل ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا علىٰ لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية، فإن نقلتهم عنه إلىٰ طاعة الله فهو المراد، وإلا كان تركهم علىٰ ذلك خيرا من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلا لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلا بكتب المجون ونحوها، وخفت من نقله عنها انتقاله إلىٰ كتب البدع والضلال والسحر، فدعه وكتبه الأولىٰ، وهذا باب واسع»(٤)

وقد حكىٰ ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه قال «مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة،

---

(١) رواه البخاري (٤٩٠٥) ومسلم (٢٥٨٤)

(٢) رواه البخاري (١٥٨٦) ومسلم (١٣٣٣)

(٣) رواه البخاري (٢٩٩٠) ومسلم (١٨٦٩)

(٤) ابن القيم: إعلام الموقعين ٤/ ٣٤٠.

وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس، وسبي الذرية، وأخذ الأموال فدعهم»[1]

وقال الشيخ بكر أبو زيد «نصيحتي لكل مسلم سلم من فتنة الشبهات في الاعتقاد، أن البدعة إذا كانت مقموعة خافتة، والمبتدع إذا كان منقمعا مكسور النفس بكبت بدعته، فلا يحرك النفوس بتحريك المبتدع وبدعته؛ فإنها إذا حركت نمت وظهرت، وهذا أمر جبلت عليه النفوس، . . . وهذا الكتمان والإعراض من باب المجاهدة والجهاد، فكما يكون الحق في الكلام، فإنه يكون في السكوت والإعراض»[2]. .

ولا شك أن باب تقدير المصالح والمفاسد، والموازنة بينها، وتقديم الأرجح منها علىٰ الآخر في سائر أمور الدين، ومنها الرد العقدي علىٰ المخالفين، يعتبر من الأبواب الدقيقة المحتاجة إلىٰ علم راسخ، وعدل وإنصاف، وكثيرا ما يخالطه هوىٰ النفوس وعجزها وإيثارها السلامة، وخوفها من العواقب، وتحيزها لمن تحب علىٰ حساب من تكره، والواجب في هذا الباب أن يكون اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة لا بأهواء النفوس.

ومن المواضع التي يحصل فيها الإشكال والاشتباه: أن يكون الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر، ولا يفرقون بينهما، بل إما أن يفعلوهما جميعا، أو يتركوهما جميعا: وحينئذ لابد من النظر، والموازنة، والترجيح:-[3]

أ- فإن كان المعروف أكثر أمر به -وإن استلزم ما هو دونه من المنكر- ولم ينه عن منكر يستلزم تفويت معروف أعظم منه، بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله، والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله، وزوال فعل الحسنات.

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٣٤٠.

(٢) د. بكر أبو زيد: هجر المبتدع ص٦١.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ١٢٩، ١٣٠.

ب- وإن كان المنكر أغلب نهي عنه -وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف- وحينها يكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرا بمنكر، وسعيا في معصية الله ورسوله.

ج- وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان، لم يؤمر بهما ولم ينه عنهما.

د- وأما من جهة النوع: فيؤمر بالمعروف مطلقا، وينهىٰ عن المنكر مطلقا. وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهىٰ عن منكرها، ويحمد محمودها ويذم مذمومها؛ بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو حصول منكر فوقه، ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه، أو فوات معروف أرجح منه.

هـ- وإذا اشتبه الأمر، استبان المؤمن، حتىٰ يتبين له الحق، فلا يقدم علىٰ الطاعة إلا بعلم ونية؛ وإذا تركها كان عاصيا، فترك الأمر الواجب معصية، وفعل ما نهي عنه من الأمر معصية. وهذا باب واسع[(١)].

ومن خلال استحضار ما قررناه آنفا من لزوم توافر الشروط والضوابط، ومراعاة المصالح والمفاسد في الردود العقدية، والتي تختلف باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة، يمكننا أن نفهم ونوجه الكثير من التطبيقات العملية، والمواقف التي نقلت عن بعض السلف والأئمة المتقدمين في باب الردود العقدية، ومن ذلك ما يلي:-

الأمر الأول: أنه قد حدث في بعض الأحيان توجيه الاهتمام إلىٰ انحراف عقدي ما، وتسخير جل الجهود العلمية لمواجهته، وتضخم ذلك كما وكيفا، مقارنة بانحرافات عقدية أخرىٰ، ربما لا تقل عنه ضلالا ومخالفة للشرع.

وفي ظني أن كلام أئمة السلف في القرون الأولىٰ، وما قالوه وكتبوه في التحذير من الجهمية والرد علىٰ الانحرافات في باب الصفات عموما، يفوق كلامهم عن الانحرافات في توحيد الألوهية، وبدع الغلو في الأشخاص، وما يتبع

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ١٣٠.

ذلك من دعائهم، والاستغاثة بهم، وبناء الأضرحة أو المساجد علىٰ قبورهم، وما أشبه ذلك من البدع، والتي لم تكن شائعة حينذاك بنفس الدرجة التي حصلت في مراحل لاحقة.

كذلك فإن تحذير الأئمة من بدعة التعطيل والنفي في الصفات، يفوق بمراحل كلامهم عن بدعة التمثيل والتجسيم والغلو في الإثبات، لأن الفتنة بالمعطلة والبلاء بهم كان أشد، وعلىٰ سبيل المثال، فإن الإمام أحمد لما ابتلي بالجهمية المعطلة، وكانوا خصومه، انصرف همه «إلىٰ رد مقالاتهم؛ دون أهل الإثبات؛ فإنه لم يكن في ذلك الوقت والمكان من هو داع إلىٰ زيادة في الإثبات؛ كما ظهر من كان يدعو إلىٰ زيادة في النفي. والإنكار يقع بحسب الحاجة، والبخاري لما ابتلي باللفظية المثبتة، ظهر إنكاره عليهم كما في تراجم آخر كتاب الصحيح وكما في كتاب خلق الأفعال»[(١)]

الأمر الثاني:

ثمة اتجاه كان موجودا في مرحلة مبكرة، لدىٰ جماعة من السلف والأئمة، يرىٰ النهي عن الجدال والمناظرة مع المبتدعة، أو الرد عليهم، أو مكالمتهم ومجالستهم والسماع منهم، لكننا نجد بعد ذلك حدوث تغير في الموقف بتغير الظروف والأحوال، وقيام العديد من الأئمة بتصنيف الكتب في الرد علىٰ الجهمية ومن أشبههم.

وتفسير ذلك أن مواقفهم السابقة من منع الرد والمناظرة قد تغيرت لما انتشرت البدع وشاعت، وعظم الافتتان بها، ومن ثم خاف أهل العلم علىٰ عقائد الناس من الزيغ والضلال، أو يحمل منعهم السابق من الرد علىٰ البدع الخاملة التي لا يخشىٰ خطرها، ويحمل تجويزهم علىٰ البدع الشائعة.

ومن أمثلة نصوص السلف الكثيرة الدالة علىٰ المنع من سماع كلام المبتدعة، أو مجالستهم، أو مجادلتهم: أنه قيل لابن عمر: إن نجدة الحروري

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٣٣.

يقول كذا وكذا؛ فجعل لا يسمع منه كراهية أن يقع في قلبه منه شيء»[1] وقال رجل من أصحاب الأهواء لأيوب: أسألك عن كلمة؟ فولىٰ أيوب وهو يقول «لا، ولا نصف كلمة». مرتين يشير بإصبعه[2]، وكان الحسن البصري يقول «لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، ولا تسمعوا منهم»[3]، وعن أبي قلابة قال: لا تجالسوهم ولا تخالطوهم، فإنه لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، ويلبّسوا عليكم كثيرًا مما تعرفون، وقال أيضا: لا تمكّن أهل الأهواء من سمعك[4]، وقال محمد بن النضر الحارثي «من أصغىٰ سمعه إلىٰ صاحب بدعة، وهو يعلم أنه صاحب بدعة، نزعت منه العصمة، ووكل إلىٰ نفسه»[5] وقال سفيان الثوري» من أصغىٰ بأذنه إلىٰ صاحب بدعة، خرج من عصمة الله، ووكل إليها - يعني إلىٰ البدع»[6] وقال أيضا «من سمع بدعة، فلا يحكها لجلسائه، لا يلقيها في قلوبهم»[7]

ومن أصول السنة عند الإمام أحمد «أن لا يخاصم أحدا ولا يناظره، ولا يتعلم الجدال، فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه، لا يكون صاحبه وإن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة، حتىٰ يدع الجدال ويؤمن بالآثار»[8] وقال أيضا عن الحديث الوارد في رؤية الله في الآخرة «الحديث عندنا علىٰ ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء علىٰ ظاهره، ولا نناظر فيه أحدا»[9] وقال أيضا «وإياك ومناظرة من

---

(١) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٣٧.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٦٢.
(٣) المصدر السابق ١/ ١٥٠.
(٤) البغوي: شرح السنة ١/ ٢٢٧
(٥) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٥٣.
(٦) البربهاري: شرح السنة ص١٣٥.
(٧) البغوي: شرح السنة ١/ ٢٢٧
(٨) أحمد بن حنبل: أصول السنة ص٢٠، ٢١
(٩) المصدر السابق ص٢٤.

أخذل فيه، ومن قال باللفظ وغيره، ومن وقف فيه، فقال لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة»[1]

ونقل السجزي اتفاق «أهل الحل والعقد من العلماء علىٰ أن الملحد، والمجوسي، وأهل سائر النحل لا يلزمنا جدالهم، وأجمع أكثرهم علىٰ أن الجدال منسوخ بالأمر بالقتال، وفي مناظرتهم أكبر فساد لانتشالا شبههم بها في الناس، وجواز عدم من يصل إلىٰ حلها في الحال»[2]

ومن عقائد السلف أصحاب الحديث، التي ساقها الصابوني أنهم «يتقون الجدال في الله، والخصومات فيه، ويجانبون أهل البدع والضلالات، ويعادون أصحاب الأهواء والجهالات. ويقتدون بالسلف الصالحين من أئمة الدين وعلماء المسلمين، ويتمسكون بما كانوا به متمسكين من الدين المتين والحق المبين. ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم ولا يجادلونهم في الدين، ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت بالآذان وقرت في القلوب ضرت، وجرت إليها الوساوس والخطرات الفاسدة»[3]

وفي تعداد اللالكائي للمفاسد والأضرار التي ترتبت علىٰ مناظرة أهل البدع، ذهب إلىٰ أنه ما «جنىٰ علىٰ المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف علىٰ تلك الجملة يموتون من الغيظ كمدا ودردا، ولا يجدون إلىٰ إظهار بدعتهم سبيلا، حتىٰ جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلىٰ هلاك الإسلام دليلا، حتىٰ كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة، حتىٰ تقابلت الشبه في الحجج، وبلغوا من التدقيق في اللجج، فصاروا أقرانا وأخدانا، وعلىٰ المداهنة خلانا وإخوانا، بعد أن كانوا في الله

---

(١) المصدر السابق ص٢٢، ٢٣.

(٢) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٣٠٥.

(٣) الصابوني: عقيدة السلف أصحاب الحديث ص٣٤.

أعداء وأضدادا، وفي الهجرة في الله أعوانا، يكفرونهم في وجوههم عيانا، ويلعنونهم جهارا، وشتان ما بين المنزلتين، وهيهات ما بين المقامين»[1]

لكن لا شك أن هذا الاتجاه المانع بالكلية من مناظرة المخالفين، أو مجادلتهم، أو السماع لهم، أو الرد عليهم، قد تغير بتغير الظروف والأحوال، لما شاعت البدع، واستفحل ضررها، وخشي أهل العلم علىٰ الناس من الافتتان بها، ومن ثم بدأوا في تأليف الكتب، ومناظرة أصحاب تلك المقالات المنحرفة والرد عليهم، حتىٰ قيل إن سبب تأليف الإمام مالك للموطأ هو الرد علىٰ ضلالات الجهمية، حيث قال «جمعت هذا خوفا من الجهمية أن يضلوا الناس، لما ابتدعت الجهمية النفي والتعطيل»[2]

وثمة نصوص عديدة لأهل العلم في بيان ذلك، وتفسير هذا التغير، وذكر العوامل التي أدت إليه ومن هذا القبيل قول الإمام الدارمي المتوفىٰ (٢٨٠هـ) في أول كتابه الرد علىٰ الجهمية «كان من مضىٰ من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام، وذهاب العلماء، فلم نجد بدا من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق، وقد كان رسول الله ﷺ يتخوف ما أشبه هذا علىٰ أمته، ويحذرها إياهم، ثم الصحابة بعده والتابعون، مخافة أن يتكلموا في الله، وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا، ويتماروا به علىٰ جهل فيكفروا»[3]

وفي نقضه علىٰ بشر المريسي كرر الدارمي هذا المعنىٰ، مجيبا عن احتجاج الخصم بأن الأئمة المتقدمين كرهوا الخوض في الكلام في أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، فبين الدارمي أن كراهتهم تلك، لأنه لم يكن يخوض في ذلك إلا شرذمة قليلة، بينما كان العامة متمسكين بالسنن والأمر الأول. «فكره القوم الخوض فيه، إذ لم يكن يخاض فيها علانية، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه،

---

(١) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٩.

(٢) ابن تيمية: التسعينية ١/ ١٥٩، والفتاوىٰ الكبرىٰ ٦/ ٣٣٦.

(٣) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص٢١.

إذ لم يعلن. فلما أعلنوه بقوة السلطان، ودعوا العامة إليه بالسيوف والسياط، وادعوا أن كلام الله مخلوق، وأنكر ذلك عليهم من غبر من العلماء وبقي من الفقهاء، فكذبوهم وكفروهم وحذروا الناس أمرهم، وفسروا مرادهم من ذلك. فكان هذا من الجهمية خوضا فيما نهوا عنه، ومن أصحابنا إنكار للكفر البين، ومنافحة عن الله ﷻ، كيلا يسب وتعطل صفاته، وذبا عن ضعفاء الناس كيلا يضلوا بمحنتهم هذه، من غير أن يعرفوا ضدها من الحجج التي تنقض دعواهم وتبطل حججهم»[1]

ثم أشار الدارمي إشارة مهمة إلىٰ تغير موقف كل من الإمامين: عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، فابن المبارك كره حكاية كلام الجهمية قبل أن يعلنوه. فلما أعلنوه أنكر عليهم، وعابهم في ذلك. وكذلك قال الإمام أحمد «كنا نرىٰ السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه ولم نجد بدا من مخالفتهم والرد عليهم»[2]

كذلك نبه ابن عبد البر إلىٰ تغير موقف عمر بن عبد العزيز من مجادلة المبتدعة، حيث ناظرهم وجادلهم مع أنه كان ممن يغلظ في ذلك، فقال «هذا عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ، وهو ممن جاء عنه التغليظ في النهي عن الجدال في الدين وهو القائل: من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل، فلما اضطر وعرف الفلح في قوله، ورجا أن يهدي الله به لزمه البيان، فبين وجادل، وكان أحد الراسخين في العلم رَحِمَهُ اللهُ»[3]

وحينما نقل الذهبي قول الليث بن سعد «بلغت الثمانين، وما نازعت صاحب هوىٰ قط» عقب عليه بأن الأهواء والبدع كانت «خاملة في زمن الليث، ومالك، والأوزاعي، والسنن ظاهرة عزيزة، فأما في زمن أحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، فظهرت البدعة، وامتحن أئمة الأثر، ورفع أهل الأهواء

---

(١) الدارمي: النقض علىٰ المريسي ١/٥٣٦، ٥٣٧.

(٢) المصدر السابق ١/٥٣٧، ٥٣٨.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/٩٦٦.

رؤوسهم بدخول الدولة معهم، فاحتاج العلماء إلىٰ مجادلتهم بالكتاب والسنة، ثم كثر ذلك، واحتج عليهم العلماء أيضا بالمعقول، فطال الجدال، واشتد النزاع، وتولدت الشبه»[١]

وفي مقدمة صحيح مسلم إشارة مهمة إلىٰ منهجية التعامل مع الآراء الحادثة، وأي الموقفين أولىٰ: الإعراض عنها، أم ردها وتفنيدها، ومع أن سياق الكلام عن مسألة حديثية تخصصية إلا أنه يصلح للتعميم، حيث قال الإمام مسلم «وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد وتسقيمها بقول، لو ضربنا عن حكايته، وذكر فساده صفحا لكان رأيا متينا، ومذهبا صحيحا، إذ الإعراض عن القول المطرح أحرىٰ لإماتته، وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيها للجهال عليه، غير أنا لما تخوفنا من شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلىٰ اعتقاد خطأ المخطئين، والأقوال الساقطة عند العلماء، رأينا الكشف عن فساد قوله، ورد مقالته بقدر ما يليق بها من الرد، أجدىٰ علىٰ الأنام، وأحمد للعاقبة إن شاء الله»[٢]

ولعل النصوص السابقة توضح بجلاء أن مواقف السلف من منع الرد علىٰ الشبهات وأصحابها أول الأمر، ثم الإجازة بشروط لاحقا، إنما كان مبناها علىٰ اختلاف الأحوال، ومدىٰ انتشار البدعة أو خمولها، وهل يخشىٰ علىٰ العوام من الافتتان بها أم لا، وكل ذلك من باب الموازنة بين المصالح والمفاسد، والترجيح بينهما.

وهذا النوع من الموازنة يمكن تطبيقه في عصرنا الحاضر في التعامل مع الشبهات المطروحة -مع كثرتها وتنوع مصادرها- حيث يكون السكوت والإعراض أولىٰ مع الشبهات المغمورة، والتي لا يخشىٰ الافتتان بها، أما إذا شاعت وعمت وخشي ضررها، فالرد حينئذ فرض كفائي علىٰ الأمة في مجموعها.

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨/ ١٤٤.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٧، ٢٨

الأمر الثالث: ومما له صلة وثيقة بالقاعدة التي معنا: أن الجدال والمناظرة -وهما من أهم طرق الرد علىٰ المخالفين- لا يأخذان حكما واحدا، بل منهما المشروع ومنهما الممنوع، بحسب الشروط والأحوال.

والمتأمل للكتاب والسنة، يجد أن الجدال تارة يؤمر به ويحمد، وتارة ينهىٰ عنه ويذم، ومرد ذلك إلىٰ طبيعة الجدال، وشروطه، وموضوعه، والمقصد منه[1]. فالجدال المحمود ما كان لنصرة الحق وتقريره، والدفاع عنه، ودعوة الناس إليه، وكان مع ذلك بالأسلوب الحسن والمنهج الصحيح، ويدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ كما أخبر الله عن مجادلة الأنبياء، أو محاجتهم لأقوامهم، فقال تعالىٰ: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنۡ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلرَّوۡعُ وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ وقال النبي ﷺ: «**تحاج آدم وموسىٰ**»[2]

كما يستفاد من قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ أن من جادل «بعلم علىٰ ضوء هدىٰ كتاب منير، كهذا القرآن العظيم، ليحق الحق، ويبطل الباطل بتلك المجادلة الحسنة: أن ذلك سائغ محمود، لأن مفهوم قوله: بغير علم، أنه إن كان بعلم فالأمر بخلاف ذلك»[3]

وأما الجدال المنهي عنه، فقد ذم الله تعالىٰ في القرآن ثلاثة أنواع من المجادلة[4]: ذم أصحاب المجادلة بالباطل ليدحضوا به الحق، فقال تعالىٰ:

---

(١) انظر الطوفي: علم الجذل في علم الجدل ص٧، ود. زاهر الألمعي: مناهج الجدل في القرآن الكريم ص٤٩، ود. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد ١/ ٢٧٧، وحمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٢٧، ٩٣، ود. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه في الكتاب والسنة ص٦٠.

(٢) رواه البخاري (٦٦١٤) ومسلم (٢٦٥٢)

(٣) الشنقيطي: أضواء البيان ٤/ ٢٦٣.

(٤) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٠.

﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾، وذم سبحانه المجادلة في الحق بعد ما تبين، فقال تعالىٰ: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ وذم الله سبحانه الجدال بغير علم أو المحاجة فيما لا يعلم المحاج، فقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾

كذلك ذم النبي ﷺ الجدل الباطل وأهله، فقال: «**ما ضل قوم بعد هدىٰ كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**» ثم تلا هذه الآية: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾»[(١)] وقال ﷺ: «**أنا زعيم ببيت في ربض الجنة، لمن ترك المراء وإن كان محقا**»[(٢)] وقال ﷺ: «**إن أبغض الرجال إلىٰ الله الألد الخصم**»[(٣)].

وقد تتابعت كلمة أهل العلم في بيان انقسام الجدال إلىٰ محمود ومذموم، ومشروع وممنوع، وممن نص علىٰ ذلك الجويني[(٤)]، وابن حزم[(٥)]، والطوفي[(٦)]، كذلك استدل ابن القيم بقصة قدوم وفد نجران علىٰ النبي ﷺ، وكلامه معهم علىٰ «جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجىٰ إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلىٰ أهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها»[(٧)]، وذكر الذهبي أن من «جادل الخصم بحجج صحيحة دل عليها النص أو الإجماع عند الحاجة، فهو محسن إن صلحت نيته،

---

(١) رواه الترمذي (٣٢٣٥) وابن ماجة (٧٩) وحسنه الألباني.

(٢) رواه أبو داود (٤٨٠٠) وحسنه الألباني.

(٣) رواه البخاري (٢٤٥٧) ومسلم (٢٦٦٨)

(٤) الجويني: الكافية في الجدل ص٢٢

(٥) ابن حزم: المحلىٰ ٥/٢٠٩.

(٦) الطوفي: الجذل في علم الجدل ص١٠.

(٧) ابن القيم: زاد المعاد ٣/ ٥٥٠.

وذلك من فروض الكفايات، والنهي عنه عدوان. ومن جادل بلا حجج، وأعرض عن النصوص، ومشىٰ مع رأيه وهواه كما يفعله كثير من المتكلمين، فهو من المذمومين، لاسيما إذا أوقعه حجاجه في التزام ما يخالف الكتاب والسنة»[١]

وما يصدق علىٰ الجدال يصدق أيضا علىٰ المناظرة، فإن منها المشروع ومنها الممنوع، وجنس المناظرة بالحق، قد يكون واجبا تارة، ومستحبا تارة أخرىٰ[٢]، ومشروعية المناظرة أو المنع منها موقوف علىٰ أمور، من أهمها: حال المناظر وقصده، وتوافر الضوابط والشروط والآداب الحاكمة لها، ثم فيما يترتب عليها من آثار وإشكالات، والتزام لوازم غير صحيحة، ومن ثم، فإن المناظر له عدة أحوال[٣]:

أ- أن يكون غير عالم بالحق ولا طالب له، فمناظرته مذمومة.

ب- أن يكون غير عالم بالحق في نفس المسألة، أو يعرف الحق، لكن لا يعرف بعض الحجج، أو الجواب عن بعض المعارضات، لكن قصده طلب معرفة الحق وأدلته، والجواب عما يعارضها، والجمع بين الأدلة الصحيحة - وهذا مناظرته محمودة

ج- أن يكون عالمًا بالحق، وغايته أن يبين لغيره الحجة التي تهديه، إن كان مسترشدًا طالبًا للحق إذا تبين له، أو يقطعه ويكف عداوته، إن كان معاندًا غير متبع للحق، وهذا مناظرته محمودة.

د- أن يكون عالما بالحق، لكن قصده مجرد الظلم والعدوان لمن يناظره، ومجرد إظهار علمه وبيانه لإرادة العلو في الأرض، وهذا مذموم علىٰ إرادته الفاسدة.

---

(١) الذهبي: التمسك بالسنن والتحذير من البدع ص١١٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٤.

(٣) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٦٧-١٧٠، وابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٥.

وليس صحيحا أن السلف قد نهوا عن جنس النظر والمناظرة «فهذا لم ينه السلف عنه مطلقا، بل هذا إذا كان حقا، يكون مأمورا به تارة، ومنهيا عنه أخرىٰ، كغيره من أنواع الكلام الصدق، فقد ينهىٰ عن الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء فلا تفيد علما ولا دينا، ومن هذا الباب أنه خرج ﷺ علىٰ طائفة من أصحابه وهم يتناظرون في القدر، فقال: أبهذا أمرتم أم إلىٰ هذا دعيتم. أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل القرآن ليصدق بعضه بعضا، لا ليكذب بعضه بعضا، فإذا كانت المناظرة تتضمن أن كل واحد من المتناظرين يكذب ببعض الحق نهي عنها لذلك، وأكثر الاختلاف بين ذوي الأهواء من هذا الباب»[1]

وكيف تمنع المناظرة مع المبطل، مع ما فيها من فوائد ومصالح، مثل أن «يرد عن باطله ويرجع إلىٰ الحق، أو أن ينكف شره وعداوته، ويتبين للناس أن الذي معه باطل، وهذه الوجوه كلها لا يمكن أن تنال بأحسن من حجج القرآن ومناظرته للطوائف، فإنه كفيل بذلك علىٰ أتم الوجوه لمن تأمله وتدبره، ورزق فهما فيه»[2]..

الأمر الرابع: ومن المسائل الأخرىٰ التي تعتبر من تطبيقات الموازنة بين المصالح والمفاسد في باب الرد علىٰ المخالفين: التنصيص علىٰ اسم المتكلم بالباطل، وهل يكون ذلك أولىٰ، أم يهمل اسمه ويتم التركيز علىٰ الباطل نفسه.

والحكم في هذه المسألة مما يختلف باختلاف الأحوال، فقد يكون إخفاء الاسم أكثر مصلحة لما فيه من ترك الباب مواربا للمخطيء، كي يتوب ويعود عن باطله، وعدم فضحه علىٰ الملأ، والذي قد يدفعه للعناد والمكابرة، والتعامل مع الرد كما لو كان ثأرا شخصيا.

ولا يعني سكوت المصلح عن تسمية أعيان الباطل رضاه عنهم «بل قد يسكت عن تعيينهم كي لا يبتعدوا عن الحق أكثر، لهذا عرىٰ النبي ﷺ النفاق،

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٤، ١٨٥.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٥.

ولم يسم المنافقين»[1] وقد كان من هدي النبي ﷺ أن يقول: **ما بال أقوام يفعلون كذا، أو يقولون كذا**[2] ولا يسميهم بأسمائهم

لكن في أحوال أخرىٰ قد يكون ذكر الاسم أنفع، زجرا لصاحبه، وتحذيرا للناس منه، وفضحا له، لا سيما إذا جاهر بضلاله، واستكبر عن قبول النصح، وبدأ كلامه في الانتشار.

والمتأمل لخطاب القرآن وردوده علىٰ المبطلين يلحظ «أن خطابه العام إنما جعل بإزاء أفعال حسنة محمودة، وأخرىٰ قبيحة مذمومة، وأنه ليس منها فعل إلا والشركة فيه موجودة أو ممكنة، وإذا كانت الأفعال مشتركة كان الوعد والوعيد المعلق بها مشتركا، ألا ترىٰ أن الأفعال التي حكيت عن أبي جهل بن هشام، والوليد بن المغيرة، والعاص بن وائل وأضرابهم، وعن عبد الله بن أبي وأضرابه كان لهم فيها شركاء كثيرون حكمهم فيها حكمهم. ولهذا عدل الله سبحانه عن ذكرهم بأسمائهم وأعيانهم، إلىٰ ذكر أوصافهم وأفعالهم وأقوالهم، لئلا يتوهم متوهم اختصاص الوعيد بهم، وقصره عليهم، وأنه لا يجاوزهم، فعلق سبحانه الوعيد علىٰ الموصوفين بتلك الصفات دون أسماء من قامت به، إرادة لتعميم الحكم وتناوله لهم، ولأمثالهم ممن هو علىٰ مثل حالهم»[3]

ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُواْ يَفْقَهُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾

---

(١) عبد العزيز الطريفي: أسطر ص٢٠٣.

(٢) وفي هذا المعنىٰ أحاديث كثيرة منها ما رواه البخاري (٤٥٦، ٧٥٠، ٢٧٣٥) ومسلم (١٤٠١، ٢٣٥٦)

(٣) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٧٠٥.

وفي هذا كله درس تربوي مهم، يستفاد منه الحرص علىٰ فتح الطريق أمام من أراد الرجوع إلىٰ الحق، وعدم استعداء المخالفين، وحث الناقد للأشخاص والطوائف أن يكون نقده منصبا علىٰ الصفات والأفعال دون الأسماء، كي يعطىٰ المخاطب فرصة للتوبة والإنابة(١).

وعلىٰ هذا النهج سار أهل العلم في ردودهم المختلفة، فتارة يصرحون بالأسماء وتارة يعرضون عن ذلك لمصلحة، وقد ذكر ابن تيمية بعض الأقوال المبتدعة وعقب عليها قائلا «هذا الكلام -مع أنه كفر باتفاق المسلمين- فقد وقع في كثير منه من له فضل في الكلام والتصوف ونحو ذلك، ولولا أني أكره التعيين في هذا الجواب لعينت أكابر من المتأخرين»(٢)

وفي مقدمة رده علىٰ الأخنائي أشار إلىٰ أنه لا يقصد برده «العدوان علىٰ أحد . . ولا بخس حقه، ولا تخصيصه بما لا يختص به مما يشركه فيه غيره، بل المقصود الكلام بموجب العلم والعدل والدين، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ وليس أيضا المقصود ذم شخص معين، بل المقصود بيان ما يذم وينهىٰ عنه، ويحذر عنه من الخطأ والضلال في هذا الباب، كما كان النبي ﷺ يقول: «**ما بال رجال يقولون أو يفعلون كذا**». فيذم ذلك الفعل ويحذر عن ذلك النوع، وليس مقصوده إيذاء شخص معين. ولكن لما كان هذا صنف مصنفا وأظهره وشهره، لم يكن بد من حكاية ألفاظه، والرد عليه وعلىٰ من هو مثله، ممن ينتسب إلىٰ علم ودين، ويتكلم في هذه المسألة بما يناقض دين المسلمين، حيث يجعل ما بعث الله به رسوله كفرا، وهذا رأس هؤلاء المبدلين، فالرد عليه رد عليهم»(٣).

---

(١) انظر د. وليد العمري: المقولات التي أبطلها القرآن ص٥٦.
(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٠٠.
(٣) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص٥٢، ٥٣.

ومن الفروع المتصلة بهذا الأمر في الوقت الحاضر: قضية الرد علىٰ بعض الحداثيين والعلمانيين بأسمائهم، وإفراد كتب مستقلة أو رسائل علمية في ذلك، وهي من المسائل التي تتنازعها أوجه متعارضة من المصالح والمفاسد.

فمن المصالح: الرد علىٰ شبهات هؤلاء الحداثيين وتفنيدها، وتوفير دراسات متخصصة يرجع إليها من يحتاج لنقد فكرهم. وفيما يخص الرسائل العلمية علىٰ وجه الخصوص، فلا شك أن عكوف باحث مؤهل أكاديميا عدة سنوات علىٰ شخصية من هؤلاء، وإخراج دراسة رصينة متينة في نقد فكرهم تأصيلا وتطبيقا، هو من الأمور المهمة جدا، والنافعة لعموم الأمة.

لكن علىٰ جانب آخر، فإن إفراد هؤلاء بأعمال مستقلة فيه مزيد إشهار لهم، وتضخيم لمكانتهم، وبعضهم يفتخر بكم الرسائل التي كتبت عنه، لا سيما إن خرجت من جامعات عريقة أو سلفية المنهج، حتىٰ لو كانت تلك الرسائل تنقده نقدا شديدا، والمهم عنده هو ذيوع فكره، وأنه صار محلا للدراسات في الشرق والغرب.

ويبقىٰ الترجيح في نهاية الأمر موقوفا علىٰ النظر في المصالح والمفاسد، والموازنة بينهما، وتغليب أحد الأمرين علىٰ الآخر بحسب الأحوال، وخطر الشخصية المدروسة، والفكر الذي تبثه، ومدىٰ تأثر المسلمين به.

٣- لا يرد على الشبهات إلا من كان مؤهلا لذلك وتصدي غير المؤهلين فتنة للناس، وضرر عظيم

والتأهل المطلوب في باب الردود العقدية معنىٰ واسع، يشمل في المقام الأول التأهل العلمي، وإن كان لا يقتصر علىٰ المعرفة بالعلوم الشرعية وإتقانها، بل ثمة أنواع أخرىٰ من الشروط والقدرات التي لا بد من توافرها في القائم بالرد، لا سيما إن كان الرد علىٰ هيئة مناظرة، أو جدال، أو محاورة عامة أو خاصة، ويمكن إجمال تلك الشروط فيما يلي:-

أولا: شروط علمية عامة، يأتي في مقدمتها المعرفة الصحيحة بدين الإسلام -عقيدة وشريعة- وبمصادره الأساسية -كتابا وسنة- وبعلومه التي لابد منها لفهم الدين وأحكامه، إذ لا يتصور أن يدافع أحد عن شيء وهو لا يعرفه ابتداء، أو يعرفه معرفة مشوهة، أو يعرفه لكنه لا يستطيع إقامة الحجة علىٰ صحته.

كما لا يتصور صدور رد صحيح كاف، ممن لم يحصل قدرا معتبرا من العلوم الشرعية، التي لابد منها لحسن التعامل مع أدلة الشرع، مثل: مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وعلوم اللغة بفروعها المختلفة.

ثانيا: شروط علمية خاصة بالباب أو المسألة محل الرد، سواء أكانت بابا أو مسألة معينة من أبواب الاعتقاد، يطعن فيها المخالف من خارج الملة أو داخلها، أو قضية متعلقة بالقرآن أو السنة، أو بشخص النبي ﷺ، أو حكما من

أحكام الشرع، فلا بد في ذلك كله من فهم هذا الباب فهما حسنا، ومعرفة أدلته، وكلام أهل العلم حوله، حتىٰ لا يخبط المرء خبط عشواء، أو يدافع بباطل أو بجهل.

ثالثا: معرفة مجملة بفنون الرد، وطرائق إقامة الحجة، ودفع الشبهات، وأساليب الحوار، ومما يفيد في ذلك، ويجدر الاطلاع عليه: ما صنف من كتب في فنون المناظرة، والجدل والحوار، قديما وحديثا.

رابعا: معرفة كافية بالمذهب أو النحلة أو القول المردود عليه، من حيث طبيعته، وقائله، والأساس الذي بني عليه، ومقاصد أصحابه، وليس الرد أو المناظرة مع الجهال من طائفة ما كالمناظرة مع علمائهم، والتي تحتاج لمزيد استعداد واحتشاد، ومما يستدل به هنا قول النبي ﷺ لمعاذ لما أرسله لليمن: «**إنك تأتي قوما أهل كتاب**»(١) فدل ذلك علىٰ أهمية المعرفة بحال المدعوين وعقائدهم(٢).

خامسا: مجموعة من الصفات والقدرات العقلية، والنفسية، والمهارية، التي لابد منها في القائم بالرد، ومن ذلك: الذكاء، وسرعة البديهة، وحسن التصرف والتخلص من المآزق وإحراج الخصوم، وضبط النفس والتحكم فيها، وحسن البيان، وجودة الأسلوب في الحديث الشفوي أو المكتوب، والشجاعة وقوة النفس، وغير ذلك من قدرات تؤهله لخوض ميدان الردود، لا سيما إن كان في صورة مناظرة، أو حوار مباشر مع المخالفين.

وثمة أدلة عديدة يمكننا أن نقرر بها هذا القاعدة التي نحن بصددها، وما تضمنته من اشتراط تحقق العلم والأهلية في المتصدر للرد علىٰ المخالفين، وتحريم الإقدام علىٰ ذلك لمن لم يكن مؤهلا، مع مراعاة تنوع الأحوال، واختلاف المردود عليهم، فليس الرد علىٰ الإشكالات الكبيرة كالرد علىٰ الأمور الواضحة التي يعلمها كل مسلم، وليس النقاش مع عوام المخالفين ومقلديهم، كالرد علىٰ أئمتهم ومقدميهم.

---

(١) رواه البخاري (١٤٩٦) ومسلم (٢٩)

(٢) انظر ابن حجر: فتح الباري ٣/٣٥٨.

ويمكننا أن نلخص تلك الأدلة في الأوجه التالية:-

الوجه الأول: ما دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، وتقرر في أصول الشريعة، من أنه لا يجوز لأحد أن يتكلم في دين الله بغير علم، سواء أكان ذلك في مقام تقرير الدين وبيان أحكامه، أو في بيان الدفاع عنه، ورد شبهات المبطلين حوله.

والأدلة الشرعية علىٰ ذم من تكلم، أو حاجج، أو جادل بغير علم، وإنما بالهوىٰ والظنون كثيرة ومتنوعة، ومنها قول الله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] وقال تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومن الأدلة علىٰ اشتراط العلم في القيام بسائر الولايات العملية والعلمية، قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾، كذلك يستنبط من قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ﴾ أنه ينبغي لكل أحد «إذا أراد أن يدخل في أمر من الأمور، خصوصا الولايات، الصغار، والكبار، أن ينظر في نفسه، فإن رأىٰ من نفسه قوة علىٰ ذلك، ووثق بها، أقدم، وإلا أحجم»[١] كما يستنبط من قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ أنه يلزم السعي لتحصيل الأسباب التي «تتم بها نصرة الحق كالتعلم والتعليم للعلوم النافعة ونحوها»[٢]

(١) تفسير السعدي ص١٠٢.

(٢) السعدي: المواهب الربانية من الآيات القرآنية ص١٠٠.

وأما أحاديث السنة الدالة علىٰ ذم القول بغير علم فهي كثيرة أيضا، ومنها قول النبي ﷺ: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**»(١) وقال ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتىٰ إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**»(٢) وقال ﷺ: «**من أفتي بغير علم كان إثمه علىٰ من أفتاه**»(٣) وليس تحريم القول بغير علم مقصورا علىٰ الأمور الشرعية من حلال أو حرام فحسب، بل هو عام في كل الأمور، ويدل علىٰ ذلك قول النبي ﷺ: «**من تطبب ولا يعلم منه طب فهو ضامن**»(٤)

وقد اقتدىٰ الصحابة رضي الله عنهم بنبيهم ﷺ في التحذير من اتباع الظنون والقول بلا علم أو برهان، فعن ابن مسعود أنه قال: «**يا أيها الناس اتقوا الله، من علم منكم شيئا، فليقل بما يعلم، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإنه أعلم لأحدكم أن يقول: لما لا يعلم: الله أعلم، فإن الله ﷻ قال لنبيه ﷺ:** ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾»(٥) وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال: «**تعلموا قبل الظانين يعني الذين يتكلمون بالظن**»(٦)، وفي هذا الأثر «إشعار بأن أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها، وإن نقل عن بعضهم الفتوىٰ بالرأي فهو قليل...، وفيه إنذار بوقوع ما حصل من كثرة القائلين بالرأي، وقيل: مراده قبل اندراس العلم، وحدوث من يتكلم بمقتضىٰ ظنه غير مستند إلىٰ علم»(٧).

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣)
(٢) رواه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣)
(٣) رواه أبو داود (٣٦٥٧) وابن ماجة (٥٣) والدارمي (١٥٩)
(٤) رواه أبو داود (٤٥٨٦) والنسائي (٤٨٣٠)
(٥) رواه البخاري (٤٧٧٤) ومسلم (٢٧٩٨)
(٦) رواه البخاري معلقا في أول كتاب الفرائض، باب تعليم الفرائض، وانظر فتح الباري ٦/١٢.
(٧) ابن حجر: فتح الباري ٦/١٢.

واتباعا لما تقرر في الشريعة من اشتراط العلم للكلام في دين الله، وذم من تكلم بغير علم أو برهان، فقد توالىٰ تحذير الأئمة وأهل العلم من تصدي غير المؤهلين للرد علىٰ أهل البدع والضلالات، واضعين في اعتبارهم ما يمكن أن يترتب علىٰ ذلك من إشكالات وفتن علىٰ المردود عليهم وعلىٰ الراد نفسه وعلىٰ عموم المسلمين.

وقد حكىٰ عن ابن فروخ أنه كتب إلىٰ مالك بن أنس: أن بلدنا كثير البدع، وأنه ألف لهم كلاما في الرد عليهم. فكتب إليه مالك «إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل فتهلك، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطا عارفا بما يقول لهم، لا يقدرون أن يعرجوا عليه، فهذا لا بأس به، وأما غير ذلك فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ، فيمضوا علىٰ خطئه، أو يظفروا منه بشيء، فيطغوا ويزدادوا تماديا علىٰ ذلك»(١)

واحتج القرطبي بقول الله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ﴾ علىٰ «المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر علىٰ من لا تحقيق عنده»(٢) وذكر ابن حزم أنه «لا آفة علىٰ العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون»(٣)

ويرىٰ ابن تيمية أنه ليس «لأحد أن يتكلم بلا علم، بل يحذر ممن يتكلم في الشرعيات بلا علم وفي العقليات بلا علم، فان قوما أرادوا بزعمهم نصر الشرع بعقولهم الناقصة وأقيستهم الفاسدة، فكان ما فعلوه مما جرا الملحدين أعداء الدين عليه، فلا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا»(٤) وكل «من تكلم بلا علم يسوغ، وقال غير الحق يسمىٰ كاذبا»(٥)

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٣٩.

(٢) تفسير القرطبي ٤/ ١٠٨.

(٣) ابن حزم: الأخلاق والسير في مداواة النفوس ص٢٣.

(٤) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٧٣.

(٥) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص٥٠.

ومن المقرر في الشريعة والفطرة والعقل -كما قال ابن القيم- أنه «ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة بأحذق من فيها فالأحذق، فإنه إلىٰ الإصابة أقرب. وهكذا يجب علىٰ المستفتي أن يستعين علىٰ ما نزل به بالأعلم فالأعلم، لأنه أقرب إصابة ممن هو دونه. وكذلك من خفيت عليه القبلة، فإنه يقلد أعلم من يجده، وعلىٰ هذا فطر الله عباده، كما أن المسافر في البر والبحر إنما سكون نفسه، وطمأنينته إلىٰ أحذق الدليلين وأخبرهما، وله يقصد وعليه يعتمد، فقد اتفقت علىٰ هذا الشريعة والفطرة والعقل»[١].

وقد تعددت شكايات أهل العلم قديما وحديثا من خوض غير المؤهلين في أبواب العلم ومسائله عموما، فما بالنا بباب الردود، وهو باب دقيق حساس كثير المنزلقات، ومن أمثلة ذلك[٢] قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ «فالواجب علىٰ العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا. وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولىٰ به، وأقرب من السلامة له إن شاء الله»[٣] وفي باب الردود علىٰ وجه الخصوص نجد واحدا من رجال المعتزلة -وهو الجاحظ- يشتكي من مسارعة الناس إلىٰ الرد علىٰ الملحدين، حتىٰ لو كانوا غير مؤهلين، حيث قال «ومن البلاء أن كل إنسان من المسلمين يرىٰ أنه متكلم، وأنه ليس أحد أحق بمحاجة الملحدين من أحد»[٤]

الوجه الثاني: أن الرد علىٰ المخالفين داخل في جملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا شك أنه لا يجوز أن يقدم علىٰ الأمر والنهي إلا «من كان عالما بما يأمر به، وينهىٰ عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة، كالصلاة والصيام والزنا والخمر

---

(١) ابن القيم: زاد المعاد ٤/ ١٢٢.

(٢) انظر محمد عوامة: أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين ص٥٥.

(٣) الشافعي: الرسالة ص٣٤.

(٤) الجاحظ: المختار في الرد علىٰ النصارىٰ ص٦٦.

ونحوها فكل المسلمين علماء بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد، لم يكن للعوام مدخل فيه، ولا لهم إنكاره بل ذلك للعلماء»[١]

الوجه الثالث: أن الرد علىٰ أهل الضلال أيضا داخل في تبليغ العلم، والدعوة إلىٰ الله، وكل ذلك لا يجوز إلا عن علم وبصيرة، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾ وإذا كان رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة، وبيان دلالتهما علىٰ ما يخالف الأهواء كلها من النصح لله تعالىٰ وكتابه ورسوله، فإن هذا مما يختص به العلماء[٢]، ولا شك أن مرتبة التبليغ عن الله مرتبة عظيمة، ومقام شريف، لا يصلح «إلا لمن اتصف بالعلم والصدق؛ فيكون عالما بما يبلغ، صادقا فيه، ويكون مع ذلك حسن الطريقة، مرضي السيرة، عدلا في أقواله وأفعاله، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله؛ وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلىٰ المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسماوات؟. فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته، وأن يتأهب له أهبته، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به؛ فإن الله ناصره وهاديه»[٣]

الوجه الرابع: أن الرد علىٰ المخالفين داخل في الجهاد بمعناها الواسع -كما تقدم معنا تقرير ذلك- ولا شك أن للجهاد عدة لابد من إعدادها، كما أن المجاهد لابد له من شروط وأهليه لابد من تحققها.

وإذا كنا قد أمرنا بإعداد العدة، والتزود بكل سبيل ممكن من سبل القوة في جهاد السنان، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ﴾ وقال

(١) النووي: شرح صحيح مسلم ٢/٢٣.

(٢) ابن رجب: جامع العلوم والحكم ١/٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/١٦، ١٧.

تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً﴾ فذاك كله مطلوب أيضا في جهاد الحجة والبرهان، وإن اختلفت طبيعة العدة والقوة ونوعيتها في كل جهاد بحسبه.

وثمة جوانب عديدة للمشابهة بين الجهاد بالسنان، والجهاد بالحجة والبرهان، ومن ذلك أنه إذا كان الجهاد بالسلاح الحسي محتاجا «إلىٰ تدريب للنفس وتقوية للجسد، فجهاد الحجة يحتاج إلىٰ ما يلزمه من اكتساب للملكات التأصيلية والنقدية والبحثية، ولئن احتاج جهاد السنان إلىٰ تجهيز السلاح والقوة .. والسعيِ للوصول لما أمكن من أفتك أنواع السلاح في كل عصر، فكذلك جهاد البيان، يفتقر إلىٰ الإعداد له بالتسلح بالقوة العلمية، والتبحر المعرفي اللازم لإحكامه ولصد المبطل، هذا في حق الفرد، وكذا في حق الأمة، بأن تستنفر من كل فرقة منها طائفة ليتفقهوا في الدين، ويصدوا غزاة العقيدة والملة، ويتفرغوا ليبذلوا الأوقات في الإعداد، والكتابة، والجدل، والمناظرة»[١]

ومن جوانب التشابه الأخرىٰ أنه مثلما يحتاج الجهاد بالسنان إلىٰ المعرفة الدقيقة والعميقة بالخصم، فجهاد البيان كذلك، ثم إذا كان لجهاد السنان حد من القوة والتأهل لا ينبغي لمن لم يحصله أن يقدم علىٰ الجهاد، وقد يأثم من أقدم عليه بدون ذلك، فالحال نفسه في الجهاد بالحجة، والذي له حد من العلم والمعرفة لا ينبغي لمن لم يحصله أن يقدم عليه، وقد يفسد حينها أكثر مما يصلح «ولئن كان من هدية عليه الصلاة والسلام أن يمنع من الجهاد من لم يحصل شرطه، فيردُّ جمعًا من صغار الصحابة رضوان الله عليهم لصغرهم، ويردُّ جمعًا من كبارهم لعدم وجود ما يحملهم عليه، فيردهم وأعينهم تفيض من الدمع حزنًا ألا يجدوا ما ينفقون، ويعذر أقوامًا من الضعفاء والشيوخ والنساء ونحوهم. فكذلك جهاد البيان مثلا بمثل»[٢]

الوجه الخامس: ثمة إشارات مهمة لعدد من أهل العلم، يبينون فيها أنه ليس كل أحد قادرا علىٰ بيان الحق والدفاع عنه بمجرد معرفته، وأنه لا تلازم بين

---

(١) د. تميم القاضي: صناعة الرد العقدي، ضمن صناعة التفكير العقدي ص٢٦١.

(٢) المصدر السابق ص٢٦١، ٢٦٢.

معرفة الحق وفهمه، وبين القدرة علىٰ الاحتجاج له، ودفع أباطيل المرجفين حوله.

ومن ذلك ما نقله ابن عبد البر عن بعض العلماء أن «كل مجادل عالم، وليس كل عالم مجادلا، يعني أنه ليس كل عالم تتأتىٰ له الحجة، ويحضره الجواب، ويسرع إليه الفهم بمقطع الحجة، ومن كانت هذه خصاله فهو أرفع العلماء، وأنفعهم مجالسة ومذاكرة، والله يؤتي فضله من يشاء والله ذو الفضل العظيم»[1] وذكر الطوفي أن «العلم بما يلزم الخصم وما لا يلزمه ينبغي أن يكون مقدما علىٰ مناظرته»[2]

كذلك نبه ابن تيمية إلىٰ أنه «ليس كل من وجد العلم قدر علىٰ التعبير عنه والاحتجاج له، فالعلم شيء، وبيانه شيء آخر، والمناظرة عنه وإقامة دليله شيء ثالث، والجواب عن حجة مخالفه شيء رابع»[3]، وصحيح أن الله سبحانه قد بين لعباده من الأدلة والحجج ما «يتبين به الحق من الباطل الذي يشتبه به، ولكن ليس كل من عرف الحق إما بضرورة أو بنظر، أمكنه أن يحتج علىٰ من ينازعه بحجة تهديه أو تقطعه، فإن ما به يعرف الإنسان الحق نوع، وما به يعرفه به غيره نوع، وليس كل ما عرفه الإنسان أمكنه تعريف غيره به، فلهذا كان النظر أوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به يمكن النظر فيه، وليس كل ما يمكن النظر فيه يمكن مناظرة كل أحد به»[4]

وحتىٰ السلف أنفسهم كانوا علىٰ مراتب ودرجات في هذا الباب، فمع أنهم «كانوا أكمل الناس في معرفة الحق وأدلته، والجواب عما يعارضه، وإن كانوا في ذلك درجات. وليس كل منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض، وهذا

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٦٦.

(٢) الطوفي: الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية ١/ ٢٣٣.

(٣) ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية ص٤٤

(٤) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧١.

يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن النبي ﷺ، وغير ذلك من أمور الدين»[1].

وليس اتصاف المرء بالورع، والديانة، والصلاح، والزهد، كافيا في باب الردود، بل يحتاج المتدين المتورع إلىٰ علم كثير بالكتاب والسنة والفقه في الدين، وإلا فقد يفسد تورعه الفاسد أكثر مما يصلحه[2].

ولهذه الاعتبارات المتقدمة فإنه لا يكفي في مناظرة أهل الباطل امتلاك الحجة فحسب، بل لابد أيضا من إجادة استعمالها، ومن لم تتوفر فيه تلك الصفات فلا يتصدر للرد، ليس خوفا علىٰ الحق، وإنما خوفا علىٰ الراد نفسه، فقد يقتل الإنسان بالعصا، وبيده سيف لا يحسنه[3]. وقد ينهىٰ بعض الناس عن النظر «فيما يعجز عن فهمه ومعرفة الحق فيه من الباطل، خوفًا من أن يزل ذهنه فيضل، ولا يمكن هداه، فالخوف يكون فيما لا يعلم حاله، أو لا يعلم حال سالكه، وإن كان حقًا. وأما الكلام المخالف للنصوص فهو في نفسه باطل، فالنهي عنه كالنهي عن الكذب والكفر ونحو ذلك»[4]

وخلاصة الأمر أنه لا يجوز أن يتصدر للرد علىٰ الشبهات إلا من كان مؤهلا لذلك بالمعنىٰ الواسع للتأهل -والذي تقدم معنا تفصيله- وكل من خاض في باب الردود أو غيره من أبواب الدين دون علم فهو آثم ولو أصاب، وكل من تكلم في الدين بغير الاجتهاد المسوغ له الكلام فإنه آثم، وكذلك من قال في القرآن برأيه -لو أنه أصاب المعنىٰ في نفس الأمر- لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه[5].

---

(١) المصدر السابق ٧/ ١٧٢.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ١٤٢

(٣) انظر الطريفي: أسطر ص٢٣٤.

(٤) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٢٨٨.

(٥) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٣٧١.

وهذا الحكم عام في أبواب الشريعة كلها، كما نص علىٰ ذلك عدد من أهل العلم[1]، منهم الإمام الشافعي الذي ذكر أن «من تكلف ما جهل، وما لم تثبته معرفته: كانت موافقته للصواب -إن وافقه من حيث لا يعرفه- غير محمودة .. وكان بخطئه غير معذور، وإذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه»[2]. وقال النووي «فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا، لأن إصابته اتفاقيه ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك»[3]

وليس الإشكال فقط في الإثم الذي يجلبه هذا المتكلم بغير علم علىٰ نفسه، بل الأخطر ما يمكن أن يجلبه من ضرر للدين وأهله، وما يمكن أن يتسبب فيه من فتنة لأهل الباطل، ولذا فقد كان من دعاء أهل الدين والإيمان ألا يجعلهم الله فتنة للظالمين أو الكافرين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وقد قال قتادة رحمه الله في تفسير الآية «لا تظهرهم علينا فيفتتنوا بذلك، يرون أنهم إنما ظهروا علينا لحق هم عليه»[4] وظهور الكافرين قد يكون حسيا بالسلاح والقوة، وقد يكون معنويا بالحجة والبرهان -وإن لم يكن كذلك في الواقع- ولا شك أن الرد الضعيف يمكن أن تترتب عليه فتن عظيمة لأهل الباطل، حيث يظنون أن ما معهم صواب لعجز أهل الحق عن إبطاله، كما أنه ربما شكك بعض المسلمين فيما هم مستمسكون به من حق.

(١) انظر محمد عوامة: أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين ص٦٣.

(٢) الشافعي: الرسالة ص٥٠.

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ١٢/ ١٤.

(٤) تفسير الطبري ٢٨/٦٤، وتفسير ابن كثير ٨/ ٨٨.

٤- يجب إخلاص النية، وتصحيحها، والاحتساب في الرد على المخالفين

فالرد علىٰ الشبهات، ودفع الأباطيل عن هذا الدين عبادة، وقربة يبتغىٰ بها الأجر والثواب من الله سبحانه، وقد تقرر في نصوص الكتاب والسنة أن الإخلاص، وقصد وجه الله وحده، شرط لازم لقبول جميع العبادات، وكل عمل فقد شرط الإخلاص، فهو مردود علىٰ صاحبه، ولا يقبل عند الله سبحانه.

ومن الأدلة علىٰ ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ وقال تعالىٰ عن المشركين: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ وذم سبحانه المنافقين والمرائين فقال تعالىٰ: ﴿يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾.

وأما أحاديث السنة في التأكيد علىٰ وجوب إخلاص النية، والتحذير من الرياء والسمعة، فهي كثيرة ومتنوعة، ومنها قول النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**»[١] وقال ﷺ: «**إن الله لا ينظر إلىٰ أجسامكم،**

---

(١) رواه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧)

ولا إلىٰ صوركم، ولكن ينظر إلىٰ قلوبكم وأعمالكم»[1] وقال ﷺ: «**قال الله تعالىٰ: أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معىٰ غيرىٰ، تركته وشركه»**[2] وقال ﷺ: «**من سمّع، سمّع الله به، ومن يرائي، يرائي الله به»**[3] وقال ﷺ: «**إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر، قالوا يا رسول الله وما الشرك الأصغر؟ قال: الرياء، إن الله تبارك وتعالىٰ يقول يوم تجازىٰ العباد بأعمالهم: اذهبوا إلىٰ الذين كنتم تراءون بأعمالكم في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء»**[4]. وقال ﷺ: «**من تعلم علما مما يبتغىٰ به وجه الله ﷻ، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة يعني ريحها»**[5].

ومن دواعي التأكيد علىٰ استحضار النية الحسنة، وتحقيق الإخلاص لكل من خاض ميدان الرد علىٰ المخالفين: أن باب الرد بصفة عامة يستنفر الطبيعة الغضبية في النفس، ويحثها علىٰ الانتصار والفلج علىٰ الخصوم، لا سيما إن اقترن بذلك جدال، ومناظرات، وردود متبادلة، حتىٰ إنه ليعسر علىٰ كثير من الناس التمييز الواضح بين ما هو لله، والمقصد منه نصرة الدين، وبين ما هو من حظوظ النفس وشهواتها الخفية في تحقيق الظفر والانتصار علىٰ الخصوم.

وقد تتابعت نصوص أهل العلم علىٰ تأكيد هذا المعنىٰ، ونصح كل من اشتغل بالرد علىٰ المخالفين أن يصحح نيته، فيكون قصده من رده وجه الله سبحانه، وأن يتجرد من حظوظ النفس الظاهرة أو الخفية، ومن هذا القبيل قول السجزي «ليكن من قصد من تكلم في السنة: اتباعها وقبولها، لا مغالبة الخصوم، فإنه يعان بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة ربما غلب»[6] وقال ابن بطة «فالذي

---

(١) رواه مسلم (٢٥٦٤)

(٢) رواه مسلم (٢٩٨٥)

(٣) رواه البخاري (٦٤٩٩) ومسلم (٢٩٨٦)

(٤) رواه أحمد (٢٧٧٤٢)

(٥) رواه أبو داود (٣٦٦٤) وابن ماجه (٢٥٢)

(٦) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٣٦٥.

يلزم المسلمين في مجالسهم ومناظراتهم في أبواب الفقه والأحكام: تصحيح النية بالنصيحة، واستعمال الإنصاف والعدل، ومراد الحق الذي به قامت السماوات والأرض»[1]

وأوصىٰ الخطيب البغدادي المجادل أن «يخلص النية في جداله، بأن يبتغي به وجه الله تعالىٰ . . وليكن قصده في نظره إيضاح الحق وتثبيته، دون المغالبة للخصم . . ويبني أمره علىٰ النصيحة لدين الله، وللذي يجادله، لأنه أخوه في الدين، مع أن النصيحة واجبة لجميع المسلمين»[2]

وفي تعداده لآداب الجدل والمناظرة، جعل الجويني أول أدب منها «أن يقصد التقرب إلىٰ الله سبحانه، وطلب مرضاته في امتثال أمره سبحانه، فيما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلىٰ الحق عن الباطل وعما يخبر فيه، ويبالغ قدر طاقته في البيان والكشف عن تحقيق الحق وتمحيق الباطل. ويتقي الله أن يقصد بنظره المباهاة، وطلب الجاه، والتكسب والمماراة، والمحك، والرياء. ويحذر أليم عقاب الله سبحانه. ولا يكن قصده الظفر بالخصم، والسرور بالغلبة والقهر؛ فإنه من دأب الأنعام»[3]

وينبه ابن تيمية إلىٰ أن الأمر بالسنة والنهي عن البدعة «هو أمر بمعروف، ونهي عن منكر، وهو من أفضل الأعمال الصالحة، فيجب أن يبتغي به وجه الله، وأن يكون مطابقا للأمر»[4] والأمر نفسه يصدق علىٰ تبيين أخطاء «من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلَّم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله يُثيبه علىٰ ذلك، لا سيما إذا كان المتكلم فيه داعيًا إلىٰ بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإنَّ دفع شره عنهم أعظم من دفع شرّ قاطع الطريق»[5]

---

(١) ابن بطة: الإبانة ٢/ ٥٤٥.

(٢) الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه ٢/ ٤٨، ٤٩.

(٣) الجويني: الكافية في الجدل ص٥٢٩.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٥٣.

(٥) المصدر السابق ٥/ ١٤٦.

وأول الواجبات علىٰ المنشغل بالردود «أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمره به. وهو يحب صلاح المأمور، أو إقامة الحجة عليه، فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته، وتنقيص غيره كان ذلك حمية لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله حابطا. ثم إذا رد عليه ذلك وأوذي، أو نسب إلىٰ أنه مخطئ وغرضه فاسد، طلبت نفسه الانتصار لنفسه، وأتاه الشيطان، فكان مبدأ عمله لله، ثم صار له هوىٰ يطلب به أن ينتصر علىٰ من آذاه، وربما اعتدىٰ علىٰ ذلك المؤذي»[(١)]

وهذا الذي أصاب أصحاب المقالات المختلفة،، حيث صار كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه علىٰ السنة، وأكثرهم «لهم في ذلك هوىٰ أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون علىٰ من خالفهم، وإن كان مجتهدا معذورا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم»[(٢)]

وإذا تقرر اشتراط النية الحسنة في هذا الباب «فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصدا بذلك وجه الله تعالىٰ، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم، أو بما يعلم خلافه كان آثما»[(٣)]

وليس مجرد الانشغال بالرد علىٰ فرق مبتدعة -كالرافضة أو غيرهم- كافيا لجعل العمل مشروعا بل «الرد علىٰ أهل البدع من الرافضة وغيرهم: إن لم يقصد فيه بيان الحق، وهدىٰ الخلق، ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحا. وإذا غلظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها. وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيرا، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام»[(٤)].

---

(١) المصدر السابق ٥/ ٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٢٥٥

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣٤.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٣٩.

وبحسب تفاوت النيات، تتفاوت أحكام الخائضين باب الرد علىٰ المخالفين، فمن كان مقصوده تبيين الحق، والحيلولة دون اغترار الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب علىٰ قصده، وفعله بهذه النية داخل «في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم، وأما إن كان مراد الراد بذلك إظهار عيب من رد عليه، وتنقصه، وتبيين جهله وقصوره في العلم، ونحو ذلك كان مجرمًا، سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالىٰ في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز»[1]

كذلك تتفاوت طريقة التعامل مع المتصدرين للرد، بحسب تفاوت النيات والمقاصد من الرد، فمن عرف منه أنه أراد برده علىٰ العلماء: النصيحة لله ورسوله، فالواجب في حقه «أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم، كسائر أئمة المسلمين، ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة، ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة، ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله»[2].

ومن الأمور التي تختلف أحكامها بحسب النيات: الجدل، حيث يحمد إن كان القصد منه إظهار الحق والذب عنه، أما إذا خلا من النية الحسنة فيتحول إلىٰ مراء مذموم[3]، وقد عرف الغزالي المراء بأنه «طعن في كلام الغير بإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوىٰ تحقير الغير، وإظهار مزية الكياسة»[4]

وحينما تكلم أهل العلم عن الغيبة، والحالات التي تجوز فيها، كان اشتراط صحة النية حاضرا بوضوح في تقريراتهم، ومن ذلك ما أشاروا إليه: أن

---

(١) ابن رجب: الفرق بين النصيحة والتعيير ص١٣.

(٢) المصدر السابق ص١٤.

(٣) انظر. د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ص٣٥٧، ود. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ١٨، ١٩.

(٤) الغزالي: إحياء علوم الدين ٣/ ١١٨.

«ذكر الفاسق بما فيه ليحذره الناس: مشروط بقصد الاحتساب وإرادة النصيحة، دفعًا للاغترار به، فمن ذكر أحدًا من هذا الصنف تشفيًا لغيظه، أو انتقامًا لنفسه، أو لنحو ذلك من الحظوظ النفسانية فهو آثم» وممن نقل ذلك تاج الدين السبكي عن والده تقي الدين حيث قال «كنت جالسًا بدهليز دارنا، فأقبل كلب، فقلتُ: اخسأ كلبَ بنَ كلب، فزجرني والدي من داخل البيت، فقلت: أليس هو كلبَ بن كلب؟ قال: شرْطُ الجواز عدمُ قصد التحقير»[(١)].

والنيات والمقاصد الصالحة التي ينبغي احتسابها في حال الرد علىٰ المخالفين كثيرة، ومنها[(٢)] إعلاء كلمة الحق، وإزهاق الباطل، والإعذار إلىٰ الله، وهداية الخلق، وتعريفهم بالحق، أما **النيات الفاسدة**: فمنها العصبية للمذاهب أو الرجال، والتقليد الأعمىٰ، والانتصار للنفس، والتشفي من الخصوم، وحب العلو في الأرض.

وقد نصح أبو زرعة من يتكلم في الجرح والتعديل أن يخلص نيته، وإلا أسرع الهلاك إليه، فقال «كل من لم يتكلم في هذا الشأن علىٰ الديانة، فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء، لا يجوز أن يذكره، كان الثوري، ومالك يتكلمون في الشيوخ علىٰ الدين، فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم منهم علىٰ غير الديانة يرجع الأمر عليه»[(٣)]

وقريب من هذا المعنىٰ ما قاله أبو يوسف القاضي ـ رحمه الله ـ: يا قوم أريدوا بعلمكم الله تعالىٰ، فإني لم أجلس مجلسًا قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتىٰ أعلوهم، ولم أجلس مجلسًا قط أنوي فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتىٰ أفتضح»[(٤)] وإنما كان الأمر كذلك لأن «العلم عبادة من العبادات، وقربة من القرب، فإن خلُصَت فيه النية قبل وزكىٰ، ونمت بركته، وإن قصد به غير وجه الله

---

(١) الزبيدي: اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ٢/ ٥٤.

(٢) انظر د. عبد الله الطريقي: فقه التعامل مع المخالف ص٢٥.

(٣) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص٧٩، وابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٤٣.

(٤) ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم ص٣٥.

تعالىٰ حبط وضاع، وخسرت صفقته، وربما تفوته تلك المقاصد ولا ينالها، فيخيب قصده ويضيع سعيه»[1]

وكل من رد علىٰ مبتدع أو مضل ليحذر الناس من ضلاله، وليبين حاله فلابد أن يحتسب في رده قصد «النصح، وابتغاء وجه الله تعالىٰ لا لهوىٰ الشخص مع الإنسان: مثل أن يكون بينهما عداوة دنيوية، أو تحاسد، أو تباغض، أو تنازع علىٰ الرئاسة، فيتكلم بمساوئه مظهرا للنصح وقصده في الباطن الغض من الشخص واستيفاؤه منه، فهذا من عمل الشيطان و: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**» بل يكون الناصح قصده أن الله يصلح ذلك الشخص، وأن يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم، ويسلك في هذا المقصود أيسر الطرق التي تمكنه»[2].

وللنية الحسنة في باب الردود دلائل وعلامات، منها أن يكون مقصود الرد الانتصار لله ولكتابه ولرسوله ولدينه، وبيان الحق، والذب عن دين الله، والنصح للمسلمين، وبيان جهل الجاهل الذي يتكلم في الدين بالباطل وبغير علم. ولا يكون مقصوده: الانتصار للنفس، أو التشفي من الخصوم أو تصفية الحسابات، أو العدوان علىٰ أحد، ولا بخس حقه[3].

ومن العلامات أيضا: أن صاحب النية الحسنة لا يكره ظهور الحق إذا كان مخالفا له، بل يحب «ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواء كان ذلك في موافقته أو مخالفته. وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ»[4]

وهذه النية الحسنة هي التي تفرق بين صاحب الحق وصاحب الهوىٰ، فصاحب الحق لا يبالي علىٰ يد من ظهر، أما صاحب الهوىٰ فيعميه الهوىٰ

(١) المصدر السابق ص٣٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٢١.

(٣) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص١٩، ٢٠.

(٤) ابن رجب: الفرق بين النصيحة والتعيير ص١١.

ويصمه «فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضىٰ لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضىٰ إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه»[١] وقد يلبس الشيطان علىٰ صنف من هؤلاء النفر، ويصور له أن الذي يرضىٰ له ويغضب هو السنة الحق، مع أن قصده في حقيقة الأمر: الحمية لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظم هو ويثنىٰ عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعا، أو لغرض من الدنيا، وليس قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وهذا حال المختلفين، الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا، وكفر بعضهم بعضا، وفسق بعضهم بعضا[٢].

وقد ضرب الإمام الشافعي ﷺ أروع الأمثلة في التجرد والإنصاف، وحب الحق وظهوره أيا كان القائل به، حتىٰ لو كان ذلك في ميدان المناظرات، المبنية بطبيعتها علىٰ شهوة التغلب، وحب الظفر والتشفي في الخصوم، والحرص علىٰ هزيمتهم، وبيان خطئهم وتناقضهم، ومن أقواله في هذا الصدد «وَاللَّهِ ما ناظرت أحدا قط إلا علىٰ النصيحة، وما ناظرت أحدا ما فأحببت أن يخطئ»[٣] وقال أيضا «ما ناظرت أحدا قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ. وما ناظرت أحدا إلا ولم أبال بين الله الحق علىٰ لساني أو لسانه»[٤]

كذلك اعتبر ابن بطة من الدلائل علىٰ صحة النية، والتجرد في طلب الحق أن «تحب صواب مناظرك، ويسوؤك خطأه، كما تحب الصواب من نفسك، ويسوؤك الخطأ منها، فإنك إن لم تكن هكذا كنت غاشا لأخيك، ولجماعة المسلمين، وكنت محبا أن يخطأ في دين الله وأن يكذب عليه، ولا يصيب الحق

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/٢٥٦.

(٢) المصدر السابق ٥/٢٥٦.

(٣) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/٥٤٧، والرازي: مناقب الشافعي ص٦٩.

(٤) انظر ابن بطة: الإبانة ٢/٥٤٧، وأبو نعيم: حلية الأولياء ٩/١١٨، والنووي: تهذيب الأسماء واللغات ١/٥٣، وسلمان العودة: مع الأئمة ص١٣٦.

في الدين ولا يصدق، فإذا كانت نيتك أن يسرك صواب مناظرك ويسوءك خطأه فأصاب وأخطأت لم يسؤك الصواب، ولم تدفع ما أنت تحبه بل سرك ذلك، وتتلقاه بالقبول والسرور والشكر لله ﷻ حين وفق صاحبك لما كنت تحب أن تسمعه منه، فإن أخطأ ساءك ذلك، وجعلت همتك التلطف لتزيله عنه، لأنك رجل من أهل العلم يلزمك النصيحة للمسلمين بقول الحق، فإن كان عندك بذلته وأحببت قبوله، وإن كان عند غيرك قبلته، ومن دلك عليه شكرت له»[1]

أما من تمنىٰ خطأ صاحبه، واغتم بصوابه، وتعمد نصرة الباطل فذلك دليل علىٰ غش فيه، وسوء نية في المسلمين. ومن أخوف ما يخاف علىٰ مثل هذا «أن يسلبه الله ما علمه، وينسيه ما ذكره، بل يخاف عليه أن يسلبه الله إيمانه، لأن الحق من رسول الله إليك افترض عليك طاعته، فمن سمع الحق فأنكره بعد علمه له، فهو من المتكبرين علىٰ الله، ومن نصر الخطأ فهو من حزب الشيطان»[2]

وخلاصة الأمر: أنه لابد في باب الردود علىٰ المخالفين من اجتماع العلم، والنية الصالحة، ولا يكفي فقط استكمال العدة، والتأهل العلمي كي يخوض المرء في هذا الباب بل «لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأرض أو الفساد، كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء. وإن تكلم لأجل الله تعالىٰ مخلصا له الدين، كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأنبياء خلفاء الرسل»[3]

---

(١) ابن بطة: الإبانة ٢/ ٥٤٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٤٥.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣٥.

٥- لا غنى للقائم بالرد عن الاستعانة بالله سبحانه، وصدق اللجأ إليه، وسؤاله الهداية والتوفيق

وبيان ذلك: أن تحقق الهداية، والتوفيق، وإصابة الحق، ، وحصول المقصود من الرد، بيد الله وحده، الذي: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [النحل: ٩٣] والهدىٰ من عنده وحده، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ﴾ [البقرة: ١٢٠] وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] وقال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ٨٨] وقال الله لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [القصص: ٥٦].

والله سبحانه «يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلا. ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلا»[١] ومهما كانت حدة ذكاء المتصدر للرد علىٰ الشبهات، وكثرة قراءاته، وتعدد علومه ومعارفه، فليس ذلك كافيا لنيل المطلوب، أو تحقق الهداية، وإصابة الحق في هذا الباب، سواء في معرفة الحق ابتداء، أو في التدليل عليه، ثم الذود عن حياضه، ويبقىٰ التعويل في المبدأ والختام علىٰ فضل الله ورحمته، وتوفيقه لعبده في كل ما يأتي أو يذر، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

---

(١) الطحاوي: العقيدة الطحاوية، مع شرح ابن أبي العز ١/ ١٣٧.

ولا يعني ذلك بحال طرحا للأسباب، ولا إهمالا لها «وليس لأحد حجة علىٰ الله في أن يدع ما أمر به من الأسباب، التي يحصل بها العلم النافع، والعمل الصالح»[1] وإنما المقصود: تنبيه القلب إلىٰ عدم الركون إلىٰ الأسباب، والحذر من الثقة التامة بها، ووجوب تفويض الأمر إلىٰ من بيده ملكوت كل شيء، والذي إن فتح لأحد من عباده باب خير ورحمة وعافية فلا ممسك له، وإن أمسك فلا مرسل له من بعده، كما قال سبحانه: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

والعبد مأمور أن يستعين بالله، ويتوكل عليه في أموره كلها، ومنها تحصيل العلم وفهمه، والقدرة علىٰ نصرة الحق ودحر الباطل وشبهاته، كما قال تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ۖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾

والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة ومتضافرة، والكلام عن «توحيد الله، وإخلاص الدّين له في عبادته، واستعانته في القرآن كثير جدّا؛ بل هو قلب الإيمان، وأوّل الإسلام وآخره»[2] وهو دين الإسلام العام الّذي بعث به جميع الرسل، فلا يصرف لغير الله شيء من أنواع العبادة والاستعانة، إذ إنّ أنواع العبادة متعلقة كلها بألوهيته، والاستعانة متعلقة بربوبيته[3].

وقد ثبت بالاستقراء أنه ما من مكلف إلا وهو «محتاج إلىٰ الاستعانة بالله في فعل المأمورات، وترك المحظورات، والصّبر علىٰ المقدورات كلّها في الدّنيا، وعند الموت، وبعده من أهوال البرزخ، ويوم القيامة، ولا يقدر علىٰ الإعانة علىٰ ذلك إلّا الله ﷻ، فمن حقّق الاستعانة عليه في ذلك كلّه أعانه الله، ومن ترك الاستعانة بالله واستعان بغيره وكله الله إلىٰ من استعان به، فصار

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١/ ٧٠.

(٣) المصدر السابق ١/ ٧١، ٧٤.

مخذولا»[1] والعبد كذلك محتاج وفقير إلىٰ ربه في أمور الدنيا لأنه «عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه ودفع مضارّه، ولا معين له علىٰ مصالح دينه ودنياه جميعا إلّا الله ﷻ فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله الله فهو المخذول، وهذا تحقيق معنىٰ قول» لا حول ولا قوة إلا بالله «فإن المعنىٰ: لا تحول للعبد من حال إلىٰ حال، ولا قوة له علىٰ ذلك إلا بالله، وهذه كلمة عظيمة وهي كنز من كنوز الجنة»[2]

ومما أجمع عليه أهل العلم، والتحقيق والعرفان «أن كل خير فأصله بتوفيق الله للعبد، وكل شر فأصله خذلانه لعبده. وأجمعوا أن التوفيق أن لا يكلك الله إلىٰ نفسك، وأن الخذلان هو أن يخلي بينك وبين نفسك. فإذا كان كل خير فأصله التوفيق، وهو بيد الله لا بيد العبد؛ فمفتاحه الدعاء والافتقار، وصدق اللجأ والرغبة والرهبة إليه؛ فمتىٰ أعطىٰ العبد هذا المفتاح، فقد أراد أن يفتح له، ومتىٰ أضله عن المفتاح بقي باب الخير مرتجا دونه»[3].

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «**لو أنكم توكلون علىٰ الله حق توكله، لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا، وتروح بطانا**»[4] ولا شك أن من أعظم أنواع الرزق: رزق العلم والهداية، بل إن حاجة العباد إلىٰ الهداية أعظم من حاجتهم إلىٰ الرزق والنصر في الدنيا، بل لا نسبة بينهما، فإن الله يرزق عبده طالما كان حيا، وإذا انقطع رزقه مات، والموت لا بد منه، فإن كان من أهل الهداية كان سعيدا، وكان الموت موصلا له إلىٰ السعادة الدائمة الأبدية فيكون رحمة في حقه. وكذلك النصر إذا قدر أنه قهر وغلب حتىٰ قتل، فإذا كان من أهل الهداية إلىٰ الإستقامة مات شهيدا، وكان القتل من تمام نعمة الله عليه. فتبين

(١) ابن رجب: جامع العلوم والحكم ١/ ٤٨٢.
(٢) المصدر السابق ١/ ٤٨١، ٤٨٢.
(٣) ابن القيم: الفوائد ص٩٧.
(٤) رواه الترمذي (٢٣٤٤) وابن ماجة (٤١٦٤)

أن حاجة العباد إلىٰ الهدي أعظم من حاجتهم إلىٰ الرزق بل لا نسبة بينهما، والهدىٰ التام يتضمن حصول أعظم ما يحصل به الرزق والنصر[(١)]

وافتقار العبد إلىٰ ربه في تحصيل العلم والمعرفة الهداية من الوضوح بمكان، سواء في الجانب المعرفي، أو الجانب العملي الإرادي، وكما أن الإنسان مفتقر إلىٰ الله محتاج إلىٰ معونته فيما يكتسبه من الأعمال، فحاله كذلك فيما يكتسبه من العلوم[(٢)]

وإيضاح ذلك في الجانب العلمي: أن الإنسان إذا «حصل له علم بدليل عقلي، فهو مفتقر إلىٰ الله في أن يحدث في قلبه تصور مقدمات ذلك الدليل، ويجمعها في قلبه، ثم يحدث العلم الذي حصل بها. وقد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحدهم نظرًا، ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظرًا، ويهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به. فمن اتكل علىٰ نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته، خذل»[(٣)]

وأما في جانب الإرادة: فإن العبد بعد تحصيله العلم والمعرفة بالحق «مفتقر إلىٰ الله في أن يحبب إليه الإيمان، ويبغض إليه الكفر، وإلا فقد يعلم الحق وهو لا يحبه ولا يريده، فيكون من المعاندين الجاحدين»[(٤)].

والمستعين بالله حقا، والمتوكل عليه صدقا، لا يتسلل العجب والرياء إلىٰ قلبه، لعلمه الراسخ أنه إن أوتي علما أو هداية، أو وفق لنصرة الحق أو دحض الباطل، فكل ذلك بفضل الله ورحمته، وعونه وتوفيقه، ولو لم يهده الله لضل، ولو لم يوفقه لخذل، وقد كان من قول النبي ﷺ يوم الخندق: «**والله لولا الله ما اهتدينا، ولا تصدقنا ولا صلينا، فأنزلن سكينة علينا، وثبت الأقدام إن لاقينا**»[(٥)]

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٢/ ٤٠١، ٤٠٢.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٥.

(٣) المصدر السابق ٩/ ٣٤.

(٤) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٥.

(٥) رواه البخاري (٤١٠٤) ومسلم (١٨٠٣)

وقلما أعجب أحد بما وهبه الله من علم، أو حفظ، أو ذكاء، فاختال في نفسه وتعاظم، واستطال به علىٰ الخلق، ونسي أنه محض فضل من الله، وتكرم من لدنه سبحانه، إلا وخذل أحوج ما يكون لذلك العلم، وسلب التوفيق الإلهي، ووكله الله إلىٰ نفسه، ولابن حزم رحمه الله كلام مهم في هذا المعنىٰ، حيث قال «وإن أعجبت بعلمك، فاعلم أنه لا خصلة لك فيه، وأنه موهبة من الله مجردة وهبك إياها ربك تعالىٰ، فلا تقابلها بما يسخطه فلعله ينسيك ذلك بعلة يمتحنك بها تولد عليك نسيان ما علمت وحفظت. ولقد أخبرني عبد الملك بن طريف -وهو من أهل العلم والذكاء واعتدال الأحوال وصحة البحث- أنه كان ذا حظ من الحفظ عظيم، لا يكاد يمر علىٰ سمعه شيء يحتاج إلىٰ استعادته، وأنه ركب البحر فمر به فيه هول شديد، أنساه أكثر ما كان يحفظ، وأخل بقوة حفظه إخلالا شديدا، لم يعاوده ذلك الذكاء بعد. وأنا أصابتني علة فأفقت منها، وقد ذهب ما كنت أحفظ إلا ما لا قدر له، فما عاودته إلا بعد أعوام»[1]

ومما يدل علىٰ أن مدار المسألة في تحصيل العلم علىٰ توفيق الله وهدايته «أن كثيرا من أهل الحرص علىٰ العلم يجدّون في القراءة، والإكباب علىٰ الدروس والطلب، ثم لا يرزقون منه حظا، فليعلم ذو العلم أنه لو كان بالإكباب وحده لكان غيره فوقه، فصح أنه موهبة من الله تعالىٰ، فأي مكان للعجب ها هنا، ما هذا إلا موضع تواضع، وشكر لله تعالىٰ، واستزادة من نعمه، واستعاذة من سلبها»[2]

ومع الاستعانة والتوكل، فلا بد للمنافح عن الدين، والمتصدي للخصوم، أن يسأل الله العلم والفهم والهداية والتوفيق، وأن يرزقه الله الفرقان بين الحق والباطل، وبدون ذلك كله لن يوفق العبد للحق والهداية، ولن يدفع عنه الضلال والزيغ.

---

(١) ابن حزم: الأخلاق والسير ص٦٨.

(٢) المصدر السابق ص٦٨.

وقد أمر الله نبيه ﷺ بسؤال ربه الزيادة في العلم، فقال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ وإبراهيم عليه السلام دعا به فقال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ كما أخبر الله سبحانه أنه الذي علم أنبياءه وأولياءه، فقال تعالىٰ عن آدم عليه السلام: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ وعن لوط عليه السلام: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وعن يوسف عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ وعن موسىٰ عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ وعن داود وسليمان: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وعن نبينا ﷺ: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

وكان النبي صلي الله عليه وسلم يسأل الله العلم النافع والهداية، كما كان يدعو لأصحابه بالعلم والفقه والحفظ، فمن دعائه ﷺ: «**اللهم إني أسألك علما نافعا، وأعوذ بك من علم لا ينفع**» »[1] وكان إذا قام من الليل، افتتح صلاته فقال: «**اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم**»[2] ودعا ﷺ لابن عباس فقال: «**اللهم علمه الكتاب، وفي رواية: اللهم علمه الحكمة**»[3]

ومع الدعاء بالعلم والهداية، فالعبد محتاج أيضا لدعاء الله أن يجنبه الكفر والضلال، والأسباب المؤدية لذلك، وقد دعا إبراهيم عليه السلام ربه فقال: ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ومن دعاء النبي ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك أن أضل، أو أضل**»[4] ومن دعائه ﷺ: «**أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت، أن تضلني**»[5]

---

(١) رواه النسائي في الكبرىٰ (٧٨١٨)

(٢) رواه مسلم (٧٧٠)

(٣) رواه البخاري (٧٥، ٣٧٥٦)

(٤) رواه أبو داود (٥٠٩٤)

(٥) رواه مسلم (٢٧١٧)

وهكذا كان حال علماء الأمة في سؤال الله العلم والهداية، والكثيرون منهم شربوا زمزم، ودعوا بالفتح في العلم مثل ابن خزيمة، وابن عساكر، والخطيب البغدادي، والذهبي، وابن حجر والسيوطي، وغيرهم، وقد وجدوا من البركة وإجابة الدعاء شيئا عجيبا، وممن أخبر عن ذلك ابن العربي المالكي حيث قال «كنت بمكة مقيما في ذي الحجة سنة تسع وثمانين وأربعمائة، وكنت أشرب ماء زمزم كثيرا، وكلما شربته نويت به العلم والإيمان، حتىٰ فتح الله لي بركته في المقدار الذي يسره لي من العلم، ونسيت أن أشربه للعمل؛ ويا ليتني شربته لهما، حتىٰ يفتح الله علي فيهما، ولم يقدر؛ فكان صغوي إلىٰ العلم أكثر منه إلىٰ العمل، ونسأل الله الحفظ والتوفيق برحمته»(١)

كذلك حكىٰ ابن القيم ما شاهده من أحوال شيخه ابن تيمية، وأنه كان «إذا أعيته المسائل، واستصعبت عليه، فر منها إلىٰ التوبة، والاستغفار، والاستغاثة بالله، واللجأ إليه، واستنزال الصواب من عنده، والاستفتاح من خزائن رحمته، فقلما يلبث المدد الإلهي أن يتتابع عليه مدا، وتزدلف الفتوحات الإلهية إليه بأيتهن يبدأ»(٢)، وحكىٰ ابن عبد الهادي أيضا عن ابن تيمية قوله «إنه ليقف خاطري في المسألة، والشيء، والحالة، التي تشكل علىٰ، فأستغفر الله تعالىٰ ألف مرة أو أكثر أو أقل، حتىٰ ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل، قال وأكون إذ ذاك في السوق أو المسجد أو الدرب أو المدرسة، لا يمنعني ذلك من الذكر والاستغفار، إلىٰ أن أنال مطلوبي»(٣)

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن اللجوء إلىٰ الله، وطلب الهداية والتوفيق منه، ليس مقصورا علىٰ العلماء المنشغلين بالرد، بل يشمل أيضا كل مسلم يواجه شبهة، أو إشكالا، أو تصيبه وسوسة في أمور الدين والعقيدة.

---

(١) ابن العربي: أحكام القرآن ٣/ ٩٨.

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين ١/ ٢٢٠.

(٣) ابن عبد الهادي: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ص٢١، ٢٢.

وفي كثير من الأحيان يكون الحل الأنجع والأنفع، هو الاستعاذة بالله سبحانه، وطلب الهداية منه، دون الخوض في ردود عقلية، أو سجالات فكرية، لا سيما إن كانت الشبهة نتيجة وسوسة وتسلط للشيطان، ومرض القلب، وليست نتيجة إشكالات فكرية حقيقية تحتاج لجواب.

ومما يستشهد به علىٰ ذلك وصية النبي ﷺ لمن أصابته وسوسة متعلقة بالله سبحانه، حيث قال ﷺ: «**لا يزال الناس يتساءلون، حتىٰ يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا، فليقل: آمنت بالله**»[(١)] وفي رواية أخرىٰ: «**ثم ليتفل عن يساره ثلاثا، وليستعذ بالله من الشيطان**»[(٢)]

والمراد بقوله ﷺ: «**فليستعذ بالله ولينته**» أي أن عليه الإعراض عن هذا الخاطر الباطل والالتجاء إلىٰ الله تعالىٰ في إذهابه[(٣)]، وقد ذكر المازري تقسيما مهما لطبيعة الخواطر والشبهات التي تعرض للإنسان، وجعلها علىٰ قسمين:-

أحدهما: خواطر ليست بمستقرة ولا اجتلبتها شبهة طرأت وهذه «التي تدفع بالإعراض عنها، وعلىٰ هذا يحمل الحديث، وعلىٰ مثلها ينطلق اسم الوسوسة، فكأنه لما كان أمرا طارئا بغير أصل دفع بغير نظر في دليل، اذ لا أصل له ينظر فيه» **والثاني**: خواطر مستقرة أوجبتها الشبهة، وهذه لا تدفع إلا بالاستدلال والنظر في إبطالها والله أعلم، وأما قوله ﷺ: «**فليستعذ بالله ولينته**» فمعناه إذا عرض له هذا الوسواس فليلجأ إلىٰ الله تعالىٰ في دفع شره عنه، وليعرض عن الفكر في ذلك، وليعلم أن هذا الخاطر من وسوسة الشيطان، وهو إنما يسعىٰ بالفساد والإغواء، فليعرض عن الإصغاء إلىٰ وسوسته، وليبادر إلىٰ قطعها بالاشتغال بغيرها»[(٤)]

---

(١) رواه مسلم (٢١٢)

(٢) رواه أبو داود (٤٧٢٢)

(٣) النووي: شرح صحيح مسلم ٢/ ١٥٥.

(٤) المازري: المعلم بفوائد مسلم ١/ ٣١٤، والنووي: شرح صحيح مسلم ٢/ ١٥٥، ١٥٦، وانظر كلاما مهما حول هذه المسألة عند ابن تيمية: درء التعارض ٣/ ٣٠٨، وعبد الله العجيري: شموع النهار ص١٥٥.

٦- حاجة المؤمنين لمعرفة الاعتقاد الحق، والاستمساك به، تسبق حاجتهم إلى الدفاع عنه، والرد على من يخالفه، ولابد من تمييز المحروس أولا، قبل السعي لحراسته[(١)]

ولا شك أن المكلف مطالب أول شيء بتحصيل الإيمان، وتحقيق اليقين، ومعرفة الاعتقاد الحق والتصديق الجازم به، فإذا حقق هذا الفرض العيني وأحكمه، يمكنه بعد ذلك الاشتغال بالذود عنه، ودفع الشبهات المثارة حوله إذا كان مؤهلا لذلك، وأهل الإسلام يتفاوتون في تحقيق هذا الفرض الكفائي، بحسب مراتبهم في العلم وقدرتهم علىٰ الرد.

أما قلب الأمور، والبدء بالرد قبل معرفة الاعتقاد الحق، والانشغال بالحراسة، قبل وجود الأمر المحروس، والتأكد من صحته، فذلك خلل في التفكير، وقلب للأولويات.

وفي عالم الواقع، فلا شك أن المرء يبني بيته أولا، ثم يحيطه بأسوار، ويمنع من تعدي الصائلين عليه، أما أن يشغل نفسه بالحراسة قبل وجود البناء أصلا، فهذا نوع من العبث، وإضاعة الأوقات وتبديد الجهود.

---

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٢.

وثمة عدد من الفوائد المهمة، والمترتبة علىٰ استحضار هذه القاعدة، ومنها ما يلي:-

أ- البدء أولا بغرس العقيدة الصحيحة، والإيمان الراسخ في قلوب المؤمنين، وتثبيته بكل طريق مشروع، واعتبار ذلك أولىٰ الأولويات، قبل الانتقال إلىٰ إشغالهم بقضايا الرد والجدال مع المخالفين.

ب- أنه لا يصح لأحد أن يخوض ميدان الرد علىٰ المخالفين، وتفنيد الشبهات قبل أن يكون قد أخذ بحظ وافر من المعرفة بدينه وعقيدته، وتحصن من التأثر بالشبهات التي ينشغل بالرد عليها.

ج- لابد من تمييز المحروس قبل حراسته(١)، ولابد قبل المنافحة عن أي مسألة عقدية أو شرعية من التأكد أولا من أنها ثابتة بطريق صحيح، وأنها من دين الله حقا، وليست من تزيدات المبتدعين أو اختراع المضلين، أو بنيت علىٰ حديث موضوع، أو فهم خاطئ للنصوص أو سيرا وراء العادات والتقاليد.

فالقول مثلا: بمعاداة العقل الصحيح، أو العلم التجريبي الثابت، ليس من دين الله أصلا كي نحتاج أن نرد عليه، أمام أراجيف المنصرين والمستشرقين والملحدين، وعلىٰ نفس المنوال، فظلم المرأة، وبخس حقوقها، أو تأييد الاستبداد وقهر الشعوب، وسلبهم كل حق في إبداء رأيهم، ورفض الحرية -المنضبطة لا المنفلتة- كل ذلك ليس من دين الله، ولا من تعاليم الإسلام، كي ندافع عن القول به أصلا.

وغلو الشيعة في أهل البيت، وطقوسهم المنكرة في كربلاء، ويوم عاشوراء، وخزعبلات الصوفية حول القبور والمشاهد، وغلوهم في الأولياء، وادعاء الكرامات، والتواكل والسلبية، وترك العمل والقول بإسقاط التكاليف، ودعوىٰ الجبر الصريح أو المقنع، كل ذلك ليس من دين الله ولسنا ملزمين بأن

---

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٢، وفتحي موصلي: أصول نقد المخالف ص١١٤.

نشغل أنفسنا بالدفاع عنه أمام من يعير الإسلام به، بل يكفي التبرؤ الواضح منه ومن أصحابه.

د- أن الدفاع عن المعتقد الصحيح لابد أن يكون بطريق صحيح، ولا يصح أن يلجأ الراد إلىٰ طرق مذمومة شرعا، أو باطلة عقلا لنصر حق ما، فالحق لا ينصر إلا بطرق صحيحة، والغايات العظيمة لا يوصل إليها إلا عبر طرق مشروعة، وليس في دين الإسلام أن الغاية تبرر الوسيلة.

هـ- أن الدفاع عما ليس من دين الله أصلا، أو الدفاع عما هو من الدين، لكن بطريق غير صحيح يؤدي للوقوع في أخطاء عدة، ويضر أكثر مما ينفع، ويفتح الباب لاستطالة أعداء الإسلام، وهذا ما حدث مع ردود المتكلمين عما ظنوه من أصول الدين وليس كذلك، أو مع طرائقهم الخاطئة في الاستدلال.

ولابن تيمية كلام مهم في سياق مناقشة ما ذكره أبو حامد الغزالي من أن وظيفة علم الكلام هي حراسة عقيدة العوام، حيث أوضح أنه «لا بد أن يكون المحروس هو نفس ما ثبت عن الرسول ﷺ أنه أخبر به لأمته، فأما إذا كان المحروس فيه ما يوافق خبر الرسول، وفيه ما يخالفه، كان تمييزه قبل حراسته أولىٰ من الذب عما يناقض خبر الرسول ﷺ، فإن حاجة المؤمنين إلىٰ معرفة ما قاله الرسول، وأخبرهم به ليصدقوا به، ويكذبوا بنقيضه، ويعتقدوا موجبه، قبل حاجتهم إلىٰ الذب عن ذلك، والرد علىٰ من يخالفه»[(١)]

ومن التناقض البين أن يزعم بعض المتكلمين الذب عن السنة، مع أنهم يردون بعضا مما أخبر به الرسول ﷺ، ولا يخلو كلام طائفة منهم وردودهم من أخطاء، ومخالفة السنة، واعتماد علىٰ طرائق باطلة في الرد، مع أن الواجب «أن تحرس السنة بالحق والصدق والعدل، لا تحرس بكذب ولا ظلم، فإذا رد الإنسان باطلا بباطل، وقابل بدعة ببدعة، كان هذا مما ذمه السلف والأئمة»[(٢)]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٢.

(٢) المصدر السابق ٧/ ١٨٢.

٧- المقصود أصالة من الرد على المخالفين: بيان الحق، وإزهاق الباطل، أما إفحامهم فهو مقصود تبعي

ومراعاة هذا المقصد في باب الردود من الأهمية بمكان، لما له من آثار عظيمة علىٰ تصحيح النية، وتحديد الأسلوب والمنهج الأمثل في التعامل، واستحضار معنىٰ المزج بين الدفاع عن الحق والرحمة بالخلق.

ولا شك أن سيطرة مقصد الإفحام علىٰ ذهن المنشغل بالرد، وإغفال المقاصد الأخرىٰ كثيرا ما يخرجه عن العدل والإنصاف والوسطية، ويدفعه للشدة والغلظة، ومحاولة الانتصار بكل طريق بحيث يكون أكبر همه الفلج علىٰ الخصم، وإفحامه أكثر من الحرص علىٰ هدايته، والأخذ بيده.

وعلىٰ الجانب الآخر، فإن الخصم إذا شعر بأن غرض من يحاججه هو الإفحام والغلبة، فكثيرا ما يدفعه ذلك للاستنفار النفسي، والأنفة من الهزيمة بكل طريق ممكن، والانجراف نحو العناد والمكابرة والمغالطة في الاستدلال، وبذلك يضيع المقصود الأساسي من الرد، وهو الحرص علىٰ هداية الخلق واستنقاذهم من الضلال.

ويمكن القول بأن الغاية من أية مناظرة أو جدال تتمثل في «ظهور البرهان الحقيقي فقط، وليس انقطاع الخصم فلجا، فقد ينقطع جهلا أو خوفا، أو لشغل

بال طرقه، وكل ذلك ليس قطعا للحق ان كان بيده، وليست شهادة الحاضرين بالغلبة لاحدهما شيئا، إذ قد يكونون موافقين في رأيهم لرأيه الذي شهدوا له، فسبيلهم وسبيله واحد، والانصاف في الناس قليل. وقد يكونون غير محصلين ما يقولون، ولا فهماء بما يسمعون، وهذا كثير جدا. وأما من انقطع عن معارضة خصمه عجزا عن الجواب لا لخوف مانع، فهو المغلوب لا قوله، وان كان ذلك عن حقيقة برهان فهو مغلوب وقوله معا، ولا يضر ما صح من البرهان عجز معتقده عن نصره، ولا يقوىٰ ما لم يصح ببرهان لتمويه من مموه في نصره بالسفطة. والبرهان لا يتعارض أبدا فما صح ببرهان فلا يبطله برهان آخر ابدا»[1]

ويضاف لذلك، أنه يكاد من النادر أن يترك أحد دينا أو مذهبا، ويدخل في آخر علىٰ إثر مناظرة، أو نقاش علني ذاق فيه طعم الهزيمة، والخزي أمام الآخرين، وإنما للإيمان مداخل أخرىٰ، نعم قد تهز تلك الهزيمة بعض القناعات، أو تثير تشكيكات تدفع للبحث عن الحق لمن كان منصفا.

والمتأمل في أسلوب الجدل في القرآن الكريم يجد أنه «لا يتجه إلىٰ مجرد الإفحام والإلزام، بل يتجه في الكثير الغالب إلىٰ إرشاد القارئين والمدركين، والأخذ بأيديهم إلىٰ الحق، وتوجيه النظر إلىٰ الحقائق، وما في الكون من دلائل علىٰ القدرة»[2] ومن أمثلة ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ ۖ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلْخُرُوجُ﴾ ففي هذه الآيات لا يقتصر البيان علىٰ مجرد إفحام «منكري التوحيد، بل فيه توجيه إلىٰ الكون، وما فيه من دلائل القدرة، وعجائب الصنع، وما فيه من سماء زينت ببروجها ونجومها، والأرض وما فيها من رواسي: كأنها

(١) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ص١٨٨.

(٢) محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرىٰ، القرآن الكريم ص٤٠٥، ٤٠٦.

تمسكها أن تميد، وما فيها من نبات يحصد في إبانه، وجنات تونع وتثمر في وقتها»(١)

وحتىٰ في الأحوال التي يتجه فيها القرآن الكريم إلىٰ الإلزام والإفحام «فإنه لا يلبث أن يأخذ بيد المعاند إلىٰ الحقيقة، يبينها واضحة جلية لا ريب فيها، كما ترىٰ في قوله تعالىٰ رادا علىٰ المشركين طلبهم أن يكون الرسول ملكا: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ فإنك ترىٰ أن في ذلك إفحاما لهم من ناحيتين: الناحية الأولىٰ: أنهم لو أجيبوا إلىٰ ما يطلبون لقضي عليهم ما هددهم الله تعالىٰ به، ولا ينظرون، والثانية: أنه لا يزول اللبس الذي يلبسون به الحق بالباطل؛ لأنه لو جعله الله تعالىٰ ملكا لجعله في صورة رجل، وبذلك يجيء الالتباس الذي لبس به عليهم»(٢)

وخلاصة الأمر أن الصواب والطريق الوسط: هو أن يكون المقصد الأصلي في الرد: تبيين الحق وكشف فساد الباطل، أما الغلبة والإفحام، فأمور تبعية لا أصلية، ومن ثمرات هذا المسلك وفوائده: أن يفتح الراد بابا للتراجع والعودة للحق أمام المردود عليه، وألا ينحصر همه في إحراجه أو إفحامه أو بيان جهله، لا سيما أمام أتباعه ومعظميه، فإن ذلك ربما أدىٰ به للعناد والكبر.

وهذا المسلك يختلف اختلافا جذريا عن المسلك الجدلي بمفهومه الشائع لدىٰ أكثر المناطقة والمتكلمين والفلاسفة، والذين نصوا صراحة في تعريفاتهم للجدل علىٰ مقصد إفحام الخصم، وصاروا يعرفون الجدل بأنه «القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان» أو هو «دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة»(٣)

---

(١) المصدر السابق ص٤٠٦.

(٢) المصدر السابق ص٤٠٧.

(٣) الجرجاني: التعريفات ص٧٤، والمناوي: التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٢٣٦، وجميل صليبا: المعجم الفلسفي ص٣٩١، وموسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ص٢٣٢،

ولعل من المفيد هنا أن نعقد مقارنة سريعة بين أقسام الحجج، وطرق مخاطبة الناس بها، والموقف من مسلك إفحام الخصوم بالجدل، بين كل من فخر الدين الرازي وابن تيمية، انطلاقا من فهم كل منهما لقوله تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾

فأما الرازي فقد مهد لتقسيمه بتقرير أصل في هذا الباب، وهو أن «الدعوة إلىٰ المذهب والمقالة، لا بد وأن تكون مبنية علىٰ حجة وبينة، والمقصود من ذكر الحجة: إما تقرير ذلك المذهب وذلك الاعتقاد في قلوب المستمعين، وإما أن يكون المقصود إلزام الخصم وإفحامه، أما القسم الأول فينقسم أيضًا إلىٰ قسمين: لأن الحجة إما أن تكون حجة حقيقية يقينية قطعية مبرأة عن احتمال النقيض، وإما أن لا تكون كذلك، بل تكون حجة تفيد الظن الظاهر والإقناع الكامل»[1]

ومن خلال هذا التقسيم، خلص الرازي إلىٰ حصر الحجج في أقسام ثلاثة وهي[2]:-

أ- الحجة القطعية المفيدة للعقائد اليقينية، وهي المسماة بالحكمة، وهذه أشرف الدرجات وأعلىٰ المقامات، وهي التي قال الله في صفتها: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾.

ب- وثانيها الأمارات الظنية، والدلائل الإقناعية، وهي الموعظة الحسنة.

ج- وثالثها الدلائل التي يكون المقصود من ذكرها إلزام الخصوم وإفحامهم، وذلك هو الجدل.

وأما ابن تيمية فقد انتقد التعويل علىٰ المسلك الجدلي، والقاصد لإفحام الخصم أيا كانت نوعية الحجج المعتمد عليها، وذهب إلىٰ تقسيم ثلاثي آخر في التعامل مع المخاطبين، وهو تقسيم مغاير لتقسيم الرازي، ونابع من اختلاف أحوال الإنسان، والذي «إما أن يعرف الحق ويعمل به، وأما أن يعرفه ولا يعمل

---

(١) الرازي: مفاتيح الغيب ٢٠/ ١١١.

(٢) المصدر السابق ٢٠/ ١١١.

به، وأما أن يجحده. فأفضلها أن يعرف الحق ويعمل به، والثاني: أن يعرفه لكن نفسه تخافه، فلا توافقه علىٰ العمل به، والثالث: من لا يعرفه بل يعارضه»[1]

وبناء علىٰ هذا التقسيم تختلف طريقة المخاطبة وأسلوب الدعوة، فالصنف الأول، وهو الذي يعرف الحق ويعمل به، يدعىٰ بالحكمة. والثاني: من يعرف الحق لكن تخالفه نفسه فهذا يوعظ الموعظة الحسنة «وعامة الناس يحتاجون إلىٰ هذا وهذا، فإن النفس لها أهواء تدعوها إلىٰ خلاف الحق، وإن عرفته فالناس يحتاجون إلىٰ الموعظة الحسنة وإلىٰ الحكمة، فلا بد من الدعوة بهذا وهذا»[2]

وأما الجدل فليس طريقا أساسيا يدعىٰ به، بل هو من باب دفع الصائل، فإذا عارض الحق معارض جودل بالتي هي أحسن، وقد وصف الله تعالىٰ الجدال بالتي هي أحسن «ولم يقل بالحسنة كما قال في الموعظة، لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة، فيحتاج أن يكون بالتي هي أحسن، حتىٰ يصلح ما فيه من الممانعة والمدافعة، والموعظة لا تدافع كما يدافع المجادل، فما دام الرجل قابلا للحكمة أو الموعظة الحسنة أو لهما جميعا، لم يحتج إلىٰ مجادلة، فإذا مانع جودل بالتي هي أحسن»[3] والجدل المقصود به إفحام الخصم، لا يعول عليه إلا لبيان فساد قول الخصم وتناقضه «والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه، وليس المقصود ذكر ما تناقضوا فيه من أقوالهم ليبين خطأ أحدهما: لا بعينه، فالمقدمات الجدلية التي ليست علما هذا فائدتها، وهذا يصلح لبيان خطأ الناس مجملا»[4]

ونختم كلامنا عن القاعدة التي نحن بصددها بالتنبيه إلىٰ أن ما قدمناه من نقد لطريقة إفحام الخصوم، وأنها ليست المقصودة ابتداء بالرد: لا يمنع من بعض الاستثناءات التابعة للضرورة والمصلحة، والمقدرة بقدرها، إذ قد يحتاج في بعض

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٤٦٨.

(٢) المصدر السابق ص٤٦٨.

(٣) المصدر السابق ص٤٦٨.

(٤) المصدر السابق ص٤٦٨، ٤٦٩.

الأحيان لمسلك الإفحام والغلبة، مع من عظم افتتان الناس بهم، وكثر الضلال بسببهم، فيحتاج الأمر إلىٰ هدم تلك الثقة في نفوس الناس ببيان جهل هذا المبطل، وعدم استحقاقه لتلك الهالة المحيطة به، وقد اعتبر الرازي أن طريقة الإفحام هي المسلك الأمثل مع هؤلاء النفر الذين «تغلب علىٰ طباعهم المشاغبة والمخاصمة، لا طلب المعرفة الحقيقية والعلوم اليقينية، والمكالمة اللائقة بهؤلاء، المجادلة التي تفيد الإفحام والإلزام»[1]

(١) الرازي: مفاتيح الغيب ٢٠/١١١.

٨- قد لا يكون القصد الأساسي من الرد: إقناع المضلين، بل تثبيت أهل الحق، ودفع شبهات المشوشين

ومعرفة هذا الضابط من الأمور المهمة التي ينبغي استحضارها في ذهن القائم علىٰ رد الشبهات، حتىٰ يحدد المستهدفين بالرد في المقام الأول، ثم بناء علىٰ ذلك يتنوع الأسلوب، وطرائق الاستدلال ومنهجيته، ولا شك أن مخاطبة مؤمن مصدق بالقرآن والسنة، عرضت له شبهة أو إشكال في مسألة جزئية، غير مخاطبة كافر، غير مؤمن أصلا بالوحي ولا بالنبي ولا بالقرآن الكريم، ولا سائر أحكام الشرع.

ويتأكد قصد تثبيت المؤمنين، ودفع الشبهات عنهم، دون التفات للمخالفين في عدد من الأحوال منها ما يلي:-

أ- في حال انتشار الشبهة، وذيوعها، والخوف من تأثر أهل الإيمان بها.

ب- في حال عدم إمكان الوصول لصاحب الشبهة الأصلي حقيقة أو حكما، كأن تكون الشبهة قد ذكرت في كتاب ألفه صاحبه ثم مات، لكن الكتاب بقي متداولا علىٰ نطاق واسع، أو كونه في بلاد بعيدة لا يمكن الوصول إليه، ولا يسمح بالنقاش والمناظرة.

ج- في حال أن تكون الشبهة قد كتبت بلغة أجنبية ثم ترجمت، وخرج الرد بالعربية، ويغلب علىٰ الظن أن صاحب الشبهة لا يتمكن من الاطلاع عليه، وكثيرا

ما يحدث هذا في حال الرد علىٰ كتب المستشرقين، وما فيها من شبهات حول الإسلام، والقرآن، والنبي ﷺ، والعقيدة، والشريعة.

د- ومن الحالات أيضا: أن يكون صاحب الشبهة مكابرا لا يهمه البحث عن الحق، ولا المناقشة حوله، وإنما يهمه نشر الضلال وفتنة المسلمين عن دينهم، وأكثر شبهات المنصرين من هذا الباب، فهي تهدف لتشكيك المسلم في دينه، وزعزعة ثقته فيه، وإخراجه منه، أكثر من اهتمامها بإدخاله إلىٰ النصرانية.

وقد كشف عن هذا الأمر بلا مواربة أحد عتاة المنصرين في العصر الحديث، وهو المنصر الأمريكي «صموئيل زويمر» في «مؤتمر القدس للمبشرين عام ١٩٣٥» حيث قال مخاطبا المنصرين «مهمة (التبشير) التي ندبتكم دول المسيحية للقيام بها في البلاد المحمدية - ليست هي إدخال المسلمين في المسيحية؛ فإن في هذا هدايةً لهم وتكريمًا، وإنما مهمتكم أن تخرجوا المسلم من الإسلام، ليصبح مخلوقا لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها؛ ولذلك تكونون أنتم بعملكم هذا طليعة الفتح الاستعماري في الممالك الإسلامية، وهذا ما أهنئكم عليه، وتهنئكم دول المسيحية والمسيحيون جميعا من أجله كل التهنئة ..... إنكم أعددتم بوسائلكم جميعَ العقول في الممالك الإسلامية إلىٰ قبول السيرِ في الطريق الذي مهدتم له كل التمهيد (إخراج المسلم من الإسلام) إنكم أعددتم نشئا لا يعرف الصلة بالله، ولا يريد أن يعرفها، وأخرجتم المسلم من الإسلام، ولم تُدخلوه إلىٰ المسيحية، وبالتالي جاء النشء الإسلامي طبقا لما أراده الاستعمار، لا يهتم بالعظائم، ويحب الراحة والكسل، ولا يصرف همه في دنياه إلا في الشهوات، فإذا تعلم فللشهوات، وإذا جمع المال فللشهوات، وإذا تبوأ أسمىٰ المراكز، ففي سبيل الشهوات يجود كل شيء»(١)

---

(١) عبد الله التل: جذور البلاء ص٢٧٥، ٢٧٦، ود. خالد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر دراسة وثائقية ص١٠٦، ١٠٧.

وعلىٰ نفس المنوال قال هاملتون جب «لقد استطاع نشاطنا الثقافي والتعليمي، عن طريق المدارس والصحافة، أن يترك في المسلمين -ولو من غير وعىٰ منهم- أثرا يجعلهم في مظهرهم العام لا دينيين إلىٰ حد بعيد، ولا ريب أن ذلك خاصة هو اللب المُثمر لكل ما تركت محاولات الغرب لحمل العالم الإسلامي علىٰ قبول حضارته»(١)

وهكذا فإن ما يهم المتصدر للرد -في مثل تلك الأحوال المتقدمة- ليس إقامة الحجة علىٰ الخصم، أو إرجاعه للحق، بقدر ما يهمه تثبيت قلوب المؤمنين، ودفع الشبهات الموجهة لهم، وإظهار صدق دين الإسلام، وقوة حجته، وتهافت دعاوىٰ خصومه(٢)، وكل ذلك ليزداد الذين آمنوا إيمانا، وثقة في الحق الذي بين أيديهم، وليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حيا عن بينة.

وقد نبه ابن حزم علىٰ هذا الأمر، حيث أشار إلىٰ بعض حالات المناظرة، وما يجوز فيها من استعمال أساليب جدلية، مثل رد الخطأ بالخطأ، وذلك إذا ما كان الذي يناظَر «مشغبا يقصد التشنيع، والاغراء، والتوبيخ، ولا يقصد طلب حقيقة، فهذا واجب ان يكسر غربه، ويردع حمقه بمثل هذا فقط، ولا يناظر بأكثر من ذلك، إذ الغرض كف ضرره فقط، ولا يكف ضرره بمناظرة صحيحة أصلا، فلا شيء أكف لضرره مما ذكرنا»(٣)

(١) د. خالد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر ص١٠٨.

(٢) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ص٤١.

(٣) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ص٥٩٤.

٩- بعض المذاهب والأفكار المنحرفة لا يمكن التصدي التام لها، إلا بالاشتراك بين عدة علوم، وتخصصات متنوعة

وقد تقدم معنا: أن باب الرد العقدي، والتصدي لشبهات المخالفين لا يجوز أن يخوضه إلا من كان مؤهلا لذلك، بكل ما ينطوي عليه مفهوم التأهل من شروط، ومواهب وملكات متعددة، منها: العلمي، والنفسي، واللفظي.

ومن لوازم التأهل للرد علىٰ بعض الشبهات والمذاهب المنحرفة: المعرفة بعلوم أخرىٰ -بجانب العلوم الشرعية- كعلوم الاجتماع، والنفس، والفلسفة، والمنطق، والأحياء، والفلك، والفيزياء وغير ذلك من علوم حديثة.

ولا أظن أن أحدا يمكنه أن يرد ردا كافيا رصينا علىٰ الشيوعية والرأسمالية والليبرالية، دون إلمام كاف بعلم الاقتصاد والاجتماع، أو يرد علىٰ نظريات دوركايم وفرويد دون إلمام بعلم الاجتماع والنفس، أو يرد علىٰ نظرية دارون دون إلمام بعلم الأحياء، أو يرد علىٰ النظريات العلمية التي يتكيء عليها الإلحاد المعاصر دون إلمام بعلوم مثل الفيزياء والكمياء والفلك، أو يرد علىٰ مشاريع الحداثيين العرب دون إلمام بالفلسفة والألسنيات الحديثة والنقد الأدبي.

وقد يستلزم الأمر أيضا معرفة لغة أجنبية أو أكثر، لا سيما مع المتخصصين في دراسة الأديان ومقارنتها، والاتجاهات الحديثة في هذا الباب، أو المشتغلين

بالرد علىٰ الاستشراق وشبهاته وأعلامه عبر المراحل التاريخية المختلفة، وما أشبه ذلك من مجالات، وكل هذا علىٰ سبيل المثال لا الحصر.

ولا شك أن عدم تسلح الباحث بتلك المعارف، سوف يؤدي إلىٰ ضعف ظاهر في مواجهتها والرد عليها، لا سيما إن كان المخالف ممن يحسن توظيفها والاستطالة بها، ويخشىٰ مع ذلك كله افتتان بعض الناس بالباطل، أو اهتزاز ثقتهم بالحق، لما يرونه من ضعف في نفر ممن يذبون عنه.

وليس قصدنا من اشتراط المعرفة بتلك العلوم: الإجادة التامة لها، أو المعرفة بها كأهلها المتخصصين -وإن كان ذلك حسنا لو تيسر في حق بعض الناس- لكن المقصود هو الإلمام بالقدر الذي لابد منه لحسن الفهم، ومعرفة الجذور والأسس، وطبيعة المكونات الفكرية، وتتبع الآثار المترتبة علىٰ تلك العلوم والنظريات، كما أن المعرفة المطلوبة بتلك العلوم إنما يخاطب بها من يتصدىٰ للرد علىٰ تلك القضايا الدقيقة، ولا يعني ذلك بحال أن يكلف جميع دارسي العقيدة، وطلابها، أو عموم المسلمين بالاطلاع علىٰ تلك العلوم، فذلك فضلا عن عدم إمكانه، يضر أكثر مما ينفع في حق أكثر الناس، ويشغلهم عما هو أنفع وأعظم وجوبا.

وثمة حل آخر يمكن أن يستعين به المتخصصون في العلوم الشرعية من غير الملمين بهذه العلوم، وهو العمل الجماعي، أو الجهد العلمي المشترك، والمكون من متخصصين شرعيين وآخرين من أصحاب تلك العلوم، بحيث يكمل كل فريق النقص الموجود عند الآخرين.

وخلاصة الأمر: أن الأمة في هذا العصر بحاجة إلىٰ تخريج متخصصين أكفاء، يجمعون ما بين المعرفة الدقيقة الرصينة بالعلوم الشرعية، والاطلاع بشكل جيد علىٰ أهم المعارف العصرية، ويقدرون علىٰ الاشتباك مع الإشكالات التي يثيرها أصحاب تلك العلوم، باستعلاء إيماني ويقين تام، دونما تردد أو وجل، أو أحساس بالعجز بسبب عدم القدر علىٰ فهمها.

ولعل من المفيد هنا أن نسوق عددا من أقوال العلماء المتقدمين، التي تؤكد علىٰ ما ذكرناه آنفا وتشير إلىٰ أهمية اتساع أفق طالب العلم الشرعي، وانفتاحه علىٰ مجالات معرفية ضرورية لدعوته، أو إفتائه، أو تصديه للنوازل، أو رده علىٰ الشبهات المثارة حول الإسلام.

ومن أوضح تلك النقول ما ذكره القرافي في الفروق، حيث قال «وكم يخفىٰ علىٰ الفقيه، والحاكم الحق في المسائل الكثيرة، بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة، فينبغي لذوي الهمم العلية أن لا يتركوا الاطلاع علىٰ العلوم ما أمكنهم، فلم أرىٰ في عيوب الناس شيئا كنقص القادرين علىٰ التمام»[١]

ومن هذا القبيل أيضا، ما نبه عليه ابن حزم من خطورة الاقتصار علىٰ علم واحد، لا يعرف المرء غيره، حيث قال «من اقتصر علىٰ علم واحد لم يطالع غيره؛ أوشك أن يكون ضحكة، وكان ما خفي عليه من علمه الذي اقتصر عليه، أكثر مما أدرك منه، لتعلق العلوم بعضها ببعض، كما ذكرنا، وأنها درج بعضها إلىٰ بعض، كما وصفنا، ومن طلب الاحتواء علىٰ كل علم أوشك أن ينقطع وينحسر، ولا يحصل علىٰ شيءٍ»[٢]

ويرىٰ الطوفي أن «العلوم والفنون والمسائل يمد بعضها بعضا، ويبرهن في بعضها علىٰ بعض، فمن جهل فنا، نقص عليه مادة فن آخر. ولهذا تزيد مادة العلم في فن بتحصيله فنا آخر، فإذا عرف الكلام والمنطق ونحو ذلك من المعقولات، ظهر أثر ذلك في صحة تصوره للحقائق، وتقريره للأدلة وتركيبه للأقيسة، وإذا عرف الحساب والهندسة، ظهر أثر ذلك في مهارته في الفرائض والوصايا، واستخراج المجهولات، وعلىٰ هذا فقس»[٣]

ولابن تيمية إشارة مهمة لهذا الأمر، حيث ناقش بعض المسائل الدقيقة المتعلقة بالحياة والحس، وهل تنقسم أم لا، ثم عقب علىٰ ذلك، فقال «وبسط

---

(١) القرافي: الفروق ٤/ ٣١.

(٢) ابن حزم: رسائل ابن حزم ٤/ ٧٧.

(٣) الطوفي: شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٦.

الكلام في كثير من هذه الأمور يتعلق بالكلام علىٰ روح الإنسان، التي تسمىٰ النفس الناطقة، وعلىٰ اتصافها بصفاتها، فبهذا يستعين الإنسان علىٰ الكلام في الصفات الإلهية، وبذلك يستعين علىٰ ما يرد عليه من الشبهات، وقد تكلمنا علىٰ ذلك في مواضع»[1]

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٥٧٩، ٥٨٠.

١٠- يجب البعد عن الشبهات لمن خشى الافتتان بها، كما لا يجوز أن يتعرض لها من كان غير قادر على ردها

ومأخذ هذا الوجوب أن درء المفاسد مقدم علىٰ جلب المصالح، وسد الذرائع من الأصول المعتبرة اللازم استصحابها في هذا الباب، ولا يماري منصف في أن الشبه خطافة، والقلوب ضعيفة، والسلامة لا يعدلها شيء.

وثمة أدلة شرعية كثيرة علىٰ وجوب اجتناب الفتن ومواضعها -سواء أكانت فتن شبهات أو فتن شهوات- وأمر المسلم بالنأي عنها، حفاظا علىٰ دينه، وإيثارا للسلامة.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَلَا تَقۡعُدۡ بَعۡدَ ٱلذِّكۡرَىٰ مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وإنما نهي عن المخالطة للباطل لحكم عظيمة منها «أن القلوب تتشرب ما تسمع، فتستنكر أول مرة، ثم ينقص استنكارها حتىٰ تألفه، فأمر الله بالهجر حتىٰ لا تألفه القلوب، فربما تأثر القلب حتىٰ يعجر صاحبه عن تركه لضعف قلبه، ولقوةِ الشبهة عليه؛ فمن الشبهات ما يتعلق بقلب صاحبه كما يتعلق به المرض المعدي يكرهه، ولا يجد خلاصا منه»[(١)]

---

(١) عبد العزيز الطريفي: المغربية في شرح العقيدة القيروانية ص٢٨٢.

كذلك مما يستنبط من قصة يوسف عليه السلام، واستباقه الباب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ﴾ أنه «ينبغي للعبد إذا ابتلي بالوقوع في محل فيه فتنة، وأسباب معصية، أن يفر ويهرب غاية ما يمكنه؛ ليتمكن من التخلص من ذلك الشر، كما فر يوسف هاربا للباب، وهي تمسك بثوبه وهو مدبر عنها»[1]

ومن أحاديث السنة الواضحة في دلالتها علىٰ وجوب البعد عن الشبهات، قول النبي ﷺ: «**من سمع بالدجال فلينأ عنه، فوالله إن الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن، فيتبعه مما يبعث به من الشبهات، أو لما يبعث به من الشبهات**»[2]

وقال النبي ﷺ: «**ضرب الله مثلا صراطا مستقيما، وعلىٰ جنبتي الصراط سوران، فيهما أبواب مفتحة، وعلىٰ الأبواب ستور مرخاة، وعلىٰ باب الصراط داع يقول: أيها الناس، ادخلوا الصراط جميعا، ولا تتعرجوا، وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد يفتح شيئا من تلك الأبواب، قال: ويحك لا تفتحه، فإنك إن تفتحه تلجه، والصراط الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي علىٰ رأس الصراط: كتاب الله، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلم**»[3]

ومن أقوال الصحابة في هذا المعنىٰ: قول حذيفة رضي الله عنه «إياكم والفتن، فلا يشخص لها أحد، فوالله ما يشخص فيها أحد إلا نسفته، كما ينسف السيل الدمن، إنها مشبهة متصلة، حتىٰ يقول الجاهل: هذه سنة وتتبين مدبرة، فإذا رأيتموها فاجثموا في بيوتكم، وكسروا سيوفكم، وقطعوا أوتاركم»[4]

وعلىٰ هذا المنوال توالت مواقف أهل العلم العملية، وأقوالهم النظرية في

---

(١) السعدي: تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن ص٢٧٨. وانظر محمد موسىٰ نصر وسليم الهلالي: إتحاف الإلف بذكر الفوائد الألف ص٣٤٤، وسيف الحارثي: استنباطات الشيخ السعدي من القرآن الكريم ص٥٩٩

(٢) رواه أبو داود (٤٣١٩)

(٣) رواه أحمد (١٧٦٣٤) والترمذي (٢٨٥٩)

(٤) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٥٩٣.

القرون اللاحقة، فعن معمر، قال: كنت عند ابن طاووس، وعنده ابن له، إذ أتاه رجل يقال له: صالح، يتكلم في القدر، فتكلم بشيء منه، فأدخل ابن طاووس إصبعيه في أذنيه، وقال لابنه: أدخل أصابعك في أذنيك واشدد، فلا تسمع من قوله شيئا، فإن القلب ضعيف[1]. وقال رجل من أهل الأهواء لأيوب السختياني، يا أبا بكر، أسألك عن كلمة؟ قال «فولىٰ، وهو يشير بأصبعه، ولا نصف كلمة»[2]

وحذر ابن بطة إخوانه قائلا «فالله الله إخواني! احذروا مجالسة من قد أصابته الفتنة فزاغ قلبه، وعشيت بصيرته، واستحكمت للباطل نصرته، فهو يخبط في عشواء، ويعشو في ظلمة أن يصيبكم ما أصابهم»[3]، وهو يرجع سبب الفتنة إلىٰ أمرين، فيقول «فكرت في السبب الذي أخرج أقواما من السنة والجماعة، واضطرهم إلىٰ البدعة والشناعة، وفتح باب البلية علىٰ أفئدتهم، وحجب نور الحق عن بصيرتهم، فوجدت ذلك من وجهين: أحدهما: البحث والتنقير، وكثرة السؤال عما لا يغني، ولا يضر العاقل جهله، ولا ينفع المؤمن فهمه. والآخر: مجالسة من لا تؤمن فتنته، وتفسد القلوب صحبته»[4]

وقد يحسن بعض الناس الظن بنفسه، ويأمن عليها التأثر بالفتن، وقد نصح ابن بطة هذا الصنف فقال «لا يحملن أحدا منكم حسن ظنه بنفسه، وما عهده من معرفته بصحة مذهبه علىٰ المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره، أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب، وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم، ويسبونهم، فجالسوهم علىٰ سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة، وخفي المكر، ودقيق الكفر، حتىٰ صبوا إليهم»[5]

---

(١) المصنف لعبد الرزاق ٩/ ٢٦.

(٢) سنن الدارمي ١/ ٣٩٠.

(٣) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ١/ ٢٦٠.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٩٠.

(٥) المصدر السابق ٢/ ٤٦٩.

ويرىٰ السجزي أنه لا يجوز للعامي والمبتدئ أن يصغيا للمخالف ولا أن يجادلاه، فيقول «وأما العامي والمبتدئ، فسبيلهما أن لا يصغيا إلىٰ المخالف، ولا يحتجا عليه، فإنهما إن أصغيا إليه أو حاجاه، خيف عليهما الزلل عاجلًا، والانفتال آجلًا»(١)

وحتىٰ الغزالي الذي خاض لجج الكلام والفلسفة، نجده يحذر من تعريض عموم المؤمنين للشبهات والإشكالات، حتىٰ لا «تشوش عليهم عقائدهم، فإنه إذا تليت عليهم هذه البراهين، وما عليها من الاشكالات وحلها، لم يؤمن أن تعلق بأفهامهم مشكلة من المشكلات، وتستولي عليها ولا تمحىٰ عنها بما يذكر من طرق الحل»(٢)

وثمة أقوال مهمة لنفر من المتكلمين تلخص تجربتهم الطويلة، وجدالهم الذي لا ينتهي مع الخصوم، ورد شبهاتهم، وهم يعترفون فيها أن هذا الجدل لم يورثهم يقينا ولا رسوخا في الإيمان، بل تمنىٰ بعضهم إيمان العوام والعجائز - وكما ذكر القرطبي- فقد «رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة، لما لطف الله تعالىٰ بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه، فمنهم: إمام المتكلمين أبو المعالي، فقد حكىٰ عنه الثقات أنه قال: لقد خليت أهل الاسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في طلب الحق، وهربا من التقليد، والان فقد رجعت عن الكل إلىٰ كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، وأختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص، والويل لابن الجويني، وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ، ما تشاغلت به»(٣)

---

(١) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص١٢٨.

(٢) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص١٤.

(٣) القرطبي: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ٦/ ٦٩٢، وانظر ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص٧٧، وابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٤٧، والذهبي: تاريخ الإسلام ٣٢/ ٢٣٢، وابن الوزير: الروض الباسم ٢/ ٣٤٨.

ومن اللافت للنظر أيضا أننا نجد نصوصا لدىٰ بعض الصوفية في هذا الباب، ومن ذلك قول بندار بن الحسين الشيرازي «صحبة أهل البدع تُورث الإعراض عن الحق»[(١)]

ومن الأمثلة الواقعية التي حكاها الذهبي: أن سبب الانحرافات التي حدثت لابن عقيل الحنبلي مجالسته للمعتزلة، وعدم استماعه لنصح أصحابه الحنابلة بهجرهم، حيث قال «كان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علما نافعا. قلت -أي الذهبي- كانوا ينهونه عن مجالسة المعتزلة، ويأبىٰ حتىٰ وقع في حبائلهم، وتجسر علىٰ تأويل النصوص - نسأل الله السلامة»[(٢)]، ومن التجارب الأخرىٰ ما ذكره الذهبي عن أبي حامد الغزالي والذي «حبب إليه إدمان النظر في كتاب (رسائل إخوان الصفا) وهو داء عضال، وجرب مرد، وسم قتال، ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء، وخيار المخلصين، لتلف. فالحذار الحذار من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النجاة والفوز، فليلزم العبودية، وليدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلىٰ مولاه في الثبات علىٰ الإسلام وأن يتوفىٰ علىٰ إيمان الصحابة، وسادة التابعين، والله الموفق، فبحسن قصد العالم يغفر له وينجو -إن شاء الله-»[(٣)]

ولعل ما سبق من شواهد كاف في الدلالة علىٰ وجوب البعد عن الشبهات لمن خشي علىٰ نفسه، أو كان غير مؤهل للرد، ويمكن أن يحتج هنا أيضا بالأدلة الكثيرة، ونصوص السلف الدالة علىٰ مشروعية هجر أصحاب البدع والمعاصي، والمنع من مخالطتهم، أو مكالمتهم، أو الاستماع لهم، أو الخوض في جدال معهم[(٤)].

---

(١) ابن الملقن: طبقات الأولياء ص١٢٠.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٩/٤٤٧.

(٣) المصدر السابق ١٩/٣٢٨، ٣٢٩.

(٤) انظر تفصيلا موسعا لذلك عند السيوطي في كتابه الزجر بالهجر، ود. بكر أبو زيد: هجر المبتدع ص٤١، ود. الرحيلي: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ص٥٢٩، ود. خالد =

ومن أهم مقاصد هذا الهجر -بخلاف زجر المبتدعة- ألا يتأثر من يكلمهم بما يطرحونه من شبه وإشكالات، وقد نقلت عن السلف أقوال عدة تشير إلىٰ هذا المقصد، ومنها ما روي عن ابن عباس أنه قال «لا تجالس أهل الأهواء , فإن مجالستهم ممرضة للقلوب»[1] وعن عمرو بن قيس قال: كان يقال: لا تجالس صاحب زيغ، فيزيغ قلبك»[2] وقال أبو قلابة «لا تجالسوا أهل الأهواء، ولا تجادلوهم، فإني لا آمن من أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون»[3] وقال سفيان الثوري «ما من ضلالة إلا ولها زينة، فلا تعرض دينك إلىٰ من يبغضه إليك»[4]

لكن لابد من الإشارة إلىٰ أن باب الهجر لأهل البدع والأهواء ليس علىٰ إطلاقه، بل له قيود وضوابط[5]، وهو موقوف علىٰ تحقق المصالح وانتفاء المفاسد، كما أنه من باب العقوبات الشرعية التي تختلف «باختلاف الأحوال، من قلة البدعة وكثرتها، وظهور السنة وخفائها، وأن المشروع قد يكون هو التأليف تارة، والهجران أخرىٰ، كما كان النبي ﷺ يتألف أقواما من المشركين ممن هو حديث عهد بالإسلام، ومن يخاف عليه الفتنة، فيعطي المؤلفة قلوبهم ما لا يعطي غيرهم»[6]

= السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص٣٨، وسليمان الماجد: منهجية التعامل مع المخالفين ص٥٨، وسليم الهلالي: مناظرة أهل البدع ص٧.

(١) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٤٣٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٤٦٢

(٣) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٤٣٧، واللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٥١.

(٤) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٤٦١.

(٥) انظر د. بكر أبو زيد: هجر المبتدع ص٤٨، ، وسليمان الماجد: منهجية التعامل مع المخالفين ص٥٨، ومحمد بن صالح العلي: إنصاف أهل السنة ومعاملتهم لمخالفيهم ص٢٣١، ود. الرحيلي: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ص٥٥٣.

(٦) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٦٣، ٦٤.

١١- تشرب الشبهات من أسباب الضلال، ومرض القلب

وهذه القاعدة من الأهمية بمكان، لا سيما في عصرنا هذا الذي لم تعد فيه الشبهات مقصورة علىٰ بطون الكتب، أو السماع المباشر من أصحابها، بل صارت مطروحة في كل مكان، ولا يحول دونها حائل، كما تيسرت سبل الوصول إليها، وأضحت تعرض بإلحاح عبر وسائل التواصل المختلفة، وتصل للمرء في قعر بيته، ولا يكاد ينجو من التعرض لها صغير أو كبير.

ومع حال كهذا يحتاج الأمر لتأسيس منهجية منضبطة في التعامل مع الشبهات المطروحة باستمرار، سواء لعموم الناس، أو للمتخصصين في الرد عليها، ولعل من النصائح المهمة والنافعة في هذا الباب، ما أوصىٰ به ابن تيمية تلميذه ابن القيم، حين جعل يورد عليه إيرادا بعد إيراد، فقال له «لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة، فيتشربها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة، تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقرا للشبهات، ... فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك»[(١)].

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٣٩٥.

ومن خلال هذه النصيحة، يمكن أن نقسم القلوب في تعاملها مع الشبهات إلىٰ قسمين:-

الأول: قلوب إسفنجية، تمر بها الشبهات فتتشربها أيا كان نوعها، وتنطبع بها لونا وطعما، ثم تنضح بها علىٰ كل شيء حولها، وأخطر آفاتها عدم قدرتها علىٰ التمييز والممانعة، فهي لا تختار ومن ثم تقبل أو ترد، بل كل ما يعرض لها تمتصه، لا فرق بين ماء صاف أو عكر، وبين عسل أو علقم، ويضاف لذلك أن تطهيرها بالكلية من أثر ما تشربته شاق عسير، يحتاج لزمن وجهد كبير، وقلما خلا الأمر من آثار وبقايا يصعب زوالها.

وثمة أوجه للشبه بين تلك القلوب وبين الإسفنجة من ناحية التكوين؛ فكل منهما رقيق ليّن ليس في داخله صلابة من عظام ونحوها، والإسفنجة معروفة بأنها تمتص كل سائل، ولا تميز بين طيب وخبيث، ويضاف لذلك أن الإسفنجة إذا امتصت السائل فلا بد أن تنضح بما فيها؛ حيث يخرج منها القطرات بل أكثر من ذلك إذا ضغط عليها ولو بقليل من القوة، ثم إن الإسفنجة متىٰ ما اعتادت امتصاص العفن، تحولت هي إلىٰ عفن؛ فلا ينفع معها تنظيف ولا غسل[1].

وقد ورد في النصوص ما يدل علىٰ تشرب القلوب للفتن، حتىٰ تصل إلىٰ مرحلة خطيرة لا تقبل معها تغييرا، ولا تعرف معروفا ولا تنكر منكرا، ومن الشواهد علىٰ ذلك قول الرسول ﷺ: «**تعرض الفتن علىٰ القلوب كالحصير عودا عودا، فأي قلب أشربها، نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها، نكت فيه نكتة بيضاء، حتىٰ تصير علىٰ قلبين، علىٰ أبيض مثل الصفا، فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مربادا، كالكوز مجخيا، لا يعرف معروفا، ولا ينكر منكرا، إلا ما أشرب من هواه**»[2]

---

(١) انظر د. عبد الرحمن المحمود: مقال لا تجعل قلبك كالإسفنجة، مجلة البيان العدد ٢٧٠.

(٢) رواه مسلم (٢٣١)

والنوع الثاني: قلوب (زجاجية) صلبة صافية، لا تنفذ لها الشبهات أصلا لكونها مصمتة، ثم إنها لصلابتها وصفائها قادرة علىٰ التمييز والفرز، ومعرفة الحق من الباطل.

وخلاصة الأمر أن القلوب إذا صلحت، وانقادت لمولاها بالتوحيد والتوكل عليه، ومحبته ورجائه والخوف منه، ومراقبته في السر والعلن، اتصفت بالقوة في الحق، والنفور من الباطل -سواء أكان هذا الباطل شبهات أو شهوات- وكان لها من قوة إيمانها ما يحميها من اتباع أصحاب الأهواء. أما إذا انقادت لغير الله من نفس أمارة أو شيطان، وتعلقت بالدنيا والملذات، وقدمت علىٰ العبادة الهوىٰ والشهوات، فإنها تصبح حينئذ بلا حصن يحميها من الأسقام، وصارت كالإسفنجة التي تتشرب كل شيء، ولا تكتفي بذلك، بل إنها بعد تشبعها بالشبهات تعمل علىٰ نشرها في كل مكان ولكل أحد.

وما أشبه قلب الراسخ في العلم بالزجاجة النقية، ينظر من خلالها إلىٰ كل ما حوله، ولا يسمح بدخول شيء إلا إن كان نافعا طيبا، وهذا القلب صلب كصلابة الزجاجة في إيمانه وعلمه وبصيرته، واثقٌ من منهجه، وهو صافٍ كصفاء الزجاجة، يستطيع بصفائه أن يميز بين الغث والثمين، وبين العلم النافع والشبهة، وبين الحق والباطل، بما حباه الله من قوة الإيمان ونور البصيرة، يغلق قلبه عن الشبهات فلا تستطيع شبهة أن تكسره أو تدخل إليه أو أن تؤثر فيه، فالقلب صلب مصمت عن الباطل وشبهه، ينكر الشبهات ويردها، مع ملاحظة أن صلابة الزجاج لا تغر، فإنه قابل للكسر إذا تلاحقت عليه الضربات، وأكثر من سماع الشبهات دون علم راسخ، فإن القلب ضعيف والشبه خطافة[(١)].

وللمعلمي اليماني كلام مهم حول طريقة التعامل مع الشبهات، ذكره في سياق رده علي من يشككون في وجوب العمل بالسنة، مدفوعين بشبهات حول جمعها وتدوينها ونقلها، حيث قال «العالم الراسخ: هو الذي إذا حصل له العلم

---

(١) انظر مقال: في زمن كثر فيه الإسفنج كن زجاجة. www.alukah.net/sharia/0/126533.

الشافي بقضية لزمها، ولم يبال بما قد يشكك فيها، بل إما أن يعرض عن تلك المشككات، وإما أن يتأملها في ضوء ما قد ثبت، فههنا من تدبر كتاب الله، وتتبع هدي رسوله، ونظر إلىٰ ما جرىٰ عليه العمل العام في عهد أصحابه وعلماء أمته بوجوب العمل بأخبار الثقات عن النبي ﷺ، وأنها من صلب الدين، فمن أعرض عن هذا، وراح يقول: لماذا لم تكتب الأحاديث؟ . . . ويتبع قضايا جزئية -إما أن لا تثبت، وإما أن تكون شاذة، وإما أن يكون لها محمل لا يخالف المعلوم الواضح- من كان هذا شأنه فلا ريب في زيغه»[1]

والملمح المنهجي المهم في كلام المعلمي السابق: أنه بعد تأسيس اليقين، وترسيخه في نفس المسلم تجاه قضية ما، لا تصبح الشبهات مبعث قلق وحيرة، لأن الراسخ في العلم: إما أن يعرض عن تلك الشبهات أصلا لضعفها وعدم صلاحيتها لخدش اليقين، وإما أن يهدمها ويفككها في ضوء ما قد ثبت لديه من معارف يقينية، لا تقوىٰ تلك الشبهة علىٰ مناطحتها.

ومن صفات هذا الراسخ في العلم أنه «لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكا، لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه، مغلولة مغلوبة»[2]

---

(١) المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة ص٣٤.

(٢) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٣٩٤.

١٢- من نشأ على معتقد، فيصعب أن يفارقه إلا بمشقة شديدة، ومن سعادة المرء أن يوفق في حداثته لمن يربيه على العقيدة الصحيحة

ولا شك أن النشأة الأولىٰ تترك علىٰ الفرد آثارا يصعب محوها، لأنها ترد علىٰ النفس وهي في الغالب خالية من الأفكار المسبقة، وقابلة للتشكل بسهولة، كما قال الشاعر[١]

أتاني هواها قبل أن اعرف الهوىٰ فصادف قلبا خاليا فتمكنا.

ويضاف لذلك حالة الإعجاب والانبهار الشديد التي تصيب طالب العلم في حداثته، وظنه أن شيخه قد بلغ الغاية في العلم وتفرد عن غيره، ومرد ذلك إلىٰ قلة المحصول العلمي للطالب في أول عهده، وعدم رؤيته لغير شيخه، مما يحول بينه وبين المقارنة المفيدة، ومعرفة جوانب القصور وجوانب التفضيل بين المشايخ.

ومن العبارات المأثورة في هذا المعنىٰ: ما رواه الدارمي عن أيوب قال «إذا أردت ان تعرف خطأ معلمك فجالس غيره»[٢] ونقل الجاحظ قول بعضهم:

---

(١) نسب هذا البيت لمجنون ليلىٰ، انظر الجاحظ: البيان والتبيين ٢/ ٤٢، والحيوان ١/ ١٦٩.

(٢) سنن الدارمي (٦٤٣)

إنك «لا تعرف مقدار العالم حتّىٰ تجلس إلىٰ غيره»[1]وقال ابن حزم «ومن لم يسمع إلا من عالم واحد، أوشك أن لا يحصل علىٰ طائل، وكان كمن يشرب من بئر واحدة، ولعله اختار الملح المكدر، وقد ترك العذب»[2] وقال ابن تيمية «وقد قيل: إذا أردتَ أن تعرف خطأ شيخك فاجلس إلىٰ غيره»[3]

ومع اجتماع العوامل السابقة يكون طالب العلم بمثابة تربة خصبة لتلقي مذهب أستاذه، وتقليده في معتقده الذي يتغلغل في النفس، ويظل مؤثرا علىٰ خيارات الطالب وترجيحاته، حتىٰ في حال نضوجه العلمي لاحقا.

ولا يعدم المطالع لسير كثير من المنتمين لفرق أو مذاهب عقدية مختلفة، وجود العديد من النماذج التي تدل علىٰ أن العامل الأهم في انتماء الشخص لمذهب بعينه، هو وجود أستاذ أو مرب أثر علىٰ هذا الشخص في مراحل تكوينه الأولىٰ، وعرفه بهذا المذهب، ودفعه لاعتناقه.

ومن ذلك ما ذكر في ترجمة الأشعري أن أبا علي الجبائي أحد أئمة المعتزلة الكبار كان زوجا لأم الأشعري[4]، ومن ثم تربىٰ أبو الحسن في كنفه، وكان «يدرس عليه، فيتعلم منه، ويأخذ عنه لا يفارقه أربعين سنة»[5] ولا شك أن صحبة لصيقة كهذه أثرت في توجه الأشعري العقدي في شبابه وجعلته يعتنق الاعتزال، علىٰ الرغم من أن أباه إسماعيل كان «سنيا جماعيا حديثيا، ويدل علىٰ ذلك أنه أوصىٰ عند وفاته إلىٰ زكريا بن يحىٰ الساجىٰ»[6] وقد عبر ابن تيمية عن تأثر الأشعري بالجبائي -في مرحلته الأولىٰ الاعتزالية- بعبارة مهمة حيث قال «فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة»[7]

---

(١) الجاحظ: الحيوان ٣/ ١٥.

(٢) ابن حزم: رسائل ابن حزم ٤/ ٧٧.

(٣) ابن تيمية: جامع المسائل، المجموعة الرابعة ص٣٩٢.

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي ١/ ٢٦٥.

(٥) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص٩١.

(٦) د. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٣٨.

(٧) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥٢.

ونظرا لكل ما تقدم، فإن من أعظم ما يحصن طالب العلم من الشبهات في حداثة سنه، أن يرزقه الله بمرب أو أستاذ علىٰ السنة، يربيه علىٰ هذا النهج المستقيم، ويغرسه في نفسه، بحيث يصير ذلك حصنا حصينا يحول بينه وبين المذاهب البدعية.

وقد رويت آثار ومواقف عن السلف تدل علىٰ هذا المعنىٰ، ومنها قول أيوب «إن من سعادة الحدث والأعجمي أن يوفقهما الله لعالم من أهل السنة»[1] وعن ابن شوذب، قال «إن من نعمة الله علىٰ الشاب إذا نسك، أن يؤاخي صاحب سنة يحمله عليها»[2] وقال أحمد بن حنبل «إذا رأيت الشاب أول ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة فأرجه، وإذا رأيته مع أصحاب البدع فايئس منه، فإن الشاب علىٰ أول نشوئه»[3]، وقال عمرو بن قيس «إن الشاب لينشأ، فإن آثر أن يجالس أهل العلم كاد يسلم، وإن مال إلىٰ غيرهم كاد يعطب»[4] وقال حماد بن زيد «قال لي يونس: يا حماد إني لأرىٰ الشاب علىٰ كل حالة منكرة فلا أيئس من خيره، حتىٰ أراه يصاحب صاحب بدعة فعندها أعلم أنه قد عطب»[5]، وقال يوسف بن أسباط «كان أبي قدريا، وأخوالي روافض، فأنقذني الله بسفيان»[6]

ومن التطبيقات المهمة لهذه القاعدة: تجنيب طالب العلم في مراحل الطلب الأولىٰ التعرض للشبهات والإشكالات، وآراء الفرق المختلفة، والاهتمام -بدلا من ذلك- بترسيخ المعتقد الحق، وتسليحه بجرعات إيمانية مكثفة، تكون أساسا متينا يعتمد عليه لاحقا، إذا انتقل إلىٰ مراحل دراسة الآراء المختلفة والشبهات المشكلة، والرد عليها.

---

(١) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٦٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦٦.

(٣) ابن مفلح: الآداب الشرعية ٣/ ٥٧٧.

(٤) ابن بطة: الإبانة الصغرىٰ، الشرح والإبانة علىٰ أصول أهل السنة والديانة ص١٥٠.

(٥) المصدر السابق ص١٥١.

(٦) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٦٧.

١٣- لا يصح إيراد الشبهات دون رد كاف عليها، أو تأخير الرد عن وقت الحاجة إليه

وكل ذلك خشية أن تترسخ الشبه في النفوس، ومن ثم يصعب قلعها إلا بمشقة شديدة، وربما أحدثت شكوكا وإشكالات تخدش اليقين، وتضعف الإيمان، مما يتأكد معه القول بالمنع من عرض الأقوال دون تفنيد أو رد، لا سيما إذا خشىٰ علىٰ سامعيها التأثر بها

وطريقة القرآن المطردة: أنه لا يذكر معتقدا أو قولا باطلا، إلا وهو مقرون بالرد والتفنيد، والحكم علىٰ قائليه بالكفر والضلال، إما في نفس السياق، أو في موضع آخر، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة[١]:-

ومنها أنه لما ادعت اليهود والنصارىٰ أنهم أبناء الله وأحباؤه كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ جاء الرد: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ﴾ ولما قالوا: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ﴾ جاء الرد: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ ولما: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ﴾ جاء ردّها المباشر: ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

(١) انظر محمد نور عبد الله: قواعد الرد علىٰ النصارىٰ ص١٥٥.

مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ ولما زعموا قتل المسيح عليه السلام: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ جاء ردّها المباشر: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾

ولما نزل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾، جادل المشركون بأن الشمس والقمر والملائكة وعُزَير وعيسىٰ ابن مريم كل هؤلاء عُبِدوا، فهم إذن في النار مع آلهتنا، فنزل[1] قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾

ومما يستدل به علىٰ هذه القاعدة أيضا: أن تأخير الرد أو إغفاله بالكلية -مع الاحتياج إليه- داخل في كتمان العلم، وهو من الأمور المحرمة كما دلت علىٰ ذلك نصوص الكتاب والسنة، التي تضمنت النهي عن كتمان العلم، أو شهادة الحق، وتوعدت من فعل ذلك باللعنة، والعذاب الشديد[2]، ومن هذه الأدلة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا

(١) انظر في سبب نزول هذه الآيات تفسير الطبري ٢١/٦٢٨، وتفسير ابن كثير ٧/٢٣٣، والواحدي: أسباب النزول ص٢٠٦.

(٢) انظر في تفصيل ذلك ابن العربي: أحكام القرآن ١/٧٢، والجصاص: أحكام القرآن ١/١٤١، وابن مفلح: الآداب الشرعية والمنح المرعية ٢/١٥١، ود. بكر أبو زيد: حلية طالب العلم ص٥١، ٥٢، وأحمد قوشتي: مبدأ التقية ص١٧٨.

أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من سئل عن علم فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة**»[١] وقال ﷺ: «**مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به، كمثل الذي يكنز الكنز، ثم لا ينفق منه**»[٢].

وإضافة للنهي عن كتمان العلم ومنعه أهله، فقد أوجب الله سبحانه البيان والبلاغ علىٰ من آتاه العلم، فقال سبحانه: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، كما أمر رسوله بذلك فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧] ومدح سبحانه من يبلغون رسالته ولا يخشون أحدا سواه، فقال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وأمر ﷺ سائر المسلمين بالتبليغ عنه فقال: «**بلغوا عني ولو آية**»[٣] كما دعا بالنضرة لمن حفظ سنته ثم أداها، فقال: «**نضر الله امرأ سمع منا شيئا، فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعىٰ من سامع**»[٤].

ولا شك أن من عرض الشبهة دون رد عليها، مع علمه باحتياج الناس الشديد لهذا الرد، فهو مقصر أشد التقصير في وجوب البيان ونصح الخلق، وأداء الأمانة، كما أنه واقع في معصية كتمان العلم ومنعه عن مستحقيه، وكل ذلك في حال تعينه عليه، وعدم وجود من ينهض بهذا الواجب من أهل العلم الآخرين.

ولو أن هذا الذي عرض الشبهات دون رد لها، ترك إيرادها ابتداء، ولم يدخل نفسها تلك المضائق، لكان أسلم له، وأبعد عن الإثم، ومن حق المسلم

---

(١) رواه أبو داود (٣٦٥٨) وأحمد (٨٣٢٨).

(٢) رواه الطبراني في الأوسط، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤٧٩)

(٣) رواه البخاري (٣٤٦١)

(٤) رواه الترمذي (٢٦٥٦) وابن ماجه (٢٣٠)

علىٰ أخيه المسلم أنه إذا لم ينفعه فلا يضره[1]، ، وإن لم يفتح له باب خير وعلم، فلا يفتح عليه باب شبهات وأباطيل.

ويتصل بهذه القاعدة التي معنا: أن ترك البدع والضلالات إذا عمت وانتشرت دون رد وإنكار قد يوهم قبول العلماء لها، مما يفتح باب التلبيس علىٰ العوام، الذي يقولون لو كان هذا الأمر باطلا ما سكت العلماء عنه، بل كانوا ينكرونه ويحذرون منه، فسكوتهم إقرار له.

ولا يخفىٰ ما في هذا الفهم من خطأ بين، فسكوت أي فرد أو إقراره لفعل ما ليس حجة، ما عدا النبي ﷺ، والقاعدة المعروفة أنه لا ينسب لساكت قول، وفي ذلك يقول الشافعي رحمه الله «لا ينسب إلىٰ ساكت قول قائل ولا عمل عامل، إنما ينسب إلىٰ كل قوله وعمله»[2]

والعلماء قد ينكرون لكن لا ينتشر إنكارهم، وقد ينكر البعض ويسكت آخرون، وقد يزداد البطش في زمن ما فيخاف جل العماء علىٰ أنفسهم فيسكتون، وليس كل أحد يطيق الأخذ بالعزائم، والتضحية بنفسه في ذات الله، لكن مع ذلك فلا يتصور بحال -إن شاء الله- سكوت علماء عصر بأكمله عن ضلالة ما، إذ الخير في الأمة باق بحمد الله، وقد أخبر النبي ﷺ أنه: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك**»[3]. وحتىٰ علىٰ فرض سكوت الكل -وهو مما لم يقع إن شاء الله- فثمة خلاف طويل مذكور في كتب الأصول، حول الإجماع السكوتي[4]، وهل هو حجة معتبرة أم لا؟

---

(١) ومن جميل ما نقل عن يحيىٰ بن معاذ الرازي قوله «ليكن حظ المؤمن منك ثلاث خصال: إن لم تنفعه فلا تضره، إن لم تسره فلا تغمه، وإن لم تمدحه فلا تذمه» وفيات الأعيان ٦/ ١٧٦.

(٢) الشافعي: الأم ١/ ١٧٨.

(٣) رواه البخاري (٧٤٥٩) ومسلم (١٩٢٠)

(٤) انظر في الكلام عنه تفصيلا محمد إقبال مسعود الندوي: الإجماع السكوتي، دراسة وتطبيقا، رسالة دكتوراه، بكلية الشريعة، جامعة أم القرىٰ، ١٤١١ه - ١٩٩١م.

لكن رغم هذا الذي قررناه، فلا شك أن سكوت العلماء عن الإنكار فتنة عظيمة، وسبب للتلبيس، ومثار افتتان من قبل العوام والجهال، إذ كيف يميزون الحق من الباطل وعلماؤهم ساكتون، وإذا «أجاب العالم تقية، والجاهل يجهل فمتىٰ يتبين الحق»[1]، ومتىٰ «يعرف الجاهل الصحيح من السقيم»[2] ومن حقوق الأمة علىٰ علمائها «حفظ علم الدين وتبليغه؛ فإذا لم يبلغوهم علم الدين أو ضيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ فإن ضرر كتمانهم تعدىٰ إلىٰ البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتىٰ البهائم. كما أن معلم الخير يصلي عليه الله وملائكته، ويستغفر له كل شيء حتىٰ الحيتان في جوف البحر، والطير في جو السماء»[3]

ومن الملاحظ أن الافتتان بسكوت العلماء ليس مقصورا علىٰ العوام وحدهم، بل كثيرا ما يحتج بذلك نفر من أهل البدع، الذين يجعلون عدم إنكار فعل ما من قبل العلماء دليلا علىٰ صحته، بل وصل الأمر ببعضهم إلىٰ الزعم بأن هذا السكوت إجماع، مع أن كثيرا من دعاوىٰ الإجماع التي تدعيها الفرق المختلفة غير ثابتة أصلا، وكم «لأهل الكلام والرأي من دعوىٰ الإجماعات التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاع معروف، وقد يكون إجماع السلف علىٰ خلاف ما ادعوا فيه الإجماع»[4] بل بلغ الحال ببعضهم إلىٰ خرق الإجماع الحاصل علىٰ مسألة ما، ثم ادعاء أن هذا الخرق نفسه إجماع، وقد ذكر ابن تيمية في رده علىٰ خصومه المستحبين شد الرحال لزيارة القبور أنهم «خرقوا إجماع الطائفتين -أي القائلين بتحريم شد الرحال أو مجرد جوازه- وما كفاهم ذلك،

---

(١) انظر ابن الجوزي: زاد المسير ١/ ٣٧٢، وابن مفلح: الآداب الشرعية ١/ ١٨٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٣١.

(٣) المصدر السابق ٢٨/ ١٨٨.

(٤) ابن تيمية: النبوات ١/ ٤٧٩.

حتىٰ ادعوا أن هذا الخرق للإجماع إجماع، وحتىٰ سعوا في عقوبة من قال بقول إحدىٰ الطائفتين، إما الجواز وإما التحريم، بل استحلوا تكفيره والسعي في قتله»[1]

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص١٨٢.

١٤- الأصل أنه لا يرد على الشبهات المغمورة، أو يتكلف افتراض شبهات لم يقل بها أحد، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحة معتبرة

وفي هذه القاعدة زيادة توضيح وبيان للقاعدة السابقة، التي قررنا فيها لزوم ذكر الردود مع الشبهات وعدم التأخير خشية الالتباس، لكن هذا اللزوم إنما يكون مع الشبهات المشهورة، والموجودة بالفعل، والتي يخشىٰ التأثر بها.

أما الشبهات المغمورة، والتي لا قائل بها أصلا، أو تلك التي ربما لا تخطر علىٰ بال أحد، فإن تكلف الرد عليها خطأ كبير، ومناقضة واضحة لمقصد الرد، وفتح باب شر وفساد عريض، وتحديث للناس بما لا منفعة فيه، بل فيه ضرر وفتنة.

ولا يخفىٰ أن الرد علىٰ الشبهة، والوقوف عندها، والالتفات إليها، يبرزها أمام الناس، فيسترعي أنظارهم إليها، وقد تكون في كتاب مغمور، أو يقولها من لا يعبأ الناس به، فيرد عليها من يعتني الناس بقوله، أو يسطرها في كتاب فيعرفها الناس بواسطته، فيكون بذلك جسرًا تمر عليه الشبهات إلىٰ العامة وغيرهم، وقد يبقىٰ ذكرها أزمانًا متطاولة، لكونها مسطورة في ذلك المصنف»[١]

(١) خالد السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص١٥٢، ١٥٣.

وثمة نصوص لأهل العلم المتقدمين تدل علىٰ هذا المعنىٰ[1]، ومن ذلك قول شبيب التميمي «من صبر علىٰ كلمة حسمها، ومن أجاب عنها استدرها» وقال أحمد بن حنبل للحارث المحاسبي لما صنف الكتب في الردود علىٰ أهل البدع «ويحك ألست تحكي بدعتهم أولا ثم ترد عليهم، ألست تحمل الناس بتصنيفك علىٰ مطالعة البدعة، والتفكر في تلك الشبهات، فيدعوهم ذلك إلىٰ الرأي والبحث»[2]

كذلك أشار اللالكائي إلىٰ طرف من عيوب الردود والمناظرات، ومنها نشر الشبه بعد أن كانت خاملة، وإذاعتها بعد أن كانت مخفية، وبعد أن كان أصحاب البدع مقموعين، لا يجدون إلىٰ إظهار بدعتهم سبيلا «جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلىٰ هلاك الإسلام دليلا، حتىٰ كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة، حتىٰ تقابلت الشبه في الحجج، وبلغوا من التدقيق في اللجج، فصاروا أقرانا وأخدانا، وعلىٰ المداهنة خلانا وإخوانا»[3]

وإذا كانت الشريعة تمنع من تحديث الناس ببعض العلم الصحيح، خشية أن يسيئوا فهمه، فما بالنا بطرح الشبهات والإشكالات علىٰ من لا يحسن دفعها، ويخشىٰ عليه أن يتأثر بها، ومن الثابت أن القدرات العقلية تتفاوت بين الأفراد، ولذا كان من اللازم أن يتوجه الخطاب لكل فئة بما يتناسب مع مستوىٰ فهمها وإدراكها.

والناظر في الأدلة الشرعية يجدها لم تغفل اختلاف أحوال المخاطبين، بل راعت عقلية المتلقين، سواء في جانب الأقوال التي تبلغ لهم، أو الأفعال والتصرفات التي تجري في محيطهم، ومن ثم منعت ما يمكن أن يسبب لهم فتنة وتشويشا، أو لا يحسنون فهمه ولا تطيقه عقولهم من الأفعال أو الأقوال.

---

(١) انظر المصدر السابق ص١٥٢، ود. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٢٤٢.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٩٥، وابن تيمية درء التعارض ٧/ ١٤٧

(٣) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٩.

وقد بوب البخاري في صحيحه بابا بعنوان: «**مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا**» وأورد فيه حديث أنس بن مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمُعَاذٌ رَدِيفُهُ عَلَىٰ الرَّحْلِ قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. قَالَ: **يَا مُعَاذُ.** قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا. قَالَ: **مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ.** قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: **إِذًا يَتَّكِلُوا.** وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا»(١) ومما روي مرفوعا وفي إسناده كلام: «**إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يفزعهم ويشق عليهم**»(٢)

أما مراعاة عقول المخاطبين علىٰ مستوىٰ الأفعال والتصرفات، فمما يدل عليها قول النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «**لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ أَوْ قَالَ: بِكُفْرٍ لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ، وَلَأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ**»(٣)

ولما أشار عمر رضي الله عنه علىٰ النبي ﷺ أن يقتل بعض المنافقين قال ﷺ: «**لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ**»(٤) كذلك حينما جاءت صفية زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «**تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا يَقْلِبُهَا، حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ أُمِّ سَلَمَةَ، مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَلَّمَا عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: عَلَىٰ رِسْلِكُمَا، إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَقَالَا: سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا**»(٥)

---

(١) رواه البخاري (١٢٨) ومسلم (٣٢)

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٨١٩٦) وابن عدي في الكامل ٨/٣٦٢، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع ٤٦٢.

(٣) رواه البخاري (١٢٦) ومسلم (١٣٣٣)

(٤) رواه البخاري (٣٥١٨) ومسلم (٢٥٨٤)

(٥) رواه البخاري (٢٠٣٥) ومسلم (٢١٧٥)

وللصحابة اقتداء بهذا الهدي النبوي الحكيم، فعن علي بن أبي طالب أنه قال: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ؟**»[١] وقال عبد الله بن مسعود «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»[٢] وقال أبو هريرة «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»[٣].

ومن الأئمة وأهل العلم من كره التحديث ببعض النصوص خشية سوء فهمها، وممن قال بذلك «أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج علىٰ السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب، ومن قبلهم أبو هريرة، كما تقدم عنه في الجرابين، وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة، وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين، لأنه اتخذها وسيلة إلىٰ ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشىٰ عليه الأخذ بظاهره مطلوب»[٤]

وحكىٰ المروذي أنه سأل الإمام أحمد عن شيء من أمر العدل فقال: لا تسأل عن هذا، فإنك لا تدركه[٥]، وقال ابن عقيل في الفنون «حرام علىٰ عالم قوي الجوهر، أدرك بجوهريته وصفاء نحيزته علما أطاقه فحمله، أن يرشح به إلىٰ ضعيف لا يحمله ولا يحتمله، فإنه يفسده»[٦]

وأوصىٰ الغزالي المعلم «أن يقتصر بالمتعلم علىٰ قدر فهمه، فلا يلقىٰ إليه ما لا يبلغه عقله فينفره أو يخبط عليه عقله، اقتداء في ذلك بسيد البشر ﷺ . . . .

---

(١) رواه البخاري (١٢٧)

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (٥)

(٣) رواه البخاري (١٢٠)

(٤) ابن حجر: فتح الباري ١/ ٢٢٥

(٥) ابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٥٥.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٥٥.

فلا ينبغي أن يفشي العالم كل ما يعلم إلىٰ كل أحد، هذا إذا كان يفهمه المتعلم ولم يكن أهلا للانتفاع به، فكيف فيما لا يفهمه»[١].

وأما العوام فلا ينبغي أن يخاض معهم في «حقائق العلوم الدقيقة، بل يقتصر معهم علىٰ تعليم العبادات، وتعليم الأمانة في الصناعات التي هم بصددها، ويملأ قلوبهم من الرغبة والرهبة في الجنة والنار كما نطق به القرآن، ولا يحرك عليهم شبهة، فإنه ربما تعلقت الشبهة بقلبه، ويعسر عليه حلها فيشقىٰ ويهلك، وبالجملة لا ينبغي أن يفتح للعوام باب البحث، فإنه يعطل عليهم صناعاتهم التي بها قوام الخلق، ودوام عيش الخواص»[٢]

والمطالع لمصنفات علماء السلف يجد هذا المعنىٰ مقررا عندهم، وقد صرحوا بأنهم اضطروا للرد لما انتشرت البدع وخشي ضررها، ولولا ذلك لسكتوا، وهذا ما فعلوه مع الجهمية والقدرية والمرجئة وغيرهم، وكذا مع مسألة القول بخلق القرآن، وإن كان يلاحظ أن من عادتهم عند «بدء ظهور البدع من المغمور: تقرير السنة وإبطال البدعة من غير ذكر صاحبها، حتىٰ لا يدل عليه» وثمة نماذج عديدة علىٰ هذا الصنيع[٣].

وقد أشار الدارمي لاضطراره الرد علىٰ أهل البدع رغم أن من مضىٰ من السلف كانوا يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم، عند دروس الإسلام وذهاب العلماء؛ فلم نجد بدا من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق[٤] لكنه نبه مع ذلك إلىٰ أنه حين رد عليهم تجنب ذكر بعض الآراء الضالة، خشية ما يمكن أن تحدثه في قلوب العوام، فقال «ولولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها، لحكيت من قبح كلام هؤلاء المعطلة، وما يرجعون إليه من الكفر حكايات كثيرة، يتبين بها عورة كلامهم، وتكشف عن كثير

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٥٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٥٨.

(٣) عبد العزيز الطريفي: المغربية ص٣٩

(٤) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص٣٣.

من سوءاتهم، ولكنا نتخوف من هذه الأحاديث، ونخاف أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس، فنوقع فيها بعض الشك والريبة»[١]

وثمة مقارنة دقيقة لابن تيمية بين طريقة ابن كلاب والأشعري في الرد علىٰ المعتزلة، ونوعية المسائل التي اهتم بها كلا الرجلين، وارتباط ذلك بالشائع من الشبه والمخالفات العقدية، وليس لما صار خاملا، حيث قال «الأشعري ليس له كلام كثير منتشر في تقرير مسألة العرش، والمباينة للمخلوقات، كما كان لابن كلاب إمامه، وذلك لأنه تصدىٰ للمسائل التي كان المعتزلة تظهر الخلاف فيها، كمسألة الكلام والرؤية، وإنكار القدر والشفاعة في أهل الكبائر ونحو ذلك، وأما العلو فلم يكونوا يظهرون الخلاف فيه إلا لخاصتهم، لإنكار عموم المسلمين لذلك، وإنما كان سلف الأمة وأئمتها يعلمون ما يضمرون من ذلك بالاستدلال، فالأشعري تصدىٰ لرد ما اشتهر من بدعهم، فكان إظهار خلافهم في القرآن والرؤية من شعار مذهبه التي لم يتنازع فيها أصحابه، وإن كانوا قد يفسرون ذلك بما يقارب قول المعتزلة»[٢]

وخلاصة الأمر: أن الأصل هو عدم تكلف الرد علىٰ شبهات لم يقل بها أحد، ولم تنتشر بين الناس، وذلك لأن تكلف ذكرها يزيد من انتشارها وضلال أهلها، ويبقىٰ الاستثناء في أحوال خاصة تستدعي الرد علىٰ شبهة مغمورة، أو افتراض ما يمكن أن يقول به الخصوم.

وكل ذلك منوط بالمصلحة ومقيد بها، كأن يغلب علىٰ ظن المتصدي لهذا الباب أن تلك الشبهات يمكن لبعض المبطلين الاعتماد عليها، أو والتشغيب بها، أو أنها -وإن كانت مغمورة الآن، وفي مكان بعينه- فربما تروج لاحقا، أو في مكان آخر، وقد تذكر الشبهة التي لم يعلن بها أهل البدع تبعًا أثناء نقض الشبهة الأصلية، لا ابتداء واستقلالًا، من أجل إغلاق الباب في وجههم، وإبطال كل ما يمكن أن يستغلوه لنشر باطلهم[٣].

---

(١) المصدر السابق ص٣٠.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/١٤٨.

(٣) انظر ورقة للدكتور فهد السنيدي، بعنوان منهج السلف في ذكر الشبهات.

١٥- يجوز نقل مقالات الكفر والضلال، إذا روعيت الضوابط، وتحققت المصلحة من جراء ذلك

وقد دل علىٰ هذه القاعدة المعروفة، والتي يعبر عنها: بأن ناقل الكفر ليس بكافر - نصوص عديدة من القرآن والسنة، تضمنت نقلا أو حكاية لمقالات أهل الكفر والضلال أو أفعالهم منسوبة لأصحابها، ومقرونة بالرد عليها، وبيان فسادها.

ومن أدلة القرآن علىٰ ذلك: إخبار الله تعالىٰ عن الذي حاج إبراهيم في ربه، حيث قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ وذكر الله لنا مقالات فرعون، ومنها: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ومنها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾

ومن الأدلة أيضا قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ وقوله تعالىٰ:

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾

ومن أدلة السنة: إخبار النبي ﷺ عن عمرو بن لحي الخزاعي، وأنه: أول من سيب السوائب، وقد رآه يجر قصبه في النار(١)، ولما أخبرته أم حبيبة، وأم سلمة بأمر كنيسة رأينها بالحبشة فيها تصاوير، قال رسول الله ﷺ: «**إن أولئك، إذا كان فيهم الرجل الصالح، فمات، بنوا علىٰ قبره مسجدا، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**»(٢)، وعن زيد بن خالد الجهني، قال: صلىٰ بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية في إثر السماء كانت من الليل، فلما انصرف أقبل علىٰ الناس فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**»(٣)

وقد نقل القاضي عياض الإجماع علىٰ جواز نقل مقالات الكفر والضلال، فقال «حكىٰ الله تعالىٰ مقالات المفترين عليه وعلىٰ رسله في كتابه، علىٰ وجه الإنكار لقولهم، والتحذير من كفرهم، والوعيد عليه، والرد عليهم بما تلاه الله علينا في محكم كتابه، وكذلك وقع من أمثاله في أحاديث النبي ﷺ الصحيحة علىٰ الوجوه المتقدمة، وأجمع السلف والخلف من أئمة الهدىٰ علىٰ حكايات مقالات الكفرة والملحدين في كتبهم ومجالسهم، ليبينوها للناس وينقضوا شبهها عليهم»(٤) وعلىٰ نفس المنوال حكىٰ الشيخ محمد بن إبراهيم «إجماع أئمة الهدي علىٰ حكايات مقالات الكفرة والملحدين في كتبهم التي صنفوها وبحالهم، ليبينوا ما فيها من فساد ليتجنب، وليبطلوا شبهها عليهم»(٥)

---

(١) رواه البخاري (٣٣٣٣) ومسلم (٢٨٥٦)

(٢) رواه البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢٨)

(٣) رواه البخاري (٨٤٦) ومسلم (١٢٥)

(٤) القاضي عياض: الشفا في التعريف بحقوق المصطفىٰ ﷺ ص٨٠١.

(٥) محمد بن إبراهيم آل الشيخ: فتاوىٰ ورسائل ١٢/١٩٦، ١٩٧.

وإضافة للآيات والأحاديث الكثيرة الدالة علىٰ هذا الأمر، فقد درج أهل العلم جيلا بعد جيل في كتب العقائد والفرق والمقالات، علىٰ نقل أقوال أهل الضلال والكفر من المنتسبين للملة، ومن خارجها، بما يجزم معه المطالع أنه لا خلاف معتبر في جواز هذا الأمر، وإنما الإشكال كله في تحديد الضوابط التي ترشد ذلك، ثم التأكد من تطبيقها، وعدم الإخلال بها.

ولعل من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها في نقل تلك الأقوال[1]:-

١- نسبة القول إلىٰ صاحبه، إما علىٰ سبيل التعيين، وإما علىٰ سبيل العموم، كقال فلان، أو قال الكافرون، أو قالت طائفة من أهل الكتاب، وما أشبه ذلك، حتىٰ يبرأ القائل من عهدة الكلام، ويعلم أنه ناقل فحسب.

٢- أن يكون الناقل منكرا لهذا القول الذي يحكيه، مظهرا بلسان حاله أو مقاله عدم رضاه عنه.

٣- أن يقرن الحكاية بالرد، لا سيما إن خشي تأثر الناس بالقول بالباطل.

أن تدعو الحاجة إلىٰ نقل الكلام الباطل، إما لتحذير الناس منه، أو الرد عليه، أو تعديل الرواة والشهود، أو إقامة الحدود، أو الاستفتاء، أو غير ذلك من المقاصد المعتبرة.

٤- ألا تترتب مفسدة أكبر من مصلحة نقله، كأن يكون القول الكفري أو البدعي مغمورا لا يلتفت له ولا يعرفه الناس، وفي نقله إشهار له، وربما نقل القول ولم يقرن معه ما يبطله، فيفتتن به أناس، وتروج الشبه من جراء ذلك.

ومن خلال هذه الضوابط، يتبين لنا أن من حكىٰ مقالة علىٰ وجه الاستحسان أو الرضا بما فيها، فلا يشك أحد في أنه يستحق نفس الحكم الذي يصدق علىٰ تلك المقالة، وهو حينئذ ليس مجرد ناقل لا تبعة عليه، بل هو معتقد لنفس ما تضمنته المقالة.

---

(١) انظر القاضي عياض: الشفا ص٨٠١، ومحمد بن إبراهيم آل الشيخ: فتاوىٰ ورسائل ١٢/١٩٦، ١٩٧، وموقع ملتقىٰ أهل الحديث https://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=6177

ومن المنكرات التي شاعت في العصور المتأخرة، استغلال كتاب القصص والروايات شخصيات أعمالهم الأدبية، لبث ما شاءوا من أقوال منحرفة، بحجة أنها أعمال أدبية لا تستلزم موافقة المؤلف عليها، ومع أنه قد يسلم لهم ذلك في بعض الأحوال، إلا أن المعرفة العامة بالكاتب، وفكره وطريقة عرضه للأقوال وطبيعتها كما وكيفا، تشير بوضوح إلىٰ موقفه، وهل هو متبن لذلك أم أن الأمر مجرد خيال، وتأليف قصصي[1].

وللقاضي عياض كلام مهم في كتابه «الشفا» عرض فيه لحكم من نقل كلاما عن غيره، يتضمن سبا أو طعنا في جناب النبي ﷺ، وقد خلص إلىٰ أنه «ينظر في صورة حكايته وقرينة مقالته، ويختلف الحكم باختلاف ذلك علىٰ أربعة وجوه: الوجوب، والندب، والكراهة، والتحريم:

فإن كان أخبر به علىٰ وجه الشهادة، والتعريف بقائله، والإنكار، والإعلام بقوله، والتنفير منه والتجريح له، فهذا مما ينبغي امتثاله ويحمد فاعله، وكذلك إن حكاه في كتاب أو في مجلس علىٰ طريق الرد له والنقض علىٰ قائله والفتيا بما يلزمه، وهذا منه ما يجب، ومنه ما يستحب، بحسب حالات الحاكي لذلك والمحكي عنه، فإن كان القائل لذلك ممن تصدىٰ لأن يؤخذ عنه العلم أو رواية الحديث، أو يقطع بحكمه أو شهادته أو فتياه في الحقوق، وجب علىٰ سامعه الإشادة بما سمع منه، والتنفير للناس عنه، والشهادة عليه بما قاله، ووجب علىٰ من بلغه ذلك من أئمة المسلمين إنكاره، وبيان كفره، وفساد قوله، بقطع ضرره عن المسلمين، وقياما بحق سيد المرسلين»[2]

(١) ويشار هنا علىٰ سبيل المثال لما أثير من ضجة كبرىٰ علىٰ رواية وليمة لأعشاب البحر لحيدر حيدر، وانظر تفصيل ذلك د. محمد عباس: ملف وليمة لأعشاب البحر.

(٢) القاضي عياض: الشفا ص٨٠٠.

١٦- من المسالك المعيبة في حكاية المعتقدات الباطلة: التوسع في عرض الشبه، والاقتضاب في ردها (إيرادها نقدا، وردها نسيئة)

والمقصود بذلك أن بعض الناس يتوسع جدا في عرض الشبهات، وربما تبرع بإيراد حجج وأدلة لم يسقها المخالفون، فإذا ما جاء لمقام الرد ضعفت قوته، أو لم يف بوعده، فجاء الرد ضعيفا باهتا، لا يتناسب مع الشبهات المطروحة، كما وكيفا وعمقا.

ولما كانت القلوب ضعيفة، سريعة التقلب، والشبه خطافة ومورثة للإشكال إلا مع الراسخين في العلم، فإنه مع مسلك معيب كهذا، يخشىٰ علىٰ القارئ أو السامع أن تتسلل إليه شبهات صيغت بأقوىٰ ما تكون الصياغة، ثم لا يجد جوابا شافيا ولا ردا مقنعا عليها، فيبقىٰ متذبذبا قلقا، ممتلأ حيرة واضطرابا.

وثمة عدد من الشخصيات الذين سلكوا هذا المسلك الخاطئ في بعض كتبهم، ومن ثم توالت انتقادات أهل العلم لهم، ومن هؤلاء الجاحظ -لا سيما في عرضه لعقائد النصارىٰ- وقد وجه ابن قتيبة سهام النقد للجاحظ ومنهجيته في كتابه الرد علىٰ النصارىٰ. وطريقته في إيراد الشبهات وأسلوب الرد عليها[1] حيث

(١) انظر د. إبراهيم عوض: مع الجاحظ في الرد علىٰ النصارىٰ ص٧.

وصفه بأنه «يعمل كتابا، يذكر فيه حجج النصارىٰ علىٰ المسلمين، فإذا صار إلىٰ الرد عليهم تجوز في الحجة، كأنه إنما أراد تنبيههم علىٰ ما لا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين»(١)

أما فخر الدين الرازي، فهو أشهر من انتقد عليه هذا المسلك، سواء في تفسيره الكبير مفاتيح الغيب، أو في كتبه الكلامية الأخرىٰ، حيث وصف بأنه «يورد الشبه نقدا، ويردها نسيئة»(٢) وأنه «كان يقرر في مسائل كثيرة مذاهب الخصوم وشبههم بأتم عبارة، فإذا جاء إلىٰ الأجوبة اقتنع بالإشارة»(٣)ووصف تفسيره بأن «فيه كل شيء إلا التفسير»(٤).

وقد نسب كثير من العلماء هذه الخصلة إلىٰ الرازي، وإن حاول بعضهم التماس بعض المخارج له في صنيعه هذا، ومن ذلك ما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام أن من الشناعات التي أخذت علىٰ الرازي أنه «كان يقرر مسائل الخصوم وشبههم بأتم عبارة، فإذا جاء بالأجوبة، قنع بالإشارة. ولعله قصد الإيجاز، ولكن أين الحقيقة من المجاز»(٥) وذكر أيضا أن له «له تشكيكات علىٰ مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، نسأل الله أن يثبت الايمان في قلوبنا»(٦) وقال الصفدي «وأكثر شناع عليه لخصومه، أنه أكثر من إيراد الشبه والأدلة للخصوم ولم يجب عنها بطائل»(٧) وقال ابن حجر «كان يعاب بإيراد الشبه الشديدة ويقصر في حلها»(٨)

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص١١٢.

(٢) ابن حجر: لسان الميزان ٤/ ٤٢٧.

(٣) أبو شامة المقدسي: تراجم رجال القرنين السادس والسابع المعروف بالذيل علىٰ الروضتين ص٦٨.

(٤) حكىٰ الصفدي هذا القول عن ابن تيمية كما في الوافي بالوفيات ٤/ ١٧٩، وإن كان السبكي قد دافع عنه قائلا بأن «فيه مع التفسير كل شيء»

(٥) الذهبي: تاريخ الإسلام ٤٣/ ٢١٦.

(٦) الذهبي: ميزان الاعتدال ٣/ ٣٤٠.

(٧) الصفدي: الوافي بالوفيات ٤/ ١٧٧.

(٨) ابن حجر: لسان الميزان ٤/ ٤٢٧.

ولم يستطع شرف الدين بن التلمساني في شرحه لكتاب الرازي «معالم أصول الدين» أن يكتم ضيقه وتعجبه من إيراد الرازي -في بعض المسائل- لأقوال منكرة وشبه مشكلة، دون الرد الحاسم عليها، ومن أمثلة ذلك إيراد الرازي لثلاث مسائل، وهي: إثبات الوسائط الروحانية، وإثبات المعاد الروحاني دون الجسماني، والزعم بأن النبوة مكتسبة، وكلها مسائل غاية في الشذوذ والضلال، ومن ثم نجد ابن التلمساني يقول «فهذه المسائل الثلاث كفر محض لا تقبل التأويل، وليت شعري أي حاجة إلىٰ ذكرها، بدون تنبيه علىٰ أنها مقالة فاسدة، ومجانبة لمذهب أهل الحق»(١)

ولزكريا القزويني حكاية مهمة لموقف شاهده بنفسه، وتكمن أهميته في تدليله علىٰ ترسخ تلك العادة لدىٰ الرازي في التعامل مع الشبه والإشكالات، حيث كان الرازي يوما «يعظ علىٰ المنبر بخوارزم، وعوام خورازم كلهم متكلمة، يبحثون بحثًا صحيحًا، وكان يأتي بمسألة مختلفة بين المعتزلة والأشاعرة، ثم يقررها تقريرًا تامًا ويقول: أئمة المعتزلة لا يقدرون علىٰ مثل هذا التقرير. ويقول لهم: أما هذا تقرير حسن؟ يقولون: نعم. فيقول: اسمعوا إبطاله! فيبطله بأدلة أقوىٰ منها، فالمعتزلة عزموا علىٰ ترك الاعتزال، لأن الواجب عليهم اتباع الدليل، فقال لهم مشايخهم: لا تخالفوا مذهبكم، فإن هذا رجل أعطاه الله في التقرير قوة عجيبة، فإن هذا لقوته. لا لضعف مذهبكم»(٢)

وممن انتقد الرازي نقدا شديدا علىٰ مسلكه هذا ابن تيمية حيث وصفه بأنه «من أعظم الناس في هذا الباب -باب الحيرة والشك والاضطراب- لكن هو

---

(١) شرف الدين ابن التلمساني: شرح معالم أصول الدين. ص٥٩١، ومن الأمثلة الأخرىٰ ما ذكره في قصة ملكة سبأ مع سليمان ﷺ، حيث أشار إلىٰ أن الملاحدة طعنت في هذه القصة من وجوه عدة، ذكرها تفصيلا، ثم لما جاء للجواب عنها ذكر كلاما مقتضبا، لا يشفي عليلا، ولا يروي غليلا، انظر تفسير الرازي ٢٤/ ١٦٤، وانظر في الرد التفصيلي علىٰ تلك الشبه د. عبد المحسن المطيري: دعاوىٰ الطاعنين في القرآن الكريم ص٣٦٦.

(٢) زكريا القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد ص٣٧٨.

مسرف في هذا الباب؛ بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق»[1] وصحيح أنه «ينصر الإسلام وأهله في مواضع كثيرة كما يشكك أهله ويشكك غير أهله في أكثر المواضع. وقد ينصر غير أهله في بعض المواضع. فإن الغالب عليه التشكيك والحيرة أكثر من الجزم والبيان»[2].

لكن ابن تيمية مع هذا النقد الشديد للرازي وحيرته، ينصفه ويبرئه من تهمة تعمد نصرة الباطل، فيقول «وليس هذا تعمدًا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه. فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له. فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين. ومن الناس من يسيئ به الظن، وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر، والبحث في كل مقام بما يظهر له»[3]

وإذا تجاوزنا تلك النصوص العديدة لخصوم الرازي، وبحثنا عن كلام الرجل نفسه، فسوف نجد أن أقوىٰ شاهد علىٰ مسلكه المشار إليه آنفا[4] هو ما ذكره في مقدمة كتابه نهاية العقول من تميز كتابه عن سائر الكتب المصنفة في هذا الفن بأمور ثلاثة، يهمنا الأول منها، وهو «الاستقصاء في الأسئلة والجوابات، والتعمق في بحار المشكلات، علىٰ وجه يكون انتفاع صاحب كل مذهب بكتابي هذا، ربما كان أكثر من انتفاعه بالكتب التي صنفها اصحاب ذلك المذهب. فإني إنما أوردت من كل كلام زبدته، ومن كل بحث نقاوته، حتىٰ إني إن لم أجد لأصحاب ذلك المذهب لاما يعول عليه، أو يلتفت إليه في نصرة مذهبهم، وتقرٍر

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٢٨.

(٢) السابق ١٦/ ٢١٤.

(٣) ابن تيمية: شرح حديث النزول ١٧٥، ١٧٦.

(٤) أشار لذلك الطوفي: الإكسير في علم التفسير ص٥٥، وانظر أيضا مقدمة تحقيق بيان تلبيس الجهمية القسم الدراسي ص٢٤٩.

مقالاتهم، استنبطت من نفسي أقصىٰ ما يمكن أن يقال في تقرير ذلك المذهب، وتحرير ذلك المطلب، وإن كنا بالعقبة نرد علىٰ كل رأي ونزيف كل رؤية، سوىٰ ما اختاره اهل السنة والجماعة. ونبين بالبراهين الباهرة والأدلة القاهرة أن ذلك هو الذي يجب له الانقياد بالسمع والطاعة»[١]

وفي كتابه «الأربعين في أصول الدين» عرض الرازي لإحدىٰ شبهات الإمامية علىٰ عصمة الإمام وبعد أن ساقها عقب بتعقيب مستغرب حيث قال «هذه الشبهة كانوا يرتبونها علىٰ وجوه سخيفة، ونحن رتبناها لهم علىٰ هذا الوجه»[٢]

كذلك اعترف الرازي بمسلكه هذا في وصيته التي أملاها قبل موته علىٰ أحد تلامذته -عندما مرض وأيقن بالموت- حيث أقر باستكثاره من إيراد السؤالات في مصنفاته، لكنه اعتذر عن ذلك بأن مقصده كان تكثير البحث وشحذ الخاطر، فقال «أما الكتب التي صنفتها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات، فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه علىٰ سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيء، فإني ما أردت إلا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكل علىٰ الله»[٣]

وإذا كان الرازي قد اعتذر عن طريقته تلك بأن غرضه تكثير البحث وشحذ الخاطر، فإن أبا حامد الغزالي قد عرض لهذه الإشكالية -أعني التوسع في عرض آراء الخصوم علىٰ أحسن وجه وأتمه- وبين موقفه منها، ورد علىٰ من اعترض عليه في اللجوء إليها.

ففي كتابه المنقذ من الضلال، ذكر أنه تتبع كتب الباطنية، وجمع مقالاتهم وكلماتهم، ورتبها ترتيبا محكما مقارنا للتحقيق، واستوفىٰ الجواب عنها «حتىٰ أنكر بعض أهل الحق مبالغتي في تقرير حجتهم، فقال: هذا سعي لهم، فإنهم

(١) الرازي: نهاية العقول ١/ ٢٦.

(٢) الرازي: الأربعين في أصول الدين ص٤٢٢.

(٣) الذهبي: تاريخ الإسلام ٤٣/ ٢٢٢، والسبكي: طبقات الشافعية ٨/ ٩٢، وانظر محمد صالح الزركان: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية ص٦٤٢.

كانوا يعجزون عن نصرة مذهبهم بمثل هذه الشبهات، لولا تحقيقك لها، وترتيبك إياها. وهذا الإنكار من وجه حق . . . ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر، فأما إذا انتشرت، فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية. نعم، ينبغي أن لا يتكلف لهم شبهة لم يتكلفوها، ولم أتكلف أنا ذلك، بل كنت قد سمعت تلك الشبهة من واحد من أصحابي المختلفين إلي، بعد أن كان قد التحق بهم، وانتحل مذهبهم، وحكىٰ أنهم يضحكون علىٰ تصانيف المصنفين في الرد عليهم، بأنهم لم يفهموا بعد حجتهم، ثم ذكر تلك الحجة وحكاها عنهم، فلم أرض لنفسي أن يظن في الغفلة عن أصل حجتهم، فلذلك أوردتها، ولا أن يظن بي أني -وإن سمعتها- لم أفهمها، فلذلك قررتها، والمقصود، أني قررت شبهتهم إلىٰ أقصىٰ الإمكان ثم أظهرت فسادها بغاية البرهان»[1]

(١) الغزالي: المنقذ من الضلال ص١٥٨-١٦٠.

١٧- يخشى على المتوسطين في العلوم العقلية -الفلسفية والكلامية- ما لا يخشى على من لم يخض فيها أصلا، ولا على المنتهين منها[(١)]

وهذه قاعدة مطردة في العلوم جميعا، أن المتوسط قد يغتر، فيظن نفسه أحاط بالعلم وأمسك بزمامه، ومن ثم يبدأ الخوض فيما لا يحسنه ويكثر خطؤه وانحرافه، أما من لم يخض أصلا في تلك العلوم، فلا خوف عليه، وكذا الحال -غالبا- مع المنتهين الذين عرفوا الإشكالات والمضايق، وأدركوا صعوبة العلم ودقته، فازدادوا تواضعا، ولم يجترئوا علىٰ خوض ما لم يستكملوا أدواته.

ومما شاع من الحكم تحذير طالب العلم أن يكون « «أبا شبر» فقد قيل: العلم ثلاثة أشبار، من دخل في الشبر الأول، تكبر، ومن دخل في الشبر الثاني تواضع، ومن دخل في الشبر الثالث علم أنه ما يعلم»[(٢)]، وقيل أيضا «أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان»[(٣)]

---

(١) انظر ابن تيمية: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ ص٥٥٤.

(٢) د. بكر أبو زيد: حلية طالب العلم ص١٩٨.

(٣) ابن تيمية: الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ ص٥٥٤.

ويزاد الأمر خطورة فيما يتعلق بالعلوم الكلامية والفلسفية، فإن «المتوسط من المتكلمين، يخاف عليه ما لا يخاف علىٰ من لم يدخل فيه، وعلىٰ من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، وأما المتوسط فمتوهم بما تلقَّاه من المقالات المأخوذة تقليدًا لمعظمه وتهويلًا»[(١)]

ولعل المطالع لعدد من الردود علىٰ الشبهات المثارة حول الإسلام، أو المناظرات مع المنصرين والملحدين من قبل بعض الشباب المتحمسين، وغير المستكملين للأدوات العلمية، يجد دليلا واضحا علىٰ هذه القاعدة، من خلال الإشكالات والانتكاسات العقدية والفكرية التي يقع فيها هؤلاء الذين طالعوا علوما فلسفية وعلمية، ووقفوا في منتصف الطريق، فلا هم بلغوا الغاية في التحقيق والتدقيق، ولا هم بقوا علىٰ الإيمان الفطري الأول.

---

(١) المصدر السابق ص٥٥٤.

١٨- «الجهل البسيط خير من الجهل المركب، وعدم اعتقاد الأقوال الباطلة خير من اعتقاد شيء منها»[(١)]

ويقصد بالجهل عموما: اعتقاد الشيء علىٰ خلاف ما هو عليه، وهو نوعان: الجهل البسيط: وهو عدم إدراك الشيء بالكلية، أو هو عبارة عن عدم المعرفة مع عدم تلبس بضد، والجهل المركب، وهو عبارة عن إدراك الشيء علىٰ وجه يخالف ما هو عليه، وهو جهل أرباب الاعتقادات الباطلة[(٢)].

وكما أن الجهل منه بسيط ومنه مركب، فكذلك الكفر، وأهل «الجهل والكفر البسيط لا يعرفون الحق ولا ينصرونه، وأهل الجهل والكفر المركب يعتقدون أنهم عرفوا وعلموا، والذي معهم ليس بعلم بل جهل»[(٣)] كذلك فإن أهل الشك والحيرة هم من أصحاب الجهل البسيط المعارضين للكتاب والمعرضين عنه، أما أهل الجهل المركب، فهم أرباب الاعتقادات الباطلة التي يزعمون أنها عقليات[(٤)].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٦٥

(٢) انظر ابن القيم: بدائع الفوائد ٤/ ٢٠٩، وابن عثيمين: الأصول من علم الأصول ص١١، ١٢.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٢٨٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٧٠.

ولا شك أن أفضل الأحوال في حق المكلف أن يعرف الحق معرفة صحيحة مطابقة للواقع، فإن انتفىٰ ذلك ولم يعرف الحق، فالجهل البسيط حينئذ «خير من الجهل المركب، وعدم اعتقاد الأقوال الباطلة، خير من اعتقاد شيء منها»[1]

وإنما كان الجهل البسيط خيرا من الجهل المركب لأمور عدة:- منها أن صاحب الجهل البسيط يعلم جهله، وقد يسعىٰ لرفعه، بينما الجاهل جهلا مركبا يحسب نفسه عالما بالأمر ولا يسعىٰ لرفع الجهل عن نفسه.

وأيضا فإن الجاهل جهلا بسيطا -غالبا- لا يتكبر أو يختال أو يغتر بما لديه، ثم هو أقل عنادا ومكابرة، أما الجاهل جهلا مركبا، فكثيرا ما يجتمع لديه الغرور والكبر والاختيال بما يظنه علما، مع استكبار عن التعلم من غيره، واستمساك بما عنده، وعدم رغبة في العدول عنه، وإذا اجتمع مع ذلك الهوىٰ وحظ النفس، فيصعب جدا لمن كان هذا حاله أن يرجع عن غيه وضلاله.

لكن مع الإقرار بأن الجهل البسيط -أقل سوءا من الجهل المركب- فثمة أمران تجدر الإشارة إليهما:

الأول: أن الجهل كله -بسيطا كان أو مركبا- مذموم، وعيب ونقص، وكثيرا ما يتلازم النوعان، وقد يؤول الجهل البسيط بصاحبه إلىٰ الجهل المركب، وفي حال الكفر علىٰ وجه الخصوص فإن «الكفر المركب مستلزم للبسيط، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب»[2]

والله تعالىٰ لا يحب من عباده -في أمور الدين والمعرفة به سبحانه- الجهل ولا الشك، ولا التذبذب، ولا الحيرة ولا الضلال؛ وإنما يحب الدين والعلم واليقين[3]، وقد ذم الله تعالىٰ الحيرة بقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٧٥.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٧٨.

حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾ وذم التذبذب بقوله: ﴿مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾.

كما أمرنا سبحانه أن نسأله الهداية فقال تعالىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ وكان النبي ﷺ إذا قام من الليل يصلي يقول: «**اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم**»(١) فهو ﷺ يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق، فكيف يكون محبوب الله عدم الهدىٰ في مسائل الخلاف؟ وقد قال الله تعالىٰ له: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾»(٢)

وبهذا يتبين فساد من تبنىٰ في باب الصفات القول بالتوقف، فلا نثبت الصفات ولا ننفيها، ولا نمرها علىٰ الوجه باللائق بالله، ولا نؤولها «بل نبقىٰ في الجهل البسيط، وفي ظلمات بعضها فوق بعض، لا نعرف الحق من الباطل، ولا الهدىٰ من الضلال ولا الصدق من الكذب؛ بل نقف بين المثبتة والنفاة، موقف الشاكين الحيارىٰ: ﴿مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ﴾ لا مصدقين ولا مكذبين، ويلزم من ذلك أن يكون الله يحب منا عدم العلم بما جاء به الرسول ﷺ، وعدم العلم بما يستحقه الله ﷻ من الصفات التامات، وعدم العلم بالحق من الباطل ويحب منا الحيرة والشك»(٣) وهذا كله باطل غير صحيح.

الأمر الثاني: أن الجهل البسيط وإن كان أحسن حالا من المركب، فإن هناك ارتباطا وثيقا بين النوعين، والجهل البسيط هو أصل الجهل المركب ومنبعه، لأن «القلب إذا كان خاليا من معرفة الحق واعتقاده، والتصديق به ومحبته، كان

---

(١) رواه مسلم (١٣٥٧)

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٧٨/٥.

(٣) المصدر السابق ١٧٨/٥.

معرضا لاعتقاد نقيضه والتصديق به، لا سيما في الأمور الإلهية التي هي غاية مطالب البرية، وهي أفضل العلوم وأعلاها، وأشرفها وأسماها»[1]

وكل من لم يكن في هذه الأصول العظام علىٰ طريق أئمة الهدىٰ، فهو واقع لا محالة في طريق أئمة الضلال «إذ كان ثغر قلبه مفسوحا لهم، يلقون فيه أنواع الضلال، ويصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون، ومصداق هذا أن ما وقع في هذه الأمة من البدع والضلال كان من أسبابه التقصير في إظهار السنة والهدىٰ، فإن الجهل المركب الذي وقع فيه أهل التعطيل والنفي في توحيد الله وأسمائه وصفاته، كان من أعظم أسبابه التقصير في إثبات ما جاء به الرسول عن الله، وفي معرفة معاني أسمائه وآياته»[2]

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ١١٣٢، وأصل الكلام لابن تيمية في درء التعارض ٥/ ٣٧٧.
(٢) المصدر السابق ٣/ ١١٣٣.

١٩- الجزم بالحق إذا قام عليه البرهان، ليس متوقفا على العلم التفصيلي ببطلان الشبهات المعارضة له

ونعني بذلك: أن الحق إذا ثبت بالدليل، وجب علىٰ المسلم اعتقاده والجزم به، ولا يتوقف ذلك علىٰ البحث عن الشبهات والإشكالات المعارضة له، والقدرة علىٰ إبطالها.

والعلم التفصيلي برد الشبهات قد يختص به العلماء، ويزيدهم ذلك يقينا ورسوخا، لكن عدم وصول غيرهم لهذا القدر من المعرفة التفصيلية برد الباطل، لا يخدش في إيمانهم، أو يقينهم بالحق، والثقة التامة به، ولو كنا لا «نجزم بما علمناه إلا بعد العلم برد تلك الشبهات، لم يثبت لنا علم أبدا، فالعاقل إذا علم أن هذا الخبر صادق، علم أن كل ما عارضه فهو كذب، ولم يحتج لأن يعرف أعيان الأخبار المعارضة له، ولا وجوهها»[(١)]

والمؤمنون يجزمون قطعا بوجود الله وربوبيته، وإن لم يكن كل واحد منهم عالما بأدلة بطلان شبهات الملحدين قديما أو حديثا، وفساد بعض النظريات الحديثة، التي يطنطن بها الملاحدة الجدد، كنظرية دارون وما أشبهها.

كما أنهم يقولون بإثبات الصفات، ويؤمنون بالقدر، ويجزمون بعدالة الصحابة، وإثبات إمامة الخلفاء الأربعة، وإن لم يستطع كل فرد الإجابة عن شتىٰ

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق ص٤٤٥، وانظر الصواعق المرسلة ١٠٨٦/٣.

الشبهات التي أثارها الخصوم، من جهمية وخوارج ورافضة ونواصب وغيرهم، وهذا الذي آمن به أهل الحق، وتلقوه عن الرسل، وصدقت به عقولهم «لا يحتاجون في ثبوت علمهم وجزمهم بذلك إلىٰ الجواب عن الشبه القادحة في ذلك، وإذا وردت عليهم لم تقدح فيما علموه، وعرفوه ضرورة»[1]

ولو أن مشككا ألزمهم بألا يصدقوا بشيء إلا بالجواب عما عارضه من العقليات، لكان هذا من الكذب والبهت «فإن الأمور الحسية والعقلية واليقينية قد وقع فيها شبهات كثيرة، تعارض ما علم بالحس والعقل، فلو توقف علمنا بذلك علىٰ الجواب عنها وحلها، لم يثبت لنا ولا لأحد علم بشيء من الأشياء، ولا نهاية لما تقذف به النفوس من الشبه الخيالية، وهي من جنس الوساوس والخطرات والخيالات التي لا تزال تحدث في النفوس شيئا فشيئا، بل إذا جزمنا بثبوت الشيء جزمنا ببطلان ما يناقض ثبوته، ولم يكن ما يقدر من الشبه الخيالية علىٰ نقيضه مانعا من جزمنا به، ولو كانت الشبهة ما كانت، فما من موجود يدركه الحس، إلا ويمكن كثير من الناس أن يقيم علىٰ عدمه شبها كثيرة يعجز السامع عن حلها»[2]

أما تكليف عموم الناس من أصحاب الفطر السليمة بأن يتتبعوا الشبهات، ويتمكنوا من الرد عليها فهو غلو وتنطع، ولا يصح بحال أن تشوش عليهم عقائدهم، ولا أن تذكر لهم شبهات ثم «لا يؤمن أن تعلق بأفهامهم مشكلة من المشكلات، وتستولي عليها ولا تمحىٰ عنها بما يذكر من طرق الحل. ولهذا لم ينقل عن الصحابة الخوض في هذا الفن لا بمباحثة ولا بتدريس ولا تصنيف، بل كان شغلهم بالعبادة، والدعوة إليها، وحمل الخلق علىٰ مراشدهم ومصالحهم في أحوالهم وأعمالهم، ومعاشهم فقط»[3].

---

(١) المصدر السابق ص٢٤٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٤٤١-٤٤٥.

(٣) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص١٤.

ويضاف لذلك أن عامة أهل الفطر الصحيحة، ممن عرف العلوم البديهية والضرورية والفطرية «إذا سمع كلام المتكلمين، وجدال المجادلين، الداعين للنظر والاستدلال، في دفع هذه الضرورة، لم يلتفتوا إلىٰ كلامهم، بل هم أحد رجلين؛ إما رجل عارف بحل شبههم وبيان تناقضها، وإما رجل معرض عن ذلك، إما لعجزه عن حله، وإما لاشتغاله بما هو أهم عنده من ذلك، وإما حسما لمادة الخوض في مثل كلامهم الباطل، وهذه طريقة أهل العلم والإيمان، فيمن يجادل بالباطل، المخالف للفطرة والشرعة»[1]

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٤٨، ٤٩.

٢٠- حصر الأقوال الباطلة والشبهات الفاسدة في كل مسألة لا طائل منه، والمطلوب معرفة الحق والعمل به، ولا يصح الاسترسال مع الشبهات أو الانشغال بها، بل يقرر الحق وتقام الأدلة عليه، وإذا وقع الباطل عرف أنه باطل، ورد عليه(١)

وهذه قاعدة مهمة لضبط التعامل مع الشبهات، والإيرادات، والإشكالات التي قد تثار علىٰ أي أصل أو مسألة من مسائل الاعتقاد، وفيها بيان للموقف الوسط بين من يقرر الحق فحسب، دون أن يكلف نفسه عناء الرد علىٰ أي شبهة ولو عمت أو أشكلت، وبين من يتكلف البحث عن كل ما هب ودب من الشبهات، حتىٰ لو كانت نادرة أو مهجورة، وربما عرضها واستدل لها بأحسن مما عند أهلها، وكلا الطرفين مقصر، والموقف الوسط أن يقرر الحق وتقام الأدلة عليه ولا يرد علىٰ الشبه والاعتراضات، إلا ما كان منها قويا، أو يخشىٰ ضرره.

ومن الأدلة علىٰ صحة هذا المسلك أنه ليس في القرآن «مخاطبة كل مبطل بكل طريق، ولا ذكر كل ما يخطر بالبال من الشبهات وجوابها، فإن هذا لا نهاية له ولا ينضبط، وإنما يذكر الحق والأدلة الموصلة إليه لذوي الفطر السليمة، ثم

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٥١.

إذا اتفق معاند أو جاهل، كان من يخاطبه من المسلمين، مخاطبًا له بحسب ما تقتضيه المصلحة، كما يحتاج إلىٰ الترجمة أحيانًا، وكما قد يستدل علىٰ أهل الكتاب بما يوجد عندهم من التوراة والإنجيل»[١].

وإذا قدر احتياج بعض الناس إلىٰ إزالة ما عرض لهم من الشبه «كان هذا من الأمراض النادرة التي لا تعرض لجمهور العقلاء، وعلاج هذا لا يحتاج إلىٰ كتاب منزل من السماء، يقصد به هدىٰ الخلق، وبيان ما يحتاجون إليه في صلاح أمورهم، ولو ذكر في القرآن مثل هذا، لم يكن لما يذكر من ذلك غاية، لأن الخواطر الفاسدة لا نهاية لها ولا ضابط، فكان يضيع زمان الناس في القراءة والسماع لما لا ينتفع به جماهيرهم، ويشتغلون بذلك عما لا بد لهم منه، ولا يصلح أمرهم إلا به»[٢].

كذلك فإن الصحابة أعرف الناس بالمعاني الصحيحة الثابتة. أما «المعاني الباطلة فقد لا تخطر ببال أحدهم، وقد تخطر بباله فيدفعها، أو يسمعها من غيره فيردها، فإن ما يلقيه الشيطان من الوسواس والخطرات الباطلة ليس لها حد محدود، وهو يختلف بحسب أحوال الناس»[٣].

وواقع الحال يشهد أنه ليس «كل شيء من المنكر رآه كل من الصحابة وأنكروه، ومع هذا فلا يقطع علىٰ كل من الصحابة بأنهم لم يعرفوا أمثال هذه الأقاويل ويعرفوا بطلانها، فإنهم فتحوا أرض الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان، وكان بهذه البلاد من الكفار المشركين الصابئين وأهل الكتاب من كان عنده من كتب أهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم، ما فيه هذه المعاني الباطلة، فربما خوطبوا بهذه المعاني بعبارة من العبارات، وبينوا بطلانها لمن سألهم»[٤]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٨٨، ٨٩.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٩٠.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٥٣، ٥٤..

(٤) المصدر السابق ٨/ ٥١.

ويضاف لما سبق أن المتتبع لمقالات الأديان والطوائف والفرق المختلفة وجدالهم، يجزم بأنه «ما من حق ودليل إلا ويمكن أنه يرد عليه شبه سوفسطائية، فإن السفسطة إما خيال فاسد، وإما معاندة للحق، وكلاهما لا ضابط له، بل هو بحسب ما يخطر للنفوس من الخيالات الفاسدة والمعاندات الجاحدة»[1] والأقوال الكاذبة والباطلة ليس لها ضابط «وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به، وإذا وقع الباطل عرف أنه باطل ودفع، وصار هذا كالنهي عن المنكر، وجهاد العدو»[2]

وإذا كان الباطل ليس له حد محدود «فلا يجب أن يخطر ببال أهل العقل والدين كل باطل، وأن يردوه، فإن هذه لا نهاية له، بخلاف ما هو حق بصريح العقل في حق الله تعالىٰ، لا سيما إذا كان مما يجب اعتقاده، بل يتوقف تصديق الرسول علىٰ معرفته، فإن هذا يمتنع أن تكون العصور الفاضلة، مع كثرة أهلها وفضلهم عقلًا ودينًا، لم يعلموها ولم يقولوها»[3] ومن تأمل الطريقة الشرعية في الاستدلال وجدها «تتضمن الخبر بالحق، والتعريف بالطرق الموصلة اليه النافعة للخلق، وأما الكلام علىٰ كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس، من الشبهات السوفسطائية، فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب علىٰ وجه التفصيل»[4]

---

(١) ابن تيمة: شرح الأصفهانية ص٦٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٨/٥١.

(٣) المصدر السابق ٧/٧٦

(٤) المصدر السابق ٣/٣٠٦.

٢١- العلم بفساد الباطل مما يزيد المرء وثوقا في الحق والاستمساك به، وكل من كان أعرف بفساد الباطل، كان أعرف بصحة الحق[(١)]

ومن المعلوم أن المقارنة والمقابلة للشيء بضده تزيده بيانا وتمييزا، وتظهر مزاياه ومحاسنة التي ربما غابت عن الكثيرين، ومن الكلام السائر: (الضد يظهر حسنه الضد)، (وبضدها تتبين الأشياء)»[(٢)].

وقد يكون المرء في نعمة عظيمة، لا يعرف قدرها ولا عظمتها، فإذا فقدها أو رأىٰ من حرمها، ازدادا إدراكا لقيمتها وشكرا لله عليها، وهكذا الحال مع من عرف الإسلام وما فيه من توحيد، وإثبات الكمالات لله وتنزيه له عن النقائص، ثم اطلع علىٰ الأديان الوضعية، أو المحرفة ذات الأصل السماوية، وما فيها من شرك، ووصف لله بالنقائص أو تعطيله عن كمالاته = فإنه يزداد محبة للتوحيد، وثقة فيه، وشكرا لله علىٰ أن هداه لهذا الدين العظيم، وأنعم عليه بتلك النعمة.

وثمة شواهد عدة علىٰ هذه القاعدة، منها ما حصل من سحرة فرعون، الذين خبروا فنون السحر وتميزوا فيها أشد التميز، وحشروا من مدائن مصر بقصد

(١) المصدر السابق ٥/٢٥٨.

(٢) المصدر السابق ٥/٢٥٨، ٢٩٥.

غلبة موسىٰ ونصرة فرعون، فلما ألقىٰ موسىٰ ﷺ عصاه، فصارت حية تسعىٰ تلقف ما يأفكون، أدرك السحرة يقينا -لمعرفتهم العميقة بالسحرة وطرقه، وتمييزهم بينه وبين الحقيقة- أن ما أتىٰ به موسىٰ ﷺ ليس سحرا، بل ليس من قدرة البشر، وإنما هو آية من عند الله سبحانه، ولذا فقد خروا ساجدين، وقالوا: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾

ومن المعاني العجيبة التي تستحق التأمل: ذلك التحول الهائل، والانقلاب العجيب الذي حدث لهؤلاء السحرة في يوم واحد، وكيف كانوا في أوله سحرة كفرة فجرة، وصاروا في آخره مؤمنين شهداء بررة، وكيف سجدوا سجدة -ما أعظمها-غسلوا من خلالها ماضيا طويلا من الكفر والسحر والتضليل، وأذىٰ الخلق، ومعاونة الظالمين والمجرمين، ومع أن طبيعة الأشياء تقتضي أن يبدأ الأمر صغيرا ثم يكبر مع الأيام والليالي، وهكذا الإيمان يزيد وينقص، ويزداد رسوخا مع كثرة العلم والوعظ والتذكير، حتىٰ يصل لدرجة يصير عند صاحبه أقوىٰ من كل قيود الأرض وثقلها.

لكن المدهش أن إيمان السحرة وصل في موقف واحد، وفي سحابة يوم أو بعض يوم، من نقطة الابتداء إلىٰ نقطة الغليان القصوىٰ، التي جعلتهم يبيعون الدنيا بكل ما فيها من إغراء من أجل رضا مولاهم، ويضحون بأنفسهم رخيصة في سبيل دينهم وعقيدتهم، ويواجهون فرعون بكل ثقة ويقين، قائلين: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤۡثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِي فَطَرَنَاۖ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ إِنَّمَا تَقۡضِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَآ ٧٢ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغۡفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِۗ وَٱللَّهُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾.

ولا شك أن معرفتهم بالسحر وفنونه، ومكثهم فيه زمانا طويلا -حتىٰ صاروا رموزا يشار لهم بالبنان، ومطمحا لرجال فرعون الباحثين عن كل سحار عليم- كل ذلك قد جعلهم أعرف بصدق موسىٰ ﷺ، وأوثق بما جاء به من آيات وبراهين، وأعظم تمسكا بالحق الذي آمنوا به، وأشد كراهية للعودة للكفر الذي خبروه، ولو كان ثمن ثباتهم تقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف وتصليبهم في جذوع النخل

ومن الأدلة الأخرىٰ: قوله تعالىٰ في قصة شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ والشاهد هنا هو قولهم: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ﴾ أي «قد اختلقنا علىٰ الله كذبا وتخرصنا عليه من القول باطلا، إن نحن عدنا في ملتكم، فرجعنا فيها بعد إذ أنقذنا الله منها، بأن بصرنا خطأها وصواب الهدىٰ الذي نحن عليه، وما يكون لنا أن نرجع فيها فندين بها، ونترك الحق الذي نحن عليه»[1]

والمؤمن الذي ذاق حلاوة الإيمان، يكره أن يعود إلىٰ الكفر بعد أن أنقذه الله منه، وبصره بالدين الحق، كما يكره أن يقذف في النار، ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار**»[2]

وفي حديث هرقل الطويل مع أبي سفيان سأله «هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا» ثم قال له هرقل «وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب»[3]

ويستفاد مما سبق أن العلم بفساد الباطل، مما يقوي المعرفة بالحق ويثبته، وكل من كان أعرف بفساد الباطل كان أعرف بصحة الحق. وكثير ممن نشأ في عافية الإسلام، ولم يعرف ما يعارضه، لا يكون في قلبه من تعظيم الإسلام مثل

---

(١) تفسير الطبري ١٢/ ٥٦٢.

(٢) رواه البخاري (١٦) ومسلم (٦٧)

(٣) رواه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣)

ما في قلب من عرف الضدين[1]، والمتأمل في طبيعة النفس البشرية يجد مصداق ذلك جليا، فمن «عرف الشر وذاقه، ثم عرف الخير وذاقه، فقد تكون معرفته بالخير ومحبته له، ومعرفته بالشر وبغضه له، أكمل ممن لم يعرف الخير والشر ويذقهما كما ذاقهما؛ بل من لم يعرف إلا الخير، فقد يأتيه الشر فلا يعرف أنه شر، فإما أن يقع فيه وإما أن لا ينكره كما أنكره الذي عرفه»[2]

ونموذج الصحابة من الأدلة الواضحة في هذا الباب، حيث «كان الصحابة رضي الله عنهم أعظم إيمانا وجهادا ممن بعدهم، لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن حال الإسلام والإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي، ولهذا يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف، أحرص علىٰ الغنىٰ والصحة والأمن ممن لم يذق ذلك»[3]

ومن تطبيقات هذه القاعدة فيما يتعلق بالمعرفة بآراء الفلاسفة والمتكلمين أن من «خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب؛ وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانا هو شبهة، ورأىٰ أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلىٰ دعوىٰ لا حقيقة لها؛ أو شبهة مركبة من قياس فاسد؛ أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية؛ أو دعوىٰ إجماع لا حقيقة له؛ أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.
= ازداد إيمانا وعلما بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وكل من كان بالباطل أعلم، كان للحق أشد تعظيما، وبقدره أعرف إذا هدي إليه»[4]

ومن تطبيقاتها أيضا: أن من وقف علىٰ أقوىٰ الشبهات وأكثرها إشكالا في باب ما وعرف ضعفها، ازدادا يقينا وثباتا، وقد استخدم ابن تيمية هذا المسلك في أول كتابه بيان تلبيس الجهمية، حيث أشار إلىٰ تعويل مؤولي الصفات علىٰ

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/٢٥٨، ٢٩٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/٣٠٠، ٣٠١.

(٣) المصدر السابق ١٠/٣٠١، ٣٠٢.

(٤) ابن تيمية الفتوىٰ الحموية ص٥٥٢- ٥٥٤.

كتاب الرازي أساس التقديس، وأنه كان عمدتهم في هذا الباب، ولذا اختار الرد عليه، لأن من «عرف نهاية ما عند القوم من الدلائل والمقالات، كانت معرفة ذلك من أعظم نعم الله علىٰ من هداه من أهل العلم والإيمان، فإنه يزداد بذلك يقينًا واستبصارًا فيما جاء به القرآن والبرهان، ويتمكن من ذلك من نصر الله ورسوله بالغيب، وبيان ما في هؤلاء المخالفين للكتاب والسنة من العيب»[١]

ويبقىٰ تنبيه أخير في هذا الباب، وهو أن ما ذكر في هذه القاعدة أمر أغلبي لا كلي، وليس المقصود «أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك، وأكره له ممن لم يذقه مطلقا؛ فإن هذا ليس بمطرد، بل قد يكون الطبيب أعلم بالأمراض من المرضىٰ، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام أطباء الأديان، فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب ويفسدها، وإن كان أحدهم لم يذق من الشر ما ذاقه الناس.

ولكن المراد: أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به، والنفور عنه، والمحبة للخير إذا ذاقه، ما لا يحصل لبعض الناس، مثل من كان مشركا أو يهوديا أو نصرانيا، وقد عرف ما في الكفر من الشبهات، والأقوال الفاسدة، والظلمة والشر، ثم شرح الله صدره للإسلام وعرفه محاسن الإسلام؛ فإنه قد يكون أرغب فيه، وأكره للكفر من بعض من لم يعرف حقيقة الكفر والإسلام؛ بل هو معرض عن بعض حقيقة هذا وحقيقة هذا، أو مقلد في مدح هذا وذم هذا»[٢]

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٠٢.

٢٢- لا تظهر مقالة باطلة، إلا ويقيض الله -سبحانه- من يتصدى لها، ويرد على الباطل وشبهاته، فيزداد الحق ظهورا، والباطل زهوقا

وقد دل علىٰ هذا الأمر النصوص الشرعية، واستقراء الواقع التاريخي، فأما النصوص الشرعية فمنها الآيات الدالة علىٰ تكفل الله تعالىٰ بحفظ كتابه، وظهور دينه وإتمامه، مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾

كذلك أخبرنا الله سبحانه أنه إذا ارتد عن الدين أناس أو تخلوا عن نصرته، فسوف يأتي الله بقوم آخرين يقومون بذلك أحسن القيام، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾

ولا شك أن من مقتضيات حفظ الله لدينه وكتابه، أن يبقىٰ هذا الدين ظاهرا، سالما من التحريف أو التبديل، باقيا علىٰ الحال الذي أنزله الله عليه،

وكلما بعد الهدىٰ بالناس، أو ظهرت البدع والأباطيل والانحرافات في عصر من العصور، بعث الله للأمة من يجدد لها أمر دينها.

وبحمد الله فلا تزال في هذه الأمة طائفة ظاهرة علىٰ الحق، قائمة به، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، كما قال النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتىٰ يأتي أمر الله وهم كذلك**»(١) «ومن لوازم هذه الظهور بيان الحق، والرد علىٰ كل ما يعارضه.

كما أن امتناع اجتماع الأمة علىٰ ضلالة، المذكور في قول النبي ﷺ: «**إن اللَّه تعالىٰ لا يجمع أمتي علىٰ ضلالة**»(٢) يستلزم عصمة الأمة في مجموعها أن يتبنوا بدعة أو ضلالة ما، دون أن يظهر فيهم من ينكرها، إذ لم يبق بعد وفاته ﷺ «نبي يبين للمكلفين ما بدل من الرسالة، وقد جعل الله علماء هذه الأمة ورثة الأنبياء، يقومون مقامهم في تبليغ ما أنزل من الكتاب، وإنكار ما يقع من باطل أو فساد(٣)

ومن الأدلة الواضحة في هذا الباب قول النبي ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»(٤)، فهؤلاء الحملة العدول من أهل العلم يتصدون لكل تحريف وتبديل، ويبطلون كل انتحال وافتراء، ويفندون كل تأويل فاسد قال به الجاهلون.

كذلك يستدل أيضا بحديث بعث المجدد لدين الأمة علىٰ رأس كل مائة عام، حيث قال النبي ﷺ: «**إن الله ﷻ يبعث لهذه الأمة علىٰ رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها**»(٥)، والتجديد يعني: الإحياء والبعث والإعادة، وإذا أطلق انصرف الذهن إلىٰ تصور مكون من ثلاثة عناصر؛ وهي: وجود الشيء وكينونته،

---

(١) رواه البخاري (٧٤٥٩) ومسلم (١٩٢٠)

(٢) رواه الترمذي (٢١٦٧)

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١/٣.

(٤) رواه البزار (٩٤٢٢) والآجري في الشريعة ١/٢٦٨، والبيهقي (٢٠٩٥٢) وقد اختلف في تصحيحه وتضعيفه.

(٥) رواه أبو داود (٤٢٩١)

ثم تعرضه للبلىٰ، واندراس شيء من حقيقته ومكوناته. وأخيرا محاولة إحيائه وإعادته إلىٰ حالته الأولىٰ التي كان عليها، وليس الإتيان بكيان مغاير، ويُفهم من ذلك أن تجديد الدين ليس إلا محاولة العودة به إلىٰ ما كان عليه في أول نزوله صافيًا نقيًّا، وخاليًا عن الإضافات والتحريفات، والأفهام الخاطئة التي لحقت به عبر تاريخه الطويل، وإظهاره بصورة ناصعة ومشرقة، وهو لا يعني بحال «اختراع إضافة لدين الله؛ وإنما يعني تطهير الدين الإلهي من الغبار الذي يتراكم عليه، وتقديمه في صورته الأصلية النقية الناصعة[(١)].

ولعدد من الأئمة نصوص مهمة في هذا المعنىٰ، تؤكد علىٰ أنه لا تظهر بدعة أو ضلالة إلا ويقيم الله من أهل العلم من يتصدىٰ لها ويبين بطلانها، وممن أشار لذلك الإمام أحمد في مقدمة كتابه الرد علىٰ الجهمية حيث قال «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلىٰ الهدىٰ، ويصبرون منهم علىٰ الأذىٰ، يحيون بكتاب الله الموتىٰ، ويبصرون بنور الله أهل العمىٰ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم علىٰ الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون علىٰ مفارقة الكتاب، يقولون علىٰ الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم»[(٢)]

وقال اللالكائي «لم يزل في كل عصر من الأعصار إمام من سلف، أو عالم من خلف، قائم لله بحقه، وناصح لدينه فيها، يصرف همته إلىٰ جمع اعتقاد أهل الحديث علىٰ سنن كتاب الله ورسوله وآثار صحابته، ويجتهد في تصنيفه، ويتعب نفسه في تهذيبه؛ رغبة منه في إحياء سنته، وتجديد شريعته، وتطرية ذكرهما علىٰ

---

(١) انظر بسطامي سعيد: مفهوم تجديد الدين ص١٤، ١٥، ١٨، ووحيد الدين خان: تجديد علوم الدين ص٩، ترجمة: ظفر الإسلام خان.

(٢) الإمام أحمد: الرد علىٰ الجهمية والزنادقة ص٥٥، ٥٦، تحقيق صبري بن سلامة شاهين.

أسماع المتمسكين بهما من أهل ملته، أو لزجر غال في بدعته، أو مستغرق يدعو إلىٰ ضلالته، أو مفتتن بجهالته لقلة بصيرته»[1]

كذلك نبه ابن تيمية إلىٰ أن «هذا الدين لا ينسخ أبدا، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة خلفا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل، ولو كره المشركون»[2]

وهذه الأمة بحمد الله لم يزل فيها علىٰ مر العصور والأزمان «من يتفطن لما في كلام أهل الباطل من الباطل ويرده. وهم لما هداهم الله به يتوافقون في قبول الحق ورد الباطل، رأيا ورواية من غير تشاعر ولا تواطؤ»[3] وكلما ظهرت الأهواء والبدع «وطفحت الكأس: هب من شاء الله من حملة الشريعة، ينزعون من أنوارها بذنوب وافرة، يطفئون بها جذوة الهوىٰ والبدعة، فهم مثل العافية في الناس لدينهم وأبدانهم؛ بما يقيمونه من حجج الله وبيناته القاهرة، فتهب بذلك ريح الإيمان، وتقوم سوق الانتصار للكتاب والسنة، وإحياء ما اندرس من معالم الإيمان، وتآكل من بينات الهدىٰ والفرقان، ويقدر الله ما يشاء من تراجع الأهواء، فيبقىٰ أصحابها مقهورين مغلوبين»[4]

ويشهد الواقع التاريخي أنه كلما ظهر انحراف أو ضلالة، أو ابتداع علمي أو عملي، قيض الله له من أهل العلم من يتصدىٰ لإبطاله، وتحذير الأمة من شره، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة يصعب تتبعها، إذ هي بطول التاريخ الإسلامي كله، والمكتبة الإسلامية حافلة بما لا يكاد يحصىٰ من كتب الردود علىٰ الملل، والأهواء والنحل، والفرق المختلفة.

---

(١) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٢٧.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١١/ ٤٣٥

(٣) المصدر السابق ٩/ ٢٣٣.

(٤) د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام ضمن الردود ص١٦، ١٧.

ويكفي أن نشير إلىٰ نصرة صديق الأمة الأول أبي بكر الصديق ﵁ هذا الدين يوم أن ارتد من ارتد، وتعزير عمر ﵁ لصبيغ بن عسل الذي كان يسأل عن المتشابهات وقطعه شجرة الحديبية، ولما ظهر الخوارج الأولون تصدىٰ لهم علي ﵁ والصحابة وناظرهم ابن عباس، ولما ظهرت القدرية أخبرهم ابن عمر أنه بري منهم وأنهم منه براء، ولما سمع ابن مسعود ببدعة الذكر الجماعي أنكرها، وناظر عمر بن عبد العزيز الخوارج ورد علىٰ القدرية، وتتابعت تصانيف الأئمة في الرد علىٰ الجهمية وثبت الإمام أحمد في المحنة، وغير ذلك الكثير من الأمثلة[١].

ومن رحمة الله بهذه الأمة أنه لا تكاد تظهر بدعة يكاد بها الدين، أو ضلالة تخالف توحيد المرسلين إلا وينهض «من يطفئ لهيب الفتنة، ويمحو رسم الضلالة، وينصب أعلام الرسالة ومشاعل الهداية، فيجادل المضلين بالحجة والبرهان والأثارة النبوية والسلطان، ليبقىٰ الإسلام سالما من التحريف والتبديل . . . . ومن استقرأ الوحيين الشريفين رأي في مواقف الأنبياء مع أممهم، والمصلحين مع أهليهم، مواقف الحجاج والمجادلة، والرد علىٰ كل ضلالة مخالفة، وهكذا ورثتهم من بعدهم علىٰ تطاول القرون»[٢]

ومع أن ظهور الأهواء والضلالات، ومثيري الشبهات، ومعارضة أهل الباطل للدين الحق: كل ذلك شر وبلاء وفتنة، إلا أن الأمر لا يخلو من حكم ومصالح عظيمة، ومن أعظم تلك المصالح ظهور الحق وزهوق الباطل، فإن «من أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين، ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين . . . وذلك أن الحق إذا جحد وعورض بالشبهات، أقام الله تعالىٰ له مما يحق به الحق، ويبطل به الباطل، من الآيات البينات، بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة»[٣]

---

(١) انظر د. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق والبدع ١/ ٢٢٠.

(٢) د. بكر أبو زيد: الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام ص٢١.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ١/ ٨٥، ٨٦.

ومن الشواهد علىٰ ذلك أن المشركين لما كذبوا بالقرآن، واجتهدوا علىٰ إبطاله بكل طريق تحداهم الله أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور، أو سورة واحدة، فعجزوا عن المعارضة، مع شدة الاجتهاد، وقوة الأسباب، ولو اتبعوه من غير معارضة وإصرار علىٰ التبطيل، لم يظهر عجزهم عن معارضته التي بها يتم الدليل، ولما عارض السحرة موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ بسحرهم، وأبطل الله ما جاءوا به، كان ذلك مما يبين به صدق موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وكذلك الحال مع «سائر أعداء الأنبياء من المجرمين شياطين الإنس والجن، الذين يوحي بعضهم إلىٰ بعض زخرف القول غرورا، إذا أظهروا من حججهم ما يحتجون به علىٰ دينهم المخالف لدين الرسول، ويموهون في ذلك بما يلفقونه من منقول ومعقول، كان ذلك من أسباب ظهور الإيمان الذي وعد بظهوره علىٰ الدين كله بالبيان والحجة والبرهان، ثم بالسيف واليد والسنان . . . . وذلك بما يقيمه الله تبارك وتعالىٰ من الآيات والدلائل التي يظهر بها الحق من الباطل»[1]

وخلاصة الأمر «أن الدين الحق، كلما نظر فيه الناظر، وناظر عنه المناظر، ظهرت له البراهين، وقوي به اليقين، وازداد به إيمان المؤمنين، وأشرق نوره في صدور العالمين» وأما الدين الباطل فإذا «جادل عنه المجادل، ورام أن يقيم عوده المائل، أقام الله تبارك وتعالىٰ من يقذف بالحق علىٰ الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، وتبين أن صاحبه الأحمق كاذب مائق، وظهر فيه من القبح والفساد، والحلول والاتحاد، والتناقض والإلحاد، والكفر والضلال، والجهل والمحال، ما يظهر به لعموم الرجال أن أهله من أضل الضلال، حتىٰ يظهر فيه من الفساد، ما لم يكن يعرفه أكثر العباد، ويتنبه بذلك من سنة الرقاد من كان لا يميز الغي من الرشاد، ويحيا بالعلم والإيمان من كان ميت القلب»[2]

ويبقىٰ الدرس المستفاد من ذلك كله: أن أهل العلم في كل عصر مطالبون ببيان الحق للناس، ودفع الشبهات المثارة حوله، والتصدي لكل ما يظهر من بدع

---

(١) المصدر السابق ١/ ٨٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٨٨، ٨٩.

أو انحرافات، وإبطالها وتحذير الناس منها، شكرا لنعمة الله عليهم بما علمهم من العلم، وقياما بالميثاق الذي أخذه الله عليهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾

٢٣- «كلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان الربّ به أجود»[(١)]

وهذه القاعدة تعم سائر ما يحتاجه الناس، سواء أكان من الأمور التي يحتاجونها لصلاح أبدانهم، أو ما يحتاجونه لصلاح قلوبهم، وهذا كله من مقتضيات ربوبية الرب سبحانه ورحمته وكرمه ولطفه وغناه وتدبير لشأن خلقه.

ففي عالم الأبدان لما كان الناس لا يستغنون عن الهواء قط، ولو منع عنهم لماتوا خلال دقائق فقد جعل الله تنفس الهواء (الأكسجين) متاحا ومبذولا للخلق كلهم، ولا يتحكم فيه أحد، وأقل منه في الدرجة الماء، ثم الطعام، لأن الصبر عنهما أبلغ من الصبر عن الهواء[(٢)]، وهكذا، فإن حاجة الخلق «لما كانت إلىٰ الهواء أكثر من الماء والقوت كان موجودا معهم في كل مكان وزمان وهو أكثر من غيره، وكذلك لما كانت حاجتهم بعده إلىٰ الماء شديدة، إذ هو مادة أقواتهم ولباسهم وفواكههم وشرابهم، كان مبذولا لهم أكثر من غيره، وكذلك حاجتهم إلىٰ القوت لما كانت أشد من حاجتهم إلىٰ الإيواء كان وجود القوت أكثر، وهكذا الأمر في مراتب الحاجات».

---

(١) ابن تيمية: النبوات ٢/ ٦٨٤، وانظر أيضا الجواب الصحيح ٥/ ٤٣٥، وابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣٦٦.

(٢) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣٦٦.

والرب سبحانه قدر في الأرض أقواتها، وتكفل بأرزاق العباد، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ وإنما يحدث الخلل، وموت الناس جوعا أو عطشا بظلم منهم، وطغيان بعضهم علىٰ بعض، أو بذنوب يظهر معها الفساد، ويمتنع القطر من السماء، كما قال تعالىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ وقال النبي ﷺ: «**لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتىٰ يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا. ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين، وشدة المؤونة، وجور السلطان عليهم. ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا**»[١]

أما في عالم أرزاق القلوب والأرواح، وتحصيل العلم والهداية، والمعرفة بالله ودينه، فالأمر فيه أعظم وأجل، وكل «ما كان الناس أحوج إلىٰ معرفته، يسر الله دلائله للناس أعظم من تيسير غيره»[٢] ولذلك كانت أدلة «إثبات الصانع وتوحيده، وأعلام النبوة وأدلتها كثيرة جدا، وطرق الناس في معرفتها كثيرة»[٣]

ومن المعلوم أن حاجة العباد إلىٰ المعرفة بربهم ﷻ أعظم مراتب الحاجات وأجلها «فإنه لا سعادة لهم، ولا فلاح، ولا صلاح، ولا نعيم، إلا بأن يعرفوه ويعبدوه، ويكون هو وحده غاية مطلوبهم، ونهاية مرادهم، وذكره والتقرب إليه قرة عيونهم وحياة قلوبهم، فمتىٰ فقدوا ذلك كانوا أسوأ حالا من الأنعام بكثير، وكانت الأنعام أطيب عيشا منهم في العاجل، وأسلم عاقبة في الآجل، وإذا علم أن ضرورة العبد إلىٰ معرفة ربه ومحبته وعبادته والتقرب إليه فوق كل ضرورة،

---

(١) رواه ابن ماجة (٤٠١٨)

(٢) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٧/ ١٤.

(٣) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٥٥.

كانت الطرق المعرفة لهم ذلك أيسر طرق العلم علىٰ الإطلاق، وأسهلها وأهداها وأقربها، وبيان الرب تعالىٰ لها فوق كل بيان»[١]

وقد أرسل الله تعالىٰ الرسل، وأقام الحجج، وخلق النفوس مفطورة علىٰ معرفته سبحانه، وأخذ الميثاق من الخلق، كل ذلك لتستبين لهم المحجة، وتقام عليهم الحجة، وتزال عنهم المعاذير، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَۚ﴾ وقال النبي ﷺ: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله**»[٢]

ولما كانت حاجة العباد إلىٰ المعرفة بربهم سبحانه أعظم الحاجات وأجلها، بل لا غنىٰ لهم عنها طرفة عين، فقد تعددت الأدلة والبراهين علىٰ ذلك بما لا يمكن حصره، بل كل مخلوق، وكل ذرة في هذا الكون فيها شاهد ودليل علىٰ الخالق سبحانه، وفي كل شيء له آية تدل علىٰ أنه الواحد. وقد قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾

ومع وضوح تلك البراهين والحجج القاطعة، يبدو جليا صدق من قال «كيف يطلب الدليل علىٰ من هو دليل علىٰ كل شيء»[٣] وما ذاك إلا لأن «وجود الرب تعالىٰ أظهر للعقول والفطر من وجود النهار، ومن لم ير ذلك في عقله وفطرته فليتهمهما»[٤]

ومن أخطاء المتكلمين الجوهرية، أنهم حصروا طرق المعرفة بالله تعالىٰ في أدلة بعينها، رأوا أنه لا يصح الاستدلال، ولا يتم إلا بها، كدليل الحدوث

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٢) رواه البخاري (٧٤١٦) ومسلم (٢٧٦٠)

(٣) نقل هذه المقولة ابن القيم عن شيخه ابن تيمية، انظر مدارج السالكين ١/ ٨٢.

(٤) ابن القيم: مدارج السالكين ١/ ٨٣.

والإمكان، وهم بذلك قد ضيقوا واسعا، وتكلفوا ما لا برهان لهم علىٰ حصره، وقد وسع الله دلائل معرفته لعظم حاجة العباد إليها «وإن كان من الناس من قد يضيق عليه ما وسعه الله علىٰ من هداه، كما أن من الناس من يعرض له شك وسفسطة في بعض الحسيات والعقليات، التي لا يشك فيها جماهير الناس»[1]

والحق الذي يظهر للمنصف أن طرق المعارف، وتحصيل العلم والحقائق، متنوعة في نفسها، وغير محصورة في طريق واحد «والمعرفة بالله أعظم المعارف، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها، فمن حصرها في طريق معين بغير دليل يوجب نفيًا عامًا لما سوىٰ تلك الطريق لم يقبل منه، فإن النافي عليه الدليل، كما أن المثبت عليه الدليل»[2]

وثمة إفراط وتفريط كثير حصل في هذا الباب من المتكلمين وغيرهم، والمنصف يدرك أن من «حصر العلم بطريق عينه هو، مثل حد معين ودليل معين، أخطأ كثيرا، كما أن من قال إن حد غيره ودليله لا يفيد بحال أخطأ كثيرا، وهذا كما أن الذين أوجبوا النظر وقالوا لا يحصل العلم إلا به مطلقا أخطأوا، والذين قالوا لا حاجة إليه بحال بل المعرفة دائما ضرورية لكل أحد في كل حال أخطأوا، بل المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل الفطر السليمة، فكثير من الناس يحتاج فيها إلىٰ النظر، والإنسان قد يستغني عنه في حال ويحتاج إليه في حال، وكذلك الحدود قد يحتاج إليها تارة ويستغنىٰ عنها أخرىٰ، كالحدود اللفظية والترجمة، قد يحتاج إليها تارة وقد يستغنىٰ عنها أخرىٰ»[3]

ومن تأمل أحوال الصحابة، علم يقينا أنهم لم يسلكوا تلك الطرق العويصة، ولم يعولوا عليها، بل كما قال ابن عبد البر، فإن من «من نظر إلىٰ إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة وسعد وعبد الرحمن، وسائر المهاجرين والأنصار، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا، علم

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/١٢٩.

(٢) المصدر السابق ٨/٤٦.

(٣) المصدر السابق ٣/٣٠٣، ٣٠٤.

أن الله ﷻ لم يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا من قبل حركة، ولا من باب الكل والبعض، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا، وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازما، ما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من عملهم مشهورا، أو من أخلاقهم معروفا، لاستفاض عنهم، ولشهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات»[(١)]

وليس صحيحا ما يشيع لدىٰ كثير من المتكلمين من سلوك طريق في الاستدلال علىٰ المطلوب، زاعمين أنه لا يوصل إلىٰ المطلوب إلا بهذا الطريق؛ «فإن المطلوب كلما كان الناس إلىٰ معرفته أحوج، يسر الله علىٰ عقول الناس معرفة أدلته، فأدلة إثبات الصانع وتوحيده وأعلام النبوة وأدلتها كثيرة جدا؛ وطرق الناس في معرفتها كثيرة، وكثير من الطرق لا يحتاج إليه أكثر الناس، وإنما يحتاج إليه من لم يعرف غيره. أو من أعرض عن غيره»[(٢)].

وكذلك الحال مع براهين النبوة، وأدلة صدق النبي ﷺ، فهي كثيرة ومتنوعة، وليست محصورة في دلالة المعجزة وحدها كما ذهب لذلك المتكلمون، وحصرهم هذا غير صحيح، فإن لمعرفة الحق أسبابا متعددة، والطريق إلىٰ معرفة صدق الرسول كثيرة جدا، وطريق المعجزات واحد من هذا الطرق، لكنه ليس الطريق الوحيد، ومن قال «من النظار: إن تصديق الرسول لا يمكن إلا بالمعجزة، كان كمن قال: إن معرفة الصانع لا تحصل إلا بالمعرفة بحدوث العالم. وهذا وأمثاله مما يقوله كثير من النظار الذين يحصرون نوعا من العلم بدليل معين يدعون أنه لا يحصل إلا بذلك، مما أوجب تفرق الناس، فطائفة توافقهم علىٰ ذلك، فيوجبون علىٰ كل أحد ما لم يوجبه الله ورسوله، لا سيما إن كان ذلك الطريق الذي استدلوا به مقدوحا في بعض مقدماته، كأدلتهم علىٰ حدوث العالم بحدوث الأجسام. وطائفة تقدح في الطرق النظرية جملة،

---

(١) ابن عبد البر: التمهيد ٧/ ١٥٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٩/ ٢١٣، وانظر درء التعارض ٩/ ٦٦.

وتسد باب النظر والمناظرة، وتدعي تحريم ذلك مطلقا، واستغناء الناس عنه، فتقع الفتنة بين هؤلاء وهؤلاء»[١].

وخلاصة الأمر أن كل أمر اشتدت الحاجة إليه في الدين والدنيا، فإن الله يجود به علىٰ عباده جودا عاما ميسرا، وكلما قويت حاجة الناس إلىٰ معرفة الشيء يسر الله أسبابه[٢]، ومن رحمة الله تعالىٰ أنه وسع «طريق الهدىٰ لعباده، فيعلم أحد المستدلين المطلوب بدليل، ويعلمه الآخر بدليل آخر، ومن علم صحة الدليلين معا كان كل منهما يدله علىٰ المطلوب، وكان اجتماع الأدلة يوجب قوة العلم، وكل منهما يخلف الآخر إذا عزب الآخر عن الذهن»[٣]

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٠٧.

(٢) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٦/ ٩٠، ٢٨٣.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ١٩٦، ١٩٧.

٢٤- كلما كانت الفتنة بأمر أشد، والضلال به أعظم، كانت براهين بطلانه أظهر

وهذا من رحمة الله بعباده، ولطفه بهم، وهو سبحانه يحب العذر، بل لا أحد أحب إليه العذر من الله، كما قال ﷺ: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله**»(١) ولأنه سبحانه لا يعذب عباده إلا بعد أن تقام عليهم الحجة، وتظهر لهم المحجة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾

ومع أن الدنيا قد وضعت علىٰ قاعدة الابتلاء والاختبار، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ وهو سبحانه يبتلي عباده بالشر والخير فتنة، إلا أنه من رحمة الله تعالىٰ فقد جعل البلاء محفوفا باللطف، سواء أكان البلاء مصيبة في الأبدان والأموال وما أشبه ذلك، أو كان بلاء بالفتن والشبهات المضلة للقلوب.

وما من فتنة أو شر يعظم ضرره ويعم، ويشتد بلاء العباد به، إلا ويجعل الله تعالىٰ -برحمته ولطفه- الدلائل التي تفصل الحق من الباطل، وتزيل الاشتباه والافتتان به، ظاهرة جلية، لا تكاد تخفىٰ علىٰ أحد.

ومن الشواهد علىٰ ذلك: أن فتنة المسيح الدجال من أعظم الفتن التي تمر علىٰ الخلق منذ خلق آدم عليه السلام إلىٰ قيام الساعة، كما قال النبي ﷺ: «**ما بين خلق**

(١) رواه البخاري (٧٤١٦) ومسلم (٢٧٦٠)

آدم إلىٰ قيام الساعة أمر أكبر من الدجال»[1]، ولذا فقد حذر كل الأنبياء منه، كما قال النبي ﷺ: «**إني أنذركموه، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، لقد أنذره نوح قومه، ولكني سأقول لكم فيه قولا لم يقله نبي لقومه، تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور**»[2]

ومن شدة فتنة هذا الكذاب الأشر أنه يأمر السماء أن تمطر، والأرض أن تخرج كنوزها فتطيعه، ويتسلط علىٰ شاب صالح فيقتله ثم يحييه، ومع هذه الفتنة الدهماء فإن كذب الدجال لا يخفىٰ علىٰ عاقل، فهو أعور، وربنا جل وعلا له الكمال التام الذي لا يلحقه نقص بحال.

ولو كان الدجال ربا حقا كما يدعي، لكان أول شيء يصلحه هو نقصه وعوره، ثم إنه مكتوب بين عينيه كافر يقرأها الأمي والقارئ، فأي برهان أوضح وأجلىٰ من هذا البرهان، وهكذا فإن في الدجال وصفاته «دلالة بينة لمن عقل علىٰ كذبه، لأنه ذو أجزاء مؤلفة، وتأثير الصنعة فيه ظاهر، مع ظهور الآفة به من عور عينيه، فإذا دعا الناس إلىٰ أنه ربهم، فأسوأ حال من يراه من ذوي العقول أن يعلم أنه لم يكن ليسوي خلق غيره ويعدله ويحسنه، ولا يدفع النقص عن نفسه، فأقل ما يجب أن يقول: يا من يزعم أنه خالق السماء والأرض، صور نفسك وعدلها، وأزل عنها العاهة، فإن زعمت أن الرب لا يحدث في نفسه شيئا، فأزل ما هو مكتوب بين عينيك»[3]

كذلك لما افتتن كثير من الخلق بعيسىٰ عليه السلام، وزعموا أنه إله أو ابن إله، فقد تعددت أدلة القرآن علىٰ بطلان ألوهيته، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ

(١) رواه مسلم (٢٩٤٦)

(٢) رواه البخاري (٦١٧٥) ومسلم (١٦٩)

(٣) ابن حجر: فتح الباري ٢٣/١٠٣.

﴿٥٩﴾ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ كما أن أول ما نطق به عيسىٰ عليه السلام في المهد هو قوله: ﴿إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا﴾

كما قدر الله تعالىٰ أن يكون من أشراط الساعة وعلامات آخر الزمان: نزول عيسىٰ عليه السلام، ليبطل دعاوىٰ من زعموا أنه الله أو ابن الله أو ثالث ثلاثة، وليكسر بنفسه الصليب، الذي زعم الزاعمون أنه صلب عليه وأنه رمز لدينه، وليقتل الخنزير، ولا يقبل دينا غير الإسلام، كما قال النبي ﷺ: «**والذي نفسي بيده، ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتىٰ لا يقبله أحد**»[١]

---

(١) رواه البخاري (٢٢٢٢) ومسلم (٢٤٢)

٢٥- إذا ترك المسلمون مجاهدة أعدائهم بالحجة والبرهان، غزاهم العدو في عقر دارهم

وبيان ذلك أن الحرب في عالم العقائد والأفكار، تتشابه في بعض جوانبها وقوانينها مع الحرب في العالم الحسي، ومن أوجه الشبه أن من قصر في مدافعة شبهات الأعداء، ورد أباطيلهم، وتواني في بيان فساد عقائدهم، ودعوتهم إلىٰ المعتقد الحق، فإن ذلك سوف يشجعهم علىٰ أخذ زمام المبادرة في هذا الباب، والطمع في رد أبناء المسلمين عن دينهم، وغزوهم في عقر دينهم.

ومما يستأنس به في هذا المعنىٰ أن الله تعالىٰ قال في كتابه الكريم: ﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾ والمجاهدة هنا جاءت علىٰ وزن مفاعلة «وهي لا تكون إلا بين طرفين يجاهد كلًا منهما الآخرُ: أحدهما هنا يجاهد بالوحي، والآخر يجاهِد بالهوىٰ، فلا ينفك الأمر عن جهاد؛ فمهما تركنا أو أهملنا جهاد أهواء المبطلين بالقرآن، فلن يتركوا هم مجاهدتنا، وسيغزونا بها في عقر دارنا»[(١)]

ولعل أحداث التاريخ شاهدة علىٰ ذلك، فكتابات النصارىٰ الأوائل ممن عاشوا في بلاد الإسلام كيوحنا الدمشقي، كانت دفاعية في المقام الأول، وتهدف لتحصين النصارىٰ أمام المد الإسلامي الزاحف، وتلقينهم بعض الشبهات التي

---

(١) انظر ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٩/٥٣، ود. عبد العزيز كامل: مقال بعنوان «السلاح الأمضىٰ في حرب الأفكار: ﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾»

يستعينون بها في مجادلة المسلمين، ولذا جاءت كتاباته علىٰ طريقة الجدل: إن قال لك المسلم كذا فقل له كذا.

ومن نماذج ذلك: محاولة يوحنا الدمشقي تلقين النصراني الحجة، وإثارة الشبهات من خلال التلاعب بمعنىٰ كلمة الله التي وصف بها عيسىٰ عليه السلام من جهة، وربط ذلك بالقرآن كلام الله غير المخلوق من جهة أخرىٰ. حيث قال يوحنا الدمشقي مخاطبا النصارىٰ «إذا ما سألك المسلم قائلا: من هو المسيح برأيك؟ قل له دونما خشية من الخطأ في ذلك: إنه كلمة الله، لأن الكتاب المقدس يدعوه كلمة الله وحكمته، وساعده وقدرته، وألقابا أخرىٰ عديدة مشابهة .. واسأله أنت بدورك وقل له «ماذا يدعي المسيح في كتابكم»؟ فإذا ما أراد أن يسألك في موضوع آخر تهربا من الإجابة، فلا تجبه قبل أن يجيبك عن سؤالك. وهكذا سيكون مُرغما علىٰ إجابتك حتما فيقول في كتابي يدعىٰ المسيح روح الله وكلمته، عندئذٍ قل له من جديد: روح الله والكلمة بحسب كتابك، هل هما غير مخلوقين أم مخلوقان، فإذا قال لك إنهما غير مخلوقين؛ قل له: هاإنك توافقني في الرأي، لأن من لم يخلقه أحد بل من يخلق كل الأشياء هو الله»[1]

ولا يخفىٰ ما في هذا الكلام من مغالطة فجة، وتلاعب بالألفاظ، فعيسىٰ عليه السلام كلمة الله بمعنىٰ أنه كان بالكلمة وهي كن، وليس هو الكلمة ذاتها، كما أن إضافة الروح إلىٰ الله إضافة تشريف، وعيسىٰ عليه السلام عبد مخلوق مربوب، وجد بعد أن لم يكن، أما القرآن فهو كلام الله، وصفة من صفاته ليس بمخلوق، وإذا كان هذا المبطل يحتج بأن عيسىٰ إله غير مخلوق، لأنه وصف بروح الله، أو لأنه كلمة الله، فيلزمه مثل ذلك في آدم عليه السلام الذي نفخ الله فيه من روحه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ وقال له كن فكان، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾.

---

(١) يوحنا الدمشقي: الهرطقة المائة ص٧٠.

والشاهد: أنه حينما انكفأ المسلمون علىٰ أنفسهم، وتوقفت حركة الفتوحات، بدأت علىٰ الجانب الآخر حملات مسعورة من الاستشراق والتنصير لتشويه صورة الإسلام، وغزو دياره في الصميم، والتحول من مرحلة الدفاع إلىٰ مرحلة الهجوم الشرس.

ومن السنن المطردة أن الأمة متىٰ جاهدت عدوها «ألف الله بين قلوبها، وإن تركت الجهاد شغل بعضها ببعض»[1] وأن المسلمين إذا تركوا الجهاد في سبيل الله «فقد يبتليهم بأن يوقع بينهم العداوة، حتىٰ تقع بينهم الفتنة كما هو الواقع؛ فإن الناس إذا اشتغلوا بالجهاد في سبيل الله جمع الله قلوبهم، وألف بينهم، وجعل بأسهم علىٰ عدو الله وعدوهم، إذا لم ينفروا في سبيل الله عذبهم الله، بأن يلبسهم شيعا ويذيق بعضهم بأس بعض»[2]

ولا تقتصر تطبيقات القاعدة التي معنا علىٰ أعداء الإسلام الخلص الظاهرين، بل يمكن ملاحظتها أيضا في الطريقة التي يبث بها الحداثيون والعلمانيون شبهاتهم، والتي تتناسب طردا وعكسا مع درجة المدافعة لمشاريعهم قوة وضعفا، فحيثما قوي الوعي وانتشر العلم والدين، لجأوا للمناورة والخداع، وإذا حدث العكس ومكن لهم من قبل قوىً محلية أو خارجية، خلعوا برقع المداراة وتدرجوا إلىٰ نوعية من الخطاب أكثر سفورا وضلالا.

وعلىٰ سبيل المثال، ففي عقود سابقة من العصر الحاضر كان هؤلاء العلمانيون يشعرون بشيء من الحرج والحساسية تجاه الخوض في بعض القضايا المتعلقة بالقرآن الكريم، ولا سيما ما تعلق بقطعية ثبوته وتواتر نقله، وقد اعترف بعضهم[3] أن مثل هذه الموضوعات تعتبر خطوطا حمراء، ينبغي البعد عنها في المرحلة الحاضرة[4]، ويستحيل عمليا فتح الباب لمناقشتها[5]، لأن ما يسميه -

---

(١) ابن تيمية: جامع المسائل المجموعة الخامسة ص٣٠٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٥/ ٤٤، ٤٥.

(٣) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول ص١٨.

(٤) انظر: موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٨٢.

(٥) محمد أركون: الفكر الإسلامي قراءة علمية ص٥١.

علماني مثل أركون- بالأرثوذكسية الإسلامية، كانت «تضغط دائما بالمحرمات علىٰ الدراسات القرآنية، وتمنع الاقتراب منها أكثر مما يجب»(١)، وقد أدىٰ ذلك كله إلىٰ أن المعركة التي جرت من أجل تقديم طبعة نقدية محققة عن النص القرآني لم يعد الباحثون يواصلونها، أو «يتجرأون عليها، أو علىٰ أمثالها، خوفا من رد فعل الأصولية الإسلامية المتشددة»(٢) والتي ترىٰ أن «القرآن يمثل قدس الأقداس، وبالتالي فتطبيق الدراسة العلمية عليه، يعتبر جرأة ما بعدها جرأة، بل ويعتبر تدنيسا وكفرا»(٣)

وثمة اعترافات مدهشة لكثير من العلمانيين(٤)، يعترفون فيها باضطرارهم إلىٰ التلميح -دون التصريح- في بعض القضايا الحساسة، وعلىٰ رأسها ما يتعلق بالقرآن الكريم، لأن الوقت لم يحن بعد لإظهارها، كما ينصحون بسياسة النفس الطويل، وعدم إبداء ما عندهم دفعة واحدة، حتىٰ لا يستثيروا مشاعر الجماهير، ويدفعوهم لرد فعل عكسي لما يقصدونه، وعلة ذلك في رأيهم أن ظروف البيئة العربية لا تسمح بنقد مماثل للنقد اللاهوتي في الغرب، الذي مورس علىٰ الكتاب المقدس، ويجب علىٰ المرء أن يعيش داخل واقعه لا خارجه، حتىٰ يستطيع تغييره(٥)، وهذه الظروف نفسها تعد عذرا -في رأيهم- لمن لا تواتيهم الجرأة علىٰ إثارة القضايا المحرجة والحساسة في دائرة العلوم الإسلامية، وعسر التجاوز للأسيجة والخطوط الحمراء الضمنية والصريحة، التىٰ وضعها العلماء المسلمون علىٰ مر العصور، مما جعل «إخضاع المسلمات للنقد والتمحيص يتطلب قدرا من الشجاعة، وأن إعادة النظر في ما يحشر تعسفا ضمن المعلوم من الدين بالضرورة قد تجر لمن يمارسها الويلات، وشتىٰ التهم والصعوبات»(٦)

---

(١) محمد أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ص٤٤.

(٢) المصدر السابق ص٤٤.

(٣) هاشم صالح: التعليق علىٰ كتاب أركون الفكر الأصولي واستحالة التأصيل هامش ص٤٤.

(٤) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول ص١٨.

(٥) محمد عابد الجابري: التراث والحداثة ص٢٦٠.

(٦) عبد المجيد الشرفي: تقديمه لكتاب بسام الجمل: أسباب النزول ص٧.

ومن النصوص المهمة جدا، والكاشفة عن تكتيك العلمانيين في التعامل مع قضايا العقيدة والدين والقرآن والسنة، ما ذكره حسن حنفي من أن «علوم التأويل وقراءة الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي ميدان ملغوم، يمكن السير فيه، شرط عدم وطء أحد الألغام فتنفجر في السائر علىٰ الأقدام دون رؤية أو تبصر، إن وضع القنابل الموقوتة قد تكون مهمة جيل وليس تفجيرها، وسيأتي الوقت عندما ينتهىٰ أجلها بالانفجار، حتىٰ تحدث فعلها بعد أن تتحول المعارك الجزئية الفردية إلىٰ معركة كلية شاملة. أن تقال الحقائق إلىٰ المنتصف، ثم يكمل جيل قادم النصف الآخر، خير من أن تقال مرة واحدة فتلفظ مرة واحدة كالكره التي تقذف في الحائط فترتد علىٰ صاحبها. أن تقال الحقائق علىٰ نحو متشابه ويترك لجيل قادم إحكامها، خير من أن تقال محكمة فتقابل بمحكم آخر، وتسيل الدماء في عصر التكفير والتخوين المتبادلين»[١].

وتطبيقا لهذا التكتيك المخادع، فقد نصح حسن حنفي صاحبه نصر أبو زيد أن يغير من أسلوبه الصادم والمستفز لعقائد الجمهور، وبدلا من ذلك فعليه أن «يحاول أن يتبع سياسة النفس الطويل، وليس النفس القصير، وأن يكون أقل مثالية وأكثر واقعية، وأن معارك التاريخ لا يتم النصر فيها بين عشية وضحاها»[٢]

لكن مع كل هذه الاعترافات العلمانية، فمن الملاحظ أنه مع مرور الوقت وتغير الظروف والأوضاع في العالم الإسلامي، زال كثير من الحرج الذين كان موجودا لدىٰ بعضهم تجاه الخوض فيما يتعلق بالقرآن الكريم، وصرنا نرىٰ خطابا مختلفا خاليا من الحساسية، ولم يعد مستغربا أن نرىٰ تشكيكا صريحا أو ضمنيا فيما هو من ضرورات الدين وثوابت الاعتقاد، ومن ذلك مثلا مسألة قطعية ثبوت النص القرآني، وسلامته التامة من لحوق التحريف زيادة أو نقصا[٣].

---

(١) حسن حنفي: حوار الأجيال ص٥١٢.

(٢) المصدر السابق ص٤٣٦.

(٣) انظر موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٨٣.

ويضاف لذلك توالي الدعوات في كتبهم المختلفة إلىٰ المواجهة الصريحة، والجرأة في التعامل مع الأسئلة الممنوعة والمحرمة في مجال الفكر الإسلامي دون خوف أو وجل، حيث نادىٰ بعضهم بالكف عن المداورة والالتفاف في مواجهة قضية دقيقة وحساسة مثل تاريخية القرآن الكريم، قائلا «لا مجال إذا للمداورة والالتفاف، بل الأحرىٰ والأولىٰ مجابهة المشكلة، بدلا من الدوران حولها، والحل يكون في البرهنة علىٰ أن قراءة القرآن لم تكن يوما ولا يمكن أن تكون إلا تاريخية، ما دام الإنسان لا ينفك عن تاريخيته وزمنيته. هكذا كان الأمر علىٰ الدوام»[١]

وهكذا يبدو واضحا أن هؤلاء العلمانيين قد وجدوا أن انتظار تهيؤ المجتمع لتقبل أفكارهم ربما يطول، ولذا فلا مفر من تعجيل وتيرة التغيير، من خلال سلوك النقد التشكيكي العدمي، بطريقة ظاهرها العناية بالتراث[٢]، وباطنها وغايتها تحقيق أهدافهم الحداثية، ومن ثم فقد انتقلوا من مرحلة المداورة والمناورة إلىٰ مرحلة الصراحة -بل الفجاجة- في عرض آرائهم حول القرآن الكريم وعلومه، وعدم التواني عن توظيف أي قضية من قضاياه لخدمة مشروعهم العلماني، والسعي لترسيخه في المجتمعات العربية الإسلامية[٣].

---

(١) علي حرب: نقد النص ص٧٧.

(٢) انظر د.صالح الدميجي: موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين ص٢٥٨.

(٣) التوظيف العلماني لأسباب النزول ص٢٢.

٢٦- الفراغ غير مقبول في العالم المحسوس، ولا في عالم العقائد والأفكار، وإذا تكاسل أهل الحق عن نشر حقهم، ملأ أهل الباطل الفراغ بباطلهم

وكون العالم المحسوس لا يقبل الفراغ أمر مشاهد وملموس علىٰ مستويات عدة، منها المستوىٰ الحسي البسيط، ومنها المستوىٰ السياسي، فإذا خلت بلدة أو إقليم من سلطة ما، تقدم من يملأ الفراغ بحق أو باطل، وهذا أمر مشاهد علىٰ مدار التاريخ، وكانت العادة أنه إذا أوشكت إمبراطورية أو دولة كبير علىٰ السقوط تحفز المتنافسون لاقتناص الفرص وتوزيع التركة فيما بينهم، والغلبة للأقوىٰ والأشد مكرا ودهاء.

وقد حدث شيء من هذا في العهد القريب مع الخلافة العثمانية قبل سقوطها، حيث صار يطلق عليها «رجل أوروبا المريض» وهو اللقب الذي أطلقه قيصر روسيا نيكولاي الأول علىٰ الدولة العثمانية سنة ١٨٥٣م بسبب ضعفها، ودعا بريطانيا أن تشترك معه في اقتسام أملاك الدولة، ثم شاع هذا الاسم بعد ذلك، واستعملته الدول الأوربية الأخرىٰ، ويرجع سبب ذلك إلىٰ الهزائم التي تكبدتها الدولة العثمانية من الدول الأوروبية، وأفقدتها الكثير من أراضيها،

فذهبت مهابتها ومكانتها بين الأمم، وأخذت الدول الأوروبية تخطط فيما بينها لاقتسام أملاكها الممتدة علىٰ ثلاث قارات[1].

والحال نفسه حدث بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأفول شمس الإمبراطورية الإنجليزية والفرنسية، وتقدم كل من أمريكا وروسيا لملأ الفراغ، ووراثة مناطق النفوذ القديمة لتلك الإمبراطوريات اللافظة أنفاسها.

أما في عالم العقائد والأفكار، فالأمر من الوضوح بالمكان، والناس في أي أمة أو دولة أو حتىٰ علىٰ المستوىٰ الفردي لا مناص لهم من عقائد يعتنقونها، وأفكار يتبنونها -حقا كانت أو باطلا- في كل مجالات الحياة، ولا يتصور أن يبقوا هكذا خلوا من أي معتقد، وإذا لم يتقدم أهل الحق لنشر حقهم، ملأه أهل الباطل بمعتقداتهم الفاسدة، ثم في مرحلة لاحقة، إذا ترك الباطل دون رد ومدافعة، فسوف يؤدي ذلك إلىٰ تمدده وانتشاره.

ونشر الأفكار قد يكون بالأساليب الناعمة الخالية من الإكراه، وقد يكون بالقوة الغاشمة التي لا تقبل تفاهما، ويكون ذلك غالبا في حال تبني تلك الأفكار من قبل دولة ترىٰ أن مشروعها الفكري والسياسي لا يتم إلا إذا حولت المجتمع كله لتلك الفكرة.

وثمة شواهد عديد علىٰ ذلك في القديم والحديث، منها ما كانت تفعله قديما الإمبراطوريات الرومانية والفارسية، وحديثا الشيوعية من نشر معتقداتها بالقوة والبطش، وحدث الأمر نفسه علىٰ مستوىٰ المذاهب والفرق، مثلما فعلت الدولة الصفوية في نشر التشيع الاثني عشري، والفاطمية في نشر الإسماعيلية، وكذا دويلات الباطنية المتعددة، ومثلما فعلت دولة المرابطين ومؤسسها ابن تومرت في فرض المذهب الأشعري، وغير ذلك من الأمثلة في القديم والحديث.

---

(١) انظر محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص٤٩٣، ود. إسماعيل أحمد باغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ص١٤١.

والدرس المستفاد من ذلك كله: هو أهمية نشر الحق، والدعوة إليه، والتحرك به، وإبقائه حيا بين الناس، ومن جانب آخر، فلا يصح الاستهانة بظهور الأفكار المنحرفة، والمذاهب الباطلة وتركها تتمدد دون رد ومواجهة.

وقد جرت العادة في تلك الأفكار أن تبدأ صغيرة بواسطة شخص، أو مجموعة محدودة العدد، ثم تتضخم وربما تصير دولة كبرىٰ، ومن أمثلة ذلك حركة الزنج، ودعوات القرامطة، وأتباع مدعي النبوة والألوهية كالمقنع الخراساني وغيره، وظهور البابية والبهائية والقاديانية والقرآنيين، ودعوة محمد بن تومرت، ونشوء الدولة الصفوية وتمددها من خلال جماعة صغيرة شيعية صوفية، حتىٰ صارت إمبراطورية شيعية كبيرة، حولت بلاد فارس -علىٰ المستوىٰ الرسمي- من السنة إلىٰ التشيع.

٢٧- القلب إذا لم يملأ بالحق ملئ بالباطل، ومن لم يتعبد لله تعبد لغيره «والمستكبر عن الحق يبتلى بالانقياد للباطل»(١)

وهذه قاعدة مطردة لا يتصور تخلفها بحال، ويشهد لصحتها نصوص الشرع، وشواهد الواقع العديدة كما أنها مبنية علىٰ تأمل حقيقة القلب والنفس البشرية، والتي لا يمكن أن تكون فارغة تماما، وخلوا من أي فكر، أو عمل، أو توجه.

والأصل في هذا الباب أن كل إنسان لابد له من معبود ومألوه، وإذا لم يتأله التأله الحق، تأله تألها باطلا، وقد يكون إلهه حينئذ: الهوىٰ، أو الشيطان، أو الدنيا، أو غير ذلك من المعبودات الباطلة.

ومن الأدلة علىٰ هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ﴾ وقال النبي ﷺ: «**تعس**

(١) ابن تيمية: الإيمان الأوسط ص١٧٥، ومجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٢٩.

عبد الدينار، والدرهم، والقطيفة، والخميصة، إن أعطي رضي، وإن لم يعط لم يرض»[1]

والنفس البشرية لابد لها من شيء تعتقده وتؤمن به، ولا يتصور خلوها تماما من أي معتقد «ولا بد لكل إنسان من إله يألهه ويعبده»[2] وحاجة بني آدم «إلىٰ التأله أعظم من حاجتهم إلىٰ الغذاء، فإن الغذاء إذا فقد يفسد الجسم، وبفقد التأله تفسد النفس، ولن يصلحهم إلا تأله الله وعبادته وحده لا شريك له، وهي الفطرة التي فطروا عليها»[3]

ويترتب علىٰ الحقيقة المتقدمة أن «كل من استكبر عن عبادة الله، لا بد أن يعبد غيره، فإن الإنسان حساس يتحرك بالإرادة . . . وكل إرادة فلا بد لها من مراد تنتهىٰ إليه، فلا بد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهىٰ حبه وإرادته، فمن لم يكن الله معبوده ومنتهىٰ حبه وإرادته، بل استكبر عن ذلك، فلا بد أن يكون له مراد محبوب يستعبده غير الله، فيكون عبدا لذلك المراد المحبوب، إما المال، وإما الجاه، وإما الصور، وإما ما يتخذه إلها من دون الله، كالشمس والقمر والكواكب والأوثان»[4]

ومن الثابت بالاستقراء «أنه كلما كان الرجل أعظم استكبارا عن عبادة الله، كان أعظم إشراكا بالله، لأنه كلما استكبر عن عبادة الله ازداد فقرا وحاجة إلىٰ المراد المحبوب، الذي هو المقصود: مقصود القلب بالقصد الأول، فيكون مشركا بما استعبده من ذلك»[5]، وهذا الذي يحدث للمستكبر ضرب من ضروب العقاب والخزي «وقد جرت عادة الله سبحانه: أن يذل من آثر الأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، ويجعله عبرة للعقلاء. فأول هذا الصنف إبليس، ترك السجود لآدم

---

(١) رواه البخاري (٦٤٣٥)

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٤/ ١٧٣.

(٣) ابن تيمية: جامع الرسائل ٢/ ٢٣٠.

(٤) ابن تيمية: العبودية ص١٠٠.

(٥) المصدر السابق ص١٠٢.

كبرا، فابتلاه الله بالقيادة لفساق ذريته، وعباد الأصنام لم يقروا بنبي من البشر، ورضوا بإله من الحجر»[1]

والناس في المسائل الاعتقادية الكبرىٰ، والقضايا المصيرية، إما مؤمنون بالمعتقد الحق أو كافرون به، كما قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ وليس ثمة مساحة وسط رمادية بين الحق والباطل، بل ليس بعد الحق إلا الضلال، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ ومن لم يؤمن بالحق فهو بالضرورة، مرتكس في الباطل.

والقاعدة التي معنا لا تصدق فقط علىٰ أصحاب الملل والديانات -وضعية أو ذات أصل سماوي- بل إنها تصدق أيضا علىٰ أشد أعداء الدين ومنكريه، من الملاحدة والربوبيين، ومن سار علىٰ طريقتهم، رغم ما قد يظنه البعض أن الملحد شخص لا دين له قط، ولا يعتقد شيئا، وأنه منكر لوجود الإله نفسه، فضلا عن النبوات والأنبياء وسائر الأديان.

والواقع أن جحود الملحد لربه هو في حقيقته اعتقاد ينطوي عليه قلبه، والإلحاد والنزعات العلموية المتطرفة، ورد الوجود إلىٰ الطبيعة. كل ذلك هو بمثابة دين عند أصحابه -بمعنىٰ ما- تنعقد عليه قلوبهم، ويدافعون عنه، ويتعصبون له، ويهاجمون مخالفيه، والمتأمل لظاهرة الإلحاد الجديد يلحظ بوضوح: أنه صار عند أصحابه بمثابة دين واعتقاد، له روابط، وطقوس، ودعاية، بل كنائس وكهان، ويسخر أتباعه حياتهم لنشره، والدعاية له، ومهاجمة مخالفيه[2].

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٤٣٣، ٤٣٤

(٢) انظر عبد الله العجيري: مليشيا الإلحاد ص٣٩، ٩٠، ود. هيثم طلعت: كهنة الإلحاد الجديد ص١٥.

القسم الثاني

قواعد وضوابط متعلقة بفهم مقالات المخالفين

وأسباب ظهورها، ونسبتها لأصحابها

٢٨- معرفة حقيقة مقالات الفرق، ووقت ظهورها، ومراحل تطورها، والأسس التي قامت عليها: شروط مهمة لتقديم رد كاف عليها

وهذه الأمور المذكورة كلها شروط مهمة ولازمة لتقديم رد قوي ومحكم علىٰ الشبهات الباطلة، ومقالات الطوائف المنحرفة، وكل رد لا يتفهم أسس الشبهة، وجذورها، وأسباب نشأتها، ودوافعها، أو أصل المذهب المنحرف -دينا أو فرقة- فهو رد ناقص، وكثيرا ما يقف عند جزئيات ويغفل كليات، أو يعالج العرض دون أصل المرض.

وحينما أرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلىٰ اليمن، قال له: «**إنك تأتي قوما أهل كتاب**»[1] فأخبره النبي ﷺ بحقيقة دينهم، كي يعرف معتقد من يدعوهم إلىٰ الله، وليعد للأمر عدته، ولأن «أهل الكتاب أهل علم في الجملة، فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان»[2]

ومن الواجب علىٰ الناقض لكلام غيره -كما ذكر ابن الوزير- أن يبدأ بفهمه أولا «ويعرف ما قصد به ثانيا، ويتحقق معنىٰ مقالته، ويتبين فحوىٰ عبارته، فأما لو جمع لخصمه بين عدم الفهم لقصده، والمؤاخذة له بظاهر قوله، كان كمن

(١) رواه البخاري (١٤٩٦) ومسلم (٢٩)

(٢) ابن حجر: فتح الباري ٣/٣٥٨.

رمىٰ فأشوىٰ، وخبط خبط عشوا. ثم إن نسب إليه قولا لم يعرفه، وحمله ذنبا لم يقترفه، كان ذلك زيادة في الإقصا، وخلافا لما به الله تعالىٰ وصىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ إلىٰ أمثالها من الآيات»[١]

أما وجه الأهمية لمعرفة النشأة، والتطور لمقالات الفرق والمذاهب، فمن القواعد العامة أننا «إذا أردنا أن نفهم أي شيء فهما دقِقا؛ فإن علينا أن نفهم لحظة ولادته ونشأته، وأن نفهم الأطوار التي تقلب فيها؛ لأننا إذا لم ندرك هذا علىٰ نحو جيد، فلن نتمكن من فهم ذلك الشيء علىٰ الوجه المطلوب؛ فالحاضر يظل مبهما إلا إذا فهمنا الماضي، وجذع الشجرة يظل غامضا إلا إذا عرفنا امتدادات جذوره، والحقيقة أن التاريخ يحتفظ بالسجل الجيني والنفسي للناس، ويحتفظ بمدلولات الأطوار والتطورات والطفرات والانكسارات التي مرت بها الأشياء، ومن ثم فإن فهم كل ذلك يستلزم العودة إليه»[٢]

ويضاف لذلك أن طبيب الأبدان والراد علىٰ الشبهات والأباطيل، كليهما محتاج لمعرفة سبب المرض وعلة الداء، ولا خلاف أن «معرفة المرض وسببه يعين علىٰ مداواته وعلاجه، ومن لم يعرف أسباب المقالات -وإن كانت باطلة- لم يتمكن من مداواة أصحابها وإزالة شبهاتهم»[٣]

وبناء علىٰ ما تقدم يمكن القول بأن «أصح المسالك وأدقها وأنفعها في فهم العقائد: فهم أصولها ثم فروعها، لمعرفة منشأ كل ضلالة، وانفكاكها عن أصل صحيح، ومعرفة كيف ردها السلف ونقضوها، فإن معرفة أصول الحق باب لمعرفة أصول الباطل وفروعه، فتعلم أصول العقائد مقدم علىٰ معرفة فروعها»[٤]

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ١/٣٨.

(٢) د.عبد الكريم بكار: حول المنهج أسس ومفاهيم للتفكير المستقيم ص٩٠.

(٣) ابن تيمية: الرد علىٰ البكري ص١١٥.

(٤) عبد العزيز الطريفي: الخراسانية ص٢١

ولهذا كان ابن تيمية يقول لخصومه في سياق الرد عليهم «أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»[1]. وقال لهم أيضا لما ناظروه في الواسطية «كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه»[2]. ووصفه تلميذه ابن عبد الهادي فقال «وأما معرفته بالملل والنحل، والأصول والكلام، فلا أعلم له فيه نظيرا»[3] وقد انفتح له «من الرد علىٰ الفلاسفة والجهمية وسائر أهل الأهواء والبدع ما لا يوصف ولا يعبر عنه»[4]

وهذه المعرفة الدقيقة بحقيقة المقالات وجذورها ومآلاتها، كانت سببا في انبهار طوائف من الصوفية المتفلسفة القائلين بوحدة الوجود والحلول والاتحاد من معرفة ابن تيمية الدقيقة بمذهبهم، وفي وصف ذلك يقول «لما بينت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم، وسر مذهبهم صاروا يعظمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذم والرد لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا لي من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجل عن الوصف، كما تبذله النصارىٰ لرؤسائهم، والإسماعيلية لكبرائهم، وكما بذل آل فرعون لفرعون»[5].

وقد حكىٰ ما جرىٰ بينه وبين طوائف من الصوفية الاتحادية فقال «اجتمع بي طوائف من هؤلاء وخاطبتهم في ذلك، وصنفت لهم مصنفات في كشف أسرارهم، ومعرفة توحيدهم، وبيان فساده، فإنهم يظنون أن الناس لا يفهمون كلامهم، فقالوا لي: إن لم تبين وتكشف لنا حقيقة هذا الكلام الذي قالوه، ثم تبين فساده وإلا لم نقبل ما يقال من رده، فكشفت لهم حقائق مقاصدهم، فاعترفوا بأن ذلك هو المراد، ووافقهم علىٰ ذلك رءوسهم، ثم بينت ما في ذلك

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٨٤

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٦٣

(٣) ابن عبد الهادي: العقود الدرية ص٣٣.

(٤) المصدر السابق ص١١١.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ١٣٨.

من الفساد والإلحاد، حتىٰ رجعوا وصاروا يصنفون في كشف باطل سلفهم الملحدين، الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد، والعرفان واليقين»[(١)].

ولعل معرفتنا بحال رجل مثل عبد الله بن سبأ، ومتىٰ ظهر، وكيف تدرج في دعوته حتىٰ وصل إلىٰ القول بألوهية علي رضي الله ورجعته، وكذا معرفة جذور ابن سبأ اليهودية، كل ذلك مهم جدا في فهم مذهب التشيع، ومعرفة الأصول العقدية التي تبناها.

وكذلك الحال في معرفتنا بمقالة التعطيل، وأوائل من قالوا بها، مثل الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، والمؤثرات علىٰ فكرهم، ومدىٰ تأثرها بروافد أجنبية، كما جزم بذلك بعض أهل العلم، ممن رجحوا أن «أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني أن الله ﷻ ليس علىٰ العرش حقيقة، وأن معنىٰ استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ ونحو ذلك- هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه. وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم: اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ»[(٢)]

ومن المهم أيضا معرفة القواسم المشتركة بين الفرق المختلفة، وأوجه الشبه والاختلاف، ومراحل التطور وعلاقات التأثير والتأثر، والتداخل بين مقالاتها، ولا شك أن هناك علاقات تأثير وتأثر وتقارب بين كل من المعتزلة من جهة، وبين الاثني عشرية والزيدية والأشاعرة من جهة أخرىٰ، كما أن هناك أوجه صلة بين الشيعة والصوفية، وبين الصوفية والأشعرية، وغير ذلك مما رصدته دراسات

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٠.

عديدة، ومن فوائد ذلك «التنبيه علىٰ تشابه رؤوس الضلال، حتىٰ إذا فهم المؤمن قول أحدهم أعانه علىٰ فهم قول الآخر؛ واحترز منهم، وبين ضلالهم»[1]

ولا بد أن يصاحب تلك المعرفة بمذاهب أهل البدع، اطلاع واسع، واستقراء دقيق لكتب أهل السنة وأقوال أئمتهم، لا سيما أقوال الصحابة والتابعين والعلماء الكبار عبر العصور المتتابعة ومعرفة أقوالهم، وتوظيف ذلك كله في مقام الرد علىٰ المخالفين، وبيان انحرافهم عما قال به أئمة الإسلام، وقد كان ابن تيمية يكرر التحدي لخصومه بأن يأتوا بنص عن السلف يقرر مقالتهم[2] فيقول «أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين، إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك. وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف»[3]

وقال أيضا متحديا مخالفيه «قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة -التي أثنىٰ عليها النبي ﷺ حيث قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»- يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة، توافق ما ذكرته، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم»[4]

ومن الفوائد الأخرىٰ لمعرفة حقيقة أقوال الفرق وأصولها وأسباب اعتناقها: العلم بالحق، ورحمة الخلق، لأن من «عرف حقائق أقوال الناس، وطرقهم التي دعتهم إلىٰ تلك الأقوال، حصل له العلم والرحمة؛ فعلم الحق، ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين،

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/٥٩٣، ٥٩٤.

(٢) انظر د.أحمد الصويان: أصول وقواعد منهجية ص٧-١٠.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/٢٢٩.

(٤) المصدر السابق ٣/١٦٩.

وهذه خاصة أهل السنة المتبعين للرسول ﷺ؛ فإنهم يتبعون الحق، ويرحمون من خالفهم باجتهاده، حيث عذره الله ورسوله، وأهل البدع يبتدعون بدعة باطلة، ويكفرون من خالفهم فيها»[١]

(١) ابن تيمية: شرح الأصبهانية ص٤٣.

٢٩- «يظهر من البدع أولًا ما كان أخف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة»[(١)] وكلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف

وثمة شواهد عدة علىٰ صحة هذه القاعدة، منها ما هو مستنبط من النصوص الشرعية، ومنها ما يدل عليه استقراء الوقوع التاريخي لظهور البدع ونشأة الفرق، وتطورها، وتفاوتها في درجات الضلال والانحراف.

فالسابقون السابقون كما أخبر الله عنهم: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ والصحابة رضوان الله عليهم من تلك الثلة المباركة[(٢)]، وهم أفضل الأمة دينا وعلما، وصلاحا واجتماعا علىٰ الحق وقياما به، وقرنهم هو خير القرون ثم قرنين من بعده، كما قال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(٣)] وقال ﷺ: «**لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه، حتىٰ تلقوا ربكم**»[(٤)]

---

(١) ابن تيمية: التدمرية ص١٩٤.

(٢) وثمة أقوال عدة في تفسير الآية، واختلاف في المقصود بالثلة من الأولين، وهل هي من الأمم السابقة، أم يقصد بها أول هذه الأمة، انظر زاد المسير لابن الجوزي ٤/ ٢٢٠، وتفسير ابن كثير ٧/ ٥١٧.

(٣) رواه البخاري (٢٦٥٢) ومسلم (٢٥٣٣)

(٤) رواه البخاري (٧٠٦٨)

وإضافة لهذه النصوص الشرعية الدالة علىٰ فضل الصحابة، وتقدمهم علىٰ كل من جاء بعدهم، فإن استقراء تاريخ الأمة يدل علىٰ «أنه لم يكن قط طائفة أعظم اتفاقا علىٰ الهدىٰ والرشد، وأبعد عن الفتنة والتفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم خير الخلق بشهادة الله لهم بذلك، إذ يقول تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾»[1]

وعصر الصحابة -رضوان الله عليهم- أقل العصور فتنا وظهورا للفرق، مقارنة بمن جاء بعدهم «فإنه كلما تأخر العصر عن النبوة كثر التفرق والخلاف، ولهذا لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفرين لعلي، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، أو نبوته أو إلاهيته، ثم لما كان في آخر عصر الصحابة، في إمارة ابن الزبير وعبد الملك، حدثت بدعة المرجئة والقدرية. ثم لما كان في أول عصر التابعين في أواخر الخلافة الأموية حدثت بدعة الجهمية المعطلة والمشبهة الممثلة. ولم يكن علىٰ عهد الصحابة شيء من ذلك، وكذلك فتن السيف، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضي الله عنه متفقين يغزون العدو، فلما مات معاوية قتل الحسين، وحوصر ابن الزبير بمكة، ثم جرت فتنة الحرة بالمدينة»[2]

والشاهد من هذا التتبع التاريخي الموجز أنه «كلما بعد العهد، ظهرت البدع، وكثر التحريف الذي سماه أهله تأويلا ليقبل»[3] وكذلك «كلما ظهر نور النبوة كانت البدعة المخالفة أضعف، فلهذا كانت البدعة الأولىٰ أخف من الثانية، والمستأخرة تتضمن من جنس ما تضمنته الأولىٰ وزيادة عليها. كما أن السنة كلما كان أصلها أقرب إلىٰ النبي ﷺ كانت أفضل. فالسنن ضد البدع، فكل ما قرب

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٦٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٦/ ٢٣١.

(٣) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٣.

منه ﷺ مثل سيرة أبي بكر وعمر، كان أفضل مما تأخر كسيرة عثمان وعلي، والبدع بالضد، كل ما بعد عنه كان شرا مما قرب منه»[1]

ومما يلاحظه الراصد لظهور الفرق أن الانحرافات الكلامية المتعلقة بدعوىٰ تعارض النصوص مع العقليات لم تظهر إلا بعد انقضاء عصر الصحابة، وفي أواخر عصر التابعين، أما في عصر الصحابة وكبار التابعين فلم يكن فيهم «من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها علىٰ قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص. ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة، وأولهم الجعد بن درهم . . . وإنما صار لهم ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة لما قواهم من قواهم من الخلفاء فامتحن الناس ودعاهم إلىٰ قولهم»[2]

والمتتبع للأمصار الإسلامية الكبرىٰ التي سكنها الصحابة، وانتشر منها العلم والنور، محاولا الوقوف علىٰ ما نشأ فيها من البدع والمذاهب المحدثة بعد جيل الصحابة والتابعين، رضوان الله عليهم يجد مصداقا لما تقدم، والأمصار الكبرىٰ خمسة، وهي: مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، والشام[3].

فأما المدينة النبوية فلم يكن فيها في القرون الثلاثة الأولىٰ الفاضلة «بدعة ظاهرة ألبتة، ولا خرج منها بدعة في أصول الدين، كما خرج من سائر الأمصار»[4] ثم حدث في أواخر عصر التابعين أشياء ثلاثة: وهي الرأي في

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٤٨٩.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٥/ ٢٤٤.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٣٠٠، ٣٠١، ود. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق والبدع ص١٩٠-١٩٣.

(٤) المصدر السابق ٢٠/ ٣٠٠.

الفقه، وعلم الكلام، والتصوف[1]، واختصت كل بلدة بمسلك معين تجاه هذه العلوم.

وباستثناء الحرمين اللذين لم يظهر فيهما مذهب محدث، فقد خرج من تلك «الأمصار بدع أصولية .... فالكوفة خرج منها التشيع والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والشام كان بها النصب والقدر، وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان، وهو شر البدع، وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية»٣

ولعل من أهم الفوائد المترتبة علىٰ المعرفة بهذه القاعدة: الجزم بأن التفرق، والانحراف العقدي، ونشأة الفرق، أمر حادث في الأمة وليس شيئا أصيلا، وإنما هو تفرق وانحراف عن المنهج الأصيل والهدىٰ المستقيم، وأن الرجوع إلىٰ ما كان عليه الصدر الأول، ومحاكمة آراء الطوائف المختلفة إليهم كفيل بتمييز المحق من المبطل، والمستمسك بالحق ممن انحرف عنه بأنواع التحريف والتبديل المختلفة.

---

(١) المصدر السابق ٢٠/ ٣٠١.

٣٠- إذا كان الغلط عند الرءوس شبرا، صار في الأتباع ذراعا ثم باعا، ثم تفاقم الأمر بعد ذلك[١]

وهذه سمة واضحة تكررت كثيرا مع أهواء وبدع وفرق شتىٰ[٢]، بدأت بانحراف ما في مرحلة النشأة عند المؤسسين والطبقات الأولىٰ، ثم تفاقم الأمر لدىٰ الأتباع. وعبر مراحل التطور المتعاقبة، ثم انتهت آخر المطاف إلىٰ صورة مغرقة في الغلو والضلال، أشد بكثير مما كان عليه الأمر في حال النشأة الأولىٰ.

وعلىٰ سبيل المثال فإن التشيع -وليس الرفض أو عقيدة السبئية- الذي وجد لدىٰ جماعة من المتقدمين، كان يدور حول المبالغة في حب علي ﷺ، وتقديمه علىٰ عثمان، ثم صار عند المتأخرين -رفضا وغلوا- لا يتصور تحققه دون اعتناق عقائد أساسية، مثل النص والوصية والإمامة والتقية والرجعة وذم الشيخين، وما إلىٰ ذلك من أصول التشيع.

وقد أشار الذهبي إلىٰ التمييز بين نوعين من التشيع، أحدهما بدعة صغرىٰ: كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، والثاني: بدعة كبرىٰ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط علىٰ أبي بكر

---

(١) انظر ابن تيمية: بغية المرتاد ص٤٥١

(٢) وبالطبع فثمة استثناءات بدأت فيها البدعة أو الانحراف في قمة الغلو، ولم يجد الأتباع الكثير ليضيفوه، حيث جمع أوائل المذهب الشر كله، ومن أمثلة ذلك مقالة السبئية، وكذا آراء الجهم بن صفوان.

وعمر رضي الله عنهما والدعاء الىٰ ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة في باب الرواية، وليس فيهم رجل صادق ولا مأمون، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا[1].

وبناء علىٰ ذلك فإن مفهوم الغلو في التشيع، والشيعي الغالي نفسه، قد تطور نحو مزيد من الضلال والانحراف «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذىٰ يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر»[2]

كذلك ثمة فرق شاسع بين الإرجاء في نشأته الأولىٰ، سواء أكان بمعنىٰ إرجاء الحكم علىٰ المتقاتلين في الفتنة، أو إرجاء الحكم علىٰ مرتكب الكبيرة عموما، وكذا إرجاء الفقهاء، وبين الإرجاء في مراحله اللاحقة، حيث تم إخراج العمل بالكلية من حقيقة الإيمان، ووجد من يقول إن الإيمان هو المعرفة أو التصديق أو النطق باللسان، ووصل الغلو إلىٰ القول بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، وأن إيمان أفسق الفساق كإيمان جبريل عليه السلام.

ومن أمثلة تطبيق هذه القاعدة أيضا ما نلاحظه من فرق شاسع في الموقف من قضية منهجية محورية، وهي قضية العلاقة بين النقل والعقل عند مؤسسي الاعتزال الأوائل، ثم عند منظري المذهب اللاحقين، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ صورته التي استقر عليها لدىٰ متأخري المعتزلة[3].

فلدىٰ أوائل المعتزلة، أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد نجد غلوا في العقل ومكانته، لكننا لا نجد تنظيرا صريحا للقول بتقديم العقل علىٰ النقل، ثم مع تطور المذهب والاختلاط بالفلسفة ترسخت أصول المذهب، واكتمل بنيانها العقلي، وبلغت أقصىٰ درجات تنظيرها، مع محاولة عرضها بصورة دقيقة منظمة،

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/ ١١٩، وانظر ابن حجر: لسان الميزان ١/ ٩.

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/ ١١٩.

(٣) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣٦٨.

ترتبط فيها الآراء بعضها ببعض، بحيث تؤدي كل مسألة إلىٰ ما بعدها، ووُجد من يدافع عن الفكر الاعتزالي بقوة أمام شبهات الخصوم ويرد علىٰ اعتراضاتهم، ويستفيض في شرح أصول المذهب وأفكاره.

ولعل أبا علي، وابنه أبا هاشم الجبائيين، والقاضي عبد الجبار، ومدرسته المتأخرة، أبرز من يُعبر عن تلك الفترة، وإن كنا نجد نماذج للقول بتقديم العقل علىٰ النقل عند نفرٍ من رجال الطبقة السابقة؛ كثمامة بن أشرس؛ الذي عدَّه البعض أول من قال بتقديم العقل علىٰ النقل من المعتزلة[١]، والنظَّام[٢]. الذي ذهب إلىٰ أن حجة العقل قد تنسخ الأخبار[٣].

كذلك الحال في تأويل الصفات لدىٰ الأشاعرة، والتأثر بالفلسفة، حيث نرىٰ تطورا واضحا عبر مراحل المذهب المختلفة، ونجد في كلام الشهرستاني وأبي حامد ونحوهما «من الفلسفة ما لا يوجد في كلام أبي المعالي وذويه. ويوجد في كلام هذا وأبي المعالي وأبي حامد من مذهب النفاة المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه، ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه. ويوجد في كلام ابن كلاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة، وإذا كان الغلط شبرا صار في الأتباع ذراعا ثم باعا حتىٰ آل هذا المآل فالسعيد من لزم السنة»[٤]

وإضافة للشواهد السابقة من تاريخ الفرق، فثمة إشارات لعدد من أهل العلم ينبهون فيها إلىٰ هذا الملحظ المهم، وهو أن البدع غالبا ما تبدأ صغارا ثم تكبر ويتفاقم أمرها، ويتعاظم خطرها، ومن آثار ذلك أن بعض الناس يدخل فيها

---

(١) انظر حسني زينة: العقل عند المعتزلة ص١٩.

(٢) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص٦٤.

(٣) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣٧٥.

(٤) ابن تيمية: بغية المرتاد ص٤٥١.

مستهينا بها، ثم تتسارع به مهاوي الابتداع، ويعسر عليها أن ينخلع عنها.

وفي ذلك يقول البربهاري «واحذر صغار المحدثات من الأمور، فإن صغار البدع تعود حتىٰ تصير كبارا، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة، كان أولها صغيرا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع المخرج منها، فعظمت وصارت دينا يدان بها، فخالف الصراط المستقيم فخرج من الإسلام»[١]

ونقل المقبلي عن بعضهم قوله «ائتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضيا كبيرا، وائتني برافضي صغير أخرج لك منه زنديقا كبيرا، يريد أن مذهب الزيدية يجر إلىٰ الرفض، والرفض يجر إلىٰ الزندقة»[٢]

وثمة جانب آخر له تعلق بالقاعدة التي نحن بصددها، وهو أن بعض البدع تبدأ في إطار محدود ثم يستغلها طوائف مندسة من الفرق الغلاة، متوسعين في درجات الانحراف والضلال، ومن نماذج ذلك، أن تأويلات الفرق كالجهمية والمعتزلة والخوارج وغيرهم قد فتحت الباب علىٰ مصراعيه أمام طوائف الغلاة وبسبب «تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الرافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة وغيرهم فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقم الأمر في الفلاسفة والقرامطة والرافضة، فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي العالم منها عجبه»[٣]

---

(١) البربهاري: شرح السنة ص٢٣.

(٢) المقبلي: العلم الشامخ ص١٧. وقد رويت هذه المقولة عن الشعبي، لكن في الرواية إشكال سندا ومتنا، فعن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه، قال لي الشعبي ائتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضيا كبيرا، وائتني برافضي صغير اخرج لك منه زنديقا كبيرا. قال ابن حجر «هكذا رواه زكريا الساجي عنه، ورواه غير الساجي عن ابن المثنىٰ، فقال فيه بدل زيدي شيعي، وهذا أشبه فان الزيدية انما وجدوا بعد الشعبي بمدة» لسان الميزان ٣/ ٤٢٧.

(٣) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ص٣٤، وانظر أيضا منهاج السنة النبوية ١/ ٢٩٩.

٣١- من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التحول، ووقع في الأهواء المبتدعة

ونعني بذلك أن إكثار المرء من الجدال والنقاش، والخصومات والصراعات الفكرية، والتي تطال كل جوانب الدين، حتىٰ العقائد والثوابت الكبرىٰ، كل ذلك -إن لم يصحب بيقين راسخ، وغرض معتبر من الجدال- مؤذن بزعزعة اليقين في النفس، وحصول التحولات والانتقال من رأي لآخر، والوقوع نهاية الأمر في الأهواء والضلالات.

وقد رويت عبارات عديدة تدل هذا المعنىٰ المهم عن عدد من أئمة السلف، منهم عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي قال «من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التحول»[(١)] وسئل الحكم بن عتيبة «ما اضطر الناس إلىٰ الأهواء؟ قال: الخصومات»[(٢)]

وعن الإمام مالك أنه انصرف يوما من المسجد فلحقه رجل يقال له: أبو الجويرية، كان يتهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله، اسمع مني شيئا أكلمك به وأحاجك وأخبرك برأيي؛ قال له مالك: فإن غلبتني؟ قال: إن غلبتك اتبعتني؛ قال: فإن جاءنا رجل آخر فكلمنا فغلبنا؟ قال: نتبعه، فقال مالك: يا عبد الله:

---

(١) الآجري: الشريعة ١/ ٤٣٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٤٣.

بعث الله ﷻ محمدا ﷺ بدين واحد، وأراك تنتقل من دين إلىٰ دين. قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل»[1]

وقد فسر ابن رشد الجد كلام عمر ابن عبد العزيز بأن «من خاصم أهل الأهواء والبدع وجادلهم، يوشك أن يسمع من شبههم ما لا يظهر له إبطاله، فينتقل عن اعتقاده إلىٰ ذلك، فلا ينبغي للرجل أن يمكن زائغا من أذنه، ولا ينعمه عينا بالمجادلة في بدعته»[2]

ولا شك أن الخصومات «تعزز التعصب للآراء، والاستخفاف بما يخالفها، وتسهل علىٰ النفس الكلام بلا علم، حتىٰ تجرئه علىٰ الوقوع في محدثات الأقوال، كما أن الخصومات تثير الكوامن، وتحرك الأهواء، وتقوي الحظوظ، فيغرق الشخص في حمأتها تدريجيًا، حتىٰ تكون شغله الشاغل، والهم المسيطر علىٰ تفكيره، والموجه لمواقفه وأحكامه، فتطيش بسبب ذلك حقوق وواجبات، وتثير مظالم ومساوئ، فهي حالة نفسية خطرة تدفع بانحرافات فكرية وسلوكية من حيث يشعر الشخص أو لا يشعر»[3]

كما أن لها جانبا آخر خطيرا، وهي أنها «تجعل من ثوابت الدين وقطعياته محلًا للقبول والرد، فيتسبب ذلك في انحرافات عنها، وهي معنىٰ تنبه له الخليفة الراشد والإمام الفقيه عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التحول»[4]

والموقف الصحيح تجاه الخصومات هو تجنب ما لا ثمرة منها: وأن لا يدخل العاقل في خصومة إلا عند الضرورة، أو الحاجة المقتضية لبيان حق أو رد باطل، وأن يكون واعيًا في أثنائها أن هذه الطاعة لا تعصمه من تسلل الأهواء إليه، أو السقوط في مهاوي الخصومات[5].

---

(١) المصدر السابق ٥/٢٥٤٦.

(٢) ابن رشد: البيان والتحصيل ١٦/٣٦٩، ٣٧٠.

(٣) د. فهد العجلان: مهاوي الخصومات، مقال علىٰ مدونته

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق.

٣٢- كم من كلمة حق يراد بها باطل

وتصدق هذه القاعدة علىٰ حال كثير من الدعاوىٰ التي رفعت الفرق المختلفة لواءها، وجعلتها شعارا لها في الظاهر، وهي في ذاتها قولة حق لا غبار عليها، لكن ما يقصد بها أو يترتب عليها هو في حقيقة الأمر من الباطل الذي يضاد الشريعة وأحكامها.

وأشهر مثال لذلك، وأول ما قيل عنه إنه حق يراد به باطل: فكر الخوارج، وشعارهم الأبرز الذي بدأوا به دعوتهم وخروجهم علىٰ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وجماعة المسلمين، وهو المناداة بأن «لا حكم إلا لله» وفي صحيح مسلم أن الحرورية لما خرجت، قالوا: لا حكم إلا لله، فقال علي رضي الله عنه: كلمة حق أريد بها باطل، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناسا، إني لأعرف صفتهم في هؤلاء: «**يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا، منهم -وأشار إلىٰ حلقه- من أبغض خلق الله إليه**»[1]

ولا ينازع مسلم في صحة القول بأنه لا حكم إلا لله، كيف وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ لكن الخوارج قصدوا من تلك الكلمة الحق معنىٰ باطلا، وهو المنع من نصب الحكام من البشر، وقيامهم بتطبيق حكم الله بين الناس، والفصل بين في المنازعات، ثم الأخطر من ذلك أنهم قصدوا من

(١) رواه مسلم (١٠٦٦)

شعارهم المذكور: التكفير، واستباحة الدماء لكل من خالف فهمهم المعوج لمبدأ ألا حكم إلا لله.

وقد دلت أحاديث النبي ﷺ علىٰ قلة فقه الخوارج، وأن قراءتهم للقرآن قراءة لا تتجاوز الظاهر، ولا تصل إلىٰ حقيقة المعنىٰ، ولا المقصود الصحيح للنصوص، كما أنهم جمعوا بين الخلل في معرفة معاني النصوص، وبين الخلل في تطبيقها وتنزيلها علىٰ الواقع، وكل ذلك يؤكد أن بدعتهم نشأت «من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب»(١) وقد «جهلوا وضلوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب»(٢).

ومن الأحاديث الدالة علىٰ قلة فقه الخوارج: قول النبي ﷺ في وصفهم «**قَوْمٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لاَ يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ**»(٣) وقال ﷺ: «**يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلاَمِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُم**»(٤)

فالخوارج كانوا من أكثر الناس قراءة للقرآن بألسنتهم لكن «لم تفقهه قلوبهم، ولا انتفعوا بما تلوا منه، ولا لهم فيه حظ، سوىٰ تلاوة الفم والحنجرة والحلق، إذ بهما تقطيع الحروف»(٥) ثم إن قراءتهم للقرآن واتباعهم له لم ينفذ إلىٰ المقاصد وحقائق المعاني، وإنما اقتصر الأمر علىٰ «اتباع ظواهر القرآن، علىٰ غير تدبر ولا نظر في مقاصده ومعاقده، والقطع بالحكم به ببادئ الرأي والنظر الأول، وهو الذي نبه عليه قوله في الحديث «يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، ومعلوم أن هذا الرأي يصد عن اتباع الحق المحض، ويضاد المشي علىٰ الصراط

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٣٠.
(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٦٨.
(٣) رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤)
(٤) رواه البخاري (٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦) ومعنىٰ «حدثاء الأسنان: أي صغارها، وسفهاء الأحلام: أي ضعفاء العقول» فتح الباري ٦/ ٦١٩.
(٥) القاضي عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٣/ ٦٠٩.

المستقيم»[1]، ومن آثار فهمهم المنحرف للشرع وأدلته، أنهم صاروا يقتلون أهل الإسلام، ويستبيحون دماءهم في الوقت الذي يكفون فيه أيديهم عن المشركين وأهل الأوثان، كما قال النبي ﷺ: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**»[2]

ومن كلمات الحق التي أريد بها باطل: دعوىٰ تنزيه الله عن النقائص ومشابهة المخلوقين، والذي رفعته طوائف المعطلة، وأرادوا من ورائه نفي الصفات أو تعطيلها عن معانيها تعطيلا كليا أو جزئيا، علىٰ اختلاف بينهم فيما يثبتونه أو ينفونه.

ويندرج في ذلك شعار التوحيد والعدل الذي رفعته المعتزلة، وسمت به نفسها، وجعلته المحور الذي يدور حوله مذهبها، ثم إذا جئنا للنظر فيما يقصدون به، وجدناهم يدخلون ضمن هذين الوصفين الشريفين -التوحيد والعدل- معاني مبتدعة، مثل نفي الصفات وتعطيلها، ونفي خلق الله لأفعال العباد.

ومن الشعارات التي تندرج تحت الحق الذي أريد به باطل أيضا: شعار حب أهل البيت الذي جعلته الشيعة أساسا لدعوتهم، ووسيلة لجذب الناس إليهم، مع أن أهل البيت براء مما بني علىٰ هذا الشعار الحق من عقائد باطلة، كالنص والوصية، والغيبة، والرجعة، والتقية، والغلو في الأئمة، ونسبة صفات الألوهية إليهم، والطعن في الصحابة، وادعاء تحريف القرآن.

كذلك اعتبر المجوزون للاستغاثة بالرسل والأنبياء عليهم السلام صنيعهم هذا من باب تعظيم الرسل، وساقوا إجماع السلف والخلف علىٰ وجوب تعظيمهم في الاعتقاد والأقوال والأفعال، وهو حق يراد به باطل لأن «من سألهم ما لا يقدرون عليه أحياء وأمواتًا فقد آذاهم، واعتدىٰ عليهم؛ وهو مستحق للعقوبة التي يستحقها مثله. بل من سألهم ما لا يريدون فعله حتىٰ فعلوا ما يكرهون فهو مستحق للذم والمقت. ومن ابتدع في دينهم ما لم يأذن به الله؛ وما يخالف ما جاؤوا به؛ لزم

(١) الشاطبي: الموافقات ٥/ ١٤٩.

(٢) رواه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤)

أن يكون دينهم ناقصًا، وأنهم أتوا بالباطل، وهذا مناقض بلا ريب لما يجب من الإيمان بهم وتعزيرهم وتوقيرهم. ومن خالف ما جاؤوا به من توحيد الله وإفراده بالدعاء؛ فهو من أعظم المخالفين لهم اعتقادًا وقولًا وعملًا، فإن أعظم ما دعوا إليه التوحيد، فالمخالف له من أعظم الناس مخالفة لهم»[١]

وفي المذاهب المعاصرة نجد الكثير من تلك الشعارات التي تحمل ظاهرا براقا لا يجادل فيه أحد، وباطنا خطيرا يهدم الكثير من الثوابت.

ومن ذلك الدعوة إلىٰ النهضة والتقدم، والتحديث والتجديد، وإعمال العقل، ونبذ التخلف والرجعية، وإنصاف المرأة والمطالبة بحقوقها، ودفع الظلم عنها، ورفع لواء الحرية، وحقوق الإنسان، وحق الشعوب في اختيار من يحكمها، ومقاومة الاستبداد والطغيان، والدفاع عن حقوق الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين، وحمايتهم من جشع الطبقات الغنية.

وتحت غطاء هذه الشعارات البراقة تسللت مذاهب غربية كالعلمانية والليبرالية والاشتراكية والشيوعية والعقلانية والحداثة والنسوية وغيرها الكثير، وقبلها فئام من أبناء المسلمين، إعجابا بشعاراتها الظاهرة، وغفلة عن مضامينها وأسسها الفكرية والفلسفية، والكيفية والأهداف التي تم توظيف تلك الشعارات من أجل تحقيقها، وكثيرا ما يكون اللفظ مشروعا مقبولا، ولكن المعنىٰ الذي أراده المتكلم باطل[٢]، وحينئذ يجب التبيين والتفصيل، والتفريق بين ما هو حق في أصله فيقبل، وبين مقصد باطل، أو توظيف ماكر، أو هدف مخادع، لابد من رده.

---

(١) ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص٢٦٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٩٧.

٣٣- بعض البدع والضلالات لها ظاهر وباطن، وباطنها شر من ظاهرها، ولا بد لمن ينقدها أن لا يقتصر على ظاهرها

وهذه قاعدة مهمة، لا يصح لدارس الفرق، والمذاهب، والفلسفات المختلفة، أن يغفلها في تناوله لتلك الطوائف والرد عليها، وبدونها يكون النقد سطحيا، ومقتصرا علىٰ جوانب شكلية، ومغفلا ما هو أكثر خطورة وأشد ضلالا.

ومن عادة الطوائف والفرق أن يظهروا مذهبهم في أحسن صورة وأكثرها رواجا لدىٰ الناس «وكم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل، وباطنها مكر وخداع وظلم! فالغر ينظر إلىٰ ظاهرها ويقضي بجوازه، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها؛ فالأول يروج عليه زغل المسائل كما يروج علىٰ الجاهل بالنقد زغل الدراهم، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زيف النقود، وكم من باطل يخرجه الرجل بحسن لفظه وتنميقه وإبرازه في صورة حق؟ وكم من حق يخرجه بتهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل؟ ومن له أدنىٰ فطنة وخبرة لا يخفىٰ عليه ذلك، بل هذا أغلب أحوال الناس، ولكثرته وشهرته يستغنىٰ عن الأمثلة. بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها، وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة، وكسوها ألفاظا يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها»[١]

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٦/١٥٣، ١٥٤.

ولعل أشهر مثال لتلك المذاهب التي تتظاهر بشيء وتبطن خلافه: فرقة الباطنية، الذين يتظاهرون بالتشيع والانتساب لأهل البيت، مع أن حقيقة مذهبهم تعطيل الشرائع، والخروج من الدين، وإنكار النبوة والبعث، ومذهبهم كما قال الغزالي «مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض»[١] ووصفهم ابن تيمية بأن «أول دعوتهم التشيع، وآخرها الانسلاخ من الإسلام، بل من الملل كلها»[٢] لأنهم وإن كانوا يتظاهرون بالتشيع فإنهم «في الباطن ملاحدة، ويسمون القرامطة والباطنية وغير ذلك»[٣]

ومن الفوائد المهمة لهذه القاعدة: معرفة كيفية تستر أعداء الإسلام الخلص من الزنادقة والملاحدة ببعض المذاهب المنتسبة للإسلام، واعتناقها ظاهرا، ثم اتخاذ ذلك وسيلة لهدم الدين من داخله، لعلمهم أن الكيد للدين من الداخل أشد فتكا وتأثيرا من مجاهرته بالعداوة، ومهاجمته من الخارج.

ومن فطنة أهل العلم تنبههم إلىٰ أن بعض البدع والانحرافات مرقاة أو باب لما هو أشنع منها ومن ذلك أن «التشيع دهليز الرفض، والرفض دهليز القرمطة والتعطيل، والكلام الذي فيه تجهم دهليز الزندقة والتعطيل»[٤] ولقد كان التشيع والرفض الباب الأساسي الذي دخل منه الباطنية، ونشروا مذهبهم المنحرف وراموا إضلال المسلمين، بحيث يصدق القول بأن «التشيع دهليز الكفر والنفاق»[٥] وبهذا وصوا دعاتهم أن يدخلوا علىٰ المسلمين من باب التشيع، وصاروا يستعينون بما عند الشيعة من الأكاذيب والأهواء، ويزيدون هم علىٰ ذلك ما ناسبهم من الافتراء، حتىٰ فعلوا في أهل الإيمان ما لم يفعله عبدة الأوثان والصلبان»[٦]

---

(١) الغزالي: فضائح الباطنية ص٣٧.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٨/ ١٤.

(٣) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢.

(٤) ابن تيمية: مجموعة المسائل والرسائل ٤/ ٨٨.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٨/ ٤٨٦.

(٦) المصدر السابق ٨/ ١٤، وانظر ٨/ ٤٧٩.

وإنما اختاروا هذا الباب بالذات لأمرين:- **أحدهما،** فرط جهل الشيعة وأهوائهم[1]، وطبيعة مذهبهم القابلة للغموض والأساطير وتقديس الأشخاص، **والأمر الثاني**: نشأة التشيع وجذوره الأولىٰ حيث كان مبدؤه «من الزنديق: عبد الله بن سبأ؛ فإنه أظهر الإسلام وأبطن اليهودية، وطلب أن يفسد الإسلام كما فعل بولص النصراني الذي كان يهوديا في إفساد دين النصارىٰ، وأيضا فغالب أئمتهم زنادقة؛ إنما يظهرون الرفض. لأنه طريق إلىٰ هدم الإسلام»[2]

وطوائف الباطنية الذين تستروا بالتشيع وظهروا عبر التاريخ الإسلامي كثيرون منهم «الخرمية» و«المحمرة» الذين خرجوا بأرض أذربيجان في زمن المعتصم مع بابك الخرمي و«والقرامطة الباطنية» الذين خرجوا بأرض العراق وغيرها بعد ذلك، وأخذوا الحجر الأسود، وبقي معهم مدة، كأبي سعيد الجنابي وأتباعه، والعبيديون الذين خرجوا بأرض المغرب ثم جاوزوا إلىٰ مصر، وبنوا القاهرة، وادعوا أنهم فاطميون، مع اتفاق أهل العلم بالأنساب أنهم بريئون من نسب رسول الله ﷺ، وأن نسبهم متصل بالمجوس واليهود، واتفاق أهل العلم بدين رسول الله ﷺ أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارىٰ. بل الغالية الذين يعتقدون إلهية علي والأئمة[3].

وفي العصور الحديثة نجد أن البابية والبهائية أيضا خرجتا ابتداء من عباءة التشيع، وادعاء المهدية لمؤسسيها، ثم وصل الأمر إلىٰ ادعاء النبوة، أو الربوبية، والخروج بالكلية من ربقة الإسلام.

وللغزالي في كتابه فضائح الباطنية نص مطول، أبان فيه عن خطة الزنادقة والملحدين لإفساد الإسلام، والطعن فيه عبر التسلل من قنطرة الرفض، والدوافع التي كانت وراء ذلك[4]، حيث ذكر أنه قد «تشاور جماعة من المجوس

---

(١) المصدر السابق ٨/ ١٤.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٤٨٣.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٤٨٣، ٤٨٤، وانظر أيضا: منهاج السنة ٧/ ٢١٩، و٦/ ٤٢٨

(٤) وانظر أيضا قريبا من نفس المعنىٰ عند ابن حزم في الفصل ٢/ ٩١.

والمزدكية، وشرذمة من الثنوية الملحدين، وطائفة كبيرة من ملحدة الفلاسفة المتقدمين، وضربوا سهام الرأي في استنباط تدبير يخفف عنهم ما نابهم من استيلاء اهل الدين، وينفس عنهم كربة ما دهاهم من امر المسلمين، حتىٰ أخرسوا السنتهم عن النطق بما هو معتقدهم من انكار الصانع، وتكذيب الرسل، وجحد الحشر والنشر والمعاد الىٰ الله في آخر الامر، وزعموا أنا بعد أن عرفنا أن الأنبياء كلهم ممخرقون ومنمسون، فإنهم يستعبدون الخلق بما يخيلونه اليهم فنون الشعبذة والزرق، وقد تفاقم أمر محمد، واستطارت في الاقطار دعوته، واتسعت ولايته، واتسقت أسابه وشوكته، حتىٰ استولوا علىٰ ملك أسلافنا، وانهمكوا في التنعم في الولايات، مستحقرين عقولنا، وقد طبقوا وجه الارض ذات الطول والعرض، ولا مطمع في مقاومتهم بقتال، ولا سبيل الىٰ استنزالهم عما أصروا عليه الا بمكر واحتيال، ولو شافهناهم بالدعاء الىٰ مذهبنا لتنمروا علينا وامتنعوا من الإصغاء الينا»[١]

ثم انتهوا من خلال هذا الكيد الإبليسي إلىٰ خطة ماكرة، خلاصتها انتحال «عقيدة طائفة من فرقهم، هم أركهم عقولا، وأسخفهم رأيا، وألينهم عريكة لقبول المحالات، وأطوعهم للتصديق بالأكاذيب المزخرفات، وهم الروافض، ونتحصن بالانتساب إليهم، والاعتزاء الىٰ أهل البيت عن شرهم»[٢]

وليس اتخاذ بعض المذاهب قنطرة لتمرير ضلال أعداء الإسلام موقوفا علىٰ الرفض فحسب، بل يرىٰ ابن تيمية أن التجهم أيضا من أعظم البدع التي أحدثت في الإسلام، وكان الزنادقة يتسترون بها[٣] كي ينشروا سائر أصناف الإلحاد في أسماء الله، وآيات كتابه المبين[٤]، وقد مر الجهم بتقلبات في آرائه، وأظهر أقوالا وأخفىٰ أخرىٰ، ومن ذلك أنه كان يقول أولا: إن الله لا كلام له ثم احتاج

---

(١) الغزالي: فضائح الباطنية ص١٩.

(٢) المصدر السابق ص١٩.

(٣) ابن تيمية: التسعينية ١/٢٥٩، ٢٦٠.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/٧.

أن يطلق أن له كلاما لأجل المسلمين فيقول: هو مجاز؛ ولهذا كان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يعلمون مقصودهم وأن غرضهم التعطيل وأنهم زنادقة و«الزنديق» المنافق. ولهذا تجد مصنفات الأئمة يصفونهم فيها بالزندقة كما صنف الإمام أحمد «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» وكما ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح «بكتاب التوحيد والرد علىٰ الزنادقة والجهمية» وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارىٰ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[1]

وقد أحدث فتح نفر من المتكلمين باب القياس الفاسد في العقليات، والتأويل الفاسد في السمعيات آثارا وخيمة، وصار «دهليزا للزنادقة الملحدين إلىٰ ما هو أعظم من ذلك، من السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات، وصار كل من زاد في ذلك شيئا دعاه إلىٰ ما هو شر منه؛ حتىٰ انتهىٰ الأمر بالقرامطة إلىٰ إبطال الشرائع المعلومة كلها . . . ولهذا قال من قال من السلف: البدع بريد الكفر، والمعاصي بريد النفاق»[2] وروىٰ البخاري في كتابه خلق أفعال العباد، عن علي بن عاصم، أنه قال «احذر من المريسي وأصحابه، فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمت أستاذهم جهما، فلم يثبت لي أن في السماء إلها»[3] ومع أن هؤلاء المتكلمين زعموا الرد علىٰ الزنادقة والملاحدة، فإن الأمر لم يكن كما قالوه «بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة؛ ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة، إنما دخل من باب أولئك المتكلمين»[4]

ومن الأقوال البدعية التي لها ظاهر منحرف، ولها باطن أشد خطورة وضلالا: الطعن في الصحابة، والذي يؤول إلىٰ الطعن في الدين، وكذا الطعن في الرسول ﷺ، كما نقل عن الإمام مالك وغيره، أن هؤلاء الرافضة أرادوا من

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٥٢.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٥٥٢.

(٣) البخاري: خلق أفعال العباد ص٣٠.

(٤) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص١٦٥.

وراء الطعن في الصحابة «الطعن في الرسول ﷺ، ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه صالحين»[1]

وصدق الإمام مالك فيما قال، لأن الصحابة «أول هذه الأمة، هم الذين قاموا بالدين تصديقا وعلما وعملا وتبليغا، فالطعن فيهم طعن في الدين، موجب للإعراض عما بعث الله به النبين، وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع، فإنما كان قصده الصد عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله»[2]

وقد نبه بعض الأئمة المتقدمين إلىٰ أن الطعن في معاوية رضي الله عنه يفتح الباب للطعن في سائر الصحابة، ومن أقوالهم في ذلك ما روي عن ابن المبارك أنه قال «معاوية عندنا محنة فمن رأيناه ينظر إلىٰ معاوية شزرا اتهمناه علىٰ القوم، أعني علىٰ أصحاب محمد ﷺ»[3]

ولما سئل النسائي صاحب السنن عن معاوية رضي الله عنه قال «إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذىٰ الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة»[4]

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٤٥٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٨.

(٣) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥٩/ ٢٠٩.

(٤) المزي: تهذيب الكمال ١/ ٣٤٠.

٣٤- كثير من أهل الباطل يتدرجون في عرض مذاهبهم، حتى يصلوا إلى إظهار حقيقة قولهم المناقض لدين الإسلام بالكلية

وهذا التدرج في إظهار الباطل وعرضه يعتبر قاعدة عامة، ومسلكا مطردا لدىٰ أهل الضلال في الدعوة إلىٰ ضلالهم، سواء أكان ذلك في أمة الإسلام أو في الأمم غيرها، ومن «شأن كل من أراد أن يُظهر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق، إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلىٰ موافقتهم، فإن شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداء ينقضون الأصول العظيمة الظاهرة، فإنهم لا يتمكنون»[1] ومن طرق الإضلال لدىٰ دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل أنهم «يتدرجون من الأسهل والأقرب إلىٰ موافقة الناس، إلىٰ أن ينتهوا إلىٰ هدم الدين»[2]

وثمة شواهد عدة علىٰ هذا التدرج الخبيث في عرض الباطل، وبثه مرحلة تلو أخرىٰ بحسب الأحوال، وعدم إظهاره دفعة واحدة حتىٰ لا ينفر منه المخاطبون، وانتظارا لمجيء الوقت المناسب والأشخاص المناسبين، وحينها يسفر الباطل عن وجهه القبيح.

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥١١.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٥١٥.

ومن أشهر الأمثلة علىٰ ذلك: فتنة الدجال، وهي أشد الفتن والضلالات التي تنزل بالخلق، بل ليس بين خلق آدم عليه السلام وقيام الساعة فتنة أعظم منها، لما يسخر له من الخوارق الهائلة التي تحير العقول وتخلب الألباب، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «**ما بين خلق آدم إلىٰ قيام الساعة خلق أكبر من الدجال**»[1]

وقد ذكر عدد من أهل العلم أن الدجال أول ما يبدأ دعوته يزعم أنه مصلح، ثم يدعي أنه نبي، ثم يتدرج إلىٰ دعوىٰ الربوبية، قال ابن حجر «وأما الذي يدعيه، فإنه يخرج أولا فيدعي الإيمان والصلاح، ثم يدعي النبوة، ثم يدعي الإلهية»[2] وقال السفاريني «وأول خروجه يدعي الإيمان والصلاح، ويدعو إلىٰ الدين فيتبع ويظهر، فلا يزال حتىٰ يقدم الكوفة، فيظهر الدين ويعمل به فيتبع ويحب علىٰ ذلك، ثم يدعي الإلهية، فيقول أنا الله»[3]

وعمدتهم في ذلك بعض أحاديث في إسنادها ضعف[4]، ومنها ما رواه ابن ماجه أن النبي ﷺ قال عن الدجال «إني سأصفه لكم صفة لم يصفها إياه نبي قبلي، إنه يبدأ فيقول أنا نبي ولا نبي بعدي، ثم يثني فيقول أنا ربكم ولا ترون ربكم حتىٰ تموتوا، وإنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، وإنه مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن كاتب أو غير كاتب»[5]

ومن الأمثلة الأخرىٰ أن كثيرا من مدعي النبوة في عصر الحديث بدأوا دعوتهم بادعاء الصلاح، ثم ادعاء النيابة عن مهدي الشيعة الغائب، ثم ادعاء المهدية، ثم وصل الكفر والضلال بهم إلىٰ ادعاء النبوة، وأنهم يوحىٰ إليهم، وهذا مع حدث مع البهائية والقاديانية.

---

(١) رواه مسلم (٢٩٤٦)

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١٣/ ٩١.

(٣) السفاريني: لوامع الأنوار البهية ٢/ ٨٩.

(٤) انظر ابن حجر: فتح الباري ١٣/ ٩١.

(٥) رواه ابن ماجة (٤٠٧٧) وضعف إسناده الألباني في ضعيف الجامع، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه علىٰ سنن ابن ماجه.

ولعل أشهر الطوائف والفرق الذين تفننوا في قضية التدرج في عرض باطلهم علىٰ المدعوين والانتقال بهم من مرحلة لأخرىٰ أشد ضلالا: فرقة الباطنية، بطوائفهم المختلفة، وقد حرصوا علىٰ الدخول للناس من قنطرة التشيع، ومظلومية أهل البيت، ثم الترقي بهم درجة تلو أخرىٰ في سلسلة من درجات متتابعة، سموا آخرها البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم[1].

وقد نظموها كما ذكر الغزالي «علىٰ تسع درجات مرتبة، ولكل مرتبة اسم؛ أولها: الزرق والتفرس، ثم التأنيس، ثم التشكيك، ثم التعليق، ثم الربط، ثم التدليس، ثم التلبيس، ثم الخلع، ثم السلخ»[2] وكان من وصية الباطنية لدعاتهم: أن إذا أتيت المسلمين «فلا تأت هؤلاء الذين يقولون الكتاب والسنة، فإنهم صعاب عليك لا يستجيبون لك، ولكن ائتهم من جهة التشيع، فأظهر الموالاة لآل محمد، والتعظيم لهم، والانتصار لهم، والمعاداة لمن ظلمهم، واذكر من ظلم الأولين لهم ما أمكن، فإن ذلك يوجب أن يستجيب لك خلق عظيم، وبذلك يمكنك القدح في دينهم أخيرًا»[3]

وطريقتهم بعد انتحال مذهب الرافضة والاندراج في سلكه أن «نتودد اليهم بما يلائم طبعهم من ذكر ما تم علىٰ سلفهم من الظلم العظيم، والذل الهائل، ونتباكىٰ لهم علىٰ ما حل بآل محمد ﷺ، ونتوصل به الىٰ تطويل اللسان في أئمة سلفهم الذين هم أسوتهم وقدوتهم، حتىٰ إذا قبحنا أحوالهم في أعينهم، وما ينقل إليهم شرعهم بنقلهم وروايتهم، اشتد عليهم باب الرجوع إلىٰ الشرع، وسهل علينا استدراجهم إلىٰ الانخلاع عن الدين، وإن بقي عندهم معتصم من ظواهر القرآن ومتواتر الاخبار، أوهمنا عندهم أن تلك الظواهر لها أسرار وبواطن، وأن أمارة

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥١٣.

(٢) الغزالي: فضائح الباطنية ص٢١.

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥١٣.

الاحمق الانخداع بظواهرها، وعلامة الفطنة اعتقاد بواطنها، ثم نبث أيهم عقائدنا، ونزعم أنها المراد بظواهر القرآن، ثم اذا تكثرنا بهؤلاء سهل علينا استدراج سائر الفرق بعد التحيز الىٰ هؤلاء والتظاهر بنصرهم»[1]

وفي ختام هذه القاعدة نشير إلىٰ ما نبه عليه بعض أهل العلم من خطورة تسلسل البدع وتطورها، وانتقالها من دركة لأخرىٰ أشد خطورة وضلالا، وعن مجاهد أنه قال «يبدئون فيكونون مرجئة، ثم يكونون قدرية، ثم يصيرون مجوسا»[2] وقال البربهاري «واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإن صغير البدع عود حتىٰ يصير كبيرا، وكذلك كل بدعة أحدثت في هذه الأمة، كان أولها صغيرا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظمت وصارت دينا يدان به فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام»[3]

---

(١) الغزالي: فضائح الباطنية ص١٩.

(٢) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٤/ ٧١٤.

(٣) البربهاري: شرح السنة ص٣٨، ٣٩، وانظر أبو يعلىٰ: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨.

٣٥- «سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الاسلام، بل هو أصل كل خطأ في الاصول والفروع؛ لا سيما إن أضيف إليه سوء القصد»[(١)]

وما من فرقة أو بدعة ظهرت في الإسلام إلا وكان لها نصيب من ذلك، وبدعة الخوارج كان من أهم أسبابها سوء الفهم لنصوص الوعيد، أو نفي الإيمان عن مرتكبي المعاصي، وبدعة المرجئة كان من أسبابها سوء الفهم لمعنىٰ الإيمان الوارد في النصوص، أو لأدلة الوعد ودخول كل من نطق الشهادتين الجنة، وبدعة القدرية والجبرية كان من أسبابها فهم نصوص المشيئة الإلهية والمشيئة الإنسانية، ونسبة الأفعال لمن قام بها، وغير ذلك الكثير من الأمثلة.

وقد اعتبر ابن القيم أن «سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الاسلام، بل هو أصل كل خطأ في الاصول والفروع؛ لا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الاشياء من المتبوع مع حسن قصده، وسوء القصد من التابع فيا محنة الدين وأهله! والله المستعان. وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله، حتىٰ صار الدين بأيدي أكثر الناس هو

---

(١) ابن القيم: الروح ص١٨٥.

موجب هذه الافهام! والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله، فمهجور لا يلتفت إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأسا!»[1]

وسوء الفهم وسوء القصد قد يجتمعان، وقد ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه، وإذا اجتمعا كان الضلال أشد، والانحراف أخطر، ولما ظهر بعد انقضاء عصر الصحابة «من ساء فهمه وساء قصده، وقعوا في أنواع من التأويل بحسب سوء الفهم وفساد القصد، وقد يجتمعان وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولد من بينهما جهل بالحق ومعاداة لأهله، واستحلال ما حرم الله منهم.

وإذا تأملت أصول المذاهب الفاسدة رأيت أربابها قد اشتقوها من بين هذين الأصلين، وحملهم عليها منافسة في رياسة أو مال، أو توصل إلىٰ عرض من أعراض الدنيا، تخطبه الآمال، وتتبعه الهمم، وتشرئب إليه النفوس، فيتفق للعبد شبهة وشهوة، وهما أصل كل فساد ومنشأ كل تأويل باطل، وقد ذم الله سبحانه من اتبع الظن وما تهوىٰ الأنفس، فالظن الشبهات، وما تهوىٰ الأنفس الشهوات»[2]

وعلىٰ الجانب المقابل، فإنه إذا كان منشأ الباطل يرجع إلىٰ سوء الفهم، أو سوء القصد، أو إليهما معا «فإن منشأ الحق من العلم به، والمحبة له، والله هو الحق المبين، ومحبته أصل كل عبادة، فلهذا كان أفضل الأمور علىٰ الإطلاق معرفة الله ومحبته، وهذا هو ملة إبراهيم خليل الله تعالىٰ، الذي جعله الله للناس إمامًا، وجعله أمة يأتم به الخلق، وهو الذي ناظر المعطلين والمشركين»[3]

---

(١) المصدر السابق ص١٨٥.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٥١٠.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٤.

٣٦- جل الانحرافات العقدية ترجع إلى الجمع بين المختلفات، أو التفرقة بين المتماثلات

ولا شك أن التسوية بين المتماثلات، والتفرقة بين المختلفات معنىٰ شرعي فطري، دلت نصوص الشريعة وأحكامها المطردة عليه، كما قررته الفطر السليمة «ومدار الاستدلال جميعه علىٰ التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين»[(١)].

وقد استقرت شريعة الرب سبحانه علىٰ «أن حكم الشيء حكم مثله، فلا تفرق شريعته بين متماثلين أبدا، ولا تجمع بين متضادين، ومن ظن خلاف ذلك، فإما لقلة علمه بالشريعة، وإما لتقصيره في معرفة التماثل والاختلاف، وإما لنسبته إلىٰ شريعته ما لم ينزل به سلطانا، بل يكون من آراء الرجال، فبحكمته وعدله ظهر خلقه وشرعه، وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع، وهو التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين. وهذا كما أنه ثابت في الدنيا، فهو كذلك يوم القيامة. قال تعالىٰ: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾»[(٢)]

ويترتب علىٰ ذلك أن: الشارع لا يفرق بين المسائل المتشابهة، إلا إذا انفرد كل واحد منها بوصف يباين به الآخر «لأن الشارع يحكم علىٰ المسائل

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/٢٤٨.

(٢) ابن القيم: زاد المعاد ٤/٢٤٨.

المتماثلات في أوصافها بحكم واحد؛ ويفرق بين المسائل المختلفة في أوصافها»[1]، والنصوص الشرعية الدالة علىٰ هذا الأصل المهم كثيرة جدا، وقد اشتمل القرآن علىٰ ما يقارب بضعة وأربعين مثلا «تتضمن تشبيه الشيء بنظيره، والتسوية بينهما في الحكم[2]. ومن تلك الآيات قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾

ففي هذه الآية أخبرنا الله سبحانه «أن حكم الشيء حكم مثله. وكذلك كل موضع أمر الله سبحانه فيه بالسير في الأرض، سواء كان السير الحسي علىٰ الأقدام والدواب، أو السير المعنوي بالتفكر والاعتبار، أو كان اللفظ يعمهما وهو الصواب، فإنه يدل علىٰ الاعتبار، والحذر أن يحل بالمخاطبين ما حل بأولئك، ولهذا أمر الله سبحانه أولي الأبصار بالاعتبار بما حل بالمكذبين، ولولا أن حكم النظير حكم نظيره حتىٰ تعبر العقول منه إليه لما حصل الاعتبار، وقد نفىٰ الله سبحانه عن حكمه وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم، فقال تعالىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ فأخبر أن هذا حكم باطل في الفطر والعقول، لا يليق نسبته إليه سبحانه»[3]

وأما دلالة الفطرة علىٰ هذه القاعدة، فقد فطر الله سبحانه عباده علىٰ التسوية بين المتماثلين، وأن حكم النظير حكم نظيره، وحكم الشيء حكم مثله، وعلىٰ إنكار التفريق بين المتماثلين، وعلىٰ إنكار الجمع بين المختلفين، والعقل والميزان الذي أنزله الله شرعا وقدرا يأبىٰ ذلك»[4]

وإذا تقرر أن ما ثبت للشيء ثبت لنظيره، وأن التسوية بين المتماثلات والجمع بين المختلفات من الحقائق الشرعية الفطرية، فمن المؤكد أن مخالفتها، والتفرقة بين المتماثلات والجمع بين المختلفات سوف ينتج عنه انحرافات

(١) السعدي: القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة ص٧٤.

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ٢٤٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٥٠.

(٤) انظر ابن تيمية: الجواب الصحيح ٣/ ٤٨٢، وابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ٢٤٨، ٣٣٠.

وضلالات عديدة، وأنه ما من ديانة باطلة أو مذهب فاسد أو فرقة مبتدعة إلا ولها نصيب من ذلك.

والأمثلة في هذا الباب أكثر من أن تحصر، وما من فرقة مبتدعة إلا ووقعت في تفرقة بين المتماثلات أو جمع بين المتفرقات، ومن ذلك[1]:-

أن نفاة الصفات -بعضها أو جميعها، أو الصفات دون الأسماء، أو الصفات والأسماء جميعا- قد فرقوا بين المتماثلات، لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر نفيا وإثباتا، وكذلك القول في الصفات كالقول في الأسماء، وهم أيضا قد جمعوا بين المختلفات، لأنهم لم يعتقدوا التعطيل إلا بعد أن قامت عندهم شبهة التشبيه، وظنوا أن صفات الله مشابهة لصفات البشر، ولهذا كان كل معطل مشبها.

ونفاة القدر فرقوا بين المتشابهات والمتماثلات؛ حيث عولوا علىٰ النصوص التي تثبت قدرة العبد ومشيئته، وأنكروا النصوص التي تثبت قدرة الخالق ومشيئته وخلقه وسابق علمه، وجمعوا بين المختلفات من وجه؛ حيث قاسوا المخلوق بالخالق، وجعلوهما سواء فيما يجوز ويجب ويمتنع.

والوعيدية من الخوارج والمعتزلة فرقوا بين نصوص الوعيد فآمنوا بها، وبين نصوص الوعد فكفروا بها، وفي المقابل، فإن المرجئة آمنوا بنصوص الوعد وكفروا بنصوص الوعيد، والشيعة فرقوا بين الصحابة رضوان الله علهم، فتولوا آل البيت منهم وعادوا غيرهم، والواجب موالاتهم جميعا. وجمعوا بين الرسول ﷺ وبين غيره في إثبات العصمة، حيث أثبتوها لأئمتهم مع أن الواجب التفريق في ذلك بين الرسل وغيرهم من سائر الناس.

ويستفاد من هذه القاعدة في الرد علىٰ كثير من الأديان الباطلة والفرق المبتدعة، بإثبات أنهم فرقوا بين المتماثلات أو جمعوا بين المتفرقات.

---

(١) انظر تلك الأمثلة وغيرها عند د. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/ ٧٠٤، ومنهج الجدل والمناظرة ٢/ ٧١٣، ووليد السعيدان: تربية الملكة علىٰ رد الشبهة، وتحرير الفوائد ومجمع الفرائد ص٣٢٢.

ومن أمثلة ذلك: أن النصارىٰ يزعمون أن الأقنوم الثالث -وهو الروح القدس- ناطق بالأنبياء كلهم، وهذا تصريح بحلول هذا الأقنوم الثالث بجميع الأنبياء، فيلزمهم أن يجعلوا كل نبي مركبا من لاهوت وناسوت، وأنه إله تام وإنسان تام، كما قالوا في المسيح «إذ لا فرق بين حلول الكلمة وحلول روح القدس، كلاهما أقنوم. وأيضا فيمتنع حلول إحدىٰ الصفتين دون الأخرىٰ، وحلول الصفة دون الذات، فيلزم أن يكون الإله الحي الناطق بأقانيمه الثلاثة حالا في كل نبي، ويكون كل نبي هو رب العالمين، ويقال مع ذلك: هو ابنه، وفي هذا من الكفر الكبير، والتناقض العظيم ما لا يخفىٰ، وهذا لازم للنصارىٰ لزوما لا محيد عنه، فإن ما ثبت للشيء ثبت لنظيره، ولا يجوز التفريق بين المتماثلين»[1].

---

(١) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٣/ ٤٨١، ٤٨٢.

٣٧- كثير من انحرافات الفرق سببها التزامهم بلوازم غير صحيحة، وطردها كي لا ينهدم مذهبهم

ونعني بذلك أن المتكلمين في تقريرهم للعقائد أو الدفاع عنها، قد اعتادوا أن ينطلقوا من مجموعة من المسلمات -المنهجية والتفصيلية- التي يرونها ثابتة بالعقل، ويجزمون بصحتها، ثم يبنون عليها آراءهم التفصيلية، ويحرصون أشد الحرص علىٰ الالتزام بتلك اللوازم، وطردها، ونفي كل ما يخالفها، حتىٰ يتسق بناؤهم المنهجي، ويسلم من انتقادات الخصوم له، أو وصفه بالتناقض والاضطراب.

وكثيرا ما اضطر المتكلمون لاعتناق آراء خطيرة، بسبب الالتزام بما قرروه من قواعد، وخشية الوقوع في التناقض، أو تشنيعات الخصوم، ولعل المتأمل في مقالات الفرق المختلفة يلحظ «أن كثيرًا من الأفكار والمقالات الممجوجة في صورتها النهائية، أو المتناقضة مع أبجديات الوحي والعقلانية، إنما بدأت بالتزام مبدأ نظري معين، دون الاستكشاف المسبق لكافة آثاره النهائية ولوازمه ومؤداه، وفي ثنايا سجالات الفرقاء ينجرف صاحب المقالة إلىٰ الالتزام التدريجي لمقتضيات هذا المبدأ، بهدف الاحتفاظ بعنصر الاطراد وعدم التناقض، فيتجارىٰ به ذلك حتىٰ يصل إلىٰ مستشنعات ما ظن أنه سيصل إليها يومًا ما، وهو ما يمكن تسميته قانون «المتوالية الفكرية»»[1]

---

(١) إبراهيم السكران: مآلات الخطاب المدني ص٤٠.

وقد يكون فساد تلك الأقوال -في بعض الأحيان- بينا لا يكاد يخفىٰ علىٰ أحد، لكن تم تبنيها بسبب التزام عدد من اللوازم التي انتهت بأصحابها إلىٰ «أقوال يعلم فسادها بضرورة العقل، مثل إرادة أو كلام لا في محل، ومثل شيء واحد بالعين يكون حقائق متنوعة، ومثل أمر سبق بعضه بعضا يكون قديم الأعيان لم يزل كل شيء منه قديما أزليا، وأمثال ذلك»(١)

وليس الإشكال في الحرص علىٰ الاطراد المنهجي، والحذر من التناقض والاضطراب، والالتزام بأصول المنهج، فكل ذلك أمر مطلوب، ولا غبار عليه، لكن الإشكال الجوهري حينما يكون الأصل نفسه خاطئا وغير مبني علىٰ برهان صحيح، ثم يتم الالتزام به وبما ينتج عنه، مما يولد سلسلة من الأخطاء الفادحة، والإنسان ربما اعتقد «صحة قضية من القضايا وهي فاسدة، فيحتاج أن يعتقد لوازمها، فتكثر اعتقاداته الفاسدة، ومن هذا الباب دخلت القرامطة الباطنية والمتفلسفة ونحوهم علىٰ طوائف المسلمين»(٢)

وهذا الذي حدث كثيرا لدىٰ الفرق الكلامية المختلفة وغيرهم، سواء علىٰ مستوىٰ منهجية الاستدلال، أو علىٰ مستوىٰ الآراء التفصيلية، حيث صارت كل طائفة تلتزم لوازم ما ثم تحتاج لطردها، فيترتب علىٰ ذلك لوازم مخالفة للشرع والعقل، ثم يجئ المخالفون لهم، فيردون عليهم، ويبينون فساد ما التزموه، لكنهم في سبيل ذلك يقررون لوازم أخرىٰ فاسدة(٣)، ومن يطالع أقوال تلك الفرق يجد مجموعة أصول «جعلوها أساسا لبنائهم، وسموها قواطع عقلية، وسموا أدلتها براهين يقينية، فجاءت فروع تلك الأصول ولوازمها والبناء الذي ارتفع عليها من أبطل الفروع، وأفسد اللوازم، وأضعف البناء وأوهاه، وذلك بين لكل ذي عقل سليم، وفطرة صحيحة لم تفسد بالتقليد، ولم تعم بالهوىٰ والتعصب عن فساد تلك الأصول، ومناقضتها للمعقول والمنقول»(٤)

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٢٣٧.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ص٨٨.

(٣) ابن تيمية: النبوات ص٤٤، ٤٥.

(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٢٣.

وعلىٰ المستوىٰ المنهجي فقد شاع لدىٰ المتكلمين الاحتجاج «بحجج عقلية: إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، وإما تلقوها عمن احتج بها من غير أهل الإسلام، فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التي احتجوا بها وتسلم عن النقص والفساد، فوقعوا في أنواع من الخطأ والابتداع»[1]

ولعل من أبرز مسالك الاستدلال الكلامية الكبرىٰ التي نتج عنها لوازم كثيرة، أثرت علىٰ علم الكلام بأسره: دليل الحدوث، والذي عول عليه جل المتكلمين في إثبات وجود الله، وأوقعهم في نفي الصفات والكلام والأفعال، والقول بخلق القرآن، وإنكار الرؤية، والعلو[2].

كذلك نلاحظ استقرار المتكلمين علىٰ ترتيب معين لعلم الكلام ومسائله ومصنفاته، حيث اعتادوا أن يفتتحوا كتبهم أولًا بمقدمة عامة في النظر وطرق تحصيل المعرفة، وما أشبه ذلك من المسائل المتعلقة بنظريتي العلم والوجود، وبعد المقدمة تأتي مسائل العلم وقضاياه موزعة علىٰ أقسام ثلاثة رئيسة؛ وهي: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات، وقد يلتحق بذلك مسائل أخرىٰ متنوعة كالإمامة، وعدالة الصحابة والمفاضلة بينهم، وحكم الفرق المخالفة[3].

وهذا الترتيب مرتبط ارتباطا وثيقا بالطريق الذي رأوا أن صحة النقل لا تعرف إلا من خلاله، ومنعوا من سلوك ما يخالفه؛ إذ لا يمكن من وجهة نظرهم أن نعرف صدق الرسول قبل أن نعرف وجود الله، وكونه قادرًا مؤيدًا للرسل بالمعجزات، ومتكلمًا أوحىٰ إليهم ما يبلغونه إلىٰ العباد.

وقد بني علىٰ هذا الترتيب لوازم عديدة التزمها المتكلمون، منها تقسيم مسائل علم الكلام تقسيما ثلاثيا، علىٰ النحو التالي:

أولًا: ما لا يُعلم إلا من جهة العقل، ولا مجال فيه للسمع مطلقًا، وهو كل علم لو لم يحصل للمكلف لما أمكنه معرفة الشرائع من جهة الرسول،

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/١٠٦.

(٢) المصدر السابق ٧/١٠٦.

(٣) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٧٥٢.

أو بتعبير آخر: ما توقفت صحة الشرع علىٰ ثبوته، كالعلم بحدوث الأجسام، وأن لها محدثًا، قادرًا عالمًا، حيًّا قديمًا، غير مشابه للأجسام، غنيًّا لا تجوز عليه الحاجة، وحكيمًا لا يفعل القبيح، ومعرفة صحة النبوة وصدق الرسول في كل ما يخبر به عن ربه سبحانه وتعالىٰ.

ثانيًا: ما لا يُعلم إلا بالسمع، ولا مجال للعقل فيه، وهو نوعان: أوامر، وأخبار. فالأوامر: يقصد بها الأمور الشرعية من العبادات والأحكام والمصالح والمفاسد المحكوم عليها بالشرع، ككون الصلاة فرضًا، وشرب الخمر حرامًا، وما أشبه ذلك، وأما الأخبار: فهي كل ما ورد في القرآن، من الحديث عن الأمور الماضية أو المستقبلة، ولا طريق لمعرفتها بالعقل، وكالوعد والوعيد، ومقادير الثواب والعقاب في الآخرة، وما يتعلق بكيفية عذاب القبر، ومنكر ونكير، والصراط، والحوض، وسائر السمعيات.

ثالثًا: ما يصح أن يُعلم بكلٍّ من العقل والشرع، وهو كل ما كان في العقل دليل عليه، ولم تكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة علىٰ المعرفة به، كالعلم بأن الله واحد، لا ثاني له، ورؤية الله تعالىٰ في الآخرة، وقبح الظلم، وحسن رد الوديعة، وما جرىٰ هذا المجرىٰ[1].

ومن اللوازم الأخرىٰ التي نتجت عن الترتيب المشار إليه: المبالغة في مكانة علم الكلام وأهميته ولزوم تعلمه، حتىٰ صار بعض المتكلمين مثل الجاحظ ينص علىٰ أنه لولا علم الكلام «لم يثبت للرب ربوبية، ولا للنبي حجة، ولم يفصل بين حجة وشبهة، وبين الدليل وما يُتخيل في صورة الدليل، وبه تُعرف الجماعة من الفرقة، والسُّنَّة من البدعة، والشذوذ من الاستفاضة»[2] كما وصف الرازي علم الكلام بأنه «أفضل المعارف الدينية، وأشرف العلوم الشرعية»، واعتبره أساس غيره من العلوم الدينية، ورأسها ورئيسها، كما أن ضد علم

---

(١) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٢٧٤.

(٢) الجاحظ: الفصول المختارة، المطبوع علىٰ هامش الكامل للمبرد ٢/ ٣٢٩.

الأصول هو الكفر والبدعة[1]، وتتكرر نفس المعاني عند جمهرة من الأشاعرة وغيرهم؛ كالآمدي[2] والإيجي[3] والتفتازاني[4]، وملا علي القاري[5].

ومع هذه المكانة الكبيرة التي بلغها علم الكلام: لم يعد مستغربا أن نجد من يقول أن تعلمه واجب، بحجة أن معرفة الله ﷻ واجبة بإجماع المسلمين، ولما كان من غير الممكن -من وجهة نظرهم- أن يُتوصل إلىٰ هذه المعرفة إلا عن طريق هذا العلم كان تحصيله واجبًا، ولم يقتصر الأمر علىٰ ذلك؛ بل انشغل المتكلمون بمسألة أول الواجبات علىٰ المكلف، وهي من المسائل التي اختلفت فيها الآراء، ونبه أبو جعفر السمناني -أحد أئمة الأشاعرة المتقدمين- إلىٰ أنها بقيت في مقالة الأشعري من طور الاعتزالية الأول، وتفرع عليها وجوب النظر وعدم كفاية التقليد[6]، مما يعني عدم صحة إيمان المقلد، أو عدم الاعتداد بالتقليد، طريقا للإيمان وتحصيل الاعتقاد، ويلزم عن ذلك لازم شديد الغلو وهو القول بتكفير العوام والتشكيك في عقيدتهم.

ولا يخفىٰ خطورة هذه النتيجة، وقد رد عليها وانتقدها بشدة كثير من أهل العلم -وبعضهم من المتكلمين- ومن أبرز من انتقدها أبو حامد الغزالي، والآمدي، والقرطبي، وابن حجر، حيث ذهبوا إلىٰ الاكتفاء بالإيمان الجازم المطابق، ولو لم يكن علىٰ نهج الطريقة الكلامية المعتادة[7].

والحق أن هذا الترتيب والبناء للمسائل الاعتقادية الذي سلكه المتكلمون غير لازم أصلا، ويمكننا أن نسلك طريقا آخر مختلفا عما قالوا به، ولا نتقيد

---

(١) الرازي: مفاتيح الغيب١/٣٠٧، وقد استفاض في التدليل علىٰ هذا المعنىٰ من عدة وجوه في كتابه الإشارة في علم الكلام ص٢٦.

(٢) الآمدي: غاية المرام ص٤.

(٣) الإيجي: المواقف ص٨.

(٤) التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص١٢، وشرح المقاصد ١/ ١٧٤، ١٧٥.

(٥) ملا علي القاري: شرح الفقه الأكبر ص٣.

(٦) انظر: ابن حجر: فتح الباري١٣/ ٣٦١، وابن تيمية: درء التعارض٧/ ٤٠٧.

(٧) انظر تفصيلًا موسعًا للمسألة عند ابن حجر: فتح الباري١٣/ ٣٦١- ٣٦٨.

بالانطلاق من إثبات حدوث العالم وأن له محدثا، بل نبدأ أولًا بإثبات النبوة بأكثر من وسيلة، فإذا تبين لنا صدق الرسول بالأدلة المتنوعة -عقلية أو ضرورية أو من خلال استقراء أحواله- وجب علينا تصديقه في كل ما أخبر عنه، واتباعه في كل ما جاء به، سواء في الإلهيات، أو في السمعيات، أو في الأحكام الشرعية العملية، أو في غيرها من أمور الدين.

وقد عوَّل بعض أئمة الأشاعرة من القائلين بفكرة الدور علىٰ هذه الطريقة بصورة جزئية، وهذا ما فعله الجويني في صفة الكلام؛ حيث رأىٰ أن المعجزات إذا دلت علىٰ صدق الرسل، وأخبروا بعد ثبوت صدقهم عن الكلام الثابت لله في الجملة، ثم أخبروا عن تفاصيل متعلقاته؛ فيُعلم علىٰ القطع أنه ﷻ متكلم[1]، ولا أدري ما الذي حال بين إمام الحرمين وبين توسيع هذه الفكرة، فلا تقتصر علىٰ صفة الكلام؛ بل تشمل سائر الصفات وأمور العقيدة أصولًا وفروعًا، ولعل الغزالي كان أكثر توسعًا من شيخه حينما ذهب إلىٰ أن المكلف إذا صدق الرسول فينبغي أن يصدقه في صفات الله تعالىٰ؛ ككونه حيًّا قادرًا عالمًا متكلمًا مريدًا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وليس عليه البحث عن حقيقة هذه الصفات، ولا تَعَلُّم أدلة المتكلمين[2]، ولكن الغزالي عاد متأثرًا بفكرة الدور فمنع من الاستدلال بالسمع علىٰ صفة الكلام في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»[3]، ويظهر نفس المسلك عند كلٍّ من الرازي[4] والآمدي[5] وسعد الدين التفتازاني[6] في استدلالهم علىٰ بعض الصفات، كما نبه الشهرستاني[7] إلىٰ أن معرفة صدق الرسول لا تنحصر في المعجزات الخارقة للعادة؛ بل هناك سبل أخرىٰ متعددة.

---

(١) انظر الجويني: الإرشاد ص٤-٧٦، وشرح الإرشاد لأبي بكر بن ميمون ص١٨٥-١٨٨.

(٢) انظر الغزالي: الرسالة الوعظية ص٥٨، ضمن مجموعة رسائل الغزالي.

(٣) انظر الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص١٠٢.

(٤) انظر الرازي المحصل ص٤٠٧، ومعالم أصول الدين ص٤٧.

(٥) انظر الآمدي: أبكار الأفكار ص٢٩٨، تحقيق د. أحمد المهدي، وانظر أيضًا: ص٣٢٧.

(٦) انظر التفتازاني: شرح المقاصد ٣٨/٤، ١٨/٥.

(٧) انظر الشهرستاني: نهاية الإقدام في علم الكلام ص٤٣٧-٤٤٢.

ولو أن متأخري الأشاعرة اعتنوا بهذا المسلك المنهجي، ووسعوا من مجالات استخدامه، لكانوا قد تخلصوا بصورة كبيرة من فكرة الدور وما نتج عنها من آثار، ولعولوا أكثر علىٰ الدليل النقلي وأولوه المكانة اللائقة به، دون إهمال للعقل وبراهينه، ولم تتضخم لديهم الفجوة بين النقل والعقل، والتي لم تكن موجودة عند شيوخ المذهب الأوائل[(١)].

وإذا انتقلنا من اللوازم المنهجية إلىٰ اللوازم علىٰ مستوىٰ الآراء التفصيلية، فسوف نجد الكثير من المسائل في أبواب الصفات والقدر والنبوات والأسماء والأحكام وغيرها، والتي نتجت عن الالتزام بلوازم خاطئة حاول المتكلمون طردها، وثمة نصوص عديدة لأهل العلم ينتقدون فيها تلك اللوازم، وما ترتب عليها من أخطاء وإشكالات كثيرة.

ومن ذلك قول أحد فقهاء المالكية وهو خلف المعلم «أقام الأشعري أربعين سنة علىٰ الاعتزال، ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع وثبت علىٰ الأصول»[(٢)] وقد أعجب السجزي بهذا الكلام، فقال معقبا عليه «هذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره»[(٣)].

كذلك حكىٰ ابن قتيبة عما لمسه من آثار تلك الظاهرة، وكيف أدت لوقوع المتكلمين في عظائم الأقوال، فقال «وقد كنت في عنفوان الشباب وتطلب الآداب، أحب أن أتعلق من كل علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم، فربما حضرت بعض مجالسهم، وأنا مغتر بهم طامع أن أصدر عنه بفائدة، أو كلمة تدل علىٰ خير، أو تهدي لرشد. فأرىٰ من جرأتهم علىٰ الله تبارك وتعالىٰ، وقلة توقيهم، وحملهم أنفسهم علىٰ العظائم لطرد القياس أو لئلا يقع انقطاع، ما أرجع معه خاسرا نادما»[(٤)]

---

(١) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣٠٩.

(٢) السجزي: رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٢١٠.

(٣) المصدر السابق ص٢١٠.

(٤) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص١١٥.

وللسجزي نقد شديد لوقوع ابن كلاب ومن تبعه من الأشاعرة في إلزامات ألزمهم إياها المعتزلة، وألجأتهم إلىٰ التفرقة بين الكلام النفسي واللفظي، وسببها أنه لما «نبغ ابن كلاب وأضرابه، وحاولوا الرد علىٰ المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يخبرون أصول السنة، ولا ما كان السلف عليه، ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك زعما منهم أنها أخبار آحاد، وهي لا توجب علما»[١] وقد ترتب علىٰ مسلكهم هذا أخطاء بالغة في صفة الكلام، حيث ألزمتهم المعتزلة أن الكلام حرف، وصوت، ويدخله التعاقب، والتأليف، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات الله، لأن ذاته سبحانه لا توصف بالاجتماع والافتراق، والكل والبعض، والحركة والسكون. وحكم الصفة الذاتية حكم الذات، ومن ثم فإن «الكلام المضاف إلىٰ الله سبحانه خلق له أحدثه وأضافه إلىٰ نفسه، كما تقول: عبد الله، وخلق الله، وفعل الله. فضاق بابن كلاب وأضرابه النفس عند هذا الإلزام، لقلة معرفتهم بالسنن، وتركهم قبولها، وتسليمهم العنان إلىٰ مجرد العقل، فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان، وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر. وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام، وإنما يسمىٰ ذلك كلاما علىٰ المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه، وحقيقة الكلام: معنىٰ قائم بذات المتكلم»[٢]

ولدىٰ ابن تيمية نجد عناية ظاهرة بتلك المسألة، ولفتات منهجية مهمة، وعرض مفصل للوازم التي التزمها المتكلمون، ونقدها، وبيان آثارها، واعتبارها من الأدلة علىٰ فساد المنهج الكلامي وطرقه في الاستدلال، وبيان أن هذه اللوازم وما ترتب عليه كانت من أسباب ذم السلف للكلام المبتدع، لأن «أصحابه يخطئون إما في مسائلهم وإما في دلائلهم، فكثيرا ما يثبتون دين المسلمين في

---

(١) السجزي: رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص١١٨.

(٢) المصدر السابق ص١١٨، ١١٩.

الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله علىٰ أصول ضعيفة بل فاسدة، يلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل الصريح»[1].

وحينما ناظر متكلمو الإثبات متكلمة النفي «ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل. وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعي، والزبيدي، والثوري، وأحمد بن حنبل، وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو في الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضا علىٰ من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو في الإثبات، حتىٰ دخل في تمثيل الخالق بالمخلوق»[2]

وهذه اللوازم -في رأيه- كانت من أهم أسباب انحرافات المعتزلة، رغم جهودهم العديدة في نصرة الإسلام والرد علىٰ أعدائه بحجج عقلية، ولم يكن «أصل دينهم تكذيب الرسول، ورد أخباره ونصوصه، لكن احتجوا بحجج عقلية: إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، وإما تلقوها عمن احتج بها من غير أهل الإسلام، فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التي احتجوا بها وتسلم عن النقص والفساد، فوقعوا في أنواع من رد المعاني الأخبار الإلهية، وتكذيب الأحاديث النبوية»[3].

كذلك تكرر هذا الأمر مع أئمة الأشاعرة، فإنه «ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد علىٰ كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفىٰ علىٰ من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلىٰ طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم، لما لهم من المحاسن

---

(١) ابن تيمية: شرح الأصفهانية ص١٣٧

(٢) ابن تيمية: الفتاوىٰ الكبرىٰ ١/ ٨٢، ومجموع الفتاوىٰ ١٨/ ١٤٦.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ١٠٦، وانظر ٧/ ٤٦٣.

والفضائل، ومنهم من يذمهم، لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوساطها»[1]

وقد أحدثت تلك اللوازم نوعا من الاختلاف الواضح بين متقدمي الأشاعرة ومتأخريهم، حيث تطور المذهب تطورا كبيرا علىٰ أيدي هؤلاء المتأخرين نظرا لما بقىٰ فيه من آثار اعتزالية، كطريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام، واحتاج من سلك طريقهم إلىٰ طرد تلك الأقوال، فالتزم نفي الصفات الخبرية، وتقديم عقله علىٰ النصوص الإلهية، ومخالفة «سلفه والأئمة الأشعرية، وصار ما مدح به الأشعري وأئمة الصحابة من السنة والمتابعة النبوية عنده من أقوال المجسمة الحشوية»[2]

ونماذج اللوازم التي التزمها المتكلمون من الفرق المختلفة كثيرة جدا، وقد بلغ الترف الكلامي المذموم وتشقيق المسائل في بعض الأحوال إلىٰ درجة ربما يقدر معها المتكلمون «تقديرًا يلزم منه لوازم، فيثبتون تلك اللوازم، ولا يهتدون لكون ذلك التقدير ممتنعًا، والتقدير الممتنع قد يلزمه لوازم ممتنعة، كما في قوله تعالي: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]»[3]

ولم تقتصر آثار اللوازم علىٰ دقائق علم الكلام، بل امتد الأمر إلىٰ مسائل أصلية في باب الاعتقاد[4]، ومن أمثلة ذلك: أن استدلالهم بحدوث الأعراض علىٰ وجود الله قد أوقعهم في إشكالات عديدة، والتزموا لأجلها لوازم معلومة الفساد[5] مثل القول بنفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها[6]، كذلك «التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها أبو الهذيل انقطاع حركات أهل

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٢/ ١٠٢.
(٢) المصدر السابق ٧/ ١٠٦.
(٣) المصدر السابق ١/ ٨٠، ٨١.
(٤) المصدر السابق ١/ ٤١.
(٥) المصدر السابق ١/ ٣٩.
(٦) المصدر السابق ١/ ٤١.

الجنة، والتزم قوم لأجلها كالأشعري وغيره أن الماء والهواء والتراب والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها ولأجل غيرها أن جميع الأعراض -كالطعم واللون وغيرها- لا يجوز بقاؤها بحال»

ومن اللوازم أيضا التي لزمت طوائف من المتكلمين -وقد التزمها بعضهم بالفعل، واضطرب آخرون تجاهها- أنهم لما أصلوا أن الصفات أعراض لا تقوم إلا بأجسام، فقد لزمهم إنكار قيام الصفات به، كما لزمهم القول بأن «الله لم يتكلم ولا يكلم أحدا من خلقه، ولم ينزل له إلىٰ الأرض كلام تكلم به، وإنما خلق أصواتا وحروفا في الريح سميت كلامه مجازا لا حقيقة»[1]، ومن اللوازم الأخرىٰ أنهم لما أصلوا نفي صفتي العلو والاستواء فقد «لزمهم إنكار نزوله -سبحانه- إلىٰ سماء الدنيا كل ليلة، وإنكار مجيئه وإتيانه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، وإن أقروا بذلك أقروا به مجازا لا حقيقة، ولزمهم من ذلك التكذيب بمعراج رسول الله ﷺ إلىٰ ربه، ودنوه منه حتىٰ كان قاب قوسين أو أدنىٰ، وتردده بين موسىٰ وبين ربه مرارا، كل ذلك لا حقيقة له عندهم»[2]

وفي باب القدر وأفعال العباد نجد أن طوائف القدرية لما أصلت القول بأن «الله سبحانه لو شاء أفعال عباده وقدر عليها وخلقها، ثم كلفهم بها وعاقبهم عليها، لكان ذلك ظلما ينافي العدل، لزمهم عن هذا الأصل لوازم مخالفة للعقل والشرع منها: التكذيب بقدر الله، وتكذيب غلاتهم بعلمه السابق، وإنكار كمال قدرته، ونسبته إلىٰ أن يكون في ملكه ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، وإخراج أشرف ما في ملكه عن أن يكون قادرا عليه أو خالقا له، وهو طاعات أنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه، وأن تكون أفعالهم حدثت من غير خالق محدث، أو يكونوا هم الخالقين المحدثين لها، وأن تكون إرادتهم مشيئات حادثة بلا محدث، ولزمهم تكذيبهم بنصوص القدر كله، والطعن في نقلة أخبارها،

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/١٤٢٦.

(٢) المصدر السابق ٤/١٤٢٨.

وتحريفها عن مواضعها بالتأويلات التي هي كذب علىٰ اللغة وعلىٰ الله وعلىٰ رسوله، إلىٰ أضعاف ذلك من اللوازم الباطلة»[1]

ويبقىٰ أن نشير في ختام حديثنا عن مسألة اللوازم وآثارها، وشيوعها في علم الكلام، أن ننبه إلىٰ أن نقد هذا المسلك ليس مقتصرا علىٰ علماء المنهج السلفي -الذامين لعلم الكلام والرافضين له- بل نجد نماذج من هذا النقد لدىٰ نفر من المشتغلين بعلم الكلام، مثل الغزالي الذي ذكر أن المتكلمين قد اعتمدوا علىٰ مقدمات تسلموها من خصومهم، واضطروا إلىٰ التسليم بها وكان «أكثر خوضهم في استخراج تناقضات الخصوم، ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم، وهذا قليل النفع في حق من لا يسلم سوىٰ الضروريات شيئًا أصلًا»[2]

كما نجد هذا الانتقاد أيضا لدىٰ بعض أساتذة الفلسفة الإسلامين المعاصرين، ممن أشاروا إلىٰ أن تبني المتكلمين لعدد من آرائهم كان الدافع إليه هو الإحراج وتضييق الخناق من قبل الخصوم، ومن ذلك مثلا قول من قال منهم إن صفات الله لا هي الله ولا غيره «ذلك التعبير الذي اضطر إليه المتكلمون، حينما أحرجهم الفلاسفة، وضيقوا عليهم الخناق بقولهم: إن كانت الصفات عين البارٍ فهي ليست صفات. وبهذا يكون قادرا بذاته عالما بذاته. وان كانت غيره فقد استكمل بغيره، وإن كانت أبعاضه فقد تألف، فلم يجد المتكلمون في وسعهم الا الفرار من وجه المنطق، فقرروا أنها لا هو ولا غيره»[3]

(١) المصدر السابق ٤/١٤٢٨، ١٤٢٩.

(٢) الغزالي: المنقذ من الضلال ص١٢٤.

(٣) د. محمد غلاب: ينابيع الفكر الإسلامي ص١١٢.

٣٨- ردود الأفعال والغلو فيها من أسباب ظهور كثير من الفرق والآراء المنحرفة

ومن القوانين المعروفة في عالم المحسوسات: أن كل فعل له رد فعل مقابل، يساويه في المقدار، ويضاده في الاتجاه، ولعل في عالم الأفكار أيضا ما يشابه ذلك، حيث نجد كثيرا من الفرق والآراء تنشأ من باب ردود الفعل علىٰ اتجاه مقابل، غلا أو أسرف في جانب معين، فيأتي المذهب الجديد ليواجه غلوه ويضاده، لكنه لا يلتزم بسلوك الطريق الوسط، وإنما يسرف ويغلو في الجانب المقابل.

ولا شك أن ظهور الفرق الكثيرة بتضادها وتقابلها، ورد بعضها علىٰ بعض يؤكد حقيقة في غاية الوضوح وهي «أن النفوس البشرية لا تنضبط دائما علىٰ المنهج العدل الوسط، بل تجنح عنه ذات اليمين أو ذات الشمال، إما الإيغال المهلك، وإما التفريط المسرف، وقد وقعت الخوارج في الأول كما وقعت المرجئة في الآخر، وإنما تنضبط النفوس بالتزكية المستمرة والتقويم الدائب، كما حصل للجيل الأول، ولهذا تمثلت فيه حقيقة الأمة الوسط في كل شيء»[(١)]

والميل تجاه الإفراط أو التفريط في مسائل النزاع يعد ظاهرة مطردة، بل تكاد تمثل عادة إنسانية، وكما ذكر محمد بن نصر المروزي فإن «عامة أهل

(١) د. سفر الحوالي: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ١/ ٣٠٠.

الأهواء والبدع إنما هم بين أمرين: غلوا في دين الله، وشدة ذهاب فيه، حتىٰ يمرقوا منه بمجاوزتهم الحدود التي حدها الله ورسوله. أو إحفاء وجحودا به حتىٰ يقصروا عن حدود الله التي حدها، ودين الله موضوع فوق التقصير، ودون الغلو»[1]

كذلك نقل عن بعض السلف أنه «ما أمر الله سبحانه بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إما إلىٰ تفريط وتقصير، وإما إلىٰ مجاوزة وغلوّ. ولا يبالىٰ بأيهما ظفر». وقد اقتطع أكثر الناس إلا أقل القليل في هذين الواديين: وادىٰ التقصير، ووادي المجاوزة والتعدىٰ. والقليل منهم جدا الثابت علىٰ الصراط الذي كان عليه رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم وأصحابه»[2]

ونماذج هذه الظاهرة أكثر من أن تحصر في مجالات العقائد والعبادات والأخلاق والسلوك، حيث يسلك أحد الطرفين مسلك التقصير والتفريط، ويسلك الطرف الآخر مسلك التعدي والافراط، ولعل من المهم أن نمثل هنا بعدد من الأمثلة[3]: -

- فهناك أقوام فرطوا في حق الأنبياء وورثتهم حتىٰ قتلوهم، وغلا فيهم آخرون حتىٰ عبدوهم، وهناك من جفوا الشيوخ من أهل الدين والصلاح، وأعرضوا عنهم، ولم يقوموا بحقهم، وغلا فيهم آخرون حتىٰ عبدوهم مع الله تعالىٰ.

- وهناك من قالوا: إن الله سبحانه لا يقدر علىٰ أفعال عباده ولا شاءها منهم، ولكنهم يعملونها بدون مشيئة الله تعالىٰ وقدرته، وغلا آخرون حتىٰ قالوا: إنهم لا يفعلون شيئا البتة، وإنما الله سبحانه هو فاعل تلك الأفعال حقيقة، فهي نفس فعله لا أفعالهم. والعبيد ليس لهم قدرة ولا فعل البتة.

---

(١) محمد بن نصر المروزي: تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٦٤٥.

(٢) ابن القيم: إغاثة اللهفان ١/ ١١٦.

(٣) هذه الأمثلة مستفادة من كلام ابن القيم في إغاثة اللهفان ١/ ١١٦ - ١١٨.

- وهناك من غلوا في النفي، وقالوا: إن رب العالمين ليس داخلا في خلقه ولا بائنا عنهم، ولا هو فوقهم ولا تحتهم ولا خلفهم ولا أمامهم ولا عن أيمانهم ولا عن شمائلهم، وقابلهم آخرون فقالوا: هو في كل مكان بذاته، كالهواء الذىٰ هو داخل في كل مكان، وهناك من نفوا حقائق أسماء الرب تعالىٰ وصفاته وعطلوه منها، وغلا آخرون حتىٰ شبهوه بخلقه ومثلوه بهم.

- وهناك من زعموا أن الرب سبحانه لم يتكلم بكلمة واحدة البتة، وغلا آخرون حتىٰ قالوا: لم يزل أزلا وأبدا قائلا: يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدىٰ، ويقول لموسىٰ: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ فلا يزال هذا الخطاب قائما به ومسموعًا منه، كقيام صفة الحياة به.

- وهناك من قالوا: إن الله سبحانه لا يشفع أحدا في أحد البتة، ولا يرحم أحدا بشفاعة أحد، وغلا آخرون حتىٰ زعموا أن المخلوق يشفع عنده بغير إذنه، كما يشفع ذو الجاه عند الملوك ونحوهم.

- وهناك من قالوا: إن إيمان أفسق الناس وأظلمهم كإيمان جبريل وميكائيل، فضلا عن أبىٰ بكر وعمر، وغلا آخرون حتىٰ أخرجوا من الإسلام بالكبيرة الواحدة.

- وهناك من عادوا أهل بيت رسول الله ﷺ، وقاتلوهم، واستحلوا حرمتهم، وغلا آخرون حتىٰ ادعوا فيهم خصائص النبوة: من العصمة وغيرها. وربما ادعوا فيهم الإلهية.

- وهناك من نفوا الأسباب والقوىٰ والطبائع والغرائز، وغلا آخرون حتىٰ جعلوها أمرًا لازمًا لا يمكن تغييره ولا تبديله، وربما جعلها بعضهم مستقلة بالتأثير.

- وهناك من فرطوا فأهملوا أعمال القلوب ولم يلتفتوا إليها وعدوها فضلا، أو فضولا، وتجاوز آخرون حتىٰ قصروا نظرهم وعملهم عليها، ولم يلتفتوا إلىٰ كثير من أعمال الجوارح، وقالوا: العارف لا يسقط وارده لورده.

وظاهرة مقابلة الغلو بالغلو موجودة أيضا لدىٰ الأديان المحرفة، فقد فرط اليهود في حق المسيح عليه السلام حتىٰ كذبوه ورموه وأمه بما برأهما الله تعالىٰ منه، وغلا النصارىٰ حتىٰ جعلوه ابن الله، وجعلوه إلها يعبد مع الله. وهناك من فرطوا حتىٰ تعبدوا بالنجاسات، وهم النصارىٰ وأشباههم، وتجاوز آخرون حتىٰ أفضىٰ بهم الوسواس إلىٰ الآصار والأغلال، وهم أشباه اليهود[1].

وإذا انتقلنا إلىٰ ظهور الفرق ونشوء الأقوال البدعية، فسوف نجد أن ردود الأفعال ومقابلة الغلو بغلو مضاد كانت عاملا أساسيا في ظهور فرق ومقالات مختلفة، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

فحينما أسرفت طوائف النفاة ومعطلة الصفات في النفي وتأويل الصفات لله تعالىٰ، فقد ظهر مقابلهم «طوائف من متكلمة الشيعة والمرجئة وغيرهم، فقالوا: بل هو جسم ومتحيز، وله صفات تقوم به، وأفعال تقوم به، كالحركة والسكون، وحكىٰ عنهم من الزيادة في الإثبات أمورا، كما بالغ أولئك»[2].

وحينما ظهر من يقول لفظي بالقرآن مخلوق، فرارا من التصريح بخلق القرآن قابلهم «قوم أرادوا تقويم السنة فوقعوا في البدعة. وردوا باطلا بباطل، وقابلوا الفاسد بالفاسد، فقالوا: تلاوتنا للقرآن غير مخلوقة وألفاظنا به غير مخلوقة؛ لأن هذا هو القرآن. والقرآن غير مخلوق، ولم يفرقوا بين الاسم المطلق والاسم المقيد في الدلالة، وبين حال المسمىٰ إذا كان مجردا وحاله إذا كان مقرونا مقيدا. فأنكر الإمام أحمد أيضا علىٰ من قال: إن تلاوة العباد وقراءتهم وألفاظهم وأصواتهم غير مخلوقة، وأمر بهجران هؤلاء كما جهم الأولين وبدعهم»[3]

وحينما ظهر أقوام من «أهل العبادة والزهد والتصوف والفقر، أعرضوا عن السماع الشرعي، والزهد الشرعي، والسلوك الشرعي، فاحتاجوا أن يعتاضوا عن

---

(١) انظر ابن القيم: إغاثة اللهفان ١/١١٦-١١٨.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٢٢٣.

(٣) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص١٠٣، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/٣٥٩، و٤١٧.

ذلك بسماع بدعي، وزهد بدعي، وسلوك بدعي، يوافق فيه بعضهم بعضًا في باطل، أو يقابل باطلهم بباطل آخر»[(١)].

وبعض الأخطاء التي وقع فيها متكلمو الأشاعرة ومن وافقهم أحيانا من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم من أسبابها أنهم راموا الرد علىٰ غلو المعتزلة وإفراطهم «فقابلوهم مقابلة انحرفوا فيها، كالجيش الذي يقاتل الكفار فربما حصل منه إفراط وعدوان»[(٢)]

وفي باب الحكم علىٰ أهل البدع والأهواء، نجد غلوا في تكفير المخالفين يقابله غلو في عدم الإنكار عليهم بالكلية، وقد اضطربت الفرق المختلفة اضطرابا كثيرا في تكفير أهل البدع والأهواء مثلما اضطربوا قديما وحديثا في سلب الإيمان عن أهل الفجور والكبائر، وهناك كثير من أهل البدع مثل الخوارج والروافض والقدرية والجهمية والممثلة يرون كفر من خالفهم، وكثير منهم ربما يكفرون بالمقالة التي لا تفهم حقيقتها ولا تعرف حجتها «وبإزاء هؤلاء المكفرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة والجماعة كما يجب أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه قد لا يبينونه للناس بل يكتمونه، ولا ينهون عن البدع المخالفة للكتاب والسنة ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم؛ بل لعلهم يذمون الكلام في السنة وأصول الدين ذما مطلقا؛ لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وما يقوله أهل البدعة والفرقة، أو يقرون الجميع علىٰ مذاهبهم المختلفة، كما يقر العلماء في مواضع الاجتهاد التي يسوغ فيها النزاع، وهذه الطريقة قد تغلب علىٰ كثير من المرجئة وبعض المتفقهة والمتصوفة والمتفلسفة كما تغلب الأولىٰ علىٰ كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين الطريقتين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة»[(٣)]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٢٩١.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٤٤٤.

(٣) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص٢٠٥، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٦٦، ٤٦٧

ومن هذا الباب أيضا الغلو المتبادل وردود الأفعال المنكرة من الشيعة والناصبة في الموقف من الصحابيين الجليلين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضوان الله عليهما، فهناك نفر من شيعة عثمان كانوا يسبون عليا، ويجهرون بذلك علىٰ المنابر وغيرها؛ لأجل القتال الذي كان بينهم وبينه. وكان فيهم من يؤخر الصلاة عن وقتها .. وغلت شيعة علي في الجانب الآخر، حتىٰ صاروا يجمعون بين الصلاتين دائما في وقت الأولىٰ[١]، لكن هذا الغلو المتبادل لا يعني أن الطائفتين علىٰ درجة سواء، بل غلو الشيعة وبدعهم أشنع من بدع الناصبة، الذين لم يكن أحد منهم يتعرض لأبي بكر وعمر إلا بالمحبة والثناء والتعظيم، ولم يكفر أحد منهم عليا، كما كفرته الخوارج ... أما الشيعة فإن ما قالوه في عثمان أعظم مما قالته شيعة عثمان في علي؛ فإن كثيرا منهم يكفر عثمان. وشيعة عثمان لم تكفر عليا. ومن لم يكفره يسبه ويبغضه أعظم مما كانت شيعة عثمان تبغض عليا[٢].

وفي الحكم علىٰ الأشخاص والمواقف منهم، نجد نموذجا للغلو المتبادل وردود الأفعال في التعامل مع يزيد بن معاوية، حيث تضخم الخلاف حول هذا الأمر، وصار من مواضع الامتحان والولاء والبراء، ووجد قوم «يظهرون لعنة يزيد بن معاوية. وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلىٰ لعنة غيره، فكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن؛ فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدىٰ. وصار الغلاة فيه علىٰ طرفي نقيض، هؤلاء يقولون: إنه كافر زنديق، وإنه قتل ابن بنت رسول الله ﷺ، وقتل الأنصار وأبناءهم بالحرة، ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفارا، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة وخاله الوليد؛ وغيرهما، ويذكرون عنه من الاشتهار بشرب الخمر وإظهار الفواحش أشياء. وأقوام يعتقدون أنه كان إماما عادلا هاديا مهديا، وأنه كان من الصحابة أو أكابر الصحابة، وأنه كان من أولياء الله تعالىٰ. وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٢٠١

(٢) المصدر السابق ٦/ ٢٠٢.

ويقولون: من وقف في يزيد وقفه الله علىٰ نار جهنم . . . . وهذا الغلو في يزيد من الطرفين خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان»[1].

وفي باب الاستدلال علىٰ معرفة الله وصدق الرسول، نجد تلك الظاهرة من ردود الأفعال حاضرة أيضا، فمع أن معرفة الحق لها أسباب متعددة، والطريق إلىٰ معرفة صدق الرسول كثيرة جدا، ومنها طريق المعجزات، إلا أن هناك من غلا في هذ الباب وزعم أن: تصديق الرسول لا يمكن إلا بالمعجزة،، كما زعم آخرون أن معرفة الصانع لا تحصل إلا بالمعرفة بحدوث العالم، وهذا الحصر للعلم بدليل معين والادعاء أنه لا يحصل إلا بذلك «مما أوجب تفرق الناس، فطائفة توافقهم علىٰ ذلك، فيوجبون علىٰ كل أحد ما لم يوجبه الله ورسوله . . . وطائفة تقدح في الطرق النظرية جملة، وتسد باب النظر والمناظرة، وتدعي تحريم ذلك مطلقا، واستغناء الناس عنه، فتقع الفتنة بين هؤلاء وهؤلاء»[2].

والحال نفسه في مجال الأديان، حيث نجد أن المسلمين عدول متوسطون، لا ينحرفون إلىٰ غلو ولا إلىٰ تقصير، بينما اليهود والنصارىٰ علىٰ طرفي نقيض من ذلك، حيث ينحرفون إلىٰ جهة الإفراط أو جهة التفريط، والأمثلة علىٰ ذلك عديدة في مجال العقائد، مثل الموقف من عيسىٰ عليه السلام والأنبياء عموما والنظرة إلىٰ الدنيا والتمتع بطيباتها، وكذلك الحال في مجال الشرائع، حيث نجد تقابلا في الموقف من مسألة النسخ، وكذلك في باب التحريم والتحليل، والطهارة والنجاسة، فإن اليهود يبالغون في اجتناب النجاسات، حتىٰ إن الحائض لا يؤاكلونها ولا يساكنونها ولا يجامعونها، وأما النصارىٰ ففي مقابلتهم، حيث تجد عامتهم لا يرون شيئا حراما ولا نجسا إلا ما كرهه الإنسان بطبعه، ويصلون مع الجنابة والحدث وحمل النجاسات، ويأكلون الخبائث كالدم والميتة ولحم الخنزير[3].

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٠٧.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٢/ ٣٧١.

٣٩- العجمة والجهل باللسان العربي من أهم أسباب ظهور البدع

ولا شك أن القرآن قد نزل بلسان عربي مبين، بلغ غاية الفصاحة وذروة البلاغة، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يُوسُف: ٢]، وقال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فُصِّلَت: ٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأَحْقَاف: ١٢] كما نفىٰ الله سبحانه أن يكون القرآن أعجميا غير عربي، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فُصِّلَت: ٤٤] والسنة أيضا هي كلام النبي العربي القرشي الذي أوتي جوامع الكلام ﷺ.

ولما كان القرآن والسنة قد نزلا بلسان عربي مبين، فلابد من المعرفة بتلك اللغة، وإتقان قوانينها وأساليبها في تصريف القول، من أجل حسن فهم القرآن والسنة، ودقة الاستنباط من نصوصهما، وحملها علىٰ المحمل الصحيح.

وقد توالت عبارات أهل العلم عبر القرون المختلفة، في تأكيد تلك الحقيقة[١]، وبيان اشتراط المعرفة بالعربية للتكلم في دين الله وتفسير كتابه، ومن ذلك قول التابعي مجاهد بن جبر «لا يحلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن

(١) انظر موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٧٠.

يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب»[١]، وقال الإمام مالك «لا أُوتىٰ برجل غير عالم بلغة العرب يفسِّر كتاب الله إلا جعلته نكالًا»[٢]، وقال الشاطبيُّ «القرآن نزل بلسان العرب علىٰ الجملة، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة، فمن أراد تفهمه، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلىٰ تطلب فهمه من غير هذه الجهة»[٣] وقال ابن تيمية «فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين علىٰ أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ علىٰ المعاني»[٤].

وتعلم اللسان العربي شرط أساسي لفهم الشريعة، كما نبه علىٰ ذلك الإمام الشافعي، حيث ذكر أن «علىٰ كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتىٰ يشهد به أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدا عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأُمر به من التسبيح، والتشهد، وغيرِ ذلك، وما ازداد من العلم باللسان، الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته، وأنزل به آخر كتبه: كان خيرًا له»[٥]

ومن الطبيعي أن تؤدي العجمة -ونعني بها عجمة اللسان والجهل بلغة العرب وليس عجمة النسب فحسب- إلىٰ الوقوع في البدع والانحرافات المختلفة، الناشئة عن سوء فهم النصوص ومدلولاتها الصحيحة، وحملها علىٰ بعض الاصطلاحات الحادثة، بل ذهب البعض إلىٰ أنه قلما ظهرت بدعة في الدين «إلا وعجمة اللسان والاستعمال سبب في نشأتها بحسن قصد أو غيره، وذلك بسبب البعد عن استعمال العرب في الصدر الأول بالمدينة ومكة لنصوص القرآن والسنة»[٦]

---

(١) الزركشي: البرهان ١/ ٢٩٢، والسيوطي: الإتقان ٤/ ٢١٣، والآلوسي: روح المعاني ١/ ٦، ود. الذهبي: التفسير والمفسرون ١/ ١٩٠.

(٢) الزركشي: البرهان١/ ٢٩٢، والسيوطي: الإتقان ٤/ ٢٠٩، ود. الذهبي: التفسير والمفسرون ١/ ١٩٥.

(٣) الشاطبي: الموافقات ٢/ ١٠٢.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ١١٦.

(٥) الشافعي: الرسالة ص٤٨، ٤٩.

(٦) عبد العزيز الطريفي: الخراسانية ص٦٨.

وقد نبه علىٰ ذلك الارتباط الوثيق بين العجمة وظهور البدع الكثير من أهل العلم، ومن ذلك أنه قيل للحسن: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويقيم بها منطقه؟ قال: نعم، فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ بالآية فيعيا بوجهها فيهلك، وعنه أيضا قال: أهلكتهم العجمة، يتأولون القرآن علىٰ غير تأويله»[1]

ومما نسب للشافعي قوله «ما جهل النَّاس ولا اختلفوا إلَّا لتركهم لسانَ العرب، وميلهم إلىٰ لسان أرسطاطاليس»[2] وقد بين السيوطي مقصد الشافعي من عبارته هذه، وأنه يشير إلىٰ بذلك «إلىٰ ما حدث في زمن المأمون من القول بخلق القرآن ونفىٰ الرؤية وغير ذلك من البدع، وأن سببها الجهل بالعربية والبلاغة الموضوعة فيها من المعاني والبيان والبديع .. وتخريج ما ورد فيها علىٰ لسان يونان، ومنطق أرسطاطاليس الذي هو في حيز، ولسان العرب في حيز، ولم ينزل القرآن ولا أتت السنة إلا علىٰ مصطلح العرب ومذاهبهم في المحاورة والتخاطب والاحتجاج والاستدلال، لا علىٰ مصطلح يونان، ولكل قوم لغة واصطلاح. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ فمن عدل عن لسان الشرع إلىٰ لسان غيره، وخرج الوارد من نصوص الشرع عليه جهل وضل. ولم يصب القصد»[3]

وفي مناظرة عبد العزيز الكناني لبشر المريسي نجد تأكيدا علىٰ هذا الأمر، وجعله من أهم الأسباب التي أدت لضلال الفرق، حيث خاطب الكناني المأمون قائلا «إن القرآن منزل بلسانك وبلسان قومك، وأنت أفهم أهل الأرض بلغة العرب ومعاني كلامها، وبشر رجل من أبناء الأعاجم يتأول كتاب الله علىٰ غير ما عناه الله ﷻ، ويحرفه عن مواضعه ويبدل معانيه، ويقول ما تنكره العرب

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٥١، ٥٢، والسيوطي: صون المنطق والكلام ص٥٦.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٧٤، لكن الذهبي شكك في نسبة هذه المقالة للشافعي فقال «هذه حكاية نافعة، لكنها منكرة، ما أعتقد أن الإمام تفوه بها، ولا كانت أوضاع أرسطوطاليس عربت بعد البتة».

(٣) السيوطي: صون المنطق والكلام ص٤٨.

ولا تتعارفه في كلامها ولغاتها، وأنت أعلم خلق الله بلغات قومه، وإنما يكفر بشر الناس ويبيح دماءهم بتأويل التنزيل»[1].

وفي مقدمة معجمه تهذيب اللغة نبه الأزهري إلىٰ أهمية الاجتهاد في «تعلم ما يتوصل بتعلمه إلىٰ معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثم السنن المبينة لجمل التنزيل، الموضحة للتأويل؛ لتنتفي عنا الشبهة الداخلة علىٰ كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد، ثم علىٰ رءوس ذوي الأهواء والبدع، الذين تأولوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلموا في كتاب الله جل وعز بلكنتهم العجمية، دون معرفة ثاقبة، فضلوا وأضلوا»[2]

ويشهد الواقع التاريخي أيضا أن كثيرا من البدع حمل لواءها الأعاجم من بلاد فارس وما وراء النهر وغيرها، وقد نبه عبد العزيز الكناني المأمون إلىٰ أن سبب ضلال بشر المريسي ومن معه أنهم أعاجم فقال «وإنما دخل الجهل علىٰ بشر ومن قال بقوله يا أمير المؤمنين، لأنهم ليسوا من العرب، ولا علم لهم بلغة العرب ومعاني كلامها، فتناولوا القرآن علىٰ لغة العجم التي لا تفقه ما تقول، وإنما تتكلم بالشيء كما يجري علىٰ ألسنتها، فكل كلامهم ينقض بعضه بعضا لا ينتقدون ذلك من أنفسهم، ولا ينتقده عليهم غيرهم لكثرته»[3].

وحينما جاء إمام المعتزلة عمرو بن عبيد إلىٰ أبىٰ عمرو بن العلاء «يناظره في وجوب عذاب الفاسق، فقال له: يا أبا عمرو .الله يخلف وعده؟ فقال: لن يخلف الله وعده، فقال عمرو فقد قال: وذكر آية وعيد، فقال أبو عبيد: من العجمة أتيت، الوعيد غير الإبعاد، ثم أنشد:

وإنـــي وإن أوعـــدتـــه أو وعـــدتـــه   لمخلف إيعادىٰ ومنجز موعدي»[4]

---

(١) عبد العزيز الكناني: الحيدة ص٦٠.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة ١/ ٦.

(٣) المصدر السابق ص٧١.

(٤) الواحدي: التفسير الوسيط ٢/ ١٠١، وتفسير السمعاني ١/ ٤٦٤، والذهبي: تاريخ الإسلام ٩/ ٢٤٠، والسيوطي: صون المنطق والكلام ص٥٦.

ومن الروايات العجيبة التي نقلت عن ابن كرام، وتدل علىٰ مقدار معرفته بالعربية، ما حكاه عثمان بن سعيد الدارمي قال: كنت عند إبراهيم بن الحصين والي سجستان إذ دخل علينا رجل طوال، عليه رقاع، فقيل: هذا محمد بن كرام، فقال له إبراهيم بن الحصين: هل اختلفت إلىٰ أحد من العلماء؟ فقال: لا ..... قال: فهذا العلم الذي تقوله من أين لك؟ قال: هذا نور جعله الله في بطني، فقال له إبراهيم: تحسن التشهد؟ فقال: تشهد جيست؟ فقال: اندر نمازبنشين جكوي؟ قال: أقول: التحيات لله والسلوات والتيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام ألينا وألىٰ إباد الله السالهين، أشود أن لا إله إلا الله وأشود أن مهمدا أبدك ورسولك، قال: فقال له إبراهيم: قم لعنك الله، وأمر به فأخرج من سجستان»[1]

(١) ابن حبان: المجروحين ٢/٢٤٧.

٤٠- «الباطل له دهشة وروعة في أوله، فإذا ثبت له القلب رد على عقبيه»(١)

ولعل هذا المعنىٰ يفسر لنا ما يحدث لبعض الناس من صدمات فكرية أو حضارية، أو تقلبات عقدية، حينما يصطدمون بواقع مختلف، أو يتعرضون لشبهات عويصة صيغت بطريقة ماكرة، أو يقرأون في معارف وعلوم جديدة عليهم لم يعهدوا مثلها، كالفلسفة وما أشبهها.

وكثيرا ما تتفاوت المواقف في تلك الحالات، فهناك من يستفيق من تلك الدهشة ويرجع إلىٰ يقينه، ويطرح ما غشىٰ بصره من شبهات وإشكالات، وقد تكون هذه العودة سريعة أحيانا، وفي حالات أخرىٰ يطول الأمر حتىٰ لا يرجع الإنسان إلا في أواخر عمره، ونماذج ذلك كثيرة لمن أبهرتهم الفلسفة قديما، أو الحضارة الغربية حديثا، ثم تراجعوا أواخر عمرهم، سواء أكانت المراجعة كليا أو جزئيا.

وهناك صنف آخر تزلزله الصدمة، وتقضىٰ علىٰ يقينه وممانعته للباطل، ومن ثم ينزلق خطوة خطوة في طريق الانحراف، ويصير منظرا له ومدافعا عنه، وربما صار رمزا يقتدىٰ به في الضلال.

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/٣٩٨.

ومما روي عن علي بن أبي طالب أنه قسم الناس عدة أقسام، وذكر منهم قسما وصفه بأنه ممن «ينقدح الشك في قلبه بأول عارض من شبهة» وهذا الوصف دليل علىٰ «ضعف عقله ومعرفته، إذ تؤثر فيه البدوات، وتستفزه أوائل الأمور، بخلاف الثابت التام العاقل، فإنه لا تستفزه البدوات، ولا تزعجه وتقلقه، فان الباطل له دهشة وروعة في أوله، فإذا ثبت له القلب رد علىٰ عقبيه، والله يحب من عبده الحلم والأناة، فلا يعجل بل يثبت، حتىٰ يعلم ويستيقن ما ورد عليه، ولا يعجل بأمر من قبل استحكامه، فالعجلة والطيش من الشيطان، فمن ثبت عند صدمة البدوات استقبل أمره بعلم وحزم، ومن لم يثبت لها استقبله بعجله وطيش وعاقبته الندامة، وعاقبة الاول حمد أمره»[١]

كذلك كتب إسحاق بن راهويه كتابا إلىٰ أبي زرعة الرازي يوصيه فيه بإظهار السنة، وترك المداهنة، ومما جاء فيه «فدم علىٰ ما أوصيتك، فإن للباطل جولة ثم يضمحل»[٢]

---

(١) المصدر السابق ١/٣٩٨.

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ١/٣٢٩.

٤١- الذكاء وحده لا ينجي من الوقوع في الضلالات ما لم يصحب بإيمان راسخ وعلم صحيح، وكثير من أهل الضلال أوتوا ذكاء، ولم يؤتوا زكاة

ولا شك أن العقل من نعم الله الله العظيمة التي امتن بها علىٰ عباده، وهو مناط التكليف وشرطه، وبدونه لا يجب ولا يصح شيء من التكاليف الشرعية، وعلىٰ العبد «أن يشكر الله علىٰ هذه النعمة الكبرىٰ، ويعترف بها لله، ويستعين بها علىٰ ما خلق له، وعلىٰ ما ينفع، فإذا نسي نعمة الله عليه، وطغىٰ بنفسه، وأعجب بها وتاه بعقله، سلب هذه النعمة في أمور كثيرة، أعظمها أن يسلب إيمانه، فإن كثيرا من الملحدين وأهل الحيرة والارتياب تاهوا بما أوتوا من ذكاء وفطنة، حتىٰ تكبروا علىٰ ما جاءت به الرسل، واحتقروا الرسل، وما جاؤوا به، وفرحوا بعلومهم، وصارت عقولهم الذكية غير الزكية سببة لهذا الانحراف العظيم، والإلحاد المفسد للدنيا والآخرة. فعقولهم التي طغوا بها أوصلتهم إلىٰ هذه الهاوية السحيقة»[١]

وقد أخبرنا الله في كتابه عن أقوام أعطاهم عقولا وعلما دنيويا وقوة، فلم ينتفعوا من شيء بذلك، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ

(١) عبد الرحمن السعدي: الفتاوىٰ السعدية ص٥٣، ٥٤.

لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ ووصفهم الله تعالىٰ بأنهم: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْأَخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ وأنهم فرحوا بما عندهم من علم دنيوي، وما لديهم من قوة وآثار في الأرض، فقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾

وثمة أمثلة كثيرة لعدد من المشاهير، الذين أوتوا ذكاء وحدة عقل، لكنهم لم يؤتوا زكاة نفس ولا صلاح قلب، ولبعض المؤرخين لفتات مهمة في هذا المعنىٰ، ومن ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة ابن الراوندي حيث قال «لعن الله الذكاء بلا إيمان، ورضي الله عن البلادة مع التقوىٰ»[(١)]. كذلك قال في ترجمة السهروردي المقتول «كان يتوقد ذكاء، إلا أنه قليل الدين»[(٢)] وقال في ترجمة أبي جعفر الطوسي الشيعي «كان يعد من الأذكياء، لا الأزكياء»[(٣)] وقال ابن كثير في ترجمة أبي العلاء المعري «كان ذكيا، ولم يكن زكيا»[(٤)]

وقد وصل الحال ببعض هؤلاء الأذكياء إلىٰ احتقار غيرهم، والنظر إليهم بعين النقص، إذا لم يشاركوهم في علومهم، ولو كان إيمانهم أحسن ودينهم أرسخ[(٥)].

ومن المفاسد الكبيرة التي كثر وقوعها: أن الذكاء والتفنن في بعض العلوم لدىٰ المتبوعين كان سببا في فتنة الأتباع وضلالهم أحيانا، وإنما راجت عليهم الشبهة، لما رأوا قومًا كان لهم ذكاء تميزوا به في عدد من العلوم، لكن لم يكن

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٦٢

(٢) المصدر السابق ٢١/ ٢٠٧

(٣) المصدر السابق ١٨/ ٣٤٣.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ١٥/ ٧٤٨.

(٥) ابن تيمية: الانتصار لأهل الأثر ص٢٦٧، ٢٦٨.

لديهم معرفة وخبرة بالأمور الإلهية -مع أنها أعظم المطالب، وأجل المقاصد- والإشكال أنهم خاضوا فيها بحسب أحوالهم «وقالوا فيها مقالات بعبارات طويلة مشتبهة، لعل كثيرًا من أئمة المتكلمين بها لا يحصلون حقائق تلك الكلمات، ولو طالبتهم بتحقيقها لم يكن عندهم إلا الرجوع إلىٰ تقليد أسلافهم. وهذا موجود في منطق اليونان وإلهياتهم، وكلام أهل الكلام من هذه الأمة وغيرهم، يتكلم رأس الطائفة كأرسطو مثلا بكلام، وأمثاله من اليونان بكلام، وأبي الهذيل والنظام وأمثالهما من متكلمة أهل الإسلام بكلام، ويبقىٰ ذلك الكلام دائرًا في الأتباع، يدرسونه كما يدرس المؤمنون كلام الله، وأكثر من يتكلم به لا يفهمه. وكلما كانت العبارة أبعد عن الفهم كانوا لها أشد تعظيمًا، وهذا حال الأمم الضالة، كلما كان الشيء مجهولًا كانوا أشد له تعظيما»(١)

وقد ألمح أبو حامد الغزالي إلىٰ هذه الظاهرة الخطيرة، وذكر أنه رأىٰ طوائف كثيرة «اعتقدوا محض الكفر تقليدا لافلاطن وأرسطاليس وجماعة من الحكماء، قد اشتهروا بالفضل، وداعيهم إلىٰ ذلك التقليد، وحب التشبه بالحكماء، والتحيز إلىٰ غمارهم، والتحيز عمن يعتقد أنه في الذكاء والفضل دونهم»(٢)

وهكذا يكون الذكاء -بلا زكاة نفس ولا دين- وبالا علىٰ صاحبه، وكم من أناس «أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاء، وأعطوا فهوما وما أعطوا علوما، وأعطوا سمعا وأبصارا وأفئدة: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦]»(٣)

ومن التقسيمات السديدة في هذا الباب، تقسيم بعض علماء السنة العقل إلىٰ نوعين «عقل أعين بالتوفيق، وعقل كيد بالخذلان. فالعقل الذي أعين بالتوفيق، يدعو صاحبه إلىٰ موافقة الأمر المفترض الطاعة، والانقياد لحكمه،

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٥/٣١٤، ٣١٥.

(٢) الغزالي: فضائح الباطنية ص٣٥.

(٣) ابن تيمية: الفتوىٰ الحموية ص٥٥٦.

والتسليم لما جاء عنه، وترك الالتفات إلىٰ ما خالف أمره أو وافق نهيه، غير طالب لذلك علة غير ثبوت الأمر والنهي، فيسعد باتباع الأمر واجتناب النهي، والعقل الذي كيد: يطلب بتعمقه الوصول إلىٰ علم ما استأثر الله بعلمه، وحجب أسرار الخلق عن فهمه، حكمة منه بالغة، ليعرفوا عجزهم عن درك غيبه، ويسلموا لأمره طائعين، ويقولون كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾»[1]

وثمة فوائد عديدة لهذه القاعدة التي معنا، وما تضمنته من بيان أن الذكاء وحدة العقل لا يكفيان وحدهما لتحقيق الهداية، ومن ذلك:-

أ- أن يعلم العبد أنه «مفتقر إلىٰ الله في أن يهديه ويلهمه رشده. وإذا حصل له علم بدليل عقلي، فهو مفتقر إلىٰ الله في أن يحدث في قلبه تصور مقدمات ذلك الدليل، ويجمعها في قلبه، ثم يحدث العلم الذي حصل بها. وقد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحدهم نظرًا، ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظرًا ويهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به. فمن اتكل علىٰ نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته، خذل، ولهذا كان النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة كثيرًا ما يقول: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك**» ويقول في يمينه: «**لا ومقلب القلوب**». ويقول: «**والذي نفسي بيده**» ويقول: «**ما من قلب من قلوب العباد إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن، وإن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه**»»[2]

ب- ألا يركن أحد إلىٰ عقله وذكائه فحسب، لأن العقول تتضارب وتتعارض، ولو سوغ للناظرين أن يعرضوا عن نصوص الشرع ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدىٰ[3].

---

(١) قوام السنة الأصبهاني: الحجة في بيان المحجة ٢/ ٣١٥.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٦٨.

ومن المعلوم بالاستقراء أن الذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب، قابلهم آخرون من ذوي المعقولات، فقالوا إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة علىٰ أخرىٰ، بل يرجع في ذلك إلىٰ الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوىٰ، وإذا كان «فحول النظر، وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلىٰ الغاية، وهم ليلهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات، ثم لم يصلوا فيها إلىٰ معقول صريح يناقض الكتاب، بل إما إلىٰ حيرة وارتياب، وإما إلىٰ اختلاف بين الأحزاب، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء، ومعرفة ما سلكوه من العقليات»[1]

(١) المصدر السابق ١/١٦٨-١٧٠.

٤٢- التفرق في الدين: بلاء وشر، وسبب لضعف الأمة، وتسلط الأعداء عليها

والأدلة على هذه الحقيقة من الكتاب والسنة والواقع المشاهد كثيرة ومتنوعة، وقد ذم الله في كتابه الافتراق ونهى عنه فقال سبحانه: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ وقالوا تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ وهذه الآية كما يقول ابن كثير «عامة في كل من فارق دين الله، وكان مخالفا له، فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فمن اختلف فيه: ﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ أي: فرقا كأهل الملل والنحل -وهي الأهواء والضلالات- فالله قد برأ رسوله مما هم فيه»[١]

(١) تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٧٧.

ومن أدلة السنة قول النبي ﷺ: «**فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم علىٰ أنبيائهم**»[1] **وقوله** ﷺ: «**إن الله يرضىٰ لكم ثلاثا، ويكره لكم ثلاثا، فيرضىٰ لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»[2] ومما يدل علىٰ ذم الافتراق أيضا حديث الافتراق المعروف، حيث قال النبي ﷺ: «**افترقت اليهود علىٰ إحدىٰ وسبعين فرقة، وتفرقت النصارىٰ علىٰ اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة**»[3]

ومن شؤم الاختلاف والتنازع، وما يترتب عليه من حرمان الخير: أن النبي ﷺ خرج ليخبر الناس بليلة القدر، فتنازع رجلان فقال: «**إني خرجت لأخبركم بليلة القدر، وإنه تلاحىٰ فلان وفلان، فرفعت، وعسىٰ أن يكون خيرا لكم**»[4]

وأما أدلة الواقع واستقراء تاريخ الأمة عبر القرون المتتابعة، فكلها شاهدة بوضوح علىٰ أن التفرق الذي حصل في الأمة «هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها. وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾. فمتىٰ ترك الناس بعض ما أمرهم الله به، وقعت بينهم العداوة والبغضاء وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب»[5].

وقد أخبر النبي ﷺ عن عواقب الاختلاف الواقع بين الأمة، فقال: «**وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوىٰ**

(١) رواه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧)

(٢) رواه مسلم (١٧١٥)

(٣) رواه أبو داود (٤٥٩٦) الترمذي (٢٦٤٠) وابن ماجه (٣٩٩٢)

(٤) رواه البخاري (٤٩) ومسلم (١١٦٧)

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/٤٢١

أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوىٰ أنفسهم، يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها -أو قال من بين أقطارها- حتىٰ يكون بعضهم يهلك بعضا، ويسبي بعضهم بعضا»[1]

وإذا كان التفرق شرا وبلاء وسببا لضعف الأمة، فإن الجماعة رحمة ونعمة، وسبب لقوة الأمة وعافيتها، وقد أمر الله المؤمنين أن يعتصموا بحبله وألا يتفرقوا، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ كما أخبر النبي ﷺ أن: «**يد الله مع الجماعة**»[2] وقال أيضا: «**عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**»[3] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «الخلاف شر»[4]

ومن القواعد العظيمة في دين الإسلام والتي قررتها النصوص المتكاثرة: الحرص علىٰ «تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين، فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ ويقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهىٰ عن الفرقة والاختلاف. وأهل هذا الأصل: هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة»[5] ومن المعلوم أيضا أن «جهة الافتراق جهة ذم لا جهة مدح؛ فإن الله تعالىٰ أمر بالجماعة والائتلاف، وذم التفرق والاختلاف»[6]

(١) رواه مسلم (٢٨٨٩)

(٢) رواه الترمذي (٢١٦٦)

(٣) رواه الترمذي (٢١٦٥)

(٤) رواه أبو داود (١٩٦٠)

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٥١.

(٦) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/ ٤٦٧.

ومن أبرز خصائص أهل السنة وأصولهم «الحث علىٰ جمع كلمة المسلمين، والسعي في تقريب قلوبهم وتأليفها، والتحذير من التفرق والتعادي والتباغض، والعمل بكل وسيلة توصل إلىٰ هذا»[١] ولهذا كان اسمهم مقرونا بالجماعة، فهم أهل السنة والجماعة، وكما أن البدعة مقرونة بالفرقة، فإن «السنة مقرونة بالجماعة، فيقال أهل السنة والجماعة، كما يقال أهل البدعة والفرقة»[٢]

(١) السعدي: القول السديد شرح كتاب التوحيد ص١٤.

(٢) ابن تيمية: الاستقامة ١/ ٤٢.

٤٣- كل افتراق اختلاف، وليس كل اختلاف افتراقا

وفي هذه القاعدة تتمة لما قبلها، وتفرقة بين معنىٰ الافتراق والاختلاف، حتىٰ لا يظن أحد أن كل ما يقع من تنازع في الرأي، واختلاف في مسائل العلم والدين بين المسلمين: هو من قبيل التفرق المذموم الذي ورد الوعيد بحقه، كما أن تحرير الفرق بين هذين المعنيين من الأهمية بمكان، في كيفية التعامل مع المخالف، واختيار الأسلوب الأمثل في الرد عليه، والحكم عليه بما يتناسب مع درجة خطئه، وغير ذلك من تفريعات عدة.

ولا شك أنه من الخطأ البين أن يجعل كل اختلاف -أيا كان نوعه ودرجته وموضوعه- افتراقا مذموما، ثم يحكم علىٰ هذا المخالف بالخروج من السنة، والاندراج في عداد البدعة وأهلها، ثم تنزيل كل أحكام الافتراق المذموم عليه، سواء في التبديع والتضليل، والهجر والتعزيز، والإغلاظ في الرد عليه، وما أشبه ذلك من أحكام.

والاختلاف بمعناه الواسع يصدق علىٰ مطلق المباينة في الرأي، سواء في مسائل الاعتقاد أو مسائل الفقه العملية، وكل من تبنىٰ رأيا مباينا لآخر فقد خالفه أو اختلف معه، أما الافتراق فهو درجة أشد من الاختلاف، حيث يصدق علىٰ من فارق السنة في أصل، أو أكثر من أصول الدين الاعتقادية، أو العملية[1].

---

(١) انظر د. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق والبدع ص٢٣.

وللشاطبي تحديد مهم للضابط الذي تصير به الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة فرقًا مبتدعة، ومباينة لمنهج أهل السنة، حيث ذكر أن «هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنىٰ كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا تنشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل . . . واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي، فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في فروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال»[1]، وقد ألحق الشاطبي بالقاعدة الكلية الجزئيات الكثيرة؛ لأن «المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد ذلك علىٰ كثير من الشريعة بالمعارضة»[2].

ولعل في الفروق الآتية بين الافتراق والاختلاف ما يزيد الأمر وضوحا في إبراز ما بين المصطلحين من تباين[3].

أ- الافتراق أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد يصل الخلاف إلىٰ حد الافتراق وقد لا يصل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراقا، وكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم علىٰ المخالف فيها بالكفر، ولا المفارقة، ولا الخروج من السنة، والافتراق إنما يكون في الأصول الاعتقادية والقطعيات التي لا يسع الخلاف فيها، والتي تثبت بنص بين لا يسع الاختلاف فيه، أو بإجماع، أما الاختلاف فيكون فيما دون الأصول مما يقبل التعدد والرأي، ومن ثم فالاختلاف سائغ في الجملة، بينما الافتراق لا يسوغ بحال.

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ص٤١٥، ٤١٦.

(٢) المصدر السابق ص٤١٦.

(٣) انظر تفصيل تلك الفروق عند د. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق ص٣٧، وموسوعة الفرق بموقع الدرر السنية.

ب- الافتراق غالبا يكون بعد العلم بالبينات، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ وأهل الافتراق يعتمدون علىٰ المتشابه من الأدلة، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ أما أهل الاختلاف فسبب اختلافهم يكون بسبب عدم فهم الدليل، أو عدم المعرفة به، أو عدم ثبوته، وما أشبه ذلك. والاختلاف غالبا يكون عن اجتهاد وحسن نية وقد يؤجر المخطئ، بينما الافتراق قلما يكون عن حسن نية، بل عن هوىٰ وابتداع، وصاحبه لا يؤجر، بل هو من المتوعدين بالعقاب. وقد جعل النبي ﷺ الأجر في الخطأ لمن كان مجتهدا لا لكل أحد، فقال ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد**»[١]

ج- الافتراق مذموم كله، بينما الاختلاف ليس مذمومًا في كل الأحوال، والاختلاف يعذر صاحبه إذا كان مجتهدًا، والافتراق لا يعذر صاحبه، لا سيما إن كان عن اتباع هوىٰ، أو ابتداع، أو تقليد مذموم، والافتراق يتعلق به الوعيد، أما الاختلاف فليس كذلك في الجملة.

د- الاختلاف المنضبط في الفروع قد يكون رحمة إذا لم يفض إلىٰ شر عظيم[٢] وبغي، وتعصب، وأهله ناجون إن شاء الله تعالىٰ، وأما التفرق في أصول الاعتقاد فشر وبلاء، وأهله متوعدون بالعذاب.

---

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٤/ ١٥٩.

٤٤- الخلاف واقع قدرا لا محالة، أما شرعا: فمنه الجائز والممنوع، ولا تلازم بين الوقوع القدري، والجواز الشرعي

والجمع بين هاتين الحقيقتين -أي الوقوع القدري للخلاف، ثم عدم التلازم بين ذلك، وبين الجواز الشرعي- أمر مهم جدا في الرد علىٰ طائفتين، غلت كل واحد منهما في فهم طبيعة الخلاف، وكيفية التعامل معه:-

الطائفة الأولىٰ: تناست أن الخلاف واقع لا محالة، وأنه قدر محتوم، ومن ثم راحت تحاول رفعه بالكلية عن طريق فرض رأيها الواحد، وتضليل من خالفها -وربما تكفيرهم- والتشنج في التعامل مع المخالفين، بغض النظر عن طبيعة الخلاف، ونوعيته، وكونه سائغا أو غير سائغ.

والطائفة الثانية: رأت أن الخلاف واقع لا محالة، فبنت علىٰ ذلك جوازه، وقللت من خطره، وهونت من ضرره، وغلت في الدعوة إلىٰ التسامح المزعوم، ولم تفرق بين الحق والباطل، وصححت كل قول، وجوزت كل خلاف، وخلطت بين مفاهيم إدارة الخلاف وترشيده، وبين ما عرف بالتقارب بين المذاهب أو وحدة الأديان.

ويبقىٰ القول الوسط، وهو: إثبات أن الخلاف قدر مقدور لا يمكن رفعه بالكلية، لكنه في الشرع قد يسوغ أحيانا وقد يمنع، كما أن المخالفين درجات وأطياف شتىٰ، وللتعامل مع كل فريق منهم ضوابط وأحكام شرعية محكمة.

وقد دل علىٰ أن الخلاف واقع لا محالة نصوص شرعية كثيرة، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ أي «لا يزال الخلف بين الناس في أديانهم، واعتقادات مللهم ونحلهم، ومذاهبهم، وآرائهم»[(١)]

ومن الأدلة أيضا قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ ولما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ: «**أعوذ بوجهك**»، قال: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «**أعوذ بوجهك**»: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال رسول الله ﷺ: «**هذا أهون، أو هذا أيسر**»[(٢)] ومن أدلة السنة الأخرىٰ حديث الافتراق المعروف -وقد تقدم سابقا-.

ويضاف لذلك: أن اختلاف طبائع البشر مؤد لا محالة إلىٰ وقوع الاختلاف بينهم، كما قال النبي ﷺ: «**إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم علىٰ قدر الأرض، جاء منهم الأحمر، والأبيض، والأسود، وبين ذلك، والسهل والحزن، والخبيث والطيب**»[(٣)]

أما دلالة الواقع المشاهد علىٰ وقوع الخلاف، فهو أمر لا يخفىٰ علىٰ أحد، وما زالت الأرض قديما وحديثا تعج بالأديان والمذاهب، والنحل والفلسفات والأفكار، وأما داخل الأمة المحمدية، فمنذ وقعت الفتنة زمن عثمان رضي الله عنه، وفتح بابها -بل كسر- فإن الأمة قد تفرقت شيعا وطوائف، ولم تجتمع من يومها علىٰ قول واحد.

وخلاصة ما تقدم هو أن الاختلاف في الأمة واقع لا محالة «فإن هذا من لوازم الطبع البشري، لا يمكن أن يكون بنو آدم إلا كذلك، ولهذا لم يكن ما وقع فيها من الاختلاف والقتال والذنوب دليلا علىٰ نقصها؛ بل هي أفضل الأمم، وهذا الواقع بينهم من لوازم البشرية، وهو في غيرها أكثر وأعظم»[(٤)]

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/ ٣٦١.

(٢) رواه البخاري (٤٦٢٨)

(٣) رواه أبو داود (٤٦٩٣) والترمذي (٢٩٥٥)

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٤/ ١٥٠، ١٥١.

وليست المشكلة راجعة إلىٰ الاختلاف في نفسه، لأن وقوعه بين الناس أمر ضروري لا بد منه، نظرا «لتفاوت إرادتهم، وأفهامهم، وقوىٰ إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم علىٰ بعض، وعدوانهم، وإلا فإذا كان الاختلاف علىٰ وجه لا يؤدي إلىٰ التباين والتحزب، وكلٌ من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله، لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحدا، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة، لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافا لا يضر كما تقدم من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها علىٰ كل قول، ورأي، وقياس، وذوق، وسياسة»[(١)]

ولدينا مثال واضح في هذا الصدد، وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم، قد اختلفوا في مسائل كثيرة من مسائل الفروع، لكن مع ذلك لم «ينصب بعضهم لبعض عداوة، ولا قطع بينه وبينه عصمة، بل كانوا كل منهم يجتهد في نصر قوله بأقصىٰ ما يقدر عليه، ثم يرجعون بعد المناظرة إلىٰ الألفة والمحبة والمصافاة والموالاة، من غير أن يضمر بعضهم لبعض ضغنا، ولا ينطوي له علىٰ معتبة ولا ذم، بل يدل المستفتي عليه مع مخالفته له، ويشهد له بأنه خير منه وأعلم منه»[(٢)]

لكن الوقوع القدري للاختلاف لا يعني جوازه شرعا بكل حال، كما لا يعني اتخاذه ذريعة للتملص من الأحكام الشرعية، بحجة أن في المسألة خلافا، بل يبقىٰ الخلاف منقسما إلىٰ نوعين: أحدهما الجائز الناشئ عن أسباب معتبرة، كعدم بلوغ الدليل، أو عدم اعتقاد صحته، أو الاختلاف في فهمه،

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٥١٩.

(٢) المصدر السابق ٢/٥١٨.

أو تنزيله علىٰ الواقع، والآخر: الخلاف المذموم الناشئ عن الجهل أو الهوىٰ، أو التعصب الأعمىٰ، أو تقديم العقل أو الذوق علىٰ ما دلت عليه النصوص الشرعية.

٤٥- الخلاف بين فرق الأمة حقيقي، ولا يمكن إنكاره أو رفعه، والواجب: ضبط طريقة التعامل معه، دون إفراط أو تفريط.

وقد تقرر معنا في القاعدة السابقة: أن التفرق في الأمة واقع قدرا لا محالة بدلالة النصوص، كما أنه حصل بالفعل قديما بشهادة الواقع، وما زال مستمرا حتىٰ يومنا هذا، نشاهده ونسمع به، ولا يمكن لأحد قط أن يشكك في ذلك.

ومع واقع كهذا لا يكون الواجب والمقصود الأصلي، هو إنكار الخلاف أو تجاهله، وإنما المطلوب هو السعي شرعا لتوحيد الأمة، فإن لم يمكن ذلك بالكلية -وهذا هو الواقع- وتعذرت محاولات جمع المسلمين علىٰ كلمة سواء، ووأد الخلاف بينهم، فيبقىٰ توجيه الجهد إلىٰ ترشيد الخلاف وضبطه، وتعلم آداب التعامل معه، والتفرقة بين درجاته وأنواعه وأصحابه، ومعاملة كل صنف بما يستحقه، وعدم تحول الخلاف إلىٰ بغي وظلم، والموازنة الدقيقة بين حق العلم، وإظهار الحق، وبيان الصواب، وإنكار البدع، وبين حقوق الإخوة وعدم تفريق الأمة، ولا يوفق لضبط هذه الأبواب إلا من وفقه الله.

وقد ظهر في العصر الحديث عدد من المؤلفات تتكلم عن إسلام بلا مذاهب، أو تزعم أن أهل السنة والشيعة شيء واحد، وأن الخلاف بينهم خلاف فرعي يسير كالخلاف الفقهي بين الأئمة الأربعة، أو تهون من الخلاف بين

المعتزلة والأشاعرة وأصحاب الحديث، وكلها -رغم النيات الحسنة لأصحابها- لا تخلو من تعسف في الأحكام، وقفز علىٰ قضايا خلافية جوهرية[1]، لا يمكن غض الطرف عنها.

وعلىٰ نفس المنوال نجد أن دعوات التقريب -لا سيما بين أهل السنة والشيعة الإمامية- قد بذل فيها جهد كبير، وشارك فيها شخصيات عديدة، لكن المحصلة النهائية كانت فشلا واضحا، علىٰ الرغم من كثرة المؤتمرات التي عقدت، والجمعيات التي أنشئت، والكتب التي ألفت، والمجلات التي صدرت[2]، بل إن بعض من تبنوها -مثل الدكتور القرضاوي- قد تراجعوا عنها مؤخرا، حينما اكتشفوا الحقيقة المقصودة من ورائها.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: كتاب د. مصطفىٰ الشكعة: إسلام بلا مذاهب، وكتاب د. علي عبد الفتاح وافي: بين الشيعة وأهل السنة، وأسس الاتفاق في القضايا الفكرية، بين المعتزلة وأهل السنة لأحمد المصلحي المغازي.

(٢) وثمة عرض مفصل لدعوة التقريب بين السنة والشيعة في كتاب د. ناصر القفاري مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، دار طيبة الرياض، الطبعة السابعة، ١٤٢٤هـ.

٤٦- الحق في مسائل الاعتقاد واحد لا يتعدد

ونعني بذلك أن كل مسألة من مسائل الخلاف التي تتضاد فيها الأقوال وتتعارض، وليست من قبيل اختلاف التنوع، فإن الحق -فيما هو عند الله سبحانه، وفي نفس الأمر- واحد لا يتعدد، وما سوىٰ القول الحق، فهو باطل بلا توقف أو تردد، ويصدق ذلك الحكم -قطعا- علىٰ مسائل التوحيد والعقيدة، كما يصدق أيضا -علىٰ القول الراجح- علىٰ المسائل العملية.

و طلب الحق ومعرفته من الأمور التي لا تجوز فيها المسامحة البتة -كما ذكر ابن حزم- وإنما «هو حق أو باطل، لا يجوز أن يكون الشيء حقا باطلا، ولا باطلا حقا، ولا باطلا ولا حقا. فإذا بطل هذان القسمان ببديهة العقل ضرورة، ثبت القسم الثالث إذ لم يبق قسم سواه، وهو إما حق وإما باطل. ولذلك قال لنا الأول الواحد ﷻ في عهوده الينا: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾»(١)

ومن المعروف أن كل ملة أو نحلة، تزعم أن مذهبها حق وقام عليه الدليل، وما سواه باطل «وما من نحلة ولا ملة إلا وهي تزعم نفوسها نيّرة بما تعلمه، منشرحة بما تعتقده، وكذلك تقول البراهمة الذين يكذبون الرسل، والدهرية الذين يدّعون الأزل، والفلاسفة القائلون بقدم العالم، والثنوية المثبتون لخلق النور

---

(١) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ص١٧١

والظلام؛ فما أحد من هذه الفرق إلا وهو يدّعي أن نفسه أسكن إلىٰ ما تعتقده، وأوثق بما تنتحله، وأنور بما يزعم أنه يعلمه، من نفوس مثبتي الرسل ومتّبعي الكتب. لكن وضع الكلام ونشره، وتمييزه ووصفه، يعلي الحق ويثبته، ويدحض الباطل ويمحقه» »[1]

ولو لم يكن الحق من بين تلك الأقوال المتضادة المتعارضة واحدا، لوقع الخلق في الضلال، والتبس الحق بالباطل، واجتمع الضدان أو النقيضان، وكل ذلك مما يتنافىٰ مع عدل الله ورحمته، ولطفه بعباده وإرادته هدايتهم، كما أنه يتنافىٰ مع اسمه الحق سبحانه، وخلقه السماوات والأرض بالحق، وإنزاله الكتب وإرساله الرسل بالحق كما قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧﴾ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾

وتتجلىٰ أهمية هذه القاعدة التي نحن بصددها في الرد علىٰ دعاة نسبية الحقيقة، ووحدة الأديان، والحرية المطلقة، وهدم الثوابت، وتمييع الإسلام، والزعم بأنه لا يوجد إسلام واحد، بل إسلامات متعددة، وكلها دعوات انتشرت بشدة في العصر الحديث، ونشأ جلها في الفكر الغربي لظروف خاصة به، ثم تلقفها المستغربون من المنتسبين لهذه الأمة، وسعوا إلىٰ ترويجها سعيا حثيثا.

ولا أظن أن أحدا عرف حقيقة الإسلام، وقرأ آيات القرآن وأحاديث السنة، إلا ويجزم بأن الحق في مسائل خلاف التضاد واحد لا يتعدد، وأن الوحي الذي جاء بالهدىٰ والحق والبيان المبين لا يمكن أن يترك الناس نهبا لأهوائهم المتضاربة، في أصول الدين الكبرىٰ، ومسائل المعتقد، وثوابت الملة.

---

(١) أبو الوليد الباجي: رسالة إلىٰ راهب فرنسا ص٧٦.

وثمة أدلة شرعية كثيرة تدل علىٰ بطلان دعوىٰ تعدد الحق والصواب، ونسبية الحقيقة، وعدم امتلاك أحد لها، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ فَمِنكُمۡ كَافِرٞ وَمِنكُم مُّؤۡمِنٞۚ﴾

وقد اعتبر ابن حزم القول بأن الحق واحد لا يتعدد من ضرورات العقل، فقال «وقد علمنا بموجب العقل وضرورته، أن الحق لا يكون من الأقوال المختلفة والمتناقضة إلا في واحد، وسائرها باطل»[١] كذلك نقل النووي إجماع من يعتد به علىٰ أن الحق في مسائل التوحيد واحد لا يتعدد، ورد علىٰ من زعم أن كل مجتهد مصيب، فقال «وقد اختلف العلماء في أن كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد؟ وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالىٰ، والآخر مخطئ لا إثم عليه لعذره، والأصح عند الشافعي وأصحابه أن المصيب واحد . . . . وهذا الاختلاف إنما هو في الاجتهاد في الفروع، فأما أصول التوحيد، فالمصيب فيها واحد بإجماع من يعتد به، ولم يخالف إلا عبد الله بن الحسن العنبري وداود الظاهري، فصوبا المجتهدين في ذلك أيضا. قال العلماء: الظاهر أنهما أراد المجتهدين من المسلمين دون الكفار، والله أعلم»[٢]

وثمة رأي قديم نسب لعبيد الله بن الحسن العنبري، ذهب فيه إلىٰ أن كل مجتهد مصيب، وقد رد أهل العلم علىٰ مقالته تلك، وشنعوا عليه أشد التشنيع، كما نسب إليه ابن قتيبة مقالة خطيرة مفادها أن «القرآن يدل علىٰ الاختلاف، فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب، والقول بالإجبار صحيح وله أصل في الكتاب، ومن قال بهذا فهو مصيب، ومن قال بهذا فهو مصيب، لأن الآية الواحدة ربما دلت علىٰ وجهين مختلفين، واحتملت معنيين متضادين، وسئل يوما

---

(١) ابن حزم: الفصل ١/ ١٧٤.

(٢) شرح صحيح مسلم ١٢/ ١٤.

عن أهل القدر وأهل الإجبار؟ فقال كل مصيب. هؤلاء قوم عظموا الله، وهؤلاء قوم نزهوا الله، قال وكذلك القول في الأسماء، فكل من سمىٰ الزاني مؤمنا فقد أصاب، ومن سماه كافرا فقد أصاب، ومن قال هو فاسق وليس بمؤمن ولا كافر فقد أصاب، ومن قال هو منافق ليس بمؤمن ولا كافر فقد أصاب، ومن قال هو كافر وليس بمشرك فقد أصاب، ومن قال هو كافر مشرك فقد أصاب، لأن القرآن قد دل علىٰ كل هذه المعاني»[1]

ولا يخفىٰ خطأ هذا الكلام وخطورته، وقد حكىٰ جماعة من أهل العلم رجوع العنبري عن قوله[2] لما تبين له الصواب، وأنه قال «إذن أرجع وأنا صاغر، ولأن أكون ذنبا في الحق، أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل» فإن ثبت عنه ما قيل فيه، فهو علىٰ جهة الزلة من العالم، وقد رجع عنها رجوع الأفاضل إلىٰ الحق»[3]

ولابن تيمية رحمه الله تحليل مهم لهذه المقولة، وبيان المعاني المحتملة لها، والموقف من كل واحد منها، حيث ذهب إلىٰ أنه إن كان المراد «بالمصيب المطيع لله ورسوله؛ فكل مجتهد اتقىٰ الله ما استطاع فهو مطيع لله ورسوله، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس الأمر، فسقط عنه، وإن عني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الأمر، فالمصيب ليس إلا واحدا، فإن الحق في نفس الأمر واحد. وهذا كالمجتهدين في القبلة، إذا أفضىٰ اجتهاد كل واحد منهم إلىٰ جهة، فكل منهم مطيع لله ورسوله، والفرض ساقط عنه بصلاته إلىٰ الجهة التي اعتقد أنها الكعبة، ولكن العالم بالكعبة المصلي إليها في نفس الأمر واحد، وهذا قد فضله الله بالعلم والقدرة علىٰ معرفة الصواب والعمل به، فأجره أعظم»[4]

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص٩٥، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٨/٧

(٢) انظر ابن حجر: تهذيب التهذيب ٨/٧.

(٣) الشاطبي: الاعتصام ١/٢٥٧.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/٢٨.

وفي ختام الكلام عن هذه القاعدة، تجدر الإشارة إلىٰ أمرين مهمين: -

الأمر الأول: أن ما سبق تقريره من نفي النسبية، والقول بتعدد الحق، وحصره في قول واحد في مسائل الدين: لا يمنع إعذار المجتهد، كما لا يعني تأثيم المخطئ في جميع الأحوال، لأن «المصيب وإن كان واحدا، فالمخطئ قد يكون معفوا عنه، وقد يكون مذنبا، وقد يكون فاسقا، وقد يكون كالمخطئ في الأحكام العملية سواء؛ لكن تلك لكثرة فروعها والحاجة إلىٰ تفريعها: اطمأنت القلوب بوقوع التنازع فيها والاختلاف، بخلاف هذه؛ لأن الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه»[(١)]

وقد أشار الخطابي إلىٰ نكتة مهمة، تستفاد من حديث: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد**»[(٢)] وهي دلالته علىٰ أنه «ليس كل مجتهد مصيبًا، ولو كان كل مجتهد مصيبًا لم يكن لهذا التفسير معنىٰ، وإنما يعطىٰ هذا أن كل مجتهد معذور لا غير، وهذا إنما هو في الفروع المحتملة للوجوه المختلفة، دون الأصول التي هي أركان الشريعة وأمهات الأحكام، التي لا تحتمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل. فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ، وكان حكمه في ذلك مردودًا»[(٣)]

الأمر الثاني: أنه مهما كان خطأ العنبري في قوله بأن كل مجتهد مصيب -وبغض النظر عن رجوعه عنه أو بقائه عليه- فإن ثمة فرقا شاسعا بين مقصد الرجل من هذا القول، وبين ما يردده الحداثيون الآن ويلحون عليه من الدعوة إلىٰ النسبية، والنص المفتوح، وعدم وجود معنىٰ واحد ثابت يمكن القول بأنه يعبر عن الإسلام الصحيح.

وقد شاع لدىٰ الكثير من هؤلاء الحداثيين[(٤)] فكرة وجود إسلامات متعددة

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥٧، ٥٨.

(٢) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)

(٣) الخطابي: معالم السنن ٤/ ١٦٠.

(٤) انظر أحمد قوشتي: موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص١٢٩، والتوظيف العلماني لأسباب النزول ص٤٠٥.

لا إسلام واحد، وأنه لا يوجد شيء واحد منضبط، ثابت المعالم، ومحدد القسمات يسمىٰ بالإسلام هكذا علىٰ سبيل الإطلاق، ويمكن أن نقول إنه الإسلام الصحيح والحقيقي.

وثمة كتب ومؤلفات عدة كتبها مستشرقون وعرب تتبنىٰ هذه الفكرة، وتتحدث عن الإسلام المتعدد بتعدد المضاف إليه، ومن تلك المؤلفات علىٰ سبيل المثال «في الإسلام الإيراني» لهنري كوربان، و«نحو إسلام أوربي» لأوليفيه روا، و«الإسلام الأسيوي» لآمال قرامي، و«الإسلام البدوي» لمحسن التليلي، و«إسلام الأكراد» لتهامي العبدولي، و«الإسلام الأسود» لمحمد شقرون، و«الإسلام السني» لبسام الجمل، و«الإسلام العربي» لعبد الله خلايفي، و«إسلام المتصوفة» لمحمد بن الطيب، و«إسلام الفلاسفة» لمنجي لسود، و«إسلام المجددين» لمحمد حمزة، و«الإسلام المصري» لمحمد الباز، و«الإسلام الشعبي» لزهية جوير.

ولا شك أن فكرة كهذه سوف تؤول بالضرورة إلىٰ تمييع حقيقة الإسلام، وتفريغه من الثوابت، واعتباره مفهوما سيالا قابلا للتشكل بكل صورة، ومتغيرا بحسب البلدان والأزمان والشعوب والأعراق والثقافات المختلفة، ويندهش المتابع لكتابات هؤلاء العلمانيين من حالة التتابع والتكرار والإلحاح علىٰ تلك الفكرة، ومحاولة ترسيخها بكل وسيلة ممكنة، وتأليف سلاسل من الكتب للتدليل علىٰ صحتها.

ومن نماذج ذلك[١] جزم محمد أركون بأن هناك إسلامات بقدر ما هناك من مجتمعات مختلفة وأعراق ذات لغات مختلفة، ومن ثم فإن الإسلام «ليس موحدا ولا منسجما، كما تدعىٰ الخطابات الإيديولوجية من إسلامية وغير إسلامية. علىٰ العكس إنه يتميز بالتنوع الشديد والتعقيد»[٢] ثم يضيف بأن من أهدافه وضع حد لتلك الفكرة فيقول «إني أريد أن أضع حدا لهذا التعميم الأيديولوجي غير

---

(١) انظر عبد الولي الشلفي: القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي ص٢٩٥، ومنصور أبو شافعي: التنوير بالتزوير ص٢٥.

(٢) محمد أركون: نزعة الأنسنة ص٩.

المقبول، فلا يمكن القول بأن الإسلام الأندونيسي هو ذاته الإسلام العربي، أو إن الإسلام العربي هو ذاته الإسلام الهندي . . . . فالإسلام عندما انزرع في كل بيئة اختلط بعاداتها وتقاليدها السابقة علىٰ الإسلام، وأثر عليها وتأثر بها»(١) ويقول هاشم صالح «وينبغي علىٰ علم التاريخ وعلم الاجتماع أن يشرحا لنا كيفية انتشار الرسالة القرآنية في كل بلد، أو كيفية تجسدها في الأوساط، والبيئات الأكثر تنوعا، فهناك إسلامات، بقدر ما هناك من أوساط مختلفة»(٢)

وعلىٰ نفس المنوال جزم عبد المجيد الشرفي بأنه ليس «هناك إسلام واحد لا عبر الزمان ولا عبر المكان . . . . ولا أحد بإمكانه أن يدعي أن إسلامه أفضل من إسلام غيره، الإسلام دعوة إلىٰ البشر كي يحققوا منزلتهم الإنسانية علىٰ الوجه الأفضل، وكل يستجيب لهذه الدعوة بحسب ما تسمح به ظروفه الخاصة والعامة، وثقافته ومزاجه، وآفاقه الذهنية، ومصالحه المادية والمعنوية»(٣)

وفي اجترار آخر لهذه الفكرة، ذكر نصر أبو زيد أن «جوهر الإسلام ليس معطىٰ ثابتا، بل هو جوهر قابل دائما للاستنباط وإعادة الاكتشاف، بحسب تطور الوعي الإنساني»(٤)، وأما القول بأن هناك إسلاما واحدا فهو -في رأيه- قول ينقضه تاريخ الإسلام ذاته، كما أنه يؤدي إلىٰ الجمود، وسيطرة رجال الدين الذين يملكون هذا المعنىٰ الواحد الثابت للإسلام، مما يؤكد أن الخطاب الديني ورجاله هم من أشاعوا فكرة وجود إسلام واحد ثابت المعنىٰ(٥).

وخلاصة الأمر أن هذا الاتجاه العلماني الحداثي يرفض بوضوح مقولة الإسلام الواحد والينابيع الصافية للشريعة، زاعمين أنها رؤية إيديولوجية، لا يزال

(١) المصدر السابق ص٩.

(٢) هاشم صالح: التعليق علىٰ كتاب محمد أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي ص٢١.

(٣) عبد المجيد الشرفي: الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص١٦، وانظر د. محمد بن حجر القرني: موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام ص٤٢.

(٤) د. نصر أبو زيد: دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة ص٧٠.

(٥) د. نصر أبو زيد: نقد الخطاب الديني ص٧٩.

يقتات منها الفقهاء، الذين فقدوا كل مصداقية في فهم واقع الحياة الراهنة، وهم في مقابل ذلك يرفعون راية ما يسمونه إسلام الضمير الفردي، لا إسلام الجماعة، مدعين أنهم يدافعون «عن حق الخلف في فهم الإسلام، وممارسة التأويل والاجتهاد في فهم الشريعة، وفق وضعيته التاريخية، ووفق أحلامه ورؤاه وانتكاساته وآلامه»[1].

وهكذا تكون المحصلة من هذه الحملة الماكرة، والمضللة، والممنهجة أن يصاب المسلم بحالة من التيه والتشتت، والشك في كل شيء، وتجويز كل احتمال، وعدم القطع بعقيدة أو ثابت ما، وتحويل الإسلام إلىٰ ما يشبه الفلكلور الشعبي، الذي يتغير بتغير البيئات والبلدان والعادات[2].

---

(١) محمد حمزة: إسلام المجددين ص٤٢، ٤٣.

(٢) انظر موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص١٣١.

٤٧- «الواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف»[(١)]

وهذا القاعدة من الأهمية بمكان، سواء في مقام تقرير المعتقد، وتبليغه للناس، أو في مقام الرد علىٰ المخالف، وتحذير الناس من بدعته، ومن اللازم في كلا المقامين مراعاة فقه الدعوة، والحكمة في التعليم، ومناسبة الخطاب لمن يوجه إليه، وتنوعه بتنوع المخاطبين، ودرجاتهم في العلم والفهم، بحيث لا يخاطب العوام بما يشق عليهم فهمه، أو يوقعهم في الإشكال، أو يشغلهم عما هو أولىٰ وأوجب.

والأصل في هذا الباب: أن الاعتقاد الواجب في حق المكلفين جميعا خاصتهم وعامتهم، محصور فيما بيَّنه النبي ﷺ، وأمر بالإيمان به، لأن «أصول الإيمان التي يجب اعتقادها علىٰ المكلفين، وتكون فارقة بين أهل الجنة والنار، والسعداء والأشقياء، هي من أعظم ما يجب علىٰ الرسول بيانه وتبليغه»[(٢)] ومن ثم يجب علىٰ المكلف أن يؤمن بالله ورسوله، ويقر بجميع ما جاء به الرسول: من أمر الإيمان والشرائع، فيصدقه فيما أخبر؛ وينقاد له فيما أمر.

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٣٧.

(٢) ابن تيمية: التسعينية ١/ ٢٠٨.

وهذا كله علىٰ سبيل الإجمال «وأما التفصيل، فعلىٰ كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به؛ ولم يمكنه العلم بذلك؛ فهو لا يعاقب علىٰ ترك الإقرار به مفصلا، وهو داخل في إقراره بالمجمل العام، ثم إن قال خلاف ذلك متأولا كان مخطئا يغفر له خطؤه؛ إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان، ولهذا يجب علىٰ العلماء من الاعتقاد ما لا يجب علىٰ آحاد العامة، ويجب علىٰ من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك، ما لا يجب علىٰ من نشأ بدار جهل»(١)

وينبني علىٰ التأصيل السابق، والتفرقة بين ما يجب إجمالا وما يجب تفصيلا: أن «من لقي الله بالإيمان بجميع ما جاء به الرسول مجملًا، مقرًا بما بلغه من تفصيل الجملة، غير جاحد لشيء من تفاصيلها، أنه يكون بذلك من المؤمنين، إذ الإيمان بكل فرد من تفصيل ما أخبر به الرسول وأمر به غير مقدور للعباد، إذ لا يوجد أحد إلا وقد خفي عليه بعض ما قاله الرسول»(٢) والواجب علىٰ كل مسلم «أن يلزم سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه، إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل، وإلَّا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن وما تهوىٰ الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدىٰ»(٣)

وقد أرشد النبي ﷺ معاذا رضي الله عنه لما أرسله إلىٰ اليمن أن يعلم أهله كليات الدين وأصول الإيمان، وأركان الإسلام، فقال ﷺ: «**إنك ستأتي قوما أهل كتاب، فإذا جئتهم، فادعهم إلىٰ أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس**

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣٢٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) ابن تيمية: التسعينية ٢/ ٥٣٢.

صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد علىٰ فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»(١)

كذلك كان النبي ﷺ يعلم من يسأله عن الإيمان والإسلام: أصول الدين الكبرىٰ، وكليات التوحيد، ومن أمثلة ذلك جوابه ﷺ، لما سئل عن الإيمان والإسلام والإحسان في حديث جبريل المعروف.

ومن هذا الباب أيضا حديث أنس بن مالك، قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل، فيسأله، ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية، فقال: يا محمد، أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: «**صدق**»، قال: فمن خلق السماء؟ قال: «**الله**»، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: «**الله**»، قال: فمن نصب هذه الجبال، وجعل فيها ما جعل؟ قال: «**الله**»، قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض، ونصب هذه الجبال، آلله أرسلك؟ قال: «**نعم**»، قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا، وليلتنا، قال: «**صدق**»، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال: «**نعم**»، قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا، قال: «**صدق**»، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال: «**نعم**»، قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا، قال: «**صدق**»، قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟ قال: «**نعم**»، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا، قال: «**صدق**»، قال: ثم ولىٰ، قال: والذي بعثك بالحق، لا أزيد عليهن، ولا أنقص منهن، فقال النبي ﷺ: «**لئن صدق ليدخلن الجنة**»(٢)

والمكلفون ليسوا علىٰ درجة واحدة في وجوب المعرفة التفصيلية بمسائل الدين العقدية والعملية، بل قد تكون هذه المسائل «واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلىٰ قوم دون قوم؛ وقد تكون مستحبة غير واجبة،

---

(١) رواه البخاري (١٤٩٦) ومسلم (٢٩)

(٢) رواه مسلم (١٢)

وقد تستحب لطائفة أو في حال كالأعمال سواء. وقد تكون معرفتها مضرة لبعض الناس، فلا يجوز تعريفه بها . . .وإذا كان العلم بهذه المسائل قد يكون نافعا وقد يكون ضارا لبعض الناس، تبين لك أن القول قد ينكر في حال دون حال، ومع شخص دون شخص؛ وإن العالم قد يقول القولين الصوابين كل قول مع قوم؛ لأن ذلك هو الذي ينفعهم؛ مع أن القولين صحيحان لا منافاة بينهما؛ لكن قد يكون قولهما جميعا فيه ضرر علىٰ الطائفتين؛ فلا يجمعهما إلا لمن لا يضره الجمع. وإذا كانت قد تكون قطعية. وقد تكون اجتهادية: سوغ اجتهاديتها ما سوغ في المسائل العملية»[١]

ومن تطبيقات هذه القاعدة أيضا[٢]: أنه قد يكتم بعض العلم أحيانا للمصلحة في بعض الحالات، ومع بعض الأشخاص، كما يجوز اختصاص قوم دون قوم بنوع من العلم، نظرا لاختلاف مداركهم وأفهامهم، ومنعا من أن يقع البعض في الفهم الخاطئ عند سماعهم أو قراءتهم لعلم دون مداركهم، أو أن يقود ذلك إلىٰ تأويل واه، أو تفسير باطل، أو تحميل الكلام أكثر مما يحتمله، لا سيما إن كان ظاهر النص في أذهان السامعين يقوىٰ بدعة، أو يقود إلىٰ معصية، مع أن هذا الظاهر غير مراد أصلا، والمعنىٰ الصحيح للنص بخلاف ذلك تماما[٣].

وثمة أدلة كثيرة يستفاد منها النهي عن «الكلام الذي لا يفهمه المستمع، أو الذي يضر المستمع، وعن المناظرات التي تورث شبهات وأهواء، فلا تفيد علما ولا دينا»[٤] وقد ثبتت بعض الأحاديث المرفوعة، وبعض الآثار الموقوفة عن نفر من الصحابة والتابعين تدل علىٰ شيء من هذا المعنىٰ.

ومن ذلك قول النبي ﷺ لمعاذ وهو رديفه علىٰ الراحلة: «**يا معاذ بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله**

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/٥٩، ٦٠.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتابنا: مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص١٨٠.

(٣) انظر د. عادل الشويخ: ربانية التعليم، ص٣٦، ٣٧.

(٤) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٤.

وسعديك ثلاثا، قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، صدقا من قلبه إلا حرمه الله علىٰ النار، قال يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال إذا يتكلوا، وأخبر بها معاذ عند موته تأثما»[١].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ أعطاه نعليه، وقال له: «**اذهب بنعلي هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط، يشهد أن لا إله إلا الله، مستيقنا بها قلبه، فبشره بالجنة، فكان أول من لقيت عمر، فقال ما هاتان النعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتان نعلا رسول الله ﷺ، بعثني بهما من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله، مستيقنا بها قلبه، بشرته بالجنة، فضرب عمر بيده بين ثديي، فخررت لاستي، فقال ارجع يا أبا هريرة، فرجعت إلىٰ رسول الله ﷺ فأجهشت بكاء، وركبني عمر فإذا هو علىٰ أثرىٰ، فقال لي رسول الله عليه وسلم: ما لك يا أبا هريرة؟ قلت لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثديي ضربة خررت لاستي، قال ارجع، فقال له رسول الله ﷺ يا عمر ما حملك علىٰ ما فعلت؟ قال يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك: من لقي يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه، بشره بالجنة؟ قال نعم، قال فلا تفعل، فإني أخشىٰ أن يتكل الناس عليها فخلهم يعملون، قال رسول الله ﷺ فخلهم**»[٢]

وقد بوب الإمام البخاري بابا في صحيحه بعنوان: «**من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا**»[٣] وأورد فيه حديث معاذ المتقدم، كما أورد فيه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[٤] وروىٰ مسلم عن ابن مسعود أنه قال «ما أنت محدثا قوما حديثا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة»[٥].

---

(١) رواه البخاري (١٢٨) ومسلم (٣٢).

(٢) رواه مسلم (٣١)

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

(٤) رواه البخاري (١٢٧)

(٥) رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

كذلك روىٰ البخاري في صحيحه أن رجلا أتىٰ عمر بن الخطاب، فقال يا أمير المؤمنين هل لك في فلان؟ يقول: لو قد مات عمر، لقد بايعت فلانا، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت، فغضب عمر، ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس، فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم، قال عبد الرحمن: فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل، فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغائهم، فإنهم هم الذين يغلبون علىٰ قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشىٰ أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك كل مطير، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها علىٰ مواضعها، فأمهل حتىٰ تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول ما قلت متمكنا، فيعي أهل العلم مقالتك، ويضعونها علىٰ مواضعها، فقال عمر والله -إن شاء الله- لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة»[١].

وعن أبي هريرة ﵁ أنه قال «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم»[٢] وروي عنه أيضا أنه كان يقول «رب كيس عند أبي هريرة لم يفتحه» يعني: من العلم[٣]، وقد حمل أهل العلم الوعاء الذي لم يبثه علىٰ الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء، وأحوالهم، وزمنهم، وكان أبو هريرة يكنىٰ عن ذلك ولا يصرح به، خوفا علىٰ نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان، يشير إلىٰ خلافة يزيد بن معاوية، لأنها كانت سنة ستين للهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة[٤].

ويستفاد من الأحاديث والآثار السابقة أن المشكل من النصوص، أو ما تسيء العامة فهمه، ينبغي ألا يذكر لديهم، ويجوز للعالم حينئذ «كتمان بعض

(١) رواه البخاري (٣٩٢٨)

(٢) رواه البخاري (١٢٠)

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٧/ ٣٤٠، وانظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٧.

(٤) انظر ابن حجر: فتح الباري ١/ ٢١٦، ١٣/ ١٠.

الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول أو الفروع، أو المدح والذم، أما حديث يتعلق بحل أو حرام، فلا يحل كتمانه بوجه ; فإنه من البينات والهدىٰ . . لكن العالم قد يؤديه اجتهاده إلىٰ أن ينشر الحديث الفلاني إحياء للسنة فله ما نوىٰ، وله أجر وإن غلط في اجتهاده»[1]

والضابط فيما يجوز كتمانه عن بعض الناس، هو أن يكون ظاهر الحديث - في أفهام العوام وليس في نفس الأمر- يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد، وحينئذ يكون الكف عن ذكره عند من يخشىٰ عليه الأخذ بظاهره مطلوبا[2]، وقد نقل عن عدد من الأئمة نماذج من هذا القبيل، ومن ذلك كراهية الإمام أحمد لذكر الأحاديث التي ظاهرها الخروج علىٰ السلطان عند من لا يحسن فهممها، وكره مالك ذكر أحاديث الصفات، وكره أبو يوسف ذكر الغرائب، ومن قبلهم كره أبو هريرة التحديث بتفاصيل الفتن، ومثله حذيفة، ونقل عن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنيين، لأنه اتخذها وسيلة إلىٰ ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي[3].

وللشاطبي في كتابه الموافقات تأصيل جيد لهذه القضية، يحسن بنا أن نشير إليه هنا، حتىٰ لا يساء فهم النصوص المتقدمة، أو تتخذ حجة لمبدأ الكتمان المطلق، أو تقسيم الدين إلىٰ ظاهر يذكر للعوام، وباطن مضنون به علىٰ غير أهله ولا يذكر إلا للعارفين من الخواص، مع أن الأمر ليس كذلك، وليس في الشريعة أسرار أو طلاسم، ولم يخص النبي ﷺ أحدا من أمته بعلم مكنون، لا يمكن لغيره أن يصل إليه، ولم يستثن من ذلك أحدا حتىٰ أهل بيته.

وقد صرح علي رضي الله عنه بذلك، حينما سأله أحد الصحابه قائلا له «هل عندكم شيء من الوحي، إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت وما في

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢/ ٥٩٧.

(٢) انظر ابن حجر: فتح الباري ١/ ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٢٥.

الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»[1]، وفي رواية أخرىٰ أنه قيل له: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «**لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده؟ ولعن الله من آوىٰ محدثا**»[2].

وخلاصة القاعدة التي قررها الشاطبي في هذا الباب: أنه ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره، وإن كان من علم الشريعة، بل ذلك ينقسم، فمنه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علم الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلىٰ حال، أو وقت، أو شخص[3].

ومن الأمثلة التي ساقها تدليلا علىٰ ذلك: الكلام في المتشابهات، فإن الله ذم من اتبعها، كذلك لا يصح أن يذكر للمبتدئ في العلم ما هو حظ المنتهىٰ، بل يربي بصغار العلم قبل كباره، ومن ذلك أيضا سؤال العوام عن علل مسائل الفقه وحكم التشريعات، وإن كان لها علل صحيحة وحكم مستقيمة، ولذلك أنكرت عائشة علىٰ من قالت: لم تقضىٰ الحائض الصوم، ولا تقضىٰ الصلاة؟ وقالت لها: أحرورية أنت! كما ضرب عمر ابن الخطاب صبيغا وشرد به، لما كان كثير السؤال عن أشياء من علوم القرآن لا يتعلق بها عمل، وربما أوقع خيالا وفتنة، وإن كان صحيحا، . . .، مما يدل علىٰ أنه ليس كل علم يبث وينشر، وإن كان حقا[4].

وقد ختم الشاطبي كلامه بذكر ضابط عام في هذا الباب وهو «أنك تعرض مسألتك علىٰ الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر في مآلها بالنسبة إلىٰ حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلىٰ مفسدة، فاعرضها في ذهنك علىٰ العقول،

---

(١) رواه البخاري (٣٠٤٧، ٦٩٠٣)

(٢) رواه مسلم (١٩٧٨)

(٣) انظر الشاطبي: الموافقات ٤/ ١٨٩.

(٤) المصدر السابق ٤/ ١٨٩.

فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها إما علىٰ العموم، إن كانت مما تقبلها العقول علىٰ العموم، وإما علىٰ الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري علىٰ وفق المصلحة الشرعية والعقلية»[١]

لكن من المهم أن نشير إلىٰ أنه ليس صحيحا ولا منضبطا ما ذهب إليه بعض المعاصرين[٢] من أن البحث في قضية الأسماء والصفات، والخوض في تفاصيلها يعتبر من قبيل المشكلات الزائفة[٣] التي فرقت المسلمين وأضاعت وقتهم وجهدهم، ومن ثم فالواجب عليهم أن يقلعوا عنها[٤] وخصوصًا في هذا العصر المليء بالمشاكل والتحديات التي يتعين علىٰ المسلمين أن يحشدوا كل ما بحوزتهم من قوة واستطاعة لمواجهتها.

وأعتقد أن الحكم علىٰ دعوة مجملة كهذه يحتاج أولًا إلىٰ تحديد المقصود منها، وإزالة ما يشوبها من إجمال، فإن كان المقصود منها هو ذم من حاولوا إدراك كنه الصفات، أو حاكموها إلىٰ المقولات والاعتبارات البشرية، أو أرادوا الخوض فيما نهىٰ الله عنه، ويعجز العقل البشري عن الخروج منه بشيء ذي بال، أو شغلوا المسلمين بفرق بائدة ومذاهب مندثرة لا وجود لها الآن - فلا يسع أحدًا إلا التسليم بذلك.

أما إن كان المراد: غلق الباب كلية أمام دراسة قضية الأسماء والصفات، أو التقليل من أهميتها بالنسبة لعقيدة المسلم ومعرفته بربه جل وعلا، فهو أمر غير مقبول بالمرة[٥]، وما من أحد يقرأ آيات القرآن، وأحاديث السُّنَّة بتدبر وأناة، إلا ويدرك أن باب الأسماء والصفات هو السبيل الأقرب والأعظم لمعرفة الإنسان

---

(١) المصدر السابق ٤/ ١٩١.

(٢) انظر تفصيل ذلك في مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٧٦٣.

(٣) وانظر في الكلام عن هذا المصطلح وماذا يقصد به: د. حامد طاهر الفلسفة الإسلامية مدخل وقضايا ص٨٣-٩٨.

(٤) وقد رد ابن تيمية في بحث محرر ودقيق وبما يقرب من عشرين وجهًا علىٰ من منع التعرض لهذه المسألة أو الكلام فيها انظر التسعينية ١/ ١١٧، والفتاوىٰ الكبرىٰ: ٦/ ٣٢٥-٣٤٢.

(٥) انظر: د. عبد اللطيف العبد: رد مزاعم المبطلين عن أصول الدين ص٩٤-٩٨.

بربه، وبترسيخ محبته وخشيته وإجلاله في القلب، بشرط أن يفهم علىٰ الوجه الصحيح الموافق لما جاءت به النصوص، دون تحريف أو تعطيل.

ولا أظن أن هناك قضية تكرر ذكرها، والأمر بها، والدعوة إليها في القرآن، مثلما تكررت قضية التوحيد، سواء توحيد الألوهية أو توحيد الأسماء والصفات، وحتىٰ الآيات المتضمنة للأحكام الفقهية أو الأخبار والقصص، كثيرا ما تختم بذكر صفة من صفات الله، أو اسم من أسمائه.

وصحيح أن أحدًا لا ينكر وجود ظروف وملابسات تاريخية معينة، تسببت في تأجيج الخلاف حول هذه القضية، والخروج بها عن مسارها الصحيح عند أكثر الفرق، غير أن ذلك لا يعني أنها فقدت أهميتها، أو الحاجة إلىٰ بيان الموقف الصحيح للتعامل معها والفصل بين الفرقاء المختلفين بشأنها، بل ستبقىٰ -شئنا أم أبينا- ما بقي القرآن في السطور والصدور، وما بقي الناس يقرءون سورة الفاتحة وآية الكرسي، وما اشتملتا عليه من أسماء وصفات، وما ظلوا يقرءون قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] وأمثال تلك الآيات.

٤٨- كثير من الشبهات معادة ومتكررة، وإن تغيرت أشكالها

وقد أخبرنا الله تعالىٰ في كتابه أن مكذبي الرسل، وأعداء الأنبياء يكررون نفس الشبهات، ويستخدمون نفس المعارضات الباطلة في مواجهة دعوة الأنبياء عليهم السلام، فقال تعالىٰ: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

ومن الشبهات الباطلة المتكررة: اتهام الرسل عليهم السلام -وحاشاهم من ذلك- بالجنون أو السحر، وأنهم بشر يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، وأن ما يقولونه من عند أنفسهم أو هو من أساطير الأولين، وأن الآباء والأجداد كانوا علىٰ معتقد آخر ولابد من الاقتداء بهم، وأن الموتىٰ يصيرون ترابا وعظاما فأنىٰ يبعثون.

ولعل من أهم الأسباب وراء تكرار نفس الشبهات، أن الشيطان وأعوانه وأتباعه من شياطين الإنس والجن يوحون بها إلىٰ أوليائهم ليجادلوا بالباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾

ومن أهم الدروس التي ينبغي تعلمها، والاستفادة منها في التعامل مع القرآن، ألا يحسب قارئه أن ما قصه الله علينا في كتابه من أخبار الأنبياء مع أممهم، مجرد قصص وأحداث تاريخية مضت وانقضت وأن «المخاصمة كانت مع قوم انقرضوا، كلا، بل ما من بلاء كان فيما سبق من الزمان، إلا وهو موجود اليوم بطريق الأنموذج، كما ورد في الحديث الشريف: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**» فمقصود القرآن بيان كليات تلك المفاسد، لا خصوص الحوادث»[(١)]

كذلك أخبر النبي ﷺ أن الأمة سوف يظهر فيها من يتبع الأمم من قبلها، فقال ﷺ: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبرا شبرا، وذراعا بذراع، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: فمن**»[(٢)]، ولا ريب أنه مع مثل هذا الاتباع سوف تتكرر الضلالات، وتظهر البدع والشبهات، والافتراقات التي وجد شي منها في الأمم من قبلنا.

وواقع الحال يدل علىٰ ذلك، فقول عبد الله بن سبأ والرافضة من بعده، بالغيبة والرجعة والنص والوصية والبداء وجد من قبل عند اليهود، وقول الصوفية المتفلسفة بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود، وجد من قبل عند النصارىٰ وفي الفلسفات الشرقية، وقول الجهمية بالتعطيل والتأويل وجد من قبل عند اليهود والفلاسفة، وقول الباطنية بفكرة الظاهر والباطن وتناسخ الأرواح، وجدت له جذور قديمة في فلسفات شتي، والأمثلة علىٰ هذا التشابه كثيرة ومتعددة.

---

(١) الدهلوي: الفوز الكبير في أصول التفسير ص٤٢، وانظر أيضا صديق حسن خان: الدين الخالص ١/ ٦٧.

(٢) رواه البخاري (٧٣٢٠) ومسلم (٢٦٦٩)

ومن نماذج تكرار الشبه أيضا: أنه قد تندثر فرقة لفترة ما، ثم تظهر ثانية بنفس الأفكار والشبهات القديمة، ولعل الخوارج وأفكارها المغالية مثال واضح في هذا الصدد، حيث عاد القول بتكفير مرتكب الكبيرة الذي قال به الخوارج الأقدمون في القرن الأول الهجري ليتكرر لدىٰ شكري مصطفىٰ وجماعته في القرن الرابع عشر الهجري.

ومن الأمثلة الأخرىٰ أن الإمام الدارمي المتوفي (٢٨٠هـ) عقد بابا في كتابه النقض علىٰ المريسي عنوانه «الحث علىٰ طلب الحديث، والرد علىٰ من زعم أنه لم يكتب علىٰ عهد النبي ﷺ»(١)

وهذه الشبهة نفسها -أي الزعم بأن السنة لم تدون علىٰ عهد النبي ﷺ- تعتبر من أكثر المقولات ترددا علىٰ ألسنة منكري حجية السنة أو الطاعنين فيها في العصر الحديث، علىٰ اختلاف طوائفهم.

كذلك يلحظ المطالع لكثير من شبهات المستشرقين حول النبي ﷺ، وحول القرآن والإسلام عموما أن الكثير منها مكرر ومعاد، والمضمون واحد، وقد ردده من قبل كفار قريش، وإن اختلفت الصياغة، وحاول المستشرق أن يلبس شبهته لبوس العلم، ويظهرها في ثوب كاذب من المنهجية الحديثة.

ولا أظن أن هناك فرقا ذا بال بين مزاعم المستشرقين أن الوحي نوع من الصرع الذي كان يصيب النبي ﷺ، وبين قول مشركي قريش: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرۡسِلَ إِلَيۡكُمۡ لَمَجۡنُونٌ﴾ كما أنه لا فرق يذكر بين افتراءات كفار قريش ومزاعمهم حول القرآن الكريم، وبين بعض الآراء الحداثية التي تفوه بها نفر من الكتاب في العصر الحديث.

وقد زعم نفر من كفار قريش أن القرآن قول البشر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المُدَّثِّر: ٢٤-٢٥] وادعوا أيضا أن من يعلم الرسول ﷺ القرآن بشر وقصدوا بذلك رجلا أعجميا فأكذبهم الله

(١) الدارمي: النقض علىٰ المريسي ص٢٣٠.

تعالى في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

وعلىٰ نفس الشاكلة زعم نفر من أصحاب القراءات والمشاريع الحداثية، أن القرآن مجرد نص بشري إنساني، مثل غيره من النصوص البشرية، وبنص عبارة أحدهم فهو «في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد علىٰ العشرين عاما»[١]، ومقتضىٰ ذلك بكل وضوح أن القرآن ليس كلام الله، ووحيه إلىٰ عباده، الذي نزل علىٰ خاتم الرسل والأنبياء، نبينا محمد ﷺ، كما يلزم من ذلك أن تسري عليه القواعد والقوانين التي يتعامل بها مع سائر النصوص البشرية، فيصير قابلا للنقد والتصحيح، وانفتاح المعاني علىٰ مصراعيها، واحتماليات التأويل التي لا تنتهي، وليس لأحكامه سمة العموم والشمول وتجاوز حدود الزمان والمكان، وإنما هي أحكام تاريخية، مقيدة بقيود الزمان والبيئة التي شهدت نزوله أول مرة.

كذلك نجد لدىٰ العلمانيين والحداثيين[٢] إطلاق أوصاف وأحكام مستنكرة جدا بحق القرآن -ألفاظه ومعانيه- تؤول إلىٰ نفي كونه كلام الله ووحيه إلىٰ رسوله ﷺ، وهي تذكرنا بنفس ما كان يردده كفار قريش، وهم تارة يطلقون علىٰ القرآن أنه «شعر لا كالشعر، وتارة هو شبيه بالكهانة، أو هو نتاج اتصال بالجن، وتارة يوصف القرآن بالتناقض، وتارة يقال إن الوحي والإلهام وجهان لعملة واحدة معرفيا، وتارة يتم تفسير النبوة اعتمادا علىٰ مفهوم الخيال، وتارة يطلق الدعوات إلىٰ تأنسن الوحي، أو إناسيته»[٣]

---

(١) د. نصر أبو زيد: مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ص٢٧.

(٢) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول ص٢٤٨.

(٣) د. صالح الدميجي: موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين ص٢٨٠، وأدونيس: الثابت والمتحول ٣/٢٣، وعلي حرب: نقد النص ص٢٠٦، ونصر أبو زيد: مفهوم النص ص٢٣-٤٠، وهشام جعيط: الوحي والقرآن والنبوة ص٨٥-١٠٠.

ونشير هنا أيضا إلىٰ وصف محمد أركون للقرآن بأنه «خطاب أسطوري البنية»[1] وهو وصف -مهما حاول أركون الادعاء بأنه يريد به معنىٰ خاصا وحداثيا- يذكرنا بما قاله مشركو قريش قديما عن القرآن، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١] وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥] وقد تكرر عند علي حرب وصف القرآن والدين عموما بالخطاب الأسطوري، والحكم بتضمنه للأساطير[2]، فالنص الديني عنده «نص ذو بنية أسطورية، وهو خطاب يقدم لنا نفسه بوصفه انطولوجيا غيبية»[3] ولا يتصور نفي الجانب الغيبي أو المحتوىٰ الأسطوري من الدين، مثلما حاول البعض، لأنه حينئذ «ماذا يبقىٰ من الدين، إذا انتفىٰ منه جانبه القدسي، وبعده الغيبي، أو محتواه الأسطوري؟ لا شيء هاما، لأن الأسطورة هي القوة المحركة للمشروع الديني، وللدعوات التي تتم باسم الدين»[4]

وقد اعترف أركون بما أحدثه هذا الوصف للقرآن من استنكار شديد، فحاول التخفيف من شناعته بأنه يريد بهذا المصطلح دلالات أخرىٰ غير الشائعة في التراث، وإن كان تبريره لا يخلو من نزعة إقصائية واستعلائية مستنكرة، حيث يرىٰ أنه لا يحق لأحد من علماء الدين أن يتدخل بتعقيب أو مناقشة فضلا عن تكفير، إذا لم يكن محيطا ببعض المصطلحات عند علماء الألسنيات المحدثين[5].

---

(١) محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص١٠.

(٢) وقد طال الوصف بالأسطورة العقائد الدينية عند علمانيين آخرين، انظر في بيان ذلك: شاكير السحمودي: مناهج الفكر العربي المعاصر في دراسة قضايا العقيدة والتراث ص٥٥، ومرزوق العمري: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر ص٣٣، ود. صالح الدميجي: موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين ص٦٧٧.

(٣) علي حرب: نقد النص ص٢١١.

(٤) المصدر السابق ص٢١١.

(٥) انظر محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي ص١٠.

لكن حتىٰ مع هذا التبرير غير المقنع من أركون، فيبقىٰ أن الأسطورة عند هؤلاء الحداثيين توظف للدلالة علىٰ كل من: المقدس والمتعالي وحتىٰ الميتافيزيقىٰ، وهي مفاهيم تقابل الواقعية تقابلا ضديا، كما أنها تضاد التاريخية التي تعنىٰ الواقعية وتدل علىٰ المعرفة الوضعية، ويترتب علىٰ ذلك كله أن عملية تجلية الأسطوري يلزم عنها نزع قداسة النص، والتي لا تزال تشكل عقبة متينة في وجه النقد التاريخي[١].

ويبقىٰ أن نشير في ختام الكلام عن هذه القاعدة: إلىٰ أنه رغم وقوع التكرار والاجترار للشبهات قديما وحديثا، فلا ضير من تكرار الرد عليها -أفكارا وأشخاصا وكتبا- إذا كان لذلك غرض معتبر، وهذا الغرض قد يكون تناول جانب لم يتناوله السابقون، أو إضافة حجج جديدة، أو تلخيص ما سبق، أو ترسيخ الحق في النفوس، وتكثير سواده، وإشاعته بين الناس، أو صياغته بأساليب جديدة أكثر مناسبة لعقول أبناء العصر الحديث، ولغتهم وثقافتهم.

وفي بعض الأحيان نجد أنه لا يغني كتاب عن كتاب، إذا كان المؤلفون علماء ثقات ومحققين بارعين، وقد تعددت كتب السلف المعنونة بالرد علىٰ الجهمية حتىٰ بلغت العشرات، كما عقد كثير من المصنفين في الحديث أبوابا مفردة في كتبهم للرد علىٰ الجهمية.

وفي العصر الحديث حظيت بعض الكتب المتضمنة لشبهات وإشكالات خطيرة بردود عديدة، ومن ذلك كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، وكتاب في الشعر الجاهلي لطه حسين، وكتاب أضواء علىٰ السنة المحمدية لمحمود أبي رية، وكتاب الكتاب والقرآن لمحمد شحرور.

ومن رحمة الله وفضله أن معارضة الحق بالشبه، وتكرارها جيلا بعد جيل لا تقضي علىٰ الحق، أو تطفئ نوره، بل إن «الحق كلما عورض، وأوردت عليه الشبه، ازداد وضوحا، وتميزَ، وحصلَ به اليقين التام»[٢]

---

(١) انظر مرزوق العمري: إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحداثي العربي المعاصر ص٣٤

(٢) تفسير السعدي ص١٠٨.

٤٩- قد تخفت الشبهة أو المذهب لفترة ما، ثم تعاود الظهور كرة أخرى، وقد تندثر الفرقة ككيان مستقل، لكنها تذوب في فرق أخري

وهذا الأمر ملاحظ بوضوح في تاريخ الفرق والمذاهب، وما يتبنونه من أفكار وآراء، إذ ربما راج مذهب أو بدعة اعتقادية في مكان أو زمان ما، وانتشر انتشارا كبيرا بسبب دعم دولة ما له، أو ظهور شخصية مؤثرة ذات قبول واسع عند جماهير الناس أو غير ذلك من العوامل، ثم يحدث أن تتغير تلك العوامل، فتذوي جذوة ذلك المذهب، وربما تلاشي، سوىٰ بقايا لا يؤبه لها.

ولعل فكر الخوارج، ونزعات الغلو في التكفير من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، وفي الحديث أنه: «**كلما قطع قرن نشأ قرن، حتىٰ يخرج في بقيتهم الدجال**»(١)، وقد ظهر أصل الخوارج الذي خرجوا من ضئضه -وهو ذو الخويصرة التميمي- في عهد النبي ﷺ حيث أساء ذو الخويصرة الأدب، واعترض بأسلوب فج علىٰ طريقة توزيع النبي ﷺ للغنائم، وعبر عن موقفه هذا بقوله مخاطبا الرسول «اتق الله واعدل! فقال له ﷺ: «**وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ؟ قَدْ خِبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَعْدِلْ**»(٢)، ومع أن ظهور الخوارج الفعلي كان

---

(١) رواه أحمد في المسند (٦٩٥٢)

(٢) رواه البخاري (٦٩٣٣) ومسلم (١٠٦٤)

متأخرا عن هذا الحدث نفسه بفترة غير قصيرة، إلا أن ذلك لا ينفي أنهم بمثابة امتداد لهذا المعترض علىٰ رسول الله ﷺ[1]، والذي يعد بمثابة النبتة الأولىٰ لمذهب الخوارج[2].

ثم في عهد علي رضي الله عنه، ومع حادثة التحكيم، كان الظهور الفعلي للخوارج، والذي ارتبط بحكمهم علىٰ من خالفهم في قضية التحكيم قبولا أو رفضا، فحينما رفع أهل الشام المصاحف، ودعوا إلىٰ تحكيم كتاب الله انقسم أهل العراق ما بين مؤيد ومعارض، فعلي رضي الله عنه أدرك ما في الأمر من خديعة، وحاول تحذير قومه فثار عليه عصابة من القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج[3]، وألزموه بقبول التحكيم، لكن سرعان ما اضطرب رأيهم وتغيرت مواقفهم، وبعد أن حملوا عليا رضي الله عنه علىٰ قبول التحكيم رغم معارضته لذلك، عادوا فرفضوا التحكيم، وأعلنوا مبدأهم الشهير «لا حكم إلا لله» معترفين أنهم أخطأوا وأذنبوا ثم تابوا من هذا الذنب، ودعوا عليا رضي الله عنه إلىٰ التوبة[4].

وبعد هذه النشأة مر الخوارج بفترات مد وجزر، حتىٰ وصل بهم الأمر أحيانا إلىٰ تكوين دول وأمارات مستقلة في أماكن متفرقة من العالم الإسلامي، وأحيانا كان مذهبهم يخفت تماما، ولا يكاد يسمع به أحد.

وفي العصر الحديث عاودت أفكار الخوارج الظهور من جديد، وكان من أشد نماذجها غلوا وانحرافا شكري مصطفىٰ وجماعته المسماة بجماعة المسلمين، والتي عرفت باسم التكفير والهجرة، ولعلهم من أكثر الجماعات التي ينطبق عليها وصف الخوارج حقيقة، حيث وافقوا الخوارج في أهم أصولهم الفكرية مثل القول بتكفير مرتكب الكبيرة، واستباحة دماء المسلمين وأموالهم[5].

---

(١) انظر عبد التواب عثمان: أثر آراء الخوارج في الفكر الإسلامي المعاصر ص٧٨.

(٢) انظر الشهرستاني: الملل والنحل ١/ ٢٠، ١١٦، وابن الجوزي: تلبيس إبليس ص٨٢، ود. غالب عواجي: الخوارج ص٢٢.

(٣) انظر الطبري ٣/ ١٠١، البداية والنهاية ٧/ ٢٧٤.

(٤) انظر الطبري: تاريخ الطبري ٥/ ٦٥، وعبد التواب عثمان: أثر آراء الخوارج في الفكر الإسلامي المعاصر ص٥٠، وكتابنا: الموقف من المخالف بين الخوارج والشيعة ص٢٣.

(٥) انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ١/ ٣٣٣، ورجب مدكور: التكفير والهجرة وجها لوجه، ومحمد سرور زين العابدين: التوقف والتبين.

ومن نماذج الأفكار الضالة التي كانت تخفت أحيانا ثم تعاود الظهور: ضلالة إنكار حجية السنة النبوية ورفض العمل بها، والزعم أن الحجة في القرآن وحده ولا حاجة إلىٰ السنة وأحاديثها، وقد وجدت جذور لهذه الفرية المنكرة سواء بصورة جزئية أو كلية، حيث كانت تظهر ثم تختفي ثم تعاود الكرة من جديد، وهكذا الحال عبر عصور متتابعة قبل العصر الحديث(١).

وقد أخبر الرسول ﷺ بمجيء أناس يدعون للاكتفاء بالقرآن ولا يبالون بالسُّنَّة، فقال: «**يوشك الرجل متكئًا علىٰ أريكته، يُحَدَّث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عزَّ وجلَّ، ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله**»(٢).

وفي عصر الصحابة والتابعين - ظهر شيء من ذلك، وإن لم يأخذ طابعًا منظمًا، أو مذهبًا فكريًّا ذا أصول وقواعد محددة، وإنما هي حالات فردية رصدتها بعض الروايات، ومنها: أن رجلًا قال للصحابي عمران بن حصين (ت٥٢هـ) وهو يذكر الشفاعة «يا أبا نجيد، إنكم تحدثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلًا في القرآن؛ فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت فيه صلاة العشاء أربعًا، والمغرب ثلاثًا، والغداة ركعتين، والظهر أربعًا، والعصر أربعًا؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن النبيِّ ﷺ»(٣). وقال رجل لمطرف بن عبد الله (ت٩٥هـ): لا تحدثونا إلا بما في القرآن، فقال مطرف «إنا والله ما نريد بالقرآن بدلًا، ولكنا نريد من هو أعلم منَّا بالقرآن»(٤).

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص١٦٣.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٤) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (١٢) وأحمد (١٦٧٢٢-١٦٧٤٣) والدارمي (٥٨٦) وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٦٤٣).

(٣) رواه أبو داود (١٥٦١) وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٨١٥) وضعفه الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب ابن أبي عاصم (٢/٣٨٦)

(٤) أخرجه أبو خيثمة في كتاب «العلم» رقم (٩٧).

وفي أواخر القرن الثاني، وأوائل القرن الثالث الهجريين، ظهر من يشكك في طريقة نقل السُّنَّة، ورد الأخبار كلها بغض النظر عن معناها، وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي في كتابه «جماع العلم»[(١)]، ورد علىٰ أصحابه ردودًا مطولة، وإن كان لم يذكر أسماءهم تحديدًا، واكتفىٰ بالإشارة إلىٰ أنهم من البصرة، مما جعل آراء الدارسين تختلف في تعيينهم، وهل هم المعتزلة، أم طائفة غيرهم؟[(٢)] وأيًّا من كان القائلون بذلك، فالذي يهمنا الآن هو أن الفرق المختلفة التي نشأت بعد وقوع الفتن في الأمة لم تنكر الأحاديث بالكلية، بل كان إنكارها جزئيًّا، وانصب علىٰ الروايات المخالفة لمذهبها، أما الأحاديث الواردة في الأبواب الأخرىٰ، فكانوا يقبلونها ويعتمدون عليها[(٣)].

وأما ما نسبه عدد من مؤرخي الفرق إلىٰ بعض الطوائف، من أنها تنكر حجية السُّنَّة، فالظاهر أن المراد بهذه النسبة -إذا ما استثنينا آراء الغلاة الخارجين عن الإسلام أصلًا- هو الشك في طريقة رواية السُّنَّة وكيفية ثبوتها، وما يمكن أن يلحق رواتها من خطأ أو وهم. ويشهد لهذا التوجيه الذي ذكرناه ما أكد عليه الإمام الشافعي من أنه لم يسمع «أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلىٰ علم، يخالف في أن فرض الله عزَّ وجلَّ اتباع أمر رسوله ﷺ، والتسليم لحكمه»[(٤)]. كذلك أشار ابن تيمية إلىٰ أنه ليس في المعتزلة «ولا غيرهم من المسلمين، من يقول: لا أقر بما أخبر به الرسول، بل كل مسلم يقول: إن ما أخبر به الرسول فهو حق يجب تصديقه به، وكل المسلمين من أهل السُّنَّة والبدعة يقولون: آمنت بالله وما جاء عن رسول الله علىٰ مراد رسول الله، فإنه متىٰ لم يقر بهذا فهو كافر كفرًا ظاهرًا»[(٥)].

---

(١) انظر الشافعي «جماع العلم» الموجود بآخر كتاب «الأم» (٧/ ٢٨٧-٢٩٢).

(٢) انظر محمد الخضري «تاريخ التشريع الإسلامي» ص١٣٧، ١٣٨، ود. عبد الغني عبد الخالق «حجية السُّنَّة» ص٢٥٥-٢٧٢، ود. مصطفىٰ السباعي: السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٤٨، ١٤٩.

(٣) انظر صلاح الدين مقبول: زوابع في وجه السُّنَّة قديمًا وحديثًا ص٥١.

(٤) الشافعي: جماع العلم الموجود بآخر كتاب «الأم» ٧/ ٢٨٥.

(٥) ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية ص٥٩.

وبعد أن انقضت فترة ظهور الفرق والمذاهب وتصارعها الشديد، ظلت فتنة التشكيك في السنة أو الطعن فيها خامدة ومتوارية عبر قرون طويلة، باستثناء حالات شاذة ونادرة، تظهر فيها بعض الشخصيات التي تعتنق تلك الدعوة، وإن كانت تُوَاجه بالرد والوأد في مهدها، ومن أمثلة ذلك رجل ظهر في عصر السيوطي (ت٩١١هـ) -أي: أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري- وزعم أن السُّنَّة وأحاديثها لا تصلح للاحتجاج، وإنما الحجة في القرآن وحده، وقد ردَّ عليه السيوطي بكتاب ألَّفه خصيصًا لهذا الغرض، وهو كتاب «مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة»[١].

وعندما جاء العصر الحديث بدأت الفتنة تطل برأسها من جديد في حدة وعنف، وتخطيط كبير، وكان من أخطر المواقع التي خرجت منها هذه المرة شبة القارة الهندية؛ حيث أدرك الاحتلال الإنجليزي -الذي كان مسيطرًا علىٰ الهند حينذاك- أنَّ السيطرة التامة علىٰ المسلمين لن تتسنىٰ له إلا إذا هُزموا داخليًّا، وابتعدوا عن مصادر دينهم الصحيحة -أي: القرآن والسُّنَّة- ومن ثَمَّ شجع سائر الدعوات والمذاهب المنحرفة.

وفي عام (١٩٠٠م) ظهر في تلك البقعة غلام أحمد القادياني وادَّعىٰ النبوة، وبعدها بعامين -أي في سنة (١٩٠٢م)- بدأ غلام نبي المعروف بعبد الله جكرالوي، مؤسس ما يُعرف بالحركة القرآنية نشاطه الهدَّام، داعيًا إلىٰ إنكار السنة كلها، ومتأثرًا بأفكار السيد أحمد خان الموغلة في العقلانية والتقليد للفكر الغربي[٢]. ثم سار علىٰ هذا الدرب كثيرون، مثل: أحمد الدين الأمرتسرىٰ، وأسلم جراجبورىٰ، وغلام أحمد برويز، وغيرهم، وقد أصدروا العديد من الكتب

---

(١) انظر السيوطي: مفتاح الجَنَّة في الاحتجاج بالسنة ص١٣.

(٢) انظر خادم حسين إلهي بخش: القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة ص١٩-٢١، وأبو إسلام أحمد عبد الله «شبهات وشطحات منكري السُّنَّة» ص٤٧-٥٠.

والمجلات، وأسسوا أكثر من جماعة لنشر هذا الفكر المنحرف، والذي يقوم علىٰ مبدأ الأخذ بالقرآن وحده، وأن السُّنَّة ليست بحجة معتبرة في الدين، ولا حاجة إليها أصلًا، وقد اشتهرت تلك الطائفة باسم القرآنيين(١).

وإذا ما انتقلنا من الهند إلىٰ مصر؛ فسوف نجد أن بدء ظهور دعوة التشكيك في أحاديث السنة والهجوم عليها كان في أوائل القرن العشرين الميلادي؛ أي: في فترة مقاربة للدعوة التي ظهرت في الهند، ومن الصعب أن نجزم بمدىٰ عمق العلاقة بين الدعوتين، وأيتهما تأثرت بالأخرىٰ، وإن كان القاسم المشترك بينهما هو الاحتلال الإنجليزي، الذي كان جاثمًا علىٰ أنفاس المسلمين في شبه القارة الهندية وفي مصر.

لكن يلاحظ أنه بينما كانت حركة الهجوم علىٰ السنة في الهند منتظمة في جمعيات وهيئات لها قادة وأتباع وتمويل، وتنشر مجلات وكتبًا باسمها، فإن الأمر في مصر اقتصر علىٰ شخصيات وأفراد بأعينهم، كانت أفكارهم تخرج بين الحين والآخر علىٰ هيئة كتاب، أو مقال في مجلة أو جريدة، ثم تُواجَه بالرفض والاستنكار، ولم تتحول مطلقًا إلىٰ تيار جارف أو دعوة منظمة، كما لم يعتنقها إمام مشهور أو شخصية بارزة معروفة بالعلم، يمكن أن تُحدث تأثيرًا كبيرًا في المجتمع المصري، كما يلاحظ أن ظاهرة الهجوم علىٰ السُّنَّة بمصر لم تأخذ مسارًا واحدًا، وإنما مضت في أكثر من اتجاه؛ فهي أحيانًا تنادي بالاقتصار علىٰ القرآن وحده، وعدم الحاجة إلىٰ السُّنَّة، وهي نفس فكرة القرآنيين بالهند والباكستان، وأحيانًا أخرىٰ تعترف بأن السُّنَّة حجة واجبة الاتباع، مع الطعن في طريقة نقلها والتشكيك في صحتها، سوىٰ القليل من الأحاديث المتواترة أو السُّنَّة العملية، وفي أحيان ثالثة لا تصرح بهذا ولا بذاك؛ وإنما تركز علىٰ الطعن في

(١) وانظر عرضًا مفصلًا عن هذه الطائفة، وقادتها، وكتبها، وأفكارها في كتاب خادم حسين إلهي بخش المذكور آنفًا «القرآنيون وشبهاتهم حول السُّنَّة» مكتبة الصديق، السعودية، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

رواة بأعينهم كأبي هريرة مثلًا، أو تتخذ من أحد كتب السُّنَّة الأساسية -كصحيح البخاري- موطنًا للهجوم والتجريح[(١)].

أما ظاهرة اندثار فرقة ما ككيان مستقل، ثم تسللها أو ذوبانها في فرقة أخرىٰ، فلعل من أشهر الأمثلة علىٰ ذلك ما جرىٰ للمعتزلة، الذين بلغوا أوج قوتهم، وانتشار مذهبهم، والتمكين لهم في عهد الخليفة العباسي المأمون ومن جاء بعده، ثم قلب لهم المتوكل ظهر المجن، وفقدوا كل ما لهم من سلطة ونفوذ، ثم بدأت جذوة المذهب تخفت وتندثر شيئا فشيئا سوىٰ أفراد قلائل، ووصل الحال في العصور المتأخرة إلىٰ أنه لا يكاد يعرف للمعتزلة وجود قائم ومستقل باسم الاعتزال الصريح، الذي يقول بالأصول الخمسة المعروفة.

لكن إذا كان الاعتزال قد اندثر كمذهب مستقل ومتكامل، فلا شك أن كثيرا من أفكار المعتزلة قد تسللت إلىٰ العديد من المذاهب (الشيعة - الزيدية - الإباضية) كما لقيت أفكار المعتزلة إشادة وتمجيدا ودعوات للإحياء من قبل الاتجاهات العقلية الحديثة.

ومثلما قالت المعتزلة قديما بخلق القرآن فقد أعاد الحداثيون[(٢)] توظيف تلك المسألة[(٣)]، محملين كلام المعتزلة ورأيهم في تلك القضية -رغم خطئه البين- ما لا يحتمل، وقاصدين الانطلاق من القول بخلق القرآن إلىٰ القول ببشريته وتاريخيته[(٤)]، بل إعادة تفسير النبوة والوحي بصورة كاملة، ولا يخفىٰ ما تشتمل عليه تلك المحاولات العلمانية من مغالطات، وتعسف، وتقويل المعتزلة بما لم

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة في العصر الحديث ص١٦٥.

(٢) انظر حسن حنفي: هموم الفكر والوطن ١/ ٤٠٠، ونصر أبو زيد: نقد الخطاب الديني ص٢٠٢، ومحمد أركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ص٢٩، ٣٠.

(٣) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول ص٢٤٧

(٤) انظر د. خالد السيف: ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر ص١٩٤، ود. ناصر الحنيني: مآلات القول بخلق القرآن ص٢٤، ود. محمد بن حجر القرني: موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، دراسة تحليلية نقدية ص٢٥٧.

يخطر لهم ببال، مع الفارق الجوهري والكبير بين المسلك الاعتزالي، وبين المسلك العلماني: تأصيلا، وتفريعا، ومآلا.

فالمعتزلة -وإن أخطأوا خطأ بينا في قولهم بخلق القرآن- إلا أنهم لم ينفوا أن القرآن كلام الله، ووحيه إلىٰ رسوله، وأنه المصدر الأساسي لهذا الدين، والحجة البينة في الدلالة علىٰ نبوة الرسول ﷺ، وقد نص القاضي عبد الجبار علىٰ مذهب المعتزلة في هذه المسألة، فقال «وأما مذهبنا في ذلك، فهو أن القرآن كلام الله تعالىٰ ووحيه، وهو مخلوق محدث أنزله الله علىٰ نبيه، ليكون علما ودالا علىٰ نبوته، وجعله دلالة لنا علىٰ الأحكام لنرجع إليه في الحلال والحرام، واستوجب منا بذلك الحمد والشكر والتحميد والتقديس، وإذن هو الذىٰ نسمعه اليوم ونتلوه، وإن لم يكن محدثا من جهة الله تعالىٰ، فهو مضاف إليه علىٰ الحقيقة»[(١)]

وبذلك يظهر لنا أن المعتزلة يباينون العلمانيين في هذا الباب مباينة واضحة، فالمعتزلة -مع خطئهم- قصدوا من القول بخلق القرآن: تنزيه الله عن مشابهة خلقه، وعدم حلول الحوادث به، أما العلمانيون فأرادوا بذلك أن يكون القرآن صنعا بشريا تنتزع منه القداسة، فشتان بين المرادين، كما أن المعتزلة يقرون بأن القرآن من فعل الله، وأن الله أنشأه، وهذا ما يتعارض مع قول العلمانيين، الذىٰ يريدون قطع صلته بالله سبحانه وتعالى[(٢)].

ولعل الفارق يزداد وضوحا إذا ما سقنا هنا نصا -غاية في الضلال، وسوء الأدب، والمباينة للدين وثوابته- لأحد غلاة العلمانيين، يرتب فيه علىٰ مقولة المعتزلة نتائج وآثارا، لا أظن أنها خطرت لهم ببال، بل لا يمكن أن تصدر من مؤمن بأن القرآن كلام الله سبحانه، حيث قال «بكل تأكيد، القرآن مخلوق كما

---

(١) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٥٢٨.

(٢) انظر ماجد الأسمري: العلمانيون والنبوة ص١٢٦.

أكد المعتزلة قديما، ونضيف بأن جميع المخلوقات محكوم عليها بالنقص والنسبية والعرضية والزوال، وإذا كان هذا شأن كل مخلوق بما في ذلك المخلوق البشري أيضا، فما بالك بالقرآن . . . الأصل في الخطاب القرآني باعتباره وحيا إلهيا، صار كلاما مخلوقا ومؤلفا بلغة بشرية، هو نقص التعبير وسوء الفهم»[١]

(١) سعيد ناشيد: الحداثة والقرآن ص٢٦، ٢٧.

٥٠- «لا ينفق الباطل في الوجود إلا بشوب من الحق»[(١)]

والمقصود بهذه القاعدة أن المذهب الباطل أو المقالة الفاسدة، لا يتصور رواجها وانتشارها إلا إذا اشتملت علىٰ قدر ما - ولو كان ضئيلا من الحق، سواء أكان ذلك حقيقة بالفعل، أو مجرد محاولة من أصحابها للتلبيس، والترويج لها من خلال باب من الأبواب المقبولة، التي تتوافق مع احتياجات الناس في زمان، أو مكان ما.

أما إذا كانت المقالة باطلة تماما، ولا تتضمن أي وجه من أوجه الاشتباه بالحق، فلا يتصور وجود رواج لها، لأن النفوس -بما غرس فيها من فطرة سليمة- تنفر منها أشد النفور، والباطل «المحض الذي يظهر بطلانه لكل أحد لا يكون قولًا ومذهبًا لطائفة تذب عنه، وإنما يكون باطلًا مشوبًا بحق، كما قال تعالىٰ: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. أو تكون فيه شبهة لأهل الباطل، وإن كانت باطلة، وبطلانها يتبين عند النظر الصحيح»[(٢)]

ويزداد الأمر وضوحا فيما يخص مقالات الفرق المنتسبة للإسلام حيث نجد أن «كل ذي مقالة، فلا بد أن تكون في مقالته شبهة من الحق، ولولا ذلك لما راجت واشتبهت»[(٣)] وأيضا فإن «البدعة لو كانت باطلا محضا لما قبلت، ولبادر

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ١٩٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٠، ١٧١.

(٣) ابن تيمية: قاعدة في المحبة ص٢١٥.

كل أحد إلىٰ ردها وإنكارها، ولو كانت حقا محضا لم تكن بدعة وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل علىٰ حق وباطل ويلتبس فيها الحق بالباطل، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فنهىٰ عن لبس الحق بالباطل وكتمانه»[١]

ولم تسم الشبهة بهذا الاسم، إلا لما فيها من اشتباه الحق بالباطل «فإنها تلبس ثوب الحق علىٰ جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حس ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلىٰ باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها ومثال هذا الدرهم الزائف، فإنه يغتر به الجاهل بالنقد نظرا إلىٰ ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز نظره إلىٰ ما وراء ذلك فيطلع علىٰ زيفه، فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من الفضة علىٰ الدرهم الزائف، والمعنىٰ كالنحاس الذي تحته»[٢]

وثمة فوائد وتطبيقات عدة تتفرع عن هذه القاعدة، ومنها ما يلي:-

١- تفسر هذه القاعدة صبر كثير من أهل الأهواء والبدع علىٰ بدعهم وتفانيهم في نصرتها، وأخبار الخوارج في هذا الباب معروفة ومنتشرة، وهي ونظائرها لدىٰ الفرق الأخرىٰ تؤكد أن «من صبر من أهل الأهواء علىٰ قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعة -عليها طائفة كبيرة- من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال»[٣]

٢- كذلك يستفاد من هذه القاعدة في معرفة أسباب انتشار الفرق والمذاهب في فترة ما، واكتسابها المزيد من الأتباع، وهذا التفسير لا يعني إقرارا أو تبريرا لها، وإنما هو محاولة للفهم والتفسير.

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/٩٢٦. وانظر مختصر الصواعق ص٣١٥.

(٢) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/١٤١.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/٥١.

وعلىٰ سبيل المثال، فإن إلحاح الشيعة علىٰ محبة أهل البيت، والولاء لهم، والتذكير بما جرىٰ لهم من مظالم ومآس، لا سيما ما جرىٰ للحسين رضي الله عنه في فاجعة كربلاء، يعد مدخلا أساسيا لجذب الكثيرين لمذاهبهم، لا سيما العوام الذين تأصل في نفوسهم محبة رسول الله ﷺ وآله، وهو شعور طيب في أصله، لولا ما شابه من غلو وخرافات.

والحال نفسه مع الصوفية، الذين جذبوا الكثيرين من خلال الإلحاح علىٰ حب الأولياء وتبجيلهم، ومخاطبة الجانب الوجداني في النفس، والذي ضمر لدىٰ الكثيرين، وأهمله العديد من المشتغلين بالعلم، الذين عكفوا علىٰ علوم اصطلاحية، دون نفاذ إلىٰ مقصد الشريعة وحقيقتها.

كذلك يلحظ الناظر في أول مسألة فرقت الأمة هي مسألة الفاسق الملي، أن الخوارج أدرجته «في نصوص الوعيد والخلود في النار، وحكموا بكفره، ووافقتهم المعتزلة علىٰ دخوله في نصوص الوعيد وخلوده في النار، لكن لم يحكموا بكفره، فلو كان الشيء خيرا محضا لم يوجب فرقة، ولو كان شرا محضا لم يخف أمره، لكن لاجتماع الأمرين فيه أوجب الفتنة، وكذلك مسالة القدر التي هي من جملة فروع هذا الأصل، فإنه اجتمع في الأفعال الواقعة التي نهىٰ الله عنها أنها مرادة له لكونها من الموجودات، وأنها غير محبوبة له ولا مرضية بل ممقوتة مبغوضة لكونها من المنهيات، فقال طوائف من أهل الكلام: الإرادة والمحبة والرضا واحدة أو متلازمة، ثم قالت القدرية: والله لم يحب هذه الافعال ولم يرضها فلم يردها، فأثبتوا وجود الكائنات بدون مشيئة»[١]

وعلىٰ مستوىٰ المذاهب الفكرية، نجد أن التيارات الاشتراكية والشيوعية لقيت رواجا كبيرا في فترة من الفترات لرفعها راية الدفاع عن حقوق العمال والفقراء، كما لقيت الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية رواجا هائلا لتعظيمها قضية الحرية بأبعادها المختلفة: الفردية والسياسية والاقتصادية.

---

(١) ابن تيمية: الاستقامة ١/ ٤٣١.

٣- ومن تطبيقات هذه القاعدة أيضا: معرفة المنهج الأمثل في دعوة أصحاب الأديان والمذاهب الباطلة، ممن تشتمل مذاهبهم علىٰ حق وباطل بصورة من الصور، ويمكن القول بأنه لا تكاد توجد «طائفة إلا ومعها حق وباطل، فإذا خوطبت بين لها أن الحق الذي ندعوكم إليه هو أولىٰ بالقبول من الذي وافقناكم عليه»[١]

ففي مخاطبة المخالفين من خارج الملة، مثل أهل الكتاب: يبين لهم أن نبوة محمد ﷺ أولىٰ بالقبول من نبوة موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام، وفي مخاطبة بعض الفرق المنتسبة للملة مثل الشيعة، يبين لهم أن خلافة أبي بكر وعمر أولىٰ بالصحة من خلافة علي، بل ليس ثمة طريق صحيح يثبت بها نبوة موسىٰ وعيسىٰ عليهما السلام إلا وهي تثبت بها نبوة محمد ﷺ بطريق الأولىٰ، وما من طريق صحيح يثبت بها خلافة علي، إلا وهي تثبت خلافة هذين بطريق الأولىٰ، كما أنه لا يوجد دليل يدل علىٰ نبوة غير محمد ﷺ، إلا والدليل علىٰ نبوة محمد ﷺ أقوىٰ منه[٢].

وأما الباطل الذي بأيدي المخالفين، فمن المهم أن يبين لهم إمكان «معارضته بباطل مثله، وأن الطريق الذي يبطل به ذلك الباطل يبطل به باطلهم، فمن ادعىٰ الإلهية في المسيح أو علي أو غيرهما عورض بدعوىٰ الإلهية في موسىٰ وآدم وعمر بن الخطاب، فلا يذكر شبهة يظن بها الإلهية، إلا ويذكر في الآخر نظيرها وأعظم منها، فإذا تبين له فساد أحد المثلين تبين له فساد الآخر، فالحق يظهر صحته بالمثل المضروب له، والباطل يظهر فساده بالمثل المضروب له»[٣]

ومن فوائد هذه القاعدة أيضا: الحرص علىٰ معرفة الخصائص الفارقة بين الحق والباطل، وعدم الاغترار بالقدر المشترك الذي بينهما لأنه «ما من حق وباطل إلا وبينهما اشتراك من بعض الوجوه، ولو في أصل الوجود، أو في أصل

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٣٤٥.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٤٥.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

الإخبار، أو في مجرد المعلومية، بأن يكون هذا معلوما مذكورا وهذا معلوما مذكورا، ولكل واحد منهما خصائص يتميز بها عن الآخر.

فأحظىٰ الناس بالحق وأسعدهم به، الذي يقع علىٰ الخصائص المميزة الفارقة، ويلغي القدر المشترك، فيحكم بالقدر الفارق علىٰ القدر المشترك ويفصله به. وأبعدهم عن الحق والهدىٰ من عكس هذا السير وسلك ضد هذه الطريق، فألغىٰ الخصائص الفارقة وأخذ القدر المشترك، وحكم به علىٰ القدر الفارق. وأضل منه من أخذ خصائص كل من النوعين فأعطاها للنوع الآخر، فهذان طريقا أهل الضلالة اللتان يرجع إليهما جميع شعب ضلالهم وباطلهم.

مثال ذلك أن أعداء الرسل المكذبين لهم، الجاحدين لما جاءوا به من الحق، لما أرادوا تلبيس الحق الذي جاءوا به بالباطل، أخذوا بينه وبين الباطل قدرا مشتركا، ثم ألغوا القدر الفارق وما اختص به أحد النوعين، فقالوا هذا الرسول شاعر وكاهن ومجنون، وطالب ملك ورياسة وصيت في العالم، فأخذوا قدرا مشتركا بين الشعر وبين كلامه الذي جاء به من الترغيب والترهيب، وحسن التعبير عن المعاني باللفظ الذي يروق المسامع ويهز القلوب ويحرك النفوس، فقالوا هو شاعر وهذا شعر، وضربوا عن الخصائص الفارقة صفحا. وقالوا هو كاهن، لأن الكاهن كان عندهم معروفا بالإخبار عن الأمور الغائبة التي لا يخبر بها غيره .... وكذلك قولهم عن القرآن أساطير الأولين، أخذوا قدرا مشتركا بينهما وهو جنس الإخبار عما أخبر عنه الأولون، وهكذا قولهم هو طالب ملك ورياسة وصيت، والمقصود أن كل مبطل فإنه يتوصل إلىٰ باطله بهذه الطريق، ثم يلبس ما يدعو إليه خصائص الحق وما ينفر عنه خصائص الباطل»[١]

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/١٢١٦، ١٢١٧.

٥١- «كل من أراد ترويج باطل، فإنه لا يتم له ذلك إلا بتمويهه وزخرفته، وإلقائه إلى جاهل بحقيقته»[١] ومن عادة كل اهل نحلة ومقالة، أنهم يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الالفاظ، ويشوهون مقالة مخالفيهم[٢]

وهذه سمة مطردة، ونهج متكرر لدىٰ كل من رام نشر باطل، أو مذهب منحرف بين الناس، حيث يحرص أشد الحرص علىٰ تقديمه في أحسن صورة، وأقربها لقلوب المخاطبين، مركزا علىٰ الجوانب التي تجذبهم، ومغلفا مذهبه بأغلفة من الزخارف والشبهات التي تروج علىٰ ضعاف العلم وعوام الناس.

وكل مطالع لكتب الفرق وطريقة عرضها لمذهبها، ثم عرضها لمذاهب المخالفين، يجد تطبيقا واضحا لهذه القاعدة ما بين مستقل ومستكثر، وكثيرا ما يضيع العدل والإنصاف وراء التعصب والحمية للمذهب، والظلم وغياب الإنصاف في التعامل مع المخالفين.

وإنما يلجأ أهل الباطل إلىٰ هذا الصنيع، لأن الباطل لا جذور له، ولا دليل صحيح يثبته، ومن ثم يعمد مروجوه إلىٰ زخارف الألفاظ والعبارات، والتلاعب بالعقول، والمغالطات في الاستدلال لينشروه بين الناس.

---

(١) المصدر السابق ٢/٤٣٦.

(٢) انظر ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/٣٩٧..

ومما يدل علىٰ ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَـٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾

ولما حكم النبي ﷺ في دية الجنين، قال رجل «يا رسول الله، كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما هذا من إخوان الكهان**»، من أجل سجعه الذي سجع»[(١)]

ومن عادة أهل الباطل أن يروجوا لباطلهم من خلال عرضه علىٰ الناس «مموها، مزخرف الألفاظ، ملفق المعاني، مكسوا حلة الفصاحة والعبارة الرشيقة، فتسرع العقول الضعيفة إلىٰ قبوله واستحسانه، وتبادر إلىٰ اعتقاده وتقليده، ويكون حاله في ذلك حال من يعرض سلعة مموهة مغشوشة علىٰ من لا بصيرة له بباطنها وحقيقتها، فيحسنها في عينه ويحببها إلىٰ نفسه، وهذا الذي يعتمده كل من أراد ترويج باطل، فإنه لا يتم له ذلك إلا بتمويهه وزخرفته، وإلقائه إلىٰ جاهل بحقيقته»[(٢)]

والمتأمل لأكثر المقالات الباطلة في الأصول والفروع يرىٰ أصحابها «قد كسوها من العبارات، وتخيروا لها من الألفاظ الرائقة ما يسرع إلىٰ قبوله كل من ليس له بصيرة نافذة، وأكثر الخلق كذلك، حتىٰ إن الفجار ليسمون أعظم أنواع الفجور بأسماء لا ينبو عنها السمع، ويميل إليها الطبع، فيسمون أم الخبائث أم الأفراح ويسمون اللقمة الملعونة لقيمة الذكر والفكر، التي تثير العزم الساكن إلىٰ أشرف الأماكن، ويسمون مجالس الفجور والفسوق مجالس الطيبة، حتىٰ إن بعضهم لما عذل عن شيء من ذلك، قال لعاذله: ترك المعاصي والتخوف منها إساءة ظن برحمة الله، وجرأة علىٰ سعة عفوه ومغفرته، فانظر ماذا تفعل هذه الكلمة في قلب ممتلئ بالشهوات، ضعيف العلم والبصيرة»[(٣)]

---

(١) رواه البخاري (٥٧٥٨) ومسلم (١٦٨١)

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٤٣٦

(٣) المصدر السابق ٢/٤٣٨

ولا شك أن المهارات الجدلية، والزخارف اللفظية، والمغالطات الاستدلالية لا تغني من الحق شيئا، وإن كثرت، وخدع بها من خدع، أو انطلت علىٰ من لا يحسنون التفرقة بين الأدلة الصحيحة والشبه الزائفة، وإنما يلجأ إليها حال الشعور بالإفلاس من الحجج الصحيحة[1].

ومن أسباب الخديعة بتلك الزخارف الكاذبة أن يولي المرء أهمية زائدة لأسلوب عرض مقالة ما، بينما يتغافل عن مضمون حجتها ومحتواها، ومن المعروف أن للطلاء رونقا يموه ما تحته، ويشغل العين عن تبين الثغرات والأكاذيب، كما أن للبيان سحرا يعمل عمله بمعزل عن الفحوىٰ، ويشغل المرء بالقول عن المقول، ومن الخطأ الشائع الظن بأن مظهر الحجة ملازم لجوهرها، ومصحح لمضمونها، ومقتض لصدقها[2] مع أن الأمر ليس كذلك في كل الأحوال.

والعبرة إنما هي للمعاني لا للألفاظ «وكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق»[3]. وإذا كان اهل كل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم بأحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ويكسون مقالة مخالفيهم بأقبح ما يقدرون عليه، فإن من رزقه الله البصيرة يقدر علىٰ كشف حقيقة ما تحت تلك الالفاظ من الحق والباطل[4].

وأفضل نصيحة يعمل بها طالب الحق، إذا رام الاطلاع علىٰ كنه معنىٰ ما، وهل هل هو حق أو باطل أن يجرده من لباس العبارة، ويجرد قلبه من النفرة والميل، ثم يعطي النظر حقه، ناظرا بعين الانصاف ولا يكونن «ممن ينظر في مقالة اصحابه ومن يحسن ظنه نظرا تاما بكل قلبه، ثم ينظر في مقالة خصومه ومن

(١) انظر صناعة التفكير العقدي ص١٨

(٢) انظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) ابن أبي العز شرح الطحاوية ١/ ٢٥١.

(٤) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٣٩٧.

يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرىٰ المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا الا من أراد الله كرامته، وارتضاه لقبول الحق»(١)

(١) المصدر السابق ١/ ٣٩٧.

٥٢- من الأمور المطردة عند أهل الأهواء، أنه كلما كان الشيء مجهولا كانوا أشد له تعظيما[(١)]

ويمكن أن نتلمس تفسيرات نفسية عدة لهذا الأمر، منها تطلع النفس لما غاب عنها، وغريزة الفضول المتمكنة منها، والسعي للتميز علىٰ الآخرين بزعم الوقوف علىٰ ما لم يقفوا عليه ومعرفة ما جهلوه، ويضاف لذلك توظيف رءوس المذاهب حالة الغموض والخفاء كي يلبسوا علىٰ الأتباع الجهال، مشكلين حالة موهومة من الانبهار الخفي، الناتج عن معارف غامضة، أو روايات مكذوبة، أو حكايات مفتراة.

ويعتبر الغموض سمة بارزة ومتغلغلة في فكر الباطنية -علىٰ تنوع فرقهم- من قرامطة، ونصيرية، ودروز، كما تظهر نلك السمة أيضا لدىٰ الصوفية المتفلسفة، وأصحاب وحدة الوجود والحلول والاتحاد، ممن يزعمون أن معارفهم لا يفهمها سواهم، ممن وصلوا إلىٰ أعلىٰ درجات الولاية والعرفان.

ولم يقتصر الأمر -عند بعض تلك الطوائف- علىٰ الغموض والخفاء، بل وصل الأمر إلىٰ استعمال ألفاظ وتراكيب لا معنىٰ لها، يمكن لعربي أن يفهمه[(٢)]، وفي كتب جماعة من الصوفية ركام مما يزعمونه أذكارا وأورادا،

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٥/ ٣١٥.

(٢) انظر الاتجاهات الحشوية عرض ونقد ص٩٤.

مصوغة بألفاظ مجهولة المعنىٰ، وجمل خارجة عن كل التراكيب العربية المألوفة، وأشبه ما تكون بالطلاسم مع الادعاء بأنها لغة سريانية، أو ألفاظ من عالم الملكوت لا يفهمها إلا الأقطاب والأولياء الواصلون، ويعجز أصحاب العلم الظاهر من حملة الشريعة أن يدركوا معنا أو يتذوقوا أسرارها.

ومن ذلك مثلا ما جاء في أوراد الجيلانية «وأسألك الوصول بالسر الذي تدهش منه العقول، فهو من قربه ذاهل أتينوخ ب أملوخ ب ي وأمن آي وأمن مهباش الذي له ملك السماوات والأرض»[1]، ومن أوراد الطريقة الدسوقية «اللهم آمني من كل خوف وهم وغم وكرب كدكد كردد كردد كردد كرده كرده ده ده ده الله رب العزة»[2] ومن أوراد الطريق البرهانية «احمىٰ حميثا أطمىٰ طميثا..بها بها بهيا بهيا بهيات بهيات القديم الأزلي يخضع لي كل من يراني لمقفنجل يا أرض خذيهم»[3]

ولا أظن أن مثل هذا الكلام يحتاج لتعليق، إذ هو أشبه بتعزيمات السحرة وطلاسم المشعوذين، ولكن الإشكال الحقيقي هو كيف يطمئن إنسان عاقل لأن يذكر ربه بمثل هذه العبارات، التي لا يدري هل هي مدح أم قدح، وإيمان أم كفر، لكن هكذا يفعل التقليد بأهله، وهذه عاقبة تعطيل العقول التي وهبها الله للإنسان، والسير الأعمىٰ وراء المشايخ والمتبوعين، دون إدراك أو تمييز.

ومن الواضح أن غرام بعض الصوفية بالحروف وأسرارها، سواء أكانت عربية أو سريانية أمر قديم في المذهب[4]، وللحلاج ولع ظاهر بهذا الأمر، وقد

---

(١) إسماعيل القادري: الفيوضات الربانية في المآثر والأوراد القادرية ص١٣٣، وانظر أيضا محمود المراكبي: ظاهر الدين وباطنه ص٦٩، ١٩٩٦م.

(٢) انظر محمود المراكبي: ظاهر الدين وباطنه ص٦٩.

(٣) انظر النبهاني: جامع كرامات الأولياء ١/٣٢٣، وأحمد بن المبارك المالكي: الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز ص٢٣٨، وأحمد بن عياد: المفاخر العلية في المآثر الشاذلية ص٢٢٢، ومحمود المراكبي: ظاهر الدين وباطنه ص٦٩.

(٤) وللمستشرقة المعروفة آنا ماري شيمل بحث بعنوان رمزية الحروف في المصادر الصوفية، عرضت فيه لهذا الموضوع، وهو ملحق بكتابها الأبعاد الصوفية وتاريخ الإسلام ص٤٦٩، ترجمة محمد إسماعيل السيد، ورضا حامد قطب، منشورات الجمل، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٦م.

نص علىٰ أن علم القرآن كله «في الأحرف التي في أوائل السور، وعلم الأحرف في لام الألف، وعلم لام الألف في الألف، وعلم الألف في النقطة، وعلم النقطة في المعرفة الأصلية في الأزل، وعلم الأزل في المشيئة وعلم المشيئة في غيب الهو، وغيب الهو ليس كمثله شيء»[1].

ومن الأمثلة الأخرىٰ التي تندرج تحت القاعدة التي نحن بصددها: تعظيم «الرافضة المنتظرَ، الذي ليس لهم منه حس ولا خبر، ولا وقعوا له علىٰ عين ولا أثر. وكذلك تعظيم الجهال من المتصوفة ونحوهم للغوث وخاتم الأولياء، ونحو ذلك مما لا يعرفون له حقيقة، كذلك النصارىٰ تعظم ما هو من هذا الباب، وهكذا الفلاسفة تجد أحدهم إذا سمع أئمته يقولون: الصفات الذاتية والعرضية، والمقوم والمقسم، والمادة والهيولىٰ، والتركيب من الكم والكيف، وأنواع ذلك من العبارات، عظمها قبل أن يتصور معانيها، ثم إذا طلب معرفتها لم يكن عنه في كثير منها إلا التقليد لهم»[2]

(١) الحلاج: الأعمال الكاملة ص١١٧.

(٢) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٣١٥، ٣١٦.

٥٣- من طرق ترويج الآراء المبتدعة نسبتها إلى إمام كبير، أو عالم جليل القدر

وقد جرت عادة الناس قديما وحديثا: أنهم إذا أعجبوا بشخص ما أسرفوا في تقليده، واحتذاء منواله، وتبني آرائه في شتىٰ القضايا والمسائل، وكلما كانت شخصية هذا العالم كبيرة وآسرة، اتسع نطاق تأثيرها، وكثر المقلدون لها، لا سيما من المعاصرين لها، وأهل البلد الذين يسكنون معها.

ولا شك أن للرموز سطوة هائلة، وتأثيرا كبيرا علىٰ عموم الناس، ممن لا يحسنون التمييز بين الأقوال، ولا معرفة الحجج والأدلة، لكنهم إذا وثقوا في شخص وأحبوه أخذوا كلامه وقلدوه، وساروا علىٰ المعتقد الذي دلهم عليه.

وقد تبلغ سطوة الرمز علىٰ بعض الناس أن يترك الحق والصواب الذي اقتنع به، إلىٰ قول الرمز الذي افتتن به، ومع أن مثل هذا الصنف يقر نظريا بأن الخطأ يمكن وقوعه من أي أحد، لكنه عمليا يجعل رمزه علىٰ صواب دائم[(١)].

ومن المغالطات المنطقية المشهورة، ما يسمىٰ بمغالطة الاحتكام إلىٰ السلطة، ويقصد بها أن يعتقد المرء صحة فكرة ما، لأن جهة ذات تأثير واسع قد أيدتها، بمعنىٰ أن يجعل المتكلم قول شخص أو جهة لها مرجعية، دليلا علىٰ صحة نتيجة ما قاله، دون وجود دليل أو حجة في مضمونه يستلزم ذلك[(٢)].

---

(١) انظر عادل الماجد: العلل الصارفة عن الحق ص٣٩.

(٢) انظر يوسف صامت: رجل القش ص٤٢.

وقد عد ابن القيم من بين أسباب رواج التأويل الفاسد «أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلىٰ جليل القدر، نبيه الذكر من العقلاء، أو من آل البيت النبوي، أو من حل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق، ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، فإن من شأن الناس تعظيم كلام من يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم، كان قبولهم لكلامه أتم، حتىٰ إنهم ليقدمونه علىٰ كلام الله ورسوله، ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا، وبهذه الطريق وصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلىٰ تنفيق باطلهم وتأويلاتهم، حتىٰ أضافوها إلىٰ أهل بيت رسول الله ﷺ، لما علموا أن المسلمين متفقون علىٰ محبتهم وتعظيمهم، وموالاتهم وإجلالهم، فانتموا إليهم وأظهروا من محبتهم وموالاتهم واللهج بذكرهم وذكر مناقبهم، ما خيل إلىٰ السامع أنهم أولياؤهم، وأولىٰ الناس بهم، ثم نفقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهم»[١].

وثمة نص مهم لعبد القاهر الجرجاني أشار فيه إلىٰ خطر الرأي الفاسد إذا قاله عالم له صيت ومنزلة: حيث قال «واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول، إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة، وصيت، وعلو منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه، ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته، وفشا وظهر، وكثر الناقلون له والمشيدون بذكره = صار ترك النظر فيه سنة، والتقليد دينا، ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له، والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه، لو أنهم نظروا فيه، كالأجانب الذين ليسوا من أهله، في قبوله والعمل به والركون إليه، ووجدتهم قد أعطوه مقادتهم، وألانوا له جانبهم، وأوهمهم النظر إلىٰ منتماه ومنتسبه، ثم اشتهاره وانتشاره، وإطباق الجمع بعد الجمع عليه = أن الضن به أصوب، والمحاماة عليه أولىٰ»[٢].

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٤٤١، ٤٤٢.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص٤٦٤.

كذلك ذكر الشوكاني ما اعتبره قاعدة مطردة في هذا الباب، وما جرت به عادة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه «بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم، كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام، فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب فإنهم يطيرون عند ذلك فرحا، ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم»[١]

ويثبت الواقع التاريخي أن كثيرا من المذاهب قد اتسع نطاق انتشارها بسبب مكانة مؤسس المذهب، أو منزلة علمائه الكبار، ومنظريه الأساسيين، وقد ترك ذلك كله آثارا ظاهرة علىٰ درجة انتشار المذهب، وكثرة متبعيه.

وثمة نماذج كثيرة من هذا القبيل[٢]، ومنها أثر شخصية أبي الحسن الأشعري، وما حظي به من مكانة كبيرة أسهمت في انتشار المذهب الأشعري، إضافة لاعتناق شخصيات عديدة من ذوىٰ الشهرة والمكانة للمذهب في مراحل مختلفة، ونصرته بالدعوة والتأليف.

وقد استفاض من ترجموا للأشعري، لا سيما من أتباعه، في ذكر ما له من الصفات والخصال الجميلة، بما في ذلك التدين والعبادة، والعلم الغزير، والبديهة الحاضرة، حتىٰ إن شيخه الجبائي كان ينيبه في الدفاع عن المعتزلة قبل انسلاخه من مذهبهم[٣]، ومن أكثر من توسع في ذكر فضائل الأشعري ابن عساكر في كتابه «تبيين كذب المفتري» والذي ألفه خصيصا لبيان مناقب الأشعري والدفاع عنه[٤].

---

(١) الشوكاني: أدب الطلب ص٦٤.

(٢) انظر أثر الخصائص الشخصية في ظهور الاتجاهات الفكرية ص٤٠.

(٣) انظر د. حموده غرابة: الأشعري أبو الحسن ص٦١، ود. عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين ١/ ٥٠٢

(٤) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص٢٨، ٢٩.

ومن الملاحظ أن الأشعري نفسه ما فتئ يصرح بانتسابه في الاعتقاد والمنهج إلىٰ إمام جليل، أطبق الناس علىٰ حبه وتقديره، والاعتراف بإمامته، وهو الإمام أحمد بن حنبل، حتىٰ قال أبو إسحاق الشيرازي «إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلىٰ الحنابلة»[1]، كذلك نبه ابن عساكر إلىٰ أن أبا الحسن والإمام أحمد «كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين»[2] كما ذكر أنه «ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين، غير مفترقين، حتىٰ حدثت فتنة ابن القشيري»[3]

وثمة كلام صريح للأشعري في كتابه الإبانة ينص فيه علىٰ هذا الانتساب والاتباع للإمام أحمد وأنه «بما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مخالفون لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم»[4]

وبعد أبي الحسن رُزِق المذهب بالعديد من الأئمة، ذوي المكانة الكبيرة، وبعد الصيت، وانتشار الذكر، وكثرة المصنفات، والقبول الواسع عند الناس، والمساهمة في علوم أخرىٰ غير علم الكلام، كالتفسير والفقه والأصول، ومن هؤلاء الأعلام: الباقلاني، وابن فورك، والبيهقي، والإسفراييني، والشيرازي، وإمام الحرمين الجويني، وأبو حامد الغزالي، وفخر الدين الرازي، والآمدي، والعز بن عبد السلام، وتاج الدين السبكي، وغيرهم الكثير[5].

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/٢٢٨، ٤/١٧

(٢) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص١٦٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/٢٢٩.

(٤) الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة ص٢٠، ٢١

(٥) انظر زهدي جار الله: المعتزلة ص٢٥٤، ٢٥٥، ود. أحمد محمود صبحي: في علم الكلام - الأشاعرة ص٣٨، ٣٩، ود. أبو الوفا التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته ص٦١، ٦٢، ود. محمد الأنور السنهوتي: دراسات نقدية في الفرق الكلامية ص٢٣٩، ود. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٥٠٢، ٥٠٣

وقد انتشر المذهب الأشعري بواسطة هؤلاء الأعلام وتلاميذهم في أنحاء العالم الإسلامي، حيث انتقل إلىٰ الحجاز بواسطة أبي ذر الهروي، كما انتقل عن طريق المغاربة الذين كانوا يأتون إلىٰ الحج، وممن كان له أثر مهم في نشر الأشعرية بالمغرب أبو بكر الأبهري، وأبو الوليد الباجي، وابن العربي، وابن تومرت، وغيرهم، وفي العصور المتأخرة كان لتبني الأزهر، وغيره من دور العلم والجامعات الكبرىٰ في العالم الإسلامي، دور بالغ الأهمية في نشر المذهب الأشعري[1].

وفي مجال التصوف لا يستطيع أحد أن يغفل الأثر الهائل الذي تركته شخصية أبي حامد الغزالي وكتبه العديدة، ولا سيما إحياء علوم الدين في نشر التصوف بين عامة الناس، واكتسابه للمشروعية، والقضاء علىٰ النزاع الذي استمر طويلا بين الفقهاء والصوفية، وإقامة رباط وثيق بين الأشعرية والتصوف[2].

وليس الأمر مقصورا علىٰ انتشار أفكار أو مذاهب، نتيجة الصيت الواسع لأصحابها، مع صحة نسبتها إليهم وثبوت ذلك من خلال كتبهم أو أقوالهم أو النقول الثابتة عنهم، لكن المشكلة الأخطر هي ترويج الأفكار والمذاهب من خلال النسبة الكاذبة، والانتحال الفج لأئمة كبار وعلماء محققين، وهي ظاهرة شاعت وانتشرت قديما وحديثا، حيث وجدنا عددا من الأعلام الذين تنازعتهم شتىٰ التيارات، ونسبت إليهم جل الاتجاهات، وأضيفت إليهم كافة المتناقضات، وهم براء من ذلك كله، ومن أمثلة هؤلاء الأئمة: علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحسن البصري، وجعفر الصادق، وزيد بن علي، وجابر بن زيد، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم الكثير[3].

---

(١) انظر د. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٢/٥٠٣.

(٢) انظر د. حسن الشافعي: فصول في التصوف ص١٣١.

(٣) انظر ضوابط توثيق الآراء العقدية ونسبتها لأصحابها ص٢٨.

ولعل عليا ﷺ من أكثر الصحابة الذين كذب عليهم، كما قال الشعبي «ما كذب علىٰ أحد من هذه الأمة، ما كذب علىٰ عَليٍّ»[1] وكتاب نهج البلاغة شاهد واضح علىٰ هذا الأمر، إضافة لما اكتظت به كتب الشيعة -كالكافي للكليني، والتهذيب، والاستبصار للطوسي، وبحار الأنوار للمجلسي- من آلاف المرويات المنسوبة لعلي ﷺ وآل البيت، مع وهائها سندا، ونكارتها متنا.

ومن التابعين نجد أن الحسن البصري ﷺ قد انتحلته فرق شتىٰ مثل المعتزلة، والصوفية، والشيعة، وغيرهم، وحاولت كل فرقة أن تعده ضمن رءوس مذهبهم، وفي مسألة القدر علىٰ وجه الخصوص نسبته كل طائفة لرأيها «وكذب علىٰ الحسن ضربان من الناس؛ قوم القدر رأيهم، فينحلونه الحسن لينفقوه في الناس، وقوم في صدورهم شنآن من بغض الحسن، فيقولون أليس يقول كذا أليس يقول كذا»[2].

كذلك يعتبر جعفر الصادق ﷺ ممن نالهم نصيب وافر من الدس، والوضع، والافتراء[3]، ونسب إليه ما لم يقله، وابتلي بكذابين كثر، غلوا فيه أشد الغلو وافتروا عليه العظائم[4]، كما ادعته فرق شتىٰ مثل: الزيدية، والصوفية، والإسماعيلية، وأما الشيعة الاثنا عشرية فجعفر عندهم هو الإمام الأبرز، الذي ترجع إليه معظم مروياتهم، بل إن المذهب كله ينسب إليه فيقال المذهب الجعفري.

ورغم تعظيم مالك ﷺ للأثر، وذمه للبدع والأهواء، فقد زعم بعض المعتزلة أنه موافق لمذهبهم وقائل بالقدر وخلق القرآن، وممن فعل ذلك علي بن

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤/ ١٥٤.

(٢) الفسوي: المعرفة والتاريخ ٢/ ١٩.

(٣) وقد ذكر ابن تيمية أنه «ما كذب علىٰ أحد، ما كذب علىٰ جعفر ﷺ» مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٧٨، وانظر أيضا ١١/ ٥٨١، ٣٥/ ١٨٣.

(٤) ومن المهم أن نشير إلىٰ اعتراف الروايات الشيعية بذلك، وقد روىٰ عن جعفر الصادق أنه قال «إنا أهل بيت صديقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس» المجلسي: بحار الأنوار ٢٥/ ٢٨٧.

أحمد البغدادي، وكان ممن يزعم اتباع مذهب مالك في العراق، وكاتب أصحاب المذهب بالقيروان يدعوهم للاعتزال، ونفي القدر، وخلق القرآن، زاعما أن هذا مذهب مالك بن أنس، لأنه يعلم إجلالهم لمالك وقوله، وقد رد عليه جماعة من المغاربة منهم ابن أبي زيد القيرواني[١].

وقد وصل الحال ببعض الطوائف، وغلوها فيمن تعظمه وتعتقد كماله ورجحان عقله: أنها إذا رأت قولا تظنه حقا نسبته إليه بغض النظر عن ثبوته أم لا «وهكذا كل طائفة سلكت فانتهت إلىٰ حيث رأت أنه منتهىٰ الخلق، فإنها تقضي علىٰ كل من تعظمه بأن هذا منتهاه»[٢].

وليست محاولات التمسح بالأفاضل، ورفع خسيسة المذهب بالانتساب إليهم، مقصورة علىٰ فرقة دون أخرىٰ، بل كل الفرق تقريبا يشتركون في نفس المسلك، حتىٰ المعتزلة المغالين في العقل، والبعيدين عن الأثر والإسناد، وجدناهم يحرصون علىٰ ترويج آرائهم بطريقة متعسفة من خلال السعي لإيجاد نوع من المشاركة بين مذهبهم، وما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، وابتكار سند مذهبي يبدأ بمؤسس المذهب واصل بن عطاء، وينتهي إلىٰ عدد من أكابر الصحابة ومقدميهم[٣].

وممن افتخر بهذا السند المزعوم أبو القاسم البلخي الذي ادعىٰ أن المعتزلة كطائفة لها ولمذهبها إسناد يتصل بالنبي ﷺ، وليس لأحد من فرق الأمة مثله،، حيث أخذ واصل عن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيه علي عن رسول الله ﷺ[٤]، كما تتكرر المحاولة نفسها عند معتزلة آخرين؛ كابن المرتضىٰ[٥]، ونشوان الحميري[٦] مع اختلاف طفيف؛ حيث يصبح الحسن

---

(١) انظر القاضي عياض: ترتيب المدارج ٦/٢١٨، وعبد العزيز الطريفي: المغربية ص٣٦.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٨/٥٧

(٣) انظر تفصيل ذلك في الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٢٥٥.

(٤) أبو القاسم البلخي، باب: ذكر المعتزلة، ضمن «فضل الاعتزال» ص٦٨

(٥) ابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٤، ٥، وانظر: رسائل العدل والتوحيد ١/ ٧٠، ٧١، ود. النشار: نشأة الفكر الفلسفي ١/٤٠٧.

(٦) نشوان الحميري: الحور العين ص٢٠٦.

البصري بديلًا عن محمد بن علي بن أبي طالب، وقد رد بعض الباحثين[1] هذه الحبكة الإسنادية إلىٰ الشيعة حين دخل الكثير منهم مذهب الاعتزال في القرن الرابع الهجري، ومما يؤكد مثل هذا الاحتمال أن حلقات الإسناد تدور حول أئمة أهل البيت حتىٰ تنتهي إلىٰ إمام الشيعة الأول علي رضي الله عنه.

ومن المفارقات الغريبة أن أسانيد التشيع، والاعتزال، والتصوف تصل في آخرها إلىٰ علي رضي الله عنه، في محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية علىٰ أفكارها، مع التفاوت الواضح في المنهج والمشرب بين الاعتزال بعقلانيته المغالية، والتصوف القائم علىٰ الذوق والكشف، والتشيع المبني علىٰ التسليم الكامل للإمام المعصوم، وشيوع الأفكار الباطنية!

وقد أخذت المسألة بُعدا آخر لدىٰ المعتزلة، حيث لم يكتفوا بانتساب علي رضي الله عنه وحده لفكر الاعتزال، بل أضافوا إليه ثلة من أفاضل الصحابة وعلمائهم، ، بحيث صار الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وكذلك ابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو ذر الغفاري، وعبادة بن الصامت، وابن عمر، وابن عباس، والحسن، والحسين -رضوان الله عليهم- من المعتزلة، بل من طبقاتهم الأولىٰ[2]. ثم يبدو أن العدد المذكور لم يكف، فصار الصحابة كلهم من المعتزلة،[3]، وزاد القاضي عبد الجبار الكلام تأكيدًا فصرح بأن الأصول الخمسة التي عليها أصحابه جملة لا اختلاف فيها، وهي التي مضىٰ عليها النبي عليه السلام وأصحابه، إلىٰ أن حدث من الخلاف ما حدث، وهو الذي نطق به الكتاب، ووردت به السُّنَّة، ومضىٰ عليه السلف الأول[4]، ولا يقتصر الأمر علىٰ السلف الأول وحدهم؛ بل يُضاف إليهم الخلف حتىٰ يصير المذهب محل

(١) انظر زهدي جار الله: المعتزلة ص١٣.

(٢) ابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٢٣-٣٠.

(٣) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص١٦٥.

(٤) المصدر السابق ص١٤٠.

إجماع بين المسلمين سلفًا وخلفًا، وهذا ما عبر عنه القاضي بقوله «مذهب المعتزلة هو الذي يقتضيه العقل، والكتاب، والسُّنَّة، وهو الذي مرَّ عليه السلف والخلف»[1].

وإذا كانت المحاولات السابقة يُقصد بها نُصرة المذهب ككل، فثمة محاولات أخرىٰ لنصرة الآراء الجزئية؛ من خلال إثبات موافقة الصحابة للاعتزال، سواء في الأصول الكبار أو المسائل الفرعية، حتىٰ صار التوحيد والعدل -أصلا المذهب الأساسيان- مأخوذين من أقوال علي وخطبه[2] والمنزلة بين المنزلتين -كما يزعمون- تعود جذورها الأولىٰ، وتَمُتُّ بسبب وثيق إلىٰ علي رضي الله عنه وسائر الصحابة، ولا سيما سيرة علي العملية، وكيفية تعامله مع البغاة[3]، وعلىٰ نفس المنوال تصبح رؤية الله تعالىٰ في الآخرة أمرًا محالًا عند علي وسائر الصحابة، ومع أن الآثار متواترة عنهم في إثباتها؛ لكن المعتزلة يقلبون الأمور رأسًا علىٰ عقب، ويتحول الصحابة من مُثْبتين للرؤية إلىٰ نفاة ومنكرين لها[4]، كما أن الصحابة من وجهة النظر الاعتزالية ليسوا إلا قدرية، مُصرِّحين بالعدل ومنكرين للجبر، وموافقين لمذهب أهل العدل -وهم المعتزلة- في هذه المسألة[5].

ولا يخفىٰ أن تلك المزاعم الاعتزالية لا نصيب لها من الصحة بحال، فالطابع الدعائي مسيطر عليها وموجه لها، والصحابة ومنهجهم وطريقتهم في فهم الدين مباينة تماما لطريقة المعتزلة ومنهجهم، ولو أن المعتزلة كانوا صادقين

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) الشريف المرتضىٰ: الأمالي ١/ ١٠٣، ١٠٤، وانظر: د. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ١/ ٤٢٦.

(٣) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص١٤١.

(٤) المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٥) ابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٨، ٩.

في محاولاتهم تلك للانتساب للصحابة، لما غلوا في العقل ومكانته، ولما أولوا النص الشرعي ليتوافق مع مذهبهم، ولو كانوا صادقين حقا، لجعلوا أقوال الصحابة ومنهجهم ميزانا معتبرا، يفهمون من خلاله الدين، ويقررون المعتقد وفق ما أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين[1].

(١) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٢٥٨.

٥٤- من طرق رد الحق عند أهل الباطل: وصفه متبعيه بأشنع الأوصاف، لتنفير الناس من اتباع طريقتهم

وقد شاع هذا المسلك قديما لدىٰ أعداء الأنبياء من الأمم الكافرة، والذين حرصوا علىٰ تنفير الخلق من دعوة الحق بوصف متبعيها بالنقائص المختلفة، ومن ذلك وصف الأنبياء عليهم السلام -وحاشاهم من تلك الأكاذيب والشناعات- بالسحر والشعر والكهانة والجنون.

ولم تقتصر تلك الاتهامات الباطلة علىٰ الأنبياء عليهم السلام فحسب، بل امتدت أيضا إلىٰ أتباعهم المؤمنين، فوصفهم المبطلون بأنهم الأرذلون، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ ووصفوهم بقلة العقل وضعف التمييز، كما في قوله تعالىٰ عن قوم نوح: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ بَلۡ نَظُنُّكُمۡ كَٰذِبِينَ﴾ ووصفوهم بأنهم السفهاء كما قال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ ووصفوهم بالضلال، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَوۡهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ وبأنهم شرذمة قليلون، كما أخبر الله تعالىٰ عما زعمه فرعون: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾

وهذا المسلك إرث إبليسي، فإن الشيطان الرجيم لما رد أمر الله تعالىٰ له بالسجود لآدم عليه السلام، جاء رده -الناشئ عن كبر وغرور، وفسق وكفر- متضمنا لانتقاص آدم عليه السلام، والمادة التي خلق منها، حيث قال: ﴿لَمۡ أَكُن لِّأَسۡجُدَ لِبَشَرٍ

خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ وقــــال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ مع أن الملائكة الأفضل درجة ومكانة سجدوا، وهم مخلوقون من نور - كما أن الأمر الإلهي بالسجود واجب الطاعة، لأنه أمر الله، ولا توقف لتلك الطاعة علىٰ طبيعة المسجود له، ولا علىٰ المادة التي خلق منها، لكنه الكبر الذي يطمس علىٰ العقول والبصائر، فيعميها عن كل خير وهدىٰ.

ومن المسالك الشائعة لدىٰ أهل الباطل: السخرية من المؤمنين، والاستهزاء بهم، والضحك عليهم، كما قال تعالىٰ: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمُ ٱنقَلَبُوا۟ فَكِهِينَ ﴿٣١﴾ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ وَمَآ أُرْسِلُوا۟ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ﴾ ولم يقتصر الاستهزاء علىٰ عموم المؤمنين، بل امتد أيضا لأشرف الخلف وسادتهم، وهم الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُوا۟ مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وقال تعالىٰ عن قوم نوح: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾

كذلك فإن من عادة أهل الباطل أن يثيروا الشبهات والأراجيف أمام دعوة الحق، بالتشكيك والاتهامات الباطلة في نيات أصحاب الدعوة، والحاملين لواءها «وهذه شبهة لا تروج إلا علىٰ السفهاء، فإن من دعا إلىٰ قول حق أو غير حق، لا يرد قوله بالقدح في نيته، فنيته وعمله له، وإنما يرد بمقابلته بما يبطله ويفسده، من الحجج والبراهين»(١)

وقد حدث هذا الأمر مع الأنبياء عليهم السلام، حيث زعم المكذبون من أقوامهم أن الأنبياء عليهم السلام ما أرادوا بدعوتهم إلا السيادة والعلو في الأرض، وما أشبه ذلك من الأغراض الدنيوية، ومن هذا القبيل ما زعمه قوم نوح: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟

---

(١) تفسير السعدي ص٧٠٩.

﴿مِن قَوۡمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ﴾ وما افتراه فرعون وقومه علىٰ موسىٰ عليه السلام ومن آمن به، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا نَحۡنُ لَكُمَا بِمُؤۡمِنِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَاۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾

كذلك قال كفار قريش عن دعوة النبي ﷺ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ﴾ أي أنه أمر مدبَّر، له قصد ونية غير صالحة وأنه، أي رسول الله ﷺ -وحاشاه من ذلك- ما دعاكم إلىٰ ما دعاكم إليه، إلا ليرأس فيكم، ويكون معظما عندكم، متبوعا[١]، وكذبوا في ذلك كله، ولم يكن للرسل في دعوتهم من قصد إلا طاعة الله، وإبلاغ دعوته، وهداية الخلق وإقامة الحج، ولسان حالهم ومقالهم: ﴿يَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱلَّذِي فَطَرَنِيٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾

وتكرر مسلك الاتهام في النيات أيضا مع عدد من الأئمة المصلحين، حيث أشاع أعداؤهم أنهم يقصدون بدعوتهم جمع الأتباع، وتحصيل المكانة والجاه، بغية الوصول للملك والرئاسة، وقد حدث شيء من ذلك مع ابن تيمية، حيث وشي به إلىٰ الملك الناصر، فأحضره بين يديه، وكان من جملة كلامه «إنني أخبرت أنك قد أطاعك الناس، وإن في نفسك أخذ الملك، فلم يكترث به، بل قال له بنفس مطمئنة، وقلب ثابت، وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: أنا أفعل ذلك؟ والله إن ملكك وملك المغل لا يساوي عندي فلسين»[٢]

والمتتبع لتاريخ الفرق المختلفة، ومنهجية تعاملها مع المخالفين، يلحظ أن مسلك تشويه الخصم، وإلصاق الأوصاف المنفرة منه، مسلك شائع ومطرد، حتىٰ

---

(١) المصدر السابق ص٧٠٩.

(٢) العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ويليه الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٨٣.

إنهم «كلما ناظروا واحدا من الأفاضل في مسألة من المسائل، توجهوا إلىٰ جرحه بأفعاله الذاتية، وبحثوا عن أعماله العرضية، وخلطوا ألف كذبات بصدق واحد، وفتحوا لسان الطعن عليه بحيث يتعجب منه كل ساجد، وغرضهم منه إسكات مخاصمهم بالسب والشتم، والنجاة من تعقب مقابلهم بالتعدي والظلم، بجعل المناظرة مشاتمة، والمباحثة مخاصمة[١].

وقد وصف السجزي حال بعض معاصريه بأن «كل من يخالفهم نسبوه إلىٰ سب العلماء، لينفروا قلوب العوام عنه، وقرفوه بأقاويل لا يقول بها ولا يعتقدها، بهتا منهم وكذبا . . والقائلون بخلاف قولهم ضلال عندهم، ولا حرمة لهم»[٢] كذلك ثمة نص مهم لأبي حاتم الرازي ذكر فيه أبرز الاتهامات الباطلة والألقاب المنفرة التي تنبز بها الفرق المختلفة أهل السنة، وأصحاب الحديث، حيث قال «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية، يريدون إبطال الآثار. وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة. وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية. وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة. ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء»[٣]

وهكذا فإن أهل البدع -كما يقول أبو عثمان الصابوني- قد اقتسموا القول في حملة أخبار الرسول ﷺ «ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه المقتدين به، المهتدين بسنته، فسماهم بعضها حشوية، وبعضهم مشبهة، وبعضهم نابتة، وبعضهم ناصبة، وبعضهم جبرية، وأصحاب الحديث عصابة من هذه المعايب بريئة زكية نقية، وليسوا إلا أهل السنة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم الله ﷻ لاتباع كتابه ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ»[٤]

---

(١) اللكنوي: الرفع والتكميل ص٦٧.

(٢) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٣٠٩.

(٣) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٩٧.

(٤) الصابوني: عقيدة السلف أصحاب الحديث ص٣٧.

وفي العصر الحديث نجد قائمة طويلة من ألفاظ التنفير والتشويه، التي تطلقها ماكينة الدعاية السوداء في الغرب والشرق، تجاه المستمسكين بالإسلام الحق، ومن ذلك: الوصف بالتشدد والتنطع، والرجعية والتخلف، والأصولية والإرهاب، والسلفية، وغير ذلك الكثير.

ومما تجدر إليه الإشارة هنا: وجود نوعين من المغالطات المنطقية المعروفة يكثر استخدامهما، ويجب الحذر من الوقوع فيهما حال الرد علىٰ المخالفين:-

الأولىٰ: ما يعرف بمغالطة الحجة الشخصية، وفيها يعمد الخصم إلىٰ الطعن في شخص القائل بدلا من تفنيد قوله، ومهاجمة شخصه بدلا من مهاجمة حجته، فيبدو بالتداعي كأن حجته قد دمغت، مع أنه لا تلازم بين صدق مقولة أو حجة ما، وبين عدالة القائل بها[١].

والثانية: ما يسمىٰ بمغالطة تسميم البئر، أو التشويه، ويقصد بها «أن يشوه الشخص كلام الآخر، حين لا يستطيع الرد علىٰ حجة أو استدلال معين، ويهين صاحبه، وذلك للإنقاص من مصداقيته كمصدر للكلام، ثم الاعتماد علىٰ ذلك في رد الكلام وتخطئته»[٢]

والمطالع لطرق المتكلمين في الرد يجد الكثير من نماذج تلك المغالطات، وقد تقدم معنا وصفهم لمخالفيهم بالألقاب المنفرة، أما مغالطة تسميم البئر، فتتجلىٰ في تصويرهم آراء الخصوم علىٰ أسوأ صورة، واختراع معاني للمصطلحات لم تخطر ببال أحد، ثم الادعاء بأن خصومهم يقولون بها، وقد جرت عادتهم أن يعبروا عن مقالة خصومهم في صورة مستهجنة، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع، فيتخيروا لها من الألفاظ أكرهها، وأبعدها وصولا إلىٰ القلوب، وأشدها نفرة عنها، فيتوهم السامع أن معناها هو الذي دلت عليه تلك الألفاظ[٣].

---

(١) انظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٦٩

(٢) انظر يوسف صامت: رجل القش ص١١٤.

(٣) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٤٣٨.

ومن أمثلة ذلك أنهم يسمون «إثبات صفات الكمال لله تجسيما وتشبيها وتمثيلا، ويسمون إثبات الوجه واليدين له تركيبا، ويسمون إثبات استوائه علىٰ عرشه وعلوه علىٰ خلقه فوق سماواته تحيزا وتجسيما، ويسمون العرش حيزا وجهة، ويسمون الصفات أعراضا، والأفعال حوادث، والوجه واليدين أبعاضا، والحكم والغايات التي يفعل لأجلها أغراضا.

فلما وضعوا لهذه المعاني الصحيحة الثابتة تلك الألفاظ المستنكرة الشنيعة، تم لهم من نفيها وتعطيلها ما أرادوه، فقالوا للأغمار والأغفال: اعلموا أن ربكم منزه عن الأعراض والأغراض، والأبعاض والجهات، والتركيب والتجسيم والتشبيه . . . فلما صرحوا لهم بنفي ذلك، بقي السامع متحيرا أعظم حيرة بين نفي هذه الحقائق التي أثبتها الله لنفسه، وأثبتها له جميع رسله وسلف الأمة بعدهم، وبين إثباتها وقد قام معه شاهد نفيها بما تلقاه عنهم، فمن الناس من فر إلىٰ التخييل، ومنهم من فر إلىٰ التعطيل، ومنهم من فر إلىٰ التجهيل، ومنهم من فر إلىٰ التمثيل، ومنهم من فر إلىٰ الله ورسوله، وكشف زيف هذه الألفاظ، وبين زخرفها وزغلها، وأنها ألفاظ مموهة، بمنزلة طعام طيب الرائحة، في إناء حسن اللون والشكل، ولكن الطعام مسموم، فقالوا ما قاله إمام أهل السنة باتفاق أهل السنة أحمد بن حنبل: لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين»[١].

والمنصف اللبيب لا يترك الحق لمجرد أسماء سماها أناس، ما أنزل الله بها من سلطان «وألقاب وضعوها من تلقاء أنفسهم لم يأت بها سنة ولا قرآن. وشبهات قذفت بها قلوب ما استنارت بنور الوحي، ولا خالطها بشاشة الإيمان. وخيالات هي بتخيلات الممردين وأصحاب الهوس، أشبه منها بقضايا العقل

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٤٣٨، وانظر مختصر الصواعق ص١٦٩.

والبرهان. ووهميات نسبتها إلىٰ العقل الصحيح كنسبة السراب في الأبصار في القيعان، وألفاظ مجملة، ومعان مشتبه قد لبس فيها الحق بالباطل، فصارت ذا خفاء وكتمان»[1]

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق ص٣٤٢.

٥٥- لن يعجز أي مبطل عن طرح شبهة ما، يشوش بها على الحق، ويحاول نصرة رأيه الفاسد

ومن قرأ في كتب الملل والنحل، وطالع مقالات الفرق والمذاهب قديما وحديثا، يجد أن كل نحلة أو مذهب أو فرقة -مهما بلغ ضلالهم- قد طرحوا ما يظنونه حججا أو أدلة علىٰ صحة دعواهم، وقد أخبرنا الله تعالىٰ عن صنيع الأمم السابقة، فقال سبحانه: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾.

وجزء من هذا الصنيع يمكن تفسيره: بأن المبطل -إن كان لديه بقية من حياة قلب- يحاول أن يقاوم تأنيب ضميره، ولوم ذاته وقلبه له، فيبحث عن حجة ما يقنع بها نفسها أنه ما فعل ما فعل إلا طلبا للحق ونصرة له، وهي أشبه بشماعة يعلق عليه هواه وضلاله.

والمتتبع لأحوال أهل الضلال في القديم والحديث يجد[١] أن صاحب القلب المريض، إذا هوي شيئا سولت له نفسه أن يبحث عما يبرر باطله، وإذا كان إبليس -علىٰ كفره ومصادمته لأمر الله له بالسجود لآدم- قد وجد شبهة باطلة، وقياسا عقليا فاسدا يبرر به كفره، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ

(١) انظر الطريفي: أسطر في النقل والعقل والفكر ص٢٠٨ - ٢١٠.

مِن طِينٍ﴾ فما بالنا بمن سواه، وكل من تملكه الهوىٰ والكبر لن يعجز عن التقاط شبهة من هنا أو هناك.

وكل من رد الحق وأبىٰ الانقياد له، فلن يعجز عن إيجاد سبب لرده، وقد كان مشركو قريش يعلمون أن النبي ﷺ صادق أمين، وما كان يتلو من كتاب ولا يخطه بيمينه، ومع ذلك كذبوا وقالوا: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ووصل بهم الحال إلىٰ الزعم أنه يعلمه بشر، أو غلام رومي في مكة، مع أن لسان هذا المعلم المزعوم أعجمي، والقرآن بلسان عربي مبين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾

وما من فرقة من الفرق المنحرفة، أو ضال مضل، من الذين ظهروا في تاريخ هذه الأمة، إلا وحاول الاحتجاج بدليل من القرآن أو السنة علىٰ باطله، وإن لم يجد ما يؤيد قوله صراحة، حرف النصوص وأولها، أو وضع أحاديث مكذوبة من عنده ليروج بها أكاذيبه وباطله.

وقد وصل الحال بأفاك أثيم، اسمه بيان بن سمعان -وهو الذي تنسب إليه فرقة البيانية من غلاة الشيعة[(١)]- أن يزعم[(٢)] أنه المراد بقوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ ومن كفريات بيان هذا الأخرىٰ التي حكاها ابن حزم، أنه كان «لعنه الله يقول: إن الله تعالىٰ يفنىٰ كله -حاشا وجهه فقط- وظن المجنون أنه تعلق في كفره هذا بقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ ولو كان له أدنىٰ عقل أو فهم، لعلم أن الله تعالىٰ إنما أخبر بالفناء عما علىٰ الأرض فقط بنص قوله الصادق: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ولم يصف ﷻ بالفناء غير ما علىٰ الأرض، ووجه الله تعالىٰ هو الله وليس هو شيئا غيره»

---

(١) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ص٥، تحقيق ريتر، والناشئ الأكبر: مسائل الإمامة ص٤٠.

(٢) انظر الناشيء الأكبر: مسائل الإمامة ص٤٠، عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٢٧، وابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٤١.

وللمعرفة بهذه القاعدة التي نحن بصددها فوائد كثيرة، منها: أن إثارة الشبهات حول الحق، والمجادلة فيه بالباطل مسلك قديم حديث، لن يتوقف أو ينتهي، وأن المسلم لا ينبغي له أن يأسىٰ من ذلك أو يصيبه القلق، بل عليه واجب الذب عن الدين، ودفع شبهات المبطلين.

ومن الفوائد أيضا: التمييز بين مراتب الشبهات ودرجات خطورتها، لا سيما في هذا العالم المفتوح الذي نعيشه، فكل مبطل يمكنه أن يثير شبهة، أو يطرح إشكالا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، مهما كانت ضحالة هذه الشبهة أو تهافتها، وتتبع مثل هذه الأمور تفصيلا والرد عليها أمر لا ينتهي.

والمسلك الصحيح أن يركز علىٰ تأصيل القواعد المنهجية الصالحة للرد علىٰ الشبهات عموما، وهدم جذورها من أصولها، ثم انتقاء الشبهات الأخطر -باعتبار مضمونها، أو انتشارها، أو شهرة قائليها- وبذل الجهد في إبطالها، لتكون نموذجا يحتذىٰ به في التعامل مع ما يشابهها.

٥٦- الضلال لا حد له، وإذا فسدت العقول لم يستبعد منها أي قول[١] و«ما من شيء يتخيل من أنواع الباطل إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس»[٢]

ولعل أدنىٰ مطالعة لكتب الملل والأهواء والنحل تكفي للجزم بصحة هذه القاعدة، وإذا تأمل المرء ما «يحكيه الناس من المقالات عن الناس في العلوم الطبيعية والحسابية رأىٰ عجائب وغرائب، وبنو آدم لا ينضبط ما يخطر لهم من الآراء والإرادات، فإنهم جنس عظيم التفاوت، ليس في المخلوقات أعظم تفاضلا منه»[٣]

ومثل هذا الوقوف علىٰ آراء الملل والنحل والطوائف، كفيل بأن يجعل المرء غير مستغرب من اعتقاد صنف من البشر لآراء واضحة البطلان «ولا ينبغي للإنسان أن يعجب، فما من شيء يتخيل من أنواع الباطل إلا وقد ذهب إليه فريق من الناس، ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات وأنهم: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ وأنهم: ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾ وأنهم: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ وأنهم: ﴿لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ وأنهم: ﴿فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ وأنهم: ﴿يَعْمَهُونَ﴾»[٤]

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/٣٥٧.

(٢) المصدر السابق ٢/١٤٥.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٧/٤٠٥.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/١٤٥.

وقائمة المعبودات الباطلة، التي عبدها البشر في القديم والحديث تكاد تطال معظم الأشياء، حيث عبدوا الشجر، والحجر، والشمس، والقمر، والكواكب، والنار، والملائكة، والأنبياء، والصالحين، والجن، والشياطين، والحيوانات، وغير ذلك.

كذلك يصعب حصر مدعي النبوة قبل الإسلام وبعده، وما كتب عن بعضهم يجعل الإنسان في أشد العجب من تصديق فئام من الناس لأمثال هؤلاء المدعين، وقد حكىٰ المؤرخون غرائب عن واحد من هؤلاء الزنادقة، يدعىٰ المقنع الخراساني ظهر بخراسان وقال بالتناسخ، واتبعه علىٰ جهالته وضلالته خلق من الطغام وسفهاء الأنام، والسفلة من العوام «وكان أولا قصارا، ثم ادعىٰ الربوبية، مع أنه كان أعور قبيح المنظر، وكان يتخذ له وجها من ذهب، وتابعه علىٰ جهالته خلق كثير، وكان يري الناس قمرا يرىٰ من مسيرة شهرين ثم يغيب، فعظم اعتقادهم له ومنعوه بالسلاح، وكان يزعم لعنه الله وتعالىٰ عما يقولون علوا كبيرا أن الله ظهر في صورة آدم، ولهذا سجدت له الملائكة، ثم في نوح، ثم في الأنبياء واحدا واحدا، ثم تحول إلىٰ أبي مسلم الخراساني، ثم تحول إليه»[(١)]

ومن المعتقدات الكفرية التي نقلت عن بيان بن سمعان ما زعمه من أنه «أسري به إلىٰ السماء، والله تبناه، وأقعده معه علىٰ العرش، ومسح رأسه وقال: انطلق أي بنى فبلغ عنىٰ»[(٢)]

ومن الشنائع التي نقلت عن فرقة الغرابية، وهي واحدة من الفرق الغلاة المنتسبة للشيعة، زعمهم أن «الله ﷻ أرسل جبريل عليه السلام إلىٰ علىٰ، فغلط في طريقه فذهب إلىٰ محمد لأنه كان يشبهه، وقالوا كان أشبه به من الغراب بالغراب، والذباب بالذباب، وزعموا أن عليا كان الرسول، وأولاده بعده هم الرسل وهذه الفرقة تقول لأتباعها العنوا صاحب الريش، يعنون جبريل عليه السلام»[(٣)]

---

(١) ابن كثير: البداية والنهاية ١٠/ ١٤٥، ١٤٦.

(٢) الناشيء الأكبر: مسائل الإمامة ص٤٠.

(٣) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٣٧، وانظر ابن حزم الفصل ١/ ١٠٨، ٤/ ١٤٠.

ولا أظن أن مثل تلك الخزعبلات يمكن أن تصدر عن عقل أو نظر أو مجرد شبهة، وإنما هي زندقة فجة، وإلا كيف يمكن لمن عنده ذرة من عقل أن يتصور خلط ملك كريم -وهو جبريل ﵇- بين نبينا ﷺ، وهو ابن أربعين سنة، وبين علي وهو صبي ابن إحدىٰ عشرة سنة «ثم لو جاز أن يغلط جبريل -وحاشا للروح القدس الأمين- كيف غفل الله ﷻ عن تقويمه وتنبيهه وتركه علىٰ غلطه ثلاثا وعشرين سنة، ثم أظرف من هذا كله، من أخبرهم بهذا الخبر، ومن خرفهم بهذه الخرافة وهذا لا يعرفه إلا من شاهد أمر الله تعالىٰ لجبريل ﵇، ثم شاهد خلافه»[1]

كذلك من الأقوال التي لا يكاد عقل يتصورها، ما نسبه ابن حزم لأحد المتكلمين وهو ابن حابط، من «أن الله ﷻ نبأ أنبياء من كل نوع من أنواع الحيوان، حتىٰ البق والبراغيث والقمل، وحجته في ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٍۚ﴾ ثم ذكروا قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾»

وقد رد ابن حزم علىٰ هذا الاستدلال الفاسد بأنه «لا حجة لهم فيه، لأن الله ﷻ يقول: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ وإنما يخاطب الله تعالىٰ بالحجة من يعقلها، قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ وقد علمنا بضرورة الحسن أن الله تعالىٰ إنما خص بالنطق الذي هو التصرف، ومعرفة الأشياء علىٰ ما هي عليه، والتصرف في الصناعات علىٰ اختلافها الإنسانَ خاصة، وأضفنا إليهم بالخبر الصادق مجرد الجن، وأصفنا إليهم بالخبر الصادق، وببراهين أيضا ضرورية الملائكة»[2]

ومن الأقوال الشنيعة أيضا إنكار كفر فرعون رغم أن هذا الحكم أوضح من الشمس في رابعة النهار، ونصوص القرآن والسنة قاطعة في الدلالة علىٰ ذلك، ولا يكاد أحد من أهل الملل الثلاثة يخطر في باله خلاف هذا الأمر، بل كما قال

(١) ابن حزم: الفصل ٤/ ١٤٠.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦٩.

ابن تيمية فإن «كفر فرعون، وموته كافرا، وكونه من أهل النار، هو مما علم بالاضطرار من دين المسلمين، بل ومن دين اليهود والنصارىٰ، فإن أهل الملل الثلاثة متفقون علىٰ أنه من أعظم الخلق كفرا، ولهذا لم يذكر الله تعالىٰ في القرآن قصة كافر كما ذكر قصته في بسطها وتثنيتها، ولا ذكر عن كافر من الكفر أعظم مما ذكر من كفره، واجترائه، وكونه أشد الناس عذابا يوم القيامة»(١)

ومع وضوح هذا الأمر إلا أننا نجد ابن عربي الصوفي يشذ عن الأمة كلها، ويبتدع مقالة في غاية النكارة والضلال، وهي القول بإيمان فرعون، حيث ردد هذه الفرية في كتابيه فصوص الحكم، والفتوحات المكية. زاعما أن فرعون لما سمع كلام موسىٰ وهارون وما فيه من لين «رق لهما، وسرت الرحمة الإلهية بالعناية الربانية في باطنه، فعلم أن الذي أرسلا به هو الحق، فكان المتكلم من موسىٰ وهارون الحق، وكان السمع الذي تلقىٰ من فرعون كلام موسىٰ الحق، فحصل القبول في نفسه وستر ذلك عن قومه ... ولما علم فرعون أن الحق سمع خلقه وبصره ولسانه وجميع قواه، لذلك قال بلسان الحق: أنا ربكم الأعلىٰ، إذ علم إن الله هو الذي قال علىٰ لسان عبده أنا ربكم الأعلىٰ، فأخبر الله تعالىٰ، أنه أخذه نكال الآخرة والأولىٰ، والنكل القيد، فقيده الله بعبوديته مع ربه في الأولىٰ بعلمه أنه عبد الله، وفي الآخرة إذا بعثه الله يبعثه علىٰ ما مات عليه من الايمان به علما وقولا، وليس بعد شهادة الله شهادة»(٢)

ولن نطيل في الرد علىٰ هذا التأويل الباطني المتهافت، فحكايته تغني عن إبطاله، لكن الغريب أن يأتي رجل مثل جلال الدين الدواني بعد ابن عربي بعدة قرون، فيؤلف رسالة بعنوان «إيمان فرعون» يزعم في أولها «أن علماء الإسلام وأهل الولاية والاحتشام قد اختلفوا في إيمان فرعون موسىٰ عليه السلام»(٣) ثم يرجح القول بإيمانه من خلال استدلال متهافت، استفز علي القاري، فألف رسالة في

---

(١) ابن تيمية: جامع الرسائل ١/ ٢٠٣.

(٢) ابن عربي: الفتوحات المكية ٣/ ٥٣٣.

(٣) جلال الدين الدواني: إيمان فرعون ص١٢، ١٣.

الرد عليه بعنوان «فر العون من مدعي إيمان فرعون»(١) وقبله كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد ألف رسالة «في الرد علىٰ ابن عربي في دعوىٰ إيمان فرعون»(٢)

وليس قصدنا من ذكر الأمثال السابقة آحادها ولا مناقشتها، فهي من الضلال والشذوذ بما لا يخفىٰ علىٰ أحد، وإنما المراد التمثيل بها علىٰ أن المعتقدات والملل والنحل والأهواء لا تكاد تحصر، وأنه «لا نهاية لما تقذف به النفوس من الشبه الخيالية، وهي من جنس الوساوس والخطرات والخيالات، التي لا تزال تحدث في النفوس شيئا فشيئا»(٣)

ويترتب علىٰ هذه المعرفة: ألا يستغرب أحد من فجاجة مقالة، ما مهما أوغلت في الضلال والمباينة لكل عقل رشيد، وألا يتعجب من كيفية صدورها من عاقل أصلا، كما عليه أن يتوقع ألا ينتهي طوفان الأهواء والضلالات والمذاهب والأفكار المنحرفة، ففي كل عصر يظهر الجديد والغريب، طالما أن: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

---

(١) طبعت رسالة القاري مع رسالة الدواني السابق ذكرها، ونشرتها المكتبة المصرية ومطبعتها، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الرسائل ١/ ٢٠٣.

(٣) ابن القيم: مختصر الصواعق ٢/ ٤٤١

٥٧- إذا كانت الأصول فاسدة كانت الفروع أفسد[١]

وتعليل ذلك، أننا إذا تأملنا أي فرقة، أو مذهب، أو مقالة من المقالات، فسوف نجد أنها بنائها الفكري مكون من جزئين أساسين:-

الأول: المنهج الذي تبناه أصحاب الفرقة أو المقالة، وساروا عليه في استنباط عقائدهم وتكوينها، ثم الدفاع عنها، ورد شبهات الخصوم ونقد آرائهم.

والثاني: مجموعة الآراء والأقوال التي تبنوها، والمفترض أنها تفرعت عن تطبيق المنهج.

وللشاطبي إشارة مهمة إلىٰ أن الفرق بصفة عامة، إنما تصير فرقًا قائمة بذاتها إذا خالفت الفرقة الناجية «في معنىٰ كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا تنشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل . . . واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي، فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في فروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال»[٢].

---

(١) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/١٤٢٣، ود. جمال بادي: الفوائد المحصلة من الصواعق المرسلة ص٥٣.

(٢) الشاطبي: الاعتصام ص٤١٥، ٤١٦.

ووفقا لهذا التقسيم، فليست الآراء والفروع إلا ثمارا ونتائج للأصول والمنهج، ومن الطبيعي أنه كلما ازداد المنهج أو الأصول فسادا، كلما انطبع ذلك بالضرورة علىٰ الفروع الناشئة عنه، وليس يجتنىٰ من الشوك العنب.

وهل ينبتُ الخطيَّ إلاَّ وشيجهُ وتُغرَسُ، إلاّ في مَنابِتِها، النّخْلُ

وإذا ضربنا مثلا بالخوارج وأصلهم الفاسد في التكفير بالكبيرة، فسوف نجد أسوأ الثمرات التي ترتبت علىٰ هذا الأصول، حتىٰ إنهم لم يتورعوا عن سفك دم النساء، وبقر بطون الحوامل، وقتل الأطفال، وغيرها من الشنائع.

ومن ذلك ما فعلوه بالصحابي عبد اللَّه بن خباب ﵁ وأم ولده، فقد دخل الخوارج قرية، فخرج عبد الله بن خباب، ذعرا يجر رداءه، فقالوا: لم ترع؟ قال: والله لقد رعتموني. قالوا: أنت عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: فهل سمعت من أبيك، حديثا يحدثه عن رسول الله ﷺ تحدثناه؟ قال: نعم، سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ: أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، قال: «**فإن أدركت ذاك، فكن عبد الله المقتول**»، قال أيوب: ولا أعلمه إلا قال، ولا تكن عبد الله القاتل». قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدثه عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: فقدموه علىٰ ضفة النهر، فضربوا عنقه فسال دمه كأنه شراك نعل ما ابذقر، (أي لم يتفرق أجزاؤه فيمتزج به) وبقروا أم ولده عما في بطنها»[1].

وحكىٰ الطبري أن الخوارج دخلوا قرية، فأخذوا رجلا اسمه سماك بن يزيد هو وابنته، فقدموا ابنته فقتلوها، وهي تقول لهم «يا أهل الإسلام، إن أبي مصاب فلا تقتلوه، وأما أنا فإنما أنا جارية، والله ما أتيت فاحشة قط، ولا آذيت جارة لي قط، ولا تطلعت ولا تشرفت قط، فقدموها ليقتلوها، فأخذت تنادي: ما ذنبي ما ذنبي! ثم سقطت مغشيا عليها أو ميتة، ثم قطعوها، بأسيافهم»[2].

---

(١) رواه أحمد في المسند (٢١٠٦٤) والطبراني في الكبير (٣٦٢٩) وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند، وانظر القصة أيضا عند ابن سعد في الطبقات ٥/ ٢٤٥-٢٤٦، والطبري في تاريخه ٥/ ٨٢.

(٢) تاريخ الطبري ٦/ ١٢٤.

كذلك ضرب ابن القيم مثلا بالنتائج والثمرات التي ترتبت علىٰ الأصول التي أصلها الفلاسفة والمتكلمون حيث «أصلوا أصولا جعلوها أساسا لبنائهم، وسموها قواطع عقلية، وسموا أدلتها براهين يقينية، فجاءت فروع تلك الأصول ولوازمها، والبناء الذي ارتفع عليها من أبطل الفروع، وأفسد اللوازم، وأضعف البناء وأوهاه، وذلك بين لكل ذي عقل سليم، وفطرة صحيحة، لم تفسد بالتقليد، ولم تعم بالهوىٰ والتعصب عن فساد تلك الأصول، ومناقضتها للمعقول والمنقول»[1]

وتكفي الإشارة هنا لأصل أساسي قرره متفلسفة الإسلام نقلا عن فلاسفة اليونان، وقد ترتب عليه الكثير من المفاسد واللوازم، وهو قولهم: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، ومن تلك اللوازم[2]:-

أ- أنهم التزموا في المصدر -أي الواحد- أن لا يكون فيه معنيان متغايران أصلا، فنفوا عنه جميع الصفات، إذ لو ثبت له صفة وجودية لم يكن عندهم واحدا، وقد فرضوه واحدا من كل وجه، فنفوا علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وكلامه واختياره ومشيئته، وأن يكون فاعلا باختياره لشيء من العالم، ونفوا علوه علىٰ خلقه، ومباينته للعالم، واستواءه علىٰ عرشه.

ب- ومما لزمهم أيضا: نفي وجود الخالق سبحانه في الخارج، وأن يكون وجوده ذهنيا لا خارجيا. لأنهم قالوا: إنه لا ماهية له سوىٰ الوجود المطلق، إما بغير شرط أو بشرط الإطلاق، ومن المعلوم أن المطلق لا وجود له في الخارج - وإنما وجوده ذهني- لا سيما إذا أخذ بشرط الإطلاق.

ج- ولزمهم -لو صح ما قالوه- أن الواحد لا يخلق ولا يرزق، ولا يميت ولا يحيي، ولا يعلم شيئا ولا يرسل رسولا، ولا يأمر ولا ينهىٰ، ولا يبعث من في القبور. كما لزمهم أن يكون هذا العالم قد وجد من غير خالق، أو أنه لم يزل

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٢٣.

(٢) انظر تفصيلها عند ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٢٤، ١٤٢٥.

موجودا قديما أزليا، ولما كان اللازم الأول أشنع وأظهر فسادا لكل عاقل التزموا الثاني.

د- وأما الباطل الذي لزمهم في جانب الصادر -الذي صدر عن الواحد- فهو أن يكون واحدا من كل وجه، ولا يكون فيه كثرة بوجه ما، لأن مصدره واحد، والصادر عنه أيضا يجب أن يكون كذلك، وهلم جرا، والحس يكذب هذا الزعم قطعا، ولا ينفعهم الجواب بأن الصادر له وجوه واعتبارات لأجلها تعدد الصادر عنه، فإن تلك الوجوه إن كانت وجودية لزم صدور الكثرة عن الوحدة وبطل أصلهم، وإن كانت عدمية لم يكن مصدرا للموجود، وهذه حجة قاطعة(١).

(١) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٢٥.

٥٨- مجرد الموافقة والتشابه في القول لا يلزم منه إثبات التأثر والتأثر، بل قد يدل على وحدة المصدر.

ومسألة التأثير والتأثر في مقالات الفرق، والطوائف المختلفة -لا سيما التأثر بالمصادر الأجنبية- من المسائل التي غلا فيها الناس ما بين تفريط وإفراط، فهناك من يستميت لنفي التأثر، كي يثبت أصالة مذهبه وشرعيته، ولينزه عقائده عن الوصف بالضلال، والاقتباس من روافد خارجية، وكثيرا ما يفعل ذلك الشيعة، والمعتزلة، وأرباب التصوف في القديم والحديث.

ولا يخفىٰ ما في محاولاتهم من تعسف ومكابرة. وأصل التأثر بعقائد الأمم الأخرىٰ، واتباع أقوالهم ثابت، لا يمكن إنكاره، وقد أخبر عنه النبي ﷺ، كما في قوله: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم، شبرا شبرا، وذراعا بذراع، حتىٰ لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم**» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: **فمن**»[(١)]

ولا أظن أن بوسع أحد إنكار تأثر كثير من الفرق بمصادر وافدة، وأنه قد «صار عند كثير من الناس من علم أهل الكتاب، ومن فارس والروم، ما أدخلوه في علم المسلمين ودينهم، وهم لا يشعرون، كما دخل كثير من أقوال المشركين من أهل الهند واليونان وغيرهم والمجوس والفرس والصابئين من اليونان وغيرهم في كثير من المتأخرين، لا سيما في جنس المتفلسفة والمتكلمة. ودخل كثير من

---

(١) رواه البخاري (٧٣٢٠) ومسلم (٢٦٦٩)

أقوال أهل الكتاب اليهود والنصارىٰ في طائفة هم أمثل من هؤلاء، إذ أهل الكتاب كانوا خيرا من غيرهم. ولما فتح المسلمون البلاد كانت الشام ومصر ونحوهما مملوءة من أهل الكتاب النصارىٰ واليهود، فكانوا يحدثونهم عن أهل الكتاب بما بعضه حق وبعضه باطل»[1]

ويكفي أن نشير هنا لابن سبأ اليهودي، وأثره الخطير والمبكر في نشأة التشيع وعقائده الأساسية، حتىٰ إنه ليعد المؤسس الأول للتشيع المغالي وعقائده المنحرفة، وكما قال المقريزي فقد «كان ابتداء التشيع في الإسلام أن رجلا من اليهود في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أسلم، فقيل له عبد الله بن سبأ، وعرف بابن السوداء، وصار ينتقل من الحجاز إلىٰ أمصار المسلمين يريد إضلالهم، فلم يطق ذلك، فرجع إلىٰ كيد الإسلام وأهله»[2]

وثمة طرف آخر -أمثال كثير من المستشرقين ومن احتذىٰ منوالهم- أفرط في مسألة التأثر بالعوامل الخارجية لأهداف خبيثة، تهدف لنزع كل أصالة عن الإسلام، ورده لعناصر خارجية، حتىٰ اتهموا الصحابة بالإسرائيليات، وجعلوا كل العلوم الإسلامية مجرد صور باهتة ومشوهة للنقل عن الحضارات الأخرىٰ.

والموقف الوسط في باب التأثير والتأثر -ما بين الغلاة في النفي أو الإثبات- هو الإقرار ابتداء بأن مبدأ التأثير والتأثر من حيث الجملة أمر ثابت لا شك فيه، ولا يمكن لمنصف جحده، لكن لابد من تحرير المقصود به، ووضع شروط وضوابط حاكمة له، حتىٰ نفرق بين مطلق المشابهة في الرأي وبين دعوىٰ التأثر، كما لابد من التفرقة بين أن يكون المصدر واحدا مهما تعدد الآخذون منه، وبين الزعم بأن المتأخر أخذ من المتقدم، مع أن كليهما يأخذان من مصدر واحد.

والانتباه لهذا المعنىٰ مهم جدا في الرد علىٰ دعوىٰ المنصرين والمستشرقين: أن القرآن وآياته، أو أن النبي صلىٰ الله عليه قد اقتبس دعوته من

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٥/ ١٥١.

(٢) المقريزي: المواعظ والاعتبار ٤/ ١٥١، ١٥٢.

التوراة والإنجيل، مع أن تلك الدعوة متهافتة أصلا، وأدنىٰ مقارنة بين القرآن وبين التوراة والإنجيل المحرفين يثبت بوضوح هيمنة القرآن علىٰ الكتب السابقة، وأنه -وإن صدق ما فيها حق- إلا أنه بين ما وقع فيها من تحريف وخطأ، كما قال الله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾.

وإثبات التأثير والتأثر له عدة طرق، كما يحتاج لتوافر عدة شروط[1]، فالطريق الأول أن يصرح المتأثر بالتأثر، وأنه تأثر بكلام من سبقه أو أخذه عنه، وهذا دليل دامغ لا يمكن التشكيك فيه.

والطريق الثاني: ألا يوجد نص صريح، لكن يمكن بالاستنباط إثبات التأثير والتأثر، وحينئذ لابد من توافر عدد من الشروط وهي:

أولا: إثبات سبق المتأثر به، وتأخر المتأثر، وهذا شرط بدهي.

والثاني: أن يكون المتأخر قد قال قولا هو من خصائص المتقدم، ولا يوجد عند غيره، فإن لم يكن من خصائصه، فلا يصح إطلاق وصف التأثر، لأنه ربما أخذه من مصدر آخر.

والثالث: أن يعلم -إما يقينا أو ظنا- أن المتأخر اطلع علىٰ كلام المتقدم، وتابعه فيه، لاحتمال أن يكون قال قوله بناء علىٰ اجتهاد نفسه، فوافق ما هو من خصائص من تقدم عليه، فإن العقول البشرية تتوافق في الأفكار كثيرا.

---

(١) انظر د. سلطان العميري: الحد الأرسطي ص٣٩٨-٤٠٣.

٥٩- شبهات المخالفين وانحرافاتهم في باب الاعتقاد ترجع إما: إلى خطأ في الدلائل، أو في المسائل، أو فيهما معا

وبيان ذلك أن أصول الدين لا تعدو أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولًا، أو تعمل عملًا، كمسائل التوحيد والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل[١].

وقد اشتملت طريقة القرآن في أصول الدين وفروعه -في الدلائل والمسائل- علىٰ أكمل المناهج، وأعظمها[٢]، فأما المسائل، وهي كل ما يحتاج الناس إلي معرفته واعتقاده والتصديق به، فقد بينه الله ورسوله ﷺ بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة علىٰ عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وفي الكتاب والسنة من ذلك ما هو غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب[٣].

وأما القسم الثاني ـ وهو دلائل هذه المسائل الأصولية ـ فقد اشتملت النصوص الشرعية عليه بنوعين من الدلالة: الدلالة الخبرية والدلالة العقلية، وقد

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٧

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٨.

(٣) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٧، ٢٨.

اشتملت النصوص علىٰ «الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته علي أحسن وجه»[١]

وإذا تبين لنا انقسام أصول الدين إلىٰ هذين القسمين، المسائل والدلائل، فسوف نجد أن سائر الانحرافات في باب الاعتقاد والتي وقعت فيها الفرق والاتجاهات المختلفة، ترجع إلىٰ واحد من هذين الأمرين، أو هما معا:-

فإما أن يكون الانحراف في وضع أصول فاسدة، وطرق استدلال خاطئة من جهة، أو رد أصول صحيحة وطرق استدلال منضبطة من جهة أخرىٰ، ومن أمثلة ذلك القول بعدم حجية الأدلة النقلية في أصول الاعتقاد والقول بظنيتها، وتقديم الدليل العقلي مطلقا، ورد خبر الآحاد عموما، أو القول بحجية الإلهام والكشف مطلقا، وغير ذلك من أصول الاستدلال الخاطئ.

وإما أن يكون انحرافا في المسائل كالقول بقدم العالم، أو تأويل آيات الصفات ومعجزات الأنبياء، أو القول بالقدر أو الجبر، أو تكفير المسلمين، أو إخراج العمل عن حقيقة الإيمان، أو الطعن في الصحابة أو غير ذلك من مسائل.

وقد طبق ابن تيمية هذه القاعدة علىٰ منهج الفلاسفة والمتكلمين، وخلص إلىٰ أنهم «من أعظم بني آدم حشوا وقولا للباطل، وتكذيبا للحق، في مسائلهم ودلائلهم؛ لا يكاد -والله أعلم- تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك. وأذكر أني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم -وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام- كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل، إما في الدلائل وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقا، لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة، وإما أن تكون المسألة باطلا. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا، وذكر» مسألة

(١) المصدر السابق ١/٢٨.

التوحيد «فقلت: التوحيد حق. لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها، حتىٰ أذكر لك ما فيه. فذكر بعضها بحروفه . . . فقلت: أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين»[1].

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/٢٧

٦٠- من طال اعتناقه لمذهب مبتدع ورسخ فيه، فإن رجوعه عنه صعب شاق، ولا يطيقه إلا الأقلون

وصعوبة الانخلاع عن المذهب -لا سيما لمن طال مكثه فيه، أو كان من المتبوعين- يرجع لمجموعة متشابكة من العوامل: منها النفسي، ومنها الفكري، ومنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، ولسنا بصدد تفصيل ذلك، لكننا نكتفي بإشارات موجزة.

ومن ذلك أن طول الاعتقاد لمذهب ما يورث طمأنينة زائفة، ويعمي الإنسان عن جوانب بطلانه، ويجعله يخلط ما بين الهوىٰ والتعصب، وبين الحجة والدليل، كما يصرفه عن النظر في كل حجة تخالف مذهبه، لشدة تمكن هذا المعتقد من قلبه، وربما عاقبه الله بصرف قلبه عن الحق وتقليبه، عقابا لإعراضه واستكباره كما قال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

ومن العوامل أيضا: ما لطول الإلف والعادة والمنشأ من تأثير هائل علىٰ النفس «فان العادة قد تقوىٰ حتىٰ تغلب حكم الطبيعة، ولهذا قيل: هي طبيعة ثانية، فيربىٰ الرجل علىٰ المقالة، وينشأ عليها صغيرا، فيتربىٰ قلبه ونفسه عليها، كما يتربىٰ لحمه وعظمه علىٰ الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه إلا عليها، ثم يأتيه

العلم وهلة واحدة يريد إزالتها، واخراجها من قلبه، وأن يسكن موضعها، فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزوال. وهذا السبب وإن كان أضعف الاسباب منعا، فهو أغلبها علىٰ الأمم، وأرباب المقالات والنحل، ليس مع أكثرهم - بل جميعهم، إلا ما عسىٰ يشذ .. فدين العوائد هو الغالب علىٰ أكثر الناس، فالانتقال عنه كالانتقال عن الطبيعة إلىٰ طبيعة ثانية»[1]

وللعادة والإلف آثار بالغة في تشكيل الآراء العقدية أو الفقهية، أو الترجيح بين الأدلة، حتىٰ إنه ليحدث أحيانا -كما نبه ابن دقيق العيد- اشتباه في نفس العالم بين «الميل الحاصل بسبب الأدلة الشرعية، بالميل الحاصل عن الإلف والعادة والعصبية، فإن هذه الأمور تحدث للنفس هيئة وملكة تقتضي الرجحان في النفس بجانبها، بحيث لا يشعر الناظر بذلك، ويتوهم أنه رجحان الدليل، وهذا محل خوف شديد، وخطر عظيم، يجب علىٰ المتقي لله تعالىٰ أن يصرف نظره إليه، ويقف فكره عليه»[2]

ويضاف لما سبق: أن من صار رأسا في مذهب، غالبا ما ينال حظوة، ومكانة رفيعة، وجاها واسعا بين أتباع المذهب، ويتبع هذا الجاه منافع مالية واجتماعية، وعلاقات متعددة، لا يطيق التخلي عنها إلا قلة نادرون.

وقد ضن هرقل قيصر الروم بملكه وجاهه، وخاف أن يفقد ذلك كله، إذا اتبع النبي ﷺ وآمن به، رغم جزمه بصدق النبي ﷺ وأنه رسول الله حقا، وحينما جمع عظماء الروم قال لهم «يا معشر الروم، هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم، فتبايعوا هذا النبي؟ فحاصوا حيصة حمر الوحش إلىٰ الأبواب، فوجدوها قد غلقت، فلما رأىٰ هرقل نفرتهم، وأيس من الإيمان، قال: ردوهم علي، وقال: إني قلت مقالتي آنفا أختبر بها شدتكم علىٰ دينكم، فقد رأيت، فسجدوا له ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل»[3]

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) ابن دقيق العيد: شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ٢/ ٤٢١، وانظر أيضا الزركشي: البحر المحيط ٣٨/٥.

(٣) رواه البخاري (٧)

ومن الشواهد أيضا ما في قصة وفد نجران، إذ كان من بين الوفد الذي وفد علىٰ رسول الله ﷺ رجل اسمه «أبو حارثة، قد شرف فيهم، ودرس كتبهم، حتىٰ حسن علمه في دينهم، فكانت ملوك الروم من النصرانية قد شرفوه ومولوه وأخدموه، وبنوا له الكنائس، وبسطوا عليه الكرامات، لما يبلغهم عنه من علمه واجتهاده في دينهم.

فلما رجعوا إلىٰ رسول الله ﷺ من نجران، جلس أبو حارثة علىٰ بغلة له، موجها إلىٰ رسول الله ﷺ، وإلىٰ جنبه أخ له، يقال له: كرز بن علقمة، فعثرت بغلة أبي حارثة، فقال كرز: تعس الأبعد: يريد رسول الله ﷺ: فقال له أبو حارثة: بل أنت تعست! فقال: ولم يا أخي؟ قال: والله إنه للنبي الذي كنا ننتظر، فقال له كرز: ما يمنعك منه وأنت تعلم هذا؟ قال: ما صنع بنا هؤلاء القوم، شرفونا ومولونا وأكرمونا، وقد أبوا إلا خلافه، فلو فعلت نزعوا منا كل ما ترىٰ. فأضمر عليها منه أخوه كرز بن علقمة، حتىٰ أسلم بعد ذلك»[1]

فهذا الصنف حالت الرياسة والمأكل بينهم وبين اختيار الهدىٰ، ومن ثم «آثروا دين قومهم، واذا كان هذا حال الرؤساء المتبوعين الذين هم علماؤهم وأحبارهم، كان بقيتهم تبعا لهم، وليس بمستنكر أن تمنع الرياسة والمناصب والمآكل للرؤساء، ويمنع الأتباع تقليدهم، بل هذا هو الواقع، والعقل لا يستشكله»[2]

وهناك كثيرون من أهل الكتاب حال بينهم وبين اعتناق الإسلام خوفهم علىٰ جاههم ورياستهم، ومنهم -كما قال ابن القيم- من «صرح بغرضه لخاصته وعامته، وقال إن هؤلاء القوم قد عظمونا ورأسونا ومولونا، فلو اتبعناه لنزعوا ذلك كله منا، وهذا قد رأيناه نحن في زماننا، وشاهدناه عيانا.

ولقد ناظرت بعض علماء النصارىٰ معظم يوم، فلما تبين له الحق بهت، فقلت له -وأنا وهو خاليين- ما يمنعك الآن من اتباع الحق، فقال لي: إذا قدمت

---

(١) سيرة ابن هشام ١/ ٥٧٢، ٥٧٣.

(٢) ابن القيم: هداية الحيارىٰ ص٢٧.

علىٰ هؤلاء الحمير - هكذا لفظه، فرشوا لنا الشقاق تحت حوافر دابتي، وحكموني في أموالهم ونسائهم، ولم يعصوني فيما آمرهم به، وأنا لا أعرف صنعة ولا أحفظ قرآنا ولا نحوا ولا فقها، فلو أسلمت لدرت في الأسواق أتكفف الناس، فمن الذي يطيب نفسا بهذا. فقلت هذا لا يكون، وكيف تظن بالله أنك إذا آثرت رضاه علىٰ هواك يخزيك ويذلك ويحوجك، ولو فرضنا أن ذلك أصابك، فما ظفرت به -من الحق، والنجاة من النار، ومن سخط الله وغضبه- فيه أتم العوض عما فاتك، فقال حتىٰ يأذن الله، فقلت القدر لا يحتج به، ولو كان القدر حجة لكان حجة لليهود علىٰ تكذيب المسيح، وحجة للمشركين علىٰ تكذيب الرسل، ولا سيما أنتم تكذبون بالقدر، فكيف تحتج به؟ فقال دعنا الآن من هذا، وأمسك»[1]

كذلك ذكر السهروردي أن «كثيرًا من أهل العلم قد تظهر له صحة قول الخصم، ولكن لما يرىٰ أن الأتباع من العوام ملتزمون بعقيدته، يكره أن يُظهر ما يضمره، كيلا يكسدَ سوقه عندهم، فانظر إلىٰ هذه الفتنة إذ يصير العالم تبعًا للعامي، وكان الأجدر أن يكون الأمر بعكس ذلك والله المستعان»[2]

والعوامل السابقة التي تمنع من ترك المعتقد الباطل والتحول لغيره، إنما تظهر -في الغالب- لدىٰ الشيوخ أكثر من الشباب، ولذا نجد أن أكثر أتباع الأنبياء وأنصار الدعوات من الشباب، لأن حماسهم أكثر، وقبولهم للحق ولو كان جديدا عليهم أسهل، وإمكانية انخلاعهم عن معتقدهم القديم أيسر، وقد كان أصحاب الكهف حين فارقوا قومهم المشركين: ﴿فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ﴾ وكذلك كان أكثر صحابة النبي ﷺ، ونقل عن الإمام أحمد أن الشيخ لا يكاد أن يسلم، بينما الشاب أقرب إلىٰ الإسلام من الشيخ[3].

---

(١) المصدر السابق ص١١٩.

(٢) السهروردي: أعلام الهدىٰ وعقيدة أرباب التقىٰ ص٧٩.

(٣) مسند الإمام أحمد ٣٣/ ٣٢٢.

وثمة نصوص عدة لأهل العلم، يقررون فيها صعوبة رجوع المبتدع عن بدعته إلا بمشقة وجهد كبير، ومن ذلك، قول أيوب السختياني: إن المبتدع لا يرجع[1]، ولما قيل له: إن عمرو بن عبيد، قد رجع عن قوله -وكان قد أشيع ذلك خطأ- أصر علىٰ أنه لم يرجع، ثم قال «أما سمعت إلىٰ قوله، يعني في الحديث: **يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه، حتىٰ يعود السهم علىٰ فوقه. إنه لا يرجع أبدا**»[2]

ونقل المروذي عن الإمام أحمد، أنه سئل عما روي عن النبي ﷺ: «**أن الله ﷻ احتجز التوبة عن صاحب بدعة**». وحجز التوبة أي شيء معناه؟ فقال أحمد: لا يوفق ولا ييسر صاحب بدعة لتوبة»[3] ونقل قوام السنة أن علماء السلف قالوا «ما وجدنا أحدا من المتكلمين في ماضي الأزمان إلىٰ يومنا هذا رجع إلىٰ قول خصمه، ولا انتقل عن مذهبه إلىٰ مذهب مناظره»[4]

كذلك نبه الغزالي إلىٰ أن مناظرة المبتدع، ومعارضة بدعته بما يفسدها وينزعها عن قلب العامي، مما ينفع مع «العوام قبل اشتداد تعصبهم، وأما المبتدع بعد أن يعلم من الجدل ولو شيئًا يسيرًا، فقلما ينفع معه الكلام، فإنك إن أفحمته لم يترك مذهبه، وأحال بالقصور علىٰ نفسه، وقدر أن عند غيره جوابًا ما وهو عاجز عنه، وإنما أنت ملبس عليه بقوة المجادلة، وأما العامي إذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن أن يرد إليه بمثله، قبل أن يشتد التعصب للأهواء، فإذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم»[5]

وذكر ابن تيمية أن «التوبة من الاعتقاد الذي كثر ملازمة صاحبه له، ومعرفته بحججه، يحتاج إلىٰ ما يقارب ذلك من المعرفة، والعلم، والأدلة» وقد فسر ما

---

(١) ابن مفلح: الآداب الشرعية ١/ ٥٩.

(٢) عبد الله بن الإمام أحمد: السنة ٢/ ٤٣٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٨، ٥٩.

(٤) قوام السنة: الحجة في بيان المحجة ١/ ١١١.

(٥) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤٠.

روي من أن المبتدع لا توبة له بأن «اعتقاده لذلك يدعوه إلىٰ أن لا ينظر نظرا تاما إلىٰ دليل خلافه، فلا يعرف الحق، ولهذا قال السلف إن البدعة أحب إلىٰ إبليس من المعصية»[1] وقال الشوكاني «لا يرجع المبطل إلىٰ الحق إلا في أندر الأحوال»[2]

وعلىٰ مستوىٰ المذاهب الفقهية أشار العز بن عبد السلام إلىٰ ظاهرة التعصب المذهبي التي جعلت من العسير رجوع شخص عن مذهبه الذي نشأ عليه، حيث قال «وما رأيت أحدا رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره، بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده»[3]

وليس الكلام المتقدم نفيا عاما لظاهرة التحول المذهبي، فهي ظاهرة موجودة علىٰ المستويين العقدي والفقهي[4]، وإنما المقصود الإشارة إلىٰ صعوبة التحول، وكثرة العوائق أمامه، وإن كان ذلك بحسب الغالب، ولا يمنع رجوع الكثيرين عن مذاهب بدعية، نشأوا عليها ونصروها زمانا طويلا، ولعل الأشعري من أبرز من يضرب به المثال في هذا الباب، وهناك غيره الكثير من نماذج المتحولين، سواء علىٰ مستوىٰ المتكلمين أو الشيعة، وقد أفردت دراسات عدة لرصد هذه الظاهرة[5].

---

(١) ابن مفلح: الآداب الشرعية ١/ ٥٩.

(٢) الشوكاني: أدب الطلب ص٨٩.

(٣) العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ١٣٦.

(٤) انظر علىٰ سبيل المثال د. بكر أبو زيد: التحول المذهبي، ومحمد صالح القطيشي: التحولات العقدية من مذاهب المتكلمين إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة.

(٥) انظر خالد البديوي: أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراؤهم، ود. خالد القرني: ظاهرة التصحيح في مذهب الإمامية الاثني عشرية، ومحمد صالح القطيشي: التحولات العقدية من مذاهب المتكلمين إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة.

٦١- قلما رجع أحد عن مذهبه من أجل مناظرة، لا سيما إن كانت على رءوس الأشهاد

والسبب الأبرز في تفسير هذه الظاهرة هو طبيعة النفس البشرية، التي تتسم بالكبرياء والعناد، وتتغلغل فيها الحمية والاعتزاز بالذات، والحرص علىٰ الغلبة والظفر علىٰ المخالفين، ومن ثم نجدها لا تتخلىٰ «عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، حتىٰ لا تشعر بالهزيمة. وسرعان ما تختلط علىٰ النفس قيمة الرأي وقيمتها هي عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلًا عن هيبتها، واحترامها، وكيانها»(١)

ومن هنا كان الاعتراف بالخطأ، والرجوع عما نشأ عليه الإنسان، وبقي عليه زمانا طويلا، من أثقل الأمور وأشقها علىٰ النفس، ولا يطيقه إلا من كان مخلصا، مريدا للحق، وباحثا عن الهدىٰ، لا باحثا عن الجاه والرياسة، وكثرة الأتباع.

ومن الحالات التي يثقل فيها جدا الاعتراف بالخطأ: حال من «يفتي، أو يصنِّف، أو يناظر غيره، ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلىٰ ما يخالفه، وإن علم أنه الحق وتبيَّن له فساد ما قاله. ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا علىٰ الدين، فإنه قد يسول له الشيطان أو النفس

---

(١) في ظلال القرآن ٤/ ٢٢٠٢.

الأمارة أن ذلك ينقصه، ويحط من رتبته، ويخدش في تحقيقه، ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل، وتسويل باطل، فإن الرجوع إلىٰ الحق يوجب له من الجلالة والنبالة، وحسن الثناء، ما لا يكون في تصميمه علىٰ الباطل، بل ليس في التصميم علىٰ الباطل إلا محض النقص له، والإزراء عليه بالاستصغار لشأنه»[(١)]

ومن بليغ ما ورد في كتاب عمر لأبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنهما «ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»[(٢)]

كذلك نصح الخطيب البغدادي من «لزمته الحجة، ووضحت له الدلالة أن ينقاد لها، ويصير إلىٰ موجباتها، لأن المقصود من النظر والجدل طلب الحق، وإتباع تكاليف الشرع، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾»[(٣)]

وثمة نصوص عدة لأهل العلم يشيرون فيها إلىٰ ندرة الرجوع إلىٰ الحق بسبب المناظرات، وإخبارهم عن مشاهداتهم وتجاربهم في هذا الباب، ومن ذلك ما حكاه قوام السنة أن علماء السلف قالوا «ما وجدنا أحدا من المتكلمين في ماضي الأزمان إلىٰ يومنا هذا، رجع إلىٰ قول خصمه، ولا انتقل عن مذهبه إلىٰ مذهب مناظره»[(٤)]

ونقل عن الشافعي أنه قال «ما ناظرت أحدًا علمت أنه مقيم علىٰ بدعة»[(٥)]. وقد وجه البيهقي كلام الشافعي هذا بأن «المقيم علىٰ البدعة قلّما يرجع بالمناظرة عن بدعته، وإنما كان يُنَاظِر من يرجو رجوعَه إلىٰ الحق إذا بينه له»[(٦)]

---

(١) الشوكاني: أدب الطلب ومنتهىٰ الأدب ص٨٨، ٨٩.
(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ١٥٨.
(٣) الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه ٢/ ١١٢.
(٤) قوام السنة: الحجة في بيان المحجة ١/ ١١١.
(٥) البيهقي: مناقب الشافعي ١/ ١٧٥.
(٦) المصدر السابق ١/ ١٧٥.

ولابن بطة كلام مطول في هذا المعنىٰ، حكىٰ فيه ما عاينه في هذا الباب زمانا طويلا، فقال «ولقد رأيت المناظرين في قديم الزمان وحديثه، فما رأيت ولا حدثت، ولا بلغني أن مختلفين تناظرا في شيء ففلجت حجة أحدهما، وظهر صوابه، وأخطأ الآخر، وظهر خطأه، فرجع المخطئ عن خطئه، ولا صبا إلىٰ صواب صاحبه، ولا افترقا إلا علىٰ الاختلاف والمباينة، وكل واحد منهما متمسك بما كان عليه، ولربما علم أنه علىٰ الخطأ، فاجتهد في نصرته، وهذه أخلاق كلها تخالف الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح من علماء الأمة»[1]، وهو يحكي ما سمعه من بعض شيوخه من أن «المجالسة للمناصحة فتح باب الفائدة، والمجالسة للمناظرة غلق باب الفائدة، وحسبك بهذه الكلمة أصلا ترجع إليه، وتحمل أمورك كلها عليه»[2]

أما حال المناظرات التي رآها في زمانه فيصفها قائلا «والذي يظهر من أهل وقتنا، أنهم يناظرون مغالبة لا مناظرة، ومكايدة لا مناصحة، ولربما ظهر من أفعالهم ما قد كثر وانتشر في كثير من البلدان، فمما يظهر من قبيح أفعالهم وما يبلغ بهم حب الغلبة، ونصرة الخطأ أن تحمر وجوههم، وتدر عروقهم، وتنتفخ أوداجهم، ويسيل لعابهم، ويزحف بعضهم إلىٰ بعض، حتىٰ ربما لعن بعضهم بعضا، وربما بزق بعضهم علىٰ بعض، وربما مد أحدهم يده إلىٰ لحية صاحبه، ولقد شهدت حلقة بعض المتصدرين في جامع المنصور، فتناظر أهل مجلسه بحضرته، فأخرجهم غيظ المناظرة، وحمية المخالفة إلىٰ أن قذف بعضهم زوجة صاحبه ووالدته، فحسبك بهذه الحال بشاعة وشناعة علىٰ سفه الناس وجهالهم، فكيف بمن تسمىٰ بالعلم، وترشح للإمامة والفتيا»[3]

وإذا كان هذا حال المناظرات في زمن ابن بطة المتوفىٰ (٣٨٧هـ) فإن الحال لم يختلف كثيرا في زمن أبي حامد الغزالي المتوفىٰ (٥٠٥هـ) حيث قال «فانظر

---

(١) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ٢/ ٥٤٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٤٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٤٧.

إلىٰ مناظري زمانك اليوم، كيف يسود وجه أحدهم إذا اتضح الحق علىٰ لسان خصمه، وكيف يخجل به، وكيف يجهد في مجاحدته بأقصىٰ قدرته، وكيف يذم من أفحمه طول عمره، ثم لا يستحي من تشبيه نفسه بالصحابة ﷺ في تعاونهم علىٰ النظر في الحق»[1]

ومن أجل التخلص من تلك الآفات، فإن المناظرة والحوار كلما كانا علىٰ نطاق ضيق، كان ذلك أدعىٰ لرجوع المبطل عن باطله، ومن «دقيق الفطنة: أنك لا ترد علىٰ المطاع خطأه بين الملأ، فتحمله رتبته علىٰ نصرة الخطأ. وذلك خطأ ثان، ولكن تلطف في إعلامه به، حيث لا يشعر به غيره»[2]

ومن المشاهد أن الحوار العلني «كثيرًا ما يحمل المتحاوِرَيْن أو أحدهما علىٰ الإصرار علىٰ موقفه، وعدم تأمل كلام المخالف إلا للرد، لا لمعرفة مدىٰ موافقته للصواب أو معارضته له، ولهذا فكثير من الحوارات المعلنة لا تنتهي بقبول أحد الطرفين للقول الآخر، بل ربما عمقت الخلاف ووسعت دائرته، بل ربما ينتهي الحوار بالجفاء والقطيعة، ولهذا فيحسن أن تكون الحوارات بين الأقران بعيدةً عن العلن، إلا إذا كان هناك مصلحة ظاهرة فلا بأس»[3]

ومما يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ وقد عد بعض أهل العلم من شروط المناظرة الصحيحة أن يكون حصولها «في الخلوة، أحب إليه وأهم من المحافل، وبين أظهر الأكابر والسلاطين، فإن الخلوة أجمع للفهم، وأحرىٰ بصفاء الذهن والفكر ودرك الحق، وفي حضور الجمع ما يحرك دواعي الرياء، ويوجب الحرص علىٰ نصرة كل واحد نفسه محقًا كان أو مبطلًا، وأنت تعلم أن حرصهم علىٰ المحافل والمجامع ليس لله، وأن الواحد منهم يخلو بصاحبه مدة طويلة فلا يكلمه، وربما يقترح عليه فلا يجيب،

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤٤.

(٢) ابن القيم: الطرق الحكمية ١/ ١٠٣.

(٣) د. أحمد سعد حمدان: الضوابط الفقهية للتعامل مع المخالف ص٦٧.

وإذا ظهر مقدم أو انتظم مجمع لم يغادر في قوس الاحتيال منزعًا، حتىٰ يكون هو المتخصص بالكلام»[1]

ولا يماري أحد في أن إيضاح الحق باللين والرفق، وبلا جدالٍ زائدٍ عن الحجة، مما يبقي في قلب المخالف قبسا منه وإن لم يُظهِر قبوله، وربّما حمله ذلك علىٰ المراجعة في السر؛ تهيّبًا من الرجوع في العلن؛ ولا شك أن للنفس صولة وسلطانا، لا يقدر علىٰ ترويضه بالحق إلا الندرة من أصفياء الناس[2]، ولهذا فإن من سمات الجدال بالتي هي أحسن أن يخلو من التحامل علىٰ المخالف أو تقبيحه «حتىٰ يطمئن إلىٰ الداعي، ويشعر أن ليس هدفه هو الغلبة في الجدل، ولكن الإقناع والوصول إلىٰ الحق. فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، . . . والجدل بالحسنىٰ هو الذي يطامن من هذه الكبرياء الحساسة. ويشعر المجادل أن ذاته مصونة، وقيمته كريمة، وأن الداعي لا يقصد إلا كشف الحقيقة في ذاتها، والاهتداء إليها في سبيل الله لا في سبيل ذاته، ونصرة رأيه وهزيمة الرأي الآخر!»[3]

وأخيرا فثمة استثناءات عدة، كانت المناظرات فيها عاملا أساسيا -أو ربما عاملا إضافيا ضمن عوامل أخرىٰ- أدت لرجوع بعض الناس عن مذاهبهم الباطلة، ومن أشهر تلك الأمثلة: مناظرة ابن عباس ﵁ المعروفة مع الخوارج، حين سألهم عن سبب نقمتهم علىٰ علي بن أبي طالب ﵁، فذكروا له أمورا ثلاثة أجاب عنها ابن عباس ﵁ تفصيلا بجواب مسكت، وحجة واضحة، وكانت عاقبة ذلك أن «رجع من القوم ألفان، وقتل سائرهم علىٰ ضلالة»[4]

ومن الأمثلة الأخرىٰ مناظرة الأشعري الشهيرة مع أبي علي الجبائي حول الأطفال الثلاثة، حيث سأل الأشعري الجبائي «ما قولك في ثلاثة: مؤمن وكافر

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤٢.

(٢) انظر عبد العزيز الطريفي: المغربية ص١٦.

(٣) في ظلال القرآن ٤/ ٢٢٠٢.

(٤) السنن الكبرىٰ للبيهقي ٨/ ١٧٩.

وصبي؟ فقال: المؤمن من أهل الدرجات، والكافر من أهل الهلكات، والصبي من أهل النجاة. فقال الشيخ: فإن أراد الصبي أن يرقىٰ إلىٰ أهل الدرجات هل يمكن؟ قال الجبائي: لا، يقال له إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة وليس لك مثلها. قال الشيخ: فإن قال التقصير ليس منىٰ، فلو أحييتني كنت عملت من الطاعات كعمل المؤمن. قال الجبائي يقول له الله: كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولعوقبت، فراعيت مصلحتك وأمتك قبل أن تنتهىٰ إلىٰ سن التكليف. قال الشيخ: فلو قال الكافر يا رب علمت حاله كما علمت حالي، فهلا راعيت مصلحتي مثله؟ فانقطع الجبائي!»[1]

وقد اعتبرت هذه المناظرة من أهم أسباب تحول الأشعري، وإن كان يشكل علىٰ ذلك أن الذي أفحم ولم يحر جوابا هو أبو علي الجبائي وليس الأشعري، لكن يمكن القول إن مناظرات الأشعري مع الجبائي قد زعزت ثقته في مذهب المعتزلة، وجعلت نفسه تزور عنه[2]، وكانت -مع أسباب أخرىٰ مختلفة- دافعا قويا لأن ينخلع من مذهب الاعتزال، ويغادره بلا رجعة، بل يتحول إلىٰ عدو لدود له، ويؤلف الكتب الكثيرة في نقضه والرد علىٰ آرائه وأعلامه، مع ملاحظة أن هذه المناظرة ليست الوحيدة بين الأشعري والجبائي، وقد ساق السكوني نماذج أخرىٰ لتلك المناظرات في موضوعات كلامية مختلفة[3].

ويبدو أن المعتزلة ضاقوا ذرعا بمناظرات الأشعري مع شيخهم الجبائي، وما جرىٰ له من إفحام وانقطاع، ومن ثم وجدناهم يزعمون في كتبهم أن أحد شيوخ الاعتزال وهو أبو القاسم بن سهلويه كان من التمكن في النظر حتىٰ إن الأشعري كان يخشىٰ الكلام معه[4]، ولم يكتفوا بذلك بل لقبوا ابن سهلويه هذا

(١) السبكي: طبقات الشافعية ٣/ ٣٥٦.
(٢) انظر د. الفاوي: المقالات العشر في علم الكلام ص٨٨.
(٣) انظر السكوني: عيون المناظرات ص٢٢٧.
(٤) انظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص٣٢٤.

(بقاتل الأشعري) مدعين أن «سبب تلقيبه به أنه ناظر الأشعري في مسألة، فانقطع وحم ومات»[1] وهي مجرد دعاوىٰ لا دليل موثوق يثبت صحتها، ولوائح العصبية المذهبية بادية عليها.

(١) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص١٧٤.

٦٢- من اعتنق مذهبا وتعمق فيه، ثم فارقه لغيره، فيندر ألا تبقى معه رواسب من مذهبه القديم

وليس هذا الأمر بمستغرب، فطول المعايشة لفكر ما يؤدي إلىٰ تمكنه من النفس، وتسلله إلىٰ كثير من جوانب الشعور والتفكير فيها، حتىٰ إن نظرة الإنسان إلىٰ جل الأمور تتشكل من خلال هذا الفكر، سواء شعر بذلك صاحبه أو لم يشعر.

ومهما فارق الإنسان فكره القديم وتحول عنه، فإن شيئا من البقايا أو الرواسب يظل حاضرا بدرجة ما، تقل أو تكثر، بحسب قوة تمكنه من معتقده الجديد، وقدرته علىٰ البرء التام من آثار ما كان عليه من قبل.

وكما قال أبو تمام[1]:

نقل فؤادك حيث شئت من الهوىٰ ... ما الحب إلا للحبيب الأول
كم منزل في الأرض يألفه الفتىٰ ... وحنينه أبدا لأول منزل

وثمة نصوص عدة لأهل العلم يشيرون فيها إلىٰ هذه القاعدة، أو بعض تطبيقاتها علىٰ عدد من الشخصيات المختلفة، ومن ذلك قول ابن المبرد «من نشأ علىٰ أمر، وأفنىٰ عمره فيه، قل أن يخرج من قلبه، ولو تاب منه، ولو رجع عن

(١) ديوان أبي تمام ص٤٦٣، وانظر أيضا أخبار أبي تمام للصولي ص٤٠.

بعضه، لا يمكن أن يرجع عن كله»[1] وقال أبي بكر بن العربي عن شيخه أبي حامد الغزالي «شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم، فما استطاع»[2]، ونبه الحافظ ابن حجر إلىٰ أن مسألة أول واجب علىٰ المكلف تعتبر من مسائل المعتزلة التي بقيت في مذهب الأشعري وقد نقل ذلك عن أبي جعفر السمناني وهو من كبار الأشاعرة[3].

أما ابن تيمية فلا يقصر الأمر علىٰ مسألة وجوب النظر وحدها، بل ثمة مسائل أخرىٰ بقيت عند الأشعري وأصحابه من جراء ذلك، وكان سببها أن أبا الحسن كانت خبرته بالحديث والسنة «مجملة، وخبرته بالكلام كانت مفصلة، فلهذا بقي عليه بقايا من أصول المعتزلة، ودخل معه في تلك البقايا وغيرها طوائف من المنتسبين إلىٰ السنة والحديث، من أتباع الأئمة، من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد. وعامة هؤلاء يقولون الأقوال المتناقضة، ويقولون القول ولا يلتزمون لوازمه»[4] والعلة في هذا التأثر عند ابن تيمية هو البقايا التي بقيت عند الأشعري من أثر نشأته الأولىٰ حيث كان «كان تلميذا لأبي علي الجبائي، لكنه فارقه ورجع عن جمل مذهبه، وإن كان قد بقي عليه شيء من أصول مذهبه، لكنه خالفه في نفي الصفات، وسلك فيها طريقة ابن كلاب، وخالفهم في القدر، ومسائل الإيمان والأسماء والأحكام»[5]

ومما يجدر ذكره هنا: أنه يمكن توسيع تطبيقات هذه القاعدة، فلا نقصرها علىٰ ما يتبقىٰ من رواسب المذهب أو المعتقد، بل قد يضم لذلك ما يتبقىٰ من آثار المعتقدات القديمة، أو البيئة والتقاليد، والخصائص الشخصية لأمة أو شعب ما من الشعوب التي دخلت الإسلام، وتركت معتقداتها الضالة القديمة، لكن

---

(١) ابن المبرد: جمع الجيوش والدساكر ص١٤٢.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٧.

(٣) انظر ابن حجر: فتح الباري ١/٧١.

(٤) المصدر السابق ٧/٤٦٢.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٨/٨، ٩.

ظلت تلك الرواسب حاضرة في ذهنية نفر من أبنائها، ومؤثرة علىٰ ما يتبنونه من أفكار ومذاهب.

ومن الفوائد التي استنبطها الشيخ محمد بن عبد الوهاب من حديث أبي واقد الليثي، في قصة ذات أنواط وقوله: كنا مع رسول الله ﷺ بحنين، ونحن حديثو عهد بكفر»[1] أن المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه، لا يؤمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة، لقولهم ونحن حدثاء عهد بكفر»[2]

كذلك لا أظن أن من اليسير إغفال عنصر البيئة والثقافة الموروثة التي تميزت بها كل بلدة من البلاد المفتوحة، لاسيما في أول عهدهم بالإسلام، وما كان لذلك من أثر في نشأة الاتجاهات الكلامية المختلفة[3]، ولم يكن من المتوقع بحال أن يدخل الفارسي المجوسي، أو السوري النصراني، أو المصري القبطي الإسلام، وقد خلف وراء ظهره دفعة واحدة سائر العقائد التي ورثها عن آبائه وأجداده طيلة قرون طويلة، فحقائق النفس البشرية، وسير التاريخ تأبىٰ ذلك أشد الإباء، ومن المستبعد جدا أن يكون هؤلاء القوم الذين دخلوا في الإسلام من الأمم الأخرىٰ قد «فهموه بحذافيره كما فهمه العرب، حتىٰ المخلصون منهم في اعتناقهم الإسلام، إنما فهمه كل قوم مشوبا بكثير من تقاليدهم الدينية القديمة، وفهموا ألفاظه قريبة من الألفاظ التي كانت تستعمل في ديانتهم»[4]

---

(١) ونص الحديث الذي رواه أحمد (٢١٨٩٧) والترمذي (٢١٨٠) والطيالسي (١٤٤٣) وهذا لفظه «عن أبي واقد الليثي، قال: كنا مع رسول الله ﷺ بحنين، ونحن حديثو عهد بكفر، فمررنا علىٰ شجرة يضع المشركون عليها أسلحتهم يقال لها: ذات أنواط فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال: «**الله أكبر قلتم كما قال أهل الكتاب لموسىٰ** ﷺ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]» ثم قال رسول الله ﷺ: «**إنكم ستركبون سنن من كان قبلكم**»

(٢) محمد بن عبد الوهاب: كتاب التوحيد ص١٥٣، تحقيق د. دغش العجمي.

(٣) انظر أثر الخصائص الشخصية علىٰ ظهور الاتجاهات الفكرية ص٧، وعبد العزيز الطريفي: الخراسانية ص٣٤.

(٤) أحمد أمين: فجر الإسلام ص٩٤.

وثمة آراء أخرىٰ لعدد من الدارسين المحدثين ولبعض المستشرقين، لا نستطيع أن نقبلها علىٰ علاتها، ولكن ما يعنينا من ذكرها هو أنها تشهد للفكرة التي نحن بصددها، وهي وجود نوع من الارتباط بين خصائص شعب أو إقليم ما، وبين المذهب الكلامي الذي يتبناه.

ومن ذلك ما ذهب إليه بعض الدارسين من الربط بين نكبة المعتزلة في عصر الخليفة العباسي المتوكل -بعد أن شهدوا أوج ازدهارهم في عصور من سبقوه، بدءا من خلافة المأمون- وبين سيادة العنصر التركي، وغلبته علىٰ المتوكل، ووجه هذا الربط هو أن طبيعة الأتراك وقتها لم تكن تقبل الجدل الكلامي، ولا كثرة المذاهب الدينية[1].

وعلىٰ نفس المنوال يمكننا أن نلحظ اصطباغ مذهب الخوارج في أصل نشأته بالصبغة البدوية في محاسنها ومساويها، والناظر في صفات الخوارج وطبيعة شخصيتهم يجدهم كثيري الخلاف علىٰ الأمراء، كثيري التفرق شيعا وأحزابا، محدودي النظر، ضيقي الفكر في نظرهم إلىٰ مخالفيهم، وهم مع ذلك شجعان لا يهابون شيئا، صرحاء في أقوالهم وأعمالهم، وأسهل شيء عليهم أن يبيعوا نفوسهم لعقيدتهم، ويهزأون بما يقوله الشيعة من تقية، ويحتقرون من باعوا آراءهم وضمائرهم للخلفاء طمعا في المال والجاه[2].

(١) انظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ١/ ٤١.

(٢) انظر أحمد أمين: ضحىٰ الإسلام ٣/ ٣٣٢.

٦٣- ليس تغير القول، والرجوع عن رأي سابق مذموما في كل الأحوال، كما أن الثبات إنما يمدح إذا كان على الحق

وفي هذه القاعدة بيان لخطأ فريقين: أحدهما يمدح تغير القناعات وتبدلها، معتبرا ذلك ميزة بذاتها، وعلامة علىٰ نزاهة صاحبها، وحياديته.

وفي المقابل فإن هناك فريقا آخر يمدح الثبات، وعدم تغيير القناعات، ويعتبرها ميزة بحدٍ ذاتها، وعلامة علىٰ قوة وعقل صاحبها.

والصواب أن تغير الفكر والقناعات ليس بالأمر الممدوح ولا المذموم في نفسه. فالثبات علىٰ الباطل باطلٌ والتغير والتحول عن الحق باطل كذلك، وإنما الذي يُمدح في الثبات، هو الثبات علىٰ الحق والتمسك به، والذي يُمدح في التغير والتحول، هو الذي يكون إلىٰ الحق والأفضل، والأصلح والأحسن[1].

ولا شك أن تغير القول إذا كان صادرا عن هوىٰ وحظ نفس، أو اتباعا للشبهات أو الشهوات، أو تقليدا دونما مستند، أو كان تذبذبا بلا ضابط أو حجة، وحيرة بين الحق والباطل، وضلالا بعد الهدىٰ. فهو مذموم في كل تلك الأحوال، وعليه تتنزل النصوص الشرعية مثل قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى

(١) انظر مقالة د.عايض الدوسري: كيف تتغير الأفكار والقناعات ص١.

ﭐلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾

وقال النبي ﷺ: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء**» ثم قال رسول الله ﷺ: «**اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا علىٰ طاعتك**»(١) كما أخبر ﷺ عما يكون قبل قيام الساعة من الفتن وسرعة التقلب بين الإيمان والكفر، فقال: «**يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، أو يمسي مؤمنا ويصبح كافرا، يبيع دينه بعرض من الدنيا**»(٢)

أما تغير الأقوال تبعا للدليل، واتباعا للحق، وسيرا وراء الحجة والبرهان فليس مذموما بحال، بل هو المتعين علىٰ كل مسلم محب للحق وحريص عليه، وقد تقدم معنا قول عمر لأبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنهما «ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك، أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»(٣)

وربما برزت فكرة الرجوع عن الرأي في الفقه أكثر منها في العقيدة لاختلاف طبيعة العلمين، وقد رجع الإمام الشافعي عن بعض ما كان يقوله في مذهبه القديم بالعراق لما نزل مصر، ولعدد من الأئمة نصوص مهمة في هذا المعنىٰ(٤)، منها قول أبو حنيفة «إننا بشر، نقول القول اليوم ونرجع عنه غدا» وخاطب تلميذه أبا يوسف بقوله «ويحك يا يعقوب، لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرىٰ الرأي اليوم وأتركه غدا، وأرىٰ الرأي غدا وأتركه بعد غد» وقال الشافعي «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي» وقال أيضا «أنتم أعلم بالحديث

(١) رواه مسلم (٢٦٥٤)

(٢) رواه مسلم (١٨٦)

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر في تخريج هذه النقول: - الألباني: أصل صفة صلاة النبي ﷺ ١/ ٢٥.

والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون: كوفيا أو بصريا أو شاميا حتىٰ أذهب إليه إذا كان صحيحا»

وقد عقب ابن تيمية علىٰ تراجعات الأئمة الفقهية فقال «أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول، ثم تتبين له الحجة في خلافه فيقول بها، ولا يقال له مذبذب؛ فإن الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان. فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه اتبعه، وليس هذا مذبذبا؛ بل هذا مهتد زاده الله هدىٰ. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾»[1]

وكذلك الحال في الثبات فإنه من أحسن الخصال وأجلها، إذا كان ثباتا علىٰ المعتقد الحق، وصاحبه من أرفع الناس درجة، وقد وصف الله سبحانه أمثال هؤلاء بقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا﴾ وأمر الله تعالىٰ بالاستمساك بالوحي، فقال: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ كما أمر بالاستقامة فقال سبحانه: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ﴾ ووعد المستقيمين بالثواب العظيم فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وكان من دعاء النبي ﷺ: «**اللهم إني أسألك الثبات في الأمر**»[2] ومن دعائه أيضا: «**وإذا أردت بعبادك فتنة، فاقبضني إليك غير مفتون**»[3]

وهذا المدح كله للثبات علىٰ الحق، أما التشبث بالباطل، وعدم الرضا بمفارقته حتىٰ الممات، فهو علامة خسران ودليل شقاوة، وقد أخبر الله عن المشركين أنهم قالوا: ﴿ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ وقال فرعون: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ وفي قصة أبي طالب

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٢/٢٥٣.

(٢) رواه الترمذي (٣٤٠٧) والنسائي (١٣٠٤)

(٣) رواه الترمذي (٣٢٣٣)

لما عرض عليه النبي ﷺ الإسلام عند موته أبىٰ وأصر علىٰ الكفر، وكان آخر ما قاله «هو علىٰ ملة عبد المطلب، وأبىٰ أن يقول: لا إله إلا الله» »[١].

وأهل السنة بحمد الله أكثر الناس ثباتا علىٰ معتقدهم، بخلاف أهل الضلال الذين يكثر فيهم التقلب والتذبذب حتىٰ إن «أهل الكلام أكثر الناس انتقالا من قول إلىٰ قول، وجزما بالقول في موضع، وجزما بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ، هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه قال لا، قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد[٢]، ولهذا قال بعض السلف عمر بن عبد العزيز أو غيره: من جعل دينه غرضا للخصومات[٣] أكثر التنقل، وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبرا علىٰ ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن، وفتنوا بأنواع الفتن. وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة»[٤]

وإجمالا يمكن القول بأن «الثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطرابا وحيرة في أمره من المتكلم، لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف، ولهذا تجد مثل أبي الحسين البصري وأمثاله أثبت من مثل ابن سينا وأمثاله»[٥]

---

(١) رواه البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٣٩)

(٢) رواه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣)

(٣) روي هذا الأثر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله، انظر الآجري: الشريعة ١/ ٤٣٧.

(٤) ابن تيمية: نقض المنطق ص٧٢، ٧٣.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٥١.

٦٤- صحة المذاهب والأفكار منوطة بقيام البرهان عليها، وأما تأييد الدول لها، أو انتشارها طمعا أو رهبا فلا يثبت صحتها في ذاتها، وإن أسهم في ذيوعها والتمكين لها

والمقصود بهذه القاعدة التفرقة بين أمرين مختلفين، يكثر الخلط بينهما، وينفذ من خلال ذلك كثير من المستشرقين والعلمانيين، لتفسير الإسلام وعقائده وعلومه ومذاهبه، تفسيرا سياسيا[(١)]:-

الأمر الأول: أن صحة المذاهب والأفكار مبني علىٰ ثبوتها في ذاتها، وهذا أمر موقوف علىٰ قيام الحجة والبرهان وصحة الدليل، ولا يتوقف بحال علىٰ موقف الدول منها، ولا تأييد الحكام لها، ولا سرعة انتشارها وكثرة معتنقيها في زمان أو مكان معينين، نتيجة عوامل سياسية أو اقتصادية، أو طمع الناس في نوال أو خوفهم من عقاب.

وسلطان الحجة فوق كل سلطان، وهو أعظم تأثيرا علىٰ القلوب والنفوس السليمة من كل شيء آخر، وقد سمىٰ الله تعالىٰ الحجة في كتابه بالسلطان في

---

(١) انظر في الكلام عن نقد التفسير السياسي للإسلام وعلومه من قبل المستشرقين والحداثيين:- كتاب د. سلطان العميري: التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي المعاصر، ود. إبراهيم العجلان: المحدثون والسياسة، قراءة في أثر الواقع السياسي علىٰ منهج المحدثين، وإبراهيم السكران: التوظيف الحداثي للتراث.

أكثر من موضع، فقال تعالىٰ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾

ولبعض أهل العلم تعليل لطيف في تسمية الحجة سلطانا، حيث ذكروا أن وجه تسميتها بذلك «لأنها توجب تسلط صاحبها واقتداره، فله بها سلطان علىٰ الجاهلين، بل سلطان العلم أعظم من سلطان اليد، ولهذا ينقاد الناس للحجة مالا ينقادون لليد، فإن الحجة تنقاد لها القلوب، وأما اليد فإنما ينقاد لها البدن، فالحجة تأسر القلب وتقوده، وتذل المخالف وإن أظهر العناد والمكابرة، فقلبه خاضع لها، ذليل مقهور تحت سلطانها، بل سلطان الجاه إن لم يكن معه علم يساس به، فهو بمنزلة سلطان السباع والأسود ونحوها قدرة بلا علم ولا رحمة، بخلاف سلطان الحجة فإنه قدرة بعلم ورحمة وحكمة، ومن لم يكن له اقتدار في علمه، فهو إما لضعف حجته وسلطانه، وإما لقهر سلطان اليد والسيف له، وإلا فالحجة ناصرة نفسها، ظاهرة علىٰ الباطل، قاهرة له»(١)

والأمر الثاني: أنه لا ينكر وجود تأثير واضح -يتفاوت قوة وضعفا، واستمرارا وانقطاعا- للعامل السياسي والاقتصادي، وتأييد دولة ما لمذهب بعينه، والعمل بكل ما أوتيتْ من قوة وثروة علىٰ نشره والتمكين له بوسائل متعددة، تجمع بين الترهيب والترغيب.

وكثيرا ما تحتاج الأفكار والعقائد إلىٰ سلطة سياسة تحميها وتنشرها بين الناس، ولولا هذا الدعم السلطوي لبقيت الفكرة -غالبا- محصورة في نطاق ضيق، ومع مرور الزمن تضعف، ثم تندثر.

وقد أشار لذلك التأثير عدد من أهل العلم، منهم اللالكائي الذي ذكر أن «مقالة أهل البدع لم تظهر إلا بسلطان قاهر، أو بشيطان معاند فاجر، يضل الناس خفيا ببدعته، أو يقهر ذاك بسيفه وسوطه، أو يستميل قلبه بماله ليضله عن سبيل

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ١٦٠.

الله؛ حمية لبدعته، وذبا عن ضلالته؛ ليرد المسلمين علىٰ أعقابهم، ويفتنهم عن أديانهم، بعد أن استجابوا لله وللرسول طوعا وكرها، ودخلوا في دينهما رغبة أو قهرا، حتىٰ كملت الدعوة، واستقرت الشريعة»[1]

وفي تفرقة مهمة نبه ابن عقيل إلىٰ وجود نوعين من المذاهب، نوع منها ينتصر «بوصلةٍ هي الدولة والكثرة، أو حشمة الإنعام، فلا عبرة بها. إنما المذهب ما نصره دليله؛ حتىٰ إذا انكشف بوحدته ساذجًا من ناصر محتشم ومال مبذول، كان ظاهرًا بصورته في الصحة والسلامة من الدخل والاعتراضات؛ كالجوهر الذي لا يحتاج إلىٰ صقالة وتزويق، والحسن الذي لا يحتاج إلىٰ تحسين. ونعوذ بالله من مذهب لا ينتصر إلا بوصلة. فذاك الذي إذا زال ناصره أفلس الذاهب إليه من الانتصار بدليل، أو وضوح تعليل. والدَّيِّن من خلص الدلالة من الدولة، والصحة من النصرة بالرجال، وقلما يعول في دينه علىٰ الرجال»[2]

وقد جزم ابن الجوزي بأن مذهب الأشعري إنما انتشر لما تبع «أقوام من السلاطين مذهبه فتعصبوا له، وكثر أتباعه، حتىٰ تركت الشافعية معتقد الشافعي رضي الله عنه، ودانوا بقول الأشعري»[3]

كذلك أشار ابن القيم إلىٰ أثر السلطة في انتشار مذاهب الجهمية والمعتزلة، ففي أول الأمر كانوا قليلين مقموعين مذمومين عند الأئمة، وأولهم شيخهم الجعد بن درهم، وإنما نفق عند الناس بعض الشيء لأنه كان معلم مروان بن محمد وشيخه[4] وقد بقي الحال كذلك «إلىٰ أن جاء أول المائة الثالثة، وولي علىٰ الناس عبد الله المأمون، وكان يحب أنواع العلوم، وكان مجلسه عامرا بأنواع المتكلمين في العلوم، فغلب عليه حب المعقولات، فأمر بتعريب كتب يونان، وأقدم لها المترجمين من البلاد فعربت له، واشتغل بها الناس، والملك سوق، ما

(١) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٤، ١٥.
(٢) ابن عقيل: الفنون ١/ ٢٣٧.
(٣) ابن الجوزي: المنتظم ١٤/ ٢٩.
(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٧١.

سوق فيه جلب إليه، فغلب علىٰ مجلسه جماعة ممن الجهمية، مما كان أبوه الرشيد قد أقصاهم وتبعهم بالحبس والقتل، فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه، فقبلها واستحسنها، ودعا الناس إليها وعاقبهم عليها، فلم تطل مدته، فصار الأمر بعده إلىٰ المعتصم، وهو الذي ضرب الإمام أحمد بن حنبل فقام بالدعوة بعده، والجهمية تصوب فعله وتدعوه إليه، وتخبره أن ذلك هو تنزيه الرب عن التشبيه والتمثيل والتجسيم، وهم الذين قد غلبوا علىٰ قربه ومجلسه، والقضاة والولاة منهم، فإنهم تبع لملوكهم»[1]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ١٠٧٢.

٦٥- عادة المبطلين أنهم إذا عجزوا في ميدان الحجة والبرهان، لجأوا إلى التلويح بالعقاب، أو استعداء السلطان

وقد فعل أعداء الرسل ذلك مع رسلهم، ومع المؤمنين، وهددوهم بالقتل أو بالإخراج من الديار، كصنيع قوم نوح: ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰنُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ﴾ وقوم شعيب: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ وقوم لوط: ﴿قَالُواْ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَٰلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ﴾ وأخبرنا تعالىٰ عن مقالة الكفار عموما لرسلهم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

كذلك فعل فرعون مع موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حيث قال له بعد أن غلب في ميدان الحجة والنقاش: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ ونفس الصنيع فعله مع السحرة حين آمنوا، فقال لهم: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ومع قوم موسىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾

وكم من أنبياء ودعاة إلىٰ الحق قتلوا علىٰ أيدي الكافرين، كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ وقد علم هذه الحقيقة

أصحاب الكهف، فقالوا: ﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوا إِذًا أَبَدًا﴾ وكذلك فعلت قريش مع النبي ﷺ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾

وأخبر النبي ﷺ عما كان يجري مع الصالحين من الأمم قبلنا، فقال: «**كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض، فيجعل فيه، فيجاء بالمنشار فيوضع علىٰ رأسه فيشق باثنتين، وما يصده ذلك عن دينه، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب، وما يصده ذلك عن دينه**»(١)

وهذه أيضا عادة أهل البدع ممن «يكذبون بالحق، ويكفرون الخلق، فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السنة، عدلوا إلىٰ حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم، وراثة عن فرعون، فإنه لما قامت عليه حجة موسىٰ ولم يمكنه عنها جواب قال: ﴿لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾»(٢)

وهم يفعلون ذلك كلما كانت لهم الدولة والسلطان، ومن الأمثلة علىٰ ذلك فعل المعتزلة مع الإمام أحمد في محنة خلق القرآن، وفعل العبيدين الباطنية لما حكموا مصر، وفعل البويهيين والصفويين مع أهل السنة، كذلك حكىٰ ابن تيمية ما فعله خصومه به فقال «استشعر المعارضون لنا، أنهم عاجزون عن المناظرة، التي تكون بين أهل العلم والإيمان، فعدلوا إلىٰ طريق أهل الجهل والظلم والبهتان، وقابلوا أهل السنة بما قدروا عليه من البغي باليد عندهم واللسان، نظير ما فعلوه قديمًا من الامتحان»(٣)

---

(١) رواه البخاري (٣٦١٢)

(٢) ابن القيم: مختصر الصواعق ٤/١٦٠٦.

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٧.

٦٦- من عادة أهل الباطل أنهم يعيبون غيرهم بما هم واقعون في مثله، أو أشد منه فسادا

ولا شك أن بيان هذا التناقض مما يستفاد به في الرد علىٰ الباطل وأهله، وإثبات أنهم متبعون للظن وما تهوىٰ الأنفس، وإن زعموا أنهم علىٰ شيء من الحجة والبرهان.

وقد بين الله في كتابه، أن كفار قريش الذين أنكروا علىٰ صحابة النبي ﷺ القتال في الشهر الحرام، واقعون فيما هو أشد وأنكىٰ، وأعظم جرما من إراقة الدم في الشهر الحرام، وهو الكفر بالله والصد عن سبيله، فقال تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ﴾ والقرآن في رده أو مناظرته للمشركين وأهل الكتاب يسلك معهم مسلك العدل «فإن ذكروا عيبا في المسلمين لم يبرئهم منه، لكن يبين أن عيوب الكفار أعظم»[١]

وهذا المعنىٰ مما يستفاد منه في الرد علىٰ شبهات المخالفين من خارج الملة وداخلها، ومن ذلك أن النصارىٰ الذين يعيبون علىٰ شريعة الإسلام ونبيه تشريع تعدد الزوجات، يتغافلون عن ما هو موجود في كتبهم المقدسة[٢] من أن

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٤٨٤.

(٢) انظر أحمد عبد الوهاب: تعدد نساء الأنبياء ص٩-٣٨.

داود عليه اسلام تزوج مائة امرأة، وأن سليمان ﷺ تزوج ألف امرأة، وكذلك جميع الأنبياء إلا يحي وعيسىٰ ﷺ[١]، وكل ما يعيب به أهل الكتاب المسلمين فليس «يوجد في المسلمين شر إلا وفي أهل الكتاب أكثر منه، ولا يوجد في أهل الكتاب خير، إلا وفي المسلمين أعظم منه»[٢]

وإذا انتقلنا من مجال الأديان إلىٰ مجال الفرق، فسوف نجد أكثر الفرق تعيب غيرها بما هم واقعون في مثله أو أشد، ومن أبرز النماذج في ذلك الشيعة الإمامية، وما شنعوا به علىٰ أهل السنة، مع أن المنصف يدرك أن «ما تشنع به الرافضة علىٰ أهل السنة من ضعيف الأقوال، هم به أخلق، والضلال بهم أعلق»[٣] حتي إنه يمكن القول بأن «الأمور المذمومة المخالفة للكتاب والسنة في هذا وغيره، هي في الرافضة أكثر منها في أهل السنة، فما يوجد في أهل السنة من الشر ففي الرافضة أكثر منه، وما يوجد في الرافضة من الخير، ففي أهل السنة أكثر منه»[٤]

ومن أمثلة تلك المسائل: أن الشيعة تنكر علىٰ عثمان الآذان الثاني يوم الجمعة، وهو أمر «فعله عثمان بمشهد من الأنصار المهاجرين، ولم ينكروه عليه، واتبعه المسلمون كلهم عليه في أذان الجمعة، وهم قد زادوا في الأذان شعارا لم يكن يعرف علىٰ عهد النبي ﷺ، ولا نقل أحد أن النبي صلىٰ الله عليه سلم أمر بذلك في الأذان، وهو قولهم: حي علىٰ خير العمل»[٥]

كذلك اعتاد الشيعة رمي أهل السنة بالتجسيم -كما فعل ذلك ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج الكرامة- مع أن أهل السنة أحق بتنزيه الله عن مشابهة المخلوقات من الشيعة «فإن التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل، لا يعرف

(١) عبد الله الترجمان المهتدي: تحفة الأريب ص١٣٠.
(٢) منهاج السنة النبوية ١/ ٤٨٣.
(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/ ٥٨١.
(٤) المصدر السابق ١/ ٤٨٣.
(٥) المصدر السابق ٦/ ٢٩٣، ٢٩٤.

في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة، وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الأمة. وأما أهل السنة المثبتون لخلافة الثلاثة، فجميع أئمتهم وطوائفهم المشهورة متفقون علىٰ نفي التمثيل عن الله تعالىٰ»[1]

ومن الثابت أن وصف الله -تعالىٰ وتقدس- بأنه جسم له طول وعرض وعمق، أول من عرف أنه قاله في الإسلام شيوخ الإمامية كهشام بن الحكم وهشام الجواليقي، وهذا مما اتفق عليه نقل الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف، وقد نقل الناس عن الرافضة هذه المقالات وما هو أقبح منها[2]، كما أن أهل العلم متفقون علىٰ أن المقالات الغالية والشنيعة في وصف الرب بالعيوب والنقائص، والمتضمنة تشبيه الخالق بالمخلوق في صفات النقص، أو تشبيه المخلوق بالخالق في خصائص الإلهية هي أكثر ما تكون في الشيعة باتفاق الناس، بحيث لا «يوجد في طوائف الأمة أشنع في الحلول والتمثيل والتعطيل مما يوجد فيهم. ولهذا صارت الملاحدة والغالية علمين علىٰ بعض من ينتسب إليهم، فالملاحدة علم علىٰ الإسماعيلية، والغالية علم علىٰ القائلين بالإلهية في البشر كالنصيرية، والمشهور بالغلو وادعاء الإلهية في البشر»[3] وإذا كان الأمر علىٰ تلك الشاكلة، فإن «الذي يطعن علىٰ أهل السنة والجماعة بأن فيهم تجسيما وحلولا، ويثني علىٰ طائفة الإمامية: إما من أجهل الناس بمقالات شيعته، وإما من أعظم الناس ظلما وعدوانا، وعدولا عن العدل والإنصاف في المقابلة والموازنة»[4]

---

(١) المصدر السابق ٢/١٠٣.

(٢) المصدر السابق ٢/٥٠١، ٥٠٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٥١٣

(٤) المصدر السابق ٢/٥١٤.

ومن الأمثلة الأخرىٰ التي تندرج في عداد القاعدة التي نحن بصددها: أن الفلاسفة والمتكلمين كثيرا ما عيّروا أهل الأثر بأنهم مقلدون، ومتبعون لما لا يفهمون، ومع عدم صحة دعواهم، فإنهم واقعون في مثل ما عابوا به غيرهم أو أشد.

ومما يدل علىٰ تناقض مسلكهم أنك تجد الواحد منهم «إذا سمع أئمته يقولون الصفات الذاتية والعرضية، والمقوم والمقسم، والمادة والهيولي، والتركيب من الكم ومن الكيف، وأنواع ذلك من العبارات، عظمها قبل أن يتصور معانيها، ثم إذا طلب معرفتها لم يكن عنده في كثير منها إلا التقليد لهم، ولهذا كان فيها من الكلام الباطل المقرون بالحق ما شاء الله، ويسمونها عقليات، وإنما هي عندهم تقليديات قلدوا فيها ناسا يعلمون أنهم ليسوا معصومين»(١)

وإذا ما بُيّن لأحدهم فساد مذهبه لم يكن عنده من حجة إلا القول بأنه كيف «يظن بأرسطو، وابن سينا، وأبي الهذيل، أو أبي علي الجبائي، ونحو هؤلاء أن يخفىٰ عليه مثل هذا، أو أن يقول مثل هذا، وهو مع هذا يرىٰ أن الذين قلدوا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ قد بخسوا أنفسهم حظها من العقل والمعرفة والتمييز، ورضوا بقبول قول لا يعلمون حقيقته، وهو مع هذا يقبل أقوالا لا يعلم حقيقتها، وقائلين يعلم أنهم يخطئون ويصيبون»(٢)

ولدىٰ العلمانيين العرب نجد نماذج عديدة من عيب الآخرين وانتقادهم بما هم واقعون في مثله أو أشد، ومن ذلك مثلا(٣) ما شاع عندهم من ذم الكثيرين من علماء الأمة وأعلامها الكبار، واتهامهم بممالأة الحكام ومداهنتهم، وتطويع الفتاوىٰ والأحكام لما يحقق مصالحهم، إضافة للسكوت عن مظالمهم، وتولي المناصب لهم.

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٥/٣١٦.

(٢) المصدر السابق ٥/٣١٦، ٣١٧.

(٣) انظر التوظيف العلماني لأسباب النزول ص٣١٩.

والشواهد الدالة علىٰ موقفهم هذا من كتبهم كثيرة ومتنوعة، ومن ذلك اتهام محمد سعيد العشماوي للفقهاء بأنهم ما كانوا يفسرون، أو يشرحون أو يستنبطون، إلا «ويضعون أعينهم في كل قول أو همس أو صمت علىٰ الخلافة الجائرة، فلا يصدر عنهم إلا ما يوافق عليه الخليفة، وما يرتضيه السلطان»[1]، ولم تقتصر التهمة علىٰ الفقهاء فحسب عند عبد المجيد الشرفي، بل امتد التشكيك في النوايا والمقاصد إلىٰ العلماء كلهم، ولا سيما الموالي منهم، حيث يزعم الشرفي أنهم سعوا من خلال الاشتغال بعلوم الدين إلىٰ اكتساب سلطة معنوية، تعوضهم عن السلطة السياسة التي حرموا منها[2]، أما نصر أبو زيد، فقد وسع من دائرة الاتهام لتشمل الفكر الإسلامي كله، والذي تحول في رأيه «من أن يكون صياغة للواقع وترشيدا له، إلىٰ أن يكون تبريرا لهذا الواقع، يمنحه غطاء أيديولوجيا ومشروعية دينية، هيمن نمط العارف المطيع في مجال الفكر والثقافة والأدب في القرن الخامس تقريبا، وتزايد دوره في تحويل الفكر إلىٰ غطاء، يحجب عن الوعي آليات السلطة في السيطرة والهيمنة والاستغلال والعنف»[3]

ولا يخفىٰ أن تلك الاتهامات غير صحيحة بالمرة، ولن نطيل هنا في مناقشتها تفصيلا، لكن يكفي أن نشير[4] إلىٰ أنه لا يتصور من منصف، يعرف قيمة العلم وقدره، ويتسم بالدقة والموضوعية والإنصاف، أن يحكم علىٰ فكر طويل عريض وممتد، مثل الفكر الإسلامي بهذا الحاكم العام، غير المبني علىٰ تتبع ولا استقراء دقيق، ويكفي في نقضه بسهولة أن نشير إلىٰ قائمة طويلة من العلماء الكبار الذين وقفوا في وجه الحكام، ولم ينصاعوا لأهوائهم، متحملين الحبس أو التعذيب، وربما القتل، من أمثال: سعيد بن جبير، وأبي حنيفة،

---

(١) د. محمد عمارة: سقوط الغلو العلماني ص١٠٢.

(٢) عبد المجيد الشرفي: لبنات ص٧١.

(٣) نصر أبو زيد: دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة ص١٦٨.

(٤) انظر موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٤٤، ٤٥.

ومالك، وأحمد بن حنبل، والعز بن عبد السلام، والنووي، وابن تيمية، وغيرهم الكثير[1].

ومما يكشف التناقض العلماني في هذا الباب، أننا إذا ما تتبعنا واقع هؤلاء العلمانيين، ومواقفهم السياسية، فسوف نلاحظ بوضوح أن الكثرة الكاثرة منهم قد وقعت في أشد مما عابت عليه العلماء المتقدمين، فعلاقتهم بالحكام والأنظمة المستبدة جيدة ووثيقة، وقد تولوا الكثير من مراكز التوجيه للعقول في الإعلام والتعليم والجامعات، ومنهم من وصل لكرسي الوزارة، وأكثرهم حازوا جوائز مرموقة، وفتحت لهم وسائل الإعلام علىٰ مصراعيها، ولم يعرف -عن أكثرهم- مواقف صريحة في مقاومة الظلم والاستبداد.

---

(١) انظر نماذج عديدة لذلك عند الغزالي: إحياء علوم الدين ٢/ ٣٤٣، وعبد العزيز البدري: الإسلام بين العلماء والحكام ص١٢٩، ود. سيد العفاني: صلاح الأمة في علو الأمة ٣/ ١٠١، ونبيل بن محمد محمود: العلماء بين المحن والشدائد، عرض للابتلاءات والمحن الكبرىٰ التي تعرض لها علماء الأمة وكيف تحملوها وصبروا عليها، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٦٧- «أكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ، ويردها بعينها بلفظ آخر»[(١)]

وسبب الوقوع في هذا المسلك المذموم أحد أمرين:

أولهما: غلبة الهوىٰ علىٰ المرء، وجعل الحق تابعا للمذهب لا العكس، ومن ثم إذا جاء ما يوافق هواه وينصر مذهبه قبله وفرح به، أما إذا جاء ما يخالفه رفضه وجحده.

والثاني: ضعف التمييز، وقلة التحقيق، والرسوخ في العلم، بحيث يقع المرء في التناقض والاضطراب دون أن يشعر بإشكال، ويقبل القول إذا صيغ بطريق معينة، ويرفضها إذا صيغة بطريقة أخرىٰ، فهو متشبث بألفاظ وأشكال معينة، وعاجز عن النفوذ إلىٰ حقائق المعاني، مهما تغيرت الألفاظ أو تنوعت.

ولهذا يغتر هذا الصنف من الناس بالشبه ويتأثرون بها، لأن الشبهة سميت بذلك «لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق علىٰ جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسس ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين، فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره الىٰ باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا الدرهم الزائف فإنه يغتر به الجاهل بالنقد نظرا الىٰ ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/١٤١.

نظره الىٰ ما وراء ذلك فيطلع علىٰ زيفه، فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من الفضة علىٰ الدرهم الزائف، والمعنىٰ كالنحاس الذي تحته، وكم قد قتل هذا الاعتذار من خلق لا يحصيهم الا الله، وإذا تأمل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره، رأىٰ أكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ، ويردها بعينها بلفظ آخر، وقد رأيت أنا من هذا في كتب الناس ما شاء الله»[1]

وقد وقع في هذا الإشكال طوائف كثيرة من شتىٰ الطوائف، حتىٰ إن الواحد منهم «يذم القول وقائله بعبارة، ويقبله بعبارة، ويقرأ كتب التفسير والفقه وشروح الحديث، وفيها تلك المقالات التي كان يذمها، فيقبلها من أشخاص أخر يحسن الظن بهم، وقد ذكروها بعبارة أخرىٰ، أو في ضمن تفسير آية أو حديث أو غير ذلك هذا مما يوجد كثيرا، والسالم من سلمه الله، حتىٰ إن كثيرا من هؤلاء يعظم أئمة، ويذم أقوالا قد يلعن قائلها أو يكفره، وقد قالها أولئك الأئمة الذين يعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل، وكثير منها يكون قد قاله النبي ﷺ وهو لا يعرف ذلك»[2]

(١) المصدر السابق ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨٠، ٢٨١.

٦٨- الكثرة أو القلة ليست دليلا على صحة المعتقد أو بطلانه

وإنما العبرة بالدليل والبرهان، لا بالعدد، وقد دلت النصوص الشرعية علىٰ أن أكثر الناس لا يؤمنون، ولا يشكرون، ولا يعقلون، ولا يتفكرون، والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة جدا، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِۚ﴾

وفي المقابل فإن الشاكرين والصالحين والمؤمنين غالبا ما يكونون قلة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْۗ﴾

وفي السنة أيضا ما يدل علىٰ هذا المعنىٰ مثل قوله ﷺ: «**الناس كإبل مائة، لا يجد الرجل فيها راحلة**»[1] وقال ﷺ: «**عرضت علي الأمم، فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد**»[2]

ومن جعل الأكثرية معيارا للحق ودليلا عليه، وسار وراءها ضل، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وفي هذه الآية دليل «علىٰ أنه لا يستدل علىٰ الحق، بكثرة أهله، ولا يدل قلة السالكين لأمر من الأمور أن يكون غير حق، بل الواقع بخلاف ذلك، فإن أهل الحق هم الأقلون عددا، الأعظمون -عند الله- قدرا وأجرا، بل الواجب أن يستدل علىٰ الحق والباطل، بالطرق الموصلة إليه»[3]

وثمة عبارات كثيرة لأهل العلم تحذر من الاغترار بالكثرة أو اتباعها دون برهان، ومن ذلك قول سفيان «اسلك طريق الحق، ولا تستوحش منه، وإن كان أهله قليلا»[4] وقال الفضيل بن عياض «الزم طرق الهدىٰ، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين»[5] وقال أبو شامة «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعة، وإن كان المتمسك بالحق قليلا والمخالف كثيرا، لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولىٰ من النبي ﷺ وأصحابه رضىٰ الله عنهم، ولا نظر الىٰ كثرة أهل الباطل بعدهم»[6]

وقال ابن حزم «ولا تستوحش مع الحق إلىٰ أحد، فمن كان معه الحق فالخالق تعالىٰ معه. ولا تبال بكثرة خصومك، ولا بقدم أزمانهم، ولا بتعظيم الناس إياهم ولا بعدتهم، فالحق أكثر منهم وأقدم وأعز عند كل أحد وأولىٰ

(١) رواه البخاري (٦٤٩٨) ومسلم (٢٥٤٧)
(٢) رواه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٣٧٤)
(٣) تفسير السعدي ص٢٧٠.
(٤) البيهقي: الزهد ص١٣١.
(٥) النووي: الأذكار ص١٦٠، وابن مفلح: الآداب الشرعية ١/٢٦٣.
(٦) أبو شامة: الباعث علىٰ إنكار البدع والحوادث ص٢٢.

بالتعظيم. واذا شئت أن تتيقن فساد مراعاة ما ذكرنا، فتأمل أهل كل ملة وكل أمة، فإنك تجدهم مطبقين علىٰ أسلافهم، وصفتهم بكل فضيلة وبكل خير، وذم أسلاف من خالفهم. وتأمل كل قول يقال فقد كان القائلون به في أول أمره قليلا، وأكثر ذلك يرجع إلىٰ واحد ثم كثر أتباعه. وفتش كل قول قديم تجده قد كان ابن ساعة بعد أن لم يكن، ثم مرت عليه الايام والشهور والسنون والدهور»[(١)].

ورغم كل ما تقدم، فإن معيار الكثرة -كان وما زال- من أعظم أسباب اغترار جل الخلق، حتىٰ ليمكن القول إن هناك أزمة حقيقية في الذهنية البشرية لا يمكن أن تزول! إنّها أزمة العدد!! أزمة الأرقام الكبيرة، الانبهار بها، وتعظيمها، وتقديسها، وعدم إمكانيّة الخروج من سطوتها! وقد قال إخوة يوسف عليه السلام: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾»[(٢)].

ومن المغالطات المنطقية ما يعرف بمغالطة تأثير القطيع، أو تأثير القافلة، ويقصد بها «ميل الإنسان للاقتناع بالأفكار التي يؤمن بها أكبر عدد من الناس، أي أن احتمال اقتناع الإنسان بفكرة يزيد بزيادة عدد أتباعها، بغض النظر عن قوتها»[(٣)]

ويضاف لذلك أن أكثر الناس يعتمدون علىٰ شعبية الفكرة، وعدد أتباعها معيارا للحكم علىٰ صحتها، صارفين النظر عن صحتها في نفسها، أو مدىٰ قوة الحجج التي بنيت عليها[(٤)]، وثمة ما يمكن تسميته بالميل الغريزي للانضواء تحت لواء الحشود، وأنه ما دام أكثر الناس يعتقدون شيئا، أو يختارون مسلكا ما، فلابد أن يكون صحيحا وصوابا، وجديرا بالاتباع[(٥)].

---

(١) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ص١٩٣، ١٩٤.

(٢) علي الفيفي: يوسفيات ص١٣، ١٤.

(٣) يوسف صامت: رجل القش ص١٨٣.

(٤) المصدر السابق ص٦٥

(٥) انظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص١٠٣.

وقد ازداد الأمر تفشيا في العصور الحديثة مع ثورة الاتصالات والتواصل، وهوس «الترند» علىٰ مواقع التواصل الاجتماعي، وصار الكم العددي من أكبر عوامل ترويج الأفكار، والحكم بالنجاح بحسب عدد المشاهدات والمتابعين، وتم صنع مشاهير يكتسبون هالة مجتمعية، وصناعة للتوجهات، وتأثيرا في العقول من خلال أرقام متابعاتهم المليونية، حتىٰ إن الفكرة الواحدة ربما قالها مفكر كبير، أو عالم مرموق فلا يلتفت إليها، فإذا قالها أحد المشاهير أو تحولت لترند أحدثت ضجة كبيرة، وامتد تأثيرها إلىٰ جوانب السياسة والمجتمع وغير ذلك.

وفي نهاية الكلام عن هذه القاعدة يجدر بنا التنبيه علىٰ ملاحظة مهمة، وهي: أنه مع الإقرار بأن الكثرة ليست دليلا علىٰ صواب الفكرة ولا معيارا لصحتها، فإن القلة أيضا ليست دليلا ولا معيارا، وبعض الناس ربما يفهمون قضية الكثر والقلة فهما خاطئا، ويظنون أن الذم المتكرر في القرآن لما عليه أكثر الناس، دليل كاف لمخالفتهم دون النظر في حقيقة ما هم عليه، ووزنه بالموازين المعتبرة، ولا شك أن هذا ظن فاسد، ولا يصح بحال أن يرد قول ما لمجرد تبني أكثر الناس له، إذ ربما مال أكثرهم لقول صحيح[1].

وقديما واجهت المعتزلة مشكلة كبيرة في محاولاتهم إثبات صحة مذهبهم، والزعم بأن الأمة مجمعة عليه، وهي مشكلة الكثرة العددية، التي تشبث بها خصومهم، فكيف يكون الإجماع واقعًا علىٰ ما يعتقدونه من آراء، مع أن أكثرية الأمة وسوادها الأعظم مخالفون لهم، ومتبنون لأقوال علىٰ النقيض مما اختاروه؟ كما أن المعتزلة لم يكونوا في يوم ما سوىٰ أقلية محدودة، واقتصر مذهبهم علىٰ الخواص والصفوة، أما جمهور المسلمين وعوامهم، فليس من بينهم من دان بالفكر الاعتزالي، أو استمسك بأصوله.

ومن ثَمَّ لم يكن أمامهم من مخرج سائغ، يتخلصون به من هذا المأزق، إلَّا أن يربطوا مفهوم الإجماع بموافقة الحق والصواب، دون أدنىٰ التفات إلىٰ الكثرة

---

(١) انظر عادل الماجد: العلل الصارفة عن الحق ص٣٠.

أو القلة، وبناء علىٰ ذلك تصير الجماعة والإجماع ما طابق الحق ولو كان رجلًا واحدًا[1]. وفي هذا المعنىٰ يقول القاضي عبد الجبار «والحنبلية والإمامية يحتجون بكثرتهم، وأن مقالتهم قد غلبت علىٰ البلدان، وقد تقدم لك القول إن الكثرة لا تدل علىٰ صحة النحلة، وإنما يدل عليها قيام الحجة وإن قلّ عدد العاملين. بل لو كان القائل بالحق رجلا واحدا، وقامت له الحجة، لكان أولىٰ بالحق ولو خالفه جميع أهل الأرض»[2].

(١) انظر القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال، ص١٨٦، والدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٢١٨.

(٢) القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة ١/٢١١.

٦٩- الحداثة أو القدم ليست -وحدها- دليلا على صحة معتقد أو بطلانه

ومثلما لم تكن الكثرة والقلة معيارا لصحة المعتقدات أو بطلانها، فكذلك ليست الحداثة أو القدم من بين تلك المعايير، وإنما الميزان لصحة المبادئ والعقائد، هو صحة الأدلة والبراهين المثبتة لها، والحق ثابت في نفسه، ويجب قبوله من كل من قال به، بغض النظر عن قدامه أو حداثته، وكذلك الباطل، لا ثبات له ولا استقرار، وهو مردود بغض النظر أكان قديما أو حديثا، وليست الحداثة أو القدم من الأوصاف الملازمة للحق أو الباطل، ولا من المعايير التي تحاكم إليها الأقوال، ليعلم صحتها من فسادها.

وكثيرا ما احتج المشركون بما كان عليه الآباء والأجداد، وبأنهم علىٰ آثارهم مقتدون، وبمسلكهم مهتدون، كما قال تعالىٰ: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾

ومن الأسباب التي تعللوا بها في رفضهم للحق أنه أمر جديد عليهم، لا سابقة لهم به، ولم يسمعوا بمثله في آبائهم الأولين كما قال تعالىٰ عنهم: ﴿مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴿٤﴾ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ

ﭐمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ٦ مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾

وفي أحيان أخرىٰ نجد المشركين يعرضون عن مناقشة الحجة، أو النظر فيها، أو الاستماع إليها، ويكتفون بوصف الحق بأنه من أساطير الأولين[1] كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ وَجَعَلۡنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗاۚ وَإِن يَرَوۡاْ كُلَّ ءَايَةٖ لَّا يُؤۡمِنُواْ بِهَاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾

وقد شاع لدىٰ كثير من الاتجاهات الفكرية المعاصرة استعمال هذه الحجة في تجميل مذاهبهم، وتشويه ما يخالفها، حيث حرصوا علىٰ إطلاق مصطلحات: التقدم والتجديد والعصرنة والحداثة علىٰ أفكارهم العلمانية الحداثية، ووصف آراء الدين وأهله: بالرجعية والقدم والماضوية والسلفية والأصولية، قاصدين بذلك ربطها بالماضي المتخلف، والذي يجب إحداث قطيعة تامة معه من أجل تحقيق النهوض والتقدم.

وكل ذلك دعاوىٰ لا دليل عليها، وهي مجرد شعارات وتهويل، ومن المغالطات المنطقية الشائعة ما يعرف بمغالطة الاحتكام إلىٰ الحداثة أو القدم، أو مغالطة الاحتكام إلىٰ الجديد، ويقصد بها «أن يعتمد الشخص علىٰ حداثة الفكرة أو قدمها، للحكم علىٰ صحتها أو ضعفها، بغض النظر عن الحجج المبنية عليها»[2]

وقد وصل الأمر لدىٰ بعض هؤلاء الناس إلىٰ حالة من الهوس والافتتان بكل ما هو حديث، سواء أكان علما حديثا، أو فلسفة حديثة، أو حضارة حديثة، أو فكرا حديثا، وفي المقابل وجدت حالة من العداء والتشنج تجاه كل ما هو قديم أو تراثي.

---

(١) انظر أسطر الطريفي ص٢١٢.

(٢) يوسف صامت: رجل القش ص٧١.

ولم يعد مستغربا أن يكون الغرب الحديث عند هؤلاء هو النموذج والمعيار والغاية المنشودة، وصار المثل الأعلىٰ عند بعضهم: أن يتحول المرء إلىٰ أوروبي يأخذ من أوروبا كل شيء، حتىٰ الديدان التي في بطونهم، أو يقول: لكي نكون مثل الأوروبيين، يجب أن نسير في الدرب نفسه الذي ساروا عليه. ونأخذ حضارتهم بما فيها من حلو ومُرٍّ، وخير وشر، أو يزعم -كما قال أحدهم- إنه «لا أمل في حياة فكرية معاصرة إلا إذا بترنا التراث بترًا، وعشنا مع من يعيشون في عصرنا علمًا وحضارة، ووجهة نظر إلىٰ الإنسان والعالم، بل إني تمنيت عندئذٍ أن نأكل كما يأكلون، ونجد كما يجدون، ونلعب كما يلعبون، ونكتب من اليسار إلىٰ اليمين كما يكتبون»[1]

ولا تتنافىٰ القاعدة التي نحن بصددها من أن القدم والحداثة ليست معيارا لقبول الحق من الباطل، مع ما هو مقرر من ذم البدعة والإحداث في الدين، أو تقرير فضل القرون الثلاثة الأولىٰ، وضرورة الرجوع في فهم الدين إلىٰ ما كان عليه الصدر الأول، لأن القدم هنا ليس مقصودا لذاته، وإنما لدلالته علىٰ ما كان عليه النبي ﷺ، وللنصوص الدالة علىٰ فضل القرون الثلاثة الأولىٰ، وأنهم الأولىٰ والأجدر بفهم حقيقة الدين، ومعاني القرآن والسنة، ودلالات اللغة العربية، لما تيسر لهم من معايشة نزول الوحي وسلامة اللغة وصحة الفهم، وليس لمجرد قدمهم الزمني.

---

(١) انظر مقال د. جعفر شيخ إدريس: أليبراليون هؤلاء، مجلة البيان، العدد٢٨٨.

٧٠- سوء الفهم أو خطأ التطبيق لعقيدة ما، ليس مسوغا لإنكارها

ولو فتح مثل هذا الباب، لتسلط المبطلون علىٰ كثير من العقائد بالنفي أو التأويل، بحجة أنه قد أسيء فهمها، أو تم الاحتجاج بها علىٰ أمر باطل، وكم من قولة حق أريد بها باطل، سواء من العوام أو الخواص، وكم من عقائد صحيحة شوهها الجهال بفهمهم المنحرف، أو أساء إليها الغلاة، أو المفرطون بتطبيقهم الخاطئ.

والأمثلة في هذا الباب أكثر من أن تحصر، فحب النبي ﷺ وتوقيره وتعظيمه، وحب آل البيت والأولياء والصالحين، قد شابه الكثير من الخلل والغلو، سواء في المفهوم أو التطبيق، وليس ذلك مبررا للانتقاص منه أو إنكاره.

وعقيدة الإيمان بالقدر: أفرط فيها أقوام، وفرط آخرون، وتنازعها القدرية والجبرية، واتخذها بعض الناس ذريعة للتواكل أو ترك التكليف، أو الاحتجاج بها علىٰ فعل المعاصي، كما كانت شبهة وسوس من خلالها الشيطان لبعض الناس، وعير بها أعداء الملة المسلمين، وزعموا أنها سبب تخلفهم، وليس شيء من ذلك عذرا في ترك أصل عظيم من أصول العقيدة وهو الإيمان بالقدر.

وباب الأسماء والأحكام، ولا سيما الحكم بكفر المستحقين للتكفير، والبراءة منهم، قد أحاط به غلو لا حصر له، وأسيء فهمه وتطبيقه من الخوارج

والغلاة في القديم والحديث، وأحدث في الأمة ويلات لا تحصىٰ، وتسبب في سفك دماء وانتهاك محرمات لا حصر لها، ومع ذلك فلا يجرؤ من شم شيئا من رائحة العلم، أن يدعو لإبطال هذا المعتقد.

ومن المسائل العقدية التي أثارت إشكالات كثيرة جدا: رغم ثبوت الأحاديث بشأنها، ظهور المهدي في آخر الزمان، ولا شك أنه قد ظهر علىٰ مدار التاريخ مدعون كثر للمهدية، وحدث من جراء ذلك فساد عظيم، كما فهم الناس هذه المسألة فهما خاطئا دعاهم للتواكل، والكف عن أي سعي لإصلاح الأمة بحجة انتظار ظهور المهدي، وكل هذا الانحراف ليس مبررا لإنكار ما صحت النصوص في الإخبار به عن خروج المهدي آخر الزمان[1].

ويبقىٰ الحل الصحيح المنضبط والوسط، مع كل مسألة فقهية أو عقدية أسيء فهمها أو تطبيقها: أن تُصَحَّحَ المفاهيم، وترشد التطبيقات، ويعلم الجاهل، وينصح المخطئ، وينكر علىٰ المخالف، ويؤخذ علىٰ يد المغالي، لا أن تلغىٰ المسألة بالكلية، ويزعم أنها ليست من الدين من الدين، أو تنحىٰ عن باب الاعتقاد بسبب جهل جاهل، أو غلو منحرف.

(١) انظر د. محمد إسماعيل المقدم: المهدي وأشراط الساعة ص٥٩٨، ٥٩٩.

٧١- اتباع الحق ليس موقوفا على معرفته فحسب، وكثير من الناس قد يعرفون الحق، لكنهم ينصرفون عنه: خوفا، أو طمعا، أو تقليدا، أو اتباعا للهوى

وهذه القاعدة مهمة في فهم مواقف الناس المختلفة من الحق، ودعوته، وتفسير طبيعة استجابتهم له، وبيان أن الأمر فقط ليس متوقفا علىٰ معرفة الحق أو دفع الإشكالات عنه، بل الناس أصناف كثيرة: منهم الجاهل الذي يحتاج فقط لمعرفة الحق كي يعمل به، ومنهم المعاند الذي لا يؤمن ولو رأي كل آية، ومنهم صاحب الهوىٰ، ومنهم الخائف والطامع والمقلد، وغير ذلك.

والإلمام بتلك الأصناف المختلفة، ومعرفة دوافعها، ضروري في تحديد أسلوب الخطاب الأمثل الذي يوجه لكل صنف منها، سواء أكان المقام مقام دعوة وعرض لحقيقة الإسلام، أو كان مقام رد ومجادلة، وتفنيد لشبهات الخصوم وأكاذيبهم المثارة حول العقيدة أو الشريعة.

وليس صحيحا أن الكفر، وتكذيب الرسل، ورد الحق سببه الوحيد -أو حتىٰ الأهم- عدم اعتقاد صدق الرسل أو الشك في ذلك، لأن كفر التكذيب «قليل في الكفار، فإن الله تعالىٰ أيد رسله، وأعطاهم من البراهين والآيات علىٰ صدقهم ما أقام به الحجة، وأزال به المعذرة»[١]

---

(١) ابن القيم: مدارج السالكين ١/٣٤٦.

والمتأمل في أحوال البشر ومواقفهم يجد أن الإنسان كثيرا ما «يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوي النفس، يحمله ذلك الهوىٰ علىٰ أن يعتدىٰ عليه، ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، وما يحصل لهم به من الأغراض، كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس، كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم علىٰ الباطل، والرسل علىٰ الحق. ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح في صدق الرسل، إنما يعتمدون علىٰ مخالفة أهوائهم»(١)

وهناك الكثير من الأدلة في القرآن والسنة تدل علىٰ أن كفر المشركين ليس محصورا في عدم المعرفة بالحق، بل هناك الكثيرون ممن عرفوا الحق وجحدوه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

ومن السنة هناك قصة أبي طالب الذي لم يكن قط مكذبا للرسول، ولا جاهلا بصدقه، لكنه آثر عند موته أن يبقىٰ علىٰ ملة عبد المطلب، ولما حضرته الوفاة «جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله**»، فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة

(١) ابن تيمية: الإيمان ص١٥٣.

حتىٰ قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو علىٰ ملة عبد المطلب، وأبىٰ أن يقول: لا إله إلا الله»[1]

كذلك لما تبين لهرقل صدق رسول الله ﷺ أذن «لعظماء الروم في دسكرة له بحمص، ثم أمر بأبوابها فغلقت، ثم اطلع فقال: يا معشر الروم، هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم، فتبايعوا هذا النبي؟ فحاصوا حيصة حمر الوحش إلىٰ الأبواب، فوجدوها قد غلقت، فلما رأىٰ هرقل نفرتهم، وأيس من الإيمان، قال: ردوهم علي، وقال: إني قلت مقالتي آنفا أختبر بها شدتكم علىٰ دينكم، فقد رأيت، فسجدوا له ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل»[2]

والصوارف التي تصرف الناس عن الحق بعد معرفتهم به كثيرة ومتنوعة[3]، ومن تلك الصوارف: الخوف علىٰ الجاه والرئاسة، والمكانة التي يحظىٰ بها المرء، ويخشىٰ إن ترك ما هو عليه فقدها، وقد ضرب سحرة فرعون أروع الأمثلة في التخلي عنها، وإيثار الحق لما عرفوه، وقالوا لفرعون بكل ثقة واستعلاء: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ۖ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ ﴿٧٢﴾ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ ٱلسِّحْرِ ۗ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾

وممن فعل ذلك أيضا، الصحابي الجليل عبد الله بن سلام، الذي أسلم حين رأىٰ أعلام النبوة، التي كان يعرفها وشاهدها، وترك الأغراض التي منعت المغضوب عليهم من الإسلام، من الرياسة والمال والجاه بينهم، ولو «كان عبد الله بن سلام ممن يؤثر عرض الدنيا والرياسة، لفعل كما فعله إخوان القردة وأمة الغضب والقوم البهت، وهكذا شأن من أسلم من اليهود حينئذ، وأما

---

(١) رواه البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٣٩)

(٢) رواه البخاري (٧)

(٣) انظر عرضا مفصلا لتلك الصوارف عند ابن القيم: هداية الحيارىٰ ١/ ٢٤٤، ونايف العتيبي: الأسباب التي تصد عن قبول الحق وسبل الوقاية منها، وحمد العثمان: الصوارف عن الحق، وعادل الماجد: العلل الصارفة عن الحق إذا تبين.

المتخلفون فكثير منهم صرح بغرضه لخاصته وعامته، وقال إن هؤلاء القوم قد عظمونا، ورأسونا، ومولونا، فلو اتبعناه لنزعوا ذلك كله منا»[1]

وقد حكىٰ ابن القيم قصة حصلت له مع بعض علماء النصارىٰ، تبين له فيها الحق وبهت، لكنه أصر علىٰ كفره، ولما سأله ابن القيم عن المانع له من اتباع الحق؟ قال «إذا قدمت علىٰ هؤلاء الحمير -هكذا لفظه- فرشوا لنا الشقاق تحت حوافر دابتي، وحكموني في أموالهم ونسائهم، ولم يعصوني فيما آمرهم به، وأنا لا أعرف صنعة، ولا أحفظ قرآنا ولا نحوا ولا فقها، فلو أسلمت لدرت في الأسواق أتكفف الناس، فمن الذي يطيب نفسا بهذا»[2]

---

(١) ابن القيم: هداية الحيارىٰ ص١١٩.

(٢) المصدر السابق ص١١٨، ١١٩.

٧٢- يجب التثبت في نقل الآراء، والدقة التامة في حكايتها عن أصحابها[(١)]

ونعني بذلك: أنه لابد في نقل الآراء ونسبتها لأصحابها -سواء أكانوا من الموافقين أو المخالفين- من مراعاة عدد من الأمور المنهجية المهمة، يأتي في مقدمتها ما يلي:-

أولا: ضرورة التأكد التام من ثبوت القول عمن نسب إليه، بحيث لا نجزم بنسبة معتقد لشخص أو مذهب ما، إلا إذا تأكدنا من صدور القول عنه بطريق معتبر، ويتمثل ذلك في واحد من الطرق الآتية[(٢)]:-

أ- أن يكون هذا القول قد ذكر في أحد كتب الشخص الثابتة عنه، وقد ساقه مرتضيًا إياه، ومصرحا باعتناقه.

ب- أن يحكيه عنه أحد أصحابه المعروفين بملازمته، والموصوفين بالصدق والأمانة، أو يحكيه من يشاركه في الرأي والنحلة، ولا يظن به الكذب أو الافتراء عليه.

---

(١) انظر تفصيلا أوسع لذلك في بحثنا ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٣٦.

(٢) انظر في بيان تلك الطرق:- الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١، وأبو الحسين البصري: شرح العمد ٢/ ٣٣٤، ٨٦٥، وابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٤٢٧، والقاسمي: تاريخ المعتزلة والجهمية ص٣٠،، والدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف ص٨١.

ج- أن ينقل عنه بإسناد صحيح جامع لشروط القبول، ولا احتمال فيه لتهمة، أو مجال لتزيّدِ الخصوم وتجنياتهم، وبشرط أن يتواءم مع المعروف عنه من آراء ومعتقدات، وهذا الطريق بالذات يجب أن يُلتزم فيه جانب الحيطة والحذر.

ثانيا: من الضروري أن ينقل الكلام كما صدر عن صاحبه، دون زيادة أو نقصان، أو تحريف، أو تحميله ما لا يحتمل، ويقتضي ذلك نقله حرفيا وليس بالمعنىٰ، أو من خلال فهم الناقل أو تلوينه لما سمعه، وتصويره بما يريد، وليس بما يطابق حقيقة الأمر، لا سيما إن كان الناقل من المخالفين في الرأي، أو المبالغين في العداوة والمخالفة المذهبية.

وقد انتقد ابن الوزير اليمني طريقة نقل كلام الخصوم وآرائهم بالمعنىٰ لا سيما في المناظرات، لما يشتمل عليه ذلك المسلك من الظلم لأن «الخصم قد اختار له لفظا، وحرر لدليله عبارة ارتضاها لبيان مقصده، وانتقاها لكيفية استدلاله، وتراكيب الكلام متفاوتة، ومراتب الصيغ متباينة»[(١)] كذلك نبه ابن تيميَّة إلىٰ عدم جواز التصرف في حكاية الأقوال، ووجوب إيرادها بنفس الألفاظ؛ ملزما نفسه بذلك في جميع ما يحكيه عن غيره، فقال «ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل، إما عمدًا وإما خطأ، فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب، أو يكتم بعض ما يقوله غيره، لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلىٰ صوغ أدلته علىٰ الوجه الأحسن، حتىٰ ينظمها نظمًا ينتصر به، فكيف إذا كان مبغضًا لذلك»[(٢)]

ثالثا: ومن لوازم التثبت أيضا أن لا يعتمد علىٰ الكلام الشائع، الذي يلوكه الناس بدون بصيرة أو فهم، فكم من المنقولات التي يكثر ترددها إذا وضعت في

---

(١) ابن الوزير: العواصم من القواصم ٢٣٧/١، وانظر د. علي الحربي: ابن الوزير اليمني وآراؤه الاعتقادية ص١٢٦.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٣٠٧/٤.

ميزان البحث العلمي؛ تبيَّن أنها غير صحيحة، أو غير دقيقة، والناقل المؤتمن لصدقه لا يقبل قوله بإطلاق، بل لا بد أن يجتمع مع الأمانة سلامة البصيرة واستقامة الفهم(١).

والإشكال الحقيقي أن كثيرا «من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر علىٰ بعض الناس، ويتعذر علىٰ بعضهم»(٢) وقد يحدث أن يسمع البعض لفظة فيفهمها علىٰ غير وجهها الصحيح، لأن «الخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحا وفي بعضها ذما، أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم»(٣).

ولا أظننا بحاجة للإطالة في بيان أهمية التثبت وضرورته، إذ إنه ركيزة أساسية من ركائز المنهج الإسلامي في التعامل مع الأخبار، وكيفية نقلها وحكايتها، وقد تضافرت الأدلة الشرعية علىٰ الأمر بذلك، والتحذير الشديد من إطلاق القول دون تثبت أو إصدار الأحكام من غير دليل أو برهان(٤).

ومن هذه الأدلة قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحُجُرَات: ٦] وفي قراءة(٥) (فتثبتوا) وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النِّسَاء: ٩٤] وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [البَقَرَة: ١١١] وقال تعالىٰ: ﴿ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأَحۡقَاف: ٤]

ومع الأمر بالتثبت والتبين، فقد نهينا عن الظن والتخرص، وإطلاق القول علىٰ عواهنه، وأن يحدث الإنسان بكل ما يسمعه دون تحقق أو تأكد،

---

(١) انظر د. أحمد الصويان: منهج المحدثين وأثره في وحدة الصف ص٨.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/١٩٣.

(٣) السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل ص٤٦.

(٤) انظر محمد محمد أحمد: التثبت في القرآن الكريم ص٢٢.

(٥) وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، انظر الطبري: جامع البيان: ٢٢/٢٨٦، والدمياطي: إتحاف فضلاء البشر فىٰ القراءات الأربعة عشر ص٥١٢.

فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌۖ﴾ [الحجرات: ١٢] وقال تعالىٰ: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨].

وفي السنة أحاديث كثيرة تقرر هذا الأمر، منها: قوله ﷺ: «**كفىٰ بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع**»(١) وقال ﷺ: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**»(٢) وقال ﷺ: «**بئس مطية الرجل زعموا**»(٣)

وفي موقف عملي تربوي رائع علم الرسول ﷺ الصحابة ألا يتسرعوا في الحكم علىٰ الناس، وألا يجعلوا من الظاهر وحده أساسا لتقويمهم، فقد مَرَّ رَجُلٌ عَلَىٰ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ ثُمَّ سَكَتَ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا**»(٤)

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم من أصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة في التأكيد علىٰ أهمية التثبت والدقة في نقل الأقوال، وإن كان التطبيق العملي قد انتابه - في أحيان غير قليلة الكثير من الخلل الناشئ عن العصبية واللدد في الخصومة، مما عمل علىٰ تشويه آراء الخصوم ومذاهبهم، ونسبة أقوال إليهم لم يقولوا بها، لا تصريحًا ولا تلميحًا.

---

(١) رواه مسلم (٥)

(٢) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣)

(٣) رواه أحمد (١٦٦٢٧) وأبو داود (٤٩٧٢) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٨٤٦)

(٤) رواه البخاري (٥٠٩١)

ومن نماذج أقوالهم الدالة علىٰ ذلك ما روي عن يحيىٰ بن أيوب، قال «كنت أسمع الناس يتكلمون في المريسي، فكرهت أن أقدم عليه حتىٰ أسمع كلامه لأقول فيه بعلم»[1]، وفي مقدمة كتابه «مقالات الإسلاميين» تكلم الأشعري عن دواعي تأليفه للكتاب، فقال «رأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات، ويصنفون في النحل والديانات، من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية، إرادة التشنيع علىٰ من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلىٰ قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين، ولا سبيل الفطناء المميزين، فحداني ما رأيت من ذلك علىٰ شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات، واختصار ذلك وترك الإطالة والإكثار»[2]

وذكر السجزي أن «الكذب علىٰ المذاهب قد انتشر، فالواجب علىٰ كل مسلم يحب الخلاص أن لا يركن إلىٰ كل أحد ولا يعتمد علىٰ كل كتاب، ولا يسلم عنانه إلىٰ من أظهر له الموافقة»[3] ونبه ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ عدم جواز نسبة المعتقدات بالظنون، وتحميل العالم تبعة كل ما ينسب إليه من آراء ربما ترتب عليها سقوط العدالة، والرمي بالبدعة، إذ لو «كان كل من ادعي عليه مذهب من المذاهب الرديئة، ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلىٰ ما يرغب به عنه»[4]

وثمة نوعية أخرىٰ من النصوص يبين أصحابها -وهم أيضا من اتجاهات عقدية شتىٰ- المنهج السديد في نسبة الأقوال والآراء لأصحابها، ومن ذلك ما

---

(١) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١/ ١٧٠.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٢١.

(٣) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٣٥٧، ٣٥٨.

(٤) ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٤٢٧.

ذكره الخياط من «أن قول الرجل إنما يُعرف بحكاية أصحابه عنه، أو بكتبه»[(١)] وفي نفس المعنىٰ أشار أبو الحسين البصري إلىٰ أن مذهب الإنسان هو اعتقاده، فمتىٰ ظننا اعتقاده الشيء، أو علمناه ضرورة، أو بدليل مجمل أو مفصل، قلنا إنه مذهبه، ومتىٰ لم نظن ذلك لم نقل إنه مذهبه، وطريق المعرفة بذلك إما أن ينص صاحبه عليه، أو يذكره في تصنيفه، أو يُنقل عنه برواية الثقات[(٢)].

وينبه ابن حزم قارئ كتابه «الفصل» إلىٰ منهجه في حكاية الأقوال فيقول «وليعلم من قرأ كتابنا هذا: أننا لا نستحل ما يستحله من لا خير فيه، من تقويل أحد مالم يقله نصا، وإن آل قوله إليه، إذ قد لا يلزم ما ينتجه قوله فيتناقض، فاعلموا أن تقويل القائل كافرا كان أو مبتدعا أو مخطئا مالا يقوله نصا كذب عليه، ولا يحل الكذب علىٰ أحد»[(٣)]

وعلىٰ نفس المنوال يرىٰ ابن تيمية أن «من أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل، وإلا فكل أحد يقدر علىٰ الكذب»[(٤)]، ولا يرتاب مسلم أن «الكذب علىٰ الشخص حرام كله، سواء كان الرجل مسلما أو كافرا، برا أو فاجرا، لكن الافتراء علىٰ المؤمن أشد»[(٥)] وحينما نسب إليه الأخنائي قولا غير صحيح، رد عليه بأنه «كان ينبغي له أن يحكي لفظ المجيب بعينه، ويبين ما فيه من الفساد، وإن ذكر معناه فيسلك طريق الهدىٰ والسداد. فأما أن يذكر عنه ما ليس فيه، ولا يذكر ما فيه، فهذا خروج عن الصدق والعدل إلىٰ الكذب والظلم»[(٦)]

ويبين ابن حجر العسقلاني الطريق لمعرفة رأي أي أحد، وأنه محصور في مؤلفاته، أو في النقل الموثوق ومن ثم «فالواجب علىٰ منِ تلبَّس بالعلم، وكان له

(١) الخياط: الانتصار ص٥٩.
(٢) انظر: أبو الحسين البصري: شرح العمد ٢/ ٣٣٤، ٨٦٥.
(٣) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٣٧.
(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٥١٨.
(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٢٣.
(٦) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص٥٤.

عقل أن يتأمل كلام الرَّجل من تصانيفه المشتهرة، أَو من ألسنة من يوثق به من أهل النقل، فيفرد من ذلك ما يُنكر، فيحذر منه علىٰ قصد النصح، ويثني عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك، كدأب غيره من العلماء الأنجاب»[(١)]

ومن أول الواجبات التي تلزم من يتصدىٰ للرد علىٰ خصم من الخصوم -كما يذكر ابن الوزير اليمني- أن يفهم كلامه، ويعرف ما قصد به، ويتحقق معنىٰ مقالته، ويتبين فحوىٰ عبارته «فأما لو جمع لخصمه بين عدم الفهم لقصده، والمؤاخذة له بظاهر قوله، كان كمن رمىٰ فأشوىٰ، وخبط خبط عشوا. ثم إن نسب إليه قولا لم يعرفه، وحمله ذنبا لم يقترفه، كان ذلك زيادة في الإقصا، وخلافا لما به الله تعالىٰ وصىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ إلىٰ أمثالها من الآيات»[(٢)].

وثمة فرق بين الأحوال المختلفة لنقل كلام الخصوم، ولكل حالة حكم يخصها «فإذا كان للخصم كلام يحفظ، واختيار يصح أن ينقض، فمن العدل بيان قوله وحكاية لفظه، وأما إذا لم يكن له مذهب ألبتة، وإنما وهم عليه في مذهبه، ورمي بما لم يقل به، فهذا ظلم علىٰ ظلم، وظلمات بعضها فوق بعض»[(٣)]

وفي محاولة مهمة لوضع منهاج عام في هذا الباب ذكر القاسمىٰ أن من «واجب كل من يؤرخ مذهب قوم، وكل من يناقش فرقة ما في مذهبها، أن ينقل آراءها عن كتب علمائها الثقات، ويقوم بالعزو إلىٰ مآخذها ومصادرها، لتكون النفس في طمأنينة مما يريبها إن لم يعن بهذا الواجب في كل ما يؤثر وينقل»[(٤)] وهكذا فلا بد من توافر «السند في قبول ما يعزىٰ ويروىٰ إلىٰ تلك الفرقة، فإما

---

(١) تقريظ الحافظ ابن حجر العسقلاني علىٰ الرد الوافر لابن ناصر ص١٤، تحقيق محمد بن إبراهيم الشيباني، وانظر مرعي الحنبلي: الشهادة الزكية ص٧٤، ومحمد عزيز شمس، وعلي العمران: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون ص٥٥٢.

(٢) ابن الوزير: العواصم من القواصم ١/٣٨.

(٣) المصدر السابق ١/٢٣٧

(٤) القاسمي: تاريخ المعتزلة والجهمية ص٣٠.

عن أسفارها، أو عن إمام ثقة أثر عنها، وأما رمي فرقة برأي ما بدعوىٰ أنه قيل عنها ذلك أو يقال، فمما لا يقام له وزن في الصحة والاعتماد، فلا يتعانىٰ في رده أو مناقشته، وهذه القاعدة يجب أن تؤخذ دستورا وأمرا عاما في كل ما يؤثر وينقل»[1]

ورغم كل النقول السابقة -والتي أطلنا بعض الشيء في ذكرها- وتأكيدها الواضح علىٰ أهمية التثبت في النقل، فإن المطالع لكتب الفرق والطوائف المختلفة يجدها لا تخلو من أخطاء شنيعة في نسبة الأقوال لأصحابها، وحكاية آرائهم ومذاهبهم، سواء أكان ذلك خطأ وتأولا، أو كان من قبيل التعمد المقصود لتشويه صورة المخالف والتنفير منه، بحيث يصدق علىٰ كثير من تلك الطوائف أن «حكايتهم للمنقولات، مثل نظرهم في المعقولات، فلا نقل صحيح، ولا عقل صريح. وكل من كان أبعد عن متابعة الأنبياء، كان أبلغ في هذين الأمرين»[2]

ومن الإشكالات المتكررة، والقصور الواضح في كثير من كتب الفرق والمقالات: عدم الدقة في نقل الأقوال، والاختلاف بين ما يحكونه وبين حقيقة المذاهب، وصحيح أن كثيرا «من الناقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر علىٰ بعض الناس، ويتعذر علىٰ بعضهم»[3]، ومن جوانب القصور الأخرىٰ أن «غالب كتب أهل الكلام والناقلين للمقالات، ينقلون في أصول الملل والنحل من المقالات ما يطول وصفه. ونفس ما بعث الله به رسوله، وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس، لا ينقلونه، لا تعمدا منهم لتركه، بل لأنهم لم يعرفوه، بل ولا سمعوه، لقلة خبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين»[4]

---

(١) المصدر السابق ص٣٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٨/٩٥.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/٣٠٣.

(٤) المصدر السابق ٦/٣٠٣.

٧٣- ضابط الانتساب إلى مذهب عقدي يتحقق بموافقته في أبرز أسسه المنهجية، أو أهم الآراء التفصيلية، أما مجرد الموافقة في مسألة أو عدة مسائل جزئية لا تشكل موقفا مطردا، فلا يكفي لعدِّ الشخص ضمن هذا المذهب

وإنما اخترنا هذا الضابط أساسا للتصنيف والانتساب إلىٰ مذهب ما، لأننا إذا تأملنا في بنية أي اتجاه أو مذهب عقدي أو فقهي، فسوف نجد أنها تتكون من **شقين أساسيين**(١):

- **الأول**: **المنهج** الذي يسير عليه أصحاب المذهب في استنباط عقائدهم وتكوينها، ثم الدفاع عنها، ورد شبهات الخصوم ونقد آرائهم.

- **والثاني**: **مجموعة الآراء والأقوال** التي تبنوها، والمفترض أنها تفرعت عن تطبيق المنهج.

وعلىٰ سبيل المثال: فكل من لم يوافق المعتزلة في دور العقل ومكانته، وفي القول بالأصول الخمسة، ؛ فليس بمعتزلي، وكل من لم يوافق الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة، ومفارقة جماعة المسلمين وإمامهم والخروج عليهم، فليس بخارجي، وكل من لم يوافق المرجئة في مذهبهم في مفهوم الإيمان وأركانه فليس بمرجئ، وهكذا الأمر في سائر الاتجاهات.

---

(١) انظر منهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٩٣.

وهناك عدد من النصوص التي تدلل علىٰ صحة الضابط الذي قررناه، ومنها قول الخياط المعتزلي «فلسنا ندفع أن يكون بشر كثير يوافقوننا في العدل ويقولون بالتشبيه، وبشر كثير يوافقوننا في التوحيد والعدل، ويخالفوننا في الوعد والأسماء والأحكام، وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتىٰ يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس؛ فهو معتزلي»(١).

ونجد قريبًا من هذا المعنىٰ عند أحد مؤرخي الفرق وهو الملطي، الذي ذكر أن المعتزلة كلهم متفقون علىٰ اعتناق الأصول الخمسة «ومتمسكون بالقول بذلك، ويجادلون عليه، وقد وضعوا في ذلك الكتب الكثيرة علىٰ مَن خالفهم، ويتبرءون ممن خالفهم فيها، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم . . . وهذه الأصول الخمسة ملجؤهم وأصل مذهبهم، مع اختلافهم في الفروع، وهم يوالون عليها، ويعادون عليها، ويردون الفروع بها»(٢).

وفي كلام مهم للشاطبي في كتابه «الاعتصام» عن الضابط الذي تصير به الفِرَق المخالفة لأهل السنة والجماعة فرقًا مبتدعة ومباينة لمنهج أهل السنة، أشار إلىٰ أن «هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في **معنىٰ كلي في الدين،** وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا تنشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل . . . واعتبر ذلك بمسألة التحسين العقلي، فإن المخالفة فيها أنشأت بين المخالفين خلافًا في فروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال»(٣). وقد

(١) الخياط: الانتصار والرد علىٰ ابن الراوندي الملحد ص١٨٨، ١٨٩.

(٢) أبو الحسين الملطي: التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع ص٣٧، ٣٨.

(٣) الشاطبي: الاعتصام ص٤١٥، ٤١٦.

ألحق الشاطبي بالقاعدة الكلية الجزئيات الكثيرة؛ لأن «المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة، عاد ذلك علىٰ كثير من الشريعة بالمعارضة»[١].

ولابن تيمية تأصيل مهم في هذا الباب، يحدد فيه من يصدق عليه الوصف بالتفرق، ويبين أن «البدعة» التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة؛ كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة»[٢]

وهو يقسم الطوائف المنتسبة إلىٰ متبوعين في أصول الدين والكلام إلىٰ درجات: فمنهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة «ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ. والله ﷻ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك. ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها: لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة؛ بخلاف من والىٰ موافقه وعادىٰ مخالفه، وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات»[٣]

ولعل في تحرير ضابط الانتساب الآنف الذكر: ردا مهما علىٰ تعسف بعض الناس، أو تسرعهم في تصنيف مخالفيهم، وإدراجهم في هذه الفرقة أو تلك لأدنىٰ ملابسة، كأن ينقل المرء نصا عن شخص ما، أو يشيد بكتاب له، أو يثني عليه في أمر جيد قام به، وما أشبه ذلك.

ولا يخفىٰ علىٰ منصف أن هذا الصنيع نوع من الغلو، والتنطع، والخروج عن الصراط المستقيم[٤]، ويقاربه في الخطأ ما هو موجود في بعض كتب

---

(١) المصدر السابق ص٤١٦.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ٤١٤.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٤٩.

(٤) انظر رسالة د. بكر أبو زيد: تصنيف الناس بين الظن واليقين.

الطبقات من نماذج للتكلف والتعسف في التصنيف، وعد شخص ما ضمن مذهب بعينه، لأنه تتلمذ علىٰ أحد شيوخه، أو أثنىٰ عليه، أو وافقه في قول واحد[1].

---

(١) انظر عبد العزيز الطريفي: المغربية ص٥٠.

٧٤- لا يصح نسبة الآراء بالاستنباط، وإنما لابد من التنصيص الصريح[١]

ونقصد بذلك: أنه لا يصح أن ينسب لشخص أو مذهب، اعتقاد، أو قول من الأقوال، عن طريق الاستنباط أو الاجتهاد، أو النظر في مجمل آرائه، وتوقع أنه لابد أن يتبنىٰ رأيا معينا في قضية ما، من باب الاتساق مع باقي أصول المذهب، وإنما لا بد من التنصيص الصريح من الشخص نفسه، أو علماء المذهب علىٰ تبني ذلك الرأي.

ولا يخفىٰ أن نسبة الرأي بمجرد الاستنباط مسلك غير سديد، ويشوبه العديد من الإشكالات، وكثيرا ما يتبنىٰ بعض المذاهب رأيا يخالف التوجه العام له، وإذا كان أخذ مذاهب العلماء «من الاطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم يجر الىٰ مذاهب قبيحة»[٢] فما بالنا بأخذ مذاهبهم بالاستنباط، دون تصريح واضح بتبني القول في مسألة ما.

وثمة أمثلة عدة يمكن أن ندلل بها علىٰ خطأ نسبة الآراء بمجرد الاستنباط، ومنها ما نقل عن الكرامية من آراء في قضية التحسين والتقبيح، تخالف ما هو

---

(١) انظر تفصيلا لذلك في بحثنا: ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٤٣.

(٢) ابن تيمية: الصارم المسلول ٢/ ٥١٢.

متوقع من مذهب مثل مذهبهم، يزعم أن الله ﷻ جسم، ويغلو في إثبات الصفات إلىٰ درجة التمثيل والتشبيه[1].

والمستغرب حقا هو أن الكرامية -المسرفين في الإثبات- وافقوا المعتزلة -المسرفين في نفي الصفات- في قضية التحسين والتقبيح، وقالوا بأن العقل يدرك حسن الأشياء وقبحها قبل ورود الشرع، كما أوجبوا معرفة الله عقلا، وفعل الحسن واجتناب القبيح، ولو لم ترد بذلك شريعة[2].

وقد ترتب علىٰ اعتناق الكرامية لهذا الأصل الاعتزالي عدد من اللوازم والآراء[3]، يقتربون بها من قول المعتزلة المعروف بوجوب الصلاح والأصلح[4]، وقد ذكر الإسفراييني أن الكرامية لحقوا بالمعتزلة في القول «بالواجبات العقلية قبل ورود الشرع، وفي القول بإيجاب أشياء وحظر أشياء علىٰ الله تعالىٰ، وترتيبهم عليه شريعة كما رتبها عليهم»[5]

ومن الأخطاء التي وقعت فيها طوائف عدة من الفلاسفة والمتكلمين والصوفية، أن كل طائفة منهم إذا تبنت قولا ما فإنها تنسبه لمن تعظمه، دون تثبت أو تحقيق، ومن ذلك أن طائفة من المتفلسفة «لما رأوا أن قول الفلاسفة هو منتهىٰ معارف العقلاء، صاروا إذا رأوا شخصًا ظهر عنه ما يدل علىٰ كمال عقله، وعظم علمه وفضله، ومعرفته بأقوالهم علىٰ الحقيقة، يجعلون قوله هو قولهم في الباطن وإن تظاهر بتكفيرهم والرد عليهم.

---

(١) انظر الجويني: الشامل ص٢٨٨، وعبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٠٣ والإسفراييني: التبصير في الدين ص١١١، والشهرستاني: نهاية الأقدام ص٦٣، والملل والنحل ١/ ١٠٨، ود. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص١٨٧، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص١٦٣.

(٢) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٠٨ - ٢١٠، والإسفراييني: التبصير في الدين ص١١٤، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١١٣، وابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٥٦، ٩/ ٦٥، ود. النشار: نشأة الفكر ١/ ٣٠٦، ود. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص١٤٨ - ١٥٠.

(٣) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) انظر د. سهير مختار: التجسيم عند المسلمين ص١٥٠.

(٥) الإسفراييني: التبصير في الدين ص١١٤.

وهكذا الاتحادية أهل الوحدة ينسبون كل من عرف علمه وعقله وكماله إلىٰ أنه منهم، وإن كان مظهرًا للإنكار عليهم، وهكذا أهل الحيرة في الصفات الخبرية، يجعلون السلف والأئمة يمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، مع عدم علمهم بمعانيها. وإن كانوا من نفاتها قالوا: إنهم كانوا يعتقدون نفيها في الباطن: ولا يعلمون مدلول النصوص، ولما كان هذا عندهم هو الغاية التي انتهوا إليها، والسلف عندهم أعظم الناس، جعلوا هذا غاية السلف»[(١)]

كذلك شاعت نسبة الآراء للعلماء بالاستنباط دون النص لدىٰ نفر من المنتسبين للمذاهب الفقهية ممن حكوا عن أئمتهم أقوالا لم يقولوها، لكنهم يعتقدون أن الأئمة لابد أن يقولوا بمثلها، بناء علىٰ أن هذه الأقوال حق، والأئمة لا يقولون إلا ما هو حق، كما أن كثيرا «من المسائل يخرجها بعض الأتباع علىٰ قاعدة متبوعه، مع أن ذلك الإمام لو رأىٰ أنها تقضي إلىٰ ذلك لما التزمها»[(٢)]

وثمة نفر من المتكلمين ممن «ينسب إلىٰ أئمة المسلمين ما لم يقولوه؛ فينسبون إلىٰ الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وأبي حنيفة: من الاعتقادات ما لم يقولوا. ويقولون لمن اتبعهم: هذا اعتقاد الإمام الفلاني؛ فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة تبين كذبهم»[(٣)] وقد حكىٰ ابن تيمية نموذجا واقعيا لهذا المسلك، حضره بنفسه في بعض المجالس حيث ذكر كبير القضاة أن «مذهب الشافعي المنصوص عنه كيت وكيت، وذكر القول الذي يعلم هو، وكل عالم أن الشافعي لم يقله، ونقل القاضيان الآخران عن «أبي حنيفة» و«مالك» مثل ذلك، فلما روجع ذلك القاضي قيل له: هذا الذي نقلته عن الشافعي من أين هو؟ أي: أن الشافعي لم يقل هذا. فقال: هذا قول العقلاء، والشافعي عاقل لا يخالف العقلاء، وقد رأيت في مصنفات طوائف من هؤلاء، ينقلون عن أئمة الإسلام المذاهب، التي لم ينقلها أحد عنهم»[(٤)].

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٥٧-٥٩.

(٢) ابن تيمية: إقامة الدليل علىٰ إبطال التحليل ص١٨٠، والفتاوىٰ الكبرىٰ ٦/ ٩٥.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٦٠.

(٤) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٤٧.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا المسلك ما نقل عن الإمام أبي حنيفة في بعض مسائل الطلاق، حيث ذهب إلىٰ أن من قال لامرأته: شئت طلاقك ونواه طلقت، ولو قال أردته أو رضيته ونواه لا يقع الطلاق[1]

وواضح جدا أن أبا حنيفة يتكلم هنا عن مسألة فقهية، تتعلق بما يقع به الطلاق من ألفاظ وصيغ، لكننا نفاجأ بنفر من المتكلمين يستنبطون من هذا الرأي الفقهي مذهبا عقديا للإمام، حيث نسبوا إليه أنه يفرق بين صفة الإرادة وصفة المشيئة لله تعالىٰ، وأنه جعل صفة الإرادة من جنس صفة المحبة والرضا[2]، مع أن كلام أبي حنيفة ليس فيه تنصيص علىٰ ذلك لا من قريب ولا من بعيد، وإنما الأمر كله من باب التخريج والاستنباط، وقياس أصل عقدي علىٰ فرع فقهي، رغم الاختلاف التام بين المقيس، والمقيس عليه.

ومن الأمثلة الأخرىٰ ما نسب لابن أبي زيد القيرواني من إنكار كرامات الأولياء، استنباطا مما قرره في حملته الشديدة وإنكاره البالغ علىٰ مدعي خوارق العادات من الصوفية، وكان القيرواني قد ألف كتابين أحدهما اسمه «الكشف» والثاني «الاستظهار» في الرد علىٰ كتاب في خوارق العادات، ففهم بعض المتصوفة، وكثير من أصحاب الحديث أنه ينكر كرامات الأولياء وشنعوا عليه لذلك، وألف في الرد عليه كثير من أهل الأندلس وأهل المشرق[3]، لكن الراجح أن ابن أبي زيد القيرواني لم ينكر صراحة كرامات الأولياء وإنما أنكر ما يدعيه أهل البدع من وقوع خوارق العادات واعتبارها كرامات لهم، فلم يفهم الكثيرون

---

(١) انظر الكمال بن الهمام: المسامرة شرح المسايرة ص١٣٢، ود. عبد العزيز الحميدي: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ص٣٨.

(٢) انظر الكمال بن الهمام: المسامرة شرح المسايرة ص١٣٢، ود. عبد العزيز الحميدي: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة ص٣٨.

(٣) انظر القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ٦/٢١٩، ود. عبد العزيز الطويان: تحقيق كتاب النبوات لابن تيمية ص١٣١، ١٣٢، ود. محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٢٢٧، ٢٢٨.

مقصوده، ونسبوا إليه القول بإنكار الكرامات مع أنه يقول بإثباتها[1]، وهذا ما مال إليه الباقلاني[2]، والقاضي عياض[3]، وابن تيمية الذي ذكر أن المعتزلة أنكروا كرامات الأولياء، ثم أشار إلىٰ أنه «يحكي هذا القول عن أبي إسحاق الاسفرائيني، وأبي محمد ابن أبي زيد، ولكن كأن في الحكاية عنهما غلطا»[4].

---

(١) انظر د. محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٢٢٧.

(٢) انظر الباقلاني: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات ص٥.

(٣) انظر القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٦/ ٢١٩

(٤) ابن تيمية: النبوات ص١٣١.

٧٥- تؤخذ الأقوال من سياق التأصيل لا من الاستطراد، ولابد من التفرقة بين مقام تقرير المعتقد وتأصيله، وبين مقام الرد والمجادلة[(١)]

ونعني بذلك أن قول العالم -أو المصنفين بصفة عامة- يجب أن يؤخذ من كتاباته المحررة والمؤصلة، والمصنفة خصيصا لبيان عقيدته وتقريرها، وليس من كتاباته الجدلية، التي يستطرد فيها، وينشغل بالرد علىٰ الخصوم وإبطال حججهم، والتي يغلب عليها كثرة النزاع، ومقابلة الحجة بمثلها، ولا تخلو من إلزامات وأساليب جدلية، تعنىٰ ببيان فساد قول الخصوم، أكثر من عنايتها ببيان القول الحق، كما أن المناظر قد يحتاج أن يعبر بألفاظ لا يطلقها إلا في مثل هذا الموضع «وقد يقع في محاورته إطلاق هذه الألفاظ، لأجل اصطلاح النافي ولغته، وإن كان المطلق لا يستجيز إطلاقها في غير هذا المقام»[(٢)]

ومن المغالطات المعروفة: أن يعمد رجل إلىٰ كلام خصمه، الذي ذكره استطرادا، أو علىٰ سبيل التنزل، أو من باب إلزام المخالفين وإفحامهم ومناقضة أقوالهم، فيأتي هذا المتحامل ويجعل كلامه في تلك السياقات المقيدة مذهبا له،

---

(١) انظر تفصيلا لذلك في بحثنا: ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٥٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٤٠، وانظر د. عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن: دعاوىٰ المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد ص١٩٧.

مع أنه لم يصرح بذلك مطلقا، فضلا عن أن كتبه وتقريراته علىٰ النقيض تماما مما نسب إليه.

وللدكتور بكر أبو زيد كلام مهم في هذا الصدد حيث أشار إلىٰ أن «التقييد لتقرير الاعتقاد، ليس كالتقييد للنقض علىٰ أهل الفرق، كالأشاعرة، وذوي الاعتزال مثل الإباضية ... وبيان هذا: أن السلف إذا كتبوا الاعتقاد علىٰ سبيل التقرير والبيان، قصروا ذلك علىٰ موارد النصوص الثابتة، ومنها: عقيدة الطحاوي، وأبي الخطاب الكلوذاني، وابن تيمية في العقيدة الواسطية، وغيرها.

وأما إذا كتبوا للرد والنقض، مثل كتاب: نقض الدارمي عثمان بن سعيد علىٰ بشر المريسي العنيد؛ فإن مقام النقض يفرض الإبطال لكلام الخلفي. ولهذا، فلا يهولنك ما يهرج به الخلف علىٰ السلف، من أنهم أطلقوا علىٰ الله كذا وكذا، كما هوَّش بذلك الكوثري في مقالاته علىٰ أهل السنة، بعبارات نقلها عن الدارمي في نقضه، وقد قفَّ شعري، وحصل في النفس حسيكة علىٰ الإمام الدارمي من خلال نقول الكوثري عنه نص العبارة، وبرقم الصفحة؛ فلما رجعت إلىٰ مقولات المريسي، وصاحبه ابن الثلجي، وجدت أن الدارمي رحمه الله تعالىٰ، أمام عبارات فجة، وإطلاقات خلفية، لا تصدر من متماسك في دينه وعقله. فالدارمي لم يبدأ بتلك العبارات، وإنما هو في مجال النقض، لا في مجال التقرير والله أعلم»[(١)]

ويمكن أن نقسم المصنفات المدونة في العقيدة إلىٰ قسمين، أحدهما: تأصيلي تقريري، يتسم في الغالب بسهولة العبارة ووضوحها، وسوق المعتقد مباشرة دون تطويل، والاعتماد علىٰ أقوىٰ الحجج وأبلغها، وعدم الخوض في تفاصيل الخلافات، أو تفريعات المسائل.

وأما القسم الثاني، فهو كتب الدفاع والرد علىٰ الخصوم، وهي تتسم بطول النفس، وصعوبة العبارة، نوعا ما، وكثرة التفاصيل، والاستطراد والتوسع في

---

(١) د. بكر أبو زيد: الأجزاء الحديثية ص٢٢٨، ٢٢٩.

إيراد الأدلة، ومناقشة الخصوم، ومقارعة الحجة بالحجة، والخوض في المسائل الدقيقة.

ومن الملاحظ علىٰ كتب الردود أن أصحابها لا يخلون من مشابهة المحاربين من بعض الوجوه، ومنها تعويلهم علىٰ كل وسيلة ممكنة لهزيمة الخصوم، حتىٰ لو أدىٰ ذلك للاستعانة بمن يخالفونهم في المذهب والمعتقد، أو الاستعانة ببعض طرقهم ومناهجهم في الاستدلال، ولا شك أن مثل هذا الصنيع متوقع لأن «كل مجادلة نوع من النزال، والمحارب مأخوذ بطريقة محاربه في القتال، متقيد بأسلحته، متعرف لخططه، دارس لمراميه، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثرًا بخصمه، آخذًا عنه بعض مناهجه»[(١)].

وقد صرح الغزالي في مقدمة تهافت الفلاسفة بلجوئه إلىٰ هذا المسلك، حيث أشار إلىٰ أن غرضه من كتابه هو «تنبيه من حسن اعتقاده في الفلاسفة، وظن أن مسالكهم نقية عن التناقض ببيان وجوه تهافتهم، فلذلك أنا لا أدخل في الاعتراض عليهم إلا دخول مطالب منكر، لا دخول مدع مثبت، فأبطل عليهم ما اعتقدوه مقطوعا بإلزامات مختلفة، فألزمهم تارة مذهب المعتزلة، وأخرىٰ مذهب الكرامية، وطورا مذهب الواقفة، ولا أنتهض ذابا عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق إلبا واحدا عليهم، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فلنتظاهر عليهم، فعند الشدائد تذهب الأحقاد»[(٢)].

وثمة نصوص مهمة جدا، اعترف فيها عدد من منظري المذهب الاعتزالي بأن بعض ما صدر عن أئمتهم من أقوال وآراء لم يكن عن اعتقاد حقيقي، وإنما صدر منهم في سياق مناظرة الخصوم ومجادلتهم، ومحاولة الظفر عليهم بكل

(١) انظر د. نيبرج: مقدمة تحقيق الانتصار ص٣٨، والشيخ محمد أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية ص١٢٧.

(٢) الغزالي: تهافت الفلاسفة ص٨٢.

سبيل ممكن، ولذا فلا ينبغي لأحد أن ينسب إليهم تلك الآراء، كما لو كانت من صميم معتقداتهم.

ومن ذلك ما ذكره الخياط في أثناء دفاعه عن أبي الهذيل العلاف تجاه بعض التهم الموجهة إليه، حيث نبه إلىٰ أن «أبا الهذيل ﵀ قد تاب من الكلام في هذا الباب عند ظن الناس به أنه يعتقده، وأخبر أنه كان يناظر فيه علىٰ البور والنظر، أخبر بذلك عنه جماعة ثقات، لا يُتهمون في أخبارهم، فليس يحل لأحد قرفه به»[1].

وعلىٰ نفس المنوال نقل القاضي عبد الجبار اعتذار شيخه أبي هاشم الجبائي عن بعض الآراء التي صرح بها أبو علي الجبائي، فقال «وقد قال شيخنا أبو هاشم ﵀ معتذرًا عن هذه المقالة التي حكاها عن أبي علي ﵀: إنما ذكر ذلك علىٰ طريق البور، لا علىٰ سبيل الاعتقاد؛ لما رأىٰ فساده واضحًا»[2].

---

(١) الخياط: الانتصار ص٥٥.

(٢) القاضي عبد الجبار: المغني١٣/٢٨.

٧٦- من اللازم جمع مقالات العالم المختلفة، وحسن فهمها، وحملها على أحسن محاملها(١)

وهذه القاعدة من الأهمية بمكان في ضبط الأقوال ونسبتها لأصحابها من جهة، كما أنها ضرورة لا غنىٰ عنها في الحكم علىٰ أصحاب المقالات، ومعاملتهم بما يستحقونه دون إفراط أو تفريط، وإنما يسلك معهم مسلك العدل والإنصاف.

وليس صدور الكلام أو المقالة عن العالم كافيا وحده -رغم أهميته وضرورته- لنسبة رأي ما إليه، بل لابد من جانب آخر في غاية الأهمية، وهو حسن فهم كلامه، والتأكد من المعنىٰ المقصود منه، وأن هذا المعنىٰ هو مراد صاحبه فعلا دون تزيد أو تحريف أو نقصان.

وثمة عدد من القواعد المهمة، التي تندرج تحت هذا الضابط، ويؤدي عدم مراعاتها إلىٰ كثير من الخلل في نسبة الآراء لأصحابها، ومن ذلك ما يلي:-

أولا: الوقوف علىٰ سائر ما قاله الشخص أو المذهب عموما في مسألة ما، وضرورة استيعاب كل ما كتب حولها، وعدم الاجتزاء بنص واحد، وترك النصوص الأخرىٰ، التي ربما وضحت المراد من هذا القول، أو قيدت من إطلاقه، أو خصصت من عمومه، أو دفعت عنه إشكالا متوهما.

---

(١) انظر تفصيلا لذلك في بحثنا ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٥٥.

وقد نصح الخطيب البغدادي كل من وقف علىٰ شيء في أول كلام الخصم بألا «يعجل بالحكم به، فربما كان في آخره ما يبين أن الغرض بخلاف الواقع له، فينبغي أن يثبت إلىٰ أن ينقضي الكلام، وبهذا أدب الله تعالىٰ نبيه ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ ويكون نطقه بعلم، وإنصاته بحلم، ولا يعجل إلىٰ جواب، ولا يهجم علىٰ سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلمه»[١]

ثانيا: تتأكد مثل هذه القاعدة مع العلماء الموسوعيين، ممن كثر إنتاجهم، وتعددت كتبهم وتميزوا بالاستطراد وكثرة الموضوعات التي كتبوا فيها، ومن أمثال هؤلاء: الطبري، والغزالي، وابن حزم، والرازىٰ، وابن تيمية، وغيرهم، وليس من العدل والإنصاف أن يقتطع نص واحد كتبه أحدهم ضمن مجلدات عديدة، ثم يقال إنه وحده المعبر عن حقيقة رأيه هذه المسألة.

ثالثا: مراعاة التفرقة بين الكتب المختلفة للعلماء ذوي التصنيف الغزير من حيث طبيعتها وتخصصها وأسلوبها، فهناك فارق واضح بين كتب مختصرة تأصيلية تقريرية، وأخرىٰ موسعة يغلب عليها الطابع السجالي والجدلي.

رابعا: كذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار مسألة التخصص، فلا يؤخذ رأي العالم ابتداء في مسألة عقدية من كتبه الفقهية أو الأصولية أو التاريخية أو الأدبية، وإنما يؤخذ من كتبه المصنفة في العقيدة.

وتظهر أهمية هذا الضابط مع العلماء الذين كتبوا في أكثر من علم، وتطورت مناحي تفكيرهم عبر مراحل حياتهم المختلفة، وعلىٰ سبيل المثال فإن: ابن رشيد هو الفقيه المحقق صاحب بداية المجتهد، وهو أيضا الفيلسوف الكبير صاحب فصل المقال، وتهافت التهافت، والكشف عن مناهج الأدلة، وشرح كتب أرسطو، والغزالي هو المتكلم الأشعري، والفقيه الشافعي، والفيلسوف المتعمق،

---

(١) الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه ٢/ ٢٥٩.

والصوفي الزاهد، وفخر الدين الرازي أيضا هو المفسر الشهير، والمتكلم الكبير، والأصولي صاحب المحصول، والفيلسوف صاحب المطالب العالية أو شرح الإشارات.

خامسا: من الضروري معرفة السياق أو الظرف التاريخي الذي قيلت فيه المقالة أو الفتوىٰ من عالم معين، وهل كانت تمثل حكما عاما، أم تعاملا مع ظرف معين له خلفيات وأسباب معينة، دفعت العالم للتعامل معه بمثل هذه الطريقة.

ولا شك أن بعض أراء العلماء ومواقفهم لا يمكننا فهمهما فهما صحيحا إلا إذا وضعناها في السياق العام الذي ظهرت فيه -تاريخيا وفكريا واجتماعيا- والتي ربما دفعت بعضهم لاتخاذ مواقف شديدة، أو إطلاق عبارات حادة تتناسب مع رؤيتهم لخطر مذهب أو مقالة ما.

وفي ظني أن بعض أحكام الإمام أحمد، وعدد من الأئمة المعاصرين له علىٰ الجهمية والقائلين بخلق القرآن، وموقفهم من قضية اللفظ بالقرآن لابد أن يراعىٰ فيها ما جرىٰ في محنة خلق القرآن، والخطر الكبير الذي رآه الإمام أحمد محدقا بالأمة من جرائها، لكن الإشكال هو أن بعض أتباع الإمام أحمد فهموا كلامه خطأ، وزادوا عليه قدرا أو نوعا -كما نبه ابن تيمية- فالإمام أحمد كفر نوعا من أهل البدع كالجهمية، لكن بعض من أخطأ فهم كلامه عمم الحكم، وجعل البدع نوعا واحدا، حتىٰ أدخل فيه المرجئة والقدرية، كذلك ذم الإمام أحمد أصحاب الرأي بمخالفتهم الحديث والإرجاء، فوصل الأمر عند البعض إِلَىٰ التكفير واللعن[1]، كما أنهم لم يحرروا الفرق بين النوع والعين في الحكم، وظنوا أن كلام الإمام عن كفر أو بدعية الفعل، يعني تكفير أو تبديع كل من تلبس به، وذلك غير صحيح بالمرة.

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ١٨٥.

سادسا: حسن الفهم لكلام العالم، وتفسير مدلول الألفاظ بحسب ما يعنيه المتكلم ويقصده، وبحسب العرف اللغوي والاصطلاحي الشائع في عصره، وليس وفقا لعرف لاحق، أو تطور دلالي جد بعد ذلك.

ولا أظن أن أحدا يجادل في أن مدلول اللفظ لأي متكلم إنما يكون بحسب ما يعنيه المتكلم، ويتصوره[1]، ولا يصح أن يحاكم لفهم خصومه أو منتقديه «والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه، ويناظر عليه»[2]

ومن القواعد الفقهية المعروفة أنه يجب حمل كلام الناطقين علىٰ مرادهم ما أمكن[3]، ويدل عليها حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» ويندرج في ذلك وجوب تفسير كلام المتكلم بعضه ببعض، وأخذ كلامه كاملا «وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به علىٰ معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنىٰ لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنىٰ الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه علىٰ خلاف المعنىٰ الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ. . ، وترك حمله علىٰ ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده وكذبا عليه»[4].

أما من «فسر مراد متكلم -أي متكلم كان- بما يعلم الناس أنه خلاف مراده، فهو كاذب مفتر عليه، وإن كان المتكلم من آحاد العامة، ولو كان المتكلم من المتنبئين الكذابين، فإن من عرف كذبه إذا تكلم بكلام وعرف مراده به، لم

---

(١) انظر ابن تيمية: الجواب الصحيح ٣/ ٢٨١، ود. حمدي القريقري: قواعد ابن تيمية في الرد علىٰ المخالفين ص٩٧.

(٢) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٥٢١.

(٣) انظر د. خالد المشيقيح: شرح القواعد والأصول الجامعة للسعدي ص٢٧٧

(٤) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٤٤.

يجز أن يكذب عليه، فيقال أراد كذا وكذا، فإن الكذب حرام قبيح علىٰ كل أحد سواء كان صادقا أو كاذبا»[1]

وللسياق أيضا أهمية كبير في فهم كلام أي متكلم، وبدونه لا يتم فهم المراد فهما صحيحا، لأنه «يرشد إلىٰ تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة علىٰ مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته»[2]

والعلم بمراد المتكلم ليس مقصورا علىٰ طريق واحد، بل «يعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة علىٰ الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلىٰ الثاني أوضح لأرباب المعاني والفهم والتدبر. وقد يعرض لكل من الفريقين ما يخل بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ التقصير بها عن عمومها، وهضمها تارة، وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ، فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين»[3]

سابعا: إحسان الظن ما أمكن، وحمل الكلام علىٰ أحسن محامله، ورد المتشابه أو المجمل من كلام المتكلم إلىٰ الواضح والمحكم، وعدم إدانة الشخص بنص واحد محتمل، وهدر عشرات النصوص الواضحة، وعدم التفتيش في النوايا، وتحميل الكلام ما لا يحتمل، كما يجب التفرقة بين زلة اللسان أو سبق القلم، وبين الخطأ المتعمد ولا شك أنه «من أعظم التقصير نسبة الغلط إلىٰ متكلم، مع إمكان تصحيح كلامه، وجريانه علىٰ أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر»[4]

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٣٥٦.

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ٤/ ٨.

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ٣٨٧.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٣١/ ١١٤.

ويشهد لهذا كله النصوص الشرعية الآمرة بإحسان الظن بالمسلمين عموما، فضلا عن أهل العلم والفضل، والمحرمة لإساءة الظن بهم، مثل قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢] وقال تعالىٰ: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢] وقال النبي ﷺ: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**»[١]

وقد حث الصحابة والتابعون الأمة علىٰ اتباع هذا المنهج[٢]. فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول «ولا تظنن بكلمة خرجت من مسلم شرا، وأنت تجد لها في الخير محملا»[٣]، وعن سعيد بن المسيب قال «كتب إلي بعض إخواني من أصحاب رسول الله ﷺ «أن ضع أمر أخيك علىٰ أحسنه ما لم يأتك ما يغلبك، ولا تظنن بكلمة خرجت من امرئ مسلم شرًا وأنت تجد لها في الخير محملًا»[٤]، وقال أبو قلابة «إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه، فالتمس له العذر جهدك، فإن لم تجد له عذرا فقل في نفسك: لعل لأخي عذرا لا أعلمه»[٥].

وللأسف الشديد فإن هناك نماذج كثيرة لأحكام وإطلاقات بحق علماء ومذاهب لم تلتزم بالضوابط السابقة، ولم تخل من تشويه لآراء الخصوم، وتحميلها ما لا يفهم نصا من ألفاظها، أو اجتزاء الكلام من سياقه العام، أو حمله علىٰ أسوأ معانيه، وكثيرا ما حصل تحريف وإساءة فهم لكلام العلماء، وقد لا يكون سبب ذلك الكذب المتعمد، وإنما ضعف المعرفة بحقيقة أقوال الناس ومرادهم، وهو أمر قد يتعسر علىٰ بعض الناس، ويتعذر علىٰ بعضهم[٦]، وربما يسمع بعضهم لفظة فيفهمها علىٰ غير وجهها، ويشدد النكير علىٰ أصحابها مع أنهم لم يقصدوا هذا المعنىٰ المستنكر[٧].

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣)

(٢) انظر د. عبد الرحمن علوش: فقه التعامل مع الأخطاء علىٰ منهج السلف ص٤٤.

(٣) السيوطي: الدر المنثور ٧/ ٢٢.

(٤) البيهقي: شعب الإيمان ٦/ ٣٢٣.

(٥) أبو نعيم: حلية الأولياء ٢/ ٢٨٥.

(٦) انظر ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٣٠٣.

(٧) انظر السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل، ضمن أربع رسائل في الجرح والتعديل ص٥٣.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك، ما جرىٰ للمحدث الكبير ابن حبان البستي رحمه الله، بسبب قوله إن «النبوة هي العلم والعمل»[1] حيث حكم عليه بعض معاصريه بالزندقة، وهجر، وكتب فيه إلىٰ الخليفة فكتب بقتله، لكنه خرج إلىٰ سمرقند قبل أن يقتل.

ولا يخفىٰ أن قول ابن حبان في ظاهره مشكل جدا، وهو موافق لقول الفلاسفة القائلين بأن النبوة كسبية، ويمكن أن تنال بالاجتهاد، وهو قول باطل، مخالف لما عليه طوائف الأمة بأسرها من أن النبوة وهبية واصطفاء من الله القائل: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]

لكن مع تحفظنا علىٰ تلك العبارة لما فيها من إيهام، فلا شك أنه يمكن بسهولة أن تحمل علىٰ محمل حسن، يبرئ ابن حبان من هذا المنزلق الوعر، لا سيما أن سيرته وكتبه، ومنهجه العام، وكونه من محدثي الأمة الكبار يجعله بعيدا جدا عن قصد المعنىٰ الفلسفي، والذي لا يصدر في الغالب إلا عن رجل تشرب ذلك المنهج، وتبنىٰ نظريته المعرفية، وما فيها من إعلاء لشأن العقل ودوره، بحيث يمكن أن يوصل لمرتبة النبوة إما بنظر واجتهاد، وإما بالتلقي عن العقل الفعال، وكلها أمور لم يقل بها ابن حبان مطلقا.

ولعل الاعتبارات السابقة هي التي حدت ببعض أهل العلم من القدامىٰ والمحدثين[2] إلىٰ توجيه كلام ابن حبان وحمله علىٰ المحمل الحسن، ومن ثم يصير معنىٰ قوله إن النبوة هي العلم والعمل أي أن «عماد النبوة العلم والعمل، لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين، وذلك لأن النبي يصير بالوحي عالما، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا

---

(١) انظر ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥٢/٢٥٣، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢/٢٣٦، والذهبي: تاريخ الإسلام ٢٦/١١٤، وابن حجر: لسان الميزان ٥/١١٣.

(٢) انظر الذهبي: ميزان الاعتدال ٣/٥٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/٩٦، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٠، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢/٢٣٦ وابن حجر: لسان الميزان ٥/١١٣، والمعلمي اليماني: التنكيل ١/٤٣٧، ود. بشار معروف: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص١٢٧، ود. بكر أبو زيد: تصنيف الناس بين الظن واليقين ص٨٧، ومحمد الثاني: ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي ص٣٢١.

الاعتبار قوله النبوة العلم اللدني، والعمل المقرب إلىٰ الله، فالنبوة إذا تفسر بوجود هذين الوصفين الكاملين . . . . والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أنا لا نسوغ لأحد إطلاق هذا إلا بقرينة، كقوله ﷺ: **الحج عرفة**»[1] [2]

(١) رواه أحمد (١٨٧٧٣)والترمذي (٨٨٩) والنسائي (٣٠١٦)

(٢) ابن حجر: لسان الميزان ٥/١١٣، ١١٤.

٧٧- كثيرا ما تبتلى الشخصيات الكبيرة، بمن يغالي في حبها أو بغضها، ومن يكذب عليها، ومن ينسبها لمذهبه الباطل

وهذه ظاهرة مطردة، وشواهدها أكثر من أن تحصر، وحتىٰ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، لم يسلموا من وجود غلاة ضالين في الحب والبغض، وهذا عبد الله ورسوله: عيسىٰ بن مريم عليه السلام، غلت فيه اليهود والنصارىٰ.

فأما اليهود فعادوه، وآذوه، وكفروا به، ورموا أمه ببهتان عظيم، وزعموا أنهم قتلوه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَبِكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَىٰ مَرْيَمَ بُهْتَانًا عَظِيمًا ﴿١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ وأما النصارىٰ فعبدوه، وزعموا أنه الله، أو ابن الله، وثالث ثلاثة، كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾

ومن الصحابة نجد أن عليا رضي الله عنه قد اختلفت الفرق في شأنه اختلافا شديدا، ما بين خوارج تكفره وتستبيح دمه، ونواصب تبغضه وتسبه وتذمه، وروافض يغلون فيه ويزعمون عصمته، ويقدمونه علىٰ سائر الصحابة، بل يسبغون عليه شيئا من خصائص الربوبية، كالعلم بالمغيبات والتصرف في الكون.

وبعد عهد الصحابة نجد نماذج كثيرة لأئمة وعلماء كبار من ذوي الصيت الواسع، والتأثير البارز، وقد تنازعتهم تيارات عدة، ونسبت إليهم اتجاهات مختلفة، وأضيفت إليهم أكاذيب هم براء منها، ومن أمثلة هؤلاء الأئمة[١]: الحسن البصري، وجعفر الصادق، وزيد بن علي، وجابر بن زيد، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، وغيرهم الكثير، وقد افتري علىٰ هؤلاء الأعلام في حياتهم أو بعد مماتهم، ونسبت إليهم آراء مستشنعة، ومعتقدات باطلة، مما حدا بهم لإعلان براءتهم التامة مما دس عليهم وإنكارهم الشديد علىٰ من فعل ذلك.

فالحسن البصري رحمه الله (ت١١٠هـ) انتحلته المعتزلة، والصوفية، والشيعة، وغيرهم وكل فرقة حاولت أن تعده ضمن رءوس مذهبهم»[٢]، وزيد بن علي رحمه الله (ت١٢٢هـ) تناوشته اتجاهات مختلفة، وادعته كل من المعتزلة والزيدية، وقيل إنه تتلمذ علىٰ واصل بن عطاء إمام المعتزلة، كما نسب إليه كتاب كامل يعد عمدة في المذهب الزيدي، وهو كتاب «المجموع» مع أنه لا دليل صحيح علىٰ نسبة هذا الكتاب إليه، كما لا يوجد دليل معتبر علىٰ نسبته للاعتزال أو التشيع الزيدي، وقد عده الكثير من المؤرخين الثقات ضمن أهل السنة والجماعة[٣].

وممن ابتلي بهذا الأمر أيضا الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ) والذي دست عليه كتب ورسائل هو بريء منها، مثل كتاب الحيل[٤]، كما نسبت إليه آراء مكذوبة أثناء حياته، وقد بلغه أن بعض الناس نسب إليه القول بنفي رؤية الرب سبحانه في الآخرة موافقة للمعتزلة، فكتب إليه رسالة يعاتبه علىٰ تحريف كلامه قائلا «وأما ما قيل لك بأني أزعم أن الرب تبارك وتعالىٰ لا ينظر إليه أهل

(١) انظر تفصيلا لذلك في بحثنا ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٢٩.

(٢) الذهبي: تاريخ الإسلام ٧/ ٦١، ٦٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٨٢.

(٣) انظر في الكلام تفصيلا عن معتقد زيد بن علي رحمه الله، وكتابه المجموع:- الشيخ محمد أبو زهرة: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه ص٣٨، ٣٩، ٥٠، ٢٣٣، ود. علي سامي النشار: نشأة الفكر ٢/ ١٢٢، ود. شريف الخطيب: زيد بن علي وآراؤه الاعتقادية ص٨٥، ١٠٥، ١٤٤.

(٤) انظر محمد أبو زهرة: أبو حنيفة حياته وعصره ص٤٧٠.

الجنة؛ سبحان الله العظيم! كيف تأتي بما لست من قائليه، والله تعالىٰ يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] ولو قلت لا ينظرون لكنت بقول الله عزَّ وجلَّ من المكذبين، ولكنك حرفت علي قولي»[١]

وحينما ظهرت مسألة اللفظ بالقرآن واختلفت الآراء حولها، حرصت كل طائفة أن تنسب قولها للإمام المبجل أحمد بن حنبل «فكل واحدة من الطائفتين، الذين يقولون لفظنا بالقرآن غير مخلوق، والذين يقولون لفظنا وتلاوتنا مخلوقة، ينتحل أبا عبد الله، وتحكي قولها عنه، وتزعم أنه كان علىٰ مقالتها، لأنه إمام مقبول عند الجميع؛ ولأن الحق الذي مع كل طائفة يقوله أحمد، والباطل الذي تنكره كل طائفة علىٰ الأخرىٰ يرده أحمد»[٢]

وهكذا صارت الطائفة القائلة إن «لفظنا وتلاوتنا غير مخلوقة ينتسبون إليه، ويزعمون أن هذا آخر قوليه، أو يطعنون فيما يناقض ذلك عنه، أو يتأولون كلامه بما لم يرده. والطائفة الذين يقولون إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وإن الله لم يتكلم بحروف القرآن: يقولون: إن هذا قول أحمد وأنهم موافقوه، كما فعل ذلك أبو الحسن الأشعري. فيما ذكره عن أحمد وفسر به كلامه وذكر أنه موافقه، وكما ذكر القاضي أبو بكر الباقلاني في تنزيه أصحابه من مخالفة السنة وأئمتها كالإمام أحمد، وكما فعله أبو نعيم الأصبهاني في كتابه المعروف في ذلك، وكما فعله أبو ذر الهروي والقاضي عبد الوهاب المالكي، وكما فعله أبو بكر البيهقي في الاعتقاد في مناقب الإمام أحمد»[٣].

وابن قتيبة العالم السني الكبير رحمه الله (ت٢٧٦هـ) انتحل عليه كتاب بأكمله، وهو كتاب «الإمامة والسياسة» وقد امتلأ هذا الكتاب المدسوس بمرويات وأخبار تطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وتشوه تاريخهم، وتوحي بأن صاحب هذا الكتاب شيعي

(١) انظر د. محمد بن عبد الرحمن الخميس: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص١٤١

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٦١.

(٣) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص١٠٨، ١٠٩، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٦٣، ٣٦٤.

وليس سنيا[1]، وثمة دلائل عديدة علىٰ براءة ابن قتيبة من هذا الكتاب جملة وتفصيلا، كما بين ذلك العديد من الباحثين[2]، والظاهر أن المؤلف الحقيقي للكتاب رجل شيعي، أراد أن يروج لكتابه، فنحله عالما كبيرا مثل ابن قتيبة[3].

وأبو الحسن الأشعري رحمه الله (ت٣٢٤هـ) لم يخل ممن افترىٰ عليه، ونحله أقوالا لم يقل بها مطلقا، وادعىٰ أن ما صرح به في كتبه مثل الإبانة والمقالات لا تعبر عن حقيقة مذهبه، وقد «ابتلي بطائفتين: طائفة تبغضه، وطائفة تحبه، وكل منهما يكذب عليه، ويقول: إنه صنف هذه الكتب تقية، وإظهارا لموافقة أهل الحديث والسنة من الحنبلية، وهذا كذب علي الرجل، فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل ذلك عن خواص أصحابه، ولا يخرج عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته، فدعوىٰ أحد في أنه كان يبطن خلاف ما يظهر. دعوىٰ مردودة عقلًا وشرعًا، بل من تدبر كلامه في هذا الباب تبين له قطعًا أنه كان ينصر ما أظهره»[4]

وأبو حامد الغزالي رحمه الله (ت٥٠٥هـ) نسبت إليه كتب كثيرة لا دليل مطلقا علىٰ أنها من تأليفه، بل هي مكذوبة منتحلة، ومن يقرأ كتاب «مؤلفات الغزالي» للدكتور عبد الرحمن بدوي[5] يهوله وجود هذا الكم الكبير من الكتب المفتراة

---

(١) وكتب ابن قتيبة المختلفة وآراؤه المبثوثة فيها قاطعة بسنيته، ولا سيما كتابيه تأويل مختلف الحديث، والاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة، وقد وصف بأنه خطيب أهل السنة، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة، وانظر كتاب د. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة، مكتبة الصديق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

(٢) انظر تعليق محب الدين الخطيب علىٰ العواصم والقواصم ص٢٦١، وانظر أيضا كتاب د. عبد الله عسيلان: كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ، ود. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة ص٨٧

(٣) انظر د. علي العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة ص٨٧، ود. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة ٣/ ١١٤٠.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٠٤.

(٥) انظر الدكتور عبد الرحمن بدوي: مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

علىٰ شخصية واحدة، وحتىٰ لو كانت بمكانة الغزالي الكبيرة، والتي أحدثت تأثيرا هائلا في مسيرة الفكر الإسلامي.

وفي مقدمة كتابه الاعتصام ذكر الشاطبي (ت٧٩٠هـ) قائمة طويلة من التهم التي وجهت إليه لما أنكر البدع، ورام الإصلاح، وحث علىٰ اتباع السنة، حيث قامت عليه القيامة، وتواترت الملامة، وفوق إليه العتاب سهامه، ونسب إلىٰ البدعة والضلالة، وأنزل منزلة أهل الغباوة والجهالة، فتارة نسب إلىٰ الرفض وبغض الصحابة ﷺ، لأنه لم يلتزم ذكر الخلفاء الراشدين منهم في الخطبة علىٰ الخصوص،، وتارة نسب إلىٰ معاداة أولياء الله الصالحين بحجة معاداته بعض الفقراء المبتدعين المخالفين للسنة، المنتصبين -بزعمهم- لهداية الخلق، وتارة نسب إلىٰ مخالفة السنة والجماعة، بناء منهم علىٰ أن الجماعة التي أمر باتباعها، وهي الناجية: ما عليه العموم وإن خالف السلف الصالح، ولم يعلموا أن الجماعة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان(١).

ومن الشخصيات التي كان لها نصيب وافر من هذا الأمر أيضا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والذي اتهم بالعديد من الاتهامات الباطلة، وما فتئ خصومه «متخرصين عليه بالكذب الصراح، مختلقين عليه، وناسبين إليه ما لم يقله ولم ينقله، ولم يوجد له به خط، ولا وجد له في تصنيف ولا فتوىٰ، ولا سمع منه في مجلس»(٢).

وقد وصل الأمر إلىٰ أن زورت عليه بعض الكتب في حياته، تتضمن عقائد منحرفة، وقد بلغه ذلك فقال «بلغني أنه زور علي كتاب إلىٰ الأمير ركن الدين الجاشنكير، أستاذ دار السلطان، يتضمن ذكر عقيدة محرفة، ولم أعلم بحقيقته؛ لكن علمت أنه مكذوب. وكان يرد علي من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره، فأجيبه بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة»(٣) كذلك

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٢٤-٢٨.

(٢) البزار: الأعلام العلية ص٧٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٦١.

كان خصمه اللدود القاضي ابن مخلوف يشيع عنه أمورا لا يقولها عاقل، فضلا عن مسلم أو عالم، وفي ذلك يقول ابن تيمية «وهو دائما يقول عني: إني أقول إن الله في زاوية ولد ولدا، وهذا كله كذب»[1]

ولم يقتصر الدس علىٰ جانب الاعتقاد فحسب، بل امتد إلىٰ الجانب السياسي، فادعي عليه أنه يراسل التتار ويتحالف معهم، مع أنه كانت له مواقف عظيمة في محاربتهم، وقد ذكر ابن كثير في حوادث سنة (٧٠٢هـ) أنه وقع في يد نائب السلطنة كتاب مزوّر، فيه أن الشيخ -أي ابن تيمية- وجماعة معه كاتبوا التتار، ويرغبونهم في تغيير نائب السلطان علىٰ الشام، فلما وقف عليه نائب السلطنة عرف أنه مفتعل، ففحص عن واضعه، فإذا هو فقير معروف بالشر والفضول، حيث وجد معه ومع من يعاونه مسودة الكتاب، فتحقق نائب السلطنة من ذلك، وعزره تعزيرًا عنيفًا[2]، كذلك حاول بعض حساده أن يشوا به، زاعمين أنه يطلب الملك[3].

وثمة شخصيات أخرىٰ كثيرة أصابها من داء الحسد والحقد والافتراء نصيب وافر، والأمثلة تطول في هذا الأمر[4]، بحيث يندر أن نجد عالما مجتهدا، أو مصلحا مجددا، لم يرم بالابتداع والانحراف، أو ينسب إليه ما هو منه براء،

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٥٥.

(٢) انظر ابن كثير: البداية والنهاية ١٤/ ٢٦، ود. عبد الله الغصن: دعاوىٰ المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٧٧، ٧٨.

(٣) البزار: الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص٧٢، ٧٣، ود. عبد الرحمن المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ١٧١.

(٤) انظر شكوىٰ ابن الوزير من ذلك في العواصم من القواصم ١/ ٢٢١، ود. علي الحربي: ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية ص٤٨٣، وانظر بعضا مما تعرض له الشوكاني، كتابه أدب الطلب ص٩٨، وسعيد إبراهيم: الإمام الشوكاني وآراؤه الاعتقادية ص٥٧، وانظر في الكلام عن دعاوىٰ المهاجمين للشيخ محمد بن عبد الوهاب: عبد العزيز العبد اللطيف: دعاوىٰ المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض. وضوابط توثيق الآراء العقدية ص٣٤

وكما نبه الشاطبي، فإنه قلما يجد المرء «عالما مشهورا، أو فاضلا مذكورا، إِلَّا وقد نبذ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوىٰ قد يداخل المخالف»[1] وذكر السبكي أنه «ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون»[2]

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ص٣٨.

(٢) السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل، ضمن أربع رسائل في الجرح والتعديل ص٢٠.

القسم الثالث

قواعد وضوابط متعلقة متعلقة

بمنهجية الرد وأصوله، وطرقه

٧٨- إن كنت ناقلا فالصحة، أو مدعيا فالدليل

وتنطلق هذه القاعدة من حقيقة مهمة، وهي: أن الأدلة والحجج التي يقيمها أي مدع لإثبات صحة قوله في باب العقائد لا تعدو أحد نوعين:-

فإما أن تكون حججا نقلية، مدارها علىٰ الخبر، وحينئذ فلابد من التأكد من ثبوتها، وصحة الطريق الذي وصلتنا من خلاله، وإما أن تكون حججا عقلية، ولابد حينئذ من إقامة الدليل علىٰ صحتها، ولا يشترط أن تكون منقولة عن أحد، وإنما شرطها أن يشهد لثبوتها البرهان العقلي المبني علىٰ مقدمات صحيحة.

وكل دعوىٰ عارية من برهان نقلي ثابت الإسناد، أو عقلي صحيح المقدمات، فهي مردودة علىٰ صاحبها، ولا قيمة لها في ميدان الحجاج، وإثبات الحقائق والرد علىٰ المخالفين.

وثمة صياغة أخرىٰ لهذه القاعدة ذكرها بعضهم، وهي أن «المعقول برهانه في نفسه، والمنقول موكول لأمانة ناقله» والمقصود بذلك أن «ما كان معقولًا، فبرهانه في نفسه، فلذلك لا يحتاج لمعرفة قائله، إلا من حيث كون ذلك كمالًا فيه. والمنقول موكول لأمانة ناقله، فلزم البحث والتعريف لوجهه. وما تركب منهما احتيط له بالتعرف والتعريف»[١]

(١) أحمد زروق: قواعد التصوف ص٤٨.

وقد تتابعت النصوص الشرعية في ذم القول بغير علم، وعدم قبول أي دعوىٰ بلا برهان معتبر يشهد لها، ويدل علىٰ صحتها وصدقها، وما لم يوجد مثل هذا البرهان فالدعوىٰ ساقطة لا قيمة لها، وكذلك ذم من يعولون علىٰ الظنون والأوهام(١).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البَقَرَة: ١١١] وقوله تعالىٰ: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأَحقَاف: ٤] وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعَام: ١٤٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكَهف: ١٥] وقال تعالىٰ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يُونس: ٦٨] وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ﴾ [الصَّافَات: ١٥٦]

ومن أوجه الدلالة أيضا علىٰ المطالبة بدليل نقلي أو عقلي علىٰ صحة أي دعوىٰ، أنه «لما كان الطريق إلىٰ الحق هو السمع والعقل -وهما متلازمان- كان من سلك الطريق العقلي دله علىٰ الطريق السمعي وهو صدق الرسول، ومن سلك الطريق السمعي بين له الأدلة العقلية كما بين ذلك القرآن، وكان الشقي المعذب من لم يسلك لا هذا ولا هذا، كما قال أهل النار: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [المُلك: ١٠] وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحَج: ٤٦]»(٢)

---

(١) انظر الشنقيطي: آداب البحث والمناظرة ص٨٤، وعبد الرحمن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ص٣٦٥، ود. زاهر الألمعي: مناهج الجدل في القرآن الكريم ص٤٤٧، ود. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/ ٦٩١، ومنهج الجدل والمناظرة ٢/ ٦٨٥، وأحمد قوشتي: أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية ص٥٧، ود. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه في الكتاب والسنة ص٣١٠، ود.حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٣٣.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٣٩٤. وانظر أيضا ١/ ٥٧، ومجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣١٦.

وقد نفىٰ الله سبحانه أن يكون للشرك وأهله حجة سمعية أو عقلية، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ۖ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤] فطالبهم الله تعالىٰ أولا بالطريق العقلي وثانيا بالطريق السمعي، ونظيره قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠][1]

ومن الأدلة علىٰ المطالبة بصحة النقل علىٰ وجه الخصوص: قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣-٩٤]

والأنبياء عليهم السلام في دعوتهم لأممهم كانوا يؤكدون علىٰ أنهم جاءوا ببينة وآية تدل علىٰ صدق نبوتهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ﴾ [الأعراف: ٧٣] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ﴾ [الأعراف: ٨٥] وقال تعالىٰ: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧] وغير ذلك من الآيات.

كذلك ذم الله كل من تكلم، أو حاجج، أو جادل بغير علم، وإنما بالهوىٰ والظنون، فقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

---

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٣٩٤، ٣٩٥، ومجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣١٦.

[الأعراف: ٣٣] وقال تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦] وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨] وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]

وأما أحاديث السنة الدالة علىٰ هذا المعنىٰ فهي كثيرة، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**»(١) وقال ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتىٰ إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**»(٢) وقال ﷺ: «**من أفتىٰ بغير علم كان إثمه علىٰ من أفتاه**»(٣) وقال ﷺ: «**من أفتىٰ بغير علم كان إثمه علىٰ من أفتاه، ومن أشار علىٰ أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خانه**»(٤)

وليس تحريم القول بغير علم مقصورا علىٰ الأمور الشرعية من حلال أو حرام فحسب، بل هو عام في كل الأمور -وإن كان الكلام بغير علم في دين الله علىٰ وجه الخصوص أعظم جرما، وأشد إثما- ويدل علىٰ ذلك قول النبي ﷺ: «**من تطبب ولا يعلم منه طب، فهو ضامن**»(٥)

ومن تطبيقات هذه القاعدة: مطالبة كل محتج بمنقول أن يثبت صحته، ومطالبة كل مدع لدليل عقلي أن يبرهن علىٰ ثبوت دعواه، ومن قواعد المناظرة

---

(١) رواه البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣)

(٢) رواه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣)

(٣) رواه أبو داود (٣٦٥٧) وابن ماجه (٥٣) والدارمي (١٥٩)

(٤) رواه أبو داود (٣٦٥٧) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١١٠١٣)

(٥) رواه أبو داود (٤٥٨٦) والنسائي (٤٨٣٠) وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٣٥)

المعروفة: أنك إن كنت ناقلا عن غيرك: فللخصم أن يطلب منك تصحيح النقل بأن يقول لك: صحح نقلك أو: لا نعلم صحة نقلك. فيلزمك حينئذ تصحيحه بإحضار الكتاب الذي نقلت عنه مثلا. وكذا يجوز للخصم أن يبطل النقل بدليل وأن يثبت نقيضه بدليل، وإن كنت مدعيا لما تكلمت به، ولم تقم دليلا علىٰ مدعاك: فللخصم أن يطلب منك الدليل، وقد يقيم دليلا علىٰ خلاف مدعاك[1].

والتبعة في هذا الإثبات بشقيه النقلي والعقلي، إنما تقع علىٰ عاتق المستدل بهما، أما المنازع والرافض لذلك فليس ملزما ببيان كذب النقل ولا فساد العقل، إلا إن فعل ذلك تبرعا.

وكثيرا ما سلك أهل العلم هذا المسلك مع دعاوىٰ المخالفين، والتي قد تكون نقلا ضعيفا أو موضوعا، أو دلالة ضعيفة، أو استدلالا عقليا فاسدا.

والسمة الغالبة علىٰ جل استدلالات الشيعة والصوفية: أنها نقول ضعيفة أو موضوعة لا زمام لها ولا خطام، بينما الغالب علىٰ أهل الكلام: قياسات عقلية فاسدة[2] مع جهل شديد بالمنقول وتمييزه.

وقد وصف ابن قدامة المقدسي أهل الكلام بأنهم «أجهل الناس بالآثار، وأقلهم علما بالأخبار، وأتركهم للنقل، فمن أين لهم علم بهذه؟ ومن نقل منهم شيئا لم يقبل نقله ولا يلتفت إليه، وإنما لهم الوضع والكذب وزور الكلام»[3] كذلك أكثر ابن تيمية -في سياق نقضه لاستدلال ابن المطهر الحلي علىٰ صحة مذهب الشيعة[4]- من التنبيه إلىٰ تهافت المعقول والمنقول الذي يحتجون به، وأن «الرافضة ليس لهم عقل صريح، ولا نقل صحيح، ولا يقيمون حقا، ولا يهدمون باطلا، لا بحجة وبيان، ولا بيد وسنان»[5] أما ما يذكرونه من نقول يعزونها

---

(١) انظر هارون عبد الرازق: فن آداب البحث والمناظرة ص٢٠، ٢١.

(٢) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/ ٦٩٢، ومنهج الجدل والمناظرة ٢/ ٦٨٧.

(٣) ابن قدامة: تحريم النظر في علم الكلام ص٣٦،

(٤) انظر د. أحمد الصويان: أصول وقواعد منهجية، قراءات في منهاج السنة ص٨٣-٨٦، ١٠٤.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة ٤/ ٦٩.

للرسول ﷺ أو لأئمتهم، فمن المعلوم «أن المنقولات لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة علىٰ ذلك، وإلا فدعوىٰ النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوىٰ»[(١)] ومن ثم فإن «أقل ما يجب علىٰ المحتج بالمنقولات أن يذكر الإسناد الذي يعلم به صحة النقل، وإلا فمجرد ما يذكر في الكتب من المنقولات لا يجوز الاستدلال به، مع العلم بأن فيه شيئا كثيرا من الكذب»[(٢)]

ومن الضوابط المهمة في هذا الباب أن إثبات كذب النقل ليس مسئولية النافي، بل يكفيه المطالبة بصحة النقل، وإذا أورد المخالف منقولا ما فليس «علينا أن نبين أن هذا كذب، بل يكفينا المطالبة بصحة النقل، فإن الله لم يوجب علىٰ الخلق أن يصدقوا بما لم يقم دليل علىٰ صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق»[(٣)]

ومن استخدامات أهل العلم لهذه القاعدة في الرد علىٰ المخالفين من خارج الملة: إبطال الجويني لزعم النصارىٰ أن الرب ﷻ جوهر، حيث قال لهم «لم سميتم ربكم جوهرا، أقلتم ذلك متحكمين عن غير دليل؟ أم أسندتموه إلىٰ دليل؟

فإن زعموا أنهم قالوه بغير دليل، فقد اعترفوا بأنه لا عصمة معهم، ولا حجة تعضدهم، وهذا ما لا يرتضيه صاحب مذهب لنفسه. ولو يسوغ ذلك في المذاهب، لاتسع الخرق، واستوىٰ المحق والمبطل. وأقرب ما يلزم علىٰ ذلك تجويز تلقيب الله تعالىٰ بما له اشتقاق من الألقاب وبما لا اشتقاق له، وهذا مما لم يصر إليه أحد من مثبتي الصانع.

وإن زعموا أنهم قالوا ما قالوه عن دليل، قسمت عليهم مدارك الأدلة، وهي تنحصر في قضية عقل، أو نص كتاب من رسول، أو إجماع الأئمة عند مثبتيه، هذه هي القواطع من الأدلة، فإن ادعوا أنهم أثبتوا ما قاله عقلا، كان ذلك خروجًا منهم عن التحقيق، فإن العقول لا تدل علىٰ إثبات اللغات، وتثبيت الأسماء وتخصيصها بالمسميات، وأنها تثبت تواضعًا واصطلاحًا أو توقيفًا،

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٥.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٤١.

(٣) المصدر السابق ٧/ ٨٧.

ولا يتوصل إليها بقضية عقلية. ووضوح ذلك يغنىٰ عن الإغراق فيه، ولا سبيل لهم إلىٰ الاستدلال بكتاب، إذ ليس في كتابهم إثبات هذا الاسم لله، فكيف وكتابهم ليس بلغة العرب! ولم يدّع أحد من النصارىٰ اشتمال الإنجيل علىٰ ذلك. والإجماع عندهم ليس بحجة مقطوع بها، فلم يبق لهم متعلق»[1].

(١) الجويني: الشامل في أصول الدين ص٥٧١، ٥٧٢.

٧٩- الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولابد من التحديد الدقيق لأي مفهوم أو مسألة قبل الحكم عليها إثباتا أو نفيا، وقبولا أو ردا

وهذه قاعدة شرعية عقلية، دلت عليها النصوص، وشهدت لها حقائق العقول، ومقتضاها: أن الحكم علىٰ أي شيء لابد أن يسبق أولا بفهم معناه، وتحديد المقصود منه، وأنه لا يصح بحال أن يحكم المرء علىٰ ما لم يعرفه، أو لم يتبين حقيقته، ومن فعل ذلك فهو متخرص مجازف، لا يعدو أن يكون جاهلا أو صاحب هوي.

وقد ذم الله تعالىٰ من كذب بما لم يحط به علما، فقال تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩] أي أنهم «سارعوا إلىٰ تكذيب القرآن من غير أن يتدبروا ما فيه، ويقفوا علىٰ ما احتوىٰ عليه من الأدلة والبراهين الدالة علىٰ حقيقته. وقيل معناه: بل كذبوا بما في القرآن من ذكر الجنة والنار، والحشر والقيامة، والثواب والعقاب وغيرها، مما لم يحيطوا بعلمه؛ لأنهم كانوا ينكرون ذلك له. وقيل: إنهم لما سمعوا ما في القرآن من القصص، وأخبار الأمم الخالية، ولم يكونوا سمعوها قبل ذلك .. أنكروها لجهلهم»[1] وعلىٰ كلا

(١) محمد الأمين الهرري: حدائق الروح والريحان ١٢/ ٢٤٩.

المعنيين[1]، فقد ذمهم الله لمسارعتهم إلىٰ تكذيب ما لم يفهموه، ولم يتبينوا المراد به.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ [الكهف: ٦٨] إشارة إلىٰ أن الحكم علىٰ الشيء تابع للمعرفة به، حيث نبه الخضر موسىٰ عليه السلام إلىٰ أنه كيف يصبر علىٰ ما يرىٰ من الأفعال التي لا يعلم وجه الصواب فيها؛ لأنه يحكم فيها بمبلغ علمه، وأنىٰ له أن يصبر علىٰ أمر، ما أحاط بباطنه وظاهره، ولا علم المقصود منه ومآله؟[2]، والمعنىٰ «كيف تصبر يا موسىٰ علىٰ ما ترىٰ مني من الأفعال التي لا علم لك بوجوه صوابها، وتقيم معي عليها، وأنت إنما تحكم علىٰ صواب المصيب وخطأ المخطئ بالظاهر الذي عندك، وبمبلغ علمك، وأفعالي تقع بغير دليل ظاهر لرأي عينك علىٰ صوابها»[3]

ومن الفوائد المستنبطة من هذه الآية «الأمر بالتأني والتثبت، وعدم المبادرة إلىٰ الحكم علىٰ الشيء، حتىٰ يعرف ما يراد منه وما هو المقصود» ومنها أيضا أن «السبب الكبير لحصول الصبر، إحاطة الإنسان علما وخبرة، بذلك الأمر، الذي أمر بالصبر عليه، وإلا فالذي لا يدريه، أو لا يدري غايته ولا نتيجته، ولا فائدته وثمرته ليس عنده سبب الصبر لقوله: ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا﴾ فجعل الموجب لعدم صبره: عدم إحاطته خبرا بالأمر»[4]

كذلك نهىٰ النبي ﷺ عن القضاء والحكم بين الناس حال الغضب، فقال: «**لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان**»[5] ومما قيل في وجه الحكمة والتعليل لهذا النهي: أن «الغضبان لا يتصور القضية تصورًا تامًا، ولا يتصور تطبيقها علىٰ النصوص الشرعية تطبيقًا تامًا، والحكم لا بد فيه من تصور القضية، ثم تصور

---

(١) انظر ابن الجوزي: زاد المسير ٢/ ٣٣١.

(٢) تفسير السعدي ص٤٨١، والمختصر في التفسير ص٣٠١.

(٣) تفسير الطبري ١٨/ ٧١.

(٤) تفسير السعدي ص٤٨٢

(٥) رواه البخاري (٧١٥٨) ومسلم (١٧١٧)

انطباق الأدلة عليها؛ لأن الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره، والحكم علىٰ الشيء لا بد فيه من معرفة الموجِب للحكم، والغضبان لا يتصور ذلك، لا القضية ولا انطباق الأحكام عليها، ولذلك نهىٰ النبي ﷺ أن يقضي بين اثنين وهو غضبان»[1]

ومن المهم جدا في الردود والمناظرات وألوان الجدل المختلفة، أن يبدأ أولا بتحرير معاني المصطلحات، وضبط التعريفات المهمة للقضايا موضع الخلاف، وتحرير محل النزاع تحريرا منضبطا، يمنع من تشتت النقاش وتفرعه إلىٰ حوارات جانبية لا طائل من ورائها، ومن المعلوم أن حدود الأشياء وتفسير معانيها، تتقدم الحكم عليها «فإن الحكم علىٰ الأشياء فرع عن تصورها. فمن حكم علىٰ أمر من الأمور -قبل أن يحيط علمه بتفسيره، ويتصوره تصورا يميزه عن غيره- أخطأ خطأ فاحشا»[2]

و كل رد علىٰ المخالف لا يمكن أن يصلح أو يكتمل، إلا بعد الفهم العميق لكلامه، والتحليل الدقيق لأقواله، وهذا الفهم هو الأصل الذي يجب أن يبنىٰ الرد عليه، وكل بناء أسس علىٰ أصل هزيل فهو مؤذن بالانهيار، وإذا كان التصور مغلوطا أو قاصرا كان الحكم كذلك، ولذا فإن من الواجب علىٰ القاصد للرد «أن يصرف همه ابتداء إلىٰ تفهم قول المردود عليه، وأن تسلم إرادته في تفهمه هذا، فيكون قاصدًا أن يفهم قول المخالف كما هو، لا كما يريده ويستبطنه ذلك الراد، وأن يكون تفهمه منطلقًا من ذات المخالف لا من أعدائه وخصومه، فلا ينتقل إلىٰ مرحلة النقد إِلَّا وقد انكشف له مذهب ذلك المخالف كما هو فيعيه وعيًا دقيقًا، ويفهمه من كل جوانبه، ويجمع بين المتفق ويفرق بين المختلف. ويميز بين ما ذكره أصالةً وما ذكره تبعًا.

ولا شك أن تجاوز هذه المرحلة برمتها من شأنه أن يثمر أسوأ الثمرات، وأن يؤول بالحال إلىٰ أسوأ المآلات، بل لعل السكوت عن البدعة والضلالة خير

---

(١) ابن عثيمين: الشرح الممتع ١٥/ ٣٠٠.

(٢) السعدي: التوضيح والبيان لشجرة الإيمان ص٤١,

من أن يتصدىٰ للرد عليها من لم يفهمها فهمًا عميقًا، فيكون قوله مدعاةً للسخرية عند المردود عليه وللأسىٰ عند أصحابه، ويكون فعله حجة لصاحب الضلال ليظهر سذاجة وخواء من تصدىٰ للرد عليه»[١]

وقد تتابعت أقوال العلماء في بيان اشتراط فهم الشيء أولا، وحسن إدراكه قبل الرد عليه، وتنبيههم إلىٰ أن قدرا كبيرا من الخلاف الناشئ بين الفرق والمذاهب: سببه استخدام ألفاظ مجملة، ومعانٍ مشتبهة، لا يحدد فيها طرفا النزاع محل اختلافهما تحديدًا وافيًا بالمراد، يعرف به كلٌّ منهما قوله وقول خصمه، ثم ينافح عنه بعد ذلك ما وسعه الجهد، حتىٰ ربما تخاصم اثنان علىٰ إطلاق ألفاظ ونفيها، ولو سئل أحدهما عن معنىٰ ما قاله لم يتصوره، فضلًا عن أن يعرف دليله[٢].

وممن نص علىٰ ذلك القاضي عبد الجبار الذي ذكر أنه «لا يحسن أن نتكلم في وصف لشيء أو حكم له ما لم نعلم ذلك الشيء»[٣] كذلك أشار الغزالي إلىٰ أن «رد المذهب قبل فهمه والاطلاع علىٰ كنه رمىٰ في عماية»[٤] ونقل العمراني أنه «من لم يطلع علىٰ دلائل خصمه لم يقدر علىٰ قطعه وقصمه»[٥] واشترط ابن تيمية فهم مذاهب المخالفين أولا «ثم الاشتغال بالاعتراض»[٦] كما نبه علىٰ أن «أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء»[٧] وجعل ابن الوزير «من حق الناقض لكلام غيره أن يفهمه أولا، ويعرف ما قصد به ثانيا، ويتحقق معنىٰ مقالته، ويتبين فحوىٰ عبارته، فأما لو جمع لخصمه بين عدم الفهم لقصده،

---

(١) صناعة التفكير العقدي ص٣٠٩، ٣١٠.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ١١٤.

(٣) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٣٩.

(٤) الغزالي: المنقذ من الضلال ص١٢٦.

(٥) العمراني: الانتصار في الرد علىٰ القدرية الأشرار ١/ ٩٠.

(٦) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/ ١٨٠.

(٧) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٤١٢، والتسعينية ١/ ٣٣١، والصفدية ٢/ ٣٠.

والمؤاخذة له بظاهر قوله، كان كمن رمىٰ فأشوىٰ، وخبط خبط عشوا»[1] وذكر ابن عثيمين أن «من القواعد المعروفة المقررة عند أهل العلم: الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره؛ فلا تحكم علىٰ شيء إلا بعد أن تتصوره تصورا تاما؛ حتىٰ يكون الحكم مطابقا للواقع»[2]

ويزداد الأمر أهمية في التعامل مع المصطلحات التي يكثر استعمالها في العلوم المختلفة، ومنها علم الاعتقاد، ولا شك أن ضبط المصطلح وألفاظ التخاطب بصفة عامة ضرورة شرعية وعلمية، يؤدي إهمالها إلىٰ كثير من النتائج السيئة، لا سيما مع المصطلحات المجملة التي تحتمل أكثر من معنىٰ، حتىٰ إنه يمكن القول بأن «أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل علىٰ حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها، فينكرها من يريد باطلها، فيرد عليه من يريد حقها، وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأىٰ منه عجائب، وخلصه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف»[3]

وكم من خلافات نشأت بسبب عدم تحرير معاني المصطلحات، أو وضع كل طرف معنىٰ يختلف عن المعنىٰ الذي يريده الآخر، وكثيرا ما يثور الخلاف في مسألة «ويشتد الجدال في موضوع ويظهر أن المتجادلين علىٰ خلاف فيما بينهم، وهم في الواقع علىٰ اتفاق، ولو حددت ألفاظهم لتجلىٰ لهم أنهم علىٰ رأي واحد. وليس منشأ الخطأ في الفهم إلا الغلط في تحديد الألفاظ، أو غموضها وتعقيدها والتباسها، لذلك كان «فولتير» يبدأ المناقشة دائمًا بقوله: حدد ألفاظك، فالعلم بمعاني الألفاظ علمًا صحيحًا لا يُستغنىٰ عنه للتفكير الصحيح، ولا للحكم الصحيح»[4]

---

(١) ابن الوزير: العواصم والقواصم ١/ ٣٨.

(٢) ابن عثيمين: شرح الأصول من علم الأصول ص٦٤٥.

(٣) ابن القيم: شفاء العليل ص١٣٦.

(٤) أ. س. رابوبرت: مبادئ الفلسفة ص٣٤، ٣٥، ترجمة أحمد أمين.

ومثلما يجب التحديد الدقيق، لأي مفهوم أو مسألة قبل الحكم عليها إثباتا أو نفيا، فإن من الواجب أيضا تصور مورد النزاع في المسائل الخلافية وتحريره، ولعل جانبا كبيرا من الاختلاف بين الفرق سببه عدم تصور مورد النزاع تصورا بينا، أو حصر الأقوال في أقوال بعينها ويكون الصواب قولا آخر غيرها.

وقد أشار أهل العلم إلىٰ أن «كثيرًا من نزاع العقلاء يكون لكونهم لم يتصوَّروا تصورًا تامًّا ما تنازعوا فيه، ولو تصوروه تصورًا تاما لارتفع النزاع»(١) كما أن كثيرا من نزاعهم سببه أنهم «لا يتصورون مورد النزاع تصورا بينا، وكثير من النزاع قد يكون الصواب فيه في قول آخر غير القولين اللذين قالاهما، وكثير من النزاع قد يكون مبنيا علىٰ أصل ضعيف إذا بين فساده ارتفع النزاع»(٢)

ولهذا السبب فقد نهىٰ كثير من السلف والأئمة عن إطلاق القول في «موارد النزاع بالنفي والإثبات، وليس ذلك لخلو النقيضين عن الحق، ولا قصور أو تقصير في بيان الحق، ولكن لأن تلك العبارة من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة علىٰ حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين»(٣) وثمة أمثلة كثيرة من هذا القبيل(٤) مثل: مسألة اللفظ بالقرآن، وما جرىٰ فيها من محنة شديدة للإمام البخاري، ومسألة التحسين والتقبيح، ومسألة الأحرف التي أنزلها الله علىٰ آدم ﷺ وغير ذلك.

---

(١) ابن تيمية: جامع المسائل المجموعة السابعة ص٣٨٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٥٧.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٦، ٧٧.

(٤) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية ١٢/ ٥٧، وجامع المسائل المجموعة السابعة ص٣٨٠، وعبد الله الجديع: العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص٢٢٣.

٨٠- لا بد من أصل يرجع إليه عند الاختلاف، وبدون تقرير ذلك لا يمكن أن تتم مناظرة أو نقاش ذو جدوى

والخطوة الأولىٰ التي يجب البدء بها في أي مناظرة أو حوار بين طرفين: هي وضع الموازين أو المصادر المعرفية التي يحتج بها ويتحاكم إليها، وتكون معيارا تختبر من خلاله صحة الآراء وتحدد قبولها من رفضها.

وبدون البدء بتلك الخطوة يكون النقاش كله عبثيا، ودورانا في حلقة مفرغة لا طائل من ورائها، إذ يمكن أن يحتج أحد الطرفين بمصدر معرفي ما والآخر أصلا لا يسلم به، ثم يحدث العكس من الطرف الآخر.

وفي القرآن الكريم ما يشهد لأهمية الاتفاق علىٰ وضع الأسس والقواعد الثابتة لأي حوار علمي قبل البدء فيه، كما في قصة موسىٰ مع الخضر عليهما السلام، حيث قال له: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٠] فطلب الخضر من موسىٰ ألا يفاتحه بالسؤال عن شيء أنكره منه ولم يعلم وجه صحته حتىٰ يبتدئ هو. وهذا من آداب المتعلّم مع المعلم، وفي هذا إشارة أيضا إلىٰ أنهما اتفقا علىٰ أصل مهم من أصول الحوار؛ فضبط السؤال والجواب بما فيه مصلحة وبما يتناسب مع الحال، ومما هو داخل في مورد

البحث والنزاع يعين علىٰ الوصول إلىٰ المقصود المراد من المحاورة والمناقشة[1].

وقد نبه أهل العلم إلىٰ أهمية هذا التأسيس للأصول التي تحاكم إليها الآراء عند النزاع، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عبد العزيز الكناني في مناظرته لبشر المريسي أمام المأمون من أن «كل متناظرين علىٰ غير أصل يكون بينهما يرجعان إليه إذا اختلفا في شيء من الفروع، فهما كالسائر علىٰ غير الطريق، لا يعرف الحجة فيتبعها ويسلكها، وهو لا يعرف الموضع الذي يريد فيقصده، ولا يدري من أين جاء فيرجع يطلب الطريق، فهو علىٰ ضلال أبدا. ولكننا نؤصل بيننا أصلا، فإذا اختلفنا في شيء من الفروع رددناه إلىٰ الأصل، فإن وجدناه فيه وإلاّ رمينا به ولم نلتفت إليه». قال عبد العزيز: فقال لي المأمون «نعم ما قلت، فاذكر الأصل الذي تريد أن يكون بينكما، ويذكر أيضا هو مثله حتىٰ تتفقا علىٰ الأصل فتؤصلاه بينكما»[2].

كذلك أشار الشاطبي إلىٰ أن «الخصمين إما أن يتفقا علىٰ أصل يرجعان إليه أم لا، فإن لم يتفقا علىٰ شيء؛ لم يقع بمناظرتهما فائدة بحال، . . . وإذا كانت الدعوىٰ لا بد لها من دليل، وكان الدليل عند الخصم متنازعا فيه، فليس عنده بدليل؛ فصار الإتيان به عبثا لا يفيد فائدة ولا يحصل مقصودا، ومقصود المناظرة رد الخصم إلىٰ الصواب بطريق يعرفه؛ لأن رده بغير ما يعرفه من باب تكليف ما لا يطاق؛ فلا بد من رجوعهما إلىٰ دليل يعرفه الخصم السائل معرفة الخصم المستدل. وعلىٰ ذلك دل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية [النساء: ٥٩]؛ لأن الكتاب والسنة لا خلاف فيهما عند أهل الإسلام، وهما الدليل والأصل المرجوع إليه في مسائل التنازع.

---

(١) انظر تفسير القاسمي ٧/ ٤٩، وتفسير السعدي ص٤٨١، وفتحي الموصلي: فقه الحوار مع المخالف ص٢٣.

(٢) عبد العزيز الكناني: الحيدة والاعتذار ص٣١.

وبهذا المعنىٰ وقع الاحتجاج علىٰ الكفار؛ فإن الله تعالىٰ قال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]. فقررهم بما به أقروا، واحتج عليهم بما عرفوا؛ حتىٰ قيل لهم: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾، أي: فكيف تخدعون عن الحق بعد ما أقررتم به، فادعيتم مع الله إلها غيره؟»[1]

وضرورة وجود أصل يرجع إليه عند الاختلاف، ويكون متفقا عليه بين المتناظرين: من الشروط اللازمة في كل المجالات، لا فرق في ذلك بين مجال الأحكام الفقهية العملية، ومجال المسائل العقدية العلمية.

وفي باب الاعتقاد علىٰ وجه الخصوص؛ فإن المناظرة إذا كانت بين سني وغيره من المبتدعة أيا كانت فرقته «فلا بد أن يتفقا قبل المناظرة علىٰ أصل يرجعان إليه عند الاختلاف، فإن كان المبتدع لا يقول بالعمل بكتب أهل السنة، ولا بقول الأئمة الأربعة وغيرهم من المحدثين وغيرهم من أهل السنة، فلا بد من أن السني يجتهد باللطف وحسن السياسة، حتىٰ يلزمه أولا بالإلزامات العقلية التي تلجئه إلىٰ الإقرار والاعتراف بأصل يكون مرجعا عند الاختلاف كالقرآن العزيز.

كأن يقول: هل تؤمن بأن ما بين دفتي المصحف كلام الله المنزل علىٰ سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته، المتحدىٰ بأقصر سورة منه؟ فإن أنكر ذلك، أو شك فيه كفر؛ فلا يحتاج إلىٰ المناظرة معه، بل تجرىٰ عليه أحكام الكافرين. وكذا إن أعتقد أن في القرآن تغييرا وتبديلا لأنه مكذب لقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وإذا أقر واعترف وقال: أؤمن بأن ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالىٰ، المنزل علىٰ سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته، المتحدىٰ بأقصر سورة منه»[2] ألزم بما فيه من الآيات، وما تدل عليه من الأحكام.

---

(١) الشاطبي: الموافقات ٥/ ٤١٥.

(٢) أحمد زيني دحلان: رسالة في كيفية المناظرة مع الشيعة والرد عليهم ص٣١، ٣٢.

وخلاصة الأمر أنه «ينبغي لمن ناظر غيره أن يؤسس الأسس التي يتفق عليها المتناظران، ثم إذا حصل الاتفاق وتم الالتئام؛ انتقل منه إلىٰ المواضع المختلفة فيها بلطف ولين وهدوء»[1] ولا شك أن تحديد تلك الأصول قد يختلف باختلاف المتناظرين، ومواقفهم المختلفة من مصادر الاستدلال المعروفة -وهي النقل والعقل والحس- ومنهجية التعامل معها.

ففي الجدال مع المنتسبين للملة لابد أن «أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله -إما العقلي وإما الخبري السمعي- ويعرف دلالة القرآن علىٰ هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد»[2]

ولابد أيضا من الاتفاق علىٰ حجية أنواع الأدلة المختلفة قبل البدء بالمناظرة، ففي النقاش مع الشيعي مثلا لابد من الاتفاق علىٰ قطعية ثبوت النص القرآني، وأنه لم ينقص أو يزد، ومن زعم ذلك فهو خارج من الملة أصلا.

كذلك لابد من تحديد المنهج الصحيح في فهم القرآن، وكيفية استنباط المعاني منه، وهل هو موقوف علىٰ الأئمة المعصومين كما تزعم الشيعة أم لا، وهل له ظاهر وباطن لا يعلمه إلا نفر قلائل، أم أن فهم معانيه ممكن لكل من استكمل أدوات الفهم المعروفة.

وقبل الاحتجاج بالسنة أو الإجماع لابد من تحرير المراد منهما، وبيان القول الصحيح من ذلك، وعلىٰ سبيل المثال: فإن مفهوم سنة الرسول ﷺ عند أهل السنة يعني ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، ويضاف لذلك عند المحدثين الصفة الخلقية أو الخلقية[3].

---

(١) انظر فتحي الموصلي: فقه الحوار مع المخالف ص٢٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ١٤٥، ١٤٦.

(٣) انظر ابن جماعة: المنهل الروي ص٤٠، والصنعاني: توضيح الأفكار ١/ ٣، والقاسمي: قواعد التحديث ص١٢٣، وطاهر الجزائري: توجيه النظر ص٤٠.

والسنة بهذا المفهوم تقتصر علىٰ ما أضيف للنبي ﷺ فحسب من تلك الأمور الأربعة، وهي الأقوال، والأفعال، والتقريرات، والأوصاف، أما أقوال صحابة رسول الله ﷺ -مهما علا قدرهم، وارتفعت مكانتهم- فليست من السنة بمعناها الخاص، ولا تسمىٰ أحاديث، وإنما تسمىٰ آثارا أو أخبارا، أو في أحسن الأحوال أحاديث موقوفة، وهناك خلاف كبير في مدىٰ حجيتها، مذكور بالتفصيل في كتب الأصول عند كلامهم عن حجية أقوال الصحابة(١).

لكننا نجد أن مفهوم السنة عند الشيعة(٢) يأخذ منحىٰ آخر مغايرا، حيث تطلق علىٰ «كل ما يصدر عن المعصوم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ»(٣) وربما ظن الواقف علىٰ هذا التعريف لأول وهلة أنه لا فرق بينه وبين تعريف أهل السنة، لكن الأمر ليس كذلك؛ إذ إن المعصوم عند أهل السنة هو رسول الله ﷺ فقط؛ بينما تعطي الشيعة صفة العصمة لآخرين غير رسول الله ﷺ، وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر(٤).

وكذلك الحال فيما يتعلق بالإجماع، حيث يقصد به عند أهل السنة «اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ في عصر من العصور بعد وفاته علىٰ حكم شرعي»(٥). بينما الأمر مختلف عند الشيعة الإمامية(٦)، حيث يلحظ المتأمل لكلام الأصوليين منهم عن حجية الإجماع أن مدار الحجة الحقيقية علىٰ قول الإمام، وليس علىٰ الإجماع في حد ذاته(٧). وقد نسبت كتب الأصول عند أهل السنة إلىٰ الشيعة

---

(١) انظر الجصاص: الفصول في الأصول ٣/ ٣٦٢، والغزالي: المستصفىٰ ص١٦٨، والنووي: المجموع ١/ ٩٧، وابن تيمية: الفتاوىٰ الكبرىٰ ٥/ ٧٩، وابن القيم: إعلام الموقعين ١/ ٦٤، والزركشي: البحر المحيط ٨/ ٥٥.

(٢) انظر مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص١٢٣.

(٣) محمد تقي الحكيم: السنة في التشريع الإسلامي ص٨، والأصول العامة للفقه المقارن ص: ١٢٢.

(٤) انظر الكليني: الكافي ١/ ١٨٧، والمجلسي: بحار الأنوار ٢٤/ ٣٥٥، ٣٢/ ٣٢٥، ود. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة الإمامية ١/ ٣٠٨.

(٥) انظر علي حسب الله: أصول التشريع الإسلامي ص١٠٩، ود. سعد شلبي: الإجماع ص٣٠.

(٦) انظر مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص١٢٥

(٧) انظر د. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة الإمامية ١/ ٤٠٣.

أنهم أنكروا كون الإجماع الذي هو اتفاق المجتهدين من الأمة حجة، ومع ذلك فقد عولوا علىٰ الإجماع واحتجوا به «لكن لا لكونه قول المجتهدين من الأمة، وإلا لتناقض قولهم، بل لكونه مشتملا علىٰ قول الإمام المعصوم، إذ عندهم أن كل زمان لا يخلو عن إمام معصوم يجب نصبه، وعلىٰ التقدير فمتىٰ اتفق المجتهدون فلا بد من موافقة الإمام لهم، وإلا لم يوجد اتفاق أهل الحل والعقد، وإذا وجد اتفاق قول الإمام معهم كان حجة، لا من حيث هو، بل بواسطة قول الإمام المعصوم»[1].

وليس هذا الكلام من قبيل أقوال الخصوم وتشنيعاتهم فحسب، بل هو عين ما أقرت به المصنفات الشيعة المصنفة في أصول الفقه، سواء في القديم أو الحديث، ومن أقوال المتقدمين ما ذكره ابن المطهر الحلي من أن «الإجماع كاشف عن قول الإمام، لا أن الإجماع حجة في نفسه، من حيث هو إجماع»[2]، ونفس المعنىٰ نجده صراحة عند واحد من أبرز من كتبوا في أصول الفقه من الشيعة المعاصرين، وهو محمد رضا المظفر وكذا عند آية الله الخميني[3].

وإذا انتقلنا إلىٰ ميدان آخر، وهو النقاش مع المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة، فلابد أيضا من بيان الموقف من حجية الأدلة النقلية عموما، وهل تفيد القطع أم الظن، وهل يحتج بها في كل مسائل العقيدة وأبوابها، أم يفرق بين مسائل وأخرىٰ، وما حكم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في باب الاعتقاد عموما؟

فكل هذه مسائل منهجية مهمة، يتعين البدء بتحريرها، وتحديد الموقف الصحيح الراجح منها قبل البدء بالنقاش، وبدون ذلك لا يتصور الوصول لفائدة حقيقية، إلا إذا اتفق الطرفان مثلا علىٰ التخلي مؤقتا عن المصادر المختلف عليها، وحصر الاستدلال فيما هو متفق عليه فحسب.

---

(١) السبكي: الإبهاج شرح المنهاج ٢/ ٣٦٤، وانظر أيضا الرازي: المحصول ٤/ ١٤٥، والآمدي: الإحكام ١/ ٢٨٣، الإسنوي: نهاية السول ٣/ ٢٤٧.

(٢) الحلي: معارج الأصول ص١٢٦.

(٣) الخوميني: تهذيب الأصول تقرير بحث السيد الخميني، للسبحاني ٢/ ١٦٧.

أما الجدال مع المخالفين من خارج الملة، فلابد أولا من الاتفاق علىٰ المصادر المعرفية المعتبرة عند الطرفين، وكما نبه الرازي فإن «من أنكر نبوته ﷺ فلا فائدة في الخوض معه في تفاريع الشرع»[1]

وفي هذا الموضع يظهر إشكال مهم، تسبب في وقوع أخطاء كبرىٰ أثرت في المنهج الاستدلالي لدىٰ المتكلمين، وصبغته بصبغة لم يستطع الفكاك منها، وأعني بذلك ما تقرر لديهم أن غير المقر بالإسلام لا يصح أن يحتج عليه بنصوص الكتاب والسنة، بل لابد أن يكون الاحتجاج معه بالعقل أو الحس فحسب.

وقد يبدو هذا الكلام معقولا للوهلة الأولىٰ، لكن موضع الإشكال فيه أنه تعامل مع النصوص الشرعية علىٰ أنها مجرد أخبار لا تتضمن مدلولات عقلية وحججا برهانية، تصلح لأن يحتج بها علىٰ كل جاحد، مثلما كان الرسول ﷺ يخاطب المشركين بالقرآن، ويتلوه عليهم وهم في الأصل غير مقرين بنبوته، ولا مصدقين أن القرآن كلام الله تعالىٰ.

وكان من اليسير الخروج من هذا الإشكال، لو تم التعامل مع النصوص الشرعية علىٰ أنها تدل من جهتين: الأولىٰ من جهة كونها أخبارا ووحيا من الله يجب تصديقه، وهذا يخاطب به المسلم، والثانية من جهة أنها في نفسها تتضمن براهين وحججا كافية لإلزام كل مخالف، وهذا يخاطب به كل أحد حتىٰ غير المسلم «والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين»[2].

---

(١) تفسير الرازي ٢/ ٨٣.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ١١٠.

٨١- ليست العبرة بكثرة الإيرادات، أو حشد الحجج الضعيفة، إنما العبرة بقوة الدليل وصحته

فالغاية المقصودة من الاستدلال: الوصول إلىٰ الحق، وإثباته بدليله، وترسيخ اليقين به، وهداية المتشكك، وإقامة الحجة علىٰ المعاند، وكل ذلك موقوف علىٰ إقامة الدليل الصحيح المفيد للمطلوب، والسالم من الاعتراضات.

ولا شك أن العبرة ليست بالكم وإنما بالكيف، وليست بكثرة الاستدلالات الضعيفة، وإنما بقوة الحجة ونصاعتها، وكما نبه ابن تيمية، فإن إقامة «دليل واحد صحيح المقدمات، سليم عن المعارضة خير من عشرين دليلا مقدماتها ضعيفة بل باطلة، وهي معارضة بأصح منها يدل علىٰ نقيضها»(١)

ومن مساوئ الإكثار من الأدلة دون تمييز بين صحيحها من باطلها، أو قويها من ضعيفها، أنها تفتح بابا للتشغيب والتشويش من قبل الخصوم، حيث يتوقفون عند الأدلة الضعيفة، باذلين وسعهم في بيان تهافتهم، ثم يصورون لأتباعهم من ضعيفي التمييز أن حجج مخالفيهم كلها من هذه الشاكلة، ومن ثم يصرفونهم عن تأمل الأدلة الصحيحة، والاستفادة منها.

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٤٢١.

وصحيح أن بعض الأدلة تساق للتعضيد والتقوية لا للاحتجاج الأصلي، لكن ذلك كله مشروط بمراعاة الأحوال، وعدم فتح ثغرة يشوش من خلالها الخصوم.

ومن الثغرات التي ينفذ من خلالها المبطلون «العجز والتفريط الواقع في المنتسبين إلىٰ السنة والحديث: تارة يروون ما لا يعلمون صحته، وتارة يكونون كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، ويعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة علىٰ حقائق الأمور»[1] وقد غاب عن هؤلاء النفر من المقصرين أن «العلم إنما يتم بصحة مقدماته، والجواب عن معارضاته؛ ليحصل وجود المقتضي وزوال المانع»[2]

ولابن تيمية نص مهم ومطول يبين عن إنصافه وموضوعيته، حيث انتقد نفرا من المنتسبين إلىٰ السنة، وتقصيرهم بأنواع مختلفة من التقصير في باب الاستدلال، ترجع إلىٰ عدم فهم معاني النصوص، أو تمييز صحيحها من ضعيفها، أو عدم الإجابة عما يعارضها، ومن الآثار السيئة المترتبة علىٰ هذا التقصير في الاستدلال: تسلط نفاة الصفات من الفرق المختلفة، الذين استغلوا «قصور المنتسبين إلىٰ السنة وتقصيرهم، تارة بأن لا يعرفوا معاني نصوص الكتاب والسنة، وتارة بأن لا يعرفوا النصوص الصحيحة من غيرها، وتارة لا يردون ما يناقضها ويعارضها، مما يسميه المعارضون لها العقليات»[3]

ومن مظاهر هذا القصور الذي وجد لدىٰ طائفة من المنتسبين إلىٰ السنة، المصنفين فيها: ضعف المعرفة بالحديث وفقه معانيه، وربما «تجد الرجل الكبير منهم يصنف كتابا في أخبار الصفات، أو في إبطال تأويل أخبار الصفات، ويذكر فيه الأحاديث الموضوعة مقرونة بالأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول، ويجعل القول في الجميع واحدا، وقد رأيت غير واحد من المصنفين في السنة علىٰ

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٣.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٨٦.

مذهب أهل الحديث -من أصحاب مالك وأحمد والشافعي، وغيرهم من الصوفية، وأهل الحديث، وأهل الكلام منهم- يحتجون في أصول الدين بأحاديث لا يجوز أن يعتمد عليها في فضائل الأعمال، فضلا عن مسألة فقه، فضلا عن أصول الدين. والأئمة كانوا يروون ما في الباب من الأحاديث التي لم يعلم أنها كذب -من المرفوع والمسند والموقوف وآثار الصحابة والتابعين- لأن ذلك يقوي بعضه بعضا، كما تذكر المسألة من أصول الدين، ويذكر فيها مذاهب الأئمة والسلف. فثم أمور تذكر للاعتماد، وأمور تذكر للاعتضاد، وأمور تذكر لأنها لم يعلم أنها من نوع الفساد، ثم بعد المعرفة بالنصوص لا بد من فهم معناها»[1]

(١) ابن تيمية: الصفدية ١/٢٨٦، ٢٨٧.

٨٢- شرط صحة الدليل:
ثبوت اللزوم بين المدلول والدليل

ولا شك أن تحديد ما هو جدير بأن يكون دليلا، وتمييز الدليل من الشبهة، أو المغالطة من الأهمية بمكان، لا سيما أن كثيرا مما يسميه الناس دليلًا من العقليات والسمعيات ليس بدليل «وإنما يظنه الظان دليلًا، وهذ متفق عليه بين العقلاء، فإنهم متفقون علي أن ما يسمي دليلًا من العقليات والسمعيات قد لا يكون دليلًا في نفس الأمر»[1]

وهذا الخلط في تمييز الأدلة حاصل في باب الأدلة السمعية والعقلية علىٰ حد سواء، فقد يزعم الناس أن أمرا ما دليل عقلي وهو ليس كذلك، وأيضا «من الناس من يدخل في الأدلة الشرعية ما ليس منها، كما أن منهم من يخرج منها ما هو داخل فيها»[2]

وليس قصدنا في هذه القاعدة أن نناقش أنواع الأدلة الكلية، وما الذي يعد منها حجة ودليلا معتبرا وما ليس كذلك، بل المقصود الأساسي هو جانب التطبيق والتفصيل، بمعنىٰ أنه قد يكون الدليل في نفسه صحيحا وحجة، لكنه ليس دليلا علىٰ مسألة بعينها يساق لإثباتها.

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٩٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٠٠.

ومن ذلك مثلا استدلال نفاة الصفات بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أو استدلال الخوارج بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ أو استدلال المغالين في الأولياء والصالحين بقوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

ففي الأمثلة المذكورة، لا يشك مؤمن أن القرآن أعظم دليل وحجة من حيث العموم، لكن ما ساقوه آنفا ليس دليلا علىٰ المسائل المبتدعة التي أرادها هؤلاء القوم، لعدم وجود تلازم أصلا بين الدليل -الآية- وبين ما احتج به عليها من قول فاسد.

ولعل أهم ضابط ومميز لما يستحق أن يكون دليلا علىٰ أي أمر من الأمر، هو تحقق التلازم بينه، وبين المدلول، بما يعني أن الحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل: هي اللزوم بين الدليل والمدلول، وكل برهان أو دليل تحقق فيه هذا الأمر فهو برهان صحيح ومعتبر، بغض النظر عن صورته أو صياغته.

ووفقا لهذا الضابط المذكور، فلابد لمن ساق دليلا علىٰ أي أمر من الأمور، أن يتأكد من تحقق التلازم المشار إليه، لأن «كل مستلزم للشيء يصلح أن يكون دليلا عليه، إذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم، والدليل ملزوم للمدلول عليه، وهذا من شأن الدليل، فإنه يلزم من ثبوته ثبوت المدلول عليه، ولهذا يجب طرد الدليل، ولا يجب عكسه، لكن إذا كان اللازم المدلول عليه أظهر من الملزوم -الذي هو الدليل- كان الاستدلال بالملزوم علىٰ اللازم خطأ في البيان والدلالة»(١)

ونظرا لطبيعة علاقة التلازم بين الدليل والمدلول فإن «كلًا من المتلازمين يلزم من وجوده وجود الآخر، فكل منهما يصلح في حقنا أن نستدل به علىٰ الآخر، فنستدل علىٰ هذا بذاك تارة، ونستدل بذاك علىٰ هذا تارة. إما أن نستدل

(١) ابن تيمية: شرح الأصبهانية ص٥٤.

علىٰ المجهول منهما بالمعلوم، أو نستدل بالمعلوم علىٰ المعلوم، لبيان أنه دليل عليه أيضًا، ولتقوية العلم، ولحصوله في النفس تارة بهذا الدليل، وتارة بهذا، إذا عزب عنها علمه بالآخر، فإن النفس قد تعلم الشيء ثم يعزب عنها، فإذا كثرت الأدلة، كان كل منها يقتضي العلم به، إذا قدر عزوب غيره من الأدلة. ولهذا جاز تعدد الأدلة الكثيرة علىٰ المدلول الواحد»[1]

ومن أمثلة ذلك أننا إذا قلنا إن الشمس آية وجود النهار، فسيكون العلم بطلوع الشمس موجبا العلم بوجود النهار، وكما أن حلول الليل دليل علىٰ غياب الشمس، فإن العلم بحلول الليل يلزم عنه العلم بغياب الشمس[2].

ويترتب علىٰ هذا التلازم أيضا أن «المادة الحق يمكن إبرازها في الصورة المتعددة، وفي أي قالب أفرغت وصورة أبرزت ظهرت صحيحة، وهذا شأن مواد براهين القرآن، في أي صورة أبرزتها ظهرت في غاية الصحة والبيان»[3]

وخلاصة الأمر في هذا الباب أن «كل ملزوم فهو دليل علىٰ لازمه لمن شعر بالتلازم، وهذا هو الدليل، فالدليل أبدًا مستلزم للمدلول من غير عكس . . وكل دليل في الوجود هو ملزوم للمدلول عليه، ولا يكون الدليل إلا ملزومًا، ولا يكون ملزوم إلا دليلًا، فكون الشيء دليلًا وملزومًا أمران متلازمان، وسواء سمي ذلك برهانا أو حجة أو أمارة أو غير ذلك»[4] وقد نبه الجويني علىٰ هذا الملحظ المهم وأنه «لا معنىٰ لكون الشيء دليلا علىٰ مدلول إلا أن يكون بحيث يجب من العلم به العلم بمدلوله، وهذا سبيل المحكم الدال علىٰ علم محكمه»[5]

ومن أهم فوائد هذه القاعدة أن الضابط الأساسي فيما يصلح أن يكون دليلا تثبت به الحقائق هو أن يكون مستلزما للمدلول «فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/ ١٣٢.

(٢) انظر د. محمد السيد الجليند: منهج القرآن في تأسيس اليقين ص١١٠.

(٣) ابن القيم: بدائع الفوائد ٤/ ١٤٧

(٤) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/ ١٢٢.

(٥) الجويني: الإرشاد ص١٩٢.

أن يستدل به عليه. إن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يستدل بكل منهما علىٰ الآخر، فيستدل المستدل مما علمه منهما علىٰ الآخر الذي لم يعلمه. ثم إن كان اللزوم قطعيا كان الدليل قطعيا، وان كان ظاهرا وقد يتخلف كان الدليل ظنيا»[١]

ولكي يكون الدليل يقينيا فلابد أن يتحقق فيه التلازم بين عين المدلول وعين الدليل، وبدون هذا التلازم لا يكون الدليل يقينيا، وكل آيات القرآن الكريم فإن دلالتها علىٰ مرادها من هذا النوع، وهىٰ بذلك أكثر دلالة علىٰ مطلوبها من أدلة العقل، كما أنها أكثر دلالة علىٰ مرادها من أدلة الفلاسفة والمتكلمين[٢].

ومن فوائد هذه القاعدة أيضا أن التطبيق الصارم لها، والتفتيش عن وجه التلازم بين الدليل والمدلول: كفيل بنسف معظم الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام من المنصرين والمستشرقين والملحدين وغيرهم قديما وحديثا، ممن يوردون أدلة نقلية أو عقلية قد تكون ثابتة في ذاتها، لكن النتائج المستخرجة منها غير صحيحة بحال لفقدانها شرط التلازم.

ومن الشروط الجوهرية لصحة الاستدلال بأي دليل: أن تكون النتيجة مستنتجة من الدليل بطريق اللزوم، وأما الاستدلال بالأدلة الصحيحة علىٰ نتائج لا تلزم منها فتلك مغالطة فجة، ولبعض المتكلمين القدامىٰ تنبيه مهم علىٰ هذا الوجه من وجوه الغلط في التعامل مع الأدلة، والذي يرجع لأحد أمرين «أحدهما جعل ما ليس بدليل دليلا -وإن وُجد في المتنازع فيه- والآخر ادعاء وجود ما هو الدليل حقيقة في محل لا وجود فيه، فكان من حق المجادل أن يصرف العناية إلىٰ التمييز بين ما هو دليل وبين ما هو ليس بدليل، ثم إلىٰ وجوده في المتنازع فيه لو كان دليلا»[٣]

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص١٦٥.

(٢) انظر د. محمد السيد الجليند: منهج القرآن في تأسيس اليقين ص١١١.

(٣) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٢٢٢/١، وانظر أحمد حسن: قواعد الاستدلال بين المتكلمين والفلاسفة ص٦٤٨.

ومن ذلك مثلا: الاستدلال بالنظريات والقوانين العلمية التي تفسر حركة الكون أو نشوء المخلوقات علىٰ نفي وجود الخالق؛ وهذا استدلال يفتقد التلازم، فإن وجود القانون لا يلزم منه عدم وجود خالق مدبر[1]، هو الذي خلق الكون وقوانينه، وشاء أن تكون تلك القوانين منظمة لحركته وضابطة لها، وقد يشاء سبحانه أن يجري علىٰ أيدي بعض عباده أفعالا خارقة للقوانين علىٰ هيئة معجزة أو كرامة.

ومن النماذج الأخرىٰ الاستدلال بحديث النهىٰ عن كتابة السّنة علىٰ عدم حجيتها، مع أنه لا تلازم بحال بين النهي عن الكتابة ونفي الحجية، لا في اللغة ولا في العرف، والحديث مورده وموضوعه النهىٰ عن الكتابة لا نفي الحجية، ونقله من الأمر الأول للثاني تحكم ممنوع. والخلل نفسه في الاستدلال بقصة بحيرا الراهب علىٰ أن النبي ﷺ اقتبس منه تعاليم الإسلام، وهذه القصة علىٰ فرض ثبوتها لا تلازم فيها الدليل والمدلول بحال، ففي القصة أن بحيرا اعترف بنبوة النبي ﷺ، كما أن اللقاء كان مرة واحدة عابرة في غير مكة وفي وقت يسير كان فيه النبي ﷺ غلاما صغيرا[2].

(١) انظر أحمد السيد: كامل الصورة ص١٧.

(٢) انظر أحمد السيد: أصول الخطأ في الشبهات المثارة ضد الإسلام ص٢٦، ٤،.

٨٣- ليس من شرط الدليل سبق الاستدلال به، أو صياغته على صورة بعينها

فصحة الدليل -كما تقدم في القاعدة السابقة- موقوفة علىٰ سلامة مقدماته، ودلالتها علىٰ المطلوب، وحصول التلازم بين الدليل والمدلول، بما يعني أن قيمة الدليل في ذاته، ولا ترجع إلىٰ أمور خارجية كصورته، أو صياغته علىٰ طريقة معينة، أو سبق الاستدلال به.

وإذا كان مدار صحة الدليل أمورا ذاتية لا خارجية، فإنه لا يؤثر علىٰ صحته أو قوته: استدلال الناس به أو عدم استدلالهم، وكل دليل دال علىٰ المدلول عليه، فليس «من شرط دلالته استدلال أحد به، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلا إلىٰ علم، فهو دليل، وإن لم يستدل به أحد؛ فالآيات أدلة وبراهين تدل، سواء استدل به النبي، أو لم يستدل. وما لا يدل إذا لم يستدل به، لا يدل إذا استدل به، ولا ينقلب ما ليس بدليل دليلا إذا استدل به مدع لدلالته»[١]

ومن هذا الباب أيضا أنه ليس من شرط آيات الأنبياء ولا معجزاتهم التحدي بها، بل هي دليل صحيح في ذاتها، ولو لم يستدل بها «فآيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها، ولا تحديه بالإتيان بمثلها، بل هي دليل علىٰ نبوته، وإن خلت عن هذين القيدين. وهذا كإخبار من تقدم بنبوة محمد ﷺ؛ فإنه دليل

(١) ابن تيمية: النبوات ١/ ٥٠٠، وانظر د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ٢/ ٧٠٧.

علىٰ صدقه، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به، ولا يستدل به. وأيضا: فما كان يظهره الله علىٰ يديه من الآيات؛ مثل تكثير الطعام والشراب مرات؛ كنبع الماء من بين أصابعه غير مرة، وتكثير الطعام القليل حتىٰ كفىٰ أضعاف أضعاف من كان محتاجا إليه، وغير ذلك؛ كلها من دلائل النبوة، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها، ولا يتحدىٰ بمثلها، بل لحاجة المسلمين إليها، وكذلك إلقاء الخليل في النار، إنما كان بعد نبوته، ودعائه لهم إلىٰ التوحيد»[١]

أما الشطر الثاني من القاعدة، وهو عدم اشتراط صياغة الدليل علىٰ صورة بعينها، فلا شك أنه لا يوجد في أدلة الشرع ما يوجب الالتزام بطريقة معينة لصياغة الأدلة والبراهين[٢]، والعبرة ليست بشكل الدليل وإنما بمضمونه، والحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل هي اللزوم؛ أي: التلازم في الوجود بين الدليل والمدلول، فمن عرف أن هذا لازم استدل بالملزوم علىٰ اللازم، وإن لم يذكر لفظ اللزوم[٣]، فليس هناك إذن مجال للتقيد بطريقة هذا المذهب الكلامي أو ذاك في الاستدلال.

ومن المعلوم أن الباحث أو المستدل في أثناء بحثه واستدلاله يستخدم صيغا معينة، أو صورا للاستدلال، يصوغ فيها معارفه وأفكاره، التي أخذها من طريق النقل أو طريق العقل؛ كي يثبت بها دعواه، أو يدفع بها هجوم خصمه، أو يبين اللوازم الفاسدة المترتبة علىٰ مقالة هذا الخصم، أو نحو ذلك من الأغراض»[٤].

وتتكون أي عملية استدلالية من شقين أساسيين؛ وهما: المادة، والصورة، والمراد بمادة الاستدلال: المصادر والمعارف التي تُستخدم في بنائه، وأما الصورة فهي الصيغ والقوالب التي تُعرض من خلالها تلك الأفكار والمعارف[٥].

---

(١) ابن تيمية: النبوات ١/٤٩٩، ٥٠٠.

(٢) انظر أحمد قوشتي: مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٨٧.

(٣) انظر ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٥٢، وإبراهيم عقيلي: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية ص٣٤٣.

(٤) د. حسن الشافعي: المدخل إلىٰ دراسة علم الكلام ص١٧٣.

(٥) انظر الإيجي: المواقف ص٢٢، ٢٣، ود. مختار عطا الله: مناهج الاستدلال وصوره لدىٰ المتكلمين =

ولا شك أن صحة الاستدلال أو فساده تعتمد علىٰ المادة والصورة معًا، كما أن فساده قد ينشأ عن خلل في المادة أو في الصورة أو فيهما معًا، وقد أشار إلىٰ هذا الأمر عدد من المتقدمين مثل الإيجي الذي ذكر أن «لكل ترتيب مادة وصورة، فتكون صحته بصحة المادة والصورة معًا، وفساده بفسادهما أو فساد إحداهما»[1].

كذلك نبه ابن تيمية إلىٰ أن النظر إذا كان في دليل هادٍ -كالقرآن- وسلم من معارضات الشيطان؛ تضمن ذلك النظر العلم والهدىٰ؛ ولهذا أُمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند القراءة، وإذا كان النظر في دليل مضل، والناظر يعتقد صحته بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف غير مستقيم؛ فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد[2]، ويفهم مما تقدم: أن تحقيق الغاية من الاستدلال -وهي تحصيل العلم والهدىٰ- متوقف علىٰ وجود دليل هادٍ صحيح من جهة، ثم صياغة أسلوب الاستدلال المعتمد علىٰ هذا الدليل بطريقة سليمة من جهة أخرىٰ.

لكن مع الإقرار باحتياج الدليل إلىٰ المادة والصورة معًا، وتوقف صحته أو فساده عليهما، يبقىٰ تساؤل مهم وهو: هل العبرة، وتحقيق المطلوب من إقامة الدليل وإفادة اليقين، راجع في المقام الأول إلىٰ المادة أم إلىٰ الصورة؟ وأي الجزأين أولىٰ بالاهتمام؟ أو بعبارة أخرىٰ: أيهما الثابت وغير القابل للتغير؟ وأيهما الممكن تطوره وتغيره باختلاف الظروف والأحوال، وتجدد العلوم والمعارف؟

وقد اختلفت مواقف المتقدمين في الإجابة عن هذا السؤال، فوجدنا منهم من غلا في التمسك بصور أو قواعد معينة للاستدلال، ولم يجوِّز الخروج عنها

= والفلاسفة المسلمين ص٢٠-٢٨، وعبد الله نور الله: طرق الاستدلال علىٰ المسائل الإلهية بين المعتزلة والماتريدية ص٢٠٤

(١) الإيجي: المواقف ص٢٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/٣٦.

بحال، ولو قيد أنملة، بل ربما أوصلها إلىٰ مرتبة العقيدة التي لا يصح الاختلاف حولها.

ومن هؤلاء الباقلاني، الذي كان له دور بالغ الأهمية في تهذيب طريقة الأشاعرة ومنهجهم في الاستدلال؛ حيث «وضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار، وذلك مثل: إثبات الجوهر الفرد، والخلاء، وأن العرض لا يقوم بالعرض، وأنه لا يبقىٰ زمانين، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم، وجعل هذه القواعد تبعًا للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها؛ لتوقف تلك الأدلة عليها، وأن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول»[1] وعلىٰ نفس المنوال اعتبر عبد القاهر البغدادي أن مخالفة نظرية الجوهر الفرد من قبيل المخالفة لقواعد الإسلام[2]، كما حُكي عن جعفر بن حرب من أئمة المعتزلة أنه صنف كتابًا في تكفير النظام؛ لإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ[3].

ولا شك أن ذلك كله من الغلو والتعصب، وإلزام ما لم يأتِ دليل شرعي ولا حجة عقلية علىٰ إلزامه، فضلًا عن أن فكرة الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ قد أصبحت مجرد نظريات تاريخية، وقد توصل العلم حديثًا إلىٰ تفتيت الذرة وتفجيرها.

وعلىٰ الطرف المقابل انتقد آخرون الرأي السابق وأصحابه، وذهبوا إلىٰ أن المادة هي الحاكمة ليقينية الدليل، وليس صياغتها في نمط أو صورة استدلالية معينة، وأن العبرة بمضمون الدليل دون التقيد بصورته وكيفية ترتيبه، وممن قال بذلك ابن الوزير اليمني[4] كما أكد ابن تيمية علىٰ أن العبرة بحقيقة الدليل

---

(١) ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون ص٤٢٩.

(٢) انظر عبد القاهر البغدادي: أصول الدين ص٢٣١.

(٣) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص١٤٨.

(٤) انظر ابن الوزير اليمني: ترجيح أساليب القرآن ص٤٢، ٤٣.

لا بشكله، وأن الحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل في العالم هي اللزوم، فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم علىٰ اللازم، وإن لم يذكر لفظ اللزوم ولا تصور معناه[(١)].

وهكذا يظهر لنا أنه قد حدث نوع من الخلط لدىٰ البعض بين قواعد الاستدلال، وأصول العقائد ومسائلها، وتم إدخال عدد من تلك القواعد ضمن مسائل العقيدة، وصار هناك نوع من التلازم بين المسألة المعينة، وقاعدة الاستدلال التي تم استخدامها للوصول إليها.

فوجود الله مثلًا قضية فطرية بدهية ليست محل نزاع أو نقاش، لكن الاعتماد علىٰ دليل الحدوث أو فكرة الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ في البرهنة عليها مسألة أخرىٰ محل نظر وتعقب وإشكال.

وقد تعالت أصوات الكثيرين منتقدة هذا المسلك الخطير، والذي يدرج مسالك وصورًا استدلالية، أقصىٰ ما يقال فيها: إنها نتاج إعمال العقل والفكر ضمن مسائل العقيدة الواجب الإذعان لها، والتصديق التام بها، ورغم وجود عدد من الشخصيات المعاصرة التي تابعت الطرق الكلامية في الاستدلال، وبالغت في الإعلاء من شأنها، حتىٰ إن الشيخ مصطفىٰ صبري ذهب إلىٰ أن «وجود الله لا يمكن إثباته ما لم يبطل التسلسل»[(٢)]

لكن مع ذلك فالملاحظ أن الأكثرية الغالبة منهم قد انتقدوا فكرة التقيد بطرائق معينة في الاستدلال لا بد من سلوكها للوصول إلىٰ المدلول المعين، وللشيخ محمد عبده هجوم شديد علىٰ من وصفهم بالمقلدين والجامدين الذين يقولون إنه لا بد من اتباع مذهب خاص في العقيدة، «ولم يكفهم الإلزام باتباع

---

(١) انظر ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٥٢، وانظر أيضًا إبراهيم عقيلي: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية ص٣٤٣.

(٢) مصطفىٰ صبري: موقف العقل١/ ١٣٦.

مذهب خاص في نفس المعتقد، بل ذهب بعضهم إلىٰ أنه لا بد من الأخذ بدلائل خاصة للوصول إلىٰ ذلك المعتقد، فيكون التقليد في الدليل كالتقليد في المدلول»[1].

(١) محمد عبده: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية ص١٢٤، ١٢٥، وانظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٩٠.

٨٤- لا يتم إقامة الحجة على مخالف إلا بدليل صحيح واستدلال قويم، ولا تلازم في كل الأحوال بين الأمرين، فقد يصح الدليل ولا يستقيم الاستدلال به، وقد يكون الأمر بالعكس، وقد لا يصح الدليل أو الاستدلال أصلا

ونعني بذلك أن إقامة برهان علىٰ صحة قضية ما، أو الرد علىٰ أحد المبطلين يستلزم أمرين أساسيين:-

الأول: صحة الدليل الذي يستشهد به علىٰ تلك القضية.

الثاني: سلامة عملية الاستدلال بهذا الدليل، أي وجود تلازم بين الدليل وبين ما سيق للدلالة عليه.

وبناء علىٰ ذلك، فإذا كان النظر في دليل هاد كالقرآن، وسلم من معارضات الشيطان تضمن ذلك النظر العلم والهدىٰ «وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته، بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل أو تكون المقدمتان صحيحة، لكن التأليف ليس بمستقيم، فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد، وهو غالب شبهات أهل الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم»[١]

(١) ابن تيمية: نقض المنطق ص٥٥.

وفائدة هذه القاعدة: أن يستحضر المدافع عن الحق هذين الأمرين في أية عملية استدلالية يقوم بها في مواجهة أهل الضلال، فلابد من ثبوت الأدلة المعول عليها في إقامة الحجة، ولابد أيضا من صحة الدلالات المستخرجة من تلك الأدلة،

ومن أدرك تلك الحقيقة تبين له تعذر الرد الصحيح والتام علىٰ أهل الباطل إلا مع اتباع السنة من كل وجه، أما إن وافقها من وجه وخالفها من آخر، فإن خصومه يطمعون فيه من الوجه الذي خالف فيه السنة، ويحتجون عليه بما وافقهم فيه المقدمات، ولعل من «من تدبر عامة ما يحتج به أهل الباطل علىٰ من هو أقرب إلىٰ الحق منهم، وجد حجتهم إنما تقوىٰ علىٰ من ترك شيئا من الحق الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه، فيكون ما تركه من الحق أعظم حجة للمبطل عليهم، ويجد كثيرا من أهل الكلام يوافقون خصومهم علىٰ الباطل تارة ويخالفونهم في الحق تارة، فيتسلطون عليهم بما وافقوهم فيه من الباطل وبما خالفوهم من الحق، وليس لمبطل بحمد الله حجة ولا سبيل بوجه من الوجوه علىٰ من وافق السنة ولم يخرج عنها، حتىٰ إذا خرج عنها قدر أنملة تسلط عليه المبطل بحسب القدر الذي خرج به عن السنة، فالسنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وصراطه المستقيم الذي من سلكه كان إليه من الواصلين، وبرهانه المبين الذي من استضاء به كان من المهتدين، فمن وافق مبطلا علىٰ شيء من باطله جره بما وافقه منه إلىٰ نفي باطله»[1]

كذلك تفيدنا هذه القاعدة أيضا في معرفة حال شبهات المنحرفين، وحجج أهل الضلال، وبيان كيفية تفنيدها، وأن الخلل والغلط ينتابها: إما من حيث صحة الدليل، أو استقامة الاستدلال، وإما من الأمرين معا.

فقد يكون الدليل صحيحا لكن لا دلالة فيه علىٰ المطلوب المراد إثباته، أو قد يكون الدليل غير ثابت أصلا، أو قد يكون الدليل والمدلول باطلين.

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٥٥.

والنماذج علىٰ هذا الأمر أشهر من أن تذكر، فاستدلال نفاة الصفات بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ استدلال بدليل صحيح ثابت في نفسه، إذ هو آية من كتاب الله سبحانه، لكن هذا الدليل لا حجة ولا دلالة فيه علىٰ قولهم، وهو نفي الصفات عن الله سبحانه، بل في آخر الآية نفسها: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ دليل ينقض ما قرروه من التعطيل.

وكذلك الحال في استدلال القدرية بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ واستدلال الجبرية بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ واستدلال الخوارج بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ واستدلال الشيعة بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ علىٰ القول بالنص والوصية والعصمة .. فكل تلك الأدلة صحيحة في نفسها، لكن لا دلالة فيها علىٰ ما زعموه.

أما استدلال الفلاسفة بأحاديث أول ما خلق الله العقل، أو استدلال الصوفية بحديث «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر» وما أشبه ذلك الكثير، فكل تلك الاستدلالات تجمع ما بين بطلان الدليل وعدم صحته، وبطلان المدلول وعدم دلالته علىٰ ما زعموه.

ومن التناقضات الفجة أن المتكلمين الذين كانوا يردون الأحاديث بحجة أنها آحاد أو يطعنون في صحتها لأدنىٰ مخالفة لمذاهبهم، هم أنفسهم الذين احتجوا بالعديد من الأحاديث الضعيفة والموضوعة كي ينصروا آراءهم، وقد وصل الحال بالمعتزلة إلىٰ الاستشهاد بنوعية من الروايات طالما انتقدوا خصومهم لأنهم احتجوا بمثلها[١].

فالقاضي عبد الجبار وابن المرتضىٰ يحتجان بحديث مكذوب لا أصل له في فضل واصل بن عطاء، يقول فيه النبي ﷺ «يكون في أمتي رجل يقال له واصل

(١) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص١٧٦.

بن عطاء يفصل بين الحق والباطل»[1]، وفي رواية «واصل، وما واصل، يصل الله به الدين»[2]، وأظن أننا لسنا بحاجة إلىٰ التعليق علىٰ هاتين الروايتين أو إثبات وضعهما[3]. ولا يقتصر المدح علىٰ واصل وحده بل يتسع ليشمل المعتزلة ككل، فينسب إلىٰ النبي ﷺ أنه قال «ستفترق أمتي علىٰ بضع وسبعين فرقة، أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة»[4]، وفي حديث آخر «من اعتزل من الشر سقط في الخير»[5].

وأما ذم الخصوم فيروي القاضي حديثًا عن النبي ﷺ قال فيه «لُعنت القدرية والمرجئة علىٰ لسان سبعين نبيًّا، قيل له: ومن القدرية يا رسول الله؟ قال: قوم يزعمون أن الله قدَّر عليهم المعاصي وعذبهم عليها، والمرجئة قوم يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل»[6]. وواضح أن القاضي حمل مصطلح القدرية علىٰ غير الشائع من مفهومه؛ حتىٰ يبرئ أصحابه من القول به ويلصقه بمخالفي المذهب.

ولا يكاد أصلٌ من أصول المعتزلة يخلو من حديث موضوع في تأييده، والرد علىٰ الخصوم، ففي القدر أوردوا حديث «الشقي من شقي بعمله، والسعيد من سعد بعمله»[7]، وفي ذم الجبر أوردوا حديث «ما هلكت أمة قطُّ حتىٰ يكون الجبر قولهم»[8] وفي نصرة مذهبهم في مفهوم الإيمان أوردوا حديث «الإيمان قول وعمل»[9]، وفي تأييد قولهم بخلق القرآن أوردوا حديث «ما خلق الله من سماء

(١) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص٢٣٤، وابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٤٢.
(٢) انظر فضل الاعتزال ص٢٤٠.
(٣) انظر د. النشار: نشأة الفكر الفلسفي ١/ ٣٩٨.
(٤) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص١٦٦، وابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٩.
(٥) المصدر السابق، ص١٦٦، وابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٣، ٩.
(٦) القاضي عبد الجبار: المغني ٨/ ٣٣٥.
(٧) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص١٤٥.
(٨) المصدر السابق، ص١٤٥.
(٩) المصدر السابق، ص١٥٩.

ولا أرض ولا عرش ولا كرسي أعظم من آية في سورة البقرة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾»[1]، وفي الرؤية أوردوا حديث «لن يرىٰ الله أحدٌ في الدنيا ولا في الآخرة»[2]. واحتج الكعبي علىٰ أن الله لا يقضىٰ الكفر بحديث لا يصح، وهو ما روىٰ عن رسول الله ﷺ أنه قال: قال تعالىٰ: «**من لم يرض بقضائي، ولم يصبر علىٰ بلائي، فليتخذ ربا سواي**»[3]

ولم يسلم أئمة الأشاعرة المتأخرون من الوقوع في نفس المسلك المتناقض الذي وقع فيه المعتزلة[4]، فبينما نجدهم يرفضون الاحتجاج بخبر الواحد في العقيدة، ويُضعِّف بعضهم -كالرازي- أحاديث ثابتة في الصحيحين لمخالفتها رأي المذهب[5]، إذا بهم يستدلون في مصنفاتهم الكلامية بأحاديث موضوعة أو لا أصل لها.

ومن أمثلة ذلك إيراد الجويني لحديث «من عرف نفسه فقد عرف ربه»[6]، وحديث «لُعنت القدرية علىٰ لسان سبعين نبيًّا»[7]، وذكر الرازي حديث «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمها إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به أنكره أهل الغرة بالله»[8]، واستشهد الآمدي بحديث «كنت كنزًا مخفيًّا لم أُعرف، فخلقت خلقًا لأُعرف به»[9]، واستدل الإيجي في أول المواقف[10] بحديث «اختلاف أمتي رحمة» مع أنه لا أصل له، ولم يتعقبه شارحو المواقف أو محشوه[11] كما أنه

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٩.

(٢) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٢٧٠.

(٣) انظر الماتريدي: كتاب التوحيد ص٣٠٨ والحديث ضعفه الألباني، انظر ضعيف الجامع (٤٠٥٤).

(٤) انظر أحمد قوشتي: الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص١٨١..

(٥) انظر الرازي: أساس التقديس ص١٥٠، ١٧٤، والتفسير الكبير ٢٢/ ١٨٥.

(٦) الجويني: العقيدة النظامية ص١٥.

(٧) الجويني: الإرشاد ص٢٥٥، وانظر: ص٢٥٦.

(٨) الرازي: أساس التقديس ص٢٢٧.

(٩) الآمدي: غاية المرام ص٢٣٠، وانظر: ص٣٠٩، ٣١٠.

(١٠) الإيجي: المواقف ص٤، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

(١١) انظر الشريف الجرجاني: شرح المواقف مع حواشيه المتعددة ١/ ١٠، دار الطباعة العامرة (١٣٥٧هـ).

جزم بكل ثقة ودونما تلجلج بصحة حديث باطل يدل علىٰ تكفير القائل بخلق القرآن فقال «وفي الحديث الصحيح من قال القرآن مخلوق فهو كافر»[1]

(١) الإيجي: المواقف ص٣٩٣

٨٥- الدليل الصحيح يدل على الحق، ولا يدل على الباطل بحال، وكل دليل يحتج به مبطل، فإن نفس هذا الدليل -إذا أعطي حقه وبين حقيقة المراد منه- يدل على فساد قول المبطل(١)

وهذه القاعدة تتضمن أمورا ثلاثة مهمة:-

الأمر الأول: أن الدليل الصحيح يدل علىٰ الحق ولا يدل علىٰ الباطل بحال، وبيان ذلك أن الأدلة الصحيحة في باب الاعتقاد إما أن تكون من كلام الله الحق سبحانه، الذي أنزل الكتاب بالحق، فلا يأتيه الباطل لا من بين يديه ولا من خلفه، وإما أن تكون من كلام الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، ووصف ربه بأنه: ﴿عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ [النمل: ٧٩]، وإما أن تكون إجماعا من الأمة المعصومة أن تجتمع علىٰ ضلالة، وهذا الإجماع لابد له من مستند نقلي.

وما كان حاله كذلك من الأدلة فلا يمكن أن يكون إلا حقا، لأن الحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل -كما ذكرنا من قبل- هي اللزوم بين الدليل والمدلول، وكل برهان أو دليل تحقق فيه هذا الأمر، فهو برهان صحيح ومعتبر٦.

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٢٨٨

الأمر الثاني: أن الدليل الصحيح لا يكون لازمه إلا حقا، ولا يمكن أبدا أن يدل علىٰ باطل، وإذا احتج به صاحب بدعة أو ضلالة فاحتجاجه باطل، ولا يمكن أن يتم إلا بلي أعناق النصوص وتأويلها، أو إساءة فهمها لتشهد علىٰ القول الباطل، وجميع «ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل علىٰ الحق؛ لا تدل علىٰ قول المبطل، وهذا ظاهر يعرفه كل أحد؛ فإن الدليل الصحيح لا يدل إلا علىٰ حق لا علىٰ باطل. يبقىٰ الكلام في أعيان الأدلة، وبيان انتفاء دلالتها علىٰ الباطل ودلالتها علىٰ الحق»(١)

الأمر الثالث: أن كل دليل صحيح يحتج به مبطل، ففي نفس هذا الدليل ما يثبت بطلان دعوىٰ هذا المبطل.

وإذا كان الأمران -الأول والثاني- واضحين فيما تقرر فيهما من أن الدليل الصحيح لا يدل إلا علىٰ الحق، وأن احتجاج المبطل لا يمكن أن يصح بحال - فإن هذا الأمر الثالث قد يبدو دقيقا وعجيبا بعض الشيء، وهو أن «نفس الدليل الذي يحتج به المبطل، هو بعينه إذا أعطىٰ حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبين ما يدل عليه = تبين أنه يدل علىٰ فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه»(٢)

وثمة شواهد كثيرة في القرآن والسنة واستعمالات الأئمة وأهل العلم لهذه القاعدة، وقد حكىٰ ابن تيمية خلاصة ما انتهىٰ إليه، وبعض الأمثلة علىٰ ذلك، وأنه تدبر عامة ما يحتج به النفاة من النصوص فوجدها «علىٰ نقيض قولهم أدل منها علىٰ قولهم، كاحتجاجهم علىٰ نفي الرؤية بقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فبينت أن الإدراك هو الإحاطة لا الرؤية، وأن هذه الآية تدل علىٰ إثبات الرؤية أعظم من دلالتها علىٰ نفيها، وكذلك احتجاجهم علىٰ أن القرآن أو عبارة القرآن مخلوقة بقوله تعالىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، بينت أن دلالة هذه الآية علىٰ نقيض

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٢٨٨.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٢٨٨.

قولهم أقوىٰ، فإنها تدل علىٰ أن بعض الذكر محدث وبعضه ليس بمحدث وهو ضد قولهم .... وكذلك استدلالهم بقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ علىٰ نفي علوه علىٰ الخلق، وأمثال ذلك مما قد بسط في غير هذا الموضع»[(١)]

ومع مزيد من التأمل والنظر، عمم ابن تيمية هذه القاعدة لتشمل باب المعقولات أيضا إضافة للمنقولات، حيث تبين له «أن المعقولات في هذا كالسمعيات، وأن عامة ما يحتج به النفاة من المعقولات، هي أيضا علىٰ نقيض قولهم أدل منها علىٰ قولهم، كما يستدلون به علىٰ نفي الصفات ونفي الأفعال، وكما يستدل به الفلاسفة علىٰ قدم العالم ونحو ذلك»[(٢)]

ومن ثم انتهىٰ إلىٰ تقرير قاعدة عامة في هذا الباب، وصفها بأنها قاعدة شريفة وهي «أن نفس الدليل الذي يحتج به المبطل، هو بعينه إذا أعطىٰ حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبين ما يدل عليه = تبين أنه يدل علىٰ فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك. والمقصود هنا بيان أن «الأدلة العقلية» التي يعتمدون عليها في الأصول والعلوم الكلية والإلهية هي كذلك»[(٣)]

ولن نطيل في ذكر الأمثلة علىٰ هذه القاعدة فهي كثيرة، ونكتفي بالإحالة لبعض ما كتب تفصيلا في هذا الباب مثل رسالة ابن تيمية «قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع ففيه دليل علىٰ بطلان قوله»[(٤)] وبعض الدراسات الأكاديمية المهمة[(٥)].

---

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٧٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٢٨٨.

(٤) وقد طبعت بتحقيق عبد الله السليمان آل غيهب، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٤٠هـ.

(٥) من ذلك: رسالة الدكتور تميم القاضي «قلب الأدلة علىٰ الطوائف المضلة في توحيد الربوبية، والأسماء والصفات»

٨٦- «ما هو باطل لا يقوم عليه دليل صحيح، وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة»[(١)]

والمقصود بذلك أن الباطل غير ثابت في نفسه، وما كان كذلك لا يمكن أن يقام عليه دليل صحيح، مهما زخرف أصحابه أدلتهم، وقدموها في صورة حجج وبراهين، وكذلك فإن الحق ثابت في نفسه غير قابل للتناقض أو الفساد، وما كان كذلك لا يمكن أن يوجد دليل صحيح يرده، أو يثبت بطلانه.

ومن الفوائد المهمة لهذه القاعدة الجزم بأن أدلة أهل الضلال علىٰ معتقداتهم باطلة مهما كثرت، وأن شبهاتهم علىٰ الحق داحضة، وإن عجز بعض الناس عن المعرفة التفصيلية بوجه ذلك البطلان.

وممن نبه علىٰ هذا المعنىٰ ابن حزم، والذي ذكر أن «يقين الباطل لا يصححه شيء أصلا، كما أن يقين الحق لا يفسده شيء أبدا، فاعلموا الآن أن ما عورض به الحق المتيقن ليبطل به، أو عورض به دون الكذب المتيقن ليصحح به، فإنما هو شغب وتمويه، وإيهام وتخييل فاسد بلا شك، لأن يقينين لا يمكن البتة في البنية أن يتعارضا أبدا»[(٢)]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/ ٣٦٣.

(٢) ابن حزم: الفصل ١/ ١٥٧.

كذلك أشار ابن تيمية إلىٰ أن ما «جاء به الرسول حق محض، يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول، والأقوال المخالفة لذلك، وإن كان كثير من أصحابها مجتهدين، مغفورا لهم خطؤهم، فلا يملكون نصرها بالأدلة العلمية، ولا الجواب عما يقدح فيها بالأجوبة العلمية، فإن الأدلة العقلية الصحيحة لا تدل إلا علىٰ القول الحق، والأجوبة الصحيحة المفسدة لحجة الخصم لا تفسدها إلا إذا كانت باطلة، فإن ما هو باطل لا يقوم عليه دليل صحيح، وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة»[1]

وقد طبق ذلك علىٰ كلام ابن المطهر الحلي، صاحب كتاب منهاج الكرامة، حيث قال «فالصادق لا بد له من برهان علىٰ صدقه، والصدق المجزوم بأنه صدق هو المعلوم. وهذا الرجل جميع ما ذكره من الحجج فيها كذب، فلا يمكن أن يذكر حجة واحدة جميع مقدماتها صادقة، فإن المقدمات الصادقة يمتنع أن تقوم علىٰ باطل»[2].

وممن عول علىٰ قريب من هذا المسلك أيضا الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حيث أرشد الرجل العامي إذا أورد عليه مجيز الاستغاثة بالأموات شبهات لا يقدر علىٰ حلها، أو لا يفهم معنىٰ الكلام الذي ذكره: أن يعتصم بالمحكم من النصوص، وأن يرد علىٰ منازعه بأن ما في القرآن أمر محكم بين، لا يقدر أحد أن يغير معناه، وما ذكرت لي من أدلة «لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله»[3]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/٣٦٣.

(٢) المصدر السابق ٧/٨.

(٣) محمد بن عبد الوهاب: كشف الشبهات ص١٧

٨٧- نصوص القرآن والسنة مشتملة على أصول الدين: دلائله ومسائله، وتجمع بين الدلالتين الخبرية والعقلية، وما من باطل إلا وفي القرآن أو السنة ما يرد عليه نصا أو استنباطا

وهذا كله من مقتضيات إكمال الدين، وتمام الرسالة، وكفاية الوحيين، ومنة الله علينا بإنزال القرآن وبعثة الرسول ﷺ، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ﴾

ولا يتصور أن يكتمل الدين ويتم، إلا وقد تضمن كل ما نحتاجه من أمور الدين، ولا شك أن أهمها وأكثرها ضرورة ما تعلق بمسائل الإيمان والعقيدة، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحۡمَةٗ وَذِكۡرَىٰ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]

وأصول الدين تجمع ما بين أمرين: أحدهما مسائل، والآخر دلائل:-

فالمسائل ما يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولًا، أو تعمل عملًا، كمسائل التوحيد والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد،، وكل «ما يحتاج الناس إلي معرفته، واعتقاده، والتصديق به من هذه المسائل، فقد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين، وبينه للناس،

وهو من أعظم ما أقام الله الحجة علي عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم التي نقلوها أيضًا عن الرسول، مشتملة من ذلك علي غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب»[1]

وبناء علىٰ ذلك، فلا يمكن أن توجد مسألة «تستحق أن تسمىٰ أصول الدين -أعنىٰ الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه- يجوز أن يقال لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه، إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفىٰ نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين: إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدين فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة»[2] ولا يجوز بحال «أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بها لا يبينها للناس، ومن هنا يعرف ضلال من ابتدع طريقا أو اعتقادا، زعم أن الإيمان لا يتم إلا به، مع العلم بأن الرسول لم يذكره»[3]

وأما الدلائل: فهي الحجج والبراهين والأدلة علىٰ تلك المسائل، وهي موجودة أيضا في القرآن والسنة، اللذين تضمنا نوعين من الدلائل «أحدهما يدل بمجرد الخبر، والثاني يدل بطريق التنبيه والإرشاد علىٰ الدليل العقلي، والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه وعلىٰ ربوبيته ووحدانيته، وعلمه وقدرته وحكمته ورحمته، فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل علىٰ صدق النوع الأول وهو مجرد الخبر. فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل علىٰ صدقها، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة علىٰ صدقه، وصدق رسوله ما فيه شفاء وهدىٰ وكفاية»[4]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٣٣.

(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٧٩٣.

ومن تدبر القرآن فسوف يجد أن فيه «من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو أحسن منها. قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾»[1]

ومن الأخطاء المنهجية الكبرىٰ التي وقع فيها المتكلمون: ظنهم أن أدلة القرآن والسنة مقصورة علىٰ الدلالة الخبرية، وأنها خالية من أية دلالات عقلية، ومن ثم منعوا من الاستدلال بها علىٰ أصول الاعتقاد الكبرىٰ: كإثبات وجود الله، ووحدانيته، وما يعلم به صدق الرسول.

ولا يخفىٰ أن ذلك كله غير صحيح، وسببه الاعتقاد الخاطئ بأن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من جهة الخبر، وهذا غلط منهم، بل القرآن دل علىٰ الأدلة العقلية وبينها ونبه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه، كما قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصِّلَت: ٥٣][2]

والنصوص الشرعية علىٰ ضربين:- فمنها ما يدل بمجرد الخبر، ومنها ما يدل بطريق التنبيه والإرشاد علىٰ الدليل العقلي[3]، كما أن القرآن مملوء من أنواع الأدلة العقلية والبراهين اليقينية علىٰ المعارف الإلهية والمطالب الدينية، والأدلة التي بها نعلم بها صدق الرسول ﷺ «كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية تعلم صحتها بالعقل، وهي أيضا شرعية سمعية، لكن الرسول بينها ودل عليها وأرشد إليها،

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٨١.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٩٩.

(٣) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٧٩٣.

وجميع طوائف النظار متفقون علىٰ أن القرآن اشتمل علىٰ الأدلة العقلية في المطالب الدينية، وهم يذكرون ذلك في كتبهم الأصولية وفي كتب التفسير»[1]

ومن كمال دلالة الوحي وكفايتها للمكلفين: أن كل باطل أو ضلالة ففي الأدلة الشرعية ما يرد عليها، إما نصا وإما استنباطا، ومما يشهد لذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]

وقد صرح كثير من الأئمة بهذا المعنىٰ الجليل، ومن ذلك قول مسروق «ما أحد من أصحاب الأهواء إلا في القرآن ما يرد عليهم، ولكنا لا نهتدي له»[2] وقال الشعبي «ما ابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب الله ﷻ ما يكذبه»[3] وقال الإمام الشافعي «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل علىٰ سبيل الهدىٰ فيها»[4] وقال الإمام أحمد «لو تدبر إنسان القرآن، كان فيه ما يرد علىٰ كل مبتدع بدعته»[5] وقال ابن تيمية «فالقرآن قد دل علىٰ جميع المعاني التي تنازع الناس فيها، دقيقها وجليلها، كما قال الشعبي ما ابتدع أحد بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها، وقال مسروق ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه»[6]

ويقدم ابن العربي المالكي نصيحة مهمة في هذا الباب، فيقول «خذوا مني في ذلك نصيحة مشحونة بنكت من الأدلة، وهي أن الله سبحانه رد علىٰ الكفار علىٰ اختلاف أصنافهم، من ملحدة، وعبدة أوثان، وأهل كتاب، وطبيعة، وصابئة وشركة ويهودية، بكلامه، وساق أفضل سياق أدلته، وجاء بها في أحكم نظام، وأبدع ترتيب، فعلىٰ ذلك فعولوا»[7] وهو ينبه أيضا إلىٰ أن النبي ﷺ مكث بضعة

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/١٣٦، ١٣٧.

(٢) الهروي: ذم الكلام ٢/٣٧.

(٣) الخلال: السنة ٣/٥٤٧.

(٤) الشافعي: الرسالة ص١٩.

(٥) الخلال: السنة ٣/٥٤٦.

(٦) ابن تيمية: درء التعارض ٥/٥٦، ٥٧.

(٧) ابن العربي: العواصم من القواصم تحقيق د.عمار طالبي ص٨٠.

عشر عاما «يجادل بالحجة جميع الكفرة بألف من آي القرآن» فما بقي نوع من الأدلة، ولا وجه من وجوه الحجج، إلا وجاء بها علىٰ أوضح منهج، وتناولت كل حجة طائفة من الملحدة، وأصحاب الطبائع والصابئة بقدرها، واليهود والنصارىٰ، والزائغين بقسطها، علىٰ نحو ما قالت كل طائفة من الشرك، ولو شاء ربنا لكفهم عن هذه المقالات، وإذ أطلقها علىٰ ألسنتهم، فقد نص كيف تنقض أقوالهم، حسبما تقرر من الأدلة، ومن كيفية استعمالها، في كتابه، وعلىٰ لسان رسوله»[1]

كذلك أكد الشيخ السعدي علىٰ أن في القرآن من الاحتجاج علىٰ المبطلين في عقائدهم وأديانهم ومذاهبهم الذين يدعون إليها «وإقامة الحجج والبراهين علىٰ فساد قولهم شيء كثير، لا يأتي مبطل يقول إلا وفي القرآن بيانه بالحق الواضح والبرهان الجلي، ففيه الرد علىٰ جميع المبطلين من الدهريين والماديين والمشركين والمتمسكين بالأديان المبدلة والمنسوخة من اليهود والنصارىٰ والأميين ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] يذكر الله حجج هؤلاء ويرفضها، ويبدي من الأساليب المتنوعة في إفسادها ما هو معروف»[2]

لكن لا شك أن الناس يتفاوتون في استنباط تلك الردود من القرآن والسنة، وفي حسن فهمها، ثم عرضها وتوظيفها، وتنزيلها علىٰ البدع والمحدثات التي تظهر في كل عصر أو مصر، وفي مثل هذا يصدق قوله تعالىٰ: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] وقول النبي ﷺ: «**مثل ما بعثني الله به من الهدىٰ والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا، فكان منها نقية، قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادب، أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصابت منها طائفة أخرىٰ، إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا، ولم يقبل هدىٰ الله الذي أرسلت به**»[3]

---

(١) المصدر السابق ص١١٠، وانظر د. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٤٤٢.

(٢) السعدي: القواعد الحسان ص١٦٥.

(٣) رواه البخاري (٧٩) ومسلم (٢٢٨٢)

٨٨- الدليل الفطري من أقوى الأدلة، وأقربها للنفس

وإنما كان الأمر كذلك لأن الدليل الفطري يتميز بعدة ميزات ترجح كفته إذا ما قورن بأنواع الاستدلال العقلية المختلفة[١]، ويأتي في مقدمتها: السهولة واليسر؛ حيث تعتبر الطرق الفطرية من أقصر السبل للوصول إلىٰ العلم الحقيقي؛ لكونها أكثر استقامة ودلالة علىٰ المطلوب، ولا شك أن مقصود الأدلة هو الكشف والإثبات، لا أن تكون عراقيل تحول دون الوصول إلىٰ المطلوب، وكل ذلك متحقق في الطرق الفطرية[٢].

ومن مميزات الأدلة الفطرية أيضًا قرب مأخذها للناظر فيها، فلا يعاني صعوبة أو مشقة في فهمها أو الإحاطة بحقيقتها؛ نظرًا لأنها مستقاة من داخل النفس، ومتناسقة معها، كذلك مناسبتها لسائر طبقات المكلفين: العالم منهم والجاهل، والكبير والصغير، كما تتسم باليقينية لقلة مقدماتها، وابتنائها علىٰ أمور بدهية لا تشك النفس في ثبوتها، وأخيرًا فهي صالحة لإقناع القلب والعقل معًا دون إجحاف بأي واحد منهما.

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٣٤٤.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٩/٢٠٨، ود. محمد السيد الجليند: نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ص١٨٥.

وقد نصب الله سبحانه علىٰ الحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والباطل، وجعل فطر عباده مهيأة ومستعدة لإدراك الحقائق ومعرفتها «ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق لم يمكن النظر والاستدلال والخطاب والكلام والفهم والإفهام، وكما أنه سبحانه جعل الأبدان مستعدة للاغتذاء بالطعام والشراب، ولولا ذاك لما أمكن تغذيتها وتربيتها، وكما أن في الأبدان قوة تفرق بين الغذاء الملائم والمنافي = ففي القلوب قوة تفرق بين الحق والباطل أعظم من ذلك، فخاصة العقل التفريق بين الحق والباطل وتمييز هذا من هذا . . . فإذا ادعيتم علىٰ العقول أنها لا تقبل الحق وأنها لو صرح لها به لأنكرته ولم تذعن إلىٰ الإيمان، فقد سلبتم العقول خاصتها، وقلبتم الحقيقة التي خلقها الله وفطرها عليه»(١)

والدليل أو البرهان الفطري الذي نقصده: هو البرهان الضروري اليقيني، الذي لا يحتاج صاحبه إلىٰ كبير نظر واستدلال، ولا بد أن يتألف من قضايا يقينية دونما حاجة إلىٰ مقدمات ودلائل وشواهد، وهذا البرهان يؤدي إلىٰ التصديق الجازم النابع من الوازع النفسي(٢) وكل «من أحكَمَ العلوم حتىٰ أحاط بغاياته، ردّه ذلك إلىٰ تقرير الفِطر علىٰ بداياتها»(٣)

وقد عني القرآن عنايةً عظيمةً بمخاطبة الفطرة، وسوق الأدلة والبراهين المعتمدة عليها في تأسيس الاعتقاد، وتهيئة نفس الإنسان لغرس الإيمان واليقين، ولم يعول علىٰ مثل تلك المسالك العويصة التي فتن بها الفلاسفة -رغم كل ما فيها من تعرجات واضطرابات- مدخلًا لهداية النفوس البشرية؛ لأن الله سبحانه يعلم أن هذا الأسلوب لا يصل إلىٰ القلوب، ولا يتجاوز منطق الذهن البارد، والذي لا يدفع إلىٰ الحركة، ولا يؤدي إلىٰ بناء حياة، وإنما اتجه مباشرة إلىٰ

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ١١١٢، ١١١٣، وانظر ابن تيمية: درء التعارض ٥/ ٦١، ٦٢.

(٢) انظر د. يوسف محمود: أسس اليقين ص٢٦١.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣١/ ١٠٥.

الفطرة بما فيها من مقدمات صادقة بدهية، فعرض عليها حقائق الوجود، وقضايا الاعتقاد، وأصول الإيمان من خلال أدلة معتمدة علىٰ تلك المقدمات البدهية[١].

ومثلما هو مشاهد في العالم المحسوس من أن «الحركة كحركة الحجر تطلب مركزها بأقصر طريق وهو الخط المستقيم، فالطلب الإرادي الذي يقوم بقلوب العباد كيف يعدل عن الصراط المستقيم القريب، إلىٰ طريق منحرف طويل، والله تعالىٰ فطر عباده علىٰ الصحة والاستقامة، إلا من اجتالته الشياطين، فأخرجته عن فطرته التي فطر عليها»[٢]

والملاحظ أن براهين القرآن تبدأ من قضايا أولية، ثم تنطلق منها إلىٰ قضايا أخرىٰ تنتج عنها بالضرورة، وقد تكون القضية الأولىٰ ناتجة عن قضايا سابقة عليها في داخل العلم الواحد الذي تنسب إليه[٣].

وهذا المنهج القرآني في مخاطبة الفطرة يعتمد علي حقيقة أساسية وراسخة في التكوين البشري؛ وهي أن الفطرة بها حاجة ماسة وذاتية للتدين، والاعتقاد بوجود الله، ووظيفة العقيدة الصحيحة ليست في إنشاء هذا الشعور؛ لأنه موجود أصلًا، وإنما في تصحيح تصور الإنسان عن الإله الحق وصفاته، وواجباته نحو هذا الإله، والكائن الذي لا تتجاوب فطرته مع تلك الأدلة الموقظة لا يقتنع بالجدل وأساليبه، وإنما السبيل إلىٰ علاجه هو محاولة تنبيه أجهزة الاستقبال والاستجابة فيه، واستجاشة كوامن الفطرة في كيانه، لعلها تتحرك من جديد[٤].

وإذا كان من الثابت أن وجود الرب تعالىٰ أظهر للعقول والفطر من وجود النهار، وأن من لم ير ذلك في عقله وفطرته فليتهمهما[٥] فإن القرآن يحرص علىٰ «إيقاظ الشعور الباطني في الإنسان، فيندفع الإنسان بوحي هذا الشعور إلىٰ

---

(١) انظر سيد قطب: في ظلال القرآن ٣/ ١٧٦٦، ود. عبد الرحمن الزنيدي: مناهج البحث في العقيدة ص٣٤٠.

(٢) ابن تيمية: الرسالة العرشية ص٢٥.

(٣) انظر د. يوسف محمود: أسس اليقين ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٤) انظر سيد قطب: في ظلال القرآن ٣/ ١٨٢٣.

(٥) ابن القيم: مدارج السالكين ١/ ٨٣.

التساؤل عن مبدئه وعن مادته وعن حياته، وعن مآله ومصيره، حتىٰ يصل إلىٰ الاعتراف بخالق القوىٰ والقدر، واضع الأسباب والمسببات، رب الأرض والسموات، مدبر الأمر ومصرفه، وتلك هي الفطرة التي ذكرها الله بقوله: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ﴾ [الرُّومِ: ٣٠][١].

وعلىٰ الرغم من كل هذا الاهتمام القرآني الواضح بمخاطبة الفطرة، وتنبيهها، والاعتماد عليها في غرس اليقين في النفس، وتثبيت العقيدة وترسيخها، فإن كتب المتكلمين لم تلتفت إلىٰ هذا النوع من الاستدلال بالقدر الكافي، سوىٰ إشارات متفرقة لا تمثل منهجًا متكاملًا.

بل إن بعضهم أقر بكفاية أدلة القرآن والفطرة، لكنه أقر بضغط الإلف والعادات المتبعة في التصنيف الكلامي، ومن أمثلة ذلك أن الغزالي حينما عرض لأدلة وجود الله تعالىٰ أقر بفطريتها وكفايتها، لكنه سار علىٰ الطريقة الكلامية التقليدية التي أضحت عرفا متبعا، فقال «في فطرة الإنسان وشواهد القرآن ما يغني عن إقامة البرهان، ولكنا علىٰ سبيل الاستظهار والاقتداء بالعلماء النظار، نقول من بديهة العقول أن الحادث لا يستغني في حدوثه عن سبب يحدثه والعالم حادث، فإذا لا يستغني في حدوثه عن سبب»[٢]

ويبقىٰ من المهم أن نشير إلىٰ أن المعرفة الفطرية مع أهميتها وضرورتها وقرب مأخذها، إلا أنها تبقىٰ -في قضايا الاعتقاد- من قبيل المعرفة الكلية المجملة، التي تحتاج للوحي في معرفة التفاصيل الدقيقة من جهة، وإلىٰ ترشيدها وصيانتها من الانحراف الناشئ عن فساد فطر بعض الخلق وتبدلها، من جهة أخرىٰ.

---

(١) انظر محمود شلتوت: إلىٰ القرآن الكريم ص٧، ٨.

(٢) الغزالي: قواعد العقائد ص١٥٣.

٨٩- لا يصح الاستدلال على أمر أو قبوله، إذا كانت الفطر قد شهدت ببطلانه

ونعني بذلك: أن المعرفة الفطرية الصحيحة مقطوع بها لابتنائها علىٰ حقائق يقينية، ولا يتصور وجود دليل صحيح معتبر معارض لها، بل معارضة دليل ما للفطرة من شواهد بطلانه وفساده، لأن الحجج الصحيحة تتعاضد ولا تتعارض أو تناقض.

ولا شك أن «القول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فإن الحق لا يتناقض، والرسل إنما أخبرت بالحق، والله فطر عباده علىٰ معرفة الحق، والرسل بعثت بتكميل الفطرة، لا بتغيير الفطرة»[١]. ، وإذا كانت الرسل قد بعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا بتحويل الفطرة أو تغييرها وتبديلها، فإن أهل البدع علىٰ النقيض من ذلك، حيث يريدون تغيير «فطرة الله، ويوردون علىٰ الناس شبهات بكلمات مشتبهات، لا يفهم كثير من الناس مقصودهم بها؛ ولا يحسن أن يجيبهم. وأصل ضلالتهم تكلمهم بكلمات مجملة؛ لا أصل لها في كتابه؛ ولا سنة رسوله»[٢]

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٣٠٠. وانظر أيضا درء التعارض ٣/ ٧١، ومجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٦٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٦٠.

ولهذه القاعدة فوائد كثيرة، حيث يمكن التعويل عليها في بيان بطلان العقائد الفاسدة من خلال إثبات نفور الفطرة السليمة منها، ومعارضتها الواضحة لها.

وأعظم القبائح التي تعارض الفطرة وتناقضها: الشرك بالله سبحانه، ودعاء غيره، أو الزعم بأن معه آلهة أخرىٰ، أو أن له زوجة أو ولدا، وهي أقوال من شناعتها: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١]

وقد فطر الله العباد علىٰ فساد أقوال من زعموا أن الله ثالث ثلاثة، أو أن هناك إلهين أحدهما للخير والآخر للشر، فكل تلك الأقوال تشهد الفطرة بفسادها بعد التصور التام لها[(١)] «والعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر في الفطر ومعلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين»[(٢)] وخلاصة الأمر أن «بطلان الشرك وقبحه معلوم بالفطرة السليمة، والعقول الصحيحة، والعلم بقبحه أظهر من العلم بقبح سائر القبائح»[(٣)]

وثمة نصوص عديدة لجماعة من الأئمة يثبتون فيها علو الله علىٰ خلقه، ويردون علىٰ المعطلة من الجهمية وغيرهم، اعتمادا علىٰ أن هذا المعنىٰ مركوز في النفوس، وأن منكره مخالف للفطرة السليمة المستقرة عند العوام والعلماء وسائر الناس، طالما لم تتغير بعارض خارجي.

وممن نقل عنه هذا المعنىٰ[(٤)] يزيد بن هارون الذي قيل له: من الجهمية؟ فقال «من زعم أن الرحمن علىٰ العرش استوىٰ علىٰ خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي»[(٥)] وقال ابن قتيبة في الرد علىٰ نفاة العلو «لو أن هؤلاء رجعوا

---

(١) انظر ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٠.

(٣) ابن القيم: إغاثة اللهفان ص١٠٦٦.

(٤) انظر د. أحمد النجار: القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية ص٥٦

(٥) عبد الله بن الإمام أحمد: السنة ١/ ١٢٣.

إلىٰ فطرهم، وما ركبت عليه خلقتهم من معرفة الخالق سبحانه، لعلموا أن الله تعالىٰ هو العلي، وهو الأعلىٰ، وهو بالمكان الرفيع، وإن القلوب عند الذكر تسمو نحوه، والأيدي ترفع بالدعاء إليه، ومن العلو يرجىٰ الفرج، ويتوقع النصر، وينزل الرزق . . . . . الأمم كلها -عربيها وعجميها- تقول: إن الله تعالىٰ في السماء ما تركت علىٰ فطرها، ولم تنقل عن ذلك بالتعليم»[1]

كذلك احتج ابن عبد البر علىٰ علو الله تعالىٰ بأن «الموحدين أجمعين، من العرب والعجم، إذا كربهم أمر، أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلىٰ السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالىٰ، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلىٰ أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم»[2]

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث ص٣٩٥.

(٢) ابن عبد البر: التمهيد ٧/ ١٣٤.

٩٠- ما تواترت همم الخلق ودواعيهم على نقله وإشاعته، يمتنع في العادة كتمانه، وانفراد العدد القليل به يدل على كذبهم

وهذا ضابط مهم جدا في نقد الأخبار، وتمييز صحيحها من فاسدها، وهو مستنبط من المعرفة بطبيعة البشر وعاداتهم في نقل الأخبار، حيث يمتنع عادة أن يوجد خبر ما، تتواتر همم الخلق ودواعيهم لنقله، ثم نجد أن جل الناس قد كتموه -دون أن يكون ثمة مانع لذلك- ولم ينقله سوىٰ عدد قليل، ليس لهم ميزة ينفردون بها عن غيرهم، من الإمامة أو العلم مثلا.

وينبني علىٰ ذلك أن ثمة وقائع إذا حدثت بالفعل فلابد أن تنقل إلينا، لأن الهمم تتوافر علىٰ نقلها وإذا لم تنقل، فإن ذلك دليل علىٰ عدم حدوثها أصلا[١].

ومن الطرق المهمة التي يعلم بها كذب الخبر: أن ينفرد الواحد والاثنان بما يعلم أنه لو كان واقعا حقا، لتوفرت الهمم والدواعي علىٰ نقله، ومثال ذلك: لو أخبر واحد بوجود بلد عظيم بقدر بغداد، والشام، والعراق لعلمنا كذبه في ذلك، لأنه لو كان موجودا لأخبر به طوائف عظيمة من الناس[٢].

(١) انظر د. حمدي القريقري: قواعد ابن تيمية في الرد علىٰ المخالفين ص٢٣٥.

(٢) انظر ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٤٣٩، ودرء التعارض ٧/ ٨٢.

وتطبيق هذه القاعدة مفيد في إبطال كثير من الدعاوىٰ الكاذبة، أو الحوادث الملفقة التي يرددها أهل الأديان المحرفة، أو الفرق المبتدعة.

ومن ذلك مثلا بيان بطلان ما ادعاه النصارىٰ من روايات حول ما حدث حين الصلب المزعوم للمسيح عليه السلام، حيث جاء في إنجيل لوقا (٢٣: ٤٤-٤٦) «كان نحو الساعة السادسة فكانت ظلمة علىٰ الارض كلها الىٰ الساعة التاسعة. واظلمت الشمس، وانشق حجاب الهيكل من وسطه. ونادىٰ يسوع بصوت عظيم، وقال يا ابتاه في يديك أستودع روحي، ولما قال هذا أسلم الروح»

والإشكال أنهم لا يكتفون بدعوىٰ حدوث الظلمة في مكان الصلب المزعوم وما حوله، بل يجزمون أنه عم الأرض كلها، وشيء هائل كهذا لو جرىٰ حقا، لتناقله الناس في أماكن شتىٰ، ولروته كتب التاريخ المختلفة.

وبمثل هذه القاعدة يرد أيضا علىٰ الشيعة الذين زعموا وجود نص نبوي قاطع علىٰ إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الصحابة خالفوا ذلك وتواصوا بكتمانه، وهو ادعاء فج متهافت.

وما أيسر أن يرد عليهم في زعمهم هذا بأن يقال لهم «النص الذي ادعيتموه، ونظمتم به عقودكم، وربطتم به مقصودكم، بلغكم استفاضة وتواترا من جمع لا يجوز منهم في مستقر العادات، ومستمر الأوقات، التواطؤ علىٰ الكذب؟ أم تناقله معينون من النقلة؟ واستبد به مخصوصون من الحملة؟.

فإن زعموا أنه منقول تواترا علىٰ الشرائط المذكورة في الاستفاضة أولا، ووسطا، وآخرا، فقد ادعوا عظيمة في مجاحدة البدائه والضرورات، وانتهوا من البهت والعناد إلىٰ منتهىٰ الغايات. وقيل لهم: كيف اختصصتم وأنتم الأذلون الأقلون بهذا الخبر دون مخالفيكم، وكيف انحصر هذا النبأ فيكم، مع استواء الكافة في بذل كنه المجهود، في الطلب والتشمير، والتناهي في ابتغاء المقصود، واجتناب التقصير؟ ولو ساغ اختصاص قيام أقوام بدرك خبر شائع، مستفيض ذائع، لجاز أن يختص بالعلم بأن في الأقاليم بلدة تسمىٰ (بغداد) طوائف مخصوصون، مع تماثل الكافة في البحث عن المسالك، والأقاليم والممالك،

وبم ينكرون علىٰ من يزعم أنه ﵇ نص علىٰ أبي بكر نصا منتشرا في الأقطار، مطبقا للخطط والديار؟»[1]

كذلك يرد بهذه القاعدة علىٰ الشيعة فيما زعموه من كرامات عجيبة لعلي ﵁، مثل الزعم بأن الشمس ردت له[2] مع أن مثل هذه الحادثة علىٰ فرض وقوعها «من الأمور العظام الخارجة عن العادة، التي تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقلها، فإذا لم ينقلها إلا الواحد والاثنان علم بيان كذبهم في ذلك، وانشقاق القمر كان بالليل وقت نوم الناس، ومع هذا فقد رواه الصحابة من غير وجه، وأخرجوه في الصحاح والسنن والمساند من غير وجه، ونزل به القرآن، فكيف برد الشمس التي تكون بالنهار، ولا يشتهر ذلك، ولا ينقله أهل العلم نقل مثله؟! . . . . . وهذا من أعظم خوارق العادات في الفلك، وكثير من الناس ينكر إمكانه، فلو وقع لكان ظهوره ونقله أعظم من ظهور ما دونه ونقله، فكيف يقبل وحديثه ليس له إسناد مشهور؟ فإن هذا يوجب العلم اليقيني بأنه كذب لم يقع»[3]

وثمة جانب آخر مهم لهذه القاعدة، وهو أنه يتعذر -بل يكاد يكون من المستحيل- أن تقدر قوة قاهرة علىٰ إلزام الناس جميعا بكتم أمر ما، فلا يتسرب منه قليل ولا كثير علىٰ لسان فرد، أو جماعة.

وبهذا يرد علىٰ من زعموا أن القرآن قد عورض بمثله، لكن المسلمين أخفوا تلك المعارضات، وهو زعم يردده بعض أعداء الإسلام فيما يثيرونه من شبهات حول إعجاز القرآن، وعدم قدرة الخلق علىٰ الاتيان بمثله، كما يرد أيضا علىٰ الشيعة، الذين زعموا أن النبي ﷺ نص صراحة وبالاسم علىٰ أن عليا هو الخليفة من بعده، حين خطب في الصحابة عند غدير خم، وكان معه الآلاف، ثم إنهم جميعا تواصوا علىٰ جحد ذلك وكتمانه، وهو زعم كاذب لا يمكن لصاحب عقل صحيح أن يتصور وقوعه، فضلا عن أن يصدقه.

---

(١) الجويني: غياث الأمم ص٣٠، ٣١.

(٢) انظر نقدا مفصلا لذلك عند ابن تيمية في منهاج السنة ٨/ ١٦٥.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ١٧١، ١٧٢، وانظر أيضا ٨/ ١٧٦. ١٨٥

٩١- عدم وجود المعارضات لأمر صحيح -مع توفر الهمم والدواعي على وجودها- دليل على بطلانها[١]

والمقصود بذلك أننا إذا وجدنا اعتقادا صحيحا، له أعداء ومنكرون، تتوافر هممهم ودواعيهم علىٰ معارضة ذلك الحق بمعارضة ما، ثم لا توجد تلك المعارض ولا تنقل إلينا، فذلك دليل علىٰ عدم وجودها أصلا، كما أنه دليل علىٰ عدم صحتها، وفي ذلك يقول ابن تيمية «عدم وجود هذه المعارضات مع توفر الهمم والدواعي علىٰ وجودها -لو كانت حقًا- دليل علىٰ أنها باطل، كما أن عدم نقل ما تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقله -لو كان موجودًا- دليل علىٰ انه كذب، بخلاف وجود الطعن والمعارضة، فانه ليس دليلًا علىٰ صحة ما عارض به وطعن، كما أن مجرد نقل الناقل ليس دليلًا علىٰ صحة ما نقل»[٢].

ولا يجوز في مستقر العادة أن يكذب أهل التواتر، ولا أن يكتموا ما تتوفر الهمم والدواعي علىٰ نقله، والعلة في ذلك: أنه كما يوجد في الفطر ما يمنع من الكذب، فإن فيها ما يدعو إلىٰ الإظهار والبيان، إضافة إلىٰ أن «العقول المتباينة، والفطر المختلفة، إذا أخبرت عما تعلمه بضرورة أو حس، لم تتفق علىٰ الكذب ولا الخطأ، فكذلك أيضًا العقول المتباينة والفطر المختلفة إذا سمعت ما يعلم

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٨٢.

(٢) المصدر السابق ٧/ ٨٢.

بصريح العقل وبطلانه وفساده، لم تتفق علىٰ الإعراض عن النظر والاستدلال حتىٰ يعرف فساده وبطلانه»[1]

ويستفاد من هذه القاعدة في إبطال دعاوىٰ كثيرة مما افتراه أعداء الإسلام، أو أهل البدع والضلال، ومن ذلك بطلان ما يزعمه طوائف من المستشرقين والمنصرين أن القرآن قد عورض بما يماثله في الإعجاز من قبل فصحاء العرب، لكن المسلمين قد منعوا من ذيوع ذلك وأماتوا ذكره.

وهذه مغالطة فجة، إذ لو وجدت مثل تلك المعارضات لنقلت إلينا، ولا يتصور أن يقدر أحد علىٰ منع الناس في كل عصر من إذاعة ذلك «وحتىٰ لو رام أحد من الملوك ذلك لما قدر عليه، لأنه لا يملك أيدي الناس ولا ألسنتهم. يصنعون في منازلهم ما أحبوا، وينشرونه عند من يثقون به حتىٰ ينتشر، وهذا أمر لا يقدر علىٰ ضبطه والمنع منه أحد، لا سيما مع انخراق الدنيا، وسعة أقطارها من أقصىٰ السند إلىٰ أقصىٰ الأندلس، فلو أمكنت معارضته ما تأخر عن ذلك من له أدنىٰ حظ من استطاعة»[2] وحتىٰ لو فرضنا أنه تم المنع في ديار الإسلام، وبين المسلمين أنفسهم، فكيف بديار الكفار، أو فيما يخص اليهود والنصارىٰ والزنادقة الموجودين في بلاد الإسلام، وما كان بعضهم يتوانىٰ عن اهتبال أدنىٰ فرصة للطعن في الإسلام والكيد له.

ويستفاد من هذه القاعدة أيضا في الرد علىٰ من شكك في أمية النبي ﷺ، أو زعم أنه تعلم من بحيرا الراهب كما ادعىٰ المستشرقون، ولو ثبت شيء من ذلك لطارت به قريش واليهود كل مطار، كيف وهم قد زعموا أن النبي ﷺ كان يتعلم من فتىٰ رومي وأكذبهم الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٧٧.

(٢) ابن حزم: الفصل ١/ ٨٨.

كذلك يرد علىٰ من زعم استشكال الصحابة لآيات الصفات، أو تأويلهم لها بحجة استلزامها للتجسيم أو التمثيل، مع أن أمرا مثل هذا لو حدث لنقل إلينا، مثلما نقل إلينا اختلافهم في مسائل الأحكام، وكونه لم ينقل دليل علىٰ عدم وقوعه، وقد «تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمة إيمانا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلىٰ آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يبدو لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها، وحملها علىٰ مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها علىٰ سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع، حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين»[١]

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/٩١.

٩٢- لا يصح القدح أو المجادلة في الضروريات واليقينيات، ولا معارضتها بالنظريات

والمقصود بذلك أنه ما كان من المعارف ضروريا أو يقينيا، فلا يمكن، ولا يصح القدح فيه أو معارضته، لأن ما بلغ مرتبة الضرورة واليقين لا يكون إلا حقا، وكل معارضة له إن وجدت فهي باطلة، كما لا يصح أن يعول علىٰ النظريات في إبطال الضروريات، لأن ذلك يقتضي القدح في الأصل بالفرع، وذلك يوجب تطرق الطعن إلىٰ الأصل والفرع معًا، وهو باطل[١]

وليس الضروري أو اليقيني ما كان من الحسيات أو العقليات فحسب، بل يدخل في ذلك أيضا ما كان معلوما بالاضطرار من دين الإسلام، ومثل هذا يمتنع «أن يكون باطلًا، مع كون الرسول رسول الله حقًا، فمن قدح في ذلك وادعي أن الرسول لم يجيء به، كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين المسلمين»[٢]

وقد نص علىٰ هذه القاعدة كثير من أصحاب الاتجاهات المختلفة[٣]، منهم

---

(١) انظر الرازي: أساس التقديس ص١٦، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٩٥.

(٣) انظر د. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٤٧٦، ود. حمدي القريقري: قواعد ابن تيمية في الرد علىٰ المخالفين ص١٦١، وأحمد حسن: قواعد الاستدلال بين المتكلمين والفلاسفة ص١٦٤.

الجويني الذي نبه علىٰ أن كل «نظر يجر إلىٰ دفع الضرورة، فهو الباطل دون الضرورة»[1] وقال القاضي عبد الجبار «فمن دفع المشاهدات، وأنكر المعلومات، وجحد الضروريات، فلا سبيل إلىٰ مكالمته»[2] واعتبر الرازي أن «القدح في الضروريات بالنظريات يقتضي القدح في الأصل بالفرع، وذلك يوجب تطرق الطعن إلىٰ الأصل والفرع معًا، وهو باطل»[3]

كذلك أشار ابن تيمية إلىٰ أن ما يذكره البعض من الأقيسة القادحة في الأحكام الفطرية البديهية لا يعدو أن يكون «أقيسة نظرية، والنظريات مؤلفة من البديهيات، فلو جاز القدح في البديهيات بالنظريات لزم فساد البديهيات والنظريات، فإن فساد الأصل يستلزم فساد فرعه، فتبين أن من سوغ القدح في القضايا البديهية الأولية الفطرية بقضايا نظرية، فقوله باطل، يستلزم فساد العلوم العقلية بل والسمعية»[4].

ويرىٰ الشريف الجرجاني أن «الأوليات مستغنية عن أن يذب عنها، وليس يتطرق إلينا شك فيها بتلك الشبه التي نعلم أنها فاسدة قطعا، وإن لم يتيقن عندنا وجه فسادها، أو نشتغل بالجواب لإظهار فساد الشبه، لا لاحتياج العقل في جزمه بصحة البديهيات إلىٰ ذلك الجواب، فإنه جازم بها مع قطع النظر عنه»[5]

ومما له صلة بهذا الأمر أيضا أنه لا يحسن بحال تكلف الدليل علىٰ إثبات الواضحات، بل كما الغزالي فإن «تكلف الدليل علىٰ الواضحات يزيدها غموضًا، ولا يفيدها وضوحًا»[6] ومما قيل أيضا إن «مناظرة عالم في المعضلات، أهون

---

(١) الجويني: الإرشاد ص٣١٢.

(٢) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٤٨٨، وانظر أحمد حسن: قواعد الاستدلال بين المتكلمين والفلاسفة ص١٦٤.

(٣) الرازي: أساس التقديس ص١٦، وانظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٨.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ١٥١.

(٥) شرح المواقف ١/ ١٩٢.

(٦) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص٢٦.

من مناظرة جاهل في الواضحات . . . .وإن إثبات البينات علىٰ المشاهدات معضلات»[1]

ومن أهم فوائد هذه القاعدة أن يقينيات الاعتقاد وقطعياته لدىٰ المسلم، مثلها مثل الحسيات والبديهيات العقلية والتجريبية، لا تقبل التشكيك أو المعارضة، وأن كل ما يثار حولها من شكوك فلا يلتفت إليها، حتىٰ لو «عجز كثير من الناس عن حلها، فهم يعلمون أنها قدح فيما علموه بالحس والإضطرار، فمن قدر علىٰ حلها، وإلا لم يتوقف جزمه بما علمه بحسه واضطراره علىٰ حلها.

وكذلك الحال في الشبه التي عارضت ما أخبر به الرسول سواء، فإن المصدق به وبما جاء به يعلم أنها لا تقدح في صدقه ولا في الإيمان به، وإن عجز عن حلها، فإن تصديقه بما جاء به الرسول ضروري، وهذه الشبه عنده لا تزيل ما علمه بالضرورة، فكيف إذا تبين بطلانها علىٰ التفصيل»[2]

ومن أمثلة ذلك: أن إثبات وجود الله ومعرفته حقيقة فطرية بديهية ضرورية، مستقرة في كل نفس سوية، لا يصح القدح فيها بنظريات لم تصل لمرتبة القطع واليقين، فضلا عن عدم صحتها أصلا، كما يثير دعاة الإلحاد الشكوك بافتراضات علمية موهومة، لم تصل لدرجة القطع، فضلا عن عدم تعارضها مع إثبات وجود الرب الخالق سبحانه، مثل نظرية دارون وما أشبهها.

وإثبات علو الله تعالىٰ علىٰ خلقه هو أيضا من قبيل المعارف الفطرية الضرورية، المركوزة في فطرة سائر البشر. وقد حكي أن أبا جعفر الهمداني حضر مجلس إمام الحرمين الجويني «وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول «كان الله ولا عرش، وهو الآن علىٰ ما كان» فقال الشيخ أبو جعفر «يا أستاذ! دعنا من ذكر العرش -يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد من قلبه ضرورة

---

(١) الطريفي: أسطر ص٢٠٤.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٧٣٠.

تطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف تدفع هذه الضرورة علىٰ قلوبنا؟ قال: فلطم أبو المعالي علىٰ رأسه، وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني»[1]

ومضمون حجة الهمداني: أن دليل الجويني علىٰ نفي العلو -لو صح- فهو مجرد استدلال نظري، يقابله دليل أقوىٰ وأعظم ثبوتا، وهو ما نجده في أنفسنا من العلم الضروري بعلو الله سبحانه، ونحن «مضطرون إلىٰ هذا العلم وإلىٰ هذا القصد، فهل عندك من حيلة في دفع هذا العلم الضروري، والقصد الضروري الذي يلزمنا لزوما لا يمكننا دفعه عن أنفسنا، ثم بعد ذلك قرر نقيضه. وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن، لأن النظريات غايتها أن يحتج عليها بمقدمات ضرورية. فالضروريات أصل النظريات، فلو قدح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحا في أصل النظريات، فتبطل الضروريات والنظريات، فيلزمنا بطلان قدحه علىٰ كل تقدير»[2]

ولا يخفىٰ أن الضرورة الموجودة في القلوب علما وقصدا، لا يمكن أحد نزعها إلا بإحالة الفطر، كما قال النبي ﷺ: «**كل مولود يولد علىٰ الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟**»[3] [4]

ومن هذا الباب أيضا: أن فضائل الصحابة مما علم بالكتاب والسنة والنقل المتواتر، ومثل هذا «لا يجوز أن يدفع بنقول بعضها منقطع، وبعضها محرف، وبعضها لا يقدح فيما علم، فإن اليقين لا يزول بالشك، ونحن قد تيقنا ما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا، وما يصدق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلة العقل، من أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء، فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها، فكيف إذا علم بطلانها؟!»[5]

---

(١) الذهبي: العرش ص١٥٣، والعلو ص٢٥٩، وابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية ١/ ٤٢٢.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٦٤٣، ٦٤٤

(٣) رواه البخاري (١٣٥٨) ومسلم (٢٦٥٨)

(٤) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٤ - ٥٦.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٣٠٥.

وهذا الذي نعلمه ونقطع به من فضائل الصحابة «لا يمكن أن يعارض بدليل قطعي ولا ظني. أما القطعي: فلأن القطعيات لا يتناقض موجبها ومقتضاها. وأما الظنيات: فلأن الظني لا يعارض القطعي.

وجملة ذلك أن كل ما يورده القادح فلا يخلو عن أمرين: إما نقل لا نعلم صحته، أو لا نعلم دلالته علىٰ بطلان إمامتهم، وأي المقدمتين لم يكن معلوما لم يصلح لمعارضة ما علم قطعا. وإذا قام الدليل القطعي علىٰ ثبوت إمامتهم، لم يكن علينا أن نجيب عن الشبه المفضلة، كما أن ما علمناه قطعا لم يكن علينا أن نجيب عما يعارضه من الشبه السوفسطائية. وليس لأحد أن يدفع ما علم أيضا يقينا بالظن، سواء كان ناظرا أو مناظرا. بل إن تبين له وجه فساد الشبهة وبينه لغيره، كان ذلك زيادة علم ومعرفة»[1]

والكلام المتقدم عن أن الضروريات لا يجوز القدح أو المجادلة فيها، إنما هو عما كان مستحقا لهذا الوصف فعلا من المعارف والعلوم، وليس بممتنع أن يحدث خطأ وخلط عند بعض الناس، فيزعم أحدهم أن قضية ما هي من الضروريات وليست كذلك في واقع الأمر.

وفي هذه الحال: فإما أن يكون هذا المدعي كاذبا، فيعامل بما يعامل به مثله من الكذابين الجاحدين، علىٰ ما وردت به الشريعة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النَّمْل: ١٤] وعامة الكفار من هذا النوع، وإما أن يكون صادقا «فيما يخبر به عن نفسه، ولكنه مخطئ، لاشتباه معنىٰ عليه بمعنىٰ آخر، واشتباه لفظ بلفظ، أو غير ذلك، أو لخلل وقع في إدراك حسِّه وعقله، أو لنوع هوىٰ خالط اعتقاده، فهذا طريقه أن يبين له ما يزيل الاشتباه، حتىٰ يتميز له أن الذي اضطر إليه من العلم ليس هو الذي نوزع فيه، بل هو غيره، أو يصلح إدراكه بإزالة الهوىٰ، والاعتقاد الفاسد، الذي جعله يظن ما ليس بضروري ضروريًّا»[2]

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٢٦٥.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٥٥، ٥٦

٩٣- بعض الشبهات والآراء المنحرفة: فسادها يغني عن إفسادها، وبطلانها يغني عن إبطالها، وكل ما علم فساده بالضرورة، فالتصور التام له كاف للرد عليه

وإنما يكون ذلك لوضوح بطلانها عند كل منصف، وبلوغها حدا من الفجاجة والفساد بحيث لا يقول بها إلا مكابر أو معاند، أما المنصف الباحث عن الحق، فلا يتصور أن يصدر منه شيء كهذا.

وقد أشار القاضي عبد الجبار -في سياق كلامه عن الثنوية- إلىٰ هذه القاعدة المهمة، وأن «كثيرا من المذاهب يستغنىٰ بذكر تفصيله عن التشاغل بذكر نقضه وإفساده، لتناقضه في نفسه وكونه غير مبني علىٰ الأدلة والحجاج، وعلىٰ أصول مقررة، ولكون كثير منه غير معقول، ومذاهب الثنوية من هذا القبيل»[١]

ولجماعة من أهل العلم تطبيقات عديدة لهذه القاعدة في ردودهم علىٰ المقالات الباطلة، وبيان أن فسادها يغني عن إفسادها، لا سيما إذا كان بطلانها لا يكاد يرتاب فيه عاقل.

ومن أمثلة ذلك حكم ابن حزم علىٰ عقائد النصارىٰ في التثليث، والزعم بألوهية عيسىٰ عليه السلام، وأنه «لولا أن الله تعالىٰ وصف قولهم في كتابه، إذ يقول

(١) القاضي عبد الجبار: المغني، الفرق غير الإسلامية ٥/ ٩.

تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ وإذ يقول تعالىٰ حاكيا عنهم: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ وإذ يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ لما انطلق لسان مؤمن بحكاية هذا القول العظيم الشنيع السمح السخيف، وتالله! لولا أننا شاهدنا النصارىٰ، ما صدقنا أن في العالم عقلا يسع هذا الجنون، ونعوذ بالله من الخذلان»(١)

ونظرا لوضوح بطلان العقيدة النصرانية واكتظاظها بالمتناقضات، فقد أعرض العقلاء عنهم، كما ذكر القرطبي «واكتفوا من الرد عليهم بحكاية مذهبهم، ووكلوا الناظر فيه لظهور تناقضه وفساد معانيه»(٢)

وعلىٰ نفس المنوال ذكر ابن تيمية أن طائفة من العقلاء رأوا أن «عامة مقالات الناس يمكن تصورها إلا مقالة النصارىٰ، وذلك أن الذين وضعوها لم يتصوروا ما قالوا، بل تكلموا بجهل وجمعوا في كلامهم بين النقيضين، ولهذا قال بعضهم: لو اجتمع عشرة نصارىٰ لتفرقوا عن أحد عشر قولا، وقال آخر لو سألت بعض النصارىٰ وامرأته وابنه عن توحيدهم، لقال الرجل قولا، وامرأته قولا آخر، وابنه قولا ثالثا»(٣)

كذلك وصف ابن حزم بعض أقوال الشيعة بأنه من قبيل «الدعوىٰ الكاذبة التي لا حياء لصاحبها والتي لو ادعىٰ مثلها مدع .... لساواهم في الحماقة، ومثل هذا لا يشتغل به من له مسكة من عقل أو منحة من دين، ولو قلت أو رقعة من الحياء»(٤)

وقد أورد القرطبي عددا من تأويلات المؤولين لاستواء الله علىٰ عرشه، كتأويل الاستيلاء بأنه الانفراد بالتدبير، أو تأويل العرش بأنه جملة المملكة أي

---

(١) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ١/ ٤٨.

(٢) القرطبي: الإعلام بما في دين النصارىٰ من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام ص٤٥.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٢١٢.

(٤) ابن حزم: الفصل ٤/ ٨٥.

العالم، وقد وصف كل قول منها بأن «فساده يغني عن جوابه»[1] ووصف ابن تيمية بعض أقوال نفاة الصفات بأن تصورها يبين فسادها، ومن ذلك أن من زعم بأن الله «حي بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، كان قوله ظاهر البطلان. وكذلك إن قال: علمه هو قدرته، وقدرته علمه، وإن قال مع ذلك: إنه هو العلم والقدرة، فجعل الموصوف هو الصفة، وهذه الصفة هي الأخرىٰ، كما يوجد مثل ذلك في أقوال نفاة الصفات من الفلاسفة والمعتزلة، فنفس تصور قولهم علىٰ الحقيقة يبين فساده»[2]

ومن مقالات النفاة واضحة الفساد: الزعم بأن كلام الله معنىٰ واحد «هو الأمر والنهي والخبر، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا، ومنهم من قال هو خمس معان، وجمهور العقلاء أن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام»[3]

وعلىٰ الضد من ذلك فإن بعض مقالات المسرفين في الإثبات ومناقضة المعطلة، يصدق عليها هذا الوصف، ولا يحتاج إثبات بطلانها لنقل عن الأئمة لبيان فسادها، إلا إن كان المقصود اعتبارات معينة.

ومن أمثلة ذلك من يزعم أن «كلام الناس وغيرهم قديم -سواء كان صدقا أو كذبا، فحشا أو غير فحش، نظما أو نثرا- ولا فرق بين كلام الله وكلامهم في القدم إلا من جهة الثواب. وقال قوم منهم -بل أكثرهم-: أصوات الحمير والكلاب كذلك»[4] ولا شك أن «هذا القول مخالف للعقل والدين، مناقض للكتاب والسنة وإجماع المؤمنين، وهي بدعة شنيعة لم يقلها أحد قط من علماء المسلمين: لا علماء السنة ولا علماء البدعة، ولا يقولها عاقل يفهم ما يقول؛ . . . ولا يحتاج في مثل هذا الكلام الذي فساده معلوم ببداءة العقول أن

(١) القرطبي: الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ ٢/ ١٣١.

(٢) منهاج السنة النبوية ٢/ ٤٨٩.

(٣) ابن تيمية: الرسالة البعلبكية ص١٥٥، ١٥٦، ومجموع الرسائل والمسائل ٣/ ٩١.

(٤) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص٦١، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٢٣.

يحتج له بنقل عن إمام من الأئمة إلا من جهة بيان أن رده وإنكاره منقول عن الأئمة، وأن قائله مخالف للأمة مبتدع في الدين؛ ولتزول بذلك شبهة من يتوهم أن قولهم من لوازم قول أحد من السلف، ويعلم أنهم مخالفون لمذاهب الأئمة المقتدىٰ بهم المعظمين؛ وليتبين أن نقيض قولهم منصوص عن الأئمة المتبعين في السنة، وليس ذلك مما سكتوا عنه نفيا وإثباتا»[(١)]

وفي ظني أن كتب مقالات الفرق مكتظة بآراء وأقوال لا يحتاج المرء لكثير تدليل علىٰ بطلانها، ويكفي مجرد حكايتها لبيان فسادها عند من شم رائحة العلم والإنصاف والعقل.

ومن نماذج ذلك: ما زعمته فرقة الغرابية من غلاة الشيعة، أن جبريل عليه السلام أخطأ في تبليغ الرسالة لنبينا ﷺ، مع أنه كان مأمورا بإيصالها لعلي بن أبي طالب، وهي «تقول لأتباعها: العنوا صاحب الريش، يعنون جبريل عليه السلام»[(٢)]

وقد جعل عبد القاهر البغدادي: كفر هذه الفرقة أعظم من كفر اليهود، لأنهم «مع كفرهم بالنبي ﷺ، ومع عداوتهم لجبريل عليه السلام لا يلعنون جبريل، وانما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة، والغرابية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمدا عليهما السلام، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ وفىٰ هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة، ولا يجوز إدخال من سماهم الله كافرين في جملة فرق المسلمين»[(٣)]

ولبعض المسرفين في التمثيل والتشبيه -أمثال هشام بن الحكم، وهشام الجواليقي- أقوال لا يرتاب مسلم في بطلانها، ومن ذلك: زعم هشام بن الحكم الشيعي -وهو أول وأشهر من قال إن الله جسم[(٤)]- أن الله سبحانه له نهاية

(١) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص٦٢، ٦٣، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٢٤.

(٢) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٢٣٧.

(٣) المصدر السابق ص٢٣٨.

(٤) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٨٦، ومنهاج السنة النبوية ٢/ ٢٢٠، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص١٦٥.

وحد، وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفىٰ بعضه علىٰ بعض[1].

وعلىٰ نفس المنوال نسب للشيعي هشام بن سالم الجواليقي أقوال لا تقل بشاعة عما سبق، حيث زعم أن الله تعالىٰ علىٰ صورة الإنسان، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، له يد ورجل وأنف وأذن، وعين وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وأنه نور ساطع يتلألأ بياضا، وأن نصفه الأعلىٰ مجوف ونصفه الأسفل مصمت[2]، وقال داود الجواربي في التمثيل قولا عظيما، حيث نسب إليه أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عما وراء ذلك، وذهب إلىٰ أن معبوده جسم ولحم ودم، وله جوارح وأعضاء: من يد ورجل ولسان ورأس وعينين[3].

ومن النماذج الأخرىٰ في هذا الباب: مبالغات بعض الصوفية في فضائل أورادهم، ومن ذلك ما أسبغوه من فضل وثواب علىٰ ما يعرف بصلاة الفاتح لما أغلق، ونصها «اللهم صل علىٰ سيدنا محمد الفاتح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، الهادي إلىٰ صراطك المستقيم، وعلىٰ آله حق قدره ومقداره العظيم» وقد زعم التيجاني شيح الطريقة المعروفة -كذبا وزورا وبهتانا- أنه سأل النبي ﷺ عن فضلها، فقال «أخبرني أولًا بأن المرة الواحدة منها تعدل من القرآن ست مرات، ثم أخبرني ثانيًا: أن المرة الواحدة منها تعدل من كل تسبيح وقع في

---

(١) انظر في الكلام عن آراء هشام بن الحكم:- الأشعري: مقالات الإسلاميين ص٣٢، وعبد القاهر: الفرق بين الفرق ص٤٨، والشهرستاني: الملل والنحل١/ ١٧٢، والسكسكي: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص٥٧، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٠٩، ود. النشار: نشأة الفكر ٢/ ١٧٣، ود. التفتازاني: علم الكلام وبعض مشكلاته ص١٠٦، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص١٦٥.

(٢) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ص٣٤، والإسفراييني: التبصير في الدين ص٣٩، ٤٠، وعبد القاهر: الفرق بين الفرق ص٥١، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٧٢، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٠٩.

(٣) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ص١٥٣، والإسفراييني: التبصير في الدين ص١٢٠، والشهرستاني: الملل والنحل١/ ١٨٦، وابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤١٢، والذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٤٤.

الكون، ومن كل ذكر، ومن كل دعاء كبيرا أو صغيرا، ومن القرآن ست آلاف مرة لأنه من الأذكار»[1]. ولا أدري ماذا يبقىٰ من تعظيم القرآن في نفوس الأتباع، وهذا ذكر واحد وضعه متبوعهم أفضل في الثواب من قراءة القرآن كله آلاف المرات؟

ولبعض المنصرين المعاصرين المعروفين بمهاجمة الإسلام وعقائده، أقوال غاية في الفجاجة والبطلان، بحيث يتعجب المرء كيف تصدر من شخص لديه ذرة من عقل أو حياء[2]، حتىٰ لو كان كافرا، ومن هؤلاء: زكريا بطرس القس النصراني الأفاك الأثيم، والذي زعم أن الحج مؤتمر جنسي يحدث فيه الزنا، وأن كلمة حج أصلها حك كتعبير جنسي، وأن كلمة منىٰ مأخوذة من مني الرجال، وهذا كله جنون وعبث لا يستحق مناقشة، وكل من شم رائحة العلم، يعلم أن المحرم ممنوع أصلا من الجماع ومقدماته[3].

ورغم ادعاء المستشرقين الموضوعية، وتحري الدقة، واتباع آليات البحث العلمي المعتبرة، فإن بعضا مما يصدر عنهم يصدق عليه القاعدة التي معنا، ولا يحتاج لكبير عناء في إبطاله، ومن نماذج ذلك: ما ادعته مدرسة المراجعين الاستشراقية «أن النبي محمدا ﷺ غير موجود تاريخيا أصلا، وأن مكة ليست في الحجاز أساسا بل هي في الأردن، وأن القرآن الكريم الموجود الآن إنما ألفه الحجاج بن يوسف في زمن بني أمية»[4]

ومثلما تصدق القاعدة التي معنا علىٰ الآراء والمعتقدات، فإنها تصدق أيضا علىٰ المرويات، ولا أظن منصفا يجادل في بطلان ما ورد في أصح كتب الشيعة وأوثقها، وهو الكافي للكليني عن علي رضي الله عنه أنه قال عن عفير حمار الرسول ﷺ «إن ذلك الحمار كلم رسول الله صلىٰ الله عليه وآله فقال: بأبي أنت وأمي: إن

---

(١) علي حرازم: جواهر المعاني ١/ ١٠٠.

(٢) لكن الأمر كما قال النبي ﷺ: «**إذا لم تستح فاصنع ما شئت**»

(٣) انظر محمد جلال القصاص: الكذاب اللئيم زكريا بطرس ١/ ١٦، ٨٠.

(٤) إبراهيم السكران: التأويل الحداثي للتراث ص١٢٠.

أبي حدثني، عن أبيه، عن جده، عن أبيه[1] أنه كان مع نوح في السفينة، فقام إليه نوح فمسح علىٰ كفله ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد النبيين وخاتمهم، فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار»[2]

(١) ولا أدري: كيف لم يستغرب واضع هذا الحديث أو مدخله في كتابه، من أن خمسة أجيال فقط من الحمير عاشت تلك الفترة الطويلة بين نوح ونبينا محمد عليهما الصلاة والسلام، بما يلزم منه أن عمر الحمار الواحد يتجاوز آلاف السنين!! وهكذا فلا نقل صحيح، ولا عقل سديد، والله المستعان!

(٢) الكليني: الكافي ١/ ٢٣٧، والصدوق: علل الشرائع ١/ ١٦٧، والمجلسي: بحار الأنوار ١٧/ ٤٠٥.

٩٤- العقول متفاوتة تفاوتا كبيرا، ولا يمكن أن يفصل بين المتنازعين في مسائل الدين والاعتقاد قول شخص معين ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزل، والرسول المعصوم[(١)]

وليس المقصود بهذه القاعدة التشكيك في المعقولات ولا إنكارها، وإنما المقصود بيان حقيقة الدعوىٰ التي يرددها كل معارض للنصوص: من أن ما يقوله ويتبناه من معتقد هو ما دل عليه العقل، وأن هذا العقل مقدم علىٰ النقل، مع أننا إذا دققنا النظر في مقصود هؤلاء من العقل فسوف نلاحظ أنه ليس شيئا واحدا.

فالعقل قد يُقصد به مجموعة الحقائق والمبادئ الأساسية البدهية، التي يسلم بها سائر العقلاء؛ كقانون الهوية، واستحالة التناقض، وأن لكل فعل فاعلًا، وما أشبه ذلك من القوانين البدهية المتفق عليها بين جميع العقلاء.

كما قد يقصد بالعقل مجموعة المعارف المتراكمة، والناتجة عن الخبرة والتجربة والتعليم المستمر والمتطور، أيًّا كان أسلوب هذا التعليم وطريقته، وهذا النوع الثاني تتفاوت فيه العقول تفاوتًا كبيرًا، وتختلف باختلاف البيئات والثقافات والظروف، كما أن من المشاهدِ بكثرة تغيير جم غفير من الناس لآرائهم مرة

(١) انظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ١٣٧.

أو عدة مرات طوال حياتهم؛ لاختلاف الأوضاع، واكتساب معارف جديدة، وامتداد العمر.

والمهم هو أن العقل ليس معنىٰ كليًّا مطلقًا ومشتركًا بين الجميع، إذا ما استثنينا مجموعة الحقائق البدهية المشار إليها آنفًا؛ بل هو متطور، ومتغير، ومتفاوت، ثم إن منه القطعي والظني، والصحيح والفاسد، والموضوعي والمشوب بالهوىٰ والتعصب، وهناك عقل السلف، والفلاسفة، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والشيعة، وهلم جرًّا، فأي نوع من هذه الأنواع كلها تحديدًا هو الذي يقال بضرورة تقديمه علىٰ النقل؟[1]

وإذا ما استثنينا المعارف الضرورية، فإن ما يسمىٰ بالمعقولات ليس له ضابط محدد، ولا حصر في نوع معين وما من أمة من الأمم إلا ولهم عقليات يختصون بها، ويخالفون غيرهم في الاعتداد بها[2]، «فللفرس عقليات، وللهند عقليات، وللمجوس عقليات، وللصائبة عقليات، وكل طائفة من هذه الطوائف ليسوا متفقين علىٰ العقليات، بل فيها من الاختلاف ما هو معروف عند المعتنين به»[3]

كذلك فإن العقول متفاوتة في الفهم للحقائق ومعاني النصوص، والشخص نفسه «وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علما: لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك. .كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عيانا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون ذات، ولا بصفة دون صفة، ولا فعل دون حكم»[4]

وهذا التفاوت الحاصل بين الناس لا يمكن إنكاره، ودرجات الفهم متباينة أعظم تباين، وهذا التفاوت شامل لجوانب كثيرة، منها تصور العلوم والمعارف،

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٥٨٦.

(٢) انظر ابن القيم: مختصر الصواعق ٢/ ٤٢٠.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٢٠.

(٤) الشاطبي: الاعتصام ٣/ ٢٨٦، ٢٨٧.

وكذا الحكم عليها، ومن الناس «من يكون في سرعة التصور وجودته في غاية يباين بها غيره مباينة كبيرة، وحينئذ فيتصور الطرفين تصورا تاما، بحيث تتبين بذلك التصور التام اللوازم التي لا تتبين لغيره، الذي لم يتصور الطرفين التصور التام»[(١)]، وقوىٰ بني آدم في العلم «متفاوتة تفاوتا لا ينضبط طرفاه، أعظم من تفاوتهم في قوىٰ الأبدان، ولبعضهم من القوة علىٰ استحضار معلومات في وقت واحد ما ليس لبعض، وليس لذلك حد معلوم للناس يعتقدون أن أحدا من البشر لا يمكن أن يكون أقوىٰ في ذلك، بل: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾»[(٢)]

وقد نبه علي رضي الله عنه إلىٰ هذا التفاوت في الفهم، وما قد يختص الله به بعض عباده من فهوم لم يؤتها غيره، فحينما سئل: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة»، قلت: وما في الصحيفة؟ قال «العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»[(٣)]

ومع ثبوت هذا التفاوت، فإنه لا يمكن أن يفصل في موارد النزاع حول مسائل الدين «إلا بالكتاب والسنة، وإن كان أحد المتنازعين يعرف ما يقوله بعقله، وذلك أن قوىٰ العقول متفاوتة مختلفة، وكثيرًا ما يشتبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معين ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالىٰ»[(٤)]

ويكفي للتدليل علىٰ ذلك مطالعة أقوال المعولين علىٰ العقول فحسب من الفلاسفة والمعتزلة، ومن وافقهم في المنهج، وكيف أن الخلافات بينهم لا تنتهي في شتىٰ المسائل، ففي قضية الاستدلال علىٰ وجود الله نجد الفلاسفة والمتكلمين

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٨٩.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٣٤.

(٣) رواه البخاري (٣٠٤٧) ومسلم (١٣١)

(٤) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ١٣٧.

مختلفين فيما بينهم حول الطريقة الأصح، وبناء الاستدلال بحيث «لا يتفق منهم اثنان رئيسان علىٰ جميع مقدمات دليل إلا نادرا. فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين: له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته»[1]

ومع أن القول بنفي الصفات يمثل نقطة التقاء في الجملة بين الفلاسفة والجهمية والمعتزلة، فإن هؤلاء «النفاة ليس لهم دليل واحد اتفقوا علىٰ مقدماته؛ بل كل طائفة تقدح في دليل الأخرىٰ؛ فالفلاسفة تقدح في دليل المعتزلة علىٰ نفي الصفات؛ بل علىٰ نفي الجسم والتحيز ونحو ذلك؛ . . . . بل الأشعري نفسه ذكر في رسالته إلىٰ أهل الثغر: أن هذا الدليل الذي استدلوا به علىٰ حدوث العالم -وهو الاستدلال علىٰ حدوث الأجسام بحدوث أعراضها- هو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم، وذكر في مصنف له آخر بيان عجز المعتزلة عن إقامة الدليل علىٰ نفي أنه جسم، وأبو حامد الغزالي وغيره من أئمة النظر بينوا فساد طريق الفلاسفة التي نفوا بها الصفات، وبينوا عجزهم عن إقامة دليل علىٰ نفي أنه جسم؛ بل وعجزهم عن إقامة دليل علىٰ التوحيد . . فإذا كان كل من أذكياء النظار وفضلائهم يقدح في مقدمات دليل الفريق الآخر، الذي يزعم أنه بني عليه النفي، كان في هذا دليل علىٰ أن تلك المقدمات ليست ضرورية؛ إذ الضروريات لا يمكن القدح فيها»[2]

وداخل كل اتجاه من هذه الاتجاهات العقلانية لا ينتهي الخلاف في كل المسائل، حتىٰ إن الخلاف الذي بين الفلاسفة لا يكاد يحصيه أحد لكثرته ولتفرقهم[3] وبصفة عامة فإن «أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقا واختلافا،

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٢٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٩٠.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨٢.

مع دعوىٰ كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به، قام عليه البرهان»[1] ويشهد لذلك أن مفهوم الفلسفة نفسه ليس محل اتفاق، وكل فيلسوف نسيج وحده، وتاريخ الفلسفة هو في الحقيقة تاريخ الفلاسفة، واختلاف طرقهم ومناهجهم، وآرائهم في كافة القضايا[2].

والحال نفسه لدىٰ المتكلمين، الذين يشيع لديهم الحيرة والاضطراب، والوقوع في التناقض، وإلىٰ تلك الحيرة أشار نفر ممن خبروا علم الكلام وبرعوا فيه، مثل ابن عقيل الذي قال عن المتكلمين والصوفية «وقد خبرت طريق الفريقين: غاية هؤلاء الشك، وغاية هؤلاء الشطح»[3]، كذلك قال الشهرستاني في بيتيه الشهيرين[4]

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر علىٰ ذقن أو قارعا سن نادم

ونقل عن ابن واصل الحموي أنه قال «استلقي علىٰ قفاي، وأضع الملحفة علىٰ نصف وجهي، ثم أذكر المقالات، وحجج هؤلاء وهؤلاء، واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتىٰ يطلع الفجر ولم يترجح عندي شيء»[5]

وثمة مقارنة مهمة -قام بها رجل خبر علم الكلام، وبرع فيه، وصنف فيه كتبا عول عليها أرباب هذا العلم، وهو أبو حامد الغزالي- وقد قارن فيها بين عقيدة أهل الصلاح والتقىٰ من عوام الناس، وبين عقيدة المتكلمين والمجادلين، وأبان فيها عن الفارق الشاسع بين العقيدتين من حيث الثبات واليقين وعدم التذبذب، قائلا «فقس عقيدة أهل الصلاح والتقىٰ من عوام الناس بعقيدة

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٥١.
(٢) انظر هنتر ميد: الفلسفة أنواعها ومشكلاتها ص١٨، ترجمة د. فؤاد زكريا، ود. توفيق الطويل: أسس الفلسفة ص٢٤، ود. زكي نجيب محمود وأحمد أمين: قصة الفلسفة اليونانية ص٦.
(٣) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٣٤٧، وانظر أيضا إغاثة اللهفان ١/ ٤٥.
(٤) الشهرستاني: نهاية الأقدام ص٣.
(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٢٨، ودرء التعارض ١/ ١٦٥.

المتكلمين والمجادلين، فترىٰ اعتقاد العامي في الثبات كالطود الشامخ، لا تحركه الدواهي والصواعق. وعقيدة المتكلم الحارس اعتقاده بتقسيمات الجدل، كخيط مرسل في الهواء، تفيئه الرياح مرة هكذا ومرة هكذا، إلا من سمع منهم دليل الاعتقاد فتلقفه تقليدًا، كما تلقف نفس الاعتقاد تقليدًا، إذ لا فرق في التقليد بين تعليم الدليل أو تعلم المدلول، فتلقين الدليل شيء، والاستدلال بالنظر شيء آخر بعيد عنه»[1]

وفي مقارنة أخرىٰ أوضح ابن تيمية الفارق الكبير في الطمأنينة والثبات في الاعتقاد بين المستمسكين بطريقة السلف، وبين سالكي المنهج الكلامي حيث ذكر أن «أهل الإثبات لهم من العقل الصريح، والكشف الصحيح ما يوافق ما جاء به النصوص، فهم مع موافقة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة يعارضون بعقلهم عقل النفاة، وبكشفهم كشف النفاة، لكن عقلهم وكشفهم هو الصحيح، ولهذا تجدهم ثابتين فيه، وهم في مزيد علم وهدىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧] وأولئك تجدهم في مزيد حيرة وضلال، وآخر أمرهم ينتهي إلىٰ الحيرة ويعظمون الحيرة، فإن آخر معقولهم الذي جعلوه ميزانا يزنون به الكتاب والسنة يوجب الحيرة»[2]

ونماذج الحيرة والتردد لدىٰ المتكلمين -في رأي ابن تيمية- من الكثرة بمكان حتىٰ إنه ليقول «لو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان هؤلاء كفلان وفلان لكان شيئًا كثيرًا، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر»[3]

أما السبب في تلك الحيرة، فهو الأقيسة العقلية الفاسدة التي سلكها أولئك النفر في تعاملهم مع المطالب الإلهية، ومن ثم «لم يصلوا بها إلىٰ يقين، بل تناقصت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من

(١) إحياء علوم الدين ١/ ٩٤.

(٢) ابن تيمية: التسعينية ٣/ ٩٤٧.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٦٦.

فساد أدلتهم أو تكافئها»[١] بل كان «منتهىٰ قول أئمة الجهمية هو الحيرة والشك، لتكافؤ الأدلة عند بعضهم، أو لعدم الدليل المرشد عند بعضهم»[٢]

ولا يقتصر الأمر علىٰ ظاهرة الاختلاف والحيرة لدىٰ المتكلمين، بل ثمة ظاهرة أخرىٰ: وهي كثرة التناقض والتحول، وقد أشار إليها الكثير من أهل العلم من شتىٰ الاتجاهات.

وممن وصف مقالات المتكلمين بالتناقض: الطبيب ابن النفيس، حيث قال «فأما هؤلاء المتكلمون فقولهم ظاهر التناقض والاختلاف، يعين أن أهل الحديث أثبتوا كل ما جاء به الرسل، وأولئك جعلوا الجميع تخيلا وتوهيمًا»[٣]

ومن علماء الحديث نجد الخطابي رحمه الله يصف مقالاتهم بأنها «سريعة التهافت، كثيرة التناقض، وما من كلام نسمعه لفرقة منهم إلا ولخصومهم عليه كلام يوازنه أو يقاربه، فكل بكل معارض، وبعض ببعض مقابل . . . وهذا من أدل الدليل علىٰ أن مذاهب المتكلمين مذاهب فاسدة، لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلىٰ التكفير والتضليل، وذلك صفة الباطل الذي أخبر الله عنه»[٤]، كذلك اعتبر ابن تيمية أن «أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلىٰ قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر وهذا دليل عدم اليقين»[٥] وعلىٰ نفس المنوال وصفهم ابن القيم بأنهم «أكثر الناس تناقضًا واضطرابًا، فإنهم ينفون الشيء ويثبتون ملزومه، ويثبتون الشيء وينفون لازمه، فتتناقض أقوالهم وأدلتهم، ويقع السالك خلفهم في الحيرة والشك، ولهذا يكون نهاية أمر أكثرهم الشك والحيرة»[٦]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٩٧.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٩٩.

(٣) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠٣.

(٤) الخطابي: الغنية عن الكلام وأهله ص١٨، ١٩.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٥٠.

(٦) ابن القيم: طريق الهجرتين ص٥١٧.

وخلاصة الأمر أن كل ما تقدم من مظاهر التناقض والاضطراب والاختلاف بين تلك الطوائف التي رفعت لواء العقل، وانتسبت إليه، وزعمت أن مذهبها كله قائم علىٰ عقليات مقطوع بها، وعارضت بها النصوص وأولتها = دليل واضح علىٰ أن دعواهم غير صحيحة، وأنه لو ترك الناس لعقولهم المجردة في مسائل الديانة لم يصلوا إلىٰ قول واحد صحيح متفق عليه، ولا يفصل بينهم إلا نصوص الوحي.

٩٥- يجب التناسب بين قوة الدليل، وطبيعة المسألة العقدية التي يراد الاستدلال عليها

ونعني بذلك: أن الأدلة ليست علىٰ مرتبة سواء، بل قد تتفاوت فيما بينها من حيث القطعية والظنية، والوضوح والخفاء، وما هو في أعلىٰ درجات الصحة ثبوتا، وما هو حسن بمجموع طرقه، وربما اختلف العلماء في ثبوته، ومنها ما يصلح للاعتماد والتأسيس، ومنها ما يصلح فقط للتعضيد والتأكيد.

والحال نفسه في مسائل العقائد: فمنها أصول عقدية كبرىٰ، يقوم عليها الدين كله: مثل الإيمان بالله وتوحيده، وأسمائه وصفاته، والإيمان بنبوة رسولنا محمد ﷺ، وأن القرآن كلام الله، والإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر.

وهناك من مسائل العقائد ما هو دون تلك الأصول، كالخلاف في بعض الأسماء والصفات، وهل تثبت لله أم لا -أم لأن الدليل الذي يثبتها مختلف في صحته أو وجه دلالته- وهل رأىٰ النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء أم لا، وهل سؤال القبر خاص بالمؤمنين أم لكل المكلفين، وهل لكل نبي حوض أم أن ذلك خاص بنبينا ﷺ، وهل النبي أفضل أم الملك، وما أشبه ذلك من مسائل.

والمقصود بالقاعدة التي نحن بصددها: أن الأصول العقدية الكبرىٰ «لا يصح أن يتم الاستدلال عليها بالأدلة الظنية المحتملة أو المشتبهة، بل ما كان

هذا شأنه من العقائد، فأدلته ينبغي أن تكون من جنسه من القطعيات، بل قطعية المسألة العقدية ناشئة عن طبيعة أدلته، ومثل هذه القضايا التي يقصد الشارع إلي الإيمان اليقيني الجازم بها، لا يصح أن تكون معلقة بأدلة ظنية أو غامضة أو مشتبهة»[١]

ولذا كان من أوجه نقد دليل حدوث الأجسام الكلامي علىٰ وجود الله تبارك وتعالىٰ طول هذا الطريق، وغموض كثير من مسالكه، وكثرة الاختلاف عليه، ولعل «في المشهد العقدي المعاصر ممارسات داخلة في إطار هذه الإشكالية أيضا، ككثير من الاستدلالات الظنية والخاطئة في مجال الإعجاز العلمي في القرآن، وكيف يراد توظيف هذه الاستدلالات في إثبات صدق النبوة، وصحة الإسلام، وربانية القرآن، وغيرها من أصول عقدية كبري، وإذا تدبرت أدلة الوحي فيما كان هذا شأنه من الأصول العقدية الكبرىٰ، وجدت وضوحها وبيانها، والطبيعة القطعية لائحة عليها»[٢]

وفي القاعدة القادمة إن شاء الله: مزيد توضيح وتفرقة، بين ما يصلح للاحتجاج استقلالا، وما يصلح للاعتضاد فحسب.

---

(١) صناعة التفكير العقدي ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) المصدر السابق ص١٨٥.

٩٦- يجب التفريق بين ما يذكر اعتمادا، وما يذكر اعتضادا

فالأدلة التي يحتج بها لتقرير المعتقد الحق، أو للرد علىٰ المخالفين ليست علىٰ درجة سواء، فهناك أدلة صالحة للتعويل عليها: استقلالا واعتمادا لقوتها، وهناك نوع آخر لا يخلو من ضعف في الثبوت، أو إشكال في الأدلة، ومن ثم لا يعتمد عليه استقلالا، وإنما يساق للتأكيد والتعضيد.

وقد أشار ابن تيمية إلىٰ اتفاق العلماء «علىٰ جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تُكلم في بعض رواتها، لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والإسرائيليات والمنامات، مما يصلح للاعتضاد، فما يصلح للاعتضاد نوع، وما يصلح للاعتماد نوع»[(١)] وهو يحكي ما لاحظه من قصور في هذا المسلك من الاستدلال، حيث قال «وقد رأيت غير واحد من المصنفين في السنة -علىٰ مذهب أهل الحديث من أصحاب مالك وأحمد والشافعي، وغيرهم من الصوفية، وأهل الحديث، وأهل الكلام منهم- يحتجون في أصول الدين بأحاديث لا يجوز أن يعتمد عليها في فضائل الأعمال، فضلا عن مسألة فقه، فضلا عن أصول الدين.

---

(١) ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص١١٨.

والأئمة كانوا يروون ما في الباب من الأحاديث التي لم يعلم أنها كذب من المرفوع، والمسند والموقوف، وآثار الصحابة والتابعين، لأن ذلك يقوي بعضه بعضا، كما تذكر المسألة من أصول الدين، ويذكر فيها مذاهب الأئمة والسلف، فثم أمور تذكر للاعتماد، وأمور تذكر للاعتضاد، وأمور تذكر لأنها لم يعلم أنها من نوع الفساد، ثم بعد المعرفة بالنصوص لا بد من فهم معناها»[١]

وحينما أنكر البكري علىٰ ابن تيمية إيراده حديث ضعيف، أجاب عن ذلك بأن «هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره، ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، كما أنه إذا ذكر حكم بدليل معلوم، ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي»[٢]

ويندرج في هذا الباب أيضا أن المنقول عن الأنبياء المتقدمين «إن لم يكن ثابتًا بنقل نبينا ﷺ، لم يُحتجَّ به في الدين باتفاق علماء المسلمين، لكن إذا كان موافقًا لشرعنا ذُكِرَ علىٰ سبيل الاعتضاد لا علىٰ سبيل الاعتماد، وما ثبت بنَقْل نبينا عن شرع من قبلنا فيه نزاع معروف»[٣]

لكن إذا كان إيراد الأدلة المعضدة -والتي لا تخلو من نظر- جائزا، فثمة عدد من الضوابط المهمة التي ينبغي مراعاتها، وهي:-

أولا: أن تكون هناك حاجة أو مصلحة تدعو لذلك، وألا يترتب فساد أو إشكال أشد من تلك المصلحة المرجوة.

ثانيا: أن يراعىٰ عند تعدد الحجج أن تنظم وترتب، ويبدأ بأقواها وأظهرها دلالة ووضوحا، وأوثقها وأقدرها علىٰ قلع الشبهة من الأساس، ثم لا بأس بعد ذلك من إيراد ردود أخرىٰ، اعتضادا لا اعتمادا، وتقوية لا تأسيسا.

---

(١) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص١١٨، ١١٩.

(٣) ابن تيمية: الرد علىٰ الشاذلي في حزبيه ص٧.

ثالثا: أن يعدل بالكلية عن سوق تلك الأدلة المسوقة -اعتضادا لا اعتمادا- إذا كانت منطوية علىٰ إشكالات قوية، بحيث يمكن أن تحدث تشويشا، وتفتح ثغرة أمام الخصم للتلبيس، وإثارة الأراجيف، وصرف أنظار الناس عن موضع الحجة في الأدلة القوية إلىٰ أمور جانبية أخرىٰ.

رابعا: أن العبرة بقوة الأدلة وصحتها ودلالتها علىٰ المطلوب، وليست العبرة بالكم، ولا بكثرة الإيرادات، وقد أشار ابن تيمية إلىٰ ملمح مهم وهو أن إقامة «دليل واحد صحيح المقدمات، سليم عن المعارضة: خير من عشرين دليلا مقدماتها ضعيفة، بل باطلة، وهي معارضة بأصح منها يدل علىٰ نقيضها»(١)

وثمة جانب آخر للتفرقة بين ما يذكر للاعتماد وما يذكر للاعتضاد، مخالف للجانب الذي تقدم معنا، فالكلام السابق كان عن الحجج التي تساق علىٰ المعتقد الحق، وأهمية التفرق بين مراتبها وما يعول عليه اعتمادا أو تأسيسا، وما يساق تعضيدا أو تأكيدا.

أما الجانب الآخر، الذي تجدر الإشارة إليه: فهو النظر لأدلة المخالفين، والتمييز بينها، ومعرفة ما هو منها للاعتماد، وما هو منها للاعتضاد، والتعامل مع كل نوعية منها بما تستحقه من العناية والاهتمام.

فالأدلة التي بنىٰ عليها المخالفون عقائدهم، منها ما هو دليل أصلي تأسيسي، تم الانطلاق منه لتأسيس المقالة، وعليه التعويل والاعتماد، ومنها ما هو تابع ومعضد سيق من باب تضافر الأدلة لا للتأسيس، وهذا النوع الثاني المعضد إذا سقط أو أبطل لن يهدم مقالة الخصم بالكلية، ولن يدفعه للرجوع عنها بخلاف الدليل التأسيسي، ومن الخطأ المنهجي: الخلط بين هذين النوعين وتصوير مقالة الخصم كما لو كانت معتمدة علىٰ النوع الثاني لا الأول، ثم

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٤٢١.

الأخطر من ذلك صرف الجهد كله لإبطال الأدلة المعضدة وهدمها، وإغفال الأصول الكلية والأدلة المؤسسة التي بنيت عليها مقالة المخالف أو مذهبه بناء أصليا[1].

(١) انظر صناعة التفكير العقدي ص٣٤١-٣٥٣.

٩٧- الوضوح مطلوب في الاستدلال، وفي الرد على الشبهات

فالغرض الأساسي من الاستدلال أو الرد علىٰ الشبهات: معرفة الحق بدليله، وتبيينه للخلق، ودفع شبهات المبطلين حوله، وأيسر طريق لتحقيق ذلك: هو الوضوح والبيان، والبعد عن الغموض والتعقيد.

ومن مقتضيات اختيار هذه الطريق الأسهل: الاستدلال بالأدلة الواضحة القريبة المأخذ، وإيثار الألفاظ المفهومة والعبارات الواضحة التي توصل المعنىٰ للمخاطب دون تعثر، حتىٰ لا يضيع الحق ويهزم أصحابه بسبب سوء التعبير عنه، ولئلا يظهر الباطل، ويغتر به الناس لفصاحة من ينافح عنه، وبراعته في عرض مذهبه[١].

وقد كان من دعاء موسىٰ عليه السلام، حين أرسله الله تعالىٰ إلىٰ فرعون: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ۝٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي﴾ فسأل ربه سبحانه أن يحل منه تلك العقدة في لسانه كي «يفقهوا ما يقول، فيحصل المقصود التام من المخاطبة، والمراجعة، والبيان عن المعاني»[٢]

---

(١) انظر د. خالد السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) تفسير السعدي ص٥٠٤.

ولا شك أن من سمات العقيدة الإسلامية البارزة: الوضوح والبيان[1]، وخلوها من التعارض والتناقض، والغموض والتعقيد في ألفاظها ومعانيها، وذلك لأنها مستمدة من كلام الله المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن كلام رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، بينما المعتقدات الأخرىٰ هي نتاج لتخليط البشر، أو تأويلهم وتحريفهم، وشتان بين وحي الخالق وأفكار البشر.

كذلك يعتبر الوضوح والبيان، والخلو من التعارض والتناقض، والغموض والتعقيد: إحدىٰ خصائص الإسلام العامة وميزاته البارزة، والتي تتجلىٰ في كل جوانب هذا الدين، بما في ذلك: الأصول والقواعد، والمصادر والمنابع، والأهداف والغايات، والمناهج والوسائل[2].

فمصادر الإسلام الأساسية التي تستقىٰ منها عقائده وشرائعه: واضحة ومبينة ومحددة، وهي متمثلة في القرآن والسنة، وكلاهما قد بلغا الغاية في البيان والوضوح، فالقرآن كتاب: ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هُود: ١]، وكلام النبي ﷺ في قمة الفصاحة والبيان، بل إن من مقاصد إيحائه الأساسية أن يبين للناس ما نزل عليهم، كما قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النَّحل: ٤٤].

وأهداف الإسلام وغاياته واضحة، وتتمثل في إخراج الناس من الظلمات إلىٰ النور، ومن الشرك إلىٰ التوحيد، وتعبيدهم لربهم جل وعلا، وإرشادهم إلىٰ ما فيه صلاحهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وأصول الإسلام العقدية كتوحيد الله والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر واضحة ويسيرة الفهم، وخالية من

---

(١) انظر أحمد قوشتي: في العقيدة الإسلامية، مدخل ودراسة ص٥٤.

(٢) انظر د. يوسف القرضاوي: الخصائص العامة للإسلام ص١٧٧-٢٠٢، ود. ناصر بن عبد الكريم العقل: بحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة ص٣٥، ود. سعد الدين صالح: العقيدة الإسلامية في ضوء العلم الحديث ص٢٢، ٢٣.

كل تعقيد أو غموض، وقد قام علي صحتها ما لا يحصىٰ من البراهين النقلية والعقلية والفطرية الكافية لإقناع كل عقل أيا كان مقداره من العلم والمعرفة.

وفي مقابل هذا الوضوح والبيان في العقيدة الإسلامية، نجد العقائد والمذاهب الفلسفية الأخرىٰ مليئة بالصعوبة والتعقيد والغموض واستحالة الفهم، حتىٰ صار شعار البعض منها كالمسيحية اعتقد أولا ثم فكر، كما تضمنت الكثير من الأسرار[١] التي لا يستطيع أحد فهمها، سوىٰ قلة من رجال الكهنوت الذين يزعمون كذبا أنهم قد وقفوا علىٰ تلك الأسرار، مع أن الخلاف بينهم دائم ومستمر.

ويكفي أن نضرب مثلا لذلك بقضية طبيعة المسيح عليه السلام، وهل هو إله، أم ابن إله، أم بشر خالص، أم بشر حل فيه الإله، أم جزء من أقانيم ثلاثة يتكون منها الإله، وقد عقدت المجامع الكنسية للفصل في تلك المسائل، وتفرق النصارىٰ بسببها شيعا وأحزابا، مع أن الحق فيها واضح ويسير وهو أن المسيح عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلىٰ مريم، وروح منه، وليس إلها ولا ابن إله، ولن يستنكف قط أن يكون عبدا لله سبحانه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢]

وتظهر سمات الوضوح والبيان بأجلىٰ صورها في دعوة الأنبياء والمرسلين، ومنهجهم في مخاطبة أقوامهم، وقد تكرر وصف نبينا ﷺ بأنه نذير مبين، فقال تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَآ أَنَا۠ لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ ووصف القرآن بأنه كتاب مبين، فقال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾

(١) انظر عرضا مفصلا للأسرار الكنسية في رسالة: الكنيسة أسرارها وطقوسها، د. عادل درويش.

وكذلك الحال مع الأنبياء والرسل عليهم صلوات الله وسلامه، وقد قال الله تعالىٰ عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ وقال عن موسىٰ عليه السلام: ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾

وفي سنة نبينا محمد ﷺ أحاديث كثيرة تدل علىٰ سمة الوضوح والبيان، والأمر بالتيسير في التعليم، والحرص علىٰ تفهيم المتعلمين من أيسر طريق وأقربه، ومن ذلك أنه ﷺ كان إذا تكلم كلمة أعادها ثلاثا[1]، وعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَسْرُدُ الْكَلَامَ كَسَرْدِكُمْ هَذَا، كَانَ كَلَامُهُ فَصْلًا يُبَيِّنُهُ، يَحْفَظُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ[2]، وعنها رضي الله عنها أنها قالت إن النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ[3].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الوضوح والبيان خصيصة من خصائص دعوات الأنبياء والمرسلين، كما أنه مطلب شرعي مهم في تبليغ الدين عقيدة وشريعة، وقد كان من اللازم أن تظهر آثار ذلك علىٰ عرض مسائل الاعتقاد، والتدليل عليها، والرد علىٰ الشبهات المثارة حولها.

لكن حظ الطوائف التي خاضت في هذه العلوم لم يكن سواء، فبينما كانت كتب العقائد التي صاغها الأئمة المتقدمون من أهل السنة والحديث سهلة واضحة، خالية من الغموض والتعقيد والمصطلحات الغريبة، فإن كتب المتكلمين قد امتلأت بالمصطلحات الصعبة، والأساليب الجدلية، والقضايا المعقدة، والنقاشات المطولة، فضلا عن إدراج مباحث الطبيعيات في علم الكلام، ضمن الأمور العامة في مقدمة أكثر كتب هذا العلم.

وقد بدأ هذا المسلك أولًا بإشارات ومسائل عارضة، ثم لم يزل الأمر يتطور وتتضخم مساحته، حتىٰ وصل الحال عند كثير من المتأخرين إلىٰ أن

---

(١) رواه البخاري (٩٤)

(٢) النسائي في الكبرىٰ (١٠١٧٣) وأصل الحديث عند البخاري (٣٥٦٧) ومسلم (٢٤٩٣)

(٣) رواه البخاري (٣٥٦٧) ومسلم (٢٤٩٣)

صارت مباحث العلم والوجود تشغل حوالي نصف أو ثلثي كتبهم، ولا يتبقىٰ لصميم مسائل العقيدة إلا ما يقارب نصف الكتاب أو ثلثه، ولعل مؤلفاتٍ مثل «المحصل» للرازي، و«الطوالع» للبيضاوي، و«المواقف» للإيجي، و«المقاصد» لسعد الدين التفتازاني تعد خير شاهد علىٰ تلك الظاهرة(١).

وقد تعالت شكاوي كثير من العلماء المتأخرين من هذا الأمر(٢)، ومن ذلك ما انتقد به رشيد رضا المصنفات الكلامية التي شاع تدريسها علىٰ الطلبة في عصره، سواء في الأزهر أو غيره؛ من أمثال «العقيدة السنوسية» و«جوهرة التوحيد» و«العقائد النسفية» و«العضدية» وغيرها(٣).

وهو يحكي من واقع تجربته ما لاقاه ذات مرة من معاناة وتعب شديدين، حينما حاول إفهام نفر من العوام لعقيدة السنوسي، وتحفيظهم الصفات العشرين الواردة فيها؛ فتعذر ذلك عليه رغم ما بذله من جهد، حتىٰ إن بعض العوام كانوا يبكون إذا عجزوا عن فهم ما في تلك العقيدة؛ خوفًا منهم أن يكونوا كفروا بذلك، وبعد هذا الجهد الشديد تبين لرشيد أنه لا يوجد في الشرع مطلقًا ما يلزم المسلم بالتقيد بهذا الكتاب أو غيره، بل ظهر له اشتماله علىٰ بعض الأخطاء؛ ومن ثم عدل عن تدريسه، وقرر أن يكتب لهؤلاء العوام «عقيدة سهلة الفهم والعبارة»(٤).

وعلىٰ نفس المنوال نجد د. سليمان دنيا -وهو ممن طال اشتغالهم بعلم الكلام؛ تدريسًا وتأليفًا وتحقيقًا- يجزم بأنه لا يشك أحد في «أن كثيرًا من كتب متأخري علماء الكلام جافة، معقدة، عاجزة عن أن تصل بالقارئ إلىٰ نهاية يرتاح إليها، ووثوق يدخل علىٰ نفسه، إنها مناقشات بيزنطية سوفسطائية، يضيع فيها

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٤١٠.

(٢) المصدر السابق ص٧٠١.

(٣) انظر رشيد رضا: المنار والأزهر ص٧٧، ومجلة المنار٣٣/ ١٢٥، وتفسير المنار ١١/ ٣٧٧-٣٧٩.

(٤) رشيد رضا: المنار والأزهر ص٧٧.

الوقت سُدىٰ، ويبذل فيها الجهد عبثًا»[1]، ثم ضرب مثالًا بأحد مباحث كتاب «العقائد النسفية»؛ وهو مبحث: زيادة الصفات علىٰ الذات، والذي لا يطالعه أي أحد إلا ويحس بالجفاف والجدب والإبهام والخفاء[2].

(١) د. سليمان دنيا: الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين ١/ ٣٤.
(٢) المصدر السابق ١/ ٣٥.

٩٨- من الخطأ في الاستدلال أن يحتج على الشيء الواضح الجلي بما هو أخفى منه، أو ما كان أكثر تعقيدا وتطويلا

وإنما حكمنا علىٰ هذا النمط الاستدلالي بالخطأ لأنه من باب استبدال الأدنىٰ بالذي هو خير، وهو مسلك يعاب صاحبه، كما قال تعالىٰ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ ثم هو إيثار للأصعب والأشق علىٰ الأيسر والأسهل، وهو مخالف لخصيصة مهمة من خصائص دين الإسلام عموما، وخصائص العقيدة علىٰ وجه الخصوص، وهي خصيصة اليسر والسهولة.

فدين الإسلام كله بعقائده وشرائعه وأخلاقه: يسر لا عسر فيه بأي وجه من الوجوه، كما أن الحرج والمشقة مرفوعان ومنفيان جملة وتفصيلا، وأما التخفيف والتيسير عند وجود المشقة فيعتبر قاعدة أصيلة من قواعد الدين[(١)].

وأصول العقيدة التي جاءت بها النصوص هي بحمد الله «من القرب للفهم، والسهولة علىٰ العقل، بحيث يشترك فيها الجمهور: من كان منهم ثاقب الفهم أو بليدا، فإنها لو كانت مما لا يدركه إلا الخواص، لم تكن الشريعة عامة، ولم تكن أمية، وقد ثبت كونها كذلك، فلا بد أن تكون المعاني المطلوب علمها واعتقادها سهلة المأخذ، وأيضا، فلو لم تكن كذلك لزمه بالنسبة إلىٰ الجمهور

---

(١) انظر في العقيدة الإسلامية مدخل ودراسة ص٥٨.

تكليف ما لا يطاق وهو غير واقع، كما هو مذكور في الأصول٢، ولذلك تجد الشريعة لم تعرف من الأمور الإلهية إلا بما يسع فهمه، وأرجت غير ذلك»(١)

وقد تكررت الإشارة إلىٰ يسر الدين وانتفاء الحرج والمشقة كثيرا في الكتاب والسنة، ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله سبحانه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] وقال سبحانه: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦] وقوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾ [الحج: ٧٨] وببعثة النبي ﷺ وضع الله عنا الآصار والأغلال التي كانت علىٰ من كانوا قبلنا كما قال سبحانه: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال النبي ﷺ: «**إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه**»(٢) ومن هديه وأخلاقه ﷺ أنه «ما خير بين أمرين إلا أختار أيسرهما ما لم يكن إثما»(٣).

ويتجلىٰ يسر العقيدة الإسلامية من وجوه عديدة: منها أن المصادر التي تعتمد عليها وهي القرآن والسنة سهلة ويسيرة لمن رام تفهمها وتدبرها، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] وقد أنزل الله القرآن بلسان عربي مبين ومفصل، حتىٰ تنقطع حجج العباد ولئلا يحتج أحد باستحالة الفهم أو صعوبة الإدراك لما تضمنه من معان ومقاصد.

وأما سنة النبي ﷺ، فقد أُعطِي الرسول جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصارا، وجاءت أحاديثه في الذروة العليا من الفصاحة والبيان.

ومن هذه الأوجه أيضا أن العقيدة الإسلامية: عقيدة سهلة، تخلو من التعقيد والصعوبة، والغموض أو الأسرار كبعض العقائد الأخرىٰ، فأصول العقيدة الإسلامية واضحة ومحدودة، ويمكن فهمها واستيعابها من الكبير والصغير،

---

(١) الشاطبي: الموافقات ٢/ ١٤١.

(٢) رواه البخاري (٣٩) والنسائي (٥٠٣٤).

(٣) رواه البخاري (٣٥٦٠، ٦١٢٦) ومسلم (٢٣٢٧).

والمتعلم والأمي والحضري والبدوي، وقد كان الأعرابي يأتي النبي ﷺ، فيسأله عن الإسلام بعقائده وأحكامه، فيعلمه الرسول ﷺ ذلك في كلمات معدودة.

وفي السنة أمثلة كثيرة لهذه المواقف، ومنها: حديث طلحة بن عبيد الله، أنه جاء رجل إلىٰ رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس، نسمع دوي صوته، ولا نفقه ما يقول حتىٰ دنا من رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**خمس صلوات في اليوم، والليلة**» فقال: هل علي غيرهن؟ قال: «**لا، إلا أن تطوع، وصيام شهر رمضان**»، فقال: هل علي غيره؟ فقال: «**لا، إلا أن تطوع**»، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: «**لا، إلا أن تطوع**»، قال: فأدبر الرجل، وهو يقول: والله، لا أزيد علىٰ هذا، ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: «**أفلح إن صدق**»(١)

ويضاف لذلك أن الفطرة السليمة تنفر من اختيار الأشق دونما مبرر، والعدول عن الطريق السهل المستقيم إلىٰ الطريق الصعب البعيد «ومن المعلوم أن من ترك سَلْك الطريق المستقيم الذي يوصله إلىٰ مكة، وسلك طريقًا بعيدة لغير مصلحة راجحة، كان تاركًا لما يؤمر به، فاعلًا لما لا فائدة فيه، أو ما ينهىٰ عنه، إذا كانت تلك الطريق موصلة إلىٰ المقصود.

فأما مع الاسترابة في كونها موصلة أو مهلكة، فإنه لا يجوز سلوكها. وهذه الطرق التي يسلكها نفاة الجسم وأمثالهم، أحسن أحوالها أن تكون عوجًا طويلة، قد تهلك، وقد توصل، إذ لو كانت مستقيمة موصلة، لم يعدل عنها السلف، فكيف إذا تيقن أنها مهلكة؟!. ولا ريب أن الذين يعارضون الكتاب والسنة إنما يعارضونها بطرق هؤلاء، فهم يعرضون عن كتاب الله في أول سلوكهم، ويعارضونه في منتهىٰ سلوكهم»(٢)

وبحمد الله، فإن أدلة القرآن علىٰ أصول الاعتقاد سهلة واضحة مفهومة، لا تعقيد فيها بحال، أما الطرق التي تختص بطائفة ما، مع طولها وثقلها علىٰ

---

(١) رواه البخاري (١٨٩١) ومسلم (١١)

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/٣١٦.

جمهور الخلق، فإنها «لا تكون في مثل الكتاب العزيز، الذي جعله الله شفاء ورحمة، ودعا به الخلق جميعهم ليخرجهم به من الظلمات إلىٰ النور، فإن مثل هذا الكتاب العزيز لا يليق أن يذكر فيه من الطرق ما يثقل علىٰ جمهور الخلق، ويستركونه، ويعدونه لكنة وعيا لا يحتاج اليه، ويرونه من باب إيضاح الواضحات، كما لو ذكر فيه الرد علىٰ السوفسطائية ببيان أن الشمس موجودة، والقمر موجود، والبحار موجودة والجبال موجودة، والكواكب موجودة، وأن الانسان يعلم هذا بالمشاهدة ونحو ذلك، لكان هذا مما يستقبح ذكره، ويستثقله ويستركه جمهور العقلاء، لأن هذا عندهم أمر معلوم مستقر في عقولهم، لا يحتاجون فيه إلىٰ خطاب عالم من العلماء، فضلا عن كتاب منزل من السماء»[1]

ومن المعلوم أن الدين لم ينزل للأذكياء فقط، ولا لأصحاب العقول الفذة وحدهم، بل نزل لسائر المكلفين من أصحاب العقول، ولم يجعله الله عسر الفهم ولا معقدا، بل بإمكان كل منصف صحيح العقل واللغة والفطرة أن يدرك المراد منه[2]

وعلىٰ النقيض من ذلك، فإن أدلة الفلاسفة والمتكلمين في المسائل الإلهية، لا سيما أدلتهم علىٰ وجود الله، مثل دليل الإمكان ودليل الحدوث، تتسم بالصعوبة والغموض والتطويل، وهذه الأدلة ومقدماتها: إما أن تكون باطلة، وإما أن تكون «حقًا طولوه بما لا ينفع، بل قد يضر، واستدلوا علىٰ الجلي بالخفي، بمنزلة من يحد الشيء بما هو أخفىٰ منه.

وإذا كانت الحدود والأدلة: إنما يراد بها البيان والتعريف، والدلالة والإرشاد، فإذا كان المعروف المعلوم في الفطرة، ويجعل خفيًا يستدل عليه بما هو أخفىٰ منه، أو يدفع ويذكر ما هو نقيضه ومخالفه، وكانت هذه طرق السلف والأئمة التي دل عليها الكتاب والسنة، وهي الطرق الفطرية العقلية اليقينية

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٨٩.

(٢) انظر عبد العزيز الطريفي: الخراسانية ص٦.

الموافقة للنصوص الإلهية - تبين أن من عارض تلك الطرق الشرعية -معقولها ومنقولها- بمثل هذه الطرق البدعية، بل عدل عنها إليها، كان في ضلال مبين، كما هو الواقع في الوجود، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾. وأما طريق شيوخ المعتزلة، التي ذكرها أبو الحسين وعدل عنها، فهي أبعد وأطول، والأسولة عليها أكثر، كما لا يخفىٰ ذلك، مع أن هذه الطرق لم تتضمن كذبًا ولا باطلًا، من جهة أنها إخبار بالشيء علىٰ خلاف ما هو عليه، أو من جهة أنها قضايا كاذبة، بل من جهة الاستدلال علىٰ الشيء بما هو أخفىٰ منه»[١]

وقد وجه ابن رشد نقدا شديدا لأدلة المتكلمين في هذا الباب[٢] ومع «أنه من أعيان الفلاسفة المعظمين لطريقتهم، المعتنين بطريقة الفلاسفة المشائين، كأرسطو وأتباعه، يبين أن الأدلة العقلية الدالة علىٰ إثبات الصانع مستغنية عما أحدثه المعتزلة، ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم، من طريقة الأعراض ونحوها، وأن الطرق الشرعية التي جاء بها القرآن هي طرق برهانية تفيد العلم للعامة وللخاصة، والخاصة عنده يدخل فيهم الفلاسفة، والطرق التي لأولئك، هي مع طولها وصعوبتها، لا تفيد العلم لا للعامة ولا للخاصة»[٣]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ١٧١.

(٢) انظر تفصيلا مهما لذلك في مقدمة تحقيق د. محمود قاسم لكتاب ابن رشد مناهج الأدلة، وفي كتاب د. ماهر الشبل: موقف ابن رشد من الأشاعرة.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٣٣.

٩٩- «كثير من الناس قد يألف نوعًا من النظر والاستدلال، فإذا أتاه العلم على ذلك الوجه قبله، وإذا أتاه على غير ذلك الوجه، لم يقبله، وإن كان الوجه الثاني أصح وأقرب»(١)

وفي هذه القاعدة تتمة لما سبقها، وذكر لبعض الاستثناءات المتعلقة بها، حيث يعتاد بعض الناس طرقا وأنماطا معينة من الاستدلال، ومع الوقت تترسخ في نفسه، وتصير معيارا لسائر ما سواها، حتىٰ إنه لا يقبل أي استدلال لم يأت علىٰ غرارها.

وأكثر من يشيع لديهم هذا الأمر: المنشغلون بالعلوم العقلية الفلسفية والكلامية، والمعتادون علىٰ براهينها المطولة، ومصطلحاتها الدقيقة والغامضة، بحيث يستخف الواحد منهم بكل برهان أو خطاب يأتيه من غير ذلك الطريق، وربما رماه بالسطحية، أو أنه خطاب وعظي لا ينتج برهانا، حتىٰ وصل الحال ببعضهم إلىٰ وصف أدلة القرآن بأنها خطابية تصلح للعوام لا للخواص.

وثمة تفسير نفسي لهذه الظاهرة، مرده إلىٰ أن بعض الناس كلما كان الطريق «أدق وأخفىٰ، وأكثر مقدمات وأطول، كان أنفع له، لأن نفسه اعتادت النظر

(١) المصدر السابق ٨/ ٨٥، ٨٦.

الطويل في الأمور الدقيقة، فإذا كان الدليل قليل المقدمات أو كانت جلية لم تفرح نفسه به.

ومثل هذا قد يستعمل معه الطريق الكلامية المنطقية وغيرها، لمناسبتها لعادته، لا لكون العلم بالمطلوب متوقفا عليها مطلقا، فان من الناس من إذا عرف ما يعرفه جمهور الناس وعمومهم، أو ما يمكن غير الأذكياء معرفته لم يكن عند نفسه قد امتاز عنهم بعلم، فيحب معرفة الأمور الخفية الدقيقة الكثيرة المقدمات، وهذا يسلك معه هذه السبيل. وأيضا فان النظر في العلوم الدقيقة يفتق الذهن ويدربه ويقويه علىٰ العلم، فيصير مثل كثرة الرمي بالنشاب وركوب الخيل تعين علىٰ قوة الرمي والركوب وإن لم يكن ذلك وقت قتال وهذا مقصد حسن. ولهذا كان كثير من علماء السنة يرغب في النظر في العلوم الصادقة الدقيقة، كالجبر والمقابلة وعويص الفرائض والوصايا والدور لشحذ الذهن»[1]

ومع أن الجلاء والخفاء في الأدلة من الأمور النسبية، التي يتفاوت فيها الناس تفاوتا كبيرا، لكن بعض الناس قد ينتفع بالدليل الخفي، وإذا ذكر له الدليل الواضح لم يعبا به «وهذا في الغالب يكون من معاند، أو ممن تعودت نفسه أنها لا تعلم إلا ما تعنت عليه وفكرت فيه، وانتقلت فيه من مقدمة إلىٰ مقدمة، فإن العادة طبيعة ثانية، فكثير ممن تعود البحث والنظر صارت عادة نفسه كالطبيعة له لا يعرف ولا يقبل ولا يسلم إلا ما حصل له بعد بحث ونظر، بل وجدل ومنع ومعارضة، فحينئذ يعرف به ويقبله ويسلمه، وإن كان عند أكثر الناس من الأمور الواضحة البينة لا تحتاج إلىٰ بحث ونظر. فالطريق الطويلة والمقدمات الخفية التي يذكرها كثير من النظار تنفع لمثل هؤلاء في النظر، وتنفع في المناظرة لقطع المعاند، وتبكيت الجاحد»[2]

وإضافة لهذا الجانب النفسي، فقد يؤثر بعض الناس الطرق البعيدة في الاستدلال والتي فيها شبهة وطول، دون الطرق القريبة التي هي أقرب وأقطع

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٥٦، وانظر مجموع الفتاوىٰ ٢١٣/٩.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٣٢٩.

لأسباب عدة، منها أن يكون «المناظر لهم لا يسلم صحة الطرق القريبة الواضحة القطعية، إما عنادًا منه، وإما لشبهة عرضت له أفسدت عقله وفطرته، مثلما يعرض كثيرًا لهؤلاء، فيحتاج مع من يكون كذلك إلىٰ أن يعدل معه إلىٰ طريق طويلة دقيقة، يسلم مقدماتها مقدمة مقدمة، إلىٰ أن تلزمه النتيجة بغير اختياره، وإن كانت المقدمات التي مانعها أبين وأقطع من المقدمات التي سلمها»[1]

وعلىٰ النقيض مما سبق نجد أن طريقة القرآن، وكذلك طريقة سلف الأمة، خالية تماما من هذا التطويل والصعوبة والتعقيد، لأنها من باب تضييع الزمان، وإتعاب العقل في غير فائدة، ومن القواعد المهمة التي يجب معرفتها في هذا الباب أن «الطرق التي تختص بطائفة طائفة، مع طولها وثقلها علىٰ جمهور الخلق، لا تكون في مثل الكتاب العزيز، الذي جعله الله شفاءً ورحمةً، ودعا به الخلق جميعهم ليخرجهم به من الظلمات إلىٰ النور، فإن مثل هذا الكتاب العزيز لا يليق أن يذكر فيه من الطرق ما يثقل علىٰ جمهور الخلق»[2]

ومن الأدلة علىٰ بعد القرآن عن سلوك تلك الطرق: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، ومن المعلوم أن الصراط المستقيم «أقرب الطرق إلىٰ المطلوب، بخلاف الطرق المنحرفة الزائفة، فإنها إما أن لا توصل، وإما أن توصل بعد تعب عظيم، وتضييع مصالح أخر، فالطرق المبتدعة إن عارضت كانت باطلًا، وإن لم تعارض، فقد تكون باطلًا، وقد تكون حقًا لا يحتاج إليه مع سلامة الفطرة. ولهذا كل من كان إلىٰ طريق الرسالة والسلف أقرب، كان إلىٰ موافقة صريح المعقول وصحيح المنقول أقرب»[3]

ومن التطبيقات المهمة لهذه القاعدة: فهم طبيعة أدلة الفلاسفة والمتكلمين علىٰ المسائل الإلهية الكبرىٰ كإثبات وجود الله، والقدرة علىٰ نقدها، وأن ما

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٨٤- ٨٦.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٨٨، ٨٩.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٩١.

يسوقونه من طرق في إثبات الصانع «فإما أن يكون طويلًا لا يحتاج إليه، أو ناقصًا لا يحصل المقصود، وأن الطرق التي جاءت بها الرسل هي أكمل الطرق وأقربها وأنفعها، وأن ما في الفطرة المكملة بالشرعة المنزلة يغني عن هذه الأمور المحدثة، وأن سالكيها يفوتهم من كمال المعرفة بصفات الله تعالىٰ وأفعاله ما ينقصون به عن أهل الإيمان نقصًا عظيمًا إذا عذروا بالجهل، وإلا كانوا من المستحقين للعذاب، إذا خالفوا النص الذي قامت عليهم به الحجة، فهم بين محروم ومأثوم»[1]

ومن تطبيقاتها أيضا: مراعاة التناسب بين نوعية الأدلة وأحوال المخاطبين بها، والعدول عن الطرق المختصرة السهلة أحيانا إلىٰ الطرق الطويلة الصعبة لمصلحة معتبرة، وهذا مما «يحتاج إليه كثيرًا في مخاطبة الخلق، فكم من شخص لا يقبل شهادة العدول الذين لا يشك في صدقهم، ويقبل شهادة من هو دونهم: إما لجهله، وإما لظلمه. وكذلك كم من الخلق من يرد أخبارًا متواترة مستفيضة، ويقبل خبر من يحسن به الظن، لاعتقاده أنه لا يكذب، وكم من الناس من يرد ما يعلم بالدلائل السمعية والعقلية، ويقبله إذا رأىٰ منامًا يدل علىٰ ثبوته، أو قاله من يحسن به الظن لثقة نفسه بهذا أكثر من هذا، وكم ممن يرد نصوص الكتاب والسنة، حتىٰ يقول ما يوافقها شيخه أو إمامه فيقبلها حينئذ، لكون نفسه اعتادت قبول ما يقوله ذلك المعظم عنده، ولم يعتد تلقي العلم من الكتاب والسنة، ومثل هذا كثير.

فكذلك كثير من الناس قد يألف نوعًا من النظر والاستدلال، فإذا أتاه العلم علىٰ ذلك الوجه قبله، وإذا أتاه علىٰ غير ذلك الوجه، لم يقبله، وإن كان الوجه الثاني أصح وأقرب، كمن تعود أن يحج من طريق بعيدة معطشة مخوفة، وهناك طرق أقرب منها آمنة وفيها الماء، لكن لما لم يعتدها نفرت نفسه عن سلوكها.

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٢٣٨.

وكذلك الأدلة التي فيها دقة وغموض وخفاء، قد ينتفع بها من تعودت نفسه الفكرة في الأمور الدقيقة، ومن يكون تلقيه للعلم عن الطرق الخفية التي لا يفهمها أكثر الناس، أحب إليه من تلقيه له من الطرق الواضحة التي يشركه فيها الجمهور.

ومثل هذا موجود في المطاعم والمشارب، والملابس والعادات، لما في النفوس من حب الرياسة.

فهذه الطرق الطويلة الغامضة التي تتضمن تقسيمات، أو تلازمات، أو إدراج جزئيات تحت كليات، قد ينتفع بها من هذا الوجه في حق طائفة من الناظرين والمناظرين، وإن كان غير هؤلاء، من أهل الفطر السليمة والأذهان المستقيمة، لا يحتاج إليها، بل إذا ذكرت عنده مجها سمعه، ونفر عنها عقله، ورأىٰ المطلوب أقرب وأيسر من أن يحتاج إلىٰ هذا»[1]

ولابن حزم لفتة دقيقة في هذا الباب حيث أشار إلىٰ أن «العلوم الغامضة كالدواء القوي، يصلح الأجساد القوية، ويهلك الأجساد الضعيفة، وكذلك العلوم الغامضة، تزيد العقل القوي جودة، وتصفيه من كل آفة، وتهلك ذا العقل الضعيف»[2]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٨٤- ٨٦.

(٢) ابن حزم: الأخلاق والسير ص٢٣.

١٠٠- القطعية والظنية، والوضوح والخفاء، في الدليل والمدلول من الأمور النسبية[١]

والعلة في نسبية هذه الأوصاف، ومدىٰ تحققها في الدليل والمدلول: أنها متوقفة علىٰ عدة أمور يتفاوت فيها الناظرون في الأدلة الشرعية، فقطعية الدليل أو ظنيته مثلا، متوقفة علىٰ جانبي الثبوت والدلالة. ووضوحه أو خفاؤه متوقفة علىٰ جانب الدلالة، وكلا الجانبين -أي الثبوت والدلالة- يكون بحسب ما وصل إلىٰ الناظر من الأدلة، وبحسب قدرته علىٰ الاستدلال.

ولا شك أن الناس يختلفون في هذا كله، ويتفاوتون فيه تفاوتا كبيرا، فعلماء الحديث لهم من المعرفة بثبوت المرويات ما ليس لغيرهم، وعلماء الشرع المتضلعون في التفسير واللغة وأصول الفقه وما أشبه ذلك، لهم من الفهم والإدراك لدلالات النصوص ما ليس لغيرهم، ويستفاد من ذلك أن «كون العلم ضروريا ونظريا، والاعتقاد قطعيا وظنيا، أمور نسبية، فقد يكون الشيء قطعيا عند شخص وفي حال، وهو عند آخر وفي حال أخرىٰ مجهول فضلا عن أن يكون مظنونا، وقد يكون الشيء ضروريا لشخص وفي حال، ونظريا لشخص آخر وفي حال أخرىٰ»[٢]

---

(١) انظر ابن تيمية مجموع الفتاوىٰ ١٩/ ٢١١، والرد علىٰ المنطقيين ص١٣، وابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٠٢، ود. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/ ٧١٣،

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٣/ ٣٠٤.

ووصف أي دليل أو مسألة بالقطعية أو الظنية «هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين، ليس هو وصفا للقول في نفسه؛ فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة؛ أو بالنقل المعلوم صدقه عنده، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعا ولا ظنا. وقد يكون الإنسان ذكيا قوي الذهن سريع الإدراك فيعرف من الحق ويقطع به ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه، لا علما ولا ظنا.

فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلىٰ الإنسان من الأدلة، وبحسب قدرته علىٰ الاستدلال، والناس يختلفون في هذا وهذا، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه، حتىٰ يقال: كل من خالفه قد خالف القطعي، بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد، وهذا مما يختلف فيه الناس»[(١)]

والتفاوت في القطع بثبوت النص أمر لا يمكن جحده، وبعض الأخبار قد «تفيد العلم عند من له عناية بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ ومعرفة أحواله ودعوته علىٰ التفصيل دون غيرهم»[(٢)] كما أن المسألة الواحدة قد تكون عند رجل «قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن سمع النص من الرسول ﷺ وتيقن مراده منه. وعند رجل لا تكون ظنية فضلا عن أن تكون قطعية لعدم بلوغ النص إياه أو لعدم ثبوته عنده»[(٣)]

والتفاوت نفسه حاصل في جانب الدلالة، فقد «يقطع قوم من العلماء بدلالة أحاديث لا يقطع بها غيرهم، إما لعلمهم بأن الحديث لا يحتمل إلا ذلك المعنىٰ، أو لعلمهم بأن المعنىٰ الآخر يمنع حمل الحديث عليه، أو لغير ذلك من الأدلة الموجبة للقطع»[(٤)]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٩/٢١١.

(٢) ابن القيم: مختصر الصواعق ٢/١٤٠٢.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٣/٣٤٧.

(٤) ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص٤٨.

ونفهم من هذا كله أن «العلم بمخبر الخبر لا يكون بمجرد سماع حروفه، بل بفهم معناه مع سماع لفظه، فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار: العلم بطريقها ومعرفة حال رواتها وفهم معناه، حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه رفعه.

ولهذا كان جميع أئمة الحديث الذين لهم لسان صدق في الأمة قاطعين بمضمون هذه الأحاديث، شاهدين بها علىٰ رسول الله ﷺ، جازمين بأن من كذب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر، مع علم من له اطلاع علىٰ سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقا وأمانة وديانة، وأوفرهم عقولا، وأشدهم تحفظا وتحريا للصدق ومجانبة للكذب، وأن أحدا منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه، ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريرا لم يبلغه أحد سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم علىٰ هذه الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حتىٰ انتهىٰ الأمر إلىٰ من أثنىٰ عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم واختباره لهم واتخاذه إياهم شهداء علىٰ الأمم يوم القيامة، ومن تأمل ذلك أفاده علما ضروريا بما ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه، وهذا أمر وجداني عندهم لا يمكنكم جحده، بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض، حتىٰ إنهم يشهدون بذلك، ويحلفون عليه ويباهون من خالفهم عليه»[(١)]

ومن المهم أن نشير إلىٰ أن التفاوت والنسبية في تحقق اليقين والقطع في الأدلة ليس مقصورا علىٰ الأدلة النقلية فحسب، بل إن هذا التفاوت في اليقينية قوةً وضعفًا وكثرةً وقلةً، حاصل في مختلف أنواع المعارف المحصلة لليقين، والتي حصرها المتكلمون[(٢)] في الأوليات، والمجربات والمشاهدات، والحدسيات والمتواترات، فكل ذلك قابل للتفاوت.

---

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة ٤/١٤٦٢، ١٤٦٤.

(٢) انظر الإيجي: المواقف ص٣٨، والزركشي: البحر المحيط١/٧٦، وأبو البقاء الكفوي: الكليات ٥/١١٧، ١١٨.

وعلىٰ سبيل المثال: فإن الإنسان يدرك فرقًا واضحًا بين معرفته بأن الواحد نصف الاثنين ومعرفته ببعض ما نُقل تواترًا، كوجود بلد تسمىٰ أستراليا في أقصىٰ أطراف العالم، كذلك يدرك الباحث في العلوم النظرية التي يحصلها أن بعضها أقوىٰ من بعض وأوضح، فما علمه بدليل واحد ليس كوضوح ما علمه بالأدلة الكثيرة المتعاضدة[١].

وهذا التفريق وغيره من الشواهد يدل علىٰ أن وصف معرفة ما بأنها بديهية أو نظرية، يعد من «الأمور النسبية الإضافية، مثل كون القضية يقينية أو ظنية، إذ قد يتيقن زيد ما يظنه عمرو، وقد يبده زيدا من المعاني ما لا يعرفه غيره إلا بالنظر، وقد يكون حسيا لزيد من العلوم ما هو خبرىٰ عند عمرو، وإن كان كثير من الناس يحسب أن كون العلم المعين ضروريا أو كسبيا أو بديهيا أو نظريا هو من الأمور اللازمة له، بحيث يشترك في ذلك جميع الناس. وهذا غلط عظيم وهو مخالف للواقع. فان من رأىٰ الأمور الموجودة في مكانه وزمانه كانت عنده من الحسيات المشاهدات، وهي عند من علمها بالتواتر من المتواترات، وقد يكون بعض الناس إنما علمها بخبر ظني فتكون عنده من باب الظنيات، فان لم يسمعها فهي عنده من المجهولات. وكذلك العقليات فان الناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتا لا يكاد ينضبط طرفاه، ولبعضهم من العلم البديهي عنده والضروري ما ينفيه غيره أو يشك فيه. وهذا بين في التصورات والتصديقات»[٢]

وثمة فوائد عديدة تترتب علىٰ علمنا بتفاوت الناس في قطعية الأدلة وظنيته، وأن ذلك من الأمور النسبية:

ومنها أنه لا يصح لمن لم يحصل علما قطعيا -ثبوتا أو دلالة- من نص شرعي ما آية أو حديثا، أن ينكر علىٰ من قال إنه حصل له اليقين والقطع به طالما بين حجته، وعلىٰ سبيل المثال فإننا إذا وجدنا «أهل الحديث عالمين بأن

---

(١) انظر: د. عبد المقصود عبد الغني: منهج البحث عن اليقين ص٧، وأحمد قوشتي: الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣١٨.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص١٣، ١٤.

رسول الله ﷺ قال هذه الأخبار، وحدث بها في الأماكن والأوقات المتعددة، وعلمهم بذلك ضروري، لم يكن قول من لا عناية له بالسنة والحديث أن هذه الأخبار آحاد لا تفيد العلم مقبولا عليهم، فإنهم يدعون العلم الضروري، وخصومهم إما أن ينكروا حصوله لأنفسهم أو لأهل الحديث، فإن أنكروا حصوله لأنفسهم لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث كانوا مكابرين لهم علىٰ ما يعلمونه من نفوسهم بمنزلة من يكابر غيره علىٰ ما يجده في نفسه من فرحه وألمه، وخوفه وحبه، والمناظرة إذا انتهت إلىٰ هذا الحد لم يبق فيها فائدة، وينبغي العدول إلىٰ ما أمر الله به رسوله من المباهلة»[١]

ومن الفوائد أيضا: عدم صحة قول من اشترط في جميع مسائل الاعتقاد وأدلتها أن تكون قاطعة لا مجال فيها للظن بحال، ولا يتطرق الإشكال إلىٰ أي نص من نصوصها، وكل ذلك مما لا دليل عليه، وليس من «شرط البلاغ المبين أن لا يشكل علىٰ أحد، فإن هذا لا ينضبط، وأذهان الناس وأهواؤهم متفاوتة تفاوتا عظيما، وفيهم من يبلغه العلم، وفيهم من لا يبلغه، إما لتفريطه وإما لعجزه. وإنما علىٰ الرسول البلاغ المبين: البيان الممكن، وهذا -ولله الحمد- قد حصل منه ﷺ، فإنه بلغ البلاغ المبين، وترك الأمة علىٰ البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعده إلا هالك»[٢]

وقد وصل الحال ببعض العلماء المتأخرين -وهو الشيخ محمود شلتوت- إلىٰ أن وضع شرطا لما يندرج في مسائل العقيدة وهو: تضافر النصوص الواضحة علىٰ تقريرها، وإجماع المسلمين عليها من يوم أن ابتدأت الدعوة»[٣]، وتطبيقًا لهذا المفهوم فلا يصح في رأيه أن توصف قضية أو مسألة ما بأنها من أمور العقيدة إلا إذا عم العلم بها جميع الناس، ولم يختص بطائفة دون أخرىٰ؛ ومن ثَمَّ فإن كل مسألة «لم ترد بطريق قطعي، أو وردت من طريق قطعي ولكن لابسها

---

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة ٤/ ١٤٦٤، ١٤٦٥.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٥٧٦.

(٣) محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة ص٩.

احتمال في الدلالة فاختلف فيها العلماء؛ ليست من العقائد التي يكلفنا الدين الإيمان بها، والتي تعتبر حدًّا فاصلًا بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون»[١].

ومن أمثلة تلك المسائل في رأيه: رؤية الله بالأبصار في الآخرة، وزيادة الصفات علىٰ الذات، وحكم مرتكب الكبيرة، وما يكون في آخر الزمان من أشراط وعلامات؛ كظهور المهدي، وخروج الدجال، والدابة، والدخان، ونزول عيسىٰ عليه السلام، وما أشبه ذلك[٢].

ومع الإقرار[٣] بأن الدافع وراء هذا المفهوم الضيق في تحديد ما يدخل في معنىٰ العقيدة وما لا يدخل فيها - هو محاولة جمع كلمة الأمة علىٰ عقيدة واحدة، ومقاومة نزعة التوسع والإفراط التي ظهرت لدىٰ بعض الفرق الكلامية قديمًا، حتىٰ أدرج بعضهم ضمن أصول الاعتقاد قضايا ومسائل مقتبسة من فلسفات وافدة، لم يقم دليل صحيح علىٰ ثبوتها، وهي بعيدة كل البعد عن روح العقيدة ومقاصدها؛ مثل القول بالجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ، أو إبطال الدور والتسلسل، وما أشبه هذه المسائل[٤]، ولم يكتفوا بذلك؛ بل أسرفوا في تكفير مخالفيهم في الرأي، وشغلوا المسلمين عن أصول الاعتقاد الأساسية وقضاياه الكبرىٰ.

أقول: إنه حتىٰ مع التسليم بذلك، فلا يخلو ما ذكره الشيخ شلتوت من شروط وأمثلة من مجال للنقد أو التعقب، وأصدق ما يقال عنه: إنه من قبيل ردود الأفعال التي دائمًا ما تشوبها المبالغة ومقابلة التفريط بتشديد مماثل؛ إذ هل من المتصور أن تكون مخالفة مدرسة كلامية ما لقضية عقدية واردة في القرآن أو السُّنَّة سببًا لإخراجها من جملة العقائد؟ وما المقصود بالإجماع هنا؟ وكيف يمكن

---

(١) المصدر السابق ص٥٤.

(٢) المصدر السابق ص٥٥.

(٣) انظر أحمد قوشتي: مناهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ص٤٢، ٤٣.

(٤) انظر أمثلة لهذه الآراء عند عبد القاهر البغدادي: أصول الدين ص٢٣١، والفرق بين الفرق ص١١٥.

تحققه عمليًّا؟ لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار موقف الشيخ شلتوت عمومًا من الإجماع وإمكانية ثبوته وتحققه أصلًا، ثم إن عقبة اشتراط قطعية الثبوت سوف تُنَحِّي السُّنَّة بأكملها -سوىٰ النزر اليسير- من باب الاستدلال العقدي، فضلًا عن أن اشتراط قطعية الدلالة بالمفهوم الكلامي، وذهاب بعض المتكلمين إلىٰ أن الدليل النقلي لا يرقىٰ لإفادة القطعية مطلقًا، سوف يقف حاجزا منيعا أمام الاستدلال بالقرآن وآياته.

ومما يدلل علىٰ صحة ما ذكرناه أن بعض الأمثلة التي أخرجها الشيخ شلتوت من جملة العقيدة قد ورد بالنص في القرآن الكريم؛ ومن ذلك رؤية الله تعالىٰ في الآخرة المذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وخروج الدابة المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾[1] [النمل: ٨٢].

ولعل من اللازم أن ننبه هنا علىٰ أن ما تقدم معنا في هذا القاعدة، من أن القطعية والظنية من الأمور النسبية لا يعني بحال التقليل من أهمية تحصيل اليقين، أو تحققه في مجال الاعتقاد فذاك فهم غير صحيح، واليقين والوصول إليه من الغايات الشريفة التي يحرص عليها مريد الحق والباحث عن النجاة في الدنيا والآخرة.

وقد اهتم الإسلام ببناء اليقين لدىٰ المسلم في المعرفة والاعتقاد[2]، وجعل سلامته ورسوخه أساسًا لمنطلق المسلم في أقواله وأفعاله الظاهر منها والباطن[3]، ولا شك أن بناء اليقين في المعرفة مقدمة ضرورية لبناء اليقين في الاعتقاد، وكثيرًا ما يمدح الله المؤمنين لما اشتملت عليه أنفسهم من اليقين الكامل والتصديق

(١) انظر تفسير هذه الآية عند الطبري: جامع البيان ٢٠/ ١٣-١٦، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٣٤-٢٣٩، وابن كثير: تفسير القرآن العظيم ٣/ ٣٧٥-٣٧٨.

(٢) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣٢٣.

(٣) انظر د. الجليند تأملات حول منهج القرآن في تأسيس اليقين ص٢١.

الجازم بكل ما أخبر الله عنه، ولا سيما الغيبيات غير المشاهدة بالعيان، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، ونفىٰ الله عنهم التردد والريبة كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، بينما حال المنافقين خلاف ذلك، وليسوا إلا: ﴿مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ١٤٣].

أما عن موقف المتكلمين من حجية الدليل الظني في مجال الاعتقاد، فيمكن القول إن ثمة أصلين قد استقرا لدىٰ جل المتكلمين، وفي مقدمتهم المعتزلة والأشاعرة(١).

الأول: أن المطلوب في مسائل العقيدة حصول القطع واليقين والتصديق الجازم، ولا يُكتفىٰ فيها بالظن، كما لا يصح وجود قدر ولو كان ضئيلًا من الشك أو التردد.

الثاني: أن اليقين والقطع لا يوصل إليهما إلا بدليل قطعي، فهناك تلازم تام بين طبيعة المدلول ودليله وبين المعلوم وطريقة العلم به، فالدليل الظني لا يُنتج إلا ظنًّا، والقطعي يؤدي حتمًا إلىٰ اليقين؛ ومن ثَمَّ فلا يصح الاحتجاج بدليل ظني بحال من الأحوال.

ويبدو إلحاح المتكلمين علىٰ سمة اليقينية في أول المسائل التي عرض لها المتأخرون في مصنفاتهم وهي تعريف علم الكلام؛ فهو عند التفتازاني «العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية»(٢)، ويعلل قصره الاعتماد علىٰ الأدلة اليقينية وحدها بأنه «لا عبرة بالظن في الاعتقادات، بل في العمليات»(٣)، كذلك نص القاضي عبد الجبار في أكثر من موضع من كتبه علىٰ أن الدليل الظني لا يُعمل به في مجال الاعتقاد،(٤)، ونجد نفس المعنىٰ عند عدد من أئمة الأشاعرة،

---

(١) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٣٢٤.

(٢) التفتازاني: شرح المقاصد ١/ ١٦٣، وانظر: الكردستاني: تهذيب الكلام ١/ ١٠٨.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٦

(٤) انظر القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٧٦٩، والمغني٤/ ٢٥٥.

كالجويني[1]، ونقل الرازي الإجماع علىٰ أن الاكتفاء بالظن في أصول الدين غير جائز[2]، ومنع الغزالي من التمسك بظواهر النصوص، وهي ما غلب علىٰ الظن فهم معناه من غير قطع -في العقليات- لأن المطلوب فيها القطع، وينخرم ذلك بأدنىٰ احتمال، وإن لم يُعضد بدليل[3].

ومن عادة المتكلمين انتقاد مخالفيهم إذا احتجوا بدليل ظني علىٰ مسألة عقدية، وهذا ما فعله الجويني حينما تعقب مذهب المعتزلة في الوعد والوعيد، واستدلالهم بعمومات النصوص وهي ظنية في دلالتها؛ لقبولها التخصيص، وتعجَّب من أن أصحاب الوعيد قاطعون بمعتقدهم مع أن الظاهر المتعرض للاحتمال لا يفيد القطع[4]، وعندما جاء الدور علىٰ أصحابه وسلكوا نفس المسلك؛ حيث احتجوا بالعمومات لتأييد مذهبهم في خلق أفعال العباد - حاول الجويني التخلص من الاعتراض الموجه إليهم، فأقر بأن «كل ظاهر متعرض لجهات الاحتمال فلا يسوغ التمسك به في القطعيات، لكنهم لم يتمسكوا بمحض الصيغة وإنما بأمور أخرىٰ تبلغ القطع»[5].

وإذا دققنا النظر في الأصلين السابقين فسوف نجد أن الأصل الأول لا إشكال فيه من حيث الجملة، ومسائل الاعتقاد الكبرىٰ مما يطلب فيه القطع واليقين، ولا يصح فيها الظن أو الشك أو التردد.

أما الأصل الثاني فيتعلق به إشكال مهم في جانبه التطبيقي، متعلق بطبيعة الأوصاف أو الشروط التي في ضوئها يحكم علىٰ الدليل بالقطعية، لا سيما مع ما أشرنا إليه من وجود نوعين من اليقين: أحدهما ذاتي، والآخر موضوعي، وكذلك تفاوت درجة القطع من دليل لآخر.

---

(١) انظر الجويني: الإرشاد ص١٦١.

(٢) انظر الرازي: عصمة الأنبياء ص١٠٥.

(٣) انظر الغزالي: المنخول ص١٦٧.

(٤) انظر الجويني: الإرشاد ص٣٨٩.

(٥) المصدر السابق ص١٩٨، ١٩٩.

ثم هل لا بد من سير الدليل علىٰ الطريقة الكلامية والالتزام بقواعدها، أم أن المطلوب هو تحصيل اليقين بأي طريقة تم ذلك؟ فالعبرة ليست بعين الدليل أو صورته، وإنما بفائدته والنتيجة المترتبة عليه، وتزداد المسألة خطورة مع ما ذهب إليه عدد من المتكلمين من كون الدليل النقلي ظنيًّا في جميع أحواله ولا يفيد اليقين مطلقًا، وبالتالي يغلق الباب أمام الاحتجاج به علىٰ أية مسألة عقدية.

ولأبي حامد الغزالي موقف مهم في هذا الصدد، فهو يرىٰ أن المقصود من الدليل تحصيل الفائدة المرجوة منه، وهي الاعتقاد الجازم للشيء علىٰ ما هو عليه، فيما يتعلق بالله وصفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومن اعتقد حقيقة الحق في ذلك فهو السعيد، وإن لم يكن اعتقاده بدليل كلامي محرر، ولم يكلف الله عباده إلا ذلك، والوصول إليه يسير، وقد اشتمل عليه الشرع بأقصر طريق وأيسره، وما كان النبي ﷺ وأصحابه يلزمون الأعراب وسائر العوام قبل أن يؤمنوا بصياغة الأدلة والحجج بطريقة برهانية يقينية خالية من الاعتراضات والشبه، ولم يكلف الله الخلق إلا الإيمان بما قاله كيفما حصل التصديق(١).

ويتضح من رأيه هذا اتفاقه مع المتكلمين في الأصل الأول وهو اشتراط اليقينية، واختلافه في الأصل الثاني، فلا يشترط لتحقيق اليقين أن يكون سائرًا علىٰ طريقة الأدلة الكلامية، ومبنيًّا علىٰ قواعدهم.

وإضافة إلىٰ موقف الغزالي، فإن لابن تيميَّة نظرة خاصة حيال الأصلين المتقدمين، فهو ينتقد قول المتكلمين بوجوب القطع في جميع مسائل الأصول علىٰ كل أحد، وعدم جواز الاستدلال عليها بغير دليل يفيد اليقين، مع أنهم في رأيه من أبعد الناس عما أوجبوه، وكثيرًا ما يحتجون بأدلة يزعمونها قطعيات وتكون في الحقيقة من الأغلوطات، فضلًا عن أن تكون من الظنيات، حتىٰ إن

---

(١) انظر الغزالي: إلجام العوام عن علم الكلام ص١١٤، ١١٨، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي - المجموعة الرابعة.

الشخص الواحد منهم يقطع بصحة حجة في موضع ويقطع ببطلانها في موضع آخر.

وبعد هذا النقد اختار التفصيل بين نوعين من المسائل؛ فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ذلك، أما المسائل الدقيقة المشتبهة عند كثير من الناس ولا يقدر فيها علىٰ دليل يفيد اليقين -لا شرعي ولا غيره- فلا يجب علىٰ المكلف ما لا يقدر عليه، كما لا يجوز له أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب علىٰ ظنه لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو المتعين في حقه ولا سيما إذا كان مطابقًا للحق[1].

ولا أظن أن كلام ابن تيميَّة يعني جواز الاكتفاء بالظن في أصول العقيدة مطلقًا، وإنما يقتصر ذلك علىٰ الدقائق والمشتبهات، وحتىٰ في هذا النوع فالعجز عن الوصول إلىٰ اليقين سببه تفريط المكلف في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ وترك النظر والاستدلال، ولو سلك الطريق الصحيح لوصل إلىٰ المعرفة الحقة اليقينية[2].

وهكذا يبقىٰ الأصل الأول لا غبار عليه مع تقييد يسير، أما الأصل الثاني فتظل مشكلته في الضابط أو المقياس الذي يحكم من خلاله علىٰ الدليل بالقطعية، ولا سيما أن كل طائفة تدعي أن حججها برهانية يقينية، وأدلة الخصوم شُبه وأهواء.

وثمة اتفاق بين المتكلمين علىٰ أن الدليل العقلي يفيد اليقين إذا كانت جميع مقدماته قطعية؛ إذ اللازم عن المقدمات الحقة لا بد وأن يكون حقًّا، وأما إن كانت المقدمات بأسرها ظنية أو كان بعضها قطعيًّا والآخر ظنيًّا فالنتيجة ظنية؛ لأن الفرع لا يكون أقوىٰ من أصله، وإذا كان الأصل بكليته أو ببعض أجزائه ظنيًّا كان الفرع ظنيًّا من باب أولىٰ[3].

---

(١) انظر ابن تيميَّة: درء التعارض ١/ ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٥٤.

(٣) انظر الرازي: نهاية العقول في دراية الأصول ص٢٣٣، تحقيق: محمد شحاتة إبراهيم، والأربعين في أصول الدين ٢/ ٢٥١.

أما الدليل النقلي فيحتاج -عندهم- كي يفيد اليقين إلىٰ قطعية ثبوته ودلالته، ولا شك أن قطعيتها متحققة في كثير من النصوص العقدية الفقهية الواضحة في ألفاظها والدالة علىٰ معانيها بصورة جازمة، ولا أتصور أن أحدًا ينازع في قطعية ثبوت أو دلالة قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقوله: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

ومع ذلك فقد وجد اتجاه خطير لدىٰ بعض المتكلمين يشكك في قطعية دلالة الدليل النقلي وينفي إمكانية إفادته لليقين؛ مما يعني تنحيته بالكلية عن ميدان الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة، وثمة كتب ودراسات كثيرة ناقشت هذا القول الخطير، وردت عليه بتفصيل، وبينت الآثار السيئة المترتبة عليه[١].

(١) في درء التعارض لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم رد مفصل علىٰ هذا الأمر، ومن الدراسات المعاصرة انظر د. سليمان الغصن: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، وكتابنا: الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف.

١٠١- أقوى الردود وأحسنها ما توجه لأصل الشبهة وأساسها، ولم ينشغل بأمور فرعية، لا يلزم من بطلانها بطلان الشبهة نفسها

والمقصود بذلك أن كل شبهة، أو بناء فكري لفرقة أو مذهب ما يقوم علىٰ أصل، أو عدة أصول محددة تمثل أساس المذهب وركيزته الأم، ومن هذا الأصل تتفرع كل المسائل والمواقف الأخرىٰ، ومهما نجح المرء في هدم فرع أو أكثر، فإن ذلك لا يؤدي لهدم المذهب بأسره، وإنما ينهار المذهب وينكشف بطلانه إذا ثبت بطلان الأصل الذي بني عليه.

والرد القوي والصحيح هو الذي يتوجه ابتداء لنقض هذا الأصل، وإثبات بطلانه، ولا يشغل نفسه بالنظر فيما تفرع عنه قبل هدم الأساس أولا.

وهذا المسلك في الرد له فوائد كثيرة، منها: قطع الأعذار أمام المخالف، وعدم فتح الباب أمامه للادعاء بأن أهل الحق هربوا من مناقشة أصل الإشكال، وانشغلوا بحواشيه عجزا وقلة حيلة منهم، ومن عادة أهل التشويش أن يتركوا أصول المسائل ويتعلقوا بأمور فرعية، ساعين بكل جهدهم للرد عليها، حتىٰ يظن الظان إنهم بذلك قد أبطلوا المسألة برمتها.

والمتتبع لأقوال الفرق المختلفة يلحظ أنها اتفقت ابتداء علىٰ مخالفة أهل السنة بشبهة مشتركة «ثم إنها بعد اتفاقها علىٰ تلك الشبهة اختلفت فيما بينها حول

لوازم تلك الشبهة، لأن كل طائفة أضافت إلىٰ الشبهة المشتركة بين تلك الطوائف أصلا قيدت به موقفها من تلك الشبهة المشتركة، فنشأ عن ذلك افتراق تلك الطوائف فيما بينها، بعد أن اتفقت علىٰ مفارقة أهل السنة ابتداء»(١)

وإذا مثلنا بمذهب الخوارج، باحثين عن الأصل الذي بني عليه موقفهم من مرتكب الكبيرة، ولماذا قالوا بكفره(٢) فسوف نجد أن الغلو الخارجي نبع من أصلين خطيرين في فهم حقيقة الإيمان(٣):-

الأصل الأول: القول بأن الإيمان شيء واحد لا يتجزأ، وهيئة مجتمعة لا يمكن أن تختل بوجه من الوجوه، وهو لا يقبل التبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، وحقيقة الإيمان تنتفي بانتفاء أي جزء من أجزائه، وعلىٰ هذا فالإيمان عندهم «مجموع ما أمر الله به ورسوله، وهو الإيمان المطلق . . . فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء، فيخلد في النار»(٤)

الأصل الثاني: وهو متفرع عن الأول، فطالما أن الإيمان كل لا يتجزأ، وهو شامل لفعل كل الواجبات، وترك جميع المحرمات، فيترتب علىٰ ذلك أن الإيمان يذهب بذهاب أي شعبة من شعبه، وأن من ترك واجبا أو فعل محرما فقد ذهب إيمانه وانهدم بالكلية، ولا ينفعه سائر ما لديه من شعب الإيمان الأخرىٰ، مهما كثرت أو تعاظمت.

وقد تبنىٰ المفهوم السابق للإيمان جمهور الخوارج وأكثرية فرقهم، وإن كان نفر من البيهسية والشبيبية -وهما فرقتان صغيرتان- قد انتهجوا نهجا مغايرا في مفهوم الإيمان، حيث أخرجوا العمل من حقيقته، وحصروا الإيمان في الإقرار والعلم، والنطق بالشهادتين دون العمل(٥)، وهذا المذهب قريب الشبه جدا من

(١) د. عبد الله القرني: الخلاف العقدي في باب القدر ص٨.

(٢) انظر بحثنا الموقف من المخالف بين الخوارج والشيعة ص٣٤.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٥١٠.

(٤) المصدر السابق ٧/ ٢٢٣.

(٥) انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ص١١٤، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٢٦، ود. غالب عواجي: الخوارج ص٢٧٩.

رأي مرجئة الفقهاء، ولكن ما يعنينا هنا أن مثل هذا الرأي مع مخالفته لما عليه جمهور القوم لم يكن ليترتب عليه أثر فعلي في تعاملهم مع المخالف، نظرا لأنهم أضافوا لحقيقة الإيمان عندهم شرطا أساسيا، وهو البراءة من أعداء الله، وهو تعبير فضفاض يتسع ليشمل كل من خالفهم في رأي أو موقف علمي أو عملي.

وهكذا يظهر لنا أن التوجه الغالب عند الخوارج هو أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وأنه حقيقة واحدة لا تقبل التجزئة، والنتيجة الخطيرة المترتبة علىٰ ذلك أن الشخص الواحد إما مؤمن وإما كافر، وإما ولي وإما عدو، وإما مستحق للثواب أو العقاب، ولا يتصور أن يجتمع فيه الحب من وجه والبغض من وجه آخر، مع أن «الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوىٰ وفجور ونفاق وإيمان, وهذا من أعظم أصول أهل السنة, وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها مبنية علىٰ هذا الأصل»[1]

وباستثناء دخول العمل في حقيقة الإيمان، فقد خالف أهل السنة الخوارج في مذهبهم هذا، وما ترتب عليه من آثار خطيرة، وقالوا إنه قد يجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة، فيستحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، ويستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر «هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة، وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس لا مستحقا للثواب فقط ولا مستحقا للعقاب فقط. وأهل السنة يقولون: إن الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه، ثم يخرجهم منها بشفاعة من يأذن له في الشفاعة بفضل رحمته»[2]

ومن الطبيعي أن يتفرع عن المفهوم الخارجي للإيمان عدد من المسائل الأخرىٰ: مثل قولهم في قضية زيادة الإيمان ونقصانه، وهل الإيمان حقيقة ثابتة

---

(١) ابن القيم: الصلاة وحكم تاركها ص٦٠، ٦١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٠٩.

لا تقبل زيادة أو نقصا، أو أنه يزيد بالطاعة ومزيد اليقين، وينقص بالمعصية والجهل.

ومن المسائل الأخرىٰ المتفرعة عن فهم الخوارج لحقيقة الإيمان: ما ذهبوا إليه من عدم وجود فرق بين الإيمان والإسلام(١) وأنهما شيء واحد، وقد اختلفت آراء الفرق عموما في هذه المسألة(٢)، وليس الإشكال في قول الخوارج بالمطابقة بين الإيمان والإسلام، فقد تبنىٰ ذلك الرأي علماء كثيرون من غير الخوارج، وممن قال به أئمة كبار مثل البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وابن عبد البر، وغيرهم(٣)، لكن الإشكال الحقيقي هو المنطلق الذي بنىٰ عليه الخوارج رأيهم هذا، ثم النتيجة التي ترتبت عليه، فالإيمان عندهم كما أسلفنا حقيقة واحدة وكل لا يتجزأ، وهذه الحقيقة تشمل الجانب الاعتقادي القلبي، والجانب الظاهري العملي الذي هو الإسلام عند غيرهم، ثم الأخطر من ذلك أن أي خلل في الجانب الظاهري (أي الإسلام) بترك واجب أو فعل كبيرة يلزم منه زوال اسم الإسلام، وبالضرورة زوال اسم الإيمان مما يعني خروج المكلف من دائرة الإسلام والإيمان معا إلىٰ دائرة الكفر.

ولا يخفىٰ أن هذا الفهم للإيمان قد أثر تأثيرا كبيرا علىٰ موقف الخوارج من مخالفيهم، فكي يحكم علىٰ هذا المخالف بالإيمان ابتداء لابد من تحقق شروط عديدة، ثم علىٰ فرض دخوله في دائرة الإيمان فما أسهل خروجه منه إذا أخل بأي واجب أو ارتكب أي محرم، وليس كون الفعل واجبا أو محرما موقوفا علىٰ نصوص الشرع فحسب، وإنما أضاف الخوارج أمورا أخرىٰ من عندهم وجعلوها ركنا من أركان الإيمان مثل: وجوب الهجرة إليهم، والاعتقاد بكفر مخالفيهم، والبراءة منهم..

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٢٢٢، ود. غالب عواجي: الخوارج ص٢٩٦، ود. صابر طعيمة: الإباضية عقيدة ومذهبا ص١٠٨، ود. الرحيلي: التكفير وضوابطه ص٣٢.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٤١٥.

(٣) انظر محمد بن نصر: تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٥٢٩، وابن عبد البر: التمهيد ٩/ ٢٥٠، وابن حجر: فتح الباري ١/ ٥٥، وانظر د. محمد الوهيبي: نواقض الإيمان الاعتقادية ص٦٦.

وخلاصة الأمر أن الرد علىٰ الخوارج في موقفهم من مرتكب الكبيرة وتكفيره، لابد أن يبدأ أولا بنقض الأصل المنهجي الذي بني عليه وهو فهمهم للإيمان وحقيقته، ثم يتم الانتقال بعد ذلك إلىٰ ما تفرع عن هذا الأصل من مسائل ولوازم.

وكذلك الحال مع سائر الفرق الأخرىٰ، فالإمامة مفهوما وحكما: أصل كلي عند الشيعة يدور المذهب كله عليها، وقد تفرع عنها مسائل وتطبيقات كثيرة، ولابد من تفنيد رأيهم الباطل تجاهها أولا قبل مناقشة ما ترتب عليها.

والكشف والذوق عند الصوفية، وتقديم العقل علىٰ النقل، أو القول بظنية الأدلة النقلية، أصول منهجية كبرىٰ عند المتكلمين، يجب الرد عليها، قبل الانشغال بالنقد التفصيلي لما ترتب عليها من مسائل.

١٠٢- التخلية قبل التحلية، ومن اللازم إخراج المعتقد الباطل من القلب أولا، قبل أن يغرس فيه المعتقد الحق

ونعني بذلك أن بعض الناس يكون قلبه ممتلأ بالمعتقد الباطل، وواثقا فيه كل الثقة، ولا يكاد يلتفت بحال إلىٰ المعتقد الصحيح، بل قد لا يعيره اهتماما بحال، لأن محل الإيمان منه مشغول والمحل لا يقبل ضدين.

ولذا فإن المسلك الصحيح في التعامل مع هذا الصنف من الناس، أن يفرغ قلبه أولا من المعتقد الباطل، ثم يغرس فيه بعد ذلك المعتقد الحق، وطريقة إخلاء القلب تبدأ بهدم ثقته في الباطل وبيان فساده، أو علىٰ الأقل التشكيك فيه، وحث العقل علىٰ التفكر والبحث عن الحق، وفي بعض الحالات قد يكون المسلك الصحيح هو مزاحمة الحق للباطل، ومدافعته شيئا فشيئا حتىٰ يغلب الباطل ويطرده من القلب، ثم يحل محله.

وكل ذلك يختلف باختلاف درجات المخاطبين، فهناك المعاند المكابر الذي امتلأ قلبه بالباطل وصار رأسا فيه، ولا يقبل أصلا سماع الحق أو التفكير فيه، وهناك المعتقد ظنا ويمكن تشكيكه في معتقده الباطل بأدنىٰ دليل، وهناك المتذبذب المتردد، وهناك المقلد الذي درج ما عليه الآباء والأجداد دون دليل أو برهان.

والمتأمل لكتاب الله يجد أن الكفر بالباطل يقدم في الذكر أحيانا علىٰ الإيمان بالحق، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وقد «بدأ الله ﷻ بالكفر بالطاغوت قبل الإيمان بالله؛ لأن من كمال الشيء إزالة الموانع قبل وجود الثوابت، ولهذا يقال: التخلية قبل التحلية»[1]

وشهادة التوحيد نفسها تبدأ بنفي الألوهية عما سوىٰ الله تعالىٰ، ثم إثبات الألوهية حصرا في المستحق لها، وهو الله سبحانه الذي لا معبود بحق سواه، والإيمان بالله تعالىٰ لابد أن يقترن به نفي الشرك عنه سبحانه، والبراءة من كل معبود سواه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ﴾

وفي توحيد الأسماء والصفات نجد في قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، نفيا للمماثلة، ثم إثبات السمع والبصر لله تعالىٰ، فنفىٰ الله عن ذاته المقدسة «العيب، ثم أثبت الكمال؛ لأن نفي العيب قبل إثبات الكمال أحسن، ولهذا يقال: التخلية قبل التحلية. فنفي العيوب يبدأ به أولًا، ثم يذكر إثبات الكمال»[2]

وكثيرا ما يقترن التسبيح بالحمد في الأحاديث والأذكار النبوية، فيقال سبحان الله، والحمد لله، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «**الحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن -أو تملأ- ما بين السماوات والأرض**»[3] وقد جمعت هاتان الكلمتان المذكورتان في الحديث بين التخلية والتحلية «أي بين نفي

---

(١) ابن عثيمين: مجموع فتاوىٰ ورسائل ابن عثيمين ٦/ ١٦٣.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٩١.

(٣) رواه مسلم (٢٢٣)

كل عيب ونقص، وإثبات كل كمال، فسبحان الله فيها نفي النقائص، والحمد لله فيها إثبات الكمالات»[(١)]

وأخطر ما يصيب القلب أن يطبع أو يختم عليه، فلا يقبل الحق أو ينتفع به، وقد بين الله لنا في كتابه أن الران قد غشىٰ قلوب الكافرين بما كسبته أيديهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كذلك أخبرنا الله بما قاله المشركون عن أنفسهم وقلوبهم، وأنها صارت غلفا أو في أكنة، فلا تفهم ولا تعي ما يقوله الرسول ﷺ لهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَاعْمَلْ إِنَّنَا عَامِلُونَ﴾ وفي آية آخرىٰ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾

وفي السنة أيضا ما يدل علىٰ أن القلب إذا امتلأ بالفتن وتشربها، فإنه يصير كالكوز المقلوب الذي لا يمكن أن يدخل فيه شيء، ومن ثم لا يعرف القلب معروفا ولا ينكر منكر إلا ما أشربه من هوىٰ وضلال، ولا شك أن قلبا كهذا لا يمكن أن يقبل هدىٰ أو حقا إلا إذا صفي ونقي أولا من الران الذي غطاه وغشاه. وقد قال ﷺ: «**تعرض الفتن علىٰ القلوب كالحصير عودا عودا، فأي قلب أشربها، نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها، نكت فيه نكتة بيضاء، حتىٰ تصير علىٰ قلبين، علىٰ أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا، ولا ينكر منكرا، إلا ما أشرب من هواه**»[(٢)]

وليست قاعدة التخلية قبل التحلية قاصرة علىٰ مجال العقائد والأخلاق وأعمال القلوب فحسب، بل هي أعم من ذلك، وقد تدخل في باب إزالة العيوب المحسوسة بدنيا، وإبدالها بما هو خير منها، ومما يشهد لذلك حديث النفر الثلاثة من بني إسرائيل: الأبرص، والأقرع، والأعمىٰ، الذين أراد الله أن يبتليهم، فبعث إليهم ملكا، وفي الحديث أن الملك لما: «**أتىٰ الأبرص، فقال:**

---

(١) ابن عثيمين: شرح رياض الصالحين ١/ ١٨٩.

(٢) رواه مسلم (٢٣١)

أي شيء أحب إليك؟ قال: لون حسن، وجلد حسن، ويذهب عني الذي قد قذرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه قذره، وأعطي لونا حسنا وجلدا حسنا، . . .وأتىٰ الأقرع، فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعر حسن ويذهب عني هذا الذي قد قذرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه، وأعطي شعرا حسنا»[1] والشاهد في الحديث المذكور أن الملك «بدأ بذهاب القذر قبل اللون الحسن والجلد الحسن؛ لأنه يبدأ بزوال المكروه قبل حصول المطلوب، كما يقال: التخلية قبل التحلية»[2]

وثمة تقريرات عديدة لأهل العلم في بيان أن التخلية قبل التحلية[3]، وأن إخراج المعتقدات والصفات والأخلاق الفاسدة من القلب يسبق تحليته بالمعتقدات الحقة، والصفات والأخلاق الحميدة، ولابن تيمية إشارة مهمة في هذا الصدد، بين فيها أن «المبتدع الذي بنىٰ مذهبه علىٰ أصل فاسد، متىٰ ذكرت له الحق الذي عندك ابتداء أخذ يعارضك فيه؛ لما قام في نفسه من الشبهة، فينبغي إذا كان المناظر مدعيا أن الحق معه، أن يبدأ بهدم ما عنده، فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه، وإلا فما دام معتقدا نقيض الحق لم يدخل الحق إلىٰ قلبه، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل، امحه أولا ثم اكتب فيه الحق»[4]

ومن الطرق المفيدة في ذلك بيان التناقضات التي يشتمل عليها مذهبه «ولهذا كان كثير من مناظرة أهل الكلام إنما هي في بيان فساد مذهب المخالفين وبيان تناقضهم، لأنه يكون كل من القولين باطلا، فما يمكن أحدهم نصر قوله مطلقا فيبين فساد قول خصمه. وهذا يحتاج إليه إذا كان صاحب المذهب حسن الظن بمذهبه، قد بناه علىٰ مقدمات يعتقدها صحيحة، فإذا أخذ الإنسان معه في

(١) رواه البخاري (٣٤٦٤) ومسلم (٢٩٦٤)

(٢) ابن عثيمين: مجموع فتاوىٰ ورسائل ابن عثيمين ١٠/ ٨٧٠.

(٣) تفسير أبي السعود ٥/ ٢٣١، والآلوسي: روح المعاني ١٥/ ٣٠٥، ومحمد أو زهرة: زهرة التفاسير ٣/ ١٥٥٦، وابن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية ١/ ١٣٣.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٧/ ١٥٩.

تقرير نقيض تلك المقدمات لم يقبل ولا يبين الحق، ويطول الخصام كما طال بين أهل الكلام. فالوجه في ذلك أن يبين لذلك رجحان مذهب غيره عليه، أو فساد مذهبه بتلك المقدمات وغيرها، فإذا رأىٰ تناقض قوله أو رجحان قول غيره علىٰ قوله، اشتاق حينئذ إلىٰ معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ، فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنىٰ عليها وصحة نقيضها، ومن أي وجه وقع الغلط. وهكذا في مناظرة الدهري واليهودي والنصراني والرافضي وغيرهم، إذا سلك معهم هذا الطريق نفع في موارد النزاع»[1]

وثمة تأصيل مهم متعلق بهذه القاعدة ذكره ابن القيم، وهو يشمل باب الاعتقاد، وباب أعمال القلوب، وإصلاح الأخلاق والإرادات، وخلاصته أن «قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه من ضده»[2] وهذا الأصل عام يصدق علىٰ الذوات والأعيان المحسوسة، كما يصدق علىٰ الاعتقادات والإرادات.

وتفصيل ذلك وبيانه يظهر من المعرفة بطبيعة القلب، وأنه إذا كان «ممتلئا بالباطل اعتقادا ومحبة، لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته موضع، كما أن اللسان إذا اشتغل بالتكلم بما لا ينفع لم يتمكن صاحبه من النطق بما ينفعه، إلا إذا فزع لسانه من النطق بالباطل، وكذلك الجوارح إذا اشتغلت بغير الطاعة لم يمكن شغلها بالطاعة إلا إذا فرغها من ضدها، فكذلك القلب المشغول بمحبة غير الله، وإرادته، والشوق إليه، والأنس به، لا يمكن شغله بمحبة الله وإرادته وحبه والشوق إلىٰ لقائه، إلا بتفريغه من تعلقه بغيره . . . . .فإذا امتلأ القلب بالشغل بالمخلوق، والعلوم التي لا تنفع، لم يبق فيه موضع للشغل بالله، ومعرفة أسمائه وصفاته وأحكامه.

وسر ذلك أن إصغاء القلب كإصغاء الأذن، فإذا صغىٰ إلىٰ غير حديث الله لم يبق فيه إصغاء ولا فهم لحديثه، كما إذا مال إلىٰ غير محبة الله لم يبق فيه ميل إلىٰ محبته، فإذا نطق القلب بغير ذكره لم يبق فيه محل للنطق بذكره كاللسان،

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) ابن القيم: الفوائد ص١٩

ولهذا في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال» لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا حتىٰ يريه خير له من أن يمتلئ شعرا «فبين أن الجوف يمتلئ بالشعر، فكذلك يمتلئ بالشبه والشكوك والخيالات والتقديرات التي لا وجود لها، والعلوم التي لا تنفع، والمفاكهات والمضاحكات والحكايات ونحوها

وإذا امتلأ القلب بذلك، جاءته حقائق القرآن، والعلم الذي به كماله وسعادته، فلم تجد فيه فراغا لها ولا قبولا، فتعدته وجاوزته إلىٰ محل سواه، كما إذا بذلت النصيحة لقلب ملآن من ضدها لا منفذ لها فيه، فإنه لا يقبلها ولا تلج فيه، لكن تمر مجتازة لا مستوطنة»[١]

(١) المصدر السابق ١٩، ٢٠.

١٠٣- من تمام الرد على البدع والانحرافات: أن يذكر ما يغني عنها من الأمور الصحيحة شرعا

ونعني بذلك أن المتصدر للرد علىٰ البدع والانحرافات المختلفة، ينبغي ألا يحصر اهتمامه في إبطالها، وصرف الناس عنها فحسب، بل يحسن به أن يقرن ذلك بدلالة المكلفين علىٰ البديل الشرعي الجائز لتلك البدع، إن كان موجودا ومتيسرا.

ومما يشهد لمشروعية هذا المسلك قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ﴾ حيث نهىٰ الله تعالىٰ المؤمنين عن استعمال لفظة: ﴿رَٰعِنَا﴾ لما في معناها من احتمال غير حسن، أو لما فيها من مشابهة لليهود أو المشركين أو المنافقين، وأرشدهم إلىٰ استعمال لفظ آخر خال من الإشكال وهو: ﴿ٱنظُرۡنَا﴾[1]

وفي السنة الكثير من الأدلة علىٰ هذا المعنىٰ، وقد أخبر النبي ﷺ أنه: «**لم يكن نبي قبلي، إلا كان حقا عليه أن يدل أمته علىٰ خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم**»[2] ومن تطبيقات ذلك أن النبي ﷺ كثيرا ما كان ينهىٰ عن شيء

---

(١) انظر في كلام المفسرين عن الآية، والأقوال المختلفة فيها: تفسير الطبري ٢/ ٤٥٩، وتفسير البغوي ١/ ١٣٢، وابن الجوزي: زاد المسير ١/ ٩٨، وتفسير ابن كثير ١/ ٣٧٤.

(٢) رواه مسلم (١٨٤٤)

من الألفاظ أو الأفعال أو المعاملات، ويرشد إلىٰ بديل آخر مشروع، يغني عن هذا المنهي عنه.

ومن ذلك قوله ﷺ: «**لا يقولن أحدكم: خبثت نفسي، ولكن ليقل: لقست نفسي**»(١) وقال ﷺ: «**لا يقولن أحدكم: الكرم، فإن الكرم الرجل المسلم، ولكن قولوا: حدائق الأعناب**»(٢) وقال ﷺ: «**لا يقولن أحدكم: عبدي، فكلكم عبيد الله، ولكن ليقل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي**»(٣) وقال النبي ﷺ: «**لا يمشي أحدكم في نعل واحدة، ليحفهما جميعا، أو لينعلهما جميعا**»(٤) وقال ﷺ: «**لا عدوىٰ، ولا طيرة، ويعجبني الفأل**» قيل: وما الفأل؟ قال: «**الكلمة الطيبة**»(٥)

وكان لأهل الجاهلية يومان في كل سنة يلعبون فيهما، فلما قدم النبي ﷺ المدينة، قال: «**كان لكم يومان تلعبون فيهما، وقد أبدلكم الله بهما خيرا منهما: يوم الفطر، ويوم الأضحىٰ**»(٦)

ولما جاء بلال ذات يوم بتمر برني، فقال له رسول الله ﷺ: «**من أين هذا؟**» فقال بلال «تمر كان عندنا رديء، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي ﷺ، فقال رسول الله عند ذلك: «**أوه عين الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر، ثم اشتر به**»(٧)

واقتداء بهذا المسلك القرآني والنبوي، فينبغي للمفتي، أو الفقيه، أو الراد علىٰ البدع إذا أنكر بدعة ما، أن يذكر ما يغني عنها، طالما كان هذا البديل موجودا وشرعيا، ولا إشكال فيه، وكما نبه ابن القيم، فإن «من فقه المفتي

---

(١) رواه البخاري (٦١٧٩) ومسلم (٢٢٥٠)

(٢) رواه أبو داود (٤٩٧٤) وأصله في الصحيحين.

(٣) رواه البخاري (٦١٧٩) ومسلم (٢٢٥٠)

(٤) رواه البخاري (٥٨٥٦) ومسلم (٢٠٩٧)

(٥) رواه البخاري (٢٥٥٢) ومسلم (٢٢٤٩)

(٦) رواه أبو داود (١١٣٤) والنسائي (١٥٥٦)

(٧) رواه البخاري (٢٣١٢) ومسلم (١٥٩٤)

ونصحه، إذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه، وكانت حاجته تدعوه إليه، أن يدله علىٰ ما هو عوض له منه، فيسد عليه باب المحظور، ويفتح له باب المباح، وهذا لا يتأتىٰ إلا من عالم ناصح مشفق، قد تاجر الله، وعامله بعلمه، فمثاله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في الأطباء، يحمي العليل عما يضره، ويصف له ما ينفعه، فهذا شأن أطباء الأديان والأبدان، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته علىٰ خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**» وهذا شأن خلف الرسل وورثتهم من بعدهم، ورأيت شيخنا قدس الله روحه يتحرىٰ ذلك في فتاويه مهما أمكنه، ومن تأمل فتاويه وجد ذلك ظاهرا فيها»[(١)]

وإذا كان قوام الدين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يستغنىٰ بأحدهما عن الآخر، فعلىٰ القائم بهذه الشعيرة العظيمة ألا ينهىٰ عن منكر إلا ويأمر بمعروف يغني عنه، كالأمر بعبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه «إذ رأس الأمر شهادة أن لا إله إلا الله، والنفوس خلقت لتعمل، لا لتترك، وإنما الترك مقصود لغيره، فإن لم يشتغل بعمل صالح، وإلا لم يترك العلم السيئ، أو الناقص»[(٢)]

ومن تأمل في طبيعة النفس البشرية أدرك أن «فطام النفوس عن مألوفاتها بالكلية من أشق الأمور عليها، فأعطيت بعض الشيء ليسهل عليها ترك الباقي، فإن النفس إذا أخذت بعض مرادها قنعت به، فإذا سئلت ترك الباقي، كانت إجابتها إليه أقرب من إجابتها لو حرمته بالكلية»[(٣)]

والناظر في أسرار الشريعة، والمتدبر لأحكامها يجد مصداق ذلك «ظاهرا علىٰ صفحات أوامرها ونواهيها، باديا لمن نظره نافذ؛ فإذا حرم عليهم شيئا عوضهم عنه بما هو خير لهم منه وأنفع، وأباح لهم منه ما تدعوا حاجتهم إليه

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٦/ ٤٦، ٤٧.

(٢) ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٢٦.

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٣/ ٤١٥.

ليسهل عليهم تركه، كما حرم عليهم بيع الرطب بالتمر، وأباح لهم منه العرايا، وحرم عليهم النظر إلىٰ الأجنبية، وأباح لهم منه نظر الخاطب والمعامل والطبيب، وحرم عليهم أكل المال بالمغالبات الباطلة، كالنرد والشطرنج وغيرهما، وأباح لهم أكله بالمغالبات النافعة كالمسابقة والنضال، وحرم عليهم لباس الحرير، وأباح لهم منه اليسير الذي تدعو الحاجة إليه، وحرم عليهم كسب المال بربا النسيئة، وأباح لهم كسبه بالسلم، وحرم عليهم في الصيام وطء نسائهم، وعوضهم عن ذلك بأن أباحه لهم ليلا؛ فسهل عليهم تركه بالنهار»[(١)]

ويتأكد تطبيق هذه القاعدة التي معنا في الردود علىٰ البدع والانحرافات العقدية التي لها جوانب شديدة الإغراء والجذب لفئام كثيرة من الخلق، ومن ذلك مثلا أن دعوة عوام المنتسبين للتشيع أو التصوف المغالين في حب آل البيت أو الصالحين، ينبغي أن يوضح فيها البديل الصحيح المنضبط في هذا الباب، والذي يغني طالب الحق عن الإفراط أو التفريط.

وكذلك الحال في الرد علىٰ المنشغلين بالنظر العقلي من المتكلمين والفلاسفة، أو المفتونين بكلام الصوفية عن النفوس وخطراتها، وقضايا الحب الإلهي وما أشبه ذلك، ينبغي أن يصاحبه بيان الخطاب الشرعي المنضبط في باب العقليات، والذوقيات، وأعمال القلوب.

والحال نفسه في التعامل مع المذاهب الفكرية الحديثة، إذ لا يكفي -في كثير من الأحيان- بيان ما في الرأسمالية، أو الشيوعية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو النسوية، من أخطاء ومخالفات شرعية، والرد عليها، دون إيضاح البديل الإسلامي الصحيح في مجالات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والحريات، وحقوق المرأة، وما أشبه ذلك.

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٤١٥.

١٠٤- ينبغي أن يجمع أسلوب الرد العقدي، ومخاطبة المخالفين بين ذكر الحجج والبراهين العقلية، وبين التذكير والوعظ ومخاطبة الفطرة، ولا يقتصر على جانب دون آخر

والأصل في ذلك أن ثمة مداخل عديدة في النفس البشرية يتم من خلالها اعتناق الأفكار، وتبني الآراء، والانخلاع عنها، والتحول لغيرها، وهذه المداخل منها ما هو عقلي يناسبه خطاب الحجج والبراهين، ومنها ما هو فطري وقلبي وجداني، يناسبه التذكير والوعظ، والترغيب والترهيب.

والناس أيضا مختلفون في طبائعهم وأمزجتهم، فمنهم من تغلبه العاطفة، ومنهم من هو عقلي ومنهم من يجمع بين هذا وذاك، كما أنهم في موقفهم من الحق مختلفون، فمنهم من يعترف بالحق ويتبعه، ومنهم من يعترف به؛ لكن لا يعمل به، ومنهم من يكابر ولا يعترف به.

وكثير من الناس قد لا تنقصهم الحقائق، ولا يحتاجون إلي كثير من المعلومات، فهي مقررة عندهم لكنهم يأبون الاعتراف بها أو يرون في ذلك عيبا أو ذلا، ومن ثم يحتاج من يجادلهم أو يحاورهم أن يمزج مع عرضه للأدلة «شيئا من التذكير، ولونا من المواعظ المؤثرة، والتي تطرق قلوبهم كما تطرق الأدلة عقولهم، وإذا ما نجح المحاور في هذا باستخدام الترغيب أو الترهيب فخاطب العقل بالعلم، والروح بالذكر، فستتهيأ نفسية الخصم لقبول الحق، وتكون أقرب

إلي التجرد عن الهوىٰ، والبعد عن الكبر والعناد، وكثيرا ما استخدم هذا الأسلوب في القرآن، فخاطب المعاندين من أهل الكتاب أو المشركين أو غيرهم، وذكرهم بنعم مختلفة، وحذرهم من الكفر والمعصية، وخوفهم من المصير يوم القيامة، كل ذلك مع جدالهم، وتفنيد شبههم، ودحض افتراءاتهم»[1]

وقد أمر الله تعالىٰ بتنويع أساليب الدعوة وطرقها، فقال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ ويمكن من خلال هذه الآية استخراج مراتب الدعوة، وطرقها التي تتنوع بحسب حال المخاطبين، فإن الذي يوجه له الخطاب الدعوي «إما أن يكون طالبا للحق، راغبا فيه، محبا له، مؤثرا له علىٰ غيره إذا عرفه، فهذا يدعىٰ بالحكمة ولا يحتاج إلىٰ موعظة ولا جدال. وإما أن يكون معرضا مشتغلا بضد الحق، ولكن لو عرفه، عرفه وآثره واتبعه، فهذا يحتاج مع الحكمة إلىٰ الموعظة بالترغيب والترهيب. وإما أن يكون معاندا معارضا، فهذا يجادل بالتي هي أحسن، فإن رجع إلىٰ الحق وإلا انتقل معه من الجدال إلىٰ الجلاد إن أمكن»[2]

وثمة تقسيم آخر قريب من هذا، وهو أن المخاطب واحد من «ثلاثة أقسام: إما أن يعترف بالحق ويتبعه فهذا صاحب الحكمة؛ وإما أن يعترف به؛ لكن لا يعمل به فهذا يوعظ حتىٰ يعمل؛ وإما أن لا يعترف به فهذا يجادل بالتي هي أحسن، لأن الجدال في مظنة الإغضاب، فإذا كان بالتي هي أحسن: حصلت منفعته بغاية الإمكان كدفع الصائل»[3]

ومن سمات الأسلوب القرآني في عرض الحقائق العقدية والاستدلال عليها[4] أنه موجه للإنسان من حيث هو إنسان، دون النظر لأحواله العارضة، فلا يقتصر علىٰ طبقة معينة من البشر يرتفع بها مستوىٰ الخطاب أو ينخفض،

---

(١) د. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه ص٤٣٨.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٦.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤٥.

(٤) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٣٢١.

غاضًّا الطرف عن غيرها، كما لا يركز علىٰ قوة من قوىٰ الإنسان، مهملًا القوىٰ أو الملكات الأخرىٰ، وذلك مصداقًا لقوله تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٠].

والعقيدة الدينية حينما تتغلغل في النفس البشرية، لا تعتمد علىٰ جانب واحد من جوانب النفس (الوجدان - الإرادة - العقل) ولكنها تتصل بها جميعًا؛ بحيث لا ترضىٰ نفس المرء، ولا تكمل عناصر شخصيته إلا إذا تضامنت تلك القوىٰ في انسجام ووئام، ولم يتضارب شيء منها، وما دامت العقيدة متصلة بجميع هذه الجوانب؛ فهي محتاجة أشد الاحتياج في وسائل نشرها وطريقة عرضها إلىٰ الاعتماد عليها كلها، دون إهمال عنصر أو تنحيته[1].

وقد تجلىٰ هذا التكامل الفريد عند الأجيال الأولىٰ من المسلمين، حينما كان التصديق والإذعان العقدي يتمان بكافة الطاقات الكامنة في ذواتهم، عقلية كانت أو روحية أو عاطفية، فما إن تنبلج شمس الإيمان، وتنقدح شرارته في النفس، حتىٰ تتضافر علىٰ تحمله مدارك العقل، مع أشواق الروح، مع منازع العاطفة، في تجانس رائع، يأخذ بمجامع النفس، ويدفعها دفعًا إلىٰ الإنجاز، والعمل بما تعتقد، وذلك سر من أسرار القفزة الحضارية غير المسبوقة، التي شهدتها حضارة الإسلام في هذا العمر القصير، مُشَكِّلة لظاهرة لم يعرف لها التاريخ مثيلًا خلال امتداده الطويل[2].

لكن مع مرور الزمن، تغير الأمر -للأسف الشديد- تغيرًا جذريًّا عن ذي قبل، ومالت جُل المصنفات التي ألفت لعرض قضايا الاعتقاد أو الدفاع عنها إلىٰ الاهتمام بجانب واحد؛ وهو الجانب العقلي، مع إهمال -أو لنقل إغفال- ما سواه، ولم تجد الفطرة -وهي من أهم مداخل النفس لترسيخ العقيدة- العناية

---

(١) انظر د. يحيىٰ هاشم فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية ص٣٧١، ٣٧٢.

(٢) انظر د. عبد المجيد النجار: دور الإصلاح العقدي في النهضة الإسلامية «مجلة إسلامية المعرفة» ص٨٥، ٨٦، العدد الأول (يونيه ١٩٩٥م).

اللائقة بها في كتب علم الكلام؛ حيث ظلَّ الدليل العقلي هو السائد والمسيطر، والصالح وحده لتأسيس الاعتقاد علىٰ وجه يقيني، ولا يتعدىٰ دور غيره التعضيد أو التأكيد، وصحيح أن الأمر لم يخلُ من إشارات متناثرة هنا أو هناك؛ لكنها لم ترقَ لتمثل منهجًا متكاملًا، تظهر تطبيقاته في كافة أبواب الاعتقاد.

وقد غابت عن هذا التيار المُغلِّب لدليل العقل، والمُؤْثِر له علىٰ ما سواه، حقيقة في غاية الأهمية، وهي أن منبع اليقين عند الكثيرين هو المشاهدة الداخلية أو الوجدان، الذي يعد أعلىٰ وأرفع من التصديق العقلي، ومعرفة الله علىٰ سبيل المثال ليست مشابهة للاكتشاف الرياضي لبعض المعادلات الرياضية التي لا يُتوصل إليها إلا عن طريق العقل، وإنما هي استجابة لنداء داخلي في الإنسان، وعندما يظفر بذلك القبس من المعرفة يفاجأ بصيرورته جزءًا من كيانه، وعلاقته بهذه المعرفة ليست علاقة عقلية، وإنما هي علاقة نفسية، وكل ما يشكل جزءًا نفسيًّا من كيان الإنسان، فليس محتاجًا إلىٰ دليل عقلي[(١)]. وإن كان ذلك بالطبع لا ينفي فائدة الدليل العقلي في الاستدلال علىٰ وجود الله تعالىٰ، أو احتياج بعض البشر إليه في تثبيت الإيمان ودفع الشبهات الموجهة إليه، لكن ذلك لا يمثل القاعدة العامة، أو القانون العام المطرد في حق سائر البشر.

ومن مقاصد إرسال الرسل: التبشير والإنذار، وهو جزء لازم من إقامتهم الحجة علىٰ الخلق، لئلا يكون لهم حجة، كما قال تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾

وفي محاججة الأنبياء لأقوامهم، وردودهم علىٰ شبهاتهم وأباطيلهم نجد جمعا فريدا بين تفنيد الشبهات من جهة، والتذكير بالله والتخويف من عقابه من جهة أخرىٰ، ومن ذلك رد نوح عليه السلام علىٰ قومه لما قالوا له: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثۡلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمۡ عَلَيۡنَا مِن فَضۡلِۭ بَلۡ نَظُنُّكُمۡ كَٰذِبِينَ ۝٢٧ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ

(١) انظر وحيد الدين خان: الدين في مواجهة العلم ص٣.

فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمًا تَجۡهَلُونَ ﴿٢٩﴾ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمۡۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٠﴾ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا فِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ إِنِّيٓ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

كذلك أمر الله نبينا محمدا ﷺ أن يخوف من أعرضوا عن الحق، وأن ينذرهم بما أصاب الأمم المكذبة من قبلهم، فقال تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾ إِذۡ جَآءَتۡهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةٗ فَإِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿١٤﴾ فَأَمَّا عَادٞ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَقَالُواْ مَنۡ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةًۖ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ﴿١٥﴾ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا صَرۡصَرٗا فِيٓ أَيَّامٖ نَّحِسَاتٖ لِّنُذِيقَهُمۡ عَذَابَ ٱلۡخِزۡيِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَخۡزَىٰۖ وَهُمۡ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٦﴾ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿١٧﴾ وَنَجَّيۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿١٨﴾ وَيَوۡمَ يُحۡشَرُ أَعۡدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمۡ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾.

ولعل الواقع يشهد أن كثيرا ممن تبنىٰ الإلحاد، أو أصابته شكوك، أو تأثر بأفكار وفلسفات غربية منحرفة، لم تكن مشكلته الأكبر مشكلة فكرية أو شبهات عقلية، إنما كانت ضعف إيمان، وقلة يقين، وجفاف في المشاعر، ومرض في القلب، وبعد عن الله وذكره.

وأفضل علاج لمثل هذا أن يذكر بالله سبحانه، ويخوف به، ويذكر بنعمه وآلائه، ويوعظ، وليس أفضل في الوعظ من كتاب الله سبحانه، وقد قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا

يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ وقال الله لنبيه ﷺ: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾

وكثير من مشكلات الشباب الفكرية يمكن حلها بيسر، إذا نجحنا في دفعهم للإقبال علىٰ القرآن، وتدبره، ومدارسة معانيه، وحينها سوف يجدون آياته واضحة في تقرير كثير من الحقائق الداحضة للشبهات المعاصرة

ومن ذلك مثلا: آيات القرآن في وسيلية الدنيا ومركزية الآخرة، وآياته في التحفظ والاحتياط في العلاقة بين الجنسين، وآياته في إقصاء أي فكرة مخالفة للوحي، وآياته في وجوب صيانة المجتمع عبر شريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وآياته في تقييد الحريات الشخصية بالإنكار والاحتساب، وآيات القرآن في أزلية الصراع بين الحق والباطل، وآيات القرآن في وجوب هيمنة الشريعة علىٰ كل المجتمعات، وآيات القرآن في نفي النسبية وإثبات اليقين، وآيات القرآن في مسخ أقوام قردة خاسئين لما تسلطوا علىٰ ألفاظ النصوص بالتأويل لتوافق رغباتهم وأهوائهم، وآيات القرآن في ارتباط الكوارث الكونية بالمعاصي والذنوب، وآيات القرآن في ترتيب جدول أولويات النهضة بين التوحيد والإيمان، والفرائض، والفضيلة، وإعداد القوة المدنية، وغيرها الكثير[١].

وحين يقرأ الشاب المسلم -الباحث عن الحق- مثل هذه الآيات، فإنه ليس أمام خطاب فكري يستطيع التخلص منه عبر مخرج الاختلاف في وجهة النظر، بل هو أمام خطاب الله مباشرة، فإما الانصياع وإما النفاق الفكري، ولا تسويات أو حلول وسط أمام أوامر ملك الملوك سبحانه وتعالى[٢].

وهكذا فنحن بحاجة ماسة إلىٰ تحريض العقل المسلم المعاصر علىٰ الإقبال علىٰ القرآن، وتدبره في تجرد معرفي صادق للبحث عن الحقيقة، وإن قراءة واحدة صادقة لكتاب الله تصنع في العقل المسلم ما لا تصنعه كل المطولات الفكرية، بلغتها الباذخة، وخيلائها الاصطلاحي، وإن قراءة واحدة صادقة لكتاب الله كفيلة

---

(١) انظر إبراهيم السكران: الطريق إلىٰ القرآن ص٤٨، ٤٩.

(٢) المصدر السابق ص٤٩، ٥٠.

بقلب كل حيل الخطاب الفكري المعاصر رأسًا علىٰ عقب، وهذا القرآن حين يقرر المسلم أن يقرأه بتجرد، فإنه لا يمكن أن يخرج منه بمثل ما دخل عليه، بل هذا القرآن يقلب شخصيتك ومعاييرك وموازينك، وحميتك وغيرتك، وصيغة علاقتك بالعالم، والعلوم والمعارف والتاريخ، وخصوصًا إذا وضع القارئ بين عينيه أن هذا القرآن ليس مجرد معلومات يتعامل معها ببرود فكري، بل هو رسالة تحمل قضية ودويًّا[1].

---

(١) المصدر السابق ص٥٠.

١٠٥- لا يصح التخندق في موقف الدفاع فحسب أمام شبهات الخصوم، بل يجمع بين الدفاع والهجوم

ونعني بذلك أنه ينبغي للقائم بالرد علىٰ شبهات المخالفين، ألا يقتصر علىٰ الجانب الدفاعي وحده، بل يجمع بين تفنيد الشبهات ودفع الإشكالات، وبين بيان ما في عقائد المخالف من فساد وتناقض، بحيث يلزم هذا المخالف ألا يرمي الناس من حجارة وبيته من زجاج، وألا يرىٰ القذاة في عيون مخالفيه وينسىٰ الجذع معترضا في عينه، وألا يعيب غيره بما هو واقع فيما يفوقه خطأ وضلالا.

وهذا المسلك في الرد من أنفع المسالك وأفضلها، لا سيما في رد شبهات المنصرين والمستشرقين من اليهود والنصارىٰ، الذي يعيبون علىٰ الإسلام وكتابه ونبيه أشياء غير صحيحة بالمرة، وعلىٰ فرض التنزل الجدلي أن فيها ما يصح، فلديهم ما هو أشد من ذلك إشكالا واشتباها.

ولعل لنا أسوة حسنة في قول النبي ﷺ حين أجلىٰ الأحزاب عن المدينة: «**الآن نغزوهم ولا يغزوننا، نحن نسير إليهم**»[(١)]

ومن تطبيقات هذه القاعدة، أنه إذا أثار يهودي أو نصراني -يؤمن بصحة التوراة- شبهات حول تعدد زوجات النبي ﷺ، فلا يقتصر فقط علىٰ بيان فساد

(١) رواه البخاري (٤١١٠)

شبهته، ومدىٰ كذبه وتجنيه، بل يواجه أيضا بما في التوراة من تعدد زيجات الأنبياء الذي يؤمن بهم[1].

ويكفي فقط أن نشير إلىٰ ما في سفر الملوك الأول (١١: ١-٣) من أن سليمان عليه السلام أحب «نساء غريبة كثيرة مع بنت فرعون موابيات وعمونيات وأدوميات وصيدونيات وحثيات. من الأمم الذين قال عنهم الرب لبني اسرائيل لا تدخلون إليهم وهم لا يدخلون إليكم لأنهم يميلون قلوبكم وراء آلهتهم فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة. وكانت له سبع مئة من النساء السيدات وثلاث مئة من السراري فأمالت نساؤه قلبه»

وقد جمع عدد ممن كتبوا في مقارنة الأديان بين مسلكي الدفاع والهجوم، ومن أمثلة ذلك ما نجده لدىٰ الجاحظ، إذ بعدما فرغ من الرد علىٰ ما طرحه النصارىٰ من شبهات، انتقل لطرح أسئلة لا فكاك لهم منها، حيث أشار إلىٰ أنه سيرد علىٰ «جميع ما ورد علينا من مسائلكم، وفيما لا يقع إليكم من مسائلهم بالشواهد الظاهرة، والحجج القوية والأدلة الاضطرارية، ثم نسألهم بعد جوابنا إياهم عن وجوه يعرفون بها انتقاض قولهم وانتثار مذهبهم وتهافت دينهم»[2]

وفي كتابه «تحفة الأريب» أجاب عبد الله الترجمان علىٰ شبهة النصارىٰ في أن الصالحين من المسلمين يتزوجون بخلاف أهل الرهبانية، بإلزامهم بما في كتبهم من أن «داود عليه السلام كان نبيّا ملكا، ومنزلة النبي أعلىٰ من مرتبة الولي بالإجماع منا ومنكم، وفىٰ التوراة: أن داود عليه السلام تزوج مائة امرأة. وولد له منهن أزيد من خمسين ولدا ذكورا وإناثا، وسليمان عليه السلام تزوج ألف امرأة, كما ثبت في التوراة، وأنتم تعتقدون أن التوراة حق نزل من عند الله, وكذلك جميع الأنبياء عليهم السلام تزوجوا وولد لهم الأولاد إلا عيسىٰ ويحيىٰ بن زكريا عليهما السلام وفىٰ التوراة: بحل للرجل أن يتزوج من النساء ما يقدر عليهن من نفقتهن»[3]

---

(١) انظر أحمد عبد الوهاب: تعدد نساء الأنبياء ص٩-٣٨.

(٢) الجاحظ: المختار في الرد علىٰ النصارىٰ ص٥٨.

(٣) عبد الله الترجمان: تحفة الأريب ص١٣٠.

ويظهر الاستعلاء، وعدم الانهزامية، أو التحرج في رد الطوفي علىٰ شبهة النصارىٰ المتكررة والممجوجة: أن النبي ﷺ بعث بالسيف، حيث أجاب عن ذلك بقوله «وأما قولكم: إن محمدا عليه الصلاة والسلام كان صاحب سيف؛ فصحيح، ونحن لا ننكر ذلك، ولكن أنتم بجهلكم اعتقدتم أن ظهور النبي بالسيف نقص، وإنما هو غاية الكمال، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن النبوة عبادة وطاعة، والعبادة إذا كانت بالقلب والبدن، كانت أكمل من أن تكون بالقلب فقط أو بالبدن فقط، لأن القلب والبدن جميعا مخلوقان لله تعالىٰ، فاستغراق العبادة لهما أكمل من انفراد أحدهما بها، فمحمد ﷺ عبد الله، وأطاعه بالإيمان بما أنزل علىٰ قلبه من الآيات، وعبده ببدنه بما جد فيه واجتهد من الأمور الجهاديات، فبهذا يظهر كماله وشرفه علىٰ المسيح وغيره من الرسل.

الوجه الثاني: أن دين الله وشرائعه، أعز الأشياء وأشرفها، وأعظمها وأعلاها وأفخمها، فإقامته بالعزة والقهر والاستيلاء، أولىٰ وأنسب من إقامته بالذل والمسكنة، واحتمال الضيم، ولما صار لمحمد عليه السلام تلميذ واحد وهو عمه حمزة منعه من جبابرة العرب، وضرب أبا جهل بالقوس ففلق هامته، وكان أبو جهل سيد أهل الوادي»(١)

كذلك سلك ابن تيمية هذا المسلك في ردوده المطولة علىٰ الفلاسفة والمتكلمين، ومع الشيعة وغيرهم، ومع النصارىٰ في الجواب الصحيح، بما يطول المجال بعرضه تفصيلا، وهي أيضا طريقة رحمة الله الهندي صاحب إظهار الحق(٢).

ولعل من المهم أن نشير إلىٰ أن مسلك التخندق في موقف الدفاع فحسب قد أحدث كثيرا من الإشكالات الكبرىٰ لدىٰ عدد من الكتاب المعاصرين، ودفعهم إلىٰ تأويلات فجة لبعض أحكام الإسلام -وربما نفيها- فرارا مما أثاره

---

(١) الطوفي: التعليق علىٰ الأناجيل الأربعة ص١٢٩، ١٣٠.

(٢) انظر شريف فياض: منهج دراسة الأديان بين رحمة الله الهندي والقس فندر ص١٧٣.

الغربيون حولها، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة في أبواب الجهاد، والحدود، وأحكام المرأة، وعلاقة الدين بالدولة، والمعجزات، والغيبيات، وأمثال ذلك من المسائل.

وقد انتقد المعلمي اليماني صنيع أمثال هذا الصنف مشيرا إلىٰ أن «أضر الناس علىٰ الإسلام والمسلمين هم المحامون الاستسلاميون، يطعن الأعداء في عقيدة من عقائد الإسلام، أوحكم من أحكامه، ونحو ذلك، فلا يكون عند أولئك المحامين من الإيمان واليقين والعلم الراسخ بالدين والاستحقاق لعون الله وتأييده، ما يثبتهم علىٰ الحق، ويهديهم إلىٰ دفع الشبهة، فيلجأون إلىٰ الاستسلام»[(١)]

(١) المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة ص٢٥.

١٠٦- المنصف في طلب الحق يكفيه دليل واحد صحيح، أما المعاند فلا تزيده الحجج إلا مكابرة، ولا يزيده التطويل إلا خروجا عن سواء السبيل(١)

واستحضار هذه القاعدة مهم في بيان الأسلوب الأمثل في التعامل مع أصحاب الشبهات والإشكالات، ومتىٰ تكون المناظرة والجدال مفيدين، ومتىٰ يحسن أن يتوقفا، والتفرقة بين المنصف الباحث عن الحق، والذي ينصاع له طالما تبين له صحته ولو بدليل واحد، وبين المعاند المكابر الذي لا يرجع للحق ولا ينقاد له، ولو أقيمت عليه عشرات الحجج.

وقد أخبرنا الله تعالىٰ في كتابه عن أحوال المشركين والمنافقين ومن في قلوبهم مرض، ما يدل علىٰ هذا الأمر، وأنهم لن يؤمنوا، ولن يتبعوا الحق ولو جاءهم من الآيات ما جاءهم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/٧، والانتصار لأهل الأثر ص١١.

وهذه الصنف من الناس لا تؤثر فيه الحجج والبراهين التي تهدي المؤمنين، وترشد الحائرين، بل تزيدهم رجسا وضلالا وعمىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾

وتكشف مطالب هؤلاء المعاندين المستكبرين من رسلهم عليهم السلام: أن قصدهم المكابرة والتعجيز، وليس طلب الحق بحال، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾

وهكذا حال كل من تملكه الهوىٰ، فإن البينات لا تنفعه ولو كثرت، والحجج لا تفيده ولو تتابعت، حتىٰ يزيل هواه[١] وقد أخبر الله تعالىٰ عن حال المشركين إذا جاءتهم الرسول بما يخالف الهوىٰ فقال تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ رُسُلٗاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُهُمۡ فَرِيقٗا كَذَّبُواْ وَفَرِيقٗا يَقۡتُلُونَ﴾

وثمة اختلاف كبير في أحوال قلوب المكلفين عند ورود الحق المنزل عليها من ربهم: فهناك قلب يفتتن بهذا الحق ويزداد كفرًا وجحودًا «وقلب يزداد به إيمانا وتصديقا، وقلب يتيقنه، فتقوم عليه به الحجة، وقلب يوجب له حيرة وعمىٰ، فلا يدرىٰ ما يراد به»[٢]

---

(١) انظر الطريفي: أسطر ص٢٠٦.

(٢) ابن القيم: إغاثة اللهفان ١/ ١٤، ١٥.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا وَلَا يَرْتَابَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١] ما يدل علىٰ أقسام الناس وأحوال قلوبهم حين ورود شيء من الحق عليهم، مثل الإخبار بعدة الملائكة الموكلين بالنار، حيث كان فتنة للكافرين، وزيادة في كفرهم وضلالهم، وقوة يقين لأهل الكتاب «فيقوىٰ يقينهم بموافقة الخبر بذلك لما عندهم عن أنبيائهم من غير تلق من رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وآله وسلم عنهم، فتقوم الحجة علىٰ معاندهم، وينقاد للإيمان من يريد الله أن يهديه. وزيادة الذين آمنوا بكمال تصديقهم بذلك والإقرار به، وانتفاء الريب عن أهل الكتاب لجزمهم بذلك، وعن المؤمنين لكمال تصديقهم به.

فهذه أربعة حكم: فتنة الكفار، ويقين أهل الكتاب، وزيادة إيمان المؤمنين، وانتفاء الريب عن المؤمنين، وأهل الكتاب، والخامسة: حيرة الكافر ومن في قلبه مرض، وعمىٰ قلبه عن المراد بذلك، فيقول: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]»(١)

ولعل قولة ابن سبأ، لما قتل علي رضي الله عنه تدل علىٰ أن هؤلاء الضالين ليسوا أصحاب حجج وبراهين ولو بلغت المئات، وكانت من المحسوسات، بل هم متبعون لأهوائهم، حيث نقل عنه أنه جحد موت علي رضي الله عنه، وقال للذي نعاه «كذبت يا عدو الله. ولو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقمت علىٰ قتله سبعين عدلًا ما صدقناك، ولعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل، وأنه لا يموت حتىٰ يسوق العرب بعصاه، ويملك الأرض»(٢)

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم ينبهون فيها علىٰ هذا الملحظ المهم، ويبينون أن «المعجب بنفسه إذا لاح له الحق لا يزداد ما استطاع في غلوائه إلا

---

(١) ابن القيم: إغاثة اللهفان ١/ ١٤، ١٥.

(٢) النوبختي: فرق الشيعة ص٣٣، وانظر ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٥/ ٧.

غلوًا»[1] وأن «من طبع الله علىٰ قلبه، فإن آيات الله تتلىٰ عليه، وكلام رسوله، ولا يزيده ذلك إلا مرضا علىٰ مرضه»[2] أما من كان قصده الحق وإظهار الصواب، فسوف يكتفىٰ بما يعرض عليه من الحجج الصحيحة، ومن «كان قصده الجدال، والقيل والقال والمكابرة، لم يزده التطويل إلا خروجا عن سواء السبيل»[3]

وقد تعجب ابن حزم من تصديق النصارىٰ بما في كتبهم من أخبار لا يخفي الكذب فيها علىٰ أحد، كما لا يخفىٰ ضوء النهار علىٰ ذي بصر، لا سيما ما فيها من الكذب علىٰ الله تعالىٰ، وعلىٰ الملائكة عليهم السلام، وعلىٰ الأنبياء عليهم السلام، ثم مع طول المطالعة انتهىٰ إلىٰ نتيجة مهمة، فقال «وقد كنا نعجب من إطباق النصارىٰ علىٰ تلك الأقوال الفاسدة المتناقضة، التي لا يخفىٰ فسادها علىٰ أحد به رمق، إلىٰ أن وقفنا علىٰ ما بأيدي اليهود، فرأينا أن سبيلهم وسبيل النصارىٰ واحدة كشق الأنملة، وثبت بذلك عند كل منصف من المخالفين صحة قولنا: إن كل من خالف دين الإسلام، ونحلة السنة ومذهب أصحاب الحديث، فإنه عارف بضلال ما هم عليه، إلا أنهم بخذلان الله تعالىٰ إياهم مكابرون لعقولهم، مغلبون لأهوائهم وظنونهم علىٰ يقينهم، تقليدا لأسلافهم، وعصبية واستدامة لرياسة دنيوية، وهكذا وجدنا أكثر من شاهدنا من رؤسائهم»[4]

ولا شك أن المقصود بالاحتجاج والجدال مع المخالفين: ظهور الحق ليتبع، فإذا ظهر وعانده المخالف، وتركه جحودا وعنادا لم يبق للاحتجاج فائدة[5]، وكل من «جادل في الحق بعد ما تبين علمه أو طريق عمله، فإنه غالط شرعًا وعقلًا»[6].

---

(١) الغزالي: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ص١٠.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٥٤.

(٣) ابن تيمية: نقض المنطق ص١١.

(٤) ابن حزم: الفصل ١/ ٩٤.

(٥) انظر ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١٠٠٨/٢.

(٦) الشيخ السعدي: القواعد الحسان ص١٣١.

وعلىٰ هذا تحمل بعض الآيات، مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ والحجة هاهنا يقصد بها الخصومة «أي: لا خصومة، ولا وجه لخصومة بيننا وبينكم، بعد ما ظهر الحق، وأسفر صبحه، وبانت أعلامه، وانكشفت الغمة عنه. وليس المراد نفي الاحتجاج من الطرفين، كما يظنه بعض من لا يدري ما يقول، وأن الدين لا احتجاج فيه. كيف والقرآن من أوله إلىٰ آخره حجج وبراهين علىٰ أهل الباطل قطعية يقينية، وأجوبة لمعارضاتهم، وإفساد لأقوالهم بأنواع الحجج والبراهين، وإخبار عن أنبيائه ورسله بإقامة الحجج والبراهين، وأمر لرسوله بمجادلة المخالفين بالتي هي أحسن، وهل تكون المجادلة إلا بالاحتجاج وإفساد حجج الخصم»[(١)]

أما المعنىٰ المراد بقوله تعالىٰ: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ أي «لا خصومة؛ فإن الرب واحد، فلا وجه للخصومة فيه، ودينه واحد، وقد قامت الحجة وتحقق البرهان، فلم يبق للاحتجاج والمخاصمة فائدة، فإن فائدة الاحتجاج ظهور الحق ليتبع، فإذا ظهر وعانده المخالف وتركه جحودا وعنادا لم يبق للاحتجاج فائدة، فلا حجة بيننا وبينكم أيها الكفار، فقد وضح الحق واستبان، ولم يبق إلا الإقرار به أو العناد، والله يجمع بيننا يوم القيامة فيقضي للمحق علىٰ المبطل، وإليه المصير»[(٢)]

ولهذا ذكر كثير من أهل العلم أن المكابر لا يناظر[(٣)]، إذ ماذا تفيده المناظرة والحجاج، ومشكلته ليست في نقص العلم والمعرفة، بل في فساد القصد ومرض القلب، وإذا كانت أعظم حجة علىٰ الإطلاق وهي القرآن الكريم لا تزيد أمثال هذه الصنف إلا مرضا، فكيف تفيده حجج الخلق مهما كانت قوتها.

وقد أخبر الله تعالىٰ عن حال هذا الصنف، فقال سبحانه: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ٢/ ٥٧.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٥٨.

(٣) انظر د.حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٢٦٢.

هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٌ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ﴾.

ومن بين الأحوال التي نهىٰ فيها السلف عن المناظرة «إذا كان المناظر معاندًا يظهر له الحق فلا يقبله -وهو السوفسطائي- فإن الأمم كلهم متفقون علىٰ أن المناظرة إذا انتهت إلىٰ مقدمات معروفة بينة بنفسها ضرورية، وجحدها الخصم كان سوفسطائيًا، ولم يؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزًا عن معرفة الحق -ولا مضرة فيه- تركوه، وإن كان مستحقًا للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر»[(١)]

ويرىٰ الجويني أنه لا يصح أن يفاتح بالمناظرة من علم أنه متعنت «لأن كلام المتعنت، ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله، يورث المباهاة والضجر، وحزن القلب وتعدي حقوق الله سبحانه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن لم تعلمه كذلك حتىٰ فاتحته بالكلام، ثم علمته عليه، وجب عليك الإمساك عن مناظرته»[(٢)]

وخلاصة الأمر: أن الحق إذا وضح وبان، لم يبق للمعارضة العلمية، ولا العملية محل، لأن «محل المعارضات، وموضع الاستشكالات، وموضع التوقفات، ووقت المشاورات إذا كان الشيء فيه اشتباه أو احتمالات، فترد عليه هذه الأمور؛ لأنها الطريق إلىٰ البيان والتوضيح. فأما إذا كان الشيء لا يحتمل إلا معنىٰ واحدًا واضحًا، وقد تعينت المصلحة، فالمجادلة والمعارضة من باب العبث، والمعارض هنا لا يُلتفت إلىٰ اعتراضاته، لأنه يشبه المكابر المنكر للمحسوسات»[(٣)]

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٤.

(٢) الجويني: الكافية في الجدل ص٥٣٢.

(٣) السعدي: القواعد الحسان ص١٣٠.

ومما يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤۡمِنُونَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ﴾، وكذلك أمر الله تعالىٰ نبيه في آيات عدة بمجادلة المكذبين، حتىٰ إذا وصل معهم إلىٰ حالة وضوح الحق التام، وإزالة جميع الشبه، انتقل من مجادلتهم إلىٰ الوعيد لهم بعقوبات الدنيا والآخرة[1]، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَقُلۡ أَنذَرۡتُكُمۡ صَٰعِقَةٗ مِّثۡلَ صَٰعِقَةِ عَادٖ وَثَمُودَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖۖ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾

(١) المصدر السابق ص١٣١.

١٠٧- الأصل في الرد على المخالفين، وجدالهم أن يبدأ بالأصول قبل الفروع، وبالكليات قبل الجزئيات

والعلة في لزوم هذا الترتيب في الرد: أن الأصول والكليات هي الأهم، والأولىٰ بالهدم والتفنيد، ثم إن الفروع والجزئيات ليست سوىٰ ثمرة ونتيجة لتلك الأصول، وإذا هدم الأساس هدم كل ما بني عليه، كما أن الأصول عادة تكون محدودة يمكن حصرها وتتبعها، أما الجزئيات فغالبا ما تكون من الكثرة والانتشار بحيث يطول المقام، ويكثر التشويش من جراء النقاش التفصيلي حولها.

وقد أشار بعض المتقدمين إلىٰ هذا المعنىٰ، ومنهم عبد القاهر البغدادي الذي عرض لإنكار ماني لنبوة موسىٰ عليه السلام، مبينا أنه لا يصلح أن يناقش في إنكار النبوات قبل أن يتم أولا تقرير الإيمان بالله وتوحيده، فقال «وليس لماني من المقدار ما يناظر لأجله في النبوات، مع وقوع الخلاف في توحيد الصانع، وفي حدوث الأجسام، ومن خالف في الأصل لم يناظر في فرعه»[١]

كذلك ذكر الشاطبي أن المناظر إذا كان مخالفا في الكليات التي ينبني عليها النظر في المسألة؛ فلا ينتفع به في مناظرته «إذ ما من وجه جزئي في مسألته، إلا

(١) عبد القاهر البغدادي: أصول الدين ص١٨١.

وهو مبني علىٰ كلي، وإذا خالف في الكلي؛ ففي الجزئي المبني عليه أولىٰ؛ فتقع مخالفته في الجزئي من جهتين، ولا يمكن رجوعها إلىٰ معنىٰ متفق عليه»[1]

ويستفاد مما سبق: أن من الخطأ البين أن يناظر ملحد أو يهودي أو نصراني مثلا في مسألة فرعية، كفهم حديث معين، أو حكم فقهي، قبل تأسيس أصول الاعتقاد الكبرىٰ: ومنها إثبات وجود الله، وربوبيته، ووحدانيته، وصفاته، وإثبات نبوة النبي ﷺ، وأن القرآن كلام الله ووحيه.

ومن الضروري مراعاة ترتيب تلك القضايا، وعدم البدء بالفرع قبل الأصل، فالملحد مثلا ينبغي أن يناقش أولا في أصل الأصول وهو وجود الله تعالىٰ، وضرورة إنزال الشرائع، وإرسال الرسل، ثم أي الأديان أحق بصفة الربانية، ثم إثبات صدق القرآن وصحة نقل السنة، وهكذا حتىٰ نصل معه إلىٰ الفروع، أما البدء بمسائل فرعية أولا فلا جدوىٰ منه، لأنه إذا نوقش في مسألة فرعية مثلا كالحجاب للنساء، فأقصىٰ ما يمكن الوصول إليه أن يسلم بفوائد الحجاب، لكن ذلك لا طائل منه، لأنه في الأصل منكر لوجود الله ولدينه ولنبيه ﷺ[2].

وفي النقاش حول مسألة مثل وجود الشر، لا يمكن أن يثمر النقاش ويفيد إلا بعد إثبات عدد من الأصول الكبرىٰ، مثل وجود الله وعلمه وحكمته، وأن هناك يوما آخرا يجازىٰ فيه العباد، ويقتاد للظالم من المظلوم، وأن هناك حكمة من خلق هذا العالم، أما النقاش مع شخص لا يؤمن بالله أصلا، ويرىٰ أن الدنيا هي المحطة الأولىٰ والأخيرة والوحيدة للبشر، ولا عالم غيرها للجزاء والحساب، فلا طائل من ورائه إلا بعد تقرير ما سبق كله.

كذلك فإن «الكلام في صدق مدعي الرسالة وكذبه، متقدم علىٰ الكلام في عموم رسالته وخصوصها، وإن كان قد يعلم أحدهما قبل الآخر»[3] وقد زعم

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ٥/ ٤١٢.

(٢) انظر أمين خربوعي: كيف تحاور ملحدا ص٨٦.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ١/ ١٢٤، وانظر د. حمدي القريقري: قواعد ابن تيمية في الرد علىٰ المخالفين ص١١٥.

جماعة من أهل الكتاب أن دعوة النبي ﷺ خاصة بالعرب فحسب، وليست لأهل الكتاب، وهذا تناقض منهم، إذ طالما اعتقدوا صدقه، فلابد أن يسلموا بكل ما جاء به، ومن ذلك عموم دعوته للثقلين.

وقد رد ابن حزم علىٰ من يقول من اليهود إن محمدا ﷺ صادق، لكنه لم ينسخ شريعة التوراة، وكان نبيا للعرب فقط، بأنه لا يوجد أحد من مؤمن ولا كافر إلا ويقر بأن نبينا محمد ﷺ «حارب يهود بني إسرائيل من بني قريظة، والنضير، وهذل، وبني قينقاع، وقتلهم وسباهم وألزمهم الجزية، وسماهم كفارا إذ لم يرجعوا إلىٰ الإسلام، وقبل إسلام من أسلم منهم، فلو لم يكن نسخ دينهم ما حل له إجبارهم علىٰ تركه، أو الجزية والصغار، ولا جاز له قبول ترك ما ترك منهم يدين بني إسرائيل، ومن المحال الممتنع أن يكون عند العيسويين رسولا صادقا نبيا، ثم يجور ويظلم، ويبدل دين الحق، فوضح فساد قولهم وتناقضه بيقين لا إشكال فيه»[1]

وكذلك الحال في الرد علىٰ الفرق المنحرفة المنتسبة للأمة كالشيعة مثلا، لا ينبغي أن يبدأ النقاش معهم في مسائل فقهية مثل زواج المتعة، أو غسل الرجلين، أو ولاية الفقيه، قبل تقرير أصول عقدية ومنهجية كبرىٰ، مثل حجية القرآن والسنة، وكيفية فهمهما، وتقرير عدالة الصحابة، وما أشبه ذلك من قضايا كلية.

وخلاصة الأمر: أنه لابد قبل مناقشة المسائل من تقرير الأصول والدلائل، وقد يتنوع هذا التأصيل في مجال الرد والحجاج باختلاف المردود عليهم، فالخطاب مع الموافق في مصادر المعرفة غير الخطاب مع المخالف فيها، والخطاب مع المتوافقين في أصول الاستدلال غير الخطاب مع المختلفين حولها «ولكل من هذه الاحتمالات مستواه من التأصيل وضوابطه، فالسوفسطائي الذي ينكر مصادر المعرفة أو يشكك فيها مثلًا، لا يصلح معه الاستدلال العقلي

(١) ابن حزم: الفصل ١/٩٢، ٩٣.

مباشرة؛ إذ هو بحاجة إلىٰ استعادة ثقته بالعقل أولًا حتىٰ ينتفع بدلالته، وهكذا العقلاني منكر السمع أو المشكك فيه؛ لا جدوىٰ من سوق النصوص له قبل إقناعه أو إفحامه في موقفه من السمع . . . وجماع القول في ذلك أنه لا بد قبل تأصيل مسألة ما من مسائل الاعتقاد: من تأصيل أصلها. فلا بد قبل تأصيل المسائل من تأصيل الأصول والدلائل»[1]

(١) صناعة التفكير العقدي ص٢٠.

١٠٨- أفضل أنواع الردود:
ما كشف عن المنابع والجذور التي تم استقاء الآراء المنحرفة منها وأبان عن علاقات التأثير والتأثر بينها

ولا شك أن كثيرا من مقالات الفرق والبدع العقدية مأخوذة -كليا أو جزئيا- من مصادر متقدمة، سواء من خارج الملة أو داخلها، ولا يكتمل الرد -غالبا- وينكشف عوار الانحراف بالكلية، إلا بعد الإبانة عن منبع الفكرة، ومن أين أخذت، ومدىٰ تصرف الآخذ فيها زيادة أو نقصانا.

وعلىٰ سبيل المثال فإن المطالع لآراء الشيعة والباطنية، وبعض آراء المتكلمين من المعتزلة وغيرهم، يقطع -في مسائل كثيرة- بأنها نتاج التأثر بجذور أجنبية وافدة، نظرا للمشابهة الواضحة بين آراء تلك الفرق، والأصل الأجنبي المنقولة عنه.

وقد تكرر لدىٰ كثير من أهل العلم المتقدمين إرجاع أقوال الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان لجذور خارجية وافدة علىٰ الأمة، وبيان أن مناظرة الجهم مع السمنية كان لها أثر كبير علىٰ منهجه وآرائه، وممن أشار لذلك الإمام أحمد[1]، كذلك أرجع ابن تيمية فكرة التجهم، وتعطيل الصفات لجذور يهودية، وبين أن

(١) انظر أحمد بن حنبل: الرد علىٰ الجهمية والزنادقة ص٩٧.

«أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام -أعني أن الله ﷻ ليس علىٰ العرش حقيقة، وأن معنىٰ استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ ونحو ذلك- هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه. وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم: اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ»[(١)]

وفي نقده أيضا للصوفية المتفلسفة، القائلين بالاتحاد أو وحدة الوجود، كشف عن الروافد التي استقوا منها هذا المذهب الباطل، وأن «مذهب هؤلاء الاتحادية كابن عربي وابن سبعين والقونوي والتلمساني: مركب من ثلاثة مواد: سلب الجهمية وتعطيلهم. ومجملات الصوفية: وهو ما يوجد في كلام بعضهم من الكلمات المجملة المتشابهة كما ضلت النصارىٰ بمثل ذلك فيما يروونه عن المسيح، فيتبعون المتشابه ويتركون المحكم، وأيضا كلمات المغلوبين علىٰ عقلهم الذين تكلموا في حال سكر. ومن الزندقة الفلسفية التي هي أصل التجهم»[(٢)]

وفي العصر الحديث نجد أن آراء العلمانيين والحداثيين ليست سوىٰ اجترار وتقليد، وربما سطو فج علىٰ آراء المستشرقين، بعد أن ألبسوها لبوسا عربيا، وربما يحرص بعضهم علىٰ إخفاء هذا السطو بينما لا يبالي آخرون، بل يصرحون بذلك دون خجل أو حياء.

ومن أمثلة ذلك أن تشكيك الدكتور طه حسين في الشعر الجاهلي -والذي أحدث ضجة كبرىٰ- مأخوذ برمته من بحث للمستشرق مرجليوث[(٣)]، كما أن المنهج الذي سلكه هو المنهج الديكارتي، وقد اعترف طه حسين في أول كتابه

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٧٥.

(٣) انظر ترجمة د. إبراهيم عوض لبحث مرجليوث «أصول الشعر العربي» الذي نشر عام ١٩٢٥م، في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية الإنجليزية، دار الفردوس، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

بذلك فقال «أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي، الذي استحدثه ديكارت للبحث عن حقائق الأشياء في أول هذا العصر الحديث. .فلنصطنع هذا المنهج حين نريد أن نتناول أدبنا العربي القديم، وتاريخه بالبحث والاستقصاء»[(١)]

كذلك حكىٰ الدكتور مصطفىٰ السباعي طرفا مما شاهده بنفسه من أثر كبير للفكر الاستشراقي علىٰ عدد من الأساتذة في بدايات القرن العشرين، حينما كان طالبا في مرحلة العالمية عام ١٩٣٩م، حيث قال «عينت مشيخة الأزهر في عهد الشيخ المراغي رحمه الله، الدكتور علي حسن عبد القادر أستاذا لنا يدرس تاريخ التشريع الإسلامي، وكان قد أنهىٰ دراسته في ألمانيا حديثا - وهو مجاز من كلية أصول الدين في قسم التاريخ، ومكث في ألمانيا أربع سنوات حتىٰ أخذ شهادة الدكتوراه في قسم الفلسفة علىٰ ما أذكر، كان أول درس تلقيناه عنه أن بدأه بمثل هذا الكلام «إني سأدرس لكم تاريخ التشريع الإسلامي، ولكن علىٰ طريقة علمية لا عهد للأزهر بها، وإني أعترف لكم بأني تعلمت في الأزهر قرابة أربعة عشر عاما فلم أفهم الإسلام، ولكني فهمت الإسلام حين دراستي في ألمانيا»، فعجبنا -نحن الطلاب- من مثل هذا القول، وقلنا فيما بيننا: لنستمع إلىٰ أستاذنا لعله حقا قد علم شيئا جديرا بأن نعلمه عن الإسلام مما لا عهد للأزهر به، وابتدأ درسه عن تاريخ السنة النبوية ترجمة حرفية عن كتاب ضخم بين يديه، علمنا فيما بعد أنه كتاب جولد تسيهر «دراسات إسلامية» وكان أستاذنا ينقل عبارته ويتبناها علىٰ أنها حقيقة علمية، واستمر في دروسه نناقشه فيما يبدو لنا -نحن الطلاب- أنه غير صحيح، فكان يأبىٰ أن يخالف جولد تسيهر بشيء مما ورد في هذا الكتاب»[(٢)]

---

(١) د.طه حسين: في الشعر الجاهلي ص١٢، الطبعة الأولىٰ مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

(٢) د. مصطفىٰ السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص١٩، ولكلام الدكتور السباعي تكملة يشير فيها إلىٰ أن الدكتور علي حسن عبد القادر قد رجع عن بعض آرائه حينما بين له السباعي خطأها، وهذا مما يشكر له.

وثمة مثال آخر تكرر كثيرا لدىٰ الحداثيين العرب في الآونة الأخيرة، وهو الزعم أن الإمام الشافعي هو أول من قرر حجية السنة(١)، وهذا الزعم الكاذب يذكرنا بنزعة متكررة في الفكر الاستشراقي، تصور القول بحجية السنة علىٰ أنه نوع من التطور الذي لحق مصادر الشريعة في الإسلام، وأن ذلك قد تم في العصر الأموي وما بعده(٢)، متغافلين آثار الصحابة والتابعين المتضافرة علىٰ وجوب اتباع السنة وحرمة مخالفتها.

وقد نص المستشرق المعروف جوزيف شاخت صراحة علىٰ أن الشافعي أول من قرر حجية السنة، وحدد لها مفهوما جديدا لم يكن شائعا من قبل، زاعما أن «الشافعي هو المشرع الأول، الذي حدد السنة بأنها المثل في سلوك النبي، خلافا لأسلافه الذين كانت السنة بالنسبة لهم لا ترتبط ضرورة بالنبي»(٣)

وعلىٰ غرار ما قرره شاخت توالت عبارات عدد غير قليل من الحداثيين العرب، مثل محمد أركون الذي تجاوز كل أصول المنهج العلمي، وأصدر حكما عاما ومجهلا، منسوبا للجميع، دون أن يخبرنا من هم الجميع هؤلاء، ودون أن يذكر مرجعا واحدا أو مستندا يحيل إليه كلامه، حيث قال «يعترف الجميع عموما للشافعي بميزة أنه فرض للمرة الأولىٰ الحديث النبوي علىٰ أساس أنه المصدر الثاني الأساسي، ليس فقط للقانون والتشريع، وإنما أيضا للإسلام بصفته نظاما محددا من الإيمان واللاإيمان»(٤)

وإضافة لأركون فقد كرر هذا الكلام المتهافت كل من عبد المجيد الشرفي(٥)، ومحمد شحرور(٦)، وعلي مبروك(٧)، أما نصر أبو زيد فقد تعرض

---

(١) انظر تفصيل ذلك في بحثنا موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٩٢.

(٢) انظر جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام ص٤٩.

(٣) د. ساسي سالم الحاج: الظاهرة الاستشراقية ١/ ٤٣١.

(٤) انظر محمد أركون: تاريخية الفكر العربي ص٧٥.

(٥) انظر عبد المجيد الشرقي: لبنات ص١٥٠.

(٦) انظر محمد شحرور: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي ص١١١.

(٧) انظر د. علي مبروك: ما وراء تأسيس الأصول ص٩٠.

بتفصيل وتوسع لموقف الشافعي من السنة، مكررا نفس الفكرة التي سبق أن رددها مستشرقون، وسار علىٰ إثرها دارسون عرب، وهي أن الشافعي أول من قرر حجية السنة، وأن «السنة في عصر الشافعي كانت في حاجة إلىٰ تأسيس مشروعيتها بوصفها مصدرا ثانيا من مصادر التشريع»(١) وأن الشافعي هو الذي صاغ كل الادلة علىٰ أن السنة مصدر ثان من مصادر التشريع(٢)، وكأن كلام الصحابة والتابعين وأتباعهم ممن سبقوا الشافعي لا قيمة له، ولا عبرة بكلامهم، وليس لهم أية جهود معتبرة في هذا الباب، ومن أخطر ما قام به الشافعي -في رأي أبي زيد- هو صياغته مفهوما للسنة لم يكن موجودا من قبل، حيث لم تكن السنة في عهد الرسول ﷺ تستخدم إلا بمعناها اللغوي العام وهو الطريقة والعادة المتبعة، ولم يكن قد عرف بعد معناها الاصطلاحي الذي يشمل جميع أقوال النبي ﷺ وأفعاله(٣).

والحق أن المرء يحار من مثل هذه الأحكام العامة والخطيرة، والتي لا تعتمد علىٰ استقراء أو تتبع علمي دقيق، ولو أن د. نصر أبو زيد رجع إلىٰ أي كتاب من كتب السنة لوجد أحاديث كثيرة يستخدم فيها الرسول وصحابته السنة بمعناها الذي عرف من بعد، ويجعلونها دليلا مقارنا لكتاب الله، ومن ذلك مثلا قوله ﷺ: «**إن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ثم نزل القرآن فعلموا من القرآن وعلموا من السنة**»(٤) وقوله ﷺ: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة**»(٥)

(١) د. نصر أبو زيد: الإمام الشافعي ص٥٠، ١١٧.

(٢) المصدر السابق ص٥١.

(٣) المصدر السابق ص٥٣، ٥٤.

(٤) رواه البخاري (٦٤٩٧) ومسلم (٢٣٠)

(٥) رواه مسلم (٦٧٣)

١٠٩- من أفضل طرق الرد وإقامة الحجة: البدء بما يسلم به الخصم، ثم البناء عليه، وإلزامه بما ينكره

وهذا النمط مع الاستدلال نافع جدا مع من يريد الحق ويسلم به إذا ظهر له، أما المعاند فأسهل شيء عليه الجحد والمكابرة.

ويقوم هذا الطريق الاستدلالي علىٰ البدء بمقدمات وحقائق يسلم بها الخصم، ويقر بها إقرارا تاما، ومن ثم فإنه يذكر بها أولا، ثم يبنىٰ عليها نتائج لازمة لها لزوما تاما لا ينكره إلا مكابر.

وكثيرا ما سلكت براهين القرآن في إثبات توحيد الله سبحانه، ووجوب إفراده بالعبادة، وإلزام المشركين بذلك هذا المسلك، حيث يبدأ معهم أولا بما يقرون ويسلمون به من إثبات الربوبية وأفعال الله سبحانه من الخلق والرزق والتدبير، ثم ينتقل من ذلك إلىٰ تقرير أن الذي خلق ورزق ودبر هو وحده المستحق للعبادة.

ومن نماذج ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ففي هذه الآيات يأمر الله تعالىٰ «سائر خلقه المكلفين بالاستكانة، والخضوع له بالطاعة، وإفراد الربوبية له والعبادة، دون الأوثان والأصنام والآلهة. لأنه جل ذكره هو

خالقهم، وخالق من قبلهم من آبائهم وأجدادهم، وخالق أصنامهم وأوثانهم وآلهتهم. فقال لهم جل ذكره: فالذي خلقكم وخلق آباءكم وأجدادكم وسائر الخلق غيركم، وهو يقدر علىٰ ضركم ونفعكم أولىٰ بالطاعة ممن لا يقدر لكم علىٰ نفع ولا ضر»[1]

(١) تفسير الطبري ١/ ٣٦٥.

١١٠- من طرق إبطال الأقوال والمذاهب:
بيان ما يترتب عليها من تناقض، أو فساد، أو شناعات

ومن المعلوم أن اللوازم الباطلة والتناقض دليل علىٰ فساد القول ووجوب رده، وطالما أن الأمر كذلك، فإن من الطرق التي يمكن سلوكها في إبطال قول ما: بيان ما يترتب عليه من فساد أو تناقضات.

وفي أدلة القرآن ما يشهد لهذا المسلك، مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فافتراض وجود آلهة غير الله يترتب عليه فساد السماوات والأرض، إذ لو كان فيهما «معبودات متعددة لفسدتا بتنازع المعبودات في الملك، والواقع خلاف ذلك، فتنزه الله رب العرش عما يصفه به المشركون كذبا من أن له شركاء»[1].

ومن هذا القبيل أيضا قوله تعالىٰ: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ فلو فرض أن مع الله معبودا آخر، حاشاه سبحانه «لذهب كل معبود بنصيبه من الخلق الذي خلقه، ولغالب بعضهم بعضا، فيفسد نظام الكون، والواقع أن شيئا من ذلك لم يحدث، فدل علىٰ أن المعبود بحق واحد، وهو الله وحده، تنزه وتقدس عما يصفه به المشركون مما لا يليق به من الولد والشريك»[2]

(١) المختصر في التفسير ص٣٢٣.

(٢) المصدر السابق ص٣٤٨.

وثمة ميادين كثيرة للردود العقدية يمكن الاستفادة من هذه القاعدة فيها، ومن ذلك ميدان الرد علىٰ الملحدين، حيث يمكن أن يستدل علىٰ فساد قول منكري وجود الله، أو منكري النبوات، واليوم الآخر بذكر ما يلزم عن قولهم من لوازم شنيعة، مثل عبثية العالم الذي نراه، وانتفاء الغرض والحكمة من الحياة أصلا، وعدم وجود جدوىٰ حقيقة لها، وكذا عدم وجود معايير ثابتة للخير والشر، وإمكان إفلات المجرمين بمعاصيهم دون عقاب كما يشاهد كثيرا، وكل ذلك يجعل من الانتحار نتيجة محتومة، أو خيارا أفضل من مواجهة آلام المرض والشيخوخة وفقد الأحباب، ثم الموت في النهاية بلا فائدة.

وفي ميدان الرد علىٰ النصارىٰ يمكن ذكر عدد من الشناعات التي تترتب علىٰ القول بإنكار نبوة نبينا محمد ﷺ، وقد ذكر ابن القيم بعضها في مناظرة مطولة له معهم ألزمهم فيها أنهم بإنكارهم نبوة محمد قد سبوا الرب تعالىٰ أعظم مسبة، لأنهم يزعمون «أن محمدا ﷺ ملك ظالم ليس برسول صادق، وأنه خرج يستعرض الناس بسيفه، فيستبيح أموالهم ونساءهم وذراريهم، ولا يقتصر علىٰ ذلك حتىٰ يكذب علىٰ الله، ويقول الله أمرني بهذا وأباحه لي، ولم يأمره الله ولا أباح له ذلك، ويقول أوحىٰ إلي ولم يوح إليه شيء، وينسخ شرائع الأنبياء من عنده، ويبطل منها ما يشاء ويبقي منها ما يشاء، وينسب ذلك كله إلىٰ الله، ويقتل أولياءه وأتباع رسله، ويسترق نساءهم وذرياتهم.

فإما أن يكون الله سبحانه رائيا لذلك كله، عالما به مطلعا عليه أو لا. فإن قلتم إن ذلك بغير علمه واطلاعه نسبتموه إلىٰ الجهل والغباوة، وذلك من أقبح السب، وإن كان عالما به رائيا له مشاهدا لما يفعله، فإما أن يقدر علىٰ الأخذ علىٰ يديه ومنعه من ذلك أو لا. فإن قلتم إنه غير قادر علىٰ منعه والأخذ علىٰ يده نسبتموه إلىٰ العجز والضعف، وإن قلتم بل هو قادر علىٰ منعه ولم يفعل، نسبتموه إلىٰ السفه والظلم والجور.

هذا وهو من حين ظهر إلىٰ أن توفاه ربه، يجيب دعواته، ويقضي حاجاته، ولا يسأله حاجة إلا قضاها له، ولا يدعوه بدعوة إلا أجابها له، ولا يقوم له عدو

إلا ظفر به، ولا تقوم له راية إلا نصرها، ولا لواء إلا رفعه، ولا من يناوئه ويعاديه إلا بتره ووضعه، فكان أمره من حين ظهر إلىٰ أن توفي يزداد علىٰ الأيام والليالي ظهورا وعلوا ورفعة، وأمر مخالفيه لا يزداد إلا سفولا واضمحلالا. ومحبته في قلوب الخلق تزيد علىٰ ممر الأوقات، وربه تعالىٰ يؤيده بأنواع التأييد ويرفع ذكره غاية الرفع، هذا وهو عندكم من أعظم أعدائه، وأشدهم ضررا علىٰ الناس، فأي قدح في رب العالمين، وأي مسبة له، وأي طعن فيه أعظم من ذلك؟»[1]

وبعض الشبهات أيضا يمكن إبطالها، ببيان تناقضها في نفسها، وتعارضها مع بعضها البعض، ومن ذلك مثلا: أن بعض المضلين يزعم أن الإسلام دين شهواني، لا يرىٰ في المرأة إلا فتنة ووسيلة للإغراء، وقضاء الشهوة، ثم هو نفسه يزعم أن الإسلام ضيق علىٰ المرأة بفرض الحجاب ومنع الاختلاط، كما أنه حرم العلاقات خارج الزواج.

ولا يخفىٰ ما في هذه الشبهة من تناقض فج، فلو كان الإسلام -كما يزعم- دين شهوانيا، فلماذا يوجب علىٰ المرأة الحجاب، وستر مفاتنها، ويمنع النظر للأجنبيات، والخلوة والاختلاط بهن، ويحرم الزنا وسائر مقدماته وخطواته[2]، بل يسد كل السبل المؤدية إليه، ويفتح كل طريق ممكن للزواج الحلال الذي يهذب الغرائز، ويبعدها عن ذلك السعار الجنسي الذي انتشر في شتىٰ الحضارات المنحرفة قديما وحديثا.

وفي الرد علىٰ الفرق المختلفة يمكن أيضا ذكر كثير من اللوازم الفاسدة التي تترتب علىٰ أقوالهم المبتدعة، وقد استعمل عدد من أئمة السلف هذا المسلك في ردودهم علىٰ الجهمية الذين تأولوا الصفات.

ومن ذلك إثبات أن نفيهم لعلو الله وسائر الصفات يؤول إلىٰ تشبيه الله بالعدم، ولذا أثر عنهم قولتهم المعروفة «المعطل يعبد عدما، والمشبه يعبد

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) انظر أحمد حسن: أسس غائبة، ٢٥ مسألة في مشكلة الشر ص١٨٦.

صنما»[١] وقد ألزموهم أيضا بأن القول بنفي علو الله ومباينته لخلقه، وإثبات موجودين «لا متحايثين ولا متباينين باطل بالضرورة، معلوم الفساد بالفطرة، وهو قول عامة أئمة الإسلام وأهل العلم، كما صرحوا بذلك في مواضع لا تحصىٰ من كلامهم، وذكروا أن هذا النفي الذي ذكره جهم، مما يعلم بفطرة الله التي فطر الناس عليها أنه باطل محال متناقض، لوصفه لواجب الوجود بما هو ممتنع الوجود، فهم مع إقرارهم بوجوده، وصفوه بما هو نفي وتعطيل، وسلب لوجوده، وهو قول عامة أهل الفطر السليمة من جميع أصناف بني آدم من المسلمين، واليهود والنصارىٰ، والمشركين وغيرهم»[٢]

وممن أوضح ذلك الإمام أحمد الذي بين «ما هو معلوم بالعقل الصريح، والفطرة البديهية؛ من أنه لا بد أن يكون خلق الخلق داخلا في نفسه، أو خارجا من نفسه، فالحصر في هذين القسمين معلوم بالبديهة، مستقر في الفطرة، إذ كونه خلقه لا داخلا ولا خارجا معلوم نفيه، مستقر في الفطرة عدمه، لا يخطر بالبال، مع سلامة الفطرة وصحتها، وقد بين أيضا الإمام أحمد امتناع ما قد يقوله بعض الجهمية: من أنه في خلقه لا مماس ولا مباين، كما يقول بعضهم: أنه لا داخل الخلق ولا خارجه»[٣]

وممن أقر بهذا الإلزام من المتكلمين عبد الله ابن كلاب، والذي ذكر أن القائل بهذه المقالة «لو قيل له: صفه بالعدم، ما قدر أن يقول فيه أكثر منه[٤]».

والتناقض لازم أيضا لمن أثبت بعض الصفات ونفىٰ بعضها «فمن نفي النزول والاستواء، أو الرضىٰ والغضب، أو العلم والقدرة، أو اسم العليم أو القدير، أو اسم الموجود، فرارً بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم، فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت. فكل ما يستدل به علىٰ

---

(١) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٠٧.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٨، ٢٩.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤١.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٤.

نفي النزول والاستواء والرضىٰ والغضب، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره علىٰ نفي الإرادة، والسمع والبصر، والقدرة والعلم. وكل ما يستدل به علىٰ نفي القدرة والعلم والسمع والبصر، يمكن منازعه أن يستدل بنظيره علىٰ نفي العليم والقدير، والسميع والبصير. وكل ما يستدل به علىٰ نفي هذه الأسماء، يمكن منازعه أن يستدل به علىٰ نفي الموجود والواجب»[(١)]

كذلك يلزم عن قول غلاة المرجئة إن الإيمان هو المعرفة فقط: إيمان فرعون وإبليس، كما يلزمهم أن العبد قد يكون مؤمنا تام الإيمان وإيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين ولو لم يعمل خيرا قط، ولم يدع كبيرة إلا ركبها، ويلزمهم أيضا «أن من سجد للصليب والأوثان طوعا، وألقىٰ المصحف في الحش عمدا، وقتل النفس بغير حق، وقتل كل من رآه يصلي وسفك دم كل من يراه يحج البيت؛ وفعل ما فعلته القرامطة بالمسلمين، يجوز أن يكون مع ذلك مؤمنا وليا لله، إيمانه مثل إيمان النبيين والصديقين»[(٢)]

والقول بالجبر يلزم عنه الكثير من اللوازم حتىٰ اعتبره بعض أهل العلم «من أشنع البدع وأنكرها، وهو مخالف للكتاب والسنة وإجماع الأئمة المهتدين، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومخالف للعقول والفطر، ومخالف للمحسوس، وكل قول يمكن صاحبه أن يطرده إلا هذا القول الشنيع، فإنه لا يمكن أن يعمل به ويطرده . . . فهو لا يعذر من ظلمه وتعدىٰ عليه، مع اعتذار المتعدي بالقدر، فإن الجبري لا يعذره، بل يرىٰ اعتذاره بالقدر زيادة ظلم وتهكما به، فكيف يسلك هذا المسلك مع ربه، وهو لا يرتضيه لنفسه من غيره»[(٣)].

ومما يلزم عن قول الجبرية أيضا «إسقاط الأمر والنهي؛ لأنه كيف يؤمر وينهىٰ من لا قدرة له علىٰ امتثال الأمر، واجتناب النهي؟ ويلزم أيضًا علىٰ قولهم: إسقاط الحدود عن جميع أهل الجرائم؛ إذ كيف يعاقبون وتقام عليهم

---

(١) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص٢٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/٥٨٣، ٥٨٤.

(٣) السعدي: الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية ص٢٤، ٢٥.

الحدود، وهم غير قادرين؛ بل مجبورون؟! فهذا القول الباطل مخالف لجميع أصول الدين وفروعه، ويلزم أيضا علىٰ قول الجبرية: تعطيل الأسباب الدينية والدنيوية، وذلك: أن الله تعالىٰ جعل الأسباب موصلة إلىٰ مسبباتها؛ وأمر العباد بسلوك كل سبب نافع لهم في دينهم ودنياهم[1].

وموقف الشيعة من الصحابة ومن عائشة رضي الله عنها يلزم عنه الطعن في الرسول ﷺ نفسه، كما يلزم عنه انعدام طريق معرفتنا بالدين، إذ الصحابة هم حملة الرسالة، ولهم علىٰ كل مؤمن بالله فضل إلىٰ يوم القيامة، بل كل خير فيه الشيعة وغيرهم فهو ببركة الصحابة[2].

ولو كان ما يقوله هؤلاء المفترون عن الصحابة حقا «لكان أبو بكر وعمر والسابقون الأولون من شرار أهل الأرض، وأعظمهم جهلا وظلما، حيث عمدوا عقب موت نبيهم ﷺ فبدلوا وغيروا، وظلموا الوصي، وفعلوا بنبوة محمد ﷺ ما لم تفعله اليهود والنصارىٰ عقب موت موسىٰ والمسيح -عليهما الصلاة والسلام- فإن اليهود والنصارىٰ لم يفعلوا عقب موت أنبيائهم ما تقوله الرافضة إن هؤلاء فعلوه عقب موت النبي ﷺ وعلىٰ قولهم تكون هذه الأمة شر أمة أخرجت للناس، ويكون سابقوها شرارها. وكل هذا مما يعلم بالاضطرار فساده من دين الإسلام»[3]

والقول بظنية الأدلة النقلية مطلقا، وأنه لا طريق لنا إلىٰ اليقين بمراد المتكلم، لأن العلم بمراده موقوف علىٰ العلم بانتفاء عشر أشياء، قول في غاية الفساد، ولو صح «لم يحصل لأحد العلم بكلام المتكلم قط، وبطلت فائدة التخاطب، وانتفت خاصية الإنسان، وصار الناس كالبهائم، بل أسوأ حالا»[4]

---

(١) المصدر السابق ص٢٥.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٣٧٦.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٣٦٣، وانظر أيضا أبو الحسن الندوي: صورتان متضادتان عند أهل السنة والشيعة الإمامية ص١٤.

(٤) ابن القيم: إعلام الموقعين ٤/ ٥١٩.

١١١- من طرق إفحام الخصوم:
الاستشهاد على فساد قولهم من كتبهم المعتمدة

وتعتبر هذه الطريقة من أقوىٰ طرق الرد، وأبلغها في الإفحام، لأنها من باب «من فمك ندينك» ولأن الخصم لا يملك الطعن في صحة المنقول، أو الزعم بأنه محض افتراء، وإن كان قد يكابر فيشكك في دلالته علىٰ المطلوب، ومن ثم، فكلما كان الشاهد المنقول واضحا صريحا في دلالته علىٰ المطلوب، كان ذلك أبلغ في الحجة

ومن نماذج هذا المسلك: قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ حيث أخبرنا الله في كتابه أن «جميع الأطعمة الطيبة كانت حلالا لبني إسرائيل، ولم يحرم عليهم منها إلا ما حرمه يعقوب علىٰ نفسه قبل نزول التوراة، لا كما تزعم اليهود أن ذلك التحريم كان في التوراة، قل لهم -أيها النبي-: فأحضروا التوراة واقرؤوها إن كنتم صادقين في هذا الذي تدعونه، فبهتوا، ولم يأتوا بها»[١]

وحينما كذب اليهود علىٰ النبي ﷺ، وأنكروا حد الرجم، أفحمهم النبي ﷺ بإثبات أن هذا الحكم موجود في التوراة، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن اليهود

(١) المختصر في تفسير القرآن ص٦٢.

جاءوا إلىٰ رسول الله ﷺ، فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: «**ما تجدون في التوراة في شأن الرجم**». فقالوا: نفضحهم ويجلدون، فقال عبد الله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها، فوضع أحدهم يده علىٰ آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، قال عبد الله: فرأيت الرجل يجنأ علىٰ المرأة يقيها الحجارة»(١)

وقد درج أهل العلم علىٰ استعمال هذا المسلك في الرد علىٰ المخالفين من أهل الأديان(٢)، كما استعملوه في الرد علىٰ الفرق المندرجة في عداد الملة الإسلامية، وإن كان هناك تفاوت بينهم في ذلك كما وكيفا.

وممن نبه علىٰ أهمية هذا المسلك أحد المهتدين للإسلام من النصارىٰ، وهو عبد الله الترجمان، حيث قال «وجدت تصانيف علمائنا الإسلاميين رضىٰ الله عنهم محتوية علىٰ ما لا مزيد عليه إلا أنهم -رحمهم الله- قد سلكوا في معظم احتجاجهم علىٰ أهل الكتاب من النصارىٰ واليهود مسلك مقتضيات المعقول -إلا الحافظ أبو محمد ابن حزم رحمه الله فإنه قد رد عليهم بالمعقول والمنقول، خصوصًا ما في كتبهم- وأعرضوا عن الاحتجاج عليهم بمقتضىٰ المنقول إلا في نادر من المسائل. فكنت شديد الحرص علىٰ أن أضع في الرّد عليهم موضوعا بطريق النقل وحقيقة الإنصاف الذىٰ يجمع بين النقل والقياس؛ وتتفق عليه العقول والحواس. أبين فيه باطلهم: وما أسسوه من القول بالتثليث،

---

(١) رواه البخاري (٣٦٣٥) ومسلم (١٦٩٩)

(٢) انظر مثالا علىٰ ذلك في الاستدلال علىٰ الوحدانية، ورد ألوهية المسيح عليه السلام، والقول بالثليث بنصوص من الإنجيل والتوراة:- أدلة الوحدانية في الرد علىٰ النصرانية للقرافي ص٥٨، وتحفة الأريب لعبد الله الترجمان ص١٠٥، وإظهار الحق لرحمة الله الهندي ٣/٧٣٦، ود. محمد السحيم: مسلمو أهل الكتاب وأثرهم في الدفاع عن القضايا القرآنية ص٤١٩

والأخذ بذلك المذهب الخبيث، وأذكر مع ذلك أناجيلهم ومن ألفها، وشرائعهم ومن صنفها، وفساد عقوهم وإبطال كفرهم في منقولهم، وافترائهم علىٰ عيسىٰ المسيح. وكذبهم علىٰ الله في أمره بالصريح»[1]

(١) عبد الله الترجمان المهتدي: تحفة الأريب ص٣٢.

١١٢- من طرق الرد على الخصوم: بيان مخالفتهم لأئمة مذهبهم المتبوعين، وعلمائهم المتقدمين

ويعتبر هذا المسلك من المسالك المهمة في إثبات فساد أقوال المخالفين، وبيان أنهم لم يتبعوا الشرع ونصوصه، ولا أئمتهم المعظمين عندهم، بل ابتدعوا آراء باطلة، ليس لهم عليها أثارة من علم.

ولعل أكثر الفرق التي يمكن استخدام هذا المسلك معها: الشيعة الإمامية، حيث تتعارض عقائد المذهب التي استقر عليها تعارضا تاما مع نصوص أئمة أهل البيت المتبوعين عندهم، ابتداء من علي رضي الله عنه، ثم من جاء بعده من أئمتهم الاثني عشر.

وهذه النصوص منها ما هو وارد في كتب أهل السنة، ومنها -وهو أبلغ في إفحامهم- ما روته كتب الشيعة أنفسهم. وكلها تؤكد علىٰ أن الإمامية لم يأخذوا «مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة: توحيدهم وعدلهم وإمامتهم، فإن الثابت عن علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وغير ذلك من المسائل كله يناقض مذهب الرافضة. والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب

عن أئمة أهل البيت يوجب علما ضروريا بأن الرافضة مخالفون لهم، لا موافقون لهم»[1]

ومما يدلل علىٰ أن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم: أنه ليس في هؤلاء الأئمة «مثل علي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق من كان ينكر الرؤية، أو يقول بخلق القرآن . . . أو ينكر القدر، أو يقول بالنص علىٰ علي، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسب أبا بكر وعمر . . والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنة. وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة ولا عن أئمة أهل البيت، وإنما يزعمون أن العقل دلهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنما تلقوه عن المعتزلة وهم شيوخهم في التوحيد والعدل»[2]

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد يبين التناقض الواضح بين موقف أئمة أهل البيت من الصحابة، وبين موقف المذهب الشيعي الاثني عشري منهم[3]، من خلال روايات كثيرة منقولة عن أئمة أهل البيت -ومذكورة في كتب الشيعة وليس في كتب السنة فحسب- تمدح الصحابة، وتثني عليهم أعظم ثناء، وتعدهم من خيرة خلق الله، وعباده الصالحين.

وأول نوع من هذه الروايات هو ما نقل عن إمام الشيعة الأول علي ابن أبي طالب رضي الله عنه حيث قال «لقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فما أرىٰ أحدًا يشبههم منكم! لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا وقد باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون علىٰ مثل الجمر من ذكر معادهم! كأن بين أعينهم ركب المعزىٰ من طول سجودهم! إذا ذكر الله هملت أعينهم، حتىٰ تبل جيوبهم،

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٤/١٦.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٦٨.

(٣) انظر تفصيل ذلك في كتابنا مبدأ التقية ص١٠٩، وانظر أيضا رسالة في الرد علىٰ الرافضة لأبي حامد المقدسي ص١١٩.

ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب، ورجاء للثواب»[(١)]، كذلك نقل عنه رضي الله عنه أنه أرسل رسالة إلىٰ معاوية يقول له فيها «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، علىٰ ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورىٰ للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا علىٰ رجل وسموه إماما كان ذلك لله رضىٰ»[(٢)].

ونختم الروايات المنقولة عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بنص في غاية الأهمية يقول فيه لأصحابه «أوصيكم في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا تسبوهم، فإنهم أصحاب نبيكم، وهم أصحابه الذين لم يبتدعوا في الدين شيئًا، ولم يوقروا صاحب بدعة، نعم! أوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم في هؤلاء»[(٣)]

ولا شك أن في هذه الروايات المنقولة عن علي رضي الله عنه، والتي أوردها واحد من أهم الكتب عندهم -وهو نهج البلاغة- دلالة واضحة علىٰ أمرين مهمين:- **أولهما**: تعديل علىٰ رضي الله عنه للمهاجرين والأنصار، والرضا بما يجتمعون عليه من رأي، **والثاني**: إقرار علي رضي الله عنه بصحة خلافة الشيخين أبي بكر وعمر، بل إنه احتج علىٰ صحة خلافته بأنها سارت علىٰ نفس النهج الذي سارت عليه خلافة الشيخين.

وثمة قصة مطولة ترويها المصادر الشيعية، وتكشف عن عمق العلاقة ووثاقة الصلة بين علي رضي الله عنه، وبين الشيخين أبي بكر وعمر، وكيف كانا سببا في زواج علي رضي الله عنه من فاطمة الزهراء، رضوان الله عليها، فعن الضحاك بن مزاحم قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: أتاني أبو بكر وعمر، فقالا: لو أتيت رسول الله صلىٰ الله عليه وآله فذكرت له فاطمة؟ قال: فأتيته فلما رآني رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ضحك، ثم قال: **ما جاء بك يا أبا الحسن حاجتك؟** قال:

(١) نهج البلاغة ١/ ١٩٠، والمجلسي: بحار الأنوار ٣٤/ ٨٢.

(٢) نهج البلاغة ٣/ ٧، والمجلسي: بحار الأنوار ٣٣/ ٧٦.

(٣) الطوسي: الأمالي ص٥٢٣، والمجلسي: بحار الأنوار ٢٢/ ٣٠٥ والبروجردي: جامع أحاديث الشيعة ١٠/ ٢١٩.

فذكرت له قرابتي، وقدمي في الإسلام، ونصرتي له وجهادي، فقال: **يا علي صدقت، فأنت أفضل مما تذكر،** فقلت: يا رسول الله، فاطمة تزوجنيها»[1].

ومن الدلائل الأخرىٰ علىٰ حسن العلاقة بين علىٰ والشيخين أبي بكر وعمر[2]، أن عليا وهو سيد أهل البيت، ووالد سبطي الرسول صلوات الله وسلامه عليه كان يتقبل منهما الهدايا، كما هو دأب الأخوة المتحابين، ومن ذلك أنه قبل الصهباء الجارية التي سبيت في معركة عين التمر، وولدت له عمر ورقية[3]، كذلك منحه الصديق خولة بنت جعفر بن قيس، التي أسرت مع من أسر في حرب اليمامة، وولدت له أفضل أولاده بعد الحسنين محمد بن الحنفية[4].

وقد استمر الثناء علىٰ الصحابة لدىٰ أئمة أهل البيت بعد علي، ومن النصوص المنقولة عنهم في مدح صحابة رسول الله ﷺ ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: كان أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وآله اثني عشر ألفا، ثمانية آلاف من المدينة، وألفان من مكة وألفان من الطلقاء، ولم ير فيهم قدري، ولا مرجي، ولا حروري، ولا معتزلي ولا أصحاب رأي، كانوا يبكون الليل والنهار، ويقولون: اقبض أرواحنا من قبل أن نأكل خبز الخمير»[5]

ويذكر الحسن العسكري في تفسيره أن كليم الله موسىٰ سأل ربه: هل في أصحاب الأنبياء أكرم عندك من صحابتي؟ قال الله: يا موسىٰ! أما علمت أن فضل صحابة محمد ﷺ علىٰ جميع صحابة المرسلين كفضل محمد ﷺ علىٰ جميع المرسلين والنبيين»[6]

---

(١) المجلسي: بحار الأنوار ٤٣/ ٩٣.

(٢) انظر إحسان إلهي ظهير: الشيعة وأهل البيت ص٧١.

(٣) انظر محمد بن سليمان الكوفي: مناقب أمير المؤمنين ٢/ ٤٩، وابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٩/ ٢٤٣، والطبري: ذخائر العقبىٰ ص١١٧، والشاهرودي: مستدرك سفينة البحار ٤/ ١٨٥.

(٤) انظر محمد بن سليمان الكوفي: مناقب أمير المؤمنين ٢/ ٤٨، والمجلسي: بحار الأنوار ٤٢/ ٤٧.

(٥) الشيخ الصدوق: كتاب الخصال ص٦٤٠، والميرزا النوري: خاتمة المستدرك ١/ ٢١٢، والمجلسي: بحار الأنوار ٢٢/ ٣٠٥.

(٦) تفسير الحسن العسكري ص٣١.

ولم يقتصر الأمر علىٰ المدح والثناء السابقين، بل إن هناك عددا غير قليل من المصاهرات والزيجات التي تمت بين آل البيت وبين الصحابة، ومن غير المعقول أن يزوج أهل البيت بناتهم إلا لمن يثقون في دينه وأمانته.

وإذا قيل إن هذه المصاهرات صدرت منهم تحت تأثير الإكراه، أو الاضطهاد، فالجواب أنه لا يتصور بحال أن يتعلل بالإكراه أو الاضطهاد في أمر كهذا، لأن المرء مهما بلغ تخويفه أو تهديده لا يمكن أن يسلم بناته أو حريمه، بل إن أفسق الناس قد يبذل روحه رخيصة للذب عن عرضه، فما بالنا بالأطهار الأبرار، الشجعان الكرام من آل بيت رسول الله، ﷺ.

كذلك سمىٰ عدد كبير من آل البيت أبناءهم بأسماء الصحابة، وعلىٰ رأسهم أبو بكر، وعمر، وعثمان رضوان الله عليهم أجمعين، وهو دليل واضح علىٰ الحب والتقدير المتبادل، إذ إن العادة قاضية بأن المرء قلما يسمىٰ أولاده إلا علىٰ اسم عزيز أو حبيب.

ولعل من أهم المصاهرات[(١)]: تزويج علي رضي الله عنهما ابنته أم كلثوم لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أقر الشيعة بهذه الزيجة، لكنهم وقفوا حيرىٰ، يضربون أخماسا في أسداس حول كيفية توجيه ذلك الفعل من علي رضي الله عنه، وكيف يزوج ابنته من رجل يزعم الشيعة أنه اغتصب الخلافة من علي.

وللأسف الشديد فقد تملصت الشيعة من ذلك بقولهم إن عليا زوج ابنته خوفا أو تقية، بل نسبوا للإمام الصادق قولا في غاية الشناعة، حيث زعموا أنه قال «إن ذلك فرج غصبناه»[(٢)]، ولست أدرىٰ كيف تجرؤ الشيعة، أو كيف تطيب نفوسهم بنسبة أمر كهذا لعلي رضي الله عنه، مع أن عوام المسلمين يتنزهون عن ذلك، ويقاتل أحدهم دفاعا عن حريمه حتىٰ الموت، وكيف يتصور من علي، الأسد

(١) وانظر عرضا جيدا لهذه النماذج في كتاب: الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة رضوان الله عليهم، تأليف أبي معاذ السيد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.

(٢) الكليني: الكافي ٣٤٦/٥، والحر العاملي: وسائل الشيعة ٥٦١/٢٠، والمجلسي: بحار الأنوار ١٠٦/٤٢.

المغوار، والصنديد الشجاع أن يسلم ابنته، ولا يدافع عنها حتىٰ آخر رمق مع أن من قتل دون عرضه فهو شهيد.

أما تسمية آل البيت أبناءهم بأسماء الصحابة[1]، فمن ذلك أن عليا رضي الله عنه سمىٰ ثلاثة من أولاده بأسماء الخلفاء الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وبعد علي رضي الله عنه، نجد أيضا أن الحسن رضي الله عنه سمىٰ أولاده بأسماء كبار الصحابة، ومنهم: أبو بكر بن الحسن، وعمر بن الحسن، وطلحة بن الحسن، وكلهم شهدوا كربلاء مع عمهم الحسين رضي الله عنه، كذلك نجد أن من أولاد الحسين رضي الله: عمر بن الحسين، ومن أولاد علي بن الحسين زين العابدين الإمام الرابع: ابنه عمر، وابنته عائشة، وهناك أيضا عائشة بنت موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق[2].

(١) انظر تفصيلا مهما لهذا الأمر عند أبي معاذ السيد بن أحمد الإسماعيلي الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة رضوان الله عليهم ص٧، وانظر أيضا في الكلام عن أولاد علي وأهل البيت عموما البلاذري: أنساب الأشراف، والمجدي في أنساب الطالبين لعلىٰ بن محمد العلوي.

(٢) انظر مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص١١٦.

١١٣- حجج المخالفين القوية
لا تقابل بالمعاندة والجحد[١]، بل بالتفنيد والرد

وإنما كان الأمر كذلك، لأن المنصف محب للحق، ودائر معه حيث دار، وباحث عنه، وباذل وسعه في تحصيله، وحريص علىٰ النظر في كل ما يعرض عليه من حجج، أما المتعصب والمعاند فلا يهمه إلا ما أشربه قلبه من هوىٰ، ولا يسعىٰ إلا لنصرة ما يتعصب له من مذاهب وأقاويل، وأيسر شيء عنده إن عجز عن دفع حجة أن يجحدها، ويدفعها دون إيراد ما يثبت دعواه، وإنما هو العناد والمكابرة.

ومن لوازم الإنصاف: أن المرء إذا عرض عليه حجة قوية لخصمه تأملها أولا، ثم إذا بان له فسادها فندها ورد عليها، مع التأكيد علىٰ أن القول الباطل لا يمكن أن يقوم عليه دليل صحيح قوي، لكن قد يقيم أصحابه إشكالا أو شبهة قوية تحتاج لمن يرد عليها.

وقد وصف الله تعالىٰ ما يحتج به المشركون بأنه حجة داحضة، فقال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

---
(١) انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٩/٢٠٧.

وصاحب الحق، المعتنق له عن دليل -لا عن مجرد تقليد- لن يعجز عن إقامة البرهان علىٰ صحة معتقده، ولا عن الرد علىٰ الشبهات الواردة عليه، وحتىٰ إذا عجز بنفسه، فعليه أن يرد الأمر إلىٰ من هو أعلم منه.

وأما مقابلة حجج الخصوم بالمعاندة والجحد، فهو دليل عجز وقلة حيلة، وسبب للصد عن الحق وتنفير الناس منه، ظنا منهم أنه لو كان حقا لما عجز أهله عن إثباته، والرد علىٰ ما يعارضه، ولما فروا إلىٰ الجحد والمكابرة.

وخلاصة الأمر أنه «ليس مما أمر الله به رسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن نقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العقل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم، إذ هم -ولله الحمد- أكمل الناس عقولًا، وأتممهم إدراكًا، وأصحهم دينًا، وأشرفهم كتابًا، وأفضلهم نبيًا، وأحسنهم شريعة»(١).

(١) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٢٠٧/٩.

١١٤- الرد بمجرد الشتم لا يعجز عنه أحد[(١)]، لكنه لا يثبت حقا، أو يبطل باطلا

وهذه القاعدة تصف مسلكا آخر مرذولا يلجأ إليه البعض في مقابلة أدلة الخصوم، وهو مسلك السب والشتم، وإطلاق الأوصاف والألقاب القبيحة علىٰ المخالف لتنفير الناس منه، وصرفهم عما يقوله، دون النظر فيما يسوقه من حجج وبراهين.

ولا شك أن السب والشتم، واستعمال الألفاظ القبيحة والسوقية، والبذاءة، وفحش القول، واستعمال ما لا يليق ولا يجمل من الألفاظ والعبارات في الرد: كل ذلك من الأساليب المذمومة، وهو دليل عجز وإفلاس، وقلة علم وسوء أدب، ولن يعجز عنه أي أحد، بل يتفوق فيه سفلة القوم علىٰ غيرهم، كما أنه لا ينصر حقا ولا ينقض باطلا، ولا يقنع حائرا باحثا عن الحقيقة، وإن أعجب عوام الناس أحيانا، وظنوه جرأة، وقوة شكيمة.

والصراخ والشتائم يقدر عليها كل أحد، لا فرق بين كبير وصغير، وعالم وجاهل، وإنما يتميز الرجل الرباني بهدوء النفس، وطهارة القلب وعفة اللسان[(٢)]، والأصل الأصيل في المخاطبات والمجادلات: أن نقول للناس

---

(١) انظر مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٨٧

(٢) انظر أحمد الصويان: الحوار أصوله المنهجية ص١٠٢.

حسنا، وأن نجادل بالتي هي أحسن، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ وقال تعالىٰ لموسىٰ وهارون عليهما السلام لما أرسلهما لفرعون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ ووصف النبي ﷺ المؤمن بأنه ليس: «**باللعان، ولا الطعان، ولا الفاحش، ولا البذيء**»[(١)] كما أخبر ﷺ أن: «**الله ﷻ لا يحب الفاحش المتفحش**»[(٢)]

كذلك نهىٰ الله المؤمنين عن سب آلهة المشركين، حتىٰ لا يدفعهم ذلك لسب الله تعالىٰ وتقدس، كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ﴾ والمعنىٰ أنه تعالىٰ يقول «لنبيه محمد ﷺ وللمؤمنين به: ولا تسبُّوا الذين يدعو المشركون من دون الله من الآلهة والأنداد، فيسبَّ المشركون اللهَ جهلا منهم بربهم، واعتداءً بغير علم»[(٣)]

ونخلص مما سبق إلىٰ أن «الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد. والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب: لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم»[(٤)]

ومن مساوئ الرد بالشتم أو مقابلة شبهات المخالف بالضرب وأنواع الإيذاء المختلفة، ظنه ضعف حجة أهل الحق، وأنهم لعجزهم وقلة حيلتهم عدلوا عن إقامة البرهان إلىٰ السب والضرب، ولو كانوا قادرين علىٰ إثبات حقهم ما انتهجوا هذا السبيل

وقد حدث شيء من ذلك بالفعل، كما حكىٰ ابن القيم في مفتتح كتابه «هداية الحيارىٰ» في سياق كلامه عن سبب تأليفه، فقال «كان انتهىٰ إلينا مسائل أوردها بعض الكفار الملحدين علىٰ بعض المسلمين، فلم يصادف عنده ما يشفيه، ولا وقع دواؤه علىٰ الداء الذي فيه، وظن المسلم أنه بضربه يداويه، فسطا به

---

(١) رواه الترمذي (١٩٧٧) وأحمد (٣٩٤٨)

(٢) رواه أبو داود (٤٧٩٢)

(٣) تفسير الطبري ١٢/ ٣٣.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٨٧، وانظر أيضا الانتصار لأهل الأثر ص٢٦٠.

ضربا وقال: هذا هو الجواب، فقال الكافر: صدق أصحابنا في قولهم: إن دين الإسلام إنما قام بالسيف لا بالكتاب. فتفرقا وهذا ضارب وهذا مضروب، وضاعت الحجة بين الطالب والمطلوب، فشمر المجيب عن ساعد العزم، ونهض علىٰ ساق الجد، وقام لله قيام مستعين به مفوض إليه متوكل في موافقة مرضاته عليه، ولم يقل مقالة العجزة الجهال: إن الكفار إنما يعاملون بالجلاد دون الجدال، وهذا فرار من الزحف، وإخلاد إلىٰ العجز والضعف. فمجادلة الكفار بعد دعوتهم إقامة للحجة وإزالة للعذر، ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة، والسيف إنما جاء منفذا للحجة، مقوما للمعاند، وحدا للجاحد»[١]

ومن مساوئ هذا المسلك أيضا: أن الشتم ونبز الخصم بالألقاب المنفرة قد يحدث أثرا عكسيا ويؤدي إلىٰ نقيض المقصود منه، بأن يجعل المطعون عليه، يزيد في دواعي التمادي والإصرار علىٰ ما هو عليه؛ والتعصب له، ومقابلة الطعن بمثله لأن «النفوس مجبولة علىٰ الانتصار لأنفسها ومذاهبها وسائر ما يتعلق بها؛ فمن غض من جانب صاحبه، غض صاحبه من جانبه؛ فكأن المرجح لمذهبه علىٰ هذا الوجه غاض من جانب مذهبه؛ فإنه تسبب في ذلك كما في الحديث «إن من أكبر الكبائر أن يسب الرجل والديه». قالوا: وهل يسب الرجل والديه؟ قال «يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه»؛ فهذا من ذلك. وقد منع الله أشياء من الجائزات لإفضائها إلىٰ الممنوع؛ كقوله: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾. وقوله: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية وأشباه ذلك»[٢]

ومن المساوئ أيضا ما ذكره القاسمي من أن الإغراق في التنابز «قد يغري خلي الذهن بالبحث عن المنبوز والتنقيب عنه، فيحمله علىٰ التأمل في مدركه والتبصر في مأخذه، فربما انضم إليه وشايعه تقليدًا أو نظرًا واستدلالا، فالمتحاملون علىٰ فئة قد يحببون فيها من حيث يريدون التنفير منها، ويجذبون

---

(١) ابن القيم: هداية الحيارىٰ ١/ ٢٣٢.

(٢) الشاطبي: الموافقات ٥/ ٢٨٧.

إليها مما يأملون به الإبعاد عنها. ويصدق فيهم قول القائل: • دع عنك لومي فإن اللوم إغراء . . . وهؤلاء المتحاملون يرون أعظم منفر عن خصومهم هو التكفير، وفاتهم أن هذا لا يغني من البرهان ولا يجزئ من الحق شيئًا، بل قد يكون من أعظم أماني الخصوم، فإن الفكر الذي يحارب بهذا الاسم، ربما يكون قد بلغ أشده واستوىٰ، ووصل إلىٰ أعماق الرسوخ ورسا»[١]

ورغم ما تقدم من عيوب هذا المسلك ومباينته للعلم والأخلاق، فقد شاع وانتشر ولا تكاد تخلو منه ردود الفرق بعضها علىٰ بعض، ولا شك أن أمثال هذا الرد المبني علىٰ الشتم والسب «ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم. فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد» ومن اقتصر علىٰ الشتم في الرد علىٰ خصمه، فكلامه لا قيمة له ولا اعتبار، وليس من قبيل العلم الذي «يستحق الجواب عليه، ويمكن الإنسان أن يقابله بأضعاف ذلك ويكون صادقًا لا يكون كاذبًا مثله، ويتبين أنه من أجهل الناس وأسوئهم فهمًا وأقلهم علمًا، وأنه إلىٰ التفهيم والتعليم أحوج منه إلىٰ خروجه عن الصراط المستقيم، وهو إلىٰ التعزير والتأديب والتقويم أحوج منه إلىٰ أن يقفو ما ليس له به علم، ويقول علىٰ الله ما لا يعلم»[٢]

ويبقىٰ أن نشير أخيرا إلىٰ الفرق الكبير بين مسلك السب والشتم المذموم في الرد علىٰ المخالفين وبين مسلك الإغلاظ في العبارة والشدة في الأسلوب، والذي قد يحتاج إليه في بعض المواضع لمقاصد معتبرة، مع التأكيد علىٰ أنه ليس من ثوابت الرد وأصوله؛ بل يكون أمرا عارضا.

أما المقصود الأول من الرد، فهو بيان الخطأ، وطريقة دفعه، والتحذير من الدعاة إليه. والخروج عن هذا المقصود يكون مع وجود المصلحة الراجحة؛ فإن أدىٰ إلىٰ عكس ذلك منع، كأن يجعل المخالف يتمادىٰ في خطئه. أو ينتصر

(١) القاسمي: تاريخ الجهمية والمعتزلة ص١٠٧.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص٢٩٠.

لباطله؛ أو يثير الأحقاد، والبغضاء، والانتصار للمذاهب والآراء، أو يغتر العامة بالمخالف بسبب ما وقع عليه من شديد الكلام وغليظ العبارة، فيضيع الحق بين تعصب الناقدين وعناد المخالفين[1].

---

(١) انظر فتحي الموصلي: أصول نقد المخالف ص١٢١، ١٢٣.

١١٥- تزويق العبارات وتنميق الألفاظ لا يثبت حقا، ولا يبطل باطلا، وإنما المعول على الحجة والبرهان

ونعني بذلك أن مجال الرد والإبطال لمقالات المبطلين مداره علىٰ الحجة القوية، والبرهان الصحيح لا علىٰ التفنن في الأساليب اللغوية، أو الإكثار من المحسنات البديعية، أو التمكن من ناصية الخطابة وفنون الإلقاء.

وصحيح أن حسن العرض مهم، وجمال الأسلوب مطلوب، لكن ذلك كله دون مصاحبة برهان صحيح إنما هو مجرد قشور دون لباب، وزخارف لفظية، سرعان ما تذهبها الحجج العقلية القوية أدراج الرياح.

وثمة أحاديث عدة في السنة النبوية تشهد لذلك، ومنها ما رواه مسلم عن أبي هريرة، قال: اقتتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرىٰ بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلىٰ رسول الله ﷺ، فقضىٰ رسول الله ﷺ أن دية جنينها غرة عبد أو وليدة، وقضىٰ بدية المرأة علىٰ عاقلتها، وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله، كيف أغرم من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما هذا من إخوان الكهان**»، من أجل سجعه الذي سجع»[١]

---

(١) رواه مسلم (١٦٨١)

وقال النبي ﷺ: «**إن الله ﷻ يبغض البليغ من الرجال، الذي يتخلل بلسانه كما تتخلل البقرة**»[1]، وقال ﷺ: «**إن أبغضكم إلي، وأبعدكم مني في الآخرة: مساويكم أخلاقا، الثرثارون، المتفيهقون، المتشدقون**»[2]

ويستفاد من هذه الأحاديث -كما ذكر النووي- كراهة «التقعير في الكلام بالتشدق، وتكلف السجع والفصاحة، والتصنع بالمقدمات التي يعتادها المتفاصحون، وزخارف القول، فكل ذلك من التكلف المذموم، وكذلك تكلف السجع» وإن كان لا يدخل في الذم «تحسين ألفاظ الخطب والمواعظ، إذا لم يكن فيها إفراط وإغراب، لأن المقصود منها تهييج القلوب إلىٰ طاعة الله ﷻ، ولحسن اللفظ في هذا أثر ظاهر»[3]

كذلك حمل ابن عبد البر ذم الثرثارين والمتفيهقين الوارد في الحديث علىٰ من «يحاول تزيين الباطل وتحسينه بلفظه، ويريد إقامته في صورة الحق، فهذا هو المكروه الذي ورد فيه التغليظ، وأما قول الحق فحسن جميل علىٰ كل حال، كان فيه إطناب أو لم يكن، إذا لم يتجاوز الحق، وإن كنت أحب أوساط الأمور فإن ذلك أعدلها، والذي اتفق العلماء بالل غة في مدحه من البلاغة والإيجاز والاختصار، وإدراك المعاني الجسيمة بالألفاظ اليسيرة»[4].

وكثيرا ما يجد المطالع للردود والمجادلات ما هو مكتظ بالأسجاع «قليل الفائدة التي يحصل بها الانتفاع، أسجاع كأسجاع الكهان، ليس فيها برهان ولا بيان، ولا استدلال بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع، ولا نقل لقول أئمة الدين أهل الإجماع والنزاع، بل يطول الكلام فيما يفهمه الأغتام، ويجعل عدته انتهاك أعراض أئمة الإسلام، والطعن علىٰ شريعة خير الأنام، بقلة علم، وسوء فهم، وإعراض عن التفقه والتعلم والتفهم والإعلام»[5].

---

(١) رواه الترمذي (٢٨٥٣) وأبو داود (٥٠٠٥)

(٢) رواه أحمد (١٧٧٣٢)

(٣) النووي: الأذكار ص٣٧٢.

(٤) ابن عبد البر: التمهيد ٥/ ١٧٦.

(٥) ابن تيمية: الرد علىٰ الأخنائي ص٣٠٠.

وإذا تبين أن زخرفة القول، وتنميق العبارات لا يثبت حقا ولا يبطل باطلا، فيبقىٰ التعويل في المقام الأول علىٰ الحجة والبرهان، وإقامة الدليل علىٰ صدقة الدعاوىٰ، وكل قول لا يقوم عليه دليل فلا عبرة به، ويشهد لذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] وقوله تعالىٰ: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤] وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الكهف: ١٥] وقوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦]

١١٦- الرد الضعيف أو الفاسد على شبهات المبطلين يضر أكثر مما ينفع، ويفتح بابا للفتن، وتسلط أهل الضلال

ونعني بذلك أن الرد الواهي، أو غير المكتمل، أو القائم علىٰ براهين غير صحيحة، أو طرق استدلالية فاسدة، أو المعتمد علىٰ مغالطات، إذا صدر من أصحاب المعتقد الصحيح في مقابلة شبهات المبطلين، فإنه يؤدي إلىٰ نقيض المقصود منه، فبدلا من تثبيت الحق ودفع الباطل، فإنه يورث الشبه، ويثير الإشكالات، وربما كان ذريعة يعتمد عليها المبطل في تركه الحق، واختياره الباطل.

والواجب علىٰ كل متصدر للدفاع عن الإسلام وعقائده أمام شبهات الخصوم، أن يكون رده قويا محكما، مبطلا للشبهة، ومجتثا لها من جذورها، ويتأكد ذلك في الأصول الكبار، والأمور المعلومة من دين المسلمين، والتي لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، ومن ثم فإن «كل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أعطىٰ الإسلام حقه، ولا وفي بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[١]

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١/٣٥٧.

ومما يستنبط من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌۚ﴾. أنه لا شيء «أغيظ علىٰ الكفار والمبطلين من هتك أقوالهم بالحجة الصادعة، وقد تهزم العساكر الكبار والحجة الصحيحة لا تغلب أبدا، فهي أدعىٰ إلىٰ الحق، وأنصر للدين من السلاح الشاكي والأعداد الجمة، وأفاضل الصحابة الذين لا نظير لهم إنما أسلموا بقيام البراهين علىٰ صحة نبوة محمد ﷺ عندهم، فكانوا أفضل ممن أسلم بالغلبة بلا خلاف من أحد من المسلمين.

وأول ما أمر الله ﷻ نبيه محمدا ﷺ أن يدعو له الناس بالحجة البالغة بلا قتال، فلما قامت الحجة وعاندوا الحق أطلق الله تعالىٰ السيف حينئذ، وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ ولا شك في أن هذا إنما هو بالحجة، لأن السيف مرة لنا ومرة علينا، وليس كذلك البرهان، بل هو لنا أبدا، ودامغ لقول مخالفينا ومزهق له أبدا، ورب قوة باليد قد دمغت بالباطل حقا كثيرا فأزهقته .... وقد قتل أنبياء كثير، وما غلبت حجتهم قط»[1]

وللردود الضعيفة مفاسد كثيرة ومتنوعة، منها توهم المخالفين أن الحق وأهله ضعاف الحجة، عاجزون عن إقامة البراهين، مما يزهدهم في الحق أو ينفرهم من اعتناقه من جهة، ويزيد من تمسكهم بالباطل وعدم تركه أو التحول عنه من جهة أخرىٰ، وهكذا يصير الرد الضعيف فتنة يستعاذ بالله من مثلها، وتندرج في عموم قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةٗ لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا فِتۡنَةٗ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾

ولا يخفىٰ أن القائم بالرد إذا كان ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيخشىٰ أن يستغل من يرد عليه ضعفه، وينجح في إضلاله، مثلما يخاف علىٰ «الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجًا قويًا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره

(١) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٥.

ويضر المسلمين بلا منفعة»[١]. وهذا الذي يرد علىٰ المخالفين بأدلة ضعيفة أو فاسدة أشبه بمن «جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان، وأوهمهم أن هذا يدخل في حقيقة الإيمان، فصار ما عرفه أولئك من كذب هؤلاء وعدوانهم مما يوجب القدح فيما ادعوه من إيمانهم»[٢]

وللإمام مالك أقوال ومواقف مهمة في هذا الصدد، منها أنه منع أن يرد علىٰ أهل البدع إلا من كان عالما عارفا بما يقولون، معللا ذلك بقوله «فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ، فيمضوا علىٰ خطئه، أو يظفروا منه بشيء، فيطغوا ويزدادوا تماديا علىٰ ذلك»[٣] كذلك لما سئل عن مناظرة أهل البدع فقال «أما للمستبحر فنعم، وأما غيره فلا، لأن ذلك وهن في الدين»[٤]

وثمة قصة تشهد لهذا التخوف والاحتياط حصلت مع أحد أئمة المالكية المتقدمين الكبار وهو محمد بن سحنون[٥]، حيث دخل رجل من أصحابه بمصر حمامًا، عليه رجل يهودي «فتناظر معه الرجل فغلبه اليهودي، لقلة معرفة الرجل. فلما حج محمد بن سحنون صحبه الرجل، فلما دخل مصر، قال له: امض بنا، أصلحك الله، الىٰ الحمام الذي عليه اليهودي. فلما دنا خروج محمد، سبقه الرجل. وأنشب المناظرة مع اليهودي، حتىٰ حانت الصلاة. فصلىٰ محمد الظهر، ثم رجع معه الىٰ المناظرة، حتىٰ كانت العصر، فصلاها. ثم كذلك العشاء، ثم الىٰ العشاء الآخرة، ثم الىٰ الفجر، وقد اجتمع الناس وشاع الخبر بمصر، الفقيه المغربي يناظر اليهودي، فلما كانت صلاة الفجر انقطع اليهودي، وتبين له الحق وأسلم. فكبّر الناس وعلت أصواتهم. فخرج محمد وهو يمسح العرق عن وجهه، وقال لصاحبه: لا جزاك الله خيرًا. كاد أن يجري علىٰ يديك فتنة عظيمة. تناظر

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٣، ١٧٤

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/ ٣٦٢.

(٣) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٣٩.

(٤) السكوني: عيون المناظرات ص٢٠٥، تحقيق سعد غراب.

(٥) انظر د. خالد السبت: فقه الرد علىٰ المخالف ص١٦٦.

يهوديًا، وأنت بضعف، فإن ظهر عليك اليهودي، لضعفك، افتتن من قدر الله فتنته»[١]

ومن المفاسد الأخرىٰ للردود الضعيفة، أنها كانت سببا في ظهور البدع والضلالات، حتىٰ إنه ليمكن القول بأن «من أعظم أسباب بدع المتكلمين من الجهمية وغيرهم، قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين، فإنهم يناظرونهم، ويحاجونهم، بغير الحق والعدل لينصروا الإسلام، زعموا بذلك، فيستطيل عليهم أولئك، لما فيهم من الجهل والظلم، ويحاجونهم بممانعات ومعارضات، فيحتاجون حينئذ إلىٰ جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول، والظلم والعدوان لإخوانهم المؤمنين بما استظهر عليهم أولئك المشركون، فصار قولهم مشتملًا علىٰ إيمان وكفر، وهدىٰ وضلال، ورشد وغي، وجمع بين النقيضين»[٢]

ولعل مناظرة الجهم بن صفوان مع السمنية المنكرين لوجود الله مثال واضح في هذا الصدد، وقد ذكر الإمام أحمد أن الجهم بنىٰ حججه واستدلاله علىٰ وجود الله في تلك المناظرة علىٰ أقيسة وأصول باطلة، حاول طردها فيما بعد، ومن أجلها «تأول القرآن علىٰ غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله كان كافرا، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشرا كثيرا»[٣]

ومن الآثار السيئة للردود الضعيفة أيضا أنها تسببت في تسلط أهل الباطل وتجرئهم علىٰ نصرة باطلهم، اعتمادا علىٰ ما يقرره الرادون عليهم من أصول خاطئة، يلزمونهم بها، ثم يرتبون عليها أصولا وآراء فاسدة، وهذا التكلم بلا علم في الشرعيات أو العقليات، ومحاولة نصر الشرع بالعقول الناقصة والأقيسة الفاسدة «جرأ الملحدين اعداء الدين عليه، فلا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا»[٤]

---

(١) القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٤/ ٢١٥.

(٢) ابن تيمية: التسعينية ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) أحمد بن حنبل: الرد علىٰ الجهمية والزنادقة ص٩٧.

(٤) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٧٣.

وثمة نماذج كثيرة من هذا التسلط في أبواب الاعتقاد المختلفة لا بأس أن نذكر بعضها فيما يلي:-

١- ترتبت لوازم عديدة من جراء تعويل المتكلمين علىٰ دليل الحدوث في إثبات وجود الله، وما بني عليه هذا الدليل من مقدمات، واستخدامه في الرد علىٰ الدهرية والملحدين، لا سيما أن هذا الدليل يعتبر من أصول علم الكلام البارزة، والتي من أجلها ذمه السلف والأئمة، وبه استطالت الدهرية علىٰ نفر من متكلمة أهل الملل، وعجزوهم عن إثبات كون الله تعالىٰ يحدث شيئا لا العالم ولا غيره[١]، مع أن المتأمل لدليل الحدوث وطريقة بنائه، يدرك ما فيه من أخطاء وإشكالات، فضلا عما ترتب عليه من نفي صفات الله، ونفي أفعاله القائمة به، وهذه الطريقة في الاستدلال قد «أوجبت من بدع الجهمية ما هو معروف عند سلف الأمة، وسلطت بذلك الدهرية علىٰ القدح فيما جاءت به الرسل عن الله، فلا قامت بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين»[٢].

ومن أشهر الأصول التي قررها المتكلمون واعتمدوا عليها في استدلالهم علىٰ وجود الله، الأصل القائل بأن ما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهو أصل غير صحيح، وبه استطالت عليهم الفلاسفة «بسبب غلطهم في هذا الأصل الذي جعلوه أصل دينهم، ولو اعتصموا بما جاء به الرسول لوافقوا المنقول والمعقول، وثبت لهم الأصل؛ ولكن ضيعوا الأصول فحرموا الوصول؛ والأصول اتباع ما جاء به الرسول»[٣]

ومن الخطأ الشديد أيضا ما ظنه بعض المتكلمين: أنه لا يمكن إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع إلا بدليل الحدوث، وما ترتب عليه من نفي الصفات كليا أو جزئيا، وأن الإسلام لا يقوم إلا بهذا النفي، وأن الدهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم إلا بهذا الطريق، وكل هذا خطأ بين، بل إن هذه

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٢/ ٢٢٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٣٠٤.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ١٥٧.

الطريقة زادت الفلاسفة إغراء، وأوجبت لهم حجة عجز هؤلاء عن دفعها إلا بالمكابرة التي لا تزيد الخصم إلا قوة «فكان ما جعلوه أصلا للدين، وشرطًا في معرفة الله تعالىٰ منافيًا للدين، ومانعًا من كمال معرفة الله، وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية هي في الحقيقة علىٰ نقيض مطلوبهم أدل»(١)

٢- كذلك فإن الردود الكلامية المبنية علىٰ الإسراف في تأويل الصفات أدت إلىٰ تسلط متأولي باب توحيد الألوهية وتأويل السمعيات(٢)، لأن نصوص الصفات كالعلو مثلا من الوضوح والكثرة، حتىٰ إن فيلسوفا مثل ابن رشد قد اعترف أنه إذا «سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولا، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابها، لأن الشرائع كلها مبنية علىٰ أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلىٰ النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي حتىٰ قرب من سدرة المنتهىٰ، وجميع الحكماء قد اتفقوا أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع علىٰ ذلك»(٣)

ومن مفاسد تأويلات الفرق الكلامية في مواجهة بعضها البعض ما اشتملت عليه من تحريف للكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة، وتناقض المعاني، ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها، إضافة إلىٰ أن من «فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقىٰ في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها، كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه»(٤)

ثم إن هذه التأويلات تفتح باب تسلط الدهرية المنكرين للقيامة ولمعاد الأبدان بحجة أنه «إذا جاز لكم أن تتأولوا ما ورد في الصفات، جاز لنا أن نتأول

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٢/ ٢٠٣.

(٢) انظر ابن القيم الصواعق المرسلة ٢/ ٤٠١، ٧١٢.

(٣) ابن رشد: الكشف عن مناهج الأدلة ص١٤٥.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٣/ ٢٦٥.

ما ورد في المعاد»[1] ومن المعروف أن تأويلات الشيعة المخالفة للسنة كانت الباب الذي دخل منه القرامطة الباطنية، كما أن أقوال المتكلمين التي تخالف السنة هي الباب الذي دخل منه هؤلاء الملاحدة الجهمية[2]

٣- وفي باب النبوات وجد من المتكلمين من قرروا دلائل النبوة، لكنهم في طيات ذلك «أوردوا من الشبهات والشكوك والمطاعن علىٰ دلائل النبوة ما يبلغ نحو ثمانين سؤالا، وأجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جوابا في المسائل الظنية، بل هي إلىٰ تقرير شبه الطاعنين أقرب منها إلىٰ تقرير أصول الدين، وهم كما مثلهم الغزالي وغيره بمن يضرب شجرة ضربا يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها»[3]

٤- كذلك فإن تقصير نفر من المنتسبين للسنة في المعرفة بالأدلة النقلية والعقلية كان سببا في تسلط النفاة، وهذا التقصير مرده تارة إلىٰ عدم المعرفة بمعاني نصوص الكتاب والسنة، وتارة إلىٰ عدم التمييز بين النصوص الصحيحة من غيرها، وتارة إلىٰ عدم رد «ما يناقضها ويعارضها مما يسميه المعارضون لها العقليات ومعلوم أن العلم إنما يتم بصحة مقدماته، والجواب عن معارضاته ليحصل وجود المقتضي وزوال المانع، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله: معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلي من حفظه، وكثير من المنتسبين إلىٰ السنة المصنفين فيها لا يعرفون الحديث ولا يفقهون معناه»[4]

٥- قام نفر من المنتسبين للعلم في القديم والحديث برد بعض المعارف الطبيعية والرياضية التي قال بها الفلاسفة وهي -في مجملها- معارف صحيحة

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٥٢، وانظر التدمرية ص٤٠.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢٨٦.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ١/ ٢٤٣.

(٤) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

لا شيء في الشرع يخالفها، ومثل هذا الرد الخاطئ فتح باب الشكوك والأراجيف لدىٰ البعض، وجعلهم يظنون أن الدين يعادي المعارف العقلية الثابتة[(١)].

وقد أشار أبو حامد الغزالي لهذا المسلك الذي صدر ممن وصفه بصديق للإسلام جاهل «ظن أن الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب إليهم. فأنكر جميع علومهم، وادعىٰ جهلهم فيها، حتىٰ أنكر قولهم في الكسوف والخسوف، وزعم أن ما قالوه علىٰ خلاف الشرع، فلما قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع، لم يشك في برهانه، ولكن اعتقد أن الإسلام مبني علىٰ الجهل وإنكار البرهان القاطع، فازداد للفلسفة حبًا وللإسلام بغضًا، ولقد عظم علىٰ الدين جناية من ظن أن الإسلام ينصر بإنكار هذه العلوم، وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والإثبات، ولا في هذه العلوم تعرض للأمور الدينية»[(٢)]

وإجمالا يمكن القول بأن الردود الضعيفة التي قدمها كثير من المتكلمين لم تحقق أي مصلحة معتبرة، بل حصل من جرائها خلل كبير، وأصحابها «لا للإسلام نصروا، ولا لعدوه كسروا»[(٣)] ومن أهم أسباب خطئهم: ضعف معرفتهم وخبرتهم بأقوال الصحابة والتابعين وأقوال أئمة المسلمين في مسائل أصول الدين[(٤)]، ولقد كانت هذه الردود الضعيفة فتنة لطائفتين من الناس:-

الأولىٰ: طائفة الفلاسفة القائلين بقدم العالم، والذين ناظروا المتكلمين، ولم يجدوا ما يبطل شبهتهم، فاعتقدوا أنهم غلبوا المتكلمين وأهل الملل مطلقا، لاعتقادهم الفاسد أنه ليس لأئمة الملل قول إلا قول هؤلاء المتكلمين[(٥)]، ومع أنه لا يشك منصف أن فرق أهل الكلام مع بدعهم وضلالهم أقرب إلىٰ دين الإسلام

---

(١) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ١/ ١٩٧.

(٢) الغزالي: المنقذ من الضلال ص٢٥.

(٣) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص١٦٣.

(٤) ابن تيمية: الصفدية ٢/ ٢٦٨.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ١٦٧، وانظر مجموع الفتاوىٰ ٩/ ٢٧٨.

من الفلاسفة، لكن غالب هؤلاء المتكلمين «ناظروهم مناظرة فاسدة سمعا وعقلا، فلا هم عرفوا دين الإسلام في كثير من المسائل التي نازعوهم فيها، بل صاروا يضيفون إلىٰ دين الإسلام ما ليس منه، ولا قالوا في الاستدلال والجواب عن معارضيهم ما هو حق، بل ردوا باطلا بباطل، وقابلوا بدعة ببدعة. لكن باطل الفلاسفة أكثر، وهم أعظم مخالفة للحق المعلوم بالأدلة الشرعية والعقلية في الأمور الإلهية والدينية من أولئك المبتدعين من أهل الكلام، ولكن ضعف معرفة هؤلاء المتكلمين بالحق وأدلته سلطت أولئك، كالجند الفساق إذا قاتلوا عسكر الكفار قتالا لم يكونوا فيه بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء، وكان ذلك مما يسلط الكفار عليهم، وإن غلبوهم بالفجور والظلم أديلوا عليهم، فإن البغي مصرعه وخيم، والعدل واجب لكل أحد علىٰ كل أحد في كل حال»[1]

والطائفة الثانية الذين كانت طريقة المتكلمين وردودهم الضعيفة فتنة لهم: هم الملاحدة، حيث كان من أسباب افتتان طوائف منهم «تقصير من جادلهم عن نصر الحق، ودخوله في نوع من الباطل، إما في باطل وافقوه عليه وجعلوه حجة لهم عليه في مكان آخر كنفي الصفات، وإما من باطل نازعوه فيه وبينوا بطلانه كترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح، وإما تقصيره في الحق. تارة يقصر في معرفة ما جاءت به الرسل، وتارة يقصر في إقامة الحجة علىٰ منازعه، فتقصيره في تصور الحق، وبيان الحجة علىٰ التصديق به، مما سلط أولئك الملحدين»[2]

وتبقىٰ الطريقة الصحيحة في هذه الأبواب الكبرىٰ من أصول الدين هي طريقة سلف الأمة، والتي لا يمكن إفحام الدهرية من الفلاسفة وغيرهم إفحاما تاما في هذا الباب إلا من خلالها، وإذا تدبر العاقل مقالات الفرق المختلفة «تبين له أن إثبات الصانع وإحداثه للمحدثات لا يمكن إلا بإثبات صفاته وأفعاله، ولا تنقطع الدهرية من الفلاسفة وغيرهم قطعًا تامًا عقليًا لا حيلة لهم فيه، إلا علىٰ

(١) ابن تيمية: الصفدية ٢/ ٣٢٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧٨.

طريقة السلف أهل الإثبات للأسماء والأفعال والصفات، وأما من نفىٰ الأفعال أو نفىٰ الصفات، فإن الفلاسفة الدهرية تأخذ بخناقه، ويبقىٰ حائرا شاكا مرتابا مذبذبا»[1]

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٣٧٥.

١١٧- بعض الرادين على الباطل تكون خبرتهم بمذاهب المنحرفين خبرة مفصلة، وخبرتهم بالحق والسنة خبرة مجملة، فيلحق كلامهم خلل وإشكالات عديدة

وقد برزت هذه الظاهرة قديما لدىٰ جماعة ممن خبروا الفرق الكلامية والمعارف الفلسفية خبرة جيدة ومفصلة، لكن معرفتهم بالحديث والسنة وأقوال السلف لم تكن بذاك القدر الكافي من التفصيل، فحدثت إشكالات عدة، سواء في مجال الرد، أو تقرير المعتقد الحق في مسائل النزاع.

وقد اعتبر ابن تيمية هذا المأخذ من أهم أسباب وقوع الإشكالات لدىٰ عدد من الشخصيات الشهيرة أمثال الأشعري، والشهرستاني، والغزالي، فأما الأشعري فكانت «خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة؛ فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة، كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك»[(١)]

والأمر نفسه يصدق علىٰ الشهرستاني والذي يعتبر كتابه «أجمع من أكثر الكتب المصنفة في المقالات وأجود نقلا، لكن هذا الباب وقع فيه ما وقع.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٠٤، ٢٠٥ وانظر درء التعارض ٧/ ٤٦٢.

ولهذا لما كان خبيرا بقول الأشعرية وقول ابن سينا ونحوه من الفلاسفة، كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين، وأما الصحابة والتابعون وأئمة السنة والحديث، فلا هو ولا أمثاله يعرفون أقوالهم، بل ولا سمعوها علىٰ وجهها بنقل أهل العلم لها بالأسانيد المعروفة، وإنما سمعوا جملا تشتمل علىٰ حق وباطل. ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجودة في مصنفاتهم الثابتة بالنقل عنهم، وجد من ذلك ما يخالف تلك النقول عنهم. وهذا من جنس نقل التواريخ والسير، ونحو ذلك من المرسلات والمقاطيع وغيرهما، مما فيه صحيح وضعيف»[١]

وأما الغزالي فيقر ابن تيمية بخبرته بالفلسفة وعلم الكلام، لكنه يرىٰ أنه «تكلم بحسب ما بلغه عن السلف، وما فهمه وعلمه مما يحمد ويذم، ولم تكن خبرته بأقوال السلف وحقيقة ما جاء به الرسول ﷺ كخبرته بما سلكه من طرق أهل الكلام والفلسفة، فلذلك لم يكن في كلامه من هذا الجانب من العلم والخبرة ما فيه من الجانب الذي هو به أخبر من غيره»[٢]

وفي العصر الحديث نجد أمثلة عديدة لتلك الظاهرة لدىٰ الكثيرين، ممن يتصدون للرد علىٰ الأديان الأخرىٰ، كاليهودية والنصرانية، أو علىٰ المذاهب الفكرية والفلسفية المعاصرة كالعلمانية والحداثة والرأسمألية والإلحاد وما أشبه ذلك، وتكون معرفتهم بتلك المذاهب جيدة وعميقة، لكن التأصيل الشرعي ليس بذاك، ومن هنا تقع إشكالات وتأويلات كثيرة لبعض الأحكام الشرعية والنصوص الواضحة في دلالتها، ومن ذلك: تبني بعض المعاصرين للقول بالتطور الموجه في سياق الرد علىٰ نظرية دارون، أو تأويل أشراط الساعة، أو المعجزات الحسية في سياق الرد علىٰ الاتجاهات المادية الحديثة، أو نفي بعض الحدود الثابتة كحد الرجم والردة في مقابلة موجة الانبهار بالغرب وقيم الحداثة.

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٦/ ٣٠٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ١٦٦.

١١٨- لا تلازم بين القدرة على إفحام الخصوم، وبين إثبات الحق والبرهنة عليه، ولابد من الجمع بين هدم الباطل، وتأسيس الحق وترسيخه

فالقدرة علىٰ الهدم شيء، والقدرة علىٰ البناء والتأسيس شيء آخر، وقد يبرع الإنسان في هدم أدلة المخالفين، لكنه يعجز عن إثبات الحق، وإقامة الأدلة علىٰ صحته.

ومن الممكن جدا أن يقتدر المرء -بنوع من البراعة في الجدل- علىٰ إفحام الخصم وإحراجه، لكن ذلك لا يعني أنه أثبت الحق أو برهن عليه، وفرق بين إحراج الخصوم وإثبات الحقائق، وبعبارة أخرىٰ: فإن من الممكن إفحام الخصم أو إحراجه، لكن ذلك لا يثبت حقا، ولا يورث إيمانا ويقينا.

ولعل المطالع لتعريفات الجدل يجدها في مجملها تركز علىٰ إفحام الخصم، أكثر من إظهار الحقائق وإثباتها، ومن ذلك تعريفه بأنه «القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم، وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان» وقيل إنه «دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه»[1]

(١) الجرجاني: التعريفات ص٧٤,

ومن هذا المنطلق فقد نجد مجادلا جيدا أو مناظرا بارعا، يحسن إحراج الخصوم وبيان فساد أقوالهم، فإذا ما انتقل إلىٰ ميدان التأصيل للمعتقد الصحيح، لم يكن علىٰ نفس القدر من الإجادة، مما يجعل من الضروري الجمع والتوازن بين المسارين، أي المعرفة المفصلة بالحق، والقدرة المتميزة علىٰ هدم الباطل.

ولأهل العلم أقوال عديدة[1] في التنبيه علىٰ هذا المأخذ، وبيان أن الهدم سهل، لكن العبرة بالبناء والتأسيس للمعتقد الحق وإقامة البراهين عليه، وكما قال الراغب الأصقهاني فإن «سبيل إنكار الحجة والسعي في إفسادها، أسهل من سبيل المعارضة بمثلها والمقابلة لها، ولهذا يتحرىٰ الجدل الخصيم أبدًا بالدفاع لا المعارضة بمثلها، وذلك أن الإفساد هدم وهو سهل، والإتيان بمثله بناء وهو صعب، فإن الإنسان كما يمكنه قتل النفس الزكية وذبح الحيوانات وإحراق النبات، ولا يقدر علىٰ إيجاد شيء منها، يمكنه إفساد حجة قوية بضرب من الشبه المزخرفة، ولا يمكنه الإتيان بمثلها، ولأجل ما قلنا دعا الله ﷻ الناس في الحجج إلىٰ الإتيان بمثلها، لا إلىٰ السعي في إفسادها»[2]

وليست القدرة علىٰ الغلبة في المناظرة، أو التمكن من إفحام الخصم الضعيف من خلال الاستعانة بفنون الجدل وأساليبه الملتوية، دليلا يكفي -وحده- لإثبات صحة مقالة ما، ولعل مناظرات المتكلمين، وردودهم علىٰ بعضهم البعض خير شاهد علىٰ ذلك، وكما قال السمعاني، فإنه «ما من كلام تسمعه لفرقة منهم، إلا ولخصومهم عليه كلام يوازيه أو يقاربه، فكل بكل معارض، وبعض ببعض مقابل، وإنما يكون تقدم الواحد منهم وفلجه علىٰ خصمه بقدر حظه من البيان، وحذقه في صناعة الجدل والكلام، وأكثر ما يغلب ببعضهم بعضا إنما هو إلزام من طريق الجدل علىٰ أصول لهم، ومناقضات علىٰ أقوال حفظوها عليهم، فهم يطالبونهم بعودها وطردها، ومن تقاعد عن ذلك سموه من طريق الجدل منقطعا، وجعلوه مبطلا، وحكموا بالفلج لخصمه، والجدل لا يتبين به حق، ولا تقوم به

(١) انظر د. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٣٧٢، ٤٩١، ٤٩٢.

(٢) الراغب الأصفهاني: الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة ص١٨٨.

حجة، وقد يكون الخصمان علىٰ مقالتين مختلفتين كلتاهما باطلة ويكون الحق في ثالثة غيرهما، فمناقضة أحدهما صاحبه لا تصحح مذهبه، وإن أفسد به قول خصمه، لأنهما مجتمعان في الخطأ مشتركان فيه»[(1)]

وهذا المأخذ هو الذي جعل عددا من أئمة السلف يمتنعون عن مجادلة هؤلاء المولعين بالجدل والخصومات، ومن هذا القبيل[(2)] أن عبد الرزاق رفض مجادلة أحدهم معللا ذلك بأن «القلب ضعيف، والدين ليس لمن غلب»[(3)] وعن الإمام مالك أنه كان يعيب الجدال في الدين، ويقول «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل، أرادنا أن نرد ما جاء به جبريل إلىٰ النبي ﷺ»[(4)] وقال ابن عقيل «إذا كان أحد الخصمين أقوىٰ في الجدل من الآخر، لم يكن في استعلاء الأقوىٰ دليل علىٰ قوة مذهبه»[(5)]

---

(١) أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأصحاب الحديث ص٧٢، ٧٣.

(٢) انظر د. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٣٧٣

(٣) ابن بطة: الإبانة ٢/٤٤٦.

(٤) الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث ص٥.

(٥) ابن عقيل: الواضح في أصول الفقه ١/٥١٣.

١١٩- من أكثر الناس معرفة بعيوب معتقد أو مذهب ما: من كان معتنقا له ثم فارقه

والعلة في ذلك أن من اعتنق عقيدة أو مذهبا ما، وبقي فيه زمانا يتأتىٰ له -غالبا- أن يعرف من أصول المذهب وآرائه، وتفاصيله وأسراره، ومؤلفاته ورجاله، وطرقه في الاستدلال، وأساليبه في نشر المذهب واجتذاب الأتباع، ما لا يدركه بنفس القدر من يتعرف علىٰ المذهب من الخارج، مقتصرا علىٰ قراءة كتبه، أو مشافهة أتباعه.

وتزداد درجة المعرفة بطول المكث في المذهب، وتدرج الشخص في مراتبه، أما إذا وصل لمرتبة الترؤس فيه، وصنف وناظر، وأصبح له تلاميذ وأتباع، فمثل هذا كنز ثمين في الوقوف علىٰ حقيقة معتقد أو مذهب ما، والمعرفة بخباياه.

ولهذا تكون صدمة أتباع الدين أو المذهب -إذا فارق رأس كبير مذهبهم- صدمة مروعة، وكثيرا ما يسبب ذلك ثلمة يصعب سدها، ومن ثم يلجئون لسلاح التشويه، وإثارة الأراجيف.

ومما يستشهد به هنا ردة فعل اليهود علىٰ إسلام عبد الله بن سلام ﵁، فحينما أسلم قال للرسول ﷺ «يا رسول الله، إن اليهود قوم بهت، وإنهم إن

يعلموا بإسلامي قبل أن تسألهم يبهتوني، فجاءت اليهود، فقال النبي ﷺ: «**أي رجل عبد الله فيكم**». قالوا: خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، قال: «**أرأيتم إن أسلم عبد الله بن سلام**». فقالوا: أعاذه الله من ذلك، فخرج عبد الله، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، فقالوا: شرنا وابن شرنا، وانتقصوه، قال: فهذا الذي كنت أخاف يا رسول الله»[١]

وقريب من هذا -مع الفارق بالطبع- أن المعتزلة لما ترجموا في كتب طبقاتهم لأبي الحسن الأشعري، ذكروا أنه كان يقرأ علىٰ أبي علي الجبائي، ثم خالفه -وهذه معلومة صحيحة- لكنهم فسروا سبب تلك المخالفة بأن «أكثر كلامه يدل علىٰ أنه لا يعتقد، وأنه كان صاحب دنيا»[٢] وهي دعاوىٰ باطلة لا دليل عليها، ومثلها أيضا ما ذكره بعض خصوم الأشعري في تعليل رجوعه عن الاعتزال أنه «مات له قريب من الذكور أو الإناث، فتاب لئلا يمنعه الحاكم من الميراث، وقال آخرون إنما فارق مذاهب المعتزلة لما لم يظفر عند العامة بسمو المنزلة»[٣] وقد رد ابن عساكر علىٰ تلك الدعاوىٰ وبين بطلانها[٤].

ومن المعتاد أن من يفارق مذهبا يكثر من الرد عليه، وربما اشتد في ذلك، لعلمه بمدىٰ الانحراف في مذهبه القديم، وتحذيرا للناس منه، أو تكفيرا عن المدة التي قضاها داخل المذهب، ولا شك أن «من نشأ في المعروف لم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند من علمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم؛ ولهذا يوجد عند الخبير بالشر وأسبابه، إذا كان حسن القصد . . . من الاحتراز عنه، ومنع أهله، والجهاد لهم ما ليس عند غيره»[٥]

---

(١) رواه البخاري (٤٤٨٠)

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص٣٩٢.

(٣) ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص٣٨١.

(٤) المصدر السابق ص٣٨١، ٣٨٢.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٠١.

ومن نماذج ذلك شدة نعيم بن حماد في الرد علىٰ الجهمية، ومن أسبابها أنه كان جهميا وكان عارفا بهم، ومما نقل عنه قوله «أنا كنت جهميا، فلذلك عرفت كلامهم، فلما طلبت الحديث، عرفت أن أمرهم يرجع إلىٰ التعطيل»(١)

ولعل أبا الحسن الأشعري من أبرز النماذج في هذا الباب، حيث استأثرت الردود علىٰ المعتزلة بالنصيب الأوفر من تصانيفه في الردود، لأنه «كان من المعتزلة، وبقي علىٰ مذهبهم أربعين سنة يقرأ علىٰ أبي علي الجبائي، فلما انتقل عن مذهبهم كان خبيرا بأصولهم، وبالرد عليهم، وبيان تناقضهم»(٢) ولهذا فقد كان الأشعري «أعلم بمقالتهم، وما نقلوه عن مخالفيهم من قول غيرهم، لأنه كان منهم، وبقي علىٰ مذهبهم أربعين سنة، ثم انتقل إلىٰ نحو من مذهب ابن كلاب وما يقاربه من مذهب أهل السنة والحديث، ولهذا يوجد علمه بمقالات المعتزلة علما مفصلا»(٣)

ومن كتب الأشعري في الرد علىٰ المعتزلة بصفة خاصة -كما ذكر هو نفسه- كتاب «في خلق الأعمال» نقض فيه اعتلالات المعتزلة والقدرية في خلق الأعمال، وكشف عن تمويههم في ذلك، وكتاب آخر كبير في الاستطاعة علىٰ المعتزلة نقض فيه استدلالاتهم علىٰ أنها قبل الفعل ومسائلهم وجواباتهم، وكتاب كبير في الصفات تكلم فيه علىٰ أصناف المعتزلة والجهمية ورد فيه علىٰ كل من أبي الهذيل العلاف ومعمر والنظام والفوطي وعلىٰ من قال بقدم العالم، وكتاب في جواز رؤية الله بالأبصار نقض فيه جميع اعتلالات المعتزلة في نفيها وإنكارها وإبطالها»(٤).

كذلك ألف الأشعري كتبا مفردة، رد فيها علىٰ بعض شيوخ الاعتزال، ومن ذلك كتاب كبير نقض فيه الكتاب المعروف بالأصول علىٰ محمد ابن عبد الوهاب

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٤١٩/١٥، والذهبي سير أعلام النبلاء ٥٩٧/١٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٩٩/١٣.

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢٢٣/١، ٢٢٤.

(٤) انظر ابن عساكر: تبيين كذب المفتري ص١٣١.

الجبائي، وكتاب آخر كبير نقض فيه الكتاب المعروف بنقض تأويل الأدلة علىٰ البلخي في أصول المعتزلة[(١)]، وقد وصل الحال بالأشعري أن ألف كتابا يرد علىٰ نفسه، وينقض فيه كتابا سابقا له قبل أن يتحول من مذهب عقدي لآخر، واسم هذا الكتاب: الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات، وهو من أكبر كتبه نقض فيه كتابا له ألفه حينما كان معتزليا، وذكر أنه لم يؤلف لهم كتاب مثله، ثم لما أبان الله سبحانه له الحق رجع عنه فنقضه وأوضح بطلانه[(٢)].

وعلىٰ الجانب المقابل من ردود الأشعري علىٰ المعتزلة، فإن منظر المعتزلة الأبرز القاضي عبد الجبار كان حريصًا علىٰ تتبع أقوال المذهب الأشعري عَلىٰ سبيل الخصوص، ومولعا بالرد عليه ونقضه، وبرز ذلك بوضوح في كتبه، حيث خص الكلابية والأشعرية بفصول في الرد عليهم بالتفصيل مقارنة بالمذاهب الأخرىٰ، ولعل من أبرز الأسباب وراء ذلك أنه كان أول مره علىٰ مذهب الأشعري، ثم تحول عنه لمذهب المعتزلة[(٣)]، كما قال الحاكم الجشمي «كان يذهب في الأصول مذهب الأشعرية، وفي الفروع مذهب الشافعي، فلما حضر المجالس وناظر عرف الحق وانقاد»[(٤)].

وفي ميدان الرد علىٰ الأديان المحرفة نجد أن «من أخبر الناس بمقالاتهم من كان من علمائهم، وأسلم علىٰ بصيرة بعد الخبرة بكتبهم ومقالاتهم»[(٥)] وفي كتابات مسلمة أهل الكتاب والمهتدين للإسلام شواهد كثيرة تدل علىٰ ذلك[(٦)].

---

(١) المصدر السابق ص١٣٠.

(٢) المصدر السابق ص١٣١.

(٣) انظر صناعة التفكير العقدي ص٤٣١، ٤٣٢.

(٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص٣٦٦.

(٥) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٨٨.

(٦) انظر د. محمد السحيم: مسلمو أهل الكتاب وأثرهم في الدفاع عن القضايا القرآنية ص٨٣٤.

١٢٠- عدم العلم ليس علما بالعدم، وعدم الدليل لا يدل على عدم الوجود

ومعنىٰ ذلك أن عدم علم الإنسان بأمر من الأمور، أو عدم ثبوت الدليل عنده علىٰ هذا الأمر لا يعد دليلا علىٰ عدم وجوده، لأن الشيء قد لا يثبت بدليل معين -عقلي أو حسي- لكنه قد يكون ثابتا بدليل نقلي، والدليل يجب فيه الطرد لا العكس، بمعنىٰ أنه يلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه العدم، أي عدم المدلول عليه[١].

وهذه القاعدة تقرر حقيقة مهمة من حقائق الواقع البشري، يغفل عنها كثير من الناس، فيقعون بسبب ذلك في أخطاء جسيمة، حيث ينفون وجود أشياء في الواقع لمجرد أنهم بحثوا عنها فلم يجدوها، أو لمجرّد أنهم لا يعلمون بها، أو لأن حواسهم لم تدركها! متغافلين عن أن الإنسان عاجز عن الإحاطة التامة، ومن ثم لا يصح له أن يحكم علىٰ شيء بعدم الوجود لمجرد أنه لم يعلمه، أو لم يحس به في الواقع[٢]

---

(١) انظر عبد الرحمن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ص٣٥١، ود. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ٢/ ٧٠٥، ومنهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/ ٧٠٠.

(٢) انظر عبد الرحمن حبنكة الميداني: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ص٣٥١

ومن المغالطات المنطقية، ما يعرف بمغالطة الاحتكام إلىٰ الجهل، وفيها يتم الجزم بأن شيئا ما هو باطل، ما دام أحد لم يثبت بالدليل أنه حق، فيؤخذ غياب الدليل مأخذ الدليل، ويتم التذرع بغياب المعلومات دليلا علىٰ بطلان الشيء[1].

ومن الملاحظ أن كثيرا من الخطأ والمجازفة في الأحكام «يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه»[2] وأكثر الاختلاف الذي وقع بين الأمة هو من هذا النوع، بمعنىٰ «أن يكون كل واحد من المختلفين مصيبا فيما يثبته، أو في بعضه، مخطئا في نفي ما عليه الآخر، كما أن القارئين كل منهما كان مصيبا في القراءة بالحرف الذي علمه، مخطئا في نفي حرف غيره؛ فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات، ... ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض؛ لأن مضمون الضرب: الإيمان بإحدىٰ الآيتين والكفر بالأخرىٰ -إذا اعتقد أن بينهما تضادا- إذ الضدان لا يجتمعان»[3]

ولهذه القاعدة فائدة كبيرة في بيان بطلان دعاوىٰ من ينفون شيئا من الغيبيات التي جاء بها الشرع بحجة أنه لا دليل في الحس يثبتها، حيث يرد عليهم بأن «عدم شهادة الحس لا تنفي ثبوت ما لم يشهده، ولو كان ما لم يشهده الإنسان بحسه ينفيه؛ لبطلت المعقولات والمسموعات، وقد قال ﷻ: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾؛ فإذا كان المكذب بما لم يعلمه بوجه من الوجوه مذمومًا في الشرع، كما هو مخالف للعقل؛ فكيف بالمكذب بما لم يعلمه بحسه فقط؟! وإذا كان عدم العلم ليس علمًا بالعدم؛ فكيف يكون عدم الإحساس علمًا بالعدم؟!»[4]

---

(١) انظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٢٣٩، ويوسف صامت: رجل القش ص٤٥.

(٢) ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٤٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٤٥.

(٤) ابن تيمية: مسألة حدوث العالم، ص٦٥.

وقد عاب الله تعالىٰ علىٰ الكفار أنهم: ﴿كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩]، ويدخل في هذا الذم الماديون الذين يكذبون بالجن والملائكة وأثر العين وغيرها من الغيبيات، مع أن المنهج العلمي لا يقتضي ذلك، لكن لما لم يجد هذا المادي في تخصصه ما يوصله إلىٰ معرفة تلك الأمور، ظن أن ذلك يسوِّغ له إنكارها، مع أنه لا يقتضي سوىٰ التوقف والبحث عن طريق آخرَ يوصلُه إليه[1]، وموضع الإشكال، والمانع من تحصيلهم للعلم بتلك الغيبيات كما آمن بها المؤمنون، هو أنهم لم يطلبوا السبب الموجب للعلم بذلك «وإلا فلو سمعوا ما سمع أولئك، وقرأوا الكتب المصنفة التي قرأها أولئك تحصل لهم من العلم ما حصل لأولئك. وعدم العلم ليس علما بالعدم، وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، فهم إذا لم يعلموا ذلك لم يكن هذا علما منهم بعدم ذلك، ولا بعدم علم غيرهم به، بل هم كما قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾. وتكذيب من كذب بالجن هو من هذا الباب، وإلا فليس عند المتطبب والمتفلسف دليل عقلي ينفي وجودهم، لكن غايته أنه ليس في صناعته ما يدل علىٰ وجودهم، وهذا إنما يفيد عدم العلم لا العلم بالعدم»[2]

لكن يبقىٰ من المهم أن ننبه في ختام الكلام علىٰ هذه القاعدة إلىٰ أمرين:

الأول: أنه حدث خلاف بين أهل العلم «هل النافي عليه دليل أم لا» وقد ذهب الجمهور إلىٰ أنه يلزمه دليل مثل المثبت، وأنه كما لا يجوز للإنسان «أن يثبت شيئا إلا بعلم، فلا يجوز له أن ينفي شيئا إلا بعلم؛ ولهذا كان النافي عليه الدليل؛ كما أن المثبت عليه الدليل»[3]

الثاني: أن العلم بعدم الدليل قد يوجب العلم بعدم المدلول عليه، في الحالات التي يكون وجود المدلول عليه مستلزما لوجود الدليل، ومن ثم فإن عدم اللازم يدل علىٰ عدم الملزوم.

---

(١) انظر د. سعود العريفي: النقد التيمي للمنطق، دراسة وتقريب ص٢٤٧.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص١٠٠.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥١٤.

وأكثر ما يكون ذلك في عدم نقل ما تتوافر دواعي الخلق علىٰ نقله، لو كان قد وقع بالفعل، وفي حال عدم نقله نقلا عاما فإن ذلك دليل علىٰ عدم وقوعه أصلا، وبهذا يرد علىٰ من زعم مثلا أن في القرآن سورا لم تنقل إلينا، أو أن هناك من عارضوا القرآن، ولم تنقل معارضتهم إلينا[١].

وفي مجال الأحكام الشرعية يتعين استصحاب قاعدتين تكمل كل واحدة منهما الأخرىٰ، إحداهما أن عدم الدليل علىٰ حكم شرعي ما يستلزم عدم الحكم، والبقاء علىٰ الأصل، وكما ذكر البيضاوي فإن «فقد الدليل بعد التفحص البليغ يغلب ظن عدمه، وعدمه يستلزم عدم الحكم , لامتناع تكليف الغافل»[٢]

والقاعدة الأخرىٰ: أن عدم الدليل لا يدل علىٰ عدم الوجود، بمعنىٰ أن عدم الدليل لا يدل علىٰ العدم المطلق، والمجتهد الباحث عن الدليل قد لا يعثر عليه، فيصرح بعدم الدليل في المسألة. وتصريحه هذا لا يدل علىٰ عدم وجود الدليل البتة، لأنه قد يأتي من له غوص في البحث ونظر ثاقب، وقريحة متقدة فيعثر علىٰ الدليل[٣]. وفي ذلك يقول الغزالي «وما عثرت عليه لا يغلب علىٰ الظن عدم ما لم تعثر عليه؛ وعدم عثورك علىٰ الدليل لا يغلب علىٰ الظن عدم الدليل. وإن غلبه: فهو عذر في حقك لا يلزم الخصم الانقياد له»[٤]

---

(١) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد ٢/٧٠٧.

(٢) البيضاوي: منهاج الوصول ص٥١.

(٣) محمد عبد السلام عوام: الفكر المنهجي العلمي عند الأصوليين ص٢٠٢ - ٢٠٤.

(٤) الغزالي: شفاء الغليل ص٦٢٥.

١٢١- السؤال الخاطئ لا يجاب عنه، بل يفكك ويبين فساده

ونعني بذلك أن بعض الأسئلة التي يثيرها المبطلون، أو من لديهم بعض الشبهات، قد تكون خاطئة في أصلها، أو تكون محصورة في احتمالين كليهما خاطئ، وحينئذ لا نكون ملزمين بالإجابة عنها ابتداء، بل يجب أن تصحح أولا قبل الجواب، أو يذكر لها احتمالات أخرىٰ صحيحة غير ما افترضه المبطلون.

فمن سأل مثلا: عن طول الضلع الرابع للمثلث، أو عن اسم البنت التي ولدها ذكر[١]، أو عمن طبخ الطائرة، فكل تلك الأسئلة هي خاطئة في أصلها، ومتضمنة لتناقض داخلي، يجعلها بلا جواب، لأنها ليست بسؤال صحيح، ومن الخطأ أن يسلم المرء ابتداء بقبول طرح السؤال، ثم يفكر في جواب له، بل عليه من البداية أن يرفضه لتناقضه البين.

ومن المغالطات المشهورة: ما يسمىٰ بمغالطة السؤال المخادع، أو السؤال المشحون، أو السؤال الخاطئ، والمقصود بها: أن يطرح الشخص سؤالا يتضمن بطريقة خفية مقدمات غير صحيحة، بحيث يكون أي جواب يقدمه الطرف الآخر متضمنا اعترافا مسبقا بتلك المقدمات الخفية، كأن يسأل سائل: أما زلت تقيد ابنك بالسرير؟

---

(١) انظر عبد الله العجيري: شموع النهار ص١٥١.

فهذا السؤال مبني على مقدمة خاطئة، وهي أنك أصلا كنت تقيد ابنك، ثم هو يسألك أما زلت مستمرا على هذا الفعل أم لا، وسواء أجبت بالإثبات أو النفي، فقد اعترفت ضمنيا بأنك كنت تفعل ذلك من قبل(١).

والهدف من مثل هذه المغالطات تضليل الطرف الآخر، ليعترف دون أن يشعر بمقدمات لا يؤمن بها، وتصب في مصلحة خصمه، ومن ثم فإن التعامل الصحيح معها يقتضي استخراج المقدمات الخفية المشحونة بالمغالطة، وإنكار صحتها مباشرة، بحيث يسقط أي معنى للسؤال، لأن هذه الأسئلة في حقيقتها مركبة من سؤالين أحدهما يتبع الآخر، وكأن ملقي السؤال يقدم إجابة عن الأول، ثم يسألك عن الثاني بناء على جوابه الذي قدمه عن الأول(٢).

ومن الأسئلة الشهيرة التي يثيرها الشيطان في نفس المكلفين -وقد أخبر النبي ﷺ بوقوعها- سؤال من خلق الله؟ حيث قال ﷺ: «**لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئا، فليقل: آمنت بالله**»(٣)

ومن دلائل نبوته ﷺ أنه أخبر بحدوث ذلك عموما، كما أخبر بأن أبا هريرة سيأتيه من يسأله عن السؤال نفسه، فعن أبي هريرة، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**لا يزالون يسألونك يا أبا هريرة حتى يقولوا: هذا الله، فمن خلق الله؟**» قال: فبينا أنا في المسجد إذ جاءني ناس من الأعراب، فقالوا: يا أبا هريرة، هذا الله، فمن خلق الله؟ قال: فأخذ حصى بكفه فرماهم، ثم قال: قوموا قوموا صدق خليلي»(٤) وفي رواية أخرى عند مسلم عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**لا يزال الناس يسألونكم عن العلم حتى يقولوا: هذا الله خلقنا،**

(١) يوسف صامت: رجل القش ص٧٤.

(٢) المصدر السابق ص٧٤.

(٣) رواه مسلم (٢١٢)

(٤) رواه مسلم (٢١٥)

فمن خلق الله؟» قال: وهو آخذ بيد رجل، فقال: صدق الله ورسوله، قد سألني اثنان وهذا الثالث، أو قال: سألني واحد وهذا الثاني»[(١)]

ورغم فساد هذا السؤال في نفسه، وتضمنه لتناقض داخلي، فما زال الشيطان يوسوس به في نفوس الخلق قديما وحديثا، حتىٰ صار واحدا من أشهر الاعتراضات الإلحادية علىٰ المؤمنين بوجود الله، ومن أهم الشبهات العقلية للخطاب الإلحادي، والتي أثارت نزعة الإلحاد في نفوس كثير من الشخصيات الغربية المعروفة أمثال: جون ستيورات مل، وبرنارد رسل، وديفيد هيوم، وستيفن هوكنج، وغيرهم الكثير[(٢)].

ومن الأسئلة الأخرىٰ الفاسدة في نفسها، والمتكررة لدىٰ المضلين سؤال: هل يقدر الله أن يخلق إلها آخر مثل نفسه، وقد طرح هذا السؤال قديما «ويقال: إن بعض ملوك الهند أورده علىٰ بعض متكلمة المسلمين في إمارة هارون، فقال: هل يستطيع ربك أن يخلق مثل نفسه؟ إن قلت: نعم فقد جعلت له مثلا، وإن قلت: لا فقد عجزته، فقال له: هذه المسألة ممتنعة مستحيلة في نفسها، وإذا كانت في نفسها ممتنعة لم يكن جوابها إلا كذلك، لأنك إذا قلت: خلق مثل نفسه فقد فرضت مثلين أحدهما خالق الآخر، ولو كان مثله لم يكن مخلوقا له ولا كان الآخر خالقا له، فإن التماثل يمنع هذا الاختلاف، ويوجب التساوي في القدم والحدوث. فبهت الذي كفر»[(٣)].

وخلاصة الأمر أن هذا السؤال فاسد في أصله لا يجاب عنه بنعم أو لا، بل يفكك ويبين بطلانه في نفسه، من وجوه عدة[(٤)].

---

(١) رواه مسلم (٢١٥)

(٢) انظر عبد الله العجيري: شموع النهار ص١٥٠، ود. سامي عامري: فمن خلق الله، نقد الشبهة الإلحادية إذا كان لكل شيء خالق فمن إذن خلق الله؟ ص١٥.

(٣) ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية ص١٢١.

(٤) انظر ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/٢٩٣، وجواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية ص١٢١، وابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/٦٩، وموقع الإسلام سؤال وجواب ttps://islamqa.info/ar/answers/87677/.

أهمها أن هذه الإله المخلوق المزعوم لن يكون إلها أصلا، لأن الإله لا يكون مخلوقا ولا محدثا، فافتراض أنه إله وأنه مخلوق في الوقت نفسه محال وتناقض.

ووجه آخر وهو أن وجود إله آخر مع الله أمر مستحيل لذاته، وقد دل علىٰ استحالته أدلة كثيرة، أيسرها وجود هذا العالم المنتظم، إذ لو كان هناك إله آخر، لفسد نظام العالم، لتنازعهما، ورغبة كل منهما في العلو علىٰ الآخر، كما قال سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ أي أنه «لو قدر تعدد الآلهة، لانفرد كل منهم بما يخلق، فما كان ينتظم الوجود. والمشاهد أن الوجود منتظم متسق، كل من العالم العلوي والسفلي مرتبط بعضه ببعض، في غاية الكمال، : ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ﴾ [المُلك: ٣] ثم لكان كل منهم يطلب قهر الآخر وخلافه، فيعلو بعضهم علىٰ بعض»[(١)]

والملحد إنما يريد أن يطعن في العموم الذي في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقول: إذا كان قادرا علىٰ كل شيء فلماذا لا يقدر علىٰ هذا؟ والجواب: أن هذا المستحيل ليس بشيء! فالمستحيل المعدوم، الذي لا يمكن وجوده، ليس بشيء، وإن كان الذهن قد يتخيله ويقدّره تقديرا، ومعلوم أن الذهن يفرض ويقدر المستحيل، فالذهن يقدّر اجتماع النقيضين، ككون الشيء موجودا معدوما في نفس الوقت، فالآية تنص علىٰ قدرة الله علىٰ الأشياء، فلا يدخل في ذلك الأمور المستحيلة لذاتها، لأنها ليست بشيء، بل عدم، لا يمكن أن يوجد، ولهذا نص غير واحد من العلماء علىٰ أن قدرة الله إنما تتعلق بالممكن؛ لهذا السبب الذي ذكرناه، وهو أن المعدوم المستحيل ليس بشيء[(٢)].

---

(١) تفسير ابن كثير ٥/ ٤٩١.

(٢) انظر موقع الإسلام سؤال وجواب islamqa.info/ar/answers/87677.

ومذهب أهل السنة -كما عزاه إليهم ابن تيمية- أن «الله تعالىٰ علىٰ كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا، وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجودا معدوما، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمىٰ شيئا باتفاق العقلاء، ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه، وأمثال ذلك»[1] وذكر ابن القيم أن «المحال ليس بشيء، فلا تتعلق به القدرة، والله علىٰ كل شيء قدير، فلا يخرج ممكن عن قدرته البتة»[2]

ومن أمثلة الأسئلة المضللة أيضا، ما كان الجهمية قديما يطرحونه من أسئلة خاطئة علىٰ العوام وغيرهم للتأثير فيهم والتدليس عليهم بالباطل، حيث يسألونهم عن صفات الله، هي الله أم غيره؟ وعن القرآن هل هو الله أم غيره؟ وهل هو خالق أم مخلوق؟ وهي أسئلة خاطئة في أصلها لما فيها من حصر بين احتمالين كليهما باطل.

وقد أشار الإمام أحمد إلىٰ تلك المغالطة ورد عليها، فقال «إن الجهم ادعىٰ أمرا آخر، وهو من المحال، فقال أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟ فادعىٰ في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن هو الله أو غير الله، فلابد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال هو الله، قال له الجهمي كفرت. وإن قال هو غير الله قال صدقت، فلم لا يكون غير الله مخلوقا؟ فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلىٰ قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط.

فالجواب للجهمي إذا سأل فقال: أخبرونا عن القرآن هو الله أو غير الله؟ قيل له: وإن الله جل ثناؤه لم يقل في القرآن إن القرآن أنا، ولم يقل غيري، وقال هو كلامي، فسميناه باسم سماه الله به، فقلنا كلام الله. فمن سمىٰ القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين، وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه ولم يسمه قولا، فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) ابن القيم: شفاء العليل ص٢١٣.

فلما قال ألا له الخلق لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلا في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلق، فقال والأمر. فأمره هو قوله، تبارك الله رب العالمين أن يكون قوله خلقا»[1]

ونفس هذا السؤال الذي ذكر الإمام احمد أن الجهمية كانت تطرحه علىٰ العوام، ألقاه بشر المريسي علىٰ منصور بن عمار الواعظ الكبير، فأرسل إليه يسأله عن القرآن؟ فرد عليه منصور «نحن نرىٰ أن الكلام في القرآن بدعة، اشترك فيها السائل والمجيب، فتعاطىٰ السائل ما ليس له، وتكلف المجيب ما ليس عليه، وما أعلم خالقا إلا الله، وما دون الله مخلوق، والقرآن كلام الله، ولو كان القرآن خالقا لم يكن للذين وعوه إلىٰ الله شافعا، ولا بالذين ضيعوه ماحلا، فانته بنفسك وبالمختلفين في القرآن إلىٰ أسمائه التي سماه الله بها تكن من المهتدين: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، ولا تسم القرآن باسم من عندك فتكون من الضالين»[2] فمنصور بن عمار تنبّه إلىٰ أن في سؤال المريسي مغالطة، لذا رد عليه مبينا أن القرآن لا هو الله، ولا هو مخلوق، وإنما هو كلام الله تعالىٰ[3].

(١) الإمام أحمد: الرد علىٰ الجهمية ص٢٤، ٢٥، وانظر أيضا مجموع الفتاوىٰ ١٧/ ١٥٨.

(٢) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١٥/ ٨٠، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٩٧.

(٣) د. خالد علال: منهج أهل الحديث في الرد علىٰ المتكلمين ص٥١، ٥٢.

١٢٢- مجرد الاعتراض، والقدح في أدلة المخالف ومعتقداته ليس بعلم ولا فيه منفعة، وإنما العلم تبيين الحق، وإقامة الحجة عليه

وفي هذه القاعدة إشارة مهمة لحقيقة العلم المحمود في الإسلام، والتفرقة بينه وبين ما يشتبه به، مثل القدرة علىٰ الاعتراض والجدال، وإثارة الإشكال، والقيل والقال، دون تحقيق للحق، وإقامة الحجج والبراهين الصحيحة عليه.

والعلم في الإسلام له غاية عظيمة، وهي معرفة الحق والعمل به، والوصول إلىٰ سعادة الدارين، وليس المقصود به مجرد تحصيل ثقافة نظرية، تمنح صاحبها القدرة علىٰ الجدل والتشكيك، والهدم دون البناء.

ولفظ «العلم» إذا ورد في الكتاب والسنة مورد المدح والثناء، فلا يصدق إلا علىٰ العلم النافع، أما إذا أطلق علىٰ سبيل العموم فيمكن حينئذ أن يطلق علىٰ كل أنواع المعرفة، بغض النظر عن انتفاع صاحبها، أو عدم انتفاعه[1].

ومما يدل علىٰ هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧] وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا

(١) انظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية ص٥٠.

عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣] وقوله تعالىٰ عن نفر من أهل الكتاب: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩] وقوله تعالىٰ مخبرا عما ذكره قارون: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ۚ﴾ [القصص: ٧٨] وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]

كذلك أخبر الله سبحانه عن قوم أوتوا علمًا ولم ينفعهم علمهم، فهذا علم نافع في نفسه لكن صاحبه لم ينتفع به[1]، قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ﴾ [الجمعة: ٥] وقال تعالىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَـٰهُ ءَايَـٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَـٰهُ بِهَا وَلَـٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦] وقال تعالىٰ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَـٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَـٰقُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ﴾ [الأعراف: ١٦٩]

وفي الآيات المتقدمة نجد أن هؤلاء النفر قد حصلوا نوعا من العلم، أي معرفة مطابقة للواقع في مجال من المجالات الدينية أو الدنيوية، لكنهم لم ينتفعوا بهذا العلم نفعا يقربهم من الله، أو يزيدهم خشية وخشوعا وامتثالا للأوامر.

وأما نصوص السنة، فمن أوضح أدلتها في هذا الصدد قوله ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع**»[2] فمع عدم نفع هذا العلم لصاحبه، واستعاذة المصطفىٰ ﷺ منه، إلا أنه أطلق عليه وصف العلم.

وحينما ذكر ﷺ أول ثلاثة تسعر بهم النار عد منهم رجلا: «**تعلم العلم وعلمه، وقرأ القرآن، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها، قال تعلمت العلم وعلمته، وقرأت فيك القرآن، قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال**

---

(١) ابن رجب: فضل علم السلف علىٰ علم الخلف ص٢٠.

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢)

عالم، وقرأت القرآن ليقال هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ ألقي في النار»[1].

كذلك قال ﷺ: «**من تعلم علما مما يبتغىٰ به وجه الله ﷻ لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة، يعني ريحها**»[2] وقال ﷺ: «**من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار**»[3].

والأدلة المتقدمة تؤكد التلازم الوثيق بين العلم الممدوح وبين تحقق النفع منه، ومن ثم لا نجد في الإسلام ما يعرف بفكرة العلم للعلم، أو السعي لطلب المعرفة وتحصيلها، وكأنها مجرد عملية تخزين شيء من الأشياء في العقل[4]، وإنما العلم النافع ما كان حجة للإنسان لا عليه[5]، ودافعا له كي يعمل ويعلم، ويمتد خيره للآخرين، ومثل هذا النوع هو الجدير بأن يغبط صاحبه، ويحسد الحسد الجائز، كما قال ﷺ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَىٰ هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا**»[6]

أما مجرد القراءة والمعرفة بعلوم الشرع دون دون عمل أو انتفاع، فإنها تكون وبالا علىٰ صاحبها، ومن صفات الخوارج أنهم: «**يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم**»[7] ومن أخوف ما خاف الرسول علىٰ الأمة منه: «**منافق عليم اللسان**»[8] كما ضرب الله لنا مثلا في القرآن بمن آتاه الله آياته فانسلخ منها، قال تعالىٰ:

---

(١) رواه مسلم (١٩٠٥)

(٢) رواه أبو داود (٣٦٦٤) وابن ماجه (٢٥٢)

(٣) رواه الترمذي (٢٦٥٤)

(٤) انظر د. سعيد إسماعيل علي: السنة رؤية تربوية ص٢٣٤.

(٥) وقد قال النبي ﷺ: «**القرآن حجة لك أو عليك**» رواه مسلم (٢٢٣)

(٦) رواه البخاري (٧٣) ومسلم (٨١٥)

(٧) رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤)

(٨) رواه ابن حبان (٨٠)

﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ ١٧٥ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ﴾ [الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا[١] أن مفهوم العلم وغاياته في الإسلام يباين مفهومه وغاياته لدىٰ كثير من المدارس الفلسفية قديما وحديثا، فشرط العلم في الإسلام أن يكون نافعا للإنسان في ذاته وفي مجتمعه وفي الدنيا والآخرة، بينما ذهب بعض الفلاسفة الغربيين كسقراط وأفلاطون قديما، ومالبرانش وسبينوزا وبوانكاريه فيما بعد إلىٰ القول بأن قيمة العلم لا تكمن في فائدته بقدر كمونها في قيمته في ذاتها[٢].

وإذا تبين مما سبق اشتراط النفع في العلم، وأن المقصود به الوصول للحق والعمل به، لا مجرد التفاخر أو المباهاة أو إفحام الخصوم، فلا شك أن القدرة الجدلية علىٰ الاعتراض، والتشكيك والقدح في المخالف وأدلته، كل ذلك بمجرده ليس علما، ومن العبارات المأثورة في هذا الباب أن «الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض»[٣]

وعادة هذا الصنف من البارعين في الهدم لا البناء، أنهم كثيرو التذبذب، وهم من «أعظم الناس شكا واضطرابا، وأضعف الناس علما ويقينا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا، وإنما فضيلة أحدهم باقتداره علىٰ الاعتراض والقدح والجدل، ومن المعلوم: أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه: أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال. ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر»[٤]

---

(١) انظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية ص٥٣.

(٢) انظر د. صلاح رسلان: العلم في منظوره الإسلامي ص٢٩.

(٣) البلقيني: محاسن الاصطلاح ص٢٤٠.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/٢٧، ٢٨

وقد حكىٰ أحدهم، وهو ابن واصل الحموي، وكان من فضلاء المتأخرين، وأبرعهم في الفلسفة والكلام، عن حاله فقال «أستلقي علىٰ قفاي، وأضع الملحفة علىٰ نصف وجهي ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتىٰ يطلع الفجر ولم يترجح عندي شيء. .فإذا كانت هذه حال حججهم، فأي لغو باطل وحشو يكون أعظم من هذا؟»[1]

وخلاصة الأمر أن العلم الجدير بهذا الوصف الشريف «ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول؛ لكن في أمور دنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة. وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم علىٰ بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوىٰ الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك، فلم يبينه إما لرغبة وإما لرهبة وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصا»[2]

---

(١) ابن تيمية: نقض المنطق ص٤٣، ٤٤.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ١٣٦.

١٢٣- لا يجوز رد الباطل بالباطل، ولا البدعة ببدعة أخرى

ونعني بذلك أن المعتقد الحق لا يصح الدفاع عنه بأي طريق كانت، وإنما ينافح عنه بطريق صحيح، واستدلال مشروع، وبما يعتقد المستدل أنه حق.

وليس نبل المقصد وسلامة الغاية، مبررا للمرء أن يلجأ إلىٰ أي وسيلة كانت -مشروعة أو غير مشروعة- بل الغاية الصحيحة لا يوصل إليها إلا بوسيلة صحيحة.

وعلىٰ جانب آخر، فإن فساد الباطل وابتناءه علىٰ شبهات واهية، واعتماد أهله علىٰ المغالطات الفاسدة، لا يجوز مقابلته بمثله، أو الرد عليه بما يهدمه، حتىٰ لو كان هذا الرد غير صحيح في نفسه.

وبحمد الله، فإن الحق من القوة والثبات، وكثرة براهينه وحججه بما لا يحتاج معه إلىٰ طرق فاسدة للدفاع عنه، كما أن الباطل من الضعف، والاشتمال علىٰ الفساد والتناقض بما لا يحتاج معه إلىٰ باطل آخر لرده.

وإنما يدافع عن السنة بالحق، ولابد أن تحرس بالصدق والعدل، ولا تحرس بكذب ولا ظلم «فإذا رد الإنسان باطلا بباطل، وقابل بدعة ببدعة، كان هذا مما ذمه السلف والأئمة»[(١)] كما أن «الله لا يأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم إن لم تكن علما، فلو قدر أنه قال باطلا لم يأمر الله أن

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٨٢.

يحتج عليهم بالباطل، لكن هذا قد يفعل لبيان فساد قوله وبيان تناقضه، لا لبيان الدعوة إلىٰ القول الحق.

والقرآن مقصوده: بيان الحق ودعوة العباد إليه، وليس المقصود ذكر ما تناقضوا فيه من أقوالهم ليبين خطأ أحدهما لا بعينه، فالمقدمات الجدلية التي ليست علما هذا فائدتها، وهذا يصلح لبيان خطأ الناس مجملا»[1]

والناظر في مواقف السلف يجدها واضحة في رفض مسلك رد الباطل بالباطل، أو البدعة بالبدعة[2]، وكذلك التصدي لرد كلام أهل البدع بجنس كلامهم من الأقيسة الكلامية وأدلة العقول: وممن كره ذلك «الإمام أحمد، وأئمة أهل الحديث كيحيىٰ القطان، وابن مهدي، وغيرهم. وإنما يرون الرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة، وكلام سلف الأمة إن كان موجودا، وإلا رأوا السكوت أسلم»[3]

وقد قيل لعبد الرحمن بن مهدي «إن فلانا صنف كتابًا يرد فيه علىٰ المبتدعة، قال: بأي شيء بالكتاب والسنة؟ قال: لا لكن بعلم المعقول والنظر، فقال: أخطأ السنة، ورد بدعة ببدعة»[4]

كذلك كره الإمام أحمد وغيره ـ أن ترد البدعة بالبدعة، وكان أحمد في مناظرته للجهمية يرفض استعمال الألفاظ المحدثة، لا إثباتا ولا نفيا[5]، وقد هجر «الحارث بن أسد المحاسبي، وكان من أهل العلم، برده علىٰ المبتدعة بعلم الكلام. وقال له ليس السنة أن ترد عليهم ولا يناظرون، إنما السنة أن يخبروا بالآثار والسنن. فإن قبلوها وإلا هجروا في الله»[6]

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٤٦٩.
(٢) انظر د. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٤٤٩
(٣) ابن رجب: مجموع رسائل ابن رجب ٢/ ٦٣٧.
(٤) السيوطي: صون المنطق والكلام ص١٨١.
(٥) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص٢٥١.
(٦) السيوطي: صون المنطق والكلام ص١٨١.

ومع أن أبا طالب المكي من المتبنين للتصوف والمصنفين فيه، إلا أنه يحكم بالابتداع علىٰ ما أحدث الناس من «الرد علىٰ المبتدعة بعلم الرأي والمعقول. قد كان هذا فيما سلف بدعة؛ لم يكن من سيرة القدماء الرد علىٰ المبتدعين إلا بالسنن والآثار، لا بعلم الكلام والقياس والنظر»[(1)]

وانطلاقا من هذا الموقف الرافض لرد الباطل بالباطل، فقد أنكر السلف علىٰ من استخدم علم الكلام وطرقه الجدلية في الرد علىٰ البدع، وكانوا «يذمون ما كان من الكلام والعقليات والجدل باطلا، وإن قصد به نصر الكتاب والسنة، فيذمون من قابل بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد، فكيف من قابل السنة بالبدعة، وعارض الحق بالباطل، وجادل في آيات الله بالباطل ليدحض به الحق»[(2)]

ومن تأمل مقالات الفرق، وطرقهم في الاستدلال، واعتمادهم أحيانا علىٰ طرق غير صحيحة لإثبات شيء من الحق، علم «أنه لم يسلك أحد طريقًا مخالفة للسنة في إثبات شيء من اصول الإيمان، إلا والله قد أغنىٰ عنها بما هو سليم من عيوبها، وأن تلك الطريق وإن غمض علىٰ أكثر الناس معرفة فسادها لدقته، فلا يخفىٰ عليهم إمكان الاستغناء عنها»[(3)]

واستعمال بعض الناس لمسلك رد الباطل بالباطل ليس دليلا علىٰ جوازه أو مشروعيته، حتىٰ لو فعل ذلك نفر من «من المنتسبين إلىٰ السنة، الذين ردوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضا بدعة وباطل، وهذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد.

لكن أئمة السنة والسلف علىٰ خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطلا بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألا يقول الإنسان إلا الحق،

---

(١) المصدر السابق ص١٨٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٦٥.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٣٠٣.

لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالىٰ به ورسوله، ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق، بل قبلناه، لكن بينا أن ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال ففي أقوالهم من العيب ما هو أشد من ذلك»[1]

وليس شرطا في نصر الحق أن يكون الرد منطلقا من آراء فرقة أو طائفة بعينها، بل «إذا كان المقصود نصر حق اتفق عليه أهل الملة، أو رد باطل اتفقوا علىٰ أنه باطل، نصر بالطريق الذي يفيد ذلك، وإن لم يستقم دليله علىٰ طريقة طائفة من طوائف أهل القبلة، بين كيف يمكن إثباته بطريقة مؤلفة من قولها وقول طائفة أخرىٰ»[2]

وثمة آثار كثيرة لهذا المسلك الخاطئ، والقائم علىٰ رد البدع بأمثالها، ومقابلة القول الباطل بالباطل، علىٰ المستويين النظري والعملي، ومن ذلك مثلا أن «المتكلمين الذين جمعوا في كلامهم بين حق وبين باطل، وقابلوا الباطل بباطل، وردوا البدعة ببدعة، لما ناظروا الفلاسفة وناظروهم، في مسألة حدوث العالم ونحوها، استطال عليهم الفلاسفة، لما رأوهم قد سلكوا تلك الطريق، التي هي فاسدة عند أئمة الشرع والعقل»[3].

ومن نماذج هذا المسلك علىٰ المستوىٰ العملي أن نفرا «من أهل العبادة والزهد، والتصوف والفقر، أعرضوا عن السماع الشرعي، والزهد الشرعي، والسلوك الشرعي، فاحتاجوا أن يعتاضوا عن ذلك بسماع بدعي، وزهد بدعي، وسلوك بدعي، يوافق فيه بعضهم بعضًا في باطل، أو يقابل باطلهم بباطل آخر، وكما أصاب كثيرًا من الناس مع الولاة الذين أحدثوا الظلم، فإنهم تارة يوافقونهم علىٰ بعض ظلمهم، فيعاونونهم علىٰ الإثم والعدوان، وتارة يقابلون ظلمهم بظلم آخر، فيخرجون عليهم ويقاتلونهم بالسيف وهو قتال الفتنة»[4]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٣٤٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٠٠.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٢٧٩.

(٤) المصدر السابق ٧/ ٢٩١.

وهناك أيضا من قابل التشيع المبتدع بالنصب المبتدع علىٰ المستويين العقدي والسلوكي، فقابلوا غلو الشيعة في مكانة أهل البيت عليهم السلام وتعظيمهم بغلو مضاد، فأبغضوا أهل البيت وعادوهم، وأحبوا من عاداهم، وتفنن في إيذائهم.

وقد تجلىٰ شيء من ذلك في التعامل مع مناسبة مثل عاشوراء، فقد قابل النواصب وبعض جهال أهل السنة بدع الشيعة وخرافاتهم ببدع مقابلة، وكل ذلك منكر وضلال، فما أحدثه الشيعة «من البدع فهو منكر، وما أحدثه من يقابل بالبدعة البدعة، وينسب إلىٰ السنة، هو أيضا منكر مبتدع. والسنة ما سنه رسول الله ﷺ وهي برية من كل بدعة، فما يفعل يوم عاشوراء من اتخاذه عيدا بدعة أصلها من بدع النواصب، وما يفعل من اتخاذه مأتما بدعة أشنع منها، وهي من البدع المعروفة في الروافض»[1]

والشيعة جعلوا من يوم عاشوراء «مأتما يظهرون فيه النياحة، والجزع، وتعذيب النفوس، وظلم البهائم، وسب من مات من أولياء الله، والكذب علىٰ أهل البيت، وغير ذلك من المنكرات المنهي عنها بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، واتفاق المسلمين .... وقوم من المتسننة رووا ورويت لهم أحاديث موضوعة، بنوا عليها ما جعلوه شعارا في هذا اليوم، يعارضون به شعار ذلك القوم، فقابلوا باطلا بباطل وردوا بدعة ببدعة، وإن كانت إحداهما أعظم في الفساد وأعون لأهل الإلحاد»[2]

وبصفة عامة فإن كثيرا من المتصدرين للرد علىٰ أهل البدع الكلامية والعملية يقعون في أنواع من الخطأ «إما أن يوافقوهم علىٰ بدعهم الباطلة، وإما أن يقابلوها ببدعة أخرىٰ باطلة، وإما أن يجمعوا بين هذا وهذا، وإنما الحق في أن لا يوافق المبطل علىٰ باطل أصلًا، ولا يدفع بباطل أصلًا، فيلزم المؤمن الحق، وهو ما بعث الله به رسوله ﷺ، ولا يخرج عنه إلىٰ باطل يخالفه: لا موافقة لمن قاله، ولا معارضة بالباطل لمن قال باطلًا»[3]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ١٥٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٥١٣.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٢٩٢.

والأمثلة السابقة وغيرها تؤكد فساد مسلك رد الباطل بالباطل، كما تبين أن «كل مبطل أنكر علىٰ خصمه شيئا من الباطل، قد شاركه في بعضه أو في نظيره، فإنه لا يتمكن من دحض حجته وكسر باطله، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما سلط هو به عليه»[(١)]

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/٤٥٢.

١٢٤- يستفاد من ردود أهل الباطل بعضهم على بعض، لإثبات فساد مذاهبهم

وفي هذه القاعدة تتمة ومزيد توضيح للقاعدة التي قبلها، فصحيح أن الباطل لا يرد بالباطل، والبدعة لا ترد بالبدعة، والحق لا ينصر إلا بطريق صحيح، لكن مع ذلك فليس ثمة مانع من الاستفادة من ردود أهل الباطل بعضهم علىٰ بعض، وإفساد كل طائفة لمذهب مخالفيها وأدلته، واستثمار ذلك كله في بيان تهافت آرائهم.

وهذا الجواز مقيد بضابط مهم، وهو عدم إقرار شيء من الباطل، أو الثناء عليه أو تأييده، بل يبين فساده، لا سيما إذا خشي من سوء فهم السامعين، وظنهم أن من ساق حجة ما في الرد علىٰ المخالف، فذلك دليل علىٰ إقراره بصحتها.

وبذلك يمكن الاستفادة من أقوال النصارىٰ في الرد علىٰ اليهود والعكس، والاستفادة من أقوال المتدينين عموما في الرد علىٰ اللادينيين والملحدين، والاستفادة من أقوال الاشتراكيين في الرد علىٰ الرأسماليين، ونقاد الحداثة والليبرالية والعولمة في الغرب علىٰ دعاتها.

والحال نفسه في ردود الفرق بعضها علىٰ بعض، فيستفاد من ردود المعتزلة علىٰ الشيعة، أو الشيعة علىٰ المعتزلة، أو الأشاعرة علىٰ المعتزلة، أو المتكلمين علىٰ الفلاسفة أو العكس.

وقد أشار عدد من أهل العلم إلىٰ إمكانية الاستفادة من ردود أهل الباطل بعضهم علىٰ بعض، وتوظيف ذلك كله في كشف باطلهم من خلال ما في كلامهم من نقض بعضهم علىٰ بعض، وبيان فساد قوله «فإن المختلفين كل كلامهم فيه شيء من الباطل، وكل طائفة تقصد بيان بطلان قول الأخرىٰ، فيبقىٰ الإنسان عنده دلائل كثيرة، تدل علىٰ فساد قول كل طائفة من الطوائف المختلفين في الكتاب»[1]

والغالب علىٰ حال الفرق المختلفة أن ما يأتون به من حجج يتقابل ويتدافع ويتناقض، ويكسر أقوال بعضهم بعضا، وفي هذا منفعة جليلة لطالب الحق، فإنه يكتفي بإبطال كل فرقة لقول الفرقة الأخرىٰ، فإذا احتج المؤول بحجة سمعية علىٰ مبطل، أمكن خصمه أن يقول له أنا أتأول هذه الحجة كما تأولت أنت كيت وكيت[2].

ولا شك أن المقصود ابتداء هو بيان الحق، وإذا كان بعض أهل البدع «ينازع بعضًا ويرد عليه، وكان أحدهما أقرب إلىٰ الحق في ذلك الموضع من الآخر، كان بيان رد بعضهم علىٰ بعض بما قاله من الباطل مما يؤيد الله به الحق»[3] ومن المعلوم أن تلك الردود وما فيها من بيان للباطل وشبهاته «مما ينصر الله به رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا، فإن الله تعالىٰ إذا أقام لكل طائفة تعارض الرسول من جنسها، من يبين فساد قولها المعارض له، ويكشف جهلها وتناقضها، كان بمنزلة أن يقيم لكل طائفة تريد محاربته من جنسها من يحاربها بالسلاح. ثم المؤمن المجاهد يمكنه جهاد هؤلاء، كما يمكنه جهاد هؤلاء، ويمكنه أن يستعين بما فعلته كل طائفة بالأخرىٰ، فإذا أغارت طائفة علىٰ أخرىٰ وهزمتها، أتاها من الناحية الأخرىٰ ففتح بلادها، وإن كان هو لم يستعن

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٧٦.

(٢) ابن القيم: الصواعق ٢/ ٤٥٣.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/ ٨٤.

بأولئك ابتداء، لكن الله يسر بما فيه الهدىٰ والنصر لعباده المؤمنين، وكفىٰ بربك هاديًا ونصيرًا»[(١)]

ويضاف لما سبق أن معرفة الإنسان باختلاف الطوائف المختلفة، وردود بعضهم علىٰ بعض «من أنفع الأمور، فإنه ما منهم إلا من قد فضل مقالته طوائف، فإذا عرف رد الطائفة الأخرىٰ علىٰ هذه المقالة عرف فسادها، فكان في ذلك نهي عما فيها من المنكر والباطل. وكذلك إذا عرف رد هؤلاء علىٰ أولئك، فإنه أيضا يعرف ما عند أولئك من الباطل، فيتقي الباطل الذي معهم. ثم من بين الله له الذي جاء به الرسول . . . وعرف أن هذا هو الذي كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وعليه دل الكتاب والسنة كان الله قد أتم عليه النعمة، إذ هداه الصراط المستقيم، وجنبه صراط أهل البغي والضلال، وإن لم يتبين له، كان امتناعه من موافقة هؤلاء علىٰ ضلالهم، وهؤلاء علىٰ ضلالهم، نعمة في حقه، واعتصم بما عرفه من الكتاب والسنة مجملا، وأمسك عن الكلام في تلك المسألة، وكانت من جملة ما لم يعرفه، فإن الإنسان لا يعرف الحق في كل ما تكلم الناس به»[(٢)]

وثمة أوجه عديدة للاستفادة من المناظرات التي تجري بين الفرق المختلفة، وإبطال بعضهم لمقالة بعض، ومن أهمها: بيان فساد مذهب المخالفين، وتناقضهم، من خلال رد خصومهم عليهم[(٣)]، وكذلك الحال فيما يتعلق بكتبهم التي امتلأت بردود بعضهم علىٰ بعض «وهذا لا يحتاج إليه من لا يحتاج إلىٰ رد المقالة الباطلة لكونها لم تخطر بقلبه، ولا هناك من يخاطبه بها، ولا يطالع كتابا هي فيه، ولا ينتفع به من لم يفهم الرد، بل قد يستضر به من عرف الشبهة ولم يعرف فسادها»[(٤)] وإنما يحتاج لذلك من يريد الرد عليهم وإبطال أقوالهم، وبصفة

---

(١) المصدر السابق ١٠/ ٣١٧، ٣١٨.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٢٨٣.

عامة فإن أن أكثر الانتفاع بكلام المتكلمين، إنما هو فيما يثبتونه من فساد أقوال الطوائف الأخرىٰ وتناقضها، فينتفع «بكلام كل طائفة في بيان فساد قول الطائفة الاخرىٰ، لا في معرفة ما جاء به الرسول»[1]

وعلىٰ سبيل المثال فإنه يمكن الاستفادة من ردود مؤولي الصفات علىٰ بعضهم بعضا في بيان فساد مسلك التأويل بأسره، من خلال إبطال كل فرقة لقول الفرقة الأخرىٰ، فإذا «احتج المؤول بحجة سمعية علىٰ مبطل، أمكن خصمه أن يقول له أنا أتأول هذه الحجة كما تأولت أنت . . . ومثاله أن يحتج من يتأول الصفات الخبرية وآيات الفوقية والعلو علىٰ من ينكر ثبوت صفة السمع والبصر والعلم، بالآيات والأحاديث الدالة علىٰ ثبوتها، فيقول له خصمه هذه عندي مؤولة كما أولت أنت نصوص الاستواء والفوقية والوجه واليدين والنزول والضحك والفرح والغضب والرضا ونحوها، فما الذي جعلك أولىٰ بالصواب في تأويلك مني، فلا يذكر سببا حمله علىٰ التأويل إلا أتاه خصمه بسبب من جنسه، أو أقوىٰ منه، أو دونه يحمله علىٰ التأويل»[2]

ومن أوجه الاستفادة أيضا، أن كل الطوائف تزعم أن ما تقوله هو مقتضىٰ العقل، وأن أقوال خصومها مضادة للعقل ومعارضة له، فتأتي ردود بعضهم علىٰ بعض لتكشف أن الجميع واقع في مخالفة العقل[3]، كما أن هذا الردود تكشف أيضا أن زعمهم تعارض النقل مع العقل وتأويلهم النصوص من جراء ذلك ليس بصحيح، حيث يقدح بعضهم في أدلة بعض، ولا نجدهم متفقين علىٰ مقدمات عقلية، يمكن أن يستنتج منها دليل عقلي، يصلح لمعارضة أخبار الرسول ﷺ[4].

وقد ينتفع أحيانا من رد الباطل للباطل بأن ينتقل صاحب المعتقد الفاسد إلىٰ مذهب آخر أقل فسادا منه، ولا شك أن ذلك -وإن كان ليس هو المأمول،

---

(١) ابن تيمية: النبوات ص٢٥٧.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ١٠/ ٣١٧، ٣١٨.

(٤) المصدر السابق ٩/ ٣٣٤.

والطريق إليه غير سديد- إلا أنه لا يخلو من خير، وتقليل ضرر، والتحول من ضلال إلىٰ ضلال أقل، لا سيما إن كان الانتقال من معتقد كفري إلىٰ اعتناق الإسلام، وفقا لقول فرقة مبتدعة كالرافضة أو الزيدية أو المعتزلة.

وصحيح أن كثيرا من المتكلمين يردون الباطل بالباطل والبدعة بالبدعة «لكن قد يردون باطل الكفار من المشركين وأهل الكتاب بباطل المسلمين، فيصير الكافر مسلما مبتدعا، وأخص من هؤلاء من يرد البدع الظاهرة كبدعة الرافضة ببدعة أخف منها»[(١)]

وهذا ما حدث بالفعل في فترات تاريخية مختلفة حيث «ذهب كثير من مبتدعة المسلمين: من الرافضة والجهمية وغيرهم إلىٰ بلاد الكفار، فأسلم علىٰ يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوا يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثما بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفارا فصاروا مسلمين، وذاك كان شرا بالنسبة إلىٰ القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلىٰ الكفار فهو خير .... ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقىٰ كافرا، فانتقل إلىٰ خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه. ثم إذا أراد الله هدايته أدخل الإيمان في قلبه. والله تعالىٰ بعث الرسل بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، والنبي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان، ونقل كل شخص إلىٰ خير مما كان عليه بحسب الإمكان»[(٢)]

ويبقىٰ الشرط المهم واللازم للاستفادة من تلك الردود، أن يكون الكلام المستفاد منها صحيحا في نفسه، حتىٰ لا نقع في رد باطل بباطل، ومن ثم إذا وجدنا كلاما للمتكلمين في إبطال أقوال الفلاسفة، ولم يكن في هذا الكلام غلط أو خطأ، فلا إشكال في الانتفاع به حينئذ.

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٩٧.

(٢) المصدر السابق ١٣/ ٩٦، ٩٧.

١٢٥- الانتقال في الدليل عند مكابرة الخصم جائز، وكذلك التنزل والتسليم الجدلي، إذا اقتضت الحاجة

ونعني بذلك، أننا إذا أقمنا حجة أو دليلا صحيحا علىٰ الخصم، ثم كابر ولم يسلم به، وبدأ التشغيب وإثارة الإشكالات حوله، فلا مانع من الانتقال عن هذا الدليل إلىٰ دليل آخر لا يستطيع أن يكابر في دلالته.

وهذا الانتقال الجائز لحاجة يختلف عن مسلك آخر مذموم في المناظرات، وهو الانتقال بين المسائل بلا مسوغ، والقفز بين الأفكار قبل إتمامها تصورا وحكما، ومما أثر عن الشافعي أنه كان «إذا ناظره إنسان في مسألة فعدا إلىٰ غيرها يقول: نفرغ من هذه المسألة، ثم نصير إلىٰ ما تريد»[(١)]

ومن المغالطات المنطقية المشهورة ما يعرف بمغالطة تغيير الموضوع، أو تجنب السؤال، أو الاتجاه الخاطئ، ويقصد بها «أن يطرح الشخص -حين يعجز عن الاستدلال- مواضيع جانبية لافتة في أثناء النقاش، لتشتيت انتباه الطرف الآخر وإخراجه عن الموضوع: ثم يناقش الموضوع الجديد، ليظهر كمنتصر في النقاش، في حين يكون الطرف الآخر قد نسي الموضوع الأصلي الذي انطلق منه»[(٢)]

(١) ابن جماعة: تذكرة السامع والمتكلم ص٢٢.

(٢) يوسف صامت: رجل القش ص٥٣، وانظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٦٣.

ومن عادة محترفي هذه المغالطة أنهم يستهلكون الخصم في ترهات خارجة عن الجادة، وأن يستثيروا مشاعر المستمعين وانتباههم بمسائل بعيدة عن موضوع الحديث، فلا يعود أحد متذكرا الموضوع الأصلي، وهم بذلك لا يحاجون بل يصخبون ويتلاعبون(1).

ولا يفهم مما سبق أن التحول عن موضوع المناظرة مذموم في كل الأحوال، بل قد يكون جائزا أو ضروريا في حالات معينة، كأن تكون المسألة مبنية علىٰ أصل لابد من تحريره، أو مفهوم معين لابد من الاتفاق عليه، وما أشبه ذلك من كل مسألة ذات صلة وثيقة بموضوع النقاش، وليست مسوقة لتشتيت الانتباه.

ومما يجوز في النقاش والمناظرة أيضا: التنزل مع الخصم بأن يسلم له ببعض الأمور تسليما مؤقتا لأغراض عدة، منها الوصول إلىٰ المقصود الأهم أو القضية الأم، ومنها تقريب وجهات النظر بينهما، أو زعزعة موقف الخصم المعاند، أو كان في التسليم الجدلي تدرج إلىٰ دليل قوي وحجة بينة، وكل ذلك بشرط أن يكون الأمر المتنازل عنه شكليا أو جزئيا، أو لا يؤثر في أصل المسألة المتنازع حولها، ويكون ذلك أمرا مؤقتا وسبيلا للوصول للحق، لأن الخصم قد يتمسك بجزئية معينة أو حجة واهية ويظن أنها القاصمة لخصمه، ويظل يرجع لها كل آونة، فإذا سلم له المحاور تسليما مؤقتا يكون قد أحرق أهم أوراق خصمه، ومن ثم ينقله للقضية الأساسية ويلقي عليه من الحجج والبراهين ما لا يملك له جوابا ولا يستطيع له ردا(2).

وهكذا فإن التنزل في الحوار مع الخصم لمصلحة راجحة لا بأس به، شريطة أن لا يؤدي الأمر في النهاية إلىٰ فتنة أهل الحق، أو تقوية أهل الباطل بتقديم ما يمكن أن يستغلوه في إشاعة باطلهم أو ترسيخه، أو التشكيك في الحق والطعن في أهله، ولو بعد حين(3).

---

(1) د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٦٣، ٦٤.

(2) انظر د. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه ص٣٠٠.

(3) انظر د. أحمد عبد الكريم نجيب https://www.saaid.net/Doat/Najeeb/f125.htm.

ومن الأمثلة على التسليم المؤقت والتنزل مع الخصم[1]: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّآ أَجۡرَمۡنَا وَلَا نُسۡـَٔلُ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ وكذلك ما ذكره الله في كتابه من تنزل مؤمن آل فرعون في خطاب قومه، حيث قال عن نبي الله موسىٰ عليه السلام وما جاءهم به من عند الله: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥۖ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡۖ﴾ فهو هنا قد تنزل معهم في المخاطبة. والمعنىٰ «إذا لم يظهر لكم صحة ما جاءكم به، فمن العقل والرأي التام والحزم أن تتركوه ونفسه، فلا تؤذوه، فإن يك كاذبا فإن الله سيجازيه علىٰ كذبه بالعقوبة في الدنيا والآخرة، وإن يك صادقا وقد آذيتموه يصبكم بعض الذي يعدكم، فإنه يتوعدكم إن خالفتموه بعذاب في الدنيا والآخرة، فمن الجائز عندكم أن يكون صادقا، فينبغي علىٰ هذا ألا تتعرضوا له، بل اتركوه وقومه يدعوهم ويتبعونه»[2]

---

(١) انظر د. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه ص٣٠٠، ود. حمد العثمان: أصول الجدل والمناظرة ص٣٨١، ود. أحمد عبد الكريم نجيب https://www.saaid.net/Doat/Najeeb/f125.htm.

(٢) تفسير ابن كثير ٧/ ١٤١.

١٢٦- «كل من كان أبعد عن الحق من غيره، يرد عليه أعظم مما يرد على الأقرب إلى الحق»[١]

والمقصود بذلك أنه بقدر البعد عن الحق، بقدر ما يرد علىٰ المعتقد المعين من الفساد والتناقض والإشكالات، وإذا أورد أحد أصحاب المعتقدات الباطلة إشكالا أو شبهة علىٰ من هو أقرب منه للحق، فإنه يلزمه ما هو أشد من ذلك الإشكال.

ويستفاد من هذه القاعدة في مجال الرد علىٰ المخالفين، بأن يبين لهم أن كل ما يوردونه من شبهات علىٰ المعتقد الحق، فإنه يرد علىٰ معتقدهم ما هو أشد منه اشتباها وأشد إشكالا، وهذا مما يفحمهم، لأن من كان بيته من زجاج فلا يرمي الناس بالحجارة، ومن كان الجذع معترضا في عينه، فكيف يعير غيره بقذاة أصابت عينه.

وقد استخدم هذا المسلك في عدد من المناظرات التي نقلت عن جماعة من أهل العلم، بل نقل بعضها عن الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ذلك ما نقله صاحب كتاب عيون المناظرات، أن يهوديا قال لعلي رضي الله عنه «ما نفضتم أيديكم من تراب نبيكم حتىٰ قلتم: منا أمير ومنكم أمير؟ فقال له علي: ما جفت أقدامكم من فلق البحر، حتىٰ قلتم اجعل لنا إلها كما لهم آلهة. فانقطع اليهودي ولم يجد

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٨٢.

جوابا لأن «منا أمير ومنكم أمير» ليس فيه ما يهدم الدين، وإنما الطامة العظمىٰ ما أتىٰ به اليهود من الكفر إذ عبدوا العجل بإثر ذلك[1].

ونقل السكوني أيضا رد حاطب بن أبي بلتعة ﷺ لما دخل علىٰ المقوقس النصراني ملك الإسكندرية رسولا من رسول الله ﷺ، يدعوه إلىٰ الإسلام بكتاب النبي ﷺ، فسأله المقوقس عن الحرب بين النبي ﷺ وبين قومه، فأخبره أنها بينهم سجال، فقال المقوقس يخاطب ابن أبي بلتعة: أَنَبِيُّ الله يُغلَب؟ قال له حاطب «أَوَلَدُ الله يُصلب؟»[2]

وثمة مناظرة دارت بين الباقلاني وبين ملك الروم ورهبانه، حيث دخل عليه الباقلاني، ولما رأىٰ راهبهم قال له «كيف الأهل والأولاد؟ فقال الملك: مه! أما علمت أن الراهب يتنزه عن هذا؟ فقال: تنزهونه عن هذا، ولا تنزهون رب العالمين عن الصاحبة والولد»[3] ثم إن الملك أو بعض الأساقفة سأل الباقلاني «ما فعلت زوجة نبيكم؟ وما كان من أمرها بما رميت به من الافك؟ فقال الباقلاني مجيبا له علىٰ البديهة: هما امرأتان ذكرتا بسوء: مريم وعائشة، فبرأهما الله ﷻ، وكانت عائشة ذات زوج ولم تأت بولد، وأتت مريم بولد ولم يكن لها زوج -يعني أن عائشة أولىٰ بالبراءة من مريم- وكلاهما بريئة مما قيل فيها، فان تطرق في الذهن الفاسد احتمال ريبة إلىٰ هذه، فهو إلىٰ تلك أسرع، وهما بحمد الله منزهتان مبرأتان من السماء بوحي الله ﷻ»[4]

وقد طبق ابن تيمية هذه القاعدة في ميداني الفرق والأديان، حيث بين فساد قول الرافضة في الإمامة والموقف من الصحابة، وكذا فساد قول اليهود والنصارىٰ في النبوات، فأما موقف الشيعة من الإمامة والصحابة، فلا يمكن لهم أن يأتوا بحجة صحيحة تجرح الخلفاء الثلاثة الراشدين وتزكي عليا وحده «بل متىٰ زكىٰ

---

(١) أبو علي السكوني: عيون المناظرات ص١٦٧.
(٢) المصدر السابق ص١٨٥.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩١، ١٩٢.
(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ١١/ ٣٥٠.

عليا كانوا أولىٰ بالتزكية، وإن جرحهم كان قد طرق الجرح إلىٰ علي بطريق الأولىٰ. والرافضة إن طردت قولها لزمها جرح علي أعظم من جرح الثلاثة، وإن لم تطرده تبين فساده وتناقضه، وهو الصواب . . . . . وما يورد الرافضي علىٰ إمامة الثلاثة إلا ويرد علىٰ إمامة علي ما هو أعظم منه»[١]

وأما موقف اليهود والنصارىٰ من نبوة محمد ﷺ، فهم لا يمكنهم القدح بدليل ما في نبوة محمد دون نبوة موسىٰ وعيسىٰ، ولا يورد الكتابي «علىٰ نبوة محمد سؤالا إلا ويرد علىٰ نبوة موسىٰ وعيسىٰ أعظم منه،، وما يورده الفيلسوف علىٰ أهل الملل يرد عليه ما هو أعظم منه. وهكذا كل من كان أبعد عن الحق من غيره، يرد عليه أعظم مما يرد علىٰ الأقرب إلىٰ الحق»[٢]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ٢٨٢.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٢٨٢.

١٢٧- لا مشاحة في الاصطلاح، ولا مانع من استعمال المصطلحات الحادثة، إذا لم يترتب على ذلك خلل، أو إشكال شرعي

والمقصود بهذه القاعدة أن: الأصل عدم المنازعة ولا الخصومة في استعمال المصطلحات واستحداثها، إذا بين المراد منها، وكانت دالة علىٰ معان صحيحة، وإذا كان الخلاف «واقعًا في الأمور الاصطلاحية، فإنه لا ينبني عليه حكمٌ، ولا اعتبار به، وهذا يظهر فيما لو حصل الاتفاق علىٰ المعنىٰ واختلفوا في التسمية أو في اللفظ، فلابد إذا من تقدير تتمة لهذه القاعدة، وهي: (بعد الاتفاق علىٰ المعنىٰ»)[(١)]

وليست هذه القاعدة علىٰ إطلاقها، بل هنالك شروط لابد من اعتبارها، وتقييد القاعدة بها، خلاصتها ألا يفضي هذا الاصطلاح إلىٰ مفسدة، وهذه المفسدة قد تكون مفسدة لغوية، أو مفسدة عرفية، أو مفسدة شرعية، أو مفسدة اصطلاحية، وهي ما يرجع إلىٰ المنهج، وممن نبه علىٰ هذه الشروط ابن القيم حيث قال «والاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة»[(٢)].

(١) د. محمد بن حسين الجيزاني: قاعدة لا مشاحة في الاصطلاح، مجلة الأصول والنوازل ص١٠٢. السنة الأولىٰ - العدد الثاني - رجب ١٤٣٠هـ - يوليه ٢٠٠٩.

(٢) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٢٨٦.

وأهم الشروط التي لابد من توافرها لمن أراد أن يصطلح علىٰ أمر ما[1] :-

١- وجود مناسبة معتبرة تجمع بين الاصطلاح ومعناه، وإلاَّ كان تخصيص أحد المعنيين بعينه بذلك اللفظ بعينه ليس أولىٰ من العكس.

٢- ألا يكون في هذا الاصطلاح مخالفة للوضع اللغوي أو العرف العام.

٣- ألاَّ يكون في هذا الاصطلاح مخالفة لشيء من أحكام الشريعة.

٤- ألا يترتب علىٰ هذا الاصطلاح الوقوع في مفسدة اختلاط المصطلحات.

وقد تتابع أهل العلم في سائر التخصصات علىٰ تأكيد أصل هذا المعنىٰ، ولا أظن أحدا يجادل في أنه ما من علم من علوم الإسلام إلا وظهرت فيه مصطلحات جديدة، لم تكن موجودة في عصر النبوة، وتواضع عليها العلماء في مراحل لاحقة «وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون علىٰ ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم، كما لأهل الصناعات العملية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم»[2]

والأصل أنه لا مانع من ذلك، طالما كان المصطلح صحيحا في نفسه، ولم يترتب عليه أحكام لا دليل عليها، كما لم ينشأ من جراء هذا الاصطلاح خلل أو إشكال شرعي، وقد يكون المصطلح جديدا كل الجدة، أو مستعملا في الخطاب الشرعي، لكن تم تضييقه أو توسيعه أو إضافة قيود عليه في الاستعمال الجديد.

وقد يكون الأمر من باب التسهيل، وتطور العلوم واتجاهها إلىٰ مزيد من النضج والتعمق، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة، وهناك علوم كاملة سميت بأسماء مصطلحات جديدة كليا أو جزئيا، مثل العقيدة والفقه وأصول الفقه ومصطلح

---

(١) د. محمد بن حسين الجيزاني: قاعدة لا مشاحة في الاصطلاح، مجلة الأصول والنوازل ص١٠٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٢٢.

الحديث والقواعد الفقهية وعلوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع) والصرف والعروض، وغير ذلك الكثير.

وطالما أنه لا مشاحة في الاصطلاح، فمن الجائز مخاطبة أهل الاصطلاحات الحادثة باصطلاحهم إذا دعت لذلك المصلحة، وفي هذا المعنىٰ يقول ابن تيمية «وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلىٰ ذلك، وكانت المعاني صحيحة كمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه»[1]

أما ذم السلف للمصطلحات الكلامية فليس لأنها مجرد اصطلح حادث، وإنما ذموها لمعانيها الفاسدة، وهم «لم يذموا التكلم بأسماء مفردة: كالجوهر، والجسم، والعرض، فإن الاسم المفرد ليس بكلام، ولا يتكلم به أحد، وإنما ذموا الكلام المؤلف الدال علىٰ معان، والذين كانوا يتكلمون بهذه الأسماء كان كلامهم متضمنًا لأمور فيها افتراء علىٰ الله ورسوله: إما إثبات ما نفاه الله، وإما نفي ما أثبته الله، ومتضمنة لمعان باطلة هي كذب وباطل في نفس الأمر»[2]

ولم يكن الإمام أحمد «يكره -إذا عرف معاني الكتاب والسنة- أن يعبر عنها بعبارات أخرىٰ إذا احتيج إلىٰ ذلك، بل هو قد فعل ذلك، بل يكره المعاني المبتدعة في هذا، أي فيما خاض الناس فيه -من الكلام في القرآن والرؤية والقدر والصفات- إلا بما يوافق الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين»[3].

والأصل في هذا الباب: أن الألفاظ في باب المخاطبات منوطة بالحاجات «كالسلاح في المحاربات. فإذا كان عدو المسلمين -في تحصنهم وتسلحهم- علىٰ صفة غير الصفة التي كانت عليها فارس والروم: كان جهادهم بحسب ما توجبه الشريعة التي مبناها علىٰ تحري ما هو لله أطوع، وللعبد أنفع، وهو

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٤٣.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ١٧٦.

(٣) المصدر السابق ٧/ ١٥٥.

الأصلح في الدنيا والآخرة. وقد يكون الخبير بحروبهم أقدر علىٰ حربهم ممن ليس كذلك، لا لفضل قوته وشجاعته، ولكن لمجانسته لهم، كما يكون الأعجمي المتشبه بالعرب -وهم خيار العجم- أعلم بمخاطبة قومه الأعاجم من العربي، وكما يكون العربي المتشبه بالعجم -وهم أدنىٰ العرب- أعلم بمخاطبة العرب من العجمي»[1]

وثمة حالات يتأكد فيها الاحتياج إلىٰ استعمال الاصطلاحات الحادثة، ومنها أن يكون الذي يرد عليه أو يناظَر معارضًا للشرع، أو ممن لا يمكن أن يرد إلي الشريعة «مثل من لا يلتزم الإسلام، ويدعو الناس إلي ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل علي باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك، أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء. فهؤلاء لابد في مخاطبتهم من الكلام علي المعاني التي يدعونها: إما بألفاظهم، وإما بألفاظ يوافقون علي أنها تقوم مقام ألفاظهم»[2]

ومن الحالات الأخرىٰ أن نفرا من أتباع الفرق المختلفة، لا يقبلون الكلام إلا إذا جاء وفق لغتهم واصطلاحهم، أما إذا خوطبوا بغيرها فقد يقولون إنا لا نفهم ما قيل لنا، أو أن المخاطب لنا والراد علينا لم يفهم قولنا، والإشكال الأساسي أن هؤلاء إذا خوطبوا بلغتهم واصطلاحهم فقد يفضي ذلك إلىٰ مخالفة ألفاظ القرآن في الظاهر، لأنهم عبروا عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرىٰ ليست في القرآن وربما جاءت في القرآن بمعنىٰ آخر[3].

ومع استعمالهم لتلك الألفاظ المجملة فإن الراد عليهم أمامه عدة احتمالات «فهو إما: أن يستفصل ويسأل عن المراد بتلك الألفاظ الحادثة» فإن فسروها بالمعنىٰ الذي يوافق القرآن قبلت، وإن فسروها بخلاف ذلك ردت، وإما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا، فإن امتنع عن التكلم بها معهم

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٠٧.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٣١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٢٣.

فقد ينسبونه إلىٰ العجز والانقطاع، وإن تكلم بها معهم نسبوه إلىٰ أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقا وباطلا، وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها»(١)

وهاهنا تختلف المصلحة باختلاف الأحوال «فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلىٰ قولهم وإلزامهم به، أمكن أن يقال لهم لا يجب علىٰ أحد أن يجيب داعيا إلا إلىٰ ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن علىٰ الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلىٰ ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنىٰ حق، وهذه الطريق تكون أصلح إذا لبس ملبس منهم علىٰ ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء، حتىٰ أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال ائتونا بكتاب أو سنة حتىٰ نجيبكم إلىٰ ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلىٰ ما لم يدل عليه الكتاب والسنة»(٢)

ومن الحالات الأخرىٰ التي يحتاج معها إلىٰ استعمال الاصطلاحات الحادثة، والتي لم ترد في الشرع: أن يكون المقصد إفهام المخاطب بلغته مع ظهور المعنىٰ الصحيح، وهذا أمر لا بأس به، وهو يشبه «ترجمة القرآن والحديث للحاجة إلىٰ الإفهام، وكثير ممن قد تعود عبارة معينة إن لم يخاطب بها لم يفهم، ولم يظهر له صحة القول وفساده، وربما نسب المخاطب إلىٰ أنه لا يفهم ما يقول. وأكثر الخائضين في الكلام والفلسفة من هذا الضرب: ترىٰ أحدهم يذكر له المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقبلونها، لظنهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في تلك، فإذا أخذ المعنىٰ الذي دل عليه الشرع وصيغ بلغتهم، وبين به بطلان قولهم المناقض للمعنىٰ الشرعي، خضعوا لذلك وأذعنوا له، كالتركي والبربري والرومي والفارسي الذي يخاطبه بالقرآن العربي ويفسره فلا يفهمه حتىٰ يترجم له شيئا بلغته، فيعظم سروره وفرحه، ويقبل الحق ويرجع

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٢٩.

عن باطله، لأن المعاني التي جاء بها الرسول أكمل المعاني وأحسنها وأصحها، لكن هذا يحتاج إلىٰ كمال المعرفة لهذا ولهذا، كالترجمان الذي يريد أن يكون حاذقا في فهم اللغتين»[1]

ومن المهم أن نشير إلىٰ أن ما سبق تقريره من جواز استعمال المصطلحات الحادثة، لا يعني أنه يجوز بناء أحكام شرعية علىٰ تلك المصطلحات أو التقسيمات بلا دليل، كمن يقسم الأدلة إلىٰ قطعية وظنية، أو عقلية ونقلية، أو يقسم مسائل الدين إلىٰ أصول وفروع، أو علميات وعمليات، فأصل التقسيم أو الاصطلاح لا مشاحة فيه، لكن إذا ترتب علىٰ ذلك أحكام فلابد من الإتيان بالدليل الذي بني عليه كل حكم منها.

كذلك من الواجب فهم الألفاظ والمصطلحات الشرعية فهما صحيحا، وعدم حملها علىٰ معان أو اصطلاحات حادثة نشأت في مرحلة لاحقة، أو تم التعارف عليها في علم من العلوم «وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله علىٰ وفق مذهبه، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل علىٰ مراد الله ورسوله، وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالىٰ ورسوله ﷺ، ليس قول الله ورسوله تابعًا لأقوالهم»[2]، وإذا عرف تفسير الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلىٰ الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم[3]

ولابد أيضا من المعرفة بلغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي ﷺ وعادتهم في الكلام، ومن لم يعرف ذلك وقع في تحريف الكلم عن مواضعه «فإن كثيرا من الناس ينشأ علىٰ اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة، فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٦١١، ٦١٢.

(٢) ابن تيمية: الإيمان ص٣٢.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/٢٨٦.

مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك. وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم. وآخرون يتعمدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم علىٰ معاني أخر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم ويقولون: إنا موافقون للأنبياء»(١)

وقد اعتادت الفرق والاتجاهات المختلفة علىٰ حمل الألفاظ الشرعية علىٰ اصطلاحات حادثة، مما أدىٰ إلىٰ وقوعهم في أخطاء جسيمة، وبعض الفلاسفة الإسلاميين وكذا طوائف الباطنية كانوا يأخذون الألفاظ الشرعية الإسلامية فيلبسونها ثوب الفلسفة، ويظن من يقرأ كلامهم أنهم يقصدون المعنىٰ الشرعي، بينما هم في حقيقة الأمر يقصدون المعنىٰ الفلسفي، وللهروي وابن تيمية وصف طريف لصنيعهم هذا، وأنهم أخذوا مخ الفلسفة فلبسوه لحاء السنة(٢) وذلك أنهم «عمدوا إلىٰ معان ظنوها ثابتة؛ فجعلوها هي معنىٰ الواحد والواجب والغني والقديم ونفي المثل؛ ثم عمدوا إلىٰ ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالىٰ بأنه أحد وواحد علي ونحو ذلك من نفي المثل والكفؤ عنه. فقالوا: هذا يدل علىٰ المعاني التي سميناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراء علىٰ الله»(٣)

والأمثلة في هذا الصدد كثيرة، منها(٤): حمل الفلاسفة لفظ جبريل عليه السلام علىٰ العقل الفعال، وحمل المتكلمين لفظة الأفول الوارد في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ علىٰ معنىٰ فلسفي، وكذلك لفظ الإحداث ولفظ القدم حملوه علىٰ معان اصطلاحية حادثة، وفسروا بها لفظ المحدث التي ورد بها القرآن، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٤٣.

(٢) الهروي: ذم الكلام ٥/ ١٣١، وابن تيمية: الرد علىٰ الشاذلي ص٤٠، وبغية المرتاد ص١٩٣، وبيان تلبيس الجهمية ٢/ ١٩٧.

(٣) ابن تيمية: الرسالة الأكملية ص٤٥، ومجموع الفتاوىٰ ٦/ ١١١.

(٤) انظر ابن تيمية ٢: منهاج السنة ١/ ٢٧٧، و٢/ ١٩٣، وبغية المرتاد لابن تيمية ص٢٣٤، ومجموع الفتاوىٰ ١٧/ ٣٥٢، ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٦٧٢، والطريفي: المغربية ص١٥١.

وفي العصر الحديث نجد بعض التأويلات العجيبة لألفاظ ذات معان واضحة يفهمها كل عربي، ومع ذلك يتم حملها علىٰ معان بعيدة جدا، لا تكاد تخطر ببال من يفهم العربية أو يعرف دلالات القرآن الكريم.

ومن ذلك مثلا: أن قصة هلاك إصحاب الفيل بالحجارة التي ألقتها عليهم الطير الأبابيل قصة واضحة يفهمها كل من يعرف العربية ويقرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ لكن الشيخ محمد عبده في كلامه عن قصة إهلاك أبرهة وجيشه بالطير الأبابيل، تأول هلاكهم بأنه كان عن طريق الجدري أو الحصبة التي انتقلت إليهم بواسطة حجارة يابسة، أسقطتها عليهم فرق عظيمة من الطير، ويمكن أن تكون هذه الطيور من جنس البعوض أو الذباب الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض، وأما الحجارة فيمكن أن تكون من الطين المسموم اليابس، وهذا الطين تحمله الرياح، ثم يَعْلق بأرجل الحيوانات، ويدخل في مسام الجسد، فيسبب القروح التي تنتهي بإفساد الجسم وتساقط لحمه، وهكذا فليس شرطًا أن تكون الحجارة ضخمة، أو أن تكون الطيور كبيرة[1].

ولا يخفىٰ بُعْد هذا التفسير عن مقتضىٰ الظاهر، وقانون الألفاظ العربية وإخراجه للمعجزة عن كونها خارقة للعادة إلىٰ اعتبارها أمرًا عاديًّا يمكن حدوث مثله، ومازالت أوبئة الجدري والحصبة والطاعون تفتك بملايين لا مجرد آلاف البشر، ولم يعتبر أحد ذلك معجزة لا في القديم ولا في الحديث، ولست أدري ما الإشكال أصلًا في إبقاء الآية علىٰ ظاهرها، مع أنه لا يلزم عن ذلك أي محذور أو محال عقلي أو حسي أو علمي[2]!

ومن الأمثلة الأخرىٰ: الزعم بأن المقصود بالجن: الميكروبات والجراثيم الدقيقة التي كشف عنها العلم الحديث، وقد تبنىٰ هذا التأويل الغريب أكثر من

---

(١) انظر محمد عبده: تفسير جزء عم ص١١٩، ١٢٠.

(٢) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٧٠.

شخصية، منهم طنطاوي جوهري، الذي ذهب في أحد كتبه إلىٰ أن الميكروبات التي تؤدي إلىٰ تحلل الأجسام الميتة، وتتسبب في نقل الأمراض وغير ذلك من الأفعال يمكن أن تكون آلات تحت تصرف عالم لا نراه، فإن كان فعلها خيرًا سمَّينا هذا العالم ملائكة، وإن كان شرًّا سميناه جنًّا(١)، ولم يكتف طنطاوي جوهري بذلك، بل ارتقىٰ خطوة أخرىٰ؛ حيث قرر أن هذه الحيوانات الدقيقة نفسها هي الجن(٢).

ومن الشخصيات التي تبنت تأويلات شاذة ومضطربة فيما بينها، وبعيدة كل البعد عن المعاني اللغوية والشرعية لحقيقة الجن - محمد أبو زيد الدمنهوري صاحب تفسير «الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن» ففي تفسيره لقول الله تعالىٰ: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ ذكر أن لفظ الشياطين يطلق علىٰ الحيات والثعابين، تستهوي من يتبعها ليقتلها، فيهوي معها، وتضله بتعرجها(٣)، وفي تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ ذهب إلىٰ أن الآية تتكلم عن أنواع الإنسان، فمنه النوع الهادئ صاحب الطبع الطيني الذي تشكله كما تريد، ومنه الجان، أي: النوع المتشرد صاحب الطبع الناري إذا قاربته يؤذيك ويغويك، ولا تستطيع أن تمسكه وتعدله، والنوعان موجودان في كل أمة(٤).

وعلىٰ هذا التأويل المنحرف يكون الجن نوعًا من أنواع الإنسان، وهو النوع الفاسد الضال، ومعنىٰ ذلك أن الجن جميعًا عاصون هالكون، ولو قرأ الدمنهوري آية سورة الجن، لوجدها تقطع بأن منهم الصالح ومنهم الطالح، حيث

---

(١) انظر طنطاوي جوهري: ميزان الجواهر في عجائب هذا الكون الباهر ص١٣٢.

(٢) المصدر السابق ص١٣٢، ١٣٣.

(٣) انظر أبو زيد الدمنهوري: الهداية والعرفان ص٧، نقلًا عن رسائل الإصلاح لمحمد الخضر حسين ٣/ ١٥٤، ود. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ٢/ ٥٨١.

(٤) انظر أبو زيد الدمنهوري: الهداية والعرفان ص٢٠، نقلًا عن د. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ٢/ ٥٨٢.

قال تعالىٰ حكاية عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَۖ﴾[1].

(1) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٦٥.

١٢٨- الألفاظ المجملة أو المحتملة لأكثر من معنى، لا تثبت أو تنفى، وإنما يستفصل عن المراد منها أولا، وكثير من الضلالات سببها التمسك بعبارات مجملة، وترك المحكم والواضح في دلالته

ونعني بذلك أن الألفاظ -غير الواردة في الكتاب والسنة- والتي تحتمل أكثر من معنىٰ، منها الصحيح ومنها الباطل، لا يصح إثباتها أو نفيها، وقبولها أو رفضها، حتىٰ يستفصل أولا عن المراد منها. وهذا «الاستفسار، وبيان ما يراد باللفظ من معنىٰ صحيح وباطل، يزيل عامة الشبه»[١]

ولا يخفىٰ أهمية هذه القاعدة لكل من يتصدىٰ للرد علىٰ الشبهات والانحرافات العقدية في القديم والحديث، حيث يواجه الخائض في هذا الميدان بكم هائل من المصطلحات والألفاظ الحادثة، وكثير منها مجمل يحتمل حقا وباطلا.

ومن أمثلة ما ظهر قديما من تلك المصطلحات: الجهة، والمكان، والحيز، والجسم، والحدوث، والاستثناء في الإيمان، والقطع والظن.

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٥٥٨.

وفي العصر الحديث ظهرت مصطلحات عديدة مثل: التنوير، والتحديث، والتطوير، والعقلانية، وتجديد الخطاب الديني، والدولة المدنية، والمجتمع المدنىٰ، والحرية، والإنسانية، والإخاء، والمساواة، وغير ذلك الكثير.

والأصل الأصيل في باب التعامل مع سائر المصطلحات المجملة، والتي لم ترد في الكتاب والسنة هو: أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، هو الحق الذي يجب اتباعه، ويصدق بأنه حق وصدق، وأما ما سواه من كلام سائر الناس فيعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه، لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم[١].

وفي باب الصفات علىٰ وجه الخصوص، يجب إثبات ما أثبته الله ورسوله، ونفي ما نفاه الله ورسوله، والاعتصام بالألفاظ التي ورد بها النص في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني. وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني، وأما سائر الألفاظ التي تنازع فيها المتأخرون، وهي محدثة غير واردة في الكتاب والسنة «فلا تطلق نفيا ولا إثباتا حتىٰ ينظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنىٰ صحيحا، موافقا لما أخبر به الرسول صوب المعنىٰ الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص، لا يعدل إلىٰ هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، وأما إن أريد بها معنىٰ باطل نفي ذلك المعنىٰ»[٢]

ومن خصائص أهل السنة أنهم لا يعبرون عن صفات الله بعبارات مجملة مبتدعة، بل يفسرون المجملات، ويوضحون المشكلات، ويبينون المحتملات، ويتبعون الآيات البينات، ويعلمون موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح»[٣]

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ١٣٦.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٥٥٤.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٣٥.

وهذا الموقف من التعامل مع الألفاظ المجملة يفسر لنا ما يوجد في كلام السلف والأئمة من النهي عن إطلاق موارد النزاع بالنفي والإثبات، ومن الخطأ أن يظن أن موقفهم هذا مرده إلىٰ خلو النقيضين عن الحق، أو إلىٰ قصور أو تقصير منهم في بيان الحق، فحاشاهم من ذلك، ولكن السبب هو أن تلك الألفاظ المجملة المتشابهة تشتمل «علىٰ حق وباطل، ففي إثباتها إثبات حق وباطل، وفي نفيها نفي حق وباطل، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلاف النصوص الإلهية فإنها فرقان فرق الله بها بين الحق والباطل»[١]

وليس هذا الحكم الدقيق المبني علىٰ طلب التفصيل والبيان لكل ما هو مجمل أو محتمل من الألفاظ مقتصرا علىٰ باب الصفات، وما جرىٰ فيها قديما من خلاف وإشكالات، بل يجب استصحابه والعمل به أيضا في كل الأبواب الأخرىٰ، وسائر ما تنازع فيه الناس نفيًا وإثباتًا من مسائل أو ألفاظ ومصطلحات حادثة «وليس علىٰ أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا علىٰ إثبات لفظ أو نفيه، حتىٰ يعرف مراده، فإن أراد حقًا قُبل، وإن أراد باطلا رُدّ، وإن اشتمل كلامه علىٰ حق باطل لم يُقبل مطلقًا ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف اللفظ، ويُفسّر المعنىٰ»[٢]

وكما أن الألفاظ المجملة لا تثبت ولا تنفىٰ حتىٰ يستفصل عنها، فكذلك لا يجوز تعليق المدح أو الذم بها دون استفصال، وإنما يعلق المدح بالألفاظ المذكورة في كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الإجماع، فهذا يجب اعتبار معناه وتعليق الحكم، وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع، فلا يجوز تعليق المدح والذم، والإثبات والنفي علىٰ معناها[٣].

ولا شك أن كثيرا من انحرافات الفرق المختلفة وأسباب ضلالهم يرجع إلىٰ استعمال الألفاظ المجملة دون بيان وتفصيل، وقد وصف الإمام أحمد -في مقدمة الرد علىٰ الجهمية- أهل البدع بأنهم «يقولون علىٰ الله، وفي الله، وفي

(١) المصدر السابق ١/٧٦.

(٢) ابن تيمية: التدمرية ص٦٥، ٦٦.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ١/٢٤٠.

كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين»[1]

كذلك اعتبر ابن حزم أن «الأصل في كل بلاء وعماء، وتخليط وفساد، اختلاط أسماء، ووقوع اسم واحد علىٰ معانٍ كثيرة، فيخبر المخبِر بذلك الاسم، وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيجعله السامع علىٰ غير ذلك المعنىٰ الذي أراد المخبِر، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكًا»[2].

وعلىٰ نفس المنوال رأىٰ ابن تيمية إلىٰ أن الكلام في الألفاظ المجملة بالنفي والإثبات دون الاستفصال «يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء»[3] ونبه ابن القيم إلىٰ أن «أصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهانا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلىٰ ذلك هوىٰ وتعصب»[4]

ومن الشواهد علىٰ ذلك ما وقع فيه النصارىٰ من ضلال بسبب ألفاظ متشابهة، مجملة، مشكلة، منقولة عن الأنبياء[5]، والحال نفسه مع الفلاسفة الذين «عمدوا إلىٰ ألفاظ مجملة مشتبهة، تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه علىٰ بعض، وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه . . . فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته، فأخذ يعترض عليهم قالوا له أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقىٰ ما في

---

(١) الإمام أحمد: الرد علىٰ الجهمية والزنادقة ص٥٧.

(٢) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام ٨/ ٥٦٤.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢١٧.

(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٧.

(٥) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٢/ ٣١٥.

النفوس من الأنفة والحمية يحملها علىٰ أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلىٰ ترك الاعتراض عليها، خشية أن ينسبوه إلىٰ نقص العلم والعقل»[1]

والإشكال الكبير في هذه الألفاظ المشتبهة والمحتملة، أنها تحتمل معاني متعددة، وتتضمن حقا وباطلا، ولما فيها من الحق قد يقبلها من لم يحط علما بما فيها من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، وربما يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها[2].

وخلاصة الأمر في التعامل مع كل تلك الألفاظ المجملة: أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله، ثم تجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد «وإذا وقع الاستفسار والتفصيل، تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام»[3]

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٩٦.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٥ - ٩٢٧.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ١٤٥، ١٤٦.

١٢٩- التعبير عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن والسنة، أولى من التعبير عنها بغيرها، وموافقة النصوص لفظا ومعنى، أولى من موافقتها في اللفظ فحسب(١)

وهذه القاعدة تحل كثيرا من الإشكالات، والشبهات، والخلافات التي ترتبت علىٰ استعمال ألفاظ وتعبيرات غير واردة في الكتاب والسنة في باب الاعتقاد، ومن ذلك وصف الله تعالىٰ بالقديم أو واجب الوجود، أو أنه فوق سماواته بحد أو بغير حد، أو أنه في جهة أو في غير جهة، أو أنه يخلو منه العرش إذا نزل في ثلث الليل الآخر أو لا يخلو، أو التعبير عن آيات الأنبياء بالمعجزة ثم حصر دلالة صدق النبوة فيها وحدها، أو العدول عن القول بخلق آدم إلىٰ القول بأنه قد تطور، أو وصف الإسلام بالديمقراطية أو الاشتراكية لما فيه من معاني الشورىٰ ومواساة الفقراء، أو وصف الرسول بأنه كان زعيما سياسيا وغير ذلك الكثير.

---

(١) انظر ابن تيمية: النبوات ٢/٨٧٦، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/٧٠، ووليد السعيدان: تفصيل التأصيل ٢/٥٢٨، د. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/٦٩٢، ومنهج الجدل والمناظرة ٢/٦٨٨، وفتحي الموصلي: فقه الحوار مع المخالف ص٨١، ود. محمد السفياني: قواعد الأسماء والأحكام عند ابن تيمية ص٩٩.

والحل الصحيح لكل تلك الإشكالات هو: الحرص التام علىٰ موافقة الشرع في الألفاظ والمعاني وليس موافقته في المعاني وحدها[1]، والتعبير عن حقائق الإيمان وأمور الاعتقاد بعبارات القرآن، وألفاظه لأن «ألفاظ القرآن يجب الإيمان بها، وهي تنزيل من حكيم حميد. والأمة متفقة عليها، ويجب الإقرار بمضمونها قبل أن تفهم، وفيها من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه، والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع . . .ومتىٰ ذكرت ألفاظ القرآن والحديث، وبُيِّن معناها بيانًا شافيًا، فإنّها تنتظم جميع ما يقوله الناس من المعاني الصحيحة، وفيها زيادات عظيمة لا توجد في كلام الناس، وهي محفوظة مما دخل في كلام الناس من الباطل؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾»[2]

ومن الأدلة أيضا علىٰ أن التعبير عن حقائق الإيمان بما ورد في الأدلة الشرعية توقيفا أولىٰ وأصح: أننا لسنا أعلم بالله وأسمائه وصفاته منه سبحانه، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾

وفي قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَـٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ نزه الله تعالىٰ نفسه «عما يصفه به الواصفون، وسلم علىٰ المرسلين لسلامة ما وصفوه به من كل نقص وعيب، وحمد نفسه إذ هو الموصوف بصفات الكمال التي يستحق لأجلها الحمد ومنزه عن كل نقص ينافي كمال حمده»[3]

وليس أحد من البشر أعلم بالله وأسمائه وصفاته، ودينه، وما يرضيه سبحانه، من رسول الله ﷺ القائل: «**أنا أتقاكم وأعلمكم بالله أنا**»[4]

(١) انظر ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٠، ٢/ ٥٠٧.

(٢) ابن تيمية: النبوات ٢/ ٨٧٦-٨٧٨.

(٣) ابن القيم: جلاء الأفهام ص١٧٠.

(٤) رواه البخاري (٢٠)

وقد حرص النبي ﷺ علىٰ تعليم أصحابه الوقوف عند الألفاظ الشرعية، حتىٰ في بعض الأمور التي لا يترتب علىٰ العدول عن اللفظ التوقيفي الوارد فيها خلل واضح، ومن ذلك أنه حينما علم الرسول ﷺ أحد الصحابة دعاء يقوله عند النوم، وفيه: «**آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت**» فلما ردد الصحابي الدعاء ليحفظه قال: «**آمنت برسولك الذي أرسلت**» فقال له النبي ﷺ: «**قل: آمنت بنبيك الذي أرسلت**»[(١)]

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة[(٢)]. ولهذا كان الإمام أحمد يرد عليهم في المحنة مطالبا بآية أو حديث، قائلا لهم «أعطوني شيئا من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ حتىٰ أقول به، فيقول أحمد بن أبي دواد: أنت لا تقول إلا ما في الكتاب أو السنة؟»[(٣)]

والناظر في أحوال السلف بعامة يجد أنهم كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدث مبتدع في النفي أو الإثبات، لأن الألفاظ المبتدعة ليس لها ضابط، بل كل قوم يريدون بها معنىٰ غير المعنىٰ الذي أراده أولئك «بخلاف ألفاظ الرسول، فإن مراده بها يعلم كما يعلم مراده بسائر ألفاظه، ولو لم يعلم الرجل مراده لوجب عليه الإيمان بما قاله مجملاً. ولو قدر معنىٰ صحيح، والرسول ﷺ لم يخبر به، لم يحل لأحد أن يدخله في دين المسلمين، بخلاف ما أخبر به الرسول ﷺ فإن التصديق به واجب»[(٤)]

ومن خصائص العقيدة الإسلامية: التوقيفية[(٥)]، أي أن هذه العقيدة يوقف بها عند الحدود التي حددها وبينها وبلغها النبي ﷺ، فلا مجال فيها لزيادة

---

(١) رواه البخاري (٦٣١١) ومسلم (٢٧١٠)

(٢) انظر ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٠، ٢/ ٥٠٧.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٤٧.

(٤) ابن تيمية: شرح حديث النزول ص٧٩.

(٥) انظر أحمد قوشتي: في العقيدة الإسلامية مدخل ودراسة ص٤٣.

أو نقصان، أو تعديل أو تبديل، لأنها ربانية المصدر والغاية، وموحىٰ بها في جملتها وتفصيلها من عند الله تعالىٰ.

ويترتب علىٰ سمة التوقيقية أمران في غاية الأهمية، يجب أن ينتبه المسلم إليهما[(١)].

الأول: أن يترسخ في اعتقاده أن الرسول ﷺ قد أوقف أمته علىٰ حقائق العقيدة كاملة ومفصلة، بحيث لم يترك من مسائلها شيئا إلا بينه وأوضحه، وهذا المعنىٰ من ضروريات إكمال الدين الذي أخبر الله سبحانه عنه بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المَائِدَة: ٣]

وبيان الرسول ﷺ لقضايا العقيدة وأصول الدين لا يقتصر فقط علىٰ المسائل دون الدلائل، وإنما يشمل بيان المسائل والدلائل معا، أي بيان مسائل العقيدة التفصيلية ومفرداتها، ثم بيان الأدلة والبراهين الدالة علىٰ صحتها، وأصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولا أو قولا وعملا كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد، وإما أن تكون دلائل هذه المسائل، وقد اشتمل الكتاب والسنة علىٰ كلا الأمرين بأتم بيان وأوضح دليل[(٢)].

الثاني: أنه لابد من التوقيف في الكلام عن قضايا العقيدة، ولا سيما ما يتعلق بأسماء الله وصفاته وسائر الغيبيات، بحيث يلتزم المسلم بالكتاب والسنة لفظا ومعنىٰ، فلا يستعمل في التعبير عن العقيدة إلا الألفاظ التي جاءت بها النصوص الشرعية، كما يجب أن تستعمل هذه الألفاظ فيما سيقت له من المعاني المرادة بها في الكتاب والسنة، وبذلك يكون التوقيف متحققا في مصادر العقيدة، وفي ألفاظها وأساليب التعبير عنها، وإنما كان الأمر بهذه المثابة لأن العقل البشري مهما أوتي من قوة في الفهم والإدراك، فليس بوسعه مطلقا أن يستقل بإدراك حقائق العقيدة علىٰ وجه التفصيل والإيضاح التام، كما أن من قضايا

---

(١) انظر د. البريكان: المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية ص٦٢-٦٤، ود. عثمان جمعة ضميرية: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية ص٣٨٣ - ٣٨٥.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦.

العقيدة ما قد يعلو علىٰ إدراك العقل ويحار في كيفيته، وإن كان العقل مع ذلك لا يمكنه أن يحكم ببطلانه أو استحالته.

وليس بوسع أحد أن يجادل في صحة موقف المستمسك بألفاظ القرآن والسنة في باب المعتقد، سواء في مقام تقرير المعتقد أو في مقام الرد علىٰ الخصوم، وأنه معتمد علىٰ ركن وثيق، وآمن من الإشكال والغلط والإيهام، ولا يمكن لأحد أن يتعقبه بتناقض أو تخطئة.

١٣٠- كثير من الخلاف يرجع إلى عدم استيعاب الأنواع والأقسام في المسألة، وتحرير الفرق بينها، «وإذا تبينت الأنواع والأقسام، زال الاشتباه والإبهام»[(١)]

ولا شك أن من تصدىٰ لتحرير مسألة ما، وتحقيق القول فيها، وبيان الراجح من المرجوح، وكانت هذه المسألة من مواضع النزاع والإشكال: فإن من اللازم في حقه أن يعرف أقسام تلك المسألة، ويحرر الفرق بينها، حتىٰ لا يقع في الخطأ أو الاشتباه، لأن بعض المسائل قد تنقسم لعدة أقسام ولكل منها حكم يخصه، ومن ثم يكون إطلاق الحكم فيها -دون تمييز- خطأ بينا موقعا في الاشتباه.

وثمة أمثلة كثيرة علىٰ مسائل خلافية ذات أقسام عدة، ولكل قسم منها حكم يختلف عن الأقسام الأخرىٰ، ولا يصح بحال إطلاق القول فيها، دون تفصيل وتبيين، وتفرقة بين الأقسام المختلفة.

ومن ذلك مثلا: مسألة الاستغاثة بالمخلوق الحي، ووجوب التفرقة بين أن يكون ذلك فيما يقدر عليه فيجوز، أو فيما لا يقدر عليه فلا يجوز بحال، وكذلك

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٨/ ٣٠٢.

مسائل التبرك والتوسل واختلاف الحكم فيها، بحسب الأقسام المختلفة لكل منهما.

ومن مسائل الخلاف الشهيرة بين الفرق: مسألة جواز التكليف بما لا يطاق، وكونها علىٰ ضربين أحدهما «تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز، وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام، والأعمىٰ الخط ونقط الكتاب، وأمثال ذلك، فهذا مما لا يجوز تكليفه، وهو مما انعقد الإجماع عليه . . . و(الثاني): تكليف ما لا يطاق لا لوجود ضده من العجز، مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستحب التكليف، كفرعون وأبي جهل وأمثالهم، فهذا جائز»[1]

وخلاصة الأمر في هذا الباب: أن تجعل نصوص الكتاب والسنة هي الأصل المعتمد الذي يجب اتباعه ويسوغ إطلاقه، وتجعل الألفاظ والأقسام التي تنازع فيها الناس نفيا أو إثباتا موقوفة علىٰ الاستفسار والتفصيل، ويمنع من إطلاق النفي لما أثبته الله ورسوله، أو إطلاق الإثبات لما نفىٰ الله ورسوله[2]

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) المصدر السابق ٨/ ٣٠٠، ٣٠١.

١٣١- وجوب الحذر من فخ الثنائيات، وحصر الحق في قولين، لابد من اختيار أحدهما

ومن الأخطاء الشائعة في الاستدلال أو المناظرات، حصر الحق في خيارين فقط، وإلزام الخصم باختيار أحدهما، دون أن يكون لذلك الحصر مستند معتبر، وثمة مغالطة منطقية تسمىٰ بالثنائية الزائفة، أو الإحراج الزائف، وفيها يتم بناء الحجة علىٰ افتراض أن هناك خيارين فقط، أو نتيجتين ممكنتين لا أكثر، بينما في حقيقة الأمر هناك خيارات أو نتائج كثيرة، وبذلك يتم إغلاق البدائل أو الاحتمالات الخاصة بموقف ما، مع الإبقاء علىٰ خيارين لا ثالث لهما، أحدهما واضح البطلان، والثاني ما يراد إلزام الخصم به[١].

وكثيرا ما تصاغ الأفكار أو المقولات في صور فخ أو سجن، لا يدع للناظر فيها إلا الموافقة عليها أو رفضها، وهو موقف قد يكون صحيحا مع جملة من المقولات، وإن كان يشكل فخا عند التعامل مع مقولات أخرىٰ، وليس بلازم أن ينحصر الموقف الصحيح في هذا الطرف أو ذاك، بل قد يكون في موقف ثالث أوهمك الخصم أنه غير موجود[٢].

(١) انظر د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص١٢٩.

(٢) عبد الله العجيري ود. فهد العجلان: زخرف القول ص١٦، ١٧.

ووجه الخطأ في أمثال تلك المغالطات أنها مبنية علىٰ حصر غير صحيح ولا مستوعب لكافة الاحتمالات، والصواب هو أن المسائل علىٰ نوعين:

النوع الأول: ما تكون الأقوال محصورة في قولين فحسب، أحدهما حق والآخر باطل، وحينئذ لابد من اختيار قول واحد هو الحق، وترك القول الثاني الذي هو باطل «والشيء إذا انحصر في شيئين، لزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر، ومن انتفاء أحدهما ثبوت الآخر»[1]

وفي مثل هذا النوع من المسائل يصدق قوله تعالىٰ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وقول مؤمن آل فرعون: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾

ويستفاد من هذا الحصر في إثبات صدق نبوة نبينا محمد ﷺ من خلال بيان أن كل من يدعي النبوة فلا يخلو من الصدق أو الكذب، وكل من الصدق والكذب له لوازم وملزومات، ولكل منهما أدلة تستلزمه، وصدق الصادق يعرف تارة بثبوت دلائل الصدق المستلزمة لصدقه، وتارة بانتقاء لوازم الكذب الموجب انتفاؤها انتفاء كذبه، كما أن كذب الكذاب يعرف بأدلة كذبه، وبانتفاء لوازم الصدق المستلزم انتفاؤها لانتفاء صدقه، ومدعي النبوة إما صادق وإما كاذب، وكل منهما له لوازم يدل انتفاؤها علىٰ انتفائه، وله ملزومات يدل ثبوتها علىٰ ثبوته[2].

والنوع الثاني: ما تكون الأقوال فيه متعددة، وغير محصورة في قولين فقط، وحينئذ فلا يصح حصر الحق في أحدهما، أو إلزام الخصم باختيار واحد فحسب، وفي هذه الحال أيضا لا يستلزم فساد أحد القولين صحة القول الآخر «إلا أن تنحصر القسمة فيهما. فأما إذا أمكن أن يكون هناك قول ثالث هو الحق،

(١) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٦/ ١٢٤.

(٢) المصدر السابق٦/ ١٢٤، وانظر د. سامية البدري: أفي النبوءة شك ص١٦٧.

لم يلزم من فساد أحد القولين صحة القول الآخر»[1] وكثير من النزاع يكون الصواب فيه في قول آخر غير القولين اللذين ذكرهما المخالفون[2].

ومما يستشهد به هنا قول الصحابي الجليل عبد الله بن عباس لما سئل سؤالا يحمل في طياته نوع تحيز لخيار معين، فرد رضي الله عنه بجواب حكيم، حيث قال له معاوية «أعلىٰ ملة ابن أبي طالب أنت؟، فقال «ولا علىٰ ملتك أو قال: ولا علىٰ ملة عثمان، أنا علىٰ ملة رسول الله ﷺ»»[3]

واستحضار هذه القاعدة مهم جدا في حل كثير من الإشكالات المفترضة التي افتعلها المخالفون دون مستند صحيح، ومن ذلك مثلا: أننا في باب الصفات لسنا محصورين بين خيار نفي الصفات وتعطيلها بحجة تنزيه الرب، أو بين خيار إثباتها علىٰ وجه التمثيل والتشبيه بحجة اتباع ظاهر النص، بل لدينا خيار صحيح وسط، وهو إثبات الصفات علىٰ الوجه اللائق بالله دون تمثيل أو تعطيل.

وفي باب القدر، لسنا محصورين بين خيار الجبر وإثبات مشيئة الله وقدرته، أو بين خيار القدر وإثبات قدرة العبد وحريته، بل لدينا خيار وسط، وهو إثبات مشيئة الرب وقدرته وخلقه لأفعال العباد، مع إثبات اختيار العبد وقدرته، دون إشكال في الجمع بين الأمرين.

وفي باب التزكية، وأعمال القوب، لسنا محصورين بين خيار الاقتصار علىٰ صور العبادات والانشغال بالظاهر، وإهمال تزكية الباطن، وبين خيار الإغراق في دقائق التصوف وتهويماته وبدعه، بل ثمة خيار آخر وسط وهو رعاية الظاهر وإتقانه، وتعمير الباطن وتزكيته، والجمع بين فقه الأعمال، وعلوم التزكية والرقائق.

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٢٥٤.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٥٧.

(٣) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ١/ ٣٥٤، ٣٥٥، وأبو نعيم: حلية الأولياء ١/ ٣٢٨، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٤٢.

وفي باب الأسماء والأحكام، لسنا محصورين بين خيار القول بسلب اسم الإيمان عن العاصي في الدنيا، وجعله كافرا أو في منزلة بين المنزلتين، وبين خيار إخراج العمل عن مسمىٰ الإيمان، واعتبار العاصي مؤمنا كامل الإيمان، وإنما هناك خيار آخر وسط، وهو عدم تكفير العصاة من جهة، وإدخال العمل في مسمىٰ الإيمان من جهة أخرىٰ.

وفي الموقف من الصحابة لسنا محصورين بين خيارات الخوارج أو التشيع أو النصب، فلا تكفير للصحابة، ولا غلو في علي وأهل البيت ولا معاداة لهم، بل ثمة خيار آخر وسط وهو محبة الصحابة جميعا وموالاتهم، وعدم تكفيرهم أو ذمهم، أو الغلو في أحد منهم

وينطبق هذا الكلام أيضا في مجال التعامل مع الاتجاهات الفكرية الحديثة، فلسنا محصورين بين الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، ولا بين المادية والمثالية، ولا بين النسوية وظلم المرأة، ولا بين الاستبداد والحرية المنفلتة، ولا بين العقلانية واللاعقلانية، وهكذا في سائر الثنائيات التي مثلت إشكالات فكرية في العصر الحديث.

١٣٢- من السنن المطردة: أن الحق في المسائل المختلف فيها، يكون هو القول الوسط بين أهل الإفراط وأهل التفريط

ومن المعلوم أن الوسطية تعتبر إحدىٰ الخصائص التي تميز العقيدة الإسلامية عما سواها من العقائد الباطلة، كما أنها من خصائص أمة الإسلام عن الأمم الأخرىٰ، ونعني بالوسطية: العدل والتوسط بين الطرفين المتقابلين أو المتضادين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير ويطرد الطرف الآخر، أو يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه ويطغىٰ علىٰ مقابله ويحيف عليه، وهي سمة بارزة لدين الإسلام ورسالته، ومن حكمة الله أن اختارها شعارا لهذه الأمة المسلمة التي هي آخر الأمم، وقد وصفها بذلك فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ولفظة الوسط هنا تعني العدل، كما أنها تستلزم الخيرية والفضل والتمييز، وإذا كانت الوسطية من سمات الإسلام وخصائصه البارزة ومن صفات الأمة المسلمة فمن الضروري أن تتجلىٰ آثارها واضحة في كل جوانب الإسلام من عقيدة وشريعة وتربية وأخلاق ونظام حياة[1].

---

(١) انظر د. يوسف القرضاوي: الخصائص العامة للإسلام ص١١٩، ود. محمد باكريم: وسطية أهل السنة ص١٨، ود. أحمد فهمي: في رحاب العقيدة الإسلامية ص٧١، وأحمد قوشتي: في العقيدة الإسلامية مدخل ودراسة ص٥٠.

ومن خلال التأمل والتتبع لمسائل الخلاف بين المتنازعين في الفقه والاعتقاد: خلص ابن تيمية إلىٰ نتيجة مهمة، حيث قال «وقد تأملت ما شاء الله من المسائل، التي يتباين فيها النزاع نفيا وإثباتا، حتىٰ تصير مشابهة لمسائل الأهواء؛ وما يتعصب له الطوائف من الأقوال؛ كمسائل الطرائق المذكورة في الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي وبين الأئمة الأربعة؛ وغير هذه المسائل: فوجدت كثيرا منها يعود الصواب فيه إلىٰ الوسط .... وكذلك هو الأصل المعتمد في المسائل الخبرية العلمية التي تسمىٰ مسائل الأصول: أو أصول الدين؛ أو أصول الكلام؛ ... غالب الخلاف المتباين فيها يعود الحق فيه إلىٰ القول الوسط في مسائل التوحيد والصفات؛ ومسائل القدر والعدل؛ ومسائل الأسماء والأحكام؛ ومسائل الإيمان والإسلام. ومسائل الوعد والوعيد؛ ومسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج علىٰ الأمراء ومذاهبهم أو موافقتهم علىٰ طاعة الله»[1]

وإنما كان الوسط هو الموقف الصحيح بين الأطراف المتنازعة، لأن كلا منهم يكون معه حقا وباطلا، وخصمه كذلك، وكل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق، ويصدق بما معه من الباطل، ودين الإسلام وسط بين الأطراف المتجاذبة[2].

والناظر في عقائد الإسلام مقارنة بعقائد الأديان الأخرىٰ، وفي عقيدة أهل السنة مقارنة بعقائد الفرق الأخرىٰ، يرىٰ تجليا واضحا لسمة الوسطية «فإن الإسلام وسط في الملل بين الأطراف المتجاذبة، والسنة في الإسلام كالإسلام في الملل»[3]

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٤٢/٢١.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١٦٨/٥.

(٣) ابن تيمية: الصفدية ٣١٠/٢.

ومن شواهد وسطية العقيدة الإسلامية مقارنة بالعقائد الأخرىٰ(1):

أنها وسط بين معتقدات الخرافيين الذين يسرفون في الاعتقاد، فيؤمنون بغير مستند أو برهان ويصدقون بكل شيء، وبين الماديين الذين ينكرون كل ما وراء الحس ولا يستمعون لصوت الفطرة ولا نداء العقل، وأما العقيدة الإسلامية فهي تدعو إلىٰ الإيمان، ولكن بما قام عليه الدليل والبرهان كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البَقَرَة: ١١١]، [النَّمل: ٦٤] كما أن عقيدة الإسلام وسط بين الملاحدة الذين لا يؤمنون بإله قط، خانقين صوت الفطرة في صدورهم ومتحدين منطق العقل في رءوسهم، وبين الذين يعددون الآلهة حتىٰ عبدوا الأبقار والأحجار والأشجار، وأما عقيدة الإسلام فتقوم علىٰ الإيمان بإله واحد أحد ليس له شريك ولا والدة ولا ولد، وكل ما عداه فعباد مخلوقون مربوبون لرب العالمين جل وعلا.

وعقيدة الإسلام وسط في صفات الله بين عقيدة اليهود الذين شبهوا الخالق بالمخلوق، فوصفوا الخالق بالصفات التي تختص بالمخلوق، وهي صفات النقص، فقالوا إن الله فقير وإن الله بخيل وإن الله تعب لما خلق العالم فاستراح، وبين عقيدة النصارىٰ الذين شبهوا المخلوق بالخالق فوصفوا المسيح بالصفات المختصة بالخالق سبحانه وقالوا إنه الله، تعالىٰ الله عما يقولون علوا كبيرا، وأما العقيدة الإسلامية فتصف الخالق بصفات الكمال وتنزهه عن صفات النقص، كما تنزهه أن يكون أحد كفوا له في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن صفات النقص مطلقا، ومنزه في صفات الكمال أن يماثله فيها شيء من المخلوقات.

---

(١) انظر ابن تيمية: الصفدية ٢/ ٣١٠-٣١٣، مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٤١، ١٦٨، والنبوات ص١٤٧، والجواب الصحيح ١/ ٦٩-٧١، وابن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية ٢/ ٦٣، ٦٤، ود. يوسف القرضاوي: الخصائص العامة للإسلام ص١٢٧-١٢٩، ود. محمد باكريم: وسطية أهل السنة ص٢٣٥، ود. أحمد فهمي: في رحاب العقيدة الإسلامية ص٧٢، وفي العقيدة الإسلامية مدخل ودراسة ص٥١.

وهي وسط أيضا في نظرتها إلىٰ الأنبياء عليهم السلام، بين اليهود الذين كذبوا الأنبياء وقتلوهم، كما قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] كما نسبوا إليهم القبائح التي يستحيل صدورها من نبي ألبتة، وبين النصارىٰ الذين غلوا في الأنبياء فأشركوا بهم وبمن دونهم فيما هو من حق الله الخالص، كما قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] وأما المسلمون فقد آمنوا بهم كلهم، ولم يفرقوا بين أحد منهم، إذ الإيمان بجميع النبيين فرض واجب، ومن كفر بواحد منهم فقد كفر بهم كلهم، ومن سب نبيا من الأنبياء فهو كافر قال تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وفي باب الشرائع وإمكان حصول النسخ فيها، نجد أن الإسلام وسط بين طرفين «فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولا بغير شريعة الرسول الأول، وقالوا: لا يجوز أن ينسخ ما شرعه. والنصارىٰ جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما أرسل الله بهم رسوله، فأولئك عجزوا الخالق، ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته في النبوات والشرائع. وهؤلاء جوزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق، فضاهوا المخلوق بالخالق»(١)

وكذلك في العبادات «فالنصارىٰ يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان. واليهود معرضون عن العبادات، حتىٰ في يوم السبت الذي أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته، إنما يشتغلون فيه بالشهوات. فالنصارىٰ مشركون به، واليهود مستكبرون عن عبادته، والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع، ولم يعبدوه بالبدع»(٢)

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٧٠، ١٧١.

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٧١..

وإذا كانت الأمة الإسلامية وسطا بين الأمم الأخرىٰ، فإن أحق طوائف الأمة بهذا الوصف هم أهل السنة والجماعة ممن ساروا علىٰ منهج الرسول ﷺ وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وعقيدتهم هي العقيدة الوسط إذا ما قورنت بعقائد الفرق الأخرىٰ في سائر أبواب العقيدة وأصولها الكبار(١): وهم متوسطون في باب التوحيد والصفات، وفي باب القدر والعدل والأفعال، وفي باب الأسماء والأحكام، وفي باب الوعيد والثواب والعقاب، وفي باب الإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٢).

أ- فهم وسط في باب الصفات بين المعطلة ممن نفوا صفات الله وعطلوها كليا، أو أثبتوا بعضها ونفوا البعض الآخر بحجة تنزيه الله عن مشابهة المخلوقين، وبين المشبهة ممن غلوا في الإثبات، وجعلوا صفات الله كصفات المخلوقين ومثلوا الله تعالىٰ بخلقه، وأما أهل السنة فهم يثبتون لله سبحانه كل ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺدون تعطيل أو تحريف أو تكييف أو تشبيه أو تمثيل.

ب- وهم وسط في باب أسماء الدين والإيمان -وهي الأسماء التي رتب الله عليها وعدا ووعيدا كمؤمن ومسلم وكافر وفاسق ونحو ذلك- بين الوعيدية الذين سلبوا عن العاصي اسم الإيمان في الدنيا، وسموه إما كافرا كما تقول الخوارج، وإما في منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة، وبين المرجئة والجهمية ممن يخرجون العمل عن مسمىٰ الإيمان، ويرون أن العاصي مؤمن كامل الإيمان، وأما أهل السنة فيرون أنه لا يصح إطلاق الاسم ولا ترتيب الوعد والوعيد عليه إلا وفقا لما جاءت به النصوص الشرعية، والعاصي بكبيرة من

---

(١) انظر في تفصيل الكلام عن ذلك:- ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٤١، ١٦٨، والصفدية ٢/ ٣١٣، ٣١٤، والجواب الصحيح ١/ ٧١-٧٣، ٤/ ٣٩٤-٣٩٧، وابن القيم: بدائع الفوائد ١/ ١٨٠، وابن عثيمين: شرح العقيدة الواسطية ٢/ ٦٥-٧٦ ود. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ١/ ٤٦-٤٨، ود. البريكان: المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية ص٩١- ٩٩، ود. محمد باكريم: وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق ص٣٠٣.

(٢) انظر ابن تيمية: جامع المسائل المجموعة الثالثة ص٩٠.

الكبائر هو مؤمن من جهة وفاسق من جهة، فهو مؤمن ناقص الإيمان، وليس كافرا أو في منزلة بين المنزلتين.

ج- وهم وسط في باب القضاء والقدر وأفعال العبد بين الجبرية ممن غلوا في إثبات القدر حتىٰ سلبوا الإنسان قدرته واختياره، وجعلوه مثل ريشة في مهب الريح فلا قدرة له ولا فعل، وإنما هو مجبر علىٰ أفعاله، وبين القدرية ممن جعلوا العبد مستقلا بفعله وخالقا له، وليس للقدرة والمشيئة الإلهية دخل في أفعال العبد مطلقا، وأما أهل السنة فقد قالوا إن للإنسان اختيارا وإرادة وهو مسؤول تماما عن أفعاله الاختيارية، لكن كل فعل له إنما يقع بمشيئة الله وقدرته وهو مخلوق لله تعالىٰ.

د- وهم وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الشيعة والخوارج والنواصب، فليسوا كالخوارج ممن كَفَّروا كثيرا من الصحابة، وليسوا كالشيعة ممن غلوا في علي رضي الله وأهل بيته ووقعوا في أبي بكر وعمر وطائفة من كبار الصحابة، كما أنهم ليسوا مثل النواصب ممن عادوا عليا رضي الله عنه وأهل البيت، وانتقصوا كثيرا من مكانتهم، وجحدوا ما صح من مناقبهم، وأما أهل السنة فهم يحبون الصحابة جميعا ويوالونهم، ولا يكفرون أحدا منهم، كما لا يغلون فيهم ولا يرفعونهم فوق المكانة التي أمرنا الله بإنزالهم إياها، وهم بذلك في موقفهم من «علي وسط بين الخوارج والروافض. وكذلك في عثمان وسط بين المروانية وبين الزيدية. وكذلك في سائر الصحابة وسط بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم»[(١)]

هـ- وهم وسط في باب المنقول والمعقول بين طائفة غلت في المعقولات حتىٰ جعلت ما ليس معقولا من المعقول، وقدمته علىٰ الحس ونصوص الرسول، وبين طائفة أخرىٰ جفت عن المعقولات وأهملتها، فردت المعقولات الصريحة وقدمت عليها ما ظنته من السمعيات والحسيات، وأما أهل السنة فهم يعتمدون

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ١٧٢.

علىٰ النقل الصحيح والعقل الصريح، ويرون أن ما علم بمعقول صريح لا يخالفه قط لا خبر صحيح ولا حس صحيح، وكذلك ما علم بالسمع الصحيح لا يعارضه عقل ولا حس، وكذلك ما علم بالحس الصحيح لا يناقضه خبر ولا معقول، ومن المحال أن يتعارض صحيح المنقول مع صريح المعقول.

و- وهم وسط في باب «الإمامة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بين الذين يوافقون الولاة علىٰ الإثم والعدوان، ويركنون إلىٰ الذين ظلموا، وبين الذين لا يرون أن يعاونوا أحدا علىٰ البر والتقوىٰ، لا علىٰ جهاد ولا جمعة ولا أعياد إلا أن يكون معصوما، ولا يدخلوا فيما أمر الله به ورسوله إلا في طاعة من لا وجود له. فالأولون يدخلون في المحرمات، وهؤلاء يتركون واجبات الدين، وشرائع الإسلام، وغلاتهم يتركونها لأجل موافقة من يظنونه ظالما، وقد يكون كاملا في علمه وعدله. وأهل الاستقامة والاعتدال يطيعون الله ورسوله بحسب الإمكان، فيتقون الله ما استطاعوا، وإذا أمرهم الرسول بأمر أتوا منه ما استطاعوا، ولا يتركون ما أمروا به لفعل غيرهم ما نهي عنه»[١]

ولا تقتصر سمة الوسطية علىٰ المسائل العقدية العلمية فحسب، بل تشمل أيضا الحكم علىٰ الأحداث التاريخية وعلىٰ الأشخاص، ومن أمثلة ذلك الموقف من فاجعة عظيمة مثل مقتل الحسين رضي الله عنه، حيث انقسم الناس تجاهها إلىٰ ثلاثة أصناف: فهناك من زعم أن الحسين رضي الله عنه قتل بحق، لأنه أراد أن يشق عصا المسلمين ويفرق الجماعة. وقد جاء وأمر المسلمين علىٰ رجل واحد، فأراد أن يفرق جماعتهم. وقال بعض هؤلاء: هو أول خارج خرج في الإسلام علىٰ ولاة الأمر «والطرف الآخر قالوا: بل كان الإمام الواجب طاعته، الذي لا ينفذ أمر من أمور الإيمان إلا به، ولا تصلىٰ جماعة ولا جمعة إلا خلف من يوليه، ولا يجاهد عدو إلا بإذنه، ونحو ذلك. وأما الوسط فهم أهل السنة، الذين لا يقولون لا هذا ولا هذا، بل يقولون: قتل مظلوما شهيدا، ولم يكن متوليا لأمر الأمة»[٢]

---

(١) ابن تيمية: جامع المسائل المجموعة الثالثة ص٩٠.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٤/٥٥٣.

١٣٣- كثير من أهل البدع يفرون من لازم متوهم، فيقعون فيما هو شر منه، وأكثر فسادا

ومن الأمثلة الواضحة لهذا الخلل المنهجي: تعامل المتكلمين مع باب الصفات، وتكلف النفاة منهم لتأويلها وإخراجها عن ظاهرها، وحملها علىٰ معان متعسفة متكلفة، فرارا من معنىٰ توهموه، وهو أن إثبات الصفات يلزم عنه مماثلة الله بخلقه، ومشابهته للأجسام الحادثة، فيقعون في لازم أشد مما فروا منه.

ويشهد واقع الحال أن هؤلاء المتكلمين المتأولين لم يتخلصوا مما ظنوه محذورا وفروا منه «بل هو لازم لهم فيما فروا إليه، كلزومه فيما فروا منه، بل قد يقعون فيما هو أعظم محذورا، كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية والاستواء فرارا من التحيز والحصر، ثم قالوا هو في كل مكان بذاته، فنزهوه عن استوائه علىٰ عرشه ومباينته لخلقه، وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأمكنة التي يرغب عن ذكرها»[١]

وقد استعمل جماعة من علماء السلف هذا الإلزامات لبيان خطأ المتأولين وتناقضهم، وممن فعل ذلك عبد العزيز الكناني في رده علىٰ الجهمية الذين أولوا معنىٰ استواء الله علىٰ العرش بالاستيلاء، حيث ألزمهم بالعديد من اللوازم:

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٢٢٤.

ومنها أن يكون خلق من خلق الله تعالىٰ، أتت عليه مدة ليس الله بمستول عليه؟ لأن الله تعالىٰ أخبر أنه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هُود: ٧]، فأخبر الله سبحانه أن العرش كان علىٰ الماء قبل خلق السموات والأرض، ثم خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوىٰ علىٰ العرش، الرحمن فاسأل به خبيرا، ومن ثم يلزم المؤول للاستواء بالاستيلاء أن «المدة التي كان العرش فيها قبل خلق السموات والأرض ليس الله بمستول عليه، إذ كان استوىٰ علىٰ العرش معناه عندك: استولىٰ، فإنما استوىٰ بزعمه في ذلك الوقت لا قبله»[(١)]

ومن الأمثلة أيضا في باب القدر: أن المعتزلة نفوا خلق الله لأفعال العباد، فرارا من نسبة المعاصي والقبائح إليه سبحانه، لكنهم وقعوا بذلك في لازم أشنع، وهو أن يكون في ملك الله ما لا يريد، أو أن تغلب مشيئة العباد مشيئته سبحانه.

وبهذا الإلزام أُفْحِم كثير من القدرية في عدة مناظرات مع عوام وعلماء[(٢)]، ومن ذلك أن قدريا قال لمجوسي كان معه في سفينة: أسلم، فقال المجوسي: حتىٰ يريد الله فقال القدري: إن الله يريد، ولكن الشيطان لا يريد! قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطان قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما![(٣)].

ووقف أعرابي علىٰ حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سرقت فادعوا الله أن يردها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت، فارددها عليه! فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك! قال: ولم؟ قال: أخاف -كما أراد أن لا تسرق فسرقت- أن يريد ردها فلا ترد!![(٤)].

---

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٢.

(٢) انظر د. عمر الأشقر: القضاء والقدر ص٦١.

(٣) انظر ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٢٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٢٣،

وقد جرت مناظرة بين هشام غيلان الدمشقي، وميمون بن مهران بحضرة هشام بن عبد الملك، حيث قال غيلان قاصدا إحراج ميمون «أشاء الله أن يعصىٰ؟ فقال له ميمون: أفعصي كارها؟ فسكت. فقال هشام أجبه فلم يجبه، فقال له هشام لا أقالني الله إن أقلته، وأمر بقطع يديه ورجليه»(١)

كذلك جرت مناظرة بين أبي إسحاق الإسفرايني والقاضي عبد الجبار المعتزلي، حيث قال «عبد الجبار في ابتداء جلوسه للمناظرة: سبحان من تنزه عن الفحشاء، فقال الأستاذ مجيبا: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، فقال عبد الجبار: أفيشاء ربنا أن يعصىٰ؟ فقال الأستاذ أيعصىٰ ربنا قهرا، فقال عبد الجبار: أفرأيت إن منعني الهدىٰ، وقضىٰ علي بالردىٰ، أحسن إلي أم أسا؟ فقال الأستاذ: إن كان منعك ما هو لك فقد أسا، وإن منعك ما هو له فيختص برحمته من يشا، فانقطع عبد الجبار»(٢)

والفلاسفة مثل ابن سينا أرادوا الفرار من القول بوقوع التغير في علم الله، وتجدد معلوماته، فقالوا بأنه سبحانه يعلم الكليات، وأما الجزئيات فإنما يعلمها علىٰ وجه كلي(٣)، فوقعوا فيما هو أشنع مما أرادوا الفرار منه، حيث جعلوا الله سبحانه غير عالم تفصيلا بما يحصل من جزئيات في هذا العالم.

---

(١) تاريخ الطبري ٤/٢١٩.

(٢) السبكي: طبقات الشافعية الكبرىٰ ٤/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) انظر الغزالي: تهافت الفلاسفة ص٢٠٦، وابن تيمية: درء التعارض ٩/٣٩٨، وشرح الأصبهانية ص٩١.

١٣٤- الموضوع والضعيف من الروايات لا تقوم به حجة، ولا تثبت به شبهة، ولا تلزم به شناعة

ونعني بذلك أن باب المنقولات موقوف بأكمله علىٰ صحة النقل وثبوته، وفق قواعد التصحيح المعروفة في علم الحديث، وكل رواية أو نقل غير صحيح، فلا يترتب عليه شيء، ولا يثبت به حكم، ومن ثم لا يكون فيه حجة لمحتج، كما لا تثبت به شبهة أو شناعة، يحتاج صاحب المعتقد الحق أن يجتهد في دفعها، وإنما يكفي بيان عدم صحتها، وعلىٰ مدعي الثبوت أن يدلل علىٰ دعواه.

وقد نص عدد من أهل العلم علىٰ هذا المعنىٰ، ومن ذلك ما ذكره السجزي، من أنه لابد لكل مدع «أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتىٰ بذلك عُلِم صدقه، وقبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، علم أنه محدث زائغ، وأنه لا يستحق أن يصغىٰ إليه أو يناظر في قوله، وخصومنا المتكلمون، معلوم منهم أجمع اجتناب النقل والقول به، بل تمحينهم لأهله ظاهر، ونفورهم عنهم بين، وكتبهم عارية عن إسناد»[(١)]

كذلك نبه ابن تيمية إلىٰ أن «الاستدلال بما لا تعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع»[(٢)]. ولا يسوغ

---

(١) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص١٤٦.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١٦٨/٧.

الاحتجاج بالمنقولات «إلا بعد قيام الحجة بثبوتها، وإلا فيمكن أن يقول كل أحد ما شاء»[١] وهو يضرب المثل بأنه لو «أراد إنسان أن يحتج بنقل لا يعرف إسناده في جزرة بقل لم يقبل منه، فكيف يحتج به في مسائل الأصول؟»[٢] ولذا فالواجب علىٰ من احتج بشيء منقول عن النبي ﷺ أن يعلم أولا «صحته، قبل أن يعتقد موجبه ويستدل به. وإذا احتج به علىٰ غيره، فعليه بيان صحته، وإلا كان قائلا بلا علم، مستدلا بلا علم، وإذا علم أن في الكتب المصنفة في الفضائل ما هو كذب، صار الاعتماد علىٰ مجرد ما فيها، مثل الاستدلال بشهادة الفاسق، الذي يصدق تارة ويكذب أخرىٰ. بل لو لم يعلم أن فيها كذبا، لم يفدنا علما حتىٰ نعلم ثقة من رواها. وبيننا وبين الرسول مئون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أن فيما ينقل الناس عنه وعن غيره صدقا وكذبا»[٣]، ولا شك أن الأحاديث «التي ينقلها كثير من الجهال لا ضابط لها، لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل، ومنها ما يعرف كذبه بالعادة، ومنها ما يعرف كذبه بأنه خلاف ما علم بالنقل الصحيح ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرىٰ»[٤].

ويستفاد من هذه القاعدة التي نحن بصددها في التعامل مع كثير من الشبهات والشناعات التي يثيرها نفر من المنصرين والمستشرقين، وهي لا تعدو أن تكون أكاذيب لا أصل لها بحال في باب المرويات، أو تكون قد رويت بأسانيد لا تصح مثل قصة الغرانيق، أو دعوىٰ محاولة انتحار النبي ﷺ، أو سبب زواج النبي ﷺ من زينب بنت جحش، أو تعلمه من بحيرا الراهب، وغيرها الكثير من القصص المفتراة.

والمنهج الأمثل في التعامل مع تلك الشبهات وأمثالها هو رفضها ابتداء، ومطالبة مدعيها بإقامة البرهان علىٰ صحتها، وعدم بذل جهد كبير في مناقشتها

---

(١) المصدر السابق ٨/ ٢٩٢.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/ ١١٠.

(٣) المصدر السابق ٧/ ٦١

(٤) المصدر السابق ٨/ ١٠٥.

تفصيلا، إلا في بعض الأحوال التي تكون المصلحة في التعرض لها علىٰ سبيل التنزل، وافتراض صحتها.

وكل ما يحتج به أهل الضلال من المنقول -سواء أكانوا من خارج الملة أو داخلها- لا يخرج عن أحد نوعين «فإما أن يكون صحيحا لكن لا يدل علىٰ باطلهم. وإما أن يكون غير صحيح ثابت بل مكذوب»[1] وواقع تلك الطوائف يشهد لذلك، ومروياتهم إذا حوكمت لقواعد تمييز المرويات فلا يمكن أن تصمد بحال، وكتب اليهود والنصارىٰ تعاني من تهافت الأسانيد وانقطاعها، أو غيابها أصلا، وجهالة المؤلفين، وتناقض المضامين.

كذلك لا يجادل أحد في أن كتب بعض الفرق -كالشيعة والصوفية والباطنية- مكتظة بركام الضعيف والموضوع ورواية المجاهيل، وبعضهم لا يرفع رأسا لقواعد الإسناد، وشعاره حدثني قلبي عن ربي، أو يكفينا الروايات عن المعصومين، وعلم الحديث لم يظهر أصلا لدىٰ الشيعة، ولم يكونوا يعرفونه إلا في حقبة متأخرة، وأول من صنف لهم فيه ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، أو شيخه ابن طاوس(ت٦٧٣هـ)[2].

وقد حكم أبو حامد المقدسي علىٰ أدلة الشيعة بأنها كلها أو أكثرها «ضعيفة أو موضوعة من الكذب المفترىٰ علىٰ النبي، وهي كثيرة في مصنفاتهم؛ والوضع فيها ظاهر لا يخفىٰ إلا علىٰ غبي جامد»[3] وتتبع مصنفات الشيعة ومروياتهم يدل بوضوح علىٰ أنهم «من أجهل الناس بمعرفة المنقولات، والأحاديث، والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات علىٰ تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب، بل وبالإلحاد . . . وقد اتفق

---

(١) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٢/٣١٦.

(٢) انظر جعفر السبحاني: أصول الحديث ص٩، ٤٣ ود. عمر الفرماوي: أصول الرواية عند الإمامية ص١٣٧، وأشرف الجيزاوي: علم الحديث بين أصالة أهل السنة وانتحال الشيعة ص٤٣.

(٣) أبو حامد المقدسي: الرد علىٰ الرافضة ص٧٢.

أهل العلم بالنقل، والرواية، والإسناد علىٰ أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[1]

كذلك فإن ضعف المتكلمين في علم الحديث واضح جدا «وأكثر أئمة النفاة من الجهمية والمعتزلة كانوا قليلي المعرفة بما جاء عن الرسول، وأقوال السلف في تفسير القرآن وأصول الدين، وما بلغوه عن الرسول»[2] ولعل المعتزلة من أضعف فرق المتكلمين في العلم بالحديث ولا يكاد -إلا ما ندر- يوجد فيهم متخصص في هذا العلم روايةً أو درايةً، ومن ثم فهم لا يميزون بين غثه وسمينه أو صحيحه وسقيمه[3]، وقد وصفهم بذلك كثيرون مثل الباقلاني[4] وابن تيمية[5]، وجزم المقبلي بأنهم «لا يُناظرون بالاستدلال بالحديث؛ لعدم تفريقهم بين غثه وسمينه، وردهم لصحيحه وصريحه إلىٰ المذهب، والاحتجاج بكل ما وافقه ولو بتعسف، وإن رواه من دبَّ ودرج»[6].

وقد دفع هذا الجهل الاعتزالي بالحديث أحد رجال المذهب وهو أبو القاسم البلخي (ت٣١٩هـ) إلىٰ تصنيف كتاب مستقل، حاول به سد تلك الثغرة، ومزج قواعد الجرح والتعديل، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها بمشرب اعتزالي يجعل موافقة الأحاديث لأصول المعتزلة العاملَ الأهمَّ في تصحيحها، ومخالفة تلك الأصول -وحده- كفيلًا بتضعيفها، ولو كانت في الصحيحين، وعنوان هذا الكتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»، وقد بيَّن البلخي في مقدمته أن أهم الدواعي التي حدت به إلىٰ تأليفه «أن ينظر شباب أصحابنا فيما بينتُ ويعرفوه، فإنهم لا يكادون يلتفتون إليه، وخصومهم يتسلقون عليهم من جهته، وينسبونهم إلىٰ قلة العلم به»[7].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٥٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٣٢.

(٣) انظر الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص١١٨.

(٤) انظر: الباقلاني: نكت الانتصار لنقل القرآن ص٤٢٥.

(٥) ابن تيميَّة: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٢٣١، وانظر: ٧/ ٢٩.

(٦) المقبلي: العلم الشامخ ص٨٣.

(٧) أبو القاسم البلخي: قبول الأخبار ومعرفة الرجال ص١٨.

ومن الواضح أن الكتاب محاولة لشحذ عزائم شباب المعتزلة؛ كي يهتموا بتعويض التقصير في الجانب الأثري، والناتج عن إغراقهم في المباحث العقلية الكلامية، وكلام البلخي ينطوي علىٰ اعتراف بين بقصور أصحابه في علم الحديث، وأنه ليس من تخصصهم.

وقديما تعجب الجاحظ من ترك المتكلمين -بصفة عامة- القول في تصحيح الأخبار والعناية بها، مع ما يترتب علىٰ ذلك من نتائج خطيرة، وبالأخبار يعرِف الناس النبي من المتنبي، والصادق من الكاذب، والاجتماع من الفُرقة، والشذوذ من الاستفاضة[1].

ومن الإشكالات التي تواجه تلك الفرق وقوعهم في التناقض، لأنهم إذا احتجوا بمثل تلك الروايات الواهية فيلزمهم قبول مثلها أو ما هو أقوىٰ مما ينقض مذاهبهم، وقد ألزم الدارمي الجهمية بهذا حين احتجوا بأثر لا يصح عن مجاهد، فقال الدارمي «أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلىٰ التعلق به لباطلكم علىٰ غير بيان؟ وتركتم آثار رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم، فأما إذا أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد، فقد حكمتم علىٰ أنفسكم بقبول آثار رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم»[2]

---

(١) انظر: رسائل الجاحظ ٣/ ٢٢٤، تحقيق عبد السلام هارون.

(٢) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص١٢٤.

١٣٥- المرجع في تمييز المنقولات
لأهل الحديث، ونقاده العالمين بهذا الباب

ولا شك أن المنقولات بصفة عامة تشتمل علىٰ ما هو صادق ثابت، وما هو كاذب ملفق، ولا يجوز التعويل إلا علىٰ ما هو ثابت، أما الضعيف والموضوع فلا يحتج به، وإذا كان الأمر كذلك فلابد لكل من يتعامل مع المرويات ويسوقها في مقام الاحتجاج، أن يميز بين صحيحها من سقيمها.

والفن المنوط به تمييز المرويات، والتأكد من صحتها، ووضع القواعد الضابطة لذلك هو علم الحديث، الذي يعتبر مفخرة من مفاخر المسلمين، وخصيصة اختصوا بها دون غيرهم، وقد توالت عبارات أهل العلم في تقرير هذا المعنىٰ[١].

ومن ذلك قول محمد بن حاتم بن المظفر «إن الله قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله، حتىٰ تتناهىٰ أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتىٰ يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن

---

(١) انظر عبد الفتاح أبو غدة: الإسناد من الدين ص١١.

كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر، حتىٰ يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدوه عدا، فهذا من أفضل نعم الله علىٰ هذه الأمة، فنستوزع الله شكر هذه النعمة، وغيرها من نعمه»[١]

وقال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسول إلا في هذه الأمة. وقال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب»[٢]

وعلىٰ إثر هؤلاء جزم ابن حزم بأن «ما نقله الثقة عن الثقة كذلك، حتىٰ يبلغ إلىٰ النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونسبه، وكلهم معروف الحال والعين والعدالة والزمان والمكان .... هذا نقل خص الله تعالىٰ به المسلمين، دون سائر أهل الملل كلها، وبناه عندهم غضا جديدا»[٣] وذكر ابن تيمية أن «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة»[٤]

ولا يقتصر تميز المسلمين في هذا الباب علىٰ اختصاصهم به دون غيرهم، بل إنهم أيضا سبقوا بعلم الحديث المناهج التاريخية الغربية الحديثة، وفاقوها في باب ضبط المرويات، والتمييز بين صحيحها من كاذبها.

وليست دعوىٰ سبق المسلمين لإنشاء منهج نقد المرويات من قبيل الفخر غير المستند لأدلة وشواهد[٥]، فقد أقر بذلك عدد من الكتاب الغربيين[٦]، وكما يقول أسد رستم فإن «أول من نظم نقد الروايات التاريخية ووضع القواعد لذلك:

---

(١) القسطلاني: المواهب اللدنية ٢/ ٤١٥، والزرقاني: شرح المواهب اللدنية ٧/ ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) السخاوي: فتح المغيث ٣/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) ابن حزم: الفصل ٢/ ٦٨.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٧/ ٣٧.

(٥) انظر بحثنا: أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية ص١٢.

(٦) انظر د. حسن حنفي: حوار الأجيال ص٥١٩، ود. خالد أبا الخيل: الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس ص٥.

علماء الدين الإسلامي . . . فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التاريخ بقواعد لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتىٰ يومنا هذا»[١] ثم يضيف الرجل بأن المثودولوجية الغربية ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية، فالتاريخ دراية أولا ثم رواية، كما أن الحديث دراية ورواية «ولو أن مؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا علىٰ مصنفات الأئمة المحدثين، لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجية حتىٰ أواخر القرن الماضي»[٢]

وقد أثر منهج المحدثين وقواعدهم علىٰ جل العلوم والفنون النقلية، وحاول علماء اللغة والأدب والتاريخ تقليدهم، ونقل روايات علومهم بالأسانيد، ويظهر ذلك جليا في كتابات المتقدمين، مما يعني أن هذا المنهج الحديثي بمثابة أساس لكل العلوم النقلية، بحيث يصدق عليه أنه منطق المنقول، وميزان تصحيح الأخبار[٣].

ومن مميزات هذا المنهج أنه منهج تاريخي نقدي، لا يسلم بالنص دون محاكمة ونقد، ولا يكتفي بصدوره عن عالم أو ذي مكانة كبيرة حتىٰ يقبل، بل لابد من ثبوت نسبة النص إلىٰ قائله، والنظر فيه نظرة ثاقبة فاحصة، وقد غاب هذا المنهج التاريخي النقدي بالكلية عن التوراة والإنجيل[٤]، وعن سائر التواريخ القديمة[٥]، ثم جاء الإسلام ليمنح العالم أجمع هذا المنهج الدقيق والمحكم والقائم علىٰ الاستقصاء والتفكير السليم[٦].

---

(١) د. أسد رستم: مصطلح التاريخ، ص٥.

(٢) المصدر السابق ص١٢.

(٣) انظر عمر عبيد حسنة: التقديم لكتاب الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام سعيد ص١٠.

(٤) في المقارنة بين منهجية جمع السنة، ومنهجية جمع الكتاب المقدس عند اليهود والنصارىٰ، انظر د. محمد مصطفىٰ الأعظمي: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ص١٤٤، ود. عزية علي طه: منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل دراسة مقارنة.

(٥) انظر د. أكرم ضياء العمري: منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي ص٢٥.

(٦) انظر د. همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين ص٢٤، ٢٥، ود. محمد مصطفىٰ الأعظمي: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه ص٩١.

وإذا تقرر تفرد المسلمين بهذا العلم الشريف واختصاصهم به، ووجوب تمييز المرويات وفقا للقواعد المقررة فيه، فإن النتيجة المترتبة علىٰ ذلك كله: أن أرباب هذا العلم ونقاده وأهل التخصص فيه هم المرجع والحكم في الحكم علىٰ الروايات، والتفرقة بين صحيحها من ضعيفها، وكلمتهم هي الأجدر بالقبول والاتباع، من باب رد العلم إلىٰ أهله، وسؤال أهل الذكر، كما قال تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

وليس في ذلك أدنىٰ محاباة لأصحاب الحديث بل هذه القاعدة المتبعة في العلوم كلها، أن تكون الكلمة لأهلها المتخصصين، وإذا كان في المنقولات كثير من الصدق وكثير من الكذب، فإن «المرجع في التمييز بين هذا وهذا إلىٰ أهل علم الحديث، كما نرجع إلىٰ النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلىٰ علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجال يعرفون به»[(١)]

وعلىٰ أيدىٰ علماء الحديث تم تنقية المرويات من الموضوع والضعيف، وقام الجهابذة بتلك المهمة العظيمة خير قيام، وقد اعترف لهم بهذا الفضل الكثيرون، ولما «أخذ الرشيد زنديقا فأراد قتله، فقال أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها حرفا حرفا»[(٢)] وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال «يعيش لها الجهابذة»[(٣)]

والأصل الواجب اتباعه في التعامل مع المرويات، والحكم عليها صحة وضعفا هو الرجوع في ذلك «إلىٰ أئمة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم علم ما يعلمون، وأن يستدل علىٰ الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلابد من هذا وهذا. وإلا فمجرد قول القائل:» رواه فلان «لا يحتج به: لا أهل

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٣٤.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١/ ١٥٢.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص٣٩.

السنة ولا الشيعة، وليس في المسلمين من يحتج بكل حديث رواه كل مصنف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أول مقام بصحته»[1]

ويشهد الواقع التاريخي أن أهل السنة من بين سائر الفرق، هم أكثر الناس معرفة وعناية بهذا العلم العظيم، الذي هو من أعظم علوم الإسلام، وليس في سائر الطوائف من يماثل أهل السنة في هذا الباب، لا حفظا ولا تصنيفا، ولا رواية ولا دراية.

أما الفرق الأخرىٰ فهم متفاوتون في هذا الباب، وتعتبر الشيعة أقل الناس معرفة به، وليس في الفرق أجهل منهم، والغالب علىٰ الشيعة أنهم لا ينظرون في الإسناد، ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم، فلابد من أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن تلك الفرق، وإن كانت مقصرة في العلم بالحديث وعلومه، إلا أنهم لا يستجيزون الكذب أو الوضع، والخوارج علىٰ وجه الخصوص «أصدق من الرافضة وأدين وأورع، بل الخوارج لا نعرف عنهم أنهم يتعمدون الكذب، بل هم من أصدق الناس. والمعتزلة -مثل سائر الطوائف- فيهم من يكذب وفيهم من يصدق، لكن ليس لهم من العناية بالحديث ومعرفته ما لأهل الحديث والسنة»[2]

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٤٢.

(٢) المصدر السابق ٧/ ٣٦.

١٣٦- لازم المذهب ليس بمذهب، إذا لم يلتزمه صاحبه[١]

ونعني بذلك: أنه لا يصح أن ننسب للشخص أو المذهب رأيا ما إلا إذا تبناه صراحة، وارتضىٰ نسبته إليه، أما لازم قوله ومذهبه فليس مذهبا له، إلا إذا نبه عليه، وعرف أن هذا ما يلزم عن كلامه فأقر به والتزمه، وأما إذا أنكره ونفاه عن نفسه، فلا يحق لأحد مطلقا أن ينسب ذلك اللازم إليه.

واللازم في الاصطلاح هو «ما يمتنع انفكاكه عن الشيء»[٢] وأما الإلزام فيقصد به إلزام الناس لوازم أقوالهم، وإضافتها إليهم إضافة أقوالهم أنفسهم[٣]، وينقسم اللازم إلىٰ قسمين: أحدهما اللازم البين، وهو الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، ككون الاثنين ضعف الواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد، والقسم الثاني اللازم غير البين، وهو الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينهما إلىٰ أمر آخر من دليل أو تجربة أو إحساس[٤].

---

(١) انظر تفصيل ذلك ونماذج تطبيقية عليه في بحثنا: ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٦٦، وانظر أيضا د. البريكان: القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ص٣٣٤.

(٢) الجرجاني: التعريفات ص٢٤٤، وانظر المناوي: التوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٦١٥، والزبيدي: تاج العروس ٣٣/ ٤٢٠، والكفوي: الكليات ١٢٧٥.

(٣) د. عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة ص٢٨.

(٤) الكفوي: الكليات ص١٢٧٥.

وثمة حالات ثلاثة للازم قول العالم، والموقف من نسبته إليه:-

أولها: أن يذكر له لازم قوله، فيلتزمه ويقر به؛ وحينئذ يكون لازمًا له، ويصح إضافته إليه.

وثانيها: أن يذكر له لازم قوله فيمنعه؛ ولا يصح أن يضاف إليه حينئذ.

وثالثها: أن يكون اللازم مسكوتًا عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع؛ فهذا حكمه ألا ينسب لصاحبه، سواء كان اللازم خفيًّا أم ظاهرًا، ولازم المذهب حينئذ ليس بمذهب[(١)].

وقد تتابعت نصوص العلماء في تقرير هذا الضابط، وبيان أن لازم المذهب ليس بمذهب -إذا لم يلتزمه صاحبه- وعدم جواز تكفير الناس أو تبديعهم بلوازم أقوالهم أو آرائهم، ومن ذلك قول القشيري «اعلموا رحمكم الله أن ما يلزمه الخصم بدعواه، فيقول هذا علىٰ أصلكم ومقتضىٰ علتكم يلزمكم، فلا يجوز أن ينسب ذلك إلىٰ صاحب المذهب فيقال هذا مذهب فلان»[(٢)]، وقال الشاطبي «لازم المذهب ليس بمذهب، فلذلك إذا قرر علىٰ الخصم أنكره غاية الإنكار»[(٣)] وقال أيضا «الذي كنا نسمعه من الشيوخ أن مذهب المحققين من أهل الأصول: أن الكفر بالمآل ليس بكفر في الحال، كيف والكافر ينكر ذلك المآل أشد الإنكار، ويرمي مخالفه به، فلو تبين له وجه لزوم الكفر من مقالته لم يقل بها علىٰ حال»[(٤)]. وقال ابن حجر «الذي يظهر أن الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله، وكذا من كان لازم قوله وعرض عليه فالتزمه، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا»[(٥)]

---

(١) انظر ابن تيمية مجموع الفتاوىٰ ٢٠/٢١٧، ود. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ٢/٧٠١-٧٠٣.

(٢) السبكي: طبقات الشافعية ٣/٤١٣.

(٣) الشاطبي: الاعتصام ١/٣٣٠.

(٤) المصدر السابق ٣/١٣٥.

(٥) السخاوي: فتح المغيث ١/٣٣٦.

ومع وضوح هذه الأقوال، وقوة حجتها، فإن ظاهرة إلزام الخصوم بلازم مذهبهم قد شاعت وانتشرت في كتب الفرق والمقالات والتاريخ وتراجم الرجال، ولم يكد يخلو منها عصر، لا في القديم ولا في الحديث، سواء علىٰ مستوىٰ الأفراد، أو علىٰ مستوىٰ مذهب بأكمله.

وقد أسرف المتكلمون في استخدام الإلزام، حتىٰ صارت «كل فرقة تلزم مخالفيها نتائج أقوالهم، وهم لم يقولوا بها، ولعل طبيعة المنهج الجدلي التي ترمي إلىٰ إفحام الخصم بكل الطرق مشروعة أم غير مشروعة أحيانا، هي التي ساعدت علىٰ ذيوع الإلزام بينهم»(١)

ومن نماذج ذلك اتهام المعتزلة بأنهم يقولون بقدم العالم كلازم لقولهم بشيئية المعدوم، وقد رتب خصومهم من الأشاعرة وغيرهم علىٰ ذلك الاتهام أحكاما في غاية الخطورة، وصلت إلىٰ التكفير وموافقة الدهرية، فالاسفراييني يذكر أن «من فضائحهم قولهم أن المعدوم شيء . . . وهذا منهم تصريح بقدم العالم، ومن كان قوله في الصانع علىٰ ما وصفناه وفي الصفة علىٰ ما ذكرناه لم يبق له اعتقاد صحيح، ولم يكن دعواه في التلبس بالديانة إلا تلبيسا منه علىٰ أهل الديانة ليسلم من سيوف المسلمين المسلطة عليهم إلىٰ يوم القيامة»(٢) وعلىٰ نفس المنوال يجزم العمراني بأن «القدرية: قائلون بقدم العالم، فعبروا عنه بقولهم المعدوم شيء، والعالم في حال عدمه كهو في حال وجوده، وأن الله لم يتقدم الأشياء في كونها أشياء. وهذا قول الدهرية . . .وهو كفر لا إشكال فيه علىٰ من له فطنة صحيحة»(٣)

ولا يخفىٰ ما في هذا الإلزام من تعسف، وصحيح أننا لا نوافق المعتزلة في قولهم بشيئية المعدوم إذ لا دليل علىٰ ذلك، كما أن هناك فرقا بين الوجود الخارجي والوجود الذهني ومن ثم فإن «المعدوم ليس بشيء في الخارج،

(١) د. عبد الفتاح المغربي: الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة ص٢٩.

(٢) الإسفراييني: التبصير في الدين ١/ ٦٣.

(٣) يحيىٰ بن أبي الخير العمراني: الإنتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار ١/ ١٢٠، ١٢١.

ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به فيكون سببا في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج»[1]

لكن تخطئتنا للمعتزلة لقولهم بشيئية المعدوم، لا تعني ظلمهم، ومجاوزة الإنصاف في التعامل معهم، أو إلزامهم بما لم يقولوه قط، بل كانوا من أشد المنكرين له، وهو القول بقدم العالم، حيث اتفقت فرق المعتزلة جميعا علىٰ القول «بأن الله تعالىٰ قديم، والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلا فقالوا: هو عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به، لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص وصف لشاركته في الإلهية»[2]

فكيف يقال بعد هذا كله أنهم يقولون بقدم العالم، أو أنهم دهرية شاركوا أسلافهم من الدهرية القدامىٰ في قولهم: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ مع أن جهود المعتزلة في الرد علىٰ الزنادقة والملاحدة مما لا يمكن إنكاره، وهي من أهم الأسباب التي جعلت شيخ الإسلام ابن تيمية يفضلهم علىٰ الخوارج والرافضة[3]، معللا ذلك بأن لهم كتبًا «في تفسير القرآن، ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة، يترجحون بها علىٰ الخوارج والرافضة، وهم قصدهم إثبات توحيد الله، ورحمته، وحكمته، وصدقه، وطاعته؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه، في كل واحد من أصولهم الخمسة»[4].

ومن نماذج الإلزام الخطيرة أيضا: اتهام بعض الأشاعرة بأنهم يقولون إن نبوة النبي ﷺ قد بطلت بموته، بناء علىٰ أن النبوة عرض من الأعراض، والعرض لا يبقىٰ زمانين كما أنه بموته ﷺ قد فنيت روحه، ومن ثم زال عنه الوصف

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/٢٠٣، ٢٠٤، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/١١٨.

(٢) الشهرستاني: الملل والنحل ١/٤٣، ٤٤.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ٣/٩٧.

(٤) المصدر السابق ١٣/٩٨-١٢٦، وانظر محمد خليل هراس: ابن تيميَّة السلفي ص٤٣.

بالنبوة[1]، ولا شك أن هذا القول في غاية البطلان والنكارة، والمصادمة لشعور كل مؤمن، ونبوته ورسالته ﷺ باقية ما بقيت الدنيا، كما أنها مستمرة في الآخرة لا تنقطع أبدا، وهو ﷺ الآن حي في قبره حياة برزخية، وما زال المسلمون في أذانهم وصلواتهم وأذكارهم وفي كل وقت وحين يشهدون أن محمدا رسول الله، وكل هذا فضلا عما يلزم عن القول بانتهاء نبوته من الكثير من اللوازم الشنيعة التي لا أظن أن مسلما يسعه القول بها، وهو يقرأ قول الله سبحانه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفَتْح: ٢٩] وقوله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزَاب: ٤٠].

وإذا ما فرغنا من بيان بطلان هذا القول، وانتقلنا إلىٰ مناقشة مدىٰ ثبوته عن الأشاعرة فسوف نلاحظ أن نسبته إليهم وردت عن طريق بعض خصومهم، ممن رتبوا عليه أحكاما خطيرة وصلت إلىٰ درجة التكفير، وجعلها عبد الواحد المقدسي من مسائل الامتحان التي يفرق بها بين السني والبدعي»[2] كذلك نسب السجزي[3] هذا القول إلىٰ الأشاعرة، ومثله ابن حزم الذي شن عليهم هجوما لاذعا جدا، فقال «حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلىٰ الله عليه وسلم ليس هو الآن رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وهذا قول ذهب اليه الأشعرية» ثم حكم ابن حزم علىٰ هذا الرأي فقال «وهذه مقالة خبيثة، مخالفة لله تعالىٰ ولرسوله صلىٰ الله عليه وسلم، ولما أجمع عليه جميع أهل الإسلام إلىٰ يوم القيامة ...... ونعوذ بالله من هذا القول، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه»[4].

---

(١) انظر في تفصيل الكلام عن هذه المسألة الباقلاني: الإنصاف ص٢٠، وابن حزم: الفصل ١/ ٧٥، والسبكي: طبقات الشافعية ٣/ ٣٩٩ وتحقيق د. فهد المقرن لكتاب عبد الواحد المقدسي جزء فيه امتحان السني من البدعي ص٢٨٤.

(٢) عبد الواحد المقدسي: جزء فيه امتحان السني من البدعي ص٢٨٢.

(٣) انظر رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص١٩٦.

(٤) ابن حزم: الفصل ١/ ٧٥.

وتحكي بعض كتب الفرق والتاريخ أن هذه المسألة كانت سببا في مقتل أحد أئمة الأشاعرة الكبار وهو ابن فورك، حيث سأله محمود بن سبكتكين عن رسول الله ﷺ، فقال: كان رسول الله، وأما اليوم فلا[1]، وإن كان السبكي ينفي تماما هذا القول عن ابن فورك.

والظاهر أن المسألة كلها جاءت من باب إلزام الأشاعرة بلازم مذهبهم، مع نوع من الاختلاف في تحديد كنه هذا اللازم، ومن الذي ألزمهم به من الفرق المخالفة، فالقشيري يرىٰ أن الكرامية هم الذين ألزموا الأشاعرة بذلك بناء علىٰ قولهم بأن الميت في حال موته لا يحس ولا يعلم، ومن ثم يكون النبي ﷺ في قبره غير مؤمن، لأن الإيمان عند الأشاعرة المعرفة والتصديق، والموت ينافىٰ ذلك، فإذا لم يكن له علم وتصديق لا يكون له إيمان، ومن لا يكون مؤمنا لا يكون نبيا، أما ابن حزم فيرىٰ أن سبب الإلزام هو قول الأشاعرة أن الروح عرض، والعرض يفنىٰ أبدا ويحدث ولا يبقىٰ وقتين، فروح النبي ﷺ عندهم قد فنيت وبطلت، ولا روح الآن عند الله تعالىٰ، وأما جسده ففي قبره موات، فبطلت نبوته بذلك ورسالته[2].

وأيا ما كان سبب شيوع هذا الرأي عن الأشاعرة، فما يعنينا هنا أن نسبة هذا الرأي إليهم كانت من باب إلزامهم بلازم مذهبهم، وإن لم يصرحوا به تصريحا جازما، بل علىٰ العكس من ذلك نجد نصوصا واضحة لأئمة المذهب في نفي هذا القول عنهم، وتبرؤهم منه[3] كما نص علىٰ ذلك القشيري[4] والباقلاني[5] الذي قال «وقد غلط من نسب إلىٰ مذهب المحققين من الموحدين

---

(١) انظر ابن حزم: الفصل ١/ ٧٥، والذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢١٦

(٢) انظر ابن حزم: الفصل ١/ ٧٥.

(٣) انظر د. فهد المقرن: تحقيق كتاب عبد الواحد المقدسي «جزء فيه امتحان السني من البدعي» ص٢٨٦، ٢٨٧، ود. محمد باكريم: تحقيق رسالة السجزي في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص١٩٦.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية ٣/ ٣٩٩.

(٥) الباقلاني: الإنصاف ص٢٠.

إبطال نبوة الأنبياء عليهم السلام بخروجهم من دار الدنيا، وليس ذلك بصحيح، لأن مذهب المحققين أن الرسول ما استحق شرف الرسالة بتأدية الرسالة، وإنما صار رسولًا واستحق شرف الرسالة والنبوة بقول مرسله: وهو الله تعالىٰ: أنت رسول ونبي، وقول الله تعالىٰ قديم لا يزول ولا يتغير»[(١)]

وبعد أن انتهينا من بيان أن لازم المذهب ليس بمذهب، فيبقىٰ أن ننبه علىٰ أمرين لهما صلة وثيقة بمسألة اللزوم:-

الأول: أن لازم الحق لا يكون إلا حقا، ولا يصح التنصل منه، أو الحرج من التزامه.

والثاني: أن التنصل من اللازم الصريح مكابرة، ودليل علىٰ ضعف المتكلم وعناده.

والتأكيد علىٰ هذين الأمرين من الأهمية بمكان، وفيهما بيان للمسلك الصحيح في التعامل مع ما يورده الخصوم من إلزامات، وعدم الانجرار للوقوع في الضعف، والهلع، والانهزامية واللجوء للتخلي عن شيء من الحق، أو رده، مع أن لوازم الحق حق «ولا ينبغىٰ الفرار منها كما يفعل الضعفاءُ من المنتسبين إلىٰ السنة، بل كل ما لزم من الحق فهو حق يتعين القول به كائنًا ما كان، وهل تسلط أهل البدع والضلال علىٰ المنتسبين للسنة إلا بهذه الطريق، ألزموهم بلوازم تلزم الحق فلم يلتزموها ودفعوها، وأَثبتوا ملزوماتها، فتسلطوا عليهم بما أَنكروه لا بما أثبتوه، فلو أَثبتوا لوازم الحق ولم يفروا منها لم يجد أَعداؤهم إليهم سبيلا، وإن لم تكن لازمة لهم فإلزامهم إياها باطل»[(٢)]

(١) المصدر السابق ص٢٠، وضوابط توثيق الآراء العقدية ص٧٢.

(٢) ابن القيم: طريق الهجرتين ص٥١٩، ٥٢٠.

١٣٧- اللوازم الباطلة، والتناقض، وكثرة الاختلاف، دليل على فساد القول، ووجوب رده

فالحق لا يكون لازمه إلا حقا، ومن سماته السلامة من التناقض والاضطراب، ومن ثم يتعين قبوله والأخذ به، وأما الباطل فعلىٰ الضد من ذلك، حيث لا يخلو بحال من اللوازم الباطلة، ومن سماته الاختلاف والتضارب، ومن ثم يتعين رده.

ومما يدل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ فمن تدبر القرآن علم أنه من عند الله سبحانه «لاتساق معانيه، وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضا بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه، وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض»[(١)]

وقد نبه عدد من أهل العلم علىٰ أهمية هذا المسلك، وأنه من الطرق المعتبرة في إثبات بطلان مذاهب الخصوم، وكما قال الجويني فإن «المذاهب الفاسدة، والمطالب الحائدة، إذا تعارضت تناقضت، وترافضت، وبقي الحق المبين، والمنهج المتين، أبلج لائحا لأهل الاسترشاد، وطاحت مسالك العناد»[(٢)]

(١) تفسير الطبري ٨/ ٥٦٧.

(٢) الجويني: غياث الأمم ص٣٢.

كذلك نبه الغزالي إلىٰ أن من أغراض الجدل إفحام «الخصم، وقطعه بالإلزامات، ولذلك أجمعوا علىٰ قبول التعلق بمناقضات الخصم»[١]

و تناقض أقوال هذه الطوائف -كما يرىٰ ابن تيمية- يدل علىٰ فساد قولها، ولا يدل علىٰ صحة قول من خالفهم وأثبت تناقضهم من الفرق الأخرىٰ، وغاية ما يستفاد منه، هو إفساد بعضهم قول الآخرين ونقضه[٢]، ومن ثم فلا يصح أن يعتقد شيء من تلك الأقوال، وإذا «عرف الحق الذي جاء به الرسول فهو الصواب الموافق لصريح المعقول، وإلا استفيد من ذلك السلامة من تلك الاعتقادات الباطلة، وإن لم يعرف الحق، فالجهل البسيط خير من الجهل المركب، وعدم اعتقاد الأقوال الباطلة خير من اعتقاد شيء منها»[٣]

والقاعدة التي نحن بصددها يمكن استعمالها في الرد علىٰ المخالفين من خارج الملة -أي أصحاب الأديان الأخرىٰ- باثبات أن عقائدهم مشتملة علىٰ تناقضات ولوازم في غاية الفساد، كما يمكن استعمالها أيضا في الرد علىٰ الفرق المخالفة من داخل الملة.

ومن نماذج استخدامها في الرد علىٰ النصارىٰ: التدليل علىٰ فساد معتقدهم بكثرة اختلافاتهم، والتناقض الشديد بين فرقهم المختلفة في المعتقد الواحد، وقد استخدم هذا المسلك كثيرا من قبل من ردوا علىٰ النصارىٰ، ومن هؤلاء الجاحظ الذي ذكر أنك «لو جهدت بكل جهدك، وجمعت كل عقلك أن تفهم قولهم في المسيح لما قدرت عليه، حتىٰ تعرف به حد النصرانية وخاصة قولهم في الإلهية، وكيف تقدر علىٰ ذلك، وأنت لو خلوت ونصراني نسطوري فسألته عن قولهم في المسيح لقال قولا، ثم إن خلوت بأخيه لأمه وأبيه وهو نسطوري مثله، فسألته عن قولهم في المسيح لأتاك بخلاف قول أخيه وضده. وكذلك جميع الملكانية واليعقوبية. ولذلك صرنا لا نعقل حقيقة النصرانية كما نعرف جميع الأديان»[٤]

---

(١) الغزالي: شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ص٣٨٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٦٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥.

(٤) الجاحظ: المختار في الرد علىٰ النصارىٰ ص٦٨.

وقريب من هذا المعنىٰ ما قرره عبد الله الترجمان من أن «الأربعة الذين كتبوا الأناجيل اختلفوا في أشياء كثيرة، وذلك دليل علىٰ كذبهم، فلو كانوا علىٰ الحق ما اختلفوا في شيء. قال الله تعالىٰ في كتابه العزيز الذىٰ أنزل علىٰ صفيه محمد» وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا «فجعل الاختلاف دليلًا علىٰ الكذب علىٰ الله، لأن كل ما هو من عنده تعالىٰ لا تختلف معانيه، ولا تضطرب مبانيه. وكل ما كذب الكاذبون عليه لابد أن يفضحهم بوجود الاختلاف والاضطراب فيما كذبوه، ليميز الله الخبيث من الطيب»[1]

وعقيدة التثليث من أكثر القضايا التي يمكن إلزام النصارىٰ بما فيها من تناقضات واختلافات وتضارب، وقد تفرقوا فيها «وتشتتوا تشتتا؛ لا يقر به عاقل. ولم يجئ نقل إلا كلمات متشابهات في الإنجيل وما قبله من الكتب، قد بينتها كلمات محكمات في الإنجيل وما قبله، كلها تنطق بعبودية المسيح وعبادته لله وحده ودعائه وتضرعه»[2] وبصفة عامة فإن «هاتين الأمتين -اليهود والنصارىٰ- تفرقتا أحزابا كثيرة في أصل دينهم، واعتقادهم في معبودهم ورسولهم»[3]

وإذا انتقلنا من ميدان الأديان المحرفة إلىٰ ميدان الفرق المبتدعة، فسوف نلاحظ أيضا كثرة اختلافهم وتفرقهم، وكون ذلك من دلائل فساد مذهبهم، وقد أشار السمعاني إلىٰ أنك «إذا نظرت إلىٰ أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مختلفين، وشيعا وأحزابا، لا تكاد تجد اثنين منهم علىٰ طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدع بعضهم بعضا، بل يرتقون إلىٰ التكفير، يكفر الابن أباه والرجل أخاه والجار جاره، تراهم أبدا في تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولما تتفق كلماتهم: ﴿تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾»[4]

---

(١) عبد الله الترجمان: تحفة الأريب ص١١٤.

(٢) ابن تيمية: الرسالة القبرصية ص٢٥.

(٣) المصدر السابق ص٣٥.

(٤) أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأصحاب الحديث ص٤٦.

وهو يضرب مثلا بالمعتزلة، فرغم اشتراك طوائفهم المختلفة في هذا اللقب، فإننا نجد البغداديين منهم يكفرون البصريين، والبصريون منهم يكفرون البغداديين «ويكفر أصحاب أبي علي الجبائي ابنه أبا هاشم، وأصحاب أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي وأصحابه، وكذلك سائر رؤوسهم وأرباب المقالات منهم، إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقين، يكفر بعضهم بعضا، ويتبرأ بعضهم من بعض، وكذلك الخوارج، والروافض فيما بينهم، وسائر المبتدعة بمثابتهم، وهل علىٰ الباطل دليل أظهر من هذا. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾»[١]

ومن الملاحظ أيضا أنه ما من طائفة من الطوائف المخالفة للسنة إلا ويوجد في كلامها من التناقض بحسب ذلك، وأعظمهم تناقضا أبعدهم عن السنة، كالفلاسفة، ثم المعتزلة، والرافضة[٢]، وكل من تدبر كلام أئمة تلك الطوائف وجدهم في غاية التناقض[٣]، علىٰ الرغم من دعوىٰ كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان، وللفلاسفة علىٰ وجه الخصوص في الإلهيات والمعاد والنبوات، بل في الطبيعيات والرياضيات وصفات الأفلاك من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال[٤]، والخلاف الذي بينهم لا يكاد يحصيه أحد لكثرته ولتفرقهم[٥]، وهم «طوائف متفرقون، لا يجمعهم قول ولا مذهب، بل هم مختلفون أكثر من اختلاف فرق اليهود والنصارىٰ والمجوس»[٦]

وعلىٰ الجانب المقابل فإذا كانت كثرة التناقض والاختلاف من أدلة فساد المعتقد وبطلانه، فإن الاتفاق والائتلاف، والتتابع علىٰ نفس القول عبر القرون، شاهد قوي علىٰ صحة المعتقد، وثبات أهله، وهذا ما يعتبر سمة مميزة من

---

(١) المصدر السابق ص٤٧.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٢٣١.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٥١.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٨٣.

(٦) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٣٩٩.

سمات أهل السنة، وخصيصة يباينون بها الفرق الأخرىٰ، حتىٰ إن اسمهم نفسه فيه الإضافة إلىٰ الجماعة، بكل ما يعنيه ذلك معان عظيمة، ومباينة واضحة للتفرق والاختلاف.

وقد نبه عدد من الأئمة إلىٰ هذا الملمح، سواء فيما يخص الصحابة أو أهل السنة عموما، ومن ذلك ما ذكره الدارمي من أن الصحابة «كانوا مؤتلفين في أصول الدين، لم يفترقوا فيه، ولم تظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق»[1] كذلك نبه ابن تيمية إلىٰ أن الصحابة «لم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام: لا في الصفات، ولا في القدر، ولا مسائل الأسماء والأحكام، ولا مسائل الإمامة. لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال، فضلا عن الاقتتال بالسيف، بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه، نافين عنها تمثيلها بصفات المخلوقين، مثبتين للقدر كما أخبر الله به ورسوله، مثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد، مثبتين لحكمة الله في خلقه وأمره، مثبتين لقدرة العبد واستطاعته ولفعله، مع إثباتهم للقدر»[2]

ونفس المعنىٰ ذكره ابن القيم، حيث أشار إلىٰ أن الصحابة رضوان الله عليهم «لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلىٰ آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها، وحملها علىٰ مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها علىٰ سنن واحد»[3]

(١) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص١٢٤.
(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٣٣٦.
(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٢/ ٩١.

ولدىٰ أبي المظفر السمعاني نجد تعميم هذا المعنىٰ، فلا يقتصر علىٰ الصحابة فحسب، بل يشمل أيضا أصحاب الحديث، والدليل علىٰ ذلك أنك «لو طالعت جميع كتبهم المصنفة، من أولهم إلىٰ آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد علىٰ وتيرة واحدة، ونمط واحد، يجرون فيه علىٰ طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، وفعلهم واحد، لا ترىٰ بينهم اختلافا ولا تفرقا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرىٰ علىٰ ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرىٰ علىٰ لسان واحد، وهل علىٰ الحق دليل أبين من هذا»[1]

(١) أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأصحاب الحديث ص٤٥.

١٣٨- أهمية المعرفة التاريخية، وتوظيفها في الرد العقدي

ونعني بذلك أن الرد علىٰ المخالفين لا يكتمل في بعض الأحوال، إلا من خلال الرجوع إلىٰ المصادر التاريخية، وإيراد بعض الوقائع المهمة، التي تنسف شبهات الخصم، وما بنيت عليه من أكاذيب.

وغالبا ما يكون ذلك في نوعية الشبهات القائمة علىٰ مقدمات تاريخية غير صحيحة، أو تلك التي تقرر وقائع معينة تدل حقائق التاريخ علىٰ كذبها وبطلانها، وكل ذلك يؤكد علىٰ أهمية تسلح المتصدي للرد العقدي، بقدر كاف من المعرفة بالتاريخ ومناهجه، والقدرة علىٰ الرجوع لمصادره المعتبرة،، والتمييز بين صحيح الأخبار من كاذبها.

ومن الأدلة التي ساقها بعض أهل العلم لتقرير ذلك، ما ذكره الشيخ السعدي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ حيث نبه إلىٰ أهمية علم التاريخ، وتوظيفه في الرد علىٰ الأقوال الباطلة. مستنبطا من الآية الحث علىٰ المعرفة بالتاريخ «وأنه طريق لرد كثير من الأقوال الباطلة، والدعاوي التي تخالف ما علم من التاريخ»[1].

(١) تفسير السعدي ص١٣٤.

وثمة نماذج عديدة لأهمية توظيف المعرفة التاريخية في الرد علىٰ الشبهات، وبيان إمكانية الاستفادة من المنهج التاريخي في كشف الأباطيل والخرافات، وبيان المحدثات والبدع في الشرع[(١)]

ومن ذلك مثلا: أن واقع أئمة الشيعة التاريخي يتعارض تماما نظرية الإمامة، والتي تعد لب المذهب وأساسه، والأصل المحوري الذي انبثق عنه المذهب الشيعي بأكمله، ودار في فلكه كل ما قال به من آراء ومعتقدات، بحيث لا يتصور بقاء الفكر الإمامي الاثني عشري إذا انهار هذا الأصل، أو تبين عدم صحته، وقد تفرع عن قولهم بالإمامة عدد غير قليل من المعتقدات والأصول الأساسية في المذهب والتي استمات القوم في محاولة التدليل علىٰ صحتها وإقامة البراهين المعضدة لها، مما أدىٰ في نهاية الأمر إلىٰ أن تصير تلك المعتقدات خصيصة من خصائص المذهب، وفارقا مميزا بينهم وبين من سواهم[(٢)].

والمطالع لكتابات الشيعة ونصوص علمائهم -القدامىٰ ونفر من المعاصرين- حول مكانة الإمامة من الدين وحكم منكرها يهوله ما فيها من غلو ومبالغة وتهور وإسراف، وتعصب شديد للمذهب، وإزراء وانتقاص للمخالفين، وشطط في الحكم عليهم، حتىٰ انتهىٰ الأمر إلىٰ وجود تيار غالب يتبنىٰ صراحة القول بتكفير من لم يقل بالإمامة، ولم يؤمن بها علىٰ النحو الذي قرره الشيعة الاثنا عشرية[(٣)].

وقد نسب هذا القول إلىٰ الشيعة عدد من المتكلمين أو المصنفين في الفرق سواء من المعتزلة أو الأشاعرة أو أهل السنة[(٤)] ومن ذلك قول القاضي عبد الجبار «وأما الإمامية فقد ذهبت إلىٰ أن الطريق إلىٰ إمامة الاثني عشر النص الجلي، الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبي ﷺ»[(٥)].

---

(١) انظر د. محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص٧٩.

(٢) انظر نظرية الإمامة وأثرها في التأويل ص٤.

(٣) المصدر السابق ص٤.

(٤) انظر د. ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة ٢/ ٧١٤

(٥) القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ص٧٦١.

وليس هذا الكلام من افتراءات الخصوم، بل صرح به أكابر علماء القوم ممن اتفق علىٰ مكانتهم الرفيعة في المذهب الاثني عشري، ومن ذلك قول الصدوق «واعتقادنا فمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمّة من بعده أنّه بمنزلة من جحد نبوّة الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد ﷺ»[1] وهناك كثير من علماء المذهب البارزين نقلوا اتفاق الإمامية جميعا علىٰ تكفير منكر إمامة أحد الأئمة ومنهم الطوسي[2]، والمفيد[3] والجواهري[4].

فإذا ما جئنا للواقع التاريخي لعدد من الأئمة عند الاثني عشرية، فسوف نجده علىٰ النقيض من التصور الشيعي لها، والقائم علىٰ أنها ثابتة بالنص والوصية، وأنها أعظم الفرائض وأوجبها، ولا يحق لأحد التفريط فيها أو التنازل عنها، مما يجعلنا نتساءل عن الداعي لسكوت علي رضي الله عنه طيلة خلافة الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان، وعدم إظهاره لحقه في الإمامة، وخروجه منكرا لها[5].

أما التعلل بالتقية فغير صحيح ولا مقبول، نظرا لما هو معروف من جرأة الإمام علي رضي الله عنه في الحق، وإنكاره للمنكر، وشجاعته التي يضرب بها الأمثال، وعدم سكوته عن باطل يراه مهما كلفه الأمر، ومهما واجه من الصعوبات، وهذه الصفات كلها محل اتفاق بين أهل السنة وبين الشيعة، وإن كانت كتب الشيعة تضفىٰ علىٰ الإمام علي رضي الله عنه أوصافا تبلغ درجة الخيال وتقترب من الأساطير.

ومن التناقض الفج لدىٰ الشيعة أنهم «يجعلون عليا أكمل الناس قدرة وشجاعة، حتىٰ يجعلوه هو الذي أقام دين الرسول، وأن الرسول كان محتاجا

---

(١) الصدوق: الاعتقادات في دين الإمامية ص١٠٤، وانظر المجلسي: بحار الأنوار ٨/ ٣٦٥.

(٢) المجلسي: بحار الأنوار ٨/ ٣٦٨.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٣٦٦.

(٤) الجواهري: جواهر الكلام ٦/ ٦٢.

(٥) انظر مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية ص١٥٧.

إليه، ويقولون مثل هذا الكفر، إذ يجعلونه شريكا لله في إقامة دين محمد، ثم يصفونه بغاية العجز، والضعف، والجزع، والتقية بعد ظهور الإسلام وقوته، ودخول الناس فيه أفواجا»[١].

ثم علىٰ فرض أن عليا رضي الله عنه كان مكرها حقا، وسكت تقية طيلة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم، فلماذا حينما تولىٰ الخلافة لم يعلن مبدأ الولاية، وأنه نص إلهي، وأن من سبقه قد خالفوا هذا النص، واغتصبوا الخلافة، ولماذا لم يظهر القرآن الحقيقي كما تزعم الشيعة، ولماذا لم ينص صراحة علىٰ الأئمة الأحد عشر من بعده؟ وكل هذه تساؤلات لا إجابة عليها.

ومن الشواهد التاريخية الأخرىٰ التي تهدم مذهب الشيعة في الإمامة فعل السيد الكبير[٢]، الحسن بن علي رضي الله عنه، فإن المتتبع لموقفه، وتنازله عن الخلافة وصلحه مع معاوية رضي الله عنه، يقطع بعدم لجوئه للتقية، حينما آثر الصلح وحقن دماء المسلمين، رغم كل ما تعرض له من ضغوط شديدة[٣].

ولا شك أن الحسن رضي الله عنه بفعله هذا كان أبعد الناس من التقية ومخادعة الناس، لأن صلحه مع معاوية يعتبر خروجا علىٰ رأي جماهير المحيطين به من أصحابه، وقد لقي رضي الله عنه «معارضة صريحة من كثير من شيعة أبيه الذين كانوا لا يريدون الصلح، حتىٰ إنهم كانوا ينادونه بقولهم: السلام عليك يا مذل المؤمنين؟[٤]».

ومن المعروف أن المعارضين للصلح كانوا أقوياء وأشداء، ونال الإمام الحسن منهم الكثير من العنت والإيذاء، ولكن ذلك لم يفت في عضده، وقاوم

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٧/ ٢٠٧.

(٢) وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» رواه البخاري (٢٧٠٤)

(٣) انظر ترجمة الحسن رضي الله عنه عند الذهبي: سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٤٥، وتاريخ الإسلام ٤/ ٣٣، وابن حجر: الإصابة ٢/ ٦٨.

(٤) المفيد: الاختصاص ص٨٢، وأحمد بن عبد الله الطبري: ذخائر العقبىٰ ص١٣٩، والمجلسي: بحار الأنوار ٤٤/ ٢٣، وهاشم البحراني: مدينة المعاجز ٣/ ٢٣٣.

المعارضين مقاومة الأبطال، ولو كانت للتقية مكان في قلب الحسن هل كان يصالح معاوية، أمْ كان يستجيب لنداء الذين كانوا يحثونه علىٰ قتاله حتىٰ يبايعه «معاوية» كخليفة منتخب وشرعي للمسلمين[1]؟

وعندما آلت الخلافة إلىٰ «المأمون» العباسي عَيَّن «علي ابن موسىٰ» الملقب «الرضا» وليًا للعهد، و«علي الرضا» هو الإمام الثامن للشيعة الإمامية، غير أن الرضا قضىٰ نحبه في عهد «المأمون» واستمرت الخلافة في العباسيين[2]. وأما محمد الجواد، فقد زوجه الخليفة المأمون العباسي ابنته أم الفضل بعد وفاة أبيه الرضا، لكي لا تنقطع المودة بين الخليفة العباسي والبيت العلويّ[3].

وهكذا نجد أن إمامين من أئمة الشيعة، أحدهما كان وليًا للعهد، والآخر كان صهرًا للخليفة، ومن ثم فلم لم يكونا بحاجة مطلقا إلىٰ العمل بالتقية، كما أنهما لم يطلبا من الشيعة أن يتخذوا من التقية وسيلة لتحقيق مطالبهم، وكل ذلك يؤكد أنه لم يكره أحد من أئمة أهل البيت الكبار عند الشيعة علىٰ معتقد ما «حتىٰ إن أبا بكر ﵁ لم يكره أحدا لا منهم ولا من غيرهم علىٰ مبايعته، فضلا أن يكرههم علىٰ مدحه والثناء عليه، بل كان علي وغيره من أهل البيت يظهرون ذكر فضائل الصحابة والثناء عليهم والترحم عليهم والدعاء لهم، ولم يكن أحد يكرههم علىٰ شيء منه باتفاق الناس. وقد كان في زمن بني أمية وبني العباس خلق عظيم. دون علي وغيره في الإيمان والتقوىٰ يكرهون منهم أشياء، ولا يمدحونهم ولا يثنون عليهم ولا يقربونهم، ومع هذا لم يكن هؤلاء يخافونهم، ولم يكن أولئك يكرهونهم، مع أن الخلفاء الراشدين. كانوا باتفاق الخلق أبعد عن قهر الناس وعقوبتهم علىٰ طاعتهم من هؤلاء، فإذا لم يكن الناس مع هؤلاء

---

(١) انظر د. موسىٰ الموسوي: الشيعة والتصحيح ص٥٥.

(٢) انظر ابن كثير البداية والنهاية ١٠/ ٢٤٧، وابن خلدون: تاريخ ابن خلدون ٣/ ٣١٠، واليافعي: مرآة الجنان ٢/ ١١، ود. موسىٰ الموسوي: الشيعة والتصحيح ص٥٨.

(٣) انظر الذهبي: العبر في خبر من غبر ١/ ٣٨١، وابن خلكان: وفيات الأعيان ٤/ ١٧٥، واليافعي: مرآة الجنان ٢/ ٨٠.

مكرهين علىٰ أن يقولوا بألسنتهم خلاف ما في قلوبهم، فكيف يكونون مكرهين مع الخلفاء علىٰ ذلك، بل علىٰ الكذب وشهادة الزور، وإظهار الكفر -كما تقوله الرافضة- من غير أن يكرههم أحد علىٰ ذلك؟»[1]

ثم كيف يكون الإكراه سببا لأن يكتم أئمة أهل البيت معتقداتهم مع أن «أسرىٰ المسلمين في بلاد الكفار، غالبهم يظهرون دينهم، والخوارج مع تظاهرهم بتكفير الجمهور وتكفير عثمان وعلي ومن والاهما يتظاهرون بدينهم، وإذا سكنوا بين الجماعة سكنوا علىٰ الموافقة والمخالفة . . .فكيف يظن بعلي رضي الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف دينا وقلوبا من الأسرىٰ في بلاد الكفر، ومن عوام أهل السنة، ومن النواصب، مع أنا قد علمنا بالتواتر أن أحدا لم يكره عليا ولا أولاده علىٰ ذكر فضائل الخلفاء والترحم عليهم، بل كانوا يقولون ذلك من غير إكراه ; ويقوله أحدهم لخاصته، كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر»[2]

ومن نماذج توظيف الحقائق التاريخية في إبطال البدع: الرد علىٰ من يزعم صحة المشهد الحسيني، وأن الحسين رضي الله عنه مدفون فيه، سواء في عسقلان أو مصر، حيث يدل علىٰ كذب ذلك مجموعة من الحقائق التاريخية الثابتة:-

منها: أنه لو كان رأس الحسين هناك لم يتأخر كشفه وإظهاره إلىٰ ما بعد مقتل الحسين بأكثر من أربعمائة سنة، لا سيما أنه لم يكن علىٰ عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم في شيء في بلاد الإسلام -لا الحجاز، ولا اليمن ولا شام، ولا العراق، ولا مصر، ولا خراسان، ولا المغرب- مشهد، لا علىٰ قبر نبي، ولا صاحب، ولا أحد من أهل البيت، ولا صالح أصلا. بل عامة المشاهد محدثة بعد ذلك، كما أن الذين جمعوا أخبار الحسين ومقتله -مثل أبي بكر بن أبي الدنيا، وأبي القاسم البغوي وغيرهما- لم يذكر أحد منهم أن الرأس حمل إلىٰ عسقلان، ولا إلىٰ القاهرة. بل الذي ذكره من يعتمد عليه من العلماء والمؤرخين أن الرأس حمل إلىٰ المدينة، ودفن عند أخيه[3].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٤٧، ٤٨.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٤٨.

(٣) انظر ابن تيمية: رأس الحسين ص١٩٨، ومجموع الفتاوىٰ ٢٧/ ٤٦٨.

ومن المعلوم: أن هؤلاء المؤرخين، المعروفين بالعلم والثقة والاطلاع: أعلم بهذا الباب، وأصدق فيما ينقلونه من المجاهيل والكذابين، وبعض أهل التواريخ الذين لا يوثق بعلمهم ولا صدقهم، وإذا كان «المعتمد عليهم يذكرون أنه دفن بالمدينة، وقد ذكر غيرهم: أنه إما أنه عاد إلىٰ البدن، وإما أنه بحلب، أو بدمشق، أو نحو ذلك من الأقوال التي لا أصل لها، ولم يذكر من يعتمد عليه أنها بعسقلان - علم أن ذلك باطل، إذ يمتنع أن يكون أهل العلم والصدق: علىٰ الباطل، وأهل الجهل والكذب: علىٰ الحق في الأمور النقلية، التي تؤخذ عن أهل العلم والصدق»[(١)]

وعلىٰ نفس المنوال يمكن الاستفادة من حقائق التاريخ في التدليل علىٰ بطلان عدد من المشاهد الأخرىٰ المزعومة مثل «القبر الذي في شرقي دمشق الذي يقال له «قبر أبي بن كعب» فإن أبيا لم يقدم دمشق باتفاق العلماء. وكذلك ما يذكر في دمشق من قبور «أزواج النبي» ﷺ، وإنما توفين بالمدينة النبوية. وكذلك ما يذكر في مصر من قبر «علي بن الحسين» أو «جعفر الصادق» أو نحو ذلك هو كذب باتفاق أهل العلم، فإن علي بن الحسين وجعفرا الصادق إنما توفيا بالمدينة»[(٢)]

ومن النماذج الأخرىٰ لتوظيف الحقائق التاريخية: الرد علىٰ شبهات الحداثيين وأخطائهم الفادحة والمتعلقة بتاريخ الإسلام وعلومه وأئمته، ومن ذلك[(٣)] هجوم نصر أبو زيد الظالم علىٰ الإمام الشافعي، حيث اتهمه بممالأة السلطة، والانسياق وراء رغبات الحكام، وتطويع الآراء الفقهية والأصولية لإرضائهم وتوطيد حكمهم وسوق الناس لطاعتهم، وعدم منازعتهم الحكم والسلطان، حتىٰ إنه كان «الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين، مختارا راضيا، خاصة بعد وفاة أستاذه الإمام مالك بن أنس (١٧٩م) الذي كان له مع الأمويين موقف مشهود، بسبب فتواه بفساد بيعة المكره وطلاقه،

---

(١) المصدر السابق ص١٩٨.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥١٦/٤، وانظر أيضا ٢٧/ ١٧٠.

(٣) انظر تلك النماذج في موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٣٧.

وموقف الإمام أبي حنيفة (١٥٠هـ) الرافض لأدنىٰ صور التعاون معهم -رغم سجنه وتعذيبه- تكشف إلىٰ أي حد بلغ رفض الفقهاء لعصبية ذلك النظام، ولممارساته القمعية ضد جماهير المسلمين، إلا أن يكونوا من مؤيديه وأنصاره بشكل مباشر»[١]

وهذا الكلام غير صحيح بالمرة، وفيه أخطاء علمية، وتاريخية فجة، تنبئ عن هشاشة علمية واضحة، وتكشف عن حقيقة معرفة هؤلاء الحداثيين بالعلوم الإسلامية، فالشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ولد عام ١٥٠هـ أي بعد سقوط الدولة الأموية عام ١٣٢هـ بثمانية عشر عاما، فكيف يتعاون معهم أصلا، ولم يكن لهم وجود حين ولادته فضلا عن مرحلة شبابه وقدرته علىٰ العمل[٢]!

وعلىٰ فرض التسليم الجدلي بتعاون الشافعي مع حكام عصره، فلم يكن الفقيه الوحيد من بين الفقهاء الذين تعاونوا من حكام زمانهم فيما يرونه جائزا، فقد سبقه لذلك كثيرون، فضلا عن أنه لم يتول منصبا كبيرا، مثل منصب قاضي القضاة -وهو أرفع منصب حينذاك- مثلما فعل تلميذ أبي حنيفة الكبير أبو يوسف، وكذا تلميذه الآخر، وشيخ الشافعي في الوقت ذاته: محمد بن الحسن الشيباني.

ثم إن من الأخطاء الغريبة جدا القول بأن الإمام مالكا كان له مع الأمويين موقف مشهود بسبب فتواه بفساد بيعة المكره وطلاقه، ففتوىٰ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وما حدث له لم يكن في عصر الأمويين أصلا، وإنما بعد انتهاء خلافتهم وفي زمن إمارة جعفر بن سليمان للمدينة، وكان أميرا عليها من قبل العباسيين، وليس الأمويين حيث ولي إمارتها عام (١٤٦م) أي بعد أربعة عشر عاما من انتهاء خلافة الأمويين (١٣٢م)[٣]، وقد حدثت محنة مالك في عهد المنصور، وتحديدا إبان ثورة النفس الزكية علىٰ المنصور (١٤٥م)[٤]

---

(١) د. نصر أبو زيد: الإمام الشافعي ص١٦، طبعة سينا للنشر، ١٩٩٢م.

(٢) انظر د. محمد عمارة: التفسير الماركسي للإسلام ص٨١

(٣) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨/ ٨٠، ٢٣٩ وممن نبه علىٰ هذا الخطأ د. محمد عمارة: التفسير الماركسي ص٨١، وجورج طرابيشي في كتابه من إسلام القرآن إلىٰ إسلام الحديث ص٢٦٣.

(٤) انظر د. محمد عمارة: التفسير الماركسي ص٨١.

كذلك أثار نصر أبو زيد الشكوك حول المرويات الكثيرة التي تشيد بفضائل قريش وتجعل الإمامة فيهم، والتي أوردها الشافعي في مسنده مشيرا إلىٰ احتمال «أن تكون هذه المرويات وضعت لنصرة الدولة العباسية، خاصة بعد أن دخلت مرحلة الصراع مع العلويين بعد مرحلة التقارب معهم أول نشأة النظام»[1]، والواقع أن هذا الكلام يصادم حقائق تاريخية مقطوعا بها، وهي أن الأمويين كانوا من قريش، كما أن العلويين هم أيضا قرشيون، وإذا فرض أن العباسيين هم من أمروا بوضع تلك النصوص كي يستفيدوا منها، فهي لا تخصهم وحدهم، بل تنطبق علىٰ خصومهم أيضا من الأمويين والعلويين[2].

(١) د. نصر أبو زيد: الإمام الشافعي ص٦٤.

(٢) انظر موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي ص٤٠.

١٣٩- الحقائق التاريخية القطعية
لا يمكن أن تتعارض مع النقل الصحيح

ونعني بذلك أنه يستحيل إخبار القرآن والسنة عن حدث تاريخي ما -إثباتا، أو نفيا- ثم تأتي الحقائق التاريخية القطعية مخالفة لذلك، ومعارضة لما ورد في النصوص الشرعية، والمقصود بالحقائق التاريخ: هو ما ثبت يقينا بطريق معتبر، تقبل بمثله الأخبار، سواء من حيث سندها أو متنها.

أما ما ورد ظنا، أو في الكتب غير المعتمدة، أو الحكايات المرسلة، أو ما ورد في التوراة والإنجيل اللذين بيد أهل الكتاب الآن، أو كان من أخبار أهل الكتاب، فكل ذلك لا يعول عليه، ولا يجزم به قطعا، ومن ثم لا يصلح لمعارضة أخبار القرآن والسنة.

ولا شك أن الإيمان بكون القرآن كلام الله، ووحيًا من عنده يستلزم بالضرورة اعتقاد صدقه التام في كل ما أتىٰ به من أخبار، ومطابقة تلك الأخبار للواقع، وما حدث بالفعل دون زيادة أو نقصان.

وقد تعددت الآيات التي تصف القرآن وأخباره وقصصه بالحق والصدق، وعدم الاختلاق أو الاختلاف، وأنه تنزيل من الحكيم الحميد الذي لا تخفىٰ عليه خافية، وليست أخباره بأكاذيب أو افتراءات أو أساطير كما زعم المشركون، ولو كان القرآن من كلام البشر لاشتمل علىٰ التناقض والاختلاف والتعارض.

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وقوله تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥] وقوله تعالىٰ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف: ٣] وقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١] وقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣]

وصحيح أن القرآن ليس كتاب تاريخ يسرد الحوادث السابقة بصورة تفصيلية، ويحكي ما جرىٰ في الأزمنة الغابرة، وصحيح أيضًا أن للقصص القرآني منهجًا مميزًا في طريقة عرض القصة، والتركيز فقط علىٰ موضع العظة والعبرة دون الوقوف طويلًا أمام الأسماء أو الشخصيات، أو الأماكن، أو الأزمنة، وما أشبه ذلك من التفصيلات الجزئية، ولكن ذلك كله مقيد بقيد ضروري ومهم، وهو أن القرآن إن لم يكن كتابًا في التاريخ، فهو من أعظم وأصدق المصادر التي تستقىٰ منها الحقائق التاريخية، وأنه وإن لم يعن بسرد الأحداث التاريخية وتفاصيلها، إلا أن كل ما ذكره منها فلابد أن يكون حقًّا وصدقًا، ومطابقًا للواقع(١).

ولا يمكن لمنصف أن يحاكم القرآن إلىٰ مصادر تاريخية غير مقطوع بها، ثم يدعي وقوع التناقض، والتوراة والإنجيل الموجودان الآن بهما من انقطاع السند وتناقض المتون ما يفقد الثقة بأخبارهما، فضلا عن أنهما مليئان بنصوص مناقضة لحقائق التاريخ، سواء في الأسماء أو الوقائع أو سنة وقوعها، وغير ذلك مما استفاضت به المصادر المتخصصة في هذا الباب.

ومع واقع كهذا يكون من الفجاجة أن يخرج مستشرق أو منصر -يعتقد صحة نصوص التوراة والإنجيل كلها- ليزعم اشتمال القرآن علىٰ أخطاء تاريخية،

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ص٥٠٣.

متغافلا ما تكتظ به مصادره المقدسة من تلك الأخطاء، وأنها لا تصلح بحال لأن تكون معيارا أو ميزانا يحاكم القرآن أو السنة الصحيحة إليه.

ومما زعمه بعضهم الطعن في القرآن بحجة أنه سمىٰ والد إبراهيم آزر، بينما سمته التوراة تارح (سفر التكوين ١١/ ٢٧)، وأنه أخبر بكفالة زوج فرعون لموسىٰ، مع أن التوراة تقول إن من كفله ابنة فرعون (سفر الخروج ٢/ ٥-٧)، وأنه ذكر أن لون بقرة بني إسرائيل الصفار الفاقع، بينما التوراة تقول: تجعلها حمراء اللون (سفر العدد ١٩/ ١-٤) فكل هذه الدعاوىٰ لا قيمة لها، وأخبار التوراة المذكورة لا تقوم بها حجة قاطعة، ولا تثبت بها واقعة تاريخية يقينية، حتىٰ يزعم زاعم أن القرآن خالفها[(١)].

وثمة شبهات كثيرة ظهرت في القديم والحديث، قائمة علىٰ ادعاء تعارض مزعوم بين أخبار القرآن والسنة، وبين بعض الأخبار التاريخية، ولعل من أقدم النماذج في ذلك ما في صحيح مسلم عن المغيرة بن شعبة، قال: لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون يا أخت هارون، وموسىٰ قبل عيسىٰ بكذا وكذا، فلما قدمت علىٰ رسول الله ﷺ سألته عن ذلك، فقال: «**إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم**»[(٢)]

وعبر العصور المختلفة نجد تكرارا لتلك الشبهات، التي تزعم وجود أخبار في القرآن أو السنة تعارض التاريخ ووقائعه، وقد ساق عدد من المتقدمين[(٣)] في ردودهم علىٰ النصارىٰ طرفا منها، وردوا عليها، مثل التشكيك في وجود هامان تاريخيا، أو إنكار تكلم عيسىٰ عليه السلام في المهد، أو استشكال وصف مريم بأخت هارون.

وفي العصر الحديث ظهرت مواقف وآراء خطيرة لعدد من الشخصيات، تتضمن بصورة أو بأخرىٰ تشكيكًا في مدىٰ مطابقة ما أتىٰ به القرآن من أخبار

---

(١) انظر محمد صبرة: القرآن في مواجهة التهم ص٢٠.

(٢) رواه مسلم (٢١٣٥)

(٣) انظر الجاحظ: المختار في الرد علىٰ النصارىٰ ص٥٣.

وقصص للواقع التاريخي الثابت؛ بمعنىٰ أن يرد في القرآن خبر عن أمر ما، ثم يذهب ذاهب إلىٰ أن وروده في القرآن لا يستلزم أن يكون قد حدث بالفعل، وفي نفس الأمر.

وثمة نماذج عديدة من هذا القبيل نكتفي بالإشارة إلىٰ اثنين منها[1]، الأول ما ذكره طه حسين في كتابه الشهير «في الشعر الجاهلي»[2] من كلام خطير متعلق بقصة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، ووجودهما التاريخي، وبنائهما للكعبة، وكلها حقائق مقطوع بثبوتها في العديد من الآيات القرآنية بألفاظ واضحة وصريحة لا تحتمل أي لون من ألوان التأويل، وهناك سورة كاملة من سور القرآن سميت بسورة إبراهيم، ولا أظن أن مسلمًا يمكنه التشكيك في شيء من ذلك.

لكن طه حسين لم ير في ذكر القرآن -ومن قبله التوراة- لهذين الرسولين الكريمين عليهما السلام ما يكفي لإثبات وجودهما، فضلًا عن إثبات هجرة إبراهيم بولده إسماعيل إلىٰ مكة، وبنائهما الكعبة المشرفة،[3]، وبعد أن وصف هذه القصة أكثر من مرة بالأسطورة، وأخذ يتكلف في تفسير الأسباب التي دعت قريشًا لقبولها وتبنيها، انتهىٰ إلىٰ القول بأنها «حديثة العهد ظهرت قبيل الإسلام، واستغلها الإسلام لسبب ديني، وقبلتها مكة لسبب ديني وسياسي أيضًا، وإذن فيستطيع التاريخ الأدبي واللغوي ألا يحفل بها عندما يريد أن يتعرف أصل اللغة العربية الفصحىٰ»[4].

والمطالع لكلام طه حسين المتقدم يفهم منه بوضوح التشكيك في وجود إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وهجرتهما إلىٰ مكة، وبنائهما الكعبة، والزعم بأنه لا يوجد دليل تاريخي معتبر يثبت ذلك.

---

(١) انظر عرضا تفصيليا لذلك في كتابنا مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٥٠٤.

(٢) وتجدر الإشارة إلىٰ أن طه حسين حذف هذا الكلام من الطبعة المعدلة من كتابه، والتي صدرت بعنوان «في الأدب الجاهلي».

(٣) انظر طه حسين: في الشعر الجاهلي ص٢٦، الطبعة الأولىٰ، ١٩٢٦م.

(٤) المصدر السابق ٢٩.

والرد علىٰ هذه المزاعم يسير، فالمؤمن بصدق القرآن وأخباره يكفيه ورود ذكر هذين الرسولين العظيمين في القرآن للتدليل علىٰ وجودهما. أما غير المؤمن بالقرآن أصلًا، فيقال له: إنه لا يوجد أدنىٰ مانع عقلي أو تاريخي أو جغرافي أو مادي يمنع من وجود نبي عظيم اسمه إبراهيم، عاش في الشام، ثم زار بلاد العرب عدة مرات، وهناك رفع قواعد بيت للعبادة اسمه الكعبة، وهو بناء -في مقاييس الناس- مما يمكن للشخص العادي أن يفعل مثله، ثم ترك ولده إسماعيل في تلك البقاع، وإلىٰ هذين الرجلين تنتسب أمتان كبيرتا العدد، وهم العرب وبنو إسرائيل، فإبراهيم جد الأمتين معًا وإسماعيل جد العرب، وليس هناك أي داعٍ لتواطؤ هاتين الأمتين علىٰ انتحال مثل هذا النسب، لا سيما العرب الذين عُرف عنهم الحرص الشديد علىٰ حفظ أنسابهم والتفاخر بها.

وأخيرًا فلست أدري هل هناك أدلة تاريخية أكثر إقناعًا من شهادة ملايين البشر علىٰ الانتساب لشخص ما هو إبراهيم عليه السلام، وورود ذكره في مصدرين مهمين وهما القرآن[1] والتوراة، ثم ترك هذا النبي لأثر مادي مشاهد، وهو الكعبة[2].

ومن النتائج الخطيرة الأخرىٰ لكلام طه حسين: فتح الباب لتأصيل قاعدة كلية في غاية الخطورة، وهي أن إخبار القرآن عن أمر ما -حتىٰ ولو وافقته التوراة في ذكره- لا يكفي لإثبات حقيقة تاريخية، ولا يستلزم أنها وجدت بالفعل، وأيضا تجويز اشتمال قصص القرآن وأخباره علىٰ الأساطير التاريخية، واستغلال الإسلام لمثل هذه الأساطير في خدمة أغراضه ومقاصده، وكل ذلك يؤول إلىٰ نتيجة أشد خطورة، وهي فتح الباب واسعًا للتشكيك في القرآن ومصدره، وصدق قائله، وهل هو كلام الله حقًّا، أم كلام النبي ﷺ؟

---

(١) ويلاحظ أن عد القرآن كمصدر تاريخي هو والتوراة، علىٰ اعتبار أن هذا الاستدلال موجه لغير المسلم، وإلا فالقرآن عند المسلم هو أصدق الكتب وأصح المصادر التي يعتمد عليها في إثبات الحقائق التاريخية وغيرها، وأما التوراة فقد دخلها الكثير من التحريف والتغيير.

(٢) وانظر نقدًا تفصيليًّا لكلام طه حسين في هذه المسألة عند محمد فريد وجدي: نقد كتاب الشعر الجاهلي ص٧٠، ٧١، ومحمد أحمد عرفة: نقض مطاعن في القرآن الكريم ص٨٥-١١١.

وإذا كان كلام طه حسين وغيره قد انصب علىٰ قصة واحدة من قصص القرآن، ولم يؤصل في صورة منهج متكامل ذي أصول وقواعد، فإن د. محمد أحمد خلف الله قد ذهب بالمسألة إلىٰ أبعد مدىٰ ممكن؛ حيث أفرد لهذه القضية كتابًا كاملًا؛ وهو «الفن القصصي في القرآن الكريم» بيَّن فيه مذهبه، وحدد المقصود منه تمامًا، دون لبس أو غموض، ثم طبق هذا المنهج علىٰ عشرات الأمثلة؛ بل جعله أصلًا كليًّا يسار عليه في التعامل مع جميع أنواع القصص القرآني.

والكتاب يقوم علىٰ فكرة رئيسية، تتلخص في أن ما ورد في القرآن من قصص لا يستلزم أن يكون قد وقع بالفعل؛ بل يمكن أن يحكي القرآن ما لم يقع أصلًا، أو أن يغير ويبدل ما تم وقوعه؛ لأن قصد القرآن من القصص هو الهداية والموعظة، وأسلوبه في عرضها هو الأسلوب الأدبي الفني الذي لا يلتزم كثيرًا بحقائق التاريخ؛ وإنما همه الأول هو الجانب الهدائي، والفائدة المبتغاة من وراء عرض القصة.

وقد ساق عددا كبيرا من الشبه زعم فيها تعارض أخبار القرآن مع حقائق التاريخ[١] وكلها غير صحيحة، وقد تكفل بردها من ألفوا في مشكل القرآن، وكذا المفسرون عندما عرضوا لتلك الآيات، وبعض من ردوا علىٰ كتاب خلف الله المذكور[٢].

والذي يهمنا هنا من الناحية المنهجية، أن سبب هذا الخلط الذي وقع فيه يرجع ابتداءً إلىٰ عدم ثقته التامة والكاملة بأخبار القرآن وقصصه، واعتباره أصدق المصادر التاريخية وأصحها، وتقديمه علىٰ كل ما سواه، ثم لعدة **أسباب فرعية؛** من أهمها:

أولًا: عدم فهمه لمدلول الآيات القرآنية فهمًا صحيحًا، والبعد عن التمرس بأسلوب القرآن وطرقه في التعبير، وافتراضه معنىٰ غير دقيق ولا صحيح يقوم بحمل الآيات عليه، ثم بناءً علىٰ هذا الفهم يزعم وقوع التعارض، .

---

(١) انظر: د. محمد أحمد خلف الله: الفن القصصي في القرآن الكريم ص٢٥-٢٧، ٣٧، ٥٦.

(٢) انظر: د. محمد بلتاجي: مدخل إلىٰ علم التفسير ص١٧٠-٢٥٦.

ثانيًا: اعتماده علىٰ ما جاء في التوراة والإنجيل من قصص وأخبار، غاضًّا الطرف عما لحقها من تحريف وتبديل، شهدت به النصوص الشرعية والدراسات العلمية الموثقة؛ ونتيجة لهذا المسلك فقد أقام تعارضًا متوهمًا بين ما في التوراة والإنجيل، وما في القرآن، وصار خلو الإنجيل المحرف والمبدل من ذكر نطق عيسىٰ في المهد سببًا كافيًا -في نظره- للتشكيك في إخبار القرآن عن ذلك.

ثالثًا: ثقته المطلقة فيما يسميه تاريخًا، وتقديمه علىٰ نصوص القرآن، مع أن التاريخ مهما علا شأنه من العلوم الإنسانية، وليس من العلوم التجريبية المعتمدة علىٰ الحس والبرهان القطعي؛ وبذلك لا يخرج عن كونه عملًا بشريًّا قاصرًا، ولا سيما أنه يعتمد علىٰ نقوش ورسوم وكتابات ووثائق وروايات، وكلها قابلة للتزييف أو سوء الفهم أو فساد القصد.

وفوق هذا وذاك فعدم إثبات التاريخ لشخصية أو حادثة لا يعني مطلقًا عدم وجودها؛ وإنما غاية الأمر أنه عاجز بوسائله المحدودة عن إثباتها أو نفيها، وإذا كان العلم التجريبي -وهو أكثر دقة وانضباطًا ووثاقة من التاريخ- قابلًا للتطور، وظهور نظريات ومكتشفات جديدة، أفلا يكون من الوارد أيضًا بالنسبة للتاريخ أن تظهر نقوش ووثائق تثبت مثلًا أن هامان كان وزيرًا لفرعون، أو أن عيسىٰ عليه السلام تكلم في المهد، أو غير ذلك من أمور زعم أن القرآن يخالف ما أثبته التاريخ بشأنها[1]؟!

وفي ختام كلامنا عن هذه القاعدة نشير إلىٰ إدراك المحدثين ونقاد الحديث لاستحالة التعارض بين الحديث الصحيح ووقائع التاريخ المقطوع بها، ومن ثم فقد جعلوا حدوث تلك المعارضة علامة من علامات عدم صحة الحديث[2].

---

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٥١٨.

(٢) انظر عددا من النماذج عند د. مسفر الدميني: مقاييس نقد متون السنة ص١٨١، ومريم الخالد: نقد الإمام الذهبي للمتن في كتابه سير أعلام النبلاء ص٣١٥.

١٤٠- «ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية، إنما هو من معروف معانيهم وليس بحقيقة ألفاظهم»(١)

وفهم هذه القاعدة يزيل كثيرا من الإشكالات، ويرد علىٰ عدد كبير من الشبهات التي أثارها المستشرقون والمنصرون، وبعض من تأثر بهم من المنتسبين للإسلام حول القصص القرآني، ومدىٰ مطابقته للواقع التاريخي، والزعم بوجود تناقض في القصص القرآني، لأنه يحكي نفس القصة بألفاظ مختلفة.

ومن المعروف أن جل الأمم التي حكىٰ الله لنا في كتابه قصصها وأقوالها لم تكن تتكلم اللسان العربي، بما يعني أن ما ورد في القرآن من أقوال لهم إنما هو نقل لكلامهم من لغاتهم الأصلية إلىٰ اللغة العربية، والنقل كما جرت العادة لا يتقيد بنفس الألفاظ، بل مقصوده نقل المعنىٰ.

ولذا فقد تتنوع العبارات لنفس الموقف في القصص القرآني، إما لأن كل سورة تحكي طرفا مما حصل، وإما بسبب نقل الألفاظ من لغات تلك الأمم إلىٰ اللغة العربية، مع صياغة العبارات بأعظم بيان وأفصح عبارة، كما هي عادة أسلوب القرآن المعجز.

---

(١) د. خالد السبت: قواعد التفسير ٢/ ٧٦٢

ولابن جني اللغوي المعروف نص مهم في هذا الصدد، حيث أورد سؤالا مفاده أننا «نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان، فيذهب بهم هذا المذهب من صيغة الكلام! وأجاب بأن جميع ما ورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية، إنما هو من معروف معانيهم وليست بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ أن هذه الفصاحة لم تجر علىٰ لغة العجم»[1]

كذلك أشار الشاطبي إلىٰ اختلاف العبارات وتنوعها في «أقاصيص القرآن، لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور علىٰ وجه، وفي بعضها علىٰ وجه آخر، وفي ثالث علىٰ وجه ثالث، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبارات لا بحسب النوع الأول، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض، ونص عليه في بعض، وذلك أيضا لوجه اقتضاه الحال والوقت، : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾»[2]

ومن الأمثلة علىٰ ذلك[3] قول سارة امرأة إبراهيم عليه السلام لما سمعت بشارة الملائكة لها بالولد: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ وفي آية أخرىٰ قالت: ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ وقول لوط عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ وفي آية أخرىٰ قال: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾

وهذا التنوع في الألفاظ محمول إما علىٰ أنه حدث مراجعة في الكلام وأخذ ورد، فتعددت العبارات، وإما أنه راجع للنقل إلىٰ اللغة العربية، والتفنن في الأساليب.

---

(١) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ٥/١٩٠٢، ١٩٠٣.

(٢) الشاطبي: الموافقات ٢/١٠٦.

(٣) انظر د.خالد السبت: قواعد التفسير ٢/ ٧٦٤.

١٤١- الأدلة الصحيحة لا تتعارض، بل تتعاضد وتتساند، ولا يمكن تعارض دليلين نقليين أو عقليين مع بعضهما البعض تعارضا حقيقيا، كما أن صحيح المنقول لا يتعارض مع صريح المعقول

وهذه قاعدة مهمة جدا، تحل بها الكثير من الإشكالات، وتدفع العديد من الشبهات التي أثيرت قديما وحديثا من قبل أعداء الإسلام الخلص، أو من بعض المنتسبين إليه، وقد أدىٰ الخطأ في هذا الباب، وعدم ضبط طبيعة العلاقة بين الأدلة نظريا وعمليا إلىٰ انحرافات جمة، ومخالفات شتىٰ، وابتداع أصول محدثة جارت علىٰ قدسية النصوص الشرعية ومكانتها، وتسببت في رد الكثير منها بحجج واهية، ودعاوىٰ لا برهان يشهد لها.

والأساس الذي تقوم عليه هذا القاعدة: أن ما كان حقا فلا يمكن أن يتعارض أو يتناقض في نفس الأمر، لأن التناقض من علامات الباطل، كما أن الحق لا يتعارض مع حق آخر، بل يوافقه ويتآلف معه، وكذلك دلائل الحق والطرق الصحيحة المؤدية إليه تأخذ نفس الحكم فلا تتعارض أو تتناقض، بل يؤيد بعضها بعضا، وتكون جميعها طرقا صحيحة، من سلكها أوصلته إلىٰ معرفة الحق.

وإذا تبين لنا أن الحق ثابت في نفسه لا يختلف أو يتناقض وأدلته كذلك، فنستطيع أن نجزم مطمئنين بالحقائق الآتية:

أولا: أن الأدلة الصحيحة الحقة -أيا كان نوعها- لا يمكن أن تتعارض في نفسها.

ثانيا: أن النصوص الشرعية من القرآن والسنة لا تتعارض في نفس الأمر، ولا يتصور أن تتعارض آيتان أو حديثان صحيحان، أو آية وحديث صحيح تعارضا حقيقيا، بحيث لا يمكن الجمع بينهما بطرق الجمع المعروفة كالنسخ أو التخصيص أو التقييد أو ما أشبه ذلك.

ثالثا: أن أدلة العقول أيضا لا تتناقض في نفسها، ولا يتصور تعارض دليلين عقليين قطعيين في نفس الأمر.

ومن خلال هذه المقدمات الثلاث نخلص إلىٰ أن الأدلة الصحيحة -نقلية كانت أو عقلية- لا تتعارض مع بعضها البعض، بحيث نحتاج إلىٰ تقديم دليل عقلي علىٰ آخر نقلي، والتعارض إذا فرض حدوثه فسببه عدم ثبوت أحد الدليلين، أو خلل في الفهم الصحيح لهما، أو توهم التعارض رغم عدم وجوده في نفس الأمر، أما الحجة العقلية الصريحة فلا تناقض الحجة الشرعية الصحيحة «بل يمتنع تعارض الحجج الصحيحة، سواء كانت عقلية أو سمعية أو سمعية وعقلية. بل إذا تعارضت حجتان دل علىٰ فساد إحداهما أو فسادهما جميعا»[(١)] والعقليات الصريحة إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحا لم تكن إلا حقا، لا تناقض شيئا مما قاله الرسول[(٢)]، وكل ما علم بصريح العقل فلا يتصور أن يعارضه الشرع ألبتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط[(٣)].

وأهم فائدة نخرج بها من التأصيل السابق أن «دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاضد، لا تتناقض وتتعارض»[(٤)] وأن «العقل الصريح لا يتناقض في نفسه، كما

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٩/ ٢٧٩.

(٢) المصدر السابق ١٢/ ٨١.

(٣) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٤٧.

(٤) المصدر السابق ٦/ ٢٤٨.

أن السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه، وكذلك العقل مع السمع، فحجج الله وبينته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد، وأنت لا تجد سمعا صحيحا عارضه معقول مقبول عند كافة العقلاء أو أكثرهم، بل العقل الصريح يدفع المعقول المعارض للسمع الصحيح، وهذا يظهر بالامتحان في كل مسألة عورض فيها السمع بالمعقول»(١) ولكن التناقض قد يكون فيما يظنه بعض الناس دليلا وليس بدليل، كمن يسمع خبرا فيظنه صحيحا ولا يكون كذلك، أو يفهم منه ما لا يدل عليه، أو تقوم عنده شبهة يظنها دليلا عقليا وتكون باطلة التبس عليه فيها الحق بالباطل فيكذب بها ما أخبر الله به ورسوله، وهذا من أسباب ضلال من ضل من مكذبي الرسل»(٢)

كذلك نستفيد من التأصيل السابق وجود تلازم وثيق، وتطابق تام بين المنقول والمعقول، فما جاء به الرسول ﷺ حق محض، يتصادق عليه صريح العقل وصحيح النقل؛ لأن رب الفطرة وواهب العقول هو منزل الشرع، ومصدر ذلك كله، وكما قال ﷻ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. فالميزان مع الكتاب كلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه، فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يتناقض مع الكتاب، ولا يجوز أن تخالف الأدلة الشرعية القياس الصحيح، سواء أكان شرعيًّا أم عقليًّا(٣).

ولما كان الطريق إلىٰ الحق هو السمع والعقل، وهما متلازمان، كان من سلك الطريق العقلي دله علىٰ الطريق السمعي؛ وهو صدق الرسول ﷺ، ومن سلك الطريق السمعي بيَّن له الأدلة العقلية، والشقي المعذَّب من لم يسلك لا هذا

---

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق ٢/ ٤٧٧.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥١٤.

(٣) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٣٩٤، والرد علىٰ المنطقيين ص٣٧٣، وابن القيم: إعلام الموقعين ١/ ٣٣١.

ولا ذاك[1]، والمتأمل للقرآن يجد أن «الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران وصل الله بينهما وقرن أحدهما بصاحبه . . . فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله علىٰ خلقه، وكتابه هو الحجة العظمىٰ، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلىٰ استقلالها بإدراكه أبدا»[2]

ومن أهم ما ينبغي استصحابه والاستمساك به في الرد علىٰ دعاوىٰ التعارض المزعوم بين النقل والعقل، أن ينظر بدقة في طرفي التعارض، وهما العقل والنقل[3]: -

فالركن الأول وهو العقل، قد يُقصد به مجموعة الحقائق، والمبادئ الأساسية البدهية التي يسلم بها سائر العقلاء؛ كقانون الهوية، واستحالة التناقض، وأن لكل فعل فاعلًا، وما أشبه ذلك من القوانين البدهية المتفق عليها بين جميع العقلاء.

كما قد يقصد بالعقل مجموعة المعارف المتراكمة، والناتجة عن الخبرة والتجربة والتعليم المستمر والمتطور، أيًّا كان أسلوب هذا التعليم وطريقته، وهذا النوع الثاني تتفاوت فيه العقول تفاوتًا كبيرًا، وتختلف باختلاف البيئات والثقافات والظروف، كما أن من المشاهد بكثرة تغييرَ جم غفير من الناس لآرائهم مرة أو عدة مرات طوال حياتهم؛ لاختلاف الأوضاع، واكتساب معارف جديدة، وامتداد العمر.

والمهم هو أن العقل ليس معنىٰ كليًّا مطلقًا ومشتركًا بين الجميع، إذا ما استثنينا مجموعة الحقائق البدهية المشار إليها آنفًا؛ بل هو متطور، ومتغير، ومتفاوت، ثم إن منه القطعي والظني، والصحيح والفاسد، والموضوعي والمشوب بالهوىٰ والتعصب، وهناك عقل السلف، والفلاسفة، والمعتزلة،

---

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض٧/ ٣٩٤، والرد علىٰ المنطقيين ص٣٧٣.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٥٨٦، ٥٨٧.

والأشاعرة، والماتريدية، والشيعة، وهلم جرًّا، فأي نوع من هذه الأنواع كلها تحديدًا هو الذي يقال بضرورة تقديمه علىٰ النقل؟

والمعقول الذي يزعم معارضته للسمع ليس شيئا واحدا موصوفا بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس، ولم يكن الله تبارك وتعالىٰ قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] لكن المشاهد أن المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم[١] وهذا الاضطراب في تحديد المعقولات عند الفرق الطوائف المختلفة أمر لا ينكره أحد، بل إنهم مضطربون في معقولاتهم أكثر من اضطراب أصحاب المنقولات في منقولات، ومصداق ذلك أنك تجد من أهل المعقول من «يقولون أنا نعلم بالضرورة أمرا، والآخرون يقولون نعلم بالنظر أو بالضرورة ما يناقضه، وهؤلاء يقولون العقل الصريح لا يدل إلا علىٰ ما قلناه، والآخرون يناقضوهم في ذلك»[٢]

والركن الثاني، وهو النقل يحتاج بدوره لشيء من التحديد والضبط، فإذا كان حديثًا من أحاديث السنة، فهذه الأحاديث منها الثابت، ومنها غير الثابت، وكذا دلالة ألفاظها علىٰ المعنىٰ المراد، منها القطعي الذي لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، ومنها ما ليس كذلك.

وإذا كان النقل قرآنًا، فمع ثبوت آياته جميعا علىٰ وجه القطع واليقين، فتبقىٰ مرحلة الفهم، وهي تعتمد في جزء منها علىٰ إدراك العقل وعمله، وقد يختلف فهم هذا عن فهم ذاك، مما يجعل من التعسف، والمجافاة للدقة والإنصاف أن يقول قائل -في غير النصوص القطعية ثبوتًا ودلالة-: إن المراد من النقل كذا، وإن هذا المراد بعينه يتعارض مع العقل.

وفي ضوء الحقائق السابقة، فلابد من سؤال القائل بتقديم العقل علىٰ النقل عددًا من الأسئلة المهمة، وهي:

---

(١) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص١٢٤.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ١/ ٢٩٤. وانظر مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٨٢.

أولًا: هل النقل الذي يُدَّعىٰ تعارضه مع العقل ثابت أم لا؟ وإذا كان ثابتًا، فهل هو قطعي أم ظني؟

ثانيًا: هل المعنىٰ المستفاد من النقل قطعي أم ظني؟ وعلىٰ أي أساس تم الجزم بأن معنىٰ النص كذا وكذا، وليس غيره؟ وما دور العقل في هذا التحديد؟

ثالثًا: هل العقل الذي يُدَّعىٰ معارضته للنقل، هو مجموعة الحقائق البدهية المتفق عليها بين سائر العقلاء، أم أنه أمر غير ذلك؟ وهل بلغ مرحلة القطع واليقين، أم هو اجتهاد شخصي أو مذهبي قابل للأخذ والرد، والقيل والقال؟

رابعًا: هل التعارض بين الدليلين حاصل بالفعل؛ بمعنىٰ: أنهما متضادان أو متناقضان تمامًا؛ بحيث يمنع كلٌّ منهما مقتضىٰ صاحبه، كأن يُثبت أحدهما شيئًا وينفيه الآخر، أو العكس؟ ثم هل هما متساويان في القوة، ومتحدان في المحل والوقت والجهة، ويتعذر الجمع بينهما، إلىٰ غير ذلك من شروط وقوع التعارض التي ذكرها الأصوليون والمناطقة؟

وفي اعتقادي أن الإجابة الدقيقة والمنصفة عن الأسئلة السابقة، سوف تثبت أن كل ما قيل فيه: إن النقل قد تعارض مع العقل، لن يخرج عن احتمالين: فإما أن يكون النقل غير ثابت، أو فُهم خطأً، وإما أن يكون دليل العقل غير صحيح، ولم يجرِ علىٰ القواعد البدهية، ومن غير الممكن -بل نقول من المستحيل- أن يوجد نموذج واحد صحيح تعارض فيه بالفعل نقل ثابت وصحيح، تم فهمه علىٰ الوجه الدقيق بصورة قطعية، مع عقل قطعي يقيني، وليس التعارض المتوهم سوىٰ فرض نظري، لا وجود له في عالم الواقع والحقيقة.

ومما يؤيد ذلك أن المخرج من التعارض عند القائلين به؛ هو تأويل النقل أو تفويض معناه إن كان ثابتًا، ورده بالكلية إن كان غير ثابت قطعًا، وهو اعتراف بأن المشكلة في حقيقتها ليست مشكلة تعارض، ومن ثم تقديم دليل علىٰ آخر؛ وإنما هي مشكلة حجية الدليل وثبوته، ثم صحة فهمه علىٰ الوجه الذي أراده المتكلم به.

وبذلك نخلص إلىٰ أن قاعدة تقديم العقل علىٰ النقل هي نفسها مخالفة للنقل، وغير مستقيمة في نظر العقل؛ ومن ثم وجب الإعراض عنها، وعدم التعويل عليها[١].

ولعل من المفيد في تقرير هذه القاعدة التي نحن بصددها: الاستشهاد بما توصل إليه عدد من أهل العلم من نتيجة، بعد تأملهم الطويل في هذا الباب، وتتبعهم لمسائل الأصول الكبار التي ادعي فيها حصول تعارض بين النقل والعقل.

ومن أبرز الشخصيات وأكثرها إسهاما وتأصيلا وتقعيدا في هذه القضية شيخ الإسلام ابن تيمية والذي قرر في العديد من كتبه أن «ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول»[٢] وأما سبب حصول التعارض المتوهم فمرده إلىٰ أن كثيرا من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه، وهو معنىٰ فاسد، ويجعلون ذلك يعارض العقل. أو يكون ما سمىٰ معقولا فاسدا[٣].

وعلىٰ نفس المنوال جزم ابن القيم بأن «ما علم بصريح العقل الذي لا يختلف فيه العقلاء لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، ولا يأتي بخلافه، ومن تأمل ذلك في ما ينازع العقلاء فيه من المسائل الكبار، وجد ما خالفت النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للنقل، فتأمل ذلك في مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد، تجد ما يدل عليه صريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يخالفه إما أن يكون حديثا موضوعا أو لا تكون دلالته مخالفة لما دل عليه العقل»[٤] ثم أضاف قائلا «ونحن نقول قولا كليا، نشهد الله تعالىٰ عليه

(١) انظر مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٥٨٨.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٤٧.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٤٤١.

(٤) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٢٩، وانظر مختصر الصواعق ص٢٦٧.

وملائكته، أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن، ولا ما يخالف العقل الصريح»[1] بل من العجيب أنه «ما عارض أحد الوحي بعقله إلا أفسد الله عليه عقله، حتىٰ يقول ما يضحك منه العقلاء»[2]

أما السبب الرئيس لتوهم التعارض -في رأيه- فهو الجهل بحكم العقل ومقتضىٰ السمع، فيظن ما ليس بمعقول معقولا، وهو في الحقيقة شبهات توهم أنه عقل صريح وليست كذلك، أو ينسب إلىٰ الرسول ما لم يرده بقوله، أو لا يفرق بين ما لا يدرك بالعقول، وبين ما تدرك استحالته بالعقول، فهذه أربعة أمور أوجبت ظن التعارض بين السمع والعقل[3]:-

أولها: كون القضية ليست من قضايا العقول.

الثاني: كون ذلك السمع ليس من السمع الصحيح المقبول.

الثالث: عدم فهم مراد المتكلم به.

الرابع: عدم التمييز بين ما يحيله العقل ومالا يدركه.

---

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق ٤/ ١٦٣٨

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٠٢.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٥٩.

١٤٢- قد تخبر الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- بمحارات العقول، لكنهم لا يخبرون قط بمحالات العقول[(١)]

ولهذه القاعدة أهمية كبيرة في رد كثير من الإشكالات التي ظهرت قديما وحديثا حول بعض ما جاءت به النصوص الشرعية من أخبار وتفاصيل عن أمور غيبية، قد تحار فيها العقول ولا تستقل بمعرفتها، ويصعب عليها التصور التام لها، ومن ثم فقد يردها نفر من الناس، أو يطعنون في صحة النصوص الواردة في شأنها، وربما اتخذها بعض المغرضين وسيلة للطعن في الدين.

والفرق بين المحار والمحال -كما ذكر ابن الوزير اليمني- أن المحار عبارة عما لا يمكن للعقل «تصوره مع تجويزه بالنظر إليه في نفس الأمر، وإنما هو ممتنع بالنظر إلىٰ تصُر العقل له، والمحال ممتنع بالنظر إلىٰ تصور العقل وإلىٰ نفس الأمر»[(٢)] ومن طباع النفس البشرية الغالبة علىٰ أكثر الناس إنكار ما لا تعرفه، والنبو عما لا تألفه، مع أن المنصف يعلم أنه «قد وقع بالفعل ما لا تعرفه نفسه، ولا تألفه بالضرورة العقلية، والوقوع فرع الصحة، فكيف تشك لأجل ذلك فيما جاء به الشرع مما لا تعرفه ولا تألفه»[(٣)]

---

(١) انظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٦١، وانظر الجواب الصحيح ٤/ ٣٩١.

(٢) ابن الوزير: العواصم والقواصم ٦/ ٣٦٢

(٣) المصدر السابق ٦/ ٣٦١

ومن المغالطات الاستدلالية ما يسمىٰ بمغالطة الاندهاش الشخصي، أو الشك الشخصي، ويقصد بها أن ينكر الشخص فكرة ما، لأنه لم يستطع فهمها، أو أن يكذب خبرا ما، لأنه لم يفهم تماما كيف حدث[1].

ولا يخفىٰ خطأ تلك المغالطة وجعل الإنسان عقله معيارا للقبول أو الرد، مع أن هذا الذي رده هو في دائرة الإمكان، وليس في دائرة المستحيل، والله سبحانه قد «جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلىٰ الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالىٰ في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون، إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهىٰ، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهىٰ»[2] ولا شك أن كل أمر «كان في عنصر الإمكان، فأدخله مدخل في عنصر الامتناع بلا برهان فهو كاذب مبطل جاهل، أو متجاهل، لا سيما إذا أخبر به من قد قام البرهان علىٰ صدق خبره، وإنما الشأن في المحال الممتنع، الذي تكذبه الحواس والعيان أو بديهة العقل، فمن جاء بهذا فإنما جاء ببرهان قاطع علىٰ أنه كذاب مفتر، ونعوذ بالله من البلاء»[3]

وقد نبه الأئمة إلىٰ وجوب التصديق بالنصوص وما تضمنته من أخبار، حتىٰ لو علا ذلك علىٰ إدراك بعض الناس أو استوحشه فريق منهم، وهم حين صححوا الأحاديث المتضمنة لشيء من ذلك كانوا يعرفون «أن منها أحاديث تثقل علىٰ بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرىٰ، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضًا علىٰ المتكلمين، وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جدًا أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات»[4]

---

(١) انظر يوسف صامت: رجل القش ص١٤٢.

(٢) الشاطبي: الاعتصام ٣/ ٢٨٢.

(٣) ابن حزم: الفصل ١/ ٩٦.

(٤) المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة ص٧.

كذلك اعتبر الإمام أحمد من السنة اللازمة، التي من ترك منها خصلة لم يكن من أهلها: التصديق بالأحاديث «والإيمان بها، لا يقال لم، ولا كيف، إنما هو التصديق والإيمان بها، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له، فعليه الإيمان به والتسليم، مثل حديث الصادق المصدوق، ومثل ما كان مثله في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نبت عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، وإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها حرفا واحد»[١]

ولابن تيمية عناية واضحة ببيان هذه القاعدة، والتدليل عليها، وقد تكرر هذا المعنىٰ في كتبه كثيرا في سياق رده علىٰ الفلاسفة والمتكلمين، وغيرهم من المقدمين للعقل علىٰ النقل، ومما قرره في هذا الصدد أنه يجب التفريق «بين ما يقصر العقل عن دركه، وما يعلم العقل استحالته، بين ما لا يعلم العقل ثبوته، وبين ما يعلم العقل انتفاءه، بين محارات العقول ومحالات العقول، فإن الرسل صلوات الله عليهم وسلامه قد يخبرون بمحارات العقول -وهو ما تعجز العقول عن معرفته- ولا يخبرون بمحالات العقول، وهو ما يعلم العقل استحالته»[٢]

وكل ما علم امتناعه في صريح العقل «لم يجز أن يخبر به رسول، فإن الرسل إنما تخبر بما لا يعلم بالعقل أنه ممتنع، فأما ما يعلم بصريح العقل أنه ممتنع، فالرسل منزهون عن الإخبار عنه»[٣] وذلك لأن الرسل والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون «لا يقولون علىٰ الله إلاّ الحق، ولا ينقلون عنه إلاّ الصدق. فمن ادعىٰ في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذبا، بل لابد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح، أو ذلك المنقول ليس بصحيح، فما علم يقينا أنهم أخبروا به، يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقينا أن العقل حكم به، يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه»[٤]

---

(١) أحمد بن حنبل: أصول السنة ص١٧-٢٠.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٦١.

(٣) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٢٢٠.

(٤) المصدر السابق ٥/ ١٤٤.

وعلىٰ نفس المنوال ذكر ابن القيم أنه يعلم قطعا «أن الرسل لا يخبرون بمحال العقول، وإن أخبروا بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يحيله العقل، وإن أخبروا بما يحار فيه العقل ولا يستقل بمعرفته»[1] كذلك نبه ابن أبي العز الحنفي إلىٰ أنه «لا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته. ألا ترىٰ أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يعلم منها إلا المضرة، لم ينف أن يكون الله تعالىٰ خالقا لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيت علينا، لأن عدم العلم لا يكون علما بالمعدوم»[2]

وخلاصة الأمر أنه لا يصح لأحد أن يرد نصا تضمن معنىٰ تحار فيه العقول، لكنها لا تحيله، ومن فعل ذلك فقد وقع في خطأ بالغ، ومثال ذلك من ينكرون عذاب القبر ونعيمه، أو تفاصيل يوم القيامة، أو بعض معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، أو ما جاءت به النصوص في خلق الكون، كحديث سجود الشمس من مغربها أو ما أشبه ذلك كله، لأن ليس في هذا الأمور ما يصدق عليه أنه مستحيل عقلا، وإنما غاية الأمر أنه فوق إدراك العقل، أو من عالم الغيب الذي لا يقاس عليه عالم الشهادة.

ولا يصح في هذا النوع من المسائل أن يقال بوجود تعارض بين النقل أو العقل؛ لأن النقل يوسع من مجال إدراك العقل، ويوقفه علىٰ ما هو خارج عن نطاق مدركاته، أو اطلاعه، ولا يستقل بمعرفته، ولا شك أن أمر النبوة وما يخبر به الرسول ﷺ عن الله هو طور آخر وراء مدارك الحس والعقل والوهم والمنام والكشف، والعقل معزول عما يدرك بنور النبوة وطرق الوحي؛ كعزل السمع عن إدراك الألوان، والبصر عن إدراك الأصوات، وسائر الحواس عن إدراك المعقولات، وكما أن العقل طور من أطوار الإنسان، يبصر به أنواعًا من المعقولات لا تستطيعها الحواس الأخرىٰ، فكذلك النبوة طور آخر يحصل فيه

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ٨٣٠.

(٢) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٣٤٤.

عين لها نور، ويظهر فيها أمور لا يدركها العقل؛ بل هو معزول عنها كعزل الحواس عن مدارك العقول[١].

ومما يستفاد من هذا القاعدة أيضا الرد علىٰ النصارىٰ في زعمهم أن عقيدة التثليث ليست مما يناقض العقل، وإنما هي فقط فوق العقل أو من محاراته، والحق أن عقائدهم مما يتناقض مع العقل الصريح ويحكم العقل باستحالته، ولذا نجدهم إذا أورد عليهم تناقض عقائدهم مع العقل «قالوا هكذا في الكتاب، وبهذا نطق الكتاب، وهذه الكتب جاءت بها الرسل، يعنون المؤيدين بالمعجزات، ويعنون بالرسل الحواريين، فاعتصامهم بها إنما هو لما ظنوه مذكورا في الكتب الإلهية، وإن رأوه مخالفا لصريح المعقول. ولهذا ينهون جمهورهم عن البحث والمناظرة في ذلك لعلمهم بأن العقل الصريح متىٰ تصور دينهم علم أنه باطل»[٢] وإذا كانت أقوال الأنبياء لا تناقض العقل الصريح، فكيف يقبل ما يناقضه ممن ليس بنبي[٣].

وكذلك الحال فيما نسبه بعض أهل البدع كذبا للأنبياء عليهم السلام من القول بما يناقض صريح العقل، مثل القول بالاتحاد الذىٰ ادعاه النصارىٰ وغيرهم -سواءً قصدوا الاتحاد العام أو الخاص- فهذا القول «قد علم بصريح العقل بطلانه، فيمتنع أن يخبر به نبي من الأنبياء، بل الأنبياء عليهم السلام قد يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته لا بما يعلم العقل بطلانه، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول»[٤]

---

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ١٤٧، ومجموع الفتاوىٰ ١٧/ ٤٤٤، وابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٨٢٩، ٨٣٠.

(٢) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ١٣٤.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٤٥.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٤٠٠.

١٤٣- النقل الصحيح لا يتعارض مع حقائق الواقع المشاهد، ولا مع قطعيات العلم التجريبي

وقد تقرر معنا سابقا: أن كل ما هو حق فلا يمكن أن يتناقض في نفسه، أو أن يعارض حقا آخر، أو أن تتعارض الطرق الموصلة إليه.

ولا شك أن ما ثبت بالنقل، أو بالحس، أو بالتجارب العلمية القطعية داخل في هذا المعنىٰ، ولا يمكن أن يحدث تعارض حقيقي بين نص من القرآن أو السنة الصحيحة، وبين واقع مشاهد، أو تجربة علمية مقطوع بها.

والوحي -قرآنا وسنة- هو من عند الله سبحانه ومن أمره، وحقائق الحس المشاهد من خلقه، والله سبحانه له الخلق والأمر، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ وهما متوافقان متعاضدان، كما أن الكون المشاهد المحسوس، وما فيه من آيات مبثوثة في الآفاق، تشهد لصحة كتاب الله المتلو المقروء كما قال سبحانه: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ ولا يتصور بحال أن يتضمن الوحي حقيقة تتعارض مع ما خلقه الله، وهو سبحانه العليم بكل شيء «و من المستحيل عقلًا، أن يخبرنا الله في كتابه عن بعض ما خلق، أو ما سيخلق في كونه، بخبر مخالف لواقع ما خلق، أو لواقع ما سيخلق»[١]،

(١) عبد الرحمن حبنكة الميداني: قواعد التدبر الأمثل ص٢٣٠.

وثمة نصوص لأهل العلم المتقدمين يؤكدون فيها علىٰ عدم التعارض بين النقل وسائر العلوم الصحيحة -محسوسة كانت أو معقولة- وأن ما علم بالحس الصحيح، فلا يناقضه خبر ولا معقول، ويحذرون من خطأ بعض الناس في المجازفة بإنكار الحقائق المقطوع بها، ظنا منهم أنهم بذلك ينصرون الدين، مع أنهم يضرونه ويسيئون إليه.

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية من أن «ما علم بالحساب علما صحيحا لا ينافي ما جاء به السمع، وأن العلوم السمعية الصحيحة لا تنافي معقولا صحيحا»[1] كما أن «ما يعلم بالمشاهدة والحساب الصحيح من أحوال الفلك علم صحيح لا يدفع»[2] وهو يشير إلىٰ أهمية تقرير هذا المعنىٰ، والذي أشكل علىٰ كثير من الناس «حتىٰ آل الأمر بقوم من أهل الكلام إلىٰ أن تكلموا في معارضة الفلاسفة في الأفلاك بكلام ليس معهم به حجة، لا من شرع ولا من عقل، وظنوا أن ذلك الكلام من نصر الشريعة، وكان ما جحدوه معلوما بالأدلة الشرعية أيضا»[3]

ومن الأخطاء التي وقعوا فيها أيضا: إنكارهم لبعض ما يعلم بالمشاهدة والحساب الصحيح من أحوال الفلك، مع أن هذا «علم صحيح لا يدفع، والأفلاك مستديرة ليست مضلعة، ومن قال إنها مضلعة أو جوز ذلك من أهل الكلام فهو وأمثاله ممن يرد علىٰ الفلاسفة وغيرهم ما قالوه من علم صحيح معقول، مع كونه موافقا للمشروع، وهذا من بدع أهل الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، فإنهم ناظروا الفلاسفة في العلم الإلهي في مسألة حدوث العالم وإثبات الصانع ومسائل المعاد والنبوات وغير ذلك، بطرق فاسدة حائدة عن مسلك الشرع والعقل، وكان ذلك من أسباب ضلال كثير من الناس، حيث ظنوا أن ما يقوله

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/٥٥٧.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٦٠.

(٣) ابن تيمية: الرسالة العرشية ص١٤، ١٥.

هؤلاء المبتدعون هو الشرع المأخوذ عن الرسول، وليس الأمر كذلك، بل كلما علم بالعقل الصريح فلا يوجد عن الرسول إلا ما يوافقه ويصدقه»[١]

كذلك نجد أن أهل العلم يجعلون من أسباب رد الحديث والحكم بوضعه: مناقضته للواقع، وتكذيب الحس الصريح له، وقد ذكر ابن القيم نماذج من هذا القبيل، ومنها حديثان موضوعان: هما «الباذنجان لما أكل له» «والباذنجان شفاء من كل داء» وقد عقب قائلا «قبح الله واضعهما، فإن هذا لو قاله يوحنس أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمىٰ والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنىٰ، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم»[٢]

وحينما حكم ابن القيم بوضع حديث «إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه» أشار إلىٰ أن وجه الطعن فيه: مخالفته للحس، وأنه حتىٰ لو «صحح بعض الناس سنده، فالحس يشهد بوضعه، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مئة ألف رجل عند حديث يروىٰ عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق»[٣]

ومن الأخطاء التي وقع فيها بعض المنتسبين للدين، إنكارهم لبعض المعارف الطبيعية والرياضية التي قال بها الفلاسفة، وهي معارف صحيحة لا شيء في الشرع يخالفها، لكنهم ظنوا أن الدين يتعارض معها[٤].

وهؤلاء النفر يصدق عليهم وصف الغزالي: بأنهم صديق للإسلام جاهل «ظن أن الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب إليهم -أي الفلاسفة- فأنكر جميع علومهم، وادعىٰ جهلهم فيها، حتىٰ أنكر قولهم في الكسوف والخسوف، وزعم أن ما قالوه علىٰ خلاف الشرع، فلما قرع ذلك سمع من عرف ذلك

---

(١) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٦٠.

(٢) ابن القيم: المنار المنيف ص٥١.

(٣) المصدر السابق ص٥١.

(٤) انظر د. عثمان علي حسن: منهج الجدل والمناظرة ١/١٩٧.

بالبرهان القاطع، لم يشك في برهانه، ولكن اعتقد أن الإسلام مبني علىٰ الجهل وإنكار البرهان القاطع، فازداد للفلسفة حبًا وللإسلام بغضًا، ولقد عظم علىٰ الدين جناية من ظن أن الإسلام ينصر بإنكار هذه العلوم، وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والإثبات، ولا في هذه العلوم تعرض للأمور الدينية»[1]

وهذا الرد للعلوم الصحيحة قد يكون سبب فتنة وضلال لبعض الناس، حينما يظنون أن الدين يرد ما ثبت حسا أو عقلا، مثل وقت الكسوف والخسوف، ومثل كرية الأفلاك، ووجود السحاب، ونحو ذلك من الأمور الطبيعية والرياضية، وقد يحتج أصحاب هذه العلوم «علىٰ من يظن أنه من أهل الشرع، فيسرع ذلك المنتسب إلىٰ الشرع برد ما يقولونه بجهله، فيكون رد ما قالوه من الحق سببا لتنفيرهم عما جاء به الرسول من الحق، بسبب مناظرة هذا الجاهل. والله تعالىٰ أمرنا أن لا نكذب، ولا نكذب بحق، وإنما مدح سبحانه من يصدق فيتكلم بعلم، ويصدق ما يقال له من الحق»[2]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن مخالفة حقائق الحس والواقع قطعا، دليل علىٰ بطلان القول أو المذهب أو المصدر المدعىٰ عصمته، وامتداد يد التحريف إليه، وهذا ما يلاحظ بوضوح في التوراة والإنجيل الموجودتين الآن بين أيدينا، ففيهما من هذه الشاكلة شيء غير قليل.

وعلىٰ سبيل المثال، فإن عمر الأرض -أو عمر البشر منذ آدم عليه السلام- بحسب التواريخ والأنساب الموجودة في التوراة والإنجيل لا تتجاوز بحال عدة آلاف من السنين -من سبعة إلىٰ تسعة آلاف سنة[3]- وهو ما يتعارض قطعا مع العلم الحديث، والحفريات المكتشفة، وكما ذكر موريس بوكاي: فإننا «نجهل مثلا التاريخ التقريبي لظهور الإنسان علىٰ الأرض، ولكننا اكتشفنا آثار أعمال إنسانية

---

(١) الغزالي: المنقذ من الضلال ص٢٥.

(٢) ابن تيمية: الرد علىٰ المنطقيين ص٢٧٤.

(٣) انظر الموسوعة المسيحية العربية

https://mycommandmets4.wordpress.com//عمر-الأرض-9-آلاف-سنة/

ترجع دونما ريب إلىٰ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد. فلا يجوز إذن اعتبار النص التوراتي لسفر التكوين كما لو كان صحيحًا. إذ يذكر السلالات البشرية والتواريخ التي تحدد بداية الإنسان (خلق آدم). إنها ترجع إلىٰ سبعة وثلاثين قرنًا قبل المسيح. وبإمكان العلم أن يقوم في المستقبل بتدقيقات في التأقيت أعظم من تقديراتنا الحالية. ولكنا نستطيع أن نكون واثقين بأننا لن نثبت أبدأ أن الإنسان ظهر علىٰ الأرض منذ ٥٧٣٦ سنة كما شاء التقويم العبري. سنة ١٩٧٥. إن معطيات التوراة المتعلقة بالإنسان القديم هي إذا خاطئة»[١]

وبسبب تلك الأخطاء العلمية الموجودة في التوراة والإنجيل، فإن مشكلة التعارض بين نصوص الكتاب المقدس والحقائق العلمية -كما يقول بوكاي- مثلت مأزقا وهاجسا كبيرا لدىٰ المؤمنين به وظلت «مقابلة نصوص الكتاب المقدس بمعطيات العلم طوال الزمن موضع تفكير الإنسان. وتوافق الكتب والعلم كان عنصرًا ضروريًا لأصالة النصوص المقدسة . . . وقد لوحظ مع تطور المعرفة وجود اختلافات بين نص التوراة والعلم فتقرر عدم المقابلة بينهما. ويجب الاعتراف أنه بهذه الطريقة برز وضع خطير هو تصادم العلماء وشراح التوراة، لأنه لا يمكن القبول في الواقع بأن يكون الوحي الإلهي متكلمًا عن شيء غير صحيح. ولم يكن بد من التوفيق المنطقي، وإبطال كل مقطع من الكتاب التوراتي يتحدث عن أمر غير مقبول علميًا. وقد رفض البعض مثل هذا الحل، واندفع علىٰ العكس في الاحتفاظ بكامل النص، الأمر الذي جعل شراح التوراة يتخذون بالنسبة لصحة الكتابات التوراتية مواقف يرفضها الفكر العلمي»[٢]

وإذا انتقلنا إلىٰ الكلام عن العلاقة بين الدليل النقلي -قرآنا وسنة- وبين حقائق العلم التجريبي فسوف نجدها أيضا علاقة توافق وتعاضد، ولا يتصور أصلا حدوث تعارض حقيقي بين الدليلين، ومن ثم البحث عن قانون لدفع هذا التعارض المتوهم علىٰ غرار القانون الكلامي الشهير القاضي بتقديم العقل علىٰ

(١) موريس بوكاي: التوراة والإنجيل والقرآن والعلم ص١٩، ٢٠.

(٢) المصدر السابق ص١٨، ١٩.

النقل عند التعارض والنقل، إما يؤول أو يفوض، أو يرد إن كان غير قطعي الثبوت.

ونستطيع بكل ثقة ويقين أن نجزم بأنه «لا يمكن أن يوجد نص ديني قطعي الثبوت قطعي الدلالة يتناقض مع حقيقة علمية مقطوع بها، قد قال العلم الإنساني فيها كلمته الأخيرة، استنادًا إلىٰ أدلة قطعيّة، أثبتتها أدوات المعرفة الإنسانية ووسائلها»[1]

ومن الخلل المنهجي[2] أن يُطلَق القول بتقديم العلم علىٰ النقل وتأويل النقل، دون الوقوف بتعمق أمام تحليل طرفي العلاقة؛ فالنقل منه الثابت ومنه غير الثابت، والثابت منه ما دلالته ظنية، ومنه ما دلالته قطعية.

أما العلم فالخطب فيه أشد؛ فهناك مراحل متعددة تمر بها الحقيقة العلمية، حتىٰ تصل إلىٰ استحقاق وصفها بالحقيقة العلمية، وتبدأ بالفرض، فالملاحظة، فالتجربة، فالقانون أو النظرية، فالحقيقة العلمية، وقد يكتشف العلم في مرحلة ما يثبت خطأ ما كان شائعًا من قبل، وتاريخ الفكر العلمي حافل بأمثلة كثيرة من هذا القبيل.

ويُضاف إلىٰ ما سبق الاختلاف التام في المجال وميدان العمل بين الدين والعلم، بحيث لا يُتصور اصطدامهما أو تعارضهما، إلا بسبب سوء الفهم، أو إقحام شيء في غير ميدانه، وأظن أنه لا يوجد من يخالف في إمكان أن نسمع باصطدام قطار بقطار آخر أو بسيارة مثلًا، لكن من غير المألوف بحال -بل من أندر النوادر- أن نسمع باصطدام قطار بسفينة؛ لأن القطار لا يستطيع السير في البحر، والسفينة لا تستطيع السير علىٰ القضبان[3]، وهكذا فإذا اختلف ميدان العمل انتفىٰ إمكان التعارض أو التضارب.

---

(١) عبد الرحمن حبنكة الميداني: قواعد التدبر الأمثل ص٢٣٦.

(٢) انظر تفصيل ذلك في كتابنا: مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٥٤.

(٣) انظر عبد الباري الندوي: الدين والعلوم العقلية ص٨، ٩.

وقد تأججت مشكلة العلاقة بين الدين والعلم في العصور الحديثة، وصارت إحدىٰ المسائل الكبرىٰ التي شكلت الفكر الغربي الحديث، وكان للكنيسة الأثر الأكبر في نشأة الصراع المفتعل بين الدين والعلم، حيث اعتمدت القياس الأرسطي منهجًا وحيدًا للتفكير، وطبقته علىٰ سائر العلوم كعلم اللاهوت والطبيعة والفلك، وأسبغت علىٰ ما تبنته من تصورات حول طبيعة الكون والعالم صفة القداسة، واحتكرت تفسير حقيقة العالم من جهة، وتفسير الكتاب المقدس من جهة أخرىٰ، وحينما استعانت بالفلسفة لتأييد الدين المسيحي -وكان العلم والفلسفة حينذاك شيئًا واحدًا- تلقت عن الفلاسفة كل ما وصل إليه العلم البشري في عصرهم من نظريات كونية وجغرافية وتاريخية، وأضحىٰ ذلك كله جزءًا من العقيدة المسيحية.

ولم يكد عصر النهضة يظهر حتىٰ كانت آراء أرسطو في الفلسفة والطب، ونظريات العناصر الأربعة، وأن الأرض مركز الكون، وما أضافه القديس أوغسطين وتوما الأكويني وغيرهم للفلسفة اليونانية - أصولًا من أصول الدين المسيحي، وعقائد مقدسة لا يمكن أن يتطرق إليها شك أو خطأ، ولا يجوز لأحد أن يخالفها[(١)].

ومن أهم النظريات التي اصطدمت مع أصول الكنيسة، وهزتها بقوة وعنف، نظرية كوبرنيكوس (ت١٤٥٣م) الفلكية، وهي تخالف ما اعتقدته الكنيسة من ضرورة كون الأرض مركز الكون الثابت؛ لأن المسيح تجسد فيها، وتمت بين جنباتها عمليات الخلاص والصلب والفداء، والتوراة تقول «جيل يمضي، وجيل يقبل، والأرض قائمة إلىٰ الأبد، الشمس تشرق ثم تغرب مسرعة إلىٰ موضعها

---

(١) انظر محمد قطب: مذاهب فكرية معاصرة ص٤٧، ود. سفر الحوالي: العلمانية، نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة ص١٤٧، ١٤٨، ود. محمد الجليند: فلسفة التنوير بين المشروع الإسلامي والمشروع التغريبي ص١٢، ود. محمود عتمان: الفكر المادي الحديث ص٣٥، ٣٦، ود. نعمان السامرائي: من قضايا الحضارة المعاصرة العلاقة بين العلم والدين ص٣-٦.

الذي منه طلعت»[1]، وبعد كوبرنيكوس جاء جردانو برونو (ت١٦٠٠م) وجاليليو (ت١٦٤٢م) وغيرهما بكل ما حملوه من أفكار ونظريات، واشتدت في الوقت نفسه سطوة الكنيسة وإرهابها الفكري، ونصبها لمحاكم التفتيش[2].

لكن الأمر خرج بالتدريج عن سيطرة الكنيسة في القرون التالية، وتوالت النظريات والكشوف العلمية التي تبين فساد ما اعتنقته من آراء ومعتقدات حول العالم، وما يشتمل عليه من مخلوقات، ولسوء حظ الكنيسة فقد اصطدمت أولًا بالنظريات الكونية قبل اصطدامها بالنظريات الإنسانية، والنوع الأول أثبتت الأيام صحة أغلبه بخلاف النوع الثاني، وخسارتها للمعركة أمام النوع الصحيح سهَّل كثيرًا من هزيمتها أمام النوع الثاني، الذي اشتمل علىٰ الصحيح والفاسد[3].

وهكذا يمكن القول: إن الصراع الذي حدث في الغرب لم يكن صراعًا بين الدين والعلم، فالدين الصحيح بصبغته النقية كما أوحىٰ الله به إلىٰ أنبيائه ورسله لم يدخل المعركة، وإنما كان الصراع بين العلم والكنيسة، التي جمعت بين عدة أخطاء فادحة أججت من حدة الصراع، وكان من أخطرها:

أولًا: تحريف حقائق الوحي، وخلطها بكلام البشر، وإدخال العديد من الخرافات والأساطير عليها، وليت الأمر اقتصر علىٰ ذلك، بل تم التعامل مع تلك الأساطير كما لو كانت جزءًا أصيلًا من صميم الدين وجوهره.

ثانيًا: لم تكتف الكنيسة بما أدخلته في الكتب المقدسة، بل عمدت كذلك إلىٰ الكثير مما تناقلته الألسنة، وشاع بين الناس، وحكاه بعض شراح التوراة والإنجيل من معلومات جغرافية، وتاريخية، وطبيعية، وأضفت عليه صفة القداسة، وحاربت كل من خالفه.

---

(١) «سفر الجامعة» (١: ٤، ٥).

(٢) انظر محمد قطب: مذاهب فكرية معاصرة ص٤٧، ٤٨، ود. سفر الحوالي: العلمانية ص١٥٠، ١٥١، ود. محمود عتمان: الفكر المادي الحديث ص٣٩-٤٢.

(٣) انظر د. سفر الحوالي: العلمانية ص١٤٦، ١٤٧، ود. محمود عتمان: الفكر المادي الحديث ص٤٢-٤٧.

ثالثًا: احتكرت الكنيسة العلم، وهيمنت علىٰ شتىٰ مجالات الفكر البشري، وفرضت الوصاية علىٰ ما ليس داخلًا في دائرة اختصاصها، مع ضيق صدرها، وانعدام صبرها علىٰ كل من يخالفها في الرأي، وغياب أي لون من ألوان التسامح أو الحرية[1].

والذي **نخلص** به من خلال ما سبق: هو أن مشكلة الصراع بين الدين والعلم ليس لها مجال مطلقًا فيما يتعلق بالإسلام، ولا بالبيئة الإسلامية، وهي قضية نبتت وبرزت في محيط غير محيطنا، وظروف غير ظروفنا، ومع دين، أو -إن شئنا الدقة والصواب- مع رجال دين لا وجود لهم عندنا، فليس في الإسلام كنيسة أو كهنوت أو إكليروس، أو حجر علىٰ العلم والعلماء.

والمتأمل لمسيرة التفكير الإسلامي الطويل يدرك بوضوح أن العقل المسلم لم يكن لديه أدنىٰ حاجة لطرح أي نوع من أنواع التعارض أو التناقض بين النقل والعلم، وصحيح أنه عالج قضايا قريبة الصلة مثل العقل والنقل؛ لأن الوافد من الفلسفة اليونانية وغيرها اشتمل علىٰ معارضة ما تضمنته نصوص الشرع، فلجأ البعض إلىٰ التوفيق بينهما، أما التعارض بين العلم الصحيح والنقل الصادق فلم تظهر له أية آثار، وهو في حقيقته «إشكال لم ينبع من البيئة العقلية الإسلامية، ولم تشهد الخبرة الإسلامية ما يفرض هذه القضية، وإنما صُدِّرت إلينا مع المنظومة المعرفية الغربية العلمانية، حيث تعد هذه القضية أحد منتجات الخبرة التاريخية الأوربية وتطور العقل الأوربي، حيث فرضت طبيعة المسيحية الأوربية في تطورها صراعًا حادًّا، ورفضها لكل فكر يخرج عن مفاهيم الكنيسة الجامدة، بل إعدامها للعلم والعلماء»[2].

---

(١) انظر أبو الحسن الندوي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ص١٧٤، ود. سفر الحوالي: العلمانية ص١٤٦، ١٤٧، ود. نعمان السامرائي: من قضايا الحضارة المعاصرة العلاقة بين العلم والدين ص٢٤، ٢٥.

(٢) د. طه جابر العلواني في تقديمه لكتاب «العلم والإيمان» للدكتور أحمد عمر، ص٣.

ولم تقف أوربا عند حد ادعاء التناقض بين الكنيسة والعلم، بل عممت القضية لتصير مصوغة في صورة التناقض بين العلم والدين، أي دين، وكأن الكنيسة تعبر عن الأديان جميعًا، أو كأن الدين إذا أُطلق فلا ينصرف الذهن إلا إلىٰ الكنيسة وحدها، ثم ظن البعض أن موقف رجال الكهنوت من العلم هو موقف كل دين من الأديان، وهو الموقف الطبيعي لكل رجل دين أيًّا كان دينه[1].

لكن رغم كل ما أسلفنا من ملابسات، فقد انتقلت تلك المشكلة كغيرها من الآراء والمذاهب الوافدة إلىٰ الفكر الإسلامي الحديث، وصارت تمثل تحديًا خطيرًا وإشكالًا جوهريًّا يحتاج إلىٰ حل مقنع، ولقيت رواجًا واهتمامًا من كثير من الدارسين المحدثين، بل لعله ليس من المبالغة أن نقول: إنه إذا كان الفكر الفلسفي والكلامي القديم قد شُغل بالتوفيق بين الدين والعقل، أو بين الدين والفلسفة، وإزالة التعارض المتوهم بينهما، فإن كثيرًا من الباحثين المحدثين قد وجهوا جزءًا كبيرًا من جهودهم للتوفيق بين نصوص الدين وحقائقه وبين العلم، وبذلك يشترك الفكران القديم والحديث في النزعة التوفيقية أو الصبغة الدفاعية، مع نوع من الاختلاف في العناصر التي يتم التوفيق بينها، فهناك الفلسفة وهنا العلم، وهذا الاختلاف مرده إلىٰ استقلال العلم وانفصاله عن شجرة الفلسفة، وصيرورته رمزًا للحقيقة العقلية التي يرنو إليها إنسان العصر الحديث ببصره وتطلعاته، مما زحزح من مكانة قضية التوفيق بين الدين والفلسفة التي شغلت المفكرين القدامىٰ[2].

---

(١) انظر: محمد نمر الخطيب: موقف الدين من العلم ص١٠، ود. صبحي السامرائي: من قضايا الحضارة ص٧، ٣٤، ود. محمد الجليند: فلسفة التنوير ص١٤-١٦.

(٢) انظر د. عفت الشرقاوي: الفكر الديني في مواجهة العصر ص٤٠٤، وأحمد محمد عبد العال: الاتجاه الاعتزالي في العصر الحديث ص٥٥٨، ومناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة ص٦٢٧.

١٤٤- الأصل حمل نصوص الوحي على ظواهرها، ولا يجوز تأويلها، أو صرفها عن ظواهرها دون دليل معتبر

والمقصود بظاهر النصوص: ما يسبق ويتبادر إلىٰ فهم السامع صحيح الفهم من معاني ألفاظ الكتاب والسنة، مع مراعاة السياق، وما يضاف إليه الكلام، فالكلمة الواحدة يكون لها معنىٰ في سياق ومعنىٰ آخر في سياق، وتركيب الكلام يفيد معنىٰ علىٰ وجه، ومعنىٰ آخر علىٰ وجه[(١)].

وللسياق أهمية كبير في تحديد المراد، فهو «يرشد إلىٰ تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة علىٰ مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته»[(٢)]

وقد حصل خطأ وخلط في معنىٰ الظاهر[(٣)]، لا سيما في باب الصفات، حتىٰ صار الظاهر في الفطر السليمة واللسان العربي ولسان السلف غير الظاهر في

---

(١) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/٤٣، وابن عثيمين: القواعد المثلىٰ ص٣٦، ود. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد ١/٣٩٦، ود. زياد العامر: آيات العقيدة المتوهم إشكالها ص٣٦، وحسين الحربي: قواعد الترجيح عند المفسرين ١/١٣٧.

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ٤/٩.

(٣) انظر د. الدبيخي: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين ص٥٧.، ووحسين الحربي: قواعد الترجيح عند المفسرين ١/١٣٨.

عرف كثير من المتأخرين[١]، ممن يعتقدون أن ظاهر النصوص: التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم، ولا ريب أن هذا غير مراد؛ ولم يكن السلف والأئمة «يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين: تارة يجعلون المعنىٰ الفاسد ظاهر اللفظ، حتىٰ يجعلوه محتاجا إلىٰ تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردون المعنىٰ الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل»[٢]

ومن الأدلة علىٰ وجوب حمل النصوص علىٰ ظواهرها: سائر الآيات التي وصفت القرآن بأنه عربي، مثل قوله تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

ولما كان القرآن عربيا، فالواجب فهمه علىٰ ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي، إلا أن يمنع من ذلك دليل شرعي، وقد ذم الله تعالىٰ اليهود علىٰ تحريفهم، وبين أنهم بصنيعهم هذا من أبعد الناس عن الإيمان[٣]، فقال تعالىٰ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾. ولا شك أن من أخرج النصوص عن المتبادر منها، وفق قواعد الفهم المعتبرة دون دليل يشهد لذلك، فهو داخل في جملة التحريف المذموم.

ومن الأدلة أيضا، الآيات التي وصفت القرآن بالبيان والإحكام والتفصيل وتيسير الذكر، مثل قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ

(١) ابن تيمية: التسعينية ٢/ ٥٥٧.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤٣.

(٣) ابن عثيمين: القواعد المثلىٰ ص٣٣.

﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ ووجه الدلالة من تلك الآيات: أن حمل كلام المتكلم علىٰ خلاف ظاهره -دون أن تكون معه قرينة تدل علىٰ ذلك- مما ينافي قصد البيان والهدىٰ، والتفصيل والإحكام(١).

ولا ريب أن تيسير القرآن للذكر مما يتنافىٰ مع حمله علىٰ المعاني البعيدة، المخالفة لحقيقته وظاهره، ولو كان القرآن متضمنا لألفاظ «لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسرا له، بل كان معسرا عليه، فهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني، أو يدل علىٰ خلافه، فهذا من أشد التعسير، وهو مناف للتيسير، فإنه لا شيء أعسر علىٰ الأمة من أن يراد منهم أن يفهموا كونه سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلا به ولا منفصلا عنه، ولا مباينا له ولا محايثا، ولا يرىٰ بالأبصار عيانا، ولا له وجه ولا يد، من قوله: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ومن قول رسوله: «**لا تفضلوني علىٰ يونس بن متىٰ**»(٢) ومن قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ وأن يجهدوا أنفسهم، ويكابدوا أعظم المشقة في طلب أنواع الاستعارات، وضروب المجازات، ووحشي اللغات، ليحملوا عليه آيات الصفات وأخبارها، فيصرفوا قلوبهم وأفهامهم عما تدل عليه، ويفهموا منها ما لا تدل عليه، بل تدل علىٰ خلافه»(٣)

وثمة نصوص لعدد من أهل العلم قديما وحديثا في التأكيد علىٰ وجوب العمل بالظاهر، ما لم يصرفه صارف، وقد حكىٰ بعضهم الإجماع علىٰ ذلك(٤)، سواء في نصوص الصفات أو غيرها، ومن هذا القبيل قول الإمام الشافعي «فكل

---

(١) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٣١٠.

(٢) الحديث في الصحيحين بلفظ: «**ما ينبغي لعبد أن يقول إني خير من يونس بن متىٰ**» أما اللفظ الذي ذكره ابن القيم، فقال ابن أبي العز الحنفي «هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التي يعتمد عليها» شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٦١، وانظر تعليق محقق الصواعق المرسلة هامش ١/ ٣١١.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٣٢.

(٤) انظر حسين الحربي: قواعد الترجيح عند المفسرين ١/ ١٤٣.

كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله، فهو علىٰ ظهوره وعمومه، حتىٰ يعلم حديث ثابت عن رسول الله -بأبي هو وأمي- يدل علىٰ أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر، بعض الجملة دون بعض»[(١)]

وذكر قوام السنة الأصبهاني أن مذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين في نصوص الصفات «إثباتها، وإجراؤها علىٰ ظاهرها، ونفي الكيفية عنها»[(٢)] كذلك أشار ابن تيمية إلىٰ أن الصحابة، ومن بعدهم من سلف الأمة لم يكن أحد منهم يعتقد في خبر النبي ﷺ وأمره «ما يناقض ظاهر ما بينه لهم، ودلهم عليه، وأرشدهم إليه، ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئا من نصوصه علىٰ خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت»[(٣)]

ومن المتكلمين نجد فخر الدين الرازي، ينص علىٰ أن صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل «باطل بإجماع المسلمين، ولأنا إن جوزنا ذلك، انفتحت أبواب تأويلات الفلاسفة في أمر المعاد»[(٤)]

وعلىٰ نفس المنوال ذكر الشنقيطي أنه قد «أجمع جميع المسلمين علىٰ أن العمل بالظاهر واجب، حتىٰ يرد دليل شرعي صارف عنه إلىٰ المحتمل المرجوح، وعلىٰ هذا كل من تكلم في الأصول»[(٥)]

وتتجلىٰ أهمية قاعدة: حمل النصوص علىٰ ظواهرها، وعدم صرفها إلا بدليل، في الرد علىٰ تأويلات سائر الفرق القديمة من الباطنية والفلاسفة والجهمية والشيعة وغيرهم، والتي طالت كل أبواب الاعتقاد تقريبا، كما تظهر أهميتها الفائقة في الرد علىٰ دعاة الحداثة، وإعادة قراءة النص الديني من المنادين إلىٰ

---

(١) الشافعي: الرسالة ص٣٣.

(٢) قوام السنة الأصبهاني: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة ١/ ١٨٨.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٢٥٢.

(٤) الرازي: مفاتيح الغيب ٣٠/ ٦١٣.

(٥) الشنقيطي: أضواء البيان ٧/ ٢٦٩.

فهم النصوص فهما مفتوحا، متعددا، نسبيا، متغيرا، قابلا لما لا يحصىٰ من التأويلات، ورافضين أن يكون لها معنىٰ واحد ثابت.

ولابد من التأكيد هنا علىٰ أن حمل نصوص الكتاب والسنة علىٰ ظواهرها لا يلزم عنه أي إشكال، لأن هذه الظواهر كلها حق، ولا يمكن أن تكون غير ذلك إذا فهمت فهما صحيحا بحسب عادة الخطاب الشرعي، والاستعمال اللغوي، المتبادر للفهم السليم، غير المصاب بلوثات انحراف نحو الإفراط أو التفريط، أو جعل النص تابعا للمعتقد والمذهب، وليس العكس.

ومن الأمور المستشنعة حقا، ما صدر من عبارات صادمة لدىٰ عدد من العلماء المتأخرين -مهما كان مقصودهم منها، ومهما حاول البعض توجيهها- يزعمون فيها مثلما صرح الصاوي بأن «الأخذ بظواهر النصوص الشرعية من أصول الكفر»[١]، كذلك ادعىٰ السنوسي أن «التمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها، وما لا يستحيل - أصلا للكفر، أو للبدعة»[٢].

ولا أدري كيف يصير التمسك بظاهر النص سبيلًا إلىٰ الكفر، وهل نزل القرآن لهداية الناس أم لإضلالهم، وإيقاع قارئيه في الكفر والهلاك؟! وحق للشنقيطي ﵀ أن يشتد في نقد مثل هذا القول، واصفا إياه بأنه «من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ سبحانك هذا بهتان عظيم . . . والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلا، لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرا، والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنه أشد من بعد الشمس من اللمس»[٣]

(١) انظر حاشية الصاوي علىٰ تفسير الجلالين ٣/ ٩، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

(٢) انظر السنوسي: شرح المقدمات في العقائد ص١١٧، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد عبد الرازق، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥ م).

(٣) الشنقيطي: أضواء البيان ٧/ ٢٦٦.

كذلك وجد نوع من تهوين ظواهر النصوص لدىٰ طوائف من المتكلمين، الذين قرروا إفادة الدليل النقلي للظن، وعدم تحقيقه لليقين إلا بشروط عديدة يصعب استيفاؤها، ومن ثم منعوا من التمسك بظواهر النصوص، وهي ما غلب علىٰ الظن فهم معناه من غير قطع -في العقليات- لأن المطلوب فيها القطع، وينخرم ذلك بأدنىٰ احتمال، وإن لم يُعضد بدليل(١). كما قرروا أن ظواهر السمع التي هي عرضة للتأويلات لا يسوغ الاستدلال بها في القطعيات(٢) وكل ذلك خطأ واضح ومخالفة لما دلت عليه نصوص الشريعة ومقاصدها.

ومن المهم التنبيه إلىٰ أنه إذا كان من الجائز صرف النصوص عن ظواهرها، إذا دليل علىٰ ذلك فإن هذا الدليل الصارف والمقتضي للتأويل، لابد أن يكون ثابتا في نفسه، وأن تكون دلالته علىٰ صرف الظاهر دلالة صحيحة، وليست تكلفا، أو محاولة لنصرة المذهب بأي طريق، كما هي عادة الفرق المختلفة، فيما تدعيه من تأويلات لمعاني النصوص الشرعية.

وليس باب التأويل مفتوحا علىٰ مصراعيه بلا قيد أو ضابط، ولو كان الأمر كذلك فإن نصوص الدين كله -عقيدة وشريعة- يمكن تأويلها بزعم أن لها ظاهرا وباطنا، والباطن هو المقصود، كما تزعم طوائف الباطنية قديما وحديثا.

بل ثمة شروط وضوابط لا يصح التأويل إلا بها، إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة، والعدول به عن حقيقته وظاهره مخرج له عن الأصل، ويحتاج مدعي التأويل إلىٰ دليل يسوغ له إخراج الكلام عن أصله، ولابد له من أربعة أمور لا تتم له دعواه إلا بها(٣).

الأول: بيان احتمال اللفظ للمعنىٰ الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه.

---

(١) انظر الغزالي: المنخول ص١٦٧.

(٢) انظر الجويني: الشامل ص٥١٣.

(٣) انظر ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٢٨٨.

الثاني: إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، فإن دليل المدعي للحقيقة والظاهر قائم، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف، يكون أقوىٰ منه.

الثالث: إقامة دليل علىٰ تعيين المعنىٰ الذي حمل النص عليه، لأنه إذا أخرج النص عن حقيقته فقد يكون له معان عدة، وتعيين ذلك المعنىٰ يحتاج إلىٰ دليل.

الرابع: الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة قد أقام الدليل العقلي والسمعي علىٰ إرادة الحقيقة، ومدعي التأويل يزعم أنها غير مرادة.

وبدون تحقق هذه الشروط، والالتزام الصارم بها، يتحول التأويل إلىٰ فوضىٰ، وميدان لدعاوي عارية عن الحجة، وإجمالا يمكن القول بأن التأويل الذي «يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح. والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد، ولا فرق بين باب الخبر والأمر في ذلك، وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول فهو المقبول، وما خالفه فهو المردود»[١]

فالميزان والمعيار إذن هو وجود الدليل الصحيح، وصحة فهمه، والانطلاق في الفهم يكون منه. لا أن يكون المعيار فيما يتأول أو لا يتأول هو المذهب وآراؤه، بل وصل الأمر إلىٰ أن الفرقة الواحدة يمكن أن تتأول دليلا سمعيا، بينما تبقي دليلا آخر علىٰ ظاهره، وهو نظير ما أولوه أو أشد منه قبولا للتأويل، والسبب في ذلك أنه «ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد منعكس، يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده، وما قاله الشيوخ، وهؤلاء لا يمكن أحدا منهم أن يحتج علىٰ مبطل بحجة سمعية، لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه»[٢]

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٨٧.

(٢) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

وبالفعل فإن من يطالع آراء تلك الفرق في القديم والحديث يجد أن كل فرقة أو طائفة «تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار علىٰ ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه.

ولهذا لما أصلت الرافضة عداوة الصحابة، ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم، أو تأولوه، ولما أصلت الجهمية أن الله لا يتكلم، ولا يكلم أحدا، ولا يرىٰ بالأبصار، ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه، ولا له صفة تقوم به، أولوا كل ما خالف ما أصلوه. ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم، أولوا كل ما خالف أصولهم. ولما أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد، وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدا، أولوا كل ما خالف أصولهم. ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص، أولوا ما خالف أصولهم، فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها، حتىٰ المقلدين في الفروع أتباع الأئمة، الذين اعتقدوا المذهب ثم طلبوا الدليل عليه، وضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأىٰ ذلك عيانا»[١]

وقد تفاقم الحال بتلك الفرق، حتىٰ صبغت القرآن العظيم الذي نزل نورا وهدىٰ للناس بصبغتها المذهبية، ولونته بحسب آرائها، حتىٰ إنك لتجد «جميع هذه الطوائف تنزل القرآن علىٰ مذاهبهم وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل: ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾»[٢]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) ابن القيم: شفاء العليل ص٨٣.

١٤٥- «كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال فهو مردود»[(١)]

وفي هذه القاعدة تتمة لما قبلها، وتفريق بين التأويل الصحيح، الذي يوافق ما جاءت به النصوص، وبين التأويل الفاسد المخالف لها، وبيان أن كل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فهو تأويل فاسد مردود، ولا يمكن أن «يقصده المبين الهادي بكلامه، إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل علىٰ المعنىٰ المخالف لظاهره، حتىٰ لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بيانا وهدىٰ، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل علىٰ المعنىٰ الذي يتبادر غيره إلىٰ فهم كل أحد، لم يكن بيانا ولا هدىٰ. فالتأويل إخبار بمراد المتكلم لا إنشاء. وفي هذا الموضع يغلط كثير من الناس»[(٢)]

والتأويل المردود له صور عدة، يهمنا منها ما نحن بصدده في هذه القاعدة، وهو: كل تأويل يعود علىٰ أصل النص بالإبطال، لأن الكلام نوعين خبر وطلب، والمقصود من الخبر تصديقه ومن الطلب امتثاله، وكل تأويل يعود علىٰ المخبر بالتعطيل، وعلىٰ الطلب بالمخالفة يعتبر تأويلا باطلا[(٣)].

---

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ١٩٨

(٢) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٢٥.

(٣) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٢٠٦.

ومن الأمثلة علىٰ هذه النوع من التأويل المردود: تأويل صفة اليدين لله تعالىٰ، والمذكورة في قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بأن المراد بها القدرة.

ووجه فساد هذا التأويل: أنه لو كان المراد باليدين هاهنا القدرة، لبطلت فائدة تخصيص آدم بالذكر، لأنه وجميع المخلوقات -حتىٰ إبليس- مخلوق بقدرته سبحانه، فأي مزية لآدم علىٰ إبليس في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وقد جعل الله ذلك خاصة خص بها آدم دون غيره، ولهذا قال له موسىٰ وقت المحاجة: أنت الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وعلمك أسماء كل شيء، وكذلك يقول له أهل الموقف إذا سألوه الشفاعة، فهذه أربع خصائص له.

ولو كان المراد باليد القدرة لكان بمنزلة أن يقال له: خلقك الله بقدرته، فأي فائدة في ذلك، ثم إنك «لو وضعت الحقيقة التي يدعي هؤلاء أن اليد مجاز فيها موضع اليد، لم يكن في الكلام فائدة ولم يصح وضعها هناك، فإنه سبحانه لو قال: ما منعك أن تسجد لما خلقت بقدرتي، وقال له موسىٰ: أنت أبو البشر الذي خلقك الله بقدرته، وقالت له أهل الموقف ذلك، لم يحسن ذلك الكلام ولم يكن فيه من الفائدة شيء وتعالىٰ الله أن ينسب إليه مثل ذلك، فإن مثل هذا التخصيص إنما خرج مخرج الفضل له علىٰ غيره، وإن ذلك أمر اختص به لم يشاركه فيه غيره، فلا يجوز حمل الكلام علىٰ ما يبطل ذلك»[1]

وقريب من النوع السابق نوع آخر من التأويل المردود، وهو «التأويل الذي يوجب تعطيل المعنىٰ الذي هو في غاية العلو والشرف؛ ويحطه إلىٰ معنىٰ دونه بمراتب»[2]

ومن أمثلته تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ ونظائره بأنها فوقية الشرف، كقولهم الدراهم فوق المفلس «فعطلوا حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من

---

(١) ابن القيم: مختصر الصواعق ٣/ ٩٥١، ٩٥٢.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٨.

خصائص الربوبية المستلزمة لعظمة الرب تعالىٰ، وحطوها إلىٰ كون قدره فوق قدر بنىٰ آدم»[1]

ومن أمثلته أيضا: تأويل استواء الله علىٰ عرشه بقدرته عليه، وأنه غالب عليه «فيا لله العجب، هل شك عاقل في كونه غالبا لعرشه؛ قادرا عليه؛ حتىٰ يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد؛ ليس فيها موضع واحد يراد به المعنىٰ الذي أبداه المتأولون؟ وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرفنا أنه غلب علىٰ عرشه، وقدر عليه بعد خلق السموات والأرض؟ أفترىٰ لم يكن غالبا للعرش، قادرا عليه في مدة تزيد عن خمسين ألف سنة، ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم؟»[2]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٩.

القسم الرابع

قواعد وضوابط متعلقة بأخلاقيات الرد على المخالفين ومنهجية التعامل معهم، والحكم عليهم

١٤٦- أهل السنة أعرف الناس بالحق، وأرحمهم بالخلق

والجمع بين هذين الأصلين العظيمين -معرفة الحق، والرحمة بالخلق- مما تميز به أهل السنة عن سائر الفرق والطوائف التي انحرفت في باب الرد علىٰ المخالفين، والتعامل معهم عن الموقف الوسط، ومالوا إلىٰ جهة الإفراط، أو إلىٰ جهة التفريط.

فهناك من غلبوا جانب نصرة الحق وتقريره -سواء أكان ما تمسكوا به حقا في نفسه، أو هم ظنوه كذلك خطأ وجهلا- مع قسوة وفظاظة في التطبيق، وغياب للرحمة والعدل في التعامل مع الخلق، ونفي للأعذار مع ثبوتها، وتهور في إصدار الأحكام.

وهناك علىٰ الطرف المقابل من حملتهم الشفقة بالخلق، والتماس الأعذار لهم، علىٰ التفريط في إظهار الحق، والدعوة إليه، والعمل به، والذب عنه، فقصروا في بيان خطأ المخطئين، والإنكار عليهم، والرد علىٰ أباطيلهم.

أما أهل السنة والجماعة، وأئمتهم علىٰ وجه الخصوص - فقد اجتمع فيهم بحمد الله: العلم والمعرفة بالحق من جهة، والرحمة والعدل مع الخلق من جهة ثانية، فهم «يعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون علىٰ من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ويرحمون الخلق، فيريدون

لهم الخير والهدىٰ والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداء؛ بل إذا عاقبوهم، وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم؛ كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا»[1]

وقد طبق الصحابي أبو أمامة ﷺ هذا الجمع بين معرفة الحق وتبيينه، وبين الرحمة بالخلق، لما جيء بعدد من الخوارج مقتولين، فنظر إليهم، ووصفهم بأنهم كلاب جهنم، شر قتلىٰ، قتلوا تحت ظل السماء , ومن قَتلوا: خير قتلىٰ تحت السماء , وبكىٰ . فسأله سائل «يا أبا أمامة: إني رأيتك تهريق عبرتك؟ قال: نعم. رحمة لهم، إنهم كانوا من أهل الإسلام»[2]

وإذا قارنا بين أهل السنة وبين غيرهم في هذا الباب، فسوف نجد الفرق شاسعا، فأهل السنة لهم نصيب وافر من العلم والرحمة، وأما أهل البدع فيكذبون بالحق، ويكفرون الخلق، فلا علم عندهم ولا رحمة[3]، ومن خصائص أهل السنة أنهم «يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق، وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس. وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»[4]

وثمة دلائل عديدة لاجتماع العدل والرحمة في معاملة الخلق لدىٰ أهل السنة، ومن ذلك أنهم حينما يغلظون علىٰ بدعة، أو يهجرون صاحبها، فإنما غرضهم نصحه، ونفعه والرحمة به، وهكذا حال أمة الإسلام: فهم خير الأمم لبني آدم، حتىٰ في حال الجهاد والقتال الذي هو مبني عند عامة الخلق علىٰ الشدة والغلظة، لكن المسلمين إذا عاقبوا المشركين، وأتوا بهم في السلاسل،

---

(١) ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص٢٥١.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٧/ ٥٥٤.

(٣) انظر ابن القيم: مختصر الصواعق المرسلة ٤/ ١٦٠٦.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٥٨.

فإنما يفعلون ذلك بنية إدخالهم الجنة، ودلالتهم إلىٰ الدين الحق، ومقصدهم الأصلي: الإحسان إلىٰ الخلق، وسوقهم إلىٰ كرامة الله ورضوانه «وهكذا الرد علىٰ أهل البدع من الرافضة وغيرهم: إن لم يقصد فيه بيان الحق، وهدىٰ الخلق، ورحمتهم، والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحا. وإذا غلّظ في ذم بدعة ومعصية، كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها. وقد يهجر الرجل عقوبة وتعزيرا، والمقصود بذلك ردعه، وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام»[1]

ومن دلائل العدل والرحمة أيضا عند أهل السنة: أنهم في حكمهم علىٰ الناس يسلكون طريق الاعتدال والإنصاف، فيعظمون من يستحق التعظيم ويحبونه، ويوالونه، ويعطون الحق حقه، ويعلمون «أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[2]

ولا إشكال ألبتة عند أهل السنة في أن يكون الشخص الواحد محبوبا مرحوما من وجه، ومبغضا معذبا من وجه آخر، ومثابا من وجه ومعاقبا من وجه آخر[3]، بل الغالب في الأفعال والأشخاص أنه «يجتمع في الفعل الواحد أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلىٰ ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلىٰ ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية والفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره علىٰ فعل بعض الحسنات السنية البِرّية. فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائما بالقسط الذي أنزل الله له الكتاب الميزان»[4].

---

(١) المصدر السابق ٥/٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ٤/٥٤٣، ٥٤٤.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٥/ ٢٩٤

(٤) المصدر السابق ١٠/٣٦٦.

ومن أدلة السنة علىٰ اجتماع موجبات الحب والبغض، والثواب والعقاب في الشخص الواحد، فيحب لإيمانه وطاعته، ويبغض لمعصيته: قصة أحد الصحابة «واسمه عبد الله، وكان يلقب حمارا، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يوما فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتىٰ به؟ فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه، فوالله ما علمت**[1] **إنه يحب الله ورسوله**»[2]

وإذا قارنا بين هذا الصحابي شارب الخمر، وبين أصل الخوارج ذي الخويصرة، المبالغ في العبادة، والذي أساء الأدب مع رسول الله ﷺ[3]، فسوف نجد الفرق شاسعا، فذو الخويصرة السجاد العباد الزاهد، الذي كان بين عينيه أثر السجود، أورثه طغيان عمله الإنكار علىٰ النبي ﷺ، وأورث أصحابه احتقار المسلمين، حتىٰ سلوا عليهم سيوفهم، واستباحوا دماءهم، وأما الصحابي الذي كان كثيرا ما يؤتىٰ به إلىٰ النبي ﷺ، فيحده علىٰ الشراب، فقد «قامت به قوة إيمانه ويقينه، ومحبته لله ورسوله، وتواضعه وانكساره لله، حتىٰ نهىٰ رسول الله ﷺ عن لعنه»[4]

ومن تأمل التاريخ قديما وحديثا، وطالع سير الأمراء والعلماء وغيرهم، فسوف يجد الكثيرين ممن يجتمع في الواحد منهم موجبات الحب والبغض، ومن ثم تختلف مواقف الناس منه، وتتضارب الأحكام بشأنه «فبعض الناس يقتصر

---

(١) أي لم أعلم منه إلا إنه يحب الله ورسوله، انظر تعليق مصطفىٰ البغا علىٰ صحيح البخاري ٨/ ١٥٨، وقد أطال الحافظ ابن حجر في توجيه المقصود بتلك العبارة، فانظر فتح الباري ١٢/ ٧٨.

(٢) رواه البخاري (٦٧٨٠)

(٣) في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسما، أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله اعدل، فقال: «**ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل**». فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال: «**دعه، فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**» رواه البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤)

(٤) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٢١٣.

علىٰ ذكرِ محاسنه ومدحه غلوًا وهوىٰ، وبعضهم يقتصر علىٰ ذكر مساوئه وذمه غلوًا وهوىٰ، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخيار الأمور أوسطها»[1]، وإنما يكون الحب والبغض لمن يجتمع فيه موجبات الأمرين «بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبا من وجه، مبغوضا من وجه، والحكم للغالب»[2]

ومن أهم ما يستفاد من هذه القاعدة في باب الرد علىٰ المخالفين: أن يجمع بين العدل والقسطاس المستقيم -أي بين إظهار السنة والدين وإنكار البدع من جهة- وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة؛ وإن كانوا جهالا مبتدعين، وظلمة فاسقين من جهة أخرىٰ[3].

وليس ابتداع أو ضلال الذي يرد عليه بمانع من إنصافه، بل أهل السنة يستعملون مع سائر المخالفين العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقا «بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضا»[4]

وللقرافي تقعيد مهم في طريقة التعامل مع المخالفين، حيث ذكر أنه ينبغي أن يبين عيب أرباب البدع والتصانيف المضلة، ويشهر للناس فسادهم، وأنهم علىٰ غير الصواب كي يحذرهم الناس ولا يغتر بهم الضعفاء، لكن ذلك كله مشروط بشرط مهم وهو: أن لا يتعدىٰ فيهم الصدق، ولا يفترىٰ عليهم من الفسوق والفواحش ما لم يفعلوه «بل يقتصر علىٰ ما فيهم من المنفرات خاصة، فلا يقال علىٰ المبتدع إنه يشرب الخمر، ولا أنه يزني، ولا غير ذلك مما ليس فيه، وهذا القسم داخل في النصيحة، غير أنه لا يتوقف علىٰ المشاورة،

---

(١) ابن تيمية: التسعينية ٣/ ١٠٣٢، ١٠٣٣.

(٢) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٥٤٧.

(٣) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٥٠٨.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٥٧.

ولا مقارنة الوقوع في المفسدة، ومن مات من أهل الضلال ولم يترك شيعة تعظمه، ولا كتبا تقرأ، ولا سببا يخشىٰ منه إفساد لغيره، فينبغي أن يستر بستر الله تعالىٰ، ولا يذكر له عيب ألبتة، وحسابه علىٰ الله تعالىٰ»[1]

ومن دلائل الرحمة أيضا عند أهل السنة أنهم «لا يكفّرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنىٰ بأهلك؛ ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله. وكذلك التكفير حق لله، فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله»[2].

ومن الخطأ البين ما ذهب إليه بعض المتكلمين، مثل عبد القاهر البغدادي، وأبي إسحاق الإسفراييني[3] ومن تبعهم، من جعل التكفير من باب المقابلة أو المعاملة بالمثل، حيث يقولون لا نكفر إلا من يكفرنا، وقد نص عبد القاهر البغدادي علىٰ ذلك، فقال «وأما أهل الاهواء من: الجارودية، والهشامية، والنجارية، والجهمية، والإمامية الذين أكفروا أخيار الصحابة، والقدرية المعتزلة عن الحق، والبكرية المنسوبة الىٰ بكر ابن اخت عبد الواحد، والضرارية، والمشبهة كلها، والخوارج، فإنا نكفرهم كما يكفرون اهل السنة»[4]

ووجه الخطأ في هذا الصنيع: أن التكفير حكم شرعي، وحق لله سبحانه وليس حقا للبشر، وهو موقوف علىٰ تحقق الشروط وانتفاء الموانع، ومن ثم لا يجوز لأحد أن يكفر من يكفره، كما لا يجوز له «أن يكذب علىٰ من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله، بل (لو) استكرهه رجل علىٰ اللواطة لم يكن له أن يستكرهه علىٰ ذلك، ولو قتله بتجريع خمر أو تلوط به

---

(١) القرافي: الفروق ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص٢٥٢.

(٣) انظر عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٣٥٠، وابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٤٤.

(٤) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٣٥٠.

لم يجز قتله بمثل ذلك، لأن هذا حرام لحق الله تعالىٰ، ولو سب النصارىٰ نبينا ﷺ لم يكن لنا أن نسب المسيح، والرافضة إذا كفروا أبا بكر وعمر فليس لنا أن نكفر عليا»[1].

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٤٤.

١٤٧- أهل السنة يذكرون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء يذكرون ما لهم، ويكتمون ما عليهم

ولا شك أن من معايير الصدق والإنصاف، وحب الحق وإيثاره: أن يذكر المرء ما له وما عليه من الأدلة والحجج في أي مسألة من مسائل الدين، يعرض لها بالبحث والتحقيق، ولا يكتم من ذلك شيئا سواء وافق قوله أم خالفه.

فأما الحجج التي تشهد لصحة مذهبه، فيسوقها مساق الاحتجاج، معولا عليها في نصرة قوله ومبينا وجه الدلالة منها، وأما الحجج التي تعارض قوله فهو لا يجحدها أو يكتمها، بل يذكرها مع دفع ما قد يبدو فيها من إشكال.

وهذا كله من مقتضيات العدل والإنصاف، وقد أمر الله عباده بذلك حتىٰ في التعامل مع من يبغضونهم، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وكان من دعاء النبي ﷺ: «**وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب**»[١]

وليس التطفيف المذموم المنهي عنه في قوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ قاصرا علىٰ

---

(١) رواه النسائي (١٣٠٥)

الأموال والمعاملات والموازين المحسوسة فحسب، بل يندرج في عموم الآية «الحجج والمقالات، فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص علىٰ ماله من الحجج، فيجب عليه أيضا أن يبين ما لخصمه من الحجج التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه»[(١)]

وقد نص كثير من أهل العلم علىٰ أن من خصائص أهل العلم والسنة أنهم يذكرون ما لهم وما عليهم، وممن ذكر ذلك وكيع بن الجراح حيث قال «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[(٢)]، ونفس المعنىٰ كرره ابن تيمية حيث أشار إلىٰ أن «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[(٣)]، كما أن من صفات المؤمن[(٤)] أن ترضيه «كلمة الحق له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه، لأن الله تعالىٰ يحب الحق والصدق والعدل، ويبغض الكذب والظلم، فإذا قيل الحق والصدق والعدل الذي يحبه الله أحبه، وإن كان فيه مخالفة هواه، لأن هواه قد صار تبعا لما جاء به الرسول، وإذا قيل الظلم والكذب فالله يبغضه، والمؤمن يبغضه ولو وافق هواه»[(٥)]

ويظهر هذا المسلك المنصف في التعامل مع المرويات سواء أكانت موافقة أو مخالفة، حيث لا يصدق أهل العلم والدين «بالنقل ويكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون، بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي ﷺ وأمته وأصحابه، فيردونها لعلمهم بأنها كذب، ويقبلون أحاديث كثيرة لصحتها وإن كان

---

(١) تفسير السعدي ص٩١٥.

(٢) سنن الدارقطني ١/ ٢٧.

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٥/ ٥١١

(٤) انظر د. أحمد الصويان: الحوار أصوله المنهجية ص٨٦.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٦٠٠.

ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه، إما لاعتقادهم أنها منسوخة، أو لها تفسير لا يخالفونه ونحو ذلك»[1]

وعلىٰ النقيض من مسلك أهل العلم والإنصاف في ذكر ما لهم وما عليهم، نجد أهل الباطل دأبهم كتمان كل ما يخالف أقوالهم، أو يكون حجة عليهم، أو لا يوافق أهواءهم، وقد أخبرنا الله تعالىٰ بصنيع اليهود، وحرصهم علىٰ كتمان ما يكون حجة عليهم، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓاْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ كذلك وصف الله تعالىٰ اليهود بكتمان العلم في غير آية: تارة بخلا به، وتارة اعتياضا عن إظهاره بالدنيا، وتارة خوفا من أن يحتج عليهم بما أظهروه منه[2] كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِۙ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾

وهذه الطريقة المذمومة القائمة علىٰ تحريف الكلم أو كتمانه، لئلا يحتج به عليهم في خلاف أهوائهم. سلكها بعض المنتسبين للملة من أهل البدع والأهواء، وهم بذلك مشابهون لليهود، حيث يكتم أحدهم الآيات الدالة علىٰ خلاف هواه، وربما وصل به الحال إلىٰ أن يمنع تبليغ الأحاديث النبوية وتفسير القرآن المنقول «ولو قدر علىٰ منع القرآن لفعل، وما ظهر من ذلك حرفه عن مواضعه بتأويله علىٰ غير تأويله، ثم يعمدون إلىٰ كتب يضعونها، إما منقولات موضوعة عن النبي ﷺ والصحابة والأئمة . . . ويقولون: هذه منزلة من عند الله، إذ ما جاء به النبي فهو من عند الله، أو يضعون كلاما ابتدعوه أو رأيا اخترعوه، ويسمونه مع ما وضعوه من المنقولات دين الله، وأصول دينه، وشرع الله، والحق الذي أوجبه الله، وأكثرهم يأخذ علىٰ ذلك أعواضا من مال أو رئاسة»[3].

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٤٢.

(٢) انظر ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٨٥.

(٣) ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية ص٢١.

وقد نبه محمد بن كعب القرظي إلىٰ وجود هذا المسلك المذموم لدىٰ القدرية، وأنهم في التعامل مع النصوص يحملونها علىٰ أهوائهم، ويأخذون ما يوافقهم ويترك ما يعارض مذهبهم، فقال: «**والذي نفس محمد بيده! لوددت أن يميني هذه تقطع علىٰ كبر سني، وأنهم أتموا آية من كتاب الله تعالىٰ، ولكنهم يأخذون بأولها ويتركون آخرها، ويأخذون بآخرها ويتركون أولها**»(١)

كذلك أشار أبو حامد الغزالي إلىٰ طرف من آفات المناظرة بالباطل التي شاعت لدىٰ الكثيرين، وما يحصل فيها لأهل العصبية والجهل من تمكن المماراة من نفوسهم، والاستكبار عن الحق وكراهته، حتىٰ يصير أبغض شيء إلىٰ الواحد منهم أن يظهر علىٰ لسان خصمه الحق، وإن حصل شيء من ذلك «تشمر لجحده وإنكاره بأقصىٰ جهده، وبذل غاية إمكانه في المخادعة والمكر والحيلة لدفعه، حتىٰ تصير المماراة فيه عادة طبيعية، فلا يسمع كلاما إلا وينبعث من طبعه داعية الاعتراض عليه، حتىٰ يغلب ذلك علىٰ قلبه في أدلة القرآن وألفاظ الشرع، فيضرب البعض منها بالبعض»(٢)

وبصفة عامة يمكن القول: إنه لا يكاد يوجد مبتدع صاحب هوىٰ «إلا وهو يحبُ كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك»(٣)، وللأسف الشديد فقد وجد شيء من هذا القبيل لدىٰ جماعة من المقلدين المتعصبين لمتبوعيهم في الفقه، بحيث إذا وجدوا آية من كتاب الله توافق رأي صاحبهم أظهروا أنهم يأخذون بها، والعمدة في نفس الأمر علىٰ ما قاله، لا علىٰ الآية، وإذا وجدوا آية نظيرها تخالف قوله لم يأخذوا بها، وتطلبوا لها وجوه التأويل وإخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه، وهكذا يفعلون في نصوص السنة، إذا وجدوا حديثا صحيحا يوافق قولهم

---

(١) الآجري: الشريعة ٢/ ٨٩٩.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤٧.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ١٦١، ودرء التعارض ١/ ٢٢١.

أخذوا به «وإذا وجدوا مئة حديث صحيح بل أكثر تخالف قولهم لم يلتفتوا إلىٰ حديث منها[1].

وثمة مواقف منسوبة لبعض أهل الأهواء والبدع من أصحاب الفرق المختلفة تدل علىٰ مسلكهم الفاسد في كتمان ما يخالف مذهبهم، ولي أعناق النصوص تعسفا وتكلفا، ومن نماذج ذلك ما نقل عن الجهم بن صفوان من قولة شنيعة، حينما قرأ سورة طه حتىٰ إذا بلغ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قال «أما والله لو وجدت سبيلا إلىٰ حككها لحككتها من المصحف»[2]

ويدخل في هذا الباب أيضا اختيار المعتزلة لعدد من القراءات الشاذة -وأحيانا الباطلة التي لم ترو أصلا حتىٰ عند أصحاب الشاذ من القراءات- وترجيحها علىٰ ما ثبت تواترًا؛ لأن تلك القراءات تخدم آراء المذهب، وترد علىٰ معتقدات الخصوم، وسنكتفي بعرض عدد من الأمثلة التي تدل علىٰ هذا المسلك[3]:

ومن ذلك ما نُسب إلىٰ عمرو بن عبيد أنه قرأ قوله تعالىٰ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] بتنوين: ﴿شَرٌّ﴾ وجعل ما نافية[4]، وقد علق مكي بن أبي طالب؛ أحد أئمة القراءات واللغة علىٰ تلك القراءة قائلًا «أطبق القراء، حتىٰ أهل الشذوذ، علىٰ إضافة: ﴿شَرٌّ﴾ إلىٰ: ﴿مَا﴾ إلَّا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال، فقرأ بتنوين: ﴿شَرٌّ﴾ ليصحح مذهبه، وهو محجوج بإجماع من قبله علىٰ قراءتها بالإضافة» ونقل ابن حيان عن ابن عطية، أن هذه قراءة مردودة مبنية علىٰ مذهب باطل[5].

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٣/ ٤٩١.

(٢) البخاري: خلق أفعال العباد ص٣٨.

(٣) انظر نماذج عدة في: الدليل النقلي في الفكر الكلامي ص٩٦.

(٤) محمد الخضر الشنقيطي: استحالة المعية بالذات وما يضاهيها من متشابه الصفات ص٤٠، وانظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص١٨٣، ود. أحمد صبحي: في علم الكلام ١/ ١٢١، ود. سليمان الغصن: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة ١/ ١١٨.

(٥) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط ١٠/ ٥٧٥

وروي أيضا عن عمرو بن عبيد أنه قال لأبي عمرو بن العلاء: أحب أن تقرأ هذا الحرف: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] ليكون موسىٰ هو الذي كلم الله، ولا يكون في الكلام دلالة علىٰ أن الله كلم أحدًا، فقال له: وكيف تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقد عزا إليه هذه الحادثة نفر من أهل العلم الثقات، المأمونين في النقل[(١)].

ولم يقتصر الأمر عند أهل الأهواء علىٰ كتم ما لا يشهد لصحة مذهبهم فحسب، ولي أعناق النصوص، وبترها، وتحريفها لنصرة آرائهم[(٢)]، بل وجدهم منهم من نصر مذهبه بالموضوع والضعيف، والنماذج في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة.

---

(١) انظر ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٠٣، وابن القيم: الصواعق المرسلة ٣/ ١٠٣٧، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٧، ود. محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون ١/ ٣٧٧.

(٢) انظر د. بكر أبو زيد: تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال، ضمن الردود ص٩٧.

١٤٨- أهل الحق يستدلون ثم يعتقدون، أما أهل الأهواء فيعتقدون الرأي أولا، ثم يلوون أعناق النصوص لتدل على صحته

ويعد هذا الضابط من الفروق المنهجية الواضحة بين صنفين من الناس: أحدهما ينظر في الأدلة طلبا للحق والهداية ومعرفة مراد الله ورسوله، وجاعلا الدليل هو الأصل والمعتمد، والإمام الذي تستنبط منه المسائل، وتؤخذ منه مسائل الدين كلها عقيدة وفقها.

وأما الصنف الآخر فيتبنىٰ معتقدا ما أولا، ثم ينظر في الأدلة، باحثا عما يؤيد قوله وينصره، ويكون حجة علىٰ خصومه، وإن لم يظفر من ذلك بشيء صراحة، تعسف وتكلف، ولوىٰ أعناق النصوص وتأولها، لتحقق مبتغاه.

والمنهج الصحيح الواجب علىٰ كل باحث عن الحق، ومريد للإنصاف: أن تكون الأدلة هي المؤسسة ولها التقديم والأولوية، والمذاهب تابعة لها؛ لا أن يحدث العكس، فيقدم المذهب ويستمسك به، ثم تأتي في مرحلة لاحقة مهمةُ البحث في الأدلة عما يوافقه، ويشهد له[(١)].

---

(١) الشيرازي: شرح اللمع ١/ ١٦٢.

والمتأمل لأحوال الصحابة والتابعين، ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين يجد أنهم ما كانوا يتكلمون في شيء من الدين إلا تبعا لما جاء به الرسول، ولا يتقدمون بين يديه؛ بل ينظرون ما قال، فيكون قولهم تبعا لقوله، وعملهم تبعا لأمره، وإذا أراد الواحد منهم معرفة شيء من الدين والكلام فيه، جعل إمامه ودليله ما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، أما أهل البدع فهم علىٰ الضد من ذلك حيث «لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر علىٰ ما تلقوه عن الرسول؛ بل علىٰ ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنة توافقه وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضا أو حرفوها تأويلا. فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة، وأهل النفاق والبدعة»[1]

ولا شك أن نفوس أكثر البشر يغلب عليها الهوىٰ، ويغيب عنها الإنصاف تجاه ما يعتنقونه من مذاهب وأفكار، ومن عادتهم إذا كانت نفوسهم شديدة الميل إلىٰ رأي ما، لم يكن ما يسوقونه من أدلة وبراهين سوىٰ تروس ودروع لحمايتها من مكدّرات المخالفين لها، ولو أظهرتها في صورة أدلة كاشفة للحقيقة، والواقع خلاف ذلك، فقد اشتهت النفس أولا «فاستبدت، فكلف العقل بحمايتها بدروع وتروس في صورة أدلة وبراهين، وحجج وبينات»[2]

ومن دأب الفهم البشري -كما ذكر بيكون في الأورجانون الجديد- أنه عندما يتبنىٰ رأيا ما «يقسر كل شيء عداه علىٰ أن يؤيده ويتفق معه، ورغم أنه قد تكون هناك شواهد أكثر عددا وثقلا، تقف علىٰ النقيض من هذا الرأي، فإنه إما أن يهمل هذه الشواهد السلبية ويستخف بها، وإما أن يختلق تفرقة تسول له أن يزيحها وينبذها»[3]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٦٣.

(٢) عبد العزيز الطريفي: الفصل بين النفس والعقل ص٩.

(٣) د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص١٨٤.

وهذا حال كثير من المشتغلين بتقرير العقائد والبحث فيها من المنتمين للفرق المختلفة، إذ يرث أحدهم المعتقد عن أسلافه، ويجتهد في التأصيل له والدفاع عنه، بتعصب وتقليد، ولو أداه ذلك إلىٰ الوقوع في التكلف والتناقض والتلبيس، وأقلهم من يكون باحثا عن الحق، ومريدا له، ومتبعا للدليل والحجة، ولو خالفت ما درج عليه من آراء، وهو لا يعتقد الرأي ثم يبحث عما يؤيده، بل ينظر في الأدلة أولا، ويتبع ما تدل عليه وتقرره[1]

وقد نبه كثير من أهل العلم إلىٰ أهمية أن يكون المعتقد والمذهب تابعا للدليل لا العكس، ومنهم من استعاذ بالله من مسلك الاعتقاد بمذهب ما، ثم تطويع الأدلة لنصرته، كما قال ابن عقيل «ونعوذ بالله من اعتقاد مذهب، ثم طلب تصحيح أصله، أو طلب دليله، وما ذلك إلا بمثابة من مضىٰ في طريق مظلم بغير ضياء، ثم طلب لذلك الطريق ضياء ينظر إن كان فيه بئر أو سبع أو ما شاكل ذلك . . . والذي يجب أن يكون الدليل هو المرشد إلىٰ المذهب»[2]

كذلك ذكر الشاطبي انقسام الناس في التعامل مع أدلة الأحكام، ما بين موقف صحيح منضبط وآخر باطل تابع للهوىٰ، وتفصيل ذلك أن «الأدلة علىٰ الأحكام: إما أن تُؤخذ مأخذ الافتقار لتنزيل النوازل عليها قبل وقوعها أو بعده، وإما أن تُؤخذ مأخذ الاستظهار لتوافق أغراض طالبيها، كما هو شأن أهل الأهواء»[3]

وإنما سمي أهل البدع بأهل الأهواء «لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتىٰ يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا علىٰ آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك»[4]، وحقيقة أمر هؤلاء القوم ومنهجهم: أنهم «اعتقدوا معاني، ثم

---

(١) انظر صناعة التفكير العقدي ص١٨.

(٢) ابن عقيل: الواضح في أصول الفقه ١/ ٢٥٩.

(٣) الشاطبي: الموافقات ٣/ ٢٩٠، ود. خالد السبت: قواعد التفسير ٢/ ٧٦٨.

(٤) الشاطبي: الاعتصام ٣/ ١٠٢.

أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها»[١] أي أنهم اعتقدوا الرأي أولا «ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم»[٢]

ولا يخفىٰ بطلان هذا الصنيع، وأنه لا يؤدي إلا للوقوع في مزيد من الانحرافات والبدع، والواجب علىٰ كل مكلف أن يفهم النصوص أولا علىٰ ما هي عليه، ثم يجعل فهمه تابعا لها، لا أن يُخضع النصوص لما يعتقده «ولهذا يقولون: استدل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل، لأنك إذا اعتقدت ثم استدللت، ربما يحملك اعتقادك علىٰ أن تحرف النصوص إلىٰ ما تعتقده، كما هو ظاهر في جميع الملل والمذاهب المخالفة لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، تجدهم يحرفون هذه النصوص لتوافق ما هم عليه، والحاصل أن الإنسان إذا كان له هوىٰ، فإنه يحمل النصوص ما لا تحتمله من أجل أن توافق هواه»[٣]

ولعل أكثر انحرافات الفرق راجعة لهذا الخلل المنهجي، حيث كانوا يعتقدون الرأي أولا، ثم يتكلفون ويتعسفون في إقامة الأدلة عليه:-

فالخوارج اعتنقوا تكفير مرتكب الكبيرة، ثم راحوا يبحثون في آيات القرآن لإثبات صحة مذهبهم، والجبرية والقدرية تبنوا موقفا معينا في مسألة أفعال العباد، ثم حاولوا تأييد قولهم بآيات من القرآن، وكذلك الحال مع المرجئة في مفهومهم للإيمان وإخراج العمل منه، ومع الشيعة وغلوهم في علي وأهل البيت وسائر أصولهم الاعتقادية.

ومن فروع هذا الخلل المنهجي في الاستدلال أن كل فرقة أو طائفة صارت تتأول كل ما يخالف نحلتها ومذهبها من النصوص، فالعيار علىٰ ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه

---

(١) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير ص٣٣.

(٢) المصدر السابق ص٣٥

(٣) ابن عثيمين: القول المفيد ٢/٢٣٦.

ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه[1]، كما أن كل طائفة منهم تجعل ما أصلته من آراء هو الإمام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما خالفها من نصوص الكتاب والسنة مجملا أو متشابها، لا يجوز اتباعه، بل يتعين حمله على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه، كما أنهم يجعلون ما يوافق معتقدهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، ولا يجوز مخالفته، وما عارضه هو المتشابه الذي يجب تأويله أو تفويضه[2].

(١) ابن القيم: الصواعق المرسلة ١/ ٢٣٠.

(٢) انظر ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٧٧، ومنهاج السنة ٥/ ٢٧٤.

١٤٩- أهل البدع يجمعون بين الجهل بالحق، والظلم في التعامل مع المخالفين، ومن عيوبهم «تكفير بعضهم بعضا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون»[(١)]

وثمة تلازم وثيق بين الجهل بالحق والظلم للخلق، وقد جاء اجتماع الوصفين في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]

ومن آفات الجهل بالمعتقد الصحيح، والذي وقعت فيه جل الفرق: أنهم ابتدعوا أصولا لم يشهد لها دليل معتبر، وجعلوها من أصول الدين، ثم رتبوا علىٰ ذلك تضليل المخالفين وتبديعهم -بله تكفيرهم- والمتتبع لمواقف تلك الفرق يجد ذلك المسلك شائعا، وكثيرا ما نراهم يظلمون جمهور الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوهم في بعض مسائل الدين، حيث يبتدعون بدعة ما ثم يكفرون من خالفهم فيها[(٢)].

والشواهد علىٰ هذا المسلك كثيرة ومتنوعة: منها ما فعله الخوارج الذين ابتدعوا التكفير بالذنوب، وكفّروا من خالفهم، حتىٰ كفّروا عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ومن والاهما من المهاجرين والأنصار وسائر المؤمنين.

---

(١) ابن تيمية: منهاج أهل السنة ٥/ ٢٥١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٧/ ٣١١.

كذلك ابتدع الرافضة تفضيل علي ﷺ علىٰ الخلفاء الثلاثة، وتقديمه في الإمامة والنص عليه، ودعوىٰ العصمة له، وكفّروا من خالفهم، وهم جمهور الصحابة وجمهور المؤمنين، والجهمية أيضا ابتدعت نفي الصفات وأظهرت القول بأن الله لا يرىٰ؛ وأن كلامه مخلوق ثم إنهم امتحنوا الناس فدعوهم إلىٰ هذا وجعلوا يكفّرون من لم يوافقهم علىٰ ذلك، وكذلك القدرية ابتدعت التكذيب بالقدر؛ وأنكرت مشيئة الله النافذة وقدرته التامة وخلقه لكل شيء، وكفّروا من خالفهم[١].

وإذا كان من عيوب أهل البدع ومسالكهم المنكرة: تكفير بعضهم بعضا، فإن من ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون[٢]، وأنهم يعدلون ولا يظلمون، ويعذرون من يستحقون العذر ولا يتعنتون، وهذا من عدلهم وإنصافهم، واتباعهم لشريعة الله تعالىٰ، الآمرة بسلوك مسلك العدل والإنصاف مع الخلق كافة.

(١) انظر ابن تيمية: الاستغاثة في الرد علىٰ البكري ص٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر ابن تيمية: منهاج أهل السنة ٥/٢٥١.

١٥٠- «كل خير في غير المسلمين فهو في المسلمين أكثر، وكل شر في المسلمين فهو في غيرهم أكثر»[١]

واستحضار هذه القاعدة مهم جدا في الرد علىٰ المنهزمين نفسيا وفكريا، والمنسحقين أمام الغرب وحضارته، حتىٰ وصل بهم الحال إلىٰ التعظيم لكل ما يمت للغرب بصلة، والتحقير المستمر من شأن حضارة الإسلام وأبنائه، وقد أودت هذه الفتنة بكثيرين، ودفعتهم لاعتناق الأفكار والمذاهب الغربية[٢] في الفلسفة وعلم النفس والاقتصاد والاجتماع والسياسة، وغير ذلك.

وفي القرآن نصوص كثيرة تدل علىٰ نفي التسوية بين المؤمن والكافر، بل بين المؤمن والفاسق، وبين العالم والجاهل، فميزان التفاضل هو التقوىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ وقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ۚ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٥٥

(٢) انظر تفصيلا مهما لذلك في كتابي إبراهيم السكران: سلطة الثقافة الغالبة، ومآلات الخطاب المدني.

كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾

وقد وصف الله تعالىٰ المؤمنين بأنهم (خير البرية - وحزب الله) ووصف الكفار بأنهم (شر البرية - وحزب الشيطان)، و(شر الدواب) وأنهم (كالأنعام بل هم أضل سبيلا)

وإذا طبقنا هذه القاعدة علىٰ الأمم المختلفة، وقارنا بينها من حيث الخيرية عموما -وليس الجانب المادي فحسب- فسنجد التفاوت حاصلا بحسب المعتقدات، والقرب أو البعد من الوحي النازل من السماء، فأهل الملل من حيث العموم، ومن لهم كتاب سماوي -وإن شابه التحريف- هم «أكمل في العلوم النافعة والأعمال الصالحة؛ ممن ليس من أهل الملل»[1]

وأهل الإسلام -أصحاب الدين الصحيح الوحيد- هم أفضل الأمم وخيرها، إذا ما قورنت أمتهم بغيرها من الأمم، وما «من خير يوجد عند غير المسلمين من أهل الملل: إلا عند المسلمين ما هو أكمل منه» وفي المقارنة مع أهل الكتاب علىٰ وجه الخصوص لا «يوجد في المسلمين شر إلا وفي أهل الكتاب أكثر منه، ولا يوجد في أهل الكتاب خير إلا وفي المسلمين أعظم منه»[2]

وكل من يستقرأ أحوال العالم فسوف يجد أن المسلمين «أحد وأسد عقلا، وأنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمتعين. وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه. قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى﴾ وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّأٓتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾»[3]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٢١٠.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٤٨٤.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٠، وانظر الجواب الصحيح ٣/ ٧.

ولا يعني ما تقدم براءة المسلمين من العيوب والأخطاء، فلا يوجد عاقل يقول بذلك، لكن تبقىٰ عيوب الكفار أشد وأعظم «ولهذا يذكر سبحانه مناظرة الكفار من المشركين وأهل الكتاب بالعدل، فإن ذكروا عيبا في المسلمين لم يبرئهم منه، لكن يبين أن عيوب الكفار أعظم»[1]. كما «أن جنس المسلمين خير من جنس أهل المكذبين، وإن كان يوجد من أهل الكتاب من له عقل وصدق وأمانة، ولا يوجد في كثير من المنتسبين إلي الإسلام، كما قال تعالي: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾

وإجمالا فإن أمة الإسلام «خير الأمم وأكرمها علىٰ الله، وخيرها القرون الثلاثة، وأفضلهم الصحابة. وفي أمتنا شر كثير، لكنه أقل من شر بني إسرائيل، وشر بني إسرائيل أقل من شر الكفار الذين لم يتبعوا نبيا كفرعون وقومه. وكل خير في بني إسرائيل ففي أمتنا خير منه. وكذلك أول هذه الأمة وآخرها، فكل خير من المتأخرين ففي المتقدمين ما هو خير منه، وكل شر في المتقدمين ففي المتأخرين ما هو شر منه»[2]

ومثلما تنطبق هذه القاعدة التي نحن بصددها علىٰ الأمة المسلمة مقارنة بالأمم الأخرىٰ، فإنها تنطبق أيضا علىٰ أهل السنة مقارنة بالفرق الأخرىٰ «فالسنة في الإسلام كالإسلام في الملل، كما أنه يوجد في المنتسبين إلىٰ الإسلام ما يوجد في غيرهم، وإن كان كل خير في غير المسلمين فهو في المسلمين أكثر، وكل شر في المسلمين فهو في غيرهم أكثر، فكذلك المنتسبة إلىٰ السنة - قد يوجد فيهم ما يوجد في غيرهم، وإن كان كل خير في غير أهل السنة فهو فيهم أكثر، وكل شر فيهم فهو في غيرهم أكثر»[3]

ومن ميزات أهل الحديث وخصائصهم البارزة: أنهم يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم «فهم أكمل

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٤٨٤.

(٢) المصدر السابق ١/٦/ ١٥٠.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٥٥، ٤٥٦.

الناس عقلا، وأعدلهم قياسا، وأصوبهم رأيا، وأسدهم كلاما، وأصحهم نظرا، وأهداهم استدلالا، وأقومهم جدلا، وأتمهم فراسة وأصدقهم إلهاما، وأحدهم بصرا ومكاشفة، وأصوبهم سمعا ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدا وذوقا. وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلىٰ سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلىٰ سائر الملل»[1]

وحتىٰ علىٰ مستوىٰ الآراء التفصيلية: فإذا قارنا أهل السنة بغيرهم من الفرق كالشيعة مثلا، فلن نجد لأهل السنة قولا ضعيفا «إلا وفي الشيعة من يقوله، ويقول ما هو أضعف منه، ولا يوجد للشيعة قول قوي إلا وفي أهل السنة من يقوله ويقول ما هو أقوىٰ منه، ولا يتصور أن يوجد للشيعة قول قوي لم يقله أحد من أهل السنة. فثبت أن أهل السنة أولىٰ بكل خير منهم، كما أن المسلمين أولىٰ بكل خير من اليهود والنصارىٰ»[2].

---

(١) ابن تيمية: نقض المنطق ١/ ١٣، ١٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٤٦٥، ٤٦٦.

١٥١- الحق قيمته في ذاته لا في قائله، وقبوله متحتم أيا كان المتكلم به

وقيمة الحق من أعظم القيم وأشرفها، ويكفي للدلالة علىٰ ذلك: أن من أسماء الله الحسني «الحق» كما قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ﴾

وكلام الله، وقوله، وكتبه، ووعده سبحانه حق، كما قال تعالىٰ: ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ وقد أنزل الله الكتاب بالحق، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ وأخبر أن رسوله ﷺ علىٰ الحق، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ﴾ ورسله جاءت بالحق، كما قال تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ وخلق الله السماوات والأرض بالحق، كما قال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

وكان من دعاء النبي ﷺ إذا قام من الليل يتهجد: «**لك الحمد: أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد ﷺ حق، والساعة حق**»[١]

---

(١) رواه البخاري (١١٢٠) ومسلم (٧٦٩)

ولعظم مكانة الحق ووجوب اتباعه، فقد أخذ الله الميثاق على أهل العلم والديانة ألا يقولوا إلا الحق، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ وأمر الله بالحكم بين الناس بالحق، فقال تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾ وحذر الله من المجادلة في الحق من أجل إبطاله، وأخبر أن هذا من صفات المشركين فقال تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ كما توعد الله من كذب بالحق، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾

ورد الحق وبطره: من أشنع الصفات، بل هو الكبر بعينه، والمتلبس بهذه الصفة متوعد بعدم دخول الجنة، كما قال النبي ﷺ: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر**» قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة، قال: «**إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس**»[(١)]

ومع كل هذا المكانة والمنزلة التي للحق وأهله، فإن من عادة أكثر الناس أن يكرهوه إذا خالف أهواءهم ومصالحهم وما ألفوا عليه آباءهم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ وهم متبعون لأهوائهم، فإن كان الحق معارضا لمصالحهم رفضوه وأعرضوا عنه، وإن كان في صالحهم قبلوه، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾

ولأجل هذه الكراهة للحق من أكثر الناس، يأتي التكذيب به، كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ وقال تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ولا يكتفي بعض الكافرين بالتكذيب بالحق، بل يبذلون الجهد لإبطاله والتشكيك فيه كما قال تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾

---

(١) رواه مسلم (١٤٧)

ولما كان الحق ثابتا في نفسه، وذا قيمة جليلة نزلت بها الكتب، وأرسلت الرسل، وبها خلقت السماوات والأرض، فإن هذه القيمة ليست متوقفة علىٰ تبني أفراد أو فرق أو جماعات له، يدور معهم الحق حيث داروا، ويعرف بهم، بل الحق هو المعيار الثابت الذي يحاكم إليه كل أحد، وليس تابعا لأهواء الناس ورغباتهم، بل لو اتبع الحق أهواء الناس لفسدت السماوات والأرض كما قال تعالىٰ: ﴿بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾

ومن الأخطاء الشائعة: أن يعرف الحق بالرجال وليس العكس، وأن يتبع المرء الحق لا لذاته، وإنما لأن فلانا أو علانا قال به وتبناه، وقد حذر علي رضي الله عنه من ذلك وقال، لمن اعترض عليه قائلا «يا عليّ أتظن أن طلحة والزبير كانا علىٰ باطل وأنت علىٰ حق؟ فقال «اعرف الحق تعرف أهله، إن الحق لا يُعرف بالرجال، وإنما الرجال يُعرفون بالحق»[1]

وعلىٰ غرار كلمة علي رضي الله عنه، قال أبو حامد الغزالي «فاعلم أن من عرف الحق بالرجال حار في متاهات الضلال، فاعرف الحق تعرف أهله، إن كنت سالكا طريق الحق»[2] وقال ابن تيمية «كثير من الناس يزن الأقوال بالرجال، فإذا اعتقد في الرجل أنه معظم قبل أقواله، وإن كانت باطلة مخالفة للكتاب والسنة، بل لا يصغي حينئذ إلىٰ من يرد ذلك القول بالكتاب والسنة، بل يجعل صاحبه كأنه معصوم، وإذا ما اعتقد في الرجل أنه غير معظم رد أقواله وإن كانت حقا، فيجعل قائل القول سببا للقبول والرد من غير وزن بالكتاب والسنة»[3]

ومن الأمور المترتبة علىٰ أن قيمة الحق في ذاته لا في قائله، أنه يجب قبوله بغض النظر عن قائله ومقصده، وهل هو محب أم شانئ، كما أن من أرشد

(١) ابن تيمية: جامع المسائل، المجموعة السابعة ص٤٦٤.

(٢) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٢٣.

(٣) ابن تيمية: جامع المسائل، المجموعة السابعة، ص٤٦٣.

امرأ إلىٰ خطأه ونبهه علىٰ ما جانب فيه الصواب، فلا يحل رد كلامه -بعد التثبت من صحته- حتىٰ لو كان من أضل الناس فيما سوىٰ ذلك.

وفي الحديث أن يهوديا أتىٰ النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون، وإنكم تشركون، تقولون ما شاء الله وشئت، وتقولون والكعبة. فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة، ويقولون ما شاء الله ثم شئت»(١)

فهذا يهودي ضال متلبس بأنواع الكفر، وصور الكذب والافتراء علىٰ الله، ووصفه سبحانه بالقبائح العظام، يأتي إلىٰ إمام الموحدين وخاتم النبيين ﷺ، لينتقد وقوع بعض الصحابة في خطأ في الألفاظ، فقام المبعوث بالحق ﷺ بنصح أصحابه، وأمرهم بترك تلك الألفاظ غير الجائزة.

فأين هذا ممن إذا انتقده أحد في خطأ ما وقع فيه، هو أو شيخه، أو جماعته، حاد عن محل النزاع، وراح يعدد أخطاء ناصحه، ويفتش في تاريخه، ويشوه صورته، ظنا منه أن ذلك يخلصه من الإشكال، والله سبحانه عند قول كل قائل وقصده، وهو يعلم المفسد من المصلح.

ولأهل العلم تأصيلات ونصوص مهمة في تقرير هذه القاعدة، حيث بينوا أن الحق يقبل من كل من تكلم به؛ وكان معاذ بن جبل يقول «أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق، قال: قلت لمعاذ: ما يدريني -يرحمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلىٰ، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال ما هذه، ولا يثنينك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلق الحق إذا سمعته فإن علىٰ الحق نورا»(٢)

---

(١) رواه النسائي (٣٧٧٣) ومن فوائد الحديث -كما قال ابن عثيمين- أن النبي ﷺ لم ينكر علىٰ اليهودي، مع أن ظاهر قصده الذم واللوم للنبي ﷺ وأصحابه، لأن ما قاله حق، ومن فوائده أيضا: مشروعية الرجوع إلىٰ الحق، وإن كان من نبه عليه ليس من أهل الحق. انظر القول المفيد ٢/ ٢٢٩.

(٢) رواه أبو داود (٤٦١١)

وقد أمرنا الله تعالىٰ «ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط»[1] وليس «مما أمر الله به ورسوله، ولا مما يرتضيه عاقل، أن تقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام والملل أحق بذلك من غيرهم، إذ هم -ولله الحمد- أكمل الناس عقلًا، وأتمهم إدراكًا وأصحهم دينًا، وأشرفهم كتابًا، وأفضلهم نبيًا، وأحسنهم شريعة»[2]

وقبول الحق من كل من جاء به منهج عام يطبق في كل الأحوال، ومع كل أحد، مهما كان معتقده، ومن ثم «فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني -فضلا عن الرافضي- قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق» وكذلك الحال مع الفلاسفة «نقبل من كلامهم ما أقاموا عليه الحجة الصحيحة، سواء كانت شرعية أو عقلية. فأما إذا قالوا ما نعلم بطلانه رددناه»[3]

ومن سمات طالب الحق أن «يقبله ممن كان، ويرد ما خالفه علىٰ من كان»[4]. وقلما وجدت طائفة إلا ومعها «حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، ورد ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فيهما الأسباب»[5] والموفق الذي هداه الله سبحانه يحرص علىٰ «الأخذ بالحق حيث كان، ومع من كان ولو كان مع من يبغضه ويعاديه، ورد الباطل مع من كان، ولو كان مع من يحبه ويواليه»[6]

وورثة الرسول ﷺ من أهل العلم والفضل يتميزون بالعدل بين الطوائف، ولا «يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٣٤٢.

(٢) ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٩/ ٢٠٧.

(٣) المصدر السابق ١٠/ ٣١٧.

(٤) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٣٠٩.

(٥) ابن القيم: طريق الهجرتين ص٥٧٠.

(٦) ابن القيم: الصواعق المرسلة ٢/ ٥١٦

مطلوبه، يسير بسيره، وينزل بنزوله، ويدين بدين العدل والإنصاف، ويحكم الحجة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه فهو العلم الذي قد شمر إليه، ومطلبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يثني عنانه عنه عذل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يصده عنه قول قائل»(١)

وللشنقيطي رحمه الله كلام مهم في مقدمة تفسيره، بين فيه المنهج الذي سار عليه، وأنه يرجح ما ظهر أنه الراجح بالدليل «من غير تعصب لمذهب معين، ولا لقول قائل معين، لأننا ننظر إلىٰ ذات القول لا إلىٰ قائله؛ لأن كل كلام فيه مقبول ومردود، إلا كلامه ﷺ، ومعلوم أن الحق حق ولو كان قائله حقيرًا. ألا ترىٰ أن ملكة سبأ في حال كونها تسجد للشمس من دون الله هي وقومها، لما قالت كلاما حقا صدقها الله فيه، ولم يكن كفرها مانعا من تصديقها في الحق الذي قالته، وذلك في قولها فيما ذكر الله عنها: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، فقد قال تعالىٰ مصدقا لها في قولها: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]»(٢)

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٤/ ٤٩٤.

(٢) الشنقيطي: أضواء البيان ١/ ٨.

١٥٢- حب الحق وتعظيمه يجب أن يقدم على حب الأشخاص وتعظيمهم

ولما كان الحق بتلك المنزلة الرفيعة، والمكانة السامقة -التي سبق ذكر طرف منها-، فإن الواجب علىٰ كل مسلم: أن يكون حب الحق وتعظيمه، وقبوله، والتحاكم إليه والحكم به، مقدما عنده علىٰ كل اعتبار آخر، مثل: حب الأشخاص وتعظيمهم، والانتماء للمذهب أو الجماعة، أو الشيخ أو الفرقة.

ويدل علىٰ ذلك الأصل المهم قول الله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥] وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢]

واستحضار تلك القاعدة يزيل كل حرج في التعامل مع أخطاء العلماء الكبار، وأهل الفضل والصلاح، وقد ألمح كثير من أهل العلم إلىٰ هذا المعنىٰ، حين انتقادهم للأئمة الأكابر.

وممن نبه علىٰ ذلك الخطيب البغدادي في أول كتابه «موضح أوهام الجمع والتفريق» حيث خشي أن يسيء به الظن بعض من يطلع علىٰ ما كتبه «ويرىٰ أنا

عمدنا للطعن علىٰ من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنىٰ يكون ذلك، وبهم ذُكِرنا، وبشعاع ضيائهم تبصرنا، وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهَمَج تحيزنا، وما مثلهم ومثلنا إلا ما ذكر أبو عمرو بن العلاء . . . ما نحن فيمن مضىٰ إلا كبقل في أصول نخل طوال، ولـمَّا جعل الله تعالىٰ في الخلق أعلاما، ونصب لكل قوم إماما، لزم المهتدين بمبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم، ممن رزق البحث والفهم، وإنعام النظر في العلم، بيان ما أهملوا، وتسديد ما أغفلوا، إذْ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين مِن مقارفة الخطأ والخطل، وذلك حق العالم علىٰ المتعلم، وواجب علىٰ التالي للمتقدم»[١].

كذلك حينما عرض ابن الجوزي لأغلاط الصوفية، ونقدهم نقدا شديدا، مع أن فيهم الزهاد والعباد قال «والله يعلم أننا لم نقصد ببيان غلط الغالط إلا تنزيه الشريعة، والغيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعل، وإنما نؤدي بذلك أمانة العلم، وما زال العلماء يبين كل واحد منهم غلط صاحبه، قصدا لبيان الحق، لا لإظهار عيب الغالط»[٢]

ثم ذكر أنه «لا اعتبار بقول جاهل يقول: كيف يرد علىٰ فلان الزاهد المتبرك به، لأن الانقياد إنما يكون إلىٰ ما جاءت به الشريعة لا إلىٰ الأشخاص، وقد يكون الرجل من الأولياء وأهل الجنة، وله غلطات فلا تمنع منزلته بيان زَلَلِهِ، واعلم أن من نظر إلىٰ تعظيم شخص ولم ينظر بالدليل إلىٰ ما صدر عنه، كان كمن ينظر إلىٰ ما جرىٰ علىٰ يد المسيح صلوات الله عليه من الأمور الخارقة، ولم ينظر إليه فادعىٰ فيه الالهية، ولو نظر إليه وأنه لا يقوم إلا بالطعام لم يعطه إلا ما يستحقه»[٣]

---

(١) الخطيب البغدادي: موضح أوهام الجمع والتفريق ١/١٢، ١٣.
(٢) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص١٥٢.
(٣) المصدر السابق ص١٥٢.

وفي سياق انتقاد ابن حزم لأقوال بعض المتقدمين: وصف ذلك المنتقد بأنه «عظيم من أسلافنا، نحبه لفضله، ولكن الحق أحب الينا منه وأفضل»[١]، وعلىٰ نفس المنوال، نبه ابن القيم علىٰ أنه لولا القيام بحق الله ورسوله «وأن كل من عدا الله ورسوله فمأخوذ من قوله ومتروك، وهو عرضة الوهم والخطأ = لما اعترضنا علىٰ من لا نلحق غبارهم، ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراهم فوقنا في مقامات الإيمان ومنازل السائرِن النجوم الدراري»[٢] وحينما انتقد الهروي قال «شيخ الإسلام حبيبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه»[٣]

ومما له صلة بهذه القاعدة: أن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، ولا يحتج بها علىٰ الأدلة الشرعية، والحق لا يعرف بالرجال، بل يعرف الحق ثم يعرف أهله، والحجة في مسائل النزاع هي: النص والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك، وليست الحجة في كلام بعض العلماء «فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يحتج بها علىٰ الأدلة الشرعية»[٤]

وأهل الإسلام والسنة أولىٰ الناس بالحق -مهما كان قائله- ولا يمنعهم الرد علىٰ أهل الباطل، ولا بغضهم من قبول الحق، والإقرار به، وفي الصحيحين: أن النبي ﷺ، لما قدم المدينة، وجدهم يصومون يوما، يعني عاشوراء، فقالوا: هذا يوم عظيم، وهو يوم نجىٰ الله فيه موسىٰ، وأغرق آل فرعون، فصام موسىٰ شكرا لله، فقال: «**أنا أولىٰ بموسىٰ منهم**» فصامه وأمر بصيامه»[٥]

ويستفاد من الحديث أن الإسلام وأهله أولىٰ بالحق وبأصحاب الحق في كل زمان ومكان، ومهما غلا البعض في حق ما، أو في نبي كريم، أو صالح جليل، فليس ذلك بمانع من توليه وحبه، والانتماء إليه، وأداء حقه كاملا:-

---

(١) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ص١٦٠.

(٢) ابن القيم: مدارج السالكين ٢/ ١٣٧.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٦٦

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٦/ ٢٠٢

(٥) رواه البخاري (٣٣٩٧) ومسلم (١١٣٠)

ومن هذا الباب أن أهل الإسلام أولىٰ الناس بإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإن زعم بنو إسرائيل أنهم تبع له، وأنه وعدهم تمكينا في الأرض، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾

وهم أولىٰ بموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ من بني إسرائيل، وإن غلوا فيه، وزعموا الانتساب إليه، واتباع شريعته، وقد قال النبي ﷺ لليهود: «**فنحن أحق وأولىٰ بموسىٰ منكم**»(١) وفي رواية أخرىٰ أنه ﷺ قال لأصحابه: «**أنتم أحق بموسىٰ منهم**»(٢)

كما أن الرسول ﷺ وأهل الإسلام أولىٰ بعيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ من النصارىٰ الذين زعموا أنه إله أو ابن إله أو ثالث ثلاثة، وقد قال النبي ﷺ: «**أنا أولىٰ الناس بعيسىٰ ابن مريم في الدنيا والآخرة**»(٣) وأهل الإسلام أولىٰ بحقوق المرأة، ورفع الظلم عنها، وإن غلا في هذا الباب أصحاب الدعوات النسوية، والعلمانيون والليبراليون، كما أنهم أولىٰ بحقوق الفقراء والطبقات المطحونة من العمال والفلاحين، وإن رفع ذلك شعارا الاشتراكيون والشيوعيون.

وأهل السنة أولىٰ الناس بتعظيم النبي ﷺ، وحبه، وذكر ممادحه وشمائله، وكثرة الصلاة عليه، وحب الصالحين، والعناية بالرقائق وأعمال القلوب، وإن غلا في ذلك كله المتصوفة في القديم والحديث

كما أنهم أولىٰ الناس بأهل البيت، وبعلي والحسين رضوان الله عليهما من الشيعة الذين غلوا في ذلك أشد الغلو وأقبحه، لكن هذا الغلو لا يصح أن ينسينا أن حب الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دين وإيمان، وسنة وإسلام، وأنه من دلائل محبة جده نبينا محمد ﷺ القائل: «**أحب الله من أحب حسينا**»(٤)

---

(١) رواه البخاري (٣٣٩٧) ومسلم (١١٣٠)

(٢) رواه البخاري (٤٦٨٠)

(٣) رواه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥)

(٤) رواه الترمذي (٣٧٧٥) وابن ماجه (١٤٤)

ويبقىٰ أن المحبة الحقيقية، دليلها الاتباع وموافقة الشرع وتعظيم السنة، ولا ريب أن الحسين وأخاه وأباه، وقبل ذلك جده الرسول الكريم -بأبي هو وأمي ﷺ- براء من كل بدعة وضلالة، وغلو وشركيات.

١٥٣- «أئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تضاف السنة إليهم، لأنهم مظاهر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم، لأنهم مصادر عنهم صدرت»(١)

وهذه القاعدة تشير إلىٰ خصيصة مهمة، تعد من أبرز الخصائص التي تميز أهل السنة عن غيرهم من الفرق الأخرىٰ، كما أن لها تعلقا كبيرا بمسائل عدة: مثل أصل التسمية، وسبب النشأة وكيفية استنباط المسائل، والتعامل مع أئمة المذاهب وأقوالهم، وعدم إسباغ العصمة عليهم أو تقليدهم تقليدا أعمىٰ مذموما.

فأئمة أهل السنة ليسوا منشئين للمعتقد، ولا مبتدعين له استقلالا، بل هم متبعون للأدلة الشرعية، ومقررون لما ثبت في النصوص، وجهدهم إنما هو في تقرير المعتقد الحق وإظهاره ونشره والدفاع عنه. بخلاف الحال عند أئمة أهل البدع، الذين تضاف إليهم الفرقة أو المقالة، لأنهم المؤسسون لها، والمبتدعون لأقوالها، والتي لم تكن تعرف أصلا قبل إظهارهم لها.

والمتتبع لنشأة الفرق المختلفة، وتسميتها، وسبب ذلك: يلاحظ أن الفرق تتشكل في الغالب من خلال ظهور شخصية أو جماعة، تتبنىٰ عددا من الآراء

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٦/٥.

أو الأفكار، ويكون لها منهج ما تنصره وتنافح عنه، وتسعىٰ لدعمه بالتأليف أو المناظرة.

وأما الاسم أو اللقب الذي يطلق علىٰ هذه الفرق، فله حالات شتي: فأحيانا تسمي الطائفة نفسها بلقب أو اسم ترتضيه، وينبع من آرائها أو أبرز الثوابت التي تجتمع حولها، مثلما هو الحال مع اسم أهل التوحيد والعدل الذي سمىٰ به المعتزلة أنفسهم.

وفي بعض الأحيان تنشأ التسمية من قبل أناس من خارج الفرقة، نسبة لمؤسسها، أو نسبة لأصل مذهبي تمحورت حوله، مثل تسمية الأشاعرة والزيدية، وفي بعض الأحيان تكون التسمية لقبا للذم يطلقه خصومها -إما بحق وإما بباطل- ثم تشيع تلك التسمية فيما بعد، مثل تسمية الرافضة والجبرية والخوارج وغيرهم.

وإذا كانت الفرق المختلفة ينتسبون إلىٰ المقالة تارة، وإلىٰ القائل تارة، وإلىٰ الفعل تارة، فإن أهل السنة بريئون من هذه النسب كلها، وإنما نسبتهم إلىٰ الحديث والسنة[1]، وهم لا ينتسبون لشخص بعينه من علماء الأمة، بل إن لقب أهل السنة يصدق -كما ذكر ابن حزم- علىٰ «الصحابة ﷺ، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلىٰ يومنا هذا، ومن اقتدىٰ بهم من العوام في شرق الأرض وغربها»[2] وهم وسط في كل أبواب المعتقد لأنهم «متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين الأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»[3]

ومن خصائص أهل السنة أنه ليس لهم متبوع «إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوىٰ، إن هو إلا وحي يوحىٰ، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل يؤخذ

---

(١) انظر ابن القيم: مختصر الصواعق ١٦٠٤

(٢) ابن حزم: الفصل ٢/ ٩٠.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣٧٥

من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فمن جعل شخصًا غير رسول الله ﷺ: من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدع، كما يوجد ذلك في الطوائف من أتباع أئمة الكلام في الدين وغير ذلك = كان من أهل البدع والضلالة والتفرق»[(١)]

وإذا قارنا بين أهل السنة وغيرهم، فسوف نلاحظ -كما ذكر اللالكائي- أن كل من «اعتقد مذهبا، فإلىٰ صاحب مقالته التي أحدثها ينسب، وإلىٰ رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ فهم إليه ينتسبون، وإلىٰ علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلىٰ أعداء سنته بقربهم منه يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر، ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم؟ إذ اسمهم مأخوذ من معاني الكتاب والسنة، يشتمل عليهما؛ لتحققهم بهما أو لاختصاصهم بأخذهما»[(٢)]

ويزيد الأمر وضوحا أن «كل فئة تتحيز إلىٰ هوىٰ ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوىٰ أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون علىٰ الأهواء، ولا يلتفتون إلىٰ الآراء»[(٣)]

وقد اقتفىٰ أهل السنة في طريقتهم وآرائهم ومسلكهم «منهاج النبوة، ولم ينفصلوا عنها ولا لحظة زمنية واحدة، لا باسم ولا برسم، فليس لهم شخص ينتمون إليه سوىٰ النبي ﷺ ومن قفىٰ أثره، وليس لهم رسم ومنهاج سوىٰ منهاج النبوة (الكتاب والسنة) وليس لهم جماعة من المسلمين بل (جماعتهم المسلمون) لأن الأصل لا يحتاج إلىٰ سمة خاصة تميزه، إنما الذي يحتاج إلىٰ اسم معين هو الخارج عن هذا الأصل»[(٤)]

---

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٤٧.

(٢) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٢٤.

(٣) الخطيب البغدادي: شرف أصحاب الحديث ص٩.

(٤) د. بكر أبو زيد: حكم الانتماء ص٢٩.

وأما نشأة التسمية بأهل السنة لقبا علىٰ طائفة بعينها، فلم تعرف إلا بعد ظهور البدع، ووقوع الفتن، حيث احتاج أهل الحق «للتميز عن الفرق الضالة، فكان هذا الاسم. علما أنه لا يعرف معين أطلقه، وإنما كان لقبا عرفيا مميزا لبقية الأمة، الملتزمين بالآثار النبوية وجماعة المسلمين عن الفرق الضالة المفارقة للآثار والجماعة»[(١)]

ويشهد لذلك ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين أنه قال «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم» »[(٢)]

ولا يقال إن هذا اللقب يفرق الأمة، أو يشابه الألقاب الأخرىٰ التي أطلقت علىٰ الفرق، نظرا لوجود العديد من الفوارق الجوهرية، منها أن لقب أهل السنة لا يختص برسم أو أمر مخالف للكتاب والسنة، ولا يكون عقد الولاء والبراء فيه إلا علىٰ الإسلام، لا علىٰ شخص أو طائفة، كما أن هذا اللقب لم يكن قط داعية للتعصب لفرد بعينه، أو اتباعه مطلقا سوىٰ رسول الله ﷺ، وأخيرا فهو لقب يعمل علىٰ جمع شمل الأمة ولا يفرقها، ويحرص علىٰ تحقق الاجتماع والوفاق، لا التشرذم أو الابتداع أو الشقاق[(٣)].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن أئمة أهل السنة الكبار -مثل أحمد بن حنبل وغيره- ليسوا منشئين لعقيدة أهل السنة، ولا مبتدعين لها، وإنما هم مقررون للعقيدة المأخوذة عن رسول الله ﷺ.

وثمة نصوص عدة لأهل العلم ينبهون فيها علىٰ هذا المعنىٰ، ومن ذلك وصف السجزي للإمام أحمد أنه «نشر ما كان عليه السلف، وثبت في المحنة،

---

(١) د. عبد الرحيم السلمي: حقيقة التوحيد بين أهل السنة ومخالفيهم ص٣٥، وانظر د. بكر أبو زيد: حكم الانتماء ص٣١، ومحمد عبد الهادي المصري: أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرىٰ ص٥٧.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٥.

(٣) انظر د. بكر أبو زيد: حكم الانتماء ص٣١، ٣٢.

ولم يأت من عنده بشيء، ولم يعول إلا علىٰ السنن الثابتة. وإنما عرف المذهب به لتفرده بالقيام في وقته، وسكوت أترابه عن ذلك، إما لخوف البعض، أو عرفان من آخرين بأنه أولاهم بما قام به، لتقدمه عليهم في خصال الخير»(١)

وفي كتابه الإبانة ذكر الأشعري أنه بما كان يقول به الإمام أحمد قائل، ولما خالف قوله مخالف؛ معللا ذلك بأنه «الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي بان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم»(٢)، كذلك ذكر أبو يعلىٰ أنه قد وقع الإجماع علىٰ الأصول التي اعتقدها الإمام أحمد، وانتهت «إليه فيها الحجة، ووقفت دونه المحجة، وإن كانت كذلك مذاهب المتقدمين من أهل السنة والدين، فصار إماما متبعًا وعلمًا ملتمعًا، وما أشبهه بالقراءات المأثورة عن السلف، ثم انتهت إلىٰ القراء السبعة خير الخلف»(٣)

أما ابن تيمية فقد حرص علىٰ توضيح هذا المعنىٰ، ودفع ما يمكن أن يتوهم من اختصاص اعتقاد أهل السنة بالإمام أحمد، مبينا أن «مذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف، قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكا والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعا عند أهل السنة والجماعة، فإنهم متفقون علىٰ أن إجماع الصحابة حجة، ومتنازعون في إجماع من بعدهم»(٤)

ومن لوازم التقرير السابق أن الاعتقاد لا يؤخذ عن شخص بعينه -مهما علت مكانته وثبتت إمامته- ويتبع اتباعا مطلقا، غير الرسول ﷺ، بل كما يقول

---

(١) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٣٣٢.

(٢) الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة ص٢١.

(٣) أبو يعلىٰ: طبقات الحنابلة ١/ ١٤.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٦٠١.

ابن تيمية «الاعتقاد لا يُؤخذ عني، ولا عمن هو أكبرُ مني، ولكن عن كتاب الله وسنةِ رسوله وإجماع سلف الأمة»[1]

ولما أشير عليه أن يتخلص من دعاوىٰ خصومه بأن يقول إنه صنف اعتقاد الإمام أحمد، والرجل يصنف علىٰ مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع: رد بحسم قائلا «ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة محمد»[2]

أما سبب اشتهار أحمد بالذكر من بين الأئمة «فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولا، بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله، علمها، ودعا إليها، وصبر علىٰ من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا قبل المحنة، فلما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة -علىٰ عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق- ودعوا الناس إلىٰ التجهم وإبطال صفات الله . . . . وبسبب المحنة كثر الكلام، ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إماما من أئمة السنة، وعلما من أعلامها، لقيامه بإعلامها وإظهارها، واطلاعه علىٰ نصوصها وآثارها، وبيانه لخفي أسرارها، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأيا. ولهذا قال بعض شيوخ المغرب: المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد، يعني أن مذاهب الأئمة في الأصول مذهب واحد»[3]

---

(١) ابن تيمية: جامع المسائل ص١٨٣ المجموعة الثامنة.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٦٩.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/ ٦٠٦، وانظر أيضا: درء التعارض ٥/ ٥، ٦.

١٥٤- «لا ينتصر لشخص انتصارا مطلقا عاما إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارا مطلقا عاما إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين»(١) ولا يجوز التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله، سواء أكان امتحانا في الأشخاص أو الآراء، كما لا يجوز أن ينصب شخص أو رأى يوالى عليه ويعادى مطلقا(٢)

وتمثل هذه القاعدة معلما مهما، وأساسا منهجيا وسلوكيا من معالم أهل السنة والجماعة، والتي تميزهم عن غيرهم من الفرق والطوائف.

فالانتصار المطلق، والمتابعة التامة لا تكون إلا لرسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، وقد أمر الله سائر الخلق بطاعته واتباعه، وجعل ذلك سببا للفلاح والهداية وتحصيل محبة الله تعالىٰ، كما قال سبحانه: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٦٢.

(٢) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤١٥، ودرء التعارض ١/ ٢٧٢.

والواجب المتحتم علىٰ كل مسلم «أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله، يدور علىٰ ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًا إلا لرسول الله، ولا طائفة انتصارًا مطلقًا عامًا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين»[1]

ويدخل في اتباع الرسول وطاعته: اتباع ما أجمع عليه الخلفاء الراشدون وصحابة رسول الله ﷺ، لأن الهدىٰ يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، ولأن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة وإذا أجمعوا علىٰ قول لم يكن خطأ قط بخلاف أصحاب أي عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون علىٰ خطأ، ومن المعلوم أن الدين الذي بعث الله به رسوله «ليس مسلما إلىٰ عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرا لرسول الله صلىٰ الله عليه وسلم، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم، ولابد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المتبوعين الذين تنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا علىٰ ضلالة»[2]

ومن خصائص أهل السنة: أنهم لا ينتسبون ولا ينتصرون انتصارا مطلقا لشخص بعينه غير الرسول ﷺ، كما لا يتسمون باسم غير السنة والإسلام.

وقد نص عدد من الأئمة الكبار علىٰ هذا المعنىٰ المهم[3]، ومنهم الإمام مالك الذي سأله رجل: من أهل السنة؟ فقال «أهل السنة الذين ليس لهم لقب

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٦١، ٢٦٢

(٢) المصدر السابق ٥/ ٢٦٢.

(٣) انظر د. بكر أبو زيد: حكم الانتماء ص٢٩، ود. سليمان الرحيلي: موقف أهل السنة من الأهواء ١/ ٣٩.

يعرفون به، لا جهمي ولا قدري، ولا رافضي»[1] وقال ميمون بن مهران «إياك وكل شيء يسمىٰ بغير الإسلام»[2] وقال مالك بن مغول «إذا تسمىٰ الرجل بغير الإسلام والسنة فألحقه بأي دين شئت»[3]

وعلىٰ نفس المنوال وصف ابن تيمية أهل الحديث والسنة بأنهم «الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها»[4] وقد أخبر عن نفسه فقال «مع أني في عمري إلىٰ ساعتي هذه لم أدع أحدا قط في أصول الدين إلىٰ مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها»[5] ووصف ابن القيم أهل السنة بأنهم «لا ينتسبون إلىٰ مقالة معينة، ولا إلىٰ شخص معين غير الرسول، فليس لهم لقب يعرفون به، ولا نسبة ينتسبون إليها، إذا انتسب سواهم إلىٰ المقالات المحدثة وأربابها»[6]

وكما أن أهل السنة لا ينتسبون لاسم أو شخص بعينه، فإنهم أيضا لا يجوزون تفريق الأمة، ولا امتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله: من الأسماء، والألقاب، والانتماءات المختلفة في القديم أو الحديث.

وكل تفريق بين الأمة، وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله فهو غير مشروع، ومن ذلك الأسماء المحدثة التي ما أنزل الله بها من سلطان، وليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة، والواجب علىٰ المسلم إذا سئل عن مثل تلك الأسماء أن يقول أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله[7].

---

(١) ابن عبد البر: الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص٣٥.

(٢) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ١/ ٣٤١.

(٣) ابن بطة: الإبانة الصغرىٰ ص١٣٤.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣٤٧.

(٥) المصدر السابق ٣/ ٢٢٩.

(٦) ابن القيم: مختصر الصواعق ١٦٠٤

(٧) انظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤١٥.

ولما سأل معاوية بن أبي سفيان: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فقال له «أعلىٰ ملة ابن أبي طالب أنت؟، فقال «ولا علىٰ ملتك، أو قال: ولا علىٰ ملة عثمان، أنا علىٰ ملة رسول الله ﷺ»»[1]

وقد سمانا الله تعالىٰ في كتابه المسلمين والمؤمنين «فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلىٰ أسماء أحدثها قوم، وسموها هم وآباؤهم، ما أنزل الله بها من سلطان، بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها، مثل: انتساب الناس إلىٰ إمام -كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي- أو إلىٰ شيخ -كالقادري والعدوي ونحوهم- أو مثل الانتساب إلىٰ القبائل -كالقيسي واليماني- وإلىٰ الأمصار -كالشامي والعراقي والمصري- فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان»[2]

وليست المسألة قاصرة علىٰ التسمية فحسب، بل يمتد الأمر إلىٰ المنع من نصب شخص أيا كان غير النبي ﷺ تدعىٰ الأمة إلىٰ طريقته، ويوالي عليها ويعادي، كما لا ينصب لهم كلام «يوالي عليه ويعادي غير كلام الله تعالىٰ، ورسوله ﷺ، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة يوالون علىٰ ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون»[3]

وكل من فعل هذا الفعل، ونصب شخصا، فوالىٰ وعادىٰ علىٰ موافقته في القول والفعل «فهو: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ﴾ وإذا تفقه الرجل، وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل: أتباع: الأئمة والمشايخ؛ فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم، فينبغي

---

(١) ابن بطة: الإبانة الكبرىٰ ١/ ٣٥٤، ٣٥٥، وأبو نعيم: حلية الأولياء ١/ ٣٢٨، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٣/ ٣٤٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٤١٦.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ١/ ٢٧٢.

للإنسان أن يعود نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به، فهذا زاجر. وكمائن القلوب تظهر عند المحن. وليس لأحد أن يدعو إلىٰ مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله»[(١)]

ومثلما لا يصح الامتحان بشخص، فلا يصح الامتحان بمسألة ليست من أصول الاعتقاد، أو من الفوارق الرئيسة بين السنة والبدعة، وقد سئل الأوزاعي عن «الرجل يسأل: أمؤمن أنت حقا؟ قال: إن المسألة عن ذلك بدعة، والشهادة عليه تعمق لم نكلفه في ديننا، ولم يشرعه نبينا، القول فيه جدل، والمنازعة فيه حدث»[(٢)]

وقد حدث في بعض الأوقات أن ثار خلاف شديد حول مسألة رؤية الكفار لله في الآخرة، وصارت سببا للتفرق والنزاع، مع أنه لا ينبغي بحال «لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعارا يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله. وكذلك لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن، ولكن إذا سئل الرجل عنها أو رأىٰ من هو أهل لتعريفه ذلك ألقىٰ إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به؛ بخلاف الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة، فإن الإيمان بذلك فرض واجب؛ لما قد تواتر فيها عن النبي ﷺ وصحابته وسلف الأمة»[(٣)]

ومن النماذج الأخرىٰ في هذا الباب ما كان البعض يفعله من الامتحان بيزيد ابن معاوية: حبا أو بغضا، ومدحا أو قدحا، وكل ذلك خطأ واضح، والواجب «الاقتصار في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة، فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل وهو خطأ بين»[(٤)]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٨، ٩.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٤٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٥٠٤.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٤١٤.

١٥٥- المدح والذم إنما يتعلق بالأسماء والألقاب الشرعية والمناقب الثابتة، لا بما أحدثه الناس من أسماء وأوصاف محدثة، أو مناقب وكرامات مكذوبة

وتظهر فائدة هذه القاعدة من جانبين:

الأول: عدم الاغترار بما تطلقه الفرق المختلفة علىٰ نفسها من ألقاب وأوصاف للتبجيل والمدح وترويج المذهب، وكذا ما تطلقه علىٰ شيوخها ومنظريها البارزين من ألقاب، وما تذكره من مناقب غالبها لا يثبت.

والأمر الثاني: عدم الانسياق وراء ألقاب الذم والقدح التي يطلقها البعض علىٰ خصومهم، من أجل التنفير منهم، وتشويه صورتهم.

ويمكن تقسيم الألفاظ والألقاب إلىٰ نوعين: **أحدهما** ما دل عليه دليل شرعي، فهذا يجب اعتبار معناه، وتعليق الحكم به، فإن كان المذكور به مدحًا استحق صاحبه المدح، وإن كان ذمًا استحق الذم، **والنوع الثاني**: ألفاظ ليس لها أصل شرعي، ومن ثم فلا يجوز تعليق المدح والذم، والإثبات والنفي علىٰ معناها، إلا أن يبين أنه يوافق الشرع[(١)]

---

(١) درء التعارض ١/٢٤١.

ووفقا لهذا التأصيل، فإن من الخصال المذمومة والمحرمة شرعا: تعليق «الحمد والذم، والحب والبغض، والموالاة والمعاداة، والصلاة، واللعن بغير الأسماء التي علق الله بها ذلك: مثل أسماء القبائل والمدائن والمذاهب والطرائق المضافة إلىٰ الأئمة والمشايخ؛ ونحو ذلك مما يراد به التعريف .... فأما الحمد والذم، والحب والبغض، والموالاة والمعاداة، فإنما تكون بالأشياء التي أنزل الله بها سلطانه، وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمنا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرا وجبت معاداته من أي صنف كان»[١]

وهناك الكثير من الغلو والشطط الذي شاع لدىٰ الفرق المختلفة في إطلاق ألقاب المدح علىٰ أنفسهم، أو ألقاب الذم علىٰ مخالفيهم.

فأما الألقاب التي تطلقها الفرق علىٰ نفسها، فمن ذلك تسمية المعتزلة لنفسها بأهل التوحيد والعدل، وتسمية الخوارج لنفسها بالشراة، أي الذين باعوا أنفسهم لله، وفي العصر الحديث سمت بعض جماعات الخوارج -جماعة شكري مصطفىٰ- أنفسهم بجماعة المسلمين، وكل ذلك دعاوىٰ ما أنزل الله بها من سلطان.

وقد عمدت بعض الفرق إلىٰ ما أطلق عليهم من ألقاب، فأولوه ليصير من قبيل المدح لا الذم، ومن ذلك: تعامل الخوارج مع اسمهم المعروف «الخوارج» والذي أطلق عليهم ابتداء لخروجهم علىٰ علي رضي الله عنه وجماعة المسلمين، والظاهر أنهم لم يكونوا يأنفون منه، ولا يعدونه مذمة، بل يعزون هذه التسمية إلىٰ خروجهم للقتال في سبيل الله ضد كل من اعتقدوا أنه معطل للشرع، أو مبدل للدين، أو مرتكب لمنكر من المنكرات، ومن ثم فإن خروجهم هذا شرف لهم، وعنوان علىٰ جهادهم في سبيل الله تعالىٰ، ونصرة دينه[٢].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٢٧.

(٢) انظر د. محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي ص١٤، ود. فيصل عون: علم الكلام ومدارسه ص١٢٠، ١٢١، ود. غالب عواجي الخوارج ص١٠، وفرق معاصرة ١/ ٢٢٩، وعبد التواب عثمان: أثر آراء الخوارج في الفكر الإسلامي المعاصر ص٥٦.

وقد رويت أشعار عن بعض رجالاتهم يستخدمون فيها اسم الخوارج دون حرج أو غضاضة، ومن ذلك قول أحد شعرائهم:

أألفا مؤمن فيما زعمتم ويهزمهم بآسك أربعونا
كذبتم ليس ذاك كما زعمتم ولكن الخوارج مؤمنونا[(١)]

والمعتزلة أيضا حملوا اسمهم المعتزلة علىٰ معنىٰ اعتزال الشر، ووضعوا أحاديث مكذوبة لا أصل لها في مدح الاعتزال والمعتزلة مثل حديث «من اعتزل من الشر سقط في الخير»[(٢)]. وحديث «ستفترق أمتي علىٰ بضع وسبعين فرقة، أبرها وأتقاها الفئة المعتزلة»[(٣)]، وهكذا تأولوا اسم الاعتزال الذي ربطه خصومهم باعتزال واصل لمجلس الحسن البصري وجعلوه موضع ذم، فصيرته المعتزلة علة للمدح ومناطا للثواب، فهو اعتزال للشر والضلال، وليس اعتزالا لمجلس الحسن البصري بسبب خلاف في مسألة عقدية.

وقد تعسف القاضي عبد الجبار أيما تعسف في مدح اسم الاعتزال، حيث نقل كلام بعض شيوخ الاعتزال -وهو محمد بن يزداد الأصبهاني- في مدح هذا اللقب، والاستدلال علىٰ ذلك بالاستعمال القرآني لمفردة الاعتزال، كما ساق بعض الأحاديث الموضوعة التي يظهر عليها أثر الصنعة والافتعال، مرتبا علىٰ ذلك كله أن سائر أرباب المذهب نفوا عن أنفسهم لقب الاعتزال إلا «المعتزلة فإنهم تبجحوا به، وجعلوا ذلك علما لمن يتمسك بالعدل والتوحيد، واحتج في ذلك أنه تعالىٰ ما ذكره إلا في الاعتزال من الشر، كقوله تعالىٰ في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالىٰ في قصة أصحاب الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ الآية»[(٤)]

---

(١) ابن قتيبة: عيون الأخبار ١/٢٥٣، وابن عبد ربه: العقد الفريد ١/١٣٢، ود. إحسان عباس: شعر الخوارج ص٥٤.

(٢) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص١٦٦، وابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٣، ٩.

(٣) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال ص١٦٦، وابن المرتضىٰ: المنية والأمل ص٩.

(٤) القاضي عبد الجبار: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص١٦٥.

وبهذا الفهم الواضح خطؤه، والمغرق في العصبية، جعل المعتزلة هم الطائفة المقتصدة، التي «اعتزلت الإفراط والتقصير، وسلكت طريق الأدلة . . . والمعتزلة الأولىٰ هم أصحاب محمد ﷺ، لأنهم كانوا يدا واحدة يتولىٰ بعضهم بعضا واتفقوا علىٰ هذه الأصول»(١)

ومن الطرق الشائعة عند الفرق في الترويج لمذاهبهم: تصنيف الكتب المستقلة في مدحه، وذكر فضائله عموما، أو ذكر فضائل مؤسسه وأبرز رجالاته علىٰ وجه الخصوص، وهي ظاهرة موجودة عند جل الفرق الكلامية تقريبا ما بين مستقل ومستكثر.

ومن أمثلة ذلك كتاب الجاحظ في مدح الاعتزال «فضيلة المعتزلة» وهو رد علىٰ كتاب ابن الراوندي: فضيحة المعتزلة، وللجاحظ أيضا «كتاب الاعتزال وفضله»(٢)، وللقاضي عبد الجبار كتاب «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين»(٣)

كذلك عني بعض الأشاعرة بإفراد كتب خاصة للذب عن أبي الحسن الأشعري مؤسس المذهب والدفاع عنه أمام افتراءات الخصوم، والاستفاضة في ذكر مناقبه والثناء عليه، وتتبع مصنفاته وجهوده العلمية المختلفة، ومن أشهر الكتب في هذا الصدد كتاب ابن عساكر «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري» وقد رد ابن عساكر في هذا الكتاب علىٰ من طعنوا في الأشعري، ويبدو أنه يقصد في المقام الأول أبا علي الأهوازي صاحب رسالة مثالب ابن أبي بشر الأشعري(٤)

---

(١) المصدر السابق ص١٦٥.

(٢) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٥/٢١١٨، ٢١١٩. وهل هذان كتابان مختلفان أم كتاب واحد؟ يبدو الأمر محتملا وإن كان ياقوت الحموي قد اعتبرهما عنوانين مختلفين.

(٣) وقد نشر ضمن فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة بتحقيق فؤاد السيد.

(٤) وقد ألمح ابن تيمية إلىٰ أن ابن عساكر رد في كتابه هذا علىٰ الأهوازي، انظر مجموع الفتاوىٰ ٥/٢٢٩، وانظر بعض المواضع التي رد فيها ابن عساكر علىٰ مطاعن الأهوازي، تبيين كذب المفتري ص٣٥، ٥٤، ٣٦٤، ٣٦٩.

ولبعض رجالات الكرامية، واسمه إسحاق بن محمشاذ «كتاب مصنف في فضائل محمد بن كرام كله كذب موضوع» كما ذكر ذلك الجوزقاني[1]، وابن الجوزي[2]. ومن الأحاديث التي اختلقها هذا الكذاب حديث نصه «يجئ في آخر الزمان رجل يقال له محمد بن كرام، يحيي السنة، والجماعة هجرته من خراسان إلىٰ بيت المقدس، كهجرتي من مكة إلىٰ المدينة»[3]

وعلىٰ الجانب الآخر، فقد حرصت كل فرقة علىٰ وسم مخالفيها بألقاب الذم والقدح المتعددة، ومن ذلك تسمية كل من الجهمية والمعتزلة والشيعة والإباضية لأهل السنة بالحشوية، أو المجسمة أو النواصب، أو النوابت، وغير ذلك من ألقاب ظالمة منكرة، أهل السنة براء منها تماما.

وخلاصة الأمر في التعامل مع الألقاب والأسماء التي تطلقها الفرق علىٰ نفسها مدحا، أو علىٰ مخالفيها وذما: أن باب «المدح والذم إنما يتعلق بالأسماء إذا كان لها أصل في الشرع، كلفظ المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والعالم والجاهل، ثم من أراد أن يمدح أو يذم، فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم في تلك الأسماء التي علق الله ورسوله بها المدح والذم.

فأما إذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع، ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل، بطلت كل من المقدمتين وكان هذا الكلام مما لا يعتمد عليه إلا من لا يدري ما يقول. والكتاب والسنة ليس فيه لفظ «ناصبية» ولا «مشبهة» ولا «حشوية» ولا فيه أيضا لفظ «رافضة». ونحن إذا قلنا «رافضة» نذكره للتعريف، لأن مسمىٰ هذا الاسم يدخل فيه أنواع مذمومة بالكتاب والسنة: من الكذب علىٰ الله ورسوله، وتكذيب الحق الذي جاء به رسوله، ومعاداة أولياء الله -بل

---

(١) الجوزقاني: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ١/ ٤٥٤.

(٢) ابن الجوزي: الموضوعات ٢/ ٥٠.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٠.

خيار أوليائه- وموالاة اليهود والنصارىٰ والمشركين .... وأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يعمهم معنىٰ مذموم في الكتاب والسنة بحال كما يعم الرافضة. نعم يوجد في بعضهم ما هو مذموم، ولكن هذا لا يلزم منه ذمهم، كما أن المسلمين إذا كان فيهم من هو مذموم لذنب ركبه، لم يستلزم ذلك ذم الإسلام وأهله القائمين بواجباته»[١].

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٦٠٦-٦٠٨.

١٥٦- «اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك، ويصححه»(١)

ومن لطف الله بعباده، وكرمه وجوده: أن من سلك الطريق إليه زاده هداية، وإيمانا، وتثبيتا، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدًى﴾ أي: والذين قصدوا الهداية وفقهم الله لها فهداهم إليها، وثبتهم عليها وزادهم منها، : ﴿وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ أي: ألهمهم رشدهم»(٢) فثمة هداية من الله للعبد أولا قبل الاهتداء، وبها يوفق للهداية، فإذا تحققت له الهداية الأولىٰ جوزي بهداية أخرىٰ يثيبه الله بها هداية علىٰ هدايته، فإن من ثواب الهدىٰ الهدىٰ بعده(٣).

وكل من سلك طريق العلم، وبذل الجهد في تحصيله، فإنه يجازىٰ بما يكون سببا في زيادة علمه ورفع درجاته، ودعاء من في السماوات والأرض له، وقد قال النبي ﷺ: «**من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقا إلىٰ الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض، حتىٰ الحيتان في الماء**»(٤).

---

(١) ابن تيمية: نقض المنطق ص١٥.

(٢) تفسير ابن كثير ٧/ ٣١٥.

(٣) ابن القيم: مدارج السالكين ١/ ٣٢٠.

(٤) رواه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٦٤) وابن ماجه (٢٢٣) وأحمد في المسند(٢١٧٦٣)

ومن فوائد هذا الحديث أيضا أنه ﷺ ذكر لفظي الطريق والعلم مطلقين دون تقييد «ليشملا في جنسهما أي طريق كان، من مفارقة الأوطان والضرب في البلدان إلىٰ غير ذلك، وأي علم كان من علوم الدين قليلا أو كثيرا»(١).

وثمة أقوال عدة في تفسير معنىٰ وضع الملائكة أجنحتها لطالب العلم، فقيل إن معنىٰ ذلك أنها تتواضع لطالب العلم توقيرا لعلمه، أو المراد الكف عن الطيران والنزول للذكر، أو معناه المعونة وتيسير المئونة بالسعي في طلبه، أو المراد تليين الجانب والانقياد، والفيء عليه بالرحمة والانعطاف، أو المراد حقيقته وإن لم تشاهد(٢)، ومنهم من فسر ذلك بأن الملائكة تحف بأجنحتها مجالس الذكر إلىٰ السماء، وهذا المعنىٰ هو الذي رجحه ابن رجب الحنبلي رحمه الله(٣)، وليس ثمة مانع من حمل النص علىٰ ظاهره.

وعلىٰ الجانب المقابل: فإن من زاغ عن الحق وأعرض عنه، أو عرفه ثم جحده، فإنه يعاقب بعقوبات عدة، تحول بين قلبه وبين الحق، ومن تلك العقوبات: إزاغة القلب كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ وتقليب الأفئدة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ والعمىٰ والصمم عن رؤية الحق وسماعه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾

وخلاصة الأمر أن لاعتقاد الحق ثمرات طيبة من الارتقاء في درجات الهدىٰ، والثبات، والمعرفة، وصفاء العقل، وقوة القلب، كما أن لاعتقاد الباطل أسوأ الثمرات من الإزاغة، والران، والختم، والطبع، والعمىٰ، والصمم.

---

(١) المباركفوري: تحفة الأحوذي ٣/ ٣٨٠.

(٢) انظر المباركفوري: تحفة الأحوذي ٣/ ٣٨٠، والعظيم آبادي: عون المعبود ٣/ ٣٥٤.

(٣) انظر ابن رجب: مجموع رسائل ابن رجب ١/ ٢٧.

ولما كان لأهل الإسلام عموما -وفي القلب منهم أهل السنة والحديث- الحظ الوافر من الاعتقاد الصحيح الثابت، فإنهم «أكمل الناس عقلا، وأعدلهم قياسا، وأصوبهم رأيا، وأسدهم كلاما، وأصحهم نظرا، وأهداهم استدلالا، وأقومهم جدلا، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاما، وأحدهم بصرا ومكاشفة، وأصوبهم سمعا ومخاطبة، وأعظمهم وأحسنهم وجدا وذوقا»[1]

كما أنهم ينالون في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في سنين عديدة، لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك ويصححه[2] قال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٩.

(٢) ابن تيمية: نقض المنطق ص١٥.

١٥٧- وجوب التحلي بالعدل والإنصاف، والتجرد عن الهوى في الرد على المخالفين

وهذه كلها شروط ضرورية، لا يمكن بدونها أن يكون الرد علىٰ المخالف صحيحا، محققا للمقصود منه وموافقا للشرع الحنيف، وتتأكد تلك الشروط في كل مراحل التعامل مع المخالفين: بدءا من نقل أقوالهم، والتوثق من نسبتها إليهم، وحسن فهمها، ثم إنزال الأحكام عليهم، وهل تحققت فيهم الشروط وانتفت الموانع أم لا، وإذا غاب العدل والإنصاف عن أي شيء من ذلك حصل الخلل والظلم.

وقد تواترت نصوص الكتاب والسنة في الأمر بالعدل والإنصاف، والتعامل بالقسط مع الموافق والمخالف، واعتبار ذلك من المقاصد العظيمة لإنزال الوحي، كما جاءت النصوص بتحريم الظلم، والوعيد الشديد لأهله.

ومن تلك النصوص قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ أي: «﴿وَإِذَا قُلْتُمْ﴾ قولا تحكمون به بين الناس، وتفصلون بينهم الخطاب، وتتكلمون به علىٰ المقالات والأحوال: ﴿فَٱعْدِلُواْ﴾ في قولكم، بمراعاة الصدق في من تحبون ومن تكرهون، والإنصاف، وعدم كتمان ما يلزم بيانه، فإن الميل علىٰ من تكره بالكلام فيه أو في مقالته من الظلم المحرم. بل إذا تكلم العالم علىٰ مقالات أهل البدع،

فالواجب عليه أن يعطي كل ذي حق حقه، وأن يبين ما فيها من الحق والباطل، ويعتبر قربها من الحق وبُعدها منه»[١]

ومن الأدلة أيضا: قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَـٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ﴾ وفي هذه الآية أمر الله نبيه ﷺ «أن يؤمن بجميع الكتب المنزلة، وأن يعدل بين الناس كلهم، فيعطي كل ذي حق حقه، ويمنع كل مبطل عن باطله؛ فإن القسط والعدل في جميع أمور الدين والدنيا فيما جاء به وهو المقصود بإرسال الرسل وإنزال الكتب»[٢] كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ والتطفيف كما ذكرنا سابقا ليس مقصورا علىٰ الأمور الحسية فحسب، بل يدخل في عمومه الحكم علىٰ الحجج والمقالات والطوائف[٣]

أما تحريم الظلم فالأدلة عليه في الشريعة متضافرة ومتواترة، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وفي الحديث القدسي قال الله تعالىٰ: «**يا عبادي إني حرمت الظلم علىٰ نفسي، وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا**»[٤] وقال النبي ﷺ: «**اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة**»[٥]

والظلم وترك العدل ممنوع حتىٰ مع الكافرين، ومن تكرههم النفوس أشد الكره، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ وعن جابر بن عبد الله، أنه قال «أفاء الله ﷻ خيبر علىٰ رسول الله ﷺ، فأقرهم رسول الله ﷺ كما كانوا، وجعلها بينه وبينهم، فبعث

---

(١) تفسير السعدي ص٢٨٠.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/٣٤٢.

(٣) انظر تفسير السعدي ص٩١٥.

(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧)

(٥) رواه البخاري (٢٤٤٧) ومسلم (٢٥٧٨)

عبد الله بن رواحة، فخرصها عليهم، ثم قال لهم: يا معشر اليهود، أنتم أبغض الخلق إلي، قتلتم أنبياء الله ﷺ، وكذبتم علىٰ الله، وليس يحملني بغضي إياكم علىٰ أن أحيف عليكم، قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر، فإن شئتم فلكم، وإن أبيتم فلي، فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض، قد أخذنا، فاخرجوا عنا»[(١)]

والعدل والإنصاف من الخصال التي لا يقوم بحقها إلا الأقلون، قال محمد بن سيرين «ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه»[(٢)] وقال الزيلعي «وما تحلىٰ طالب العلم بأحسن من الإنصاف وترك التعصب»[(٣)] وقال ابن حبان «لسنا ممن يوهم الرعاع مالا يستحله، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان وإن كان لنا مخالفا، بل نعطي كل شيخ حظه مما كان فيه، ونقول في كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح»[(٤)] وقال أيضا «ولسنا ممن يطلق الكلام علىٰ أحد بالجزاف، بل نعطىٰ كل شيخ قسطه وكل راو حظه»[(٥)]

وقد اشتكىٰ الأئمة قديما من قلة الإنصاف، فعن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله أنه قال «ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف»[(٦)] فكيف لو رأىٰ زماننا، وما فيه من اتباع للهوىٰ، وتعصب مقيت، وظلم في الأحكام، وهضم وبخس للفضائل؟ وقال ابن عبد البر رحمه الله «من بركة العلم وآدابه الإنصاف فيه، ومن لم ينصف لم يفهم، ولم يتفهم»[(٧)]

ويتبين لنا من خلال النصوص السابقة عظيم شأن العدل والإنصاف، وأنهما من الخصال التي يحبها الله سبحانه، بل إن العدل «أفضل حلية تحلىٰ بها الرجل،

---

(١) رواه أحمد (١٤٩٥٣)

(٢) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي والسامع ٢/ ٢٠٢.

(٣) الزيلعي: نصب الراية ١/ ٣٥٥.

(٤) ابن حبان: الثقات ٧/ ٦٤٦.

(٥) المصدر السابق ٦/ ٢١٨، ٢١٩.

(٦) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ١/ ٥٣١.

(٧) المصدر السابق ١/ ٥٣٠.

خصوصا من نصب نفسه حكما بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالىٰ لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه، يسير بسيره، وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف، ويحكم الحجة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه فهو العلم الذي قد شمر إليه، ومطلبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يثني عنانه عنه عذل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يصده عنه قول قائل»[١]

والمتأمل للشريعة يجد أن من أعظم مقاصد إرسال الرسل، وإنزال الكتب قيام الناس بالقسط[٢]، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾» والعدل هو جماع الحسنات كما أن الظلم جماع السيئات[٣]، والسنة «مبناها علىٰ العلم والعدل؛ والاتباع لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ»[٤]. ولما كان العدل والظلم لا يعرف إلا بالعلم. صار «الدين كله العلم والعدل؛ وضد ذلك الظلم والجهل. قال الله تعالىٰ: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾»[٥]

والعدل مأمور به مطلقا مع كل أحد، مهما كان حاله أو معتقده «والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلا عن الرافضي قولا فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق»[٦]

وكما أن العدل مأمور به مطلقا، فكذلك الظلم والبغي مذموم مطلقًا، ومن ذم الناس وعاقبهم علىٰ ما لم يذمهم الله تعالىٰ ويعاقبهم، فقد بغىٰ عليهم،

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٤/ ٤٩٧.
(٢) ابن تيمية: الرسالة الكيلانية ص٨٣، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٣٤٢.
(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١/ ٨٦.
(٤) المصدر السابق ٣/ ٤٠٩
(٥) المصدر السابق ٢٨/ ١٧٩
(٦) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٣٤٢.

لا سيما إذا كان ذلك لأجل هواه[1] كما إن الكذب على الشخص «حرام كله، سواء كان الرجل مسلما أو كافرا، برا أو فاجرا، لكن الافتراء على المؤمن أشد»[2]

وليس كفر الإنسان، أو بدعته، أو ضلاله مسوغا لظلمه، أو الكذب عليه، أو تقويله ما لم يقل، وقد نص على هذا المعنى المهم أهل العلم، وفي ذلك يقول ابن حزم «وليعلم من قرأ كتابنا هذا: أننا لا نستحل ما يستحله من لا خير فيه من تقويل أحد مالم يقله نصا، وإن آل قوله إليه، إذ قد لا يلزم ما ينتجه قوله فيتناقض، فاعلموا أن تقويل القائل كافرا كان أو مبتدعا أو مخطئا مالا يقوله نصا: كذب عليه، ولا يحل الكذب على أحد»[3]

ومن محاسن أهل السنة أنهم يستعملون مع المخالفين لهم: العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم بحال، لأن الظلم حرام مطلقًا[4]. كما أن العدل «واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال. والظلم محرم مطلقا، لا يباح قط بحال. قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾» وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به. فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟ فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل عليه . . . والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم. والظلم مما اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم»[5].

ومن عدل أهل العلم وإنصافهم: أنهم لا يكفرون من خالفهم لمجرد المخالفة، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس

(١) انظر ابن تيمية: درء التعارض ٤٠٨/٨.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٢٣.

(٣) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/ ١٣٧.

(٤) انظر ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٥٧.

(٥) المصدر السابق ٥/ ١٢٦- ١٢٧.

للإنسان أن يعاقب بمثله كما أن التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله[(١)].

والعدل والإنصاف مما يحتاج إليه بشدة في كل أبواب التعامل مع المخالفين، ويتأكد ذلك في الحكم علىٰ العلماء والرواة، وتعديلهم أو تجريحهم، فذلك كله «يحتاج إلىٰ نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إليه الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم فلا يخشىٰ من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم علىٰ العالم والراوي فيخشىٰ منه تفويت علم كثير وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثًا واحدًا لكان عظيمًا»[(٢)]

وللعلماء نصوص كثيرة في تأكيد علىٰ هذا المعنىٰ، وأن «الكلام في العلماء مفتقر إلىٰ وزن بالعدل والورع»[(٣)] وأنه يجب «أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع»[(٤)] ويلزم كل من يتصدىٰ لهذا الباب «أن يتحرىٰ العلم والعدل فيما يقوله في مقالات الناس، فإن الحكم بالعلم والعدل في ذلك أولىٰ منه في الأمور الصغار»[(٥)]

كذلك يظهر الإنصاف في باب المفاضلة بين الفرق المختلفة، وعدم الحكم عليها جميعا بحكم واحد، أو بخس فضائلها التي لا تتنافي مع بدعها وأخطائها، وهذا باب دقيق لا يحسنه إلا الأقلون، ومن إنصاف ابن تيمية ﵀ مع المخالفين وأهل البدع، ما ذكره في الكلام عن الخوارج بعد أن ساق العديد من الأحاديث الواردة في ذمهم وأن «وأهل الحديث متدينون بما صح عندهم عن النبي ﷺ، ومع هذا فلم يحملهم بغضهم للخوارج علىٰ الكذب عليهم، بل جربوهم فوجدوهم صادقين»[(٦)]

---

(١) انظر ابن تيمية: الرد علىٰ البكري ٢/ ٤٩٢.

(٢) المعلمي: التنكيل ١/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٤٨.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٣٣٧.

(٥) ابن تيمية: درء التعارض ٨/ ٤٠٩.

(٦) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ٤١٣.

وفي كلامه عن المعتزلة نبه علىٰ أن أقوالهم وإن كانت «متضمنة لبدع منكرة، فإن فيهم من العلم والدين، والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية، والرد علىٰ ما هو أبعد عن الإسلام منهم من أهل الملل والملاحدة، بل ومن الرد علىٰ الرافضة: ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين، وإن انتسبوا إلىٰ مذهب بعض الأئمة الأربعة، كأبي حنيفة وغيره، بخلاف الرافضة فإنهم من أجهل الطوائف بالمنقول والمعقول»[1]

وفي مقارنته بين الفرق المختلفة ذكر أن «الرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة. والزيدية من الشيعة خير منهم: أقرب إلىٰ الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم ; فإن الظلم حرام مطلقا كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضا»[2]

وللذهبي نماذج عملية كثيرة في سياق تراجمه للرجال، يظهر فيها إنصافه وعدله[3] في الحكم علىٰ الأشخاص والطوائف، حتىٰ علىٰ من يخالفه في المذهب، مع إظهار للحق والسنة وتبرء من البدعة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره من أن «غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، وغلاة الكرامية: قد ماجت بهم الدنيا، وكثروا، وفيهم

---

(١) المصدر السابق ٤/ ١٣٥.

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٥٧.

(٣) انظر د. هاني فقيه: الإنصاف والاعتدال عند الحافظ الذهبي، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

أذكياء وعباد وعلماء، نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلىٰ الله من الهوىٰ والبدع، ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم علىٰ ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن»(١)

ومن أهم لوازم العدل والإنصاف: التجرد عن الهوىٰ، وعدم اتباعه في حال التعامل مع المخالفين، ونقل آرائهم أو ذكر أدلتهم أو الحكم عليهم، وقد عرف الهوىٰ بأنه «ميل النّفس إلىٰ ما تستلذّه من الشّهوات من غير داعية الشّرع»(٢) أو هو «ميل النفس إلىٰ ما ترغبه وميل القلب إلىٰ ما يحبه، إذا خرج عن حد الشرع والاعتدال ويكون ذلك في الشهوات والعقائد والآراء والمذاهب»(٣)

وقد تتابعت النصوص الشرعية في ذم الهوىٰ والتحذير من اتباعه، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾ وقال ﷻ لنبيه داود عليه السلام: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وفي الحديث قال النبي ﷺ: «**حبك للشيء يعمي ويصم**»(٤) وقال ﷺ: «**ثلاث مهلكات: هوىٰ متبع، وشح مطاع، وإعجاب المرء بنفسه**»(٥)

وإذا كان هوىٰ النفوس خطرا عليها، ومخرجا لها عن حد العدل والإنصاف في حال السعة وبعيدا عن مضايق الخلاف، فما بالنا بخطره عند تأجج جذوة

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٥، ٤٦.

(٢) الكفوي: الكليات ص٩٦٢.

(٣) د. ناصر العقل: دراسات في الأهواء والفرق ص٢٦.

(٤) رواه أبو داود (٥١٣٠) وأحمد في المسند (٢١٦٩٤)

(٥) رواه الطبراني في الأوسط والبزار، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨٠٢)

النزاع، حيث تعظم حظوظ النفس البشرية ومقاصدها الخفية من حب الغلبة، والرغبة في انتصار القول، وكراهية الاعتراف بالحق، والعصبية للطائفة أو الجماعة، أو لإمام أو متبوع[(١)].

ومن سمات الهوىٰ أنه لا يكاد يسلم منه أحد، بل سائر الخلق متلبسون به، ما بين مستقل ومستكثر، وكما ذكر الغزالي فإن كل «إنسان مصدق لما يوافق هواه، ويلائم غرضه ومناه»[(٢)] ويشهد واقع الحال أيضا أن «أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يجزم به، إنما هو لنوع من الهوىٰ كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾»[(٣)]

واتباع الهوىٰ وصف ملازم لأصحاب البدع المخالفة للكتاب والسنة، فإنهم إن يتبعون إلا الظن، وما تهوىٰ الأنفس، ففيهم جهل، وظلم[(٤)]، وفي الحديث أنه ﷺ قال: «**سيخرج في أمتي أقوام تجارىٰ بهم تلك الأهواء كما يتجارىٰ الكلب بصاحبه، لا يبقىٰ منه عرق ولا مفصل إلا دخله**»[(٥)]

وقد شاع لدىٰ السلف تسمية أهل البدع بأهل الأهواء، لأنهم «قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدىٰ من الله»[(٦)] ومن ذلك قول الحسن «لا تجالسوا أهل الأهواء , ولا تجادلوهم , ولا تسمعوا منهم»[(٧)] وقال أبو قلابة «لا تجالسوا أصحاب الأهواء، ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في الضلالة، أو يلبسوا عليكم في الدين بعض ما لبس عليهم»[(٨)] وعن محمد بن

---

(١) انظر سليمان الماجد: منهجية التعامل مع المخالفين ص٢٩.

(٢) الغزالي: فضائح الباطنية ص٣٦.

(٣) ابن تيمية: نقض المنطق ص٤٦.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٢٠.

(٥) رواه أبو داود (٤٥٩٧) وأحمد (١٦٩٣٧)

(٦) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ١٩٠.

(٧) اللالكائي: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١٥٠.

(٨) الفريابي: القدر ص٢١٢.

سيرين أنه «كان يرىٰ أن هذه الآية نزلت في أصحاب الأهواء: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ﴾»(١)

ومن غاص في أحوال النفس البشرية، وقرأ عن أحوال الناس، وسمع أخبارهم، وجد أن «الواحد منهم يريد لنفسه أن تطاع وتعلو بحسب قدرته. فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة بحسب إمكانها، فتجد أحدهم يوالىٰ من يوافقه علىٰ هواه، ويعادىٰ من يخالفه في هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريده، قال تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفُرْقَانِ: ٤٣]»(٢)

والهوي أيضا يعمي صاحبه عن رؤية الحق، ويصرفه عنه مهما بلغ من الوضوح، كما في الحديث: «**حبك للشيء يعمي ويصم**» ومن آثار ذلك ألا يستحضر ما لله ولرسوله من الحق «ولا يطلبه، ولا يرضىٰ لرضىٰ الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضىٰ إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين أن الذي يرضىٰ له ويغضب له أنه السنة، وأنه الحق، وهو الدين»(٣)

وحتىٰ إذا فرض أن هذا الذي معه «هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظم هو ويثنىٰ عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعًا أو لغرض من الدنيا، لم يكن لله، ولم يكن مجاهدًا في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة: هو كنظيره معه حق وباطل، وسنة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة؟»(٤)

---

(١) ابن أبي زمنين: أصول السنة ص٣٠٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢١٨/٨

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٢٥٦/٥

(٤) المصدر السابق ٢٥٦/٥.

ومن آفات الهوىٰ الخطيرة: أن يرد الإنسان الحق، ويعرض عنه لأنه يخالف هواه، وفاعل ذلك معرض لعقاب شديد وهو أن يقلب قلبه، فلا يقدر بعد ذلك علىٰ قبول الحق، جزاء وفاقا لرده أول مرة[1] كما قال تعالىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾

ومن آفاته أن يفعل المرء الشيء بحجة نصرة الدين والشرع، مع أنه في حقيقة الأمر متبع لهواه ومنساق خلفه، ويحدث ذلك كثيرا في باب التعامل مع المخالفين، وإنزال الأحكام عليهم أو هجرهم وما أشبه ذلك «فمن هجر لهوىٰ نفسه، أو هجر هجرا غير مأمور به: كان خارجا عن هذا. وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه ظانة أنها تفعله طاعة لله. والهجر لأجل حظ الإنسان لا يجوز أكثر من ثلاث»[2]

ومن آفات الهوىٰ أيضا: أن غرض أصحابه أن «ينتصر جاههم أو رياستهم وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون علىٰ من خالفهم، وإن كان مجتهدا معذورا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم، وإن كان جاهلا سيئ القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلىٰ أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله. ويذموا من لم يذمه الله ورسوله. وتصير موالاتهم ومعاداتهم علىٰ أهواء أنفسهم لا علىٰ دين الله ورسوله»[3]

وبعض المصابين بالهوىٰ قد يمنعهم ما عندهم من علم ودين عن الكذب، لكنهم يقعون في داء وبيل، وهو تكذيب ما لا يوافق هواهم، حتىٰ لو كان ثابتا في نفس الأمر، ومن ثم فإن «كثيرا من المنتسبين إلىٰ علم ودين لا يكذبون فيما يقولونه، بل لا يقولون إلا الصدق، لكن لا يقبلون ما يخبر به غيرهم من الصدق،

---

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ٣/ ٦٩٩.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٢٠٧.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٥٥

بل يحملهم الهوىٰ والجهل علىٰ تكذيب غيرهم وإن كان صادقا، إما تكذيب نظيره وإما تكذيب من ليس من طائفته. ونفس تكذيب الصادق هو من الكذب»[١]

ومسالك الهوىٰ في النفس البشرية من الكثرة والتنوع والمخادعة بحيث يصعب حصرها جميعا، وقد حكىٰ المعلمي اليماني طرفا من ذلك فقال «وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية، زاعمًا أنه لا هوىٰ لي، فيلوح لي فيها معنىٰ، فأقرره تقريرًا يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذاك المعنىٰ، فأجدني أتبرم بذاك الخادش، وتنازعني نفسي إلىٰ تكلف الجواب عنه، وغض النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنىٰ أولًا تقريرًا أعجبني صرت أهوىٰ صحته، هذا مع أنه لا يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح لي الخدش ولكن رجلًا آخر أعترض علي به؟ فكيف لو كان المعترض ممن أكرهه؟»[٢]

وإذا كان الهوىٰ من التمكن في النفوس والتنوع في المسالك بحيث يصعب التخلص منه بالكلية، فليس العالم أو الناظر في المسائل الشرعية مكلفا «بأن لا يكون له هوىٰ، فإن هذا خارج عن الوسع، وإنما الواجب علىٰ العالم أن يفتش نفسه عن هواها حتىٰ يعرفه، ثم يحترز منه، ويمعن النظر في الحق من حيث هو حق، فإن بان له أنه مخالف لهواه آثر الحق علىٰ هواه»[٣]

ومن غرائب اتباع الهوىٰ: أنه يوقع صاحبه في أشياء تبدو متضادة في الظاهر، لكن الباعث عليها أمر باطني، ومن نماذج ذلك أن رجلا اسمه موسىٰ بن طريف الأسدي كان يرىٰ رأي أهل الشام في الانحراف عن علي ﵁، ويروي أحاديث منكرة في فضل علي، ويقول «إني لأسخر بهم» يعني بالشيعة[٤]، وقريب من ذلك وضع نفر من الجهمية لحديث «إن الله خلق الفرس فأجراها

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٧/ ١٩٣.

(٢) المعلمي: التنكيل ٢/ ١٩٧، ١٩٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٩٨.

(٤) ابن حجر: لسان الميزان ٦/ ١٢١، ١٢٢.

فعرقت ثم خلق نفسه منها». ومن أغراضهم في وضع هذا الحديث المكذوب إثبات ما يزعمونه من أن ما جاء في القرآن من ذكر «نفس الله» ﷻ إنما المراد بها بعض مخلوقاته.، ومن أغراضهم أيضا التشنيع علىٰ أئمة السنة بأنهم يروون الأباطيل(١).

وللإنصاف والتجرد عن الهوىٰ دلائل وعلامات منها: قبول النصح، والرجوع إلىٰ الحق إذا تبين، والتسليم بالأخطاء عند التنبيه إليها، وفي الكتاب والسنة ومواقف السلف العملية نماذج كثيرة تعلمنا هذا الأدب الرفيع والخلق القويم(٢).

ومن العادات المألوفة عند كثير من العلماء أن يعتذروا في مقدمة كتبهم عما يتوقع وجوده من أخطاء(٣)، ومن أمثلة ذلك: قول الخطابي في مقدمة كتابه غريب الحديث «فأما سائر ما تكلمنا عليه مما استدركناه بمبلغ أفهامنا، وأخذناه عن أمثالنا، فإنا أحقاء بألا نزكيه، وألا نؤكد الثقة به، وكل من عثر منه علىٰ حرف أو معنىٰ يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه، ونحن نسأل الله ذلك ونرغب إليه في دركه»(٤)

وفي مقدمة كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، طلب ابن الأثير ممن وقف علىٰ كتابه «ورأىٰ فيه خطأ أو خللا أن يصلحه وينبه عليه، ويوضحه ويشير إليه، حائزا بذلك مني شكرا جميلا، ومن الله تعالىٰ أجرا جزيلا»(٥)، وقال الشاطبي في مقدمة كتابه الموافقات «فالسعيد من عدت سقطاته، والعالم من قلت غلطاته. وعند ذلك فحق علىٰ الناظر المتأمل، إذا وجد فيه نقصا أن يكمل،

---

(١) المعلمي: التنكيل ١/ ٢٣٥.

(٢) انظر د. يحي زمزمي: الحوار آدابه وضوابطه. ص٣٩٥.

(٣) انظر كتاب اعتذارات الأئمة لخليل بن عثمان السبيعي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٤) الخطابي: غريب الحديث ١/ ٤٩.

(٥) ابن الأثير: النهاية ١/ ١١.

وليحسن الظن بمن حالف الليالي والأيام، واستبدل التعب بالراحة والسهر بالمنام؛ حتىٰ أهدىٰ إليه نتيجة عمره، ووهب له يتيمة دهره؛ فقد ألقىٰ إليه مقاليد ما لديه، وطوقه طوق الأمانة التي في يديه، وخرج عن عهدة البيان فيما وجب عليه»[1]

والمنصف إذا نبه علىٰ عيوبه أقر بالحق، وشكر ناصحه، وقد قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي «لما رددت علىٰ أبي عبد الله الحاكم (الأوهام التي في المدخل) بعث إلي يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل»[2].

كذلك فإن الهم الأكبر للمنصف هو معرفة الحق والبحث عنه، بغض النظر علىٰ لسان من ظهر، وإنما هو «في طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة علىٰ يده أو علىٰ يد من يعاونه، ويرىٰ رفيقه معينًا لا خصمًا، ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق، كما لو أخذ طريقًا في طلب ضالته فنبهه صاحبه علىٰ ضالته في طريق آخر، فإنه كان يشكره ولا يذمه، ويكرمه ويفرح به، فهكذا كانت مشاورات الصحابة رضي الله عنهم»[3]

وكان الشافعي رحمه الله يقول «ما ناظرت أحدا قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ. وما ناظرت أحدا إلا ولم أبال بين الله الحق علىٰ لساني أو لسانه»[4] وهذا يدل علىٰ جميل خصل هذا الإمام الجليل وأنه «لم يكن له قصد إلا في ظهور الحق ولو كان علىٰ لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه. ومن كانت هذه حاله فإنه لا يكره أن يُردَّ عليه قولُه، ويتبين له مخالفته للسنة لا في حياته ولا في مماته. وهذا هو الظن بغيره من أئمة الإسلام، الذابين عنه القائمين بنَصْرِهِ من السلف والخلف»[5]

---

(١) الشاطبي: الموافقات ١/ ١٣.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٧٠.

(٣) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤٤.

(٤) أبو نعيم: حلية الأولياء ٩/ ١١٨، والنووي: تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٥٣، وسلمان العودة: مع الأئمة ص١٣٦.

(٥) ابن رجب: الفرق بين النصيحة والتعيير ص١٠.

١٥٨- التعصب للفرق والطوائف والأشخاص
خُلق ذميم، يَصرف عن الحق، ويُفرق كلمة الأمة

والتعصب مأخوذ من العصبية، وهي «أن يدعو الرجل إلىٰ نصرة عصبته، والتألب معهم علىٰ من يناوئهم، ظالمين كانوا أو مظلومين[(١)] ومن معانيه أيضا: المحاماة والمدافعة والنصرة، وقد يكون علىٰ مستوىٰ الأفكار والمشاعر، والأقوال، والأفعال[(٢)].

والتعصب والعصبية مفهوم واسع، ولا يقتصر علىٰ عصبية النسب أو الجنس فحسب، بل يشمل صورا كثيرة: مثل التعصب للبلد والطائفة، والمذهب والقرابة، والعائلة والشيخ وغير ذلك، وكل ما «خرج عن دعوىٰ الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة، فهو عزاء الجاهلية»[(٣)] والحكم كذلك فيمن تعصب لأهل بلدته أو مذهبه أو طريقته أو قرابته أو لأصدقائه دون غيرهم ففيه «شعبة من الجاهلية حتىٰ يكون المؤمنون كما أمرهم الله تعالىٰ، معتصمين بحبله وكتابه وسنة رسوله. فإن كتابهم واحد ودينهم واحد ونبيهم واحد وربهم إله واحد»[(٤)]

---

(١) انظر ابن منظور: لسان العرب ٤/٢٩٦٦.

(٢) انظر د.خالد كبير علال: التعصب المذهبي ص٥.

(٣) ابن تيمية: السياسة الشرعية ص٧٥.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٢٨/٤٢٣.

وقد جاءت نصوص الشريعة بذم التعصب والعصبية، ومن ذلك: قول النبي ﷺ: «**ليس منا من دعا إلىٰ عصبية، وليس منا من قاتل علىٰ عصبية، وليس منا من مات علىٰ عصبية**»[1] وقال ﷺ: «**من قاتل تحت راية عمية، يدعو إلىٰ عصبية، أو يغضب لعصبية، فقتل فقتلته جاهلية**»[2]

ومما امتن الله علىٰ الصحابة أن «أَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ» وكان تألف القلوب مع العصبية الشديدة في العرب من آيات النبي ﷺ ومعجزاته، لأن أحدهم كان يلطم اللطمة فيقاتل عنها حتىٰ يستقيدها. وكانوا أشد خلق الله حمية، فألف الله بالإيمان بينهم، حتىٰ قاتل الرجل أباه وأخاه بسبب الدين[3]

وللتعصب مظاهر كثيرة، منها: أن المتعصب يربط الحق بطائفته أو جماعتها التي يتعصب لها، ويدور معها حيث دارت، ويرىٰ أنه وحده علىٰ الحق وكل من سواه ليس علىٰ شيء «فالخارجي يقول: ليس الشيعي علىٰ شيء. والشيعي يقول: ليس الخارجي علىٰ شيء. والقدري النافي يقول: ليس المثبت علىٰ شيء. والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي علىٰ شيء. والوعيدية تقول: ليست المرجئة علىٰ شيء. والمرجئة تقول: ليست الوعيدية علىٰ شيء. بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلىٰ السنة. فالكلابي يقول: ليس الكرامي علىٰ شيء. والكرامي يقول: ليس الكلابي علىٰ شيء. والأشعري يقول: ليس السالمي علىٰ شيء. والسالمي يقول: ليس الأشعري علىٰ شيء»[4]

وفي مقابل هذا الموقف المتعصب المنتصر لشخص أو طائفة انتصارا مطلقا، فإن الواجب علىٰ كل مسلم أن يجعل الحق غايته ومقصده، وأن يدور معه حيث دار، وألا «ينتصر لشخص انتصارا مطلقا عاما، إلا لرسول الله ﷺ

(١) رواه أبو داود (٥١٢١)

(٢) رواه مسلم (١٨٥٠) والنسائي (٤١١٤)

(٣) تفسير القرطبي ٨/ ٤٢.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٦٠.

ولا لطائفة انتصارا مطلقا عاما، إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين. فإن الهدىٰ يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا»[(١)]

ومن الوصايا المهمة لطالب العلم في هذا المعنىٰ، ما ذكره الشوكاني من أنك «إذا وطنت نفسك أيها الطالب علىٰ الإنصاف، وعدم التعصب لمذهب من المذاهب، ولا لعالم من العلماء، بل جعلت الناس جميعا بمنزلة واحدة، في كونهم منتمين إلىٰ الشريعة، محكوما عليهم بما لا يجدوا لأنفسهم عنها مخرجا ولا يستطيعون تحولا، فضلا عن أن يرتقوا إلىٰ واحد منهم، أو يلزمه تقليده وقبوله قوله، فقد فزت بأعظم فوائد العلم، وربحت بأنفس فرائده»[(٢)]

ومن علامات المتعصبين أنهم «يقبلون ما قالته طائفتهم وفريقهم كائنا ما كان، ويردون ما قاله منازعوهم وغير طائفتهم كائنا ما كان؛ فهذه طريقة أهل العصبية وحمية أهل الجاهلية، ولعمر الله! إن صاحب هذه الطريقة لمضمون له الذم إن أخطأ، وغير ممدوح إن أصاب، وهذا حال لا يرضىٰ بها من نصح نفسه وهدي لرشده»[(٣)]

أما المنصف صاحب المنهج الحق، فهو علىٰ الضد من ذلك، حيث لا يجعل إماما معصوما إلا الرسول الذي بعثه الله إلىٰ الخلق، وعنه يأخذ دينه، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، وكل قول يخالف قوله فهو مردود، وإن كان الذي قاله من خيار المسلمين وأعلمهم، وهو مأجور فيه علىٰ اجتهاده، لكنهم لا يعارض قول الله وقول رسوله بشيء أصلا: لا نَقْلَ نُقِلَ عن غيره، ولا رأي رآه غيره. ومن سواه من أهل العلم فإنما هم وسائط في التبليغ عنه[(٤)]

---

(١) المصدر السابق ٥/ ٢٦٢.

(٢) الشوكاني: أدب الطلب ص٣٦.

(٣) ابن القيم: إعلام الموقعين ٣/ ٢٧٧.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ١٦٥.

ومن علامات التعصب وأهله أيضا: التناقض الواضح في المواقف والأقوال، حيث يرىٰ المتعصب «القذاة في عين أخيه، ولا يرىٰ الجذع المعترض في عينه، ويذكر من تناقض أقوال غيره، ومخالفتها للنصوص والمعقول، ما يكون له من الأقوال في ذلك الباب ما هو من جنس تلك الأقوال، أو أضعف منها، أو أقوىٰ منها»[1]

والمتعصب يوالي ويعادي، ويحب ويكره، ويمدح ويذم، انطلاقا من موقف من يتعصب له -شخصا أو طائفة- ومن ثم نجده يحب قوما ويبغض آخرين، لأجل أهواء لا يعرف معناها ولا دليلها، بل يوالي علىٰ إطلاقها أو يعادي من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا فاهما معناها، ولا عارفا لازمها ومقتضاها، وكل ذلك خطأ وغلو، وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلىٰ طريقته ويوالي عليها ويعادي غير النبي ﷺ[2].

وللنشأة أثر كبير في ظهور التعصب وتضخمه لأن «الانسان ينشأ علىٰ دين واعتقاد، ومذهب وآراء يتلقاها من مربيه ومعلمه، ويتبع فيها أسلافه وأشياخه الذين تمتلئ مسامعه بإطرائهم، وتأكيد أن الحق ما هم عليه، وبذم مخالفيهم وثلبهم، وتأكيد أنهم علىٰ الضلالة، فيمتلئ قلبه بتعظيم أسلافه وبغض مخالفيهم، فيكون رأيه وهواه متعاضدين علىٰ اتباع أسلافه ومخالفة مخالفيهم، ويتأكد ذلك بأنه يرىٰ أنه إن خالف ما نشأ عليه رماه أهله وأصحابه بالكفر والضلال، وهجروه وآذوه وضيقوا عليه عيشته»[3] ولا يخفىٰ خطأ هذا المسلك وانحرافه، وليس تفقه المرء وتأدبه بطريقة قوم من المؤمنين مثل: اتباع: الأئمة والمشايخ؛ مسوغا له «أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم[4]

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٧/ ٤٦٣.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧١، ٢٧٢.
(٣) المعلمي: التنكيل ٢/ ١٨٩
(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٨، ٩.

ويظهر أثر التعصب جليا في باب التقديم والمفاضلة بين العلماء والأشخاص عموما، حتىٰ إن كثيرا ممن يخوض في مسائل التفضيل «يستشعر نسبته وتعلقه بمن يفضله ولو علىٰ بعد، ثم يأخذ في تقريظه وتفضيله، وتكون تلك النسبة والتعلق مهيجة له علىٰ التفضيل والمبالغة فيه، واستقصاء محاسن المفضل والإغضاء عما سواها، ويكون نظره في المفضل عليه بالعكس.

ومن تأمل كلام أكثر الناس في هذا الباب رأىٰ غالبه غير سالم من هذا. وهذا مناف لطريقة العلم والعدل التي لا يقبل الله سواها ولا يرضي غيرها، ومن هذا تفضيل كثير من أصحاب المذاهب والطرائق واتباع الشيوخ كل منهم لمذهبه وطريقته أو شيخه، وكذلك الأنساب والقبائل والمدائن والحرف والصناعات، فإن كان الرجل ممن لا يشك في علمه وورعه، خيف عليه من جهة أخرىٰ، وهو أنه يشهد حظه ونفعه المتعلق بتلك الجهة، ويغيب عن نفع غيره بسواها، لأن نفعه مشاهد له، أقرب إليه من علمه بنفع غيره، فيفضل ما كان نفعه وحظه من جهته باعتبار شهوده ذلك وغيبته عن سواه»[(١)]

وقد يبلغ التعصب في الحب والكره بصاحبه إلىٰ دركات سحيقة من الضلال والانحراف، والغلو المقيت، وأمثلة ذلك كثيرة فيما يفعله الشيعة والباطنية والصوفية بالأئمة والأولياء، كما أن للشيعة في جانب التعصب ضد من يبغضونه حماقات لا يكاد يتصورها عقل، بما يجزم مع الناظر أنه لا توجد فرقة من الفرق «أعظم تعصبا في الباطل من الرافضة، حتىٰ أنهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور لموافقهم علىٰ مخالفهم، وليس في التعصب أعظم من الكذب»[(٢)]

ومن تلك الحماقات: تحريم بعضهم لحم الجمل، لأن عائشة رضي الله عنها قاتلت عليه، وتحريم ذكر العشرة كرها في العشرة المبشرين بالجنة خلاف علي رضي الله عنه، والنفور عن التكلم بأسماء قوم يبغضونهم، كما ينفرون عمن اسمه: أبو بكر وعمر وعثمان، وغير ذلك الكثير[(٣)].

---

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ٣/١٦٣، ١٦٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٤/١٣٨.

(٣) انظر ابن تيمية: منهاج السنة ٤/١٣٨.

ومن آفات التعصب: أنه يصرف صاحبه عن الحق والرجوع إليه، وللغزالي تحليل دقيق نبه فيه إلىٰ أن «العامي إذا صرف عن الحق بنوع جدل يمكن أن يرد إليه بمثله قبل أن يشتد التعصب للأهواء، فإذا اشتد تعصبهم وقع اليأس منهم، إذ التعصب سبب يرسخ العقائد في النفوس، وهو من آفات علماء السوء، فإنهم يبالغون في التعصب للحق، وينظرون إلىٰ المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوىٰ بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم علىٰ طلب نصرة الباطل، ويقوىٰ غرضهم في التمسك بما نسبوا إليه، ولو جاءوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة لا في معرض التعصب والتحقير لأنجحوا فيه. ولكن لما كان الجاه لا يقوم إلا بالاستتباع، ولا يستميل الأتباع مثل التعصب واللعن والشتم للخصوم، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم، وسموه ذبًا عن الدين، ونضالًا عن المسلمين، وفيه علىٰ التحقيق هلاك الخلق، ورسوخ البدعة»(١)

وقد أحدث التعصب في الأمة من الآثار السيئة والعواقب الوخيمة ما الله به عليم، حيث تفرقت الأمة إلىٰ شيع وأحزاب، وطوائف وفرق، كل حزب بما لديهم فرحون، ولمخالفيهم مضللون ومبدعون.

ولم يقتصر الأمر علىٰ التعصب النظري الفكري، المحصور في الكتب والمناظرات والردود الشفوية أو المكتوبة، بل امتدت آثاره إلىٰ الواقع العملي، فكانت الفرقة إذا تمكنت من سلطة ما بفعل أمير أو حاكم اعتنق مذهبهم، عاملوا مخالفيهم أسوا معاملة، واحتكروا الوظائف الشرعية من قضاء وافتاء وتدريس وأقصوا من سواهم، وربما وصل الأمر في أحيان كثيرة لسجن المخالفين وتعذيبهم وربما قتلهم، والتاريخ حافل بالكثير من الأمثلة في هذا الصدد.

ويبقىٰ أن ننبه في ختام هذه القاعدة: إلىٰ أن هناك فرقا كبيرا بين التعصب وبين التمسك بالحق والثبات عليه والانتصار له، فالتعصب مذموم وهو ناشئ عن

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٤١.

هوىٰ وجهل، أما التمسك بالحق فناشئ عن علم واتباع، ومعرفة بما يعتقده الإنسان ويعض عليه بالنواجذ، وقد أمر الله بالاستمساك بدينه والاستقامة عليه، فقال تعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾

١٥٩- كثيرا ما تكون ظروف النشأة في بلد ما: سببا في التعصب لمذهب بعينه، والبعد عن العدل والإنصاف مع مخالفيه

ومن المعروف أن كل إنسان يتأثر ببيئته -سلبا أو إيجابا- ولا يكاد يسلم من هذا التأثير إلا الأقلون، ومن الطبيعي أن يحدث نوع من الإلف والعادة -وربما التعصب- للمذهب الذي ينشأ عليه الإنسان، ويرىٰ أهل بلده، والعلماء الذين يتربىٰ علىٰ أيديهم في مراحل التكوين الأولىٰ متبنين لهذا المذهب، ومعادين لمن يخالفه، ومفارقة هذا كله من أصعب الأمور وأشقها علىٰ الإنسان.

وهذه ملكة سبأ كانت تعبد الشمس -رغم ما كان عندها من عقل ورأي- وكان لنشأتها وعقيدة قومها أثر بين في ذلك، وفي صرفها عن الحق[١] كما قال تعالىٰ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾

ومن الملاحظ أن «أكثر الناس إنما التزموا المذاهب -بل الأديان- بحكم ما تبين لهم، فإن الإنسان ينشأ علىٰ دين أبيه أو سيده أو أهل بلده، كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسادته وأهل بلده، ثم إذا بلغ الرجل فعليه أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كانت، ولا يكون ممن إذا قيل لهم: اتبعوا ما أنزل الله،

(١) انظر د. حمد العثمان: الصوارف عن الحق ص٦٦.

قالوا: بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا، فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة، وطاعة الله ورسوله إلىٰ عادته وعادة أبيه وقومه، فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد، وكذلك من تبين له في مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله به رسوله، ثم عدل عنه إلىٰ عادته فهو من أهل الذم والعقاب»[1]

ولا شك أن مانع الإلف والعادة والمنشأ من أشد الصوارف عن الحق[2] «فإن العادة قد تقوىٰ حتىٰ تغلب حكم الطبيعة، ولهذا قيل هي طبيعة ثانية، فيربىٰ الرجل علىٰ المقالة وينشأ عليها صغيرا، فيتربىٰ قلبه ونفسه عليها، كما يتربىٰ لحمه وعظمه علىٰ الغذاء المعتاد، ولا يعقل نفسه الا عليها ثم يأتيه العلم وهلة واحدة يريد إزالتها وإخراجها من قلبه، وأن يسكن موضعها فيعسر عليه الانتقال، ويصعب عليه الزوال»[3]

ومن تأمل حال أرباب المقالات والنحل المختلفة، فسوف يجد أثر النشأة والعادة والتربية ظاهرا عليهم، وهكذا حال أكثر الناس، حتىٰ صار الانتقال عن ذلك «كالانتقال عن الطبيعة الىٰ طبيعة ثانية. فصلوات الله وسلامه علىٰ أنبيائه ورسله خصوصا علىٰ خاتمهم وأفضلهم محمد، كيف غيروا عوائد الأمم الباطلة، ونقلوهم الىٰ الإيمان، حتىٰ استحدثوا به طبيعة ثانية، خرجوا بها عن عادتهم وطبيعتهم الفاسدة، ولا يعلم مشقة هذا علىٰ النفوس إلا من زاول نقل رجل واحد عن دينه ومقالته الىٰ الحق، فجزىٰ الله المرسلين أفضل ما جزىٰ به أحدا من العالمين»[4]

وقد حدث -في مراحل عدة من التاريخ الإسلامي- نوع من الارتباط الواضح بين مذهب عقدي ما وبين بلد بعينه، بحيث شاع المذهب في هذا البلد وترسخت جذوره، واعتنقه جل أهله، ثم صار مقترنا بهذا المصر أكثر من غيره،

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٢) انظر د. حمد العثمان: الصوارف عن الحق ص٦٧.

(٣) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٩٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٩٨.

عبر القرون المتتابعة، وصار الخروج عنه نوعا من التفرد الذي لا تحمد عواقبه[1].

وثمة أمثلة عديدة علىٰ الارتباط بين بلد ما وتبني معتقد بعينه، ومن ذلك[2] ما ذكره الجاحظ أن الكوفة كانت علوية، والبصرة عثمانية، وإن كان التشيع قد انتشر بعد زمن الجاحظ في البصرة حتىٰ صار فيها في القرن الخامس الهجري ما لا يقل عن ثلاثة عشر مشهدا[3] كذلك كان الغالب علىٰ أهل دمشق النصب ومعاداة علي رضي الله عنه، وقد حكىٰ الإمام النسائي أنه دخل دمشق، والمنحرف علىٰ علي رضي الله عنه كثير، فأراد أن يهديهم الله بكتاب ألفه في فضائل علي رضي الله عنه وهو كتاب الخصائص[4].

كذلك فإن الكوفة قد «خرج منها التشيع والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والشام كان بها النصب والقدر، وأما التجهم فإنما ظهر من ناحية خراسان وهو شر البدع، وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية»[5]

وللذهبي إشارة مهمة إلىٰ هذه الظاهرة، في سياق كلامه عن انقسام الناس في المواقف من علي ومعاوية رضوان الله عليهما، وأن ثمة خلقا كثيرا من أهل الشام كانوا يحبون معاوية «ويتغالون فيه، ويفضلونه، إما قد ملكهم بالكرم والحلم والعطاء، وإما قد ولدوا في الشام علىٰ حبه، وتربىٰ أولادهم علىٰ ذلك. وفيهم جماعة يسيرة من الصحابة، وعدد كثير من التابعين والفضلاء، وحاربوا معه أهل العراق، ونشأوا علىٰ النصب -نعوذ بالله من الهوىٰ- كما قد نشأ جيش علي رضي الله عنه ورعيته -إلا الخوارج منهم- علىٰ حبه، والقيام معه، وبغض من بغىٰ عليه، والتبري منهم، وغلا خلق منهم في التشيع»

---

(١) انظر الشوكاني: أدب الطلب ص٦٢.

(٢) انظر أثر الخصائص الشخصية علىٰ ظهور الاتجاهات الفكرية ص٨.

(٣) انظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ١/ ٧٧.

(٤) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٩، وابن كثير: البداية والنهاية ١١/ ١٢٤.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٣٠١، وانظر أيضا ١٠/ ٣٥٧-٣٦٠.

ثم عقب الذهبي بتعقيب مهم جدا، حيث قال «فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم، لا يكاد يشاهد فيه إلا غاليا في الحب، مفرطا في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟ فنحمد الله علىٰ العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق، واتضح من الطرفين، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين، وتبصرنا، فعذرنا، واستغفرنا، وأحببنا باقتصاد، وترحمنا علىٰ البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ -إن شاء الله- مغفور، وقلنا كما علمنا الله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾. وترضينا أيضا عمن اعتزل الفريقين، كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وسعيد بن زيد، وخلق. وتبرأنا من الخوارج المارقين الذين حاربوا عليا، وكفروا الفريقين»[(١)]

وقد استحضر الأئمة هذا الأمر في كلامهم عن حكم هجر أهل البدع، وراعوا حال البلاد التي تكثر فيها بدعة ما، والبلاد التي ليست كذلك، لأن «الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم، وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله. فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلىٰ ضعف الشر وخفيته كان مشروعا. وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة علىٰ مصلحته لم يشرع الهجر؛ بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر. والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف»[(٢)] ومن ثم فقد كان جواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبنيا علىٰ هذا الأصل، ولهذا كان «يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع، كما كثر القدر في البصرة، والتنجيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم»[(٣)]

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٣/ ١٢٨.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ: ٢٨/ ٢٠٦.

(٣) المصدر السابق ٢٨/ ٢٠٦، ٢٠٧.

ومن الأمور الأخرىٰ التي يراعىٰ فيها هذا الأمر أيضا: إنكار السلطان وعقوبته لأصحاب البدع الظاهرة، التي تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة، كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، فهذه كلها يتعين علىٰ «السلطان إنكارها؛ لأن علمها عام، كما عليه الإنكار علىٰ من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك. ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة، حتىٰ يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئا -عند الجهال- لكلام أهل العلم والسنة، حتىٰ يشتبه الأمر علىٰ من يتولىٰ أمر هؤلاء، فيحتاج حينئذ إلىٰ من يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها، حتىٰ تكون العقوبة بعد الحجة. وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾»[1]

(١) المصدر السابق ٣/ ٢٣٩.

١٦٠- لا يجوز التعميم في الأحكام دون دليل

ولا شك أن تعميم الحكم علىٰ أمة أو طائفة أو فرقة بأكملها -دون وجود دليل يشهد لهذا التعميم- هو نوع من الظلم والتجني والبهتان، ووصف لمعين بما لا يستحقه، سواء أكان الحكم الذي عمم تكفيرا أو تفسيقا أو تبديعا، أو كان من قبيل النسبة إلىٰ قول من الأقوال المنحرفة، وجل الأحكام الصحيحة المنضبطة في هذا الباب هي الأحكام الأغلبية الجملية، وليس الأحكام الكلية العامة.

ويدل علىٰ عدم جواز التعميم في الحكم دون دليل: سائر النصوص الشرعية التي نهت عن الظلم والبهتان، ورمي الناس بالباطل، وهي كثيرة ومتنوعة، ويضاف لذلك ما أرشدنا الله إليه في كتابه من التفرقة بين أصناف جمعهم وصف وفرقهم آخر، وقد يظن بعض الناس أنهم علىٰ شاكلة واحدة، فجاء التنصيص علىٰ تلك التفرقة منعا للتعميم الظالم.

وقد تكرر في القرآن كثيرا استخدام صيغ مثل «ومنهم - منهم - من - كثير منهم - أكثر - أكثرهم - طائفة - بعضهم» في الحكم علىٰ أصناف المخالفين، ونسبة الأقوال والصفات والمواقف إليهم، حتىٰ لو كانوا من غير المسلمين[1].

ومن هذا القبيل قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ

(١) انظر د. بشير المساري: لغة الخطاب الدعوي ص٨٠.

بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةٗ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانٗا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾

كذلك عدد الله لنا أصناف الأعراب ولم يعمهم بحكم واحد فقال سبحانه: ﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا﴾ ثم ذكر سبحانه بعدها أصنافا أخرىٰ فقال: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغۡرَمٗا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَۚ﴾ وأما الصنف المؤمن الصالح منهم فقال تعالىٰ في وصفه: ﴿وَمِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ مَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرۡبَةٞ لَّهُمۡۚ سَيُدۡخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾

وفي وصف الله سبحانه للشعراء والحكم عليهم، قال سبحانه: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمۡ تَرَ أَنَّهُمۡ فِي كُلِّ وَادٖ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمۡ يَقُولُونَ مَا لَا يَفۡعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْۗ﴾ وفي الحكم علىٰ الخلطاء قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡۗ﴾

ومن أحاديث السنة في هذا المعنىٰ: قول النبي ﷺ: «**إن أعظم الناس فرية، لرجل هاجىٰ رجلا فهجا القبيلة بأسرها**»(١) ويضاف لذلك أن التعميم في الحكم يلزم منه غيبة المؤمن، ورميه بما ليس فيه، وقد قال النبي ﷺ: «**من قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال، حتىٰ يأتي بالمخرج مما قال**»(٢) وقال النبي ﷺ: «**أتدرون ما الغيبة؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**ذكرك**

(١) رواه ابن ماجة (٣٧٦١) والبخاري في الأدب المفرد (١٢٦) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٤٨٧)

(٢) رواه أبو داود (٣٥٩٧) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٣٧)

أخاك بما يكره» قيل أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «**إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته**»(١)

وحينما حكم النبي ﷺ علىٰ التجار بأنهم هم الفجار، فقد استثنىٰ من بر وصدق من هذا الحكم الشديد، وقد ورد التعميم في قوله ﷺ: «**إن التجار هم الفجار. قيل يا رسول الله: أو ليس قد أحل الله البيع؟ قال: بلىٰ، ولكنهم يحدثون فيكذبون، ويحلفون فيأثمون**»(٢) وأما التقييد فقد ورد في أحاديث أخرىٰ، منها أن رسول الله ﷺ خرج إلىٰ المصلىٰ، فرأىٰ الناس يتبايعون، فقال: «**يا معشر التجار!**» فاستجابوا لرسول الله ﷺ، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: «**إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا؛ إلا من اتقىٰ الله، وبر وصدق**»(٣) وقال ﷺ: «**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدق البيعان وبينا؛ بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا؛ فعسىٰ أن يربحا ربحا، ويمحقا بركة بيعهما**»(٤)

ويعتبر التعميم أحد المغالطات المشهورة في الاستدلال والحكم، حيث يرىٰ الإنسان حكما أو وصفا لشيء أو شخص ما، فيعمم هذا الحكم علىٰ آخرين، دون التأكد من انطباق الحكم عليهم، مكتفيا بمجرد اشتراكهم في وصف آخر لا علاقة له بالحكم الذي تم تعميمه، مثل أن يكونوا من نفس البلد، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الجماعة، وللوقوع في هذا التعميم الخاطئ أسباب عدة، منها العجز والتكاسل عن التحقق من الحكم في سائر الأفراد، أو خدمة لأحكام مسبقة، أو لتشويه الخصم والحط من قدره(٥).

وحتىٰ في ميدان العلوم التجريبية قد يحدث من البعض نوع من التحيز في أخذ العينات يؤدي إلىٰ تعميمات خاطئة «إما بسبب ميلهم -عمدا أو غير عمد-

(١) رواه مسلم (٢٥٨٩)

(٢) رواه أحمد (١٥٦٦٩) وصححه الألباني وشعيب الأرنؤوط.

(٣) رواه الترمذي (١٢١٠) وابن ماجة (٢١٤٦)

(٤) رواه البخاري (٢٠٧٩) ومسلم (١٥٣٢)

(٥) انظر يوسف صامت: رجل القش ص٢٧.

إلىٰ التماس العينات التي توافق نظريتهم وإما بسبب الرعونة والكسل والاستسهال الذي يدفعهم إلىٰ انتقاء ما هو موات قريب المأخذ، ويصرفهم عن بذل العناء والوقت من أجل استخلاص عينة صحيحة»[1] ويضاف لذلك أن الناس في الغالب تميل إلىٰ تعميم الأحكام، وصياغة القوانين العامة التي تعفيهم من عناء التأكد من كل الحالات الفردية[2]

ومن إنصاف علماء أهل السنة أن عداوتهم وبغضهم للفرق المبتدعة لم تخرجهم عن حد الإنصاف، ولم توقعهم في التعميم الظالم، وثمة أمثلة علىٰ ذلك[3]، ومنها هذا النص المهم لابن تيمية في سياق رده علىٰ الشيعة حيث نبه علىٰ أن «قول القائل: إن الرافضة تفعل كذا، وكذا المراد به بعض الرافضة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ لم يقل ذلك كل يهودي، بل قاله بعضهم، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ المراد به جنس الناس، وإلا فمعلوم أن القائل لهم غير الجامع، وغير المخاطبين المجموع لهم»[4]

وهو ينبه أيضا إلىٰ أن ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال، والأفعال المذمومة، وإن كان كثيرا جدا «لكن قد لا يكون هذا كله في الإمامية الاثني عشرية، ولا في الزيدية، ولكن يكون كثير منه في الغالية، وفي كثير من عوامهم، مثل ما يذكر عنهم من تحريم لحم الجمل، وأن الطلاق يشترط فيه رضا المرأة، ونحو ذلك مما يقوله بعض عوامهم، وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك، لكن لما كان أصل مذهبهم مستندا إلىٰ جهل، كانوا أكثر الطوائف كذبا وجهلا»[5]

---

(١) د. عادل مصطفىٰ: المغالطات المنطقية ص٥٣.

(٢) انظر يوسف صامت: رجل القش ص٢٧، ٢٨.

(٣) انظر د. أحمد الصويان: أصول وقواعد منهجية، قراءات في منهاج السنة ص٢٠٣.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/٣٦، ٣٧.

(٥) المصدر السابق ١/٥٧.

والفلاسفة أيضا لا يوجد لديهم «مذهب معين ينصرونه، ولا قول يتفقون عليه في الإلهيات والمعاد والنبوات والشرائع، بل وفي الطبيعيات والرياضيات، بل ولا في كثير من المنطق، ولا يتفقون إلا علىٰ ما يتفق عليه جميع بني آدم من الحسيات المشاهدة، والعقليات التي لا ينازع فيها أحد. ومن حكىٰ عن جميع الفلاسفة قولا واحدا في هذه الأجناس، فإنه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم، بل حسبه النظر في طريقة المشائين أصحاب أرسطو كثامسطيوس والإسكندر الأفروديسي وبرقلس من القدماء، وكالفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأبي البركات ونحوهم من المتأخرين. وإن كان لكل من هؤلاء في الإلهيات والنبوات والمعاد قول لا ينقل عن سلفه المتقدمين»[(١)].

ويبقىٰ في نهاية كلامنا عن هذه القاعدة، أن ننبه علىٰ عدة أمور وهي:-

الأمر الأول: أن التعميم الذي نعنيه بالنقد: هو الذي يفهم منه المخاطب دخول طائفة أو جماعة بأسرهم تحت حكم معين، وليس في الكلام قرينة علىٰ إرادة التخصيص، أما إن وجدت تلك القرينة فلا إشكال حينئذ، ومن فصيح «الكلام وجيده: الإطلاق والتعميم عند ظهور قصد التخصيص والتقييد، وعلىٰ هذه الطريقة الخطاب الوارد في الكتاب والسنة وكلام العلماء، بل وكل كلام فصيح، بل وجميع كلام الأمم، فإن التعرض عند كل مسألة لقيودها وشروطها تعجرف وتكلف، وخروج عن سنن البيان، وإضاعة للمقصود، وهو يعكر علىٰ مقصود البيان بالعكس»[(٢)]

وقد أشار بعض أهل العلم إلىٰ أن «عموم كل في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير. وكذا قوله تعالىٰ حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ المراد من كل شيء

---

(١) المصدر السابق ١/٣٥٨.

(٢) ابن تيمية: تنبيه الرجل العاقل ص٣٤٩.

يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام. إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلىٰ ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة»[1]

وثمة مواضع أخرىٰ في القرآن تذكر فيها بعض القيود دفعا لتوهم ما، ومن أمثلتها: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ففي الآية «دفع لوهم من توهم وتحرج من المسلمين عن الطواف بينهما، لكونهما في الجاهلية تعبد عندهما الأصنام، فنفىٰ تعالىٰ الجناح لدفع هذا الوهم، لا لأنه غير لازم»[2]

ومن أمثلة التخصيص: قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ حيث أخبرنا الله سبحانه أنه جعل من قوم موسىٰ هداة يهدون بأمره «وكأن الإتيان بهذه الآية الكريمة فيه نوع احتراز مما تقدم، فإنه تعالىٰ ذكر فيما تقدم جملة من معايب بني إسرائيل، المنافية للكمال، المناقضة للهداية، فربما توهم متوهم أن هذا يعم جميعهم، فذكر تعالىٰ أن منهم طائفة مستقيمة هادية مهدية»[3]

الأمر الثاني: أنه ليس كل تعميم مذموما، بل الذم متوجه للتعميم العاري عن الدليل، أما إن وجد الدليل فلا إشكال حينئذ، ويندرج في عداد ذلك كل تعميم قام علىٰ استقراء، أو إحصاء وتتبع، أو ظن غالب، كوصف أهل ديانة أو فرقة ما بأوصاف ثبت تحققهم بها.

ومن التعميم الجائز أيضا: التعميم للتحذير من أمر يخشىٰ ضرره -وإن لم يكن كل من لابسه متضررا لا محالة- وفي هذه الحالة لا مانع من إطلاق الحكم وتعميمه في التحذير منه[4].

---

(١) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٨١.

(٢) تفسير السعدي ص٧٦.

(٣) المصدر السابق ص٣٠٥.

(٤) انظر يوسف صامت: رجل القش ص٢٧.

الأمر الثالث: ومما له صلة بقاعدة التعميم: أنه لا يجوز الحكم بصحة شيء بأكمله لصحة جزء منه دون النظر لعموم فساده، أو الحكم علىٰ فساد شيء بأكمله لفساد جزء منه، دون النظر في عموم صحته وسلامته.

ومن ذلك مثلا: الحكم علىٰ الحضارة الغربية بالصحة والتقدم، أو الحكم علىٰ الحضارة الإسلامية بالتخلف من خلال اقتطاع جزء من كلتا الحضارتين.

وكذلك الحال فيمن يغتر بصحة علم الفيزياء أو الفلك أو الاحياء مثلا في قضايا تخصصية تجريبية، وتعميم ذلك فيما يقوله علماء الفيزياء والفلك مثلا في إنكار وجود الله، أو صحة نظرية مزعومة كنظرية دارون.

١٦١- المعتقد الحق برئ من شناعات بعض المنتسبين إليه زورا، كما لا يحمل أخطاء أتباعه أو زلاتهم، ويجب التفرقة بين أخطاء البشر، وبين الدين أو المذهب الذي ينتسبون إليه، إلا إذا قام دليل على هذا التلازم

وهذه القاعدة مفيدة في الرد علىٰ من يستدل ببعض الشناعات والأخطاء علىٰ تشويه صورة المعتقد الحق، وهذه الشناعات إما أن تكون صادرة من بعض المنتسبين للمعتقد زورا، وإما أن تكون من المنتسبين إليه فعلا، لكن لديهم بعض الانحرافات.

ولا يخفىٰ أن مقتضىٰ العدل والإنصاف يستلزم الفصل بين العقائد وبين معتنقيها، والنظر إلىٰ مبادئ الدين أو المذهب أولا، والحكم عليها بما تقتضيه من الصحة أو البطلان في نفسها، دون أن يؤثر علىٰ ذلك أخطاء الأتباع، والتي يمكن النظر إليها في مرحلة لاحقة، والبحث عن أسبابها وهل ترجع إلىٰ عامل جوهري في طبيعة الدين أو المذهب، أم هي أخطاء بشرية لا علاقة لها بالمعتقدات.

وقد أحدث الخلط بين العقائد وممارسات أصحابها إشكالات كبرىٰ عبر تاريخ الفكر البشري، وكانت ردود الأفعال من التطرف والظلم إلىٰ الدرجة التي صار الدين نفسه يُحّمل كل أخطاء المنتسبين إليه، ولا سيما رجال الدين.

ومن المعروف أن فشو الإلحاد في الغرب، ورفض الدين ونقده بشدة، وتنحيته بالكلية عن الحياة، وظهور المذاهب اللادينية أو الربوبية أو العلمانية والليبرالية وما أشبه ذلك من اتجاهات فكرية = يرجع في جانب كبير منه إلىٰ فساد رجال الدين النصراني، وطغيان الكنيسة الذي شمل شتىٰ جوانب الحياة، وجمع ما بين الطغيان السياسي والعلمي والاقتصادي وقبل ذلك الديني، مما أدىٰ إلىٰ كراهية الناس للكنيسة ولكل ما يمت لها بسبب، ثم سرت تلك الكراهية إلىٰ الدين نفسه، وأدت إلىٰ الانسلاخ منه كليا أو جزئيا، ولعل شعار الثورة الفرنسية «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس» ومقولة ماركس الشهيرة «الدين أفيون الشعوب» تلخص شيئا مما آلت إليه الأحوال في الغرب.

أما فيما يخص العالم الإسلامي، فليست هذه الشبهة بجديدة، وقد وجد قديما من يربط بين الظلم والجهل، وبين التشكيك في صحة دين الإسلام، وقد حكىٰ ابن تيمية عن حال هذا الفريق الذي «جاور بعض جهال المسلمين وفساقهم من المشركين وأهل الكتاب، فصار يورد بعض ما عليه أولئك النفر من الجهل والظلم، ويجعله حجة علىٰ بطلان دين المسلمين، مقدرا أن دين المسلمين هو ما أولئك عليه مع كونه هو أجهل، وأظلم منهم، كما يحتج طائفة من أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ علىٰ القدح في دين المسلمين بما يجدون في بعضهم من الفواحش إما بنكاح التحليل، وإما غيره، وما يجدونه من الظلم، أو الكذب، أو الشرك، فإذا قوبلوا علىٰ وجه الإنصاف وجدوا الفواحش والظلم والكذب والشرك فيهم أضعاف ما يجدونه في المنتسبين إلىٰ دين الإسلام، وإذا بين لهم حقيقة الإسلام تبين أنه ليس فيه شيء من تلك الفواحش، والظلم، والكذب، والشرك، فإنه ما من ملة إلا وقد دخل في بعض أهلها نوع من الشر، لكن الشر الذي دخل في غير المسلمين أكثر مما دخل في المسلمين، والخير الذي يوجد في المسلمين أكثر مما يوجد في غيرهم، وكذلك أهل السنة في الإسلام»[١]

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ١/ ٢١٤.

لكن تلك الظاهرة بقيت محصورة، وعلىٰ نطاق ضيق، حتىٰ إذا جاء العصر الحديث، واصطدم العالم الإسلام بالغرب وحضارته الهائلة، أصابت الصدمة الكثيرين، وصار سؤال النهضة والبحث عن سبب تأخر المسلمين وتقدم غيرهم هو الشغل الشاغل، والهاجس الأهم لدىٰ المشتغلين بالفكر وقضاياه.

وقد تعددت الإجابة عن ذلك السؤال، ووجد أعداء لهذا الدين، ومنسلخون من شريعته، راحوا يربطون بين تأخر المسلمين وبين دينهم، زاعمين أن دين الإسلام هو سبب المشاكل، وأنه لا حل للتقدم سوىٰ تنحية الإسلام -جزئيا أو كليا- عن الحياة، ليتحقق التقدم المادي والحضاري كما حدث في الغرب حين ألقىٰ النصرانية وراء ظهره.

ولا أظننا بحاجة للإطالة في بيان تهافت تلك المزاعم[١]، ويكفي أن هذا الدين نفسه لما تمسك به المسلمون الأوائل سادوا العالم، وحققوا نهضة عظيمة، وبنوا حضارة سامقة، كما أنهم أسسوا منهجا علميا مكتمل الأركان[٢]، توصلوا إليه بجهود فذة مبهرة، بريئة من شبهة الاقتباس والتقليد للحضارات الأخرىٰ، وسبقوا به المنهج الغربي الحديث، واستطاعوا من خلاله أن يشيدوا حضارة زاهرة، سادت العالم لقرون طويلة، وقدمت منجزات عظيمة في شتىٰ المجالات، وتركت آثارا لا تمحوها السنون، لم تقتصر علىٰ من سالمها فحسب، بل شملت أعدائها الشانئين[٣]، وقد شهد بفضل تلك الحضارة وعظمتها الكثير من كتابات الغربيين المنصفين، فضلا عن عدد كبير من دراسات المسلمين[٤].

---

(١) انظر محمد قطب: شبهات حول الإسلام ص١٥٧، وأحمد السيد: كامل الصورة ص١٦٥.

(٢) انظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية ص٥.

(٣) وانظر نموذجا لأثر الحضارة الإسلامية علىٰ الصليبيين الذين عاشوا في بلاد المسلمين فسادا وتدميرا:- عبد الله الربيعي: أثر الشرق الإسلامي في الفكر الأوربي خلال الحروب الصليبية، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(٤) ويمكن مراجعة الكثير من هذه الشهادات الغربية في:- كتاب المستشرقة الألمانية زيغريد هونكه: شمس العرب تسطع علىٰ الغرب، أثر الحضارة العربية في أوروبا، وغوستاف لوبون: حضارة العرب، نقله إلىٰ العربية عادل زعيتر، والعقاد: أثر العرب في الحضارة الأوربية.

وما يجب التأكيد عليه هنا أن أخطاء البشر -أيا كانوا- لا تنسب إلىٰ الإسلام، ولا تحسب عليه، وحقائق الإسلام وأحكامه إنما تتلقىٰ من الكتاب والسنة، لا من عمل الناس وسيرتهم - ما لم يكن إجماعا ممن ينعقد بهم الإجماع،- ولا حجة في عمل أحد ولا قوله إذا كان مخالفًا لنصوص الشرع «وكثير من الناس يخطئ في هذه المسألة، فيظن أن كل ما حدث في التاريخ الإسلامي هو تطبيق لمبادئ الإسلام، أو أن الإسلام أمر بمثل هذه الأفعال التي قام بها المسلمون في ظل الحكم الإسلامي، ويعتبر ذلك الحدوث حجة أو مسوغًا للاقتداء به علىٰ اعتبار أنه سابقة تاريخية حدثت في المجتمع الإسلامي، لكن من المعلوم أن السوابق التاريخية لا يجوز العمل بها إذا خالفت النصوص الشرعية، أو حدثت نتيجة انحراف وخطأ في المفهوم الإسلامي، أو كانت صادرة عمن لا يحتج بعمله»(١)

والمنسوبون إلىٰ الإسلام ليسوا بمعصومين، وقد يصيبون وقد يخطئون، ومن أجرم منهم فجريمته تخصه وخطؤه راجع إليه، ولا يتعدىٰ إلىٰ غيره أبا أو أما، فضلا أن ينسب إلىٰ الدين الذي يدين به، ويعلن الانتساب إليه.

ولا أحد ينكر أن في المسلمين من يقتل أو يسرق أو يزنىٰ، لكن هل يوجد عاقل ينسب ذلك لدين الإسلام الذي جعل القتل والسرقة والزنىٰ من أكبر الكبائر وتوعد أصحابها بالنار؟

ولو صح هذا الربط بين الدين وأخطاء أتباعه، فإن تطبيق هذا القاعدة ينسحب علىٰ كل الأديان والعقائد والأفكار والأوطان، ولا يمكن لأحد أن يحتج بتلك الحجة علىٰ الإسلام، لأنه إن كان يهوديا أو نصرانيا أو حتىٰ ملحدا، فمن السهل أن تقلب الحجة عليه، ويواجه بالشنائع التي ارتكبها أبناء دينه، أو المشاركون له في نفس المعتقد(٢).

---

(١) انظر د. صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) انظر برهان القاضي: براءة الإسلام ص١١٩، ١٢٠.

والإسلام برئ تماما من كل الشناعات التي اقترفها نفر من المنسوبين إليه -بحق أو كذبا وادعاء- وهو لا يتحمل شيئا من تبعتها بحال، ومن ذلك مثلا آراء الشيعة في تحريف القرآن، فمثل تلك الأقوال ليست بحجة علىٰ الإسلام، ولا يصح أن يحتج بها النصارىٰ إذا عيروا بأن كتبهم محرفة، قائلين إن من المسلمين أيضا من ادعىٰ تحريف القرآن، لأن الشيعي أو غيره إذا قال بتحريف القرآن فقد خرج من الملة وليس بمسلم أصلا.

وقد أجاب ابن حزم علىٰ احتجاج النصارىٰ بمذهب الرافضة، فقال «وأما قولهم في دعوىٰ الروافض تبديل القرآن، فإن الروافض ليسوا من المسلمين، إنما هي فرق حدث أولها بعد موت النبي ﷺ بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة ممن خذله الله تعالىٰ لدعوة من كاد الإسلام وهي طائفة تجري مجرىٰ اليهود والنصارىٰ في الكذب والكفر، وهي طوائف: أشدهم غلوا يقولون بإلهية علي بن أبي طالب وإلهية جماعة معه، وأقلهم غلوا يقولون إن الشمس ردت علىٰ علي بن أبي طالب مرتين. فقوم هذا أقل مراتبهم في الكذب أيستشنع منهم كذب يأتون به، وكل من لم يزجره عن الكذب ديانة أو نزاهة نفس أمكنه أن يكذب ما شاء، وكل دعوىٰ بلا برهان فليس يستدل بها عاقل سواء كانت له أو عليه»(١)

كذلك فإن العقيدة الإسلامية بريئة من آراء الباطنية من إسماعيلية ودروز ونصيرية، وبريئة من خرافات الصوفية وخزعبلاتهم، أو أقوال المتفلسفة منهم، ممن تبنوا وحدة الوجود أو الحلول والاتحاد، والإسلام بريء أيضا مما يفعله الصوفية في موالدهم من رقص وطبل وزمر وأكل للثعابين وضرب بالسيوف واختلاط فاحش، وبريء مما يفعله الشيعة يوم عاشوراء من تطبير وإسالة للدماء وما أشبه ذلك من منكرات.

وشيوع الاستبداد السياسي، وظلم الحكام، أو التخلف العلمي والحضاري في فترات تاريخية كثيرة، وشيوع الجهل والتقليد، ليس بحجة علىٰ الإسلام وعقائده وشرائعه التي تدل قطعا علىٰ رفض تلك الأفعال والإنكار علىٰ فاعليها.

---

(١) ابن حزم: الفصل ٢/ ٦٤.

وخلاصة الأمر: أن الإسلام إنما يحاكم لمصدريه الأساسيين وهما القرآن والسنة، أما أفعال أتباعه والمنتسبين إليه -بحق أو باطل- فليست حجة عليه، ولا يتحمل الدين تبعتها، إنما وزرها راجع لمن فعلها، والدين من ذلك كله براء.

١٦٢- الخطأ لا يسلم منه أحد - حاشا الأنبياء عليهم السلام

وهذه الحقيقة رغم وضوحها، والاتفاق عليها -سوىٰ من شذ، فأسبغ العصمة علىٰ غير الأنبياء- إلا أنها كثيرا ما تغيب علىٰ المنهمكين في الرد علىٰ المخالفين والحكم عليهم، مع أن استحضارها له فوائد عدة.

ومن تلك الفوائد: القضاء علىٰ نزعة الغلو في الأشخاص وتعظيمهم، وإسباغ هالة من القداسة عليهم، وتقليدهم تقليدا أعمىٰ، مع أنهم -وإن عظم قدرهم- بشر لا يسلمون من الخطأ والزلل، وإذا استقرت تلك الحقيقة تم إنزالهم المنزلة اللائقة بهم، دون إفراط أو إفراط.

ومن الفوائد أيضا أن معرفة حقيقة البشر وعدم سلامتهم من الخطأ بحال، كفيل بفتح باب الإعذار، والنظر بعين الرحمة والشفقة للمخطئين، دون أن يكون ذلك مانعا من بيان الحق بوضوح، وإنزال الأحكام الشرعية علىٰ كل من يستحقها.

وقد تضافرت النصوص الشرعية في الدلالة علىٰ أن كل بني آدم خطاء، وأنهم لا يسلمون من الذنب، ولا يبرأون من النقص، وأن طبيعة الإنسان فيها من الجهل والظلم ما فيها، لولا فضل الله ورحمته، ومغفرته وستره.

ومن الأدلة علىٰ ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ وقال

النبي ﷺ: «**كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون**»[1] وقال ﷺ: «**والذي نفسي بيده! لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم**»[2]. وقال ﷺ: «**إن تغفر اللهم تغفر جما، وأي عبد لك لا ألما**»[3] وقال ﷺ: «**كتب علىٰ ابن آدم نصيبه من الزنا، مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطا، والقلب يهوىٰ ويتمنىٰ، ويصدق ذلك الفرج يكذبه**»[4]

ولأهل العلم عبر القرون المختلفة نصوص عديدة[5] في تقرير الحقيقة السابقة، وبيان أنه لا يوجد من لم يخطئ من أهل العلم، سواء في باب الحفظ والرواية، أو في باب الاجتهاد في المسائل العلمية، وأن آراءهم غير معصومة، بل تصيب وتخطيء وتقبل وترد، ولا معصوم سوىٰ النبي ﷺ.

ومن ذلك قول الإمام مالك «أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه» وقال أيضا «ومن ذا الذي لا يخطئ؟»[6] وقال سفيان الثوري «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد»[7] وقال وكيع «لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[8] وقال عبد الرحمن بن مهدي: من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون، ومن ذا الذي لا يخطئ؟»[9]

---

(١) رواه الترمذي (٢٤٩٩) وابن ماجه (٤٢٥١)

(٢) رواه مسلم (٢٧٤٩)

(٣) رواه الترمذي (٣٢٨٤)

(٤) رواه البخاري (٦٢٤٣) ومسلم (٢٦٥٧)

(٥) انظر ابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٤٥.، ود. عبد الرحمن علوش: فقه التعامل مع الأخطاء ص١٠، ود. أحمد الصويان: منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ص٥٩، ٧٦.

(٦) ابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٤٥.

(٧) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص١٤٣

(٨) سنن الترمذي ٦/ ٢٤٣.

(٩) ابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٤٥.

وقال الشافعي «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة رسول الله ﷺ وتعزب عنه. فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ، خلاف ما قلت، فالقول قول رسول الله ﷺ وهو قولي. وجعل يردد هذا الكلام»[1] وهو يقول عن مصنفاته «قد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها، ولابد أن يوجد فيها الخطأ إن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاءِ: ٨٢] فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعت عنه»[2] وعلىٰ إثره قال تلميذه المزني «لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبىٰ الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه»[3].

وقال الإمام أحمد «ما رأيت أحدا أقل خطأ من يحيىٰ بن سعيد يعني القطان، ولقد أخطأ في أحاديث قال أبو عبد الله: ومن يعرىٰ من الخطأ والتصحيف؟»[4] وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل «عارضت بكتاب لأبي ثلاث عشرة مرة، فلما كان في الرابعة خرج فيه خطأ، فوضعه من يده ثم قال: قد أنكرت أن يصح غير كتاب الله ﷻ»[5]

ولابن قتيبة كلام مهم في مفتتح كتابه «إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث» حرص من خلاله أن يزيل الأوهام الفاسدة التي قد يظنها بعض الناس، إذا رأوا ردود بعض العلماء علىٰ بعض فيما قد يخطئون فيه، حيث قال «لعل ناظرا كتابي هذا ينفر من عنوانه، ويستوحش من ترجمته، ويربأ بأبي عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الهفوة، ويأبىٰ به الزلة، وينحلها قضب العلماء وهتك أستارهم، ولا يعلم تقلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غريب الحديث، وتشييد ما أسس. وإن

---

(١) ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥١/ ٣٨٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٤٥.

(٣) الخطيب البغدادي: موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ١٤.

(٤) ابن مفلح: الآداب الشرعية ٢/ ١٤٥.

(٥) الخطيب البغدادي: موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ١٤.

ذلك هو الذي ألزمنا إصلاح الفساد وسد الخلل، علىٰ أنا لم نقل في ذلك الغلط إنه اشتمال علىٰ ضلالة وزيغ عن سنة، وإنما هو في رأي مضىٰ به علىٰ معنىٰ مستتر، أو حرف غريب مشكل. وقد يتعثر في الرأي جلة أهل النظر والعلماء المبرزون، والخائفون لله الخاشعون، فهؤلاء صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم، وهم قادة الأنام ومعادن العلم وينابيع الحكمة، وأولىٰ البشر بكل فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعصمة. ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم، وفيه ما يرغب عنه آخرون»[(١)]

ثم نبه ابن قتيبة إلىٰ ملمح مهم وهو أننا «لا نعلم أن الله ﷻ أعطىٰ أحدا من البشر موثقا من الغلط، وأمانا من الخطأ، فيستكف له منها. بل وصل عباده بالعجز، وقرنهم بالحاجة، ووصفهم بالضعف والعجلة، فقال: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ و: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ و: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ولا نعلمه خص بالعلم قوما دون قوم، ولا وقفه علىٰ زمن دون زمن، بل جعله مشتركا مقسوما بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول، وينبه المقل فيه علىٰ ما أغفل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم، وتال يعتبر علىٰ ماض، وأوجب علىٰ كل من علم شيئا من الحق أن يظهره وينشره. وجعل ذلك زكاة العلم، كما جعل الصدقة زكاة المال»[(٢)]

ولابن تيمية وتلميذه ابن القيم إشارات مهمة في هذا الباب، منها بيان أنه ليس «من شرط أولياء الله المتقين ألا يكونوا مخطئين في بعض الأشياء خطأ مغفورا لهم؛ بل ولا من شرطهم ترك الصغائر مطلقا بل، ولا من شرطهم ترك الكبائر أو الكفر الذي تعقبه التوبة»[(٣)] ويضاف لذلك أنه «قد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين»[(٤)] ومن العجيب أن الرجل الفاضل «قد يقول ما

---

(١) ابن قتيبة: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ص٤٢

(٢) المرجع السابق ص٤٥، ٤٦.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦٦/١١، ٦٧.

(٤) المصدر السابق ٤٢/٢٩.

لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس»[1] وأما تصور سلامة الإنسان من الخطأ مطلقا فمحال، إذ «كيف يعصم من الخطأ من خلق ظلومًا جهولًا، ولكن من عدت غلطاته أقرب إلىٰ الصواب ممن عدت إصاباته»[2].

وعلىٰ المنوال السابق نبه ابن الوزير إلىٰ أن الكلام الوحيد «الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمتِهِ القرآن الكريم؛ وكل كلام بعد ذلك، فله خطأ وصواب، وقِشر ولُباب. ولو أن العلماء ﵃ تركوا الذبَّ عن الحق خوفًا من كلام الخلق، لكانوا قد أضاعوا كثيرًا، وخافوا حقيرًا، وأكثر ما يخاف الخائف في ذلك أن يكل حسامه في معترك المناظرة، وينبو ويعثر جواده في مجال المحاجة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب إن أخطأ فمن الذي عصم؟ وإن خطيء فمن الذي ما وصم؟»[3]

(١) المصدر السابق ٢٠/ ٤٨٦.

(٢) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٤٨٢.

(٣) ابن الوزير: العواصم والقواصم ١/ ٢٣، ٢٤.

١٦٣- زلات الأفاضل تطوى، ولا يشنع بها عليهم، ولا يقتدى بهم فيها، والعبرة بكثرة الفضائل لا بالخطأ القليل

ونقصد بزلات العلماء: الأخطاء والهفوات التي يقعون فيها علىٰ المستويين النظري والعملي، بأن يتبني أحدهم آراء خاطئة في العقيدة أو الفقه، اعتمادا علىٰ مستند لا يصح ثبوتا أو فهما، وتكون تلك الآراء واضحة في غلطها، وليست من قبيل المسائل الاجتهادية السائغة، أو تصدر من أحدهم معصية أو مخالفة شرعية لا وجه لتجويزها.

وواضح من تسميتها زلات أنها لا تمثل مسلكا مطردا، ولا سمة عامة، بحيث تكثر وتفحش ويخرج صاحبها عن دائرة العدالة، والعالم المجتهد الحقيق بهذا الوصف لا يقع منه الابتداع إلا فلتة وعرضا «لا بالذات، وإنما تسمىٰ غلطة أو زلة، لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويل الكتاب، أي لم يتبع هواه، ولا جعله عمدة، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له، وأقر به»[١]

والقاعدة التي معنا توضح المنهج السديد في التعامل مع زلات العلماء، وهو منهج يجمع ما بين صيانة الدين، وإظهار الحق، وتخطئة كل من خالفه، إضافة إلىٰ حفظ عرض العالم المسلم المعروف بالصلاح والعدالة من أن يفسق

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٢٥٢.

أو يبدع من أجل زلة عارضة، ولذا تم التنصيص علىٰ أن تلك الزلات تطوىٰ، ولا يشنع بها عليهم، ولا يقتدىٰ بهم فيها.

ومن الأدلة[1] علىٰ أن زلات الأفاضل تغتفر في بحر فضلهم: قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه المعروفة، حيث جبر حضوره بدرا زلته رضي الله عنه بإخبار المشركين عن مسير رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ قريش، ومما يستفاد من تلك الحادثة «العفو عن زلة ذوي الهيئة»[2]

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال «أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق، قال: قلت لمعاذ: ما يدريني -يرحمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلىٰ، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال ما هذه، ولا يثنينك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلق الحق إذا سمعته فإن علىٰ الحق نورا»[3]

ومما يستشهد به في هذا الباب أيضا: أن إنزال الناس منازلهم اللائقة بهم مطلب شرعي دلت عليه النصوص، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم»[4]

وهذه النصوص كلها تدل علىٰ أن من أحكام الشريعة ومقاصدها: إعطاء كل ذي حق حقه، وأن من كان أقرب إلىٰ الحق والسنة عرفت مرتبته، ووجب

---

(١) وثمة أحاديث مرفوعة لا تصح في التحذير من زلة العالم، ومنها حديث: «**أخاف علىٰ أمتي ثلاثا: زلة عالم وجدال منافق بالقرآن والتكذيب بالقدر**» وحديث: «**احذروا زلة العالم فإن زلته تكبكبه في النار**» وقد ضعفهما غير واحد من أهل العلم، وانظر ضعيف الجامع للشيخ الألباني (١٩٤، ٢٢٠)

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١٢/ ٣١٠.

(٣) رواه أبو داود (٤٦١١) وصححه الألباني.

(٤) مقدمة الإمام مسلم لصحيحه ١/ ٥.

تقديمه علىٰ ما كان أبعد منه، وقد أمر الله نبيه ﷺ بالعدل بين سائر الطوائف فقال تعالىٰ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥] وقال في حق أهل الكتاب: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢] وقال: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] وإذا كان هذا الأمر بالعدل والقسط في غير أهل القبلة فكيف الحال بين طوائف أهل القبلة، بل الحكم بين من فيه فجور ومن فيه بدعة بالعدل ووضعهم مراتبهم والترجيح بينهم «أمر واجب، ومن عدل عن ذلك ظانا أنه ينبغي الإعراض عن الجميع بالكلية فهو جاهل ظالم، وقد يكون أعظم بدعة وفجورا من بعضهم»(١).

كذلك كان النبي ﷺ يرتب الناس في استحقاق إمامة الصلاة فقال: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء، فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمهم سلما**»(٢) (٣).

وحتىٰ بعد الموت وحين الدفن أمر النبي ﷺ يوم أحد أن يقدم الأكثر حفظا للقرآن حيث كان يجمع بين الرجلين من قتلىٰ أحد في ثوب واحد، ثم يقول: «**أيهم أكثر أخذا للقرآن؟**»، فإذا أشير له إلىٰ أحدهما قدمه في اللحد قبل صاحبه»(٤)

ويستفاد من الأدلة المتقدمة قاعدة عامة، وهي: وجوب إنزال الناس منازلهم، فلا «يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطىٰ كل ذي حق فيه حقه، وينزل منزلته»(٥)

---

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٤/ ٣١٦.

(٢) أي إسلاما.

(٣) رواه مسلم (٦٧٣)

(٤) رواه البخاري (١٣٤٣)

(٥) انظر مقدمة الإمام مسلم لصحيحه ١/ ٥.

وللأئمة الكبار، وأهل العلم المحققين عبر العصور المختلفة تقرير وتأكيد لهذه المعنىٰ المهم، وبيان الموقف الصحيح في التعامل مع زلات الأفاضل، وأنها تغتفر وتطوىٰ في بحر فضائلهم، ولا يشنع بها عليهم، ولا تسقط عدالتهم، أو تذهب بمكانتهم العالية.

ومن ذلك قول عبد الله بن المبارك «دعوا عند المناظرة تسمية الرجال، فرب رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا، وعسىٰ أن تكون منه زلة، أفيجوز لأحد أن يحتج بها؟»[(١)] وقال أيضا «رب رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة كانت منه الهفوة والزلة، لا يقتدىٰ به في هفوته وزلته»[(٢)] وقال أبو حاتم «حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة، وسميت له عددا منهم، فقال هذه زلات لهم لا نسقط بزلاتهم عدالتهم»[(٣)]

ولابن ابن عبد البر تأصيل مهم في هذا الباب، وخلاصته «أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته، لم يلتفت فيه إلىٰ قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة، يصح بها جرحته علىٰ طريق الشهادات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد، والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر»[(٤)]

أما ابن تيمية فقد فصل منهجية التعامل مع زلات الأفاضل في مواضع كثيرة من كتبه، بحيث يطول المجال إذا رمنا تتبع كلامه تفصيلا. وينطلق موقفه في هذا الباب من حقيقة ثابتة بالاستقراء وهي أنه «قل عظيم في الأمة إلا وله زلة»[(٥)] وليس بمستغرب أن «الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة،

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٣/ ٢٢١.

(٢) ابن تيمية: الاستقامة ١/ ٢١٩.

(٣) المسودة لآل تيمية ص٢٦٥.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٠٩٣.

(٥) ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية ص١٦٢.

وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور، لا يجوز أن يتبع فيها، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين»[1]

أما سبب وقوع أمثال تلك الزلات من أهل العلم والدين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلىٰ يوم القيامة، فمرده إلىٰ وقوع «نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن، ونوع من الهوىٰ الخفي، فيحصل بسبب ذلك مالا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين» ومثل هذا الاجتهاد إذا حصل يصير «فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتىٰ تخرجه عن الإيمان. وكلا هذين الطرفين فاسد»[2]

والموقف الوسط الصحيح في التعامل مع زلات الأفاضل هو أن «من كان له في الأمة لسان صدق -بل ومن هو دونه- إذا صدر منه ما يكون منكرا في الشرع:-

فإما أن يكون مجتهدا فيه، يغفر الله له خطأه، وإما أن يكون مغمورا بحسناته، وإما أن يكون قد تاب منه. بل من هو من دون هؤلاء إذا فعل سيئة عظيمة فالله يغفرها له؛ إما بتوبة، وإما باستغفاره، وإما بحسناته الماحية، وإما بالدعاء له، والشفاعة فيه، والعمل الصالح المهدىٰ إليه، وإما أن يكفر عنه بمصائب الدنيا، أو البرزخ، أو عرصات القيامة، أو برحمة الله تعالىٰ.

فلهذا ينبغي للمؤمن أن يتوقىٰ القول السيئ في أعيان المؤمنين المتقين، ويؤدي الواجب في دين الله، والقول الصدق، واتباع ما أمر الله به، واجتناب ما نهىٰ الله عنه. وكما أن هذا الواجب في المسائل العملية، فكذلك في هذه المسائل الخبرية، لا سيما فيما يغمض معناه، ويشتبه علىٰ عموم الناس الحق فيه بالباطل، فهذا المسلك يجب اتباعه»[3]

---

(١) ابن تيمية: الفتاوىٰ الكبرىٰ ٦/ ٩٣، وانظر ابن القيم: إعلام الموقعين ١/ ٢٠٧.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٤/ ٥٤٣، ٥٤٤.

(٣) ابن تيمية: جواب الاعتراضات المصرية ص١٦٢.

ومن سلك طريق الاعتدال والإنصاف «عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطىٰ الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه. هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، . خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»(١)

وعلىٰ نفس المنوال قرر ابن القيم أن «من له علم بالشرع والواقع؛ يعلم قطعا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين»(٢)

والمنصف في رأي ابن رجب «من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»(٣) وإذا كان «أكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة، مما لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟! فلقد انغمر ذاك في محاسنهم وكثرة صوابهم، وحُسن مقاصدهم ونصرهم للدين. والانتصابُ للتنقيب عن زلأَّتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا، لاسيما في فضول المسائل التي لا يضر فيها الخطأ، ولا ينفع فيها كشفُ خطئهم وبيانُه»(٤)

وأما الذهبي فلعله من أكثر المؤصلين لهذه القاعدة نظريا، والمطبقين لها عمليا في تراجمه لأهل العلم، وحكمه علىٰ ما وقع منهم من زلات أو هنات(٥)، ومن تقريراته في هذا الباب أن «الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زَلَلُه،

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٤/٥٤٣، ٥٤٤.

(٢) ابن القيم: إعلام الموقعين ٥/٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) ابن رجب: القواعد ص٣.

(٤) ابن رجب: الرد علىٰ من اتبع غير المذاهب الأربعة ص٥٦، ٥٧.

(٥) انظر د. هاني فقيه: الإنصاف والاعتدال عند الحافظ الذهبي ص٣٩، ٤٠.

ولا نضلله ونطرحه وننسىٰ محاسنه. نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[١]

والمنصف يعلم أن «الكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ماله من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة»[٢] وما من أحد إلا «يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يوبخ بما فعله باجتهاد -نسأل الله المسامحة-»[٣] وإذ أخطأ إمام في اجتهاده، فلا ينبغي لنا «[٤] أن ننسىٰ محاسنه، ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[٥] ولو أننا «أهدرنا كلَّ عالمٍ زَلَّ لما سلِم معنا إِلَّا القليل، فلا تحطّ يا أخي علىٰ العلماء مطلقًا، ولا تبالغ في تقريظهم مطلقًا وأسأل اللَّه أن يتوفاك علىٰ التّوحيد»[٦]

وحينما عرض لما جرىٰ من تبادل المطاعن بين ابن منده ومحمد بن نصر المروزي، عقب الذهبي بتعقيب مهم، حيث قال «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورا له، قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن مندة، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلىٰ الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوىٰ والفظاظة»[٧].

وإذا كانت زلات العلماء مغتفرة في بحر فضلهم، وسابق إحسانهم، فإن ذلك لا يعني التقليل من خطرها، ولا عدم تحذير الأتباع منها خشية أن يضلوا من جرائها، وقد نقلت أقوال عدة عن الصحابة في التحذير من زلات العلماء وبيان عظيم خطرها[٨] ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « «ثلاث يهدمن الدين: زلة

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١.

(٢) المصدر السابق ١٦/ ٢٨٥.

(٣) المصدر السابق ٩/ ١٤٤.

(٤) المصدر السابق ١٨/ ١٥٧.

(٥) المصدر السابق ١٨/ ١٥٧

(٦) الذهبي: تاريخ الإسلام ٣٠/ ٢٥٦.

(٧) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠.

(٨) انظر الشاطبي: الموافقات ١/ ٢٢٢

العالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون»[1] وقال أبو الدرداء «إن مما أخشىٰ عليكم زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن»[2] وقال معاذ رضي الله عنه «أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة علىٰ لسان الحكيم»[3]

ويتكرر نفس التحذير عند الأئمة في العصور اللاحقة حيث قال ابن قتيبة «وقد قيل لنا: «اتقوا زلة العالم». وزلة العالم لا تعرف حتىٰ تكشف، وإن لم تعرف هلك بها المقلدون، لأنهم يتلقونها من العالم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها، وإقامة الدلائل عليها وإحضار البراهين»[4] وقال ابن حزم «وزلة العالم مؤذية جدا، ولو لم تعده إلىٰ غيره لقل ضررها»[5]

والفائدة العملية من مثل هذا التحذير: أن يدرك أهل العلم أنهم متبوعون ومقتدىٰ بهم، وأن هذه المكانة الكبيرة توجب عليهم الحذر الشديد من الوقوع في الزلات حتىٰ لا يكونوا فتنة لغيرهم، وجدير بالعالم حقا، الخائف من ربه، والمدرك عظم التبعة الملقاة عليه «أن يحذر المعايب، ويجتنب المحذورات، فان زلته وناقصته منظورة يقتدىٰ بها الجاهل ..... ولا ينبغي له أن يستهين بالزلة وإن صغرت، ولا يفعل الرخص التي اختلف فيها العلماء، فان العالم هو عصاة كل أعمىٰ من العوام، بها يصول علىٰ الحق ليدحضه، ويقول: رأيت فلانا العالم، وفلانا وفلانا يفعلون ويفعلون. وليجتنب العوائد النفسية، فإنه قد يفعل أشياء علىٰ حكم العادة فيظنها الجاهل جائزة أو سنة أو واجبة، كما قيل: سل العالم يصدقك ولا تقتد بفعله الغريب، ولكن سله عنه يصدقك إن كان ذا دين، وكم أفسد النظر إلىٰ غالب علماء زمانك هذا من خلق، فما الظن بمخالطتهم ومجالستهم»[6]

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٩٧٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٩٨٠.

(٣) رواه أبو داود (٤٦١١) وصححه الألباني.

(٤) ابن قتيبة: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ص٤٦.

(٥) رسائل ابن حزم ٤/ ٢٨٣.

(٦) ابن كثير: البداية والنهاية ٩/ ٢٩٣.

وهكذا نخلص إلىٰ أن العلماء لا يتبعون في زلاتهم ولا يقتدىٰ بهم فيها، بل تنكر تلك الزلات مع حفظ مكانة من صدرت منه، ويستصحب أصلان مهمان في هذا الباب:-

«**الأول**: النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدىٰ والبينات، التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه من أدخلها بنوع تأويل.

والثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم، وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم، فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما، فلا نؤثم ولا نعصم، ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في علي، ولا مسلكهم في الشيخين»(١)

وفي تعامل نفر من الصحابة مع عائشة رضي الله عنها يوم الجمل: ما يشهد لذلك المنهج، فحينما أرسل علي رضي الله عنه عمار بن ياسر إلىٰ الكوفة هو والحسن؛ ليعينوا علىٰ عائشة، قال عمار بن ياسر «إنا لنعلم أنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة، ولكن الله ابتلاكم بها لينظر: إياه تطيعون أم إياها؟ فقد شهد لها عمار بأنها من أهل الجنة، وزوجة رسول الله ﷺ في الآخرة، ومع هذا دعا الناس إلىٰ دفعها بما يمكن من قتال وغيره»(٢)

وأهم ما يستفاد من هذا الأثر وأمثاله: التفرقة بين حال المتبوعين وحال الأتباع، وأنه إذا كان الرجل العظيم من أئمة الدين ربما يقول قولا مرجوحا، علىٰ سبيل الاجتهاد ويؤجر عليه، فإن المنتصر لمقالته لا يأخذ نفس الحكم، لأنه في حقيقة الأمر لم ينتصر لذلك القول إلا لأن متبوعه قد قاله، ولو «قاله غيره من

---

(١) ابن القيم: إعلام الموقعين ٥/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٢٥٨.

أئمة الدين، لما قبله، ولا انتصر له، ولا والىٰ من وافقه، ولا عادىٰ من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه، وظهور كلمته، وأنه لا ينسب إلىٰ الخطأ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم»(١)

وثمة ملاحظة أخيرة نختم بها الكلام عن هذه القاعدة: وهي أن من رحمة الله بعباده، وحفظه لهذا الدين من التحريف والتبديل والتغيير، أن يقيض من أهل العلم من ينكرون زلات العلماء، ويبينون خطأها، حتىٰ لا يغتر بها الناس، لمكانة قائليها وفضلهم، وقد عصم الله سبحانه «هذه الأمة أن تجتمع علىٰ ضلالة، ولم يعصم آحادها من الخطأ، لا صديقا ولا غير صديق، لكن إذا وقع بعضها في خطأ فلابد أن يقيم الله فيها من يكون علىٰ الصواب في ذلك الخطأ، لأن هذه الأمة شهداء علىٰ الناس، وهم شهداء الله في الارض، وهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فلابد أن تأمر بكل معروف وتنهىٰ عن كل منكر، فإذا كان فيها من يأمر بمنكر متأولا، فلابد أن يكون فيها من يأمر بذلك المعروف»(٢)

---

(١) ابن رجب: جامع العلوم والحكم ٢/ ٢٦٧.

(٢) ابن تيمية: الاستقامة ١/ ٢٩٩، ٣٠٠.

١٦٤- قلما سلمت شخصية كبيرة من اختلاف في الحكم، وتضارب في المدح والقدح، ولا عبرة بأقوال الغلاة، وإنما التعويل على أحكام علماء الأمة، الخالين من الهوى والجهل، والمتصفين بالورع والعلم[(١)]

والنماذج علىٰ هذه الظاهرة كثيرة جدا في القديم والحديث، ولعله يكفي في التدليل عليها أن نسوق ذلك الحكم الذي خلص إليه الذهبي -وهو من العارفين بالرجال، والمعتدلين المنصفين في الحكم عليهم- حيث ذكر أن «أهل القبلة كلهم، مؤمنهم وفاسقهم، وسنيهم ومبتدعهم -سوىٰ الصحابة- لم يجمعوا علىٰ مسلم بأنه سعيد ناج، ولم يجمعوا علىٰ مسلم بأنه شقي هالك.

فهذا الصديق فرد الأمة، قد علمت تفرقهم فيه، وكذلك عمر، وكذلك عثمان، وكذلك علي، وكذلك ابن الزبير، وكذلك الحجاج، وكذلك المأمون، وكذلك بشر المريسي، وكذلك أحمد بن حنبل، والشافعي، والبخاري، والنسائي، وهلم جرا من الأعيان في الخير والشر إلىٰ يومك هذا، فما من إمام كامل في الخير، إلا وثم أناس من جهلة المسلمين ومبتدعيهم يذمونه، ويحطون عليه، وما من رأس في البدعة والتجهم والرفض إلا وله أناس ينتصرون له،

(١) انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٤٥.

ويذبون عنه، ويدينون بقوله بهوىٰ وجهل، وإنما العبرة بقول جمهور الأمة الخالين من الهوىٰ والجهل، المتصفين بالورع والعلم»(١)

والموقف الصحيح تجاه ذلك كله: أنه لا عبرة بشذوذ من ضل وطعن فيمن ثبت فضله وإمامته بالقطع واليقين كالصحابة، فإن فضلهم مقرر بنصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة المعتبر، والطعن فيهم ضلال مبين وبدعة عظيمة.

وكذلك لا عبرة بالطعن فيمن شهد له جماهير الأمة وصالحوها -سلفا وخلفا- بالعلم والإمامة والفضل، كأئمة السلف والحديث، والأئمة الأربعة، وأهل العلم الكبار.

وأما الذم والقدح المبني علىٰ الظلم والعداوة، والمدح المفرط والثناء المبالغ فيه، فلا يلتفت لشيء من ذلك، ولا يبنىٰ عليه حكم، إذ «لا اعتبار بذم أعداء العالم؛ فإِنَّ الهوىٰ والغضب يحملهم علىٰ عدم الإنصاف والقيام عليه. ولا اعتبار بمدح خواصه والغلاة فيه؛ فإِنَّ الحب يحملهم علىٰ تغطية هناته، بل قد يعدوها محاسن. وإنما العبرة بأهل الورع والتقوىٰ من الطرفين، الَّذين يتكلمون بالقسط، ويقومون لله ولو علىٰ أنفسهم وآبائهم»(٢).

---

(١) المصدر السابق ١٤/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) الذهبي: ذيل تاريخ الإسلام، نقلا عن الجامع لسيرة ابن تيمية خلال سبعة قرون ص٢٧١.

١٦٥- لابد في الرد على المخالف المسلم من الجمع بين حق الدين وضرورة الذود عنه، وحق المسلم المخطئ، وصيانه عرضه إلا ما اقتضته ضرورة البيان، وتفنيد الشبهات

والجمع بين هذين الأمرين من لوازم العدل والإنصاف، ونصرة الحق ورحمة الخلق، وهو دأب أهل العلم والديانة، الذين يتكلمون لله لا لحظ أنفسهم، ويبينون خطأ المخطئ ويردون عليه، لكنهم لا يغفلون حقوقه الواجبة بمقتضىٰ إسلامه، وإخوته في الدين.

ومما يستشهد به هنا، صنيع النبي ﷺ مع الصحابي الذي شرب الخمر وأقيم عليه الحد، ففي صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب، أن رجلا علىٰ عهد النبي ﷺ، واسمه عبد الله، وكان يلقب حمارا، وكان يضحك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأتي به يوما فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتىٰ به؟ فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه، فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله**»(١)

فإقامة الحد علىٰ شارب الخمر: أداء لحق الله، وإقامة لدينه وشريعته. والنهي عن لعنه وحفظ عرضه، هذا حق المسلم الذي لم تخرجه المعصية عن

---

(١) رواه البخاري (٦٧٨٠)

دائرة الإسلام، ولم تسلبه حقوق الإخوة، لا سيما أن الحب والبغض، والولاية والمعاداة أمور تتجزأ، فيحب المسلم من وجه، ويبغض من وجه.

وكذلك الحال مع أهل البدع: يرد عليهم، ويكشف عوارهم، ويحذر منهم، ويبغضون لبدعهم وضلالاهم. لكنهم لا يخرجون من الملة، ولا يسلبون حقوق الإخوة، ويحبون بقدر ما فيهم من دين وصلاح.

ومن المعروف أن جرح الرواة، والتحذير من المبتدعة، والرد علىٰ أهل الضلال ليس من الغيبة بحال، وثمة فرق واضح بين الغيبة، وبين نصيحة المسلمين وتحذيرهم من الضلال، فالنصيحة «يكون القصد فيها تحذير المسلم من مبتدع أو فتان أو غاش أو مفسد، فتذكر ما فيه إذا استشارك في صحبته ومعاملته والتعلق به . . .فإذا وقعت الغيبة علىٰ وجه النصيحة لله ورسوله وعباده المسلمين، فهي قربة إلىٰ الله من جملة الحسنات. وإذا وقعت علىٰ وجه ذم أخيك وتمزيق عرضه والتفكه بلحمه والغض منه لتضع منزلته من قلوب الناس، فهي الداء العضال، ونار الحسنات التي تأكلها كما تأكل النار الحطب»[(١)]

وقد نبه كثير من أهل العلم إلىٰ هذا الأمر، ومن ذلك قول ابن أبي زمنين «ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوفون فتنتهم، ويخبرون بخلاقهم، ولا يرون ذلك غيبة لهم، ولا طعنا عليهم»[(٢)]

كذلك بين ابن قتيبة أن بيان خطأ من أخطأ من العلماء ليس بغيبة، ورد علىٰ من توهم ذلك فقال «وقد يظن من لا يعلم من الناس، ولا يضع الأمور مواضعها أن هذا اغتياب للعلماء، وطعن علىٰ السلف، وذكر للموتىٰ . . . وليس ذلك كما ظنوا، لأن الغيبة سب الناس بلئيم الأخلاق، وذكرهم بالفواحش والشائنات. وهذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللحوم الميتة، فأما هفوة في حرف، أو زلة في معنىٰ، أو إغفال أو وهم ونسيان، فمعاذ الله أن يكون هذا من ذلك الباب،

(١) ابن القيم: الروح ص٢٤٠.

(٢) ابن أبي زمنين: أصول السنة ص٢٩٣.

أو أن يكون له مشاكلا أو مقاربا، أو يكون المنبه عليه آثما، بل يكون مأجورا عند الله، مشكورا عند عباده الصالحين الذين لا يميل بهم هوىٰ ولا تدخلهم عصبية. ولا يجمعهم علىٰ الباطل تحزب، ولا يلفتهم عن استبانة الحق حسد»[١]

وقد استدل الخطيب البغدادي بحديث بئس أخو العشيرة[٢] علىٰ أن «إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب علىٰ ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبي ﷺ، وإنما أراد ﵇ بما ذكر فيه، والله أعلم، أن يبين للناس الحالة المذمومة منه وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل، لئلا يتغطىٰ أمره علىٰ من لا يخبره، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان علىٰ الوجه الذي ذكرناه لا يكون غيبة»[٣]

وذكر ابن رجب الحنبلي أن رد «المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويثنون عليه، فلا يكون داخلًا في باب الغيبة بالكلية»[٤]

لكن جواز غيبة الرواة المجروحين، والتحذير من أصحاب البدع ودعاة الضلالة لا يستجيز ظلمهم، أو تجاوز القدر المحقق لمصلحة التحذير منهم، وإذا تحقق المقصد بعبارة معينة فلا يحسن الزيادة عليها، بل «إذا أمكنه الجرح بالإشارة

---

(١) ابن قتيبة: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ص٤٦.

(٢) ونص الحديث وهو في الصحيحين عن عائشة: أن رجلا استأذن علىٰ النبي ﷺ، فلما رآه قال: «**بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة**» فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه؟ فقال رسول الله ﷺ: «**يا عائشة، متىٰ عهدتني فحاشا، إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره**».

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية/ ١٥١.

(٤) ابن رجب: الفرق بين النصيحة والتعيير ص١٠.

المفهمة، أو بأدنىٰ تصريح، لا تجوز له الزيادة علىٰ ذلك، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقي فيها إلىٰ زائد علىٰ ما يحصل الغرض»(١)

وفي كلام الأئمة وتطبيقاتهم العملية نماذج واضحة لهذا الأمر، ومن ذلك ما حكاه المزني، تلميذ الشافعي أنه قال «سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم: أكس ألفاظك أحسنها، ولا تقل كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء»(٢).

ومن جوانب العظمة والإبهار في سيرة الإمام البخاري رحمه الله: عفة لسانه، وورعه الشديد في الكلام علىٰ الناس، وبعده التام عن الغيبة، ومما أثر عنه قوله «أرجو أن ألقىٰ الله، ولا يحاسبني أني اغتبت أحدا»(٣)وقال أيضا «لا يكون لي خصم في الآخرة»(٤) وقال أيضا «ما اغتبت أحدا قط منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها»(٥).

وإضافة لهذه الأقوال النظرية فإن من تأمل كلام البخاري في الجرح والتعديل، وأحكامه علىٰ الرواة «علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر ونحو هذا، وقل أن يقول: فلان كذاب أو كان يضع الحديث، حتىٰ إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معنىٰ قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا، وهذا هو والله غاية الورع»(٦)

ومن العجيب أن البخاري نفسه قد نقل عن شيخه الإمام المحدث الكبير، أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني أنه قال «منذ عقلت أن الغيبة حرام، ما

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص١١٦، ١١٧.
(٢) المصدر السابق ص١١٦، ١١٧.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٩.
(٤) المصدر السابق ١٢/ ٤٤١.
(٥) المصدر السابق ١٢/ ٤٤١.
(٦) المصدر السابق ١٢/ ٤٣٩- ٤٤١.

اغتبت أحدا قط»[1]. وهكذا يورث الشيخ تلميذه الورع، وعفة اللسان!!

وفي كلام ابن تيمية عن الغزالي نجد نموذجا واضحا للإنصاف والجمع بين بيان الحق وحفظ حق العالم، حيث نقل حكم ابن الصلاح عليه، وأنه كثر القول فيه، ومن ثم فإن كتبه المخالفة للحق لا يلتفت إليها «وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوض أمره إلي الله» ثم عقب ابن تيمية بأن مقصود ابن الصلاح ألا يذكر الغزالي بسوء «لأن عفو الله عن الناسي والمخطئ، وتوبة المذنب تأتي علي كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلي هذا وأمثاله، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي علي محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان علي انتفاء ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لا سيما مع كثرة الإحسان، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، والقصد الحسن»[2]

---

(١) المصدر السابق ٩/ ٤٨٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٤/ ٦٦.

١٦٦- مطاعن المختلفين عقديا يحتاط معها، ولا تقبل إلا إذا ثبت خلوها من أثر الخصومة المذهبية

ونعني بذلك أن كتب الفرق والعقيدة مكتظة بمطاعن متبادلة بين شخصيات بينها خصومة، تتضمن الاتهام بالابتداع والضلال، وربما وصل الأمر للتكفير.

ومثل هذه المطاعن يجب الاحتياط في التعامل معها، إذا صدرت من المختلفين عقديا في حق بعضهم البعض، لا سيما إن غلب علىٰ الظن أن مبعثها التعصب والخصومة المذهبية، أما إذا خلت من ذلك، وصدرت من عالم ثقة متثبت، معروف بالورع والعدل والإنصاف، فلا ضير في قبولها.

وقد نبه الحافظ ابن حجر علىٰ هذا الأمر وأنه «قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق»[1]

كذلك أطال الشوكاني في بيان هذه الظاهرة المؤسفة، وأن الموافقة في المذهب كثيرا ما تحمل أصحابها علىٰ ترك التعرض لموجبات الجرح، وكتم الأسباب المقتضية لذلك، وحتىٰ في حال التعرض النادر لها، فإن ذلك يقترن بكثير من التأويلات، والمراوغات، والتعسفات الموجبة للجرح.

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ١/ ٣٨٥.

وهكذا يختلف تقويم الأشخاص بحسب الموافقة أو المخالفة في المذهب، فالموافق تذكر في حقه المناقب دون المثالب، وأما المخالف فعلىٰ العكس من ذلك، وليس هذا الصنيع في كل الأحوال من قبيل تعمد الكذب وكتمان الحق، فكثير ممن يفعلون ذلك أعلىٰ قدرا، وأشد تورعا من الوقوع في هذه الشناعة «ولكن رسخ في قلوبهم حب مذاهبهم، فأحسنوا الظن بأهلها، فتسبب عن ذلك ما ذكرنا، ولم يشعروا بأن هذا الصنيع من أشد التعصب وأقبح الظلم، بل ظنوا أن ذلك من نصرة الدين، ورفع منار المحققين، ووضع أمر المبطلين، غفلة منهم وتقليدا»(١)

ومن الآثار السيئة لهذا المسلك: أن أصحابه إذا تصدىٰ الواحد منهم «لتراجم أهل مذهبه أطال ذيل الكلام عند ذكر شيوخه وتلامذته بكل ما يقدر عليه، وكذلك يوسع نطاق المقام عند ترجمته لمن عليه أي يد كانت، فإذا ترجم غير شيوخه وتلامذته وأهل مودته طفف لهم تطفيفا، وأوسعهم ظلما وحيفا، وإذا كان هذا مع الاتفاق في المذهب والمعتقد، فما ظنك بما يكون مع الاختلاف في المذهب . . . . فإن دائرة الأهوية حينئذ تتسع، ومحبة العصبية تكثر، كما تراه كثيرا في تراجم بعضهم لبعض . . ومن نظر في ذلك بعين الإنصاف علم بالصواب، دع عنك ما يقع مع الاختلاف في المذاهب والمعتقدات، فإنه يبلغ الأمر إلىٰ عداوة فوق عداوة أهل الملل المختلفة»(٢)

ومع وجود هذا المسلك في كتب التراجم، فإن علىٰ الناظر فيها ألا يلتفت إلىٰ شيء مما يقع من الجرح والتعديل وسببه العداوة المذهبية، إلا إن كان «المتكلم في ذلك بريئا عن التمذهب والتعصب، كما يروىٰ عن السلف قبل انتشار المذاهب، فاحرص عليه واعمل به. علىٰ اعتبار صحة الرواية وصدوره في الواقع، وأما باعتبار كونه جارحا أو غير جارح، فذلك مفوض إلىٰ نظر المجتهد»(٣)

---

(١) الشوكاني: أدب الطلب ص١١٦.

(٢) المصدر السابق ص١١٥، ١١٦.

(٣) المصدر السابق ص١١٦، ١١٧.

وثمة أمثلة عدة للاتهامات المبنية علىٰ اختلاف المذهب، ومنها ما حدث من طعون شديدة بين كل من أبي نعيم الأصفهاني، وابن منده حيث «كان أبو عبد الله بن منده يقذع في المقال في أبي نعيم، لمكان الاعتقاد المتنازع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم أيضا من أبي عبد الله في» تاريخه «وقد عرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السماح»[1].

ومن النماذج الأخرىٰ تلك الاتهامات التي قيلت في حق الأشعري من قبل مخالفيه، وقد ابتلي الأشعري «بطائفتين: طائفة تبغضه، وطائفة تحبه، كل منهما يكذب عليه»[2]، وكلتا الطائفتين قد أسرفت في القدح أو المدح.

ومن المصنفات المسرفة في القدح رسالة أبي علي الأهوازي: مثالب ابن أبي بشر الأشعري[3] وقد رد عليها ابن عساكر في تبيين كذب المفتري، وللذهبي تقويم لتلك الرسالة ولكتاب ابن عساكر حيث قال «وقد ألف الأهوازي جزءا في مثالب ابن أبي بشر، فيه أكاذيب، وجمع أبو القاسم في مناقبه فوائد بعضها أيضا غير صحيح»[4]

والأهوازي هذا كان من السالمية، وكان يردد طرفا من أكاذيب المعتزلة علىٰ الأشعري «لأن الأشعري بين من تناقض أقوال المعتزلة وفسادها ما لم يبينه غيره، حتىٰ جعلهم في قمع السمسمة[5]، وقد ترتب علىٰ هذا الصراع بين الأشعرية والسالمية أن الرجل من الأشعرية صار «يقول: ليس السالمي علىٰ شيء. والسالمي يقول: ليس الأشعري علىٰ شيء، ويصنف السالمي كأبي علي

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٢.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٠٤.

(٣) وقد ألمح ابن تيمية إلىٰ أن ابن عساكر رد في كتابه هذا علىٰ الأهوازي، انظر مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٢٢٩، وانظر بعض المواضع التي رد فيها ابن عساكر علىٰ مطاعن الأهوازي، تبيين كذب المفتري ص٣٥، ٥٤، ٣٦٤، ٣٦٩.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٩.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٥٥٦.

الأهوازي كتابا في مثالب الأشعري ويصنف الأشعري كابن عساكر كتابا يناقض ذلك من كل وجه، وذكر فيه مثالب السالمية»[1].

ومن نماذج الغلو الأخرىٰ في ذم الأشعري: ما ذكره أبو إسماعيل الأنصاري الهروي من عبارات شديدة وأحكام قاسية ضد أبي الحسن والأشاعرة عموما، ومن ذلك ما نقله عن يحيىٰ بن عمار أنه كان يلعن الأشاعرة ويكفرهم، ويشهد علىٰ أبي الحسن الأشعري بالزندقة[2] كما ذكر الهروي أنه «قد شاع في المسلمين أن رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي، ولا يتوضأ، ولا يصلي»[3].

ولا يخفىٰ أن هذا الكلام مجرد دعوىٰ مرسلة لا دليل عليها، وتظهر عليه بوضوح دلائل التعصب والظلم، واتهام الناس بغير بينة، ولست أتصور كيف يمكن لعالم كبير، ومتبوع شهير مثل الأشعري أن يصل إلىٰ هذا الحال المزري من ترك الطهارة والصلاة، في زمان ما كان جمهور العوام يفعل ذلك فضلا عن العلماء[4].

والحال نفسه فيما زعمه بعضهم من أن الأشعري كان متلونا «كلما جاء إلىٰ أرباب مذهب يظهر لهم أنه منهم، وأنه معهم»[5] وأنه ألف كتاب الإبانة من باب التقية للحنابلة، والتمويه عليهم، لكنهم لم يقبلوا ذلك منه[6].

وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية ردا قويا علىٰ هذا الكلام، وأظهر ما فيه من ظلم وتجن، وأنه لا يصح قول من زعم أن الأشعري «صنف هذه الكتب تقية وإظهارا لموافقة أهل الحديث والسنة من الحنبلية وغيرهم. وهذا كذب علىٰ الرجل، فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد

(١) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٦١.
(٢) الهروي: ذم الكلام وأهله ٤/ ٤١١.
(٣) المصدر السابق ٥/ ١٤١.
(٤) أحمد قوشتي: ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٩٨.
(٥) يوسف بن عبد الهادي: جمع الجيوش والدساكر ١/ ١٦١.
(٦) المصدر السابق ١/ ١٦١، وانظر ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٠٤.

من خواص أصحابه ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته. فدعوىٰ المدعي أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوىٰ مردودة شرعا وعقلا؛ بل من تدبر كلامه في هذا الباب -في مواضع- تبين له قطعا أنه كان ينصر ما أظهره»(١)

ولا يكاد عجب المرء ينقضي من اختلاف الناس دائما في الشخصيات الكبيرة ما بين انتقاص القادحين، وغلو المادحين، فبينما يتهم الهروي الأشعري بترك الصلاة يقول عنه السبكي «وأما اجتهاد الشيخ في العبادة والتأله فأمر غريب، ذكر من صحبه أنه مكث عشرين سنة يصلىٰ الصبح بوضوء العتمة»(٢)

وهكذا يضيع الحق بين الإفراط في المدح أو الذم(٣)، وما أدق قول الذهبي إنه «ما من إمام كامل في الخير إلا وثم أناس من جهلة المسلمين ومبتدعيهم يذمونه ويحطون عليه، وما من رأس في البدعة والتَّجهُّم والرَّفض إلا وله أناس ينتصرون له، ويذبون عنه، ويدينون بقوله بهوىٰ وجهل، وإنما العبرة بقول جمهور الأمة الخالين من الهوىٰ والجهل، المتصفين بالورع والعلم»(٤)

ومن هذا الباب أيضا افتراءات المعتزلة علىٰ خصومهم: كافترائهم علىٰ ابن كلاب، وادعاء أنه كان نصرانيا وقد «وضعوا علىٰ أخته حكاية أنها كانت نصرانية، وأنه لما أسلم هجرته، فقال لها: يا أختي إني أريد أن أفسد دين المسلمين، فرضيت عنه لذلك، ومقصود المفتري بهذه الحكاية أن يجعل قوله بإثبات الصفات هو قول النصارىٰ، وأخذ هذه الحكاية بعض السالمية، وبعض أهل الحديث والسنة يذم بها ابن كلاب لما أحدثه من القول في مسألة القرآن، ولم يعلم أن الذين عابوه بها هم أبعد عن الحق في مسألة القرآن وغيرها منه»(٥)

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٢٠٤.

(٢) السبكي: طبقات الشافعية ٣/ ٣٥١.

(٣) انظر ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٦٨.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٥) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/ ٤٩٨، وانظر أيضا درء التعارض ٦/ ١٥٥، وشرح حديث النزول ص١٧١.

وقد تبنىٰ ابن النديم في كتابه الفهرست هذه الفرية الكاذبة، حيث وصف ابن كلاب بأنه من الحشوية، وأن «له مع عباد بن سليمان مناظرات، وكان يقول إن كلام الله هو الله، وكان عباد يقول انه نصراني بهذا القول. قال أبو العباس البغوي دخلنا علىٰ فثيون النصراني وكان في دار الروم بالجانب الغربي، فجرىٰ الحديث إلىٰ أن سألته عن بن كلاب؟ فقال رحم الله عبد الله كان بجنبي فيجلس إلىٰ تلك الزاوية، وأشار إلىٰ ناحية من البيعة، وعنىٰ أخذ هذا القول، ولو عاش لنصرّنا المسلمين»[1]

ولم تقتصر الافتراءات علىٰ ابن كلاب وحده، بل شملت أيضا الأشعري وابن كرام، وقد ذكر بعض السالمية المصنفين في مثالب ابن كلاب والأشعري وابن كرام «حكايات بعضها كذب قطعا، وهي مما وضعته المعتزلة أعداء هؤلاء عليهم، لكونهم يثبتون الصفات والقدر، فجاء هؤلاء فذكروا تلك الحكايات، ومقصودهم التنفير عما اعتقدوا في أقوالهم من الخطأ، وتلك الحكايات وضعها من هو أبعد عن السنة منهم»[2]

وهم في تلك الافتراءات أيضا «يذكرون عن ابن كلاب والأشعري حكايات في ذمهم؛ يعلم أنها باطلة من افتراء المعتزلة عليهم، مثل نقلهم عن ابن كلاب ﵀ أنه كان نصرانيا في الباطن، وأنه أظهر الإسلام ليفسده علىٰ أهله، وأنه بذلك أرضىٰ أختا له نصرانية راهبة لما عيرته بالإسلام٣. ومن نقلهم عن الأشعري رحمه الله تعالىٰ أنه كان يبطن خلاف ما يظهر، وأنه مات علىٰ ظهر غلام بالأحساء. إلىٰ غير ذلك، مما يعلم العاقل أنه كذب عليهما، وأن الرجلين قالا ما يعتقدانه ظاهرا وباطنا، وكانا متدينين بذلك، وأن نسبة قولهما إلىٰ النصارىٰ هو من افتراء الجهمية .... وابن كلاب كان مسلما باطنا وظاهرا، رجلا فاضلا، جليل القدر، وقد رد علىٰ أهل البدع الكبار من الجهمية والمعتزلة والرافضة ردا كثيرا، أحسن فيه وأصاب، وغلط في بعض ذلك، وكذلك الأشعري

(١) ابن النديم: الفهرست ص٢٢٤.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٤٩٩.

بعده كان مسلما باطنا وظاهرا، أظهر من الرد علىٰ أهل البدع وتناقضهم أكثر مما أظهر ابن كلاب، وإن كان ابن كلاب أعلم بالسنة وأتبع لها من الأشعري»[1]

ومن الأمثلة الأخرىٰ للاتهامات الصادرة عن الاختلاف العقدي[2] تلك العبارات الشديدة وغير المنصفة من السبكي في حق شيخه وأستاذه الذهبي، حيث اتهمه بالتعصب، والتحامل المفرط علىٰ أهل السنة -ويعني بهم الأشاعرة- وكذا علماء المذاهب الثلاثة: الحنفي، والمالكي، والشافعي، بحيث إذا ترجم لواحد منهم غضب غضبا مفرطا، وفعل من التعصب مالا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرة، ثم انتهىٰ السبكي إلىٰ القول بأنه يفتي بألا يجوز «الاعتماد علىٰ كلام شيخنا الذهبي في ذم أشعري، ولا شكر حنبلي»[3]

وقد رد الشوكاني علىٰ اتهام السبكي هذا، ووصفه بأنه باطل، مشيرا إلىٰ أن مصنفات الذهبي «تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل، وإذا جرىٰ قلمه بالوقيعة في أحد لم يكن من معاصريه، فهو إنما روىٰ ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادرا فهذا شأن البشر، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم، والأهوية تختلف والمقاصد تتباين»[4]

والحق أن الذهبي برئ من ذلك الاتهام، وإنصافه في تراجمه أشهر من أن يدلل عليه، وعنوان كتابه ميزان الاعتدال ومضمونه، وكذلك سير أعلام النبلاء وغيرها من مصنفاته دليل واضح علىٰ وسطيته وإنصافه واعتداله[5].

ولست أدرىٰ كيف غاب عن السبكي أن الذهبي كان شافعيا[6] فكيف يتعصب ضد علماء مذهبه، وقد وقع السبكي فيما هو أشد سوءا مما رمىٰ به

---

(١) ابن تيمية: شرح الأصبهانية ص٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) انظر ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٥٠.

(٣) السبكي: طبقات الشافعية ٢/ ٢٥، وانظر ٩/ ١٠٣.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع ٢/ ١٠٥.

(٥) انظر مقدمة د. بشار عواد معروف لسير أعلام النبلاء ١/ ١٢٧.

(٦) انظر عبد الستار الشيخ: الحافظ الذهبي ص١٦٦.

أستاذه الذهبي، حيث تعصب غاية التعصب للمذهب الأشعري وعلمائه، وزعم أن غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية أشاعرة[1]، كما اشتد في ذم خصومه من السلفيين وأصحاب الحديث، لا سيما ابن تيمية وتلامذته الكبار كابن القيم والمزي وابن كثير، وكتاب السبكي المعنون بالسيف الصقيل في الرد علىٰ نونية ابن زفيل مكتظ بالسب والشتم والاتهامات الشنيعة، ابتداء من العنوان، ومرورا بسائر صفحات الكتاب.

(١) انظر السبكي: طبقات الشافعية ٢/ ١٣.

١٦٧- التكفير والتبديع أحكام شرعية، لا مدخل فيها للتشفي أو الانتقام، أو مقابلة الظالم بنفس فعله

وهذه قاعدة مهمة يجب استصحابها في التعامل مع المخالفين، وإصدار الأحكام في حقهم، ولا شك أن مسائل الأسماء والأحكام، وإنزالها علىٰ المكلفين من أبواب الشرع الدقيقة، وليس تابعا لأهواء المكلفين، ولا لخصومات الفرق والطوائف، ينزلها كل فريق علىٰ من خالفه دون ضابط، كما شاع ذلك لدىٰ كثير من الفرق الكلامية التي كفرت منازعيها أو ضللتهم.

وبسبب الغلط والانحراف والغلو في هذا الباب، حدث أول خلاف في الأمة، أريقت من جرائه الدماء، وانتهكت المحرمات، وظهرت فرقة الخوارج بكل ما عندهم من غلو وضلال.

والتكفير علىٰ وجه الخصوص حكم عظيم ومزلق خطير، لا يصار إليه بدون برهان أو حجة واضحة، إذ به يخرج الشخص من الملة، ويباح دمه وماله، وتسقط عصمته، ولا يحل نكاحه أو ذبيحته، ولا يصلىٰ عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، وغير ذلك من الأحكام العظام المترتبة علىٰ الحكم بالتكفير، مما يجعل الاحتياط فيه من أوجب الواجبات لمن كان ذا ديانة وورع، ورحمة بالخلق ومعرفة بالحق.

ولهذا كله فقد حذرت الشريعة من التهور أو المجازفة في هذا الباب، وأمرت بالتثبت والتبين، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾

وصح عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة تحذر من تكفير المسلم بغير حق، منها قول النبي ﷺ: «**أيما رجل قال لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما**»[(١)] وقال النبي ﷺ: «**لا يرمي رجلٌ رجلًا بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدَّتْ عليه، إن لم يكُنْ صاحبه كذلك**»[(٢)]، وقال ﷺ: «**من لعن مؤمنًا فهو كقتله، ومن قذف مؤمنًا بكفر فهو كقتله**»[(٣)]

ولم يأت في السنة أحاديث في ذم فرقة ضالة، مثلما ورد في ذم الخوارج الذين كان الغلو في تكفير المسلمين واستباحة دمائهم أبرز معتقد لهم، وقد قال عنهم النبي ﷺ: «**يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان**»[(٤)] وكان ابن عمر يراهم -أي الخوارج- شرار خلق الله، وقال: إنهم انطلقوا إلىٰ آياتٍ نزلت في الكفار فجعلوها علىٰ المؤمنين[(٥)].

وإذا كانت الخوارج قد عوقبت «أشد العقوبة، وذمت أقبح الذم علىٰ تكفيرهم لعصاة المسلمين، مع تعظيمهم في ذلك لمعاصي الله تعالىٰ، وتعظيمهم لله تعالىٰ بتكفير عاصية، فلا يأمل المكفِّر أن يقع في مثل ذنبهم، وهذا خطر في الدين جليل، فينبغي شدة الاحتراز فيه من كل حليم نبيل»[(٦)]

---

(١) رواه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠)

(٢) رواه البخاري (٦٠٤٥) ومسلم (٦١)

(٣) رواه البخاري (٦٠٤٧) ومسلم (١١٠)

(٤) رواه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤)

(٥) رواه البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم ١٦/٩.

(٦) ابن الوزير: إيثار الحق علىٰ الخلق ص٤٠٣.

وقد اشتكىٰ العلماء علىٰ مر العصور من ظاهرة المسارعة إلىٰ التكفير، وبنائه علىٰ مجرد المخالفة في المذهب والخصومة في المعتقد، دون أن يقوم علىٰ ذلك برهان صحيح، وأكثروا من التحذير والذم لهذا المسلك الخطير.

وفي مفتتح كتابه «فيصل التفرقة» حكي الغزالي عن نفر من المتعصبين القول بأن «العدول عن مذهب الأشعري ولو قيد شبر كفر، ومباينته ولو في شيء نزر ضلال وخسر»[(١)] ولعل منهم من «يميل من بين سائر المذاهب إلىٰ الأشعري، ويزعم أن مخالفته في كل ورد وصدر كفر من الكفر الجلي»[(٢)]

كذلك نبه ابن دقيق العيد إلىٰ ما ورد في الحديث من «وعيد عظيم لمن أكفر أحدا من المسلمين، وليس كذلك، وهي ورطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين، ومن المنسوبين إلىٰ السنة وأهل الحديث، لما اختلفوا في العقائد فغلظوا علىٰ مخالفيهم، وحكموا بكفرهم، وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية، وهذا الوعيد لاحق بهم إذا لم يكن خصومهم كذلك»[(٣)]

ومن البدع المنكرة التي حذر منها ابن تيمية: تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، علىٰ الرغم من إجماع «الصحابة وسائر أئمة المسلمين علىٰ أنه ليس كل من قال قولا أخطأ فيه أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفا للسنة، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع . . . وليس لكل من الطوائف المنتسبين إلىٰ شيخ من الشيوخ ولا إمام من الأئمة أن يكفروا من عداهم»[(٤)] وهو ينبه أيضا علىٰ أنه لا يجوز «لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتىٰ تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»[(٥)]

(١) الغزالي: فيصل التفرقة ص١٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٠.

(٣) ابن دقيق العيد: إحكام الأحكام ٢/ ٢١٠.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٨٤، ٦٨٥.

(٥) المصدر السابق ١٢/ ٤٦٦.

ويزداد التكفير شناعة إذا صدر بحق علماء المسلمين وأئمتهم، لأن «تسليط الجهال علىٰ تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات؛ وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين؛ لما يعتقدون أنهم أخطئوا فيه من الدين. وقد اتفق أهل السنة والجماعة علىٰ أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض؛ بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق؛ بل ولا يأثم»[1]

ومن الآفات المترتبة علىٰ لعن المسلم المعين، أو رميه بالكفر، وخروجه من الإسلام «إشمات الأعداء بأهل هذه الملة الزكية، وتمكينهم بذلك من القدح في المسلمين، واستضعافهم لشرائع هذا الدين، ومنها أنه ربما يقتدىٰ بالرامي فيما رمىٰ، فيتضاعف وزره بعدد من تبعه مأثما، وقل أن يسلم من رمىٰ بكفر مسلما»[2]

وخلاصة الأمر أن باب التكفير من الأبواب التي «عظمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم. فالناس فيه، في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم، علىٰ طرفين ووسط»[3] والقول الصواب هو أن «الحكم علىٰ الرجل بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر، لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُقدِمَ عليه، إلا ببرهان أوضحَ من شمس النهار»[4]

ورغم كل ما تقدم من نصوص الشريعة المحذرة من التكفير، فقد شاع هذا المسلك لدىٰ أكثر الفرق التي غلت في تكفير خصومها، بمجرد المخالفة في المذهب، والمباينة في المعتقد، دون أن يقوم علىٰ ذلك برهان صحيح.

---

(١) السابق ٣٥/ ١٠٠.

(٢) ابن ناصر الدين: الرد الوافر ص١١، ١٢.

(٣) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٤٣٢، ٤٣٣.

(٤) الشوكاني: السيل الجرار للشوكاني٤/ ٥٧٨.

ومـمن أشار لذلك عبد القاهر البغدادي الذي ذكر أنه لا يوجد «فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبرٍ بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقدرية، حتىٰ اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضا»[1]

وليت أن عبد القاهر البغدادي قد التزم الحذر من الوقوع من هذا المنهج الذي عابه علىٰ الفرق المختلفة، لكن واقع الحال -للأسف لا يدل علىٰ ذلك- حيث وجدنا لديه توسعا وغلوا ظاهرا في تكفير المخالفين، وقد نص صراحة في كتابه الفرق بين الفرق علىٰ ذلك، فقال «وأما أهل الاهواء من الجارودية، والهشامية، والنجارية، والجهمية، والإمامية الذين أكفروا أخيار الصحابة، والقدرية المعتزلة عن الحق، والبكرية المنسوبة الىٰ بكر ابن اخت عبد الواحد، والضرارية، والمشبهة كلها، والخوارج: فإنا نكفرهم كما يكفرون اهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ولا الصلاة خلفهم»[2]

وللمعتزلة علىٰ وجه الخصوص نصيب وافر من التكفير والتضليل لدىٰ البغدادي، حيث لم يكتف بكون ذلك جائزا أو قولا راجحا، بل اعتبره أمرا واجبا، فقال «اعلم أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من وجوه»[3] وبعد هذا التكفير الجملي للمعتزلة ككل راح البغدادي يذكر وجه التكفير التفصيلي لكبار أئمة المعتزلة.

وقد اعترف الخياط المعتزلي بأن تكفير المخالف ظاهرة موجودة عند كل الفرق، وذلك في سياق رده علىٰ ابن الراوندي الذي عير المعتزلة بتكفير بعضهم بعضا، فقال الخياط «فإن كان الذي يعيب المعتزلة، ويحط من قدرها، هو أن بعضها قد أكفر بعضا، فما علمنا فرقة من فرق أهل الملة سلمت من ذلك. هذه الخوارج بعضها يكفر بعضا ويبرأ منه، وهذه أصناف المشبهة بعضها يكفر بعضا

(١) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٣٦١.
(٢) المصدر السابق ص٣٥٠، ٣٥١.
(٣) عبد القاهر البغدادي: أصول الدين ص٣٥٩.

ويبرأ منه. وهذه المجبرة فرق مختلفة وبعضها يكفر بعضا ويبرأ منه. وهذه النوابت فرق مختلفة في القرآن وبعضها يكفر بعضا. فهو لازم لفرق الأمة أجمعين، وهو للرافضة ألزم، لإفراط بعضها في إكفار بعض»»[1]

ولا شك أن رد الخياط هذا يثبت التهمة، ويؤكدها، ولا ينفيها، إذ إن شيوع الشيء، وتبني الكثيرين له ليس دليلا علىٰ صحته، وإنما العبرة بقيام البرهان والحجة، وهو الأمر الغائب تماما عن تكفير الخصوم لمخالفيهم، والمبني في مجمله علىٰ التعسف والتعنت واللدد في الخصوم، والإلزام بلازم الأقوال لا بحقيقتها.

ولأبي حامد الغزالي نقد شديد لإسراف الفرق وشططها في تكفير بعضها بعضا بحيث إن «كل فرقة تكفر مخالفتها، وتنسبها إلىٰ تكذيب الرسول ﷺ، فالحنبلي يكفر الأشعري، زاعمًا أنه كذب الرسول في إثبات الفوق لله تعالىٰ، وفي الاستواء علىٰ العرش، والأشعري يكفره زاعمًا أنه مشبه وكذب الرسول في أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. والأشعري يكفر المعتزلي زاعمًا أنه كذب الرسول في جواز رؤية الله تعالىٰ. وفي إثبات العلم والقدرة، والصفات له تعالىٰ. والمعتزلي يكفر الأشعري، زاعمًا أن إثبات الصفات تكثير للقدماء، وتكذيب للرسول في التوحيد. ولا ينجيك من هذه الورطة إلا أن تعرف: حد: التكذيب والتصديق، وحقيقتهما فيه. فينكشف لك غلو هذه الفرق، وإسرافها في تكفير بعضها بعضًا»[2].

وقد وصل الحال ببعض المتعصبين إلىٰ درجة الزعم بأن «حد الكفر ما يخالف مذهب الأشعري أو مذهب المعتزلي أو مذهب الحنبلي» بحسب مذهب القائل، وقد وصف الغزالي من قال ذلك بأنه «غر بليد قد قيده التقليد، فهو أعمىٰ من العميان، فلا تضيع بإصلاحه الزمان، وناهيك حجة في إفحامه مقابلة دعواه

---

(١) الخياط: الانتصار ص٦٨، ٦٩.

(٢) الغزالي: فيصل التفرقة ص٢٧.

بدعوىٰ غيره من خصومه، إذ لا يجد بين نفسه وبين سائر المقلدين المخالفين له فرقا وفصلا»[(١)]

وهكذا صارت كل طائفة تحتكر الصواب وتحصره فيما تقول به، وتسلب عن المخالفين كل خير وفضيلة، ووصل الحال -كما ذكر ابن تيمية- إلىٰ أن يقول الخارجي «ليس الشيعي علىٰ شيء. والشيعي يقول: ليس الخارجي علىٰ شيء. والقدري النافي يقول: ليس المثبت علىٰ شيء. والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي علىٰ شيء. والوعيدية تقول: ليست المرجئة علىٰ شيء. والمرجئة تقول: ليست الوعيدية علىٰ شيء. بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلىٰ السنة. فالكلابي يقول: ليس الكرامي علىٰ شيء. والكرامي يقول: ليس الكلابي علىٰ شيء. والأشعري يقول: ليس السالمي علىٰ شيء. والسالمي يقول: ليس الأشعري علىٰ شيء»[(٢)]

ولا يقتصر الأمر علىٰ احتكار الصواب، ونفي كل خير وحق عن الآخرين، بل امتد الأمر إلىٰ إعمال سيف التضليل والتكفير، فالخوارج تكفر أهل السنة والجماعة «وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة. ومن لم يكفر فسق. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا، ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق»[(٣)]

ومن يقف علىٰ هذا الواقع الأليم، الذي اكتظت به كتب الفرق والطوائف المتناحرة قديما وحديثا يجده مشاركا شعور الشوكاني، وتوجعه من هذا الحال الذي من جرائه «تسكب العبرات، ويناح علىٰ الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين علىٰ غالب المسلمين من الترامي بالكفر، لا لسنة ولا لقرآن، ولا لبيان من الله ولا لبرهان. بل لما غلت مراجل العصبية في الدين، وتمكن الشيطان

---

(١) المصدر السابق ص١٩، ٢٠.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٦٠، ٢٦١.

(٣) المصدر السابق ٥/ ١٥٨.

الرجيم من تفريق كلمة المسلمين، لقنهم إلزامات بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسراب البقيعة، فيا لله وللمسلمين من هذه الفاقرة التي هي من أعظم فواقر الدين، والرزية التي ما رزئ بمثلها سبيل المؤمنين»[1].

والمخرج من هذا الغلو في التكفير، والمسارعة إليه بأدنىٰ سبب، وشهره في وجوه المخالفين بحق أو بباطل: أن يعلم أن التكفير حكم شرعي غير تابع للهوىٰ، ولا موضوع للتشفي والانتقام، ومقابلة الخصم بنظير فعله، وأنه لابد من الاحتياط البالغ في القول به، والتأكد من استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، والتفرقة بين الحكم علىٰ الفعل والحكم علىٰ فاعله، فإن «التكفير حكم شرعي، يرجع إلىٰ إباحة المال وسفك الدماء، والحكم بالخلود في النار، فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين، وتارة يدرك بظن غالب، وتارة يتردد فيه. ومهما حصل تردد فالتوقف عن التكفير أولىٰ، والمبادرة إلىٰ التكفير إنما تغلب علىٰ طباع من يغلب عليهم الجهل»[2]

ومن خصائص أهل السنة أنهم لا يكفرون من خالفهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، وهو حق لله، فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله[3]. وأهل السنة والجماعة عندهم بحمد الله من الأصول الصحيحة، وملازمة ما دل عليه الكتاب والسنة «والخوف من الله، ما يمنعهم من التعدي علىٰ الخلق، وعلىٰ أعدائهم من أهل البدع والكلام الباطل، ولا يحملهم بغضهم وعداوتهم علىٰ مجاوزة الحد فيهم؛ بل ينزلون كلًا من أقسامهم منزلته، متبعين في ذلك ما جاء به الوحي، وما دلت عليه أصوله، عالمين بالحق، راحمين للخلق»[4]

---

(١) الشوكاني: السيل الجرار ٤/ ٥٨٤.

(٢) ابن تيمية: بغية المرتاد ص٣٤٥.

(٣) انظر ابن تيمية: الرد علىٰ البكري ٢/ ٤٩٢.

(٤) عبد الرحمن بن سعدي: توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ص٢٤٦.

وقد كان ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يخاطب خصومه قائلا «أنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدىٰ حدود الله في بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية. فأنا لا أتعدىٰ حدود الله فيه. بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل، وأجعله مؤتما بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدىٰ للناس حاكما فيما اختلفوا فيه . . . . وذلك أنك ما جزيت من عصىٰ الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه»[١]

ومن أهم ما يجب مراعاته في هذا الباب ألا يكفر بالأمور المحتملة والظنية، بل يحمل كلام المسلم علىٰ المحمل الحسن ما أمكن، كما أن «الوقف عن التكفير عند التعارض والاشتباه أولىٰ وأحوط . . . وذلك أن الخطأ في الوقف علىٰ تقديره، تقصير في حق من حقوق الغني الحميد العفو الواسع، أسمح الغرماء، وأرحم الرحماء، وأحكم الحكماء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. والخطأ في التكفير علىٰ تقديره أعظم الجنايات علىٰ عباده المسلمين المؤمنين، وذلك مضاد لما أوجب الله من حبهم ونصرهم والذب عنهم»[٢]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٤٥

(٢) ابن الوزير: إيثار الحق علىٰ الخلق ص٤٠٣.

١٦٨- لا تلازم بين زهد الشخص وكثرة عبادته، وبين صحة معتقده وصواب مذهبه

فالعقائد والأفكار قيمتها في ذاتها، ومعيار قبولها أو رفضها يتحدد بمدىٰ موافقتها للحق وأدلته أو مخالفتها له، وليس من معايير التفرقة بين صواب المعتقد من خطئه زهد المنتسبين له، أو كثرة عبادتهم.

ويشهد الواقع التاريخي علىٰ انفكاك هذا التلازم، ومن أشهر الأمثلة علىٰ ذلك حال الخوارج، وما عرف عنهم من زهد وعبادة، لا يكاد يلحقهم فيها أحد، وقد وصفهم النبي ﷺ بذلك فقال عن ذي الخويصرة: «**إِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ**»[١]

ولما دخل ابن عباس رضي الله عنه علىٰ الخوارج ليناظرهم، هاله شدة اجتهادهم في العبادة، فقال «دخلت عليهم نصف النهار، فدخلت عَلَىٰ قوم لم أر قط أشد منهم اجتهادا، جباههم قرحة من السجود، وأياديهم كأنها ثفن الإبل، وعليهم قمص مرحضة مشمرين، مسهمة وجوههم من السهر»[٢].

وحينما أمر عبيد الله بن زياد بضرب عنق عروة بن أدية أحد رءوس

(١) البخاري (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤)

(٢) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ٨٣.

الخوارج «دعا مولاه فقال: صف لي أموره، فقال: أأطنب أم أختصر؟ فقال: بل اختصر، فقال: ما أتيته بطعام بنهار قط، ولا فرشت له فراشًا بليل قط»[١].

وقد اعتبر خطباء الخوارج وقادتهم تلك المبالغة في التعبد، وهذا الزهد والتبتل المبالغ فيه سببا لمدح أتباعهم، وحجة علىٰ من انتقدهم أو وصفهم بالضلال والابتداع، فأبو حمزة الخارجي يصف أصحابه فيقول «أنضاء عبادة، وأطلاح سهر، ينظر الله إليهم في جوف الليل، منحنية أصلابهم علىٰ أجزاء القرآن، كلما مرّ أحدهم بآية من ذكر الجنة بكىٰ شوقا إليها، وإذا مر بآية من ذكر النار شهق شهقة، كأن زفير جهنم بين أذنه»[٢]

ولا يخفىٰ أن هذا الزهد وتلك العبادة من الخوارج لم تكن قط دليلا علىٰ صحة مذهبهم، كما نبه علىٰ ذلك أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، وقد ذكر لابن عباس: الخوارج واجتهادهم وصلاتهم، فقال «ليس هم بأشد اجتهادا من اليهود والنصارىٰ، وهم علىٰ ضلالة»[٣] وحكىٰ الآجري

أنه «لم يختلف العلماء قديما وحديثا أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالىٰ ولرسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا، واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم»[٤] وقال ابن تيمية عن عبد الرحمن بن ملجم «كان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة، لكن كانوا جهالا فارقوا السنة والجماعة»[٥]

ومن الأمثلة الأخرىٰ لمن عرف بالزهد مع ابتداعهم: عمرو بن عبيد أحد مؤسسي الاعتزال، والذي وصفته جل المصادر التاريخية وكتب الفرق التي تكلمت عنه بأنه كان علىٰ درجة كبيرة من الزهد[٦]؛ حتىٰ إن الخليفة المنصور كان

---

(١) المبرد: الكامل ٣/ ١٣٤.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين ٢/ ٨٥، ٨٦. وانظر كتابنا: الموقف من المخالف بين الخوارج والشيعة ٧٣.

(٣) انظر مصنف عبد الرزاق ١٠/ ١٥٣، ومصنف ابن أبي شيبة ٧/ ٥٥٦، والآجري: الشريعة ١/ ٣٤٣.

(٤) الآجري: الشريعة ١/ ٣٢٥.

(٥) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٤٨٢.

(٦) انظر تاريخ ابن معين ٢/ ٤٤٩، والفسوي: المعرفة والتاريخ ٣/ ٣٦٥، والذهبي: تاريخ الإسلام ٦/ ٢٣٨ والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ٤٩، وابن المرتضىٰ: الأمالي ١/ ١٦٩- ١٧٨.

يفضله علىٰ سائر أهل عصره، ورثاه حين مماته بأبيات من الشعر. قال الذهبي «كان المنصور يعظم ابن عبيد، ويقول:

كلكم يمشي رويد كلكم يطلب صيد
غير عمرو بن عبيد

قلت: اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته»[(١)]

ومن المنسوبين للإرجاء، وأحد رؤوسه: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وقد وصفه علماء الجرح والتعديل[(٢)] بأنه كان صدوقا، وذكروا من عبادته وخشوعه الشيء الكثير، حتىٰ قيل إنه ما رفع رأسه إلىٰ السماء أربعين، وكانوا يعظمونه، وقال عبد الله بن أيوب المخرمي: لو رأيت عبد المجيد، لرأيت رجلا جليلا من عبادته.، وقال هارون بن عبد الله الحمال: ما رأيت أخشع لله من وكيع، وكان عبد المجيد أخشع منه، وقد علق الذهبي علىٰ ذلك فقال «خشوع وكيع مع إمامته في السنة، جعله مقدما، بخلاف خشوع هذا المرجئ -عفا الله عنه- أعاذنا الله وإياكم من مخالفة السنة»[(٣)]

أما عباد الصوفية وزهادهم، فالكلام عن الأخطاء العقدية والشرعية والسلوكية التي وقع فيها طائفة منهم يطول جدا، ويكفىٰ أن نشير هنا إلىٰ أن الجهل قد بلغ ببعض هؤلاء العباد إلىٰ تجويز وضع الحديث، وبثه بين الناس، بحجة أنهم لا يكذبون علىٰ الرسول ﷺ، بل يكذبون له[(٤)].

ولم يقتصر الأمر علىٰ وضع الحديث قصدا من هؤلاء النفر المشتهرين بالعبادة، بل قد يكون ذلك من باب الغفلة، وقلة العناية بالإسناد والمعرفة

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٥.

(٢) انظر المزي: تهذيب الكمال ١٨/ ٢٧١، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٣٥، وتاريخ الإسلام ٥/ ١١٣، وميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٨.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٣٦

(٤) انظر السيوطي: تدريب الراوي ١/ ٢٨٣، ود. مصطفىٰ السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٨٧، ود. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث ص١١٥.

بالرجال، وفي مقدمة صحيح مسلم عن سعيد القطان قال «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث» قال ابن أبي عتاب: فلقيت أنا محمد بن يحيىٰ بن سعيد القطان، فسألته عنه، فقال: عن أبيه، «لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث». قال مسلم «يقول: يجري الكذب علىٰ لسانهم، ولا يتعمدون الكذب»[(١)]

وقد انتبه المحدثون وأئمة الجرح والتعديل إلىٰ هذا المعنىٰ، ومن ثم توالت نصوصهم في بيان أن صلاح الرجل لا يكفي وحده لقبول حديثه، بل لابد مع ذلك أن يكون حافظا متقنا لرواية الحديث[(٢)]، ومن ذلك قول ربيعة بن عبد الرحمن «إن من إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها»[(٣)] وقال أبو الزناد «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله»[(٤)] وقال مالك بن أنس «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلىٰ مسجد الرسول ﷺ يقولون: قال رسول الله ﷺ، فما أخذت عنهم شيئا , وإن أحدهم لو ائتمن علىٰ بيت مال لكان به أمينا، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وهو شاب فنزدحم علىٰ بابه»[(٥)] وقال أبو أسامة «قد يكون الرجل كثير الصلاة، كثير الصوم، ورعًا، جائز الشهادة في الحديث لا يسوىٰ ذِه، ورفع شيئًا ورمي به»[(٦)]

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/١٧.

(٢) انظر الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص١٥٨ وقد بوب بابا عنوانه «ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية , وإن عرف بالصلاح والعبادة»، ود. أحمد الصويان: منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم ص٩٨-١٠٠.

(٣) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص١٥٨.

(٤) صحيح مسلم، المقدمة ١/١١.

(٥) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ص١٥٩.

(٦) ابن حبان: كتاب المجروحين ١/٢٩.

١٦٩- لا تلازم بين حسن القصد وبين صحة القول، فقد يكون قصد الرجل المبتدع حسنا، لكن قوله باطل

فالنية الحسنة، أو المقصد الطيب لا يكفيان -وحدهما- للحكم علىٰ العقائد والأقوال بالصحة والقبول، بل لابد مع صلاح النية من موافقة الشرع واتباع السنة، وهما شرطان لازمان لقبول الأعمال كلها.

وقد دل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ وقال النبي ﷺ: «**من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[(١)]

ولابن مسعود رضي الله عنه كلمة عظيمة، ونافعة في هذا الباب، وهي قوله «كم من مريد للخير لن يصيبه» وقد خاطب بها قوما جلسوا في المسجد حلقا ينتظرون الصلاة، في كل حلقة رجل، وفي أيديهم حصا، فيقول: كبروا مائة، فيكبرون مائة، فيقول: هللوا مائة، فيهللون مائة، ويقول: سبحوا مائة، فيسبحون مائة.

فقال لهم ابن مسعود رضي الله عنه «ما هذا الذي أراكم تصنعون؟» قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصا نعد به التكبير والتهليل والتسبيح. قال «فعدوا سيئاتكم، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء. ويحكم يا أمة محمد، ما أسرع

---

(١) رواه مسلم (١٧١٨)

هلكتكم. هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده، إنكم لعلىٰ ملة هي أهدىٰ من ملة محمد ﷺ، أو مفتتحو باب ضلالة». قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلا الخير. قال «وكم من مريد للخير لن يصيبه، إن رسول الله ﷺ حدثنا أن قوما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم» وايم الله ما أدري لعل أكثرهم منكم، ثم تولىٰ عنهم. فقال عمرو بن سلمة: رأينا عامة أولئك الحلق يطاعنوننا يوم النهروان مع الخوارج»[1]

وفي ظني أن كثيرا من الفرق -إذا استثنينا الغلاة، ومن راموا إفساد الدين من الزنادقة والمنافقين- كان أصل قصدهم حسنا من أقوالهم وآرائهم التي أحدثوها، لكن لم يقترن بذلك اتباع السنة واتباع المنهج الصحيح فوقع الغلط والضلال، ومن ثم فإن «أكثر الطالبين للعلم والدين، ليس لهم قصد من غير الحق المبين، لكن كثرتْ في هذا الباب الشبه والمقالات، واستولت علىٰ القلوب أنواع الضلالات، حتىٰ صار القول الذي لا يشك من أوتي العلم والإيمان، أنه مخالف للقرآن والبرهان، بل لا يشك في أنه كفر بما جاء به الرسول من رب العالمين، قد جهله كثير من أعيان الفضلاء، فظنوا أنه من محض العلم والإيمان، بل لا يشكون في أنه مقتضىٰ صريح العقل والعيان، ولا يظنون أنه مخالف لقواطع البرهان»[2]

وثمة بدع عدة، اعتنقها أصحابها -أول الأمر- بنيات حسنة، غير مدركين ما فيها من خطأ وفساد، كمن يعتنق التشيع حبا في أهل البيت، أو يغالي في أصحاب القبور حبا في الأولياء والصالحين، أو ينكر كرامات الأولياء حتىٰ لا تختلط بمعجزات الأنبياء، أو ينفي خلق الله لأفعال العباد حتىٰ لا تنسب له القبائح.

ولعل من أشهر المقولات التي كان القصد من ورائها حسنا -لكن التطبيق العملي شابه الكثير من الغلط والانحراف- الحرص علىٰ تنزيه الرب سبحانه عن

---

(١) رواه الدارمي في سننه (٢١٠)

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ٩، ١٠.

النقائص، ومشابهة المخلوقين وما أشبه ذلك، وقد أوقع الغلط في هذا الباب الكثيرين في النفي، وتعطيل الصفات كليا أو جزئيا.

وعلىٰ سبيل المثال، فإن المعتزلة كان «قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته، وحكمته وصدقه وطاعته. وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه، في كل واحد من أصولهم الخمس، فجعلوا من» التوحيد «نفي الصفات وإنكار الرؤية والقول بأن القرآن مخلوق، فوافقوا في ذلك الجهمية. وجعلوا من» العدل «أنه لا يشاء ما يكون ويكون ما لا يشاء وأنه لم يخلق أفعال العباد، فنفوا قدرته ومشيئته وخلقه لإثبات العدل، وجعلوا من الرحمة نفي أمور خلقها لم يعرفوا ما فيها من الحكمة ... وكذلك إنكارهم للخوارق غير المعجزات، قصدوا به إثبات النبوة»[1]

وقد استحضر عدد من أهل العلم جانب حسن القصد في حكمهم علىٰ من وقع في خطأ أو بدعة، جامعين بين الحكم علىٰ القول أو الفعل بالبدعة من جهة، وتلمس الأعذار للمخطئ إذا عرف بحسن قصده من جهة أخرىٰ.

وللذهبي مواقف كثيرة وتطبيقات عملية عدة في حكمه علىٰ العلماء، راعىٰ فيها هذا الأمر، ومن ذلك ما ذكره في ترجمة قتادة بن دعامة السدوسي التابعي المعروف، وأنه «كان يرىٰ القدر -نسأل الله العفو-. ومع هذا، فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل»[2]

وفي ترجمته لابن خزيمةرحمه الله نبه إلىٰ أننا لو أهدرنا وبدعنا كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخّيه لاتباع الحق «لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه»[3]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٩٨.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١.

(٣) المصدر السابق ١٤/ ٣٧٦.

وقال عن الهروي «وكان طودا راسيا في السنة لا يتزلزل ولا يلين، لولا ما كدر كتابه (الفاروق في الصفات) بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده»(١)

وفي ترجمة أبي بكر القفال نقل ما قاله بعضهم عن تفسيره، وأنه قدسه من وجه، ودنَّسه من وجه نصره للاعتزال، ثم عقب الذهبي علىٰ ذلك بأن «الكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها، وقد يغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق ولا قوة إلا بالله»(٢)

وقد لخص الشنقيطي موقفه من بعض مؤولة الصفات، راجيا من الله سبحانه أن يغفر «للذين ماتوا علىٰ هذا الاعتقاد، لأنهم لا يقصدون تشبيه الله بخلقه، وإنما يحاولون تنزيهه عن مشابهة خلقه. فقصدهم حسن، ولكن طريقهم إلىٰ ذلك القصد سيئة .... فهم كما قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

رام نفعا فضر من غير قصد ... ومن البر ما يكون عقوقا.

ونحن نرجو أن يغفر الله لهم خطأهم، وأن يكونوا داخلين في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وخطؤهم المذكور لا شك فيه، ولو وفقهم الله لتطهير قلوبهم من التشبيه أولا، وجزموا بأن ظاهر صفة الخالق هو التنزيه عن مشابهة صفة المخلوق، لسلموا مما وقعوا فيه»(٣)

وعلىٰ نفس المنوال ذهب الشيخ ابن عثيمين إلىٰ أن من عرف من العلماء المؤولين «بحسن النية، وكان لهم قدم صدق في الدين، واتباع السنة فهو معذور

(١) المصدر السابق ١٨/ ٥٠٩.
(٢) المصدر السابق ١٦/ ٢٨٥.
(٣) الشنقيطي: أضواء البيان ٧/ ٢٧٥.

بتأويله السائغ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تخطئة طريقته المخالفة لما كان عليه السلف الصالح من إجراء النصوص علىٰ ظاهرها، واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكييف، ولا تمثيل، فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله»[1]

---

(١) ابن عثيمين: مجموع فتاوىٰ ورسائل ابن عثيمين ١/ ١٢٠، ١٢١.

١٧٠- لا تلازم بين شدة تمسك جماعة ما بمذهبهم، وبين صحة ذلك المذهب

فشدة التمسك بالباطل ليست دليلا من أدلة صحة المذاهب، ولا مسوغا لقبولها، وإنما تَحاكمُ المذاهب إلىٰ أدلة القرآن والسنة، وحقائق الفطرة السليمة، والعقل السديد، وقد يكون التمسك بالباطل عنادا أو حمية، أو تقليدا، أو حرصا علىٰ بقاء جاه ورئاسة معينة.

وإنما يمدح الثبات إذا كان من باب التمسك بالحق المبني علىٰ الدليل والبرهان، أما إذا كان تعلقا بالباطل، ورفضا لمفارقته، فذاك محل للذم وسبب للخسران.

ولأهل الباطل باع طويل في التمسك بباطلهم، وقد أخبرنا الله عن حالهم، فقال سبحانه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ﴾وقال فرعون: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾

ولما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله**»، فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه،

ويعيد له تلك المقالة حتىٰ قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو علىٰ ملة عبد المطلب، وأبىٰ أن يقول: لا إله إلا الله[1].

وفي تقرير المعنىٰ السابق نبه عبد الوهاب المالكي إلىٰ أن «صحة المذهب لا تستبين من فساده باعتقاد المعتقد له، وشدة تمسكه به، وإنما يتميز صحيح المذاهب من فاسدها، وحقها من باطلها بالأدلة الكاشفة عن أحوالها والمميزة بين أحكامها، وذلك معدوم في المقلد، لأنه متبع لقول لا تعرف صحته من فساده، وإنما اعتقده لقول مقلده به»[2]

وعلىٰ نفس المنوال أشار ركن الدين الملاحمي المعتزلي إلىٰ أن «المعتبر في كون المذهب حقًا ليس هو التمسك به، ولا في كونه باطلًا هو الرجوع عنه، وإنما المعتبر في كونه حقًا هو أن يكون الاستدلال له مرتبا من مقدمات، هي علوم ضرورية أو مكتسبة تنتهي إلىٰ علوم ضرورية ترتيبا صحيحا، فمتىٰ كان ذلك لزم التمسك به، وأن لا يرجع عنه، ومتىٰ لم يكن كذلك لزم الرجوع عنه»[3]

ومن الفتن التي تصيب الأتباع والمقلدين: أن يجدوا إماما من أئمة الضلال قد ابتلي فصبر، وثبت علىٰ باطله «فيظن أتباعه أن الثبات لا يكون إلّا علىٰ حق، مع أن الرجل قد يثبت علىٰ الباطل يعتقده حقا، وقد يكونُ صاحبه علىٰ زهد وعبادة؛ كعمرو بن عبيد ومحمد بن كرام، وقد ثبت محمد بن كرام وسجن ثماني سنين علىٰ بدعته بنيسابور وغلا فيه بعض أتباعه، وقد يكون الثبات عنادا وكبرا، وأشد الثابتين بعناد إبليس، وأتباعه في ذلك من الثقلين كثير»[4]

وللخوارج من الثبات علىٰ مبدأهم والتمسك به حتىٰ الممات حظ كبير، لكنه تمسك بضلال لا يغني عن صاحبه شيئا، ومن عجيب ما ذكر عن الشقي عبد الرحم بن ملجم، قاتل علي رضي الله عنه، أنه أخرج ليقتل «فقطع عبد الله بن جعفر

---

(١) رواه البخاري (١٣٦٠) ومسلم (٣٩)

(٢) نقل كلامه السيوطي في الرد علىٰ من أخلد إلىٰ الأرض ص٤٨.

(٣) ركن الدين الملاحمي: الفائق في أصول الدين ص

(٤) عبد العزيز الطريفي: الخراسانية ص٦٨، ٦٩.

يديه ورجليه، فلم يجزع ولم يتكلم، فكحل في عينيه بمسمار محمىٰ فلم يجزع، وجعل يقرأ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ حتىٰ ختمها وإن عينيه لتسيلان، فعولج علىٰ قطع لسانه فجزع، فقيل له لم تجزع؟ فقال أكره أن أكون في الدنيا مواتا لا أذكر الله»[1]

(١) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص٨٥.

١٧١- يحكم على أي مذهب من خلال نصوص أئمته المعتبرين، وكتبه المعتمدة، لا من خلال أقوال شاذة لبعض المنتسبين إليه

فحقيقة أي فرقة أو مذهب: إنما تتمثل في الأصول والآراء المتفق عليها بين جل رجالات المذهب، والمقررة في كتب علمائه، ومنظريه الكبار.

ومن المعلوم أنه من فرقة أو طائفة إلا ولها رؤوس كبار، أسسوا تلك الفرقة وقعدوا لها، وتركوا كتبا أو تعاليم حددت أصول تلك الفرقة، ثم جاءت بعدهم شخصيات بارزة، أسهمت في تقرير آراء الفرقة، والدفاع عنها والرد علىٰ خصومها، وربما تطويرها، والأخذ بها بعيدا عن معتقدات مؤسسيها الأوائل.

ومن خلال تراث هؤلاء المؤسسين المكتوب أو المنقول، ثم من كتب الشخصيات البارزة الذين جاءوا بعدهم، يمكن التعرف علىٰ أقوال مذهب ما، أما الآراء الشاذة التي انفرد بها أشخاص قلائل، ولم تتحول إلىٰ معتقد معتبر في المذهب، فلا يصح نسبتها إليه.

وينبني علىٰ ما سبق: أن وقوع الخطأ أو الزلة الكبيرة من شخص لا تتحملها طائفته أو مذهبه، إلا إن قبلوا ما قاله وأقروا بنسبته إليهم. وهذا مقتضىٰ العدل والإنصاف، وامتثالا لنصوص الشرع المؤكدة لهذا المعنىٰ.

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ وقال النبي ﷺ: «**ألا لا يجني جان إلا علىٰ نفسه، ولا يجني والد علىٰ ولده، ولا مولود علىٰ والده**»(١) وبوب أبو داود في سننه بابا فقال «باب لا يؤخذ أحد بجريرة أحد» وقد روىٰ فيه حديث أبي رمثة، قال: انطلقت مع أبي نحو النبي ﷺ، ثم إن رسول الله ﷺ قال لأبي: «**ابنك هذا؟**» قال: إي ورب الكعبة، قال: «**حقا؟**» قال: أشهد به، قال: فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكا من ثبت شبهي في أبي، ومن حلف أبي علىٰ، ثم قال: «**أما إنه لا يجني عليك، ولا تجني عليه**» وقرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾»(٢)

ومن المغالطات المعتادة لدىٰ الفرق المختلفة: أن يشنعوا علىٰ من خالفهم بأقوال شاذة لا تعبر عن معتقدهم، وربما لا تصح نسبتها إليهم أصلا، أو قال بها من لا يعتبر بقوله، ولا يعد من علماء المذهب المتبوعين.

وقد دأب ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج الكرامة علىٰ الخلط والمغالطة في نسبة الأقوال المستشنعة إلىٰ أهل السنة، وله في تلك المغالطات طرق شتىٰ، منها أن يأتي إلىٰ قول شاذ أو منفرد، نسب إلىٰ مذهب فقهي ما، فينسبه لأهل السنة جميعا، وقد تكون هذه النسبة غير صحيحة أصلا، وإنما هي من افتراء الخصوم(٣).

ومن مغالطاته أيضا: أنه يوسع من مفهوم أهل السنة، فيطلقه علىٰ كل من ليس شيعيا أو رافضيا، وبذلك يدخل فيهم: المعتزلة، والكرامية، والأشاعرة، والماتريدية، وأهل الحديث، وغيرهم، ثم هو ينسب لهم خليطا من الأقوال الباطلة، كالقول بالجبر ونفي الحكمة في أفعال الله، والقول التجسيم في باب الصفات، وغير ذلك، مع أن لقب «أهل السنة» قد يطلق بإطلاق واسع، فيراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، ويدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة،

---

(١) رواه الترمذي (٢١٥٩) وابن ماجه (٢٦٦٩)

(٢) رواه أبو داود (٤٤٩٥)

(٣) انظر تفصيلا مهما لذلك في منهاج السنة النبوية ٣/ ٤١٥.

وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالىٰ، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة. وهذا الرافضي «جعل أهل السنة بالاصطلاح الأول، وهو اصطلاح العامة: كل من ليس برافضي، قالوا: هو من أهل السنة. ثم أخذ ينقل عنهم مقالات، لا يقولها إلا بعضهم مع تحريفه لها، فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفىٰ علىٰ ذوي الألباب»[1]

وفي بعض الأحيان يحكىٰ ابن المطهر عددا من الحكايات المكذوبة، وينسبها لنفر ممن يسميهم الحشوية، قاصدا بذلك التشنيع علىٰ أهل السنة، مع أن هذه الحكايات وأمثالها دائرة بين أمرين: فإما أن تكون كذبا محضا ممن افتراها، وإما أن تكون قد وقعت لجاهل مغمور ليس بصاحب قول ولا مذهب، وأدنىٰ العامة أعقل منه وأفقه «وعلىٰ التقديرين فلا يضر ذلك أهل السنة شيئا، لأنه من المعلوم لكل ذي علم: أنه ليس من العلماء المعروفين بالسنة من يقول مثل هذا الهذيان، الذي لا ينطلي علىٰ صبي من الصبيان. ومن المعلوم أن العجائب المحكية عن شيوخ الرافضة أكثر وأعظم من هذا، مع أنها صحيحة واقعة»[2]

ويضاف لذلك أن إطلاق لقب الحشوية علىٰ أهل السنة هو من باب الافتراء والتشنيع أصلا الذي اعتاده ابن المطهر وأمثاله، وإذا كان «مراده بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم، كأصحاب أحمد أو الشافعي أو مالك.، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلا، بل هم يكفرون من يقولها، ولو قدر أن بعضها وجد في بعضهم، فليس ذلك من خصائصهم، بل كما يوجد مثل ذلك في سائر الطوائف. وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث علىٰ الإطلاق: سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا، فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة؛ لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ، وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا، والكتب شاهدة بذلك. وإن كان مراده بالحشوية عموم

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٢١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٦٣٣.

أهل السنة والجماعة مطلقا، فهذه الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة، وجمهور المسلمين لا يظنون أن أحدا قال هذا»(١)

ومن تدليسات الحلي أيضا: أنه ينسب لأهل السنة القول بحديث لا يصح، مع أن ما قاله سواء أكان حقا أو باطلا «لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم، لأنه بتقدير أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم، بل غايته أنه قد قالته طائفة ورواه بعض الناس، وما كان باطلا رده جمهور أهل السنة كما يردون غير ذلك، فإن كثيرا من المسلمين يقول كثيرا من الباطل، فما يكون هذا ضارا لدين المسلمين»(٢)

---

(١) المصدر السابق ٢/٥٢١، ٥٢٢.

(٢) المصدر السابق ٢/٦٣١.

١٧٢- آراء الفرق والمذاهب لا تؤخذ من أفعال الجهال والعوام المنتسبين لها. ولا يحمل المذهب تبعتها، إلا إذا كانت نتيجة حتمية لأصوله، أو أقر بذلك علماء المذهب

وهذا كله من لوازم العدل والإنصاف، والذي يقتضىٰ أن تؤخذ أقوال الفرق والمذاهب من كتب أئمتها المعتمدين، وليس من آراء فردية شاذة، ولا من ممارسات الجهال والعوام المنتسبين لها، ويبقىٰ استثناء وحيد وهو أن تكون أفعال العوام تلك نتيجة حتمية لأصول المذهب، وفتاوىٰ علمائه، أو أقر بها رجالات المذهب، وحينها لا غضاضة في إلزام المذهب بتلك الأفعال.

ولو أن الباب فتح علىٰ مصراعيه لتحميل كل دين أو مذهب أو فرقة أخطاء المنتسبين له، وممارساتهم المنكرة، لما سلم لنا شيء قط، إذ كل طائفة فيها اللصوص والقتلة والكذبة والأفاكون، وما أسهل أن تقلب الحجة علىٰ من يشنع بأمر كهذا، ويقال له إن نفس ما عبته موجود لدىٰ أبناء دينك أو مذهبك.

ومن المغالطات المشهورة ما يسمىٰ بمغالطة انتقاء الأضعف، أو مغالطة أسوأ عينة، وهي أن ينتقي الشخص أسوأ ما في مجموعة أو اتجاه ما، معتبرا إياه ممثلا له، وذلك بهدف التشويه أو الحكم علىٰ الشيء بأسوأ ما فيه[1]

---

(١) انظر يوسف صامت: رجل القش ص٥٣.

وثمة تطبيقات لاستعمال هذه القاعدة في باب الردود عند جماعة من أهل العلم المحققين، ومن ذلك أن ابن تيمية ذكر في أول كتابه منهاج السنة كثيرا من حماقات الشيعة، وتصرفاتهم المباينة تماما للنقل والعقل، ثم عقب بتعقيب منهجي مهم، فقال «ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال، والأفعال المذمومة، وإن كان أضعاف ما ذكر، لكن قد لا يكون هذا كله في الإمامية الاثني عشرية، ولا في الزيدية، ولكن يكون كثير منه في الغالية، وفي كثير من عوامهم، مثل ما يذكر عنهم من تحريم لحم الجمل، وأن الطلاق يشترط فيه رضا المرأة، ونحو ذلك مما يقوله بعض عوامهم، وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك، لكن لما كان أصل مذهبهم مستندا إلىٰ جهل كانوا أكثر الطوائف كذبا. وجهلا»(١)

كذلك فرق الذهبي بين الشيخ أحمد الرفاعي الصوفي المشهور، وبين المنتسبين لطريقته فيما بعد فقال «كان إليه المنتهىٰ في التواضع والقناعة، ولين الكلمة، والذل والانكسار والإزراء علىٰ نفسه وسلامة الباطن، ولكن أصحابه فيهم الجيد الرديء، وقد كثر الزغل فيهم وتجددت لهم أحوال شيطانية منذ أخذت التتار العراق: من دخول النيران، وركوب السباع، واللعب بالحيات. وهذا ما عرفه الشيخ ولا صلحاء أصحابه. فنعوذ بالله من الشيطان»(٢)

لكن من جهة أخرىٰ فلابد من الإشارة إلىٰ أن ممارسات الجهال من المنتسبين لمذهب ما إذا كثرت وتتابعت عليها الأجيال قرنا بعد قرن، مع سكوت علماء الطائفة عنها وعدم إنكارهم = فإن ذلك كله دليل علىٰ الخلل الجوهري الكامن في المذهب، ولا يلام حينئذ من جعلها من السمات اللصيقة بمذهب ما، لا سيما إن وجدت كتابات تبرر لها وتثبت مشروعيتها.

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٥٧.

(٢) الذهبي: العبر في خبر من غبر ٣/ ٧٥، وانظر عبد الرحمن دمشقية: الطريقة الرفاعية ص١٠، مكتبة الرضوان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

وهكذا يمكننا تقسيم الأخطاء والانحرافات التي يقوم بها العوام إلىٰ نوعين:-

أحدهما: ما ينكره المذهب، وتأباه أصوله، ويرفضه علماؤه. فهذا لا يصح أن ينسب إليه، وإن فعله العوام المنسوبون إليه.

والثاني الأخطاء والانحرافات التي تتماشىٰ مع أصول المذهب، ويقرها علماؤها. فهذه يصح أن تلصق به ويحمل جريرتها.

ولعلنا نضرب هنا مثالين متقابلين من بعض الممارسات المتناقضة، التي تحدث في عاشوراء من كل عام:-

فهناك من يجعله يوم فرح وسرور، وتوسعة علىٰ العيال، وإقامة للاحتفالات وصنعا لأطعمة شعبية معينة، وهذا ما يوجد لدىٰ طوائف من المنتسبين لأهل السنة من العوام وغيرهم، وفعلهم هذا إما ناشئ من كونه يوما نجا الله فيه موسىٰ عليه السلام كما ورد في الحديث[(١)] - أو عملا بما في الحديث الذي في إسناده كلام عن التوسعة يوم عاشوراء[(٢)]، وبعض ذلك نوع من الإرث القديم لبعض الناصبة الذين قابلوا غلو الشيعة بغلو مقابل.

وعلىٰ كل الأحوال، فإن تلك الممارسات لا تنسب لمذهب أهل السنة، ولا تمثل عيبا أو نقيصة يحتاجون للتبرؤ منها، إذ ليس في علماء الأمة المبرزين، أو كتبهم المعتمدة ما يقر شيئا من تلك الانحرافات أو يبررها، بل يعتبرونها من المنكرات التي نشأت من قبل أناس ردوا البدعة بالبدعة وقد ذكروا أن ما «يفعل يوم عاشوراء من اتخاذه عيدا بدعة أصلها من بدع النواصب، وما يفعل من اتخاذه مأتما بدعة أشنع منها، وهي من البدع المعروفة في الروافض»[(٣)]

---

(١) في الصحيحين: أن النبي ﷺ، لما قدم المدينة، وجدهم يصومون يوما، يعني عاشوراء، فقالوا: هذا يوم عظيم، وهو يوم نجىٰ الله فيه موسىٰ، وأغرق آل فرعون، فصام موسىٰ شكرا لله، فقال: «**أنا أولىٰ بموسىٰ منهم**» فصامه وأمر بصيامه» رواه البخاري (٣٣٩٧) ومسلم (١١٣٠)

(٢) ومن ذلك حديث «من وسع علىٰ عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه في سنته كلها» وفي إسناده ضعف.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٨/١٥٣.

أما إذا جئنا لأفعال الشيعة من تطبير، ولطم للخدود، وضرب للأجساد، فسوف نجد موافقة وإقرارا وتسويغا لها من قبل رجالات الشيعة عبر العصور المختلفة، فضلا عن إقامتها في دول مثل إيران، وكذا العراق برعاية المؤسسات الحكومية والدينية المعاصرة، التي تخضع لسلطة المراجع الشيعية.

وبذلك يتلخص الفرق بين المسلكين في أنه «إذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا، لم يجز أن يجعل هذا اعتقادا لأهل السنة والجماعة يعابون به، وإنما العيب فيما قالته رجال الطائفة وعلماؤها، كما ذكرناه عن أئمة الشيعة، فإن أئمة الشيعة هم القائلون للمقالات الشنيعة»[1]

(١) المصدر السابق ٢/٥٢١، ٥٢٢.

١٧٣- من الخطأ البين اختراع فرقة لا وجود لها، أو إطلاق اسم على طائفة افتراء، وتنابزا بالألقاب

وقد شاع هذا المسلك لدىٰ الكثير من الفرق في ردودهم علىٰ مخالفيهم، وكثيرا ما أطلقوا عليهم ألقابا منفرة، وأوصافا مستشنعة، لتشويه صورتهم وصد الناس عنهم، ووصل الأمر إلىٰ اختراع فرقة بأكملها، مع أنه لا يعرف لها مؤسس بعينه، أو كتب خاصة، أو طائفة متمايزين عن غيرهم.

ولعل أشهر مثال علىٰ ذلك هو: الحشوية، ذلك اللقب الذي شاع في كتب الفرق والردود، وصارت كل طائفة تطلقه علىٰ مخالفيها في الرأي[١]، فالشيعة الإمامية يصفون كل من لم يقل بإمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد الرسول ﷺ مباشرة بأنه حشوي؛ أي: من عامة الناس وسقطهم، والمعتزلة يعتبرون كل من أثبت الصفات، وقال بخلق الله لأفعال العباد بأنه من حشو الناس وعامتهم، ولا يعتد بكلامه في العقيدة؛ لأنه لم يتعمق تعمقهم في التأويل، ولا ذهب مذاهبهم في الإنكار والتعطيل؛ ونفس الحكم ينطبق علىٰ كل من آمن بظواهر النصوص وأثبت ما دلت عليه، ولم يشتغل بصرفها، وتأويلها، فهو عندهم حشوي بعيد عن التحقيق، وكذلك الأمر عند طائفة من الأشاعرة والماتريدية ولا سيما

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا: الاتجاهات الحشوية في الفكر الإسلامي عرض ونقد.

المتأخرين منهم؛ فكل من أثبت الصفات الخبرية، ولم يؤولها ويصرفها عن ظاهرها، يعد حشويًا.

ومع أن مصطلح الحشوية قد استعمل بكثرة في المصنفات الكلامية المختلفة علىٰ سبيل الذم، والتنقيص للمخالفين، وتنفير الناس منهم، إلا أننا نجد حالة واضحة من الاضطراب والاختلاف الشديد في بيان المراد منه، وسبب إطلاقه، وأصل تسميته، ومن المقصود به تحديدا من الفرق والطوائف المتعددة.

ومن المعروف أن الفرقة أو الطائفة إنما تتشكل في الغالب من خلال ظهور شخصية أو جماعة تتبنىٰ عددا من الآراء أو الأفكار، ويكون لها منهج ما تنصره وتنافح عنه، وتسعىٰ لدعمه بالتأليف أو المناظرة، وأما الاسم أو اللقب الذي يطلق علىٰ هذه الفرق فله حالات شتي.

فأحيانا تسمي الطائفة نفسها بلقب أو اسم ترتضيه وينبع من آرائها، أو أبرز الثوابت التي تجتمع حولها، مثلما هو الحال مع اسم أهل التوحيد والعدل الذي سمىٰ به المعتزلة أنفسهم، وفي بعض الأحيان تنشأ التسمية من قبل أناس من خارج الفرقة، نسبة لمؤسسها، أو نسبة لأصل مذهبي تمحورت حوله، مثل تسمية: الأشاعرة والزيدية والباطنية والجهمية والكلابية، وفي أحيان أخرىٰ تكون التسمية لقبا للذم يطلقه خصومها -إما بحق وإما بباطل- ثم تشيع تلك التسمية فيما بعد، مثل تسمية: الرافضة والجبرية والخوارج وغيرهم.

وإذا طبقنا القواعد السابقة علىٰ الحشوية، فليس بوسعنا أن نقول إن هناك شخصية بعينها يمكن نسبة المذهب إليها، نظرا لابتداعها القول بالحشو وتأسيس الدعوة إليه لأول مرة، ثم جاء علىٰ أثرها أتباع ومشايعون نصروا مذهبهم بالتأليف والدعوة والمناظرة، وما أشبهها من وسائل وأساليب، وقد نبه ابن تيمية ﵀ إلىٰ الحقيقة السابقة، حيث أشار إلىٰ أن «مسمىٰ الحشوية في لغة الناطقين به ليس اسما لطائفة معينة، لها رئيس قال مقالة فاتبعته كالجهمية والكلابية والأشعرية،

ولا اسما لقول معين من قاله كان كذلك، والطائفة إنما تتميز بذكر قولها أو بذكر رئيسها»[1] كما تتميز أحيانا «باسم رجالها أو بنعت أحوالها، فالأول كما يقال النجدات والأزارقة والجهمية والنجارية والضرارية ونحو ذلك، والثاني كما يقال الرافضة والشيعة والقدرية والمرجئة والخوارج ونحو ذلك، فأما لفظ الحشوية، فليس فيه ما يدل علىٰ شخص معين، ولا مقالة معينة، فلا يدري من هم هؤلاء»[2].

وثمة أكاذيب كثيرة، وآراء في منتهىٰ الغرابة نسبت لمن يسمون بالحشوية، دون بيان لشخص بعينه قال ذلك تحديدا، أو في أي كتاب قاله أو نص كلامه، وهي آراء يصعب أن يقول بها طائفة من المسلمين لديها أدنىٰ معرفة بالعلم أو حقائق الكتاب والسنة، وإنما يمكن أن تصدر من عوام لا عقل لهم ولا تمييز.

ومن أمثلة ذلك ما حكاه السكسكي في كتابه البرهان عن جماعة من الحشوية في طبرستان، وفي بعض أصبهان «يقولون بأن الله -تعالىٰ وتقدس عن قولهم- علىٰ صورة شاب أمرد، له شعر قطط، في رجله نعل من ذهب، ينزل يوم عرفة علىٰ جمل أحمر، وينزل في كل ليلة جمعة، وذكر العزيزي أنهم إلىٰ يومه بطبرستان، وفي بعض أصبهان يخرجون في كل ليلة جمعة بالحمير مشدود عليها عود مليح مزوق، يقولون إذا نزل -أي الله تعالىٰ عن قولهم علوا كبيرا- اتكأ عليه»[3]

ولا يخفىٰ شناعة تلك المعتقدات وتهافتها، واستحالة أن يقول بها عاقل فضلا عن عالم، وليس بمستبعد أن يكون هؤلاء النفر مجموعة من الجهال الطغام يمارسون طقوسا أو عادات متوارثة، ربما تلقوها عن آبائهم الأولين، أو زينها لهم بعض أعداء الإسلام ممن قصدوا إفساد عقائدهم وإيقاعهم في الكفر الصراح.

---

(١) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ٢/٢٦٨.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ٢/٥١٨.

(٣) السكسكي: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص٣٨.

ومن الأمثلة الأخرىٰ ما حكاه عدد من الأصوليين[1] عن الحشوية أنهم يقولون بأن الله سبحانه يجوز أن يتكلم الله بكلام ولا يعني به شيئا، وإنما هي مجرد ألفاظ مرصوصة بجانب بعضها البعض، ولا تعني شيئا، ولا شك في قبح هذا القول من جهة، وصعوبة أن يتبناه من شم رائحة العلم من جهة أخرىٰ، وقد نفىٰ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن يكون هناك مسلم قد ذهب إلىٰ هذا الرأي فقال «هذا لم يقله مسلم: إن الله يتكلم بما لا معنىٰ له. وإنما النزاع هل يتكلم بما لا يفهم معناه؟ وبين نفي المعنىٰ عند المتكلم، ونفي الفهم عند المخاطب بون عظيم»[2].

(١) انظر الرازي: المحصول ١/ ٥٣٩، والسبكي: الإبهاج ١/ ٣٦٠، وابن أمير الحاج: التقرير والتحبير ٢/ ٢٨٩، والمرداوي: التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ٣/ ١٤٠٣، والتهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٦٧٩.

(٢) ابن تيمية: الإكليل في المتشابه والتأويل ص٢٥.

١٧٤- يجب تناسب درجة الإنكار على الشبهات وأصحابها بقدر شناعتها، والخطر المترتب عليها، ولابد من التمييز بين أنواع المخالفين، ومراتبهم، ومكانهم، وزمانهم

وهذا كله من لوازم العدل والإنصاف، والحكمة، ومراعاة المصالح والمآلات، ودفع المفاسد، وتقدير الأمور بما تستحقه، دون إفراط أو تفريط، أو تجاوز للوسطية والعدل، والجمع بين نصرة الحق ورحمة الخلق.

ولا شك أن الخطأ والضلال الذي ينكر ليس واحدا، ولا علىٰ مرتبة سواء «والبدع ليست في رتبة واحدة، ولا علىٰ نسبة واحدة، فلا يصح علىٰ هذا أن يقال: إنها علىٰ حكم واحد»[١]

وليس الخطأ في الأصول العقدية الكبار مثل الخطأ فيما دون ذلك، كما أن الخطأ في الفروع ليس كالخطأ في الأصول، والخطأ الصادر عن اجتهاد ممن عرف بالدين والعلم ليس كالخطأ الصادر عن هوىٰ وتعمد الإضلال، والخطأ الذي هو من قبيل الزلات المعدودة، ليس كالخطأ الكثير المعتاد، والجاهل المقلد الذي لا بصيرة له ليس كالمتمكن من السؤال وطلب الهداية، ومعرفة الحق[٢]، وكلاهما غير المعاند الذي عرف الحق وأصر علىٰ مخالفته.

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٣٥٥.

(٢) انظر ابن القيم: الطرق الحكمية ص٤٦٥.

وليس من الحكمة بحال أن يعامل الجميع بطريقة واحدة، ولا أن تخاض معارك لا لزوم لها، وربما في كان في خوضها مفسدة أشد، أو كان غيرها أولىٰ منها بالاهتمام «وقد ينكر الشيء في حال دون حال. وعلىٰ شخص دون شخص»[١]

وتطبيق ذلك كله مما يدخل في باب الاجتهاد، ولا يخلو من خطأ أو زلل، وربما «ينكر أحد القائلين علىٰ القائل الآخر قوله إنكارا يجعله كافرا أو مبتدعا فاسقا يستحق الهجر، وإن لم يستحق ذلك، وهو أيضا اجتهاد. وقد يكون ذلك التغليظ صحيحا في بعض الأشخاص أو بعض الأحوال لظهور السنة التي يكفر من خالفها؛ ولما في القول الآخر من المفسدة الذي يبدع قائله؛ فهذه أمور ينبغي أن يعرفها العاقل؛ فإن القول الصدق إذا قيل: فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقا للمخبر. أما كونه عند المستمع معلوما أو مظنونا أو مجهولا أو قطعيا أو ظنيا، أو يجب قبوله أو يحرم أو يكفر جاحده أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال»[٢]

ويستفاد من هذا الأصل في التعامل مع أقوال الأئمة وفهمها «فإذا رأيت إماما قد غلظ علىٰ قائل مقالته أو كفره فيها، فلا يعتبر هذا حكما عاما في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه والتكفير له؛ فإن من جحد شيئا من الشرائع الظاهرة وكان حديث العهد بالإسلام أو ناشئا ببلد جهل لا يكفر حتىٰ تبلغه الحجة النبوية.

وكذلك العكس، إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغتفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول، فلهذا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتىٰ يسمعون في قبورهم.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٦/٥٦.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٦/٦٠، ٦١.

فهذا أصل عظيم فتدبره فإنه نافع. وهو أن ينظر في شيئين:

في المقالة: هل هي حق أم باطل، أم تقبل التقسيم فتكون حقا باعتبار باطلا باعتبار؟ وهو كثير وغالب.

ثم النظر الثاني في حكمه إثباتا أو نفيا أو تفصيلا، واختلاف أحوال الناس فيه، فمن سلك هذا المسلك أصاب الحق قولا وعملا»(١)

ولا أظن أن أحدا يجادل في وجود تفاوت ومراتب مختلفة في درجات الضلال، والانحراف، والابتداع التي يتعين الرد عليها، سواء أكان ذلك في باب المقارنة بين المنتسبين للملة من أهل البدع وبين الكفار الأصليين، أو في باب المقارنة بين أصناف أهل البدع المختلفة.

وأول باب للتفاوت: هو التفاوت بين المبتدع -أيا كانت بدعته طالما لم يخرج من الملة- وبين الكافر الأصلي، فالمسلم يظل أفضل من الكافر المكذب لله ورسوله وكتابه وشرعه، وإن كان في هذا المسلم من الخلل والتقصير ما فيه.

ومن أوجه التفاوت أيضا أن المتكلمين بفرقهم المختلفة خير في الجملة من الفلاسفة «وفرق أهل الكلام -مع بدعهم وضلالهم- أقرب إلىٰ الرسول وإلىٰ دين الإسلام، خارجيهم وشيعيهم ومعتزليهم وكراميهم ... وباطل الفلاسفة أكثر، وهم أعظم مخالفة للحق المعلوم بالأدلة الشرعية والعقلية في الأمور الإلهية والدينية من أولئك المبتدعين من أهل الكلام»(٢)

ومن المعلوم «باتفاق المسلمين أن من هو دون الأشعرية، كالمعتزلة والشيعة الذين يوجبون الإسلام ويحرمون ما رواءه، فهم خير من الفلاسفة الذين يسوغون التدين بدين المسلمين واليهود والنصارىٰ، فكيف بالطوائف المنتسبين إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة كالأشعرية والكرامية والسالمية وغيرهم، فإن هؤلاء

---

(١) المصدر السابق ٦/ ٦٠، ٦١.

(٢) ابن تيمية: الصفدية ٢/ ٣٢٦.

مع إيجابهم دين الإسلام وتحريمهم ما خالفه يردون علىٰ أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة كالخوارج»[1]

وكما أن المتكلمين خير من الفلاسفة من حيث القرب من الإسلام، فهم أيضا أقرب منهم إلىٰ المعقول والمنقول «وإن كان الفلاسفة قد يصيبون أحيانًا، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتابين، وإن كان قد يوجد في أهل الكتاب من له عقل وصدق وأمانة، لا توجد في كثير من المنتسبين إلىٰ الإسلام»[2]

وإذا انتقلنا إلىٰ البدع العقائدية بفرقها المختلفة: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والقدرية والرافضة والمرجئة ومن تفرع عنهم، فسوف نجد أن هذه البدع ليست في رتبة واحدة، ولا حكم واحد[3] بل هي وأصحابها علىٰ درجات، فمنهم «من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة. ومن يكون قد رد علىٰ غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محمودا فيما رده من الباطل وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها؛ ورد بالباطل باطلا بباطل أخف منه»[4]

وإذا تقرر اختلاف أهل البدع في درجة الابتداع فإن «أحكامهم متفاوتة بحسب بعدهم عن أصول الدين وقربهم، وبحسب عقائدهم أو تأويلهم، وبحسب سلامة أهل السنة من شرهم في الأقوال والأفعال وعدمه»[5]

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم يشيرون فيها لهذا التفاوت، مع اختلاف بينهم في مناط الحكم، فتارة يكون راجعا لخطورة الفرقة، والضرر الحاصل من

(١) المصدر السابق ١/ ٢٧٠.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) انظر الشاطبي: الاعتصام ٢/ ٣٥٥.

(٤) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٣٤٨.

(٥) عبد الرحمن بن ناصر السعدي: الفتاوىٰ السعدية ص٦٣-٦٤.

ورائها في وقت بعينه، وتارة يكون بحسب ما تشتمل عليه آراؤها من ضلالات وانحرافات عقدية.

وللذهبي ترتيب للبدع بحسب ضلالها وانحرافها ذهب فيه إلىٰ أن «شر البدع وأخبثها ما أخرج صاحبها من الإسلام، وأوجب له الخلود في النار، كالنصيرية، والباطنية، ومن ادعىٰ نبوة علي، ثم بعدهم غلاة الرافضة، وغلاة الجهمية، والخوارج، وهؤلاء متردد في كفرهم. وكذا من صرح بخلق القرآن، أو جسم، أو جحد الصفات، أو شبه الله بخلقه. ثم دونهم: القدرية، ودعاة المعتزلة، ومن ينقص بأبي بكر وعمر، ثم من تنقص بعثمان، وعلي، وعمار، وعائشة ﭫ ثم دونهم الشيعة الذين يحبون الشيخين، ويفضلون عليا عليهما، والزيدية. فبدع العقائد تتنوع أعاذك الله وإيانا منها»[1]

ومن تطبيقات هذا التفاوت أيضا: أن بدعة التعطيل شر من بدعة التشبيه، مع أن كلتا البدعتين شر وضلال، ويظهر واضحا من مواقف السلف ونصوصهم أنهم جعلوا «مرض التعطيل، أعظم من مرض التشبيه، كما يقال: المعطل أعمىٰ، والمشبه أعشىٰ، والمعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا، فكان كلامهم وذمهم للجهمية المعطلة أعظم من كلامهم وذمهم للمشبهة الممثلة، مع ذمهم لكلا الطائفتين»[2] وإن كان يلاحظ أن المنسوبين للتجهم ليسوا «علىٰ مرتبة واحدة، بل انقسامهم في التجهم يشبه انقسامهم في التشيع»[3] وإنما كان ذم السلف للجهمية «أضعاف كلامهم وذمهم للمشبهة، لأن ضررهم أقل، فإن الله بعث الرسل بالإثبات المفصل، والنفي المجمل»[4]

ومن السلف أيضا من عظم القول في بدعة الإرجاء وذمها، وجعلها أخطر من كل ما سواها «حتىٰ قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم -يعني المرجئة- أخوف علىٰ

---

(١) الذهبي: التمسك بالسنن والتحذير من البدع ص١٢٤، ١٢٦.

(٢) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٦.

(٣) ابن تيمية: التسعينية ١/٢٥٩.

(٤) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/٢٢٠.

هذه الأمة من فتنة الأزارقة، وقال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر علىٰ أهله من الإرجاء. وقال الأوزاعي: كان يحيىٰ بن أبي كثير وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم علىٰ الأمة من الإرجاء. وقال شريك القاضي -وذكر المرجئة فقال-: هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثا، ولكن المرجئة يكذبون علىٰ الله. وقال سفيان الثوري: تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري»[١]

ومن باب التفاوت والمفاضلة أيضا أن المعتزلة خير من الرافضة، وهم «أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة» كما أنه «ليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين، بل هم متفقون علىٰ تثبيت خلافة الثلاثة»[٢].

ومع استحضار تلك الأمور يجزم المنصف بأن «المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج؛ فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون عليا ومنهم من يفضله علىٰ أبي بكر وعمر؛ .... وكلهم يتولىٰ عثمان، ويعظمون أبا بكر وعمر، ويعظمون الذنوب فهم يتحرون الصدق كالخوارج لا يختلقون الكذب كالرافضة ولا يرون أيضا اتخاذ دار غير دار الإسلام كالخوارج، ولهم كتب في تفسير القرآن ونصر الرسول، ولهم محاسن كثيرة يترجحون علىٰ الخوارج والروافض، وهم قصدهم إثبات توحيد الله ورحمته وحكمته وصدقه وطاعته وأصولهم الخمس عن هذه الصفات الخمس؛ لكنهم غلطوا في بعض ما قالوه في كل واحد من أصولهم الخمس»[٣]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة ١/ ٧٠.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٩٨.

والزيدية رغم أنهم من الشيعة، فهم خير من الرافضة «وأقرب إلىٰ الصدق والعدل والعلم»[1] أما الرافضة فليس في «الطوائف المنتسبة إلىٰ القبلة أعظم افتراء للكذب علىٰ الله، وتكذيبا بالحق من المنتسبين إلىٰ التشيع، ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مما يوجد فيهم، ومنهم من ادعىٰ إلهية البشر، وادعىٰ النبوة في غير النبي ﷺ، وادعىٰ العصمة في الأئمة ونحو ذلك مما هو أعظم مما يوجد في سائر الطوائف، واتفق أهل العلم علىٰ أن الكذب ليس في طائفة من الطوائف المنتسبين إلىٰ القبلة أكثر منه فيهم»[2]

ويضاف لذلك أنه «ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلىٰ النفاق والردة منهم، ولا يوجد المرتدون، والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم، واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية، وغيرهم، وبالملاحدة الإسماعيلية، وأمثالهم» ولذا فقد «اتفق عقلاء المسلمين علىٰ أنه ليس في طائفة من طوائف أهل القبلة أكثر جهلا وضلالا وكذبا وبدعا، وأقرب إلىٰ كل شر، وأبعد عن كل خير من الرافضة[3]

وكل من يقارن بين الرافضة والجهمية من جهة، وبين الخوارج والمعتزلة من جهة أخرىٰ، فسوف يجد الفرق شاسعا -مع أنهم جميعا من الفرق المبتدعة- وعلة هذا التفاوت الكبير أن «الذي وضع الرفض كان زنديقا، ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب . . .وكذلك الجهمية ليس معهم علىٰ نفي الصفات وعلو الله علىٰ العرش ونحو ذلك نص أصلا، لا آية ولا حديث ولا أثر عن الصحابة، بل الذي ابتدأ ذلك لم يكن قصده اتباع الأنبياء، بل وضع ذلك كما وضعت عبادة الأوثان وغير ذلك من أديان الكفار، مع علمهم بأن ذلك مخالف للرسل، كما ذكر عن مبدلة اليهود، ثم فشا ذلك . . . وهذا بخلاف بدعة الخوارج؛ فإن أصلها ما فهموه من القرآن فغلطوا في فهمه، ومقصودهم اتباع القرآن باطنا وظاهرا ليسوا زنادقة. وكذلك القدرية أصل مقصودهم تعظيم الأمر

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/١٥٧.
(٢) المصدر السابق ٢/٣٤. وانظر ٥/١٦٠.، ٦/٣٠٢.
(٣) المصدر السابق ٢/٦٠٧.

والنهي، والوعد والوعيد الذي جاءت به الرسل، ويتبعون من القرآن ما دل علىٰ ذلك.

فعمرو بن عبيد وأمثاله لم يكن أصل مقصودهم معاندة الرسول ﷺ، كالذي ابتدع الرفض. وكذلك الإرجاء إنما أحدثه قوم قصدهم جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفارا قابلوا الخوارج والمعتزلة فصاروا في طرف آخر. وكذلك التشيع المتوسط -الذي مضمونه تفضيل علي وتقديمه علىٰ غيره ونحو ذلك- لم يكن هذا من إحداث الزنادقة، بخلاف دعوىٰ النص فيه والعصمة، فإن الذي ابتدع ذلك كان منافقا زنديقا»[1]

ومع خطورة بدعة الرفض وشدة انحرافها، فإننا إذا قارنا بين الإمامية، وبين الإسماعيلية الباطنية، فسوف نجد أن الإمامية أحسن حالا وأقل سوءا من الإسماعيلية «والإمامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير، فإن الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم، فيهم خلق مسلمون باطنا وظاهرا، ليسوا زنادقة منافقين، لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا أهواءهم، وأما أولئك فأئمتهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية: زنادقة منافقون، وأما عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين»[2]

أما الأشاعرة فهم خير من سائر الفرق الأخرىٰ، فهم «خير من المعتزلة والرافضة عند كل من يدري ما يقول، ويتقي الله فيما يقول»[3] وقول الأشعرية «في جنس مسائل الصفات والقدر أقرب إلىٰ قول السلف والأئمة من المعتزلة»[4] كما أن «قول الأشعري وأصحابه أقرب إلىٰ صحيح المعقول، من قول المعتزلة»[5] وقد رد الأشاعرة علىٰ «المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم وبينوا ما

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٧/٤٤٦.

(٢) ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٢/٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) المصدر السابق ١/٤٤٤.

(٤) ابن تيمية: البعلبكية ص١٨٣.

(٥) ابن تيمية: درء التعارض ٧/٢٣٨.

بينوه من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير»[١]

وليس التفاوت مقصورا علىٰ الاختلاف بين ضلالة أو بدعة وأخرىٰ فحسب، بل قد يكون التفاوت بين المنتسبين لنفس المذهب المبتدع، بحسب درجاتهم ومراتبهم.

فالغلاة حكمهم يختلف عن حكم غير الغلاة داخل الاتجاه الواحد، وقد أشار أهل العلم لتقسيم التشيع إلىٰ درجات، وتطور مفهوم الغلو في التشيع من زمان لآخر، وأن الشيعي الغالي «في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضىٰ الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر»[٢]

والحال نفسه فيما يتعلق بالإرجاء، وتطوره ناحية الغلو، فقد كان علىٰ الإرجاء قديما عدد من العلماء الذين يقول أحدهم «أنا مؤمن حقا عند الله الساعة، مع اعترافهم بأنهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم من كفر أو إيمان، وهذه قولة خفيفة، وإنما الصعب من قول غلاة المرجئة: إن الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإن تارك الصلاة والزكاة، وشارب الخمر، وقاتل الأنفس، والزاني، وجميع هؤلاء، يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النار، ولا يعذبون أبدا، فردوا أحاديث الشفاعة المتواترة، وجسروا كل فاسق وقاطع طريق علىٰ الموبقات»[٣]

وثمة مجال آخر للتفريق داخل المذهب الواحد، وهو التفريق بين المبتدع الداعي لبدعته، وغير الداعي، وبين المعلن بها والمسر، فغير الداعي، غالبا لا يقتدىٰ به، وأما الداعي «فمظنة الاقتداء أحرىٰ وأظهر، ولا سيما المبتدع اللسن

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٣/ ٩٩.
(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/ ٤٩.
(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٣٦.

الفصيح الآخذ بمجامع القلوب، إذا أخذ في الترغيب والترهيب، وأدلىٰ بشبهته التي تداخل القلب بزخرفها»[1]

وقد راعىٰ أهل العلم هذا التفريق في باب الهجر، وفرقوا بين المعلن بالبدعة والمسر بها، ومن ثم قالوا بهجر «المظهرين للبدع الداعين إليها والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستترا بمعصية أو مسرا لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلىٰ البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولا أو عملا. وأما من أظهر لنا خيرا فإنا نقبل علانيته ونكل سريرته إلىٰ الله تعالىٰ . . . ولهذا كان الإمام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة: كمالك وغيره لا يقبلون رواية الداعي إلىٰ بدعة ولا يجالسونه بخلاف الساكت. وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساكتين، ولم يخرجوا عن الدعاة إلىٰ البدع»[2]

ويبقىٰ من المهم أن ننبه أخيرا إلىٰ أن التفاوت والمفاضلة التي تقدمت معنا آنفا، إنما هي أحكام جملية أغلبية قد تتخلف في بعض الأحيان لعلل معينة، يتعاظم معها خطر المبتدعة والافتتان بكلامهم أكثر من خطر الخارجين عن الملة، أو يتعاظم خطر فرقة أقل ابتداعا من فرقة أخرىٰ أوغل في الضلال والانحراف.

وعلىٰ هذا تتنزل نصوص بعض السلف التي يصرحون فيها أن أقوال الجهمية شر من أقوال اليهود والنصارىٰ، وذلك بالنظر لباب أو مسألة معينة، ومن ذلك ما نقل عن «سعيد بن عامر الضبعي» أنه ذكر عنده الجهمية، فقال هم شر قولا من اليهود والنصارىٰ، وقد اجتمع اليهود والنصارىٰ، وأهل الأديان مع المسلمين، علىٰ أن الله فوق العرش، وقالوا هم: ليس عليه شيء»[3]

وعلىٰ المنوال نفسه ذهب السجزي إلىٰ أن المعتزلة مع سوء مذهبهم في القرآن، والقول بأنه مخلوق أقل ضررًا علىٰ عوام أهل السنة من القائلين بالكلام

---

(١) الشاطبي: الاعتصام ١/ ٢٨٩.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٤/ ١٧٥.

(٣) ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية ١/ ١٨٨.

النفسي والمنكرين للصوت والحرف، لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها ولم تموه بخلاف أولئك النفر[١].

كذلك جزم ابن تيمية -وحق له ذلك- بأن بعض بدع الاتحادية شر من أقوال اليهود والنصارىٰ، وأن مقالاتهم التي تنتشر بين المسلمين من أعظم الباطل، وأن إنكارها أولىٰ من إنكار دين اليهود والنصارىٰ الذي لا يضل به المسلمون، ومن ثم «يجب بيان معناها وكشف مغزاها لمن أحسن الظن بها، وخيف عليه أن يحسن الظن بها أو أن يضل، فإن ضررها علىٰ المسلمين أعظم من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم، وأعظم من ضرر السراق والخونة الذين لا يعرفون أنهم سراق وخونة. فإن هؤلاء غاية ضررهم موت الإنسان أو ذهاب ماله، وهذه مصيبة في دنياه قد تكون سببا لرحمته في الآخرة، وأما هؤلاء فيسقون الناس شراب الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه، ويلبسون ثياب المجاهدين في سبيل الله وهم في الباطن من المحاربين لله ورسوله، ويظهرون كلام الكفار والمنافقين في قوالب ألفاظ أولياء الله المحققين، فيدخل الرجل معهم علىٰ أن يصير مؤمنا وليا لله فيصير منافقا عدوا لله»[٢]

ومن الفوائد المهمة المتعلقة بهذه القاعدة، وما تضمنته من المعرفة بمراتب الإنكار علىٰ أهل البدع: ضبط منهجية التعامل مع من يتصدىٰ لانحراف عظيم يخشىٰ ضرره علىٰ المسلمين، مع أن هذا الشخص نفسه متلبس بانحراف أقل شناعة.

وليس من الفقه بحال: أنه إذا انبرىٰ شخص أو طائفة لصد عادية الزنادقة ومن هم أشد منهم مخالفة، أن يدفع أو ينفر منه، لأنه باب لو كسر لفتح علىٰ الحق وأهله بعده شر أعظم. ومن الخطأ لدىٰ بعض المتمسكين بالسنة والأثر أن يعامل كل مخالف بالنظر إلىٰ مخالفته، ولا ينظر إلىٰ ما وراءه من شرور مدفوعة به، مع أنه يمكن بيان السنة من البدعة، وعدم كسر باب بدعة يدخل علىٰ الإسلام

(١) رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت ص٢٧٠، وانظر أيضا ص٢٧٨.
(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٣٦٠.

منه بدعة أكبر منها، وهذه طريقة الأئمة في التعامل مع المخالفين؛ يحفظون السنة من البدعة، ومن حفظ السنة: تقدِير مراتب المخالفين وأحوالهم؛ والتفرقة بين مخالف يحارب بدعة أشد من بدعته، وبين مخالف يحارب سنة، ولو كانت مخالفة الثاني أخف، فربما شددوا علىٰ الثاني، وخففوا في الأول، وقد كان أبو عثمان الصابوني يثني علىٰ أبي منصور البغدادي، ويعظمه لمقامة في الرد علىٰ المعتزلة، مع كونه من أهل الكلام[1].

(١) انظر عبد العزيز الطريفي: المغربية ص٣٨.

١٧٥- الشدة واللين في أسلوب الرد تتنوع بتنوع الأحوال، وتدور مع المصلحة وجودا وعدما

ولهذه القاعدة تعلق وثيق بما قبلها، إذ طالما أن المخالفين ليسوا علىٰ درجة واحدة، بل هم متفاوتون في درجة انحرافهم وشدة خطرهم، فمن اللازم مراعاة هذا التفاوت في طريقة التعامل وكيفية الرد، والاختيار ما بين أسلوب الشدة أو اللين، تبعا لتنوع الأحوال ومراعاة للمصالح، ودرءا للمفاسد.

والأصل العام في مخاطبة الناس ودعوتهم، وأمرهم ونهيهم: هو القول الحسن، والرفق واللين والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ وقال تعالىٰ: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وقال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ وقال الله تعالىٰ آمرا موسىٰ وهارون عليهما السلام: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ وإذا كان هذا اللين مأمورا به في مخاطبة فرعون المدعي للربوبية فاستعماله مع غيره من باب أولىٰ.

وقال النبي ﷺ: «**إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي علىٰ الرفق ما لا يعطي علىٰ العنف، وما لا يعطي علىٰ ما سواه**»[١] وقال ﷺ: «**إن الرفق لم يكن في**

(١) رواه مسلم (٢٥٩٣)

شيء قط إلا زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه»[1] وقال ﷺ: «**من يحرم الرفق يحرم الخير كله**»[2]

ولما أتىٰ اليهود النبي ﷺ فقالوا: السام عليك، قال: «**وعليكم**» فقالت عائشة: السام عليكم، ولعنكم الله وغضب عليكم، فقال رسول الله ﷺ: «**مهلا يا عائشة، عليك بالرفق، وإياك والعنف، أو الفحش**» قالت: أولم تسمع ما قالوا؟ قال: «**أولم تسمعي ما قلت، رددت عليهم، فيستجاب لي فيهم، ولا يستجاب لهم في**»[3]

كذلك لما بال الرجل في المسجد وهم به الصحابة، قال لهم النبي ﷺ: «**دعوه، وأريقوا علىٰ بوله سجلًا من ماءٍ أو ذنوبًا من ماءٍ، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين**» ولما تكلم معاوية بن الحكم في الصلاة لم ينهره النبي ﷺ، ولم يغلظ عليه، بل علمه برفق ولين، كما قال معاوية رضي الله عنه «فوالله، ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «**إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن**»[4]

ومن طبيعة النفس البشرية أنها -في الغالب- تستجيب للرفق واللين ما لا تستجيب للشدة والغلظة، بل إنها تنفر من الفظاظة، والتي تستفزها وتدفعها للمعاندة وبطر الحق ورده، وقد قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ، وهو أفضل الخلق وأحسنهم خلقا: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ﴾ ومما نقل عن الإمام مالك قوله «من الناس من يرفق به فيطيع» وقال الإمام أحمد «ما أغضبت رجلا فقبل منك»[5]

وهكذا ينبغي اجتماع العلم والرفق والحلم في الرد علىٰ المخالف، والأمر

---

(١) رواه مسلم (٢٥٩٤)

(٢) رواه مسلم (٢٥٩٢) وأبو داود (٤٨٠٩)

(٣) رواه البخاري (٦٤٠١) ومسلم (٢١٦٥)

(٤) رواه مسلم (٥٣٧)

(٥) انظر د. خالد السبت: كتاب فقه الرد علىٰ المخالف للسبت ص٢٦١

بالخير «فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر، والحلم بعد الأمر ; فإن لم يكن عالما لم يكن له أن يقفو ما ليس له به علم، وإن كان عالما ولم يكن رفيقا، كان كالطبيب الذي لا رفق فيه، فيغلظ علىٰ المريض فلا يقبل منه، وكالمؤدب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد.، وقد قال تعالىٰ لموسىٰ وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]»(١).

ومن اللفتات المهمة التي أشار إليها بعض من ترجموا لابن حزم رحمه الله -وهو المعروف بحدته وشدته في الرد علىٰ المخالفين- أنه لم «يك يلطف صدعه بما عنده بتعريض ولا بتدريج، بل يصك به من عارضه صك الجندل، وينشقه إنشاق الخردل، فتنفر عنه القلوب، وتوقع به الندوب، حتىٰ استهدف لفقهاء وقته، فتمالؤا عليه، وأجمعوا علىٰ تضليله، وشنعوا عليه، وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فطفق الملوك يقصونه عن قربهم، ويسيرونه عن بلادهم إلىٰ أن انتهوا به منقطع أثره: بلدة من بادية لبلة. وهو في ذلك غير مرتدع ولا راجع، يبث علمه فيمن ينتابه من بادية بلده، من عامة المقتبسين من أصاغر الطلبة، الذين لا يخشون فيه الملامة، يحدثهم، ويفقههم، ويدارسهم، حتىٰ كمل من مصنفاته وقر بعير»(٢)

لكن إيثار الرفق واللين في الرد علىٰ المخالف قد يعدل عنه إلىٰ خطاب الشدة والتغليظ، أو قد يجمع بينهما عند التيقن -أو غلبة الظن- بالاحتياج إليه، لتحقيق مصالح معتبرة شرعا لا تتحقق بخطاب اللين والرفق، وذلك لأن «مجرد اللين يفسد، ومجرد الشدة تفسد»(٣) كما أن المخاطبين بالرد أنواع وليسوا علىٰ نمط واحد، فهناك «نوع يدعون بالمجادلة بالتي هي أحسن، فإن استجابوا وإلا فالمجالدة؛ فهؤلاء لابد لهم من جدال أو جلاد. ومن تأمل دعوة القرآن وجدها شاملة لهؤلاء الأقسام، متناولة لها كلها؛ كما قال تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٥٤.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٠، ٢٠١، والشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ١٦٨.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ١٣٩.

﴿بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ فهؤلاء المدعوون بالكلام. وأما أهل الجلاد، فهم الذين أمر الله بقتالهم حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله»(١)

وكذلك المعاند والظالم، والمجادل بالباطل، ومثير الشبهات -لا الباحث عن الحق- والمرجفون: كل هؤلاء يقابلون بما يستحقونه من إغلاظ وتوبيخ، لأنهم متلبسون بالظلم «والظالم باغ مستحق للعقوبة فيجوز أن يقابل بما يستحقه من العقوبة، لا يجب الاقتصار معه علىٰ التي هي أحسن، بخلاف من لم يظلم فإنه لا يجادل إلا بالتي هي أحسن»(٢)

ومن نصوص الكتاب والسنة الدالة علىٰ مشروعية مسلك الشدة والإغلاظ علىٰ المخالف إذا دعت المصلحة لذلك(٣) قول الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ وقول يوسف عليه السلام لإخوته: ﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ﴾ وقول موسىٰ عليه السلام للرجل المصري: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيّٞ مُّبِينٞ﴾ وقوله لفرعون: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾

ومن الأحاديث قول النبي ﷺ لأبي ذر: «**إنك امرؤ فيك جاهلية**»(٤) وقوله: «**من تعزىٰ بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا**»(٥) ومنها أيضا أن رجلا خطب عند رسول الله ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله، فقد رشد، ومن يعصهما، فقد غوىٰ. فقال رسول الله ﷺ: «**بئس الخطيب أنت؛ قل: ومن يعص الله ورسوله**»(٦) وعن جابر بن عبد الله: أن عبدا لحاطب جاء يشكو حاطبا، فقال: يا رسول الله ليدخلن حاطب النار. فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت، لا يدخلها فإنه شهد بدرا والحديبية**»(٧)

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٤٩١.

(٢) ابن تيمية: الجواب الصحيح ٤/ ٥٠.

(٣) انظر ابن الوزير: العواصم والقواصم ١/ ٢٢٨.

(٤) رواه البخاري (٣٠) ومسلم (١٦٦١)

(٥) رواه أحمد (٢١٢٣٤) والنسائي في السنن الكبرىٰ (٨٨٦٤)

(٦) رواه مسلم (٨٧٠)

(٧) رواه مسلم (٢٤٩٥)

ومن تطبيقات أهل العلم العملية وتفسيرهم لما قد يصدر عنهم من شدة في الأسلوب ما نبه عليه ابن تيمية، حيث قال «ما ذكرتم من لين الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن: فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالا لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ علىٰ المتكلم لبغيه وعدوانه علىٰ الكتاب والسنة: فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن»[1] وقد نبه أيضا إلىٰ أن ما حصل «من نوع تغليظ أو تخشين علىٰ بعض الأصحاب والإخوان: ما كان يجري بدمشق ومما جرىٰ الآن بمصر، فليس ذلك غضاضة ولا نقصا في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض. بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين أرفع قدرا وأنبه ذكرا وأحب وأعظم، وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرىٰ. وقد لا نقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة ما نحمد معه ذلك التخشين»[2].

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٣٢.

(٢) المصدر السابق ٢٨/ ٥٣، ٥٤.

١٧٦- قد يختلف التعامل مع نفس المقالة باختلاف قائليها، وأحوالهم، وطبيعة مذاهبهم

ومن المعلوم أن الحكمة هي «فعل ما ينبغي، علىٰ الوجه الذي ينبغي، في الوقت الذي ينبغي»[(١)] ومن لوازمها أن يراعىٰ تنوع أحوال المخاطبين، ودرجاتهم، ومدىٰ قربهم أو بعدهم من الحق، ومجمل سيرتهم ومواقفهم، ثم استحضار ذلك كله في أسلوب الرد عليهم.

فليست مخاطبة الكافر الأصلي كالمسلم المبتدع، ولا مخاطبة الغلاة من المبتدعة كمن هو أقل منهم غلوا، ولا مخاطبة الجاهل كالمعاند، ولا التعامل مع صاحب الزلة المعروف بحسن السيرة كمعاملة المغرق في الضلال والانحراف، والذي يعد رأسا في طائفته.

وينبني علىٰ ذلك، أن هناك عوامل عدة تؤثر في اختيار الأسلوب المناسب للرد علىٰ الشبهات ومنها[(٢)]:

١- مستوىٰ الشخص المخاطب بالرد: فينظر إلىٰ مستواه الثقافي والفكري، ومنزلته بين قومه وحاله النفسي، فأسلوب مخاطبة المسلم بالرد يختلف عن أسلوب مخاطبة الكافر.

---

(١) ابن القيم: مدارج السالكين ٢/٤٤٩.

(٢) انظر مقال المنهج الأمثل في الرد علىٰ الشبهات. https://www.noslih.com.

٢- طبيعة الافتراء نفسه، ودرجته من الانحراف والمخالفة للمعتقد الحق، وقوة الشبهة أو ضعفها، وهل يكون الرد مفصلا أم موجزا، وهل يقتضي المقام مقدمات، أو لا يحتاج الأمر إلا لجملة واحدة تنهي الموضوع، فطبيعة الفرية تحكم علىٰ اختيار التطويل والإيجاز.

٣- المقام الذي سيتم فيه الرد: وهل يتوفر الراد علىٰ ما يكفي من الأدلة، وهل هو واثق من معلوماته؛ لأنه بتسرعه قد يفتح علىٰ نفسه بابًا آخر من أبواب التضييق، وتحكم الخصم فيه بإيراده لمعلومة خاطئة أو ما شابه ذلك.

٤- القالب الأمثل للرد والذي يختلف باختلاف الأحوال، كما أن لكل قالب ما يناسبه، فالكتاب ليس مثل المناظرة، وهذه الأخيرة ليست مثل المحاضرة، والرد الكتابي يختلف عن الرد الشفوي وهكذا. وقد يحسن الشخص الرد الكتابي وإذا تعلق الأمر بالشفوي لم يستطع إلىٰ ذلك سبيلا، وقد تجد الخطيب المفوه لا يستطيع أن يكتب ردًا واحدًا، وكل بحسب مجاله وميدانه.

ومن الأمور التي تتنوع بتنوع الأحوال والمصلحة أيضا: المفاضلة في الاختيار ما بين أسلوب التلميح أو التصريح في الرد، وهل يذكر صراحة اسم المردود عليه، أم يكتفىٰ بالإشارة العامة دون التنصيص علىٰ شخص بعينه؟

ولا شك أن أسلوب التلميح أخف وقعا، وأدعىٰ لتأليف القلوب، وأبلغ أثرا في إرجاع المخطئ عن خطئه، وقد نبه الغزالي إلىٰ أن «من دقائق صناعة التعليم أن يزجر المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن ولا يصرح، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ، فإن التصريح يهتك حجاب الهيبة، ويورث الجرأة علىٰ الهجوم بالخلاف، ويهيج الحرص علىٰ الإصرار، ولأن التعريض أيضا يميل النفوس الفاضلة والأذهان الذكية إلىٰ استنباط معانيه، فيفيد فرح التفطن لمعناه رغبة في العلم به، ليعلم أن ذلك مما لا يعزب عن فطنته»[1]

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ١/ ٥٧.

والمتأمل لهدي النبي ﷺ يجد أن مسلك الإيماء وعدم التصريح مسلك مطرد في تعليمه ﷺ لأصحابه وتربيتهم، وفي إنكاره للمنكرات، وعن عائشة، قالت: كان النبي ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل: ما بال فلان يقول؟ ولكن يقول: ما بال أقوام يقولون كذا وكذا؟»(١)

ولما رخص رسول الله ﷺ في أمر. فتنزه عنه ناس من الناس، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فغضب حتىٰ بان الغضب في وجهه، ثم قال: «**ما بال أقوام يرغبون عما رخص لي فيه، فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية**»(٢)، وقال النبي ﷺ: «**ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مائة مرة**»(٣)

لكن مع ذلك فقد يتأكد في بعض الحالات التصريح، وتعيين الأسماء المقصودة بالرد والإنكار إذا احتيج إلىٰ ذلك، كأن يحذر منهم، أو يكون أحدهم قد أعلن بضلالته واشتهر بها، أو زجرا له ولمن تأثر به، أو غير ذلك من المقاصد المعتبرة، وقد سمىٰ النبي ﷺ لحذيفة أسماء المنافقين وإن كتمها عن غيره، لما رآه ﷺ من المصلحة في كلا الصنيعين أي الكتمان بالنسبة لعموم المسلمين، والذكر الخاص بحذيفة رضي الله عنه.

ومن فروع القاعدة التي نحن بصددها أيضا: أن المقالة الواحدة قد يختلف التعامل مع قائليها لاعتبارات مختلفة، كحال القائل ومقصده ومجمل سيرته «والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه ويناظر عليه»(٤)

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٨٨)

(٢) رواه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦)

(٣) رواه البخاري (٤٥٦) ومسلم (١٥٠٤)

(٤) ابن القيم: مدارج السالكين ٣/ ٤٨١.

وإضافة لذلك فمن «قواعد الشرع والحكمة أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإنه يحتمل منه ما لا يحتمل من غيره، ويعفىٰ عنه ما لا يعفىٰ من غيره، فإن المعصية خبث، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، بخلاف الماء القليل فإنه يحمل أدنىٰ أدنىٰ خبث يقع فيه . . . وهذا أمر معلوم عند الناس، مستقر في فطرهم: أن من له ألوف الحسنات فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها . . . والله سبحانه يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التأثير له»(١).

ومن الأمثلة علىٰ ذلك توجيه عدد كبير من أهل العلم(٢) للكلمة الموهمة جدا، والتي نقلت ابن المحدث الكبير ابن حبان، وذكر فيها أن «النبوة هي العلم والعمل»(٣) حيث حملوها علىٰ محمل حسن، بحيث يصير معنىٰ قوله -كما قرر ابن حجر- أن النبوة هي العلم والعمل، أي أن «عماد النبوة العلم والعمل، لأن الله لم يؤت النبوة والوحي إلا من اتصف بهذين النعتين، وذلك لأن النبي يصير بالوحي عالما، ويلزم من وجود العلم الإلهي العمل الصالح، فصدق بهذا الاعتبار قوله النبوة العلم اللدني، والعمل المقرب إلىٰ الله، فالنبوة إذًا تفسر بوجود هذين الوصفين الكاملين . . . . والخبر عن الشيء يصدق ببعض أركانه وأهم مقاصده، غير أنا لا نسوغ لأحد إطلاق هذا إلا بقرينة، كقوله ﷺ: «**الحج عرفة**»(٤) (٥).

---

(١) ابن القيم: مفتاح دار السعادة ١/ ٥٠٤-٥٠٧.

(٢) انظر الذهبي: ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٦، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠، والصفدي الوافي بالوفيات ٢/ ٢٣٦ وابن حجر: لسان الميزان ٥/ ١١٣، والمعلمي اليماني: التنكيل ١/ ٤٣٧، ود. بشار معروف: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص١٢٧، ود. بكر أبو زيد: تصنيف الناس بين الظن واليقين ص٨٧، ومحمد الثاني: ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي ص٣٢١.

(٣) انظر ابن عساكر: تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٥٣، والصفدي: الوافي بالوفيات ٢/ ٢٣٦، والذهبي: تاريخ الإسلام ٢٦/ ١١٤، وابن حجر: لسان الميزان ٥/ ١١٣.

(٤) رواه أحمد (١٨٧٧٣) والترمذي (٨٨٩) والنسائي (٣٠١٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣١٧٢)

(٥) ابن حجر: لسان الميزان ٥/ ١١٣، ١١٤.

وحينما حكىٰ ابن تيمية مقالة الجنيد «التوحيد إفراد القدم من الحدث» ذكر أن «هذا الكلام فيه إجمال، والمحق يحمله محملًا حسنًا، وغير المحق يدخل في أشياء» ثم انتهىٰ إلىٰ أن مقصود الجنيد «التوحيد الذي يشير إليه المشايخ، وهو التوحيد في القصد والإرادة، وما يدخل في ذلك من الإخلاص والتوكل والمحبة، وهو أن يفرد الحق سبحانه وهو القديم بهذا كله، فلا يشركه في ذلك محدث، وتمييز الرب من المربوب في اعتقادك وعبادتك، وهذا حق صحيح وهو داخل في التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه»(١)

ومن الأمثلة الأخرىٰ(٢) طريقة تعامل عدد من أهل العلم مع واحد من الشخصيات الصوفية الشهيرة، وهو أبو إسماعيل الأنصاري الهروي الحنبلي الصوفي، صاحب كتاب منازل السائرين والذي شرحه ابن القيم في كتابه مدارج السالكين، ومن المعروف أن الهروي قد ذكر في كتابه هذا نصوصا وعبارات موهمة ومشكلة، تكاد تجعل القارئ يدرجه ضمن القائلين بوحدة الوجود، أو بالحلول والاتحاد، ولا سيما في كلامه عن الفناء وعن مفهوم التوحيد(٣)، وهو ما دعا حامد الفقي إلىٰ اتهامه بذلك صراحة(٤).

وقد أقر ابن القيم بما في كتاب الهروي من مشكلات، وبما في عباراته من غموض وإبهام، يفتح بابا من الاحتمالات التي ربما اتخذها أصحاب المذاهب الباطلة وسيلة لجذب الرجل إليهم، ونسبته لمذهبهم، معتمدين في ذلك علىٰ مكانته الكبيرة، وشهرته الواسعة، لكنه ينفي أن يكون من أهل الاتحاد(٥)، ويدعو له بالرحمة، وعدم المؤاخذة علىٰ صنيعه(٦).

---

(١) ابن تيمية: الاستقامة ١/ ٩٢، ٩٣.

(٢) انظر بحثنا: موقف الاتجاه السلفي من التصوف ص٥٦

(٣) انظر د. عبد الحميد مدكور: مقدمة تحقيق مدارج السالكين ص١٠-١٩.

(٤) انظر حامد الفقي: التعليق علىٰ مدارج السالكين لابن القيم، المقدمة ص(ف، ص) ٣/ ٣٠٥، ٤٠٠، ٤١٠.

(٥) ابن القيم: مدارج السالكين ١/ ١٤٩.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٤٨.

وعلىٰ الرغم من وجود أمثال هذه العبارات المشكلة جدا عند الهروي، فإن موقف ابن تيمية وتلامذته الكبار، مثل ابن القيم والذهبي وكذا ابن رجب الحنبلي يبدو متسامحا جدا في الحكم علىٰ الرجل وآرائه، ولعل أبرز ما يميز موقفهم من الهروي هو الحرص الشديد علىٰ تبرئته من القول بوحدة الوجود، وتفسير رأيه في قضية الفناء علىٰ وجه يمكن قبوله[(١)].

وقد حمل ابن تيمية مذهب الهروي في الفناء علىٰ مرتبة الفناء عن شهود السوىٰ وليس عن وجود السوىٰ، وأشار ابن القيم إلىٰ أن الله عصم الهروي باعتصامه بطريقة السلف في إثبات الصفات أن يقع في مذهب الحلول[(٢)]، مؤكدا علىٰ أن الهروي كان «راسخا في إثبات الصفات، ونفي التعطيل، ومعاداة أهله، وله في ذلك كتب مثل: كتاب ذم الكلام وغير ذلك مما يخالف طريقة المعطلة والحلولية والاتحادية»[(٣)]

وما أخطأ فيه الهروي وزلت به قدمه فلا «توجب هذه الزلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه، وإساءة الظن به، فمحله من العلم والإمامة والمعرفة والتقدم في طريق السلوك المحل الذي لا يجهل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك إلا المعصوم، صلوات الله وسلامه عليه، والكامل من عد خطؤه، ولا سيما في مثل هذا المجال الضنك، والمعترك الصعب، الذي زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وافترقت بالسالكين فيه الطرقات، وأشرفوا -إلا أقلهم- علىٰ أودية الهلكات»[(٤)]

وأما الذهبي فمع تمنيه ألا يكون الهروي ألف كتابه منازل السائرين، فقد برأه من انتحال مذهب الاتحادية، وحاول أن يزن الرجل وكتابه بميزان الإنصاف فقال «ولكنه له نفس عجيب، لا يشبه نفس أئمة السلف في كتابه منازل السائرين،

---

(١) انظر د. عبد الحميد مدكور: مقدمة تحقيق مدارج السالكين ص١١، ١٧، ١٨.

(٢) ابن القيم: مدارج السالكين ١/ ٢٦٤.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٨١.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢١٥.

ففيه أشياء مطربة، وفيه أشياء مشكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه» ثم أضاف بأن هذا الكتاب «قد انتفع به خلق، وجهل آخرون . . . وفي منازله إشارات إلىٰ المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوىٰ، ولم يرد محو السوىٰ في الخارج، ويا ليته لا صنف ذلك»[1].

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥١٠.

١٧٧- المبتدعة وإن عظم ضلالهم، لا يتساوون بحال مع الكافر الأصلي

ولا شك أن المبتدع -أيا كانت بدعته طالما لم يخرج من الملة- لا يستوي مع الكافر الأصلي، بل المسلم أفضل حالا وخير مآلا، ولن يبلغ ضلاله -مهما عظم- ضلال من لم يدخل في دين الله أصلا، والخير والشر درجات، ومقتضىٰ العدل والإنصاف أن ينزل كل أحد منزلته دون إفراط أو تفريط، ولا أظن أحدا يجادل في أن «كل من كان مؤمنًا بنبوة محمد ﷺ باطنًا وظاهرًا، علىٰ الوجه الذي يرضاه الله، فهو خير من كل كتابي»(١)

وقد سئل ابن تيمية عن رجل يفضل اليهود والنصارىٰ علىٰ الرافضة؟ فأجاب بجواب مهم، أكد فيه علىٰ أن «كل من كان مؤمنا بما جاء به محمد ﷺ، فهو خير من كل من كفر به؛ وإن كان في المؤمن بذلك نوع من البدعة، سواء كانت بدعة الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية أو غيرهم؛ فإن اليهود والنصارىٰ كفار كفرا معلوما بالاضطرار من دين الإسلام. والمبتدع إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له لم يكن كافرا به؛ ولو قدر أنه يكفر، فليس كفره مثل كفر من كذب الرسول ﷺ»(٢)

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٢١١.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ٢٠١.

ولا أحد يجادل في أن الخير والشر درجات، وليست تلك الدرجات علىٰ مرتبة واحدة، والبدعة والكفر كلاهما شر لكنهما ليسا سواء «وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين: من الرافضة والجهمية وغيرهم إلىٰ بلاد الكفار، فأسلم علىٰ يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوا يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثما بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفارا فصاروا مسلمين، وذاك كان شرا بالنسبة إلىٰ القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلىٰ الكفار فهو خير»(١)

وعلىٰ نفس المنوال جزم الذهبي أن «من كفر ببدعة -وإن جلت- ليس هو مثل الكافر الأصلي، ولا اليهودي، والمجوسي، أبىٰ الله أن يجعل من آمن بالله ورسوله، واليوم الآخر، وصام، وصلىٰ، وحج، وزكىٰ -وإن ارتكب العظائم، وضل، وابتدع- كمن عاند الرسول، وعبد الوثن، ونبذ الشرائع، وكفر، ولكن نبرأ إلىٰ الله من البدع وأهلها»(٢)

وهذا الكلام كله فيمن كان من أهل البدع مسلما ظاهرا وباطنا، أما من كان منهم مسلما في الظاهر منافقا في الباطن، فالمنافق قد يكون أسوأ حالا من الكافر وهناك من طوائف «المظهرين للإسلام، من المنافقين، من يكون في الآخرة أشد عذابًا من بعض اليهود والنصارىٰ، فإن المنافقين في الدرك الأسفل من النار، والإسلام الظاهر يتناول المؤمن والمنافق، والسعداء في الآخرة هم المؤمنون دون المنافقين. والمنافقون وإن أجريت عليهم في الدنيا أحكام الإسلام، فما لهم في الآخرة من خلاق»(٣)

لكن تفضيل المبتدع علىٰ الكافر الأصلي ونفي التسوية بينهما لا ينفي أن المبتدع قد يكون أشد ضررا علىٰ الأمة، وأعظم خطرا في بعض الأحوال والأزمان والأماكن، لأن عموم الناس لا يقبلون كلام الكافر في أمور الدين، أما

---

(١) المصدر السابق ١٣/ ٩٦

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٢.

(٣) ابن تيمية: درء التعارض ٩/ ٢١١.

المبتدع -لا سيما إن اشتهر بالعلم والعبادة- فلكلامه قبول واسع ورواج كبير، وبهذا انتشرت البدع، وشاعت الانحرافات والضلالات.

وعلىٰ هذا تتنزل بعض العبارات الواردة عن السلف في وصف مبتدع أو مقالة بدعية بأنها مثل مقالات اليهود والنصارىٰ، أو أن ضررها علىٰ الأمة أشد، ومن ذلك قول الحسن «أهل البدع بمنزلة اليهود والنصارىٰ»[1] وقال عبد الله بن المبارك «إنا نستجيز أن نحكي كلام اليهود والنصارىٰ ولا نستجيز أن نحكي كلام الجهمية»[2]. وقال الإمام أحمد «ما أحد علىٰ أهل الإسلام أضر من الجهمية، ما يريدون إلا إبطال القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ[3].

ولعل فيما نقله ابن عقيل الحنبلي عن أبي الفضل الهمداني ما يفسر وجه التحذيرات السابقة، حيث ذكر أن مبتدعة الإسلام، والواضعين للأحاديث أشد من الملحدين، معللا ذلك بأن «الملحدين قصدوا إفساد الدين من الخارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من الداخل؛ فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالمحاصرين من الخارج، فالدخلاء يفتحون الحصن؛ فهم شر علىٰ الإسلام من غير الملابسين له»[4].

وأما الفرق المنتسبة للإسلام ظاهرا، وحقيقة معتقدهم مناقضته بالكلية، مثل طوائف الباطنية من النصيرية والدروز وأمثالهم، فلأهل العلم عبارات واضحة في بيان أن خطرهم أشد علىٰ الأمة من خطر الكفار الأصليين، وقد جزم ابن تيمية بأن النصيرية وسائر أصناف القرامطة الباطنية «أكفر من اليهود والنصارىٰ؛ بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم علىٰ أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين، مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم؛ فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله

(١) الهروي: ذم الكلام ٥/ ٨.

(٢) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١/ ١١، والدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص٢٦.

(٣) ابن أبي يعلىٰ: طبقات الحنابلة ١/ ٤٧

(٤) ابن الجوزي: الموضوعات ١/ ٤٣، ٤٤.

ولا برسوله ولا بكتابه، ولا بأمر ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار، ولا بأحد من المرسلين قبل محمد ﷺ، ولا بملة من الملل السالفة، بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند علماء المسلمين يتأولونه علىٰ أمور يفترونها؛ يدعون أنها علم الباطن»[1]

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣٥/ ١٥١.

١٧٨- لا يكون الحكم على الأشخاص، مكتملا ومنصفا -في الغالب- دون مراعاة أحوال البيئة التي عاشوا فيها، من جوانبها المختلفة

ونعني بذلك أن الحكم علىٰ الأشخاص، وتقويمهم تقويما عادلا منصفا لا يتم إلا إذا روعيت ظروف البيئة التي عاشوا فيها، بما في ذلك الظروف التاريخية والعلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ومن المعروف أن الإنسان ابن بيئته، وهو لابد متأثر بها، ومحكوم بأحوالها -بدرجة تكبر أو تصغر- والنظر للشخص معزولا عن بيئته يؤدي إلىٰ سوء الفهم، والتعسف في الحكم، وغياب الإنصاف والتماس الأعذار.

لكن يبقىٰ أن ثمة فرقا شاسعا بين مراعاة ظروف البيئة من شتىٰ جوانبها، من أجل حسن الفهم والتقدير والعدل في الحكم علىٰ شخص ما وأفعاله، ووضعها في حجمها الدقيق والمناسب، وبين استخدام ذلك كله لتبرير الأخطاء وتسويغها، وتمييع الأحكام الشرعية، وتنزيلها علىٰ الأشخاص والأحكام..وإذا ضربنا مثلا بشخصية ضخمة بالغة التأثير في العصر الحديث كاالشيخ محمد عبده، فسوف نجد أن المواقف قد تضاربت بشأنه، والحكم عليه تضاربا شديدا، ما بين مدح وقدح، وثناء وذم، فهناك من جعلوه مجدد الزمان وعلم الأعلام، وهناك آخرون جعلوه ضالا مضلا متعاونا مع الإنجليز، وممهدا للتغريب والانفلات من أحكام الشريعة.

وفي رأيي أنه لا يمكن فهم هذا الرجل ولا الحكم المنصف بحقه إلا في ضوء الاستيعاب الدقيق لظروف عصره، والبيئة التي نشأ فيها، والمؤثرات الفكرية التي صاغت تكوينه العلمي، وإهمال ذلك سوف يؤدي لظلمه أو محاباته.

فمحمد عبده نشأ في ظل احتلال انجليزي لمصر، وحالة جهل وفقر وتخلف تام، وجمود علمي في الأزهر إلا ما ندر، وتيار فلسفي مادي كاسح يحارب الدين بأكمله، ويرفض الغيبيات بأسرها، ويعتبرها جهلا وتخلفا.

ولا أظن أنه يستوىٰ من انضم لمحفل ماسوني أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، حيث لم تكن كتبت كلمة تقريبا أو صدرت فتوىٰ عن الماسونية حينذاك، وبين الانتماء إليها الآن والناس جميعا تعرف أنها منظمة يهودية خبيثة، مع أن الأمر لا يخلو من خطأ فادح، وغموض مثير للريبة في كل الأحوال.

وقد مر محمد عبده بتطورات فكرية عديدة، فهناك مرحلة تصوف أولىٰ بتأثير شيخه الأول الشيخ خضر، ثم مرحلة تعرفه علىٰ الأفغاني وما أحدثه من ثورة هائلة علىٰ تفكيره وانضمامه للمحافل الماسونية، ثم مرحلة الثورة العرابية وتبنيه للخيار الثوري، ثم مرحلة فراره من مصر وذهابه لأوربا وتعرفه المباشر علىٰ الفكر الغربي، ثم مرحلة نبذه الخيار الثوري وإيمانه بالإصلاح المتدرج، ثم عودته لمصر وتحالفه مع اللورد كرومر ضد الخديوي توفيق، ومواجهته لمشايخ الأزهر، ثم توليه منصب مفتي مصر، وهكذا من الخطأ اقتطاع مرحلة واحدة والحكم عليه من خلالها فحسب.

ومن ناحية أخرىٰ فقد التف حول محمد عبده خليط من أصحاب التوجهات الفكرية المختلفة ما بين سلفي نوعا ما كرشيد رضا ومحمد شاكر، وعقلاني كمصطفىٰ عبد الرزاق، وعلماني كسعد زغلول وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين، وخليط من يهود ونصارىٰ.

كذلك يمكن القول بأن آثار فكر محمد عبده ومآلاته متنوعة ومتباينة، فهو من جهة حارب الجمود المذهبي الشائع في الأزهر، ونقد التصوف الطرقي، وأعلىٰ راية التجديد والاجتهاد، وأصدر فتاوىٰ مهمة جدا في نقد البدع، وأسهم

في نشر الموافقات للشاطبي وبعض كتب ابن تيمية، وخرج رجلا كرشيد رضا أحدث نهضة علمية حديثية وعقدية سلفية.

لكنه من جهة أخرىٰ تبنىٰ قاسم أمين ودعوته للسفور، وأحدث ثغرة هائلة استغلها العلمانيون، وقرر آراء خطيرة فقهيا وعقديا، وكان له ممارسات سلوكية لا تليق برجل الدين كحضور مجالس نازلي هانم، والأشنع من ذلك كله علاقته المخزية باللورد كرومر وقصر الدوبارة حيث السفارة البريطانية.

وخلاصة الأمر -فيما أظن- أن فكر الرجل يحتاج لدراسة أكثر إنصافا لا تقف عند ما كتبه غلاة المادحين أو القادحين، فضلا عن العلمانيين الذين يريدون ضمه إليهم، والرجل -في ظني- كان له نفع ظاهر ومحاسن عديدة، لكن مع ذلك فقد أحدث ثغرات وثلمة فادحة في جدار الفكر الإسلامي، نفذ منها العلمانيون ومن أشبههم.

ولألبرت حوراني لفتة ذكية تساءل من خلالها عن مدىٰ فتح محمد عبده -بدون قصد منه- الباب لإغراق العقيدة والشريعة الإسلاميتين في لجة مبتكرات العالم الحديث «لقد نوىٰ اقامة جدار ضد العلمانية، فاذا به في الحقيقة يبني جسرا تعبر العلمانية عليه، لتحتل المواقع واحدا بعد الآخر، وليس من المصادفة أن يستخدم معتقداته فريق من أتباعه في سبيل إقامة العلمانية الكاملة»[1]

---

(١) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة ص١٧٩، ترجمة كريم عزقول.

١٧٩- لا تلازم بين التخطئة والتأثيم

والمقصود بذلك أنه ليس كل من وقع في الخطأ آثما، أو متوعدا بالعقاب، بل قد يخطئ العالم في مسائل علمية أو عملية، ثم لا يعاقب -بل يثاب- إذا كان أهلا للاجتهاد، وبذل الوسع في الوصول للقول الحق ثم لم يوفق لذلك.

والخطأ الذي نعنيه هنا هو مجانبة الصواب، أي أن يفعل المرء فعلا أو يتبني معتقدا أو قولا، والحق في خلافه، وهو قاصد لذلك، أما الخطأ الذي هو خلاف القصد، بمعنىٰ أن يصدر عن المكلف قول أو فعل، خال عن إرادته، وغير مقترن بقصد منه[١]، فذلك غير مراد هنا، ولا إشكال أن هذا النوع الثاني لا تأثيم فيه، وقد وضع الله عن الأمة الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ﴾ ومن الأدلة أيضا: قصة الرجل الذي فقد راحلته ثم وجدها فقال: «**اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح**»[٢]

أما الأدلة علىٰ عدم التأثيم مطلقا في الخطأ بالمعنىٰ الأول، فمن أخصها قول النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم**

---

(١) انظر د. محمد الوهيبي: نواقض الإيمان الاعتقادية، وضوابط التكفير عند السلف ص٣٠٣.

(٢) رواه مسلم (٢٧٤٧)

فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[1] وقد يرد سؤال علىٰ معنىٰ هذا الحديث، إذ كيف «يكون للمخطئ فيما أخطأ أجر، وهو إلىٰ أن يكون عليه في ذلك إثم أقرب لتوانيه وتفريطه في الاجتهاد حتىٰ أخطأ؟ فالجواب: أن هذا غلط، لأن النبي ﷺ لم يجعل للمخطئ أجرا علىٰ خطئه، وإنما جعل له أجرا علىٰ اجتهاده، وعفا عن خطئه لأنه لم يقصده، وأما المصيب فله أجر علىٰ اجتهاده، وأجر علىٰ إصابته»[2]

ومن الأدلة العامة ما أخبر الله تعالىٰ به في غير موضع من كتابه أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها مثل قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ كما أمر الله بتقواه بقدر الاستطاعة فقال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ وهذه النصوص تدل «علىٰ أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي، خلافا للقدرية والمعتزلة. وهذا فصل الخطاب في هذا الباب. فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك: إذا اجتهد واستدل فاتقىٰ الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة خلافا للجهمية المجبرة. وهو مصيب؛ بمعنىٰ: أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه»[3]

وما نخلص به من الأدلة السابقة: هو إثبات عذر المخطئ ورفع الإثم عنه، وأن ذلك يشمل الأخطاء العلمية والعملية، طالما كان أهلا للخوض في مسائل الدين والاجتهاد فيها، وكان قصده معرفة الحق لكنه لم يصبه.

وقد توالت نصوص أهل العلم في تقرير هذا المعنىٰ، وممن نقل الاتفاق عليه الآمدي حيث قال «اتفق أهل الحق من المسلمين علىٰ أن الإثم محطوط عن

---

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦)

(٢) الخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه ١/ ٤٧٥.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٩/ ٢١٦، ٢١٧، ومنهاج السنة النبوية ٥/ ١١١.

المجتهدين في الأحكام الشرعية»[1] كذلك نقل ابن تيمية إجماع «الصحابة وسائر أئمة المسلمين علىٰ أنه ليس كل من قال قولا أخطأ فيه أنه يكفر بذلك، وإن كان قوله مخالفا للسنة، فتكفير كل مخطئ خلاف الإجماع»[2] أما أهل البدع والضلال فيجعلون «الخطأ والإثم متلازمين»[3] والصواب أنه ليس «كل مخطئ ولا مبتدع ولا جاهل ولا ضال يكون كافرا؛ بل ولا فاسقا، بل ولا عاصيا»[4] وقال الذهبي «ونرجو لكل من بذل جهده في تطلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة»[5]

وذكر ابن أبي العز الحنفي أن «القول قد يكون مخالفًا للنص وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم، وذلك التأويل -وإن كان فاسدًا- فصاحبه مغفور له لحصوله علىٰ اجتهاد، فإن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران: أجر علىٰ اجتهاده وأجر علىٰ إصابته الحق؛ وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر علىٰ اجتهاده وخطأه مغفور له، فمخالفته النص إن كانت عن قصد فهي كفر، وإن كانت عن اجتهاد فهي من الخطأ المغفور»[6]

والمتأمل لسير العلماء ومقالاتهم في القديم والحديث، يدرك أن وقوع الخطأ والغلط من العالم مع توافر «حسن القصد وسلامته، وصلاح الرجل وفضله ودينه وزهده وورعه وكراماته = كثير جدا. فليس من شرط ولي الله أن يكون معصوما من الخطأ والغلط، بل ولا من الذنوب، وأفضل اولياء الله بعد الرسل ابو بكر الصديق ﵁، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال له لما عبر رؤيا اصبت بعضا وأخطأت بعضا»[7]

(١) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ١٨٢.
(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٦٨٥.
(٣) المصدر السابق ٣٥/ ٦٩.
(٤) المصدر السابق ١٢/ ١٨٠.
(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ١٧٢.
(٦) ابن رجب: الاتباع ص٢٩.
(٧) ابن تيمية: الاستقامة ٢/ ٩٣.

وقد قال كثير من مجتهدي السلف والخلف وفعلوا «ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقىٰ الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ وفي الصحيح أن الله قال: «**قد فعلت**»»[1]

وإذا تقرر ذلك، فلا يصح التشنيع علىٰ المخطئ إذا كان مجتهدا مريدا للحق، أما من اتبع هواه وأخذ يشنع علىٰ من وقع في خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده، ففعله هذا من البدع المخالفة للسنة، فضلا عن أنه يلزمه نظير ذلك فيمن يعظمه «وقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدىٰ والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب»[2]

ولا فرق في الإعذار بالخطأ بين المسائل العلمية والمسائل العملية، فإن الله تعالىٰ «قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم علىٰ أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية»[3] ومع أن كثيرا من الفرق تكفر المخطئين في مسائل العقيدة، فإن «هذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية»[4]

ويتأكد إعذار المخطئ في المسائل العلمية الدقيقة، إذ الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة «ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله تعالىٰ يغفر لمن

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٩/ ١٩٢.

(٢) ابن تيمية: درء التعارض ٢/ ١٠٣.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢٢٩.

(٤) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/ ٢٣٩، ٢٤٠.

جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل، مع كونه لم يطلب العلم، فالفاضل المجتهد في طلب العمل بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه، هو أحق بأن يتقبل الله حسناته، ويثيبه علىٰ اجتهاداته، ولا يؤاخذه بما أخطأه، تحقيقا لقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾»[1]

والخطأ مانع من موانع التكفير، وكل من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ: لم يكفر؛ بل يغفر له خطؤه. والتكفير «يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع ولا جاهل ولا ضال يكون كافرا؛ بل ولا فاسقا، بل ولا عاصيا»[2] ومن الجرم الشنيع تسليط الجهال علىٰ تكفير علماء المسلمين ممن يقعون في الخطأ، وهذا من أعظم المنكرات، وهو من فعل الخوارج والروافض الذين يكفرون أئمة المسلمين[3].

كذلك يعتبر الخطأ من موانع التبديع، فلا يبدع أحد من أهل السنة، أو يحكم بخروجه من السنة بمجرد خطئه في الاجتهاد، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو في مسائل الحلال والحرام. لأنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده. فهو معذور في ذلك بل مأجور علىٰ اجتهاده. فكيف يقال بتبديعه أو تفسيقه[4].

ويبقىٰ من المهم أن نشير في ختام هذه القاعدة: إلىٰ أنه مع الإقرار بعدم التلازم بين التخطئة والتأثيم، وأن العالم المجتهد إذا أخطأ في مسألة عقدية أو عملية قد يكون لها أسباب عديدة يعذر بها = لكن مع ذلك كله: فإن إعذار العالم في خطئه لا يعني إقرار ذلك الخطأ أو متابعته فيه، كما أن هذا الإعذار

---

(١) ابن تيمية: درء التعارض ٢/ ٣١٥.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ١٨٠.

(٣) المصدر السابق ٣٥/ ١٠٠.

(٤) انظر د. إبراهيم الرحيلي: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع ١/ ٦٤، ٦٥.

إنما هو في حق العالم، أما من تبين له خطؤه، فلا يجوز له بحال أن يقر ذلك الخطأ أو يتابعه عليه.

ومن ذلك مثلا أنه قد يتصور وجود عذر ما للعالم في ترك العمل ببعض الأحاديث، لم نطلع نحن عليه، والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها، وإذا أبداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه، لكن هذا كله لا يجوز لنا «أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم، إلىٰ قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم، إذ تطرق الخطأ إلىٰ آراء العلماء أكثر من تطرقه إلىٰ الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله علىٰ جميع عباده بخلاف رأي العالم»[(١)]

وهكذا فإن كل عالم يصيب يخطئ، والموقف الصحيح منه أن يقبل صوابه ويترك خطؤه، وليس ذلك الخطأ -فيما دون أصول الاعتقاد- بمخرج له عن العقيدة الصحيحة، وإن كان لا يقبل منه ولا يتبع فيه[(٢)]

(١) ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص٣٦.

(٢) ابن باز: مجموع فتاوىٰ ابن باز ٢٨/ ٢٥٤.

١٨٠- لا تلازم بين الحكم على القول الباطل، والحكم على فاعله بنفس الوصف

والتفرقة بين الحكم علىٰ الفعل والحكم علىٰ الفاعل، وعدم التلازم بين الأمرين: من القواعد المهمة التي قررها علماء أهل السنة، وقد أدىٰ إهمالها إلىٰ أخطاء جسيمة في الحكم علىٰ المكلفين تكفيرا وتبديعا وتفسيقا، كما ترتب علىٰ ذلك آثار عملية خطيرة: مثل استباحة الدماء والأموال، أو الهجر، أو الإخراج من دائرة السنة، وكثير من انحرافات الخوارج كانت بسبب إهمال هذا الأصل المهم.

والقاعدة العامة في هذا الباب: أن نصوص الوعيد المذكورة في الكتاب والسنة، وكذلك نصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك «لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع. هذا في عذاب الآخرة، فإن المستحق للوعيد من عذاب الله ولعنته وغضبه في الدار الآخرة خالد في النار أو غير خالد، وأسماء هذا الضرب من الكفر والفسق يدخل في هذه القاعدة، سواء كان بسبب بدعة اعتقادية أو عبادية أو بسبب فجور في الدنيا وهو الفسق بالأعمال. فأما أحكام الدنيا فكذلك أيضا؛ فإن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقا بدعوتهم؛ إذ لا

عذاب إلا علىٰ من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة»[١]

والشواهد علىٰ هذه القاعدة أكثر من أن تحصر، ومنها قصة الصحابي الذي جلد في شرب الخمر، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتىٰ به؟ فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنوه، فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله**»[٢] فهذا الصحابي شرب خمرا، والخمر ملعون شاربها، لكنه وإن فعل محرما لم يستحق اللعن، لوجود مانع أشار له النبي ﷺ وهو حب الله ورسوله.

ومن هذا الباب أيضا: قصة حاطب بن أبي بلتعة المعروفة، وفيها أن عمر رضي الله عنه قال للنبي ﷺ «دعني، يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «**إنه قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم**»[٣]

فرغم الفعلة العظيمة التي ارتكبها حاطب، فقد نبه النبي ﷺ علىٰ وجود المانع من استحقاقه الحكم بالقتل، والوصف بالنفاق، وهو شهوده بدرا، ووعد الله سبحانه لمن شهدها بمغفرة الذنوب.

وقد توالت نصوص أهل العلم في تقرير هذه القاعدة، وبيان أن القول قد يكون كفرا أو بدعة أو ضلالا ولا يلزم من ذلك أن يكون قائله كافرا أو مبتدعا أو ضالا، إذ إن إنزال الحكم علىٰ المعين يستلزم توافر شروط وانتفاء موانع، كما أن «القول قد يكون مخالفا للنص وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم، وذلك التأويل وإن كان فاسدا، فصاحبه مغفور له لحصوله عن اجتهاده»[٤]

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٧٢.

(٢) رواه البخاري (٦٧٨٠)

(٣) رواه البخاري (٣٠٠٧) ومسلم (٢٤٩٤)

(٤) ابن أبي العز الحنفي: الاتباع ص٣٠.

ولعل من أكثر أهل العلم تأصيلا وتفصيلا في هذا الباب: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي تكرر في كتبه الإشارة إلىٰ هذا المعنىٰ، وأنه ليس كل من خالف في شيء من الاعتقاد يكون هالكا «فإن المنازع قد يكون مجتهدا مخطئا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»(١) وإذا ضل الرجل عن الحق بعد أن قصده واجتهد في طلبه فعجز عن إدراكه، فلا يعاقب علىٰ خطئه بل «قد يفعل بعض ما أمر به، فيكون له أجر علىٰ اجتهاده، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفور له. وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم»(٢)

وينبني علىٰ ذلك أنه لا يجوز لأحد أن يكفر مسلما وإن أخطأ وغلط «حتىٰ تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»(٣)

أما تكفير الواحد المعين، والحكم بتخليده في النار فهو «موقوف علىٰ ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه. فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام، حتىٰ يقوم فيه المقتضىٰ الذي لا معارض له»(٤)

ويتأكد الأمر في حال غلبة الجهل وقلة العلم، بحيث يصير تكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم غير جائز «إلا بعد أن تقوم علىٰ أحدهم الحجة الرسالية التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر. وهكذا الكلام في تكفير جميع المعينين مع أن بعض هذه البدعة أشد من

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٣/ ١٧٩.

(٢) المصدر السابق ١٩/ ١٩١.

(٣) مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٤٦٦.

(٤) مجموع الفتاوىٰ ٢٨/ ٥٠٠.

بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتىٰ تقام عليه الحجة»[١]

لكن لابد أن يوضع في الاعتبار أمر مهم جدا، وهو أن قيام الحجة قد يختلف باختلاف «الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حجة الله علىٰ الكفار في زمان دون زمان، وفىٰ بقعة وناحية دون أُخرىٰ، كما أنها تقوم علىٰ شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر ترجمان يترجم له. فهذا بمنزلة الأصم الذي لا يسمع شيئًا ولا يتمكن من الفهم»[٢]

---

(١) الرسالة الكيلانية ص٢٣٣، ومجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٥٠٠، ٥٠١.

(٢) ابن القيم: طريق الهجرتين ص٤١٤.

١٨١- الحكم بالبدعة والاخراج من السنة شديد، ولابد من الاحتياط فيه

وإنما كان الأمر كذلك لعظم خطر البدعة، وكبير إثم الواقع فيها، وقد تتابعت نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة في ذم البدعة والإحداث في الدين، ويكفي في ذلك قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

وأما أحاديث السنة في هذا الباب فهي كثيرة، ومنها قول النبي ﷺ: «**خير الحديث كتاب الله، وخير الهدىٰ هدىٰ محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[١] وقوله ﷺ: «**من دعا إلىٰ ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه،**

---

(١) رواه مسلم (٨٦٧)

لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»[1] وقوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه** -وفيه رواية: منه- **فهو رد**»[2]

وإذا كانت البدعة وأصحابها علىٰ هذه الدرجة من الإثم والعصيان، والمخالفة للشرع، والتوعد بالعقاب الشديد، فإن نسبة المعين إلىٰ البدعة، وإخراجه من السنة أمر شديد، يترتب عليه كثير من الأحكام الدنيوية والأخروية: ومنها لحوق الذم له، وهجره، وترك مخالطته، والصلاة خلفه، وقبول روايته وشهادته، وجواز تعزيره، وغير ذلك من الأحكام المعروفة في بابها.

ولما كان الأمر بهذه المثابة، فقد أكد أهل العلم علىٰ وجوب التحري والتثبت في الحكم علىٰ معين بالتبديع أو التضليل، والإخراج من دائرة السنة، وعده ضمن المبتدعة، ومن ذلك قول الإمام أحمد «إخراج الناس من السنة شديد»[3]

وقال الدارمي في رده علىٰ من تسرع في نسبة المخالف في مسألة ما إلىٰ البدعة «أما قولكم مبتدع؛ فظلم وحيف في دعواكم، حتىٰ تفهموا الأمر وتعقلوه؛ لأنكم جهلتم أي الفريقين أصابوا السنة والحق، فيكون من خالفهم مبتدعة عندكم.

والبدعة أمرها شديد، والمنسوب إليها سيء الحال بين أظهر المسلمين، فلا تعجلوا بالبدعة حتىٰ تستيقنوا وتعلموا أحقا قال أحد الفريقين أم باطلا؟ وكيف تستعجلون أن تنسبوا إلىٰ البدعة أقواما في قول قالوه، ولا تدرون أنهم أصابوا الحق في قولهم ذلك أم أخطأوه؟! ولا يمكنكم في مذهبكم أن تقولوا لواحد من الفريقين: لم تصب الحق بقولك، وليس كما قلت. فمن أسفه في مذهبه وأجهل ممن ينسب إلىٰ البدعة أقواما، يقول لا ندري أهو كما قالوا أم ليس كذلك، ولا يأمن في مذهبه أن يكون أحد الفريقين أصابوا الحق والسنة، فسماهم

---

(١) رواه مسلم (٢٦٧٤)

(٢) رواه البخاري (٢٦٩٧) ومسلم (١٧١٨)

(٣) الخلال: السنة ٢/ ٣٧٣.

مبتدعة، ولا يأمن في دعواه أن الحق باطل والسنة بدعة!! هذا ضلال بين، وجهل غير صغير»[1]

ولابن تيمية نصوص كثيرة في هذا الباب، وتفصيل واسع لضوابط إنزال الأحكام علىٰ المعينين، سواء أكانت أحكام تكفير أو تفسيق أو تضليل، حيث يؤكد دائما علىٰ ضرورة تحقق الشروط وانتفاء الموانع.

ومن أهم الأصول التي بنىٰ عليها موقفه: أن نصوص الوعيد، وأحكام الأئمة بالتكفير والتفسيق والتبديع، لا يثبت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، ولا فرق في ذلك بين الأصول والفروع. كما لا فرق بين البدعة الاعتقادية أو العبادية[2].

وهو يلح دائما علىٰ اشتراط قيام الحجة قبل إنزال الحكم علىٰ المعين فيقول «مع أني دائما ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلىٰ تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة، وفاسقا أخرىٰ، وعاصيا أخرىٰ. وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية. وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم علىٰ أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا معصية»[3]

فإذا ما جئنا إلىٰ واقع الفرق المختلفة في القديم والحديث، وتعاملها مع مخالفيها في المعتقد فسوف نجد شيوعا لنزعات التضليل والتبديع -بل التكفير- ولم تكد فرقة واحدة تنجو من هذا المسلك[4]، حيث أوسعوا مخالفيهم تكفيرا

(١) الدارمي: الرد علىٰ الجهمية ص١٧٥.
(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ١٠/ ٣٧٢.
(٣) المصدر السابق ٣/ ٢٢٩.
(٤) انظر الخياط: الانتصار ص٦٨، ٦٩.

وتضليلا وتبديعا، ولم تقتصر تلك الأحكام علىٰ الفرق المباينة للمذهب بالكلية، بل امتد أيضا إلىٰ المخالفين من داخل المذهب والموافقين له في الأصول الكبرىٰ إذا ما خالفوا في مسألة اعتبرها بعض المتعصبين مستوجبة للتكفير أو التضليل.

وثمة شهادات عدة لمتكلمين ولغيرهم في رصد تلك الظاهرة ونقدها، والنكير الشديد علىٰ فاعليها، علىٰ الرغم من أن بعض من انتقدها قد وقع في نفس ما عابه من المسارعة إلىٰ تكفير المخالفين، ومن ذلك ما ذكره عبد القاهر البغدادي من أنه لا يوجد «فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبري بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقدرية، حتىٰ اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضا، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارٍ، حِين فر بعضهم بعضا»[1].

(١) عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ص٣٦١.

١٨٢- فتح باب الإعذار والتأويل لمن وقع في خطأ عقدي، إنما يكون لمن عرف بحسن معتقده، وكان كلامه محتملا، أما الانحرافات الصريحة من المعروفين بالابتداع، فيحكم على أصحابها بلا تردد

وهذه القاعدة مهمة في ضبط باب الإعذار والتأول لأخطاء المنتسبين للعلم، وفيها موازنة وتوسط بين جانبين

أحدهما: حفظ الدين من البدع والانحرافات، ونصرة الحق وتبيينه والذب عنه.

والثاني: إحسان الظن بالخلق والرحمة بهم، والتغاضي عن هفواتهم، وحفظ أعراضهم من الثلب، وإنزال الأحكام الشديدة بحقهم.

ولتحقيق هذا التوسط بين الانتصار للحق والرحمة بالخلق، فلابد من التفرقة بين الأشخاص وأحوالهم، وبين الأخطاء ودرجاتها:-

فأما **الأشخاص**، فيفرق بين المعروفين بالدين، والعلم، وسلامة المعتقد، لكن وقعت منهم زلة أو انحراف عارض، وهؤلاء يحرص المرء أشد الحرص علىٰ فتح باب الإعذار لهم، والتأول لكلامهم، وحمله علىٰ أحسن المحامل ما أمكن ذلك.

وأما من كان معروفا بالضلال الواضح، والانحرافات الكثيرة، والانتساب لمذهب بدعي، والتأصيل له والمنافحة عنه، فمثل هذا لا يصح التعامل معه كما يتعامل مع الصنف الأول المعروف بالصلاح وصحة المعتقد.

وأما **الأقوال** فهي أيضا علىٰ ضربين: **أحدهما**: أقوال محتملة، ولها مخارج يمكن معها أن تحمل علىٰ المحمل الحسن، ثم هي لا تصادم أصلا عقديا كليا، ولا تنظر لبدعة كبرىٰ، وهذا النوع يغلب معه جانب حسن الظن، ويفتح له باب الإعذار.

والثاني: أقوال صريحة في المخالفة للشرع، ومصادمة المعتقد الحق، ولا يمكن تأويلها ولا التماس المخارج لها إلا بتعسف وتكلف، ولي لأعناق الكلام وإخراجه عن قانون لغة العرب، ومألوف العلم ومصطلحاته، وهذا النوع لا يصلح معه إلا الإنكار الصريح والرد الواضح أيا ما كان القائل.

وفي كلام الذهبي عن ابن عربي، وتقويمه لمعتقده، تطبيق واضح لما قررناه آنفا، حيث قال عن كتاب فصوص الحكم «ومن أردأ تواليفه كتاب (الفصوص)، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله!»[1]

وقد أشار الذهبي إلىٰ قاعدة مهمة، تضبط باب الإعذار مع المقالات وأحواله المختلفة، مبينا أن العبارات الصريحة لا تقبل التأويل، كما أن الإعذار إنما يكون لصحيح العقيدة، حيث قال «إن فتحنا باب الاعتذار عن المقالات، وسلكنا طريقة التأويلات المستحيلات، لم يبق في العالم كفر ولا ضلال، وبطلت كتب الملل والنحل واختلاف الفرق. وقد ذكر الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «مشكاة الأنوار» فصلا في حال الحلاج، فأخذ يعتذر عما صدر منه مثل قوله: أنا الحق. وقول الآخر: ما في الجبة إلا الله. وهذه الإطلاقات التي ظاهرها كفر، وحملها علىٰ محامل سائغة، وأولها وقال: هذا من فرط المحبة وشدة الوجد، وإن ذلك

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٢٣/٤٨.

كقول القائل: أنا من أهوىٰ ومن أهوىٰ أنا، قلت: بتقدير صحة العقيدة فلا كلام، وإنما الكلام فيمن يقول: العالم هو الله، كقوله في الفصوص إنه عين ما ظهر وعين ما بطن، وهو المسمىٰ بأبي سعيد الخراز، وغير ذلك من أسماء المحدثات.

ومن طالع كتب هؤلاء علم علما ضروريا بأنهم اتحادية، مارقة من الدين»[1]

كذلك نجد لدىٰ ابن تيمية تأكيدا علىٰ توافر قصد طلب الحق والاجتهاد في طلبه لإعذار للمخطيء وأن من كان «من المؤمنين مجتهدا في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأه كائنا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ. وجماهير أئمة الإسلام»[2]

وعلىٰ نفس المنوال نجده في موضع آخر يشترط تحقق متابعة الرسول في المتأول الذي يعذر وأن من كان هذا حاله «لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ. وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية. وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين فيها. وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية»[3]

---

(١) الذهبي: تاريخ الإسلام ٤٩/٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوىٰ ٢٣/٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) ابن تيمية: منهاج السنة ٥/٢٣٩، ٢٤٠.

١٨٣- التكفير، أو التبديع، أو التضليل، المتبادل بين العلماء -إن صدر عن اجتهاد معتبر- لا يوجب طعنا في أي واحد منهم

وإنما كان الأمر كذلك، لأن إنزال الحكم علىٰ المعين نوع من الاجتهاد، وقد تقدم معنا أن الاجتهاد إن صدر ممن هو أهل له، بعد استنفاد الوسع، وحصل الخطأ فيه، فليس ذلك مستوجبا للإثم.

وليس المراد من هذه القاعدة التهوين من خطورة تكفير المسلم لأخيه، أو الاستطالة في عرضه، أو إقرار ظاهرة تبادل التكفير والتضليل التي شاعت بين المختلفين عقديا من الفرق قديما وحديثا، فذلك كله بغي وظلم لا يجوز، وباب شر وفساد، أحدث ويلات وشرورا عظيمة عبر تاريخ الأمة الطويل.

وإنما المقصود ضبط المسائل وأحكامها، والتفرقة بين من تكلم في هذا الباب بالهوي والتعصب والظلم، ومن تكلم فيه باجتهاد سائغ فأخطأ، ومن ثم يصدق عليه الحكم العام المتعلق بإعذار المجتهد المخطئ.

ومما يستشهد به في هذا الباب علىٰ أنه قد يصدر من بعض الأفاضل الاتهام بالنفاق لمن لا يستحقه، ما حدث في قصة الإفك، حيث قال رسول الله ﷺ: «**من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي، فوالله ما علمت علىٰ أهلي إلا خيرا، وقد ذكروا رجلا ما علمت عليه إلا خيرا، وما كان يدخل علىٰ**

أهلي إلا معي»، فقام سعد بن معاذ، فقال: يا رسول الله، أنا والله أعذرك منه إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا، ففعلنا فيه أمرك، فقام سعد بن عبادة -وهو سيد الخزرج، وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية- فقال: كذبت لعمر الله، لا تقتله، ولا تقدر علىٰ ذلك، فقام أسيد بن حضير فقال: كذبت لعمر الله، والله لنقتلنه، فإنك منافق تجادل عن المنافقين، فثار الحيان الأوس، والخزرج حتىٰ هموا، ورسول الله ﷺ علىٰ المنبر، فنزل، فخفضهم حتىٰ سكتوا»(١)

وعن جابر أنه قال: صلىٰ معاذ بن جبل الأنصاري لأصحابه العشاء. فطول عليهم، فانصرف رجل منا. فصلىٰ فأخبر معاذ عنه فقال: إنه منافق، فلما بلغ ذلك الرجل دخل علىٰ رسول الله ﷺ فأخبره ما قال معاذ، فقال له النبي ﷺ: «**أتريد أن تكون فتانا يا معاذ؟ إذا أممت الناس فاقرأ بالشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلىٰ، واقرأ باسم ربك، والليل إذا يغشىٰ**»(٢)

وحينما ذهب النبي ﷺ للصلاة في بيت عتبان بن مالك «اجتمع في البيت رجال ذوو عدد، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدخشن؟ فقال بعضهم: ذلك منافق، لا يحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تقل له ذلك، ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله؟**» قال: قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإنما نرىٰ وجهه ونصيحته للمنافقين، قال: فقال رسول الله ﷺ: «**فإن الله قد حرم علىٰ النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**»(٣)

وفي قصة حاطب بن أبي بلتعة المعروفة، قال عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ «يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، قال: «**إنه قد شهد بدرا، وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(٤)

---

(١) رواه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠)

(٢) رواه البخاري (٦١٠٦) ومسلم (٤٦٥)

(٣) رواه البخاري (٥٤٠١) ومسلم (٢٦٣)

(٤) رواه البخاري (٣٠٠٧) ومسلم (٢٤٩٤)

ففي الأحاديث السابقة كلها: رمىٰ بعض الصحابة أخاه بالنفاق، مع أنه لم يكن كذلك في حقيقة الأمر، بل كان من المؤمنين، ويدل ذلك علىٰ أن «الرجل المؤمن الذي هو ولي لله، قد يعتقد كفر الرجل المؤمن الذي هو ولي لله، ويكون مخطئا في هذا الاعتقاد. ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما وولايته»[1]

وثمة نماذج تطبيقية كثيرة تشهد لهذا الأمر -إضافة للأحاديث السابقة- حيث يصدر تكفير أو تضليل أو لعن من قبل بعض الأفاضل لغيرهم، ويكون مخطئا في فعله هذا.

ومن ذلك الطعن المتبادل بين الإمام مالك، وابن إسحاق عالم السير المشهور، فابن إسحاق ذكر له شيء عن مالك، فقال: هاتوا علم مالك، فأنا بيطاره، ولما بلغ الإمام مالكا ذلك قال عن ابن إسحاق: دجال من الدجاجلة، ونحن أخرجناه من المدينة[2]، وقد علل بعض أهل العلم سبب هذه الخصومة بين مالك وابن إسحاق بأن ابن إسحاق شكك في نسب مالك، وقال إنه مولىٰ لبني تيم قريش، فكذب مالك ابن إسحاق؛ لأنه كان أعلم بنسب نفسه، وإنما هو من حلفاء لبني تيم في الجاهلية[3] وقيل إنه ربما كان سبب تكذيب مالك لابن إسحاق يرجع لما ذكر من تشيعه، وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فكان صدوقا حافظا[4].

وقد علق البخاري علىٰ هذا الطعن المتبادل بين الإمامين الكبيرين بأنه «لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان، فيرمي صاحبه بشيء واحد، ولا يتهمه في الأمور كلها» وعقب الذهبي قائلا «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم

---

(١) ابن تيمية: منهاج السنة ٦/ ٢٥٤.

(٢) انظر ابن حبان: الثقات ٧/ ٣٨٢، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ١/ ٢٢٣، والذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ٥٠.

(٣) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٣٠٤.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٠٤.

وبينه شحناء وإحنة، وقد علم أن كثيرا من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر، لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح علىٰ قولهم الإنصاف. وهذان الرجلان كل منهما قد نال من صاحبه، لكن أثر كلام مالك في محمد بعض اللين، ولم يؤثر كلام محمد فيه ولا ذرة، وارتفع مالك، وصار كالنجم»[1]

ومن الأمثلة الأخرىٰ ما صدر من ابن أبي ذئب من مقالة شديدة في حق الإمام مالك، لما بلغه أنه لم يأخذ بحديث: البيعان بالخيار، فقال «يستتاب، فإن تاب، وإلا ضربت عنقه» وقد استنكر الذهبي أن يقول ابن أبي ذئب هذا «الكلام القبيح في حق إمام عظيم، فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنه رآه منسوخا. وقيل: عمل به، وحمل قوله: (حتىٰ يتفرقا) علىٰ التلفظ بالإيجاب والقبول، فمالك في هذا الحديث، وفي كل حديث له أجر ولابد، فإن أصاب، ازداد أجرا آخر، وإنما يرىٰ السيف علىٰ من أخطأ في اجتهاده الحرورية، وبكل حال: فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يعول علىٰ كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رضي الله عنهما»[2]

ومن الأمثلة المؤسفة في هذا الباب أيضا روايات كثيرة، وردت في كتاب السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي وغيرها من المصادر، وفيها أحكام شديدة وقاسية في حق الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وتتنوع ما بين تضليل وتبديع وربما تكفير، ولعل ما ثبت منها سندا عن قائليها من الأئمة يحمل علىٰ أنه اجتهاد منهم غفر الله لهم جميعا.

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١.

(٢) المصدر السابق ٧/ ١٤٢، ١٤٣.

١٨٤- لا يقبل كلام الأقران بعضهم في بعض، إلا إذا بني على مستند صحيح، وترجح خلوه من حظوظ النفس، والتأثر بالخصومة الشخصية

ونعني بذلك[١] أنه لابد من التثبت الشديد، والحرص الزائد في قبول أقوال المتعاصرين في زمان واحد، أو من ضمهم عيش مشترك في بلد بعينه، إذا أطلق بعضهم حكما في قرينه أو معاصره لا سيما إذا تضمن هذا الحكم تجريحا أو ذما، أو نسبة للضلال أو الابتداع.

وهذه القاعدة في أصلها من القواعد المهمة في باب الجرح والتعديل عند المحدثين والمؤرخين، إلا أنها صالحة أيضا للتطبيق في باب نسبة الآراء والمعتقدات لأصحابها والحكم عليهم، وذلك لأن المجرح كثيرا ما يرمي من يجرحه بخلل عقدي، أو ينسب إليه قولا شنيعا يوصله لدرجة الابتداع، وربما الخروج من الملة.

وليس معنىٰ هذا القاعدة ألا نقبل حكما لعالم في أحد معاصريه، أو نسبة رأي أو مذهب عقدي إليه مطلقا، إذ لو قلنا بذلك لأهدرنا كما هائلا من كتب التراجم والتاريخ والفرق المكتظة بنقول المعاصرين بعضهم عن بعض، لكن

---

(١) انظر تفصيل الكلام عن تلك القاعدة في بحثنا: ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٧٥.

مقصودنا هو عدم قبول طعن القرين في قرينه إذا لم يكن عليه دليل أو برهان، أو إذا تبين أن سببه هو العداوة والخلاف المذهبي، أو إذا عزا إليه شيئا لا وجود له في كتبه ومصنفاته المختلفة.

وثمة نصوص كثيرة لأهل العلم في تأصيل قاعدة عدم قبول كلام الأقران بعضهم في بعض، ومنها أقوال متقدمة وردت عن الصحابة ﷺ، مثل قول ابن عباس ﷺ «استمعوا كلام العلماء، ولا تصدقوا بعضهم علىٰ بعض، فو الذي نفسي بيده لهم أشد تغايرا من التيوس في زربها»[١] ومن التابعين روي عن مالك بن دينار أنه قال «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم علىٰ بعض؛ فإنهم أشد تحاسدا من التيوس»[٢]

وبعد عصر التابعين توالت نصوص العلماء في تقرير تلك القاعدة، فنقل عن الإمام أحمد أنه قال «اعلموا رحمكم الله تعالىٰ: أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم، وحرمه قرناؤه وأشكاله، حسدوه فرموه بما ليس فيه، وبئست الخصلة في أهل العلم»[٣]

كذلك نبه ابن عبد البر إلىٰ أن «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلىٰ قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة»[٤]، وجزم الذهبي بأن «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوىٰ الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذاك كراريس»[٥]

---

(١) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٢٩٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٥.

(٣) البيهقي: مناقب الشافعي ٢/ ٢٥٩.

(٤) ابن عبد البر: جامع بيان العلم ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(٥) الذهبي: ميزان الاعتدال ١/ ٢٥١، وانظر ١٠/ ٩٢.

أما تطبيقات هذه القاعدة، ونماذج طعون الأقران بعضهم في بعض فهو كثير جدا، ولا يكاد يخلو منه عصر، أو مرحلة تاريخية، بل إن الأمر لم يقتصر علىٰ كلام قرين في قرينه، وإنما امتد إلىٰ نوع من التنافس بين بلد وآخر، مما يجعلنا نطبق القاعدة نفسها علىٰ هذه الظاهرة، فلا نقبل كلام أهل بلد في آخر إذا ظهرت عليه آثار الخصومة والتنافس[(١)]، ومن أمثلة ذلك[(٢)] قول الزهري في أهل مكة «ما رأيت قوما أنقض لعرىٰ الإسلام من أهل مكة» وقول حماد لما ذكر له أهل الحجاز «قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، والله لصبيانكم أعلم منهم بل صبيان صبيانكم» وقول مالك عن أهل العراق «أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم» وقول يحيىٰ بن أبي كثير عن أهل البصرة «لا يزال أهل البصرة بشر ما أبقىٰ الله فيهم قتادة»

ومن نماذج كلام الأقران في بعضهم بعضا ما جرىٰ بين مكحول ورجاء بن حيوة، وقد عقب عليه الذهبي بأن ما بينهما كان فاسدا «وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان، فلا يلتفت إلىٰ قول أحد منهما في الآخر»[(٣)] وعلىٰ نفس المنوال فقد ذكر يحيىٰ بن أبي كثير عند قتادة، فقال: متىٰ كان العلم في السماكين؟! فذكر قتادة عند يحيىٰ، فقال: لا يزال أهل البصرة بشر ما كان فيهم قتادة. وعقب الذهبي علىٰ ذلك فقال «كلام الأقران يطوىٰ ولا يروىٰ، فإن ذكر تأمله المحدث، فإن وجد له متابعا، وإلا أعرض عنه»[(٤)]

ومن النماذج الأخرىٰ موقف المحدث الكبير يحيىٰ بن معين تجاه الإمام الشافعي، حيث كان ابن معين حنفيا في الفروع، بل وصفه الذهبي بأنه كانَ من الحنفية الغلاة فِي مذهبه وإِن كان محدثا، وكان فيه انحراف يسير عن

---

(١) انظر محمد بن صالح العلي: إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم ص٩٢.

(٢) انظر تلك الأقوال عند ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/ ٢٩٧.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٥٨.

(٤) المصدر السابق ٥/ ٢٧٥، ٢٧٦.

الشافعي[1]، ومما يدل علىٰ ذلك أنه قيل له: ترىٰ أن ينظر الرجل في رأي الشافعي، وأبي حنيفة؟ قال: ما أرىٰ لاحد أن ينظر في رأي الشافعي، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إلي[2].

ولو أن المسألة اقتصرت علىٰ الجانب الفقهي لهان الأمر، لكن الإشكال أن ذلك امتد إلىٰ جانب الاعتقاد، حيث اتهم ابن معين الشافعي بالتشيع مع عدم ثبوت ذلك عنه بحال، وإنما هي فلتات اللِّسَان بالهوىٰ والعصبية، وقد رد الإمام أحمد بن حنبل علىٰ ابن معين في كلامه هذا عن الشافعي[3].

كذلك تعرض الإمام البخاري لمحنة شديدة في مسألة اللفظ بالقرآن، ونسب إليه ما هو منه براء وقد تولىٰ كبر هذه المحنة أحد معاصريه من مشاهير المحدثين، وهو محمد بن يحيىٰ الذهلىٰ والذي لج في خصومته مع البخاري، وحمل كلامه ما لا يحتمل، وأمر بهجره وعدم حضور مجلسه.

ومن الواضح أن التحاسد وحظ النفس الخفي كان له نصيب غير قليل من موقف الذهلي المتعنت من البخاري ورميه بما ليس فيه[4] وقد أشار البخاري إلىٰ طرف من ذلك حيث سأله بعضهم «أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيىٰ، كل من يختلف إليك يطرد؟ فقال: كم يعتري محمد بن يحيىٰ الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء»[5] وقال السبكي «ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيىٰ الذهلىٰ لحقته آفة الحسد، التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة»[6]

---

(١) الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص٢٩، وسير أعلام النبلاء ١١/٨٨.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١١/٨٨.

(٣) انظر البيهقي: مناقب الشافعي ١/٤٥١.

(٤) انظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٢/٣٥٢، وابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٤٩٠ ومقدمة تحقيق خلق أفعال العباد للبخاري لفهد الفهيد ١/٦٤.

(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٦، ٤٥٧.

(٦) السبكي: طبقات الشافعية ٢/٢٣٠.

ومما يؤسف له أن نفرا من المحدثين قد ساروا علىٰ إثر الذهلي في موقفه هذا، حتىٰ وصل بهم الحال إلىٰ الحكم علىٰ البخاري بأنه متروك من أجل مسألة اللفظ، وذلك من أعجب ما يكون، إذ كيف يوصف البخاري بأنه متروك، وهو حامل لواء الصناعة الحديثية، ومقدم أهل السنة والجماعة[1].

وجدير بالذكر أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ضرب مثلا عظيما في حسن الخلق والصفح وسلامة الصدر، حيث لم يعامل خصومه بما عاملوه به، ورغم كل ما جرىٰ من الذهلي إلا أن البخاري لم يتكلم فيه ولم يجرحه بشيء، بل أخرج له في صحيحه، وهذا خلق كريم لا يقوم به إلا النبلاء.

ومن النماذج الأخرىٰ لكلام الأقران في بعضهم البعض تبادل كل من السيوطي والسخاوي اتهامات قاسية تجاوزت كل حد متصور، ووصلت إلىٰ الاتهام بالسطو علىٰ الكتب وانتحالها والطعن في الدين والخلق، والرمي بذميم الصفات، وتأليف كتب ذات عناوين حادة مثل «الكاوي في تاريخ السخاوي» ولا شك أن ذلك كله من قبيل تحاسد الأقران، وكلامهم في بعض وهو مما يطوىٰ ولا يروىٰ[2].

---

(١) المصدر السابق ٢/١٣.

(٢) انظر ضوابط توثيق الآراء العقدية ص٨٠.

١٨٥- لا يصح التقليد في الحكم على الآخرين

ونعني بذلك أن الحكم علىٰ الآخرين تكفيرا وتبديعا وتفسيقا من الأمور العظام، التي تحتاج لمزيد تثبت واحتياط، ولا تبرئ عهدة المكلف فيها إلا إذا اعتمد علىٰ حجة مقبولة، ولا شك أن التقليد في هذا الباب من الحجج الواهية.

وليس من الإنصاف والعدل -بحال- ولا من أصول العلم «أن يقلد المرء غيره في الحكم علىٰ الآخرين، وما يترتب عليه من التعامل معهم بهجر أو تنفير أو عقوبة، أو الحكم علىٰ أحد بكفر أو فسوق أو بدعة؛ فما كان محل اجتهاد أهل العلم أو مشكوكًا فيه لم يجز لأحد أن يخرج من المقطوع به -وهو حرمة عرض المسلم ولزوم وفائه جميع حقوقه- بأمر مشكوك فيه لا يعرف وجهه ولا دليله، أو ربما عرف دليله، لكنه في مسألة اجتهادية لا يحسنها هذا المقلد.

والعالم المستدل فيما يختار من أقوال، وفي مواقفه من الناس يجد ما يُخرجه من العهدة. ويُبرئ به

الذمة، ولكن ما الذي يخرج المقلد؟ ومن المعلوم أن التقليد إنما أبيح علىٰ خلاف الأصل، وهو وجوب النظر والاستدلال، لدفع حاجة أو ضرورة في عبادة أو معاملة؛ فما هي الضرورة والحاجة في الحكم علىٰ الآخرين بشيء، أو معاملتهم بما يكون به بخس أعظم حقوقهم؟»[(١)]

(١) سليمان الماجد: منهجية التعامل مع المخالفين ص٣٧.

والإشكال أن غالب الناس -إلا ما رحم الله- في باب الحكم علىٰ الآخرين يتبعون الهوىٰ وينتصرون لحظوظ النفس، ويقلدون متبوعيهم في الحب والبغض والمدح والذم.

وللجويني كلمة معبرة في هذا المقام حيث قال «معظم الخليقة لا يبغون الحقيقة، بل يجنحون إلىٰ التقليد»[1]

ولجماعات الغلو قديما وحديثا غلو شديد في هذا الباب، حيث يقوم رأس من رؤوسهم بتكفير شخص أو طائفة، ثم يلزم أتباعه بتقليده في هذا الحكم، أو هم يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم، ثم يرتبون علىٰ ذلك سلسلة من الآثار كاستباحة الدماء والأموال، وربما تسلسل الأمر إلىٰ تكفير كل من لم يكفر من كفروه، بحجة أن من لم يكفر الكافر فهو كافر، مع أنهم لم يقفوا علىٰ مستند التكفير، أو عرفوا مناطه وإنما تلقوا الحكم تقليدا.

وخلاصة الأمر أنه لو فرضنا وجود مجتهد مستوف للشروط في باب الحكم علىٰ الناس، فهذا له عذره، لكن يبقىٰ أن اجتهاد خاص به، وله أن يعمل به، ويتحمل مسئوليته أمام الله يوم القيامة.

أما أن يلزم غيره بذلك فإن هذا محض العنجهية المقيتة، والعصبية المميتة «وإذا اجتهد مجتهد فتبين له أن حكم الفعل ينطبق علىٰ فاعله، فإن هذا الذي توصل إليه ليس بلازم في حق أحد، فإذا خالف مجتهد آخر ورأىٰ أنه لا ينطبق، فلا يحق للأول أن يلزم الثاني باجتهاده، لأن اجتهاده ينسب له وليس هو بنص يجب اتباعه، فبان بذلك أن الذين يلزمون الآخرين باجتهادهم في تكفير الأعيان ليسوا علىٰ صواب، بل هم مخالفون لمنهج أهل السنة في ذلك»[2]

---

(١) الجويني: البرهان ٢/ ٤٩٤.

(٢) وليد السعيدان: قواعد الحكم علىٰ الآخرين ص٣٦

قائمة المراجع

الآجري

- الشريعة، تحقيق د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م

د. إبراهيم البريكان

- القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، دار ابن القيم وابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

د. إبراهيم بيومي مدكور

- في الفلسفة الإسلامية، منهج وتطبيقه، سميركو للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

إبراهيم بن عمر السكران

- التأويل الحداثي للتراث، التقنيات والاستمداد، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥م-٢٠١٤م.

- سلطة الثقافة الغالبة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

- مآلات الخطاب المدني، مركز الفكر المعاصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ.

أحمد أمين

- فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة عشرة، بدون تاريخ.

- ضحىٰ الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة العاشرة، بدون تاريخ.

- ظهر الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م.

أحمد تيمور

- نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م.

أحمد حسن

-أسس غائبة، ٢٥ مسألة في مشكلة الشر، مع مدخل تعريفي بأشهر الردود الغربية، والتعليق عليها، مركز دلائل، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ.

أحمد حسن شحاتة

- قواعد الاستدلال بين المتكلمين والفلاسفة في القرنين الرابع والخامس الهجريين، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٧م.

د. أحمد الحليبي

- أصول الحكم علىٰ المبتدعة عند شيخ الإسلام، دار الفضيلة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

أحمد بن حنبل:

- أصول السنة، دار المنار، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ

- الرد علىٰ الجهمية والزنادقة، تحقيق صبري بن سلامة، دار الثبات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

أحمد زيني دحلان:

- كيفية المناظرة مع الشيعة والرد عليهم، مطبوع مع الحجج القطعية للسويدي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٢٣هـ.

د. أحمد سعد حمدان

- الضوابط الفقهية للتعامل مع المخالف في المسائل الأصلية والفرعية، ٢٠١١م.

- براءة أهل البيت مما نسبته إليهم الروايات، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ.

أحمد السيد

- كامل الصورة، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- أصول الخطأ في الشبهات المثارة ضد الإسلام، نسخة إلكترونية.

- سابغات، كيف نتعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الرابعة، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

أحمد الصويان

- الحوار أصوله المنهجية، وآدابه السلوكية، دار الوطن، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ.

- أصول وقواعد منهجية، قراءات في منهاج السنة النبوية، المنتدىٰ الإسلامي، لندن، ١٤٢٢هـ.

- منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم، مركز البيان للبحوث والدراسات، ١٤٣٢هـ.

د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي

- منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويم المخالفين في العقيدة، دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، ٢٠١٣م.

أحمد عبد الوهاب

- تعدد نساء الأنبياء ومكانة المرأة في اليهودية والمسيحية والإسلام، مكتبة وهبة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

أحمد قوشتي عبد الرحيم

- في العقيدة الإسلامية مدخل ودراسة، دار الهاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

- خصائص الشخصية المصرية ومدىٰ تأثيرها علىٰ ظهور الاتجاهات الكلامية، دار الهاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

- الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، الجمعية العلمية السعودية للدراسات الفكرية المعاصرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥م.

- مناهج الاستدلال علىٰ مسائل العقيدة الإسلامية في العصر الحديث، مصر نموذجا، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

- مبدأ التقية بين أهل السنة والشيعة الإمامية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

- موقف الاتجاه الحداثي من الإمام الشافعي، عرض ونقد، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧م-٢٠١٦م.

- الموقف من المخالف بين الخوارج والشيعة الاثني عشرية، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- التوظيف العلماني لأسباب النزول، دراسة نقدية، مركز البيان للبحوث والدراسات، ١٤٣٨هـ.

- الاتجاهات الحشوية، عرض ونقد، دار الفضيلة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- الصراع بين الأخباريين والأصوليين داخل المذهب الشيعي الاثني عشري، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

- أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية، مركز إحسان لدراسة السنة النبوية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

د. أحمد محمد النجار

- موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، عرضا ودراسة، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ.

- القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ.

د. أحمد محمود صبحي

- نظرية الإمامة لدىٰ الشيعة الاثني عشرية، دار النهضة العربية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

د. أحمد بن ناصر الطيار

- عبقرية شيخ الإسلام ابن تيمية، من حلال دراسة دقيقة لمجموع الفتاوىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

الأحمد نكري

- دستور العلماء دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

د. أسد رستم:

- مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

أ. س. رابوبرت

مبادئ الفلسفة، ترجمة أحمد أمين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤م

الإسفراييني

- التبصير في الدين، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م.

د. إسماعيل أحمد باغي:

- الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

أشرف عبد المقصود

-القواعد الطيبات في الأسماء والصفات، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

الأشعري

- مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة.

- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق د. فوقية حسين، دار الأنصار، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م

- **ألبرت حوراني**:

- الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت.

أمين بن عبد الوهاب خربوعي

-كيف تحاور ملحدا؟ دليلك المنهجي إلىٰ الحوار، مركز دلائل، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ.

الباقلاني

- البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات، تحقيق رتشرد مكارثي، المكتبة الشرقية بيروت، ١٩٥٨م.

- الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- نكت الانتصار لنقل القرآن، تحقيق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.

البربهاري

-شرح السنة، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.

برهان القاضي

- براءة الإسلام، مكتبة الهداية، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

د. بشار معروف

-الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧٦م.

بشير المساري

-لغة الخطاب الدعوي، كتاب الأمة، العدد ١٤٣، ١٤٣٢هـ.

ابن بطوطة

-رحلة ابن بطوطة، تحقيق عبد الوهاب التازي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.

البغوي

-شرح السنة تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تفسير البغوي، معالم التنزيل، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

د. بكر أبو زيد

- التحول المذهبي ضمن كتاب النظائر، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض.

- الرد علىٰ المخالف من أصول الإسلام، ضمن مجموع الردود، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.

- تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال، ضمن مجموع الردود، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.

- حلية طالب العلم دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ.

- هجر المبتدع، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- تصنيف الناس بين الظن واليقين، ضمن مجموع الردود، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.

ابن بطة

-الإبانة الكبرىٰ، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تحقيق رضا بن نعسان معطي وآخرين، دار الراية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

-الإبانة الصغرىٰ، الشرح والإبانة علىٰ أصول أهل السنة والديانة، تحقيق رضا بن نعسان معطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

البلخي

- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، تحقيق حسين خانصو، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

البيروني:

- تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣م.

د. تميم القاضي

- قلب الأدلة علىٰ الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

ابن تيمية

- مجموع الفتاوىٰ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، بدون تاريخ.

- درء تعارض العقل والنقل، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- منهاج السنة النبوية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

- مقدمة في أصول التفسير، اعتنىٰ به فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- مجموع الفتاوىٰ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- الصفدية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- الرد علىٰ المنطقيين، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- بيان تلبيس الجهمية، تحقيق مجموعة من الباحثين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦هـ.

- التدمرية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

- بغية المرتاد، تحقيق موسىٰ الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

د. توفيق الطويل

- أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٦٤م.

د. جابر إدريس

- مقالة التشبيه، وموقف أهل السنة منها، أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

الجاحظ

- البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٤١٨هـ، ١٩٨٨م.

- الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- المختار في الرد علىٰ النصارىٰ، تحقيق د. محمد عبد الله الشرقاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

الجرجاني

- التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م

د. جعفر شيخ إدريس

- مناهج التفكير الموصلة للحقائق الشرعية والكونية، مركز البيان للدراسات والبحوث، ١٤٣٧هـ.

جلال الدين الدواني:

-إيمان فرعون، المكتبة المصرية ومطبعتها، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

ابن الجوزي

- المنتظم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٨هـ.

- زاد المسير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

الجويني

- الشامل في أصول الدين تحقيق د. النشار ود. فيصل عون ود. سهير مختار، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٩م.

- البرهان في أصول الفقه، تحقيق د. عبد العظيم الديب، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩هـ.

- الكافية في الجدل، تحقيق د. فوقية حسين، مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ابن حجر

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

د. حسن حنفي

- حوار الأجيال، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

- التراث والتجديد، موقفنا من التراث القديم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢م.

د. حسن الشافعي

- المدخل إلىٰ دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- الآمدي وآراؤه الكلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

ابن أبي الحديد

- شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.

ابن حزم

- الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ود. محمد إبراهيم نصر، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

حسين الحربي

-قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

الحصني

- دفع شبه من شبه وتمرد، تحقيق عبد الواحد مصطفىٰ، دار المصطفىٰ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

د. حمد العثمان

- أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة، مكتبة ابن القيم، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الصوارف عن الحق، دار الإمام أحمد.

د. حمدي القريقري

- قواعد ابن تيمية في الرد علىٰ المخالفين، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

د. حموده غرابة:

- الأشعري أبو الحسن، مكتبة الخانجي، بدون تاريخ

الخادمي

- بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، مطبعة الحلبي، ١٣٤٨هـ

خالد البديوي

- أعلام التصحيح والاعتدال، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

د. خالد السيف

- ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، دراسة نقدية إسلامية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

د. خالد بن عبد العزيز السعيد

- ابن تيمية بين فقهين، تأملات كاشفة في مضامين فقه شيخ الإسلام، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

د. خالد بن عثمان السبت:

- فقه الرد علىٰ المخالف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

د. خالد كبير علال

- التعصب المذهبي، دار المحتسب، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- مدرسة الكذابين في رواية التاريخ، دار البلاغ، الجزائر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ.

خالد بن محمد جاسور

- ضوابط نقد العلماء والدعاة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

د. خالد نعيم:

- الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر دراسة وثائقية، كتاب المختار، ١٩٨٨م.

الخطابي:

- معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

الخطيب البغدادي

- تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ.

- الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

- شرف أصحاب الحديث، تحقيق د. محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.

- الفقيه والمتفقه تحقيق عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ

ابن خلدون

- المقدمة، ضمن تاريخ ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

خليل بن عثمان السبيعي

- اعتذارات الأئمة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

الخياط

- الانتصار والرد علىٰ ابن الراوندي الملحد، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٨م.

الدارمي:

- الرد علىٰ الجهمية، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- النقض علىٰ المريسي، تحقيق أبي عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

الدهلوي

- الفوز الكبير في أصول التفسير، عربه من الفارسية: سلمان الحسيني النَّدوي، دار الصحوة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

الذهبي

- سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- تاريخ الإسلام تحقيق د. عمر عبد السلام تدمرىٰ، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

الرازي

- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ومعه المرشد الأمين إلىٰ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تأليف عبد الرءوف سعد، ومصطفىٰ الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

- أساس التقديس، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الأربعين في أصول الدين، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.

- تفسير الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

راشد بن عبد الرحمن البداح

- عبارات رائقات من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، بدون بيانات.

الرامهرمزي

- المحدث الفاصل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

ابن رجب

- جامع العلوم، تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- الفرق بين النصيحة والتعيير، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، دار عمار، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- مجموع رسائل ابن رجب، تحقيق طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

- القواعد، تحقيق مشهور بن حسن، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

ابن رشد

- مناهج الأدلة في عقائد الملة، تقديم وتحقيق د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.

د. زاهر الألمعي:

- مناهج الجدل في القرآن الكريم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

الزركشي

- البحر المحيط، دار الكتبي، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولىٰ، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابىٰ الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

- المنثور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

زكي نجيب محمود وأحمد أمين

- قصة الفلسفة اليونانية، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٣٥م.

الزمخشري:

- الكشاف، تحقيق عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن أبي زمنين

- أصول السنة، تحقيق عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ، ٤١٥هـ.

زهدي جار الله

- المعتزلة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٤م.

د. زياد العامر

- آيات العقيدة المتوهم إشكالها، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ.

د. ساسي سالم الحاج

- نقد الخطاب الاستشراقي، الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٢م.

د. سامية البدري

- أفي النبوءة شك، الأدلة العقلية علىٰ نبوءة محمد ﷺ، مركز دلائل، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ.

د. سامي عامري

- فمن خلق الله، نقد الشبهة الإلحادية إذا كان لكل شيء خالق فمن إذن خلق الله؟ مركز تكوين، الطبعة الثانية، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

السبكي

- طبقات الشافعية الكبرىٰ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ

- السيف الصقيل في الرد علىٰ نونية ابن زفيل، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

- قاعدة في الجرح والتعديل ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

السجزي

- رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت، تحقيق محمد باكريم عبد الله، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

السفاريني:

لوامع الأنوار البهية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

د. سفر الحوالي

- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، مكتبة الطيب، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- العلمانية: نشأتها، وتطورها، وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة، دار مكة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

السكوني:

- عيون المناظرات، تحقيق سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٧٦م.

د. سلطان بن عبد الرحمن العميري

- التفسير السياسي للقضايا العقدية في الفكر العربي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

د. سليمان الدبيخي

- أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، جمعا ودراسة، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

- سليمان الرحيلي

- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

د. سليمان الغصن

- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، عرضًا ونقدًا، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

سليمان الماجد

- منهجية التعامل مع المخالفين، نظرات في فقه الائتلاف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.

سليم الهلالي

- مناظرة أهل البدع، دراسة منهجية ورؤية تأصيلية، دار الصواب للكتاب، عمان الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

أبو المظفر السمعاني

- الانتصار لأصحاب الحديث، تحقيق محمد بن حسين الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

د. سهير مختار

- التجسيم عند المسلمين، مذهب الكرامية، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧١م.

سيف الحارثي

- استنباطات الشيخ السعدي من القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٣٠-١٤٣١هـ.

السيوطي

- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق د. علي سامي النشار، وسعاد علي عبد الرازق، مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٧٠م.

- الإتقان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

- لباب النقول في أسباب النزول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشاطبي

- الاعتصام، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م

- الموافقات، تحقيق مشهور بن حسن، دار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م

الشافعي

- الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- الأم، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

شميم أحمد:

- منهج الدعوة الإسلامية في الرد علىٰ الشبهات، دراسة منهجية تأصيلية، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

الشهرستاني

- الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار صعب، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الشوكاني

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨-١٩٩٨م.

- أدب الطلب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

د. صالح الدميجي

- موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، مجلة البيان، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣م.

الصاوي

- حاشية الصاوي علىٰ تفسير الجلالين، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

صديق حسن خان

- خبيئة الأكوان في افتراق الأمم علىٰ المذاهب والأديان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٤م.

صفوان داودي

- قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

الطاهر بن عاشور

- التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

الطبري

- التبصير في معالم الدين، تحقيق علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، دار العاصمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م

- صريح السنة، تحقيق بدر بن يوسف المعتوق، مكتبة أهل الأثر الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.

- جامع البيان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

الطوفي:

- الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، تحقيق د. سالم القرني، مكتبة العبيكان- الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

- علم الجذل في علم الجدل، تحقيق فولفهارت هاينريشس، فيسبادن، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

- شرح مختصر الروضة، تحقيق د.عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م

د. طه حسين

- في الشعر الجاهلي، الطبعة الأولىٰ، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

د. عائض الدوسري

- ابن تيمية والآخر، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

عابد بن عبد الله الثبيتي

- قواعد وضوابط فقه الدعوة عند شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة فقهية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ.

د. عادل درويش

- الكنيسة أسرارها وطقوسها، دار بلال بن رباح، ودار ابن حزم، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

د. عادل بن عبد الغفور

- القواعد العقدية عند أهل السنة والجماعة، دراسة تأصيلية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

عادل الماجد

- العلل الصارفة عن الحق إذا تبين، مركز الفكر المعاصر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ.

د. عادل مصطفىٰ

- المغالطات المنطقية، المجلس الأعلىٰ للثقافة، ٢٠٠٧م.

- **عباس بن منصور السكسكي**

- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق د. بسام العموش، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

د. عبد الأمير الأعسم

- تاريخ ابن الريوندي الملحد، نصوص ووثائق من المصادر العربية خلال ألف عام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

عبد الله الترجمان المهتدي:

- تحفة الأريب في الرد علىٰ أهل الصليب، تحقيق د. محمود حماية، الطبعة الثالثة، دار المعارف.

عبد الله التل

- جذور البلاء، دار الإرشاد، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

د. عبد الله بن صالح الغصن

- دعاوىٰ المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ.

عبد الله الطريقي

- فقه التعامل مع المخالف، دار الوطن، الرياض.

عبد الله العجيري

- شموع النهار للعجيري، مركز تكوين، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- ميليشيا الإلحاد، مركز تكوين، الطبعة الثانية، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

عبد الله العجيري ود. فهد العجلان

- زخرف القول، معالجة لأبرز المقولات المؤسسة للانحراف الفكري المعاصر، مركز تكوين، الطبعة الرابعة، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

د. عبد الله عسيلان

- كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ

د. عبد الله القرني:

- الخلاف العقدي في باب القدر، مركز نماء، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٣م.

- ضوابط التكفير، مركز تكوين، الطبعة الثالثة، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

عبد الله النابلسي

- المنهج الأحمد في ذم المثالب التي تنمىٰ لمذهب الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

عبد الله بن يوسف الجديع

- العقيدة السلفية في كلام رب البرية، دار الإمام مالك ودار الصيمعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٥-١٩٩٤م.

عبد الجبار الهمذاني

- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م

- شرح الأصول الخمسة، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- تثبيت دلائل النبوة، دار المصطفىٰ، القاهرة.

-تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت.

د. عبد الرحمن بن أحمد علوش المدخلي

- فقه التعامل مع الأخطاء علىٰ ضوء منهج السلف، بدون بيانات.

د. عبد الرحمن بدوي

- مؤلفات الغزالي، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

- شطحات الصوفية وكالة المطبوعات الكويت.

عبد الرحمن حبنكة الميداني

- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله ﷻ، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

عبد الرحمن دمشقية:

- الطريقة الرفاعية، مكتبة الرضوان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

د. عبد الرحمن بن صالح المحمود

- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م

عبد الرحمن اللويحق

- قواعد في التعامل مع العلماء، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

عبد الرحمن بن ناصر السعدي

- تفسير السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م

- الدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- الفتاوىٰ السعدية، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- المواهب الربانية من الآيات القرآنية، مركز تدبر للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ-٢٠١١م.

- طريق الوصول الىٰ العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، دار البصيرة الإسكندرية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٠م.

عبد الرحمن الوكيل

- هذه هي الصوفية، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

عبد الستار الشيخ

- الذهبي، مؤرخ الإسلام، دار القلم، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

د. عبد العزيز الحميدي

- براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، دار ابن عفان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

عبد العزيز الطريفي

- الخراسانية في شرح عقيدة الرازيين، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

- المغربية في شرح العقيدة القيروانية، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ.

د. عبد العزيز العبد اللطيف

- دعاوىٰ المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢هـ

- تيميات، مجلة البيان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

عبد العزيز الكناني

- الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

عبد الفتاح أبو غدة

- الإسناد من الدين، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

د. عبد الفتاح الفاوي

- اختلافات المسلمين بين السياسة والدين، مطبوعات قسم الفلسفة الإسلامية ١٩٩٧م.

- المقالات العشر في منهج علم الكلام وقضاياه، مكتبة الزهراء، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

عبد القاهر البغدادي

- أصول الدين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ-١٩٨١م.

- الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، بدون تاريخ.

د. عبد الكريم بكار

- حول المنهج أسس ومفاهيم للتفكير المستقيم، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

- هي هكذا، كيف نفهم الأشياء من حولنا الجزء الثاني، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

د. عبد اللطيف حفظي

- تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

عبد المجيد الجزائري

- القواعد الفقهية المستخرجة من إعلام الموقعين، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

عبد المحسن المطيري

- دعاوىٰ الطاعنين في القرآن في القرن الرابع عشر، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

عبد الملك الشافعي

- الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

ابن عبد الهادي

- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت.

د. عثمان الخميس

- القواعد النافعة في أسماء الله وصفاته، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

د.عثمان علي حسن

- منهج الاستدلال علىٰ مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

ابن العربي:

- العواصم من القواصم، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر

- أحكام القرآن دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

ابن عساكر

- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبىٰ الحسن الأشعري، عني بنشره القدسي، دمشق، ١٣٤٧هـ.

د. علىٰ سامي النشار

- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة الثامنة، ١٩٨١م.

د. علىٰ عبد الفتاح المغربي

- الفرق الكلامية الإسلامية، مدخل ودراسة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

د. علي بن عبد الله القرني:

- منهج القرآن الكريم في الرد علىٰ المخالفين، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، العدد ١٥، ١٤٣٥هـ.

علي القاري

- فر العون من مدعي إيمان فرعون، المكتبة المصرية ومطبعتها، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

عمرو عبد المنعم سليم

- الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت ونسبته إلىٰ القول بخلق القرآن، دار الضياء، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨-٢٠٠٧م.

د. غالب عواجي

- فرق معاصرة تنتسب للإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المكتبة العصرية الذهبية، جدة الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

الغزالي

- إلجام العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي، المجموعة الرابعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- المنقذ من الضلال، تحقيق د. عبد الحليم محمود، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثانية، ١٩٥٥م.

- الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة الجندي، ١٩٧٢م.

- إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، وطبعة دار إحياء الكتب العربية بدون تاريخ.

- المستصفىٰ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

- منهاج العابدين، تحقيق د. محمود مصطفىٰ حلاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- تهافت الفلاسفة، تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م.

- قانون التأويل، تحقيق محمود بيجو، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣-١٩٩٢م.

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق حمد الكبيسي. مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

فتحي بن عبد الله الموصلي

- فقه الحوار مع المخالف في السنة النبوية، الدار الأثرية، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- أصول نقد المخالف، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

الفسوي

- المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ابن فورك

- مجرد مقالات الأشعري، تحقيق د. أحمد السايح، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

د.. فيصل عون

- علم الكلام ومدارسه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

- **القاسمي**

- الجرح والتعديل، تحقيق محمد عبد الحكيم القاضي، دار الحديث، ١٩٨٨م.

- دلائل التوحيد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

- تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

القاضي عياض

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق سعيد أعراب، الرباط، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

ابن قتيبة

- تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٤٩هـ.

- إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

القرطبي

- الجامع لأحكام القرآن، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

ابن القيم

- الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ.

- المنار المنيف، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣.

- مفتاح دار السعادة، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٣٢هـ.

- الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م

- هداية الحيارىٰ، تحقيق محمد أحمد الحاج، دار القلم، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م

ابن كثير

- تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

الكليني

- الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣.

اللالكائي:

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

اللكنوي

- الرفع والتكميل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة، الثالثة، ١٤٠٧هـ.

د. ماهر الشبل

- موقف ابن رشد من الأشاعرة، مركز تكوين، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

المبرد

- الكامل في اللغة والأدب، مطبعة الاستقامة، ١٩٥١م.

المجلسي

- بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

د. محمد آمحزون

- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

محمد أبو زهرة:

- المعجزة الكبرىٰ، القرآن، دار الفكر العربي.

- الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي.

محمد أحمد خلف الله

- الفن القصصي في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.

محمد أركون

- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

- الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٩م.

- الفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

محمد إسماعيل المقدم

- الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام، دار طيبة ومكتبة الكوثر، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- المهدي وفقه أشراط الساعة، الدار العالمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

محمد إقبال مسعود الندوي:

- الإجماع السكوتي، دراسة وتطبيقا، رسالة دكتوراه، بكلية الشريعة، جامعة أم القرىٰ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

محمد الأمين الشنقيطي

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- آداب البحث والمناظرة، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.

محمد الأمين الهرري:

- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، إشراف ومراجعة الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

د. محمد الأنور السنهوتي

- دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية، دار الثقافة العربية، ١٩٩١م.

د. محمد باكريم

- وسطية أهل السنة بين الفرق، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

محمد الثاني

- ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي، سلسلة إصدارات الحكمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

د. محمد بن حجر القرني

- موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، دراسة تحليلية نقدية، مجلة البيان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤م.

د. محمد بن حسين الجيزاني

- قاعدة لا مشاحة في الاصطلاح، مجلة الأصول والنوازل، السنة الأولىٰ، العدد الثاني، رجب ١٤٣٠هـ- يوليه ٢٠٠٩.

محمد خير العبود

- قواعد التعايش بين أهل الأديان عند ابن تيمية، رمادي للنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

د. محمد السحيم:

- مسلمو أهل الكتاب وأثرهم في الدفاع عن القضايا القرآنية، الفرقان، ١٩٩٦م.

محمد بن سرار اليامي

- ميثاق الوفاق، نظرات في فقه الإنصاف والتسامح، دار الظاهرية، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

محمد بن سعد الشهراني

- منهج النصارىٰ في إثارة الشبهات حول الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠٠٧م.

د. محمد السيد الجليند:

- حول منهج القرآن في تأسيس اليقين، مكتبة الزهراء، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م

محمد صالح الزركان

- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٥م.

د. محمد صالح السيد:

- عمرو بن عبيد وآراؤه الكلامية، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م.

محمد بن صالح العثيمين

- القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

محمد بن صالح العلي

- إنصاف أهل السنة والجماعة ومعاملتهم لمخالفيهم، دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

د. محمد بن صامل السلمي

- منهج كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٩هـ.

محمد صبرة

- القرآن في مواجهة التهم والشبهات، يعلو ولا يعلىٰ عليه، الطبعة الأولىٰ الإلكترونية، ٢٠١٧م.

د. محمد عبد الله الشرقاوي

- بحوث في مقارنة الأديان، دار الفكر العربي، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

د. محمد عبد الله الغبان:

- فتنة مقتل عثمان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩-١٩٩٩م.

د. محمد بن عبد الرحمن الخميس:

- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.

محمد عبد الهادي المصري

- أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرىٰ، دار الإعلام الدولي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢م.

محمد العبده

- المعتزلة بين القديم والحديث ص١٠١، دار الأرقم، برمنجهام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨م-١٩٨٧م.

محمد عزير شمس وعلي العمران

- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، دار عالم الفوائد، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

محمد عوامة

- أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار اليسر للنشر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

محمد عيد عباسي

- المذهبية المتعصبة هي البدعة أو بدعة التعصب المذهبي، المكتبة الإسلامية الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

محمد غلاب

- ينابيع الفكر الإسلامي، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

محمد فريد:

- تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠١-١٩٨١م.

محمد قطب

- شبهات حول الإسلام، دار الشروق، الطبعة الحادية والعشرون، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- مذاهب فكرية معاصرة، دار الشروق، الطبعة السابعة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

محمد محمد أحمد

- التثبت في القرآن الكريم، رسالة ماجستير بجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١١م.

محمد بن ناصر السحيباني

- منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، دار الوطن، الرياض.

محمد بن نصر المروزي

- تعظيم قدر الصلاة، تحقيق د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.

محمد نور عبد الله

- قواعد الرد علىٰ النصارىٰ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

د. محمد الوهيبي

- نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، دار المسلم للنشر والتوزيع.

د. محمود الخالدي

- القرآن ونقض مطاعن الرهبان، دار القلم دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

محمود شكري الآلوسي

- مختصر التحفة الاثني عشرية، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية - القاهرة.

محمود شلتوت

- الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، الطبعة السابعة عشرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م

محمود المراكبي:

- ظاهر الدين وباطنه، ١٩٩٦م.

مراد شكري

- القول الأحمد في بيان غلط من غلط علىٰ الإمام أحمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩م.

مرجليوث

- أصول الشعر العربي، ترجمة د. إبراهيم عوض، دار الفردوس، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

المرداوي

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق مجموعة من الباحثين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

مرعي الحنبلي

- توقيف الفريقين علىٰ خلود أهل الدارين، تحقيق خالد بن عثمان السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩-١٩٩٨م.

مريم الخالد

- نقد الإمام الذهبي للمتن في كتابه سير أعلام النبلاء، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ١٤٣١هـ.

د. مسفر الدميني

- مقاييس نقد متون السنة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

د. مصطفىٰ السباعي

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م

مصطفىٰ سلامة

- علم أصول الفهم، العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٠م.

المقبلي

- العلم الشامخ، في إيثار الحق علىٰ الآباء والمشايخ، الطبعة الأولىٰ بمصر، ١٣٢٨هـ.

الملطي

- التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشرة السيد عزت العطار الحسيني، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

المناوي

- التوقيف علىٰ مهمات التعاريف، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

منصور محمد عويس

- ابن تيمية ليس سلفيا، دار النهضة العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٩٧٠.

الناشئ الأكبر

- مسائل الإمامة، ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات، تحقيق يوسف فان إس، بيروت، ١٩٧١م.

د. ناصر العقل:

- دراسات في الأهواء والفرق والبدع، دار إشبيليا، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٧م.

د. ناصر القفاري

- مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، دار طيبة الرياض، الطبعة السابعة، ١٤٢٤هـ.

- أصول مذهب الشيعة الإمامية عرض ونقد، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

نايف العتيبي:

- الأسباب التي تصد عن قبول الحق وسبل الوقاية منها في القرآن الكريم، كرسي القرآن وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥هـ.

ابن النديم

- الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨.

نشوان الحميري:

- الحور العين، تحقيق كمال مصطفىٰ، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

النوبختي

- فرق الشيعة، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٢م

هارون عبد الرازق

- فن آداب البحث والمناظرة، دار الظاهرية، ومركز الراسخون للتأصيل الشرعي، الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

د. هاني فقيه

- الإنصاف والاعتدال عند الحافظ الذهبي، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

الهروي

- ذم الكلام وأهله، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية.

د. هشام الصيني

- منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم علىٰ الآخرين، المنتدىٰ الإسلامي بلندن، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

هنتر ميد:

- الفلسفة أنواعها ومشكلاتها، ترجمة د. فؤاد زكريا، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥م.

ابن الوزير:

- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ اعتنىٰ به علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

وليد السعيدان

- قواعد الحكم علىٰ الآخرين، نسخة إلكترونية.

- تفصيل التأصيل، نسخة إلكترونية.

- تربية الملكة علىٰ رد الشبهة، نسخة إلكترونية.

د. وليد العمري:

- المقولات التي أبطلها القرآن ومنهجه في إبطالها، كرسي القرآن وعلومه، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ.

- يحيىٰ بن أبي الخير العمراني:

- الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار، تحقيق د.سعود الخلف، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

د. يحيىٰ زمزمي

- الحوار آدابه وضوابطه في ضوء الكتاب والسنة، دار التربية والتراث، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

د. يحيىٰ هاشم فرغل

- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية، دار الفكر العربي، ١٩٧٨م.

د.يعقوب عبد الوهاب باحسين

- قاعدة اليقين لا يزول بالشك، دراسة نظرية، تأصيلية وتطبيقية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

أبو يعلىٰ

- إبطال التأويلات، تحقيق محمد بن حمد النجدي، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع.

د. يوسف صامت

- رجل القش، الحشو المنطقي، الدليل المختصر للمغالطات المنطقية والانحيازات الإدراكية، بدون بيانات نشر.